فريد الزمان

علامة العصر عصام الدينك علم معانيدن تصنيف وتأليف

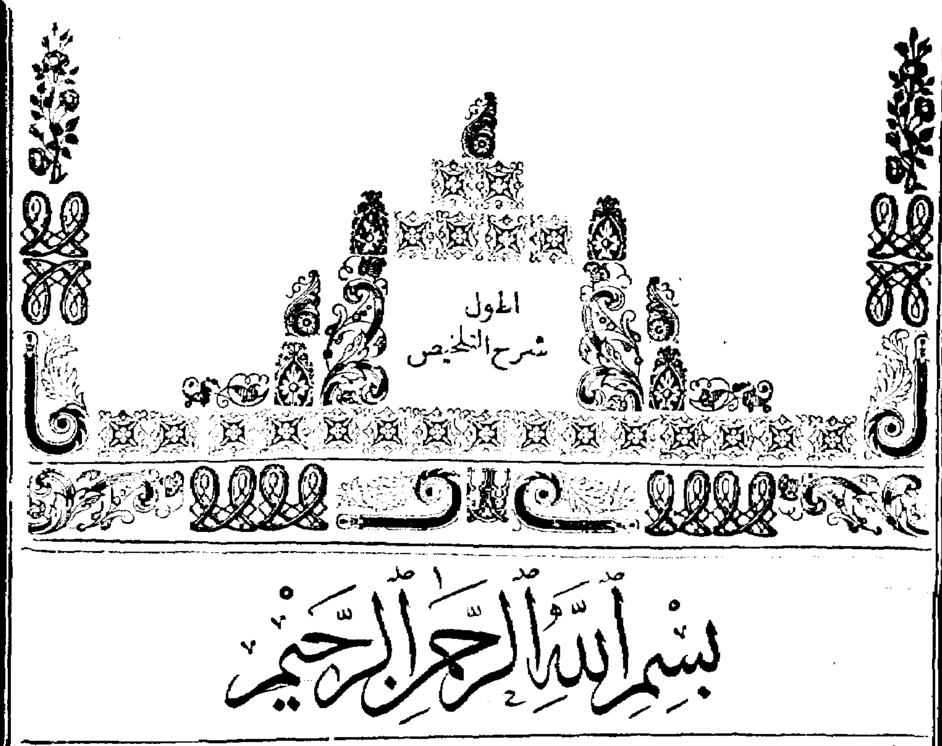
ايلديكى شرح التلخيص اطول اسميله مسمى

اولان كتابك طبع وتمثيلى حاوى

نسخه سيدر

(* فهرست المطول المجلد الاول *)

فريد الزمان
علامة العصر عصام الدينك علم معانيدن تصنيف وتاليف
ايلديكى شرح التلخيص اطول اسميله مسمى
اولان كتابك طبع وتمثيلنى حاوى
نسخه سيدر



الحمد لله على كل حال* كما يستوعب مزايا الافضال* ويستجلب خواص الاقبال* و يتسبب بالافتتاح به ختم كل امر ذى بال* والشكر لمنشئ النعم المنزه عن المثال* على حسب ما يقتضيه شواهد النوال * والصلوة والسلام على من بيده مفتاح الجنان ومصباح الجنان* وكشف طرق الحق باوضح بيان* الالسن الذى بلسانه تلخيص خير الاديان* وبيانه ايضاح افضل ملل الانسان* محمد المبعوث من اشرف قبائل بنى عدنان* وعلى آله واصحابه الذين كان الدنيا عندهم اخصر من كل مختصر* وكانوا ما كانوا فيها غرباء بل كالمختصر* فوصلوا بالفصل عن لذاتها الى عيشة ابدية اطيب* وفازوا لكمال الانقطاع عنها بكمال الاتصال الى حيوة سرمدية اعذب* اللهم اجعل اوجز صلاة عليهم اطول من كل مطنب* واجعلهم فى قلوب المؤمنين محبوبين لايساوى حبهم حب كل احب* (وبعد) فيقول المفتقر الى الله الغنى* ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرائينى* ان افضل ما يتمسك به فى تحصيل الكمال* وامثل ما يتوسل به الى نيل خير الآمال* واعز ما يعتصم به للترقى الى ذروة الجلال* قول على آل النبى خير آل* لاتنظر الى من قال* وانظر الى ما قال* وكيف لا وهو قاطع ربقة التقليد* الذى ابتلى صاحبه باضيق عيد* وبعد عن الحق الصريح غاية التبعيد* ولولا التقليد لما حرم عن معرفة الحق واحد من الجاهلين* ولما سمع منهم ما سمعنا بهذا فى آبائنا الاولين* من شاء ربه ان يكون العالم المتقن* وفقه بفقه الحكمة ضالة المؤمن* وجعله ملتزما ان يأخذ ما صفا ويدع ما كدر* ولا يفرق فى مقام الانتفاع بين البحر والجدول والنهر* وعرفه ان الخطأ من لوازم البشر* وانه لايكون بغير الوحى فى مقعد محض الصدق ومستقر* ولااظنك مرتابا فى الصبح ان كنت بصيرا* عارفا بكريمة لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا* الحمد لله الذى هدانا لهذا فى عنفوان اوانى حتى مارضيت بالتقليد احدا* وما قنعت الا بالتحقيق معتمدا* الى ان جنيت من هدة الجنة ما جنيت* فلجمع كثير منه فى شرح التلخيص هذا سعيت* وباوضح تقرير واملح تحرير امليت* ولسالكى مناهج الحق بعين التحقيق اهديت* ولم اخف ان اشرح كتابا قد صرفت غاية الجهد فى شرح كل باب فيه من الابواب* جم غفير من فحول اصحاب العقول* وقوم عظيم

من عظماء ارباب الالباب * سيما العالم الربانى * استاذ الفضلاء العلامة التفتازانى * والمحقق الحقانى * قدوة العلماء الشريف الجرجانى * روح الله روحهما * ورزقنا غبوقهما وصبوحهما * كيف وقبض الصمد * لا يحيط به قبض احد * وليس له حد * ولا يعرف له امد * ولذلك ترى معى من بعد هم من مواهبه فى هذا الكتاب ما يكاد يتحير فيه نواظر بصائر ارباب الذكاء * حيث زاد اى زيادة على ما امتلاء به انهار المتأخرين واجلة القدماء فجاء بحمد الله تعالى عقدا مشتملا * على فرائد اللاّلى * اكل لفظ منه لفظ درر المعانى الغوالى * فى ارادات اذهان اذكياء الفضلاء الاعالى * وفى كل حرف منه للقلب العالى * فرح فى اصطياد اصناف المعالى * وكل نقطة منه لقطة نفيسة لارباب الهمم العوالى * ظواهره مظاهر ازهار التحقيق * وبواطنه مواطن اثمار التدقيق * فلا غرو ان تجهد فى اكتسابها بفكر عميق * يا ناظر الى قلة بضاعتى * وتصور باعتى * لا تكن مستبعدا لهذا النشو والنماء * فلذلك فضل الله يؤتيه من يشاء * فنسأل من الله ان يجعله معينا للطلبة فى فهم دقايق كتابه * وظهيرا للاجلة فى علم حقايق خطابه وذخرا لهذا العاجز الذليل * يوم لا ينفع مال ولا بنون * وعملا مبرورا له اجر غير ممنون * انه المنعم لكافة البرايا بعامة العطايا * وخاصة الصفايا (قال) المصنف رحمه الله (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) الحمد هو الثناء على الجميل الصادر بالاختيار على ماله الاشتهار * او الصادر عن المختار نعمة كانت اوغيرها والشكر هو الاتيان بما يفيد التعظيم على النعمة سواء كان ثناء اوغيره فبينهما عموم من وجه حيث يجتمعان فى ثناء للنعمة ويفارق الاول الثانى فى ثناء على الفضيلة ويفارقه الثانى فيما سوى الثناء مما يفعل بالاركان والجنان * لافادة التعظيم للمنان * اذا تمهد هذا فنقول افتتح كتابه هذا بالبسملة التى الافتتاح بها اجل افتتاح باسم الله المتعال * ثم بالحمد البالغ اعلى درجات الكمال * من القول الدال على انه تعالى مالك لجميع المحامد بالاستقلال * فحمد غيره كالعارية على نحو موجباته من الفضائل والافضال * اذ الكل منه واليه * وليس لغيره الا مظهرية لما بين يديه * اقتداء بالكلام المجيد للعلام الحميد * وهربا عما جاء به السنة المشهورة لتاركهما من الوعيد * واداء لحق شئ من النعم التى يذكرها هذا المختصر استبقاء للعتيد * واستيفاء للمزيد * واختار قوله الحمد لله موافقا للمنزل على قوله الشكر لله برب الناس تحسينا للبيان ببديع الاقتباس * وتبيينا لاختصاصهما * اذ اختصاص الحمد لاختصاص موجبه يوجب اختصاص الشكر من غير الانعكاس * واختاره على المدح تنبيها على انه تعالى هو الفاعل المختار على ما عليه ارباب الملل الاخيار * ولا يشكل الحمد على صفاته تعالى لانها مستندة الى المختار * وان لست بالاختيار * او منزلة منزلة الاختيارى * لاستقلال الذات فيها من غير مدخلية شئ من الاغيار * ونصب الكتابة علامة على افتتاحه باقية على مديد من صفحة الدهر الغير المتناهى * اذ التيمن باسم الله * والافتتاح بحمده اجل منقبة بها الرجل يباهى * وباجلة ائمة الدين * واليقين يضاهى * ومع كون تلك الكتابة تلك العلامة على الحمد الحميد * شكر عظيم لا يخفى على شاكر رشيد * لانه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم * وتمجيد الكريم الملهم * وجعلهما جزأ من الكتاب الذى هو العبارات المفيدة للمقاصد المكتوبة بين الدفتين على ما هو المختار اوهو نقوش الكتابة على احتمال ما اتماما للاقتداء بالكلام * وايماء للذكى الفهام * ان الحمد والبسملة ايضا كسائر ما بين الدفتين * فى ايجاب الحمد فيعجز كل ذى منة عن اداء محامده بل شبهة ولا ريبك فى ما الغيت مما القيت عليك انه مبنى على جعل اللام

يعنى المشهور ان الجميل الاختيارى هو الصادر بالاختيار وقال بعض المتأخرين معناه الصادر عن المختار وان لم يكن مختارا فيه

في الحمد لام الاستغراق وقد جعله العلامة الزمخشري علامة تعريف الجنس ولا يوثق
به لانه صرح بان في هذا النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى فهو لايتحاشى
عن افادة الاختصاص وان يتحاش فبناء على قاعدة الاعتزال من ان العباد هم الخالقون
لافعالهم فالحمد على افعالهم ليس حمدا له تعالى ونحن معاشر اهل السنة نخالفهم
بناء على ان لامؤثر الا الله فالمحامد ترجع اليه ولا تتعلق في الحقيقة بما سواه على انه قيل
انما جعل التعريف للجنس دون الاستغراق من موجبات القرائن كما سيحقق في بحث
التعريف للجنس دون الاستغراق اما لبيان ان مدلول اللام هو الجنس والاستغراق
من موجبات القرائن كما سيحقق في بحث التعريف واما لاختيار اثبات اختصاص
الافراد بجعل اختصاص الجنس كناية عنه لانه ابلغ * وما قدمناه لك من ان جملة
الحمد قول دال على مالكيته تعالى بجميع المحامد لاينافي سلوك طريق الكناية ولبس
بالصريح في اختيار التصريح (والله) كالرحمن مختص بواجب الوجود لم يطلقا على
غيره فيما بين المتدينين وغيرهم الا ان الله اسم هو قسم من العلم والرحمن صفة وقد اشتهر
الذات في ضمن اسم الله بالاتصاف بجميع صفات الكمال * كحاتم بالجود في ضمن
هذا الاسم فهو يدل على جميع الصفات على سبيل الاجمال * في ذكره للحمد ٧ مزيد
الاكمال * فلهذا اختير من بين الاسماء الحسنى المأثورة فان شيئا منها لادلالة له عليه
والمتصف بجميع صفات الكمال * وماله من النظائر والامثال * كالكامل من كل وجه
ليست من الاسماء المأثورة على انه لو قيل الحمد للخالق او الرازق او غير ذلك لاوهم ان
علة ثبوت جميع المحامد له هي الصفة المخصوصة قال الشارح المحقق (قال) الحمد لله تنبيها
على الاستحقاق الذاتي اي الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم تعرض
للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وفيه نظر لان
التنبيه على الاستحقاق الذاتي لايحصل بتعليق الحمد باسم العلم لانه لايدل على علية الوصف
ولو سلم فاستحقاق جميع المحامد او اختصاص جنس الحمد به لايكون باعتبار كل وصف
حتى لايختص الاستحقاق بوصف دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع
الاوصاف وانما الاستحقاق الذاتي لثبوت جنس الحمد فانه ثابت بالنظر الى اي وصف
كان على ان تعليق الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتي انما يفيده لان كل وصف له
يوجب استحقاق الحمد فيفيد الاستحقاق الوصفي ايضا فلا يستدعي التنبيه عليه ذكر الوصف
الخاص * وايضا ليس تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام على مايدل عليه كلامه
*فان العلية المستفادة من التعليق باسم الذات هو علية الوصف لثبوت الحمد لله
والعلية المستفادة من التعليق بالانعام علية الانعام لانشاء الحمد اذ لو كان علة لثبوت
الحمد له تعالى لكان المعنى ان جميع المحامد ثابتة لله تعالى لاجل الانعام ولا يخفى عدم
صحته وتحقيق ذلك ان العلل المذكورة بعد الانشاآت قد تكون علة للانشاء وقد تكون
علة لما تعلق به الانشاء فعلى الاول انشاء معلل وعلى الثاني انشاء معلل وعلى الاول قوله
على ما انعم من جملة المحمودية وعلى الثاني خارج عنه محمود عليه وبهذا ظهر انه لاتنافي
بين جعل الانعام علة للحمد وجعله غير مختص بوصف دون وصف فنقول تعرض للانعام لان
الداعي الى الحمد تأليف هذا المختصر الذي هو من آثار الانعام وقدم الحمد لانه مسند اليه في
الحال وعامل في قوله لله في الاصل لان اصله حمدا لله وهو من المصادر السادة مسد الافعال
عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات فرتبته التقدم حالا ومآلا وليكون اقتباسا

٧ اي الحمد القول الدال على الوصف الجميل

على مامر واما أخيرالله فى الكلام القديم فليتصل بماذكره بعده مما يتعلق به قال الشارح
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم فى نفسه واورد عليه ان الحمد
مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص بالحمد لكلمة الحمد بل جزأ الجملة متساوية النسبة الى
الحمد ويمكن ان يدفع بان للحمد اختصاصا غير الجزئية باعتبار صدق مفهومه على هذا الجد
(على ما انعم) تعليل لانشاء الحمد وعلى تعليلية كما فى قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم
اى لما هداكم وما حرفية مصدرية لا اسمية موصولة او موصوفة اما لفظا فلاحتياج الاسمية
الى تقدير العائد فى المعطوف بتكلف اى وعلم به من البيان مالم نعلم فيكون من البيان بيان
مالم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره او وعلمه من البيان
وقت عدم العلم بان يكون مالم نعلم مصدرا حينيا لا للاحتياج فى المعطوف هو عليه الى
التقدير كما ذكره الشارح المحقق لان احتياج انعم الى التقدير او التنزيل منزلة اللازم لا يندفع
بجعل ما مصدرية وما ذكره الشارح ايضا ان التقدير فى المعطوف متعذر لكون مالم نعلم
مفعوله وجعله بدلا من الضمير تعسف وكذا جعله خبر مبتدأ محذوف او مفعول اعنى فذهول
عما ذكرناه واما معنى فلان الحمد على ما قام بالمنعم امكن من الحمد على ما يتعلق به ما قام به
من نفس النعم اما لان دعوة النعمة الى حمد المنعم لارتباطها به بواسطة الانعام بخلاف
الانعام فانه مرتبط به بنفسه واما لانه ادخل فى الاخلاص لان النظر فى النعمة على وصوله
الى العبد بخلاف الانعام فان النظر فيه على احضار كمال المحمود وتجريد النظر عن شوب
الالتفات الى ما يصل اليه والمبالغة فى قصر النظر على الكمال لم يتعرض للمنعم به ثم بعد
الحمد على الانعام اراد الحمد على ما هو مدار الحمد من البيان تنبيها على ان الحمد ايضا مما
يوجب الحمد لما يشتمل عليه من جلائل النعم فلا يكون الخروج عن عهدته مقدورا فعطف
على انعم ما اندرج تحته فقال (وعلم من البيان مالم نعلم) بطريق عطف الخاص على
العام تنبيها على فضله على ما عداه من الانعام واراد بمالم نعلم مالم نعلم بوجه من الوجوه
وذلك التعليم لا يأتى الا من الله فان المعلم انما يعلم بوجه ما ما نعلم بوجه اخر فلا يكون ذكره
تطويلا وقيل ان المراد مالم نكن نعلم اخذا من قوله تعالى وعلمك مالم تكن تعلم اى مالم نف جوابا
ما نعلم به ودفع التطويل لا يتم بمجرد اثبات فائدة رعاية السجع كما قيل او فائدة صنعة الطباق
ورعاية تناسب الاشتقاق لان هذه محسنات بديعية ولابد لدفع التطويل مما يدخل فى اصل
البلاغة وقوله من البيان بيان لمالم نعلم قدم عليه لرعاية السجع وفيه ترك رعاية جانب المعنى لرعاية
جانب اللفظ اذ حق البيان ان يتأخر عن المبهم ليتمكن بالبيان فى النفس فضل تمكن ولا يرد ان رعاية
السجع لا تقتضى تقديم البيان اذ يمكن بان يقال ومالم نعلم من البيان علم لان فيه ايضا تأخير
الفعل على خلاف الاصل وايهام ان مالم نعلم هو المحمود عليه ولا يخفى حسن
البيان وما فيه من براعة الاستهلال ثم اتى بالصلوة تكميلا للشكر اذ ورد فى الشرع
من لم يشكر الناس لم يشكر الله واقتفاء لما علمنا الله من جعل ذكره مقارنا لذكر نبيه فى كلمة
التوحيد فقارن بين حمد الله وصلاة نبيه واظهارا لحاجة النبى اليه مع انه افضل المخلوقات
ومظهر خوارق العادات صيانة عن وقوع هذه الامة فيما وقع فيه النصارى فقال
(والصلاة) وهى من الله الرحمة وكلمة على متعلقة بالنزول اى الرحمة نازلة (على سيدنا)
اى سيد خير الامم او البشر او المخلوقات وعلى كل تقدير يفيد سيادته المبالغة فى الحامدية
وهو احمد لجميع المخلوقات (محمد) اى من حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان احدهما يفيد
المبالغة فى المحمودية والاخر المبالغة فى الحامدية وهو احمد واشتهر من بين الاسمين الاول

اكثر اشتهار وخص به كلمة التوحيد لانه انسب بماله من مقام المحبوبية ووصفه بقوله (خير من نطق بالصواب) على المذهب الراجح من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة والمراد بالصواب ضد الخطاء فاما ان يراد به الصواب فى التكلم وعدم الخطاء فيه فصاحة وبلاغة وهو انسب بالمقام واما ان يراد به مطابقة النطق وبراءته عن الكذب وفيه مسئلة عصمة النبى عن الكذب واختار الوصف به لانه مما وصف الله به الملائكة المقربين حيث قال وقال صوابا ثم فضله ثانيا على الانبياء صريحا بقوله (وافضل من اوتى الحكمة وفصل الخطاب) يحتمل العطف على اوتى الحكمة فيكون جملة فعلية كما يحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد وهو الحكمة ولم يتحاش من حديث لاتفضلونى على موسى ومن حديث لاتفضلونى على يونس بن متى لان المذهب انه افضل الانبياء وكل نهى ورد فى الاحاديث عن تفضيله مؤول بكلف يطلب تأويله فى شروح كتب الحديث واختار الايتاء على من له الحكمة ومن جاء بالحكمة تنبيها على انه من عند الله لامن عند نفسه وترك الفاعل لانه متعين والحكمة العدل والعلم والنبوة على مافى القاموس وفسرها الكشاف بعلم الشرائع وفصل الخطاب بمعنى الخطاب الفاصل بين ماقصد به وغيره بكمال وضوحه فيما قصد به اوالخطاب المفصول المتميز عن غيره لذلك اوالخطاب الفاصل بين الحق والباطل والخطاب المفصول المتميز عن غيره بحيث لايشتبه بكلام البشر لاعجازه فيكون اشارة الى المعجزة الباقية بعد الاشارة الى النبوة فى وجه جمعا بين المدلول والدليل فى وجه وبين العلم وحسن التعليم والتبليغ فى وجه (وعلى) اعاد كلمة على ردا على الشيعة ان جمع الال مع الرسول فى الصلاة بكلمة على لايجوز ويجب ترك الفصل بينه وبين اله (آله) اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر بمعنى انه لا يستعمل الا من هو اهل الاشراف بحسب الدين اوالدنيا قال صاحب الكشاف ينافى تصغيره اختصاصه بالاشراف وكأنه يريد انه بعد الاختصاص لم يصغر لمنافاته بحسب الوضع للتحقير وما روى عن الكسائى انه سمع اعرابيا يقول اهل واهيل وال واويل كان قبل التخصيص فاهيل ليس تصغيرا الا للاهل لا للال فما اعترض به من ان الشرف بحسب ما اضيف اليه لاينافى التحقير بحسب نفسه وان التصغير يكون للتعظيم وما يمكن ان يورد من ان التصغير المنقول الا يصح ان يكون قبل التخصيص مندفع لانه تنبيه على عدم تصغير الال بعد التخصيص وبيان سره على ان التصغير يكون لتحقير الشئ فى مفهوم ماصغر به فالرجيل تحقير فى الرجولية فتصغير الال يكون لتحقيره فى الالية فلا يناسب فى لفظ يقصد به شرف الالية ويجئ الال بمعنى الاتباع فلو حمل على اهل بيت النبى فالصلوة عليه وعلى الاصحاب لاداء حقوقهم علينا لانهم وسائط بيننا وبين الرسول كان الرسول واسطة بيننا وبين الله تعالى ولو اريد به الاتباع يكون اقتداء به عليه السلام فى الدعاء للامة فان امر امته كان جل همته ويكون ذكر الاصحاب المشتمل على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم لشرفهم (الاطهار) نفى الجوهرى كون الافعال جمع فاعل فلهذا قال المثل المشهور من قولهم احياء هاابناءها اى جماعة جنوا على الدار يهدمها هم الذين بنوها ظاهره تحريف جناتها بناتها فلهذا قيل جمع طهر مصدرا مستعملا فى الطاهر مبالغة لكن يتجه عليه انه ينافى مافى الكشاف ان الحرض فى قوله تعالى حتى تكون حرضا اوتكون من الهالكين يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لكونه مصدرا وفى القاموس طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهير والجمع اطهار (وصحابته) هو فى الاصل مصدر

كالصحابة بالكسر يستعملان في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي مسلمين وقيل شرط الرواية وقيل هم مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم (الاخيار) في القاموس جمع خير مخففا ومشددا على وزن سيد بمعنى كثير الخير اوجمع خير مشددا بمعنى كثير الخير في الدين والصلاح والمخفف في الجمال واثر الحسن وكانه بهذا الاعتبار قال الشارح جمع خير بالتشديد فان المناسب هو المدح بالدين والصلاح لا بالحسن والجمال وليس جمع خير اسم تفضيل وان كان يلائم وصف الاصحاب به ماروى عنه صلى الله عليه وسلم خير امتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم لان خيرا لا يتغير في التأنيث والجمع والتثنية على ما في الصحاح وقال في القاموس اذا اردت التفضيل تقول فلان خيرة الناس وفلانة خير الناس (اما) لتفصيل مجمل سابق مع التأكيد لمضمون الجزاء وقد يستعمل لمجرد التأكيد كذا في الرضى فهي هنا للتأكيد وتصحيح التفصيل هنا بتمحلات في التقدير خال عن التحصيل (بعد) اي بعد الحمد والصلوة هذا هو المشهور في هذا المقام ونظائره والحق بعد البسملة والحمد والصلوة والمقصود منه تذكير ابتداء تاليفه بهذه الامور المتبركة ليكون مع التبرك والتيمن آن الشروع غير ذاهل عنها فيزيد في التيمن والتبرك والفضل لان ماسبق انشاآت وماسيأتي اخبار وتحقيق كلمة اما وبعد اغناك عنه قطع مسالك معرفتهما واعراب علم آخر عنه فلا يناسب قصد نحوهما هنا (فلما كان) لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وهل الزمان مداوله فيكون اسما كما ذهب اليه ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة ورده ابن حروف لصحة لما اسم دخل الجنة واجيب بانه مبني على المبالغة وكلام سيبويه محتمل حيث قال لما الوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فانه يحتمل القصد الى انه مثل لو في المضي او في عدم العمل والقصد الى انه حرف وهذا مسلك يصعب فيه القطع وان جزم الشارح بكونه اسما وجعل كونه حرفا وهما وبالجملة يليه ماض محقق او مقدر لفظا او معنى وجوابه ايضا يكون ماضيا وربما يكون مقرونا بالفاء بالاتفاق واختلف في وقوعه جملة اسمية مقرونة بالفاء او اذا الفجائية وفعلا مضارعا وان شهد بالكل القرآن (علم البلاغة) اي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة وهو علم المعاني الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على اصل المراد على وجه الصواب وعلم البيان الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة على وجه الصواب واما ماسواهما مما يتوقف عليه البلاغة فالغرض من تدوينها تأدية اصل المعنى على وجه الصواب ولهذا يستوي فيه الخواص والعوام وكذا المراد بعلم توابعها علم دون معرفة توابع البلاغة فلا يرد انه لو اريد بعلم البلاغة العلم كان عطف وتوابعها عطفا على جزء العلم ويكون ضمير توابعها راجعا الى جزء العلم وان اريد المركب الاضافي فان جعل بمعنى علم يتعلق بالبلاغة دخل فيه النحو والصرف ومتن اللغة وان اريد علم له مزيد اختصاص بالبلاغة فليس له ضابط يقتضي دخول المعاني والبيان وخروج البواقي (من اجل العلوم قدرا) تمييز اما من نسبة الاجل الى العلوم فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر اجل العلوم واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون اصله ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر اجل العلوم وعلى التقديرين لابد من تقدير مضاف في علم البلاغة ومن تقدير معطوف عليه اي لما كان قدر علم البلاغة وسره من اجل قدر العلوم وادق سرها ولیس لك ان تجعل قدرا تمييزا عن نسبة الاجل الى فاعله المضمر ان كنت تستغني عن التقدير اذ الاصل حينئذ

وليس لك ان تجعل قدرا عن نسبة الاجل الى فاعله المضمر وان كنت تستغني عن التقدير اذ الاصل ح لما كان علم البلاغة وتوابعها من طائفة اجل قدرها من العلوم لانه يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر من غير شرطه ٭٭

لما كان علم البلاغة وتوابعها من طائفة اجل قدرها من العلوم لانه يلزم عمل اسم التفضيل فى الظاهر من غير شرط والقدر كالفرس والجل المقدار (وادقها سرا) هو ما يكتم اوات الشئ وانما جعل علم البلاغة وتوابعها من اجل العلوم قدرا لانه اراد تفضيل كل واحد من افراد علم البلاغة وعلم توابعها وهى ثلاثة علم المعانى والبيان والبديع فلا يصح جعل كل اجل جميع العلوم والا لزم تفضيل الشئ على نفسه بل لا بد من اعتبار الثلاثة طائفة هى اجل العلوم وجعل كل واحد منها فيستفاد جعل كل اجل مما سوى الثلاثة وحينئذ يتجه ان كلا منها ليس اجل من شئ من اصول الشرع وفروعه فيجاب بان المراد بالمفضل عليه العلوم العربية كما يتبادر من اطلاقها فى كتب العربية وهذا هو الجواب الحق واما ما قال الشارح المحقق من أنه لا حاجة الى التخصيص لانه لم يجعله اجل العلوم بل من طائفة هى اجل العلوم ولا يلزم منه كونه اجل من جميع ما سواه ففيه انه حينئذ لم يعلم لهذا العلم درجة يعتد بها من يد اعتداد فيما بين العلوم العربية لانه يجوز ان لا يكون اجل من شئ منها او لا يكون اجل الا من واحد منها وكذا ما قاله من ان هذا ادعا منه وكل حزب بما لديهم فرحون فلا فرع به يدعى ولا يبالى بمخالفة الواقع فيه ان اهل الملة لا يفرحون بشئ بحيث يدعون تفضيله على علم الدين على ان قوله لا حاجة الى التخصيص يشعر بان الظاهر الاطلاق وقد عرفت ان الظاهر من اطلاق ارباب العربية التخصيص وان الاستدلال عليه يشعر بانه ليس ادعا الا ان يقال انه صورة استدلال ترويجا للادعاء وحينئذ لا يناسب المنازعة فى مقدمات الدليل ولا يحمل مؤنة التوجيه لدفعها (اذ به يعرف) مباشر مكتسبى السليقة فلا يرد ان العرب تعرف بالسليقة من غير علم البلاغة وتوابعها وقال الشارح اراد الحصر الاضافى اى به يعرف لا بغيره من العلوم (دقايق العربية) اى اللغة العربية او العلوم العربية (واسرارها) وهى ادق الدقايق والاسرار فيكون ادقها سرا وانما قدم بيان كونه ادق العلوم سرا لان ما ذكره فى بيان كونه اجل العلوم قدرا انما يكشف بما ذكره فى بيان كونه ادق العلوم سرا (و يكشف) على صيغة المجهول معطوف على يعرف على صيغة المجهول مشارك له فى الظرف المقدم اى به يكشف ولا يصح ان يكون على صيغة المعلوم مسندا الى ضمير علم البلاغة فيكون فى تقدير اذ يكشف علم البلاغة عن وجوه الاعجاز اسرارها لانه وان يغنيك عن تصحيح الحصر المنتقض بالكشف بالسليقة والكشف بعلم الكلام فانه اثبت فيه اعجازه بالبلاغة لكنه يمنع عنه وجوب نصب الاستار حينئذ لتوقف مصلحة السجع على رفعه وحينئذ تصحيح الحصر اما بالنسبة الى السليقة فقد عرفت واما بالنسبة الى الكلام فاولا بان المراد الحصر بالنسبة الى غيره من العلوم العربية اذ حققنا ان الدعوى كونه اجلها لا اجل جميع العلوم وثانيا بان كشف الكلام لا يتم بدون هذا العلم لان الاعجاز انما يعرف بالذوق المكتسب منه وليس مدركه الا الذوق لكونه معجزا لا يعرف بالتحقيق الا بهذا العلم (عن وجوه الاعجاز) اى عن اسباب الاعجاز وهو ما يراعيه المتكلم فى كلامه من المزايا والخصوصيات فبمعرفة هذه الوجوه ورعايتها يحصل ذوق يدرك به ان القرآن يخرج عن ان يتمكن البشر من الاتيان بمثله فمعرفة الوجوه تحصل بالكشف عنها ومعرفة الاعجاز لا يمكن بالكشف عنه بل بالذوق المكتسب من كثرة استعمال الوجوه المكشوفة بهذا العلم فلذا قال يكشف عن وجوه الاعجاز ولم يقل عن الاعجاز فلا يرد انه ينافى ما ذكره المفتاح انه لا يمكن كشف القناع عن الاعجاز بل مدركه الذوق وليس الا وما ذكرنا ما يصرح به صاحب المفتاح حيث يقول اعلم

ان شان الاعجاز امرغريب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن
وصفها وكالملاحة ومدرك الاعجاز عندى هو الذوق ليس الاوطريق اكتساب
الذوق طول خدمته هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه ملثمة ربما يتيسر اماطة اللثام
عنها لتتجلى عليك واما نفس وجه الاعجاز فلا هذا والشارح لما لم يفرق بين الكشف عن
وجوه الاعجاز والكشف عنه حمل الكشف على المعرفة دون الوصف ودفع الاشكال بان المراد
بكشف معرفة الاعجاز وبعدم امكان كشف المفتاح عن الاعجاز عدم امكان وصفه
ومنهم من قال معنى قول المصنف انه يكشف بهذا العلم عن وجوه الاعجاز او احيط
بهذا العلم وحكم المفتاح بامتناع الكشف لامتناع الاحاطة ولا ينافى وليس بشئ
لانه لا يمكن وصف الاعجاز وبيانه للغير لانه مالا يمكن معرفته الا بالذوق فلو كان من
يوصف له صاحب هذا الذوق فهو مدركه بالذوق لا بالوصف والا فلا يدرك بالوصف
على ان المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته فاذا لم تحصل تلك الغاية لاحد فاية
فائدة فى بيان تلك الغاية له ثم هذا دليل على قوله اجل العلوم قدرا وجهات شرف
العلوم ثلاثة لا تعدوها فى اعتبارهم شرف الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية
وشرف الغاية فلا شرف للعلوم الظنية باعتبار المسائل اذا عرفت هذا فلخص الاستدلال
ان علم البلاغة يعرف به الاعجاز فهو اجل موضوعات عن سائر العلوم العربية واجل
غاية * اما الاول فلانه باحث عن اللفظ العربى البليغ من حيث يتعلق به الاعجاز واللفظ
العربى البليغ من هذه الحيثية اشرف من اللفظ العربى العارى عن هذه الحيثية وهو موضوع سائر
العلوم العربية واما الثانى فلان غايته التصديق بجميع ماجاء به النبى على ماقيل او التصديق
بان القرآن كلام الله وهو من اجل غايات سائر العلوم العربية وبهذا ظهر ضعف ماقال
الشارح المحقق من ان معلوم علم البلاغة ان القرآن معجز وهذه وسيلة الى تصديق النبى
عليه السلام فى جميع ماجاء به لتقى باثره فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخروية فيكون
من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشراف الغايات لان
معرفة ان القرآن معجز غاية هذا العلم وليس منه ولا شرف لهذا العلم باعتبار مسائله
لانه ظنى (فى نظم القرآن استارها) نظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة
الدلالات على حسب مايقتضيه العقل بخلاف نظم الحروف فانه تواليها من غير اعتبار
معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لم يخل بنظم الحروف وليس الاعجاز بمجرد
الالفاظ والا لما كان للتصنيف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس اللفظ فلذا اختار
النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة متضمنة بجعل كلمات القرآن كالدرر كذا فى الشرح
وفيه اولا ان النظم ليس مجرد تأليف كلماته على الوجه المذكور بل يكون تأليف اجزائها
ايضا ولا يتم بدون تأليف جملة ايضا كذلك اذ النظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين
او اكثر فالصواب والنظم تأليف اجزائه الخ والنظم يتحقق بمجرد ترتيب المعانى من
غير تناسق الدلالات اذا لم يكن فى الكلام لفظ مجازى كما فى سورة قل هو الله احد وثانيا
انه لولا الداعى الى ذكر النظم لقيل عن وجوه الاعجاز فى القرآن اذ لا داعى الى ذكر
اللفظ فالداعى ليس لترجيحه على اللفظ بل لترجيح ذكره على تركه (وكان القسم الثالث
من مفتاح العلوم) سمى كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح للعلوم التسعة التى اشتمل عليها
من الصرف والنحو والاشتقاق والمعانى والبيان والبديع والقوافى والعروض
والمنطق اولانه مفتاح للعلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها من تحصيل

كان الاولى واما نفس الاعجاز فلا وكان ذكر الوجه ههنا دعى الشارح الى جعل وجوه الاعجاز عين الاعجاز وتوجيهان مراد المفتاح من وجه الاعجاز وجه به صار الكلام معجزا ومراد المصنف بوجوه الاعجاز وجوه يقتضى رعايتها لحصول ذوق مدرك الاعجاز سعد

المقصود اما الاستار للوجود فيكون من مقابلة الجمع بالجمع وتوزيع الاحاد على الاحاد واما الاستار لكل وجه ففيه مبالغة فى خفاء الوجوه واعلاء لقدر كشفه سعد

كتأليف صورة الماضى مع المادة فى معنى المستقبل وعكسه وتأليف صورة اسم الفاعل فى المعنى الماضوى والاستقبالى سعد

تلك العلوم وجعلهما مفتاحا لها اشارة الى ان فيض العلم من افيض الوهاب والكتاب ليس الافتح باب فيضه لاولى الالباب (الذى صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكى تغمده الله بغفرانه) فى التعبير عن جعله مغفورا بتغمده بالغفران اشارة لطيفة الى تشبيهه بالسيف القاطع فى حدة القريحة (اعظم) خبر كان والعظيم فوق الكبير شئ كان مقابله اعنى الحقير دون الصغير الذى يقابل الكبير صرح به الزمخشرى فى تفسير وله عذاب عظيم (ماصنف فيه من الكتب المشهورة) بيان للشاعل صنف وفى ذلك البيان مزيد مبالغة فى نفعه اذ الاشتهار لايكون الا للنفع وصيانة عن تهمة الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ماصنف فيه ودعوى اثبات النفع العظيم بجميع ماصنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق وانما جعلنا البيان للضمير دون ما كما فى الشرح لان البيان حال من المبين وما صنف مضاف اليه وليس فاعلا ولا مفعولا لكن فى مقارنة زمان الاشتهار لزمان التصنيف نظر يحوج دفعه الى تكلف وجعل القسم الثالث كتابا وهو بعض من الكتاب ايضا يستدعى تكلفا (نفعا) لابد من اعتبار مضاف اى لما كان نفع القسم الثالث اعظم منافع ماصنف فيه فنفعا اما تميز عن نسبة كان الى القسم الثالث فتقدير المضاف فى ماصنف فيه واما عن نسبة اعظم الى ماصنف فيه فتقديره فى القسم الثالث وكانه مراد الشارح حيث قال تميز من اعظم وجعله تميزا عن المشهورة بعيد وان كانت اقرب اى المشهور نفعها وبين كونه اعظم نفعا بكونه جامعا لثلاثة امور كل منها مشتمل على عظم نفع لا بكل من الثلاثة كما يشعر به كلام الشارح حيث جعل قوله واتمها تحريرا وقوله واكثرها للاصول جمعا فى تقدير ولكونه اكثرها للاصول جمعا اما كون حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما حسن الترتيب يوجد كل مقصد فى محله فلا يفوت الطالب واما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للناظر فيه تضييع وقت ويكون خالص النفع فيعظم نفعه واما كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر واعلم ان قوله وكان القسم الثالث الى قوله نفعا فقرة يعادلها قوله (لكونها احسنها ترتيبا واتمها تحريرا واكثرها للاصول جمعا) فقد بعد من قال الاولى ان يقول اعظم ماصنف فيه من الكتب المشهورة نفعا لكونه اكثرها للاصول جمعا ليكون كلاما مسجعا ويكون قوله لكونه احسنها ترتيبا واتمها تحريرا مشتملا على صنعة الموازنة والترتيب جعل كل شئ من المجموع فى مرتبته والتحرير جعل الشئ حرا استعير لاخذ الخلاصة واظهارها فان الكلام المقتصر على الخلاصة منزه عن ذل الاشتمال على الحشو فكانه حرر بالتحرير وكون الكتاب اتم تحريرا عبارة عن كون اجزائه المحررة اكثر من محررات اخر فلا يرد ان التحرير لايجامع الاشتمال على الحشو فلا يتصور فيه النقصان حتى يجعل محررا اتم تحريرا من اخر لان الكلام المحرر لايجامع الاشتمال على الحشو بخلاف الكتاب المحرر فانه عبارة عما حرر فيه شئ ومن لم يفرق بين الكتاب المحرر والكلام المحرر فسر الاتم تحريرا باقرب الى التمام وقوله لكونه احسنها ترتيبا واتمها تحريرا فى تقدير لكون ترتيبه وتحريره احسنها ترتيبا اى احسن ترتيبات الكتب واتمها تحريرا اى اتم تحريرات الكتب ففى الكلام حذف مضاف ومعطوف وقد فصل مثله فاجمل معرفته وجميع الاصول مقدم على الترتيب الا انه اخر رعاية السجع والمراد بالاصول اما الشواهد لانها اصل القواعد واما القواعد لان الاصل جاء مرادفا للقاعدة وقوله للاصول متعلق بجمعا قدر وفسر بجمعا على نحو وان احد من المشركين استجارك فقوله جمعا عطف بيان للتميز المحذوف وذلك

سمى تأليف الكتاب تصنيفا لان التعريف بجعل المسائل صنفا صنفا ١٢

لان النحاة لم يجوزوا تقديم معمول المصدر عليه لانهم جعلوا عمله لتأويله بان مع الفعل ومعموله فعل ان لا يتقدم عليه لان ان ومدخوله كحرف كلمة شرط الترتيب فيها فكما لا يجوز تقديم بعض حروف الكلمة على بعض لا يجوز تقديم شيء من مدخول ان عليه ولذا اولوا كل معمول مقدم على المصدر بانه معمول ما يفسره المصدر وفيه انه تكلف جدا مع ضعف الداعي اليه لوجهين الاول ما قال المحقق الرضى انا لا نم ان المؤل بالشيء حكمه حكم المأول به مطلقا ويؤيد بان ان مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخلو عن الدلالة على زمان والثاني ما ذكره الشارح المحقق انا لا نسلم ان المصدر عند العمل في الظرف يحتاج الى جعله في تأويل ان مع الفعل لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله للشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها لكن فيما قاله الرضى نظر لان تأويل المصدر بان مع الفعل ليصلح للعمل بتضمنه الفعل فيجب ان يكون حكمه في العمل حكم هذا الفعل او دونه ولا يثبت له عمل لا يتمكن هذا الفعل منه فالحق جواز تقديم الظرف على عامله المصدر كما جوزه الرضى وان لم يكن لما جوزه فتأمل لكن في كون قوله للاصول ظرفا نظر لانه مفعول به زيد فيه اللام تقوية للعمل (ولكن) يوهم ان المذكور بعده لدفع توهم نشأ من السابق لان وصف القسم الثالث بما وصف يوهم انه مصون عن العيوب وليس كذلك بل المذكور تتمة الشرط اذ سبب تاليف مختصر يتضمن ما فيه من القواعد ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد امور ثلثة كون علم البلاغة وتوابعها موصوفة بما وصف به وكون القسم الثالث كما وصف وكونه غير مصون عن الامور المذكورة فالا وضح و (كان غير مصون) اي غير خال عبر عن عدم الخلو بعدم الصيانة تنبيها على جلالة قدر السكاكى واشعارا بان اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل والتعقيد لم يكن لعجزه بل لمسامحته وعدم احتياطه عن الحشو هو فضل الكلام على ما في القاموس والتطويل وهو جعل الكلام مطولا بذكر فضل فيه فالحشو لغو في الكلام والتطويل عيب يحدث في الكلام المفيد بذكر الحشو فيه وفرق اخر بينهما بحسب الاصطلاح سيجيء لكننا حملناهما على اللغة لان مبنى الخطب على الاوضاع اللغوية لانه خطاب قبل معرفة الاصطلاح والشروع في تحصيله (والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقا يعسر تحصيل معناه (قابلا للاختصار) لما فيه من التطويل والفرق بين الاختصار والايضاح والتجريد بجعل الاختصار مقبولا والاخرين محتاجا اليهما غير ظاهر ولو اريد بالتطويل جعل الكلام مطولا من غير اشتمال على الحشو مع اداء امكان اداء المقصود باقصر منه واوضح فلم يكن فيه مؤاخذة الا بترك الاولى يكون لتخصيص الافتقار بالايضاح والتجريد وجه (مفتقرا الى الايضاح) الالطف الى التلخيص (والتجريد) لما فيه من الحشو اخره مع تعلقه باول ما ذكر للمحافظة على السجع (الفت مختصرا) جواب لما والمسبب عن الشرط المذكور تأليف كتاب في المعانى والبيان والبديع يتضمن ما فيه خاليا عن عيوبه اذ كمال هذه العلوم يقتضى تأليف كتاب فيها وكمال المفتاح واشتماله على عيوبه تقتضى تضمين ذلك الكتاب ما فيه خاليا عن العيوب فلذا قال الفت مختصرا ولم يقل اختصرته والقول بان اختصرته اخصر منه وهم لانه لو قال اختصرته لوجب ان يقول اختصرته بحيث (يتضمن ما فيه من القواعد) ولا يخفى ان من تتمة داعى تأليف مختصر بكذا انه كان عنده فوائد يختص به لم يسبقه هنا احد فكان الانسب ان يضمه الى ما ذكر في الشرط بان يقول لما كان علم البلاغة وتوابعها كذا وكذا وكان المفتاح

كذا وكذا واجتمع عندي فوائد كذا وكذا الفت مختصرا يتضمن ما فيه الى آخر ما ذكره والقاعدة قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعة بالقوة القريبة من الفعل بحيث لو ضمت مع صغرى سهلة الحصول افادت حكم جزئي منها سميت قاعدة لانها اساس معرفة احوال الجزئيات وكثيرا ما يتسامح فيعرف بحكم كلي الخ تعبيرا للقضية باشرف اجزائها ولا يخفى ان قوله يتضمن كقوله (واشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد) يدل على ان صيغ الماضي مستعارة للمعنى الاستقبالي تفاؤلا والشاهد جزئي لموضوع القاعدة يصلح لان يذكر لاثبات القاعدة والمثال جزئي له يصلح لان يذكر لايضاح القاعدة وهذا هو المراد بقولهم المثال جزئي يذكر لايضاح القاعدة والشاهد جزئي يستشهد بها في اثبات القاعدة ولذا قيل الشاهد اخص والظاهر ان الشاهد كالمثال لا يخص بالكلام العربي كما يستفاد من كلام الشرح حيث قال هو جزئي يستشهد به في اثبات القاعدة لكونه من التنزيل او كلام من يوثق بعربيته فان قلت يستفاد من قوله يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ان القاعدة تحتاج اليهما واذا كان الشاهد اخص فيندفع الحاجتان به فلا يحتاج اليهما قلت الاحتياج اليهما لا ينافي الاحتياج الى واحد له حيثيتان (ولم آل) من الالو كالنصر او الالو كالعتو او الالي كالعتي بمعنى التقصير (جهدا) اي لم يتنه اجتهادي واستفراغ طاقتي او لم يعجز فان التقصير عن الشيء يكون بكلا المعنيين او من الالو كالنصر والالو كالعد وبمعنى الترك اي لم اترك اجتهادا كل ذلك من القاموس وقد اثبت الشارح الالو متعديا الى مفعولين كقولهم لا آلوك جهدا بجعله لمعنى المنع والظاهر انه من قبيل الحذف والايصال والاصل لا آلو لك جهدا اي لا اترك (في تحقيقه) متعلق بالجهد او آل والضمير راجع الى ما فيه وما يحتاج اليه ويعلم عدم تقصيره في حق ما اضاف اليه مما اختص به بالطريق الاولى او الى المختصر (وتهذيبه) اي تنقيحه (ورتبته ترتيبا اقرب تناولا) اي آخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ (من ترتيبه) اي السكاكي او القسم الثالث او المختصر وحينئذ من تعليلية واقرب تناولا حال من المفعول اي حال كونه اقرب تناولا من القسم الثالث من اجل ترتيبه (ولم ابالغ في اختصار لفظه) هذا الظرف اما قيد للنفي او المنفي والمآل واحد وفائدة التقييد الاشارة الى انه بالغ في اختصاره بالتجريد عن التطويل لكن قوله (تقريبا لتعاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه) تعليلان للنفي وليس النفي نفي المعلل اذ لا وجه لقصد ان الاختصار لتقريب التعاطي وطلب تسهيل الفهم على الطالبين ترك بل لو كان في الاختصار تقريب التعاطي وطلب تسهيل الفهم لوجب ان يلتزم وهذا غير ما رد به الشارح من انه على اصل الشيخ ان نفي كلام فيه قيد يرجع الى القيد ويستدعي بقاء الاصل فيكون المعنى ان المبالغة في اختصار لفظه تحققت لا لتقريب تعاطيه وطلب تسهيل الفهم على طالبيه وليس الامر كذلك والعامل في علة النفي كالعامل في علة النفي الفعل المنفي والفرق بالنفي قبل التقييد او بعده الا ترى ان العامل في المفعول به في لم اضرب زيدا على الوجهين هو الفعل لا معنى النفي ففي الشرح انه يجب تأويل لم ابالغ بالفعل المثبت اي تركت المبالغة حتى لو لم يؤول لكان المعنى على نفي التعليل سقيم عليل وعلى ما ذكرنا من الفرق التعويل والله الهادي الى سواء السبيل وانما علل ترك المبالغة في اختصار اللفظ لان الاختصار في المتون مطلوب والمبالغة فيه شعار مهرة البيان والتسابق فيه مما يحرص فيه غاية الامكان فنفي المصنف بالتعليل تهمة عجزه في مقام البيان عن التعليل ۞ واما عدم

التقصير في التحقيق والتهذيب والاتيان باحسن الترتيب * فقولان لا نفسهما لا يستدعيان داعيا فمن جعل التعليلين محتملين لكونهما متعلقين بجميع ماذكر او منقسمين اليه على ترتيب اوغير ترتيب فكان جوادا فهمه مضطربا محتاجا الى تأديب * قال الشارح المحقق ولعمرى لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا حيث صرح به اولا ولوح به ثانيا وعرض بوصف مختصره بانه منقح سهل المأخذ اى لاتطويل فيه ولاحشو ولا تعقيد بان في القسم الثالث ذلك اقول لعل المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لتعذر شروعه في التصنيف مع وجود المفتاح وقبول العذر منه يحتاج الى المبالغة في تحقيقه (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد والامثلة والشواهد (فوائد) جمع فائدة وهى ما اكتسبت من علم اومال (عثرت) اطلعت (فى بعض كتب القوم عليها) نبه باضافة البعض على ان مأخذ فوائده كتب مبهمة لايطلع عليها الا متميز في التتبع فقد اشار في هذه الفقرة الى كمال ممارسته كما لوصرح بقوله (وزوائد لم اظفر في كلام احد بالتصريح بها ولابالاشارة اليها) الى فطانته ترغيبا في توقير كتابه هذا لانه وجد شرائط الكمال وهو الممارسة والفطانة وتسميته الملتقطات من كتب القوم فوائد ظاهرة وتسميته مخترعات خاطره زوائد اما تواضع في الغاية حيث جعلها مستغنى عنها واما مبالغة في كمالها حيث جعلها زوائد في الفضل على فوائد (وسميته تلخيص المفتاح) لانه تبيين المفتاح باعتبار تعقيداته وتلخيصه وجمع خلاصته باعتبار حشواته وتطويلاته والتلخيص هو التبيين والشرح والتلخيص على ما في القاموس (وانا اسأل الله تعالى) قدم المسند اليه اما للتخصيص اظهارا لوحدته في هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه بالتأمين ليستعطف به كانه قال في اثناء السؤال الهى اجبنى وارحم وحدتى وانفرادى عن الاعوان او لينبه على انه محسود اهل الزمان حتى لايساعده احد في سؤاله واما لتقوية الحكم لان كونه سائلا النفع به من محض الفضل من غير ان ينظر الى استحقاق كفاية الانتفاع بعد اطرائه في وصف كتابه بما يوجب الانتفاع به مظنة للانكار فاندفع ماذكره الشارح المحقق حيث قال لايكون لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذلامقتضى للتخصيص ولاللتقوى على انه يكفى كون الاصل التقديم ولامقتضى للعدول عنه جهة الحسن واما قوله فكانه قصد الى جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية ففيه انه لابد من بيان داع الى الحال بالواو حتى تتم النكتة واما ما قيل انه لابد من بيان داع الى الحال فرجح له على المعطوف ففيه انه يكفى داعيا بيان انه جعل جميع ماصدر عنه مقارنا بحال التضرع الى الله تعالى نعم يتجه ان الظاهر ان جملة انا اسأل الله انشأ للطلب فلا يصلح للحال (من فضله) حال من (ان ينفع به) وفي قوله (كما نفع باصله) تعريض لطيف بالمفتاح بانه نفع به مع تجرده عن استحقاق النفع به (انه ولى ذلك) اى متولى النفع به من غير استعداده النفع به اذلا يتوقف فيضه على الاستعداد كما هو مذهب اهل الحق (وهو حسبى) اى محسبى وكافى ولا حاجة لى في مسؤلى الى استعداد تأليفى له فلا يرد ان الانسب والله اسأل ليلايمه قوله وهو حسبى لانه تحصل الملائمة بسلب الحاجة الى استعداد المؤلف (ونعم الوكيل) يتبادر منه المدح العام بالوكالة لما يتوقع بعده فاما ان يقدر بعده الممدوح اى ونعم الوكيل هو حذف للعلم به كما في قوله تعالى نعم العبد اى ايوب وحينئذ ان كان تمام الجملة مجرد نعم الوكيل على احد القولين يلزم عطف مجرد الانشاء على اخبار ليس بشئ

القولان هما كون المخصوص مبتدأ لما قبله وخبرا لمحذوف
*

منهما محل الاعراب والاستدلال بالانشاء لان المعطوف عليه مما استدل به على انه يجب
ان يسأل الانتفاع بهذا المختصر من مجرد فضله تعالى وان كان تمام الجملة نعم الوكيل
هو على القول الآخر فاما ان يكون نعم الوكيل خبرا بلا أو بل كما يقتضيه كونه للمدح العام
فيكون من عطف الانشاء على اخبار كذلك واما ان يكون مؤولا بجملة خبرية متعلق
خبرها جملة انشائية اى مقول فى حقه نعم الوكيل فلا يكون لانشاء المدح العام وهو سلوك
فى غير مسلك الفهم واما ان يعطف على حسبى فيكون الممدوح هو المتقدم ونظيره ما صرح
بجوازه صاحب المفتاح من قولنا زيد نعم الرجل فاما ان يكون المعطوف نفس نعم الوكيل
فيلزم الاستدلال بالانشاء واما ان يكون متعلقه المحذوف اى مقول فى حقه نعم الوكيل
* فلا يكون هناك انشاء مدح ولا محيص الا بجعل الواو اعتراضية كما فى قوله * ان الثمانين
و بلغتها اوعاطفة بتقدير المعطوف اى نعم المولى ونعم الوكيل حذف لانسياق
الذهن اليه من قوله انه ولى ذلك لما فرغنا عن شرح الديباجة حان ان نشرع
فى شرح المقصود * متوكلا على الفياض المحمود * متوصلا بتوفيقه لبيان مفصول
المقاصد * موصول الفوائد * منقح عن الفضول * مقتصر على المحصول * موفر لموائد
العوائد مقدم للمقدمة خاتم بالخاتمة محيط بالفنون * فنون من بدايع البيان لها كل اذن
مفتون * سائلا متضرعا قائلا اتمم كما انعمت * وانفع به اذا اتممت * اعلم ان المصنف
رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون * وخاتمة كما سنبينه لك فى الخاتمة فخاتمة كتابه مناسبة
لفاتحته فى انها ليست من المقاصد * ووجه الضبط ان المذكور فيه اما ان لا يكون
من المقاصد فان كان من حقه ان يتقدم على المقاصد فهو المقدمة وان كان من حقه
ان يتأخر عنها لكونها تكملة لها متممة اياها فهى الخاتمة واما ان يكون من المقاصد فان كان
للاحتراز عن الخطأ فى تأدية المراد فهو الفن الاول وان كان للاحتراز عن التعقيد
فهو الفن الثانى والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث يقال دليل الحصر
الاستقرائى قابل للمنع يدفعه الاستقراء فلا فائدة فى الاتيان به ويدفع بان المنع يندفع
عما سوى القسم الاخير ويقتصر عليه فلا يحتاج لدفع المنع الا الى استقراء القسم الاخير
ففيه فائدة تقليل مؤنة الاستقراء وفيه نظر والحق ان ما ذكر فى صورة الدليل ليس
لاثبات الحصر بل لتحصيل مفهومات ينضبط به كل قسم كما اشرنا اليه نعم بعد بيان
مفهومات الاقسام لا فائدة فى ايراده اصلا فن وقع فيه لا دافع عنه ولما وقع المقدمة
فى نظم كلامه مسندة كالخاتمة والاصل فى المسند التنكير نكرها فقال (مقدمة) بخلاف
الفنون الثلاثة فانها وقعت مسندا اليها والاصل فيه التعريف ومن وجوه
تنكيرها انها مقدمة مبهمة اذ ليست كمقدمة اشتهر ايرادها فى اوائل كتب العلوم فانها
شاعت لبيان الحاجة وتصوير العلم وبيان الموضوع وهذه اقتصرت على بيان
الحاجة او تلك لما يتوقف عليه علم وهذه لما يتوقف عليه علوم ثلاثة واما
ما قال الشارح المحقق انه لما سبق ذكر الفنون الثلاثة فى آخر المقدمة صارت معهودات
فى مقام ذكرها فصار المقام مقام التعريف بخلاف المقدمة فانه لم يقع ذكرها *
ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى ففيه ان نكتة التنكير ليست انتفاء مقتضى التعريف بل
لكل من التعريف والتنكير مقتضيات ما لم يتحقق شئ منها لا يصح الاتيان به على
انتفاء التعريف العهدى لا يوجب عدم مقتض للتعريف وقيل تنوينها للتعظيم وقيل

للتقليل والعل وجه التعظيم انها فاقت المقدمات فى كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه التقليل انها مقتصرة على بيان الحاجة وبالجملة المقدمة فى بيان الحاجة الى العلوم الثلاثة ولما كان متوقفا على معرفة مرجع بلاغة المتكلم وكانت متوقفة على معرفتها المتوقفة على معرفة بلاغة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة المفرد ومتوقفه على معرفة فصاحة المتكلم لان كون مرجعها الى تمييز الفصيح عن غيره مبنى على ان فصاحة المتكلم تحصل بدونه والفصاحة مما لابد منها فى البلاغة صدر المقدمة بتصوير هذه المفهومات وقدم ماهو الموقوف عليه على الموقوف الا فى تقديم فصاحة المتكلم على بلاغة الكلام فان تقديمها عليها ليس لكونها الموقوف عليه لها بل لارادة بيان البلاغة بعد الفراغ عن الفصاحة قد اشتهر ان المقدمة فى عرف اللغة صارت اسما لطائفة متقدمة من الجيش وهى فى الاصل صفة من التقديم بمعنى التقدم ولا يبعد ان يكون من التقديم المتعدى اما لانها تقدم انفسها لشجاعتها على بقية الجيش اولانها تقدم بقية الجيش على اعدائها فى الظفر ثم نقلت الى مايتوقف الشروع عليها كرسم العلم وبيان موضوعه والتصديق بفائدة المترتبة المعتد بها بالنسبة الى المشقة التى لابد منها فى تحصيل العلم وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته باسمه الى غير ذلك فقد اشكل ذلك على بعض المتأخرين واستصعبوه فمنهم من غير تعريف المقدمة الى مايتوقف عليه الشروع مطلقا اوعلى وجه البصيرة اوعلى وجه زيادة البصيرة ومنهم من قال لايذكر فى مقدمة العلم مالايتوقف عليه الشروع وانما يذكر فى مقدمة الكتاب وفرق بينهما فان مقدمة العلم مايتوقف عليه مسائله ومقدمة الكتاب طائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود لدلالتها على ماينفع فى تحصيل المقصود سواء كان مما يتوقف المقصود عليه فيكون مقدمة العلم اولا فيكون من معانى مقدمة الكتاب من غير ان يكون مقدمة العلم وايد ذلك بانه يغنيك معرفة مقدمة الكتاب عن مظنة ان قوائم المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه من قبيل جعل الشئ ظرفا لنفسه وعن تكلفات فى دفعه ونحن نقول لاحاجة الى تغيير تعريف المقدمة فان كلا مما يذكر فى المقدمة مما يتوقف عليه شروع فى العلم هو اما اصل الشروع اوشروع على وجه البصيرة اوشروع على وجه زيادة البصيرة فيصدق على الكل مايتوقف عليه شروع وحمل الشروع على ما هو فى المعنى المنكر مساغ كما فى ادخل السوق واورد على المسلك الثانى ان اثبات مقدمة الكتاب اثبات اصطلاح جديد لانقل عليه فى كلامهم ولاهو مفهوم من اطلاقاتهم ولاضرورة تلجئ اليه وفيه ان ماهو بصدده لايتوقف على اثبات اصطلاح بل يكفى ان يكون المراد بالمقدمة طائفة من الالفاظ الدالة على ماله نفع فيما يأتى ولاشبهة فى هذه الارادة وهذا القائل لم يصرح بدعوى الاصطلاح ولو كانت مصرحا بها ايضا ليس فى المناقشة معه فى ذلك منفعة لانه يكفيه مجرد الاستعمال فى هذا المعنى نعم فيما عرف به هذا القائل مقدمة العلم انه صادق على المبادى التصورية والتصديقية وكانه اراد مايتوقف عليه الشروع فى مسائله واعلم ان المقدمة كثيرا ما يطلق على مايستحق التقدم على بقية الباب اوالفصل فالاظهر ان يقال المقدمة اسم لما يتوقف عليه المباحث الاتية فان كان المباحث الاتية العلم برمته فهو مقدمة العلم وان كان بقية الباب فهو مقدمة الباب (الفصاحة) فى اللغة تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن ويقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباءه فالفصاحة يحتمل النقل

لان لفظ الفصيح يراد به كلا معنييه اما بالاستعمال فيهما او بعموم الاشتراك
سه

اى فى التعقل فلا يرد ان فصاحة المتكلم مما يتوقف عليها بلا شبهة نعم يصير كونه موقوفا عليها انها فى الخارج ايضا وجها لتقديمها
سه

باعتبار جامع الظهور بين معنى اللغوى عن كل واحد من المعنيين كما قيل ويحتمل ان تجعل العلاقة الجودة وطلاقة اللسان والخلوص عن اللكنة (يوصف بها المفرد) فيقال هذه الكلمة فصيحة اوهذه كلمة فصيحة اوتكلمت بها فصيحة (والكلام) كذلك فيقال في النثر رسالة فصيحة وفي النظم قصيدة فصيحة واما كلام فصيح فلا يخص النثر كما يشعر به كلام الشارح المحقق (والمتكلم) فيقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والكتابة انشاء النثر ولا يخفى عليك انه لا بد من جعل الفصاحة هنا من الالفاظ المستعملة في اكثر من معنى كما هو مجوز عند البعض او تأويلها بما يطلق عليه الفصاحة والا فلا يصح الاخبار عنها بقوله يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم وكذا في تعريف فصاحة المتكلم بملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح اذ ليس للفصيح معنى يشمل المفرد والكلام حتى يوصف به اللفظ الشامل والشارح المحقق غفل عنه في هذين المقامين وتنبه لمثله في قول المصنف فيما بعد فعلم ان كل بليغ فصيح ولا عكس وكذا الحال في قوله (والبلاغة) وهي في الاصل تنبئ عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران) اى الكلام والمتكلم يقال كلام بليغ ورجل بليغ (فقط) اى لا المفرد اذ لم يسمع مفرد بليغ فقط اسم فعل بمعنى انته والفاء مزيدة تزيينا للفظ اوجزائية والتقدير اذا وصفت الاخيرين بها فانته عن وصف الاول بها ومما لا بد منه في هذا المقام معرفة المرام بالمفرد والكلام فقيل المراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وبالكلام ما يقابله سواء كان مركبا تاما اوغيره لان المركب الناقص يوصف بالفصاحة فلا بد ان يكون داخلا في الكلام وتعقبه الشارح المحقق بان صحة هذا القول يتوقف على ان لا يكون وصف المركب الناقص بالفصاحة مجازيا من قبيل فصل المركب بحال اجزائه وان يثبت منهم اطلاق الكلام الفصيح على هذا المركب وانه لا يكون داخلا في المفرد وكل من الثلثة ممنوع بل الحق انه داخل في المفرد لان المفرد اذا قوبل بالكلام يتعين لارادة ما يشمل المركبات الناقصة ونفع السيد السند هذا القول بما يندفع به الموع الثلثة وينقلب ما جعله الشارح حقا باطلا وهو انه اراد بتعليل تعميم الكلام بوصف المركب الناقص بالفصاحة انه يوصف بالفصاحة مع انه لا يكفي في فصاحة ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد بل لا بد معه من الخلوص عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فلا يكفي في فصاحتها فصاحة الاجزاء حتى يكون وصفا بحالها ولا يتوقف دخوله في الكلام على ثبوت اطلاق الكلام الفصيح بل يكفي اطلاق الفصيح لانه بمجرد اطلاق الفصيح يعرف انه داخل في الكلام اذ لا بد لفصاحته مما لا بد لفصاحة الكلام ولا يصح دخوله في المفرد لانه لا يكفي في فصاحته ما بين به فصاحة المفرد واورد عليه انه لا يصلح تعريف فصاحة المفرد بادخال هذا المركب في الكلام لانه بعد جعل المفرد على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه لدعوى تبادر هذا المعنى منه لاشتهاره وحمل الكلام بقرينة المقابلة على ما يجمع المركبات الناقصة يتجه على تعريف فصاحة المفرد انه لا يشمل فصاحة عبدالله علما لانه لا يكفي في فصاحته ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد اذ لا بد لها من الخلوص من تنافر الكلمات ايضا اذ يتصور فيه ذلك التنافر فعلم انهم غفلوا عن فساد تعريف فصاحة المفرد لانهم قصدوا بالمفرد ما يقابل المركب وجعلوا المركبات مطلقا كلاما ويمكن ان يدفع بان تنافر الكلمات لا ينفك عن تنافر الحروف لكنهم اشترطوا في فصاحة المفرد الخلوص من تنافر الحروف لانه لا قصد للمتكلم فيه الا الى جمع حروف بخلاف فصاحة الكلام فان قصده

واما ما اعترض به السيد السند على الشارح المحقق انه اثبت في هذا الكتاب مقدمة العلم بمعنى ما يتوقف عليه معرفة مسائله وجعل منها كلا من حد العلم وغايته وموضوعه وجعل هذه الثلثة في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لعدم توقف المسائل عليها ولم يرض باثبات التوقف عليها على وجه البصيرة في التحصيل بان البصيرة غير مضبوط ولا يستدعي الاقتصار على الثلثة فحينئذ لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب ويحتاج في توجيه قولهم المقدمة في حد العلم وغايته وموضوعه الى تكلفات مما يجب لانه لا يلزم من مخالفته في شرح الرسالة من جعل حد العلم وغايته وموضوعه مقدمة العلم انكاره مقدمة العلم فجواز ان تكون مقدمة العلم ثابتة ولا يكون هذه الثلثة منها بل يكون مقدمة العلم التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما

سعد

الى جمع الكلمات فناسب ان يشترط فيه التجنب عن التنافر فى جمعها والعلم فى العلم العلمى ليس فيه جمع الكلمات فهو داخل فى اشتراط الخلوص عن تنافر الحروف ودفعه بان العلم المركب خارج عن حد الكلمة لاشتراط كونها لفظة مبنى على نهاية الغفلة لان احدا لم يجعله خارجا عن المفرد ولا ينفع خروجه عن الكلمة دخوله فى الكلام فى هذا المقام بقى انه يرد على تعريف فصاحة المفرد مفرد اريد به لازم بعيد بحيث يختل الانتقال فينبغى ان لا يكون فصيحا فتعريف فصاحة المفرد لا يصح باخراج المركبات عن المفرد حتى يجعل قرينة على اخراجه اوغاية ما يمكن ان يقال لحمل المفرد والكلام على حقيقتهما وما يتبادر منهما ان الموصوف بالفصاحة فى الاصطلاح ليس الا المرد المقابل بل للمركب مطلقا والا الكلام لان احتياجهم الى الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليها ويكفى فى معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة فصاحة المفرد المقابل لمطلق المركب ولا غرض يتعلق بالاصطلاح على معنى للفصاحة بحيث يشمل صفة المركبات الناقصة مثلا ولا يخفى ان قوله والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط يقتضى ان يحمل الكلام على حقيقته لئلا يفيد وصف المركبات الناقصة قال الشارح المحقق الدليل على انه لا يوصف بالبلاغة غيرهما انه لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا يتحقق فى المفرد وهم لان ذلك انما هو فى بلاغة الكلام والمتكلم هذا واورد عليه ان نفى كلمة بليغة لا يستلزم حصر الوصف فى الكلام والمتكلم لاحتمال ان يوصف به مركب ناقص ويدفعه ان النفى عن الكلمة على سبيل التمثيل فالمناقشة عائدة الى العبارة واورد ايضا ان التعليل الذى نسبه الى الوهم ايضا ملخصه ان العرب لا يطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فرجعه الى قولك لم يسمع كلمة بليغة ويدفعه ان المتبادر من العبارة ان بناء التعليل على تعريف القوم لا على التتبع وتزييفه لما هو المتبادر بقى انه لو ساعدنا فى انه لا يسمى مطابقة مقتضيات الاحوال فى المركبات الناقصة والمفردات بلاغة لكن لا ينكر فضلها كالبلاغة فلا وجه لا همالها وعدم ضبطها ومن البين انه يجرى فى المركبات الناقصة بل المفردات ايضا فان فى تعداد جماعة بعبدى تعظيم المضاف اليه و بعبد السلطان تعظيم المضاف وبابى لهب الاشعار بالجهنمية الى غير ذلك وانما قسم الفصاحة اولا ثم عرف كلا لان قصده كان التمييز بين فصاحة موصوفها المفرد وفصاحة موصوفها الكلام وفصاحة موصوفها المتكلم بتعريفات صالحة خلاعنها كلام القوم بتأمله فى موارد الاستعمال وتحصيل قدر مشترك بين الافراد يظن به كونه مما وضع له اللفظ كما هو مسلك علماء اللغة ومدونيها على ما يستفاد من الايضاح وانما لم يعرف الفصاحة المطلقة لانه لم يجد مفهوما مشتركا بين فصاحة المتكلم وفصاحة اللفظ ويرجح كونه مشتركا عنده ولا فصاحة اللفظ مطلقا لانه لم يتخلص له مفهوم للفصاحة جامع لافرادها القائمة باللفظ فاعرض عن تحصيل مفهوم لها اما لظن الاشتراك به اولا بهام الحال فقسم الفصاحة الى الثلاثة تقسيم اللفظ المشترك اما باستعمالها فى المفهومات الثلاثة او بارادة ما يطلق عليه الفصاحة فان قلت قد عرف صاحب المفتاح فصاحة اللفظ بكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم قلت قد زيف المصنف هذا التعريف اجمالا بما قال فى الايضاح من ان للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا لم اجد فيها ما يصلح منها ما يصلح

اى لفظ فصاحة المفرد مثلا اما بالوضع التركيبى الحاصل بالاضافة او بالوضع الافرادى
سمه

لتعريفهما به ولا الى ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم فان قلت هل لهذا الاجمال عندك تفصيل اوانت معرض عن هذا التزييف جازم بصحته كما هو الظاهر من كلام الشارح المحقق قلت كثرة الاستعمال لا تشترط في فصاحة الخالص عن التعقيد المعنوي لانه لو استعمل لفظ في لازم ظاهر الانتقال لعد خاليا عن التعقيد المعنوي ولم يطلب له كثرة الاستعمال لا يقال يكفي كون حقيقته كثير الاستعمال لانا نقول فلا يخل بالفصاحة ارادة ما لا ينتقل اليه بلا خلل وايضا كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم تطويل يغني عنه بقية التعريف ولا يبعد ان يكون صاحب المفتاح مشيرا الى تزييفه حيث قال وعلامة الفصاحة الراجعة الى اللفظ ان يكون اللفظ جاريا الخ وبما ذكرنا اندفع عن المصنف ما اعترض به عليه خطيب مصر انه لا مدخل للرأى في تعيين مفهومات الالفاظ فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد في كلام الناس ولم يحتج الى ما اجاب به المصنف اني اردت بالناس المعهودين من صاحب المفتاح وعبد القاهر ونظائرهما من المهرة المشهورين واندفع ايضا ان تعريف الفصاحة بالخلوص مسامحة لان الخلوص لا يصح حمله على كون اللفظ جاريا الخ كما هو الواضح المبين المستغني عن البيان وبينه الشارح المحقق بكون الفصاحة وجودية وكون الخلوص عدمية وتعقبه السيد السند بان حمل العدمي على الوجود غير ممتنع كما في قولك السواد لا بياض لكن التعقب مما لا يضر لانه نزاع في ايضاح البديهي ووجه الدفع ان المص اعتبر في مفهوم الفصاحة ما هو احق بالاعتبار فخالفهم في كون مفهومه وجوديا وكيف لا وهو انسب بالمعنى الذي في اصل اللغة من قولهم فصح اللبن اذا ذهب لباؤه وخلص عن رغوته وفصح الاعجمي اذا خلصت لغته عن اللكنة (فالفصاحة) الكائنة او كائنة (في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) اللغوي وهو ما ثبت من الواضع لا ما جعله الصرفيون قاعدة فابى يأبى مخالف للقياس الصرفي موافق للقياس اللغوي وانما جعل مرجع معرفة المطابقة للقياس التصريف لانه يعرف منه ثبوته من الواضع اما باندراجه في القانون واما باستثنائه من القانون وبيان شذوذه عقيب بيان القانون (فالتنافر) وصف في الكلمة توجب ثقلها على اللسان سواء كان لتنافر نفس الحروف او لتنافر كيفيات الحروف اولهما فقالني بالتقاء الساكنين مشتمل على تنافر الحروف من حيث كيفياتها نعم هو داخل في مخالفة القياس ايضا (نحو) وصف مستشزر في قول امرئ القيس (غدائره مستشزرات الى العلى) تضل العقاص في مثنى ومرسل * عقيب قوله * وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل اي رب فرع يزين المتن اسود فاحم بين السواد اثيث كثير كقنو النخلة هو للنخلة كالعنقود للكرم المتعثكل بكسر الكاف وفتحها اي ذو عثاكيل والعثكال كقرطاس القنو غدائره اي ذوائبه جمع غديرة مستشزرات اي مرتفعات من استشزر اي ارتفع او مرفوعات من استشزره اي رفعه الى العلى جمع العليا تأنيث الاعلى يريد به اعالي شعرات الرأس والعقاص جمع عقيصة او عقصة بكسر العين وسكون القاف وهي الخصلة المجموعة من الشعر على هيئة الرمانة والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى والعقصة لا خلاف المثنى كما في الشرح يريد وصف شعره بالكثرة والطول جدا حتى انقسم الى اقسام وغابت عقاص في مثنى منه ومرسل وحتى احتاج الى رفعه الى العلى وسيجئ ان مرجع معرفة تنافر الكلمات والحروف هو الحسن لكن لا اعتماد على كل حسن بل الحاكم النافذ الحكم حسن العربي الذي له سليقة الفصاحة او كاسب الذوق السليم من ممارسة التكلم بالفصيح والتحفظ

اشار الى ان الظرف يجوز ان يكون وصفا بتقدير عامله معرفا باللام وان يكون حالا بتقديره نكرة وذو الحال هو المبتدأ عند من يجوز الحال عن المبتدأ بلا تأويله وبتأويله بالمفعول معنى عند من لم يجوز فانه لكونه معرفا مفعول التعريف كأنه قيل عرف الفصاحة كائنة في المفرد بخلوصه
سد

عن التكلم بغير الفصيح وليس التنافر لكمال تباعد الحروف بحسب المخارج والالكان مرجعه
الى علم المخارج ولا القرب كذلك لذلك ولا لاختلاف الحروف فى الاوصاف من الجهر
والهمس الى غير ذلك والالكان المرجع ضبط اقسام الحروف واياك ان تذهب الى شئ منها
اذ الكل مبنى على الغفلة عن تعيين مرجع التنافر وعن كثير من المركبات الفصيحة الملتئمة
من المتباعدات نحو علم وفرح والملتئمة من المتقاربات نحو جيش وشجى وعن انه لاتفاوت بين
مستشرف ومستشزر مع تنافر احدهما وخلوص الاخر ومن مال الى ان اجتماع المقاربات
المخارج سبب للتنافر لزمه عدم فصاحة الم اعهد فاجترء والتزم فوقع فى تصحيحه على
ماوقع حتى قال اعجاز السورة من القرآن لايتوقف الاعلى بلاغتها المتوقفة على فصاحتها
وفصاحتها لايتوقف على جميع كلماته بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون غير الفصيح
مغمورا فيه مستورا على الذائقة بفصاحة الكلمات الكثيرة كما يستر الحلاوة الشديدة المرارة
القليلة وبعدم فصاحة كلمة من ذلك الكلام لايخرج عن الفصاحة كما ان الكلام العربى
لايخرج عن كونه عربيا بوقوع كلمة غير عربية الاترى ان القرآن عربى بحكم الشارع
وفيه الفاظ غير عربية بالرواية عن ابن عباس وعكرمه واجماع النحاة على ان نوحا
وابراهيم وغيرهما اعجميات وذلك لانه تكلف جدا من غير داع واما ما قال الشارح
المحقق من ان فصاحة الكلمات شرط فصاحة الكلام فلا يجوز ان يكون جزأ منه غير
فصيح فلا يضره لوتم داعيه الى جعل الم اعهد غير فصيح لانه يخالف فى اشتراط فصاحة
الكلمات تأوله بان المراد فصاحتها حكما بان يكون بحيث لايحسن بغير الفصيح فيها
وكذا ماقاله من انه لوكان الم اعهد غير فصيح فلا اقل من انه يلزم العجز او الجهل على الله
تعالى عن ذلك علوا كبيرا لايتم لانه لايجوز ان يكون ايراده لعجز المخاطب عن فهم معنى
لفظ اخر بمعناه او لبيان ان غير فصيح فى كلام طويل لايضر بالفصاحة قال الشارح
لتعذر ضبط التنافر لم يتعرض لتحقيقه واكتفى فيه بالتمثيل قلت لوكان كذلك
لم يكتف بقوله (والغرابة) نحواخ بل كان يعرف الغرابة ومخالفة القياس
والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال كذا
فى الشرح فان قلت لم لم يكتف بقوله غير ظاهرة المعنى كما فى الايضاح قلت اراد نصب
علامتين للغرابة عدم ظهور المعنى وعدم انس السمع به ونبه على ان كون الغريب
مهجور الامرين انقباض العقل عنه لعدم وصوله الى المقصود منه ونفور السمع عنه لعدم
الشبه به ولايخفى ان تعريف الغرابة بهذا لاينفع غير المتتبع فلهذا فسر بان يكون مما يحتاج
فى معرفته الى ان يرجع الى كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا فى قول عيسى بن
عمر النحوى حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة
* افرنقعوا عنى اى اجتمعتم تنحوا عنى او يكون مما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد كما فى
قوله (وفاحما ومرسنا مسرجا) ولايخفى ان هذا التفسير ايضا مما لاينفع لانه ربما يفسر
الغريب فى الكتب الغير المبسوطة فان تكأكأتم وافرنقعوا مما ذكرا فى الصحاح
والقاموس والفاحم الاسود بين الفحومة يعنى وشعرا فاحما والمرسن بفتح السين
وكسرها الانف والمسرج مافسره بقوله (اى كالسيف السريجى) اى المنسوب الى
سريج هو قين ينسب اليه السيوف (فى الدقة والاستواء او كالسراج فى البريق) هو مصدر
فسره بقوله (واللمعان) والاولى فى اللمعان فالمسرج غير ظاهر الدلالة ولامانوس الاستعمال
احتيج لبيانه الى جعله اسم مفعول من السريجى اومن السراج بمعنى المشبه بالسراج

اوبالسريجي وكأن وجه تحصيل التشبيه من صيغة اسم المفعول ان المسرج معناه المجعول سراجا اوسيفا سريجيا بدعوى الاتحاد بينهما على نحو زيد اسد فهو تفعيل من قبيل فرجته اى جعلته فرجا وقيل جاء التفعيل للنسبة الى اصله نحو تممته اى نسبته الى تميم فالمسرج بمعنى المنسوب الى السريجي او السراج نسبة المشبه الى المشبه به وهذا انما يحسن ان يوجد نسبة المشبه الى المشبه به حتى يقال اسدى للمشبه به الاان يقال فليكن هذا ايضا وجها لبعد التخريج قال المصنف فى الايضاح و يقرب هذا من قولهم سرج وجهه بالكسر اى حسن وسرج الله وجهه اى بهجه وحسنه يريد ان اخذ المسرج من السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه مرجح لتايده بتحقق نظيره فى كلامهم واشكل على الشارح انه بعد وجود سرج لم لم يجعل المسرج منه حتى لايحتاج الى اخذه من السريجي اومن السراج فاجاب بانه يجوزان يكون سرج مستحدثا مولدا بعد شعر العجاج اويكون مأخوذا لاعن مصدر بل من نفس السراج فلا يكون من افعال يشتق منها بل من باب الغرابة كالمسرج وان يكون الحكم بالتخريج المذكور لنقصان فى تتبعهم وعدم عثورهم عليه حتى ان صاحب مجمل اللغة جعله منه بعد عثوره عليه هذا ولك ان تقول التزامهم احد التخريجين لايرائهم معنى البيت على الوجهين كابرا عن كابر واعلم ان الغرابة مما يتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم كالاعتياد الذى يقابلها فالغريب يقابل المعتاد فالمراد بالغرابة المخلة بالفصاحة ان يكون غريبا بالنظر الى الفصحاء كلهم لابالنظر الى العرب كله فانه لايتصور اذ لااقل من تعارفه عند قوم يتكلمون به ولكون الغرابة اعم مما يخل بالفصاحة ثبت غريب القرآن والحديث والوحشى كما يكون بمعنى مايشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه و يقابله العذب ويجب الخلوص عنه فى الفصاحة لكن الخلوص عن التنافر يستلزمه كذلك يكون مرادفا للغريب المطلق نقل من الوحشى الذى هو منسوب الى وحيش يسكن القفار على ماقالوا ومن الوحشى الذى هو واحد الوحش الذى يسكن القفار على مانقول فى القاموس الوحش حيوان البر والجمع وحوش والواحد وحشى ولعدم الفرق بين المعنيين اعترض بعض بان ذكر الوحشى فى تعريف الغرابة غير مرضى بل الوحشية قيد زائد على فصاحة المفرد يعنى بالزائد مالا فائدة له وذلك لانه يغنى عنه الخلوص عن التنافر ومنهم من فهم منه انه ينبغى ان يزاد فى تعريف الفصاحة ويشترط الخلوص عنها فاعترض بانا لانسلم وجوب زيادته لان الخلوص عن الغرابة يستلزمه لان الغرابة اعم من الوحشية والخلوص عن الاعم يستلزم الخلوص عن الاخص (والمخالفة) قد اوضحناها (نحو) مخالفة الاجلل فى قوله (الحمد لله العلى الاجلل) فانه خالف ماثبت من الواضع وهو الاجل تتمته انت مليك الناس ربا فاقبل فان قلت ليس الاجلل مفردا غير فصيح لان المفرد قسم الموضوع والموضوع هو الاجل لاالاجلل قلت اصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع الاانه هجر الاصل فان قلت مما يجوز للشاعر فك الادغام وهو جائز بشرط الاضطرار اتفاقا وعند ابن جنى من غير اضطرار ايضا قلت الضرائر مقيسة وغير مقيسة وفك الادغام غير مقيس فلعل الشعراء ليس من العرب العرباء بل ممن ليس له الفك فيما لم يسمع وقوله ربا بالالف يريد به يا ربى فيا محذوف والالف بدل عن الياء اى فاقبل الحمد (قيل) فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر (ومن الكراهة فى السمع) هكذا قدره الشارح فان قلت قد سبق ان تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس انما اخذه من اعتباراتهم واطلاقاتهم ولو كان فصاحة المفرد معرفا بهذا التعريف لم يكن اخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم واطلاقاتهم

واما جعل الوحشى بمعنى ينقسم الى غريب حسن منه غريب القرآن والحديث وغريب قبيح وهو مايشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فيوجب ان لايكون الوحشية مخلة بالفصاحة بل الكون ثقيلا وهو داخل تحت التنافر كيف وهو واقع فى افصح الكلام فماذكره الشارح ان الوحشى مالايكون ظاهر المعنى ولامأنوس الاستعمال وهو منقسم الى الحسن والقبيح ومع كونه مخلا بالفصاحة وهوان الفساد ظاهر

عبد

بل كان تنقيحا التعريف وجد فى كلامهم بحذف ماهومستدرك منه قلت لعل القائل من معاصريه و يدعى وجوب زيادة قيد على تعريف استخرجه والانسب بهذا ان لا يقدر ماقدره الشارح بل يجعل قوله ومن الكراهة فى السمع معطوفا على ما فى التعريف اعنى من تنافر الحروف عطف تلقين ومعنى الكراهة فى السمع ان يتبرأ السمع كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة وانما يجب اشتراط الفصاحة بالخلوص عنها الان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس سماعه ومنها ما يستكرهه كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان اللفظ يجوز ان يكون من الاصوات التى لا يستكرهها ابدا و يجوز ان يكون نظر المتن هذا المنع اى لا نسلم ان اللفظ يجرى فيها استكراه السمع ويمكن ان يكون هذا الملخص ماقيل فى بيان النظر ان الكراهة فى السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب هذا وماذكره الشارح فى دفعه من دعوى بداهة استكراه جرشى دون النفس غير مسموع انما المقطوع به رد السامع احدهما دون الاخر مع احتمال ان يكون ذلك الرد لو صمة ثقله على اللسان ومانقل عنه فى حواشى الشرح من قوله يعنى سلمنا ان للنغم مدخلا فى ذلك لكن لا نسلم انها المرجع بحيث لا يكون لنفس اللفظ مدخل اصلا مقابل المنع بالمنع نحو كراهة الجرشى كالزمكى مرادف النفس فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة ابى الحسن على (كريم الجرشى شريف النسب) اوله * مبارك الاسم اغر اللقب * قال الشارح وصف اسمه بالبركة لموافقته اسم امير المؤمنين على رضى الله عنه هذا وحينئذ لا اختصاص له بالاسم بل الكنية ايضا كذلك الا انه خصه بالاسم ضيق الشعر ولا بعد ان يجعل البركة لموافقته اسم الله تعالى فيختص الاسم والابلغ ان يكون قصده الى انه مبارك الاسم لاكتساب اسمه البركة من ذاته واغر اللقب يراد به مشهور اللقب يعنى لقب بسيف الدولة لاشتهاره بهذا الوصف لا للتفؤل والتمدح والاغر ابيض الجبهة من الخيل استعير لكل واضح معروف (وفيه نظر) قال الشارح المحقق لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش والطلخم يريد ان الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن الكراهة فى السمع اذ الكراهة فى السمع يستلزم عدم استعمال الفصحاء له فيكون غريبا اما غير ثقيل على اللسان او ثقيلا لا يقال جعل تكأكأتم وافرنقعوا غير كريه على الذوق ينافى مانقل عن بعض البلغاء انه لما قال عيسى بن عمر النحوى مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى قال دعوه فان شيطانه يتكلم معه بالهندية لان اطلاق الهندية عليه يدل على كراهته على الذوق لانا نقول يحتمل ان يكون قصده الى خفاء الدلالة دون الكراهة على الذوق واورد عليه ان الغرابة كما تشمل كراهة السمع تشمل تنافر الحروف ومخالفة القياس اذ الظاهر ان يكونا بمعزل عن استعمال الفصحاء ويمكن دفع ذكر تنافر الحروف مع اندراجه تحت الغرابة بان اغناء الغرابة عنه اغناء المتأخر عن المتقدم ولا وصمة فيه بخلاف اغناء الغرابة عن قيد الكراهة فى السمع فانه من قبيل اغناء المتقدم عن المتأخر وهو قبيح واما ذكر الخلوص عن مخالفة القياس فمشكل الا ان يقال لا خفاء فى مزيد توضيح يتعلق بذكر الخلوص عن مخالفة القياس فلا بأس بايراده وانما النزاع فى وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة فى السمع ومنهم من جعل وجه النظر ان الكراهة ان ادت الى الثقل فقد دخل تحت التنافر والا فلا يخل بالفصاحة وقال الشارح ضعفه ظاهر لان عدم التأدى الى الثقل لا ينافى الاخلال

بالفصاحة ويجوز ان يكون الالفاظ الكريهة في السمع مما يحترز الفصحاء عن استعمالها فلا تكون فصيحة ويمكن ان يقال ملخص هذا الوجه ان الكراهة في السمع او كانت مع الثقل تكون داخلة تحت التنافر والا فلا نسلم استلزامه الاخلال بالفصاحة اذ لم يجد في اطلاقاتهم واعتباراتهم اشتراط الفصاحة بالخلوص عن كراهة السامع ولا يخفى انه لا يدفع منع اخلال الكراهة بالفصاحة جواز كونها مخلة ومنهم من وجه النظر بان ماذكره القائل بوجوب ذكر ومن الكراهة في السمع في بيانه فيه نظر لان كون اللفظ من قبيل الاصوات فاسد بل هو كيفية الصوت كما عرف في موضعه وقال الشارح ضعفه ظاهر لان كلام المتن يدل على ان نفس الاشتراط منظور فيه مع ان جعل اللفظ من قبيل الاصوات شائع في اختيارهم حتى قالوا اللفظ صوت يعتمد مخارج الحروف ولك ان تقول ملخص كلامه ان وجوب زيادة هذا القيد ممنوع لان تعلق كراهة السمع باللفظ ممنوع الا انه بين ان هذا المنع راجع الى بيان هذا القائل لان المقدمة المثبتة اذا منعت يرجع منعها الى دليلها فاندفع ماذكره من ان ظاهر كلام المتن ان نفس الاشتراط منظور فيه واما ماذكره من ان مختار الادباء ان اللفظ صوت ووجوب الاشتراط مبني عليه فدفعه ان للمصنف ان ينازع في الوجوب بناء على ضعف المبنى ومنهم من قال ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك قال الشارح وفيه ايضا بحث لانه قد تعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة مانع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان الالفاظ تتفاوت باختلافات المقامات كما سيجيئ في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك هذا وفيه انه يلزم حينئذ ان لا يكون التعريف للفصاحة جامعا لخروج فصيح غير خالص عن اسباب الاخلال مع وجوب مانعها عن السببية الا ان يبالغ في التكلف ويقال المراد بالخلوص اعم من الخلوص حقيقة او حكما فان المشتمل على مسبب الخلل مع مانع السببية في حكم الخالص واعلم ان الوجوه المذكورة للنظر كلها راجعة الى منع وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باسانيد مختلفة فالمناقشة فيها مناقشة في السند الاخص عند التحقيق (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات) اى الكلمتين فصاعدا والا كان الكلام * المشتمل على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ماذكر مع فصاحة كلماته فصيحا لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه وليس اضافة الكلمات الى الكلام معتبرة اذ المقصود تقييد التنافر بما يميزه عن تنافر الحروف والمعاني وذا لا يستدعي اضافة الكلمات الى الكلام فافهم وحينئذ في ارجاع ضمير فصاحتها اليه اشكال لانه يصير المعنى مع فصاحة الكلمتين فصاعدا فلا يستفاد اشتراط فصاحة جميع كلمات الكلام وتقييد التنافر بالكلمات للاحتراز عن تنافر المعاني فانه لا يخل بالفصاحة وعن تنافر الحروف لقصد درج الخلوص عنه في قوله مع فصاحتها (والتعقيد مع فصاحتها) ظرف لغو للخلوص اى كون الكلام خالصا زمان فصاحتها وجعله الشارح حالا من الضمير وبالجملة احترز به عن خلوص زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج فانه ليس بفصاحة ولهذا ليست فصيحات فان قيل لزيد اجلل خلوص مع فصاحة الكلمات لانه حال قولك زيد اجلل له خلوص عن الامور المذكورة فله خلوص حال فصاحة كلماته فلو كان الفصاحة الخلوص حال فصاحة الكلمات لكان زيد اجلل فصيحا قلت ليس لزيد اجلل خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص مقارنا بتلك الفصاحة فلو قيل زيد اجلل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم انه بحيث يخلص حال فصاحتها وهذا كقولك الكريم من يسخو حال مكنته

اى حين اذ كان المراد بالكلام الكلمتين فصاعدا لا جميع كلمات الكلام

سواء اعتبر اضافة الكلمات الى الكلام اولا فتأمل

فانه لا يصدق على الفقير لو اردت به من له السخاء حال المكنة و يصدق عليه
لو اردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما اجاب بان زيدا اجلل
ليس من احوال زيد اجلل لانهما تركيبان مختلفان وليسا واحدا لهما حالان وانما
لم يذكر بحيث ذي الحال او المتعلق بان يقال خلوصه مع فصاحتها من ضعف التأليف
الخ لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر ولا بعد قوله وتنافر الكلمات ليكون اقرب بذي الحال او عامله
لئلا يتوهم كونه قيدا للتنافر لانه ظاهر الفساد ومع ذلك قد وقع بعض الشارحين
فيه وطول الشارح الكلام فيه في الشرح وفيما كتب على حواشيه وزاد بعض الافاضل
بما ليس الاشتغال به الا تضييع الوقت في تحصيل ما ليس على الطائل فتركناه لئلا يلزم
على الناقل ما على القائل (فالضعف) فسر بان يكون تأليف اجزآء الكلام على خلاف
القانون النحوي المشهور فيما بين الجمهور والمراد بشهرته ظهوره على الجمهور فلا يرد ان
قانون جواز الاضمار قبل الذكر ايضا مشهور اذ كل من سمع قانون عدم الجواز سمع
قانون الجواز و يرد عليه ان العرب لم تعرف القانون النحوي فكيف يكون الخلوص عن مخالفة
القانون النحوي معتبرا في مفهوم الفصاحة في لغتهم فالصواب ان يقال وعلامة الضعف
ان يكون تأليف اجزاء الكلام الخ (نحو) ضعف (ضرب غلامه زيدا) يريد به مخالفة
انه لا يجوز ارجاع الضمير المتصل بالفاعل الى المفعول به المتأخر فانه القانون المشهور
عند الجمهور وان جوزه الاخفش وتبعه ابن جني لا لانهما جوزا الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة كما هو المشهور بل لانهما انكرا الاضمار قبل الذكر هنا يرشدك الى ذلك
تعليلهما الجواز بشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فالمفعول به اذا انفصل
عن الفعل لفظا متصل به رتبة فلا اضمار قبل الذكر رتبة ولهما شواهد رد بعضها
بالتأويل وبعضها بالشذوذ فان قلت ما رد بكونه شاذا ان قيل فيه بضعف التاليف
فالاولى ان يرد فيه بعدم فصاحته والا فينتقض به بيان ضعف التأليف قلت ما شذ
مستثنى من القاعدة فلا يكون مخالفا لها (والتنافر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان
كذا في الشرح والانسب بما ذكره في تنافر الحروف ان يقال وصف في المركب يوجب ثقله
على اللسان اما في نهاية الثقل كقوله (وليس قرب قبر حرب قبر) صدره وقبر حرب بمكان
قفر * بالرفع اي هو قفر يعني خال يكشف عن خلائه ما يعقبه وقال الشارح اي خال
عن الماء والكلاء واللفظ خبر والمقصود تحسر في عجايب المخلوقات نوع من الجن يقال
لها الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت واما دون
ذلك (وهو) مثل (قوله) اي ابي تمام في قصيدة يمدح بها موسى بن ابراهيم الرافعي ويدفع
عن نفسه تهمة انه هجاه بعد ان عاتبه عليه ووجه الدفع انه كيف اذم من يمدحه جميع
الناس واشار بقوله واذا ما لمته الخ انه يستحق الملامة في تصديق انه هجاه لكن
لا يمكن ملامته لعدم موافقة واحد من الناس ولهذا ذكر الملامة دون الذم فلا يرد ما عابه به
الصاحب من ان مقابل المدح الذم دون اللوم فينبغي ذكر الذم في مقابله دون اللوم
(كريم متى امدحه امدحه والورى معي) جملة حالية والتنافر في امدحه امدحه لما ان
في امدحه من ثقل ما بين الحاء والهاء من القرب لكن لا الى حد يخرج به الكلمة عن الفصاحة
فاذا تكرر تحمل الثقل اي بلغ حدا لا يحمله الفصيح وذلك لانه كرر اجتماع الحاء والهاء
وادى الى اجتماع ثلاث من حروف الحلق فافهم وهذا مراد المصنف حيث قال لاثبات ان
في البيت تنافرا دون تنافر قوله * وليس قرب قبر حرب قبر * ان في امدحه شيئا من الثقل
لما بين الحاء والهاء من القرب لان مجرد امدحه لذلك غير فصيح وكيف لا وسبحه

قوله كذا في الشرح الى قوله اما في نهاية غير موجود في نسخة المص بخطه الشريف منه

يعني يدل على ان المراد الخلاء عن القبور وانه ليس عند قبره قبر منه

مع اشتماله على توالي الحاء والهاء مع زيادة وهي مجاورة الكسرة لحروف الحلق فصيح
واقع في القرآن وهذا هو الموافق لما صرح به ابن العميد حيث قال فيه شيء من الهجنة
هو هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق
خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر اي نافر تنافرا بالغا حد الكمال وهو ما يخرج به
الكلمة عن الفصاحة فلا ينافي الحكم بانه دون قوله ليس قرب قبر حرب قبر * في الثقل
وانما جعل واو الورى حالية لا عاطفة ليوافق ما يقابله وهو (واذا ما لمته لمته وحدي) هذا
اذا فسر معية الورى بالمشاركة في المدح ووحدته بعدم مشاركتهم له في الملامة كما في
الشرح واما لو فسر المعية بحضور الناس والوحدة بعدم حضورهم يعني امدحه دائما
بحضور الناس لابتهاج الناس به ولا يمكن ملامته بحضور احد بل لو ألم في غيبة الناس
لتعين جعل الواو للحال والتفسير المشهور ابلغ في استحقاقه المدح وهذا التفسير ابلغ في
تنزيهه عن الملامة ومن لطائف تنزيهه عن الملامة انه لم يقدر على ذكر ملامته الا في صورة
النفي فزاد ما بعد اذا ابرازا للملامة في صورة النفي ومما يرجح الحال على العطف ان في عطف
المفرد كلفة اسناد فعل المتكلم الى الاسم الظاهر وفي عطف الجملة فوت التناسب وغيرهما
وجوه اخر تركناها لاهلها ومن فوائد الشرح ان في استعمال اذا والفعل الماضي ههنا
اعتبارا لطيفا هو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد (والتعقيد
ان لا يكون ظاهر الدلالة على المراد) كون التعقيد متعديا ولذا فسره الشارح بكون الكلام
معقدا على لفظ المفعول يوجب ان يكون في تفسيره بما ذكر تسامح لانه معنى يقتضي اللزوم
فالاولى جعل الكلام غير ظاهرة الدلالة الخ وقد اعترض عليه بان التعقيد لو كان مخلا
بالفصاحة لم يكن اللغز والمعما مقبولا مع انه مما يورد في علم البديع والجواب ان قبولهما
ليس من حيث الفصاحة بل لاشتمالهما على دقة يختبر بهما اهل الفطن ولعدم فصاحتهما
لم يوردهما صاحب المفتاح والملخص في كتابيهما ولا يخفى ان الكون غير ظاهر الدلالة
صادق على عدم الظهور لاشتماله على لفظ غريب او مخالف للقياس مع انه ليس تعقيدا
ولذا قيده بقوله (لخلل اما في النظم) وليس المراد بالنظم ما سبق في قوله نظم القران لانه
عبارة عن كون الالفاظ مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم
حينئذ شامل لرعاية ما يقتضيه علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطاء
في تادية المعنى بل المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق ترتيب تقتضيه اجزاء اصل المعنى
والخلل فيه بان يخرج عن هذا التركيب الى ما لا يشهد به قوانين النحو المشهورة او الى
ما يشهد به لكن يحكم بانه على خلاف طبيعة المعنى فيخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف
الاصل الموجبة لتحير السامع قال المصنف فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ما سلم نظمه
من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم او تأخير او اضمار او غير ذلك الا وقد
قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية او معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله فالتعقيد اللفظي ربما
كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلوص عنه بان يكون على قوانين هي خلاف الاصل
فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التأليف مستدركا كما
توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحوي مشهور مخالفا للحكم بان
مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجيء لما انه حينئذ لا يمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو
لانطباقه عليها على ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل
والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل واما انه هل يكون الضعف

بدون التعقيد اللفظي ام لا فالحق الثاني وان توهم بعض الافاضل انه لا تعقيد في جاءني احد منونا لان جاءني احد يفيد مجيء احد ما لا الشخص المعين فلا يكون ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يتجه ان ذكر التعقيد مغن عن ذكر ضعف التأليف كما توهم لانه لا بأس باغناء المتأخر عن المتقدم كما في العكس ويمكن دفع استدراك ذكر التعقيد لاغناء ضعف التأليف عنه ايضا بان ضعف التأليف لا يغني عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد له لا للتعقيد اللفظي الا ان المصنف اراد استيفاء بيان التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لا لانه يشترط الخلوص عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التأليف (كقول الفرزدق) هو كسفرجل رغيف سقط في التنور الواحدة بهاء او فتات الخبز ولقب همام ابن غالب بن صعصعة (في خال هشام) نبه به على ان المملك هو هشام (وما مثله في الناس) لا في مجرد العرب فبذكر قوله في الناس جعل النفي عاما ولولاه لتبادر نفي المثل في العرب (الا مملكا) فسر بمن اعطى المال والملك وكانه روى اسم مفعول والا فالابلغ اسم الفاعل (ابو امه حي ابوه يقاربه اي حي يقاربه) اشار الى ان حي بدل من مثله ويقاربه صفته فقد فصل بين البدل والمبدل منه والصفة والموصوف باجنبي وهو مما لم يجوز (الا مملكا) اشار الى انه مستثنى من حي يقاربه قدم عليه فوجب نصبه الذي كان مرجوحا حين التأخير اذا كان المختار رفعه على البدل ولذا رفعه بعد التأخير في التفسير (ابو امه ابوه) اشارة الى ان ابو امه مبتدأ ابوه فصل بينهما بالاجنبي والجملة صفة مملكا فبمخالفة القوانين النحوية ومخالفة الاصل الذي هو تقديم المستثنى منه حصل التعقيد فلتقديم المستثنى مع شيوعه دخل في التعقيد واعلم انا اراد البيت لتوضيح التعقيد لا لتمثيل ما يخرج عن حد الفصاحة بقوله والتعقيد فانه خرج بذكر ضعف التأليف وقد بالغ في مدح خال هشام ونفى من يماثله واشار ببيان انه خال المملك الى ان مماثلة المملك لا يبعض توحده لان مماثلة المملك له انما جاء من قبله وبحكم ان الولد يشبه الخال ولا يخفى انه لو قيل في الناس خبر مثله ومملكا مستثنى من مثله وابو امه مبتدأ وحي خبره وابوه خبر ثان ويقاربه خبر ثالث لم يكن تعقيدا ويكون المعنى ما مثله في الناس الا مملك في غاية الحداثة اذ ابو امه حي وابو امه ابو الممدوح ومن اقرباء المملك مع قطع النظر عن انه جده فيكون مدحا للممدوح بالنسب بعد المدح له بالحسب وليس في هذا التوجيه الا نصب مملكا مع ان المختار رفعه ولولا مخافة الاسآم لذكرت وجوها اخر في الشرح وحواشي بعض فضلاء الانام وزيفت ما هو مزيف واحكمت ما هو قابل الاحكام ولعل المصنف علم قصد الفرزدق في التمثيل على قصده فلا يضره احتمال (واما في الانتقال) اي في الانتقال الذي ليس لخلل النظم والافعدم ظهور الدلالة لخلل في النظم انما هو لخلل في الانتقال وذلك ان تريد الانتقال من الموضوع له ويتم التقابل اذ ما سبق خلل الانتقال فيه من اللفظ وذلك الخلل اما لارادة ما ليس لازم المعنى الاول الذي اريد الانتقال منه وذلك بعيد الوقوع ردى جدا واما لكونه لازما بعيدا يفتر الذهن دون الوصول اليه واما لعدم نصب القرينة وذلك ايضا بعيد جدا او نصب ما هو خفي (كقول الاخر) لم يقل كقوله ليعلم انه غير الفرزدق او ليعلم انه ايضا بليغ من البلغاء كانه كقول البليغ الاخر واذا صرح باسم الفرزدق ايضا سابقا ليعلم ان البلاغة والمهارة لا يمنع عن الهفوة فلا بد لكل ذي يد طولى ان يسعى في تحصيل ما هو الطولى ولا يعتمد على ان بلوغه الرتبة العليا متكفل له وقال الشارح لئلا يتوهم انه الفرزدق وفيه انه تأكد حينئذ التوهم في قوله كقوله سموح لها الخ (سأطلب) سوف اطلب العدوان كان مهما وقال

وان قلت لا تعقيد في جاءني احد فكيف يكون الحق الثاني قلت اذا نون احد لا تنقل السامع الى المعنى الوصفي ويظن انه جاء بمعنى اخر غير وصفي قصده المتكلم

(بعد الدار عنكم) فاضاف البعد الى الدار اشارة الى ان بعد ذاتهم لايمكن ان يخطر بالبال وطلب بعد الدار غير مقدور فى الحال غاية الامر وسوسة النفس والعقل مبالغ فى الامهال واسند القرب الى ذاتهم بقوله (لتقربوا) لان قربهم متمكن فى الخيال ولا يترنم بغيره المقال (وتسكب) بالنصب بتقدير ان لعطفه على بعد الدار وبالرفع لعطفه على ساطلب (عيناى الدموع لتجمدا) ومعنى البيت على ما هو المشهور عند القوم ان عادة الزمان والاخوان الجاء الطالب الى الحرمان فاى امر كان هو المرتقب بحكم الزمان والاخوان انعكس وانقلب فالى الان بقيت فى حزن البعد والاحتجاب للمبالغة فى طلب السرور بالوصل والاقتراب فبعد اليوم اطلب البعد ليساعد فى الدهر واهله بالقرب والحضور واطلب حزن البعد لافوز بالقرب والسرور وعلى ما حققه الشيخ انه كنى بطلب بعد الدار عن توطين النفس عليه والسين لمجرد التأكيد كأنه قال الى اليوم اطيب نفسى بالبعد واحزانه واشيد بناء الصبر الجميل باركانه لاتسبب بذلك الى وصل يتابد ومسرة لا تنفد الى الابد فان الصبر الجميل مفتاح الفرج مع الاجر الجزيل بلا حرج والابلغ ان يجعل تسكب عطفا على اطلب فيكون تحت التأكيد والشارح المحقق صوب بهذا المعنى وجعل توجيه القوم تعسفا فاسد المبنى ولم يرض به المرتضى الشريف وقال كلام القوم غير مستحق للتخطئة والتزييف فتصويب الشارح كتصويب من قال الصواب ان الشاعر يعتذر الى العشيقة فى التشمر للسفر ليتوسل به الى اسباب معاشرتها فى الحضر اذ بالاموال يقتنص ظباء الغوانى ويتمتع بالوصال والى مثل هذا المعنى اشار المتنبى حيث قال لعل الله يجعله رحيلا يعين على الاقامة فى ذراكا فلكل من المعانى وجهة هو موليها وقصد الشاعر موكول اليه غيره لايجليها اذ لم يعرف انه بصدد الظرافة او فى مقام اظهار الحكمة والكرامة او كان التكلم بهذا المقال فى مقام السفر والارتحال حتى يحكم بحقيقة الحال فلا مجال الا لاستيفاء الاحتمال ويمكن تقوية الشارح المحقق بان ما يحتاج الى معرفة حال الشاعر فالحق فيه متابعة السابق الماهر وهو الشيخ عبد القاهر الذى يغلب حسن الظن به ويقرب ان يكون حاله عليه الظاهر ومن الاحتمالات التى هى ابدر الى الفهم ما خطر ببالى وهو ان الشاعر قصد الى ان تحصيل المطالب بان يكون فى الاستغناء عنها كالهارب وترى نفسك عنه معرضا فتراه لك متعرضا ومن اكب على شئ فهو عنه يهرب ومن اعرض فهو يقرب ومن هذا حكم بان الحرص شوم والحريص محروم وقيل لو لم تطلب الرزق يطلبك وفى حديث زرغبا تزد دحبا منه شمة لمن له شامه واذا فرغت عن تحقيق معنى البيت فنقول وبالجملة جعل سكب الدمع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الحزن واصاب لانه واضح الانتقال لانه كثيرا ما يجعله دليلا عليه ويراد به وجعل جود العين كناية عن السرور قياسا على جعل السكب لمقابله ولم يصب لان سكب الدمع قلما يفارق الحزن بخلاف جود العين فانه يعم ازمنة الخلو عن الحزن سواء كان زمن السرور اولا فلا ينتقل منه الى السرور بل الى الخلو من الحزن وهذا وجه واضح للخلل فى الانتقال الى ما قصده وان خفى الى الان وبه يندفع ما ذكره الشارح انه يصح ان يراد بجمود العين خلوه عن الدمع مجازا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم يكنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة اذ عرفت ان الخلو ينفك عن السرور لكنهم نظروا الى ان جمود العين اشتهر فى البخل بالدمع بناء على اشتهار الجمود فى البخل حتى يقال للبخيل جامد كقطام و يقال جمد بمعنى بخل ويستعمل الجمود فى مقابلة الجواد حتى قال الحماسى (شعر) الا ان عينا لم تجد

الذرى حوالى الدار منه

يوم وا سط عليك بجاري دمها الجود فظنوا ان اشتهار الجود في البخل يمنع الانتقال من المعنى الحقيقي الى غيره فله ومثل غيره من المعاني المجازية كمثل الشمس والكواكب حيث تختفي مع الشمس ولذا قال (فان الانتقال من جود العين الى بخلها بالدموع لا الى ماقصده من السرور) فعرض لما ينتقل منه اليه ولم يكتف بما يفهمه من انه لا ينتقل منه الى ماقصده تنبيها على ان الخلل في الانتقال ربما يكون من كمال ظهور معنى آخر فيحول بين اللفظ والمقصود لكنه يتجه عليه ان ماذكر في صدر البيت وقصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود فلا خلل في الانتقال قال المصنف والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي مايكون الانتقال فيه من معناه الاول الى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ ويتجه عليه انه يلزم ان لا يكون الكلام الخالي عن المعنى الثاني فصيحا لانه ليس له الخلوص عن التعقيد المعنوي ودفعه الشارح لانه بيان القسم من الكلام الخالي من التعقيد المعنوي خص البيان به لان الكلام الخالي عن المعنى الثاني بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام وفيه ان الكلام الخالي عن المجاز والكناية اذا روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال ليس ساقطا عن درجة الاعتبار الا ان يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى وان كان معتبرا من حيث رعاية مقتضيات الاحوال وبعد يتجه ان ما يأتي في بحث بلاغة الكلام سقوط ماليس له معنى ثان بمعنى مقتضى الحال لا باعتبار الكون مجازا وحقيقة ونحن نقول خص البيان بالخالي عن التعقيد مما استعمل في المعنى المجازي لانه المحتاج الى البيان والتوضيح واما الخلو عن التعقيد المعنوي لعدم معنى ثان فواضح لا حاجة له الى بيان (قيل ومن كثرة التكرار) قد سبق مباحث يهمك التذكار ليغنيك عن التكرار والتكرار بالكسر اوالفتح والاول اسم والثاني مصدر في القاموس التكرير والتكرار والتكرة اعادة الشيء مرة بعد اخرى وهذا يقتضي ان يتوقف التكرار على التثليث ليتحقق الاعادة مرة بعد اخرى والاستعمال لا يساعده او ليستعمل التكرار اذا ثني الشيء فالمنقح ما ذكره الشارح المحقق انه ذكر الشيء مرة بعد اخرى ومايقال انه مجموع الذكرين لا الذكر الثاني وهم اذ الكر الرجوع والتكرير الارجاع والمراد بالكثرة مايقابل الوحدة بقرينة ما ذكر من المثال فان فيه تثليث الذكر ولا يتحقق به ذكر الشيء مرة بعد اخرى الا مرتين وقد يناقش فيه بانه يتحقق ذكر الشيء مرة بعد اخرى ثلاثا ثالثها ذكر الثالث بعد الاول ويرده انه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات يقال اعيد مرتين ولا يقال اعيد ثلاثا ويكذب القائل فتامل (وتتابع الاضافات) نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر انه قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لاتحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله (شعر) ياعلي ابن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خياره ويتضح منه ان المراد بالاضافات مافوق الواحد وان التتابع لا ينافي وقوع غير المضاف بين المضافين ولو قال المصنف ومن كثرة التكرار والاضافة لكان اوضح واخصر (كقوله) اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة يريد بالغمرة الشدة استعيرت عما يغمرك من الماء (سبوح)فعول بمعنى فاعل من السبح والسباحة بعد اشتهار استعارتهما لشدة عدو الفرس مع حسن جريها بحيث لا يتعب راكبها كانه يجري في الماء يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يخفى حسن ذكر السبوح بعد التعبير عن الاسعاد في شدة بعد شدة بالاسعاد في غمرة بعد غمرة (لها) صفة سبوح (منها) متعلق بقوله لها او متنازع له في الفاعل وهذا احسن وادق مما قيل من انها حال من شواهد (عليها) متعلق بشواهد (شواهد) فاعل لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح

امر بالتأمل ليظهر وجه عدم اعتبار الذكر الثالث اعادتين وهو ان العرف يعتبر للاعادة التحقق السابق بالمرة سواء كان واحدا او متعددا سعد

والمعنى سبوح لها من نفسها علامات شاهدة عليها تشهد بنجابتها فان قلت الشهادة على الشئ شهادة مضرة فكيف صح استعماله فى الشهادة بنجابة الفرس قلت لاضرر على الفرس من الشاهد بنجابتها بوقعها فى المعارك والمحارب والمهالك (وقوله) اى ابن بابك (حمامة) طير برى لا يألف البيوت اوكل ذى طوق يقع على الذكر والانثى وللجنس حمام (جرعى) مؤنث الاجرع مخفف جرعاء وهى الكثيب جانب منه رمل وجانب حجارة (حومة) البحر والرمل والقتال وغيرها معظمها (الجندل) بالفتح وكسر الدال وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع يجتمع فيه الحجارة فيجب ان يجعل الجندل مكسور الدال لامفتوحها وان اشتهر تصحيفه حتى قيل المراد به الارض ذات الحجارة بان اطلق اسم الحال على المحل ومنهم من جعله مكسور الدال مخفف جندل بفتحتين وكسر الدال حيث اثبته الصحاح بمعنى موضع ذى حجارة وجعل اسكان النون للضرورة وفيه ان الحذف المقيس للضرورة مختلف وهو بعدم صرف المنصرف ومتفق وهو بالترخيم صرح به التسهيل ففيه اضافة حمامة الى جرعى المضافة الى حومة المضافة الى الجندل (اسجعى) اى رددى صوتك والسجع ترديد الحمامة صوتها تمامه فانت بمرئ من سعاد ومسمع اى بحيث تراك سعاد وتسمع كلامك على ما فى الصحاح والقاموس الان الكتابين اثبتاه هكذا هو منى مرئ ومسمع بدون الياء وزاد القاموس ونصب فمن شرحه بانك بحيث ترين سعاد وتسمعين كلا منها لم يعرف الاستعمال واما قول الشارح المحقق انه خلاف المعقول ايضا فلا يتم وان وجه بان الامر بالسجع انما يناسب لاسماع سعاد وذلك انما يكون اذا كان سعاد بحيث تسمع صوتها لا لان الحمامة اذا كانت بحيث تسمع صوت سعاد فسعاد ايضا بحيث تسمع صوتها لان صوت الحمامة ليس كصوت الانسان فى الارتفاع بل لان الامر بالصوت لا ينحصر فى داعى الاسماع بل من دواعيه النشاط والسرور كالبلابل يترنم بمشاهدة الورد و يرجح هذا الداعى عدم الاكتفاء بمسمع وضم مرئ اليه (وفيه نظر) لانه قال الشيخ لاشك فى ثقل تتابع الاضافات فى الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقول ابن المعتز وظلت تدير الكأس ايدى جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور فى علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب هذا فعلم منه ان تتابع الاضافات انما تنافى الفصاحة حيث اوجب الثقل والتنافر وكذا حال كثرة التكرار لانه لا وجه لمنافاته للفصاحة سوى ايجاب التنافر كيف وقد وقع فى النظم مثل داب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها (و) الفصاحة (فى المتكلم ملكة) اى كيفية ترسخت فى ذات النفس واحسن مارسم به الكيف عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء اوليا والمراد عدم توقف تصور العرض الجزئى بخصوصه واحترز به عن تصور ما يتوقف عليه النسبة ولا يرد الكيفيات المركبة لان تصوراتها بخصوصها لا يتوقف على تصورات اجزائها ولا الكيفيات النظرية كما توهم لان اشخاص الكيف لا يكون نظرية وقولهم اقتضاء اوليا على ماصرحوا به لئلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى اللاقسمة والعلم بالمعلومين فانه لتعلقه بالتعدد يقتضى القسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة فى محلهما بل فى انفسهما نعم قوله فى محله لاحاجة الى قوله قولا اوليا لذلك وكانه يحتاج اقتضاء القسمة واللاقسمة الى التقييد بالاولى يحتاج عدم توقف التصور على التصور الغير بالتقييد القيد الاول لانه قد يعرض الكيف النسبة فيتوقف باعتبارها على الغير هذا قال المص اثر ملكة على صفة اشعارا بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحا بحسب

سمت انه اختلف فى بنائه على السكون وعدم انصرافه للعلمية والعجمية عهد

لايقال كونه بمرئ يدعو الى السجع ليسمع صوته وتنظر اليه لانا نقول هذا لا ينافى ترجيح كون الداعى النشاط لان كونه بمرئ حتى يستقل فى السجع ككونه بمسمع بخلاف كون الداعى الاسماع ونظرها اليه فان قوله فانت بمرئ لايتم بدون قوله ومسمع فيلزم جعل المجموع من حيث المجموع خبرا والظاهر خلاف ذلك عهد

الاصطلاح من غير رسوخ مايقتدر به عليه فيه وفيه بحث لان المعبر عن كل مقصود بلفظ
فصيح لانه لايكون بدون ملكة يقتدر بها عليه نعم لو قيل اشعر بذكر الملكة الى
ان صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح غير داخل فى الفصاحة
بل ملكة التعبير عن المقصود بلفظ لفظ من دواخلها لانها اذا كانت ملكة التعبير عن كل
مقصود بلفظ فصيح كانت عند التحقيق ملكات يقتدر بكل واحدة على تعبير لم يبعد
ومن جعل مقصوده هذا لم يلتفت الى عبارته ادنى التفات والا لم يخف عليه انه لايساعده
اصلا ويمكن اتمام ماذكره المص بان قوله ملكة للاشعار بان صفة يقتدر بها على التعبير
عن كل مقصود بلفظ فصيح من غير ان يصير ملكة ليست فصاحة وهذه ملكة التعبير
عن جميع المقاصد الاقليلا وصفة يعبر بها عن القليل بلفظ فصيح من غير رسوخها
فان مجموع تلك الملكة وهذه الصفة صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود
كله بلفظ فصيح وقال (وقيل يقتدر بها) ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتى النطق وعدمه
ويتجه عليه ان الملكة حال السكوت متصفة بانها يعبر بها عن المقصود فى الجملة ودفعه
الشارح المحقق بان المراد بحال النطق فى الجملة بان ينطق صاحبها فى زمان من الازمنة
وبعدم النطق عدمه اصلا بان لاينطق قط ولو قيل يعبر لخص بمن ينطق ٣بمقصوده فى الجملة
ووصى بالمحافظة على هذا المعنى قائلا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وفيه ان عائدة قيد
الاقتدار حينئذ عدم خروج مالايكاد يوجد فنقول المراد ان درج الاقتدار ليشمل حالة
النطق بكل مقصود بلفظ فصيح وحالة عدم النطق بكل مقصود بان ينطق ببعض المقاصد
والبعض بعد لم يرد او ورد وبدا له ان ينطق به فلو قيل ملكة يعبر بها عن كل مقصود
بلفظ فصيح لاختص الفصاحة بمن بلغ نهاية امر النطق ولم يكن مقصود يرد عليه
الاوقد ورد عليه وعبر عنه بلفظ فصيح هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وبصدد شار
والمرام بعون الله الملك العلام والاوجه انه لو قال ملكة يعبر بها اصدق
على القدرة الراسخة الحاصلة بتلك الملكة بل لايصدق الا عليها اذ المتبادر من السبب
هو الاقرب (على التعبير عن المقصود) اى كل مايعلق به قصد افادته بلفظ فصيح
قال المص قيل (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب هذا يريد انه لم يقل بفصيح مع انه اخصر
ليعم المفرد والمركب عموما بينا ولايحمله السامع على المفرد الفصيح او الكلام الفصيح بناء
على قضية اللفظ المشترك فانه لايراد به الا معنى واحدا ولم يقل مفرد فصيح
اوكلام فصيح ليعم اذ لابد من العموم اوالمراد بالمقصود كل مقصود فلو خص
الفصيح بالمفرد لوجب فى الفصاحة ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود كلامى المفرد
بالمفرد وهو محال ولو خص بالكلام لوجب فيها ملكة الاقتدار على التعبير عن
مقصود مفرد بكلام وهو محال ولا يخفى٧ ان عموم المفرد والمركب موقوف على
تكلف استعمال الفصيح فى معنييه كما جوزه البعض او استعمال مايطلق عليه
الفصيح ويقال له عموم الاشتراك وبعد فى وصف لفظ به خفاء اما على الاول فلانه
يصير المآل بلفظ موصوف بمعنى الفصيح وهو باطل والصحيح بلفظ موصوف باحد
معنى الفصيح وهو لايستفاد من استعمال الفصيح فى معنييه واما على الثانى فلانه يصير المآل
بلفظ هو ما يطلق عليه الفصيح ولايخفى ان اللفظ ليس مايطلق عليه الفصيح بل مفهوم
يصدق على اللفظ ووجوب عموم المعبر به المفرد والمركب كما يقتضى ان يقال بلفظ فصيح
دون مفرد اوكلام فصيح يقتضى ان يقال بلفظ فصيح دون لفظ بليغ اذ البليغ لايعم
المفرد نعم عدم وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة فى الفصاحة ايضا يقتضى ان لايقال

٣فيه انه لايصدق على من ينطق بمقصوده فى الجملة فضلا عن ان يخص به اذ لا يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود يرد عليه بلفظ فصيح منه

٧لايخفى ان التعبير عن المفرد لايمكن ان يكون بكلام سواء كان المفرد فى التعداد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا مختلفة لرفع حسبانها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك اوفى التركيب فانه لايمكن التعبير عن المخبر به ولا المخبر عنه بالكلام منه

بلفظ بليغ فقول الشارح وقول بعضهم ولان يعم المفرد والمركب قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر لا يقال يصدق التعريف على الحيوة والادراك ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور لانا نقول ليس شئ منها سببا بل شرطا او ليس سببا قريبا بل بعيدا والمتبادر الظاهر في السبب القريب (والبلاغة في الكلام مطابقته) اى مطابقة صفته (لمقتضى الحال) فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومرتبطة به مطابق لها من حيث انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع وعلى هذا النحو قول المصنف في تعريف المعاني علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اى يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال والماهو الاليق بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا يقتضى الا الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها والشارح اراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع في الحكم بان مقتضى الحال هو الكلام الكلى والمطابق هو الكلام الجزئى ومطابقة الجزئى للكلى على عكس اعتبار الميزانيين من مطابقة الكلى للجزئى فعدل عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول وارتكب كلفة مطابقة الجزئى للكلى مع ان المحمول بالطبع هو الكلى والاليق اعتبار مطابقته للجزئى (مع فصاحته) قيل خالف في هذا القيد السكاكى فقيل انه لا يشترط شيئا من فصاحة الكلام في البلاغة وليس رجوع البلاغة الى البيان لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوى بل لمعرفة انواع المجاز والكناية وعلاقاتها لئلا يخرج فيها عن اعتبارات اللغة وقيل انه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلوص عن التعقيد المعنوى (وهو) اى مقتضى الحال (مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) كان الظاهر ان يقول فان الاحوال متفاوتة الا انه نبه على ترادف الحال والمقام قال الشارح المحقق الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له ولا يخفى ان وجه التسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار ولذا حكمنا بالترادف ثم الظاهر انه سمى مقاما لانه كان تفاوت مراتب الرجال تثبت بالمقامات كذلك تفاوت مراتب الكلام بالاحوال وسمى حالا لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذى عليه الانسان فان قلت يتجه على ماذكره الشارح ان تفاوت المقامات لا يستدعى تفاوت مقتضيات الاحوال لجواز ان لا يتفاوت الاحوال ويكون تفاوت المقامات باعتبار ما اعتبر فيه قلت المراد ان ذات مقامات الكلام متفاوتة ومما فرق بين الحال والمقام ان المقام يضاف الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار ثم المقصود من هذا الكلام يحتمل ان يكون وصية المتكلم بالاحتياط في تطبيق الكلام على مقتضى الحال فانه في معرض الاختلال لاختلافهما باختلاف الاحوال وان يكون بيان وجه كون المقتضيات مختلفة وعدم اعتبارها على نحو واحد يعنى انما جعل خصوصيات الكلام مختلفة لانها لافادة الاحوال ولابد للامور المختلفة من دوال مختلفة تستفاد منها وهذا كما سمعت من علماء النحو انما وضعت الاعراب مختلفة ليدل على المعانى المعتورة على المعرب وعلى الاحتمالين لا ينبغى لك ان تنازع معه بان الاحوال المتكثرة كثيرا ما يجتمع على مقتضى كما ترى

من اجتماع الافراد والنوعية والتعظيم والتحقير والتكثير والتقليل على التنكير الى غير ذلك وبان المقتضيين قد يكونان لحال واحد كالتنكير واسم الاشارة فانهما يكونان لتعظيم او تحقير وذلك لان ما ذكرت لهما نظيران هو الاشتراك والترادف وكلاهما على خلاف طبيعة قانون الوضع فخلاف الظاهر لا يسعه ان يورد نقصا على دعوى انتفاء تحقق ما هو الظاهر فكن معنا ولا تفارقنا ان لم تحرم عن المشاعر (فمقام كل) شروع في بيان اختلاف المقامات وقال الشارح المحقق وفيه اشارة اجمالية الى ضبط بديع للمقتضيات حيث فصل فيها بين ما يخص اجزاء الجملة وما يخص الجملتين فصاعدا وما لا يخص شيئا منها والثاني مقام الفصل والوصل والثالث مقام الايجاز وخلافه والاول ما عداهما اقول مع تقديم ما هو الاصل والتصريح به وتأخير ما هو الفرع وبيانه اجمالا فيما اجمل الا ترى ان التنكير مثلا اصل والتعريف فرعه وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ ان يقول ومقام المساواة يباين مقام خلافه ويمكن أن يعتذر بانه لما كان في سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره ولا يذهب عليك ان ضبطه لاكثر المقتضيات لا بجميعها فان من المقتضيات ما يخص بنفس الجملة كالتعبير عن الخبر بالانشاء وبالعكس ومنها ما يخص جزئي الجملتين كاعادة اسم ما استونف عنه نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان وان الذكر والحذف المذكورين في الفصل الاول لا يختص باجزاء الجملة بل يعم الجملة والجملتين فصاعدا فمقام كل (من التنكير) اي شيء كان المنكر من اجزاء الجملة (و) كذا (الاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) ظاهره مقام خلاف كل وليس لنا مقام هو بخلاف كل وهذه شبهة صعبت على المهرة وغاية ما ذكر في دفعها ما اصطاده جواد قلم السيد السند فاض عليه المغفرة من الاحد الصمد طول الابد الى الابد ان هذا اجمال لتفصيل جميل اذ المقصود فيه ان مقام التنكير يباين مقام خلافه الى اخر الكلام الا انه اجمل طلبا للاختصار فوقع الخلل في الاضمار فالمقصود صحيح واضح والعبارة مختلفة لا تصح فمن يناقش في المراد بشأنه الاعتداد ومن يذب عن العبارة الفساد فهو في خرط القتاد ونحن نقول لما تعارف هذا الاجمال في افادة التفصيل وشاع في محاورات البلغاء وارباب التحصيل فالبيان ايضا بيان جميل (ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الايجاز يباين مقام خلافه) صرح بخلاف الفصل بخلاف غيره حفظا لحسن موازنة الوصل للفصل وطلبا للاختصار بقدر الامكان فتأمل وينبغي ان يحمل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل على ان مقام كل فصل يباين مقام كل وصل ليكون مشيرا الى تفاوت مراتب الفصول والوصول ويحمل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه على ان مقام كل ايجاز يباين مقام كل ما يخالف اما لذلك فيكون على طبق ما في المفتاح ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر (و) كذا (خطاب الذكي) اي كذا مقام ما يخاطب الذكي (مع) مقام (خطاب الغبي) اي ما يخاطب به الغبي وهذا ايضا لا يختص باجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما فصل عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل الخطاب لا من قبل نفس الكلام والمراد بالذكي الذكي بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبي فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة في القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة عدم الفطنة هذا فالمقابل للغبي هو الفطن الا انه اراد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبي فلذا لم يقل مع خلافه (ولكل كلمة مع صاحبتها) منصوب بالظرف المتقدم (مقام) مبتداء خبره الظرف المتقدم قدم للحصر اي المقام لها لا لكلمة يشاركها في اصل المعنى فليس للبليغ ان يختار تلك الكلمة مع صاحبتها ما لم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة

لان التعريف يحصل بجعل المدلول مشارا اليه سعد

كون التقديم اصلا انما هو في المسند اليه والعامل لا في المسند والمعمول لكن لا يضر لان تقديمه باعتبار جهة الاصالة لان هذه الجهة اقدم وبوصف التقديم انسب سعد

يرد التعبير عن الخبر بالانشاء لا على وجه يعود الى التجوز في جزء كما في رحمك الله فانه تعود الى ما يخص باجزاء جملة بل بحيث لا يعود الى جزء كما في قولك احسن اليك زيد مرادا به احسن اليه وقولك احسن الى زيد مرادا به احسن اليك *

فان قلت اعادة اسم ما استونف عنه متعلقة بجزء الجملة المستانفة مقتضى حال ثابت له بالقياس الى جزء الجملة الاولى قلت الفرق بينه وبين الفصل والوصل فان كان الفصل حال الجملتين فالاعادة ايضا حال جزئي الجملتين وان كان الاعادة حال جزء الجملة الثانية بالقياس الى جزء الجملة الاولى فالوصل حال الجملة الثانية بالقياس الى الاولى سعد

لا يقال التقديم ههنا لاتباع الاستعمال الواجب كما في الدار رجل فان يجب فيه التقديم لانا نقول لا يزاحم في النكات الا ترى انه جعل لا فيها غول بمعنى فيها لا غول للحصر مع انه من قبيل ما نحن فيه سعد

لايشاركها فى اصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى
قصد افادته عليها ومن غفل اشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما ان المقام ليس
لكلمة لايشاركها ايضا فاعتذر بان هذا القسم اولى بالتعرض فخص بالتعرض واعتمد فى معرفة
المتروك على المقايسة ولا يخفى ان مقام كل كلمة مع صاحبتها شديد الاتصال مع ما
سبق على مقام خطاب الذكى شاك عن فصل مقام خطاب الذكى بينه و بين ماسبق
اذ كل مقام بالنسبة الى نفس الكلام بخلاف مقام الذكى فانه حاصل بالنظر الى المخاطب
الا انه سلك المصنف طريق الترقى فقال فى بيان تفاوت المقام انه بلغ الى انه يتفاوت مقام
كلمة ومقام مايشاركها فى اصل المعنى قال الشارح المراد بصاحبتها كلمة اخرى صحبتها
لكن اعم من الكلمة حقيقة او حكما ليندرج فيها مقام المسند اليه مع المسند الذى هو جملة
اسمية او فعلية اوظرفية اوشرطية هذا ولا يخفى عليك انه يجب تعميم الكلمة ايضا
ليندرج فيه مقام المسند الذى هى جملة مع المسند اليه وليندرج فيه تسمع بالمعيدى خير
من ان تراه وبعد لايفى هذا التعميم لاندراج كل ماهو من هذا القبيل من المقام لخروج
مقام جملة مع جملة ليس لشئ منهما محل الاعراب فلابد من الحكم بانه ترك للمقايسة فلك
ان تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقايسة ولا يتوهم قاصر ان صاحبة الكلمة ماجاورتها
اذ هى ماارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا مرفوعة فى قوله تعالى فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة لها مع الموضوعة مقام ليس للمرتفعة معها لامع الاكواب فنقول يكفى
للاتيان بالكلمة ان يقتضيها مقام لها مع صاحبه وان لم يكن مقام يقتضيها مع عدة
من صواحب اخرى بل يستوى هى ومايشاركها فى اصل المعنى مع تلك الصواحب وبعد
ضبط مقتضيات الاحوال اجمالا ليعين على ضبطه بعد الشروع فى الفن تفصيلا ويمكن
فى النفس فضل تمكن رغب فى ضبطها ببيان شرفها وعظم منفعتها فقال (وارتفاع
شان الكلام فى الحسن) المعهود المعتبر عند عظماء العرب (والقبول)عندهم فان العهد
فى هذا الفن ينساق اليه وان كان للكلام اقسام حسن وقبول سواه فحسن الكلام عند
من هو طالب انكشاف الشئ على ماهو عليه بصدقه وقبوله بحسبه وعند من هو مطمح
نظره النشأة الباقية ينفعه فى النشأة الباقية (بمطابقته للاعتبار المناسب) للمقام كما يشهد به
قول المفتاح وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول وانحطاطه بحسب مصادفة المقام
لما يليق به وكانه قال المصنف (وانحطاطه بعدمها) اصلاحا لكلامه حيث اورد عليه
ان الانحطاط ليس بالمطابقة واجيب بان فى كلامه حذفا والتقدير بحسب مصادفة المقام
لما يليق به وعدم مصادفته له فابرز فى كلامه ليكون صالحا ماقدر فى كلام المفتاح لاصلاحه
واورد عليه ان اصل الحسن والقبول بالمطابقة لارتفاعه وعدم الحسن والقبول رأسا
بعدمها لا الانحطاط فيهما ونحن ندفع الثانى بان المراد الانحطاط عن الحسن والقبول
لا الانحطاط فيهما حتى يقتضى ثبوت الحسن والقبول فى غير المطابق ومن التزم ان الحسن
والقبول يجوز ان يحصلا بالفصاحة عند المصنف فيندفع الاول ايضا غفل عما سيحكم
المصنف من ان غير المطابق للاعتبار المناسب يلتحق باصوات الحيوانات ونقول فى دفع الاول
ان الارتفاع فى الحسن والقبول كثبوتهما بالمطابقة الا انه بمطابقة ارفع يعلم ذلك بمعرفة
ان اصلهما بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة ارفع وتلك المعرفة من الحكم بالانحطاط
عن درجة الحسن والقبول بعدمها والمراد بالكلام الكلام الفصيح على ماذهب اليه الشارح
متمسكا بانه اشارة الى ماسبق وفيه ان السابق صريحا هو الكلام المطلق حيث قال والبلاغة

فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وفى ضمن تعريف البلاغة الكلام الفصيح المطابق ففى رد الكلام الى الفصيح دون المطلق اوالفصيح البليغ خفاء ونحن نصرفه الى الكلام البليغ ولامانع عنه بعد شرح قوله وانحطاطه على ماسبق والمراد بالحسن الذاتى لانه الكامل المعتدبه فينصرف اليه فلايرد انه قد يرتفع فى الحسن والقبول بالمحسنات البديعية بقى ههنا بحث لابدمنه وهوانه كيف يريد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع فان اكتفى فى البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال حتى يكون الكلام بليغا اذا روعى فيه حال وان فاتت احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام آخر مما لاخفاء فى تحققها لكن الظاهر ان المراد بقولهم البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقته لكل ماهو مقتضى الحال لانه المتبادر اللايق بالاعتبار وان لم يكتف وشرط فى البلاغة مطابقة الكلام لمقتضيات الحال كلها فزية المطابقة على مطابقته بان يكون احوال كلام اكثر من احوال كلام آخر (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) متفرع على قوله وارتفاع شان الكلام والمقصود منه التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لاموجبه الذى يمتنع ان ينفك عنه كما يقتضيه المقتضى وانما اطلاق المقتضى للتنبيه على ان المناسب للمقام فى نظر البليغ كالمقتضى الذى يمتنع انفكاكه فلايجد بدا منه لكن التفرع خفى فبينه بان ارتفاع شان الكلام فى الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة انما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره لوكان الاعتبار المناسب مقتضى الحال اذ لووجد اعتبار مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شان الكلام به فى الحسن الخارج عن حد البلاغة واووجد مقتضى حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع لغير الارتفاع المناسب وبينه الشارح المحقق بانه بملاحظة مقدمة معلومة وهو انه لاارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فان هذه المقدمة المعلومة مع هذه المقدمة المذكورة التى هى فى قوة لاارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب لان المصدر المضاف الى المعرفة للاستغراق فيستفاد الحصر منه يقتضى اتحاد افرادهما اذ لولا اتحاد افراد مقتضى الحال والاعتبار المناسب لبطل احد الحصرين اوكلاهما هذا كلامه ولايخفى انه منقوض بصحة الحصرين فى قولنا لاصلوة الابفاتحة الكتاب وقولنا لاصلوة الابالنية والشارح نفسه اوضح فيما كتب فى حاشية هذا المقام مراده ووافقه السيد السند فقال اما بطلان احد الحصرين ففيما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فانه يبطل الحصر فى الاخص ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخر للاعم واما بطلان كلا الحصرين ففيما اذا كان بينهما مباينة اوعموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الاخر فلايصح الحصر فى احدهما هذا وفيه ان اللازم ليس الابطلان احد الحصرين كما لايخفى ولايتعين البطلان فى الاخص لاحتمال بطلان الحصر فى الاعم باعتبار الجزء الثبوتى للحصر ثم قال وفيه نظر واوضحه فيما كتب فى الحاشية من ان حصر شئ فى شئ لايوجب ثبوته لكل من افراده حتى يبطل بذلك حصره فيما هو اخص من ذلك مطلقا اومن وجه كقولنا ليس الضحك الاللحيوان هذا وفيه بحث لان مقصود ارباب التدوين بمثل قولهم لاارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ان الارتفاع يكون بها لامحالة ولايكون بغيره اذ الغرض ان يتعلم المتعلم مابه يعرف الكلام المرتفع وبهذا اندفع ما اوردناه من النقض لكن ما كتب فى الحاشية لدفعه ان امثال هذه المقدمات منتجة فى الخطابيات لانعرف له محصلا قال السيد السند قيل على تقدير صحة المقدمتين لايلزم الا المساواة فى الصدق بين المقتضى والاعتبار المناسب والمط هو الاتحاد فى المفهوم وانت تعلم ان تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار

المناسب على ما تقدم وجعله تتحد له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وان مثل هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد مفهوما هذا وفيما قيل نظر لانه على تقدير صحة المقدمتين كما لا يلزم الاتحاد في المفهوم لا يلزم المساواة بل اللازم احد الامرين وفيما ذكره السيد السند ايضا من ان هذه العبارة ليست صريحة في دعوى الاتحاد نظر لانه ان كان الحكم على مفهوم مقتضى الحال فليس الادعوى الاتحاد وان كان على كل فرد منه فلا يلزم المساواة ولو سلم فلا يتفرع لاحتمال الاتحاد وحمل العبارة على المشترك بين الاتحاد والمساواة دونه خرط القتاد فالاوجه ان الفاء فصيحة بمعنى اذا عرفت هذا فاعلم ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر من انه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف لك ان العبارتين بمعنى واحد (فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ) لانها باعتبار خصوصيات اعتبرت في تركيب يفيد اصل المعنى (باعتبار افادته المعنى بالتركيب) اى الغرض المصوغ له الكلام فالمعنى اما مخفف او مشدد وبالجملة يراد به المعنى الذى يقصده البليغ فقوله بالتركيب متعلق به ويحتمل التعلق بالافادة وذلك لان مقتضى الحال والاعتبار المناسب انما يعتبر اولا في المعنى ثم في اللفظ فان المعنى تقدم في العقل مثلا لداع له ثم يتلفظ باللفظ على طبقه ولا يرد ما اعترض به السيد السند في شرح المفتاح من ان هذا لا يصح في طى المسند اليه واثباته فان الاثبات والطى من عوارض اللفظ فالحق ان يعتبر اولا في المعنى ما يقتضى الخصوصية لان معنى المسند اليه يحكم عليه العقل من غير قصد احضاره بالذكر لتعينه لهذا الحكم فيطويه في مقام قصد افادة المعانى بذكر الالفاظ ويأتى باللفظ على طبقه او يحكم عليه بعد قصد احضاره كذلك لعدم تعينه فيثبته فيما بين المعانى المقصودة بالافادة بذكر لفظه ويأتى باللفظ على طبقه فتأمل والشيخ يسمى ايراد اللفظ على طبق ما اعتبر من المعانى الزائدة نظما وكأنه بالغ في ان الفضيلة في تطبيق الكلام على مقتضى الحال والا فالنظم عند المحققين ترتيب الالفاظ متناسبة المعانى متناسقة الدلالات او الالفاظ المرتبة كذلك على ما ذكره ان الشارح المحقق في التلويح وفسره به في الديباجة فلا بد لتحققه من رعاية علم البيان ايضا (وكثيرا ما) اى حينا كثيرا فهو منصوب على الظرفية وما تأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون (يسمى ذلك) اى مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب وتذكير ذلك لتأويل المشار اليه بالمفهوم (فصاحة ايضا) كما يسمى بلاغة اوكما يسمى المفهومات السابقة فصاحة وكأنه اطلق اسم الفصاحة على البلاغة لان ما لا بلاغة له بمنزلة الاصوات الحيوانية عندهم فكيف يوصف بالفصاحة واعلم ان قوله فالبلاغة صفة الخ متفرع على قوله وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول الخ يعنى لما كان ارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ومعلوم ان ارتفاعه بالبلاغة علم ان البلاغة صفة للفظ بالقياس الى افادته المعانى والاعراض بالتركيب والمقصود منه على ما صرح به في الايضاح جمع كلامين متنافيين وقعا من الشيخ حيث قال تارات ان الفصاحة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه اللفظ دون الالفاظ وتارات ان الفضيلة للفظ الكلام لا لمعناه فان المعانى مطروحة في الطريق يعرفها العجمى والعربى والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاصلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى بالتركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات

(الالفاظ)

الالفـاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب اوليست من صفـات الالفاظ باعتبار انفسها لاباعتبار افادتهـا المعنى وحيث اثبت انهـا صفة المعنى اراد ان للمعنى مدخلا تاما فى ثبوتهـا للفظ وحيث نفاه اراد انهـا ليست من صفـاته مع قطع النظر عن افادة اللفظ اياها بالتركيب ويمكن التوفيق ايضا بانه حيث جعلها صفة اللفظ دون المعنى ارادمعناها المستفيض وحيث جعلها راجعـة الى المعنى جعلهـا بمعنى البلاغـة لكنه كوجه ذكره المصنف لايطابق ماقصده الشيخ بل الوجه ماذكره الشـارح المحقق انهم سموا ترتيب المعـانى الاول والمعـانى الاول الفـاظا وفضيلة الكلام باعتبار هـذا الترتيب فحيث جعلهـا صفة راجعـة الى اللفظ اراد باللفظ المعـانى الاول وكـذلك حيث جعلهـا صفة راجعة الى المعنى وحيث نفى كونهـا صفة للالفـاظ المنطوقـة وللمعـانى الثوانى ومايقـال فليكن مراد المصنف باللفظ تلك المعـانى الاول فيطـابق مراد الشيخ فليس بشئ لان الشيخ بين فى كتابه تلك المواضعـة والمصنف لم يبينهـا وكلما استعمـل اللفظ استعمل لمعناه المستفيض فيحمل اللفظ فى كلامه على هذا حمل له على مالايحتمله (ولهـا) اى للبلاغة فى الكلام (طرفان اعلى) اليه ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح ولو اعتبر الطرف شخصا ففيه بحث اذ ثبوت الطرف يتوقف على ان يثبت تناهى مراتبهـا ولا دليل يدل عليـه (وهو) اى الطرف الاعلى (حد الاعجـاز) اى مرتبـة اعجاز الكلام البشر بان يبلغ مرتبـة لايمكن للبشر ان يأتى بمثـله (ومايقرب منه) اى من حد الاعجـاز اى الطرف الاعلى نوع تحته صنفان كلام يعجز البشر عن الاتيـان بمثله وقريب من حد الاعجـاز بان لايعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الاتيـان بمثله وكلاهما مندرج تحت حد الاعجاز لان حد الاعجاز هو حد الاعجاز عن الاتيـان باقصر سورة وبهـذا اندفع ما اورده الشارح المحقق من انه لامعنى لجعـل حد الاعجاز ومايقرب منه طرفان اذ المناسب ان يؤخذ حقيقيا كالنهاية اونوعيا كالاعجاز اذ قد اخذ نوعيا هو حد الاعجاز المعتـبر فى الشرع وهو حد اعجاز اقصر سورة الا انه نبـه على انه صنفان كلام يعجز نفسـه وكلام يعجز مقـدار سورة من جنسه وهـذا اوجه مما ذكره الشارح المحقق حيث قال ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله ومايقرب منه عطف على هو والضمير فى منه عائد الى الطرف الاعـلى لاالى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع مايقـرب منه فى البلاغة مما لايمكن معارضته هو حد الاعجاز وهو مع كونه خلاف الظاهر بيان لحد الاعجاز بما يتوقف على معرفته لان مايقرب منه بين بما لايمكن معارضته ولامعنى لحد الاعجاز الاما لايمكن معارضته وقد اعتـذر هو نفســه ان هـذا الهـام بين النوم واليقظة الحمد لله الذى الهمنا يقظان لانومان ومانبديه توجهه من انه الموافق لما فى المفتاح من ان البـلاغة يتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى ومايقرب منـه ولما فى نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى ومايقرب منه كلاهما هو المعجز لايخصه بل له وجه موافقـة لتوجيهنا فان كلام المفتاح نحمـله على ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى المعجز بنفسه ومايقرب منه المعجز اقصر سورة من جنسه وكذا كـلام نهاية الايجاز فتفطن وقد اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى ومايقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بان البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنـه واحاط به لم لايجوز ان يراعيها حق الرعاية فيأتى بكـلام هو الطرف الاعلى ولو بمقـدار اقصر سورة ولايخفى ان الاشـكال لايخص بتكفـل علم

لان الظاهر عطف ومايقرب منه على حد الاعجاز وكون المقصود تعيين الطرف الاعلى كما ان ماذكر بعد الطرف الاسفل لتعيين الطرف الاسفل سعد

فان قلت اخذ فى تعريف حد الاعجاز تفصيله واذا جاز تعريف الشئ بتفصيله لم لايجوز ما اخذ فيه تفصيله قلت ما لا يمكن معارضته يحصـل منه مفهوم حد الاعجاز قبل ربطه بما يقرب منه وبربط مفهومه به يحصل حد الاعجاز فيلزم تحصيل حد الاعجاز بما يتوقف على حصوله سعد

يرد ان الطرف الاعلى فى كلام المفتاح ماهو قسم من الطرف الاعلى فى كلام المصنف وهذا لاينافى كلام المصنف لانه لامنازعة فى اعتبار الطرف الاعلى اوسع اواضيق حتى يمنع ما ذكرنا فى التوجيه نعم هو اوفق بتوجيه الشارح لكن هذا القدر لايوجب ارتكاب ماذكره الشارح من غاية مخالفة الظاهر سعد

البلاغة بل تكفل سليقة العرب اقوى واوجب للاشكال ثم اجاب باجوبة ثلثة الاول ان العلم لايتكفل الابيان مقتضيات الاحوال واما الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها فامر اخر وثانيها ان امكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب مم وثالثها ان الاحاطة لايفيد القدرة على تأليف كلام بليغ فضلا عن تأليف الطرف الاعلى اذ كثيرا من مهرة هذا الفن كانوا عاجزين عن التأليف وفى الجواب الثانى والثالث نظر اذ لولم يمكن للبليغ الاحاطة بعلم البلاغة لم يكن بليغا لان البلاغة ملكة الاقتدار على تأليف اى كلام بليغ خطر بالبال معناه فاذا خطر بباله معنى لم يخطر بما تعلق به من علم البلاغة لم يقدر على تأليف كلام بليغ له ولانه اذا احاط بعلم البلاغة ولم يقدر على تأليف كلام بليغ لم يكن بليغا ولقد تركنا نبذا من الكلام ذكره الشارح المحقق فى هذا المقام لمالم يشاهد فيه الا الا طالة والاسام (واسفل) جعله طرف البلاغة اشارة الى انه بليغ وقال فى الايضاح منه يبتدى لمزيد توضيح لذلك دفعا لما اوهمه كلام نهاية الايجاز ان هذه المرتبة ليست من البلاغة فى شئ وان كان الظاهر ان قصده المبالغة فى دناءتها وعدم الاعتداد بها (وهو ما اذا غير عنه الى مادونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات) يعنى مايستلزم تغييره الالتحاق باصوات الحيوانات مما قيل انه يصدق على غير الاسفل لانه اذا غير الى ما دونه التحق لان مادون الاسفل مادونه ليس بشئ على ان دون لماهو احط قليلا وتحقيق الاسفل هوانه ماليس فيه مقتضى الحال متعددا ولم يعرفه به مع انه اوضح واخصر لينبه على ان مادونه ملحق باصوات الحيوانات قال المصنف التحق وان كان صحيح الاعراب ووافقه الشارح وفيه ان غير صحيح الاعراب ليس اولى بالا لتحاق لجواز ان يكون صحيح الاعراب ضعيف التأليف معقدا مع عدم فصاحة الكلمات فالمناسب ان يقول وان كان فصيحا فان قلت كيف يلحق مايشمل على الدقايق البيانية باصوات الحيوانات قلت اعتبار الوضوح والخفاء فى الدلالة بالنسبة الى المعانى المجازية وتلك المعانى ازيد من الدلالات الوضعية ومما يتعلق بعلم المعانى فرعاية البيان لاينفك عن رعاية المعانى (وبينهما مراتب كثيرة) عطف على طرفان اى لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما او الجملة تامة معطوفة على قوله لها طرفان (ويتبعها) اى البلاغة فى الكلام (وجوه اخر) احتراز عن المطابقة والفصاحتين فانها وجوه يتبعها البلاغة ولايصح جعله احترازا عن البلاغة بان يكون المعنى ويتبع البلاغة وجود اخر سوى البلاغة لانه يصير لغوا وفى قوله يتبعها تنبيهات احدها ان الوجوه البديعية لا تحسن بدون البلاغة وثانيها انه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة وثالثها ان حسنا تورثه عرضى غير داخل فى حد البلاغة ورابعها ان هذه الوجوه انما تكون من البديع اذا لم يقتض الحال اذ لو اقتضاها الحال لم تكن تابعة للبلاغة وانما جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لاختصاص ماوصفت به الوجوه بها اعنى قوله (يورث الكلام حسنا) ولم يتعرض بحالة تحصل للمتكلم بالقياس اليها لانه لم يلتفت اليها ولم يسم المتكلم باعتبارها باسم ولم يوصف بصفة وانما تعرض لها فى اثناء تحقيق بلاغة الكلام تتميما لبيانها وتكميلا لتميز مقتضيات الاحوال عن غيرها وقيل تمهيدا لبيان الحاجة الى علم البديع واختار لفظ يورث على يفيد للتنبيه على ان ليس النظر الاعلى حسن فى الكلام ولانظر على هذه الوجوه كانها فنيت وبقى الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهى الداعية الى التكلم وليس النظر

وكيف لاوقد قالوا المجاز ابلغ من الحقيقة والكناية من الصريح لانه بمنزلة الدعوى مع البرهان منه

الى حسن الكلام انما هو من توابعها (و) البلاغة (فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ) اى لايعجز بهاعن تأليف كلام بليغ فانكرة فى سياق نفى عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم واراد بيانه (فعلم) تفريع على تعريفات الفصاحة والبلاغة اى علم بالقوة العربية من الفصل ل اذباتا مل فى التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ فصيح ولاعكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر ان المراد تفريع المعلوم الا انه فرع العلم مبالغة فى ظهور تفريع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تتميما للتعريف كما هو العادة كأنه قال فالفصيح اعم مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان اخصر واوضح فيما هو مقصوده وفيه تعريض للسكاكى حيث لم يشترط فى البلاغة الاالخلوص عن التعقيد المعنوى فانحصر مرجع البلاغة عنده فى علم البلاغة وماذكره المصنف ليس اصطلاحا منه بل ممانيقل عن ابن الاثير انه ذكره فى المثل السائر لكن ربما يرجح اعتبار السكاكى بان البلاغة ممايتميز به البليغ عن غيره ولايكون الامر المشترك معتبرا فى المميز (ان كل بليغ) كلاما كان اومتكلما (فصيح) بالمعنيين اومايطلق عليه الفصيح وقد سمعت مافيه فتذكر (ولاعكس) بالمعنى اللغوى اذ ليس كل فصيح بليغا وقوله (وان البلاغة) تحت العلم وتفرعه على ماسبق ظاهر والغرض منه اثبات الحاجة الى علمى البلاغة والبديع وقال الشارح المحقق الغرض بيان انحصار علم البلاغة فى المعنى والبيان وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة وينبغى ان يراد ان البلاغة فى الكلام كان اوفى المتكلم (مرجعها) اى رجوعها الى امرين اى يتوقف عليهما امارجوع بلاغة الكلام فظاهر واما رجوع بلاغة المتكلم فلانه انما تحصل الملكة بالممارسة على الاحترازا وتحصل للاحتراز بسهولة فالاحتراز يتوقف عليه الملكة باعتبار تحققه وتكرره اواعتبار تصوره كما هو شان الغايات وكذا التميز فتفسير المصنف والشارح قوله بان البلاغة فى الكلام مرجعها (الى الاحتراز عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد) خفى والمراد بالمعنى المراد ماهو مراد البليغ من الغرض المصوغ له الكلام كما هو المتبادر من اطلاقه فى كتب علم البلاغة فلا يندرج فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوى كماتوهمه البعض ولاالاحتراز عن التعقيد مطلقا كما هو فى معرض التوهم وشان التوهم ان يتعلق به ولايختص بالاحتراز عن التعقيد المعنوى (والى تميز الفصيح) كلا ماكان اومفردا من غيره ولك ان تخصه بالكلام وتدرج تميز المفرد فيه والى الثانى ذهب المصنف (والثانى) اى تميز الفصيح عن غيره ومعرفة ان هذا الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند المحقق تميزات يرجع كل الى امر منه تميز الخالص عن الغرابة عن غيره وتميز المخالف للقياس عن غيره وتميز الخالص عن ضعف التأليف عن غيره وتميز الخالص عن التعقيد اللفظى عن غيره وتميز الثقيل على اللسان عن غيره كما اشار اليه بقوله (منه مايبين) اى يوضح بمعنى انه يتضح ان تميز المميز كان حقا اولا (فى علم متن اللغة) وكان الاوضح منه مايرجع الى علم متن اللغة يعنى معرفة اوضاع المفردات واما اللغة فقد يطلق على جميع اقسام علوم العربية فلذا قيد بالمتن ليكون واضحا (اوالتصريف اوالنحو اويدرك بالحس) المكتسب من الممارسة على التلفظ بالالفاظ الخالصة عن التنافر (وهو) اى مايبين فى هذه العلوم او يدرك بالحس (ماعدا التعقيد المعنوى) فست الحاجة للاحتراز عن الخطاء فى تادية المعنى المراد الى علم وللاحتراز عن التعقيد المعنوى الى علم فوضعوا لهما علمى البلاغة ثم احتاجوا لمعرفة مايتم البلاغة من وجوه التحسين الى علم آخر فوضعوا له علم البديع (ومايحترز به عن الاول) اى اول

الامرين الباقيين علم المعانى (ومايحترز به) عن ثانى الامرين الباقيين وهو (التعقيد المعنوى علم البيان ومايعرف به وجوه التحسين علم البديع وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعانى والاخيرين علم البيان والثلثة علم البديع) ولا مشاحة فيها لذوى الابصار وانما الاعتبار لما نال مزيد الاشتهار لما فرغنا من شرح المقدمة وحان الشروع فى شرح علم المعانى *نقول متضرعا متذللا سائلا الالهام الربانى *الهى نعوذبك عن الملاهى *ونلوذباوامرك فى الاجتناب عن المناهى * ونسألك التمتع باسرار المثانى *وفهم معانيه الاول والثوانى *واحرازما وعدته بقراءة كل حرف من حروف المبانى* ونبتهل اليك فى التخصيص بفهم مزايا اودعتها فيها للخواص وبالعمل بمايعرف عنها الاجتهاد مقرونا بكمال الاخلاص ونطلب منك التوفيق لتحقيق اسناد جميع الكائنات اليك فى كل حال واضبط كل مسندالى خيرمسنداليه نبى الرحمة من الافعال والاقوال ومفازا بمراتب عليه هى متعلقات الافعال والاعمال ونرجو منك قصر انظارنا على انشاء مايوجب الوصل الى موجبات معرفتك والفصل عما يوجب خفة موازيننا بل مساواتها والانقطاع عن مغفرتك الهى اغننا بمجاز جوامع الكلم فى المسئلة عن الاطناب والهمنا رشدنا واهدنا الصراط المستقيم فى جميع الابواب الفن هو الضرب والتزيين سمى به كل قسم من كتابه اشارة الى مهارته فى الصياغة حيث سبك من مادة واحدة هى مفردات الكلم انواعا وجلب لتزيينه لمعانيه بتركيبات بديعة الى ضبطها طباعا وادعى لافادة شدة امتزاجها بالمعانى وسرعة الانتقال منها اليها كونها عين المعانى فقال (الفن الاول علم المعانى) وهكذا وعدل عما هو الشايع من جعل المعانى ظرفا للالفاظ اشارة الى انه ليس ههنا لفظ خرج عن افادة هذا المعنى لما قصد من افادة ان العلم ليس اوسع من الفن كما هو شان الظرف بل كالم يخرج لفظ من الفن عن بيان العلم لم يخرج شئ من العلم عن الفن فاختار للمبالغة فيه ما لا ابلغ منه وهو دعوى العينية والبعد عن الاثنينية وبما عرفت ان الفن عبارة عن الالفاظ المخصوصة وحمل علم المعانى عليه لدعوى الاتحاد لغرض ما اندفع مايقال ان الفن باعتبار عهديته عين علم المعانى فالحمل عليه لغو واندفع ايضا ان العلم سابقا علم بعنوان علم المعانى دون الفن وماهو معلوم احق بالموضوعية والانسب بالمحمولية مافيه شائبة المجهولية وانما صار علم المعانى اول لانه متعلق بترتيب المعانى والبيان متعلق بما يفيد المعانى المرتبة من الكلام المختلف وضوحا وخفاء فى المرام والبديع لتزيين هذا الكلام ولايخفى مافيه من الترتب المقتضى لهذا النظام من غير حاجة الى جعل البيان من المعانى بمنزلة المركب من المفرد لمزيد اعتبار فى البيان وهو ايراد المعانى المرتبة فى طرق مختلفة فقد زيد على ترتيب المعانى المعتبر فى علم المعانى الاختلاف فى الوضوح كما اعتبره السكاكى وتبعه الشارح المحقق والسيد السند وانما عرف اولا قبل الشروع فى مقاصده لحفظ القاصرين عن توهم اتحاده مع الفن قال الشارح المحقق ولان كل علم مدون فهى كثرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين فمن حاول تحصيلها فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته مايعنيه ولايضيع وقته فيما لايعنيه وهذا خلاف ماحقق ان جهة وحدة افرد العلم بها بالتدوين وصار المسائل الكثيرة لاجلها علما واحدا هو الموضوع فالاولى ان يقال كل علم فهى كثرة تضبطها جهة وحدة ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة (وهو) اى علم المعانى (علم) اسماء العلوم المدونة نحو المعانى يطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو ادركها

احد تقليدا لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند فى شرح المفتاح وقد يطلق
على معلوماتها التى هى القواعد لكن اذا علمت عن دليل وان اطلقوا وعلى الملكة
الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعنى ملكة استحضارها متى اريد لكن
اذا كانت ملكة ادراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعانى الثلثة
لكن حقق السيد السند انه فى الادراك حقيقة وفى الملكة التى هى تابع الادراك فى الحصول
ووسيلة اليه فى البقاء وفى متعلق الادراك الذى هو المسائل اما حقيقة عرفية او اصطلاحية
او مجاز مشهور وفى كونه حقيقة فى الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك
مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف يحتمل ان يكون للمعانى باى معنى يؤخذ فيحمل
العلم على معنى يناسبه ولا يوجب تحير المخاطب فى المراد لانه اذا علم المخاطب ان كل اسم
للعلم المدون يطلق على المعانى الثلثة وكذا لفظ العلم وابهم المتكلم اللفظ ليحمله على اى معنى
شاء فيختار اى معنى يريد ان يعرفه بالمعرف ويحمل بقرينة العلم عليه وفيه والشارح
المحقق اختار حمله على الملكة وجوز حمله على المسائل مع ان قول المصنف وينحصر فى
ثمانية ابواب يستدعى بظاهر الحمل على المسائل وجعل السيد السند وجه تجويزهما
دون الحمل على الادراك انه لا بد فيه من تقدير اى علم بقواعد وزيفه بان الحمل على الادراك
ايضا يرجحه كونه حقيقة هذا وفى طلب المصدر المتعدى تقدير المفعول بحث الا ترى انه
اذا نزل المتعدى منزلة اللازم استغنى عن تقدير المفعول مثلا اذا جعل يعطى بمعنى وقع الاعطاء
لا يحتاج الى تقدير المتعلق فلو استدعى المصدر تقدير المفعول لاستدعى الاعطاء المعتبر فى
يعطى نعم ما ذكره الشارح ما يخالف قصد المصنف فانه قال فى الايضاح قيل (يعرف به
احوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال) دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض
الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات يريد تخصيص العلم بتصور الكلى
والتصديق بحاله تخصيص المعرفة بتصور الجزئى والتصديق بحاله فانه ظاهر فى انه اراد بالعلم
ادراك الكلى وبالمعرفة ادراك الجزئى ومن هذا يتبين وجه اختيار يعرف به على يبحث فيه عن احوال
اللفظ العربى لان المراد الاحوال الجزئية وهى لا تحمل على اللفظ العربى ولك ان تفرق بين
المعرفة والعلم وتريد بالعلم الملكة فيكون المعنى ملكة يعلم بها احوال اللفظ العربى الخ
اى ملكة هى مبدأ استحضار العلم باحوال اللفظ العربى ولا يخفى انه كما ادرج فى تعريف
فصاحة المتكلم الاقتدار ليشمل حالتى النطق وعدمه ينبغى ان يدرج فى تعريفات العلوم
الثلثة ليشمل حالتى المعرفة وعدمها فتأمل قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير
متناهية او البعض الذى لا يمكن تعينها كالثلث والنصف والربع فهو تعريف لمجهول
او ما يمكن تعيينه كمسئلة او مسئلتين فالعبارة قاصرة وقيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم
حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة ومن البين ان كلا من الايرادين
قاصر ترك فيه بعض الشقوق يظهر من الاحاطة بهما واجيب عنهما بان المراد معرفة
كل واحد يرد على صاحب العلم بالامكان ولم يدفع به قصور العبارة ويمكن ان يجاب
بان المراد معرفة الجميع واستحالة معرفة الجميع لا ينافى كون العلم سببا لها كما ان استحالة
عدم صفات الواجب لا ينافى سببية عدم الواجب له وعدم حصول العلم المدون لاحد
وهو يتزايد يوما فيوما ليس بممتنع ولا بمستبعد وتسمية البعض فقيها او نحويا او حكيما كناية
عن علو شانه فى العلم بحيث كانه حصل له الكل ومما يرد انه يصدق التعريف على ملكة
مسائل العلوم الثلثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها

تمسك الشارح المحقق فى توضيح
كون العلم بمعنى الملكة لقولهم فلان
يعلم النحو اذ لا يراد منه ان جميع
مسائله حاضرة فى ذهنه بل يريد
ان له حالة البسيطة اجمالية هى
مبدأ لتفاصيل ومنشأ بها يتمكن
من استحضارها ولا يخفى ان المراد
بالنحو ليس الملكة اذ لم يقصد انه
يعلم الملكة ولا بقوله يعلم ايضا
اذ لا يمكن اشتقاق الفعل من العلم
بمعنى الملكة ولا تحصل له فى هذا
التركيب بل المراد بالنحو المسائل
وبالعلم الادراك الا انه اريد
الادراك بالقوة القريبة من الفعل
فلذا لم يطلب حضور جميع المسائل

سعد

اى فيد ان هذا خروج عن طريقة
استعمال اللفظ المشترك فانه
لا يستعمل الا لافادة معنى بقرينة
والاستعمال لان تحمل المخاطب
على اى معنى يريد مما لا اصل له

سعد

لا يقال وجوب تقدير المتعلق
ليس لاقتضاء المصدر المتعدى
بل لانه او لم يقدر لاحل التعريف
بصدقه على ادراك الشواهد لانا
نقول فيحتاج العلم بمعنى الملكة
ايضا الى تخصيص لئلا ينتقض
التعريف بملكة الشواهد

سعد

بهامن الاستحسان وغيره فانه مما استصعب جلة الاقوام وزل فيه الاقدام ولم يترشح حق
بيانه من الاقلام فان الشارحين جمهورهم ذهبوا الى ان المراد بالاستحسان المحسنات
البديعية وبغيره الاستهجان الذى وقع منهم هفوة اولاستعمالهم المستهجنات فى الاضاحيك
والهجويات فذكر المحسنات البديعية فى تعريف المعانى واشار بذكر الاتصال الى انها خارجة
من المعانى ملحقة بالخواص فى التزيين الا ان تزيينها عرضى وتزيين الخواص ذاتى ولا يخفى
انه افساد للتعريف لانه لا مدخل له فى الاحتراز عن الخطاء فى تطبيق الكلام على مايقتضى
الحال ذكره ولا يفهم من ذكر الاتصال انه خارج من المعانى فان معلومات علم قد تتصل
بعضها ببعض فذكره فى التعريف افساد للتعريف لانه يفيد دخولها فى معلومات
المعانى والسيد السند ذهب الى ان ضمير ومايتصل بها الى التراكيب اى يتبع مايتصل
بالتراكيب من معرفة ان اشتمالها على الخواص هل يستحسن او يستهجن اذ التركيب
المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم فى مقام فيحمل على انه قصد مايقتضيه ولا يستحسن
من اخر فى ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصده بل على ان صدوره منه اتفاقى
وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك المفتاح حيث قال ومن متممات البلاغة ماقد سبق لى
ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام
بل لا بد لحسن الكلام من انطباق له على مالاجله يساق ومن صاحب له عراف بجهات
الحسن لا يتخطاها ولا بد مع ذلك من اذن لافتنانات الكلام مصوغة فظهر انه لا بد
لصاحب المعانى مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة
ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ماساقها لاجله ولا مستحسنة فى مواقعها ومن حمل كل
تركيب يرد عليه على مايليق بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما
يستحسن كلام فى مقام من بليغ فيحمل على دقايق جمة ولا يستحسن مثله فى ذلك المقام
من اخر دونه فى البلاغة فلا يحمل عليها بل على مايناسب منها مرتبته والاوجه ان
مراده بالخواص ماتعين كونه خواص لا يتجاوزها كالتأكيد والذكر والحذف وبما يتصل
بها من الاستحسان المحسنات البديعية وبغيره المجازات والكنايات فانها قد تصير
مقتضيات الاحوال فلا بد من معرفة كونها خواص فى تلك الاوقات لئلا يقع المتكلم
فى الخطأ فانما قد يكون خاصة وقد لا يكون اكثر ايقاعا فى الخطأ وان المراد بما يتصل بها
من الاستحسان المحسنات البديعية وبغيره الاستهجان الواقع هفوة او قصد الكن وجوب
تتبعها لتميز عن الخواص ولا تقع فى الغلط لالتباسها بها بناء على وقوعها فى كلام البلغاء
ومما لا بد من التنبيه عليه ان المصنف اطلق مقتضى الحال والمفتاح قيده بمقتضى حال
يقتضى مايفتقر المتكلم فى تأديته الى ازيد من دلالات وضعية لان المعانى دون الاحتراز
عن الخطأ فى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره ولا يعرض خطأ لمن له ادنى تميز
فى القاء الكلام المقتصر على الدلالات الوضعية حين يخاطب من لا حظ له فى ازيد من
الدلالة الوضعية فضلا عمن له فضل تميز فتطبيق هذا الكلام على مايقتضى الحال ذكره
من التجريد عن الزوايد ليس من مباحث المعانى لاستغنائه عنه ويحتمل ان يكون
ذلك مخالفة منه معه بناء على ان مايحتاج الى تنبيه القاصر ربما يجعل من الفن (وينحصر)
قال فى الايضاح المقصود من علم المعانى منحصر (فى ثمانية ابواب) بريد انحصار الكل
فى اجزائه لا الكلى فى جزئياته والاصدق علم المعانى على كل باب واعترض عليه الشارح
المحقق بان ظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد لان تلك الابواب انما

لالتباسها نسخة

هى المسائل وليست اجزاء للملكة وبان تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتى خارجة عن المقصود ولا يخفى ان كون العلم عبارة عن المسائل يوجب خروج هذه الامور عن العلم لا عن المقصود من العلم لانها ليست مسائل فلا حاجة لاخراجها الى درج المقصود هذا كلامه مع تنقيح وتحرير ونحن نقول ادرج المصنف لفظ المقصود لجعله الضمير الى الفن لانه المنحصر فى الابواب التى هى الالفاظ والعبارات بحسب الظاهر فكانه قال وينحصر المقصود من الفن من علم المعانى فقوله من علم المعانى بيان المقصود لا صلته وبعد كون الضمير كناية عن الفن لابد لاخراج الامور الثلثة من درج المقصود وجعل الضمير الى علم المعانى بمعنى الملكة وجعل قوله من المعانى صلة المقصود اى ينحصر المقصود من الملكة فى ثمانية ابواب وهو المسائل لان الملكة وسيلة بقائها او جعله الى المعانى بمعنى المسائل وجعل قوله من المعانى صلة المقصود اى ينحصر المقصود من المعانى التى هى المسائل فى ثمانية ابواب وجعل درج المقصود لاخراج مالم يخرج من القوة من مسائل العلم وهو غير الابواب الثمانية لاحتمال ان يكون مما لم يخرج باب اخر لكنه مالم يخرج ليس مقصودا بالبيان تكلف وكما ان المحصور هو المقصود من الفن المحصور فيه ايضا هو المقصود من الابواب الثمانية والا فالابواب مشتملة على الشواهد والامثلة والاعتراضات وبعد دعوى ان العلم منحصرة فى ثمانية ابواب ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحاسب حسبانها كما هو طريقة معرفة مرتبة العدد ولانه لو لم يذكر على سبيل التعداد اوجب العطف والتبس الايجاز والاطناب والمساواة ولم يعلم انها باب واحد كالفصل والوصل وتوهم انا ثمانية فى التعداد صارت احد عشر فقال (احوال الاسناد الخبرى احوال المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة) بقى ان المذكورات على سبيل التعداد مبنيات على السكون فكيف يتكلم باحوال الاسناد الخبرى وظنى انه يتكلم بكسر اللام فى الاحوال لانه ساكن لاقى لام التعريف فيجب تحريكه بالكسر وبهذا علم انه ينبغى اسكان ماليس بمضاف ولا يخفى ان وجه عطف الوصل كالاطناب والمساواة على ما هو مذكور على سبيل التعداد ايضا مشكل وانما انحصر فيها (لان الكلام اما خبر او انشاء) قال الشارح المحقق لانه لامحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وفصلها فى حواشى هذا المقام حيث قال بمعنى انها صفة موجودة فيها وجودا متأصلا كالعلم والارادة ونحو ذلك لا بمعنى انها معقولة حاصلة صورتها عندها للقطع بان الموجود فى نفس المتكلم اذا قال صلوا هو طلب الصلوة وايجابها لا صورة ذلك كصورة السماء عند تعقلها ولذا صح اتصاف النفس بانها طالبة هذا وفيه ان النسبة باعتبار تحققها الاصيل قائمة بالطرفين لا بالنفس لانها كما صرح به ههنا تعلق احد جزئى الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه وكانه اراد بالنسبة ما يتعلق بالنسبة من الطلب والحكم ومن فسر النسبة بوقوع النسبة او لا وقوعها فقد خرج عن مفهوم التقسيم لما ذكره الشارح من انه لا يتناول ح التقسيم بظاهره الانشاء لانه لا يصدق عليه انه ليس لنسبته خارج لانه ليس له نسبة بمعنى الوقوع واللاوقوع ومفهوم العبارة ان له نسبة بهذا المعنى وليس له خارج يطابقه او لا يطابقه ولما نقول من ان اضافة النسبة الى الضمير للعهد اى لنسبته المعهودة وهى النسبة المعتبرة فى الكلام فاذا لم يكن للانشاء نسبة لا يصح اضافة النسبة اليه الا اذا لم يعتبر عهديتها فيكون خروجا عن مفهوم العبارة بلا جهة (لانه ان كان لنسبته خارج) يتبادر الى الاوهام ان كل نسبة انشائية كانت او خبرية لها خارج لان نسبة

اضرب مثلا ثبوت الضرب للمخاطب وله خارج هو ثبوت الضرب له اوعدم ثبوته له لان الواقع يستحيل ان يخلو عنهما فالنسبة الخبرية لا تتميز عن الانشائية بان لها خارجا دون الانشائية فلذا قال (يطابقه اولا يطابقه) وفيه ان النسبة التى انها خارج ليس يمكن ان يخرج عن المطابقة واللامطابقة ولذا نفى بعض مااشتهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر كاختصاص احتمالهما به وقال يازيد الانسان صادق و يازيد الفرس كاذب ويازيد الفاضل محتمل فلدفعه فسرهما الشارح المحقق فى المختصر بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان لنسبته خارج يطابقه اولا يطابقه لكن لا يقصدان بالانشاء بخلاف الخبر وفيه بحث لانه لاخبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدم المطابقة احتمال عقلى فان قلت هذا اذا اريد بالنسبة الوقوع او اللاوقوع فان القصد ابدا الى مطابقتهما اما اذا اريد ثبوت امر لامر مثلا فى الموجبة يقصد وقوعها اى مطابقتها للخارج وفى السلب يقصد لاوقوعها اى عدم مطابقتها للواقع فمعنى زيد قائم ان ثبوت القيام لزيد واقع والقصد فى زيد ليس بقائم الى ان الثبوت المذكور لزيد غير واقع قلت هذا كلام حق حقيق بان يتمسك به لكن الشارح المحقق جعل اللامطابقة ايماء الى الكذب وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق الذى يعطيه الفكر العميق والذكاء الدقيق ان النسبة التى له خارج هى التى تكون حاكية عن نسبة فمعنى ثبوت الخارج له لكونه محكيها ونسب الانشاآت ليست حاكية بل محضرة ليطلب وجودها اوعدمها اومعرفتها اويتحسر على فوتها الى غير ذلك وكذا نسب التقييديات ليست حاكية بل محضرة لتعين به ذات ومعنى مطابقتها للخارج ان يكون حكايتها على ماهو عليه فلا خارج للانشاء فقوله يطابقه اولا يطابقه لمجرد الاشارة الى قسمتها الى الصادقة والكاذبة وبها صار بحث الصدق والكذب مسمى بالتنبيه فالكلام ان كان لنسبته خارج (فخبر والا فانشاء) والخبر يكون بمعنى الاخبار وهو ايضا يقابل الانشاء لكن بالمعنى المصدرى (والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد) لو قال لابد له من اسناد ومسند اليه ومسند (والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا) لكان اولى من وجهين لا يختفيان عن مثلك وتخصيص المتعلقات بالمسند مع ان فى قولنا الضارب زيدا جاءنى متعلق المسند اليه حيث قيد المسند اليه بالمفعول لانه متعلق لمسند الصلة المتعلقة بالمسند اليه وفيه ان الكلام فى اجزاء الخبر وذلك المتعلق ليس متعلق مسند الخبر لان الصلة ليست خبرا وان كانت جملة لان كل جملة غير انشائية ليست خبرا بل متعلق المسند اليه للخبر قال المحققان فى شرحى المفتاح ادرج المصنف احوال متعلقات المسند والمسند اليه فى فنيهما لكونهما بمنزلة الاجزاء لهما واختار قوله (اوفى معناه) على قوله اومعناه ليشمل المشتقات المتصلة بالفعل من غير خفاء اذ ما فى معنى الفعل صريح فى كل مايؤدى معناه بخلاف معنى الفعل فان الاصطلاح على انه مايؤدى معنى الفعل وليس من تركيبه وما هو من تركيبه شبه الفعل قال الشارح المحقق ولا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لابد له مما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات هذا وفيه ان انتفاء الاختصاص لا ينفى جهة التخصيص اذ رب مشترك يخص فى البيان ببعض لنكتة والنكتة هنا ان القوم بحثوا عن المسند اليه والمسند الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على المقايسة ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا كذلك لان الخبر اكثر ومزاياه اوفر على ان بعض المحققين على انه لا انشاء الا وهو فى الاصل خبر صار انشاء بنقل اوحذف كما فى اضرب فان اصله تضرب او زيادة كما فى ليضرب ولا يضرب الى غير ذلك (وكل من الاسناد

لهما نسخه

لكونهما نسخه

والتعلق امابقصر) للمسنداليه على المسند او العكس اوالفعل اومافى معناه على المتعلق او العكس (اوبغيرقصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة اوغيرمعطوفة) يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحوجاءزيد يركب يسرع على ان يكون يسرع حالا من ضمير يركب مع انها ليست من الوصل والفصل فى شئ فالا ولى وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة اومتروكة العطف وحينئذ لايلزم دخول امثال هذه الصورة فى باب الفصل والوصل لكن ينتقض الحصر بهما ولابد لتصحيحه من تقييد كل جملة قرنت باخرى بان يكون مما يقبل العطف فى اداء اصل المعنى ولايخفى انه لايتناول ترتيب باب الفصل والوصل الا ان يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر فى باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به (والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة) قال الشارح المحقق احترازعن التطويل اقول وعن الحشو ايضا وقال ولم يحترزعن التطويل اذ لاحاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ وفيه بحث اذ بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال فى الجملة اولكل مايقتضيه الحال على مااستوفى بيانه ولايلزم منه ان لايكون فى الكلام مالايقتضيه الحال نعم لافائدة فى تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان فى الكلام البليغ اولا ولايبعد ان يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه لايكون زائدا على المراد فيكون لفائدة لان الزائد على المراد زائد على اصله اوغيرذلك يتبادر منه اوغيرزائد على اصل المراد لفائدة ويستلزم دخول التطويل والحشو فى المساواة والايجاز فينبغى ان يقول اوغيرزائد على اصل المراد اصلا وينبغى ان يقيد ايضا بكونه لفائدة لان عدم الزيادة اما بالمساواة اوبكون اللفظ اقل من المعنى وكل منهما لابد ان يكون فى الكلام البليغ لفائدة ومقتض وانما لم يفصل غيرالزائد بالمساواة والايجاز لان تحصيل الباب الثامن لايتوقف عليه ولايخفى ان بيان الايجاز والاطناب على ماذكره لايتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها وبماذكره المصنف لاتميز مسائل باب القصر عن مسائل احوال المسند اليه واحوال المسند واحوال متعلقات الفعل لانه من تلك الاحوال لاتخرج عنها والايجاز والاطناب والمساواة عن احوال الاسناد والمسند والمسند اليه ومتعلقات الفعل لان تأكيد الجملة هوالزائد على اصل المراد لفائدة وحذف المسند اليه اوالمسند اومتعلق الفعل ايجاز الا ان يقيد احوال المسند اليه مثلا بماسوى القصر مثلا قال الشارح المحقق ماذكره فى وجه الحصر لاطائل تحته بل ذكر مالايعنيه وقد فاته مايعنيه وهوبيان انه لماذا افرد كلا من اقسام الاحوال ببيان وكيف خالف المفتاح فى جعل القصر بابا على حدة وجعل الايجاز والاطناب والمساواة بابا على حدة غيرمنضم مع الفصل والوصل فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة اومفرد فاحوال الجملة هى الباب الاول والمفرد اما عمدة اوفضلة والعمدة اما مسند اليه اومسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهوالقصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ماله مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والافهو من احوال الجملة واذا لم يقل احوال القصر احوال الفصل والوصل ولما كان من هذه الاحوال مالايختص مفردا ولاجملة بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال مشتركة بين الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا ولايخفى ان وجه التبويب على الثمانية لايتم مالايبين عدم استحقاق اقسام الفضلات تميز كل منها بباب وانه يستحق قسما العمدة التميز بينهما به وان النسبة التى بين بين ليس لها احوال وان الخبر ليس له

اى لم يحترز المصنف عن التطويل حيث ذكر قوله لفائدة سعد

تذنيب نسخه

ابحاث راجعة اليه خاصة كالانشاء او يكون لكن لقلتها لم يستحق ان يجعل بابا مستقلا وان ما
ذكره من ان لا طائل تحت ما ذكره فيه ان مقصوده منه بيان ان ما استخرج من الفن لا يزيد
على الابواب الثمانية وكفى به فائدة (تنبيه) التنبيه ربما يستعمل فى بيـان البديهى وربما يستعمل
فى بيـان الشئ قصدا بعد سبقه ضمنا على وجه لو توجه اليـه السـامع الفطن بكليته لعرفه
لكن لكونه ضمنيـا ربمـا يغفل عنـه وله فى هذا المقـام نصيب من كلا الشرين سواء جعل
المنبه عليـه مفهوم الصدق والكذب او انحصار الخبر فى الصـادق والكاذب على الوجه
المشهور او ان الصـدق والكذب ما هو المشهور دون القولين الاخيرين اذ فى قوله سـابقا
تحصيـل مفهوم مطابقة الخبر للخارج وعدمه فالتعريف تنبيهى لانه لاحضار ما حصـل
لا لتحصيل صورة وكذلك علم انقسـامه الى القسمين وان الصدق مطابقة الخبر للخـارج
والكذب عدمهـا كما هو المشهور حيث فصل بالصادق والكاذب عـلى طبق
المشهور ومن الواضح البين ان تلك الثلثـة بديهيـة ظاهرة عنـد من ليس من اهل
الكسب والحمل على الثانى انجع وما يحصل منه اندفع كيف وهو يدفع بشهة الدور
على تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب مع ان الصدق معرف لمطابقة الخبر الواقع
واحسن الاجوبة ان الصدق والكذب بديهيا التصور وان يجاب ايضـا بان الصدق المعرف
للخبر هو صفة المتكلم وهو الاعلام الشئ على ما هو عليه والمعرف بالخبر ما هو صفته واجاب
الشـارح المحقق بان الخبر المعرف به الصدق بمعنى الاخبـار فانه قيل الصدق هو الخبر عن
الشئ على ما هو به فلولا ان الخبر بمعنى الاخبـار لم يتعد بعن وبان الصدق المعرف به الخبر
صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع وما عرف بالخبر صفة المتكلم ولا يخفى انه يكفى فى الجواب
ان الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام لانه حينئذ يتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق
المتوقف على معرفة الكلام الذى هو اعم من الخبر لا على معرفة الخبر وما ذكره جواب عن
توهم الدور بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر عن الشئ على ما هو به على ما فى المفتـاح وما
ذكرناه من الجواب جواب عن توهم الدور نظر الى تعريف المصنف للصدق والكذب بما
ذكرنا اوفق بالمقـام واورد السيد السند على الجواب الثـانى للشـارح سؤالا وجوابا كل
منهمـا اسقط من الاخر فلا جرم اعرضنا عنهمـا اعراضا عن المنكر ولانه يعلم منه ان الحكم
بان الصدق مطابقة الخبر للواقع او ان الخبر ينحصر فيهمـا بديهى والمخالف عانى الشبهة
فلذا لم يستدل عليه واكتفى بحل لشبهة المخالف المكابر دفعـا الاضطراب القاصر وان يكفى
لدفع شبهته انها مصادمة للبديهى (صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينا للمحدود
اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر كما مر الاشـارة اليه وليس للاحتراز عن
صدق غير الخبر من صدق المركبات التقييدية والانشائية لان الصدق والكذب مختصان
بالاخبـار من بين المركبات لما قد منـاه لك وان قال بعض انه لا فرق بين النسبة فى المركب
الاخبـارى وغيره الا بانه ان عـبر عنه بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كما فى قولنا زيد انسان
او فرس والا يسمى تركيبا تقييديا وتصورا كما فى قولنا يا زيد الانسـان او الفرس وايا ما كان
فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غـير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسـان صادق
و يا زيد الفرس كاذب و يا زيد الفاضل محتمل هذا وليس ما ذكره الشـارح المحقق من ان النسب
التقييدية لا بد لهـا من ان تكون معلومة للمخاطب بخـلاف الخبرية ولذا قالوا الاوصاف
قبل العلم بها اخبـار كما ان الاخبـار بعد العلم بها اوصاف صالحا لابطاله لما ذكر السـيد
السند من ان المعتبر فى احتمـال الصدق والكذب النظر الى مهية الخبر مع قطع النظر عن غيرها
حتى خصوصيـات الاطراف لان مهية المركب التقييدى مأخوذ فيهـا علم المخاطب

(فى تجريد)

لا يقال لو كان الخـبر بمعنى المخبر به
ايضا لتعدى بعن لانا نقول الخـبر
لو لم يكن بمعنى الاخبار يكون بمعنى
ذات المخـبر به لا بمعنى المشتـق
سه

اما السـؤال فهو ان ما هو صفة
المتكلم راجـع الى صفـة الكلام
حقيقـة بناء عـلى ان قولنا تكلم
صـادق معناه صـادق كلامه
او موقوف على ما هو صفة الكلام
بناء على ان معناه كون المتكلم
بحيـث يكون كلامه صـادقا
فالدور لازم ولا يخفى ان اللازم
حينئذ توقف معرفة الخبر وصدق
المتكلم على صدق الكـلام
ولا يتوهم فيه دور ولا فساد واما
الجـواب فهو عـلى الاول ان
الصدق والكذب وان اتحـدا
فى التعرفين على ذلك التقدير لكن
الخبر تعدد فيهما كما ذكره فلا دور
واما على الثانى فهو ان صدق
المتكلم على هذا التفسير توقف على
معرفة الكلام وصدقه وليس بشئ
منهما يتوقف على صدق المتكلم واذ
فسر صدق المتكلم بالاخبار عن الشئ
على ما هو به يتوقف على معرفة
الخبر بمعنى الاخبار ولا محذور فيه
وان كان بمعنى الاتيان بالخبر اذ اللازم
حينئذ توقف صدق المتكلم على
الخبر المتوقف على صدق الكلام
ولا عكس فلا دور هذا ولا يخفى
ان مقصود السائل انه لا يندفع
الدور بتعدد الصدق فدفعه بوجه
آخر لا يضره سه

فتجريد النظر الى مهيته لايستر المعلومية عن نظر العقل بخلاف مهية الخبر بل لان علم المخاطب المعتبر ليس اليقين حتى ينافى احتمال الكذب ولان احتمال الكذب لايمنعه علم المخاطب مطلقا لانه يحتمل عند غير المخاطب على انه لايوجب الفرق بين الخبر والانشاء ثم فيما ذكره هذا القائل لوامع الغفلة والاهمال اما اولا فلان قوله لافرق بين النسبة فى المركب الخبرى وغيره الا بانه ان عبر عنه بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا والا يسمى مركبا تقييديا ينتقض بالنسب المعبر عنها بكلام انشائى ولو اريد بكلام تام ما هو غير انشائى لايصح قوله والا يسمى مركبا تقييديا واما ثانيا فلانه ان قطع النظر عن معلومية النسبة فى التقييديات بحسب خصوص المادة فجميع الامثلة محتمل ولايخفى ان احتمال الصدق والكذب راجع الى محصل المهية (مطابقته للواقع) احترز باضافة المطابقة الى الخبر عن صدق المتكلم فانه ايضا المطابقة للواقع لكن لامطابقة الخبر للواقع بل مطابقة خبره للواقع فالقول بانه يكفى ان يقال المطابقة للواقع من ملقيات الوهم (وكذبه عدمها) اى عدم مطابقته للواقع عدل عن عبارة المفتاح وهى غير مطابقته للواقع لانه صادق على غير عدم المطابقة من الامور الكثيرة التى ليست بكذب ويحتاج تصحيحه الى جعل غير بمعنى لا ليكون غير مطابقته للواقع بمعنى لامطابقته للواقع ومنه قولهم انا زيدا غير ضارب اى لاضارب والا لزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف هذا والمشهور ان وصف الخبر بالمطابقة للواقع وصف له بحال متعلقه فان المطابق للواقع اى النسبة الخارجية وهى الحالة التى بين الطرفين مع قطع النظر عن تعلقها الامر الذهنى المتعلق بالخبر والشارح المحقق ذهب الى انه النسبة المعقولة التى هى جزء مدلول الخبر اعنى الوقوع واللاوقوع من حيث انها معقولة فاثبتية المطابق والمطابق بالاعتبار ولم يرض به السيد السند وقال هو الايجاب والسلب ومطابقتهما الامر الخارجى هو التوافق فى الكيف بان يكونا ثبوتيين او سلبيين ولكل وجهة هو موليها ونحن نقول مطابقة الخبر للواقع يحتمل ان يكون بمعنى موافقته له وعدم مباينته له بان يكون مفيدا للواقع فان موافقة الدال لشئ انما هو بالدلالة عليه واطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع انها من الامور الاعتبارية باعتبار انها حاصلة للطرفين والامر الاعتبارى يصح ان يحصل لغيره كالعمى الحاصل للاعمى وثبوت الشئ للشئ ليس مستلزما لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لايستدعى وجودها وذلك على ما حققوا للفرق بين كون الخارج ظرفا لنفس الشئ وبين كونه ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود فى الخارج جعل فيه الخارج ظرفا لنفس الوجود وهو لايقتضى وجود المظروف وانما يقتضى وجود ما جعل ظرفا لوجوده فالموجود فى هذه الصورة زيد لاوجوده ففى قولنا زيد قايم فى الخارج جعل الخارج ظرفا لنفس ثبوت القايم لزيد فاللازم كون القايم ثابتا فى الخارج بثبوت الغير لاالثبوت ونحن نقول الخارج اسم الامر الموجود فى الخارج كالذهنى الذى هو اسم الامر الموجود فى الذهن فمعنى كون الشئ موجودا فى الخارج والاعيان انه واحد منها وفى عدادها فظرفية الخارج الوجود مسامحة اذ الوجود ليس فى عداد الاعيان ومعنى زيد موجود فى الخارج ان وجوده فى وجود الخارج وفى عداد وجوداته فليس الخارج الا ظرفا لنفس الشئ لكنه اذا جعل ظرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له مسامحة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه واجعله فى سلك البدايع ولاتنكره لانه خلاف المستفيض الشايع ومما ينبغى ان ينبه عليه ان ما بسط من الكلام

الموجود نسخه

فى الخارج ليس فى الخارج الذى يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم لابمعنى الخارج المقابل للذهن والالم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل فى الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة فى القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج و لذا عجب المصنف فى بيان المذاهب الثلثة فذكر المذهب الاول من غير نسبة الى صاحبه كما نسبه المفتاح الى الجمهور ولم يؤيده ولم يبالغ فى التصريح بترجيحه كما ايده وصرح به حيث قال وهو المتعارف وعليه التعويل مبالغة فى صحته وظهور سلطانه لى ان استغنى اعتباره وعن نسبته الى الجمهور وعن التايد بتعارفه والشهادة بانه المعول عليه واشار الى كمال سخافة المذهب الثانى بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بانه النظام وقد سلك هذا المسلك المفتاح حيث قال وعند بعض الا انه عدل الى اخصر طريق فى ذلك واشار الى رجحان مذهب الجاحظ بذكر القائل ووجه كمال سخافة هذا المذهب ما اشار اليه السكاكى من ان تصديق اليهود اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين يجيان بالقطع على هذا المذهب واستيصاله ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتمعا فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب فقال عقيب بيان الحق (وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطاء) وجرد بيانه عن حشو فى عبارة المفتاح حيث قال طباق الحكم لاعتقاد المخبر اوظنه فان قوله اوظنه حشو اذ لابد من حمل الاعتقاد فى هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق الشامل للظن والعلم وغيرهما اذ لو حمل على المشهور وهو الجزم القابل للتشكيك لخرج مطابقة الخبر لعلم المخبر عن حد الصدق ولدخل فى حد الكذب وعدل عن قوله سواء كان خطاء اوصوابا الى قوله ولوخطأ لانه اخصر والى الصواب اقرب لان مطابقة الاعتقاد الصواب احق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطأ كما تقيده لو الوصلية فالتسوية لاتخلو عن شوب وفيه انه سوى فى الايضاح لكن الراجح ما فى المتن وقوله ولوخطأ للاشعار بالفرق بينه وبين ماهو الحق فانه يفارق الاول فى هذا الفرق واشار الى تعريف الكذب بقوله (وعدمها) اى عدم مطابقته الاعتقاد ولوخطأ فالكذب بمخالفة الاعتقاد الخطأ مادة افتراق الكذب على ماهو الحق لكن لاتقتصر مادة افتراق الكذب عليه بل منها الخبر الموهوم والمشكوك فانهما لايطابقان اعتقاد المخبر لانتفائه وليس لك ان تقول المراد عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده ولااعتقاد له فى المشكوك لانه ينافى ماهو ذهبه من انحصار الخبر فى الصادق والكاذب ولاان تقول الخبر المشكوك ليس بخبر لانه لاتصديق له بمدلوله لانا نقول الخبر مايدل على التصديق سواء تخلف المدلول اولا ولولا ذلك لم يوجد خبر كاذب على هذا المذهب لان الخبر الكاذب ماخالف المدلوله اعتقاد المخبر فلااعتقاد للمخبر بخبره ولا تصديق به فلا يكون كاذبا لانه مختص بالخبر ومن تحقيق تعريف الكذب يكاد يظهر انه لايصح جعل ضمير ولو خطاء الى الخبر لانه وان لاتفاوت بينه وبين جعله للاعتقاد فى تعريف الصدق لكن فى تعريف الكذب لايصح حينئذ من ذكر قوله ولوخطأ وجعل المصنف تاركا لقوله ولوخطأ فى تعريف الكذب لاموجزا اعتمادا على انسياق الذهن اليه بعد اعتباره فى تعريف الصدق بعيد (بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) اضاف الدليل الى تمسك النظام اشارة الى قوته لان الظاهر رجوع الكذب الى قوله انك لرسول الله لانه الخبر المنقول عنهم ونشهد ليس بخبر بل انشاء

نسخه بالقطع

والظاهر من الحكم بالكذب الحكم بالكذب فى الواقع لا فى اعتقـادهم فالظاهر معه والردليس الا بتأويل الاية كما صرح به المفتـاح لانقول التأويل لايعارض الظاهر لانانقول يعارض البداهة المنبه عليها بقوله تنبيه الدليل ويوجب التأويل وفى المفتـاح ان اجماع المسلمين على تصديق اليهود فى قوله الاسلام حق وتكذيبه فى قوله الاسلام باطل يوجب تأويل النظم (ورد) استدلالهم (بان المعنى لكاذبون فى الشهادة) يحتمل وجوها ظاهرها انه راجع الى خبر تضمنه مجرد نشهد لانه اخبار عن الشهادة فى الحال اوعلى سبيل الاستمرار اما كذبهم فى الثانى فظاهر واما فى الاول فلان الشهادة هو الخبر العاطف ورده الشارح المحقق فى شرح المفتاح بان نشـهد انشاء الشهادة لاالاخبار عنها وقال فى الشرح لا نسلم ان نشهد خبر بل انشاء ويدفعه ان غاية الامر ان ظـاهره الانشاء ونحن فى مقام التأويل لموجبه وثانيها انه راجع الى دعوى ان شهادتنا انشاء وهذه عن صميم القلب كما يفيده تأكيد الرسالة بان واللام واسميـة الجملة وهذا هو الذى اوضحه فى الايضاح موافقـا لما فى المفتاح وثالثها مايختلج فى الصدر ونرجوا ان يكون من نتايج الشرح اى شرح الصدر اوشرحنا ان الكذب يوصف به الخبر والشهادة وهوعدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق والكذب اللذين كلا منـا فيهما صفتـا الخبر واستعمال النظم بمعنى هو صفة للشهـادة فقد خلط القائل معنى بمعنى (اوتسميتهـا) الظاهر اوتسميته لانه راجع الى الاخبار الا ان يقـال مفعوله الاول محذوف والمذكور مفعول ثان وهو راجع الى لفظ الشهادة فالمعنى تسمية هذا الاخبار شهادة وكذبهم لان الشهادة يشترط فيه مواطأة القلب وهذا التأويل بعيد لما ذكره الشارح المحقق فى الشرح ان مثل هذا يكون غلطا فى اطلاق اللفظ لا كذبا وان قال فى شرح المفتاح فى توجيهه كانه قيل اخبارنا هذه شهادة لانه فى التعبير عن معنى بلفظ لايكون مثل هذا الخبر مقصودا (اوالمشهودبه) وهو انك لرسول الله (فى زعمهم) فحـاصل المعنى ان المنافقين يزعمون انهم لكاذبون فى قولهم انك لرسول الله وانه غير مطابق للواقع فحاصل الاستدلال بالاية ان الله تعالى حكم على المنافقين بكذبهم فى الواقع فى قولهم انك لرسول الله فالكذب عدم مطابقة الاعتقاد ليتم هذا الحكم وحاصل الجواب منع الحكم عليهم بالكذب فى الواقع فى قولهم انك لرسول الله لاحتمال الحكم بالكذب فى الشهادة والتسمية وفى قولهم انك لرسول الله بزعمهم فحقيقة الجواب منع والوجوه اسانيد ثلثة كما قيل ولا يظهر وجه دعوى الشارح فساده قائلا بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله اوالمشهود به والجملة ما وقع فى الشرح من المنع فى الوجهين الاولين منع للسند ومما يقتضى منه العجب قال الشارح واعلم ان هناك وجهـا اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون راجعا الى حلف المنافقـين على انهم لم يقولوا لاتنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولورجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل لما ذكر فى صحيح البخارى عن زيد بن ارقم انه قال كنت فى غزاة فسمعت عبد الله ابن ابى بن سلول يقول لاتنفقوا على من عنـد رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولورجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمى فذكره للنبى صلى الله عليه وسلم فدعانى فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابى واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبنى رسول الله عليه السلام وصدقهم فاصابنى هم لم يصبنى مثله قط فجلست فى البيت فقـال لى عمى ما اردت الى ان كذبك رسول الله صـلى الله عليه وسلم ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبى صلى الله عليه وسلم فقرأ على فقال ان الله صدقك يازيد

قوله اى شرح الصدر او شرحنا وقع تفسيرا لقوله من نتايج الشرح فى الحاشية فى نسخة المؤلف بخطه فليس من الكتاب بل من حواشيه فاعرف سعد

قوله ولا يظهر وجه دعوى الشارح فساده الخ مذكور فى حاشية الفنارى سعد

حيث قال لانسلم ان نشهد اخبار بل هو انشاء ولا نسلم ان اطلاق الشهادة عليه يكون كذبا بل هو غلط سعد

هذا ولايخفى انه تأويل فيه بعد وقريب منه ما يمكن ان يقال انه راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل فيكون قوله ولله العزة ولرسوله مؤكدا له وذكر بعض الافاضل ان المعنى انهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا فى هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد والله تعالى اعلم ان قول المنافقين نشهد انك لرسول الله مفيد بحضورك حضور اهل الاسلام واما فى الخلو مع شياطينهم فحالهم خلاف ذلك والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيما ينافقون ويضمرونه فى انفسهم ولهذا اعاد الظاهر اعلى لكذب بصريح المنافقين لابضميرهم ليكون ظاهرا فى رجوعه الى ضميرهم ويحتمل ان يكون الكذب راجعا الى خبر يستفاد من كثرة التأكيد اى هذا حكم فى معرض المبالغة فى انكاره فيحتاج الى كثرة التأكيد ومن شواهد ضعف تمسك النظام ما يتجه عليه ان الآية لاتوجب جعل صدق الخبر خلاف ما عليه الجمهور بل جعل صدق المتكلم بكلامه بما يوافق اعتقاده وكذبه بكلامه بما لايطابقه (الجاحظ) اى قال الجاحظ كما هو السابق فى الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وانكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما ان الفعل المقدر انكر لانه يفضى الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن فى هذا المقام (مطابقته) اى صدق الخبر مطابقة الخبر للواقع (مع الاعتقاد) اى مع اعتقاد المخبر انه مطابق كذا ذكره الشارح اقتفاء للايضاح ويتجه عليه انه حينئذ يشكل ارجاع ضمير معه فى تعريف الكذب اليه فالوجه ان يقال المراد مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر وقوله مع متعلق بالمطابقة والتشريك الاعتقاد والواقع فى مطابقة الخبر وحينئذ معنى قوله (وكذبه عدمها معه) اى عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر والمقصود تشريك الاعتقاد والواقع فى عدم مطابقة الخبر فيكون جميع ما اعتبره الجمهور والنظام فى الصدق معتبرا فى الصدق عنده وكذا فى الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد فى الصدق لازم ما اعتبره فى مفهومه من اعتقاد انه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد فى الكذب لازم ما اعتبر فى مفهومه وهو اعتقاد انه ليس بمطابق وبين اللزوم بان الواقع والاعتقاد متوافقان حينئذ يعنى متوافقان فى التحقيق والانتفاء فالمطابق وهو الخبر لاحدهما مطابق للآخر وغير مطابق لاحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان اللزوم بوجه آخر وهو انه اذا اعتقد المخبر ان خبره مطابق للواقع فلامحالة اعتقد الخبر فقد طابق خبره اعتقاده واذا اعتقد ان خبره غير مطابق للواقع فلم يعتقد خبره فلم يطابق خبره الاعتقاد وهذا البيان لايتوقف على توافق الواقع والاعتقاد بل يتأتى مع تخالفهما لكنه لاينافى صحة البيان بالتوافق الواقع فاعترض بعض الافاضل بان اللزوم ظاهر على تقدير تخالف الواقع والاعتقاد ايضا فلا يحسن التعليل بالتوافق ليس على سنن التوجيه وقوله (وغيرهما ليس بصدق ولا كذب) اشارة الى ان الصادق والكاذب بتفسيره اخص منهما بتفسير غيره لانه اعتبر فيهما مجموع ما اعتبره غيره ويحتمل ان يكون نفيا لمذهب الجمهور والنظام اى الصدق مثلا هذا وليس غيره مما ذكر صدقا ويرجح الاول موافقته للايضاح وتخصيصه ببيان مذهب الجاحظ فان الثانى يجرى فى مذهب الجمهور والنظام ولم يذكر فيهما فلو كان المراد ذلك لم يكن وجه لتخصيصه بمذهب الجاحظ (بدليل) كانه سمى الامارة دليلا مبالغة فى قوته (افترى على الله كذبا ام به جنة) قال الشارح المحقق لان الكفار حصروا اخبار النبى عليه السلام بالحشر والنشر فى الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو وهو الحق الظاهر من سابق الاية لاماذكره المصنف فى الايضاح حيث

ولايبعد ان يقال المراد بقوله قالوا نشهد انك لرسول الله انهم يدعون الاسلام بهذا القول فيكون قوله انهم لكاذبون معناه كذبهم فى دعوى الاسلام سلمه

فقوله للواقع متعلق بعدم المطابقة لا بالمطابقة لان عدم المطابقة فى معنى المخالفة فكانه قال كذب الخبر مخالفته للواقع مع الاعتقاد سلمه

قال فانهم حصر وادعوى النبي عليه السلام للرسالة فى الافتراء والاخبار حال الجنون الان يتكلف و يحتمل قوله للرسالة على الرسالة فى هذا الحكم فيرجع الى ماقال الشارح بقي ان استدلال الجاحظ لايتوقف على منع الخلو بل على تقدير منع الجمع دلالة الدليل اقوى و يدلغه ان تحمل على منع الخلو ليس لتوقف الاستدلال بل لان وضع ام له فتأمل (و) بالجملة (لاشك ان المراد بالثانى) اى قوله ام به جنة (غير الكذب لانه قسيمه) اى لان المراد بالثانى قسيمه فلا يصح ان يكون الكذب وهذا اولى من قول الشارح اى لان الثانى قسيمه فافهم ولك ان تفسير قوله لانه قسيمه بان الكذب قسيم المراد بالثانى او الثانى (وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه) قال الشارح المحقق اى لم يعتقدوا الصدق فعند اظهار تكذيبه لايريدون بكلامه الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر يريد دفع مايتوجه على المصنف من ان الاستفهام عن الشئ لاينافى عدم الاعتقاد بان المراد بقوله لم يعتقدوه البعد عن الاعتقاد بحيث لايرضى المستفهم بالاستفهام عنه لكن فى قوله فعند اظهار تكذيبه مؤاخذة وهو ان الاية على مذهب الجاحظ ليست لاظهار التكذيب بل لاظهار عدم الصدق فالاولى ان يقول فعند اظهار عدم صدقه لايريدون بكلامه الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ونحن نقول احتاج الى التكلف لجعله ضمير لانهم لم يعتقدوه الى السائلين ولو جعل الى المخاطبين لتم على ظاهره لان مالم يعتقده المجيب وظهر انه غير معتقد له لايسأل عنه وانما يسأل عما يحتمل ان يكون معتقدا له و يرجى الجواب عنه ولا داعى فى المتن لجعل الضمير الى السائلين نعم عبارة الايضاح ظاهرة فيه حيث قال وليس اخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء فى مقابلته ولا صدقا لانهم لم يعتقدوا صدقه فافهم واذا لم يكن مراد البلغاء بقولهم ام به جنة الصدق ولا الكذب فلامحالة مرادهم الواسطة فثبت بارادتهم الواسطة اذ لو لم يكن لم يريدوا لانهم البلغاء العارفون باللسان الذين مرجع معرفة صحة كل كلام كلامهم فليس المعترض بان عدم ارادتهم صدقه لايوجب عدم صدقه حتى يكون واسطة بمرأى من المحصلين ولا بمسمع (ورد) هذا الدليل بمنع ان المراد بالثانى غير الكذب ومنع انه قسيم الكذب اومنع استلزام الدليل مطلوبه بسند انه قسيم الافتراء الذى هو الكذب عن عمد فليكن المراد به الكذب لاعن عمد وهذا الذى قصده (بان المعنى ام لم يفتر) فان قلت ام لم يفتر اعم من الكذب لاعن عمد ويحتمل الصدق فلا يكون مرادا لانهم لم يعتقدوا محتمل الصدق او اعتقدوا عدمه قلت عدم اعتقادهم محتمل الصدق يخصه بالكذب لاعن عمد على ان نفى الافتراء الذى هو الكذب عن عمد يرجع الى العمد ويبقى الكذب ثابتا على ماهو الشايع فى دخول النفى على المقيد ولما كان نفى الافتراء غير ظاهر الارادة بقوله ام به جنة فسره ببيان العلاقة بقوله (فعبر عنه) اى عن عدم الافتراء او عن معنى لم يفتر (بالجنة) اى بالجنة ليصير مضمون ام به جنة وليس المراد انه عبر عنه بلفظ الجنة حتى يكون معنى ام به جنة ام به عدم الافتراء لظهور فساده والاولى ان يقول فعبر عنه بالثانى (لان المجنون لا افتراء له) بالضرورة فيلزم الجنة عدم الافتراء قيل كون الافتراء الكذب عن عمد اما بحسب الوضع او بحسب الارادة وكل منهما دعوى لاتسمع بلا بينة ولا مقابلة ام به جنة لايصير دليلا على اعتبار القصد فى الافتراء لانه يحتمل ان يكون المراد به ان ما ينطق به صوت مجرد كالحان الطيور خارج عن الاعتداد والاتصاف بالصدق والكذب فالاولى ان تحمل الآية على انه اما كاذب او مصوت صوتا

اذ لا يخبر عن عدم افتراء احد بان به عدم الافتراء كما لا يخبر عن ضرب بان به ضربا ١٢

لامعنى له ولا اعتداد به واجيب بانه كفى دليلا فى التقييد نقل أئمة اللغة واستعمال العرب وقلة
معنى الصدق والكذب مقرر متعارف وعرض للجاحظ شبهته فيهما من قبل الآية فيكفى
فى دفع شبهته ان الاية لاتتعين لاثبات الواسطة بل يحتمل ان يقتضى تقييد الافتراء لغقام
ارادة ويمكن ان يحمل قوله ام به جنة على انه لااعتداد بكلامه للجنون فيكون المقصود
من الاية نفى الاعتداد بكلامه لكونه كذبا او كلام مجنون ويمكن ان يقال لامانع من ارادة
ام صدق قولك لانهم لم يعتقدوه قلت عدم اعتقاد المخاطب ينافى الارادة اذا كان
الاستفهام على حقيقته اما اذا كان الاستفهام للتقرير وتحقيق انه افترى فلا ينافيها

الباب الاول (احوال الاسناد الخبرى) قدم احوال الاسناد لان المقصود بالذات
من الخبر الاسناد والمسند والمسند اليه انما يقصدان لاجله ولانه يتم الكلام به بخلاف
الطرفين ولان البحث عن المسند اليه من حيث انه كذلك لاعن ذات المسند اليه والاسناد
متقدم عليه وان تأخر عن ذاته وقدم ابحاث الخبرى لكون الخبر اعظم شانا واعم فائدة
لانه هو الذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا
التى بها التفاضل ويتوقف عليه فوايد الانشاء لانه مالم يعلم انه موضوع لكذا وقصد
المتكلم به كذا وهيئته المبحوث عنها فى التصريف كذا وكذا لم يفد ولكونه اصلا
فى الكلام لان الانشاء يحصل منه باشتقاق كالامر والنهى اونقل كعسى ونعم وبعت
واشتريت اوزيادة اداة كالاستفهام والتمنى وماشبه ذلك ولايذهب عليك ان فى جعل
الامر مطلقا وجعل النهى حاصلا من الخبر باشتقاق كما فى الشرح بحثين احدهما ظهور انه لافرق
بين الامر باللام والنهى وبين الاستفهام فى ان كلا بزيادة اداة وثانيهما انه صرح الشارح
والسيد السند فى شروح الكشاف ان المشتقات كلها مشتقة من المصدر وعباراتهم
المخالفة لذلك مأولة فقولهم اسم الفاعل مااشتق من فعل مأول بما اشتق من مصدر فعل
فكيف يحكم بان النهى مشتق من الخبر واعلم ان الشيخ الرضى لم يجعل المشتق من الخبر
الاالامر بغير اللام لكنه قال انه مشتق من تضرب بالاتفاق ففيه تأييد لبعض ماذكرنا
وتزييف لبعض فتدبر والاسناد الخبرى هو ضم كلمة اومايجرى مجراها الى الاخرى بحيث
يفيد ان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى اومنفى عنه وهذا اولى من قولهم بحيث
يفيد الحكم بان احداهما ثابت لمفهوم الاخرى اومنفى عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع
واللاوقوع لا الحكم بهما وهذا اوفق باطلاق المسند والمسند اليه على اللفظ من
تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له اومنفى عنه لكن صاحب هذا التعريف اراد
التنبيه على ان هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة
الاتصال بينهما ولا يختلجن فى وهمك ان تعريف الاسناد لايشمل الاسناد الشرطى
لان هذا مبنى على الاسناد فى الجملة الشرطية فى الجزاء والشرط قيد له واما من جعل
الحكم بين الجملتين فالتعريف الصحيح عنده هو ضم كلمة اوما يجرى مجراها الى
الاخرى اوضم احدى الجملتين الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان احداهما ثابت
بمفهوم الاخرى اوعنده اومناف لمفهوم الاخرى او ينفى ذلك وتعريف المفتاح
حيث قال الاسناد الخبرى هو الحكم بمفهوم لمفهوم كما يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم
بثبوت مفهوم لمفهوم فيكون فى معنى التعريف المذكور اذ الحكم اعم من الايجاب والسلب
وهذا هو الذى زعمه الشارحون وقصر عليه نظرهم الناظرون وجعلوه مبنيا على
ان الحكم فى جزاء الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم لاجل مفهوم لان الحكم
فى الخبر لاجل المحكوم عليه ولمصلحته ولهذا اسماه محكوما له وحينئذ ليشمل الاسناد الشرطى

مطلب
احوال الاسناد الخبرى

مطلقا من غير ابتناء على ما سبق لان الحكم هو الايجاب او السلب اى ادراك وقوع ثبوت امر لامر او عدمه او الاتصال بينهما او ادراك لاوقوعه (لاشك ان قصد) اى مقصود (المخبر) اى المعلم بالنسبة التامة المحتملة للصدق والكذب على ماهو اللغة او المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها على ماهو العرف كما ذكره الشارح المحقق فى شرح الكشاف فى تفسير وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات فقول الشارح هنا اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام لامن يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض سوى افادة احد الامرين من التحسر والتحزن والتخشع وتحريك الحمية والدعاء الى غير ذلك محل نظر لانه ان اراد المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها فلا وجه لنفيه لصحته وان اراده مطلقا فلا يحتاج الى نفيه لانه ليس من محتملات العبارة لكن ينبغى ان يراد من هو بصدد الاخبار باى معنى كان لا المخبر بالفعل وان كان قصده ايضا لا يخرج من الامرين ليصح قوله فان كان خالى الذهن الى آخره فتأمل (بخبره) متعلق بالقصد فتأمل والمراد به اخباره لا الجملة اذ المقصود بالفعل والغرض منه الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس الحكم او لازمه فلو اريد الجملة لما صح قوله (افادة المخاطب اما الحكم او كونه عالما به) او كليهما كما اذا سأل واحد عن امر بحضر جماعة يبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وانه كان عالما به فان قلت قد يكون قصد المخبر احضار الحكم فى ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه قلت هو حينئذ ليس مخبرا لا بمعنى المعلم للنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها اذ لم يقصد بالخبر الحكم الاعلام وهو معنى الخبر بل الاذكار وبعد فيه نظر اذ قصد المخبر بما يكون افادة غير المخاطب حكما كما فى صورة التعريض نحو لئن اشركت ليحبطن عملك فان المقصود من هذا الخبر افادة المعرض بهم من المشركين بانها حبطت اعمالهم الا ان يقال المخاطب صورة هو النبى عليه السلام ومعنى هؤلاء المعرض بهم غاية الامر عدل عن الخطاب معهم الى الخطاب مع النبى لانه اعون على القبول كما سيجئ فى محله فان قلت المقصود خطاب النبى بانهم حبطت اعمالهم وهذا هو المعنى التعريضى قلت يكذبه ان رعاية المؤكدات والخلو عنها انما هو بالنسبة اليهم لا بالنسبة الى المخاطب والمراد بكونه عالما به ليس مجرد حصول صورته فى ذهنه وان ظنه الشارح لان تصور الحكم لا يعتد به ولا يسمى علما ولا يعد المتصور عالما به بل يحكم عليه بالجهل به بل المراد به كونه مصدقا به اى تصديق كان قال السيد السند اطلاق العلم عليه مستفيض لغة وهذا لا ينافى ماذكره بعض المحققين من ان اطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل يخالف العرف والشرع واللغة لانه يجوز ان يكون مقصوده الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق المستفيض الذى ذكره السيد السند تجوزا ولا يشتبه عليك ان الخبر الذى يستفيد منه اليقين لازمه تعين المتكلم به والخبر الذى تستفيد منه الظن لازمه يحتمل ان يكون ظنه ويحتمل ان يكون اليقين فتأمل ولاينافى بين كون الحكم وكون المخبر عالما لازما وملزوما وبين الانفصال بين قصدى افادتهما وان توهمه بعض الافاضل واطال فى دفعه بلا طائل ومن ينظر بعين التحقيق ولا يكتفى بمبادى النظر عن الفكر العميق لا اظنه ان يبقى من اهل التصديق بان قصد المخبر غير افادة الحكم وكيف ولا قصدا لا الى افادة الحكم اما بمضمون حقيقة الخبر او بمضمون ما يلزمه من المعانى المجازية او الكنائية او التعريضية افادة كونه عالما به لا يخرج عن احد هذه المعانى والمراد بالحكم الوقوع واللاوقوع لانه الذى يفاد بالخبر بحكم بديهة العقل كما اشار اليه بقوله لاشك وان كان كلام القوم يشعر بانه الايقاع والانتزاع حيث قالوا مدلول الخبر انما هو حكم

المخبر بوجود المعنى اى بوجود الامر القائم بالطرفين فى الاثبات وبعدمه فى النفى
وانه لايدل على ثبوت المعنى وانتفائه والالما وقع شك من سامع فى خبر يسمعه بل علم ثبوت
ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشئ ولما صح ضرب زيد الا
وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحينئذ لا يتحقق
الكذب اصلا وللزم اجتماع المتناقضين فى الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين
هذا ونحن نقول بل يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار عن امر غير واقع لاقتضاء
دلالة اللفظ تحقق والواقع عدمه ثم يتجه على استدلالهم هذا بانه يجرى فى كون المدلول حكم
المخبر اذ يمكن ان يقال لايدل على حكم المخبر بوجود المعنى وعدمه والالما وقع شك من سامع
فى خبر يسمعه بل علم حكم المخبر بالثبوت او بعدمه ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد من القائل
العلم بضرب زيد لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب
وللزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار بامرين متناقضين لانه يلزم الحكم بالوجود
وبالعدم وكل حكم يستلزم انتفاء الاخر فيلزم وجود كل من الحكمين وعدمه قال الشارح
تأويل كلامهم ان المدلول ليس الثبوت والعدم قطعا بحيث لا ينفك عن الدلالة اذ فهم
الثبوت او الانتفاء من الخبر ضرورى لايمكن انكاره ولو كان مدلول الخبر الحكم او وجود
المعنى وانتفائه لما كان لانكار الخبر معنى لامتناع ان يقال انه لم توقع النسبة ولكان
مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومى زيد قائم وزيد ليس بقائم
تناقض لامتناع تحقق المتناقضين وفيه اولا منع امتناع ان يقال لم توقع النسبة لجواز
ان يكون التكلم على خلاف الاعتقاد ومنع تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان لا يكون
المتكلم باللفظ عالما بالمعنى الا ان يراد امكان تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان يتكلم
بالنقيضين شخصان عالمان بمضمونهما وانه يجوز ان يكون مدلول الخبر الحكم المطابق فلايمكن
تحقق المتناقضين لعدم امكان مطابقة حكميها ويجوز انكار الحكم المطابق بانكار مطابقته
بلا خفاء وثانيا انه لو كان تأويل كلامهم ما ذكره لكان حاصله انكار قطعية الدلالة ولا تعلق
لذلك الانكار بكون المدلول الحكم بالثبوت والانتفاء او الثبوت والانتفاء فى الواقع فان
قطعية الدلالة باطلة لكونها وضعية مع كون المدلول الحكم ايضا بالوجوه المذكورة كما
اشرنا اليه الا ان يقال ان مرادهم ان المدلول بالوضع وجود المعنى وعدمه من حيث
انه متعلق حكم المخبر وبواسطته يدل على ثبوت المعنى وعدمه فى الواقع وليس المدلول
اولا ثبوت المعنى او عدمه قطعا بحيث لايحتمل الخلاف وانما تعرضوا لمدلولية الثبوت
والعدم من حيث انهما متعلقا الحكم لانه بتوسطه يظهر ان الدلالة غير قطعية لجواز عدم
مطابقة العلم نعم لاينحصر وجه عدم القطعية فيه اذ دلالة الخبر باستعمال المخبر فيما قصد به
فيجوز ان يتخلف لعدم استعماله فى صورة ذهنية محققة بان يتلفظ به من غير صورة ذهنية
ومن ههنا انكشف ترتب الدلالات الثلاث فى المكتوب دلالة الخط على اللفظ واللفظ على
الصورة الذهنية اى التى من حيث انه متعلق علم المتكلم ودلالة الصورة الذهنية على الامر
الخارجى اى على الشئ مع قطع النظر عن انه متعلق العلم ونحن نقول لو كان مدلول الخبر
الحكم بالثبوت والعدم لكان دخول اداة الاستفهام لطلب المتكلم العلم بعلمه بمضمون الخبر
ودخول اداة الشرط لتعليق الحكم بالحكم بدخول لام الامر لطلب حكم المتكلم به ولكان
ليت زيدا قائم لتمنى العلم بقيامه وعلى هذا القياس (ويسمى الاول) اى الحكم من حيث انه
يستفيده المخاطب من الخبر (فائدة الخبر) لا من حيث انه يفيده المخاطب كما يشعر به عبارة

فسرنا المعنى فى عبارتهم
بالامر القائم لان مايدل عليه اللفظ
وجود النسبة والنسبة ليس معنى
اللفظ لا بحسب ظاهر بيانهم
ولا عند التحقيق لانه نظر الى الظاهر
هو الحكم ونظر الى التحقيق وجود
المعنى وعدمه سلمه

الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة مااستفدته من علم اومال فاللايق فى وجه تسمية
الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا الا كونه مفادا (والثانى لازمها) الظاهر لازم فائدة
الخبر وفى ايراد الضمير خفاء وانما سمى الاول فائدة الخبر والثانى لازم فائدة الخبر لان المتحقق
لاسم الفائدة ماوضع له اللفظ ولاسم لازم الفائدة ماهو غير الموضوع له واستفادته لانه
يلزم الموضوع له وقد نبه صاحب المفتاح على ان هذا اللازم ليس بمعنى اللازم فى الجملة
ولو بقرينة بل من قبيل مايمتنع انفكاكه عن الشئ فقال والاولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون
الاولى لاتمتنع اونبه على ان لزومه باعتبار لزوم استفادته لاستفادة الحكم فقال والاولى
وهذه منبهابتأنيث الاولى وهذه على ارادة الاستفادتين دون الحكم وكون المتكلم عالما به
وقد ذكرهما على وجه التذكير حيث قال ويسمى هذا فائدة الخبر ويسمى هذا الازم فائدة الخبر
ثم اراد بيان انه كيف خص احدى الفائدتين باسم فائدة الخبر والاخرى باسم لازم فائدة الخبر
فقال كما هو حكم اللازم المجهول المساواة يعنى كما هو حكم لوازم اللفظ الموضوع المجهولة
المساواة فى النسبة الى الوضع يعنى قاعدة القوم ان يجعلوا لوازم الدال بعضها فائدة وبعضها
لازم فائدة فما كان له مزيد اختصاص بالدال حتى كانه يفهم من حاقه يسمى فائدة ويعتبر
من دواخل المقصود به وما جهل مساواته بالمختص فى الاختصاص سواء ظهر انحطاطه
عنه اولا يعد من لوازم الفائدة مثلا فائدة ضرب الحدث والنسبة والزمان لتساوى الثلاثة
فى النسبة الى الوضع والمكان المبهم والعلة المبهمة والمقارنة بحال من احوال الفاعل لايعد
فائدته ولايجعل من دواخل ماوضع له ضرب مع لزومها اللفظ ضرب لانه مجهول المساواة
مع الثلاثة هذا ما الهمت فى حل عبارته والقوم جعلوا قوله والاولى بدون هذه تمتنع وهذه
بدون الاولى لاتمتنع كما هو حال اللازم المجهول المساواة بيانا لوجه تسمية الثانى لازم
الفائدة يعنى تسميتها لازما دون الاولى لانها لاتمتنع بدونها كما هو حال اللازم المجهول
المساواة فبعضهم قال اراد به اللازم الاعم لانه احق بمجهولية المساواة من المساوى
المجهول المساواة وبعضهم قال اراد به مايشمل الاعم والمساوى المجهول المساواة ولعمرى
ان امثال هذا من العجاب والشاهد على عجز الممكن حيث وقع من جم غفير من اولى
الالباب السابقين فى كثير من الابواب وعلى ان المنزه ليس الا الواجب رب الارباب اللهم
لك التنزه والتقدس ونعوذ بك عما هو لوازم الامكان من التدنس وكيف لا ووجه تسمية
الاولى فائدة والثانى لازم الفائدة هو الواضح الذى قدمناه فكيف تلتفت الى مثل هذا التوجيه مع
وضوحه وكون الثانية لازما اعم واعجب الداعى الى جعله من جملة المجهول المساواة والتعبير عنه
بمجهول المساواة ولا يظن بعاقل مانسبوه الى فاضل بيده مفتاح المعانى وكامل يتنبد ببلاغته
ثغور المبانى بقى انه كيف صح ان كونه عالما به لازم فائدة الخبر وكثيرا مايتحقق الحكم والمتكلم غير
عالم به لكونه مخبرا على خلاف علمه فقيل ان الملزوم واللازم عند التحقيق ليس الحكم وكون المخبر
عالما به بل افادة الحكم وافادة كونه عالما به فان الاولى يمتنع بدون الثانية والثانية لايمتنع بدون الاولى
وقال المصنف ووافقه العلامة انهما عند التحقيق علم المخاطب من الخبر نفسه بهما فان علمه من
الخبر بالحكم لا ينفك عن علمه بكون المخبر عالما به منه بخلاف العكس فجعلا ملزوما ولازما باعتبار
هذين العلمين والشارح المحقق ظن انهما جعلا اللازم والفائدة نفس العلمين وخالف المفتاح
و بيانهما ليس موجبا لمساطته فليحمل على ماسمعت وبالجملة بيان اللزوم ان علم المخاطب
بالحكم من الخبر موقوف على علمه بان المخبر عالم به علما مطابقا حتى لوشك فى علمه اومطابقة
علمه لم يحصل له العلم بالحكم من الخبر فالعلم بالحكم منه لا ينفك عن العلم بكون المخبر عالما والعلم

لانه ربما يظهر مساواته ويتحلى بها بخلاف الاعم سعد

مبالغة عجيب سعد

بكونه عالما بالحكم منه ينفك عن العلم بالحكم منه كما فى قولك حفظت التورية لمن حفظه وهذا بيان واضح لا تحوم حوله ريبة الا انه خفى على السلف والمصنف ذكر فى بيان ان علم المخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكون المخبر عالما به منه بان العلم الثانى لو لم يحصل عند الاول فاما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد وكلاهما باطل وبين الشارح بطلان الاول بان العلم بكون المخبر عالما بالحكم يوجب كون الحكم حاصلا فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وفيه نظر لانه مبنى على ان اللازم مجرد ادراك ان المخبر عالم بالحكم ولو تصورا وقد عرفت ما فيه بل الحق فى بيانه ان علم المخبر بالحكم من الخبر يتوقف على علم المخاطب بكونه عالما به علما مطابقا كما عرفت ولو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم بالخبر لحصل العلم بالحكم ايضا قبل حصوله بالخبر فيكون حصوله بالخبر تحصيل الحاصل وبين المصنف بطلان الثانى بان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى منه واثبته الشارح بان التقدير ان حصولهما من نفس الخبر وفيه نظر لان التقدير الذى نحن فيه ليس الا ان حصول الحكم بالخبر لا نقول اذا كان حصول الحكم بالخبر كان حصولهما به لانه لازمه لانا نقول هذا اول المسئلة ونحن فى بيانه فالتمسك به مصادرة فالوجه ان يقال ان سماع الخبر من المخبر الموثوق به كاف فى حصول الثانى منه لانه لا يتكلم على خلاف علمه فان قلت كثيرا ما نسمع خبرا وليس فى ذهننا ان المخبر صادق قلت ان اردت انه ليس مجملا هذا الحكم فمما لا يسمع وان اردت انه ليس مفصلا فلا يقدح واستصعب الشارح الاشكال فاختار طريقا ثانيا فى تعيين الفائدة ولازمها فجعل الفائدة الحكم ولازمها كون المخبر عالما به وهذا ضرورى للمخبر ولا يخفى عليك ان الضرورى حصول صورة الحكم فى ذهنه لا التصديق به وهو المدار والاول بمعزل عن الاعتبار وبعض الناظرين فى هذا الكتاب ذكر احتمالات كثيرة يمكن اعتبارها فى الفائدة ولازمها وكان لنا عليه زوائد لكن امثال هذا لا ينفع فى تعيين المصطلح فرأينا ان المعرض عنها قد افلح فطويناها على غرها لنعصمك عن ضرها (وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل) اى ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها (لعدم جريه على موجب العلم) بالفائدة والعالم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلوة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم نحو ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيدا لكن يناجى غيره عندك بضربه كانه يخفى منك فالمراد بالجاهل الجاهل بهما لا الجاهل بالفائدة لان العالم بلازم الفائدة اذا لم يجر على موجب العلم به ينزل منزلة الجاهل به ولا يحصل لتنزيله منزلة الجاهل بالفائدة وقد ذكر السيد السند ان تنزيل المفتاح العالم بالفائدة ولازمها منزلة الخالى عنهما للمبالغة والا فتنزيله منزلة الجاهل بالفائدة يكفى فى القاء الكلام عليه وبما حققناه لك ظهر اثر اهمال النظر فيما ذكر وكما يكون التنزيل لعدم الجرى على موجب العلم يكون للجرى على موجب الجهل وبينهما فرق فلا تخلط ويتجه عليه ان هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغى ان يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما فى المفتاح ويمكن ان يجاب عنه بانه قدم على قوله وكثيرا ما لدفع ما يتجه على الحصر من انه قد يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه على العالم بهما فحينئذ ينبغى ان يجعل الجاهل متناولا للخالى والسائل والمنكر ليتم الدفع ولا يخص بالخالى عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على ان تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله وغير المنكر كالمنكر وان يؤيده انه مثل لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على ان دخوله فيما

يمكن ان يقال لم يرد ان تنزل العالم بهما منزلة الجاهل بالفائدة يكفى فى القاء الكلام عليه مطلقا بل اراد ان القاء الكلام عليه قد يكفى فيه تنزيله منزلة الجاهل بالفائدة وذلك حيث جرى على خلاف موجب العلم بالفائدة ومع كون كلامه بهذا المعنى يظهر اثر الاهمال بما ذكرنا لان معنى كلام المفتاح ان العالم بالفائدة ينزل منزلة الجاهل بها والعالم بلازمها منزلة الجاهل به فليس الكلام مبنيا على المبالغة
سعد

سيأتي لبيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وان في هذا التعميم اغناء عما احتاج اليه
من حوالة تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسة واعلم ان تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل
نتيج منهما القاء الخبر الى العالم ومنها سلب العلم على العالم بالخبر كما في قوله تعالى
ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق ولبئس ماشروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
فانه اثبت لهم العلم بفائدة من اشتراه ماله في الاخرة من نصيب ونفى عنهم العلم بها
بقوله لو كانوا يعلمون اى لو كانوا يعلمون انه ما لهم في الاخرة من خلاق لما شروه به فنفى
عنهم العلم بعد اثباته تنزيله منزلة الجهل فبطل ماذكره المصنف من ان في كلام المفتاح
ايهام ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما وليست منها
بل هي من امثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم والفرق
بينهما ظاهر لانه من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل لا للالقاء اليه بل
لسلب العلم عنه صريحا لما ذكره الشارح في شرح المفتاح من انه لا ايهام مع قول المفتاح
كيف يجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره بنفيه
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ولو سلم فلا ضير في الايهام بعد وضوح المرام لانك عرفت
انها لاثبات العلم بفائدة الخبر في صدرها ونفيه في آخرها فلا ينفي قول المفتاح هذا الايهام
ولا يدفع ضرره وضوح المرام على ان للمصنف ان يقول المقصود من هذا الكلام تنبيه
القاصر وحفظه عن التثبت على هذا الايهام وظهر ضعف ماذكر الشارح ومن تبعه
في دفعه من ان مراد المفتاح بالحوالة على كلام رب العزة توضيح تنزيل العالم بالشيء اعم
من الفائدة وغيرها منزلة الجاهل وللآية الكريمة احتمال اخر يخلو فيه صدرها عن
وصف اهل الكتاب بالعلم وهو ان يكون لقد علموا دالا على الجزاء ويكون اللام لام الابتداء
ويكون لو كانوا يعلمون لنفي كونهم من اهل العلم فالحاصل لو كانوا يعلمون لعلموا لمن اشتراه ماله
في الآخرة من خلاق فليس في الآية الانفي العلم وفيه ايضا تنزيل العالم بالفائدة منزلة
الجاهل لان اهل الكتاب عالمون بان اختيار السحر والشعوذة على كتاب الله بهذه المثابة
لكن دخول لام الابتداء على الجملة الفعلية مختلف فيه والجمهور على ان الداخلة على
الفعلية في غير باب ان محمولة على تقدير القسم وكما لابد في تصحيح حصر قصد المخبر في افادة
ولازمها من التنبيه على انه قد ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل لئلا يشكل الحصر بالخبر
الملقى الى العالم لابد من التنبيه على تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لئلا يشكل بمثل مارميت
اذ رميت لانه لولا تنزيل الرمي منزلة العدم لم يكن في هذا القول صحة قصد الفائدة ولا
لازمها واعلم ان قوله تعالى ومارميت اذ رميت انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشيء
منزلة عدمه لو كان المقصود نفي الرمي مطلقا فتفسير السيد السند حيث قال اى مارميت
حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر يخرجه عما نحن
فيه وكذا مانقله من انه مارميت تأثيرا اذ رميت كسبا وزيفه بانه ليس بشيء لجريانه في جميع
الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره وكذا ما يمكن ان يقال
من انه مارميت في اعين الكفرة اذ رميت من كفك اومارميت على قدر قوتك اذ رميت وفيه
ماينبغي لك معرفته (فينبغي ان يقتصر) المخبر على صيغة المجهول او المعروف (من التركيب) اى
من المركبات او تركيب الالفاظ بعضها مع بعض في ظاهره وتقديره (على قدر) هو
كالضرب والعدد بمعنى المقدار (الحاجة) اى على مقدار حاجته في افادة الحكم ولازمه او حاجة
المخاطب في استفادتهما فوجه تفرعه على السابق ظاهر ومن لم يتنبه وقع في تطويل لبس

لا تقول فائدة الخبر ليس الوقوع واللاوقوع مطلقا بل الوقوع واللاوقوع بشرط قصد افادتهما بالخبر كما اشار اليه الشارح في الشرح لانا نقول هذا ممنوع ولعل ما اشار اليه ماهو المعتبر في تسميته فائدة غير داخل في مفهومها قال السيد السند سمى الوقوع واللاوقوع فائدة الخبر لانه وضع الخبر للاعلام بها
سلمه

اى في الخروج عما نحن فيه شيء ينبغي للفطن ان يتنبه له وهو امكان تأويله بان المراد بالتفصيل الاشارة الى وجه التنزيل منزلة العدم من انه لم يكن رميا حقيقيا او تأثيرا اذ في اعين الكفرة او على قدر القوة لا لبيان المراد بالرمي المثبت وبالرمي المنفي سلمه

يمكن الاعتذار عن تزييفه بانه انما ذكره هنا لدفع اعجاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بفعله هذا سلمه

اورميت نسخه

اشارة الى انه لا ينبغي تقدير الشرط اى اذا كان قصد المخبر ماذكر فينبغي ان يقتصر الخ كما فعله الشارح المحقق سلمه

فيه كثير تحصيل ولا يخفى انه بظاهره لا ينفى وجوب الاجتناب عن ايراد اقل من الحاجة والاولى ان يقال فينبغى ان يذكر التركيب على قدر الحاجة واعلم ان الايراد على قدر الحاجة كما يراعى فى كل باب من ابواب البلاغة لا يخص افادة الاسناد الخبرى وعلل وجوب ذلك فى المفتاح بالحذر عن اللاغية واتجه عليه انه لا يفيد وجوب الاجتناب عن الايراد اقل من قدر الحاجة اذ ليس فيه الحذر عن اللغو بل عن فوت المقصود واجاب عنه الشارح المحقق بانه ترك وجه وجوب الاجتناب عن ايراد الاقل لظهوره والسيد السند بان الاقل مما لا بد منه فى حكم اللاغية ومندرج تحت المراد باللاغية ونحن نقول فى ايراد الاقل يكون قصد بعض ما قصد افادته لاغية ثم فصل ذلك المجمل بقوله (فان كان المخاطب خالى الذهن) بعض تفصيل له مزيد اختصاص باحوال الاسناد والاحذف المسند اليه وذكره الى غير ذلك تحت هذا المجمل (من الحكم) اى النسبة التى بين بين او الوقوع او اللاوقوع وعلى تقدير ان الخلو عبارة عن عدم الادراك لا عن عدم الاتصاف كما فى الخلو عن التردد ويتجه انه يلغو قوله (والتردد فيه) بلا ريبة لان عدم ادراكهما يستلزم عدم التردد فيهما لان التردد بدون التصور محال وتقييد خلو الذهن بما يخصه بالخلو عن التصديق لا يدفع الغناء عن التردد لان التقييد غير ضرورى او التصديق والخلو عن التصديق كالخلو عن التردد ولا يلغو ذكر التردد بعده لكن لا يصح جعل ضمير والتردد فيه الى الحكم اذ تردد المخبر لا يكون فى التصديق بل فى النسبة المتصورة فهو راجع الى الوقوع او اللاوقوع المذكور ضمنا لان الحكم حينئذ بمعنى ادراك الوقوع او اللاوقوع فهو من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى فقول من قال بالاستخدام عار عن الاستحكام وكذا الحال فى قوله (وان كان مترددا فيه طالبا له) ولم يرد بالحكم الوقوع او اللاوقوع حتى يستغنى عن قوله والتردد فيه لئلا يتوهم ان المراد الحكم بمعنى الايقاع فيفوت اشتراط الخلو عن التردد فهذا من قبيل ترك المبالغة فى اختصار اللفظ تقريبا للتعاطى وقيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلثة فيه لانه انما يحسن حفظت التورية لمن يخلو ذهنه عن انك عالم اما المنكر او المتردد فى علمك فلا يحسن ان يقال له انك حفظت التورية لانه ظاهر فى تأكيد الحفظ لا العلم به والظاهر انى عالم بحفظك التورية بل قولنا حفظت التورية لافادة العلم من غير اعتبار خلو ذهنه عن العلم بالحفظ اذ لو اعتبر خلو ذهنه صار ثبوت علمك به مقصودا اصليا وصار ثبوت الحفظ من متعلقات العلم فينبغى ان يعبر عنه بما يفيده قصدا وصريحا فح يكون فائدة الخبر (استغنى) المخاطب فى استفادته او المتكلم فى افادته او الكلام او الحكم قال الشارح على لفظ المبنى للمفعول وهو مجهول (عن مؤكدات الحكم) الاولى عن مؤكد الحكم ولما خص الشرط بالحكم قال على طبقه عن مؤكدات الحكم او نبه على ان وضع المؤكد للحكم وان استعمل للازمه ايضا والمؤكدات ان ولام الابتداء وصيرورة الجملة اسمية قال الشارح اسمية الجملة فيما بينهم بهذا المعنى وتكرر الاسناد ونونا التأكيد واما الشرطية بالفتح والكسر وحرفا التنبيه وحروف الصلة اعنى الزوائد (وان كان المخاطب مترددا فيه طالبا له حسن تقويته بمؤكد) قد سبق بعض ما يتعلق بشرح هذه العبارة فتذكر ومما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالتردد فى خصوص الحكم ولا يعتبر التردد اجمالا بان يكون سؤاله مجملا لو فصل وقع الجواب من تفاصيله كما فى قولك كيف زيد فانه مجمل تفصيله اهو اسود او ابيض او صحيح او سقيم لكن لم يوجد تردده فى خصوص الصحة مثلا فلا يقال فى الجواب انه صحيح بل صحيح بلا تأكيد والمراد بحسن تقويته انه لو تركه المتكلم لا يكون الا فى ترك الاولى ولا يخطأ وربما يقال يراد ان التأكيد

يعنى كونه مجهولا غير معلوم بل يحتمل المعروف ودعوى الرواية محققة الصحة وتقويته بانه ليس فى قوله حسن تقويته وقوله وجب توكيده بعرض المخاطب او المتكلم او الكلام غير قوية لان ضمير تقويته يحتمل المخاطب وضمير تقويته وتوكيده يحتملان المتكلم والكلام بلا كلفة سعد

المنكر اوجب وتركه مع السائل ايضا خطأ وبما ذكرنا اندفع توهم انه يلزم من هذا الكلام ان لا يحسن في جواب كيف زيد صحيح وان لا يتم قولهم ان الجواب عن سؤال السبب الخاص يقتضي التأكيد دون السؤال عن السبب المطلق لكنه ينافي ما قال الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وهذا مما لا قائل به فانه يفيد ان لا يكون التأكيد للسائل مطلقا بل مقيدا بالظن المذكور وان يكون التأكيد واجبا في جواب السائل كما يقتضيه قوله لا يستقيم وربما يجاب بان هذا حكم ان لكونه علما في باب التوكيد ولا يجاب لانه ايضا مناف لاطلاق المؤكد ولك ان تجيب بان هذا حكم بيان الوجوب من الشيخ وتقييد الوجوب لا ينافي اطلاق الحسن نعم اثبات الوجوب في البعض ينافي اطلاق الحسن الا انه جعل المصنف هذا البعض داخلا في المنكر لان التصديق بنقيض الشئ يوجب انكاره وان كان ظنا نعم جعل التأكيد بان للظان بخلاف ما انت مجيبه اكثر مواقعه في معرض الانكار لان ان التي هي علم في باب التوكيد احق بالمنكر الجازم بالنقيض الا ان يكون الظان اكثر من الجازم بحكم الاستقراء وكون الاستقراء مفيدا له لا يخلو عن بعد ولا يتجه على الشيخ ما اورده السيد السند من ان كلام الشيخ يفيد انه يجوز انه صالح في جواب كيف زيد مع انه ينافي ما ذكره القوم من ان كيف لطلب التصور وان السؤال عن السبب المطلق لا يؤكد لانه انما يفيد لو كان معنى كلامه وهذا مما لا قائل به انه لا قائل بوجوب انه صالح بل المعتبر جوازه وهو غير متعين لجواز ان يكون معناه ولا قائل بانه صالح في جواب كيف زيد ولك ان تصرما فهم المعرض من كلام الشيخ بان السؤال بامثال كيف التصديق الخاص عند التحقيق الا انه لما كان تحصيل ذلك التصديق بالقاء قيد قالوا انها لطلب التصور والاستعمال الموثوق به يفيد صحة التأكيد في الجواب قال تعالى في جواب ما هي يقول انها بقرة صفراء والحمل على ان التأكيد هنا لاظهار الرغبة لا لكونه كلاما مع السائل خلاف الظاهر واعترض السيد السند بان ما ذكر وجها لتقييد الاصل بان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت مجيبه لا يتجه لانه يمكن ان يجعل الاصل وهو الاولى انه ان كان التردد في اصل التصديق الذي في الجملة الخبرية كما في قولك هل زيد قائم فهنا لئيؤكد الجملة وان كان عن تفاصيل الاطراف والقيود التي فيها فلا حاجة الى التأكيد اذ المطلوب بحسب الظاهر هو التصور واجيب بانه لم يبن التقييد على عدم استقامة اطلاق الاصل بل على الاستقراء وليس بشئ لانه لو كان كذلك لقال لانه يؤدي ان يستقيم في جواب غير الظان التأكيد وهذا مما لا قائل به نعم يرد انه يؤدي ما ذكره من الاصل ان لا يؤكد جواب من يقول ازيدا ضربت وهو خلاف ظاهر كلام القوم فالضابط ما ظهر من شرح كلام المتن ويمكن ان يقال مراد الشيخ باشتراط ان يكون للسائل ظن على خلاف الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك بان يكون مترددا في خصوص الحكم الذي يجاب به فانه اذا تردد بين الطرفين وصار ملحوظين له فكلا منهما في معرض الرجحان وقريب من حصول التصديق فكل ما يجيب به سؤاله فهو على خلاف ما هو مظنونه بالقوة القريبة وحينئذ يوافق ما ذكره كلام المصنف (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم حاكما بخلافه فالمنكر اسم فاعل وجعله اسم مفعول منكر وان كان له وجه صحة (وجب توكيده) اى الحكم (بحسب الانكار) اى بقدر الانكار اى

زائدا على قدر ما للسائل بالغا ما بلغ على حذ والانكار فله فائدتان احدهما اشتراط ان يكون زائدا على قدر تأكيد المتردد وثانيهما انه متفاوت بحسب المقامات وان اقتصر الشرح على بيان الفائدة الثانية يرشدك الى ماذكرنا جواب ابى العباس المبرد لابى اسحق المتفلسف الكندى حين سأله قائلا انى اجد فى كلام العرب حشوا يقولون عبدالله قائم ثم يقولون ان عبدالله قائم ثم يقولون ان عبدالله لقائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل المعانى مختلفة فقولهم عبدالله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبدالله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبدالله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه هذا وماذكره المصنف فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيمة تبعثون من انه اكد اثبات البعث تأكيدا واحدا وان كان مما ينكر لانه لما كانت ادلته ظاهرة كان جديرا بان لاينكر بل غايته ان يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه تنبيها على ظهور ادلته وسيزيد رشدك بالتأمل فى اجوبة رسل عيسى عليه السلام وبهذا عرفت ان فى بيان مقامات الاخبار دبا عن كلام العرب طعن الطاعن بل اجترء القاصر المجترئ على الكلام المعجز وان فى قوله وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يكاد يعود ونقول نجد فى مقام الاخبار من غير الجواب ورد الانكار ان ان عبدالله قائم وفى مقام رد الانكار عبد الله قائم كان عبد الله لقائم وفى جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صح اشتراط كون التأكيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت اذا تعارض التأكيد والانكار تساقطا فبقى اصل الخبر مقيدا (كما قال الله تعالى) استشهاد على وجوب التأكيد على حذو الانكار ازيد من التردد وعلى تفاوت مقامات الانكار فى طلب التأكيد (حكاية عن رسل عيسى) هم بولش بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمعجمة ويحى وشمعون وهو الثالث الذى عززبه بعد تكذيبهما ومافى الشرح انهم شمعون ويحى والثالث الذى هو بولس اوحبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح ونبه عليه فى حاشية الكتاب (اذ كذبوا) لايصح تعلقه بالحكاية ولا بقال بل بمفعول الحكاية والتقدير حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا والمراد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب فى المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ولحل الكلام وجه اخر للشارح المحقق وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلثة لاتحاد المرسل والمرسل به يعنى ان منشاء التكذيب انهما لايصلحان ان يكونا مرسلين من هذا العظيم فى هذا العظيم وهو بعينه جار فى الثالث وللفاضل المحشى للشرح وجه اخر وهو ان فى المرة الاولى والثانية متعلقان اما بقال اوبالحكاية لا بكذبوا فلايلزم تكذيب الرسل فى المرة الاولى ولاينافى كون المكذب اثنين لاغير ولايتجه عليه ماتوهمه انه حينئذ لايكون المحكى عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول المرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكى عنهم نعم يتجه ان المحكى عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلثة بعد تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلثة ممتدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلثة كما يحتاج فى توجيهها الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلثة وتوجيه الشارح وان استغنى عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلثة قبل اخبارهم فلكل وجهة هو موليها والفاضل المحشى اجاب عن اشكاله بما لايكشف الاعن اهماله فليكتف بحكاية سؤاله وكشف حاله (فى المرة الاولى) متعلق بما عرفت فى المرة الاولى اوالثانية (انا اليكم مرسلون) مقول قال

يونس نسخه

اوقولهم على اختلاف القولين اكد للمنكر فى اول مرتبة الانكار بان وخلو الجملة عن الدلالة
على الزمان مع ان الظاهر فيها انا اليكم ارسلنا اذ خلو الجملة عنها والعدول
عنها يشعر بدعوى الاستمرار الدال على المبالغة فى تحقق مضمون الجملة لان تأكيد المنكر
فوق تأكيد المتردد كما ارشدت وهذا مزيد ارشاد وعدت فلا تغفل ولعل هذا مراد
الشارح بقوله مؤكدا باسمية الجملة والافاسمية الجملة من ضرورات ايراد كلمة ان فيحفى
دلالتها على التأكيد (وفى) المرة (الثانية انا اليكم لمرسلون) يعنى لما ظهر زيادة انكارهم اكد
على قدر ماظهر من مراتب انكارهم لانهم لم يقتصروا فى المرة الثانية على اصل الانكار بل
بالغوا فيه حيث قالوا ان انتم الا بشر مثلنا فنفوا نبوتهم باثبات البشرية لهم حيث اعتقدوا
ان الرسول لا يكون بشرا فاظهروا به انكارهم ثم زادوا فى النفى بقولهم وما انزل الرحمن
من شئ ثم بقولهم ان انتم الا تكذبون فلاجرم اكد الحكم معهم ثلث تأكيدات وفيه بحث
لانه لما تقرر ان الانكار يستدعى زيادة تأكيد على التردد فلا بد له من تأكيدين وللزيادة مرتين
لابد من تأكيدين آخرين حتى يكون التأكيد بحسب الانكار وقد وقع فى الاية اربع تأكيدات
الا ان الكلام مع صاحب المفتاح والمصنف فى انهما كيف تركا فى الاستشهاد بكون
التأكيد على قدر الانكار فى الاية على وجوب التأكيد بحسب الانكار التأكيد بالقسم وهو
ربنا يعلم فانه جعله الزمخشرى جاريا مجرى القسم فى تأكيد الحكم ولا ينفع فى دفع ماذكرنا
ماكتب الشارح فى حاشية شرحه بيانا لنكتة عدم عد القسم من جملة المؤكدات
من ان الكلام فى المؤكدات المتصلة بالحكم والقسم جملة برأسه هذا وقد استصعب نفى
رسالتهم باثبات بشريتهم اذ البشرية تنافى الرسالة من الله لا الرسالة من عند عيسى والرسل
كانوا يدعون الرسالة من عنده لامن عند الله ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون من عند عيسى
عليه السلام واجاب الشارح المحقق عنه بما استفاده من عبارة الكشاف حيث قال
فدعاهما اى رسولى عيسى الملك اى ملك انطاكية فقال من ارسلكما قالا الله الذى خلق
كل شئ وليس له شريك فقال صفاه واوجزا قالا يفعل مايشاء ويحكم ما يريد من انه كان
الرسل دعوهم على وجه ظنوهم اصحاب وحى ورسلا من الله بناء على ان الرسالة
من رسول الله رسالة من الله هذا يبنى فى وجوب انقياد مابلغ والتصديق له واشارته
ولان الجد الى رجحان هذا التوجيه والى ان له توجيها آخر الا ان السيد السند زيف هذا التوجيه
واستبعده جدا لان الرسل انما ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعوهم الى عيسى عليه السلام
والتصديق بنبوته والانقياد لدينه فايهامهم اياهم انهم اصحاب وحى من الله بلا واسطة
رسول مستبعد جدا ولا يليق ان يوجه به فضلا عن ان يكون توجيها راجحا بل الظاهر
ان مرادهم انا اليكم مرسلون من عيسى بامر الله وان تكذيبهم انما هو فى كون مرسلهم رسولا
من الله لا فى كونهم مرسلين من ذلك الرسول وان الخطاب فى قوله ان انتم يتناول الرسل
والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفى الرسالة عنهم تغليبا له
عليهم كانهم احضروا عيسى عليه السلام خاطبوه بنفى رسالته من الله مبالغة فى انكارها
ونظير ذلك فى الاشتمال على التغليبين ان يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى اهل بلد
فيقولوا فى ردهم ان حكمكم لا يجرى علينا اذ فينا من هو اعلى يدا منكم هذا ونحن نقول اولا
ان استبعاده لتوجيه الشارح ليس بذاك لجواز ان يقولوا حكم الله فى حقكم ان تصدقوا عيسى
فى جميع ما جاء به فان فيه دعوتهم لهم الى عيسى على وجه يوهم انهم اصحاب وحى وثانيا انه
يحتمل ان يكون المقصود بالنفى فى ان انتم الا بشر مثلنا مع دخول عيسى عليه السلام

فى الخطاب نفى امكان رسالتهم عن الله فيدخل عيسى فى نفى الامكان ويثبت نفى رسالته على اكد وجه فلا يكون فى الكلام الا تغليب واحد والا ظهر ان المراد بقوله انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسل احكاما منا ويؤيده جدا قولهم وما انزل الرحمن من شئ فانه ظاهر فى نفى كون الاحكام مرسلة (ويسمى الضرب) النوع (الاول) اى الكلام الملقى مع الخالى سواء نزل منزلة المتردد او المنكر اولا (ابتدائيا) فقوله تعالى انهم مغرقون ابتدائى وانما سمى به لانه ابتداء كلام من غير سبق طلب او انكار كذا نقل عن المصنف وتبعه السيد السند فى شرح المفتاح والاظهر لانه احداث صورة نسبة فى المخاطب من غير سبق خطورها فى نفسه ولا يصح ان يقال لانه اصل الكلام والطلبى او الانكارى يحصل بزيادة لانه يشكل بقوله انهم مغرقون فانه ابتدائى وبقوله لاريب فيه فانه طلبى ويمكن توجيهه فتأمل وقيل لانه مبنى على ما اصل المخاطب ان يكون عليه ولذا يعتبر خاليا مالم يشهد شاهد على خلافه (والثانى طلبيا والثالث انكاريا) ولو قال والخلو والطلب والانكار ظاهر الحال والوجوه التى تتبعها مقتضى الظاهر لكان قوله (واخراج الكلام عليها) اى على مقتضاها (اخراجا على مقتضى الظاهر) اى مقتضى ظاهر الحال فى غاية الظهور وفى المفتاح واخراج الكلام فى هذه الاحوال يريد الخلو والطلب والانكار على الوجوه المذكورة يريد الخلو عن التأكيد والتأكيد وزيادته اخراج مقتضى الظاهر هذا ومقتضى الظاهر ومقتضى خلافه كلاهما مقتضى الحال كما ان ظاهر الحال وباطنه كلاهما حال فمقتضى الظاهر اخص من مقتضى الحال لان التسمية تناذكر بالتركيب الاضافى فمنع الاخصية منع لما حكم به صريح العقل فلا يقبل وان جعله الشارح المحقق مستندا بانك اذا جعلت المنكر كغير المنكر واكدت الكلام عملا بمقتضى الظاهر تحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الحال لان الحال يقتضى ترك التأكيد مع ان السند مندفع بان الحال هو الامر الداعى الى التكلم على وجه مخصوص فالانكار مع تنزيله منزلة لا ليس حالا فليس التأكيد مقتضى الظاهر ولا مقتضى الحال ولو نازعت زاعما ان الحال ما يدعو الى ذلك فى الجملة غير مقيد بحال الدعوة وجارينا معك فنقول ليس التأكيد بعد مقتضى الحال لان التنزيل مانع عن اقتضائه وكيف لا ولو كان التأكيد حينئذ مقتضى الحال لكان الكلام مطابقا لمقتضاها فكان بليغا مع انه بمراحل عن البلاغة لا يقال ذكر الشارح من انا لا نسلم ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التأكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه لان منع السند غير مسموع على انك سمعت ما يدل على انه ليس مقتضى الحال وكون التأكيد فى الصورة المذكورة مقتضى الحال لا يتوقف على الاتيان به حتى يضر سلب المعنى عن الاتيان به احسن التأمل فان هذا من مراقى التعقل (وكثيرا ما) اى اخراجا او زمانا كثيرا غاية فى الكثرة او (يخرج) الكلام (على خلافه) حال كونه كثيرا كذلك ولقد اعجب حيث وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل والمخرج على خلافه بخلافهما قال الشارح المحقق يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا وكأنه استبعد كون مواقع مقتضى الظاهر اقل من خلافه فعدل فى شرح العبارة عن مقتضى الظاهر ونحن نقول مقتضى الظاهر اقسام ثلثة الكلام مع الخالى والمتردد والمنكر واقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة

اذا الانكار نسخه

التوجيه الممكن انه يكفى فى التسمية ابتدائيا ان حق الكلام فى نفسه ان يكون بلا زيادة والزيادة جاء من اجل التنزيل سعد

الكلام مع العالم ثلثة لتنزيله منزلة الخالى او المتردد او المنكر والكلام مع الخالى المنزل منزلة المتردد
او المنكر لان الخطاب بنا فى التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل منزلة اخرين
والكلام مع السائل المنزل منزلتهما وكثرة اقسام الشئ تقتضى بكثرته على ان اظهار ان
المراد انه فى مقام وجد وجه التنزيل يجوز الوجهان والتنزيل اكثر من الجرى على مقتضى
الظاهر لان البليغ اميل به ادقته لكن ذلك يستدعى وصف التنزيل منزلة العالم بالكثرة
(فيجعل غير السائل) تفصيل لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو متناول
بجعل العالم والخالى والمنكر (كالسائل) الا انه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله
وتنزيله منزلة الجاهل ودخوله فى قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لايغنى عن ادخاله
فى هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل لتنزيله منزلة الخالى مقام ولتنزيله منزلة السائل
مقام ولتنزيله منزلة المنكر مقام وقوله (اذا قدم اليه مايلوح له بالخبر) اى ما
يدعو المخاطب الى الخبر ويجعله متوجها اليه متأملا فيه فى مقدمة جارالله
لوح للكلب بالرغيف * خواندسك رابسوى نان * وفسره الشارح المحقق بالاشارة
اى مايشير للمخاطب الى الخبر وماذكرنا اظهر مشترك بين الثلثة لان تقديم الملوح يستدعى
جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل وتقديم الملوح ربما يؤثر فى المنكر
فيجعله مترددا فقول السيد السند ان المراد بغير السائل الخالى لان تقديم الملوح انما يعتبر
بالقياس الى الخالى واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما وداخل فيه
وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل فى قوله والمنكر كغير المنكر ففيه ابحاث لايخفى على مثلك
ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وان يكون موجبا للتردد احتاج
الى تقييده بقوله (فيستشرف له استشراف الطالب المتردد) اى بالقوة القريبة من الفعل
لا ان يصير مترددا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر والاستشراف
ان تنظر الى الشئ كالمستظل من الشمس ببسط كفك فوق حاجبك وهو متعد بنفسه يقال
استشرف الشئ فحق العبارة فيستشرفه الا انه بقى فى كلامه لام تقوية العمل التى
فى عبارة المفتاح بعد اختصاره لان عبارته هكذا فيتركه مستشرفا له فلما وضع مستشرف
مكان فتركه مستشرفا غفل عن ان لام التقوية لايدخل معمول الفعل متأخرا كما يدخل
معمول شبه الفعل فبقى فى كلامه وصار مختلا ولولا ان الاختلال بحسب العبارة اهون منه
بحسب المعنى لجعلت ضميره للملوح لا للخبر اى فيستشرف لاجل الملوح الخبر وينبغى ان يعلم
ان التنزيل منزلة السائل لايستدعى سبق الملوح بل يستدعى ان يكون معه ما يجعله فى عرضة
المتردد ككون الخبر مستبعدا وكون المخبر متهما بالسهو او الكذب وكانه خص تقديم الملوح
بالذكر لكثرة وقوعه (نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا) قالوا اى لاتدعنى يا نوح فى شان قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك هذا وكان هذا النهى لما علم منه تعالى بعلمه القديم
انه سيدعو ربه لنجاة ابنه ويحتمل والله اعلم النهى عن المخاطبة فى طلب العذاب لهم كما قال
رب لاتذر على الارض من الكافرين ديارا يعنى لاتدعنى بعد لعذابهم فانهم قد حكم عليهم
بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه العذاب اليهم فيكاد النفس تلتفت اليه ويتردد
وبعد الجزم به ايضا يحتمل ان يتردد فى انه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد
سبق واصنع الفلك فلذلك قال (انهم مغرقون) مؤكدا واكتفى المصنف فى تعيين الملوح
بقوله ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع انه الذى يدور عليه الانتقال الى
الاغراق اشارة الى ان قوله ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا يكفى فى التنزيل منزلة السائل لانه

يكفي الاشارة الى جنس الخبر ولا تجب الاشارة الى خصوصية الخبر فايهام كلام الشارح
حيث قال فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا انه قصر حيث
اقتصر على قوله ولا تخاطبني لان قوله واصنع الفلك من تتمته مما لا يلتفت اليه وجعل
صاحب المفتاح قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء منه واشار الى الفرق
بينهما وكان وجه الاشارة ان فيه تأكيدين احدهما لتنزيله منزلة الحكم المطلوب لتقديم
الملوح وثانيهما لان الحكم مما يقبل الوهم على انكاره لكمال نزاهة يوسف وطهوره فقد
اجتمع فيه التنزيلان ، ولان امر النفس مما يتردد فيه السامع وكذا كونها غاية فيه على
ما يفيده صيغة المبالغة وكون الحكم مما لا يقبله الوهم على تقدير كون النفس نفس يوسف فقط
او عاما وكون الاستثناء منقطعا بمعنى لكن رحمة ربي تصرف عن الاساءة او ظرفا ظاهر واما
على تقدير كون المستثنى متصلا غير ظرف بمعنى الا البعض الذي رحم ربي ففيه خفاء لا يدفعه
ماذكره السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح من انه لا يقبله الوهم قبل الاستثناء
فتأكيد الحكم لدفع هذا الانكار بل هو موجب لان الحكم قبل الاستثناء مما يجب ان ينكر
فكيف يؤكد لدفع الانكار على انه لا حكم قبل الاستثناء فضلا عن ان يؤكد وغاية ما يمكن
ان يقال في توجيهه ان اقبال الوهم لانكار الحكم قبل الاستثناء بجعل المخاطب منكرا لما يقوله
المخاطب ومعرضا عن قوله فالتأكيد لكلامه لا لما قبل الاستثناء لدفع انكار تعلق به اجمالا
ومما يجب التنبيه عليه انه قال صاحب المفتاح انه نزل من لا يكون سائلا منزلة السائل
فتخرج الجملة مصدرة بان وقال السيد السند تأكيد هذا النوع في الاستعمال بان دون غيرها
وكان السر فيه كون هذه الكلمة علما للتأكيد وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات
يعني بعد الاوامر والنواهي والاحكام لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه
الفائدة وتغني غناء الفاء وقال السيد السند في شرح المفتاح وزيف بان هذا الجعل ان
بمنزلة ان للغفلة عن ان لا تفيد السببية بنفسها بل بحذف اللام معها ولم يقل ويجعل السائل
كغير السائل على طبق قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لان حكم السائل متعين بخلاف حكم غير
السائل فانه مجمل فيه تفصيل وكذلك قوله (ويجعل غير المنكر كالمنكر) اوضح من قوله
ويجعل المنكر كغير المنكر فلذا قدمه ولكن بقي من تفصيله جعل السائل كالخالي اذا كان معه
ما ان تأمله ارتدع عن التردد فكانه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ونحن نجعله
داخلا تحت قوله وهكذا اعتبارات النفي مترقب فانه من فوائدنا الشريفة وغير المنكر اعم من
السائل والعالم والخالي فكلهم يجعل كالمنكر (اذا لاح) اي بدأ (عليه شيء من امارات
الانكار) وما يوقع في ظنه وكذا اذا كان الحكم بعيدا عن القول فالتقييد تقييد بما هو اكثر
(كقوله) اي قول حجل ابن فضلة وهو بالفتح من اعمام النبي صلعم واما حجل الشاعر
بالتحريك فهو عبد المدان (جاء شقيق) هو اسم رجل فان كان هو المخاطب كما يستدعيه آخر
البيت ففيه التفات من الخطاب الى الغيبة على طريقة السكاكي في قوله ان بني عمك التفات
متفق وان كان المخاطب غيره فلا التفات بل المعتبر تقدير القول اي قلت له ان بني عمك فيهم رماح
(عارضا) اي واضعا على عرضه (رمحه) من عرض السيف على الفخذ وهذا من طرق
اظهار الشجاعة وعدم المبالاة بالخصوم فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن يعمل عمل المنكرين
المعتقدين انهم ليسوا ارباب سلاح ولا يخفى ان قوله (ان بني عمك فيهم رماح) بمعنى ان فيهم
رماحا تعمل كرمحك او فوقه وانهم اشجع منك وحينئذ لا يظهر ان يكون من جعل المنكر كغير
المنكر بل لا يبعد ان ينكر وجود مثله فيهم ويحتمل ان يكون تهكما معه اي هو ممن او علم ان

ظهوره نسخه

هذا تقرير الكلام على طبق
ان الانكار يكفيه تأكيد واحد وقد
حققنا لك انه لابد من تأكيدين
فلا بد لاجتماع التنزيلين من
تأكيدات ولك ان تجعل ضرورة
الجملة خالية عن الدلالة على
الزمان دالة على الاستمرار حيث
لم يقل ان النفس لتأمر تأكيدا ثالثا
سه

نسخه نزلة

فهم رماحا لايحمل الرمح من خوفهم (والمنكر كغير المنكر اذا كان معه) المنكر (ما ان تأمله) اى تأمل فيه لان التأمل النظر فى الامر (ارتدع) عن انكاره بان ينتقل الى مرتبة التردد او خالى الذهن ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له ولو بالقوة القريبة من الفعل اذ يكفى فى التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل وههنا بحث شريف نرجو ان يكون من خزائن الغيوب لا من دفائن الغيوب وهو ان الكلام حينئذ هل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غيره او من قبيل جعل جامعه من قبيل المؤكد فى ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر لا بد له من مزيل انكار تأكيدا كان او غيره واعلم ان الظاهر وقد يجعل المنكر كغيره ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع المضمر (نحو لا ريب فيه) ظاهره ان المثال لما نحن فيه حتى يكون خبرا مع المنكر ترك فيه التأكيد لجعله كغير المنكر وفيه ان الانكار حق او جود كثير من المرتابين فكيف يكون حقه التأكيد لرد الانكار وان لا لنفى الجنس فى النفى بمنزلة ان فى الاثبات صرح به ائمة النحو فيكون فيه التأكيد فالحق ان يعدل عن الظاهر ويقال انه مثال لمجرد جعل المنكر كغير المنكر لا لجعل المنكر للخبر الملقى كغيره فانه تعالى اراد رد انكار المنكرين المبالغين فى الانكار انه من عند الله فقال لا ريب فيه تنبيها على ان انكارهم كلا انكار وانما غاية الامر فيه الريب فاتى بنفى الريب فى مقام نفى الانكار وقد نبه فى الايضاح على انه لم يقصد التمثيل لخصوص ما فيه حيث قال وعليه قوله تعالى فى حق القرآن لا ريب فيه وانما مثل به تنبيها على ان جعل وجود الانكار كعدمه من المقاصد التى ربما يقصد بحاق اللفظ فيصح صحة قصده من كيفيات التراكيب وجعله من المستتبعات كمال اتضاح ولك ان تجعل قوله وهكذا اعتبارات النفى حينئذ على انه هكذا باقى اعتبارات النفى فى جعله مقصودا بالعبارة وهذا تقرير بديع لا يخفى حقه على من له قدر رفيع وان غفل عنه الناظرون وللشارح المحقق ههنا مسالك اخر سالكه السالكون فلا علينا ان نذكره وما ادى اليه النظر فيه وهو انه استشكل كونه مثالا لما نحن فيه او جهين احدهما انه لا يصح نفى الريب فضلا عن ان يجب تؤكيده كما سمعت وثانيهما انه لا ريب فيه تأكيد لذلك الكتاب كما سيجئ فى بحث الفصل فهو لتأكيد الحكم ورد الانكار فلا يقتضى التأكيد حتى يكون ترك التأكيد خلاف مقتضى الظاهر واوجب لذلك العدول عن جعله مثالا الى جعله نظيرا لما نحن فيه فى انه جعل فيه وجود الشئ وهو الريب منزلة عدمه واجاب عن الاول بان مبنى التمثيل ليس جعل وجود الانكار كعدمه بل توجيه الكشاف وهو ان نفى الريب بالكلية عبارة عن نفى كونه محلا للريب وانما وقع الريب لعدم التأمل والنظر فيه كما هو حقه وهذا حكم صحيح ينكره كثير من الاشقياء حقه التأكيد لازالة انكارهم الا انه جعل انكارهم لهذا الحكم كلا انكار فلذا ترك التأكيد وعن الثانى بان ما سيجئ انه بمنزلة التأكيد المعنوى والتأكيد المعنوى لا يدفع الا التجوز ويدفع التجوز لا يتأكد الحكم بحيث يزول به انكار المنكر وانما هو شان التأكيد اللفظى اعنى تكرير اللفظ الاول وما هو بمنزلته فلا يتجه على المصنف نعم يتجه لو كان الامر كما ذكره الشيخ انه بمنزلة ان يقول ذلك الكتاب ذلك فيعيده مرة ثانية هذا ولا يخفى انه لا يندفع بما ذكره ما اثبتناه من تأكيد لا للنفى مع زيادة انه اذا كان نفى الجنس كناية عن نفى كونه محلا للريب كان فى النفى مزيد تأكيد ومبالغة يفيده سلوك طريق الكناية وانه مع كون المقصود تنزيل وجود الريب منزلة عدمه لا يجب ان يكون نظيرا لا مثالا لما نحن فيه فان كون وجود الريب بمنزلة العدم ينكر كثير من الاشقياء فيجب التوكيد وتركه لتنزيل المنكر منزلة غيره وان التأكيد اللفظى ايضا يكون لدفع التجوز فيجوز ان يكون مراد الشيخ ان قوله لا ريب فيه بمنزلة التكرير فى دفع توهم التجوز

ما معه نسخه

تخصيص هذا الايراد بهذا المقام لان فيما سبق اداة التشبيه اوجب الاظهار وان لم يكن تلك الاداة ضرورته بل يمكن ايراد مثله منه

لافى تكرير الحكم وتقويته فيوافقه كلام المصنف (وهكذا اعتبارات النفى) لما لم يكن
فى البيان السابق مايوجب تخصيصه بالاثبات بل كان مستوى النسبة بالاثبات والنفى
اتجه ان قوله هذا تطويل فللاشارة الى دفعه قال الشارح المحقق ولما كانت الامثلة
المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم دفعا
لتوهم التخصيص وقال السيد السند ان هذا القول يقتضى ان يكون لاريب فيه تنظيرا
حتى يكون لتوهم التخصيص مسلك واضح هذا والاظهر ان هكذا اشارة الى امثلة الاثبات
يعنى كامثلة الاثبات امثلة النفى فمن احاط بها سهل عليه استخراج امثلة النفى وهذا اوفق
بعبارة الايضاح حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفى
كقولك ليس زيد اومازيد منطلقا او بمنطلق ومايبنطلق اوما ان ينطلق زيد اوماكان
زيد ينطلق اوماكان زيد لينطلق ولاينطلق زيد ولن ينطلق زيد والله ماينطلق اوما
ان ينطلق زيد هذا وكيف لاوقوله هذا كله اعتبارات الاثبات نص فى كون السابق مختصا
بالاثبات فكيف يصح جعل قوله وهكذا اعتبارات النفى لدفع توهم التخصيص ولعبارة الكتاب
احتمال فى نفسه جدير بان يقطع لاجله النظر عن رعاية مطابقته لمافى الايضاح والمفتاح
فى هذا المقام وهو ان باقى اعتبارات النفى مع وجود الشئ مثل مامر فان كل مامر نفى
لماتحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل منزلة الخالى كما اشرنا اليه وغيرذلك مثل لاريب
فيه على وجه ومثل ومارميت اذرميت واعلم انه قال صاحب المفتاح ان اخراج الكلام
على مقتضى الظاهر يسمى فى علم البيان بالتصريح وخلافه يسمى بالكناية ولما كانت الكناية
فى المشهور وعلى الوجه المذكور فى البيان اللفظ المراد به لازم ماوضع له من غيرقرينة مانعة
عن ارادته والتصريح اللفظ المراد به ماوضع له ولم تكن المعانى المستتبعة للتراكيب مماوضع
لها اللفظ وكان اعتبارات الكناية والتصريح باعتبارها غيرظاهر حتى لم يعلم ان هذا معنى
آخر للكناية والتصريح او تجوز مبنى على التشبيه واشتبه مقصوده اعرض عنه المصنف
بالكلية وماقال السيد السند ان المعانى المستتبعة فى عرف البلغاء هى المعانى الاصلية
يرده انه لو كان كذلك لكان زيد قائم بلاتأكيد مرادفا لقولنا انت خالى الذهن عن قيام
زيد فكما لادقة ولامزية لهذا الكلام لم تكن لزيد قائم اذالسابق فى دلالات عقلية وانتقالات
غيروضعية يكشف عن مزيد ذكاء وفطنة ولامنقبة فى الانتقالات المبنية على الاوضاع
اويستوى فيه الخواص والعوام وايضا لابد فى الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقى
واذاالقى الخالى عن التأكيد الى المنكر لايصح ان يراد به انه خالى الذهن وماقال الشارح
المحقق والسيد السند انه يصح الارادة للانتقال الى ملزومه الادعائى وهو مادعه ممايزيل
الانكار او تأمل على ماذهب اليه السيد السند وتنزيله منزلة الخالى على ماذهب اليه الشارح
ففيه انه لواكتفى فى الكناية بصحة الارادة للانتقال وان امتنع المعنى الحقيقى لم يتميز
المجاز عن الحقيقة اذ لامجاز الا و يصح ارادة المعنى الحقيقى فيه للانتقال فالتحقيق
ان صحة ارادة المعنى الحقيقى للانتقال انه يصدق المعنى الحقيقى ويتحقق فى المقام مثلا
جبان الكلب يراد معناه الحقيقى لانه كما انه مضياف جبان الكلب حتى لولم يكن جبان
الكلب لايصح ارادته للانتقال الى المضياف بل يتعين المجاز وظاهر كلام الشارح
ان الكناية نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر فانه يلزم تنزيل المخاطب
منزلة غيره فاريد باللازم ماهو الملزوم كما هو مقتضى الكناية ورده المحقق بان الكناية
تقتضى ارادة الملزوم باللفظ الدال على اللازم لابنفس اللازم فح لا تتحقق الكناية

كان نسخه

مطلب التحقيق فى الكناية

الاعلى سبيل التشبيه وعبارة المفتاح واضح في ارادة الكناية الاصطلاحية ولايخفى
انه مشترك بين كلام الشارح وكلامه على ما حققناه لك فالظاهر في الرد على الشارح
ان يقال اذا كانت الكناية نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كان التصريح
ايضا نفس الاخراج على مقتضى الظاهر وليس للاخراج على مقتضى الظاهر معنى
يكون صريحا فيه وان ارادة التنزيل بايراد الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اشبه
بالتصريح لانه اريد به من غير توسط شئ فهو بمنزلة ارادة الموضوع له من اللفظ ولابد
في المشابهة بالكناية من ان يكون الانتقال من الايراد الى امر يتوسل به الى الانتقال
الى التنزيل فلا يحسن اطلاق الكناية بطريق التشبيه ايضا ولعل مراد المفتاح ان
اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان يسمى بالكناية لااخراج خلاف
مقتضى الظاهر واراد باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر استعماله في غير
ماوضع له من ملزوم المعنى لاهذا الاخراج بعينه وكذلك مراده باخراج الكلام
على مقتضى الظاهر المسمى بالتصريح في علم البيان استعمال اللفظ فيما وضع له على
ماهو وظيفة البيان لا هذا الاخراج بعينه وغرضه ان لكل من هذين الامرين نظيرا في
علم البيان مسمى باسم اخر قال الشارح المحقق وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه
لاينحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفيا لشك اورد الانكار ولايجب في كل كلام مؤكد
ان يكون الغرض منه ردانكار محقق اومقدر وكذا المجرد عن التأكيد هذا كلامه واراد بنفي
وجوب كونه ردانكار محقق اومقدر مايشمل ردالانكار والتردد وهوظاهر واراد بقوله
وكذا المجرد انه لايجب ان يكون التجريد لخلو الذهن حقيقة او تقديرا بل يكون
لغير ذلك كان يكون لانه لايروج من المتكلم على لفظ التأكيد ولايتقبل منه وبين عدم
انحصار فائدة التأكيد فيما ذكر اولا بما نقل عن الشيخ عبدالقاهر رح من انه قديدخل ان
للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشئ وهو بمرأى
ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ماترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ماترى
وعليه قوله تعالى رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان لضمير
الشان معها حسنا ليس بدونها بل لاتصلح بدونها نحو انه من يتق ويصبر وانه من يعمل
سوءا وانه لايفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان يصلح مبتدأ كقوله * ان شواء ونشوة
وخبب البازل الامون * من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذوفنون * وان كانت النكرة
موصوفة تراها مع ان احسن كقوله * ان دهرا يلم شملي بسعدى * لزمان يهم بالاحسان * ومنها
حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فان اسقطت ان لم يحسن الحذف
اولم يجز انتهى كلام الشيخ فيما نقله من الشيخ ابحاث الاول ان جميع ماذكره من تأكيد
الكلام في هذه المواقع يحتمل ان يكون من فروع كونه ردا لانكار اوتردد اما في صورة
التأكيد فيما كان ظن المتكلم في الكائن ان لايكون فلانه وقع مايستبعد فكان الحكم في نفسه
مظنة الانكار اوالتردد فينزل المخاطب به منزلة احدهما توبيخا على وقوعه اوتحزنا
اوتحسرا الى غير ذلك واما في اصلاحه ضمير الشان اوتحسينه فلان ايراد ضمير الشان لتأكيد
الحكم وتقريره في النفس بالابهام اولا ثم التفسير كما ستعرف فالتزم معه ماهو علم في التأكيد
والتقرير تنبيها من اول الامر على ان المقام مقام التحقيق والتقرير وبذلك لايخرج عن
ان يكون المقصود نفي الشك اوردالانكار واما في صورة تهيئة النكرة لكونها مبتدأ اوتحسين
وقوعها مبتدأ فلان ذلك لان التأكيد مع المنكر اوالمتردد وعدم صحته وقوع

فعلان نسخه

الظالمون نسخه

يلف نسخه

النكرة مبتدأ انما هو فى موقع لا يفيد الاخبار عن النكرة الصرفة لقلة الفائدة لعدم تعينه فاذا كان المخاطب بالحكم على النكرة منكراً له اومترددا فيه كان الكلام غاية فى الافادة واما حذف الخبر مع ان وعدم حسنه اوجوازه بدونه فلان الحكم المنكر يحذف فيه ماهو مناط الحكم من المحكوم به لئلا يتوحش المنكر عن سماعه ولا يتنفر عنه فيتوجه اليه فلعله يقبله بعد ان يجده بالتأمل الثانى ان قوله تعالى رب انى وضعتها انثى ورب ان قومى كذبون لانشاء التحزن والتحسر وليس خبرا فيكون خارجا عما نحن فيه من تأكيد الخبر ويمكن ان يدفع بانه نقل من الاخبار بما كان ظن المخبر فيه ان لا يكون الى انشاء التحسر والتحزن لانه ادخل فى ذلك على ان المقصود ان فائدة التأكيد لا ينحصر فى نفى شك اورد انكار لانه لا ينحصر فى الخبر فيه فيدل عليه رب انى وضعتها انثى مع كونه انشاء اوضح دلالة الثالث ان ماذكره فى ضمير الشان يرده قل هو الله احد على ماذهب اليه المفسرون من حمله على الشان ودفعه الامام فى نهاية الايجاز بان مراده ان ضمير الشان لا يدخل على الجملة الشرطية بدونها ويرده تمثيل الشيخ بقوله انه لا يفلح الكافرون الرابع ان ان ليس لتهيئة النكرة لكونه مبتدأ لان اسم ان ليس مبتدأ فالصواب ان يقال لتهيئة النكرة لان يصلح مسنداً اليه وبالجملة ينافى صحة دخول ان على النكرة الصرفة ما اشتهر فيما بين النحاة ان اسم ان مرفوع المحل لكونه مبتدأ قبل دخول ان اذ النكرة الصرفة لا تصلح لكونها مبتدأ مع وقوعها اسم ان وثانيا بما نقله عن الكشاف ان ترك تأكيد المنافقين قولهم امنا فى مخاطبة المؤمنين لانه لا يروج منهم التأكيد ولانه لا تساعدهم انفسهم على التأكيد لعدم نشاطهم فى هذا الخبر وعدم صدق رغبتهم بخلاف قولهم انا معكم فى مخاطبة اخوانهم اذهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق وفيه انه يحتمل ان يكون التأكيد لصدق الرغبة لتنزيل المخاطب منزلة المنكر فى ان المتكلم فى مقام الاخبار له كالمخبر مع المنكر فى كمال الاهتمام بتقرير الخبر فى ذهنه وعدم التأكيد لعدم صدق الرغبة لتنزيل المنكر منزلة الخالى فى انه ليس له مزيد اهتمام فى الاخبار له كما انه ليس له مزيد اهتمام فى الاخبار للخالى الا ان عدم الاهتمام هنا العدم كون التقرير فى ذهن السامع مطلوبا وفى الخالى لعدم حاجته الى مزيد الاهتمام بايصال الخبر وثالثها ما استخرجه من موارد الاستعمال حيث قال وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقداً له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب فى ادعاء ان هذا الخبر موافق اعتقاده يؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكراً ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ فى تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه هذا ولا يخفى عليك ان التأكيد للخبر الذى يفاد به لازمه لكون المخاطب منكراً له داخل فى بيان المصنف لانه صرح بالحكم لانه الاصل ولظهور الاحكام فيه دون اللازم وتأكيد ان المنافقين لكاذبون ويحتمل ان يكون لتنزيل المخاطب منزلة المنكر لان من شان المخاطب لحرصه على ايمان الامة ان يقبل منهم مبالغتهم فى اعتقادهم برسالته وتأكيد والله يعلم انك لرسوله لان المخاطب مع الوهم فى عرضة الانكار فنزل منزلة المنكر ولا مر ما اقتصر السكاكى والمصنف بعد تتبع كلام الشيخ والكشاف على ماذكرا فى التأكيد وتركه والله تعالى اعلم ولما فرغ من بيان احوال الاسناد ذكر بيان الحقيقة العقلية والمجاز العقلى عقيبه ليعلم ان اسناد الشىء الى شىء قد لا يراد به ظاهره

الظالمون نسخه

يروج نسخه

فيعلم ان من خاطب الموحد بقوله انبت الربيع البقل لايحتاج الى التأكيد وليس تركه التأكيد
مبنيا على التنزيل اذ ما اريد به ليس مما ينكره الموحد وللتعلم ان مخاطبة من سمع عنه انبت
الربيع البقل بانبت الله البقل لايحوج الى التأكيد لان قوله انبت الربيع البقل لايفيد انكاره انبت
الله البقل والا فبيان الحقيقة والمجاز العقليين كاللغويين مما يذكر فى البيان وان كان له
تعلق بالمعانى باعتبار انهما قد يقتضيهما الحال ورعاية هذه الحيثية لاتوجب تخصيص
العقليين بالايراد فى المعانى لشمولها للكناية والمجاز اللغوى ايضا وح تصدير البحث بثم
للتراخى الرتبى لانه ليس كسابقه مقصودا بل متطفلا وليس ايرادهما فى المعانى من المصنف
لزعم انهما من المعانى على خلاف ماذهب اليه المفتاح كما زعم الشارح حتى يرد عليه
بما ذكره من انه لافرق بينهما وبين اللغويين وبما عرفت اندفع ايضا ان الاولى ذكرهما
فى البيان لاحتياج بعض مباحثهما الى معرفة المجاز اللغوى والاستعارة بالكناية ولما
بحث عنهما ههنا كان المناسب ان يستوفى البحث حتى لايحتاج الى اعادة بحثهما فى البيان
فبحث عن مطلق الاسناد باعتبارهما لانهما لايخصان الاسناد الخبرى قال الشارح
فلذا قال (ثم الاسناد) وذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يتوهم عوده الى الاسناد
الخبرى هذا وهذا هو الذى ذكره البيضاوى قدس سره فى تفسير قوله تعالى من سورة
البقرة فاما يأتينكم منى هدى فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون حيث قال وكرر
لفظ الهدى ولم يضمر لانه اراد بالثانى اعم من الاول واورد عليه ان المتبادر من معرفة
سبق ذكرها العهد وكونها عين ماسبق وان جاز حملها على غير ماسبق فهى كالضمير
بعينه فى ان الظاهر ان مرجعه عين ماسبق مع جواز رجوعه الى مافى ضمنه ولايذهب عليك
ان العطف بثم حينئذ للتراخى الرتبى لكون بحثه اشمل مماسبق ونحن نقول لم يضمر لبعد المرجع جدا
اولدفع توهم رجوعه الى الكلام المذكور فى قوله وكثيرا مايخرج الكلام على خلافه والمقام
لاستيلاء الوهم كيف والمشهور الثابت فى اصل يعنى المفتاح التلخيص كون الحقيقة والمجاز
العقليين كلاما على انه قد تقرر فى موضعه انه اذا دار الضمير بين الابعد والاقرب فهو عائد
الى الاقرب نفى انهما لايخصان بالاسناد بل يجريان فى التعلق نحو اجريت النهر والاضافة
نحو قوله تعالى شقاق بينهما على ماقيل وفى النسبة الوصفية نحو الربيع المنبت فقصد
استيفاء البحث عنهما كما ذكرت يستدعى ذكر ماهو اعم من الاسناد ولايذهب عليك
انتقاض تعريفهما بها وسيأتى لهذا الكلام تتمة وانما قال (منه حقيقة عقلية) ومنه مجاز
عقلى توطئة لتعريفهما ولم يقل اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلى لان تقسيم الاسناد اليهما
لايتم اذ كل منهما اعم من الاسناد من وجه كما عرفت فلم يصلح قسما له وقال الشارح المحقق
لان من الاسناد ماليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان
جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلى وبعضه ليس كذلك هذا وفى كون منه
ومنه مفيد الوجود قسم اخر خفاء والظاهر انه لدفع قصد توهم الانحصار لا لافادة عدمه
ويمكن توضيح ماذكره بان افادة منه ومنه كون كل من الامرين بعضا من الاسناد بالنظر الى بعض
اخر لم يذكر والا فكون كل منهما بعضا بالنظر الى الاخرين يلغو بيانه بايراد كلمة التبعيض
ويكفى فيه ان يقال الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلى واختلف فى الحقيقة والمجاز العقليين قال
المصنف المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى على ماذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق
لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فى مواضع من دلائل الاعجاز وقول جار الله وغيره انه الاسناد
وهو ظاهر مانقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى الفعل لذاته

مطلب.
الحقيقة العقلية والمجاز العقلى

قوله يعنى المفتاح وقع من الحاشية فى نسخة المؤلف بخطه لا من باطن الكتاب سعد

ونسبة الكلام اليه بواسطته فهو احق بالتسمية بالعقلى فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد الى العقلى بما نتيجه ان كون الاسناد فى انبت الله البقل الى ماهوله وفى انبت الربيع البقل الى غيرماهوله مما يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق فى نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ماهوله اوالى غيرماهوله قبل التعبير ولا يجعله التعبير شيئا منهما فالاسناد ثابت فى محله او متجاوز اياه بعمل العقل بخلاف المجاز اللغوى مثلا فان تجاوزه محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصيرانبت الربيع البقل من الموحد مجازا ومن الدهرى حقيقة لتفاوت عمل عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما وبهذا اندفع ان انبت الربيع البقل انما يكون مجازا عقليا ولم يكن وضع العقل للنسبة الى فاعل مخصوص صدر عنه بل يكون للنسبة الى مخصوص قصد المتكلم نسبته اليه والظاهر للنسبة هو الاول نعم هذا البحث انما يتوجه الى من جعل طرفى اسناد انبت الربيع البقل حقيقيين كما سيجئ (وهى) اى الحقيقة العقلية ولذا انثها وتذكيره لكون خبره المذكر راجح صرح به الشيخ ابن الحاجب فى الايضاح (اسناد الفعل) اى نسبته سواء كانت تامة اولا يكشف عنه قوله (اومعناه) يعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واسم الفعل اذا سناد معنى الفعل لايلزم ان يكون تاما وفيه والاولى ان يقول اومافى معناه لان معنى الفعل فى الاصطلاح يقابل شبه الفعل وهومايفيد معنى الفعل ولايشاركه فى التركيب ولا يبعد ان يجعل الاعمى ابوه داخلا فى معنى الفعل واحترزبه عما ليس لحقيقة ولا مجاز نحو الحيوان جسم (الى ما) اى شئ (هو) اى الفعل اومعناه ويجوز افراد الراجع الى المتعدد المعطوف بعضه على بعض بعاطف هو لاحد الامرين كما يجوز مطابقته (له) اى لذلك الشئ سواء كان عنه كما فى ضرب زيد عمرا اولا كما فى انقطع الحبل وسال الحبل ولذا لم يقل ماهو عنه ومعنى كونه له ان حقه ان يسند اليه فى مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفى اوللاثبات لا ان يكون قائما به كما فى الشرح حتى لايشكل بقولنا ماقام زيد لان القيام حقه ان يسند الى زيد فى مقام نفيه عنه بخلاف ماصام نهارى فان الصوم حقه ان يسند الى المتكلم فى مقام نفيه عنه لا الى نهاره نعم حقه ان يسند الى النهار فى مقام قصد النفى عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقايق والشارح المحقق تفصى عنه تارة بان دخوله فى التعريف بتأويل التعريف باسناد الفعل اومعناه الى ماهو له لو كان الكلام مثبتا والقيام فى ماقام زيد يكون قائما بزيد لو كان الكلام مثبتا وتارة بان النفى اسناد الى ماهوله باعتبار لازمه ففى ماصام زيد لازمه افطر زيد وفى ماربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد الى ماهوله اعم من الاسناد الى ماهوله باعتبار نفسه اولازمه وسمى الثانى جوابا تحقيقيا والاول ظاهريا ولايخفى ان كليهما بمعزل عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف ويمكن ان يجعل ضميرهو الى ما وضميرله الى الفعل اومعناه وكون الشئ للفعل اومعناه بمعنى ان حق الشئ ان يسند الفعل اومعناه اليه لكن جعل الفعل ومافى معناه للذات اعذب من العكس والمتبادر منه ماهوله فى الواقع وحينئذ يخرج عن التعريف قول الجاهل انبت الربيع البقل فقيده بقوله (عند المتكلم) وصرفه عما يتبادر منه الى مايشمل ماهوله فى الواقع والاعتقاد وماهوله فى اعتقاد المتكلم فقط لكن بعد يتبادر منه ماهوله فى اعتقاد المتكلم فى الواقع فيخرج منه قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها مخفيا مذهبه فقيده ثانيا بقوله (فى الظاهر) اى فيما يفهم من ظاهر كلامه ليصرفه عما يتبادر منه الى مايشمل ماهوله فى اعتقاده فى الواقع وفى الظاهر وماهوله فى اعتقاده فقط فما هوله ليس اعم مما هوله فى اعتقاده اذا اطلق وعند التقييد بتغير معناه الى اعم مما هوله فى الواقع وفى اعتقاده ويتقيد بقوله فى اعتقاد المتكلم

اى فيه انه يجوز ان يخصص اضافة الاسناد بمعنى الفعل فالقرينة حقيقة منه

قد شككنا فى هذه العبارة فى نسخة المؤلف وماعرفنا انه تفصى عنه اوتنبه عنه اويجيب عنه اواجاب عنه فليتأمل لعل يفهم الحق منه

مطلب
يجوز افراد الراجع الى المتعدى

ومن الاجوبة التى لاتعويل عليه هو ان المسند فى ماصام نهارى الفعل المنفى اى عدم الصوم لا لانه يلزم ان يكون ماصام نهارى حقيقة لقيام عدم الصوم بالنهار كما ظنه الشارح لانه يدفعه ان عدم صوم قصد بماصام لايقوم بالنهار بل لانه تكلف فى التعريف مستغنى عنه بما ذكرنا منه

فيخرج عنه ماهوله في الواقع فقط فقوله عند المتكلم مغير لمعنى ماهوله ومقيد فيصح ان يقال انه
لادخال ماهوله في الاعتقاد فقط ويصح ان يقال انه لاخراج ماهوله في الواقع فقط فما ذكره
السيد السند ان امثاله مغير للمعنى لا تقييد فمحل نظر وكذا قوله في الظاهر ولا يخفى انه لو اقتصر
على قوله اسناد الفعل او معناه الى ماهوله في الظاهر لتم التعريف وقل المؤنة والتكليف
للمتعلم القاصر الضعيف الا انه اراد التنبيه على انه لا يصح الاكتفاء بما عند المتكلم كما في المفتاح
ولا بد من زيادة قيد في الظاهر هذا وقد اشار بذكر الامثلة الى انه جمع التعريف بزيادة هذه
القيود على ماهوله اقساما اربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد (كقول المؤمن انبت الله البقل)
وما يطابق الاعتقاد و (نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل) وما لا يطابق شيئا
منهما او يعلم منه حكم ما لا يطابق الاعتقاد فقط كقول المعتزلي بطريق الاولى
فاكتفى في الاشارة اليه بقوله (نحو قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ) ولم يكتف به في الاشارة
الى دخول ما يطابق الواقع فقط تفننا وقوله وانت تعلم حال عن جاء زيد لانه مقول القول
ومفعوله وتقديم المسند اليه فيه للتخصيص اي انت تعلم دون المخاطب كما اشار اليه في الايضاح
قال الشارح المحقق فيه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فحينئذ لم يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم
يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما والاول لا يكون اسنادا الى ماهوله عند المتكلم لا في الحقيقة
ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا
والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما
صرح به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم
من ظاهره انه اسناد الى ماهوله عنده بناء على سهو او نسيان هذا وفيما ذكره ابحاث نفيسة هي
فيما بين المباحث مباحث رئيسة فبالحري ان يتخذن وهي انيسة الاول ان المراد بالعلم اما اليقين
فلا يلزم من اختصاص اليقين بالمتكلم تعين المثال لكونه حقيقة لجواز ان يصدق المخاطب
ايضا لمضمونه من غير تعين فينقسم القسمين المذكورين واما التصديق فلا يكون مثالا لما
لا يطابق الواقع والاعتقاد لاحالة وارادة التصديق المطابق بعيد عن العبارة وثانيهما
انه مع اختصاص التصديق بالمتكلم ايضا ينقسم قسمين لجواز ان يكون المخاطب مع كونه
غير مصدق بعدم المجئ مصدقا بان المتكلم مصدق به وحينئذ لا يكون اسنادا الى ما هوله
عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر بل يكون اما مجازا او ما يكره وثالثهما انه مع علم المخاطب
بان المتكلم عالم بانه لم يجئ يحتمل ان لا يعلم المتكلم ذلك ويكون في ذلك الخطاب مخفيا عنه اعتقاده
فيكون اسنادا الى ماهوله عند المتكلم في الظاهر ومما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالاسناد
الى ماهوله الاسناد الى ماهوله من حيث انه ما هو له اذ قد يكون الشئ ماهو له باعتبار
غير ماهوله باعتبار اخر اما في النفي فقد عرفت واما في الاثبات كما في قول الخنساء تصف
ناقتها فانما هي اقبال وادبار فان الشيخ قال لو جعلت الاقبال بمعنى المقبل حتى يكون المجاز
في الكلمة او جعلت التقدير ذات اقبال حتى يكون ايجاز الحذف لكان مغسولا من الفصاحة
عاميا مرذولا عند اصحاب البلاغة ومن قال ممن يعتد بشانه انه بتقدير المضاف
قصد ان اصل الكلام فيه ذلك بل المعنى انها لكثرة اقبالها وادبارها كانها تجسمت منهما
فالمجاز في اسناد الاقبال لانه وان كان لها من حيث القيام بها لكنه ليس لها من حيث
الحمل والاتحاد فاقبلت حقيقة وهي اقبال مجاز وقد عدل المصنف عن ترتيب المفتاح حيث
قدم المجاز العقلي لانه المقصود بالبيان في فن البلاغة المشار اليه بالبنان لان تقديم المجاز
العقلي يوجب فصلا كثيرا بين الحقيقة والمجاز لكثرة ما يتعلق به وما قصد بذكرها

مقولا نسخه

من مزيد ايضاح المجاز بمعرفتهما انما ينتظم كل انتظام بمقارنتهما على ان بعض مباحث المجاز مما لا بد فيه من معرفة الحقيقة كما ستشاهده وعدل عن تعريفه الحقيقة والمجاز لانه اختيار انهما ماذكرهما جارالله وغيره وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبدالقاهر فلا يصح تعريفهما بالكلام لانهما صفة الاسناد واما اشتراطه ان يكون المسند فيهما فعلا اوما فى معناه فلما نقله عن جار الله من ان المجاز العقلى هو اسناد الفعل الى شئ يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له والحاقه ماهو فى معنى الفعل به لانه فى حكمه حتى يكتفى كثيرا بذكر الفعل فى مقام الحكم عليهما فقولك زيد انسان خارج عنهما عنده داخل فى الحقيقة عند صاحب المفتاح فلا بدله من العدول من هذا الوجه ايضا واما ان الحق فى ذلك مع المفتاح لشهادة الشيخ عبدالقاهر له فلا يقدح فى وجه العدول واما مااعترض به المصنف على تعريفه للحقيقة من انه الكلام المفاد به ماعند المتكلم من الحكم فيه من انه غير صادق على مالا يطابق الاعتقاد مما سبق من قولك جاء زيد وقول المعتزلى المخفى اعتقاده حيث ترك فيه تقييد ماعند المتكلم بقولنا فى الظاهر مع انهما حقيقتان من غير ريبة من احد فلا يتم حتى يتم وجها للعدول لان المقصود الظاهر مما عند المتكلم ماعنده فى الظاهر لعدم الاطلاع على السرائر نعم لا كلام فى صحة العدول لقصد مزيد توضيح والاحتراز عن غفلة نظر غير صحيح واوسلم ان المتبادر ماعند المتكلم فى نفس الامر فعدم صدق التعريف على مالا يطابق الا عتقاد فى نفس الامر مم لانه الكلام المفاد به ماعند المتكلم من الحكم فى نفس الامر غايته ان الافادة لم تطابق لتخلف المدلول عن الدال ولا يصح ان يقال المتبادر ماهو اعم من ان يكون عند المتكلم فى الحقيقة اوفى الظاهر لانه ينتقض على هذا تعريف المفتاح بدخول مالبس منهما بان يكون ماعند المتكلم فى الواقع لا فى الظاهر ومما قررت به من جهات العدول ان تعريف المفتاح من غير منعكس لخروج الانشاآت اذ لا حكم فيها ولخروج المركبات الغير الكلامية وغير مطرد على مذهب المصنف لدخول نحو زيد صائم فيه مع ان اسناد صائم فيه الى المبتدأ ليس بحقيقة لانه الى الملابس (ومنه) اى من الاسناد (مجاز عقلى) ويسمى مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا (وهو اسناده) اى اسناد الفعل اومعناه الى (ملابس) اسم مفعول بقرينة قوله يلابس الفاعل ولذا لم يقتصر على التعدد المعتاد له (غير ماهو) اى الفعل اومعناه (له) وما هوله فيما سوى الفعل المجهول واسم المفعول الفاعل وفيهما المفعول به ولا يخفى ان غير ماهوله يتبادر منه غير ماهوله فى نفس الامر وبقوله (بتأول) يصير اعم من غير ماهوله فى نفس الامر ومن غير ماهوله فى اعتقاد المتكلم فى الواقع اوفى الظاهر ويتقيد باعتقاد المتكلم فى الظاهر فهو بمنزلة ان يقال غير ماهوله فى اعتقاد المتكلم فى الظاهر والتأول طلب مايؤول اليه الشئ والطلب ههنا بالرجوع الى العقل ولذا قال الشيخ هو طلب مايؤول اليه من الحقيقة اوالموضع الذى يؤول اليه من العقل والا فليس الرجوع فى التأول مطلقا الى العقل والتأول بنصب القرينة الصارفة للاسناد عن ان يكون الى ما جعل له الى ماهو حقيقة الامر لابمعنى ان يفهم انه لاجلها الاسناد الى ماهوله بعينه فانه قلما يحضر السامع بما هوله بل بمعنى ان يفهم ماهو حقيقة الكلام مثلا يفهم من صام نهارى انه وقع الصوم المبالغ فيه فى النهار اوصام صائم فى النهار جدا حتى خيل ان النهار صائم وفى بنى الامير المدينة انه صار الامير سببا بحيث خيل اليك انه بان اوبنى بان سببه وسببيته كانت على هذا الوجه ثم التعريف ينتقض بالاسناد الى الملابس كذلك لا للملابسة فانه لا يسمى مجازا كما ارشدك

وماذكره السيد السندان المتبادر ماهو فى اعتقاده فى نفس الامر كما لاينكره المصنف وعدم الاطلاع على السرائر لايقدح فى تبادر المعنى يدفعه ان عدم الاطلاع على السرائر يوجب استعمال اللفظ فيماهو اعتقاده بحسب الظاهر وشيوعه فيه فيقدح فى كون المتبادر غيره واو سلم فيوجب ظهور قصده اذ لا يقصد مالا اطلاع عليه سلمه

مالبس عند المتكلم نسخه

اليه قوله فيما بعد واسنـاده الى غيرهمـا للملابسة مجـاز فلا بد من اعتبار كونه للملابسة فتأمل واعتبر ولا ينتقض بمثل انماهى اقبال لانه مجاز كما حققه الشيخ ولم يدخل فى التعريف لخروجه بتقييد الا سنـاد بكونه الى ملا بس بناء على ان للمصنف مذهبـا اخر ليس فيه هذا المثـال مجـازا بل هو واسطة واما الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد والعـذاب الاليم فان اريد بها وصف الشئ بوصف صـاحبه فليس بمجـاز ولو اريد بها وصف الشئ لكونه ملابس ماهوله فى التلبس بالمسند لكونه مكانا للمسند اوسببـا له فيكون المآل الحكيم فى كتابه والحكم فى اسلوبه والاليم فى عذابه والبعيد فى ضلاله اوله كان مجـازا داخلا فى التعريف ومقتضى تعريفـات القوم ان لايكون مكر الليل وانبات الربيع وجرى الانهار واجريت النهر مجازات وقد شـاع اطلاق المجاز عليها فامان يجعل الاطلاق على سبيل التشبيه وامان يتكلف فى التعريف وصنـاعة التعريف تأبى الثانى والشـارح يتكلف تارة بجعل الاسناد شـاملا للا ضافة والتعلق وتارة يؤول الا ضافة والتعلق بالاسنـاد لتضمنهـا اسناد اوهما مع غاية بعدهمـا يردهما انه حينئذ يختل ماسيجئ من ان اسنـاد الفعـل المبنى للفاعل الى المفعول مجاز وان اسنـاد الفعل المبنى للمفعول الى الفاعل مجاز فان أنعم النهر السيل حقيقة مع انه اسند الى الفـاعل الذى هو السيل فتأمل (وله) اى للفعل اوما فى معناه (ملابسات) اما جمع ملابس وهو الظـاهر اوجمع ملابسة (شتى) جمع شتيت اى مختلفة كرضى ومريض واراد باختلافهما ان بعضها ماهوله وبعضهـا غير ماهوله كما سيبينه (يلابس الفاعل والمفعول به) يريد بهمـا النحويين (والمصدر) يريد به المفعول المطلق فان المصدر مشترك بينه وبين اسم الحدث الجـارى على الفعل (والزمان والمكان والسبب) الاولى والمفعول فيه والمفعول له ولم يتعرض للمفعول معـه ونحوه لان الفعل لا يسند اليهمـا كذا فى الشرح وفيه نظر لان السبب يشمل المفعول معـه مطلقا فلا ينبغى التعرض لمطلق السبب لان المفعول له بتقدير حرف الجر كالمفعول معه على ان المفعول معه والمفعول له لا يقومان مقـام انفا على اما اسناد الفعل المعلوم اليهمـا فمجاز نحو ضرب التأديب للمبـالغة فى سببيته فالوجه انه لم يتعرض للمفعول معه لان الاسناد اليه اسناد الى الفـاعل وكذا الحال فان جاءنى راكب حقيقـة لافرق بينه وبين جاءنى زيد فى جاءنى زيد راكبا وكذا التميز فان طاب نفس زيد حقيقة ولم يتعرض لغيره لانه لا يسـند اليه الفعل ومعناه وما يتوهم من اسناد الفعل الى المستثنى فى ماجاءنى الازيد فهو اسناد الى الفاعل لانه اسناد المجئ الى زيد واسناد عدمه الى غيره وهما فاعلان فان كانا ماهوله فالاسناد ان حقيقيان والا فالملابسة مجاز ان وينبغى ان يستثنى من المفعول به المفعول الثانى من باب علمت والثالث من باب اعلمت (فاسنـاده الى الفاعل اوالمفعول به اذاكان مبنياله) اى لاحدهما (حقيقة) كما مر اى كما مر فيما سبق من بحث الحقيقة وماقبله من قوله انا اليكم مرسلون وقوله انهم مغرقون ومن لم يتنبه كذبه فى الاسناد الحقيقى الى المفعول (والى غيره) اى غير احدهما (للملابسة مجاز) اصل هذا الكلام فاسنـاده الى الفاعل اذا كان مبنياله حقيقة والى غيره مجاز واسناده الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة والى غيره مجاز الا انه طلب الاختصار فجمعهما واختل فيفيد ان اسناد المبنى للفاعل اوالمفعول الى احدهمـا مطلقا حقيقة لانه حين الاسناد الى احدهما مبنى لاحدهمـا ولا يفيد ان اسناد المبنى للمفعول الى الفاعل والمبنى للفاعل الى المفعول مجاز والاسناد للملابسة ان يكون المناسبة الداعيـة الى وضع الملابس موضع ماهوله مشاركته مع ماهوله فى كونهما ملابسين للفعـل وفائدة

يمكن تأييد مذهب المصنف بان انماهى اقبال من قبيل زيد اسد فكما انه لا يعتبر فيه تجوز عقلى بدعوى انه تجسم عما تجسم عنه الاسد بل يجعل تشبيهـا بليغـا بايهام دعوى الاتحـاد فكذلك انماهى اقبال ولما لم تجر فى النسبة الاتحادية التجوز العقلى ناسب ان يكون بمعزل عن اعتبار الحقيقة والمجاز فيـه فخص بغيرها وفى حواشى السيد السند توجيه بعيد قد اعترف بانه تعسف فخذ ما صفا ودع ما كدر

فيهـا نسخه

التقييد اخراج الاسناد الى غير ما هو له من غير ذلك الداعى عن ان يكون مجازا فانه غلط وتحريف يخرج به الكلام عن الاستقامة ولا يلتفت اليه فضلا عن ان ينخرط فى سلك المزايا اوتنبيه على ان ما يميل اليه عبارة الكشاف من ان المعتبر التلبس بما هو له مؤول بان مراده التلبس بما هو له فى ملابسة الفعل لان مجرد التلبس بالفاعل لا باعتبار الفعل علاقة بعيدة ينبغى ان لا يعتد بهما فى اسناد الفعل ومجرد ميل العبارة لا يكفى فى اثبات مذهب مخالف لمذهب غيره ولهذا نسب المصنف مذهبه اليه وغيره على ما نقلنا لك ولبعض المتأخرين هنا بحث شريف وهو انه كيف تكون جلس الدار وسير سير شديد وسير الليل مجازا وليس لنا مسير ومجلوس ينزل الدار والسير الشديد منزلته ويلحق به واما الافعال المتعدية فينبغى ان يفصل ويقال ضرب الدار ان قصد به كونها مضروبة فمجاز وان قصد كونها مضروبا فيها فحقيقة وكذا الحال فى ضرب ضرب شديد وضرب التأديب هذا ونحن نقول كون اسناد الفعل المبنى للمفعول الى غير المفعول به مجازا مبنى على ان وضع ذلك الفعل لافادة ايقاعه على ما اسند اليه فحينئذ اذا صح جلس الدار فبتشبيه تعلق الظرفية بتعلق المفعول به ووضعه مقامه وابرازه فى صورته تنبيها على قوته فان اقوى تعلقات الفعل بعد التعلق بالفاعل تعلقه بالمفعول به ولا يجب ان يكون هناك مفعول به محقق بل يكفى توهمه وتخيله كما تقول اقدمنى بلدك حق لى عليك لتوهم مقدم وتخيله مع انه لا مقدم هناك ولا متحقق الاقدوم للحق الا انك صورت الحق فى صورة المقدم الموهوم مبالغة فى سببيته وسيأتى مزيد تحقيقه فضرب الدار لا معنى له الا جعله مضروبا ولا يتأتى فيه تفصيل نعم يشكل الامر فى ضرب فى الدار وضرب للتأديب فانه لا يظهر جعل الدار مضروبة مع وجود فى بل يتعين جعلها مضروبا فيها ولا يظهر جعل التأديب الا مضروبا له فلا تجوز فيهما بل هما حقيقتان هذا اذا جعل نحو فى الدار ظرفا ونحو للتأديب مفعولا له كما هو مذهب الشيخ ابن الحاجب اما لو جعلا مفعولا به بواسطة حرف الجر كما هو المشهور المتفق عليه الجمهور فلا اشكال لكن تمثيل المصنف للمكان بقوله نهر جار وللسبب بقوله بنى الامير المدينة يرشد الى انه لم يجعل النهر والامير مفعولا به بالواسطة لا يصح ان يكون النهر مفعولا فيه الا بذكر فى لانه ليس مكانا مبهما ولا يصح ان يكون الامير مفعولا له الا بذكر اللام فلو كان المفعول فيه وله بالواسطة عنده مفعولا به لما مثل بهما للمكان والسبب المقابلين للمفعول به ثم اشار الى امثلة اقسام المجاز بل شواهدها على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دائر على السنة البلغاء فقال (**كقولهم عيشة راضية**) هذا مثال اسناد ما بنى للفاعل الى المفعول به (**وسيل مفعم**) مثال عكسه اذ المفعم اسم المفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل (**وشعر شاعر**) مثال اسناد المبنى للفاعل الى المصدر وانما صح التمثيل به مع ان الشعر اطلق هنا على المؤلف لا على تأليف الشعر حتى يكون مصدرا والظاهر انه من قبيل عيشة راضية لانه جعل اطلاق الشعر فى مقام المبالغة بجعل المؤلف عين المصدر فوصفه بالشاعر فرع وصف المصدرية ومن قبيله والا فلا يحسن وصفه بما لا يوصف به المصدر فى دعوى كونه عين المصدر اذ جعله من قبيل اطلاق الموصوف لا من وصف ما اطلق عليه ولا من اطلاق الشعر على مسماه كما فى قولك شعر فلان لانه انسب بمقام المبالغة وجعله المرزوقى من قبيل داهية دهياء وليل اليل اى ما اعتاد به العرب من اخذ شئ من لفظ شئ ووصفه بها تنبيها على كماله وبلوغه الغاية (**ونهاره صائم**) مثال لاسناد المبنى للفاعل الى الزمان (**ونهر جار**) مثال لاسناد المبنى للفاعل الى المكان (**وبنى الامير المدينة**) مثال لاسناد المبنى

للمفعول الى السبب واكتفى ببعض الامثلة لانه لم يتأت له ماهودائر على السنتهم للباقى فتركه على المقايسة قال الشارح المحقق واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كامر وقد يكون كناية كما ذكر وافى قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلى حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها هذا وفيما ذكروه نظر لان سل الهموم حقيقته سل المهموم فى الهموم او للهموم فجعل التعلق الظرفى او السببى منزلا منزلة التعلق الايقاعى واوقع التسلية على الهموم مبالغة فى تعلقه الظرفى اوالسببى وليس فى ذلك جعل الهموم محزونة فكيف يكون الكلام كناية عن جعل الهموم محزونة وطلب التسلية الذى هو المعنى الصريح مقصودة بالافادة (وقولنا) فى التعريف (بتأول يخرج نحو مامر من قول الجاهل) مامر انبت الربيع البقل ونحوه شفى الطبيب المريض وغيره من حقايق يطابق الاعتقاد دون الواقع زاد لفظ النحو لعدم اختصاص الاخراج بمامر ولم يقل يخرج مامر من نحو قول الجاهل اذلم يسبق نحو قول الجاهل بل قول الجاهل لان ذكر النحو فيه للتمثيل لاللتعميم فتأمل ولا تغفل وانما تعرض لبيان فائدة هذا القيد من قيود هذا التعريف وخص هذه الفائدة بالبيان مع ان له فائدة اخراج الكواذب مطلقا وفائدة اخراج صادق يخالف الاعتقاد كقول المعتزلى المخفى خلق الله الافعال كلها لانه لما ادخل نحو قول الجاهل فى تعريف الحقيقة بقيد عند المتكلم تبادر الى الوهم انه يجب ان يذكر فى تعريف المجاز ايضا ليخرج باضافة الغير الى ماهوله عند المتكلم عن تعريف المجاز فلما اهمل قيد عند المتكلم لم يخرج وانما بين خروجه به واستشهد له مع انه لاخفاء فيه لان الجاهل ليس بمتأمل لما ان ظاهر كلام المفتاح بل صريحه يدل على انه لولم يكن فى التعريف قيد عند المتكلم لم يخرج ويبطل به طرد التعريف وجعل الشارح المحقق وجه التعرض التعريض بالمفتاح وماذكرناه لك انفع فان قلت لو كان المراد ماذكرته لينبغى ان يتعرض ايضا لخروج قول المعتزلى به لانه دخل فى تعريف الحقيقة بقيد فى الظاهر فيتبادر من ترك هذا القيد فى تعريف المجاز انه لم يخرج عنه قلت التأول يدل دلالة ظاهرة على ان اسناد الكلام معه الى غير ماهوله فى الظاهر بخلاف اقتضائه عدم كونه معتقدا له (ولهذا) اى لان مثل قول الجاهل خارج لقيد التأول عن حد المجاز (لم يحمل نحو قوله) اى الصلتان البعدى (اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز) اى اسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشى لكونهما ملابسين لما هوله عند المتكلم ولم يجعل معناه هذا الاسناد وقال الشارح معنى قوله لم يحمل على المجاز لم يحمل على اسناد هو فيه مجاز ولايخفى ان العبارة لاتساعده (مالم يعلم اويظن) اى لانتفاء احد الامرين لالاحد الانتفائين لان احد الانتفائين لايكفى بل لابد من كلا الانتفائين وهو انما يستفاد من ترديد المنفى لامن ترديد النفى بان يقال مالم يعلم اولم يظن فاعادة لم فيه كما فعله الشارح فى شرحه لايصح فان قلت لايكفى انتفاء العلم والظن بل لابد من انتفاء التصديق مطلقا اذيكفى للحمل الجزم الغير الراسخ مطابقا كان اولا قلت اذا قوبل الظن بالعلم يراد به ماعدا العلم نعم لوقال مالم يعتقد لكان اوضح واخصر ولما جعلنا ما مصدرية غير ظرفية ومالم يعلم مفعولا له بتقدير اللام لقوله لم يحمل لوجود شرائط حذفها خلص الكلام عما يتجه على الشارح حيث جعل مالم يعلم ظرفا اى مادام لم يعلم من انه يفيد انه حمل البيت بعد العلم بذلك على المجاز وهو خلاف الواقع وفيه ان ما بمعنى مادام يجعل الفعل مستقبلا ولا يساعده المقام وقوله (ان قائله) لم يرد ظاهره مكان قول المفتاح (لم يعتقد ظاهره) لان العلم بعدم الاعتقاد لايكفى فى الحمل على المجاز لانه يجوز ان يعلم مع ذلك العلم انه

تخصيص هذه الفائدة يعنى على ماهو ظاهر كلمة من فان الظاهر انها للبيان وجعلها ابتدائية اى مامر مبتدأ من قول الجاهل مساغ فافاد ابتداء مامر احتراز عن قول المؤمن وافاد بترك بيان الانتهاء ان المراد وجميع الامثلة سوى قول المؤمن تأمل تعجب من حسن الانتقال وآمن منه

انامر بالتأمل ليضمحل احتمال عطف النحو على مدخول كاف المثال منه

يخفى اعتقاده وقوله لم يحمل على المجاز يحتمل الحمل على الحقيقة والتوقف فى الحمل قال الشارح المحقق حين خفى التأول يحمل على الحقيقة لانه اسناد الى ماهوله عند المتكلم فى الظاهر وقال السيد السند منشأ هذا الحكم التسوية بين الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية فكما ان اللفظ ظاهر فى المعنى الموضوع له اذا خلا عما يصرفه عنه فهو ظاهر فى الاسناد الى ماهوله اذا خلا عن التأول و المبنى فاسد اذ الظاهر من المتكلم العاقل ان لا يعتقد الخطاء وفيه نظر لان الاسناد الى ماهوله عند المتكلم فى الظاهر معناه نظرا الى ظاهر البيان لا الى ظاهر حال المتكلم ولذا فسر بان لا ينصب قرينة على خلافه هذا وفى قوله ولهذا لم يحمل الخ نظر لجواز ان يكون عدم الحمل لظهور صدق تعريف الحقيقة عليه لا لكونه خارجا عن تعريف المجاز بقيد التأول (كما استدل) متعلق بعدم الحمل اى ولان التأول يخرج الكلام عن المجاز لتحقق عدم حمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال فى شعر ابى النجم على مجازية اسناد فيه اذ لولا اشتراط التأول لم يستدل على مجازية بشئ بل يكتفى بان المسند اليه فيه ليس ماهوله والشارح جعله متعلقا بمحذوف وجعل تقدير الكلام مالم يعلم او يظن ولم يستدل بشئ على انه لم يرد ظاهره كما استدل ولا يخفى انه مع انه تكلف لا حاجة اليه يوجب ان يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثيرا ما يحمل على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا (على ان اسناد ميز) الى جذب الليالى (فى قول ابى النجم) قد اصبحت اى صارت ام الخيار تدعى على ذنبا كله بالرفع وان يحوج الى حذف مفعول لم اصنع بخلاف النصب فانه حينئذ يكون مفعوله ليفيد عموم النفى ولان الكل المضاف الى الضمير لا يكون الا تأكيدا او معمولا للعامل المعنوى من ان رات اى ترمينى بالذنوب تهمة من اجل ان كبرت واثر فى الهرم الشديد اذ النسوان يبغض الشيب ويطلبن كمال شباب الحبيب رأس كرأس الاصلع فى القاموس الصلع انحسار مقدم الرأس لنقصان مادة الشعر فى تلك البقعة وقصورها عنها واستيلاء الجفاف عليها ولتطامن الدماغ عما يماسه من القحف فلا يسقيه سقية اياه وهو ملاق صلع كفرح وهو اصلع وهى صلعاء (ميز عنه قنزعا عن قنزع) جملة مفسرة رؤية رأسه كرأس الاصلع مبينة لوجه الشبه وعن الثانية بمعنى بعد والقنزع جمع قنزعة وهو الشعر المجتمع حول الرأس والمعنى ميز وسلب عن الرأس قنزعا بعد قنزع فصار شعر نواحى رأسه قنزعات منفصلة بعضها عن بعض (جذب الليالى) اى مضى اكثر العمر من قولهم جذب الشهر مضت عامته وعبر عن ايام العمر بالليالى تنبيها على شدتها وقيل لان العرب تورخ الزمان بالليالى لان غرة الشهور من ابتداء رؤية الهلال ومنها ابتداء السنة وماذكرنا ابلغ وانسب وتفسير جذب الليالى بمضيها بتجريد الجذب عن بعض معناه كما فى الشرح مستغن عنه بما ذكرنا (ابطى او اسرعى) اشارة الى شدة الليالى بحيث يقال فى حقها ابطى او اسرعى لا مبالاة بك اذ لا تفاوت بين سرعتك وبطؤك وهو حال عن الليالى بتقدير القول او اشارة الى اختلافها فى العسر والسهولة ورداءة العيش فيها وطيبه فبعضها مما يقال له ابطى و بعضها مما يقال له اسرعى واختلاف العيش اكثر تأثيرا وايجابا للهرم وضعف البدن من دوام العسرة ولا يخفى ان وصف الليالى بالاختلاف لا يستفاد مع تفسير ابطى او اسرعى بالتسوية بين حالتيها فوصفها بالاختلاف مع هذا التفسير كما فعله الشارح محل نظر (مجاز) خبر ان (بقوله) متعلق باستدل (عقيبه) اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع (افناه) اى جعله فانيا اى

(معدوما)

معدوما لتنزيله منزلة الفاني لاشرافه على الفناء اوفانيا بمعنى هرما فان فني يجئ بمعنى
التفنى وهرم والضمير للشعر اولابي النجم (قبل الله للشمس اطلعي) اى ارادته طلوع الشمس
حتى اذا داراك افق فارجعي والمعنى افناه ارادة الله جذب الليالى لان جذب الليالى
بطلوع الشمس والرجوع ووجه الاستدلال انه يدل على انه موحد وسيأتى ان الصدور
عن الموحد من القرائن فاسناد ميز الى الليالى المجذوبة لانه زمان اوسبب (واقسامه) اى
المجاز العقلى كما يقتضيه بيان الايضاح والمفتاح وظاهر الكلام (اربعة) لكن لا اختصاص
لها بالمجاز فالحقيقة متروكة للمقايسة لقلة الاهتمام بحالها ولك ان تفسر الضمير بكل واحد
من الحقيقة والمجاز وتجعل الامثلة لكل منهما باختلاف حاليهما من الصدور من المؤمن
والجاهل لكنه تكلف يأباه عود ضمير وهو فى القرأن كثير الى المجاز مع انه يؤيده انه لم يقل نحو
قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب
المصنف ولا يشكل بالطرف الجملة وان عرف الحقيقة والمجاز بالكلمة لان طرفى الحقيقة
والمجاز لا يكونان جملة عنده لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا اوما فى معناه نعم يشكل
على مذهب السكاكى حيث جعل الحقيقة والمجاز مطلق الكلام فانه يجوز على مذهبه
كون المسند جملة كذا ذكره الشارح وفيه انه يشكل على مذهب المصنف بقولك سرنى
ليلى وقد اردت هذه اللفظة حين سمعتها فان من سرك من تلفظ بها وليلى اذا اريد بها
نفسها ليست بحقيقة ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف
بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالاشتراك صرح به الشارح فى شرح الكشاف وبقولنا قيل جاء
ابن زيد فانه حقيقة وطرفها جملة ويشكل الحصر مطلقا لجواز كون الطرف كناية وانما
بين هذه الاقسام ليتضح الفرق بين هذا المذهب وما سيأتى من مذهب رد المجاز العقلى
الى الاستعارة بالكناية لان طرفيه حينئذ لا يكونان الا مجازين ان جعل التخييل مجازا اومجازا
وحقيقة ان جعل التخييل حقيقة وهذا يوجب تخصيص البيان بالمجاز وقال الشارح فائدة
البيان التنبيه على ان الاسناد المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه وازالة لما عسى ان
يستبعد من اجتماع مجازين اوحقيقة ومجاز فى كلام واحد وان كانا مختلفين اقول بل لازالة
استبعاد تحقق المجاز العقلى لان ما ذكره من الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد لان المجاز
العقلى لا يخلو عنه لان طرفيه (اما حقيقتان) اى كلمتان مستعملتان فيما وضعتا له فى اصطلاح
التخاطب (نحو انبت الربيع البقل) البقل ما نبت فى بزره لا فى اصل ثابت كذا فى القاموس والربيع
ربيعان ربيع الكلاء وربيع الثمار فالمراد بالربيع ربيع الكلاء فكونه حقيقة ليس بواضح
ومن جهة اخرى وهو ان انبات البقل من بعض اجزاء الربيع لا من جميعه (اومجازان)
اى كلمتان مستعملتان فى غير ما وضعتا له فى اصطلاح التخاطب لعلاقة بينهما مع قرينة
مانعة عن ارادة ما وضعتا له (نحو احيى الارض) اى جعلها نافعة فان ما ينفع كالحى وما
لا ينفع كالميت وحقيقة اعطاها الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة وتفتقر الى الروح
والبدن (شباب الزمان) اى الازمنة الشابة على ان الشباب جمع شاب على ما فى القاموس
وهو اعذب من جعله مصدرا والمراد به ازمنة قوتها المؤثرة الموهومة فى الغاية والشاب
حقيقة حيوان حرارته الغريزية مشبوبة مشتعلة اى فى كمال القوة (اومختلفان انبت البقل
شباب الزمان واحيى الارض الربيع) وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز ايضا قسمان
لانها اما حقيقة نحو انبت الربيع البقل واما مجاز نحو انبت الربيع البقل بمعنى الخبر ولو اعتبرت
مع الطرفين يحصل باعتبارها اقسام كثيرة فعليك باستخراجها ولا يخفى ان الاستبعاد

افنى نسخه

اذ لا يخفى ان من قال انبت الربيع البقل لم يرد بالبقل ما نبت فى بزره من غير اوراق الاشجار ولم يرد مطلق الربيع بل بعضه منه

فى اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز فى الاسناد باعتبار نفسه ومايدل عليه اكثر من الاجتماع باعتبار الطرفين (وهو) اى المجاز العقلى (فى القرآن كثير) فيه رد على من انكر وقوعه فى القرآن عقليا كان اولغويا فالمقام الاهتمام بالظرف قدمه اولان فى تأخيره التباسا بانه من جملة مابعده اى فى القرأن هذه الجمل وبناء الانكار على ماهواوهن من بيت العنكبوت حيث قالوا لووقع المجاز فى القرأن لصح اطلاق المتجوز عليه تعالى وهو مع كونه ممنوعا منقوض بانه لووقع مركب فى القرأن لصح اطلاق المركب عليه تعالى ولتوضيح دعوى الكثرة ذكر عدة آيات على سبيل التعداد ولم يقل نحو واذا تليت لانه لواعاد النحو فى كل آية لزم تمثيل الكثرة باية واحدة ولو لم يعد لاوهم فى باقى الايات ان العاطف محكى كما فى الآية الاولى قال الشارح المحقق لم يقل نحوا ايهاما للاقتباس وان المعنى (واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا) وتصديقا بوقوع المجاز العقلى فى القرأن كثيرا والمقصود ان اسناد زادت الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله والايات سبب لها وللبحث عن الايمان هل يزيد ام لا وهل الآية مؤولة او على ظاهرها ومانأويله مقام آخر نعم يتجه على ايهام الاقتباس ان زيادة الايمان كيف يتصور فى شان منكرى وقوعه فى القرأن ولا بد فى الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بان تلاوة آية توجب الايمان وبتلاوة الآيات تزيد ومن لم يتفطن ادعى ان الزيادة ربما تستعمل فيما لم يسبقه الثبوت وماهو عن مثله ببعيد فان قلت لم لم يجعله اقتباسا بل جعله شاهدا وايهاما للاقتباس قلت لانه صرح به فى الايضاح حيث قال كقوله تعالى واذا تليت بقى ان ماعد من المحسنات البديعية هو الاقتباس لا ايهامه (يذبح) اى فرعون (ابنائهم) اى ابناء بنى اسرائيل فيه اسناد الذبح الذى هو فعل الجيش الى السبب الآمر له (ينزع) اى ابليس (عنهما) آدم وحوا لباسهما اسند فعل الله الى ابليس لانه صار سببا له بوسوسته وحثه على اكل الشجرة (كيف تتقون يوما يجعل الولدان شيبا) جمع اشيب جعل ظرف الجعل جاعلا والجاعل هو الله تعالى وجعل الولدان فيه شيبا كناية عن طوله او كثرة اهواله وشدة امره فان الشدة من موجبات سرعة الشيب (واخرجت الارض اثقالها) جمع ثقل وهو متاع البيت يريد به دفائنها وخزائنها نسب فعل الله الى مكانه كذا فى الشرح والاظهر انه اسناد الى المفعول به لان الاخراج من الارض لا فى الارض وكذا جعل الاخراج فعل الله كجعلهم نزع لباس آدم عليه السلام وحواء فعله تعالى خفى لاحتمال ان يكون الفاعل فيهما الملائكة ولا بد لتعيين الفاعل من السمع وهو (غير مختص بالخبر) اى المجاز العقلى غير مختص بالخبر كما يتوهم من بعض اساميه وفيه انه كما يوهم الاختصاص بالخبر يوهم الاختصاص بالمثبت فدفع الوهم قاصر اوكما يتوهم من ذكره فى بحث اسناد الخبرى ولك ان تريد ان كثرة الوقوع فى القرأن غير مختص بالخبر بل يجرى فى الانشاء (نحو ياهامان ابن لى صرحا) اى قصرا اسند البناء الذى هو فعل البناء الى ضمير هامان الذى هو آمر بالبناء (ولا بد له) اى للمجاز العقلى (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهرة لانه اشترط فيه التأول وهو بمعنى نصب القرينة على عدم ارادة الظاهر وانما تعرض له مع استفادته من قيد التأول لتفصيلها فهو بمنزلة البيان للتأول فينبغى ان يذكر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينه وبين مايتعلق به ببيان الاقسام وحديث كثرة الوقوع فى القرأن وعدم الاختصاص بالخبر ولا يشترط قرينة معينة لما هو الحقيقة ولهذا اختلف فى انه هل يلزمه حقيقة اولا وجوز كون معرفتها خفية واذا لم يظهر قرينة صارفة فان كان الظاهر صادقا يحمل عليه وان كان كاذبا فالشارح يحمل عليه والسيد يتوقف وقد عرفت ماهو الحق (لفظية) كما مر فى قول ابى النجم ولا يخفى ان قوله افناه قيل الله يصرف قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع عن ظاهره لدلالته على انه كان موحدا فقابله قوله صدوره عن الموحد له

اذ لابد فى صحة الاطلاق من الاذن الشرعى عند الاشاعرة ومن افادة التعظيم عند جماعة ومن عدم ايهام النقص عند الكل سه

هذا الوجه صرح به المفتاح سه

يقتضى ان يقيد الصدور عن الموحد بما اذا لم يعلم من لفظ يقارن بالكلام (اومعنوية) جوازا جتماع القرينتين لاينافى التنافى (كاستحالة قيام المسند بالمذكور) اى بالمسند اليه المذكور لفظا اوتقديرا (عقلا) يعنى كاحالة العقل قيام المسند بالمذكور تعقلا تمييز عن نسبة الاستحالة الى القيام باعتبار انه فاعل الاحالة كما قالوا فى امتلاء الاناء ماء والمراد احالة العقل على سبيل الاستقلال من غيران يحتاج الى الاستعانة بنظر اوغيره يعنى استحالة جلية البداهة (كقولك محبتك جاءت بى اليك اوعادة) اى احالة العادة ذلك نحو (هزم الامير الجند) والاولى كاستحالة نسبة المسند الى المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول (وصدوره) عطف على الاستحالة اى صدور المجاز وراجعه الى الكلام ليقطع سلاك اضمار عن الانتظام فلا يقع فيه وان اوقع الشارح فيه عبارة الايضاح فى هذا المقام (عن الموحد) لا بد من تقييده بغير المخفى حاله والاشمل المستغنى عن التقييد كصدوره عمن لا يرضى به فى (مثل اشاب الصغير) متعلق بالظرف فانه اذا صدر عن الموحد يحكم العقل بانه مجاز لامن كل عاقل اذ كل عقل لايأبى عنه بل كثير من العقول القاصرة يحكم به (ومعرفة حقيقته) الاولى ترك المعرفة اذ المعهود المتعارف وصف المعلوم بالظهور والخفاء لا العلم والمراد ان حقيقته (اماظاهرة) والمراد الحكم على الفرد المقدر للحقيقة سواء كان متحققا اولا فلا يحتاج الى تأويله بان معرفة مسند اليه اواسند اليه لكان الاسناد حقيقة اماظاهرة كما فى الشرح وان وجه بانه انما اوله لما ذكره من انه لايلزم ان يكون للمجاز حقيقة بل الواجب ان يكون له مسند اليه لواسند اليه كان الاسناد حقيقة اما الاسناد فيجوز ان لا يتحقق اصلا وكيف لا يجوز ان يكون الفعل مستقبلا ويسند الى فاعل لا يوجد اصلا فالمجوز الذى اصله هذا الاسناد ليس لمسنده فاعل محقق بل مقدر وفى هذا الكلام التنبيه على انه يكفى فى المجاز القرينة الصارفة ولا تجب القرينة الموضحة لحقيقة الاسناد بل رب مجاز حقيقته خفية لايظهر حتى انكر الشيخ وجوب الحقيقة للمجاز ورد على الشيخ انكاره لان الفعل يستحيل بدون المسند اليه غايته انه قد يكون خفيا ويعتبره النظر الصحيح لله تعالى واليه اشار بقوله (واما خفية كما فى قولك سرتنى رؤيتك اى سرنى الله عند رؤيتك) وتبع فى هذا الرد الامام الرازى كما تبعه صاحب المفتاح الا انه قال يجب ان يجعل المسند اليه ماترضى به يريد انه لوكان المتكلم من يجعل خالق الافعال الله تعالى فاجعل حقيقة الاسناد اليه تعالى وان كان من يجعل خالق افعال العباد انفسهم فاجعل الحقيقة ماينا سبه بل حقيقة ماقال ان الاسناد حقيقة لا يدور على الخلق بل عند الحكم بان الله خالق الافعال كلها ضرب زيد وضرب الله مجاز فحكم العقل فما رضى ان يكون عند متكلمه فاعلا حقيقيا فاعتبر الحقيقة الاسناد اليه والحق مع الشيخ لانه يريد انه لا يجب فى المجاز العقلى قصد حقيقة ولا يجب ان يلاحظ للفعل فاعلا حقيقيا محققا فانك فى اقدمنى بلدك حق لا تقصد اقداما محققا ولا تعدل من فاعله المحقق الى السبب الذى هو الحق بل تريد افادة القدوم للحق فتبالغ فى سببيته الحق له حتى كانه فاعل فيتوهم اقداما ومقدما وتضع الحق موضع المقدم الموهوم مبالغة فى سببيته فمدار صدق هذا الكلام على وجود القدوم ولا يطلب منك وجود الاقدام الموهوم ولا يخفى ان الظاهر سرنى الله بسبب رؤيتك ليكون اسناد سرنى الى الرؤية اسنادا الى السبب واما جعله اسنادا الى الزمان فيحتاج الى تقدير اى سرنى زمان رؤيتك عنه مندرجة ويمكن ان يوجه قوله عند رؤيتك بانه ليس للتنبيه على ان الاسناد الى الوقت بل للتنبيه على ان السببية عادية ماله وجود الفعل فى هذا الوقت (وقوله) اى ابى نواس

على مافى الايضاح وهوابن هانئ الشاعر المشهور على مافى القاموس قال الشارح هو قول ابن المعذل فمن قال لاينافى بين قوليهما لجواز ان تكون له كنيتان لم يأت بشئ يرينا صفحتى قمر يفوق سناهما القمرا (يزيدك وجهه حسنا اذا مازدته نظرا اى يزيدك الله حسنا فى وجهه) جعل وجهه مائدة تنال منه الوان نعم الحسن اللذيذة يزيدالله كلما نظرت فى هذه المائدة لونا من النعمة تلتذ به ومايقال المفعول الثانى فى يزيد بحيث ان يصح اضافته الى الاول كما فى زاده مرضا اى زاد مرضه وههنا لايصح اذ لايصح يزيدالله حسنك فى وجهه فلابد من جعل يزيد بمعنى يظهر اى يظهر لك الله حسنا فى وجهه قداندفع بما ذكرناه اذ يزيدالله حسنك فى وجهه بمنزلة يزيدالله نعمتك فى مائدة وجهه فبهذه الملاحظة يحسن اضافة الحسن الى المخاطب على ان جعل يزيد بمعنى يظهر فاسد لانه ليس متعديا الى مفعولين وقد صرح بترجيح وجهه فى اول البيت واشار اشارة لطيفة فى آخره الى الترجيح فان القمر اذ ازدت النظر فيه ترى فيه اشياء غير مستحسنة كالخدش وفيه مع ذلك اشارة الى انه على خلاف الاشياء فان الاشياء اذا تكررت فتر الرغبة فيه ونقص حسنها بل ربما يكره اعلم ان عندى نظم المجاز العقلى فى سلك الكناية بان تجعل انبت الربيع لاثبات الانبات الربيع وجعل الربيع فاعلا لينتقل منه الى المبالغة فى ظرفية الربيع للانبات ودعوى كمال مدخليته فيه وكذا تريد بقوله بنى الامير اثبات البناء للامير لينتقل منه الى كثرة مدخليته فى البناء حتى كأنه الفاعل فان قلت كيف يصح منك اثبات الانبات الربيع ولا انبات له فالحق ان يجعل مجازا مرسلا لامتناع ارادة المعنى الحقيقى قلت صح انباته له عند الوهم فكأنه قيل انبت الربيع فى وهمى وكونه مبنيا فى الوهم يلزمه كثرة المدخلية فى الاثبات (وانكره السكاكى) اى انكر المجاز العقلى وقال ليس فى كلام العرب مجاز عقلى ولاخفاء فى ان ماذكره ليس الااحتمال امثلة المجاز العقلى للاستعارة بالكناية وبذلك لايتم نفيه حتى لوتم لتم نفى الاستعارة بالكناية ايضا فى تلك الامثلة باحتمال المجاز العقلى فيكون كل منهما منكرا فى تلك الامثلة ونحوها ويكون الثابت احد الامرين والداعى له اليه انه تقال الانتشار ويجعل اعتبارات البلغاء اقرب الى الضبط وعورض بان هذا الاعتبار يوجب تشبيه الربيع بالقادر المختار وادعى انه عينه وهو ركيك جدا بخلاف المجاز العقلى فان فيه تشبيه ملابسة الربيع بالانبات بملابسة الفاعل الحقيقى وبان جعل الامير فى هزم الامير الجند من عداد الجيش وبمنزلته امر مستبعد جدا ويمكن رفعه بان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقى والمبالغة فيه ركيك لو اعتبر التشبيه به بخصوصه امالو شبه بالفاعل ملحوظا بعنوان الفاعل فلا وكذا الاستبعاد فى جعل الامير بمنزلة الفاعل الحقيقى للهزم انما الاستبعاد فى جعله بمنزلة الجند ملحوظا بصفة الجندية (ذاهبا الى ان مامر ونحوه استعارة بالكناية) ذكر لفظ ذاهبا قوله تعالى اين تذهبون واختار مامر ونحوه على انه بالضمير الراجع الى المجاز العقلى احضارا لمامر بخصوصه لان فيه مايستبعد رده الى الاستعارة بالكناية كما عرفت فى انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وكما فى احيى الارض شباب الزمان اذ يلزم الاستعارة من المستعير ولما لم تكن الاستعارة بالكناية معلومة اشار الى بيانه بقوله (بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى) ولعله اشار بقوله الفاعل الحقيقى دون الله تعالى الى ماذكرنا من دفع الركاكة (بقرينة نسبة الانبات اليه) فان الاستعارة بالكناية عنده ذكر المشبه وارادة المشبه به بقرينة استعارة ماهو مخاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية توهمت فى المشبه

شبيهه بتلك الخاصة واثباتها للمشبه فى قوله بقرينة نسبة الانبات اليه نظر ويجب
ان يتكلف ويحمل على ارادة بقرينة نسبة ما هو مشبه بالانبات اليه ورعاية ل ان السكاكى وان
اشتهر منه ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده اثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة
التخييلية الا انه ذكر فى بحث جعل المجاز العقلى استعارة بالكناية ان قرينتها قد تكون امرا
محققا كما فى انبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التأويل نعم فى قوله (وعلى هذا القياس غيره)
نظر لانه لا يمكن قياس القرينة فى اكثر الامثلة عليه ونحن على ان ما ذكره ليس نصا فى ان الانبات
محمول على معناه الحقيقى وليس مستعارا لامر وهمى وتتبع ما اشتهر منه وستطلع على معنى
كلامه فى انبت الربيع فى فن البيان فى مقامه ان شاء الله تعالى (وفيه نظر) اى فى
جعل كل تركيب يشتمل على المجاز العقلى مشتملا على استعارة بالكناية نظر لانه باطل لاستلزامه
امورا باطلة وبطلان اللوازم مستلزم لبطلان الملزومات ولانه تنتقض هذه الدعوى بكل
تركيب مشتمل على المشبه به والمشبه فانه لا يصح اخراجه عن كونه مجازا عقليا بجعله مما يشتمل
على الاستعارة بالكناية لان فيه ما يمنع عن ذلك الجعل فاشار الى الدليل الاول بقوله
(لانه يستلزم) الخ والى الثانى بقوله ولانه تنتقض الخ ولا يخفى ان الانتقاض لا يختص
بنحو نهاره صائم بل كل مثال ذكره فى الدليل الاول تنتقض به الدعوى لانه لا يصح
اخراجه عن الاشتمال على المجاز العقلى بذلك الجعل لوجود المانع كما لا يخفى ان استلزام
الجعل المذكور الباطل لا يختص بنحو نهاره صائم على وجه ذكره بل يجرى
فيه باعتبار اشتماله على طرفى التشبيه فكل من التخصيصين بلا مخصص ثم استلزام
(ان يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية صاحبها) ليس مقابلا لعدم صحة
الاضافة واخويه كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو بليه معتبر فى الجميع اذ يستلزم ان يكون
المراد بالنهار فلانا نفسه وان يكون المراد بضمير هامان العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار
الفساد عليه وانما المقابل لها عدم صحة ان يكون العيشة ظرفا لصاحبها فالاولى ان يقال
يستلزم ان لا يصح جعل العيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية ظرفا لصاحبها والاولى
بنحو عيشة عيشة لئلا يوهم ان ترك النحو فيه وايراده فى اخويه بناء على انفراده بخلاف اخويه
فانه فاسد لان قوله تعالى خلق من ماء دافق فى سلكه كما صرح به فى الايضاح قال الشارح
لانه لا معنى بقولنا خلق من شخص يدفق الماء اى يصبه ورد بورود خلقكم من نفس واحدة
و يدفعه ان مراده انه لا معنى له فى مقام بيان الخلق من الماء كما يشعر به نظم القرآن ونقول لانه
لا معنى حينئذ لوصف الماء بانه يخرج من بين الصلب والترائب وقوله (لما سيأتى) الاولى بجعله
ان يذكر بعد قوله بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة الانبات اليه ويتجه
انه لم لا يجوز ان يكون هو فى عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمل (وان لا يصح
الاضافة فى نحو نهاره صائم) مما اضيف فيه المنسوب اليه الذى غير ما هو له الى ما هو له
(لبطلان اضافة الشئ الى نفسه) اذ لا اعتداد بمن جوزها وجعلها فى عداد الاضافة
اللفظية اقول من جملة اللوازم الباطلة ان لا يصح نحو نهاره له صائم اذ لا معنى لنسبة
الشئ الى نفسه وما يقال ان المجاز العقلى اسناد اسم الفاعل الى فاعله لا نسبته الى المبتدأ
والموصوف فلا يحتاج السكاكى الى جعل الضمير النهار استعارة بالكناية ولا الى جعل
العيشة بل يكفيه جعل الضمير استعارة بالكناية فمما لا يعتد به لانه مبنى على عدم التفرقة
بين مذهب السكاكى ومذهب غيره فى المجاز العقلى يتجه عليه انه لو جعل الضمير بمعنى الصاحب
والعيشة و نهاره بحالهما بخلاف الصفة المشتقة عن ضمير الموصوف والخبر المشتق

فى نسخة المؤلف بخطه ابطلان
الملزوم ﷺ

بان نسخه

عن ضمير المبتدأ على ان ضمير الغائب لا يعقل فيه الاستعارة لانه تابع المرجع لا محالة وهو حقيقة فيما قصد بمرجعه مجازا كان المرجع او حقيقة وبهذا علم ان رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية اما بجعل ظرف المجاز العقلي كناية كما في انبت الربيع البقل لها او بجعل مرجع الظرف استعارة بالكناية كما في راضية (وان لا يكون الامر بالبناء لهامان) معان النداء له بلا شبهة في قوله تعالى ياهامان ابن لي صرحا وفيه ان الامر بالبناء ليس لهامان بل الآمر بالامر بالبناء لانه قصد بهذا الكلام ان يأمرها مان العملة بالبناء فينبغي ان يقال وان لا يكون الامر لهامان ولك ان تقول المراد ان لا يكون امر العملة بالبناء لهامان لان فرعون هو الآمر لهم بنفسه في هذا الكلام لا مفوضا للامر اليه فتبصر ان كان لك حدة النظر فان هذه الاشارة ليست لضعيف البصر (وان يتوقف نحو انبت الربيع البقل على السمع)الاولى على الاذن لان المتبادر من السمع في هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع (واللوازم) الاربعة (كلها منتفية) ظاهرة الانتفاء وكيف لا والكلام المعجز والكلام المستفيض بين البلغاء محتشد اجلى من النهار ووجوب توجه الامر بعد النداء الى المنادى لا مدخل فيه للانكار ولكل احد في استعمال مثل انبت الربيع البقل استقلال واختيار واجيب عنه بان السكاكي يمنع كون احد من البلغاء على مذهب التوقيف فلذا لم يقفوه على الاذن واما العلماء فلم يمنعوا من استعماله مع قولهم بالتوقيف لانهم زعموا انهم قصدوا المجاز العقلي والاقتداء بهم في معرفة وجوه تصرفات كلام البلغاء لانهم لم يحيطوا بالاحاطة بجميع تصرفات كلامهم فلا يبعد ان لا يفهموا بعض تصرفاتهم في الكلام وفيه انه لا خفاء في ان حسن المجاز العقلي مما لا ينكر فلا ينبغي نسبة التقصير الى العلماء في تحصيل مراد البلغاء وتجويزهم استعمال التراكيب الممنوعة شرعا لا عن تحقيق لباعث تقليل الانتشار وتقريب الفن الى الضبط فان ذلك الباعث ليس بمثابة يحسن العمل بمقتضاه مع تخطئة ارباب الدين والانتباه بل الجواب ان صحة انبت الربيع انما يتوقف على السمع لو اريد بالربيع ذات الله تعالى ولو اريد الفاعل الحقيقي على الاجمال فلا يتوقف على السمع وان كان ذلك الفاعل المجمل هو الله تعالى كما يقال لا بد للممكن من شئ يوجده فلا يلزم من اطلاق الشئ هنا مع انه في الواقع ليس الا ذاته منع شرعي واجيب عن هذه الاعتراضات بمنع الاستلزام لان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ليس ان المراد بالمشبه المشبه به حتى يكون المراد بالربيع مثلا هو الله تعالى بل المشبه بادعاء انه عين المشبه به والادعاء لا يوجب كونه عين المشبه به حتى يلزم شئ منها ويتجه عليه انه حينئذ لم يصر اسناد ما هو للمشبه به الى المشبه اسنادا الى ما هو له حتى يصح انكار المجاز العقلي لجعله من قبيل الاستعارة بالكناية ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه حقيقة وحقه ان يسند اليه ويزيف هذا الدفع بان ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخييلية هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا غير خطاء لانه صرح في بحث رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون امرا وهميا كما في اظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون امرا محققا كما في انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وقد اخبرناك ان معنى كلامه هذا شئ آخر وستطلع عليه في شرحنا هذا اذ يأتي محله وبما ذكرنا ظهر ان مبنى الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يراد المشبه به حقيقة وان المراد بما اسند الى المشبه به معناه الحقيقي في هذه الامثلة لا على مجرد ان المراد

المشبه به حقيقة حتى يكفي في دفعها الاشارة الى انه يراد به نفس المشبه بادعاء كونه مشبهابه
كما ظنه الشارح وتبعه القوم وقد يقال مبنى الاعتراضات على ان السكاكي جعل الاستعارة
بالكناية من قبيل المجاز وذلك لايتم بدون الاستعمال في المشبه به حقيقة وان صرح بخلافه
في تحقيق الاستعارة بالكناية وفيه انه لاينفع في دفع انكار المجاز العقلي لان له ان يبني الرد
الى الاستعارة على ما يقتضيه ما ذكره في التحقيق لا على ما يقتضيه جعله من المجاز ويمكن ان يقال
في رد كلام السكاكي انه يلزم ان يكون المراد نفسه بعيشة في عيشة راضية صاحبها وهو لا يصح
سواء كان صاحبا ادعائيا او حقيقيا لان مبنى الاستعارة على تناسي المغايرة ومبنى الظرفية
على دعواها وهما متنافران يتنفر عنه البليغ وهكذا في نهاره صائم لان الاضافة تستدعي
المغايرة والاستعارة الاتحاد وليس لك ان تحمل كلام المصنف عليه لانه لايأباه النظران
الاخيران (ولانه ينتقض بنحو نهاره صائم لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع
عن الحمل على الاستعارة كما صرح به في كتابه وجوابه ان هذا مبني على انه جعل الاشتمال
على الطرفين مطلقا مانعا وليس كذلك لانه اراد به الاشتمال على الطرفين من حيث انهما
طرفان وكيف لا وقد جعل زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة وليس النهار وما
اضيف اليه طرفا التشبيه لان الاضافة لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص
نهار خاص لا مطلق النهار وانما يكونان طرفي التشبيه لو كانت الاضافة في معنى الحمل للمبالغة
في التشبيه ولا يخفى ان طرفي التشبيه حقيقة فيما يكون متصفا بكونه طرفا فلا حاجة في دفع
الانتقاض الى تقييد منافاة الاشتمال على طرفي التشبيه للاستعارة بكونه على وجه ينبئ
عن التشبيه كما في الشرح ورد بما يمنع اشتمال نهاره صائما على طرفي التشبيه بان المشبه به
للنهار شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائم وفيه انه حينئذ
لا يفيد الاخبار عنه بصائم ويشتمل الكلام على طرفي التشبيه وهو النهار وصائم ويمكن
دفعه بان المراد ان المشبه به شخص يتأتى منه الصوم ويصلح لان يصوم لله الحمد على الفراغ
من شرح الباب الاول من المعاني ونسأله التوفيق لشرح الباب الثاني ونفوض الامر
اليه ونتوكل عليه في سلوك مسالك الصواب في شرح (احوال المسند اليه) اي احوال بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال على ان الاضافة عهدية وبعد لابد من اخراج احوال
تعرض له بالقياس الى الاسناد او المسند اوغير ذلك ككونه مسندا اليه لاسناد مؤكد
ومسندا اليه لاسناد مؤخر الى غير ذلك وقد اخرجه الشارح باعتبار قيد الحيثية وفيه
ان احوال المسند اليه من حيث انه مسند اليه لايجوز ان يوجد غيره وقلما يوجد حال
يختص به ولا يبعد ان يخرج بالعهدية المذكورة لان كون المسند اليه مسندا اليه لاسناد
مؤكد ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه
وانما ذكرنا هذا التحقيق هنا متابعة للشرح والا فالاحق ذكره في بحث الاسناد الخبري
فاحفظه وانتفع به فيما سبق والحق وقدم احوال المسند اليه لان الذي الاصل في الكلام
تقديمه (اما حذفه) قدمه على سائر الاحوال لانه ينبئ عن مزية المسند اليه على سائر
الاركان لانه يدل على انه لشدة الحاجة اليه كأنه اتى به ثم ترك ولهذا عبر عنه بالحذف وفي المسند
بالترك وبهذا ظهر ضعف نكتة ذكرها هذا الشارح لتقديمه حيث قال قدم على سائر الاحوال
لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه
لان الحذف ينبئ عن حدوث العدم على انه وجوب التقدم على الاتيان به انما يفيد التقدم

على سائر الاحوال اوتأخر سائر الاحوال عن الذكر (فللاحتراز عن العبث) وهو ذكره
على ما اشتهر لان اللفظ يعلم بدون الذكر فالذكر عبث وذكره اوالقرينة على مانقول لان
فائدة القرينة معرفة اللفظ فاذا علم بالذكر لغت وصارت عبثا وانما قال (بناء على الظاهر) لانه
الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا اوكيف يكون القرينة عليه مع الذكر عبثا
لان الركن الاعظم يستحق اهتماما يوجب تكثير ما يحصر به ولا يخفى ان هذا التقرير يخص
بالمسند اليه ولو اريد جعل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مشتركا بينه وبين غير المسند كما ستعرف
مما ذكره المصنف في احوال المسند بل مشتركا بينه وبين غير المسند ايضا فينبغي ان يقتصر على
ان ما هو مقصود بالافادة كيف يكون ذكره مستدركا اوكيف تكون تقوية الذكر
بالقرينة مستدركة فان قصد الافادة ربما يوجب اهتماما واحتياطا بدفع العبث وبترك
حديث كونه ركنا اعظم بل كونه ركنا ولا يذكر كما ذكره ولم يجعل الحذف لوجود القرينة
وللاحتراز اوغيره لئلا يوهم ان وجود القرينة من المزايا التي تخص البليغ عملا خطته لان
العامي ايضا يحذف لوجود القرينة ووجود القرينة مصحح والمزايا هي المرجحات
وقال الشارح لم يتعرض له اعتمادا على معرفته في النحو وماذكرنا اوجه (اوتخييل العدول
الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد
ليستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شئ على مدخوله لانه يستدعي ان يراد به
في تلفظ واحد معنيان بالنظر الى كل مدخول معنى وهو بمنزلة ان يقال عسعس اليوم والليل
ويراد اقبل اليوم وادبر الليل ولهذا اكاد احكم بان العطف على مدخول الحرف ليس
الا بتقديره لا باعتبار الاستصحاب ومعنى تخييل العدول انه يخيل السامع انه افاد المسند
اليه باقوى الدليلين وهو العقل لان الدلالة العقلية لا تتخلف بخلاف الدلالة الوضعية
وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه وانما قال
تخييل العدول اذ لا عدول من اللفظ بل العقل يرشد الى اللفظ ويفهم من اللفظ ولان القرينة
دلالتها عقلية بمعنى غير وضعية لا بمعنى انه لا يتخلف عنه المدلول وقالوا كون دلالة
العقل اقوى لتوقف دلالة اللفظ على دلالة العقل من غير عكس ووجه التخييل انه لا عدول
فانه عند الذكر والحذف يتشارك العقل واللفظ في الدلالة وفيه بحث لان كون دلالة
العقل اقوى بناء على ان دلالة اللفظ غير مستقلة يوجب ان لا يكون الاعتماد عند الذكر على
دلالة اللفظ فقط بل على دلالتهما فكيف يكون تخييل العدول الى اقوى الدليلين بل تخييل
العدول من جمع الدليلين الى واحد اقوى منهما وفي المفتاح تقييد التخييل كالاحتراز عن العبث
بكونه بناء على الظاهر وتركه المصنف ونعم الترك لان التخييل يفيد ان فهم العدول بناء
على ظاهر الامر لا مع التأمل في الحقيقة (كقوله قال لي كيف انت قلت عليل) مثال
للداعيين وانا اقول لم يقل انا عليل لئلا يتبدل ما عبر به السائل عن ذاته بما يعبر به عن نفسه
لاستلذاذه كونه معبرا بما جرى على لسانه (اواختبار تنبه السامع) ايتنبه بالقرينة ام لا وعبارة
الشارح هل يتنبه بالقرينة ام لا سهوا لان ام هذه لازمة للهمزة فان قلت الحذف يفتقر الى
صلاحية المقام وهو بان يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلابد من اعتقاد المتكلم
قبل الحذف انه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف
للاختبار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم انه يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار
لتحصيل اليقين على انه قال اختبار تنبه السامع ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب
عارفا به لوجود القرائن واقول واظهار اعتقاده ان السامع يتنبه او اظهار اعتقاده

دلالته في نسخة المؤلف بخطه

ان له تنبهــا كا ملا اوالتنبه على تنبهه اومقدار تنبهه (اومقدار تنبهه) ايتنبه بالقر ينــة
الخفية ام لا و فى عبــارة الشارح اهل (اوايهام صونه عن لسـانك) تواضعا منك بايهام
انه من الطهارة بحيث يتلوث بلسانى (اوعكسه) اى ايهام صون لسانك عنه تحقيراله بايهام
انه فى الخبث والرذالة بحيث يتلوث به لسانى ولك ان تبالغ فى تحقيره بالحذف بايهام انه من الخبث
بحيث يتلوث به كل لسان وحيئنذ الداعى ايهام صون اللسان عنه كما فى المفتاح لا ايهــام
صون لسانك عنه وليس لك ان تقصد بالحذف ايهام صونه عن كل لســان لان فى ذلك
تحقــير الكل لسا ن وليس امر الا لســنة بيدك حتى تفعــل به ما تشاء وانمــا لك تحقير
لسانك تواضعا منك فلذلك لم يطلق المفتاح فيــه اللسان واختيار التخييل سـابقا والايهام
هنا ليس لكون احدهما مدركا خياليــا والاخر وهميا بل التخييل والايهام مستعاران لافادة
انهمــا ليسا محققين واختلاف الاستعــارة للتفنن وقيــل لان فى الايهام زيادة تبعيــد عن
التحقق فاختير التخييــل سابقا لشــائبة تحقق فى المعــدول بخلاف الصون عن التلوث فانه
لا تحقق له اصلا اقول اوايهام صونه عن سمعك اوايهام صون سمعك عنــه (اوتأتى) اى تيسر
(الانكار لدى الحاجة) الظرف يتعلق بالتأتى او بالظرف اى لتأتى يعنى تأتى الانكار انما
يدعو الى الحذف لدى الحاجة الى الانكار (اوتعينه) امالان المسند لايصلح الاله اولانه
بلغ فيه من الكمــال بحيث لايلتفت الذهن الى غيره والتعــين قديدعوالى الحذف احترازا
عن العبث وقديدعواليه افادة للتعين والمراد هنا الثــانى لكن الاظهر ان يقول اولافادة
التعين ويفترق التعين عن الاحتراز عن العبث بنــاء على الظــاهر فى قولك خالق لمايشــاء
اذلا عبث فى ذكر الله فى الظــاهر مع تعينــه لان فوائد ذكره لاتحصى ولايخفى وجعل
ازتعينه توطئة لقوله (اوادعاء تعينه) مخــالفة السوق ومباعدة الذوق وكــذا جعله
تفصيلا لبعض مايوجب الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (اونحوذلك) افرد الاشارة
لكونه اشارة الى احد الامور المستفادة من الترديد وقدعرفت من النحو غير بعيد فلا نعيد
ومن النحو اتباع الاستعمال الوارد على وجوب الحذف سماعا كما فى رمية من غير رام او شنشنة
اعرفهــا من اخزم اوقياسا كما فى الحمــد لله الحميــد بالرفع فانه لايجوز هو الحميــد كذا
قالوا وفيــه بحث لان الحذف هنا الاحتراز عن مخالفة القيــاس اوضعف التأليف فهو
من متعلقــات البلا غة التى مرجعها غير علم البلا غــة ولا تعلق له بمقتضى الحال الذى
من وظيفة المعانى ومنه الحذف لضيق المقام بسبب تضجر وسأمة اوفوات فرصة اومحافظة
على وزن اوسجع اوقافية فان قلت ايجاب السجع اوالقافية حذف المسند اليه خفى اذ القافية
حينئذ غيره و كذا اخر لفظ السجع وهو يحصل بجعل ذلك الغير قافية اوآخر السجع بدون حذف
المسند اليه قلت اذا توقف النظم اوحسن السجع على حذف المسند اليه اوغيره ويكون الغير قافية
اواخر السجع بحذف المسند اليه للمحافظة على القافية اوالسجع قال الشارح المحقق وقد يكون
من حذف المسنــد اليه حذف الفاعل وحيئنــذ يجب اسنــاد الفعل الى المفعول ولا يفتقر
هذا الى القرينة الدالة على تعيــين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف مثل قتل
الخارجى لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وفيه بحث لانه لايجب
اسناد الفعل بل اسناد الفعل اواسم المفعول واواريد بالفعل مايعم شبهه يشكل بفاعل المصدر
فانه يحذف ولا يجب اسناد المصدر الى المفعول ولانه يحذف الفاعل فى اضربن واضربن
واضربوا القوم واضربى القوم وضربا القوم مما لايحصى ولايجب الاسنــاد الى المفعول
ولان المحذوف هنا ليس مجرد المسند اليه بل المسند والمسند اليه ويجب الداعى بحذف الجملة

اول من قال رمية من غــير رام الحكم بن عبــد يغوث المنقرى وكان من ارمى الناس وقد نذر ايذبحن مهاة على الغبغب فلم يمكنه ذلك اياما حتى هم بقتل نفسه ثم رمى ابنه مطعم فاصاب فعند ذلك قاله الحكم يضرب فى قلتة احسان من شئ
سعد

الشنشنة الخلق والطبيعة او الشبه وقيل النطفــة يضرب فى قرب الشبــه اول من قاله جد حاتم بن عبد الله بن سعد الحشرج من اخزم الطــائى حين نشــأ حاتم ويقبل اخلاق جده اخزم فى الجود كذا ذكره الحريرى فى المقامة الرابعة والاربعين

لايحذف المسند اليه بل لتبديل جملة بجملة والداعى ان لاغرض متعلقا بافادة صدور الفعل بل الغرض افادة وقوع الفعل على المفعول ولانه ربما يحذف الفاعل ولايجب الاسناد الى المفعول وتجب القرينة والغرض الداعى نحو يهدى للتى هى اقوم اى الملة التى هى اقوم حذف اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لايمكن ذكره ونحو جاء القرية يعنى اهل القرية (واما ذكره فلكونه) اى الذكر لاذكر المسند اليه كما توهمه عبارة المفتاح حيث قال اولان الاصل فى المسند اليه كونه مذكورا اذاصالة الذكر لايخص شيئا (الاصل) الذى لايعدل عنه الا بسبب ولامقتضى للحذف كذا فى الايضاح فان قلت لايتوقف اقتضاء كون الذكر الاصل للذكر على انتفاء مقتضى الحذف بل يكفى انتفاء القرينة قلت كانه لم يرد بالمقتضى مايزيد على المصحح بل مايندرج فيه المصحح اذبوجود المصحح يتم المقتضى ويثبت الاقتضاء وجعله اول نكتة والمفتاح اخر ذكره عن الكل وكان المفتاح جعله نكتة متبذلة ولهذا قال السيد السند الذكر لكونه اصلا لايوجب نكتة زائدة على كونه اصلا والحذف لمخالفته الاصل يوجب نكتة باعثة عليه معتدا بها فالحذف اعرف واقوى فى اقتضاء المعانى الزائدة على اصل المعنى التى هى المقاصد فى علم المعانى فلذا يقدم الذكر والمصنف خالفه وجعله نكتة غريبة لاتنالها الا ايدى نظر الخواص لانه يحتاج الى معرفة انه ليس فى المقام شئ من مقتضيات الحذف وهذه شان الانظار الجليلة لكن ينبغى ان يذكر معه ولامقتضى للعدول عنه ولايفوته القيد الذى به صار جليلا كما فات المفتاح (او للاحتياط لضعف التعويل) على القرينة (او التنبه على غباوة السامع) او لغباوة السامع او توبيخه بالغباوة (اوزيادة الايضاح والتقرير) اما للمسند اليه او لغرض تعلق بتكرير المسند اليه كما فى قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون حيث كرر اسم الاشارة ولم يكتف فى الحكم الثانى بما ذكر من اسم الاشارة للتنبه على ان هؤلاء الموصوفين بشرف الايمانين ممتازون بكل من يستحر الهدى وكمال الفلاح وكل منهما يكفى فى تميزهم فلايضاح هذا الغرض ذكر المسند اليه ولم يحذف بنصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لايتضح التكرار كمال الاتضاح ولا يفصح عن الغرض المذكور كمال الافصاح وبهذا ظهر فساد رأى من قال ليس الاية من قبيل اختيار الذكر على الحذف اذاوترك اولئك الثانى لم يكن مقدرا بل كان مابعده معطوفا على مسند اولئك الاولى (او اظهار تعظيمه) لان اللفظ مما يدل على كمال او لتعظيمه (او اهانته) اذا كان اللفظ مما يدل على نقصان (او التبرك بذكره او استلذاذه) اى وجدانه لذيذا او اظهار هذه الامور (او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) قيل الاولى حيث السماع مطلوب للمتكلم ليصح التمثيل بقوله (نحو هى عصاى) والا فهو تعالى منزه عن الاصغاء والاذن واقول اشار الى ان القرأن نازل على لسان العباد عومل فيه معاملتهم فى محاوراتهم وينبغى ان يقول حيث زيادة الاصغاء مطلوب لان الاصغاء يحصل مع حذف المسند اليه بذكر المسند وما تعلق به ولايقتصر البسط على ماذكره بل ربما كان له دواع اخر كالابتهاج والافتخار وحيث للمكان اى فى مكان الاصغاء مطلوب فيه ولا قرينة على جعله مستعارا للزمان حتى يصح تجويزه ومماينبغى ان يتنبه عليه ولاتغفل ان قوله او نحو ذلك فى بحث الحذف فى تركه فى هذا البحث ليس لان نكات الذكر استوفيت بالتفصيل بخلاف نكات الحذف فاحتيج الى اشارة اجمالية الى مابقى هنالك بخلاف هذا البحث بل الاجمال فيماسبق اشارة الى ان الاحوال المقتضية للخصوصيات ليست سماعية صرفة بل مدارها على العقل السليم والطبع المستقيم وتركه ههنا للاكتفاء بالاشارة السابقة وهكذا عادته كما ستشاهد انه قد يأتى بالاشارة الاجمالية وقد يتركه

اورد ان الظاهر ولا مقتضيا للحذف لان اسم لاشبه مضاف واجيب بانه على لغة من يبنى شبه المضاف ومنه لامانع لما اعطيت ونحن نقول لعله من قبيل لاابا له ولاغلامى له

متابعة لدأب المفتاح ولا يخفى ان كون الذكر لامثال هذه النكات لا يختص بما اذا قامت قرينة مصححة للحذف حتى اذا لم تكن قرينة كان الذكر لانتفاء القرينة لا الشيء من هذه النكات اذ لا تزاحم بين اسباب الذكر فقول الشارح المحقق هذا كله مع قيام القرينة بظاهره لا يتم والصواب ان هذا كله يكون مع قيام القرينة ومما ذكره المفتاح انه قد يكون الذكر لكون الخبر عام النسبة الى كل احد واريد تخصيصه وتركه المصنف لانه زعم انه فاسد لانه ان قامت قرينة على الخصوص فكونه عاما وارادة التخصيص لا يوجب الذكر وان لم تقم قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص ودفعه الشارح المحقق بان ينقح كلامه انه قد يكون الذكر لانتفاء القرينة الا انه جعل عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيلا لذلك الانتفاء لانه بانتفاء كون الخبر خاصا ينتفي قرينة الخصوص وبانتفاء ارادة العموم ينتفي قرينة العموم واعترض عليه السيد السند بان عموم النسبة مع ارادة الخصوص يجامع مع قرينة الخصوص كان يكون جوابا لسؤال اوغير ذلك نعم يوجب عدم كون الخبر قرينة على المسند اليه وانتفاء كون الخبر قرينة لا يستلزم انتفاء القرينة مطلقا والجواب ان مراد الشارح بعموم النسبة عمومه في هذا المقام وشموله لمتعدد وهو يستلزم انتفاء دلالة الخبر على الخصوص وانتفاء دلالة غيره ايضا والا لم يكن الخبر في هذا المقام عام النسبة الى متعدد ونحن نرده على الشارح بان مراد المصنف ان الذكر لعدم القرينة لتحصيل فصاحة الكلام والاحتراز عن التعقيد اللفظي لان الحذف بلا قرينة خلل في النظم يوجب كون اللفظ غير ظاهر الدلالة ولانه مخالف القانون النحوي لان حذف المبتداء عندهم لا يكون الا لقيام قرينة فلا تعلق له بهذا العلم بل يكون مرجعه علم النحو والجواب عن اعتراض المصنف انه كما يكون الحذف لمجرد التعميم لانه اذا حذف المسند والخبر عام ولا قرينة على الخصوص يحمل الكلام على عموم الحكم دفعا للترجيح بلا مرجح يكون الذكر عند قصد التخصيص والخبر عام النسبة لئلا يتبادر الذهن الى ان الحذف لمجرد التعميم لشيوع الحذف لذلك فمع وجود القرينة على الخصوص يذكر المسند اليه الخاص لئلا يفهم في بادي الرأي العموم ويغفل عن القرينة ورعايته (واما تعريفه) اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه اما وضع لشيء بعينه والاول هو المشتهر بين الجمهور والثاني هو الذي حققه بعض المتأخرين وهو المعتبر المنصور وان اردت كمال تحقيقه فعليك بشرح الرسالة الوضعية لنا فانا بذلنا فيه جهدنا المقدور وبالجملة لترجيح التعريف على التنكير نكتة هي ملاك التعريف ولا بد منها في اختيار كل قسم من اقسام التعريف اذ اختيار كل قسم منها في افادة المسند اليه مثلا ان مقام الافادة لطالب التعريف يقتضيه وقد بينه المفتاح وكأنه تركه المصنف ظنا منه ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فنكتة الخاص يكفي لايراد العام وليس كذلك لما عرفت ان اختيار الخاص لنكتة تدعو طالب التعريف اليه وهذا اتم مما قيل ارتفاع شان الكلام بان لا يغفل من نكتة العام بعمومه ومن نكتة الخاص بخصوصه وقد تنبه المصنف لذلك فاوردها في الايضاح وهي قصد افادة المخاطب فائدة كاملة معتدا بها وفائدة الخبر اما الحكم بكون المسند للمسند اليه واما الحكم بعلم المتكلم بها وكلما زاد على اصل الحكم بشيء على شيء خصوص زاد الفائدة لكن ما لم يوجب البعد عن حد الوقوع الى ان لا يقبل الخبر من المتكلم وخصوص الحكم اما بخصوص المسند اليه اما بالتعريف او التقييد او تكثير المحكوم عليه بالتعميم لا على سبيل الترديد واما بغير ذلك ولكل مقام كان لكل قسم من التعريف مقاما ولذا افصل وبما ذكرنا نقحنا ما ذكروا في هذا المقام واندفع

قال في الايضاح واما تعريفه فلكون الفائدة اتم لان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام اقوى ومتى كان اقرب كانت اضعف وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد قربا والتخصيص كماله بالتعريف هذا وريد لا بمجرد التنكير

ما يرد على قولهم كلما كان الحكم ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى لانه لايتم لان الحكم ربما يخرج بالبعد عن حيز القبول واندفع ما يتجه على كون الفائدة فى المعرفة اتم انه يمكن تخصيص النكرة بالوصف حتى لايشارك فيه غيره ولايكون للمعرفة عليه مزية وذلك لانه خصوص حصل بما زاد على التنكير من الوصف وناب مناب التعريف وله مقام ربما لايوجد حيث وجد مقام التعريف واما ماذكره الشارح من ان التعريف اتم من هذا التخصيص لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة فيتجه عليه ان الفائدة التى تدور على الخصوص بعد فهم الخصوص لامحالة من النكرة المخصوصة لايمكن ان يكون فى المعرفة اقوى لكون الخصوص فيه وضعيا على انه ان اراد الوضع الافرادى فلا يوجد فى المعرف باللام والمضاف وان اراد مايعم الوضع التركيبى فيوجد فى النكرة الموصوفة واندفع ايضا مايرد على قولهم كلما ازداد المسند اليه خصوصا ازداد الحكم بعدا وصار فائدة الحكم اتم وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وصارت انقص من ان جاءنى كل عالم ابعد من جاءنى زيد اذ قد عرفت ان المراد العموم على سبيل الترديد والعموم الذى يرى الحكم العموم على سبيل الاجتماع وقوله (فبالاضمار) يشعر بانه بصدد تفصيل اقسام التعريف والمقام يقتضى كونه بصدد تفصيل اغراض كل قسم فالاولى واما تعريفه بالاضمار فلان المقام اى الموضع واعلم انه فاتهم بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو وان كان بمعزل عن تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لايخص شيئا منهما الا صورة والباحث يتكلم عليك فى معرفة الغرض منه فى غيرهما من اجزاء الكلام فنقول اما التعريف بالنداء فى قولك يارجل فللاشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام فى العهد الخارجى وربما يقصد به تعيين الجنس لاعتباره فى ضمن كل فرد نحو قوله تعالى ياايها الانسان ماغرك وقوله تعالى ياايها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستغراقى وهم لم يجعلوا يارجلا فى شئ من التعريف وقالوا لم يقصد فيه الا النداء كما فى يازيد وحرف النداء لايلزمه قصد التعريف ولك ان تجعله لقصد تعريف الجنس الا انه اعتبر فى ضمن فرد ما فيكون بمنزلة اللام فى العهد الذهنى الا ان التزام وصفه بالنكرة يؤيد اعتبارهم وقدم التعريف فى احوال المسند اليه لانه الاصل فيه كما انه قدم التنكير فى احوال المسند لانه الاصل فيه وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف وبنى عليه ترتيب الذكر فى الضماير الثلاثة الا انه لم يراع ذلك فى تقديم الموصول على اسم الاشارة والاولى انه قدم الضمير لان مباحث تعريف الاسم الظاهر كثيرة فاراد الاشتغال بها بعد فراغ البال عما فى الضمير (لان المقام للتكلم والخطاب والغيبة) يعنى ولامقتضى للعدول عنه والافقول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا فى مقام التكلم والخطاب وهو توجيه الكلام الى حاضر والغيبة كون الشئ غير مخاطب ولامتكلم اى اذا كان الموضع موضع كون المسند اليه متكلما اومخاطبا اوغائبا وفيه ان كون الشئ غائبا لايستدعى الاضمار لان الاسماء الظاهرة كلها غيب ولهذا عرف الضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظا ومعنى اوحكما ولم يعرف بمجرد ما وضع بغائب والبيان الوافى ما فى المفتاح يدل قوله اوالغيبة اوكان المسند اليه فى ذهن السامع لكونه مذكورا او فى حكم المذكور لقرائن الاحوال ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم وارادة الاشارة اليه يتجه انه لايتعين الاضمار لجواز المعرف بلام تعريف العهد الا ان يرجح الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الافرادى والمعرف بلام العهد وخيل فى ذلك فمقام الضمير الغائب ان يتقدم الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فى ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو وهو الذى فى السماء اله

اى قد عرفت من قولنا تكثير المحكوم عليه بالتعميم لا على الترديد ان المراد بالعموم فى قولهم كلما ازداد عموما العموم على سبيل الترديد

عبد

وفى الارض اله وقولك ان جاءنى زيدجاءنى رجل فاضل وكون التعريف بالاضمار لان المقام لاحد الامور لا ينافى ان ضمير المخاطب قد لا يكون معرفة كما اذا كان لغير معين وان الضمير الراجع الى نكرة محضة لا يكون معرفة على تحقيق الشيخ الرضى على ان مقام الخطاب لا يكون فيه ضمير مخاطب غير معين لان الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر فلا يحتاج الى تزييف مذهب الشيخ الرضى وجعل اصل الخطاب منصوبا معطوفا على اسم ان اى التعريف بالاضمار لان المقام للخطاب (واصل الخطاب ان يكون لمعين) واحدا كان او كثيرا عدل عن عبارة المفتاح ان يكون مع معين لان استعمال الخطاب مع اللام اشد اذ يقال خاطبته ولا يقال خاطبت معه (وقد يترك الى غيره) اى قد يترك الخطاب لمعين قصدا الى غير معين (ليعم) الخطاب (كل مخاطب) اى كل من يصلح له على سبيل البدل ونحن نقول قصد الخطاب الى الماهية فى ضمن كل فرد كما فى يا ايها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لو قيل ولو ترون اذ المجرمون لا عدول فى ولو ترى وهما بمثابة واحدة فافهم ولا يخفى ان خطاب الغير المعين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول الى غير معين بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمر موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل احد فمقتضى الظاهر ان لا يذكر هنا بل ذكره هنا يخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر ولا يخفى ان اصل الخطاب ان يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره لجعله كالمشاهد لغرض من الاغراض نحو اياك نعبد (نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم) فانه لم يقصد بالخطاب معين ليعم صورة الخطاب كل مخاطب قصدا الى ظهور فظاعة حال المجرمين فى ذلك الوقت واليه اشار بقوله (اى تناهت حالهم فى الظهور) وانكشف فظاعتها لاهل المحشر الى حيث يراها كل راء (فلا يختص به) اى بالخطاب وفى بعض النسخ بها اى بالمخاطبة او فلا يختص بالابصار او بالرؤية (مخاطب) دون مخاطب فان قلت التنبيه على عموم الرؤية ينافى ابرازها فى صورة الممتنع بدخول لو الامتناعية عليه قلت ادخال لو الامتناعية عليه للاشعار بانها مع عمومها تكاد تمتنع لفظاعة حالهم وعدم وفاء طاقة احد بمشاهدتها وفى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساءت اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فيخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القرأن كثير نحو ولو ترى الآية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم يريد تخرجه فى صورة الخطاب من غير ان يكون حقيقة ليفيد عموم كل مخاطب فافادة العموم لانتفاء حقيقة الخطاب وتعلق العموم بكل مخاطب لصورة الخطاب وهكذا قوله اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم وقد صعب على الشارح المحقق سلوك الجادة فعدل الى طريق غير مسلوك وتوهم المحجة الواضحة مسلكا هو المشكوك وقال قوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد به مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرجه فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اى يحمل على هذا المعنى قوله عدم ارادة معين لارادة العموم (وبالعلمية) عطف على قوله بالاضمار اى جعل المسند اليه معرفة بكونه علما والاولى بجعله علما وجعله معرفة وجعله مضمرا الى غير ذلك عبارة عن ايراده كذلك اذ لا صنع للبليغ الا الايراد والعلم ما وضع لشئ بتشخصه ان لم يكن علم الجنس علما عند اصحاب فن البلاغة لانه دعت اليه ضرورات نحو يذهم فى سعة عنه ولا يكون غير العلم موضوعا للشئ بتشخصه بناء على ان ما سوى العلم معارف استعمالية حيث وضعت لمفهومات كلية وشرط فى حين الوضع ان لا يستعمل الا فى معين والا فلا قدرة على وضعها لامور معينة لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع وحينئذ يلزم ان يكون المعارف سوى

لا اريد نسخه

يجد انه لم يعتبر المفهوم الكلى الذى وضع له ما سوى العلم مع اليقين الجنسى حتى يكون موضوعا للشئ معين و يكون معارف وضعية
منه

العلم مجازات لاحقايق لها ولو كان كذلك لما اختلف اهل اللغة فى وجود مجازات لاحقائق لها ولم يتمسك القائل به بامثلة نادرة له و يردعلى قولهم لاقدرة على وضعها لامور لايمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع لكثرتها ولعدم خطور بعض منها بخصوصه فى القلب انه كيف صح منكم اشتراط ان لايستعمل الافى واحد معين من طائفة من المعينات فيما ضبطتم المستعمل فيه يمكن ان يضبط الموضوع له ويوضع له فلذلك قيل ماسوى العلم وضع لاشياء معينة ملحوظة بذلك المفهوم الكلى الملحوظة هى به لاشتراط ان لايستعمل الافى واحد منها بعينه فالوضع كلى والموضوع له جزئى على خلاف الوضع للمفهوم الكلى فان الموضوع له فيه كلى كالوضع وعلى خلاف وضع العلم فان الموضوع له شخص ملحوظ حين الوضع بشخصه فالوضع جزئى كالموضوع له فهذه اوضاع ثلاثة لارابع لها فحينئذ لايتم تحديد العلم بما وضع لشئ بشخصه لصدقه على ضمير المتكلم مثلا بل ينبغى ان يقال ماوضع لشئ بشخصه دون غيره فى ذلك الوضع وههنا اشكالان قويان احدهما ان القول بان ماسوى العلم موضوع لمفهوم كلى للاستعمال فى جزئى بعينه من جزئياته اوموضوع لجزئيات معينة ملحوظة بمفهوم كلى منقوض بالمعرف بلام الجنس فانه موضوع للمفهوم الكلى المتعين الملحوظ بنفسه اذلا ضرورة تدعو الى الوضع له بوسيلة مفهوم اعم وثانيهما ان العلم ليس موضوعا لشئ بعينه ملحوظا بعينه لان الموضوع للشخص من وقت حدوثه الى فنائه لفظ واحد والتشخص الذى لوحظ حين الوضع يتبدل كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص بكل تشخص ملحوظ بامر كلى فالعلم كالمضمر ويمكن الجواب عن الاول بان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلى للاستعمال فى الجزئيات اولتلك الجزئيات على اختلاف الرأيين وتلك الجزئيات ملحوظة بالمفهوم الكلى وهو تعيين مدخوله تارة وتعيين حصة منه تارة ان كان مشتركا لفظيا بين تعيين الجنس وتعيين الحصة وتعيين مدخوله اوحصة منه ان كان مشتركا معنويا بينهما وبالجملة مدخوله موضوع بالوضع التركيبى اوكالموضوع بالوضع الافرادى لعدم استقلال اللام فكانه موضوع مع اللام جملة على ماصرح به بعض محقق النحاة لكل معين هو مفهوم مدخوله اوحصة منه فوضع المعرف بلام الجنس المعين كلى والموضوع له جزئى كسائر المعارف غير العلم وعن الثانى بان وجود المهية لاينفك عن تشخص باق ببقاء الوجود يعرف بعوارض بعده وتلك العوارض يتبدل و يأخذ العقل تلك العوارض المتبدلة امارات يعرف بها ذلك التشخص فاللفظ موضوع للمشخص بذلك التشخص لا التشخص بالعوارض ولوكان التشخص بالعوارض لكان للجزئى اشخاص متحددة فى الوجود ومااشتهر من ان التشخص بالعوارض مسامحة مؤلة بانه بامر يعرف بعوارض واما ان ذلك التشخص هل هو محقق مبرهن اومجرد توهم فلاحاجة بناء اليه فى وضع اللفظ للشخص لان ايما كان يكفى فيه بقى ان العلم لوكان موضوعا لشخص بعينه لما صح وضعه لما لم يعلم بشخصه والوضع لما لم يعلم بشخصه كثير اذالاباء يسمون ابناءهم المتوالدة فى غيبتهم باعلام وتأويله بان تسمية صورة وامر بالتسمية حقيقة اووعد بها بعيد وان الوضع فى اسم الله يشكل حينئذ لعدم ملاحظته بعينه و شخصه حين الوضع ولعدم العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبين به وانما يفهم منه معين مشخص فى الخارج بعنوان منحصر فيه الان يراد بالشئ بشخصه كونه متعينا بحيث لايحتمل التعدد بحسب الخارج ولايضلب له منع العقل عن تجويز الشركة فيه ولقد اطنبنا فى تحقيق التعريف لانه

هذا ماذكره السيد السند ويمكن ان يقال الحقيقة ما يستعمل فيما وضع ليستعمل فيه عند هؤلاء لافيما وضع له والمجاز مقابله سيد

مالابد منه فى توضيح هـذا البحث ولبحث التعريف كله شرب منه فلعلك تجتنب الشكوى
عن اسهاب الاطناب بعد التمتع بالعـذب القا مع للعطش المجئى الى اقتفاء السراب
(لاحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به) وهذه نكتة جليلة عامة مختصة
بالعلم جرية بالتقـديم على سائر النكات حيث لايوجد فى نكرة لانه احضار اصلا لمدلوله
بعينه ولاباسم مختص به والاحضار بعينه فى ضمير الغائب العائد الى العلم او المعرف بلام العهد اذ
المعرف بلام العهد المذكور تحقيقا ليس ابتداء ولاباسم مختص به والاحضار بعينه ابتداء بضمير
المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والمعرف بلام الجنس وغيره ليس باسم مختص به واخرج ايضا
بقوله ابتداء الاحضار بالعلم ثانيا فان بعضا منه من خلاف مقتضى الظاهر كما فى الله الصمد
بعد قوله قل هو الله احد وان كان البعض مقتضى الظاهر كما فى قولك جاء زيد زيد والاحضار
باسم مختص به وان خص العلم زيدا لكن ليس له هذه الجلالة اذ ليس فيه الترجيح على النكرة
وضمير الغائب والمعرف بلام العهد بمتعدد ولو ترك قيدا من القيود لصارت النكتة شيئا
آخر فلابد لبيانها من القيود كلها وليس القيود لمزيد تحقيق وتفصيل للنكتة كما ذهب اليه
الشارح والسيد قدس سرهما حيث قالا لابأس باغناء القيد المتأخر عن جميع ما تقدم لانه
يحصل به الاحتراز عن جميع ما احترز عنه بالقيود الاخر لان القيود لتحقيق مقام العلمية كما فى
التعريفات وبهذا عرفت ان للتعريف بالعلمية نكات اخر ترشدك اليها هذه النكتة فحصل عددها
بعد ما حصلت لك عددها فان قلت الاحضار بعينه حاصل بالرحمن مع انه ليس علما قلت
المراد الاختصاص بالوضع واختصاصه استعمالى ومن النكت الجليلة وان لم تسمعها من احد
ان الاصل فى احضار خصوص الذات العلم لانه وضع لذلك بخلاف غيره فانه وضع لغرض
اعم ربما يتفرع عليه احضار خصوص الذات (نحو قل هو الله احد) تمثيل فى وجه وتنظير
فى وجه تعرفه ان بلغك التفسير والاله معرف باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهمزة
من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعـلام المختصة نظرا الى نفسه
قال السيد السند يجوز ان يكون حذف همزته على غير قيـاس فيكون التزام الادغام قياسا
وان يكون عكس ذلك بيان ذلك انه لو حذفت الهمزة على غـير قياس تكون محـذوفة مع
الحركة فيلزم اجتمـاع مثلين ساكن ومتحرك ويجب الادغام وان حذفت بنقل الحركة
الى ماقبلهـا يكون حذف الهمزة قيـاسا ويكون وجوب الادغام غير قيـاس لان المثلين
المتحركين لايجب فيها الادغام اذا كانا من كلمتـين نحو ماسلككم ومنـاسككم ونحن نقول
لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين فى كلمة واحدة
فوجوب الادغام قياس اوفليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع فى كلمة واحدة
ومنهم من انكر علميته وقال انه اسم للمفهوم الكلى المنحصر فيه يقال من الواجب لذاته
او المستحق للعبودية لذاته وكان منشاؤه انه يشكل عليـه امكان وضعه له تعالى بشخصه
وترتيب فائدة هذا الوضع وقد تقدم مايتعلق به وقال الشارح المحقق هذا سهو منبـاه
الغفلة عن كلمة التوحيد فانه يفيد التوحيد بمفهومه اتفـاقا من غير اعتبار قيد فى مفهوم
لفظ منه واستثنـاء المفهوم الكلى من الاله لايفيد التوحيد لانه لا يزيد على الاله بشئ
فلو كفى فى التوحيد لكفى اثبات الاله على انه لو اريد بالاله المعبود مطلقا لزم الكذب اذ عبد
غـير الله ولو اريد المعبود بحـق لزم اخراج جميع افراد المستثنى منـه بالاسـتثناء وانه
باطل فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه وفيه بحث لان الله
اذا كان علمـا للفرد الموجود منه لكن لايكون حاصـلا فى عقولنـا الا بمفهوم الواجب

مرتبة نسخه

كالضمير الراجع الى ماهو معلوم والمعرف بلام العهد لتعينه فان الاحضار فيهما ابتداء لان الحضور سابقا من غير احضار ١٢

معرفا نسخه

لذاته والمتصف به محتمل لتعدد كالاله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ماهو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا لما انحصر الاله بحق فيه يكون استثناء اخراج جميع ماتحت المستثنى منه فمناط التوحيد على نفى وجود مايتوهم معبودا بالحق واثبات ماهو المستحق للعبودية فى الواقع اوالواجب لذاته وهو يكفى لانحصاره فى ذات واحدة فالمعنى لا آله مما يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته فى الواقع ولا تفاوت فى ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى على الفطن والبليد (اوتعظيم اواهانة) والعريق الواضح فى ذلك الالقاب لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح والذم وقد يتضمنها الاسماء وان لم يقصد بالوضع الاتميز الذات لكونها منقولات من معان شريفة اوخسيسة كمحمد وعلى وكلب اولاشتهار الذات فى ضمنها بصفة محمودة اومذمومة كحاتم ومادر و بعدالالقاب فى ذلك الكنى كابى الفضل وابى الجهل وانما قال تعظيم اواهانة دون تعظيمه اواهانته تعميما للداعى فانه قديقصد تعظيم غير المسند اليه اواهانته نحوابو الفضل صديقك وابوالجهل رفيقك ومن نكات العلمية الحث على الترحم نحوابوالفقير يسألك (اوكناية) اى تعريف المسنداليه العلمية لقصد كناية بالعلم تفوت لولا العلم نحوابولهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بابى لهب لينتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصلى فان المعنى الاصلى الذى يقصد البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تولدمنه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقودا للنار والنار التى وقودها الناس نارجهنم قال تعالى فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة وهذا وجه بديع وقال غيرنا معنى ابى لهب ملابس النار ملابسة ملازمة وهو لازم الجهنمى لان اللهب الحقيقى لهب نارجهنم فان قلت لم لم يكتف فى المعنى الكنائى بكونه وقودالنار فى جهنم اوملابستها فيه واعتبرالانتقال منه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفيدعذابه بالنار وغيرها مما فى جهنم فان قلت المعنى الحقيقى لايكون مقصودا فى الكناية وهنا قصد الذات المعين قلت المعنى الاصلى فى نظرالبليغ كونه مولدالنار اوملازما لها وهولم يقصد ههنا بل توسل به الى قصد الجهنمى فان قلت المعنى الاصلى ليس معنى حقيقيا لابى لهب لانه حيوان يتولدمن نطفته اللهب قلت الاكثر فى الكناية ارادة لازم الموضوع له وقديكون المعنى الاصلى فيه معنى مجازيا كثرالاستعمال فيه حققه صاحب الكشف وستطلع عليه وقد يقصد بابى لهب لازم الذات وهو الجهنمى لاشتهار الذات فى ضمن هذا اللفظ به فابولهب فعل كذا معناه حينئذ جهنمى فعل كذا اوابولهب كناية عن الصفة كما تقول جاءنى جبان الكلب وتريد جاءنى مضياف فحينئذ ابولهب منكر بارادة الوصف المشتهر به مسماه فى ضمنه وهو بمعزل عن مقام التعريف بالعلمية فلا ينبغى ان يحمل الكناية هنا عليه ولا ان يجعل من المحتملات كما ذهب اليه السيد السند ولا يصح انكارفهم الجهنمى منه بهذا الاشتهار لسنداته اوقيل هذا الرجل فعل كذا مشارا به اليه لم يفهم كونه جهنميا كما زعمه الشارح المحقق لان اشتهار الذات بالوصف فى ضمن لفظ لا يستدعى فهمه من اى لفظ عبر به عن الذات ولا يصح ان يكون جاءنى حاتم الاستعارة بشخص آخر باعتبار انه بمنزلة جواد لاشتهاره به من نكات التعريف بالعلم لانه حينئذ ليس علما ولا معرفة لكن من النكات قصده الاشارة الى صفة له يشعر بها العلم اما لاشتهار الذات بها فى ضمنه نحوجاءنى حاتم واما الاشعار معناه الاصلى بذلك نحو ابو الجهل وابوالمحاسن الاصلى (اوايهام استلذاذه) اى وجدانه لذيذا نحوقوله تالله ياظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن

بتضمنهما نسخه

حسبة نسخه

قال الله تعالى ياايها الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة نسخه

ام ليلى من البشر اضاف ليلى الى نفسه حين كونهما من الظبيات فى التوحش والاجتناب من الناس ولم يرض بتلك الاضافة حين كونها من البشر لكمال غيرته (او التبرك به) او نحو ذلك المذكور من كل واحد من تلك الامور من التفأول والتطير والتسجيل على السامع او غير ذلك مما ذكرنا نحوا منه (وبالموصولية) ينبغى ان يجمع التعريف بالموصولية مع التعريف باللام لكونهما فى مرتبة و يذكر التعريف باسم الاشارة بعد العلم لكونه بعده فى المرتبة وانما ترك بيان المصحح للموصولية لانه معلوم من النحو ولذا تركه فى سائر المعارف والمفتاح ذكره فى بعض تذكير الساعى ان يغفل عنه المتعلم لبعد عهده عن موضع بيانه وبتركه فى بعض اشارة الى ان بيانه ليس من موجبات كتب الفن واشار الى ما هو وظيفة الفن من بيان الموجب او المرجح والمرجح كما يكون بالنسبة الى بعض ويكتفى به البليغ يكون الموجب ايضا كذلك فعدم العلم بما سوى الصلة من الامور المختصة موجب للموصول بالنسبة الى العلم وان امكن ايراده حينئذ بالمعرف الموصوف بالموصول مرجح له بالنسبة اليه لان ذكر الموصوف لغو فلا ينبغى ان يكذب الاشارة الى تفصيل الباعث الموجب والمرجح بانه لا موجب فيما ذكره (لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم) وهذه النكتة لا تخص الموصول بل تجرى فى العلم واسم الاشارة والمضاف والمفتاح ذكره فيها ايضا ولا بهذا القدر بل تكون لعدم علم المتكلم او عدم علم واحد منهما بما سوى الصلة من الامور المختصة الا انها نكتة قليلة الجدوى لا يلتفت اليها البليغ لكونها اضطرارية غير مفضية الى البهادقة نظر فلذا لم يهتم المصنف باستيفائها وهذا معنى قول الشارح المحقق ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام ومن لم يعرف المرام قال عدم الجدوى مختص بهذا المثال فلو قيل الذين فى بلاد الشرق يكرمون الضيف لكان كثير الجدوى والاولى لعدم العلم بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم ايضا بلا خفاء قوله سوى الصلة بنفى العلم بالحال المختص الذى هى الصفة فان الصلة جملة معلومة الانتساب الى معين والصفة جملة معلومة الانتساب الى شخص ولذا تخصص بها النكرة بخلاف الصلة فانها توضح المعرفة وبهذا اندفع ان هذا الباعث لا يقتضى الموصول لجواز التعبير بالنكرة الموصوفة لانه مقتضى الموصول واختيار النكرة الموصوفة يحتاج الى نكتة عدول ولا يحتاج الى ما قال السيد السند فى دفعه من ان الكلام فى مرجح تعريف على تعريف بعد ان كان المقام للتعريف فالنكرة الموصوفة بمعزل عنه ولا الى ما قال الشارح المحقق ان المرجح لا يجب فيه الاطراد والانعكاس بل هو ما يكون له مناسبة وملاءمة بالاعتبار المناسب ولا يرد ما اورد على السيد السند انه لا يفيد الترجيح على المعرف الموصوف بالموصول لان ذكر المعرف لغو اذ يكفى الموصول (او استهجان التصريح بالاسم) الاولى بالعلم ليشمل اللقب والكنية ايضا بلا خفاء ولم يقل لاستهجان الذكر بالاسم للتنبيه على جهة الاستهجان وهى التصريح والاستهجان اما لمصلحة يعود الى المسند اليه كما فى الاية لان من له شرف اذا احتيج الى ذكر ما صدر عنه ما لا يليق به لا يحسن ان يصرح به واما لمصلحة يعود الى غيره كما اذا فعل المسند اليه تعظيم ما لا يحسن التصريح بانه فعل به ذلك نحو ضرب الامير من امره السلطان بضربه وهذه النكتة لا ترجح الموصول الا على العلم (او زيادة التقرير) ولم يقل او زيادة تقريره ليعم زيادة تقرير المسند وزيادة تقرير المسند اليه وزيادة تقرير غيرهما من المفعول والغرض المسوق له الكلام فلو قال تقرير لكان اظهر فالخلاف فى ان المراد تقرير

بعد نسخه

اشارة الى تصحيح ما قال الشارح المحقق من قوله المصنف اشار الى تفصيل الباعث الموجب للموصول او المرجح ورد من كذبه بانه لا موجب فيما ذكره المصنف عه

استيفائه نسخه

لما يكون نسخه

لان جدوى الكلام فى نظر البليغ هى المعانى الزائدة لا اصل المراد عه

عليه نسخه

المسند والمسنداليه والغرض المسوق له الكلام مما لا يلتفت اليه اوالافهام والحصر في الثلاثة من قصور انظار الاوهام ويرد عليك توضيح هذ المحل مع مزيد انعام من الملك العلام في شرح مامثل به مقتضى المقام اعني قوله (نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه) اى مما نحو هذه الاية يعني التعريف بالموصولية لاستهجان التصريح بالاسم ولزيادة التقرير كما يرشد اليه كلام المفتاح وان كان يوهم اقتصار الايضاح على تطبيقه على زيادة التقرير اختصاصه بالثاني وفي تمثيل مقامين بمثال واحد تنبيه على انه لا منع جمع بين المقامات ولا خفاء في ان في الاسم الموصول مزيد تقرير ثبوت المراودة اى المخادعة والتمحل لموافقة يوسف اياها لها لانه اذا كان مولى لها يكون في غاية التمكن من تلك ومزيد تقرير المسند اليه لدفع الاحتمال الذى في غير الموصول من زليخا وامرأة العزيز بناء على احتمال اشتراكهما وزيادة تقرير مراودة يوسف ودفع استبعاد مراودته بكونه مملوكا لها وزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام من نزاهة يوسف عليه السلام حيث افاد اباءه عن الفحشاء مع سعي مالكته فيه بالغة غاية الاهتمام وفيه تنزيه دقيق اخر لم يدركه العلماء الاعلام وهو ان نزاهته بحيث انه لو لم يكن مملوكا لها لم يتمكن من مراودته ومن عجائب ما وقع من بعض الكتاب على هذا الكتاب انه كيف يكون التى هو في بيتها ادل من زليخا وامرأة العزيز وقد تقرر في الاصول ان دار فلان يحتمل الدار المملوكة والعارية والمستأجرة ولم يدر ان صاحبة الدار ومالكتها ايضا محتملة اكثر احتمال من امرأة العزيز فاى شئ يحوجه الى الرجوع بائمة الاصول وان نسبة العبد الى شخص بكونه في بيته تفيد انه مملوك له وكون الموصول غير محتمل لان مالكة يوسف عليه السلام متعينة غير محتملة (اوالتفخيم) اى التعظيم على ما في القاموس وفي المختصر اى التعظيم والتهويل (نحو فغشيهم من اليم ماغشيهم) قوله من اليم بيان ماغشيهم اومن للتبعيض وهو حال على التقديرين والتعظيم لكثرة ماغشيهم حيث اجتمع مدة مديدة وحبس حتى مر بنوا اسرائيل ودخل ال فرعون بتمامه وكمال قوته وشدته لمنعه عما يقتضيه طبعه من الجريان حتى ازدحم فتأثيره فيهم كان في النهاية اوالتعظيم لانه كان ماء منقاد الحكم الله محكوما بما هو خارق العادة مأمورا بعذابهم فعذبهم بما ليس عادة المادة الماء مثله ويحتمل ان يكون الموصول في الاية للايهام لبعده عن الافهام حيث وجد منه مالا تقبله العقول وتتأبى عن القبول ومنه قول ابى نواس *ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم *واسمت سرح اللحظ حيث اساموا* وبلغت مابلغ امرئ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام* والاثام بفتح الهمزة واد في جهنم والعقوبة وبكسر كالمأثم كذا في القاموس (اوتنبيه المخاطب على خطاء) سواء كان خطاؤه اوخطأ غيره فلذا نكره نحو قول عبدة ابن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه (ان الذين ترونهم) على صيغة المجهول من الاراءة اى تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الروية تعارف في الظن والمراد بالظن ماسوى اليقين كما قد يجئ بهذا المعنى لان ذلك حكم ظن الاخوة دون الجزم ولان الاخوة لا تكون الا مظنونه لان الناس اصناف مظنون الاخوة ومجزومها ومتيقنها وصيغة المعروف تروها الرواية والدراية لانها بمعنى اليقين فلا يتصور فيها الخطاء (اخوانكم يشفي غليل صدورهم) الغليل العطش اوشدته اوحرارة الجوف كذا في القاموس (ان تصرعوا) اى ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والظ انه كناية عن ان تغلبوا وقال الشارح اى ان تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه تنبيه المخاطب على خطائه في الاعتقاد ليجتنب عن مثل هذا الاعتقاد ولا يرضى بالاعتماد على احد يظن به الوداد وعلى خطاء

اخوانه في المعاملة معه اذا الالتيام الذي ينبني عليه المهام ان لا يفوت منك في شان
اخيك الاهتمام فالمثال اقصى الخطاء قال الشارح المحقق ففيه من التنبيه على خطائهم
في هذا الظن ما ليس في قولهم ان القوم الفلاني هذا ويتبادر منه ان كلام الشاعر في
قوم مخصوص والظاهر انه تنبيه على اعتقاد يتعلق منه بالناس اياكانوا واى وقت كان فليس
هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلاني بل من نكات التعبير بالموصول في البيت
عدم علم المخاطب ولا المتكلم بهم بما سوى الصلة ويحتمل ان يكون المقصود التحذير عن
الناس فالتعبير بالموصول ليلزم ثبوت الحال لمن ليس له الصلة بطريق الاولى فخذها من نكات
الموصولية فانها تعم النكتة والسكاكي جعل البيت من الايماء الى وجه بناء الخبر ليتوسل
به الى التنبيه على الخطاء والمصنف عدل عنه وجعله للتنبيه على خطاء لانه لا ايماء في
الموصول الى وجه بناء الخبر لانه يقتضي بناء نقيضه عليه ورده الشارح المحقق بان
الذوق والعرف شاهدا صدقا على ان التعبير عمن يعتقده المخاطب اخا له لمن يظنه اخا يومى
الى ان الخبر عنه يكون بما ينافي الاخوة ولا يخفى ان خطاءهم مستفاد من الموصول
كالايماء من غير ان يتوسط في ذلك الايماء وجعل الايماء ذريعة لا يصفوا عن شائبة التكلف فلم
يخطأ في العدول وان اخطاء في نفي ايماء الموصول الا ان يقال المراد التنبيه الواضح الحاصل
من البرهان والموصول قد يكون للتنبيه على صواب نحو ان الذي رأيته محبا لك لم يقصر في
محبتك (او الايماء الى وجه بناء الخبر وعلى جهته) اقول في القاموس وجه الكلام السبيل المقصود
فالايماء الى وجه بناء الخبر الايماء الى سبيل بناء الخبر وانه الى اى مقصد ينتهي بعد معرفة بنائه
ولذا قال المفتاح الى وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه اشارة الى ان الايماء انما يتم بعد
تحصيل بنائه وانما قال الخبر لان الكلام في الخبر وشان الحكم المشترك بينه وبين الانشاء ان
يعرف بالمقايسة فالمقصود ان (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
داخرين) يومى الى ان سبيل الخبر عن دخولهم جهنم صاغرين كون دخولهم على هذه الصفة
على طبق استكبارهم عن العبادة وقوله ان الذي سمك السماء يومى الى ان سبيل الاخبار
بناء البيت الارفع ليس مزية رفعة تكون معتادة فيما بين البيوت بل تفاوت يكون بين السماء
وسائر الابنية الرفيعة ثم ان ذلك الايماء ربما يقصد به تعظيم الخبر كما في هذا البيت وقوله ان
الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فانه يدل على ان سبيل الاخبار بخسرانهم ليس
الخسران المتعلق بالدار الفانية التي ربما يجبر بالسعي في مقدمات الربح بل الخسران الاخروي
الذي لا تدارك له وفيه تعظيم شان شعيب عليه السلام وقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول يومى الى ان سبيل الاخبار بهلاك ودها انها استأصلت ولم
يبق منها شئ حتى اختارت المهاجرة الى بلدة بعيدة يبعد طريق الوصول اليها وملاقاتها فلو
كان بقي من ودها اثر لما اختارت ذلك ثم انه يجعل ذلك الايماء وسيلة الى تحقيق الخبر وبيان
انه لا محالة واقع ومن هذا تبين الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيقه واندفع تزييف
المصنف جعل الايماء ذريعة الى تحقيق الخبر بعدم الفرق بينهما ولذا تركه وقال الشارح المحقق
الايماء الى وجه بناء الخبر هو الايماء الى طرزه وطريقه والى انه من اى جنس امن جنس الثواب
او العقاب وحاصله ان يأتي بالفاتحة على وجه ينبه على الخاتمة كالارصاد في علم البديع ويرد
عليه انه لا بد من فارق بينه وبين الارصاد حتى لا يكون جعله من البلاغة وجعل الارصاد من
توابعها تحكما ورده السيد السند بان المتبوع هو الخبر لا بناؤه فلفظ البناء مستدرك وان اريد به
الخبر المبني عليه اذ لا فائدة في وصفه بالمبني عليه هذا على ان لفظ المفتاح يأبى عن هذا التأويل لانه

قال وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه وبان الايماء الى وجه الخبر بهذا المعنى لايكون وسيلة الى تعظيم الخبر بل تعظيمه انما يحصل من اسناده الى المعلوم بهذه الصلة قدم على المسند اليه اواخر وكذا تعظيم غيره واهانة الخبر واهانة غيره مع انه جعل الايماء المذكور وسيلة ويمكن ان يقال تلك الامور كما تحصل من الاسناد تحصل من معرفة كونه من جنس الصلة فكما يحصل التعظيم بكونه فعل من رفع السماء يحصل بكونه من جنس رفع السماء وانه اذا كان يحصل من الاسناد فاذا علم من الموصول جنس المسند اليه حصل التعظيم او الاهانة نعم يحصل من نفس الاسناد ايضا فيمكن ان يجعل الايماء ذريعة وان يجعل نفس الموصول ذريعة لكن لا يخفى ان الواضح الخالى عن التكلف كون الموصول مفيدا للتعظيم فالاعراض عنه والاقبال الى الاستفادة من الايماء تكلف وتعسف واختار السيد السند جعل الوجه بمعنى العلة وفسره بعلة اسناد الخبر الى الموصول يومى الى علة اسناد الخبر الى المسند اليه وربما يجعل ذلك الايماء وسيلة الى امور ذكرت وفيه ان ذلك الايماء لايخص الخبر بل يشمل كل مسند فتخصيصه بالخبر من غير مخصص وكيف وقولك بنى لنا بيتا الذى سمك السماء ايضا يومى الى وجه اسناد البناء الى ذلك المسند اليه وايضا تعظيم المسند انما يحصل من الاسناد الى هذا الموصول لامن ايماء الموصول الى ان علة الاسناد قيام مضمون الصلة به وان امكن جعله وسيلة الى التعظيم لكن مع كون الاسناد وسيلة اليه مما لايلتفت اليه فضلا عن ان يرجح على الاسناد فى ذلك وحمل جعل الايماء الى علة بناء الخبر وسيلة على جعل ذكر علة بناء الخبر وسيلة لابيان انه علة البناء كما يفهم من كلام السيد السند بعيد عن الفهم على ان تعليق الحكم بالموصول بالمشتق يومى الى علة ثبوت المسند لاالى علة اثباته ومنهم من فسره بعلة الثبوت ولم يلتفتوا اليه لان كثيرا فى امثلة المفتاح للايماء لايساعده (ثم انه) اى الايماء المذكور (ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشانه) اى الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذى سمك السماء) اى رفعها (بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول) يريد بيت الشرف والمجد (او) شان (غيره) اى الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) فان فيه تعظيم شان شعيب وفى البيت ايضا تعظيم شان غير الخبر وهو البيت او المتكلم وفى الاية ايضا تعظيم شان الخبر كانه قيل خسروا خسرانا عظيما واعتبارات التعريف بالموصولية كثيرة جدا قال السكاكى وفى هذه الاعتبارات كثرة فخم حول ذكائك (وبالاشارة) اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة والعبارة الواضحة بجعله اسم اشارة لان استعمال اسم الاشارة بهذا المعنى لم يؤنس (لتميزه اكمل تمييز) اى لتميز المسند اليه اكمل تمييز مما يمكن من المعارف التى يسعها المقام والا فاكمل التميز انما يتصور باعرف المعارف وهو المضمر المتكلم ثم العلم ثم اسم الاشارة على المذهب المنصور ومن قال هو العلم لكن قال هو واسم الاشارة مذهبه المهجور فلا يليق ان يبنى عليه هذا الحكم المذكور والمصنف ترك مالابد منه وهو كون المقام صالحا لاسم الاشارة لما عرفت غير مرة ان مثله مما يعرف من علم اخر وهو المقام الذى يتأتى المتكلم ان يحضره فى ذهن السامع بالاشارة الحسية المفسرة باشارة الجوارح وذلك بان يكون المسند اليه مبصرا لهما ويكون للمتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة فى كلامه تعالى سواء كان الى المبصر او غيره مجاز لتنزهه تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا استعماله فى غير المبصر سواء كان مما يمكن ان يدرك بالبصر اولا ولكن يكون مدركا بالحس او لا بل مدركا بالعقل الصرف فغير المبصر من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر والمحسوس الغير المبصر الى تأويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول

الى تأويله بالمحسوس ثم بالمبصر بالفعل فما ذكره السيد السند ان غير المحسوس يحتاج الى تأويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد واما المحسوس الغير المشاهد فيكفي فيه تأويل واحد وهو ان يجعل بمنزلة المشاهد ليس بذاك وبالجملة استعمال اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم من خلاف مقتضى الظاهر من وجهين فاعرفهما وكذا في قوله اولئك آبائي فجئني بمثلهم فالبحث عنه خروج عن مقتضى الظاهر (نحو قوله) اى ابن الرومى (هذا ابو الصقر فردا في محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (من نسل شيبان بين الضال و السلم)النسل الولد وشيبان بن ثعلبة ابو قبيلة صار اسما للقبيلة ومافى البيت يحتملها والضال والسلم شجران بالبادية وكونه من نسل شيبان يعنى كرماء العرب وكونه بين الضال والسلم يعنى من خلص العرب وفصحائهم اومن اعزه الناس لان فقد العز في الحضر كما قيل اومن سادات العرب التى لهم مرعى ومسكن لا ينازعهم الغير فيه وان كان داخلا في محاسنه لكن ذكره لان المتبادر منه غير النسب والفصاحة وصيانة العز ولم يتعرض لبيان الاعراب لانه نوع من الاسهاب (اوالتعريض بغباوة السامع) حتى كانه لا يدرك غير المحسوس على ماقيل اوحتى كانه لا عقل له وانما قوته الادراكية الحس كحيوانات العجم لالانه لا يفهم مالم يميز الشئ كمال تمييز حتى يجعله هذه النكتة من فروع قصد التمييز اكمل تمييز كما في المفتاح ويمكن التعريض باسم الاشارة لفطانة السامع مع اشارة الى انه يدرك كل شئ ادراك المحسوس وبان المشار اليه متعين غاية التعين حتى كانه محسوس لكل احد (كقوله) اى الفرزدق (اولئك) يحتمل ان يكون للتعريض بتعيين ابائه (ابائى فجئنى بمثلهم)اى اذكر لى مثلهم من آبائك ففيه تهكم يناسب هجاه اومن فرق الناس وهو المناسب لمقام مدح ابائه قيل الامر للتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله وجعل الكلام تهكما لا يحوج الى جعله للتعجيز كما لا يخفى على صاحب التمييز (اذا جمعتنا ياجرير) فى هذا الخطاب البعيد ايضا تربية غباوته كانه قيل لا نعرف انك المخاطب مالم تناد ولا تحسب قريبا لبلادتك ولا تزال تعد بعيدا(المجامع)اى المجالس اى مجالس كثير الحضار من طوايف العرب كانه مجالس وفيه اشارة الى انه بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى اولم يكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى مايشاء ولا يفحمه الحق المبين الواضح البيضاء وفى الاساس الجوامع لبيان لغة الجامعة بالامر الذى يجتمع له الناس وجعل المجامع مصدرا ميميا بمعنى الفاعل بجمع الروايتين معنى تكلف بعيد وعنه غنى (اوبيان حاله فى القرب)الرتبى (والبعد والتوسط) اخر التوسط مع ان ظاهر حاله يقتضى التوسط لما قيل انه يتحقق بعد تحقق الطرفين اولانه ناقص فى كل من القرب والبعد ولايخفى ان جعل القرب الرتبى واخويه ذريعة للتعظيم والتحقير اقرب فلا يرد ما استصعب من انه كيف يعد البيان بالمعنى اللغوى والافادة بالدلالة الوضعية من الخواص والمزايا حتى جعل هذا العديل للخواص توطئة لما بعده ولم يحترز عن عدم مساعدة العبارة واحتيج الى دعوى ان القرب والبعد والتوسط لبس مما يقصد باسم الاشارة وضعا بل من دقايق لايحيط بها الانظار البليغ لانه يدور على مناسبة الالفاظ بحسب القلة والكثرة والتوسط وقال الشارح المحقق ان المعنى الوضعى قد يكون زائدا على اصل المراد فانه اذا كان المراد اصل الحكم على معين يمكن تصوره بطرق متعددة فاختار اسم الاشارة لافادة قربه يكون ايراده زائد على اصل المراد وهو القرب ولولا هذا الاعتبار لا يشكل كثير من مباحث المعانى من الاضمار والعلمية والقصر الى غير ذلك ورده السيد السند بان جميع المعانى اللغوية تصير

يحتملهما نسخه

زائدة على اصل المراد بهذا الاعتبار وتكون الافادة بالدلالات الوضعية من مباحث علم المعاني مع انهم صرحوا بان نظرهم في الزائد على المعنى الوضعي ويمكن ان يجاب عن اصل الشبهة بان الحكم بانه قريب ليس داخلا في الموضوع له واما الداخل فيه القرب على وجه هو قيد للذات وملحوظ معه اجمالا وماجعل داعيا الى ايراد اسم الاشارة بيان انه قريب وافادة هذا الحكم اذا دعى المقام اليه كما يقول لمن يخاطبك بما لا ترضى ان يسمعه غيرك تسمع هذا فالترديد بالتعبير عنه بهذا الايماء الى انه قريب ليمتنع المتكلم عن التكلم اويقول المتكلم في ردك لا يسمع اولئك فيعبر باولئك للاشارة الى انه بعيد لا يسمع ولمزيد توضيح هذا المقصود قال بيان حاله في القرب الخ ولم يقل بيان القرب الخ فتأمل ولا يبعد ان يقال المقصود منه التنبيه على ان غرض البليغ ربما يكون بيان المعنى الموضوع له اذا لم يكن مقام يقتضي از يد منه اما القصور المخاطب اولغير ذلك وهذا مما ينفعك في كثير من مباحث المعاني من اشكاله ويخرجك من صعوبته واشكاله (كقولك هذا اوذلك اوذاك زيد) اى كقولك هذا زيد اوقولك ذلك زيد اوقولك ذاك زيد فان قلت الظاهر العطف بالواو لان التمثيل بالثلاثة للنكت الثلاثة السابقة قلت التمثيل نشر على ترتيب اللف والمتعارف فيه العطف بكلمة اووستطلع على وجهه ان شاء الله تعالى ولك ان تجعله حكما واحدا مشتملا على الامثلة الثلثة مشتملا على الترديد (اوتحقيره بالقرب) اى بسبب القرب اما بان تريده للانتقال منه الى التحقير فيكون من قبيل الكناية واما بان تريد التحقير لعلاقته بالقرب فيكون مجازا (نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم اوتعظيمه بالبعد) تنزيلا لبعد درجته منزلة بعد المسافة (نحو الم ذلك الكتاب اوتحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا) كانه لم يذكر التعظيم بالقرب مع انه يناسب التعظيم بان ينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة واعرض عنه في الايضاح ايضا لانه لم تجده فيما بينهم ويرده قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى وان هذا القرأن يهدى للتي هي اقوم واعلم ان اسم الاشارة المستعملة في غير الحاضر في الاعين عينا كان اومعنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر صرح به الرضى (اوللتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف) اى عند ايراد اوصاف عقيب المشار اليه (على انه) متعلق بالتنبيه اى على ان المشار اليه (جدير بما يرد بعده) اى بعد اسم الاشارة اوعلى ان المسند اليه جدير بما يرد بعده (من اجلها) اى من اجل تلك الاوصاف ولا يخفى ان التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على الكون عقيب المشار اليه فانه يصح ان يكون قبله كان تقول جاءني زيد الفاضل الكامل وهذا يستحق الاكرام ولا على ان يكون ماهو جدير به واراد بعده فليكن قبله كان يقول ويستحق الاكرام هذا فالاوضح ان يقال اوالتنبيه عند الاشارة الى موصوف على ان المشار اليه جدير بما اسند اليه من اجل كونه موصوفا ووجه التنبيه انه يصير التعبير باسم الاشارة بمنزلة التعبير بقولنا المتصف بهذه الصفات لان ايراد اسم الاشارة جعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالاتصاف وتعليق الحكم بالمشتق يشعر بعلية مأخذه فيدل تعليق الحكم بالمتصف على مدخلية الاتصاف ويحتمل ان يكون ايراد اسم الاشارة بعد وصف المشار اليه لتفخيم الاوصاف اوتحقيره الى ان عظم الذات بسببها اوحقرت (نحو اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) فان اولئك الاول اشارة الى الموصول المعقب بصلة الايمان بالغيب وما عطف عليه والموصول المعقب بالايمان بما انزل اليك وما انزل من قبلك وفيه تنبيه على ان كونهم خليقين بان يكونوا على

هدى لاجل الاتصاف بهذه الاوصاف واولئك الثاني اشارة الى اولئك المعقبين بتلك
الاوصاف مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على ان استحقاقهم الفلاح والفوز
عاجلا وآجلا لاجل ذلك الاتصاف والشارح المحقق لم يفرق بين اسمى الاشارة فاتبع
الفاروق فانه اعدل واتباع ماهو الاحق افضل ومما جعله صاحب المفتاح داعيا الى
اسم الاشارة ان لايكون لك اوللسامع طريق سوى الاشارة ولم يلتفت اليه المصنف
لبعد ان لايمكن التعبير عن المحسوس للمتكلم والسامع بطريق آخر تعرفهما اذلااقل من
الذى في هذا المكان فتأمل (وباللام) اى تعريف المسند اليه وايراده معرفا باللام (للاشارة
الى معهود) اطلق المعهود مع ان نفس الحقيقة فى المعرف بلام الجنس ايضا معهود كما يشير
اليه قوله وقد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لان المعهود تعارف فى بعض من
مفهوم مادخل عليه اللام وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع انه آخره السكاكى لان المعرف
به اعرف ولانقسام لام الحقيقة وكثرة ابحاثه فلام العهد كالبسيط بالنسبة اليه واو آخر اكثر
الفصل بين القسمين واعلم انه اشتهر فيما بين النحاة ان لام التعريف يكون للعهد الخارجى
ولتعريف الجنس وللعهد الذهنى والاستغراق فحقق صاحب المفتاح ان لام التعريف
للاشارة الى تعيين حصة من مفهوم مدخوله اولتعيين نفس المفهوم والعهد الذهنى
والاستغراق من اقسام لام تعريف الجنس ثم ذكر ان الفرق بين تعريف الجنس والعهد
بما لايعود الى مجرد اصطلاح وتفرقه بالتسمية لايظهر وهذا لايحسن وحقق ان لافرق
بين لام العهد ولام الجنس اذ كل منهما اشارة الى معهود غايته ان المعهود فى احدهما الجنس
وفى الاخر حصة منه وجعل احدهما لام الجنس والاخر لام العهد ليس لتميز يعود الى مفهوم
التعريف بل باعتبار معروض التعيين ولهذا قال ائمة الاصول حقيقة التعريف العهد لا غير
وهذا كلام حق قد خفى على المصنف والشارح المحقق اظنهما به انه يقول لافرق بين القسمين
بحسب المفهوم وتعريف ملتبس بتعريف الحقيقة فرده المصنف عليه وتبعه الشارح
بالفرق بتعيين المراد بلام العهد ولام الحقيقة بان الاول اشارة الى حصة من الجنس
والثانى الى نفسه لكن تبعاه فى كون لام العهد الذهنى ولام الاستغراق داخلين تحت لام الجنس
فلام العهد اشارة الى معهود اى مدرك حاضر فى ذهن المتكلم والمخاطب اما لذكره سابقا فى كلامك
او كلام غيرك صريحا اوغير صريح وهو العهد التحقيقى واما لتعينه وكونه معلوما لامحالة حقيقة
او ادعاء لغرض وهو العهد التقديرى واحدا كان اواثنين اوجماعة لكن الاشارة
الى الجماعة لا الجمع تعريف العهد مع الاستغراق لان العهد يقتضى قصد الجماعة باللفظ
واشارة اللام الى تعينها ولام الحقيقة يقتضى الاشارة الى حضور الجنس وقصده باللفظ
وفهم الجماعة من القرينة ومن خارج اللفظ فما قاله الشارح المحقق من انه نبه صاحب المفتاح
تمثيل العهد بقوله تعالى وابعث فى المدائن حاشرين يأتوك بكل سحار عليم لجمع السحرة
على ان العموم والعهد يجتمعان ولا يتباينان كما يوهمه جعلهما قسمين اذ المراد بالسحرة
جميعهم مزيف كما نبه عليه السيد السند والذى ارى ان التعريف العهدى لايكون اشارة الا
الى واحد من الجنس فان المشير الى اثنين انما هو التثنية والاثنان حصة واحدة
من الجنس الذى هو مفهوم التثنية والاثنان حصة واحدة من الجنس الذى هو مفهوم
التثنية وهكذا الاكثر من اثنين حصة واحدة من مفهوم الجمع واعلم ان المذكور فى كلام
الشارح المحقق والايضاح ان لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور فى حواشى السيد
نقلا عن بعض الافاضل ان لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس

يقابل العهد الذهنى والاستغراق (نحو وليس الذكر كالانثى) لما فسر قوله تعالى وليس الذكر كالانثى بوجهين احدهما نفى مساواة الذكر والانثى فى التحرير وهو مبنى على كونه من كلام امرأة عمران وتتمة لتحسرها يعنى التحسر على وضعها انثى وعدم مساواتهما فى التحرير فياليتها كانت ذكرا او ياليتها يساوى الذكر والانثى فى التحرير فاجاب الله تمنيها بان جعل انثاها مساوية للذكر فى التحرير ولو شاء لجعلها ذكرا وحينئذ اللام فيهما للجنس ولا يصلحان مثالين لللام العهد وثانيهما انه من كلام رب العزة تسلية لها بتبشيرها بان انثاها تفضل على الذكر الذى طلبته احتاج المصنف الى تفسيره حتى يتضح كونهما مثالين فقال (اى الذى طلبت) امرأة عمران وهذا يشعر بانه جعل الذكر معهودا لتعينه باعتبار طلبها لا باعتبار ذكرها فيكون مثالا للعهد التقديرى وقوله (كالتى وهبت لها) اشارة الى انها معهودة باعتبار ذكرها فى قولها رب انى وضعتها انثى لان ما وضعتها موهوبة الله ولو قال كالتى وضعتها لكان اوضح فهى مثال للعهد التحقيقى ويمكن جعل الذكر معهودا تحقيقيا بوجوه منها ماذكره الشارح المحقق من ان قول تعالى رب انى نذرت لك مافى بطنى محررا يفيد الذكر لان التحرير لا يكون الا لذكر وهو عتق الذكر لخدمة بيت المقدس ومنها ان قوله انى نذرت لك مافى بطنى محررا بتقدير شرط واضح اى لو كان ذكرا ومنها ان قوله رب انى وضعتها انثى تحسرا على فوت الذكر فيذكره لكن ماذكره المصنف توجيه حسن اليق بهذا المقام تنبهت له وان خفى على الفحول الاعلام والحمد لله على الانعام بالالهام وجعل الرضى على وصف المنادى المبهم نحو يا ايها الرجل وصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح المحقق وفيه تأمل لان الظاهر انه لرفع الابهام ودفع التباس فى الاشارة الحسية ببيان الجنس وبه يشعر كلام النحاة فهو لتعريف الجنس نعم يقع الجنس على حصة متعينة غاية التعين وفرق بين المقصد بالعبارة وبين انصراف العبارة اليه قيل ذلك مقيد بما اذا استعمل اسم الاشارة فى المشاهد على ماهو وضعه او ذكر اسم الاشارة على وجه الاهمال لا على وجه كلى اى اسم الاشارة فى الجملة فلا يرد ان اسم الاشارة قد يكون اشارة الى الجنس الذى جعل وصفا له (او الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى او المفهوم المجازى فان لام التعريف كما يدخل على الحقيقة يدخل على المجاز فيقول الاسد الذى رمى خير من الاسد المفترس والمراد الاشارة الى المفهوم سواء اقتصر الحكم على المفهوم او اقتضى صرفه الى الفرد فالاول (كقولك الرجل خير من المرأة) والثانى مايشير اليه قوله وقد يأتى وقد يفيد ولا يصح تقييد الحقيقة بما لم تعتبر معه قصد الافراد كما يشعر به كلام الشارح وان يوهمه التمثيل والا فلا يصح جعل العهد الذهنى والاستغراق داخلين تحته وكون جنس الرجل خيرا من جنس المرأة لا ينافى كون شخص مرأة خيرا من شخص رجل فان العوايق قد يمنع عما يستعده الجنس وقد يكون الاشارة الى نفس الحقيقة لدعوى اتحاده مع شئ وجعل قوله تعالى اولئك هم المفلحون وهو الذى قصده جار الله تعالى حيث قال ان معنى التعريف فى المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ماهم وتصوروا بصورهم الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك هل عرفت الاسد وما جبل عليه من فرط الاقدام ان زيدا هو هو ولا يخفى انه ابلغ من قصد القصر ادعاء ووصفه الشيخ فى دلائل الاعجاز بنهاية الدقة حتى كانه يعرف وينكر ومن وهم من قوله لا يعدون تلك الحقيقة انه جعله من قصر المسند اليه على المسند فلا يبالى به وكيف وقد استولى عليه الوهم الى ان قال انه جعل ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند ولم يعرف

قال الشارح المحقق فى شرح المفتاح قيل هذا من العهد التقديرى لكن قال السيد السند المشهور ان العهد الحقيق ما ذكر بوجه وجعل الذكر لفهمه من التحرير عهدا تحقيقيا ١٢ منه

انه في بيان معنى التعريف وقد يشار الى تعيين الجنس من حيث انتسابه الى المسند اليه فيرجع التعيين الى الانتساب كما في بيت حسان ووالدك العبد اي ووالدك المعروف بالعبودية وظاهر عبارته يشعر بان لام الجنس اشارة الى نفس المفهوم من غير زيادة وذلك لا يقتضي تعريفا في المفهوم حتى يعد معرفا لحصولهما من نفس استعمال اللفظ ويستدعي ان يجعل تعريف المعرف بلام الجنس تعريفا لفظيا لا يحكم به الا اضبط احكام اللفظ من غير حظ للمعنى فيه كما قال بعض محقق النحاة كل لام تعريف سوى لام العهد لا معنى للتعريف فيها والناظرون في المعاني لهم شرب آخر ولا يلتفتون الى هذا المورد ولا ينظرون الى هذا المحتد ولا يعتبرون التعريف اللفظي ولذلك تراهم طووا ذكر علم الجنس باقسامه في مقام التعرض للعلم واحكامه فيجب ان يحمل قوله اوالى نفس الحقيقة على نفس الحقيقة باعتبار حضورها وتعينها وعهديتها في الذهن يرشدك اليه قوله فيما بعد باعتبار عهديته في الذهن فان قيل لم يجعل علم الجنس موضوعا لجوهره لما وضع له المعرف بلام الجنس قلت لان اعتبار التعيين الذهني تكلف اذ ليس نظر ارباب وضع اللفظ الا على الامور الخارجية وذو اللام يدعو اليه لئلا يلغو اللام ولا داعي فيه في نحو اسامة قال السكاكي لا بد في تعريف الحقيقة من تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية اما لكون ذلك الشيء محتاجا اليه على طريق التحقيق او على طريق التهكم فهو لذلك حاضر في الذهن اولانه عظيم الخطر معقود به الهمم لذلك على احد الطريقين اولانه لا يغيب عن الجنس على احد الطريقين واما لانه جار على الالسن كثير الدور في الكلام على احد الطريقين (وقد يأتي) اي المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من افراد مفهومه (باعتبار عهديته) اي عهدية ذلك المسمى (في الذهن) لا باعتبار عهدية الواحد اي حرف التعريف لتعيين المسمى لا الفرد وقال الشارح يريد انه يأتي لواحد باعتبار عهدية ذلك الواحد من حيث انه متحد مع ما هو معهود في الذهن فكانه معهود ولا يخفى ان ادخال حرف التعليل في قوله قد يأتي وقوله وقد يفيد يوهمان ان لام الحقيقة من حيث هي اكثر منهما وليس الامر كذلك لان الحكم على المفهوم من حيث هو هو قلما يكون في المحاورات وان كثر في العلوم في المعرفات وكانه اتى بكلمة قد للتحقيق ازالة للشك في ذلك الاتيان لانه خلاف الاصل والاصل ارادة المفهوم من حيث هو هو لانه الموضوع له وانما يعدل الى البعض عند قرينة البعضية والى العموم عند قرينة الوجود وعدم قرينة البعضية لان تخصيص بعض دون بعض ترجيح بلا مرجح وانما قال وقد يأتي ولم يقل وقد يقصد به واحد لان الواحد غير مقصود باللفظ وانما يأتي من القرينة (كقولك ادخل السوق) فان السوق افاد الحقيقة المتحدة المرادة بالمعرف باللام متحدة مع موجود حتى لو اريد واحد كان اللفظ مجازا بخلاف النكرة فانها وان وضعت للحقيقة المتحدة الا انها مع التنوين تفيد الماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا ويفهم الواحد منهما من حاق اللفظ واختلف في وضع اسم الجنس هل هو موضوع للحقيقة المتحدة او للحقيقة مع وحدة ورجح الشارح المحقق الثاني ورده السيد السند بانه لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم الجنس حين دخول لام التعريف في مقام العهد الذهني مجازا وقد جعلوه حقيقة او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف الافرادي وفيه بعد ويعارضه انه لو كان اسم الجنس موضوعا للحقيقة لكان المعرف بلام العهد مجازا في حصة المعينة او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف الوضع الافرادي والاول باطل بالاتفاق والثاني بعيد جدا وبالجملة قولك ادخل سوقا يأتي لواحد من حاق اللفظ فالنكرة اقوى في الاتيان لواحد فلذا قال (وهذا في المعنى

منهما نسخه

فان الدخول نسخه

كالنكرة) لكن ليس كل نكرة كذلك لان المصادر ليس فيها القصد الا الى الحقيقة المتحدة بالاجماع كما نص عليه المفتاح الا ان الشائع الغالب في النكرة ذلك فلذلك اطلقها ولا يخفى ان المعرف في مقام الاستغراق ايضا كالنكرة لانها تأتي للوحدات من غير اشارة الى تعينها غايته انها متحدة مع الماهية المعهودة كالمعهود الذهني والمعرف بلام الحقيقة من المصادر كالنكرة منها في المعنى حتى حكم السيد السند في شرح المفتاح بانه ينبغي ان يجوز ان يعامل مع هذه المصادر معاملة النكرة وان لم يتحقق الاستعمال فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بهذا القسم ويمكن ان يقال يريد ان هذا في المعنى كالنكرة في اعتبار البلغاء وليس غيره كذلك ولذا لم يعامل معه معاملة النكرة ونظرهم في هذا التخصيص محمود لان مناط الافادة وهو الفرد في هذا القسم مبهم فلم يعتد بتعيين تعلق بالمفهوم بخلاف ما اذا اريد الحقيقة من حيث هي هي فان مناط الحكم هو ما يتعلق به التعيين واجتلي في نظر العقل تعينه و بخلاف ما اذا اريد جميع الافراد فانها لتعينها بالعموم نائب مناب التعين فلم يختل تعيين اللام بمجاورة الابهام وخلص اللام في افادة التعيين عن ملام الابهام والمعاملة معها معاملة النكرة كثيرة وله غير نظير فانه وصف بالجملة في قول الشاعر * ولقد امر على اللئيم يسبني * فمضيت ثمة قلت لا يعنيني * وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا وانما قال في المعنى كالنكرة لانها في اللفظ معرفة صرفة لوجود اللام وعدم التعين ولهذا غلب اجراء احكام المعارف عليه حيث تعاضد حرف التعريف في اللفظ لثبوت تعريف في المعنى وهذا اظهر مما قال الشارح ان التقييد بقوله في المعنى لانه يجري عليه احكام المعرف من وقوعه مبتدأ وذا حال الى غير ذلك لان هذه الاحكام فرع كونه معرفة او كالمعرفة كما ان اجراء حكم النكرة فرع كونه في المعنى كالنكرة وليس من وجوه كونه في المعنى كالنكرة (وقد يفيد) اى المعرف بلام الجنس (الاستغراق) وشمول جميع الوحدات اذا امتنع حمله على الحقيقة من حيث هي هي لقرينة اعتبار الوجود على بعض الافراد دون بعض لعدم قرينة البعضية فاول ما يفيده المعرف بلام الجنس الحقيقة من حيث هي هي ثم الحقيقة في ضمن واحد ويتجاوز الى الحقيقة في ضمن الجميع فترتيب الكتاب على وفق هذا الترتيب وان كان رجحان الاستغراق على العهد الذهني ورجحان العهد الذهني على ما هو لتعريف الحقيقة من حيث هي هي كما تقرر في محله يقتضي عكس هذا الترتيب وقد يتحقق قرينة على الاستغراق سوى انتفاء قرينة البعضية بعد قرينة اعتبار الوحدة ولا بد منها في المقام الاستدلالي (نحو ان الانسان لفي خسر) فان الاستثناء قرينة ارادة العموم لان شرطه الدخول في المستثنى منه قطعا او الخروج قطعا ولا مجال لخروج المؤمنين وعاملي الصالحات من الانسان فلا بد من الدخول جزما والدخول لا يتأتى بدون الاستغراق واعلم ان التعريف باللام والنداء والاضافة جاء لمدلول اللفظ من الخارج واما تعريف باقي المعارف فمن جوهر اللفظ ووضعه للامر المأخوذ مع التعين وما ذكره السيد السند ان تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والنداء والاضافة والانقسام الى الخمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه مزيف لان الخارج في الموصول ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا للاشارة الى تعينه ولان تفاوت ما يستفاد منه ازيد من الخمسة (وهو) اى الاستغراق مطلقا باللام كان او غيره بدليل قوله بعد بدليل صحة لا رجال في الدار والاولى والاستغراق (ضربان) كما في الايضاح فلا خفاء في التمثيل بالصاغة مع خفاء كونه معرفا باللام اذ اللام في اسم الفاعل اسم موصول لا حرف التعريف عند غير المازني

لا بد لكون اللام في اللئيم لام الحقيقة من ابطال ارادة العهد الخارجي وابطله بانه لا يدل على الوفاء لجواز ان يكون في المعين ما يوجب التحمل وفيه انه يجوز ان يكون في المبهم ايضا ذلك وكون يسبني صفة يتوقف على ابطال كونه حالا وابطله السيد بان تقييد المرور بوقت مخصوص ليس بجيد وفيه ان يسبني اذا كان للاستمرار لم يكن فيه تقييد
منه
اليقين نسخه

يريد ان الاقرب الى اللفظ الحقيقة من حيث هي هي وانما يأتي الواحد من قرينة اعتبار الوجود لم يجئ العموم لانتفاء قرينة البعضية ولزوم الترجيح بلا مرجح منه

لان التعريف بالموصولة ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا هكذا ذكره الشارح المحقق وفيه نظر لان اسم الموصول لا يستعمل الا فى فرد معين من المعلوم بالصلة فالصاغة استعملت فى الجماعة المعينة التى هى صاغة بلده او مملكته لا فى مفهوم معرف بتعريف جنسى من حيث التحقق فى ضمن افراد بمعونة القرينة من غير اشارة الى تعيين الافراد فتأمل ان كان لك دقة نظر يعنيك الى ادراك وطر فلا ترتيب فى انه لا معنى لجريان الاقسام الاربعة فى تعريف الموصول والشارح المحقق جعل كون اللام فى اسم فاعل او مفعول لم يقصد به الحدوث حرف تعريف اتفاقا كاللام فى الصفة المشبهة استنباطا من مقتضيات كلامهم (حقيقى نحو عالم الغيب والشهادة) اى كل غيب (وعرفى نحو جمع الامير الصاغة) جمع صايغ (اى صاغة بلده او مملكته) هو بفتح الميم واللام او ضم الميم عز الملك وسلطانه على ما فى القاموس والمراد هنا ما فى تصرف الملك من البلاد وارادة صاغة البلد اذا كان المراد بالامير امير البلد والمملكة اذا كان امير بلاد وفسر الشارح المحقق الحقيقى بالشمول لكل ما يتناوله اللفظ بحسب اللغة وكأنه اراد اعم من التناول بحسب المعنى المجازى او الحقيقى والعرفى بالشمول لما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف هذا والتعرف اذا اطلق يراد به العرف العام فيتجه انه يبقى الشمول شرعا واصطلاحا واسطة وان الظاهر لغوى وعرفى اذ لا تقابل بين الحقيقى والعرفى وفسر فى شرح المفتاح والسيد السند ايضا الحقيقى بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة بان لا يخرج فرد والعرفى بما يعد شمولا فى عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم هذا ولا يخفى عليك ان التقسيم الى الحقيقى والعرفى لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير مخصص اذ اتيان المعرف باللام ايضا لواحد مبهم يكون عرفيا وحقيقيا اذا دخل السوق عرفى اذ المراد سوق من اسواق البلد لا اسواق الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة من حيث هى هى ايضا كذلك لانك ربما تقول فى بلد البطيخ خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فالاشارة فى كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك فى بلد اخر وهكذا دقيقة قد ابدعها السكاكى واتخذها من جاء بعده مذهبا يشعر به قوله فى صدر هذا البحث وههنا دقيقة والحق ان لا استغراق الا حقيقيا والتصرف فى امثال هذا المثال فى الاسم المعرف حيث خص ببعض مفهومه بقرينة التعارف فاريد بالصاغة احدى الصاغتين وادخل اللام واستفيد العموم فان قلت لم لم يجعل الصاغة عهدا تقديريا قلت لا نزاع فى صحته وانما الكلام فيما اذا اريد بها كل صاغة ولو نازعت فى الارادة يقطع نزاعك وبالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل صاغة ولما كان المثنى اشمل من المفرد والجمع من المثنى وكان الغرض من وضعهما الشمول لقصور المفرد عنه وكان يتبادر الى الوهم ان الجمع المستغرق اشمل من المثنى والمثنى المستغرق اشمل من المفرد المستغرق اذ ازدياد موجب الشمول نبه على فساده بان استغراق المفرد يكون اشمل واعتمد على انه يتنبه الفطن منه لان استغراق المثنى منه يكون اشمل من الجمع فقال (واستغراق المفرد اشمل) اى استغراق ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ اولا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية اشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة او مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلى والاظهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون اشمل والاظهر منهما قد يكون فلا يتجه ان قوله (بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل) لا يتم لان الصورة الجزئية

منها نسخه

لاتثبت الدعوى الكلية ولانه معارض بانه يصح لايطيق حمل هذا الحجر رجل حيث يطيقه
رجلان اورجال دون لايطيقه رجال و ينساق الفهم مما ذكره الى ان استغراق المثنى اشمل
من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة اكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع
محصور اشمل مما فوقه فقولك لاعشرة رجال اشمل من لاعشرين رجالا حتى انه كان الواضح
ان يقول واستغراق المشمول اشمل من استغراق الشامل قال الشارح المحقق وانما اورد البيان
بلا التى لنفى الجنس لانها نص فى الاستغراق نحو ما من رجل فى الدار لان زيادة من بعد
النفى للتنصيص على الاستغراق و بناء اسم لا لتضمنه معنى من حتى لايصح لا رجل بل رجلان
بخلاف لارجل بالرفع فانه ظاهر فيه حتى يصح صرفه عن الاستغراق بالقرينة نحو ما جاءنى
رجل بل رجلان وذلك يحتمل وجهين احدهما ما ذكره السيد السند يعنى انه
اورد بيان الدعوى فيما هو نص فى الاستغراق لانه اذا لم يشمل نفى الجمع مع كون
النفى نصا فى الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جموع ليس نصا فيه بطريق الاولى
فيتضح بذلك ثبوت المدعى ويعارضه ان المفرد فيما ليس نصا فى الاستغراق اذا كان
شاملا لما لايشمله الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولى وثانيهما انه يعنى
انه لاريبة فى صحة قوله دون لارجل بالفتح لانه نص فى الاستغراق بخلاف لارجل فى الدار
بالرفع فان عدم صحته خفى اذ يصح ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان ولو جعل لارجال
بالفتح ولارجل بالرفع لكان عدم شمول لارجال بالرفع وشمول لارجل بالفتح بطريق الاولى
واورد على كون زيادة من موجبا للاستغراق القطعى قول الائمة ما من عام الا وقد خص
منه البعض فانه ليس نصا فى العموم والا لم يكن مخصوص البعض فيكذب نفسه واجيب بانه
مبالغة وادعاء لايقبل الكذب ومما يدل على الدعوى صحة كل رجال جاؤنى مع تخلف رجل
اورجلين دون كل رجل جاءنى ولايضره صحة كل رجل تسعة الدار دون كل رجال فتذكر
وانما لم يتعرض فى بيان كون استغراق المفرد اشمل للمعرف باللام مع ان عقد البحث له لان
استغراق الجمع المعرف باللام فى الاكثر لاحاطة كل فرد من الجنس لا لاحاطة كل جمع صرح
بذلك ائمة الاصول والنحو وصرح بتفسير كل جمع معرف باللام بكل فرد فرد دون جماعة
جماعة ائمة التفسير كلهم وقال السيد السند فى حواشى شرح التلخيص كانه بطلت الجمعية
فى المحلى باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ ما من جماعة الا
وهى داخلة فى جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على احاد الجنس ايضا اذ ما من
واحد الا وهو داخل فى جماعات متعددة فان قلت ايلزم التكرار فى استغراق المفرد ايضا لان
الحكم على كل واحد حكم على كل اثنين وعلى كل جماعة قلت هذا من قبيل استثناء الثبوت
بالاثبات او ثبوت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت ستثناء لكل اثنين ولكل جماعة لكن الحكم على
كل واحد لايستلزم الحكم على الاثنين فان قلت جعل الجمع مستغرقا للمجموع لايمكن بدون التكرار
فهو ضرورى والتكرار الضرورى يعفى عنه قلت قولنا كانه بطلت الجمعية لذلك وفيه اشارة
الى ان اهمال الجمعية العائدة الى امر اللفظ اهون من ارتكاب التكرار لان فيه اهمال جانب المعنى
ولا يخفى ان المثنى المستغرق ايضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد
مثلا مرارا غير متناهية فى الحكم ولم يثبت انه بمعنى كل رجل وبالجملة هذا الجمع المحلى باللام
داخل فى استغراق المفرد فنقض الشارح القاعدة الكلية به باطل لما عرفت سابقا من وجهين
فتذكر وقد يأتى الجمع المعرف باللام لارادة الجميع فيكون جاءنى الرجال فى معنى
جاءنى جميع الرجال وهو هذا المعنى ليس دون المفرد فى الشمول ووجه افادة

استغراق الاجزاء مع ان اللام ليس معناه الا التعريف المفهوم هو ان الاولى بالقصد في المقام الخطابي الفرد الاشمل من الجمع وجزء ليس باولى من جزء فيشمل جميع الاجزاء واعلم ان السيد السند جعل لا رجال محتملا لان يقصد به معنى لا رجل تحرزا عن التكرار كما في المعرف باللام وفيه بحث لانه يتوقف على ان يثبت قصد معنى المفرد به من ائمة اللغة ولا يصح البناء على ما هو الباعث على ابطال معنى الجمعية في المعرف باللام لانه سر نحوى لا يطرد على انه يمكن الفرق بان متمام المبالغة في النفي كما تشهد له زيادة من الاستغراقية يدفع بشاعة التكرار ولا تعويل على ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وان قال الزمخشرى ايضا في تفسير قوله تعالى والملك على ارجائها ان الملك اكثر من الملائكة متابعة لهذا المروى لان ما حققناه سابقا مما وثقه الكثيرون وتبعه الكشاف في مواضع كثيرة وما قاله المفتاح ان في اختيار المفرد المستغرق على الجمع المستغرق تكثير المعنى بتقليل اللفظ ولهذا الضعف قوله تعالى وهن العظم مني لافادته وهن كل عظم بخلاف وهن العظام فانه يصح وهن العظام بوهن البعض اما مبنى عليه فيكون ضعيفا واما مبنى على انه ربما يقصد بالجمع المعرف باللام المجموع من حيث المجموع ولهذا الايلزم في قولك للرجال على درهم الا درهم واحد فلما كان وهن العظام يحتمل ان يكون هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى قطعا فحكم الشارح المحقق ببطلان قوله لا يخلو عن وهن فان قلت لا يصح الحكم بمجئ الرجال من حيث المجموع مع تخلف واحد فكيف يصح وصف مجموع العظام بالوهن مع عدم وهن بعض قلت لانه اذا قل قوة المجموع ثبت للمجموع وهن اذ لم يبق القوة التى تعلقت بالمجموع بخلاف المجئ فانه لا يثبت للمجموع اذا لم يثبت لجزء اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصلح ان يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصلح ان يراد به الجنس في ضمن اى بعض الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم من ان الجمع المستغرق بطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعى بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء يحنث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد اريد بالجمع المعرف باللام الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق اى لا اتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصيما اى لا تخاصم عن خائن لما ثبت افادة المعرف باللام الاستغراق بقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فالنزاع فيهما اما بالمعارضة او نقض بان يقال لا يفيد الاستغراق للتنافي بين الاستغراق وافراد الاسم او لو صح الدليل المذكور للزم تحقق المتنافيين او لانم توقف صحة الاستثناء على الاستغراق لانه يستحيل الاستغراق في المفرد وبهذا تبين ان حق ما ذكره من الجواب ان يذكر متصلا بقوله وقد يفيد الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر ليثبت الاستغراق ويستحق ان يذكر تقسيمه وحكمه وتحقيق الجواب المشار اليه بقوله (ولا ينافى بين الاستغراق وافراد الاسم) اى كون الاسم مفردا مستدعيا للوحدة او افراد يفيده الاسم فالافراد بمعنى الوحدة كما سيأتى في قوله واما تنكيره فللافراد (لان الحرف) اى حرف التعريف الذى يكون اداة الاسم الاستغراق بعد دخوله وتفسيره بالحرف الدال على الاستغراق كما في الشرح ينافى ما حقق ان مدلول الحرف ليس الا التعريف والاستغراق انما يجئ من القرينة وذكر الحرف تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهومه في ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافى الاستغراق لا يختص استغراق المعرف باللام بل يجرى في المضاف والموصول والمضاف اليه

كل ايضا (انما يدخل عليه) اى على الاسم المفرد وفيه ان الاشكال لايخص المفرد
لانه يتجه على قولك ماجاءنى رجال وماجاءنى رجلان ايضا لان رجالا يدل على جماعة
واحدة والاستغراق يوجب تعدد الجماعة المقصورة او على الاسم المفيد للافراد والوحدة
وحينئذ يتناول الجمع والتثنية فهذا التوجيه مرجح فاحفظه (مجردا) اسم فاعل حال من ضمير
الحرف او اسم مفعول حال من ضمير الاسم (عن معنى الوحدة) انه يجعل الاسم بمعنى الحقيقة
من حيث هى هى بحيث لاوحدة فيها ولا كثرة بل هى قابلة لكل منهما فيضم الكثرة معها
بقرينة الاستغراق فان قلت هذا ظاهر فى قولك الرجل لخلوه عن التنوين الدال على الوحدة
واما فى قولك ماجاءنى رجل اورجال فيشكل لوجود الدال على الوحدة قلت التنوين له
دلالتان دلالة على التمكن ودلالة على الوحدة فاذا لم تصح الوحدة تحمل على التمكن كتنوين
زيد نعم التنوين فى الاسم الغير المتمكن بخصوصه لايفارق عن الوحدة احترازا عن اللغو وهذا
الجواب لايتم فى بعض الصور الا على سبيل الجدل فان ماجاءنى رجل لم يجرد عن الوحدة
بل اريد به الوحدة المطلقة فعمت بدخول النفى لابهامها وكذا فى ماجاءنى رجال وليس
هذا الجواب مبنيا على جعل اسم الجنس موضوعا للفرد اذ لوكان موضوعا للحقيقة المتحدة فلا
وحدة حتى يجرد عنها لان التنوين جعله ذاوحدة واما ماذكره السيد السند ان اسم الجنس
لما استعمل فى التراكيب لبيان الاحكام وكان اكثر الاحكام جارية على الماهية فى ضمن فرد شاع
اسم الجنس مع اعتبار الوحدة وصار بحيث يتبادر منه الفرد لالف النفس كانه دال على الوحدة
فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذى هو منشاء الاعتراض فلا
يخفى مافيه اذ غلبة الاحكام على الماهية فى ضمن الفرد لاتوجب كون ارادة الفرد منه اكثر حتى
يتبادر منه لان المراد بالاخبار والاحوال والاوصاف هى المفهومات دون الافراد (ولانه)
اى الاسم المستغرق (بمعنى كل فرد لامجموع الافراد) وانه يجتمع التعدد مع الوحدة لانه بمعنى
كل واحد لامجموع الاحاد والكل المتناول للمتعدد واحدا واحدا على سبيل البدل لاينافى الوحدة
ولذا صح كل واحد (ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) بان يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع
جعله حالا عنه وخبرا له ولاولى ترك النعت ليعم الكل ومما جعله المصنف علة للامتناع المحافظة على
التشاكل اللفظى ويتجه عليه ان التشاكل اللفظى لايجب ولهذا صح القوم الفاضل
والفاضلون فلا يصير سببا للامتناع والتحقيق ان المراد بالمعرف موصوفا اوصفة نفس الحقيقة
المجردة عن الوحدة والكثرة وانما جاءت من القرينة فلايصح جمع ماارىد به الحقيقة
المطلقة من غير كثرة وان اقتضت القرينة اعتبار التعدد من غير قصده بالمعرف
فان قلت كيف يمتنع الوصف بنعت الجمع ولام الاستغراق يبطل الجمعية ويصير اللفظ
معه فى حكم المفرد فليوصف بالجمع الذى بطلت جمعيته قلت النعت واخواته يراد به المفهوم
لاكل فرد حتى يبطل معنى الجمعية بالاستغراق والمراد امتناع وصفه بنعت الجمع اذا كان
مفردا او الا فلان يمتنع وصف رجال فى ماجاءنى رجال بنعت الجمع ولهذا امتنع ايضا ارجاع
ضمير الجمع اليه فتأمل قال الشارح المحقق امتناع الوصف المذكور عند الجمهور والاخفش
حكى الدينار الصفر والدرهم البيض ورده السيد السند بان الدينار الصفر ليس بمعنى كل الدينار
بل المراد بالدينار الجنس مجردا عن الوحدة نعم مذهب الاخفش ينافى وجوب المحافظة
على التشاكل اللفظى لكنه لم يذكره المصنف هنالك وان ذكره فى الايضاح فلايليق التعرض
بمذهب الاخفش فى شرح كلام المتن ولايذهب عليك ان الدينار الصفر يحتمل ان يكون
من قبيل ثوب اسمال بمعنى ان جميع اجزائه سمل اى خلق فيراد بالدينار الصفر ان جميع اجزائه

خبر قوله فيما سبق وهو وتحقيق
الجواب المشار اليه بقوله الخ
اشار اليه نفسه فى نسخته بخطه
منه

معطوف على ماسبق من قوله
انه يجعل الاسم الخ على ما اشار
اليه المؤلف بخطه منه

صفر وليس بمغشوش ونحن نقول يشكل امتناع الوصف بالجمع بقوله تعالى ومامن دابة الا امم امثالكم ويمكن ان يدفع بان المراد امتناع وصفه بالجمع مع ابقائه على ظاهره من غير تأويل والآية لتأويل مامن دابة بقولنا ما الدواب وحينئذ يمكن التوفيق بين مذهب الاخفش والجمهور فتأمل (وبالاضافة) اى تعريف المسند اليه باضافته ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال المسند اليه ولا يختص بالتعريف بل يتعلق بهما نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين الحقير في ولد حجام حضر او ضاحك وبين ولد الحجام الا ان القوم اهملوهما من غير ظهور جهته (لانها) اى الاضافة اى المعرف بالاضافة فافهم (اخصر طريق) الى احضار المسند اليه في ذهن السامع في هذا المقام اما لانه اخصر كل ما يحضر عند المتكلم واخصر كل ما يحضر عند المخاطب لانه اخصر طرق التعريف لان اخصر الطرق مطلقا هو بعض الضمائر فهذا لا يصلح الا داعيا الى الضمير (نحو) قول جعفر بن علبة الحارثي (هوای) اى فسره الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح بمهويي ومحبوبي والصواب تفسيره بمهويتي ومحبوبتي يدل عليه ما بعد هذا البيت وهو شعر عجبت لمسراها وانى تخلصت الى وباب السجن دوني مغلق المثت محبت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق * ولا يريبك تذكير مصعد لانه للفظ هواى فانه اخصر من التي اهواها واسمه لا ينفع المخاطب وليس مقام الاشارة والضمير والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والمحبوب على الرحيل ويمكن ان يقال الداعي الى الاضافة استلذ اذ اضافة الهوى الى نفسه (مع الركب) اسم جمع للراكب (اليمانين) اى جمع يمان مغير يمني بتخفيف الياء وتعويض الالف عنه وحذف الياء المخففة لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة الياء لموجبه (مصعد) مبعد ذاهب في الارض تمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المحبوب المستتبع ولفظ البيت خبر ومعناه تحزن وتأسف اما على البعد الجثماني او على مفارقة الروح من الجثمان (او لتضمنها تعظيم الشان) اى امر (المضاف اليه او المضاف او غيرهما) وامثلة الثلث على ترتيبها (كقولك عبدى حضر) اذا كان العبد ذاشان والالطف عبدى عندى (او عبد السلطان ركب) عبد السلطان عندى (او لتضمنها (تحقيرا) على احد الوجوه الثلثة (نحو ولد الحجام حاضر) مثال لتحقير المضاف واستخراج المثالين الاخرين سهل ومن دواعى الاضافة تضمنها اعتبارا لطيفا مجازيا وهو جعل ادنى ملابسة بمنزلة ملابسة تامة تستدعيها الاضافة نحو كوكب الخرقاء وهل هى مجاز لغوى او حكمى اختلف كلام الشارح المحقق فيه ورد السيد السند كونه مجازا حكميا بانه ليس فيه نقل الاضافة من محل الى محل للملابسة بينهما بل هو استعارة الهيئة الاضافية من الملابسة الكاملة لادنى ملابسة لمضاهاتها اياها وفيه ان تحقق حقيقة المجاز الحكمي او ظهورها غير لازم كما عرفت فيجوز ان تكون الاضافة منقولة عن محل وهمى او محل يحتاج معرفته الى تأمل ومنهم من قال ما هو له للكوكب الوقت الذي يطلع فيه كما يقال كوكب الصبح ورد بان الكوكب ليس مملوكا له وليس بشئ لان الاختصاص الملكى الذي يفيده الاضافة اعم من الملك الحقيقى المعتبر الذي لا يزاحم الوهم فيه للعقل او كونه بمنزلته حتى يعد الوهم المضاف ملكا للمضاف اليه دون غيره الا ترى ان جل الفرس حقيقة وجل زيد تجوز ومنها التعميم المضاف باضافته الى شئ يعم جميع افراده فيعلم ان القصد الى الجنس دون فرد بعينه ولا يلزم فيه ان يكون المضاف اليه مخصوصا بالمضاف كقولهم يدلك على خزامى الارض نفحة من رايحتها ومنها ما ذكره السكاكى من انه

انه لاطريق له سواها وزيفه السيد السند بانه ليس الا تجويزا عقليا اذ الاضافة تتضمن نسبة خبرية ليصح جعلها صلة وقال ولذا تركه المصنف ولم يلتفت اليه فى الايضاح ايضا ويمكن دفعه بان النسبة الاضافية لاشتهارها والف نفسه بها حاضرة عنده وطريق الموصول ان يحتاج الى اعمال واستخراج من النسبة الاضافية فيصح انه لا طريق له سواها اذ الامكان لا ينافى نفى الشئ بالفعل وترك الايضاح انما يكون امارة اعراض المصنف او لم يترك غيره مما ذكره فى المفتاح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها يسيرة فعليك به فانه ليس بينك وبينه مسيرة (واما تنكيره) اى جعل المسند اليه نكرة قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها (فللافراد) اى لجعل المسند اليه فردا من شئ بافادة فرديته فان جعل الشئ سببا يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليها قوله تعالى ولا تجعلوا لله اندادا اى لا تعتقدوا ولا تذكروا له ندا والفرد يكون شخصا ويكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع ان المفتاح جعل الافراد شاملا لهما ويحتمل ان يراد بالافراد جعل الشئ فردا مطلقا من غير تعرض للنوعية والشخصية وحينئذ يقابله الافراد الشخصي والنوعى وحينئذ يكون التعرض بالافراد الشخصي متروكا استغناء بشيوعه وظهوره عن البيان والمثال اعنى قوله (نحو جاء رجل من اقصى المدينة يسعى) ظاهر فى قصد الشخصي والاظهر او التنويع مكان قوله (او النوعية) اى جعل المسند اليه نوعا الا انه تفنن فى ذكر الاسباب فابرز بعضها فى صورة الغرض المترتب وبعضها فى صورة الحامل المتقدم (نحو وعلى ابصارهم غشاوة) اى نوع من الغشاوة غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن ايات الله فان التنكير كما يفيد الوحدة الشخصية او النوعية يفيد ابهامها وكونها مجهولة وافادة كونها مجهولة لئلا يتأتى المخاطب عن قبوله لعدم حضوره بغطاء من اغطيته يعرفها وليعلم انها عسيرة الازالة لعدم معرفتها حتى يعرف طريق ازالتها وبما شيدنا بيان هذه النكتة اندفع ما قالوا ان الاقصى لحق المقام حمله على التعظيم كما فعله المفتاح اى غشاوة عظيمة تحول بين ابصارهم والحق المبين بالكلية وما يسبق الى الوهم ان عدول المصنف هنا عما فى المفتاح اشبه بالافساد مما هو بصدده من الاصلاح ولا يذهب عليك ان جعل تنوين غشاوة للنوعية يحوج الى جعل غشاوة مستعملة فى المجاز الاعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها داخلا تحتها (او التعظيم) اى بيان العظمة لجعل الابهام وسيلة الى عظمته لان العظمة حاجبة عن معرفة العظيم (او التحقير) اى بيان الحقارة المناسبة للنكارة لان الحقير لعدم الاعتناء به لا يعرفهما (كقوله) اى قول ابن ابى السمط قال فى القاموس السمط الرجل الخفيف وابو السمط من كنا هم وفى سوق كلامه دلالة واضحة على ان المثال لهما فاعرفهما (له حاجب) اى مانع عظيم (فى كل امر يشينه) اى يعيبه وهو كونه عيبا فلذا قال فى كل امر (وليس له عن طالب العرف) اى الاحسان (حاجب) حقير فكيف العظيم والظهور تعين الاول للتعظيم والثانى للتحقير عند الطبع السليم كما ادعاه السكاكى لم يبينه ولا يخفى انه لو جعل الاول للتحقير والثانى للتعظيم لاقبل عليه الذوق القويم حيث يفيد انه يكفيه مانع حقير عن العيب ولا بد له من مانع عظيم عن الاحسان ولك ان تجعل نكتة ترك تعيين المثال وعدم تعيينه عنده لتنبهه لهذا المقال لكن لتعيينه فى الايضاح ينبو عن هذا الاحتمال ولو جعل الثانى للافراد حتى يكون عموم النفى صريحا لم يبعد ومن البين

ان اثبات المانع عن كل امر يشينه يستلزم انتفاء المانع عن الاحسان لانه شين فالا بلغ فليس وجعل التنكيرين للتكثير والتقليل على ما عرفت فى التعظيم والتحقير من التفصيل مساع (او التكثير) بعلاقة ان الكثيرة تمنع عن المعرفة (كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او تقليل) بعلاقة ان القلة لعدم الاعتداد بها تحول بينه وبين المعرفة (نحو ورضوان من الله اكبر) وفى تعرضه بالتقليل والتحقير تعريض بما صرح به فى الايضاح من ان السكاكى لم يفرق بين التعظيم والتكثير والتقليل والتحقير واكد الفرق بقوله (وقد جاء للتعظيم والتكثير) جميعا (نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) وجعله الشارح اشارة الى الفرق والظاهر ما ذكرنا وتحقيق الفرق ان القلة والكثرة باعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا والتعظيم والتحقير بحسب ارتفاع الشان وانحطاطه كما اشار اليه بقوله (اى ذو عدد كثير وآيات عظام) والاظهر استفادة الكثرة من جمع الكثرة الا ان يراد المبالغة فى الكثرة او فى الدلالة عليها والعجب من المصنف كيف وافق السكاكى فى هذا المقام وخالفه فى جعل تنوين نفحة فيما سيأتى للتحقير ولم يتعرض لاجتماع التقليل والتحقير لعدم عثوره على مثال من كلامهم وجعل السكاكى التنكير فى قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الرياح اذا هبت اى هبت هبتداً ومن نفح الطيب اذا فاح اى فوحه ولا يردان بناء المرة للوحدة لا للحقارة لان النفحة اذا كانت واحدة تفيد كمال حقارة ما عبر بها عنه والجواب ان التنوين لتحقير النفحة لا لتحقير العذاب وتحقير النفحة لا يستفاد من بناء المرة ولا من نفس الكلمة نعم تحقير النفحة لغاية المبالغة فى تحقير العذاب وهذا اظهر مما ذكروه ونفحة السيد السند فى شرح المفتاح من ان التحقير مما يقبل الشدة والضعف فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث ان العلة فى الغاية وزاد فى حواشى شرح المفتاح عليه حيث قال على ان اجتماع الدوال على مدلول واحد لا يقبل تفاوتا جائز للمبالغة فى الدلالة عليه وايضاحه ومما جعله فى المفتاح محتملا للتهويل وبخلافه قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن وقال المصنف هو ظاهر فى الثانى ووجه قوله ان ذكر المس والرحمن يشعر بانه بصدد تخويفه من ادنى عذاب واظهار شفقته عليه بحيث لا يجوز ادنى عذاب له فلا يدفعه ما ذكره الشارح انه لا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الحليم اشد على ان بين اضافة العذاب الى الرحمن واضافته الى الحليم فرقا (ومن تنكير غيره) لا من تنكير المسند اليه كما هو ظاهر عبارة المفتاح فليحمل كلامه على ذكر النظير دون المثال (للافراد او النوعية) لا لمجرد النوعية كما هو الظاهر من المفتاح (والله خلق كل دابة من ماء) اى كل فرد منها من فرد للنطفة فى الشرح هى نطفة ابيه المختصة به ووجه التخصيص بنطفة ابيه غير ظاهر والظاهر وهى النطفة الممتزجة من نطفة ابيه به او كل نوع من الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الممتزجة من نطفتى ابويه ولا يجوز ان يراد كل شخص من الدواب من نوع من الماء لانه بعيد عن العبارة وخلاف الواقع ولا كل نوع من كل شخص من الماء لذلك لا لانه محال كما زعم السيد السند اذ لا يبعد ان يخلق نوع منحصر فى شخص من شخص من الماء فلذا لم يلتفت المصنف فى الايضاح الى هذين الاحتمالين واكتفى بالاحتمالين الاولين واورد على الاحتمالين آدم وحواء وعيسى عليهم السلام والغراب والفارة والعقرب ويمكن منع عدم خلقهم وعدم خلقها من النطفة اذ لم يقم دليل على بطلانه حتى يؤول له النظم نعم لاية فى

ان ينسر الماء بنطفة الاب اوالابوين واورد على الاحتمال الثاني خصوصا البغل فانه خلق من نوعي نطفة ويدفعه ان ليس النوع هو النوع الحقيقي بل اخص من النطفة فالنطفة الممتزجة من نطفتي الحمار والفرس نوع من النطفة ولصاحب المفتاح تفسير اخر للماء وهو نوع الماء يعني النطفة اذ هي نوع من الماء ولم يلتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بماء ورد كون التنكير في الاية للافراد بان تفصيل الدابة بالانواع حيث قال فمنهم من يمشي على بطنه الاية لايلائم ارادة الفرد (وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله) حيث اوثر على بحرب الله ورسوله ويحتمل النوعية اى نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره (وللتحقير) قوله تعالى (ان نظن الاظنا) اى لانظن بالساعة الاظنا ضعيفا لا اعتداد به ولهذا صح الاستثناء ولم يلزم استثناء الشئ عن نفسه وهذا من مزالق النحاة حيث خرجوا في دفع الاشكال عن مقتضى اللفظ والمعنى فتارة يجعلون ان ضربت الاضربا بمعنى ان انا الاضربت ضربا ويقولون في التركيب تقديم وتأخير وتارة يقولون لم يقصد بالضرب الامطلق الفعل كانه قيل مافعلت الاضربا ولا يخفى ان اللفظ بعيد عن هذا الحمل غاية البعد وان المعنى على حصر الضرب في نوع منه لاعلى حصر الفعل في الضرب على انه لايصح في ان ضربت زيدا الاضربا جعله في تقدير ان فعلت زيدا الاضربا فليس ترجيح هذا التوجيه على ماذكروه لمجرد انه مغن عن تكلف فيما ذكروه كما يدل عليه كلام الشارح بل لان توجيههم فاسد والانجع للنحاة حذف الصفة في امثاله فيكون التقدير ماضربت الاضربا حقيرا اوعظيما اوكثيرا على حسب القرائن ولا يجب لدفع الاشكال حمل التنوين على مايجعل به المصدر نوعا كما يشعر به بيان الشارح بل رب مقام يكون التنوين فيه للوحدة فيجعل المفعول المطلق للعدد قال الشارح المحقق وكما ان التنكير لابهامه يفيد التعظيم والتحقير كذلك لفظ البعض قال الله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات افاد نبينا صلوات الله وسلامه عليه بلفظ البعض اعلاء لقدره ونقول هذا كلام ذكره بعض الناس تحقيرا لشان البعض وقد يقصد به التقليل نحو كفانا بعض اهتمامه (واماوصفه) اى جعله موصوفا بايراد نعت له ذكر التوابع على طبق مايذكر في الكلام اذا اجتمعت قال الرضي بدئ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق ولم يذكر البيان لكمال التباسه بالبدل حتى قال لم يظهر لي الى الان فرق بين بدل الكل وعطف البيان والحق انه بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه وقال الشارح المحقق بدئ بالوصف لكثرة وقوعه واعتباراته وانما تكون هذه النكتة سرية لو كانت مرعية في ذكر التوابع كلها (فلكونه) اى كون الوصف بمعنى النعت فالاوضح عبارة المفتاح فلكون الوصف (مبيناله كاشفا عن معناه) بين بقوله كاشفا عن معناه ما اراد بقوله مبيناله من بيان معناه دون نفسه فجعل عبارة الحكم مثالاله وهذا من البدايع التي قصده بعض اهل الادب حتى جعل كتابا في النحو كذلك بتمامه والمتبادر من المعنى هو المطابقي لكن لاينبغي ان يحمل عليه لان الوصف الكاشف ربما يكشف عن معنى مجازي مراد فالمراد بالمعنى المقصود لكن اعم من المقصود لذاته اذ ربما يحتاج المعنى الاصلي للفظ الكناية الى كشف لينتقل منه الى المقصود لذاته ولا يجب في الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للنكتة اوممیزا له عن جميع ماعداه بل ربما يكون الكشف بوجه اعم وقول المفتاح كشفته كشفا كأنك جردته انما هو تحقيق المثال لاوضع الضابط (كقولك

الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف بين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد اما لجعلها بمنزلة وصف واحد بمعنى الممتد فى الجهات الثلث واما لجعل الوصف اعم من ان يكون واحدا اومتعددا وقد تكلف بما لايحتاج اليه من قال المثال هو العميق لا نه يساوى الجسم اوقال المثال هو الطويل الموصوف بالوصفين وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاكى دون المصنف فان الجسم عند الاشاعرة قد يتركب من جزئين فلا يكون عريضا عميقا قال الشارح فى شرح المفتاح والمراد بالطول ازيد الامتدادين اوالامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما اوالمفروض ثانيا وبالعمق ما بقا طعهما هذا ولا يخفى انه لوفسر الطول بازيد الامتدادين والعرض بانقصهما لايتناول الوصف جسما ليس فيه ازيد الامتدادين وقد نبه بالمثال على ان النكات غير مختصة بوضع اللغة بل تجرى فى الاوضاع الاصطلاحية والا فالجسم فى اللغة هو جماعة البدن والاعضاء من الناس وسائر الانواع العظيمة الخلق كذا فى القاموس وفى الصحاح هو البدن قال السيد السند من فوائد هذا الوصف الاشارة الى علة الحكم وفيه ان علة الحاجة ليست الطول والعرض والعمق والا لما احتاج الجوهر الفرد الى حيز (ونحوه) اى نحو قولك (قوله) اى قول اوس بن حجر الشاعر الجاهلى فى مرثية فضالة بن كلدة فصله عنه تنبيها على التفاوت بينهما من وجهين احدهما فى الكشف عن المعنى فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالمعى لان معناه الذكى المتوقد وليس الوصف تفصيله بل بحيث لوتأمل فيه ينكشف معناه وهوانه مصيب فى ظنه كأنه رأى المظنون اوسمعه ممن رآه قالوا ومعنى اواو المراد انه رأى فى بعض الاوقات وسمع فى بعض الاوقات وثانيهما ان (الالمعى الذى يظن بك الظن كان رأى وقد سمعا) ليس من وصف المسنداليه بل وصف وصف اسم ان فى البيت السابق اعنى * ان الذى جمع السماحة والمرؤة والبر والتقى جمعا * او بتقدير اعنى اومرفوع بالمدح وخبران مايأتى بعد عدة ابيات من قوله اودى فلا ينفع الاشاحة من امر يساعده السوق فتأمل (اومخصصا) اى له اى للمسند اليه والفرق بينه و بين الوصف المبين ان الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفى الوصف المبين كشف المعنى وجعل المخاطب عالما بما اريد باللفظ فالنظر فيه على ازالة الاحتمال عن اللفظ وفى الاول على ازالة المجهولية والابهام عن المراد والا فالوصف الكاشف اوالمادح لايخلو عن التخصيص ولهذا قيد صاحب المفتاح كونه مخصصا بقوله مفيدا غير فائدة الكشف والمدح والمصنف استغنى عن التقييد بجعل كونه مخصصا علة الوصف صريحا ولما لم يكن صريحا فى عبارته احتاج الى التقييد وقيده فى المفتاح ايضا بزيادة تخصيص لما انه خص البحث بوصف المعرف والمعرف لايخلو عن تخصيص ولما لم يخصه المصنف به لم يحتج الى هذا التقييد والتخصيص فى عرف النحاة تقليل الاشتراك فى النكرة وتقليل الاشتراك فى المعرفة عندهم يسمى توضيحا والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والا فالاشتراك اللفظ بين افراد مفهومه او بين مفهوماته لايندفع بشئ والظاهر انه محمول على ازالة الاشتراك امافى الجملة او بالكلية الا انه فسر بتقليل الاشتراك لانه الغالب فى التخصيص وقلما يبلغ مرتبة الازالة بالكلية والمصنف جرى على اللغة لا نه اشع من الجرى على اصطلاح قوم آخرين واراد به ازالة الاشتراك امافى الجملة اومطلقا ليحوى جميع المواد ولم يرد ازالة اشتراك نشأ من المعنى اى الاشتراك بين افراد المعنى وان ادعى السيد السند

ان المتبادر من تقليل الاشتراك المعنوى وشموله لتقليل الاشتراك اللفظى تمحل لان التقليل
لايتصور فيه بلا تمحل لانه يتصور فى امثاله والدعوى لاتثبت له بعد ما اوضحناه لك
فالوصف فى عين جارية مخصصة عند النحاة لانه يزيل مقتضى الاشتراك وهو احتمال
العين لمعان ولوخص التخصيص بازالة الاشتراك الناشئ من المعنى لخرج وصف الاعلام
المشتركة والمبهمات والمعرف بلام العهد عن كونه مخصصا لان الاشتراك فى هذه الامور
ليس بين افراد يتوسل فى تعلق حكم الكلام بها باستعمال اللفظ فى مفهوم كلى صادق
عليها بل بين متعدد يقصد واحد منه بنفس اللفظ امافى الاعلام المشتركة فظاهرة واما فى
غيرها فلانها اماموضوعات الكل واحد من متعدد اوالاستعمال فى خصوص واحد منه على
اختلاف وايا ماكان لايستعمل الافى واحد ولايخرج جميع المعارف لكون الاشتراك فيها
من نفس اللفظ كما افاده السيد السند اذالمعرف بلام الجنس يكون وصفه لتخصصه ببعض
افراد مفهومه فالاشتراك فيه ناش من المعنى لامن اللفظ فان قلت الرجل العالم خير
من الجاهل فى المقام الاستغراقى لايتصور ان يكون لتقليل الاحتمال للمستغرق بل لتقليل
الشمول فهل يجعل تقليل الشمول داعيا اخراو يمكن درجه فى الوصف المخصص قلت
قرينة الاستغراق تقوم بعد الوصف فالوصف لتقليل الاحتمال وقرينة الاستغراق لتعميم
مارفع فيه بعض الاحتمال فيكون الوصف مخصصا فان قلت لايتم ذلك فى كل رجل عالم قلت
دخل الكل على الموصوف ولذا لايمكن وصف الكل بل يجب اجراء الوصف على المضاف
اليه و ينقدح من هذا جواب آخر فى المعرف باللام لانه بمنزلة كل وما اضيف اليه يستغنى
الفطن عن تعريفه واوجعل تقليل الاشتراك عبارة عن رفع الاحتمال اوازالة بعض الشمول
لان مقتضى الاشتراك قديكون الشمول وان كان الاكثر الاحتمال اهسان الامر (نحو يا زيد
التاجر) اختاره على الرجل التاجر ليتضح شمول التخصيص لرفع الاحتمال الناشئ
من اللفظ (اومدحا اوذما) عطف على مخصصا اومبينا فيحتاج الى جعله بمعنى مادحا
اوذاما لان الوصف مفيد مدح اوذم اوعطف على قوله لكونه على انه مفعول له وحينئذ
لابد من نكتة لجعل المبين والمخصص فى فرق واحد وهى تقاربهما جدا حتى يكون الفرق
لمجرد القصد والنظر (نحو جاءنى زيد العالم اوالجاهل حيث يتعين) الموصوف عند المخاطب
اما لاختصاص الاسم اولاختصاص علمه بوصفه له اولامر اخر (قبل ذكره) بظاهره
متعلق بالتمثيل فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة احق بالتقييد لكن جعله قيدا لها
ورجع ضمير يتعين الى الموصوف ابعد من التقييد ويخالف الايضاح وانما قيد المدح والذم به
لان الاصل فى الوصف التخصيص اوالكشف فلا ينبغى للبليغ قصد شئ غيرهما مااحتمل
قصد احدهما (اوتأكيدا) اذا كان الوصف غير الشمول ويفيده الموصوف افادة
ضمنية واضحة وهذا معنى ماقيل انما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف
معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمين وكلاهما اوكلهم لايكونان وصفين للتأكيد لانه
وان كان يفيد متبوعاهما مايفيدانه لكن المفاد هو الشمول (نحو امس الدابر) فى القاموس
امس مثلثة الاخر مبنية يبنى معرفة و يعرب معرفة اليوم الذى قبل يومك بليلة وامس منونا
شاذ و اذا دخله آل فعرب (كان يوما عظيما) وانما يوصف الامس بالدابر اذا كان
دبوره مقصودا اماللتلذذ بدبوره اوبالنجاة عنه او بالتحسر على دبوره الى غير ذلك
والفرق بينه وبين الوصف البيانى اى بيان المقصود من الموصوف وما هو مناط القصد
الى مفهومه والداعى الى ذكره نحو قوله تعالى لاتتخذ واالهين اثنين انما هواله واحد غامض

اذا الثنين مما افادة الموصوف افادة ضمنية واضحة وهو غير الشمول حتى لم يفرق بينهما ناظر
النحوى وجعله نجم الائمة كنفخة واحدة مثالا للموصوف للتاكيد والفرق بين ايراده للاشارة
الى ما هو مناط الفائدة ومتعلق القصد فان المقصود بالنهى اتخاذ الاثنين لا اتخاذ الاله لم لا
يوصف بالاثنين لربما اوهم ان النهى اتحاد هذا الجنس وانما ذكر المثنى لكونه اتخاذهم على
هذا الوجه وان المطلوب الانتهاء عن اتخاذ الاثنين على اى وجه كان حتى يكون المنتهى
عن كل منهما عاملا بالنهى او يكون الكلام على شمول النهى اى لا تتخذوا شيئا منهما ولما
كان منع الاثنين يوهم جواز اتخاذ غير الله وحده عقبه بقوله انما هو اى الله اله واحد تكميلا
للارشاد بخلاف الدابر فان مناط الحكم هو الزمان لا الدبور على ما لا يخفى فان قلت فى كون
وصف اله بالواحد للبيان نظر بل هو يشبه ان يكون وصفا للتخصيص انما يكون للتأكيد
وكان تنوين اله نصا فى الوحدة وليس كذلك لاحتماله التعظيم والتكثير فوصفه بالواحد
كوصف زيد بالتاجر لرفع الاحتمال قلت سبق قوله لا تتخذوا الهين اثنين يجعل تنوين اله
للوحدة وبعد فيه بحث لان وصف اله ليس بالواحد الذى يشتمل عليه الاله لانه بمعنى الوحدة
الفردية التى تجعل الجنس فردا منتشرا وهذه الوحدة بمعنى نفى الشركة ولولاه لكان معنى
انما هو اله واحد انما لله فرد من الاله فلا يفيد توحيدا بل لا يكون كلاما مفيدا ولعلك لا يلتبس
عليك الوصف للبيان بالبيان كما لا يلتبس الوصف للتأكيد بالتأكيد فان البيان لايضاح
نفس المتبوع وذلك الوصف لبيان معنى فيه هو مناط القصد اليه ولا تظنن انه التبس
على السكاكى ذلك لرجل حيث اورده فى البيان فانه ذكره نظير البيان لا مثالا له وله فى كتابه
غير نظير ولقد تفطن لذلك المعنى المصنف يذكره فى الايضاح هناك ولم يرد ايراده فى عطف البيان
عليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه
الا امم امثالكم من هذا القبيل وقال ذكر فى الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان
القصد من اللفظين الى الجنسين والى تقريرهما هذا المعنى لدفع توهم ان يراد بهما ما هو اخص
منهما كما فى جمع الامير الصاغة فيكون زيادة من الاستغراق بعض افرادهما لا لاستغراق
الجمع وهذا مدار ما ذكره صاحب الكشاف ان معنى وصفهما بهذين الوصفين زيادة التعميم
والاحاطة كانه قيل وما من دابة فى جميع الارضين السبع ولا من طائر يطير فى جو السماء
من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهملة امورها اذ لولا تقرير
ارادة الجنس بعمومه لم تفد كلمة من استغراق جميع افراد الجنس فتوهم المصنف ان كلا من
السكاكى والزمخشرى يوجه الاية بتوجيه آخر ساقط والامر كما ذكره الشارح المحقق من
وحدة التوجيهين وما ذكره السيد السند من انه اذا اريد بهما نفس الجنسين لا معنى لزيادة
التعميم لان الجنس مفهوم واحد لا يجرى فيه التعميم والتخصيص لا يتم لان التعميم فى افراد
الجنس بارادة الجنس باللفظ لا بارادة الجنس فى مقام الحكم يرشدك اليه قوله ان الوصف
لبيان القصد من اللفظ الى الجنس وما ذكره من ان حمل الامم يحتاج الى اعتبار ما ذكر
واحدا واحدا على سبيل الاجتماع فى توجيه الكشاف دون المفتاح اذ لا كلفة فى حمل
الامم على الجنس يتجه عليه ان من الاستغراقية جعل الجنس فى ضمن كل واحد الا ان يتكلف
ويقال كلمة من فى الحقيقة لم تدخل عليهما بل على اعم منهما كانه قيل ما من واحد من هذين
الجنسين ولا يخفى بعده عن السوق بقى ان القصد لا يصح ان يكون الى الجنس على قدر ما يفيد
عمومه الوصف لوجوب خروج المشبه به عنه الا ان يقال القصد الى العام والمشبه به
مستثنى عنهم بقرينة التشبيه كانه قيل ما من واحد من افراد هذين الجنسين بعمومهما سواكم

الامام امثالكم ومما ينبغي ان لايهمل بيانه ولايهمل ولا يفصل بتفصيل اجمل وصف النكرة
بالجمل فنقول اولا اشتراط ان يكون الموصوف بالجملة نكرة حقيقة او حكما كالمعرف بلام العهد
الذهنى قالوا لان الجمل نكرات واورد عليه ان التعريف والتنكير من خواص الاسم ودفع بتأويل
قولهم بان مرادهم ان مفردا يجب باعتبار صحة قيامه مقام الجمل التى لها محل من الاعراب
نكرة لانه يسبك من الجملة باعتبار المحكوم به الذى حقه ان يكون نكرة ونحن نقول هذا تكلف
ومع ذلك لايتم لان من الجمل التى لها محل من الاعراب خبر ضمير الشان والمفرد الذى يقوم
مقامه ماليس مسبوكا من المحكوم به بل هو زيد قائم فى معنى القصة هذا الخبر وهو معرفة وكذا
مقول القول نحو قال زيد ان عمرا قاعد لايقوم مقامه الا هذا الكلام ولهما غير نظير بل
مرادهم ان الجمل نكرات حكما لانه عومل معها معاملة النكرة حيث جعلت احوالا هى لامحالة
نكرات واخبارا حقها ان يكون نكرات ولايبعد ان يكون سر جعلها فى حكم النكرة انها فى
الاغلب كما ذكروا وثانيا انه اشترط فى الجملة الواقعة صفة ان تكون خبرية ووجه ذلك تارة
بان الصفة فى الاصل خبر حتى قيل الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات
والخبر يجب ان يكون جملة خبرية ورد بان ذلك من باب اشتباه خبر بخبر لان الخبر بمعنى ما يحتمل
الصدق والكذب لايصح ان يكون انشاء لا خبر المبتدأ والوصف فى الاصل خبر المبتدأ
نعم الحكم بان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ليس كليا بل الاكثر ذلك على ان لنا ان نقول
الاخبار بعد العلم بها اوصاف مطلقا وليس الخبر الذى هو انشاء مما يتعلق به العلم والتصديق
فهذا الحكم مما يخصص المحكوم به لامحالة فخبر المبتدأ لايطلب الا الاسناد الى المبتدأ سواء
كان على وجه الانشاء او الاخبار الا ترى الى قولك ازيد قائم ويصح اسناد الجملة الانشائية
الى المبتدأ على وجه الانشاء فيقال زيد اضربه ووجه تارة اخرى بان الصفة يجب ان
يكون معلوم الانتساب الى الموصوف يتميز به عند المخاطب وما هو ثابت للغير يجب ان تكون
ثابتا ولا ثبوت لمدلول الانشاء معه لانه اما طلب لانه لابد له من امر غير حاصل واما غيره من
التمنى وصيغ العقود فالجميع يتعلق بامر غير حاصل ودفع بان مضمون الانشاء هو الطلب او التمنى
او احداث عقد شرعى وكلها حاصل مع الجملة ورد ايضا ان ما هو معلوم الانتساب لايجب
ان يكون حاصلا الا ترى الى قولك رجل يأتينى ووجه مرة اخرى بان الصفة يجب ان تكون
معلومة للمخاطب قبل الوصف والجمل الانشائية تحصل مدلولاتها بنفس اللفظ ويعلم
حين التلفظ به ولا يعلم قبل الوصف واورد عليه الشارح المحقق ان وجوب علم المخاطب
بالصفة كلام ذكره المفتاح وكلام الكشاف فيشعر بانه فى الصلة دون الصفة حيث قال فى
قوله تعالى فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة
للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى فى سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم
نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفى سورة التحريم نكرة لان
الاية فى سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفا بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة
البقرة مشارا بها واجاب بان المخاطبين فى سورة التحريم هم المؤمنون فيحتمل انهم علموا ذلك
سماع من النبى صلى الله عليه وسلم والمشركون لما علموا ذلك بسماع الاية خوطبوا فى سورة
البقرة ورد عليه ان المؤمنين لو سمعوا ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم لوجب ان تعرف النار
لهم كما عرف للمشركين فى سورة البقرة وايضا لاوجه حينئذ لتوجيه العلم بالصلة فى الاية
باسناده الى سماع اية سورة التحريم لان سماعهم انما يفيدهم لو علموا قبل سماعهم مضمون
الصفة وحينئذ يستند الصلة والصفة فى الاثنين الى ذلك العلم وايضا سماع المنكرين اية سورة

التحريم لا يفيدهم العلم حتى يصح جعل الجملة صلة واجاب السيد السند بان الادراك المطلق كاف فى جعله صلة وهو خلاف المنقول والمعقول بل الجواب ان الانكار عن عناد لا ينافى استفادة العلم ويمكن ان يجاب عن الشبهتين الاولين بان الصلة والصفة وان تشاركا فى وجوب العلم بمضمون الجملة لكن الصلة امتازت بوجوب العلم بالمحكوم عليه بها بان يجعل ملحوظا بها فالايراد صلة مستند الى سماع اتقوا نارا وقودها الناس والحجارة لان النار تعرف مضمون الجملة وقوله اتقوا نارا مستندا الى سماع من النبى عليه السلام ان بعض النار كذلك وقودها الناس والحجارة ولا يكفى فى عهدية النار معرفة وان بعض النار كذلك بل لا بد من معرفة النار بهذه الجملة فلهذا انكرت فى التحريم وعرفت هنا ولا يبعد ايضا ان يقال لا يكفى فى التعريف العهدى معرفة الشئ مطلقا بل معرفة بنقل اليه فى الايراد معرفة فيقتضى معرفة شئ فى القرآن ايراده ثانيا معرفة ولا يقتضى معرفته عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ايراده فى القرآن معرفة واورد على قول الكشاف ان الاية فى سورة التحريم نزلت اولا بمكة انه ينافى ما صرح به فى اول سورة التحريم بانها مدنية وما قد سبق منه ايضا ان المصدر بيا ايها الناس مكى وبيا ايها الذين امنوا مدنى ويمكن ان يجاب عن الاول بانه يحتمل ان يكون هذه الاية نازلة فى المكة وحدها والسورة نازلة فى المدينة بتمامها وعن الثانى بان ما قد سبق منه كان رواية عن علقمة فيحتمل ان لا يكون واثقا بها او يكون معنى الرواية ان ما صدر بيا ايها الناس مكى لا محالة وذلك لا ينافى النزول بمكة ايضا وتصدى السيد السند لاثبات ان خبر المبتدأ يجب ان يكون جملة خبرية فتم التوجيه الاول او وجوب كون الصفة كذلك فقال خبر المبتدأ وضع على ان يكون حالا من احوال المبتدأ سواء اسند اليه على وجه الاستفهام او النفى ولا شك ان الجمل الانشائية ليست بمضموناتها احوالا لما يجعل اخبارا له ونحن نقول الجملة الخبرية لا تقع خبرا ما لم يخرج عن احتمال الصدق والكذب ولم يجعل نسبتها غير ملحوظة قصدا فالقول بان الجملة الخبرية تقع خبرا ما اولا بان ما فى الاصل جملة خبرية تقع خبرا لا حال كونها جملة خبرية وكذا الجملة الانشائية اذا كانت نسبتها مقصودة وكانت لانشاء شئ لا تقع خبرا ولا يرتبط بغيره لا اظنك فى مرية من ذلك ووجدانك حاكم صدق واذا اخرجت عن كونهما كلاما تاما وجعلت فى حكم المفرد فلا مانع من جعلها خبرا فالجملة الخبرية والانشائية سيان فى امتناع كونهما خبرين وهما على فطرتهما وامكان جعلهما خبرين بجعلهما كالمفردين فكما لا مانع من وقوع قام ابوه خبرا لزيد بجعله فى قوة قائم الاب لا مانع من جعل اضرب به خبرا له لكونه فى قوة مطلوب اضرب به او واجب اضرب به نعم ذلك التصرف فى الخبريات اكثر بقى الكلام فى ان زيدا اضرب به هل هو جملة انشائية اعتبر نسبة اضرب به الى زيد على وجه الطلب والانشاء او خبرية كما يشعر به قولهم انه فى تأويل زيد مقول فى حقه اضرب به الحق انه انشائى لا تفاوت فى القصد بين زيد اضرب به واضرب زيدا ثم لا وجه فى جعل زيد قام ابوه فى قوة زيد قائم الاب دون زيد مقول فيه قام ابوه وجعل زيدا اضرب به فى قوة زيد مقول فيه اضرب به دون زيد مطلوب الضرب او حقيق به او واجب الضرب كما اشتهر (واما توكيده) اى ايراد التأكيد للمسند اليه ومن لطائف ترتيب المصنف اتصال بحث التاكيد بقوله او تأكيد الخواص الدابر كان يوما عظيما فان بحث التأكيد يوضحه ولك ان تريد بقوله واما توكيده ايراد التأكيد الاصطلاحى او ما فى حكمه فيتقوى حسن الاتصال (فللتقرير) اى جعل مفهوم المسند اليه مقررا ثابتا فى ذهن المخاطب وذلك اذا توهم المتكلم ان المخاطب غفل عن سماع اللفظ لشاغل السمع عنه او سمع لكن لم يلتفت الى معناه لشاغل الفهم عنه ولا يخفى ان هذا التقرير ينفك عن دفع توهم

تقرير الحكم فى صورة تكرير طرف الاسناد تقرير صورته التصورية وفى صورة تكرير الاسناد تقرير صورته التصديقية
سعد

التجوزاوالسهو فيصح ذكره مقابلا له وان كان دفع توهم التجوزاوالسهو مستلزما للتقرير لان توهم التجوزاوالسهو يمنع عن ثبوت المسند في نفس المخاطب بذكره مرة فاذا تكرر تقرر واندفع التوهم ولا حاجة في توجيه ذكر التقرير مقابلا للدفع الى ماذكره الشارح من ان القصد الى مجرد التقرير يغاير القصد الى دفع التوهم وان كان بالتقرير يندفع التوهم وقد حمل العلامة التقرير على تقرير الحكم واورد عليه الشارح ان عرفت ان التقرير المسند اليه دون الحكم كما سيأتي وكأنه اراد بتقرير الحكم ما يلزم تقرير المحكوم عليه من ادخال الحكم في نفس المخاطب وازالة غفلته عنه بغفلته عن المحكوم عليه لا التقرير الحاصل له بتكرير الاسناد وازالة الشك او الانكار ويشهد به انه قال اي بمجرد تقرير الحكم لا توكيده فلا يتجه ما اورده عليه الشارح المحقق (او دفع توهم) عدل عن الظن كما في المفتاح لان ذكر المسند اليه لا يوجب ظن التجوز او غير غاية التوهم (التجوز) اي التكلم بالمجاز والمجاز مشترك بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي والتأكيد يعم دفعهما وارادتهما توجب الجمع بين المعنيين او عموم الاشتراك ولا يخفى ان فائدة التأكيد لا يقتصر على دفع توهم التجوز بل هو لدفع توهم التجوز او الحذف فان قولك احببت قريتي يحتمل ان تكون القرية مجازا عن الاهل وكون الاحباب متعلقا بالقرية مجازا عقليا وحذف المضاف اي اهل قريتي فاحببت قريتي لدفع توهم التجوز والحذف ودعوى انه يكون لدفع توهم التجوز لا غير الحكم ولا تظنن ان التأكيد لا يجامع المجاز لان دفع توهم المجاز لا يوجب دفع المجاز المحقق فقولنا رماني اسد نفسه فيه تأكيد الاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم ان الرامي بعض غلمانه واسناد الرمي اليه مجازو كاني بك ان تقول زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز على مذهب غير المصنف وليس عند المصنف لدفع توهم التجوز فان اسناد الخبر الى المبتدا ليس مجازا عنده فعبارة المصنف قاصرة في بيان النكتة وانما هي وافية في كلام المفتاح لانا نقول اذا اكد زيد لدفع توهم التجوز في اسناد جاء الى الضمير فقد تم ان التأكيد لدفع توهم التجوز في اسناد الخبر الى المبتدا بل هو الظاهر وبيان المصنف لا يشمله (او) دفع توهم (السهو) ترك النسيان مع انه مذكور في المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان في اللغة في القاموس سهى عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح الحكمة من جعل السهو زوال الصورة عن المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج في حصولها الى تحصيلها ابتداء والظاهر ان التأكيد ليس لدفع توهم السهو بل لدفع توهم وضع صورة مكان صورة والا فزوال الصورة عن المدركة لا يوجب الاتيان بالخطاء نعم منشاء الوضع زوال الصورة عن الحافظة فالاولى لدفع توهم الخطاء فان قلت ايراد التأكيد لدفع توهم ما سبق اللسان مما فاتهم لانه ليس للسهو بل يكون مع حصول الصورة في المدركة قلت سبق اللسان لزوال الصورة اللفظ الذي يراد ذكره عن المدركة وانما الصورة الحاصلة معه صورة المفهوم نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو فان قلت التكرار لا يدفع توهم السهو لانه ربما يتوهم في جاءني زيد زيد ان زيد الاول وقع موقع اخوك وزيد الثاني بدل او عطف بيان وفي زيد قائم قائم يتوهم ان الاول قائم مقام قاعد سهوا والثاني خبر ثان قلت اندفع به توهم السهو في الاخبار عن مجيء زيد وعن قيامه قال الشارح المحقق وهذا التوهم لا يندفع بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر ووجهه السيد السند بانه اذا قيل جاءني زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاءني عمرو نفسه فسهى وتلفظ بزيد مكان عمرو وفيه بحث لان حفظ الكلام عن توهم التجوز ينبئ عن مزيد احتياط ويبعد المتكلم عن مظنة السهوية وسيزيد لك غير

اذ الظاهر في دفع توهم التجوز في الاسناد الى الضمير تأكيد
عبد

بعيد ولانه ينافى ما حقق بعيد هذا الكلام ان الاولى ان جاءنى الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص فيه بل لدفع توهم ان الجائى واحد منهما والاسناد اليهما وقع سهوا ولانه ينافى ما ذكره السكاكى فى بحث الفصل والوصل ان اتباع لاريب فيه لذلك الكتاب كاتباع نفسه للخليفة فى قولك جاءنى الخليفة نفسه لازالة لما عسى يتوهم السامع انك فى قولك جاءنى خليفة متجوزا وسهوا ولم يخالفه الشارح المحقق والسيد السند فى شرحيهما فى هذا المقام (او) دفع توهم (عدم الشمول) هو اوضح واخصر من خلاف الشمول نحو جاءنى القوم كلهم لمن شانه ان يتوهم ان القوم لم يجئ منهم البعض الا انك لم تعتد بذلك البعض وجعلت الجائين كل القوم او ان القوم جاؤا برمتهم الا انك لم تقصد الا بعضهم لعدم الاعتداد بغيرهم او لجعل البعض منزلة الكل لكونهم بمنزلة الكل فى المجئ لتفاوتهم واشتباك مصالحهم واشتراك مضارهم وتوقف فعل بعضهم على رضى كلهم وفى كون التأكيد دافعا للتوهم بحث لان التأكيد مما يؤكد كون البعض بمنزلة الكل سواء كان بالاعتبار الاول او بالاعتبار الثانى وسواء كان مبنى التوهم على توهم اطلاق الاسم على البعض فيكون مجازا لغويا او على توهم اسناد فعل البعض الى الكل وتخصيص البحث بالتأكيد بالاعتبار الثانى كما وقع من السيد السند خفى كما ان جعله الاعتبار الاول من المجاز اللغوى والثانى من المجاز العقلى غير ظاهر على ان جعل الكل بمنزلة البعض لما ذكر ليس من الملابسات التى ضبطها المصنف للمجاز العقلى ولا يدفع للشبهة الا بكون دفع التأكيد لذلك مبنيا على المواضعة والعرف لا على اقتضاء المفهوم التركيبى ذلك قال الشارح المحقق وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما يفيد زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز نص عليه الشيخ عبد القاهر حيث قال لا نعنى بقولنا يفيد الشمول انه توجيه من اصله وانه او لا لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجوزا فيه انتهى كلامه وههنا ابحاث احدها ان ذكر افادة الشمول المندرج تحت دفع توهم التجوز فى مقابلته هل هو اغلاق او توضيح ويمكن دفعه بانه لما كان الاندراج واضحا علم ان المقصود من دفع توهم التجوز دفع توهم تجوز سواه وصار الكلام تفصيلا لدفع توهم التجوز توضيحا للمقام وثانيها انه ينبغى ان لا يفصل بينه وبين دفع توهم التجوز بالسهو وثالثها انه لا يظهر كون دفع الشمول دفع توهم تجوز بل يحتمل دفع توهم سهو خاص هو وضع القوم مثلا فى جاء القوم موضع بعض القوم او كل القوم سهوا نعم حينئذ ايضا المزيد توضيح من غير نقضيه الفصل بينه وبين ما قيد بالسهو ورابعها ان فى كلام السكاكى ما ينافى كلام الشيخ حيث جعل كل انسان حيوان وكل رجل عارف لدفع توهم عدم الشمول مع انه يوجب الشمول من اصله ولولا كل لما فهم الشمول من اللفظ ويمكن دفعه بانه ربما يكون النكرة فى الايجاب للعموم وذلك فى المبتدأ غير قليل كما فى الفاعل فلو لم يكن كل لكان رجل عارف للعموم وكيف لا ولولا مخصص للنكرة حتى يقع مسندا سوى ذا ويمكن تفصيل هذا التفصيل على الاجمال بان دفع توهم الشمول فى التأكيد اشيع والمتكلم البليغ احوج بهذا القسم لشيوع التخصيص فى العمومات حتى قيل ما من عام الا وقد خص منه البعض ولهذا عين له مراتب على قدر قوة التوهم فربما يكتفى بالتأكيد بالكل وربما يتبع الكل باجمع وربما يتبع ببعض توابعه ايضا وربما يتبع بتوابعه اجمع فاستحق بذلك تمييزه فى البيان وجعله مشارا اليه بالبيان فان قلت قد يوجد دفع توهم عدم الشمول مع التجوز

فلا نعنى دفع توهم التجوز عنه الا ترى ان قوله تعالى فسجد الملئكة شامل لابليس تجوزا
فان الاصح انه كان جنيا مغمورا فى الملئكة فلذا ادخل فيها وتأكيد الملئكة بكلهم
اجمعون يفيد شمول الحكم لما قصد بالملئكة تجوزا ولا يدفع التجوز قلت يحتمل الاسناد
التجوز بان يكون اسناد السجدة الى الكل تجوزا فهذا التأكيد المفيد للشمول بدفع توهم
هذا التجوز قال السيد السند استدراك قوله اوعدم الشمول انما يتوهم اذا اريد بالتجوز
ما يتناول العقلى واللغوى اما اذا خص بالعقلى كما يشعر به كلام السكاكى حيث قال
واما الحالة التى تقتضى تأكيده فهى اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع فى حكمك ذلك
تجوزا اوسهوا اونسيانا فلابد من التعرض بعدم الشمول فانه تجوز لغوى لم يندرج
فى التجوز المذكور هذا وفيه ان تخصص التجوز بالعقلى مما يضيق دائرة النكتة الوسيعة
بلا جهة فلذا اسقط المصنف لفظ الحكم الموهوم للتخصيص فلا يعتد به لتوجيه ذكر عدم
الشمول وقد اتضح لك بما قدمناه ان قوله فانه تجوز لغوى ما يلوح عليه اثر الاهمال
والماق المبين فانه ربما يكون تجوزا لغويا ولولا الضنة بتفويت عموم دفع توهم التجوز
العقلى ولدفع توهم التجوز اللغوى ولدفع توهمهما لاقبلنا على ما يختلج فى القلب انه
فليكن المراد بدفع توهم التجوز دفعه بالمرة حتى لا يبقى توهمه من وجه وحينئذ يقابله
القصد الى دفع توهم تجوز خاص وهو استعمال العام فى البعض اواسناد حكم البعض
الى الكل فلا ريبة فى قبول ذكر اوعدم الشمول ولو كنت معتبرا فى التأكيد لدفع توهم
الحذف لامكنك النزاع فى اندراج دفع توهم الشمول فى دفع توهم التجوز لان توهم عدم
الشمول يجوز ان يكون بتوهم اعتبار حذف مضاف كما نبهت عليه لكن بيانهم
يكشف عن غفلتهم عن الحذف فلذا لم ينظر اليه الا بمؤخر العين ومما يحق ان يطوى به
الكل ويتحمل بحاق القلب حق التحمل ان توهم عدم الشمول ربما يكون لظن ان المتكلم
حاكم بالتخمين غير متتبع اجزاء الكثرة حق التتبع المفيد لليقين فيدفع ذلك بتأكيد الشمول افادة
للاستقصاء فى تفحص الكثرة والتجنب عن الغفلة والعثرة ومما ينبغى ان ينبه عليه وان هو
عقيب الاطناب تكميلا لفوائد هذا الباب ان التأكيد لدفع التوهم انما يكون شديدا
اذا كان فى المتبوع مجال التوهم ولذا منع النحاة عن اختصم الرجلان كلاهما لكن
جوزوا جاءنى الرجلان كلاهما لان المثنى وان لا يحتمل ارادة البعض منه وهو نص
فى العدد لكن يحتمل جعلهما بمنزلة الشخص الواحد حتى يسند فعل احدهما اليهما فرد
الشارح جعل جاءنى الرجلان كلاهما لدفع توهم عدم الشمول لكونه نصا فى العدد
وحكمه بان الاولى انه لدفع توهم السهو ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر لوجهين
فتأمل ولا ينبغى ان يقول جاءنى الرجلان كلاهما لدفع توهم ان القصد الى مجئ رسوليهما
اورسول احدهما ونفس الاخر لانه لا يدفعه الا جاءنى الرجلان انفسهما ونحوه ولا لدفع
توهم ان الجائى احدهما والاخر باعث وجعل جاءنى مستعملا فى المجئ والتحريض على
سبيل عموم المجاز فانه انما يدفع بقولك جاءنى الرجلان لان توهم التجوز انما وقع
فيه نعم لو جعل كون احدهما محرضا وسيلة اسناد المجئ اليهما تجوزا يصح ان يكون
لدفع توهم الشمول على ما حققناه لك (واما بيانه) اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان
(فلايضاحه) المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء كان فى المعرفة اوالنكرة فلا يلزم
كون المتبوع فيه معرفة ولعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال
فى المعرفة ولذا عرف النحاة عطف البيان بتابع غير صفة يوضح متبوعه مع تخصيصهم

جعل بيانه بمعنى تعقيب المسند اليه
بعطف البيان بجعل اضافة
البيان للعهد اى البيان المعهود فى
التوابع ويلزمه التعقيب المذكور
فذكر الملزوم واريد اللازم منه

التوضيح بالمعارف كما عرفت وسواء كان الاحتمال محققا اومقدرا اذقد يكون متبوع
عطف البيان ممالا ابهام فيه أصلا وانما يؤتى بعطف البيان لتقدير الاحتمال بتقدير
الاشتراك اواتفاق الاطلاق على غيره مجازا ولذا جعل قوم هود فى قوله تعالى الابعدا
لعاد قوم هود عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصابهم لا ابهام له قال السيد
السند عطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديرى امامن تقدير اشتراك الاسم بينهم و بين
غيرهم وامامن جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتو
والعناد كثمود ولذا قيل عاد الاولى فالفائدة التى لايخلوا عنها عطف بيان هو الايضاح
الحقيقى اوالتقديرى فلذا صح جعل النحاة ايضاح المتبوع فصلا لتعريفه لكنه قدلايكون
الايضاح مقصودا لذاته بل يجعل وسيلة الى غيره كالمدح على ماذكره صاحب الكشاف
فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ان البيت الحرام
عطف بيان جئ به للمدح لاللايضاح كما تجئ الصفة لذلك اراد لالمجرد الايضاح
اولا للايضاح الحقيقى فلاينافى جعل النحاة كل عطف بيان للايضاح لكن
يمكن ان يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم للكعبة كالنجم
ويكون المدح فى وصف عطف البيان بالحرام لافى جعل الموصوف بالحرام عطف
بيان ولجعل المسنداليه موسوما بالشئ لذكرعطف البيان على ماذكره صاحب الكشاف
فى قوله تعالى الابعدا لعاد قوم هود من انه عطف بيان لقوم عاد وفائدته وان كان البيان
حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لاشبهة فيه يريد
ان بيان المتبوع حصل بدونه اذلااشتباه محققا لكن بذكر عطف البيان يندفع الاشتباه
التقديرى على ماعرفت وكجعل قوم هود فى الاية الكريمة للتصريح بانهم قوم هودا برسول
من الله فاستحبوا العمى على الهدى فهم احقاء بهذا الدعاء او كجعله لتعبيرهم بالضلالة مع
كونهم قوم نبى موفيهم على ما الهمت (باسم) المراد به مايقابل الفعل والحرف (مختص به)
فى التركيب وان لااختصاص له بافراده وذلك الاسم اماعطف البيان فانه وقت ذكره بعد
متبوعه مختص بالمتبوع لايحتمل غيره فلذا ذكر لايضاحه المتبوع فانه بعد تعقيبه بعطف
البيان يختص بالمسند اليه فذكر عطف البيان لايضاح المسنداليه باسم مختص به هوالمتبوع
الحاصل اختصاصه بذكر عطف البيان فاحسن التأمل لعلك تصير من اهل التعقل
ولاتقصر طوقك دون التحمل فلا يرد ان عطف البيان لايلزم ان يكون مختصا بالمتبوع
الاترى انهم ذكروا ان الطير فى قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين
الغيل والسند عطف بيان مع ان الطير لايختص العائذات وان لاخلاف فى ان كل موصوف
اجرى على الصفة نحو جاءنى الفاضل الكامل زيد يحتمل ان يكون عطف بيان كما يحتمل
ان يكون بدلا وعلى التقديرين يشعر بكونه علما فى هذه الصفة بحيث يتعين له الصفة
اما لجعله تفسيرا وايضا حا لهذه الصفة كما ذكروا واماللتعبير عن ذاته بهذه الصفة حتى
كانه بلغ فيها بحيث يكفى للكشف عنه ذكر الصفة كما يمكن ان يقال وانما النزاع فى ان الاحسن
جعله بدلا اوعطف بيان فرجح الشارح المحقق كونه عطف بيان لان الايضاح له
مزيد اختصاص به ولك ان ترجح البدل بما وجه السيد السند ترجيح الكشاف له من ان فيه
تكرير العامل حكما ويتفرع عليه تأكيد النسبة ومما يمكن ان يقال حق الصفة ان تجرى
على الغير ويفاد بها معنى فيه لا ان يعبر بها عن الذات فى حال نسبة شئ اليه فالاولى ان يجعل
الذات المذكورة بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفى بما حصل به من الايضاح وان ليس
قصد الايضاح فى البدل كقصده فى عطف البيان (نحو قوم صديقك خالد) فخالد
عطف بيان لوكان المقصود بالنسبة صديقك ولوقصد الى النسبة الى الخالد فتأكد النسبة

الغيل والسند موضعان فى جانبى الحرم فيهما ماء

ويستقر مقره لان حق الذات ان يعبر باسمه لا بالصفة وحق الصفة ان تجرى
على الغير فخالد بدل وعلى التقديرين يشعر النظم بأن الخالد علم في كونه صديقك وتوجيهه
عرفت وكان المصنف رجح احتمال كون الموصوف الجارى على الصفة عطف بيان فقال
به لقال ابن الحاجب التمثيل للتوضيح فلا يحسن بما يحتمل الغير احتمالا يساوى احتمال
المقصود فضلا عما يحتمل احتمالا راجحا فوضع البيان للايضاح وان يتفرع عليه فوائد
اخر بخلاف غيره من الصفة والبدل فان وضعهما ليسا للايضاح بل لامر اخر وان يتفرع
عليه الايضاح و يقصد احيانا وللتنبيه على مشاركة الوصف في الايضاح في بعض
الاحيان قال السكاكى في بحث البيان قوله علت كلمته لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد من
هذا القبيل فظن انه جعل الاثنين والواحد عطف بيان وقد عرفت انهما صفتان للبيان
وقد طول الكلام فيه في الشرح بما هو اجدر بالطرح وما خفى على الانظار و لم يظفر
لسان قلم بالاظهار ونبحث فيه الاذكار ان عطف البيان يصح ان يكون من غير المتكلم
بمتبوعه فان شأنه التوضيح والاكثر من توضيحك لكلام الغير لكن العادة جرت بتصديره
بحرف التفسير اى اى فتقول اى تفسير قول من قال جاء رجل اى زيد ولا اختصاص بعطف
البيان هذا بالتابع بل هو في كل لفظ شايع ذايع كالتأكيد اللفظى فتقول في تفسير قلت
اى ضربت ضربا شديدا هذا على ما هو الراجح المشهور فيما بين الجمهور فان خالفتهم
في ذلك وتبعت المفتاح والمستوفى وضع ودبعتاهذه في بحث العطف بالحرف فلا نزاع معك
بعد حفظها في الظرف (واما الابدال منه) اى ايراد البدل من المسند اليه فقد جعل المبدل
منه مسندا اليه وان ليس القصد الى الاسناد اليه بل الى البدل وانما سند اليه صورة وليس
هذا اول ما دل على ان المبدل منه مسند اليه عندهم بل جعلهم البدل من احوال المسند اليه
ادل عليه نعم اللايق بنظر الفن ان لا يوافق النحو و يجعل المبدل منه من احوال المسند
اليه لانه المذكور لافادة ما يتعلق بالبدل وجعل البدل مسندا اليه لانه الذى قصد الاسناد
اليه كما ان اللايق بنظرهم جعل التمييز عن النسبة من احوال المسند اليه لانه لا تفاوت
بين طاب زيد علما وطاب زيد علمه الا بكون التمييز مخالفا لزيد في الاعراب والبدل يوافقه
وهذا امر نحوى على نحو من نظر صاحب هذا الفن (فلزيادة التقرير) اى لزيادة
تثبيت الحكم والمسند اليه في ذهن السامع لاشتماله على تكرير الحكم والمسند اليه كما نفصله
لك هناك فقد نبه بلفظ الزيادة على انه يشارك التأكيد في التقرير ويزيد عليه حيث تقرر
الحكم بخلاف التأكيد فانه لتأكيد المسند اليه دون الحكم كما سيجئ في بحث تقديم المسند اليه
ثم الانسب باكثر اخواته جعل الزيادة متعديه مضافة الى المفعول لا لازمه الى الفاعل تأمل
وقال الشارح اشار الى ان المقصود من ذكره الاسناد اليه والتقرير زيادة يقصد بالتبع
بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وهذا انما يتم لو جعل التقرير فائدة البدل
اما لو جعل فائدة المبدل منه وذكر البدل بعد المبدل منه فلا اذ ليس التقرير حاصلا بالتبع بل جعل
المسند اليه بدلا لزيادة التقرير الحاصلة بالمبدل منه وليس ذكر المبدل منه الا لزيادة التقرير
وكيف لا والمقصود بالذكر هو البدل وانما ذكر المبدل منه تبعا له فعلى هذا لا ينبغى جعل
البدل للايضاح والا لكان ذكره لمصلحة المبدل منه وكيف يقصد به ايضاح المبدل منه
وهو مطروح عند ذكر البدل ولا قصد اليه فحينئذ ظهر وجه ترك الايضاح مع التقرير مع
انه ذكر في المفتاح وان ذكره في الايضاح لقصد استيفاء ما ذكر والا لتوثيقه ولذا لم يقل
في عطف البيان لزيادة الايضاح كما في المفتاح ترجيحا لايضاحه على ايضاح البدل

جعل المبدل منه مسندا اليه صورة لا حقيقة لا يظهر في بدل الكل نعم ليس مسند اليه قصدا بالذات سعد

كون البدل مسندا اليه صورة ظاهر واما استدلال الشارح بانه يجعل الفاعل البدل فاستدلال بالاخفى لان جعله فاعلا انما يعلم من جعله مسندا اليه حيث عرفوا الفاعل بما اسند اليه الفعل اوشبهه سعد

لان الغرض منه الايضاح لاغير بخلاف البدل فهو راسخ في الايضاح ولما اقتصر على التقرير قدم بدل الكل ثم بدل البعض على ترتيب ظهور التقرير فانه لكمال ظهور التكرير في الاولى اظهر فيه ولاشتمال الكل على البعض صريحا بخلاف الاشتمال الملابس على الملابس قد يكون اظهر في الثاني من الثالث بخلاف السكاكي فانه عكس الترتيب لان الايضاح في الاقسام الثلثة على العكس التقرير لان ابهام المبدل منه في الاشتمال اكثر منه في البعض لان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة الملابس على الملابس ثم الابدال منه اوزيادة التقرير (نحوجاءني اخوك زيد) اوجاءني زيد اخوك والتقرير في الاول اكمل وكذا كلما كان المبدل منه المجمل والبدل المبين فلذلك اختاره وهواشارة الى بدل الكل من الكل وهو بدل يستأنف فيه الاسناد الى المسند اليه الحقيقي الذي قصد بالمبدل منه فيجب فيه اتحاده اى البدل والبدل منه سواء اتحد مفهوما هما او تغايرا وهذا هوالمراد بقول ابن الحاجب مدلوله مدلول الاول والشائع الواقع في كلام البلغاء مايغاير مفهومه مفهوم المبدل منه واما اتحاد المفهوم فانما يتحقق على مذهب البصريين حيث جعلوا ضربتك اياك ضربته اياه بدلا لا تأكيدا والكوفيون يجعلونهما تأكيدين كما يجعل الكل بك انت وبه هووضربت انت تأكيدات ووافقهم صاحب التسهيل وجعل نجم الائمة الفرق تحكما ومن فوائد بدل الكل البينة ما قصد في جاء اخوك زيد من تقوية التبشير وفي اخوك زيد يستحق الاكرام من المبالغة في حث المخاطب على الاكرام واعط المسكين زيدا من احداث الترحم على زيد في نفس المأمور وهكذا مالايخفى على الفطن من الامور اللايقة ولك ان تجعل الكل تحت زيادة التقرير لجعل التقرير شاملا لتقرير الغرض المسوق له الكلام (وجاء القوم اكثرهم) في بدل البعض والتقرير فيه باعتبار ان المبدل منه مشتمل على البدل اجمالا امافي المثال المذكور فظاهر لان مجيء القوم يستدعي مجيء الاكثر واما في نحو قطع زيد يده فلظهور ان المقطوع ليس نفس زيد بل شيء منه فاليد مشعور به اجمالا اوذكر المبدل منه كما انه في سلب زيد ثوبه الثوب مشعور به اجمالا حين ذكر زيد لظهور ان ليس المسلوب نفسه ولافرق في الاشتمال على هذا الوجه بين بدل البعض والاشتمال فجعل بدل البعض ممايشتمل عليه المتبوع شمولا ظاهرا وجعل بدل الاشتمال ممايحتاج الى بيان اشتمال المتبوع عليه كما زعم الشارح غيرظاهر ومما لاينبغي ان يفوت الفطن ان جاءني القوم اكثرهم او بعضهم انماينال المرتبة العليا اذا كان مجيء ذلك البعض بمنزلة مجيء الكل وكذا قطع زيد يده انما ينال تلك المرتبة اذاكان قطع يده كالاستيصال له لمزيد حاجته الى اليد لانه كان ممن يكثر عمل اليد وتضييع بدونه وبماذكرنا ظهر ان ما ذكره من المثال له رجحان على الامثال وزيد اتصال بالقسم الاول من الابدال فكان جديرا بالاختيار وراجحا في مقام الاعتبار (وسلب عمروثوبه) في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيه ان المبدل منه مشتمل عليه لظهور ان القصد ليس الى نفسه بل الى امر من اموره ولذاقيل يجب ان يكون المبدل منه فيه مقتضيا لذكر البدل ومشوقا اليه فنحو جاءني زيد جاره ليس بدل اشتمال كماذكره بعض النحاة ان كان هذا الواجب واجبا في تحقق بدل الاشتمال وغير معتبر عند البليغ لوكان واجبا في كونه معتبرا عند البليغ فجزم الشارح بانه بدل غلط لااشتمال كما ذكره بعض النحاة بعيد عن الجزم ومما لاينبغي ان يراعى في سلب زيد ثوبه ان يكون سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثير في سلبه امالكمال فقره اوغيره وسكت عن بدل الغلط لانه ليس من احوال المسنداليه لانه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان اوللنسيان اما

فما يشعر به كلام الشارح ان الاولى في بدل الكل اتحاد المفهوم محل نظر سعد

قصدا اوادعاء كما فى قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند اليه فى قصد المتكلم لاصورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه اصلا اوترك بالمرة فى وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق وكأنه لهذا امر المفتاح بالتأمل فى معرفة وجه ترك بدل الغلط لان معرفة ماقيل من ان وجه السكوت انه لا يقع فى كلام البليغ لا يستدعى تأملا بل تدبرا على انه لا يتم لان بدل الغلط نوعان ماهو لسبق اللسان اوالنسيان وماهو لدعوى احدهما وابهام انه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءنى فانك وان عمدت الى بدر ترى انه سبق به لسانك والا لا يصح ان يجعل بدر مشبها به له والثانى يقع فى كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء وشرطه الترقى من الادنى الى الاعلى وهو ابلغ من العطف ببل ويسمى غلط بداء اعلم ان التثنية والجمع وما يجرى مجراه يقابلان المذكور بطريق العطف فرب مقام يرجح العطف عليهما ورب مقام يرجح واحدا منهما عليه فالبليغ فى بيان المتعدد لا يخرج عن ترجيح الاجمال باحدهما على التفصيل بالعطف وعن ترجيح العكس فلذا قال (واما العطف) يعنى جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولى ذكر قولنا عليه على ذكر نحو اما الابدال منه (فلتفصيل المسند اليه) اى ذكره مفصلا بعضه عن بعض فى العبارة والمذكور امالان بيان خصوصية كل من متعدد مقصود لفوت بالاجمال او بيان خصوصية بعض مقصود كذلك مثال الاول جاءنى زيد وعمرو فانه لا يعلم خصوصيتهم لوقيل جاءنى رجلان ومثل الثانى جاءنى زيد وعمرو ورجل اخر واما لقصد التعريض لغباوة السامع وانه لا يفهم المتعدد مع وحدة اللفظ نحو جاءنى رجل ورجل اخر وكل من هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذى هو رجلان فى جاءنى رجلان فاذا لم يقل اما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المتبوع فى الذكر فان زيد وعمر وليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا حقق المقام لئلا يشكل عليك ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه ولا يحتاج الى ان يريد بالمسند اليه مجموع ما نسب اليه الشئ فى الكلام ويجعل ذكر المسند اليه مفردا مسامحة (مع اختصار) ولم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه واحترز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف اوعطف البيان نحو جاءنى رجلان احدهما زيد والاخر عمرو وجاءنى رجلان زيد وعمرو وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه فى قولنا جاءنى زيد وجاءنى عمرو على ماقالوا فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب المجملة والبليغ ليس مرجحا له على جاءنى زيد وعمرو بل على وقع امور ونحوه ومما يختلج فى القلب ان العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على المسند اليه الذى هو فى الكلام متبوع محض بل يعم المسند اليه التابع و يشمل نحو جاءنى اثنان زيد وعمرو فان زيدا بدل البعض وعمرو عطف عليه لتفصيل المسند اليه التابع وهكذا العطف لتفصيل المسند بان تقول زيد فعمر و وثم عمرو وعليك ان تعود بهذا التحقيق على الوصف والتأكيد وعطف البيان ولا تجس فطنتك على مايفصله البيان (نحو جاء زيد وعمرو) ونحو جاءنى زيد وعمر و بعده فانه لتفصيل المسند اليه ليتوسل به الى تفصيل المسند فانه لولم يذكر المعطوف لم يمكن تقييد مجيئه بما يفيد تأخره والمراد بالكون لتفصيل المسند اليه اعم من ان يكون تفصيله مقصودا لذاته اوليتوسل به الى غرض اخر (او المسند كذلك) اى تفصيل المسند مع اختصار والاوضح الاخصر معه وفيه ان لا تفصيل فى جاءنى زيد فعمر و بمعنى ذكر كل منهما منفصلا عن ذكر الاخر بل كلاهما ذكرا بقولك جاء نعم

فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصيته فى كل لم يفهم من ذكر المسند الا ان يقال العطف افاد تذكر المسند فى المعطوف بخصوصه وكانه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكر بها المعطوف عليه والمراد بكونه لتفصيل المسند ان الداعى اليه تفصيل المسند اما لذاته او ليتوسل به الى غرض نحو جاء زيد فعمرو بساعة فان تفصيل المسند بالعطف ليتأتى التقييد بساعة واحترز بقوله كذلك عن نحو جاء زيد بعيد ان جاء عمرو فانه لتفصيل المسند لكن لا لاختصار فيه قال الشارح المحقق احترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وفيه بحث لان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشئ من الفاء وثم وحتى لا يفيد التعقيب بيوم او سنة فلافادة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضى الفاء ولافادة التعقيب بيوم مقام يقتضى هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار بل لانه لا يفيد ما يفيده العطف على انه لتفصيل المسند مع اختصار اذ لو لم يعطف لاحتيج الى ذكر المسند (نحو جاءنى زيد فعمرو) فانه قد يدل على ان مجئ عمرو بقيد مجئ زيد ففيه تفصيل للمسند على وجه الاختصار فان قلت العطف فيما يجعل لتفصيل المسند يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فينبغى ان يقول او لتفصيل المسند او المسند اليه كذلك قلت تفصيل المسند اليه فى هذه الصورة ليتوسل به الى تفصيل المسند فانه لا يتأتى تقييد المسند بالتعقيب على اخصر وجه الا بعد نسبته اليه وما يكون لداع هو وسيلة الى امر اخر كثيرا ما يطوى فى بيان الداعى اليه الغرض الاول ويكتفى بالغرض الثانى كما يقال تعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع انه لبيان القرب ليتوسل به الى التحقير على ان اللازم للعطف بالفاء وثم هو تفصيل المسند دون تفصيل المسند اليه الا ترى انه لا تفصيل له فى قولك جاءنى رجل فرجل اخر او ثم رجل اخر واجاب عنه الشارح المحقق بانه ذكر الشيخ ما محصله انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات شئ لشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض الحاصل والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ففى نحو جاءنى زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجئ عمرو بعد مجئ زيد بلا مهلة كأنه معلوم ان الجائى زيد وعمرو والجهل انما تعلق بالترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءنى زيد فعمرو وكان نفيا لمجيئه عقيب مجئ زيد ويحتمل انهما جاآك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية هذا كلامه وفيه نظر لان كون العطف لتفصيل المسند اليه والمسند اعم من الكون له مقصودا لذاته او لغيره ولا خفاء فى كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند فى العطف بالفاء ولو لا اعتباره اعم لم يتم نكتة العطف فى جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم فان المقصود فيه الترتيب والتعقيب حتى كأن مجيئهما معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب فان قلت ما الفائدة فى عطف المسند اليه فى نحو قولك جاءنى الاكل فالشارب فالنائم ومن البين انه ليس لتفصيل المسند لعدم تعدد المجئ ولا الجائى قلت قال الشارح وهو فى التحقيق ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الصلات اى جاءنى الذى يأكل فيشرب فينام هذا وتوجيهه ان اللام وصلته لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة اى جاءنى الرجل الاكل فالشارب فالنائم لاستغنيت عن هذا التكلف (او ثم عمرو) لا ثمة فانه مخصوص بعطف الجمل والفرق بينه وبين الفاء ان الفاء لنفى المهلة وثم لاثباتها (او جاء القوم حتى خالد) لم يقل

اوحتى خالد لان حتى لعطف جزء من متعدد عليه بخلاف ثم فلا يقال جاء القوم ثم خالد
وهذا هو الفارق بين حتى وثم بعد اشتراكهما فى التراخى بمهلة وقال الجزولى هى متوسطة
بين الفاء وثم والتحقيق ان المهلة المعتبرة فى حتى بين اول جزء المعطوف عليه ومابعدها
لا بين المعطوف عليه والمعطوف اذ المعطوف من تتمة المعطوف عليه ولخفاء المهلة بين
مابعد حتى وماقبلها انكر نجم الائمة كونها للمهلة وانكر ايضا الترتيب الخارجى وقال
ان الترتيب المعتبر بين اجزاء المعطوف عليه هو الذهنى دون الخارجى وفى قولنا جاء
القوم حتى زيد يعتبر العقل ترتب تعلق المجئ باجزاء القوم بحسب رجحانه بالنظر الى
بعض بعض حتى ينتهى الى الاقوى اوالا ضعف وماقال يخالف جعلهم اياها مثل
ثم وما استدل عليه من قولهم مات كل اب لى حتى آدم مع ان موته متقدم ومات الناس
حتى الانبياء مع ان موت الانبياء فى اثناء موت الناس وقولهم جاء القوم حتى خالد مع ان
مجيئهم معا لايتم لجواز ان تكون هذه الامثلة مستعارات للترتيب الذهنى للمبالغة فى الترتيب
الذهنى بحيث يخل الترتب الخارجى وقد جاء مثله فى ثم فى قوله ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده على ان الترتيب فيما ذكره من الامثلة ايضا خارجى لكنه
رتبى لازمانى ولبس للعقل الاملاحظة هذا الترتب الرتبى كما يلاحظه الترتيب الزمانى
(اورد السامع عن الخطأ) اى الاعتقاد الغير المطابق (الى الصواب)اى اعتقاد
المطابق واماتفسير قوله عما فى الايضاح والشرح حيث قالا اورد السامع عن الخطأ
فى الحكم فيقتضى جعل الخطأ والصواب صفتين للحكم لاجعلهما نفس الحكم وحينئذ
يكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطأ الى كون حكمه صوابا ولايخفى انه معنى سمج
وان وافق المفتاح ففيه تفويت لما اتفق فى عبارة المتن من اصلاح عبارة المفتاح ولابد
من تقييد الرد بقولنا مع اختصار ليخرج عنه نحو ماجاءنى زيد ولكن جاء عمرو وكذا
فى البواقى ليخرج عنه عطف الجمل على الجمل ولابد من تقييده ايضا ليخرج ماعداه من طريق
القصر فانه يصح فى (نحو جاءنى زيد لاعمرو) وماجاء الازيد وانما جا زيد وزيد جاء فالاولى
ان يقال اورد السامع صريحا الى الصواب فان فى ماعداه لانص الاعلى المثبت ويجب
فيه التصريح بالمثبت والمنفى الااذا كان المنفى لكمال ظهوره كالمصرح كما سيجئ ان شاء الله
تعالى ورد السامع الى الصواب فى المثال المذكور بازالة اعتقاده الشركة لاغير فانه انما
يكون لقصر الافراد على مابينه الشيخ عبد القاهر وعند المفتاح تقلب به اعتقاد المخاطب
ايضا ويخاطب به من اعتقد انه جاء عمرو دون زيد ووافقه المصنف ويفهم من كلام الشارح
فى بحث القصر انه يخاطب به من اعتقد مجئ احدهما من غير تعين لكنه حينئذ ليس
رد السامع الى الصواب بل حفظه عن الخطأ فليكن هذا نكتة اخرى للعطف على ذكر
منك ومن امثلة رد السامع الى الصواب ماجاءنى زيد بل عمرو على ماقال ابن مالك ان بل بعد
النفى والنهى كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ماجاءنى زيد بل عمرو يحتمل
اثبات المجئ لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعليه ماسيأتى فى بحث القصر ان ماجانى
زيد بل عمرو للقصر وماذكره المفتاح والايضاح ان ماجاءنى زيد لكن عمرو بمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو ولم يتعرضا لكونه لمن اعتقد الشركة فقال الشارح ان مجيئه لرد السامع اعتقاد
الشركة لم يقل به احد وهذا وجه خفى ومنهم من وجهه بانه يحصل رد اعتقاد الشركة
بالمعطوف عليه فذكر الاثبات لغو ورده السيد السند بانه منقوض بقولك جاءنى زيد لاعمرو
والاولى انه منقوض بسـ فى طرق القصر ونحن نقول لم يذكروا لكن من طرق القصر

الا فى بحث العطف مثالا لرد السامع الى الصواب والعطف لا يرد به الى الصواب فى قصر الافراد اذ هو مما اعتقده المخاطب بل هو لتقرير ما اعتقده من الصواب فجعله لقصر القلب فى مقام التمثيل به للرد الى الصواب لا يوجب عدم كونه لقصر الافراد لاحتمال ان يكون عدم التعرض به لانه لا يصلح بهذا الاعتبار لما يتم فيه من التمثيل واما لم يذكره المصنف فى المتن مع تعرضه له فى الايضاح لانه نحو جاء زيد لا عمرو من طرق القصر كذا ذكره الشارح ونحن نقول لم يتعرض له لانه مخالفة من المفتاح مع الائمة الاعلام من النحاة حيث جعلوه لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملا بسة بينهما وقلة انفراد احدهما بامر ولم يتعرض لما ذكروه ايضا ليعلم ان العطف بلكن لدفع توهم ناش من السابق لاحتمال ان يكون الحق مع المفتاح وكلام الشارح المحقق والسيد السند يشعران بان المراد بالتوهم الاعتقاد سواء كان جزما اوظنا ضعيفا ويمكن ان يقال لا مخالفة بين كلام السكاكى والنحاة على ما توهم والا لانه يجوز ان يكون ذكر لكن فى التصريح بالاثبات بعد النفى للقصر واختياره على بل لانه نشاء من نفى ما اعتقده ثانيا يوهم انه وافقه المتكلم فيما نفاه واذا لم يبدأ باثباته مع ان الاثبات احق بالتقديم ففيه مع رد المخاطب الى الصواب دفع توهم المشاركة فى النفى ولا يبعد ان يجعل رد السامع الى الصواب شاملا لدفع التوهم بعد ما بين ان المراد بالتوهم الاعتقاد فان العطف بلكن حينئذ لرد المخاطب من خطأ اوقعه المتكلم فيه وهو اعتقاد انه لم يجئ عمرو او اعتقاد انه مشارك لزيد فحينئذ يكون من طرق قصر الافراد (اوصرف الحكم الى آخر) سواء جعل الاول فى حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ان يكون ثابتا وان لا يكون ويسمى الاضراب اولم يجعل فى حكم المسكوت عنه وذلك حين يزاد لا قبل بل فانه يبطل الايجاب قبله وتقرير النفى و يؤكده فلا يكون ماقبل بل حينئذ محتملا بل مقطوعا به فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو ابطلت مجئ زيد وصرفت الحكم الى عمرو واذا قلت ماجاء زيد لا بل عمرو قررت النفى وصرفته الى عمرو فان قلت اخر بمعنى غير من جنس السابق فلا يقال جاءنى زيد وحمار اخر بل رجل اخر فقوله اوصرف الحكم الى اخر يوجب عدم صحة جاءنى زيد بل حمار مع انه ليس كذلك فالصحيح اوصرف الحكم الى غيره قلت معنى قوله اوصرف الحكم الى اخر الى مسند اليه اخر والمسند اليه الاخر من جنس السابق فى هذا الكلام وذلك لا يقتضى كونه فيما بعد بل من جنس السابق عليه وهذا من قبيل اشتباه مفهوم الحكم بموارده فلما كان الاضراب غير شامل لجميع صور العطف ببل وان كان متحققا فى (نحو جاء زيد بل عمرو وماجاءنى زيد بل عمرو) اضرب عن ذكر الاضراب والنفى بصرف الحكم الشامل لجميع الصور لكن كون المثال الثانى لصرف الحكم غير واضح على مذهب الجمهور من ان بل يبطل النفى فيما بعده ويجعل ماقبله فى حكم المسكوت عنه حتى يكون المعنى ماجاءنى زيد بل جاءنى عمرو لانه لا معنى لصرف الحكم الى مابعد بل بعد اختلاف الحكم السابق واللاحق نعم يتضح على مذهب المبرد ان النفى والاثبات سيان والمعنى بل ماجاءنى عمرو مع احتمال جاءنى زيد بين النفى والاثبات فالغلط عند المبرد فى الاسم المعطوف عليه فقط وعند الجمهور فيه وفى ذكر النفى فكلمة بل لتدارك غلطين عندهم تدارك النفى بالابطال وتدارك المعطوف عليه بعينه بصرف الحكم الى المعطوف ويمكن توضيح صرف الحكم بان المراد صرف الحكم بعينه او بعد اصلاحه بابطال نفيه والمراد بالحكم اما الوقوع واللاوقوع او الايقاع والانتزاع والمراد بصرفه صرفه باعتبار الافادة فلا يتجه انه يقتضى تكذيب الحكم فى المعطوف عليه مع انه غير تكذيب بل مسكوت عنه والصرف فى الافادة

كما يصح فى الايقاع يصح فى الوقوع والصرف بحسب الواقع لا يصح فى شئ منهما فما ذكره الشارح المحقق فى شرح المفتاح ان المراد بالحكم الايقاع فلا يستلزم صرف الحكم كذب الحكم فى المعطوف عليه لا يتم ولا يشكل عليك عدم شمول النكتة للعطف فى ليضرب زيد بل عمرو لانه ليس اصرف الحكم بل اصرف الطلب لان الكلام فى المسند اليه بالاسناد الخبرى على ان التحقيق ان الحكم هنا يعم الخبر والانشاء قال الرضى واذا عطفت بل مفردا بعد النفى او النهى فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا او غير موجب كان كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه وفرق بين العطف ببل وبدل الغلط وان كان كلاهما لتدارك الغلط فى المتبوع فان الاول لا يقع فى كلام البليغ والثانى شايع بين البلغاء مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط وقد نبه عليه المصنف حيث ترك بدل الغلط وذكر العطف ببل وابن الحاجب سوى بينه وبين البدل لكن تعقبه الرضى بهذا الفرق وهو المرضى كذا قيل وقد عرفت ان من بدل الغلط ما هو ابلغ من المعطوف فالفرق بان هذا البدل ليس من احوال المسند اليه اذ لا مسند اليه قبله لانه لم يقصد او ترك الكلية بخلاف المعطوف عليه ببل فان البليغ بعد الاتيان به سهوا التفت اليه واعتبر الحكم مرتبطا به وذكر ما يصرف الحكم عنه الى آخر (او الشك) اى لافادة الشك (او التشكيك) اى لجعل المخاطب شاكا فى الحكم لغرض يتعلق به (نحو جاءنى زيد او عمرو) او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط وفى الاباحة تجوز الجمع بينهما لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ونبه المصنف بترك عد التفسير مقاما للعطف على قلته فى الواو والفاء وعلى ان ما بعد اى وان عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح قالوا يؤيد الجمهور كون المعطوفات مغايرة للمعطوف عليه الا ما قل من العطف بالواو والفاء للتفسير وتفسير ائمة اللغة الضمير المجرور باى من غير اعادة الجار وتفسيرهم الضمير المرفوع المتصل به من غير تأكيد بمنفصل ولا فصل وفيه بحث لان ما بعدهما يشارك المعطوفات فى كون التشريك فيه فى الاعراب بواسطة الحرف وهما مستثنيان عنده من قاعدتى العطف على الضمير المجرور والضمير المرفوع المتصل بل القاعدتان عنده انه اذا عطف بغير اى وانا على الضمير المجرور اعيد الخافض وعلى الضمير المرفوع المتصل يؤتى بتأكيد بمنفصل او بفصل وكون القاعدة عندهم اشمل من القاعدة عنده لا يوجب تأييدهم والحروف العاطفة عنده اثنا عشر لانه جعل اى وان فيهما لانه لا وجه للفرق بين اى وان وان لم يصرح الا باى فما ذكره السيد السند انها عنده احدى عشر حرفا محل نظر ولم يذكر العطف بام لاختصاصه بالانشاء الا ان عدم التعرض به فى باب الانشاء ايضا يوجب اهمال الفن لما يهمه (واما الفصل) اى ما يسميه نحاة البصرة فصلا وغيرهم عمادا وجعل الفصل من احوال المسند اليه لدلالته على كونه مخصصا به المسند وادالا على معنى فيه كونه مميزا بالمسند منفردا من بين الجنس به وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه به غير ثابت وعنه مندوحة وكون اخواته مصادر لا يخل به مثل هذا التكلف والاصح انه على صفة الضمير المرفوع المنفصل وليس ضميرا فقول الشارح ضمير الفصل مرجوح وما ذكر النحاة من انه وضع للفصل بين الخبر والنعت يستدعى جعله من احوال المسند كما ان كون التخصيص متعلقا بالمسند بلا واسطة حرف الجر معنى يقتضى جعله حالا له الا انه لما كان العمدة فى الكلام هو المسند اليه ونظر المتكلم

عليـه وماعداه متطفل بين يديه كان الاولى ارجاع الحال اليه مالم يقتض الى مزيد تكلف وحينئذ لايبعد ان يجعل الفصل لفصله عن الموصوف وانمـا اقتصر على قوله (فلتخصيصه بالمسند) مـع ان فائدته التى لاتنفك عنه تأكيـد الحكم بخلاف التخصيص فانه قد يكون اذا لم يكن فى الكلام مايفيد التخصيص سواه وقد لا يكون اذا كان الخبر المعرف بتعريف الجنس لانه لافادته تأكيد الحكم من احوال الاسنـاد على الثانى ثبوت القصر معه اذ لم يكن مايفيده سواه تردد قال الشـارح فى شرح الكشاف افادته القصر انما يتم اذا ثبت القصر فى مثل كان زيد هو افضـل من عمرو ممـا الخبر فيه نكرة ولا خلاف بين المصنف والسكاكى حيث قال انه لتخصيص المسند بالمسنـد اليه الا فى العبارة فان البـاء فى صلة التخصيص قد تدخـل على المقصور وقد تدخـل على المقصور عليـه وجـعل الشـارح الاستعمال الاول عربيـا وغالبا والثانى عرفيـا والسيد السند الاستعمـال الثانى اصليـا والاول مبنيـا على جعل التخصيص مجـازا مشهورا قريبـا بالحقيقة العرفية فى التميز او مضمنا بمعنى التميز وجعـل الباء متعلقـا بمعنى التميز اى الفصل لتميز المسند اليـه به مخصصا بالمسند اليـه فعدول المصنف عن عبـارة المفتـاح الى ما هو العرف الغالب استعمـالا فى وجه والى ما هو اظهر فى كونه حالا للمسند اليـه فى وجه وليس لك ان تقول انه قد يكون لقصر المسنـد اليـه على المسند نحو الكرم هو التقوى وهو الذى ذكره المصنف وقد يكون فى قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق وهو الذى ذكره المفتـاح لان قصر المسند اليـه على المسند فى المثال المذكور من تعريف المسند اليـه على نحو قولك المنطلق زيد وكون الفصـل له غير ثبت وانمـا هو ممـا اوهمه بعض من عبارة الكشـاف فى تفسير اولئك هم المفلحون ولكون بيـانه متعلقا بمقـام آخر او بسطنا الكلام فيـه لتساءلون ولقد سمعتم نبذا منه فى بحث التعريف باللام ان كنتم مالكم تحفظون (واما تقديمه) اى تقديم المسند اليـه على غيره من اجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول والتعميم اولى من تقدير على المسند موافقا للمفتـاح جريان اكثر النكات فيه وبين قوله فى احوال متعلقات الفعـل وتقديم بعض معمولاته على بعض الخ عموم من وجه ففى ترك المصنف قول المفتـاح على المسند تكثير المعنى بايجاز اللفظ فتقدير الشـارح على المسند تفويت لمـا قصده المصنف والتقديم يقتضى وجوده لا على صفة التقديم وذلك بان يكون حقه المقـام المتأخر اما على الصفة التى هى الان عليـه كتقديم المفعول على الفاعل فان حق المفعول المقـام المتأخر واما على صفة آخرى او وجد متأخرا كان على هذه الصفة كما فى تقديم المسنـد اليه بجعله مبتدأ او جعلته فاعلا حقه المقـام المتأخر والاشهر باطلاق التقديم هو القسم الاول لانه يتوهم فى شـانه انه اذا كان متأخرا غير الى التقديم لكون حقه ان يكون متأخرا والقسم الثانى انما يسمى تقديما لانه اوجد مقدما لا لانه غير من التأخير الى التقديم كما ان ذكر المسند اليـه الذى ليس حقه التأخير باعتبـار نحو زيد انسـان مقدما يسمى تقديما بهذا المعنى ولهذا قال صاحب الكشاف ان التقديم انما يوصف به المزال لا القار فى مكانه مع انه كثر منـه اطلاق التقديم على القار ونظيره صغر فان صغر الجسم معنـاه جعل الكبير صغيرا وقولهم صغر الله جسم البعوضة معنـاه اوجده صغيرا وضعوا الاركان موضع الفعل فكما ان الصغير الثـانى مجاز فى اللغة كذلك التقديم مجـاز فى عرف ارباب الفن فى غير الاول وتقديم المسند اليـه مطلقا من القسم المجازى كما ان تقديم المفعول على الفاعل او على الفعل من القسم الحقيقى فاما ان يراد بالتقديم فى عباراتهم ما يشمل التقديم الحقيقى والمجازى مطلقا ليكون استعمال التقديم على نحو واحد واما ان يستعمل فيمـا يقتصر على المجاز فى المعنى المجازى وفيمـا يقتصر على الحقيقة فى المعنى الحقيقى كما فى تقديم المسنـد (فلكون ذكره)

قال الشارح فى شرح المفتاح ان الفصل فى قوله تعالى ان الله هو الرزاق لتأكيـد التخصيـص المستفاد من تعريف المسند وفيه انه تحكم اوليس الفصل بكونه تأكيدا اولى من كون تعريف المسند تأكيدا وقال فى الشرح انه لمجرد تأكيد الحكم وفيـه ان تعريف المسند قد يكون للتخصيص فليكن مع ضمير الفصل مجردا عن التخصيص سعد

اى المسند اليه (اهم) من ذكر باقى اجزآء الكلام لامن ذكر المسند فانه قاصر كما عرفت ولا من
الحذف فانه حينئذ يكون مرجحا للذكر على الحذف لا للتقديم على غيره ومعنى كون ذكره اهم
ان العناية به اكثر من العناية بذكر غيره ومن البين ان لا جهة لتقديم فعل على فعل الا كون العناية
بالمتقدم اكثر والاهتمام به اوفر وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون التقديم للاهتمام
بينة مستغنية عن بيان مابه الاهتمام لكن كون التقديم على وفق مقتضى الحال يوجب ان
يكون له جهة من جهات يدعو البليغ اليه فمن قال يكفى ان يقال قدم للعناية يريد انه اذا وقع تقديم
من البليغ يكفى ذلك القول اذ لا خفاء فى ان ما دعاه الى الاهتمام امر معتبر فى البلاغة وحيث
قال الشيخ انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيأ يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف فيه معنى يريد ان صاحب علم المعانى ينبغى
ان يفسره ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء فلذلك جعل المصنف اقتفاء
للمفتاح سبب التقديم الاهمية ثم فسر وجوهها بقوله (امالانه) ظاهره امالان المسند اليه
(الاصل) وهو موجه لان كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره وليانه ولتحصيل معرفته
بالاحاطة بحاله وحينئذ يحتاج قوله (ولا مقتضى للعدول عنه) الى تكلف بارجاع الضمير الى
كونه الاصل حتى يكون المعنى ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل اى عن مقتضاه وهو كونه
اهم مما يتفرع عليه لكن لا خفاء فى جعله وسيلة الى الاهمية الداعية الى التقديم وفى المفتاح
امالان اصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضميرلانه بتقديم المسند
اليه ولا يخفى ان كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير ان
يلاحظ انه يوجب الاهمية وكانه لهذا جعل الشيخ الاهتمام جاريا مجرى الاصل اذ نكتة تقديم
لا يكون تحته نادرة ككون التقديم الاصل بلا اقتضاء العدول ويمكن ان يقال ملاحظة كون
التقديم الاصل وعدم موجب العدول يجعل ذكره اهم وكون المسند اليه او تقديمه الاصل
ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يستحق التقديم فى الانشائية ايضا وانما
قال ولا مقتضى للعدول عنه لانه لا تقدم مع مقتضى العدول ولهذا لم يقدم الفاعل على الفعل
لان كون المسند عاملا يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل
مرتبة المعمول فان قلت كيف يوجب كون المسند عاملا تقديم المسند والعدول عن تقديم
المسند اليه غايته ان يتعارض العاملية والاصل الذى فى المسند اليه فلا بد من امر آخر حتى
يتم اقتضاء العدول قلت كون الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل
باعتبار مدلوله وما للشئ باعتبار نفسه اقوى مما له باعتبار مدلوله ولك تقول
ان المقتضى للعدول عن الاصل فى الفاعل التباسه بالمبتدأ والتباس العامل اللفظى بالعامل
المعنوى او التباس علامة الفاعلية بعلامة كون الشئ مبتدأ (واما ليتمكن الخبر) اراد به الخبر
فى وقت ما سواء كان خبرا فى الحال او لا ليشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على
الثانى نحو ان تقول علمت الذى حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد ولا حاجة الى
التعميم لتناول خبر كان وخبر ان وخبر ما ولا لان الخبر يتناول الجميع كخبر المبتدأ لكن العبارة
حينئذ على عموم المجاز لان تسمية المفعول الثانى خبرا مجاز وتسمية البواقى حقيقة ولو قال واما
ليتمكن المسند لكان واضحا الا انه اراد التنبيه على ان المسند فى باب تقديم المسند اليه ماسوى
مسند الفاعل فى ذهن السامع (لان فى المبتدأ) الحاجة ماسة الى تعميم المبتدأ اكثر مما سبق
فى الخبر والتشويق فى تقديم المبتدأ اذ لو قدم الخبر فلا تشويق فى المبتدأ المتأخر اليه فالاولى
لان فى تقديم المسند اليه (تشويقا اليه) كما فى المفتاح وفيه ان كون التقديم مشوقا الى الخبر
يدعو الى التقديم لا الى كونه اهم حتى يصح تفسير وجه الاهتمام به وقد هديت فى قطع هذه

(المسافة)

المسافة والتشويق انما يتكامل بتطويل المسند اليه ولذا قيل حتى الكلام تطوله واعترضه بان الخبر حين سماعه بعد التشويق لان حصول الشئ المترقب بعد الشوق الذ واوقع فى النفس وانما قيدنا الشئ بالمترقب لئلا ينافى مايقال ان حصول نعمة غير مترقبة الذ وهو كرزق من حيث لا يحتسب (كقوله) اى ابى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا (والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد) يعنى تحيرت البرية فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى وفى ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا فى ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا يتبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القفس على ماوقع فى الشروح لانه لا يناسب السياق هكذا ذكره الشارح فزيف مافى الشروح بانه يخالف مافى ضرام السقط ويخالف البيت الذى قبله وزيد فى التزييف بانه يخالف البيت الذى بعده وهو اللبيب الذى من ليس يغتر بان مصيره الى الفساد واورد عليه السيد السند فى شرح المفتاح بان تلميذ الشاعر ذكر فى تنوير السقط ان المراد حيرة الناس فى خلقة آدم عليه السلام من التراب ومن الطين ان كون التوجيه مخالف السياق لا يدفعه كونه من تلميذ الشاعر ونحن نقول كون الكلام فى حشر الاجساد لا ينافى كون المراد بالحيوان المستحدث من الجماد احد هذه الامور بل نقول المراد مايعم الجميع والكلام تشبيه بليغ اى الذى تحيرت الناس فيه من الجسم المحشور ليس الا كحيوان استحدث من الجماد والاعادة اهون من الاستحداث فبعد انكشاف الاستحداث بل تعدده لا مجال للتحير وحينئذ لا يبعد ان يراد مايشمل خلق الحيوانات من النطف ومحصل الابيات انه ظهر امر الاله بين العقلاء من كمال قدرته بخلق الكون خلق الانسان من الرفات بالقياس اليه هين واختلف الناس فى بعث الاجساد فمنهم داع الى ضلال وهو الانكار ومنهم هاد الى الاعتراف والذى تحيرت الخلق فيه حيث انكروا ليس الا كحيوان مستحدث من جماد واللبيب الكامل اللب من ليس يغتر بالحيوة الدنيا بان مصيره الى الفساد من غير المعاد فيغتنم هوى النفس ولا يعمل لما بعد الموت (واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير) قوله للتفاؤل او التطير نشر على ترتيب اللف لان التفاؤل مشهور الاختصاص بالخير فلذا لم يكتف به كالمفتاح زاد لفظ التعجيل ظنا منه ان ماتصلح للتفاؤل هو موجب المسرة بالتفاؤل به سواء كان فى مستهل الكلام او اثنائه ورد بان التفاؤل انما يكون فى مستهل الكلام او فى اثنائه ولا يتفاءل بغيره وبعد بناء الكلام على ان التفاؤل والتطير يكون فى غير الاول لا يخفى ان قوله للتفاؤل لا يصلح علة لتعجيل المسرة لان التفاؤل لا يقتضى تعجيلها بل لتعجيل التفاؤل فيجب ان يجعل علة للمسرة لا للتعجيل كما جعله الشارح فى المختصر ولا يخفى ان كون المسند اليه سارا لا يتوقف على التفاؤل به لانه انما يسر السامع لتصوره خيرا وادخاله خيرا فى ذهنه والمسرة كما تحصل بالتفاؤل تحصل بتذكره ماهو الواقع لانه ربما يسر بسماع صديقك وربما يسوءه سماع عدوك فقوله للتفاؤل او التطير مذكور على سبيل التمثيل (واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به) اى يوجد التلذذ بتلفظ اولانه ليكون عطفا على انه لا على ايهام ويكون تحت الايهام فان مايوجد التلذذ تصور المدلول لا اللفظ فاستلذاذه وهمى (واما لنحو ذلك) هو احسن من عبارة المفتاح او اشباه ذلك وهو واضح لا يشتبه عليك ومن جملة امثال مامر ماقاله المفتاح وهو كون المسند اليه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر واعترض عليه المصنف بان المراد بقوله لا نفس الخبر ان كان لا نفس تصور الخبر فامن خبر الا وهو كذلك وان اراد لا نفس وقوع الخبر

ففيه انه مع ذكر المسند اليه لايكون المراد نفس وقوع الخبر بل يجب الاقتصار على المسند
عند ارادة نفس وقوع القيام لايقال قام زيد بل وقع القيام ولك ان تقول المراد الثانى
ولا خفاء فى ان كون المطلوب عند ذكر ارادة المسند اليه كونه متصفا لاوقوع الخبر
مما يوجب كونه اهم ويصح جعله موجبا للاهتمام الموجب للتقديم فحينئذ
الخبران بمعنى وهو احسن من جعل الخبر الاول بمعنى خبر المبتدأ والخبر الثانى بمعنى الاخبار
والمشهور فى جواب المصنف ماذكره الشارح المحقق من ان المراد بكون المسند اليه متصفا
بالخبر كونه متصفا به على وجه الاستمرار و بقوله لانفس الخبر لامجرد الاخبار فالخبر الثانى
بمعنى الاخبار ولعدم تنبه المصنف له خفى الحال عليه وايد ذلك بانه قال المفتاح كما اذا
قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب فان كيف انما يسأل بها عرفا عن الحال
المستمرة فى اكثر الاوقات فيشرب الزاهد يدل على مجرد صدور الشرب عنه فى الحال او
الاستقبال والزاهد يشرب يدل على صدوره عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار واعترض
عليه بان الاستمرار التجددى انما يستفاد من المضارع بقرينة سواء قدم المسند اليه او اخر فلا
يكون وجها للتقديم و يمكن دفعه بان مراد المفتاح ان تقديم المسند اليه لان المطلوب
اتصافه بالخبر على الاستمرار التجددى والفعل مع تقديم المسند اليه ادل عليه وذلك لان
قولك الزاهد يشرب وضع الفعل فيه موضع المفرد لان الاصل فى الخبر الافراد فابراز
الاسم فى صورة المضارع للدلالة على الاستمرار التجددى واجاب السيد السند عن اعتراض
الايضاح فى شرح المفتاح بان مراد المفتاح انه اذا كان المطلوب موصوفية المسند اليه
لاوصفية الخبر فان للاخبار عن شرب الزاهد اعتبارين احدهما ان يكون الكلام
فى الزاهد وانه هل يصدر عنه الشرب فالمطلوب هنا موصوفية الزاهد فيقال الزاهد
يشرب وثانيهما ان يكون الكلام فى الشرب وانه هل تقع وصفا للزاهد فيقال يشرب
الزاهد ومنها ماقاله من ان التقديم يكون لزيادة تخصيص كما فى قوله متى تهزز بنى قطن
تجدهم اى متى تحرك وتعبث هذه القبيلة تجدهم سيوفا فى عواتقهم سيوف اى تجدهم
سيوفا فى قطع الامور والنوائب وفى سرعة التحرك والسيوف لا ينتقل عن عواتقهم لانهم
يكفون الامر بذواتهم ومهابتهم من غير حاجة الى اعمال السيوف جلوس فى مجالسهم
رزان يحتمل ان يكون جملة مفعولا ثانيا لتجدهم اى تجدهم بهذه الصفة من كون
الجلوس فى مجالسهم اصحاب وقار لتأثير وقارهم فى تلك الجلوس وقيل خبر مبتدأ محذوف
اى هم جلوس الخ وان ضيف الم فهم خفوف فاوا هو جمع خاف بمعنى خفيف والاظهر
ان يجعل جمع خفيف فانه جاء ظريف وظروف والمراد بزيادة التخصيص ليس زيادة
الحصر اذ لايوصف الحصر بالزيادة والقلة بل المراد زيادة تخصيص المسند الاعم
من المسند اليه بالمسند اليه لانه بالذكر يحصل التخصيص و بالتقديم زيادة
التخصيص اذ بالذكر اخرا يحصل التخصيص فى اخر الكلام و بالتقديم تحصل التخصيص
اولا فيكون التخصيص حاصلا فى اول الكلام وآخره ولانعنى بزيادة التخصيص الا هذا
القدر ولما كان زيادة التخصيص موهمة لارادة الحصر قال والمراد هم خفوف يعنى
لانه لاخفوف الاهم وبهذا الدفع اعتراضان ذكرهما المصنف فى الايضاح احدهما
منع كون فهم خفوف مفيدا للحصر لاختصاص افادة الحصر بالخبر الفعلى وثانيهما
ان قوله والمراد هم خفوف تفسير للشىء باعادة لفظه ور بما يدفع الاول باثبات ان الحصر
يستفاد مع الخبر المشتق وان لم يكن فعلا تمسكا بتصريح ائمة التفسير به فى قوله تعالى وما انت

علينا بعزيز وامثاله ويردبانه لامعنى لقصد الحصر فى البيت وندفعه بان حصر الخفيف فيهم لترجيح سرعتهم فى خدمة الضيف على سرعة خدمتهم انعم يتجه انه لايصح تقدير المسند اليه فى قوله هم خفوف على انه فاعل معنى اذ لا اعتماد لخفوف بعد تأخير المسند اليه حتى يكون له معمول فضلا عن ان يكون فاعلا معنى ودفع الشارح المحقق الثانى بانه اراد بقوله والمراد هم خفوف ان المقصود من البيت للاستشهاد هم خفوف لاتجدهم سوفا ولاجلوس لاحتمال تقدير المسند اليه مؤخرا ولاينحصر نحو ذلك فيهما بل ذكر اموراخر فى المفتاح ويمكن امور اخر بعد المفتاح وانما تعرضنا لهما لما ذكرنا لك من ابحاث تعلق بهما ولايخفى عليك ان الاجمال المطلوب بقوله واما نحو ذلك ينبغى ان يكون بعد تمام التفصيل وبعض التفصيل يذكر فيما بعد الا انه اخر بعض التفصيل لئلا يتباعد المعطوف عن المعطوف عليه كثيرا وحينئذ ينبغى ان يجعل مايذكر فيمابعد تفصيلا لبعض ماالندرج فى قوله واما عبدالقاهر) اى قال عبدالقاهر (وقدتقدم) المسنداليه (ليفيد تخصيصه)اى المسند اليه (بالخبرالفعلى)اى قصر الخبرالفعلى عليه على ان الباء داخل على المقصور وتحقيقه ان تقديم المسند اليه لكونه اهم لان المخاطب اذا اصاب فى اصل الحكم واخطأ فى قيد من قيوده يكون ذلك القيد اهم عند المتكلم لانه به يتقرر الصواب ويرد الخطأ فيقدم فالتخصيص من جهات الاهمية الا انه جعله المصنف من جهات التقديم ولم يجعله من جهات الاهمية على طبق ما تقدم من ان لاجهة له الا الاهمية والنكات تفسير الاهمية تنبيها على انه كثيرا ما يوضع تفسير الاهمية ووجه العناية مكانها ولكن ذلك يقتضى ان لايخص التقديم لهذه النكتة بالفعل بل يجرى فى كل مسند واعتذر السيد السند عن تخصيصه بما سوى الجوامد بان معانى الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر مثلا امور ثابتة غير متغيرة قل مايقع الخطأ فيها فى الامور العرفية فلم يلتفت اليها واما المشتقات فكلها متشاركة فى سبب افادة التخصيص ونص السكاكى بان ما انت علينا بعزيز من هذا القبيل وكأنه اراد انه لم يلتفت الى الجوامد فى افادة التقديم فيها التخصيص لانه علامة لغير واضحة والا فلا خفاء فى وقوع التخصيص فيها نحو ان انتم الا بشر مثلنا ويعد يتجه ان الصفة المشبهة من المشتقات للثبوت وقد جعلت التقديم فى ما انت علينا بعزيز للتخصيص وبالجملة انما قال المصنف بالخبر الفعلى لابالخبر الفعل لان الخبر ليس الفعل بل المركب من الفعل وغيره من اجزاء الجملة اوشبه الفعل فالفعلى يتناول شبه الفعل فلا حاجة الى مااعتذر به الشرح للمصنف من ان التقييد بالفعلى مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به على خلاف تصريح المفتاح بعدم التقييد واشتراك الحكم بين الاخبار المشتقة ثم كون التخصيص فى ما انا قلت بالخبر الفعلى ليس بواضح اذ المسند اليه فيه خص بنفى الخبر الفعلى بغير المسند اليه فان القول خص بغير المتكلم وانما خص به نفى القول واجيب بان الخبر الفعلى هنا نفى القول وحرف النفى من تتمة المسند ولابعد فيه بل هو نظير لافيها غول حيث جعل لتخصيص القول بعدم كونه فى خمور الجنة واورد عليه السيد السند بانه يستدعى عدم الفرق بينه وبين ما انا قلت وسيأتى الفرق ونقول لولا الفرق لم يصح تقييد الحكم بقوله (ان ولى حرف النفى) اى كان المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل ويمكن دفعه بان الفرق ليس فى افادة التخصيص بل فى خصوصيات اخر وكيف لا وقولك انا ما قلت داخل فى قوله والا فقد يأتى للتخصيص الخ وقد ازال ما فى قوله تخصيصه بالخبر الفعلى من خفاء بينه لك ونبه بقوله (نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول)اى لغيرى حيث افاد به ان التقديم لقصر المسند على المسند اليه

تعالى جعل الفعلى بهذا المعنى وان كان دقيقا حسنا مصلحا للبيان الا انه ليس مقصودا للمصنف حيث اعترض على المفتاح ونازعه فى جعله وهم خفوف للتخصيص بانه لا يصح لانتفاء شرط التخصيص وهو كون الخبر فعليا منه

قوله ولابعد فيه رد لمن قال فيه بعد للفصل بين حرف النفى والمسند منه

دون العكس وتخصيص نفي القول دون القول فقولك ما انا قلت هذا انما هو في شيء ثبت انه مقول وتريد نفي كونك القائل ردا على من زعم شركتك مع غيرك واختصاصك به او براءة غيرك عنه كذا قالوا والظاهر انه لا ينحصر فيه بل يجوز ان يكون ردا لترديد المخاطب الامر بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين هذا اذا قصد قصرا اضافيا اما لو قصد حقيقي فينبغي ان يكون جميع من عداك قائلا به ولا يجب ان يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطاء بقي انه كيف يكون تخصيص النفي رد الخطأ اعتقاد الثبوت بل ينبغي ان يكون لرد خطأ في اعتقاد النفي كما في انا ما قلت ويمكن دفعه بانه لما لم يذكر من جزئي القصر الا النفي اريد الاشعار بتسليم الثبوت للمشارك في قصر الافراد وبالثبوت لمن اعتقد النفي عنه في قصر القلب وذلك يحصل بحصر النفي في المسند اليه (ولهذا) اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري) قالوا لان مفهوم اول الكلام ثبوت هذا القول لغير المتكلم ومنطوق المعطوف نفيه عن الغير وهما متناقضان ولك ان تقول لان اول الكلام يفيد تخصيص السلب بالمتكلم ولاحقه نفي التخصيص ولانه تسليم ثبوت القول وتصويبه مع سلبه عنك وعن جميع اغيارك فيلزم اثبات القول من غير قائل والاظهر ان العطف دال على انه لم يقصد الحصر بالتقديم فليس اللازم شيئا من المحالات المذكورات بل كون التقديم لغوا وفيه ايضا بحث لانه انما يكون لغوا لو لم يكن له في هذه الصورة داع آخر من دواعي التقديم وهو ممنوع قال الشارح المحقق يجوز التقديم من غير قصد التخصيص اذ الظاهر ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه هذا كلامه المنقح لكلام المفتاح ولك ان تقول لم يصح هذا التركيب لان نفي القول عن المعطوف عليه نفي على وجه الاختصاص بمقتضى التقديم ونفيه عن المعطوف نفي لا على وجه الاختصاص فلا يحسن العطف وهذا الوجه يفيد عدم صحة ان يقال ما انا قلت هذا ولا زيد بخلاف الوجوه السابقة والوجوه السابقة تنفي صحة ما انا ولا غيري فقط فهذا بخلاف هذا الوجه والشاهد البري عن الاتهام الجلي من غير الابهام ان تقول بل هذا لم يصح ما انا قلت هذا وقال غيري لانه بعد قال غيري لا غير ليس لها داعية ومما يجب التنبيه عليه ان هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المسند اليه دالا على العموم نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه فانه لنفي الشمول خاصة والظاهر ان التقديم لانه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجه النفي الى الشمول خاصة (ولا ما انا رأيت احدا) اي ولان التقديم يفيد تخصيص المسند اليه بالخبر الفعلي مع تصويب اثبات ما نفي عنه بعينه للغير لم يصح هذا التركيب ويتجه عليه ان رؤية الغير احدا غيره باطل وهو الذي نفي فالمثبت للغير هو لا غير ويمكن ان يدفع بان المراد به تخصيص المتكلم بنفي رؤية احد في وقت معين ردا على من زعم رؤيته دون غيره احدا او مشاركته فيها من غير تعيين الغير بل اي غير كان وحينئذ لا يصح هذا التركيب لظهور انه لا محالة رأى غيره احدا فلا فائدة في الاخبار بهذا التركيب المفيد ما رأيت احدا [illegible] قالوا لم يصح هذا التركيب لان تصويب المخاطب يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد وهو ظاهر البطلان اولان التخصيص يقتضي ان يكون المخاطب معتقدا انك رأيت كل احد ولا يتصور هذا الاعتقاد من عاقل ويمكن ان يقال لان تصويب المخاطب يقتضي

(ان)

ان يكون معتقدا ان انسانا غيرك رأى كل احد وان يكون فى مقام الرد طامعا ان يعتقد المخاطب
ذلك وعلل المصنف ذلك بانه يجب اثبات المنفى بعينه للغير والمنفى هنالك الرؤية الواقعة على كل
احد واورد عليه الشارح المحقق ان ذلك مم بل المنفى الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس
ولا يلتبس احدهما بالاخر عند من لا يلتبس عليه السلب الجزئى بالسلب الكلى ثم بين ذلك
بان تقديم المسند اليه بايلاءه حرف النفى يفيد اثبات المنفى للغير على وجه نفى ان عاما فعام وان
خاصا فخاص ناقلا ذلك عن الشيخ ولا يخفى انه يمكن رد ما قاله المصنف الى ما ذكره بحمل قوله
لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد على السلب الكلى دون الايجاب الجزئى لكن هذا
التوجيه يوجب اختلال المتن لان قوله ولهذا لم يصح ما انا رأيت احدا حينئذ يكون تعليلا لما
لم يذكر لانه تعليل لكون التركيب لاسناد النفى لغير المسند اليه على وجه نفى وهو غير
مذكور بل لم يذكر الا ان التقديم يفيد التخصيص بنفى الخبر الفعلى وايضا تخصيص النفى لا يفيد
الاثبات ما نفى عن المتكلم بغيره وهو رؤية احد لا بعينه لا رؤية كل واحد حتى يلزم ثبوتها
للغير فاللازم ثبوت رؤية احد لا بعينه للغير وكيف لا وافادة التقديم التخصيص بالفحوى لا بالوضع
حتى يصح ان يقال انه فى عرف البلغاء لهذا المعنى والمفهوم من الفحوى ليس الا هذا القدر
وايضا لو كان المفاد اثبات المنفى على وجه نفى لكان ما انا رأيت كل احد الايجاب الجزئى للغير
لان السلب فيه على الوجه الجزئى مع انهم لم يفرقوا بين ما انا رأيت احدا وما انا رأيت كل احد
فمعنى كلام الشيخ ان المثبت هو المنفى على وجه نفى وكان عليه حين تعلق النفى لا بعد التعلق النفى
نعم يفيد ما قاله انه لا يصح ان يقال ما انا قلت شعرا الا انه يقتضى ان يكون انسان قد قال كل شعر فى
الدنيا لكن تأويله ان التمثيل به يجعل قلت شعرا للعموم لما ان النكرة ربما يكون فى الاثبات عامة نحو
تمرة خير من كسرة فكما ان قولك ما تمرة خير من كسرة لرفع الايجاب الكلى دون السلب الكلى
فكذلك ما انا قلت شعرا فى هذا المقام ولا مناقشة فى التمثيل وما يورد لتصوير الشئ وتوضيحه
وقس عليه قوله ما انا رأيت احدا او استغن به عن دعوى انه سهو الكاتب والصواب ما انا رأيت
كل احد وعما قيل ان لفظ احد بمنزلة كل احد لما انه فى الايجاب لا ينفك عن الكل اذ لم يكن همزته
مبدلة عن الواو وكما فى احد عشر او لانه يصح استعماله بمعنى الجمع كما صرح بهما ائمة اللغة
فليحمل على معنى الاحاد المستغرقة لكل احد لانه مع ضعف الاول وبعد الثانى لا يجريان فى
ما انا قلت شعرا هذا غاية ما بذلنا الجهد فى تحقيق الكلام وقال السيد السند ان التفصيل ههنا
ان يقال ان كان النزاع فى رؤية واقعة على شخص معين كزيد مثلا يقال ما انا رأيت زيدا
فيكون هناك من رأى زيدا وهو ظاهر وان كان فى رؤية واقعة على احد لا بعينه يقال ما
انا رأيت الاحد من الناس او ذلك الاحد فانه وان كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق
الرؤية به فحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال ههنا ما انا رأيت
احدا لانه فى قوة قولك ما انا رأيت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك فى افادة
نفى الرؤية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا فى الظهور والنصوصية
فيبقى عموم نفى الرؤية لكل واحد منها ضايعا لان الفعل المثبت فى اعتقاد المخاطب
متعلق منسوب الى واحد فلا يحتاج فى رد خطائه فى الفاعل الى نفيه عن كل واحد
واحد وان كان النزاع فى رؤية واقعة على كل احد فهنالك عبارتان احداهما ان يقال ما انا
رأيت كل احد والثانية ان يقال ما انا رأيت احدا وهذه اخصر من الاولى وفى افادتها
للمعنى المذكور نوع خفاء ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها ما قررناه هذا كلامه واورد
عليه ان نفى الروية عن واحد واحد متحقق فى ما انا رأيت الاحد لانه وان عرف فيه الاحد لم يخرج

لا يخفى ان العموم الذى يستفاد لمسند من تقديم المسند اليه اكثر من قول كل شعر فى الدنيا والخصوص الذى يقتضيه الفعل ايضا اكثر من قوله فى الدنيا ولك ان تقول قوله فى الدنيا يعارف فى التعميم من غير قصد تخصيص اصلا ١٢

لا يكون نسخه

اذ لا يلزم من عدم خلوه فى الاثبات عن كل اعتبار كل معه فى النفى او يجوز ان يكون ما رأيت احد الرد اعتقاد من اعتقد انك رأيت واحدا ١٢

عن الابهام الذى يستلزم العموم فى سياق النفى فقد ضاع عموم النفى مع ضياع التعريف العهدى وان التعرض للنفى عن واحد واحد ضايع فى رد اعتقاد المخاطب ان فاعل الرؤية لكل احد انت ويكفى نفى الرؤية عن كل واحد وان نفى رؤية واحد لا بعينه يقتضى ايراد النفى عليه ولا لغو فى الاجمال وانما يلزم اللغو لو فصل لانه اتيان بما عنه مندوحة هذا ونحن نقول ربما يقصد بنفى رؤية واحد لا بعينه السلب الكلى وربما يقصد مجرد سلب رؤية الواحد ويلزم السلب الكلى فالاول لرد اعتقاد ثبوت الحكم الكلى والثانى لرد اعتقاد رؤية واحد لا بعينه ففى ما انا رأيت الاحد اشعار بانه لم يقصد السلب الكلى وان لزم بل سلب الاحد على وجه اعتقده المخاطب وهو احد لا بعينه فلا يلزم كون السلب الكلى لغوا لانه من ضرورات ما قصد لا يعد لغوا الا ما تعلق به القصد من غير حاجة فاندفع لزوم اللغو فى ما انا رأيت الاحد فى رد اعتقاد حد ايضا وان لزوم اللغو فى ما انا رأيت احدا مبنى على عدم الفرق بين الاجمال والتفصيل واما لزوم اللغو فى ما انا رأيت احدا فى رد اعتقاد رؤية كل احد بناء على ان قصد نفى رؤية كل احد يتأتى بدون نفى رؤية واحد واحد فيندفع بان فيه تحقيق نفى رؤية كل واحد وبيان ان المحقق هو السلب الكلى بل فيه مبالغة فى رد الاعتقاد اذ يفيد انه لم ير احد فضلا عن كل احد واعلم ان ايلاء المسند اليه المقدم حرف النفى يفيد بظاهره نفى اختصاص الخبر الفعلى لا اختصاص النفى وانما يستفاد حصر النفى واختصاصه بجعل الاختصاص المستفاد من التقديم واردا على النفى وان كان الظاهر ورود النفى عليه ونظيره كون النفى فى الجملة الاسمية لاستمرار النفى لا لنفى الاستمرار وكون قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد للمبالغة فى نفى الظلم لا لنفى المبالغة فى الظلم وهذا المعنى وان كان بعيدا عن الظاهر لكن جعله عرف البلغاء فى ما نحن فيه واضحا والواضح مهجورا (ولا ما انا ضربت الا زيدا) قد تقرر فى النحو ان الاستثناء المفرغ فى الاثبات لا يستقيم غالبا لان ثبوت الحكم للجنس فى غير المستثنى لا يتحقق غالبا فلا يصح ضربت الا زيدا لامتناع ان يضرب كل احد الا زيدا فاذا دخل عليه النفى وقلت ما ضربت الا زيدا صح لانه لا بعد فى ان لا تضرب احدا الا زيدا اذا عرفت هذا فاعلم انه جعل المصنف من ثمرات افادة التقديم فى هذه الصورة تخصيص المسند اليه بنفى الحكم وثبوت الحكم بعينه لغيره ان دخول النفى على قولنا انا ضربت الا زيدا لا يوجب صحة الاستثناء وما انا ضربت الا زيدا باق على عدم الصحة بخلاف ما ضربت الا زيدا لان دخول النفى يفيد تخصيص المسند اليه بنفى الضرب المقيد بالمستثنى مع ثبوته بعينه لغيره فالمستثنى على ما كان قبل دخول النفى من كونه فى الاثبات ويستلزم صحة التركيب كون كل واحد مضروبا لغيرك سوى زيد وان يعتقد المخاطب ان هذا الضرب صدر عنك ويعتقد انه صدر عن غيرك وتريد ان ترده الى اعتقاد انه صدر عن غيرك فهذا المثال يشارك المثال الثانى فى الفساد فناسب ان يجمع معه دون الاول لكن الشيخ عبد القاهر والسكاكى جعلاه مشاركا للمثال الاول فى الفساد وناسب ان يجمع معه وان لم يجمعاه معه بل مع الثانى كما فعله المصنف وقالا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا لان نقض النفى بالا يقتضى ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفى يقتضى نفى ان يكون ضربته فهما ارادا ان من ثمرات افادة هذا التركيب تخصيص المسند اليه بالنفى وغيره بالاثبات انه لا يصح استثناء شئ من هذا النفى لاستلزام نقض ذلك النفى بالا التناقض فلكل من المصنف والشيخ وجهة هو موليها ولا يمانعان عن سلوك الطريق الا انه خفى على المصنف اقتضاء التقديم وايلاء النفى نفى ضربك زيدا فنعه ويمكن اثباته بان ما انا ضربت يقتضى تخصيصك بنفى هذا الضرب عنك واثباته لغيرك واذا كان هذا الضرب منتفيا عنك فلست ضاربا زيدا ولا غيره بهذا الضرب

ونقض النفي بالا يقتضي كونك ضاربا بهذا الضرب فقدتم التناقض من وجهين
كونك ضاربا وغير ضارب وكون عمرو مضروبا لك وغير مضروب لك
الا ان الشارح المحقق اثبته بان تخصيصك اياه بالنفي يقتضي ثبوت ضرب من عدا زيدا لغيرك
فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك فاعترض بان الاستثناء حينئذ من الاثبات لا من النفي
فليس النفي من الانتقاض في شيء فكانك قلت انت الذي ضرب الا زيدا فكان المخاطب
اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فبقيت ان يكون انت ذلك
الانسان وشنع على المصنف بانه غفل عن ان الاجدر بالاعتراض انتقاض النفي بالا دون
اقتضاء تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي نفي ان يكون ضارب زيد وقد نبه هنالك ان هذا
اعتراض على نفسه دون القوم وكان منشاؤه قلة التأمل واهمال العقل واعمال الوهم لكن
لا يتجه عليه ما ذكره السيد السند من انه يوجب هدم ماقرره من ان ما انا رأيت احدا
يقتضي اثبات الروية لغير المسند اليه على طبق النفي من العموم لان النفي اذا كان للفاعلية
لا يفيد عموم الاحد لعدم توجه النفي الى المفعول ويكون مآل التركيب انى لست فاعل روية احد
فلا يقتضي ان يكون الشان رأى كل احد بل ان يكون الشان رأى احدا الا ان قولك انى لست
فاعل روية احد في قوة لست فاعل روية زيد ولا عمرو والى غير ذلك فعموم النكرة واضحة
فلو لم يكن القصد الى اثبات روية كل احد لغير المسند اليه لكان ذلك العموم ضايعا ولا ماذكره
من انه لا يصح ان يكون الاستثناء من الاثبات لانه حينئذ يكون المستثنى منه احد وهو ليس
بعام فلا يصح ما انا ضربت الا زيدا كما لا يصح ضربت الا زيدا لعدم تناول احد زيدا لانه
لا موجب لكون المستثنى منه احدا بل المستثنى منه في المفرغ عام من جنس المستثنى مثبتا كان
او منفيا فيجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه في قرأت الا يوم كذا قرأت
كل يوم على انك عرفت ان نفي الفاعلية بضرب احد يفيد عموم احد والاثبات للغير يجب
ان يكون على طبق النفي على زعم الشارح فالمثبت للغير ضرب كل احد الا زيدا واما ما يقال
من ان كون الاستثناء من الاثبات لازم من كلامهم حيث قالوا ان تخصيصك بالنفي يقتضي
ثبات ضرب من عدا زيدا بغيرك وظاهر ان ذلك مبني على كون الاستثناء من الاثبات
فلا توجيه له لان الشارح دفع بهذا البيان منع المصنف فالمناقشة فيه مع الشارح مناقشة
فيما هو معتقده ولا بد له منه لا فيما الزم القوم وهو لا يرضى به على انك عرفت انه شيء فهم
من كلامهم وليس بكلامهم ونحن نقول امتنع ما انا ضربت الا زيدا لان قولك ما انا
ضربت انفي ضرب معين عن نفسك مع اثباته للغير فاما ان يكون زيد داخلا في المضروب
فيكون مضروبا فلا يصح استثناؤه وان لم يكن داخلا فيه فكذلك لانه غير داخل في مفهوم
الحكم حتى يصح اخراجه ولان التقديم يفيد كون المخاطب مصيبا في اعتقاد تعيين الفاعل فيجب
ان لا يكون زيد مضروبا لك والقصر بالنفي والاستثناء يقتضي كونه مصيبا في اعتقاد تعيين
المفعول فيجب ان يكون زيد مضروبا لك ولا يذهب عليك ان افادة التقديم التخصيص بالنفي
لا يخص تقديم المسند اليه بل منه ماشعرا قلت حيث خصصت الشعر بنفي القول وقصدت تعلق
القول بغيره فلا يصح ماشعرا قلت ولا غيره ولا ماشيا قلت ولا ماشعرا قلت الا قصيدة (والا)
نفي للشرط السابق اعني ولي حرف النفي يعني ان لم يقع بعد حرف النفي بلا فصل فقد خرج من
الشرط الاول مثل ما ان انا قلت هذا ودخل في هذا الشرط مع انه من دواخل جزاء الشرط
الاول فيفسد الحكمان الا ان لا بعد ما هو من توابع حرف النفي فاصلا بينه وبين مدخوله فحينئذ
ما لم يل حرف النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نفي او كان وقد تقدم على حرف النفي نحو

انا ماقلت اوتقدم حرف النفي ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو مازيدا انا ضارب فانه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفي الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزاء قوله والا قوله فقد يأتي ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي اي ان لم يل المسند اليه حرف النفي (فقد يأتي) التقديم (للتخصيص) اي لتخصيص المسند اليه بالمسند لا لتخصيصه بالنفي (رداعلى من) زعم انفراد غيره) اي غير المسند اليه بخصوصه (به) اي بالمسند لا رداعلى من زعم انفراد المسند اليه به كما في القسم السابق وهو قصر قلب على ما ستعرف (اوزعم مشاركته فيه) اي مشاركة الغير في المسند او في احتمال كون المسند اليه فهو قصر افراد او تعيين فالفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه ان الاول لتخصيص المسند اليه بالنفي والثاني لتخصيصه بالخبر وان الاول رد على من زعم انفراد المسند اليه بالخبر والثاني على من زعم انفراد الغير به وان الاول للتخصيص والثاني للتخصيص او التقوى وانما قلنا زعم انفراد غيره بخصوصه ليخص الكلام بغير المنكر كما يقتضيه قوله فيما بعد وان بني الفعل على منكر فانه تفصيل لتخصيص المنكر على خلاف ما بينا لك فان التخصيص في المعرف بخصوصه ورد على ثبوت الحكم لغيره من حيث الخصوص وفي المنكر تخصيص بالمسند اليه بحسب الجنس اوالوصف ورد على من زعم انفراد الغير بحسب الجنس اوالوصف لان الخصوص غير معلوم حتى يعتبر الغير بحسب الخصوص والتفصيل في المنكر في مجرد التخصيص لعدم التفاوت في التقوى فالمراد بتخصيص المسند اليه في هذين القسمين تخصيص خصوصه وان بني الفعل على منكر افاد تخصيص الجنس اوالواحد فقولك ما رجل جاءني تخصيص جنس الرجل اوالرجل الواحد بالنفي وقولك رجل جاءني تخصيص جنس الرجل اوالواحد منه بالمجيء فعلم بهذا ان قوله وان بني الفعل على منكر لا يختص بالقسم الثاني وانه لا يوجب ان لا يكون المنكر للتقوى حتى يرده اشارة الشيخ في دلايل الاعجاز الى كونه للتقوى ايضا (نحو ما سعيت في حاجتك) لاحد الفرضين فهو مثال للتخصيص كما يصرح به قوله (ويؤكد على الاول بنحو لا غيري) مثل لا غيرك ولا غيره ولا زيد ولا عمرو ولا ما سواي (وعلى الثاني بنحو وحدي) مثل وحدك ووحده ومنفردا ومتوحدا ولا غيري ايضا فافهم وفيه دفع شبهة ربما يختلج في صدرك من انه لو كان التقديم للتخصيص لما يجتمع مع مثل قولك وحدي ولا غيري فدفعه بانه لتأكيد التخصيص ووجه تخصيص كل تأكيد بقسم مع ان كل تخصيص تشتمل على وحدة المخصص والسلب عن الغير ان الملايم لزعم استقلال الغير التصريح بالسلب عنه والملايم لزعم الشركة التصريح بالوحدة كما لا يخفى على سلامة الذوق (وقد يأتي) التقديم (لتقوي الحكم) الانسب بقوله للتخصيص لتقوية الحكم ولا يبعد ان يجعل فعل مضارع منصوب بان المقدرة بعد اللام مسندا الى ضمير التقديم اي قد يأتي التقديم لتقوي الحكم ويقرره في ذهن السامع (نحو هو) اي الله تعالى (يعطي الجزيل) اي كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرر الاسناد التام عند السكاكي وتبعه المصنف واما عند الشيخ ففي كل مبتدأ مقدم تقوية الحكم لانه بيان للحكم بعد التقدمة الاعلام فعلى هذا زيد ضربته للتقوى بخلاف ما ذهب اليه المصنف لكن هذا ينافي كون التقوى مختصا بالخبر الجملة والذي اراد ان وجه التقوى ان الخبر الذي هو جملة مستقلة بعيدة الارتباط بما قبله فاذا ربط بالعائد او غيره يتقرر اسناده الى المبتدأ لان في تحصيله احتمالا ومزيد توجه وعليه يجري التقوى في كل خبر جملة ولا يتعداه والسيد السند ذهب الى ان تحقيق كلام السكاكي ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب ضمير ليس ملحقا بالعدم يوجب التقوى فزيد ضربته

توجيه لانه تكرر اسناد الضرب الى زيد باوقوع بسبب الضمير فتخصيص التقوى بما يكون
فيه الضمير مسندا اليه توهم من الشارح المحقق و تزييفه ان ذلك يقتضي ان يكون في عمرو ضاربه
انا نقوى لانه تكرر بواسطة الضمير اسناد الضرب على وجه الايقاع الى زيد فاذا بينا الكلام
في شرح كلام المصنف على ماذكره الشارح واثبتنا المخالفة بينه و بين الشيخ في كون زيد
ضربته للتقوى وكان التخصيص لابد له من داع اليه كذلك التقوى وهو ازالة الشك او
الانكار حقيقة او ادعاء الا انه لما تقرر هذا في احوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض
له كما تعرض لفوائد التخصيص ولتخصيصه بالتعرض وجه آخر وجيه لا اظن بك الغفلة عنه
فيما قدمنا لك ولما كان الخبر المنفي مظنة اشتباه بما يلي فيه المسند اليه حرف النفي لم يكتف
بعموم قوله فقد يأتي للتخصيص وقد يأتي لتقوى الحكم مع ظهور اندراج المنفي فيه وصرح
بقوله (وكذا اذا كان الفعل منفيا نحو انت لا تكذب) لقصد التخصيص او مجرد التقوى فلم
يفت المصنف تمثيل التخصيص في النفي كما ظنه الشارح ولما كان افادة التقديم التقوى محتاجا
الى توضيح قال (فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب) ولا خفاء ان صيغة التفضيل ليس على
حقيقته اذ لا يريد المثالان على نفي الكذب وتوجيهه لا يخفى على الافقه من الحمار وللنظر الدقيق
ان يقول نفي الكذب في الاستقبال مع انه مبطن الحال يفيد مبالغة فيه ولما كان نفي الاشد به من
لا تكذب اتم في الوهم من لا تكذب انت جعله مشبها به تنبيها على هذا التفاوت وقال (وكذا من
لا تكذب انت) ولم يشتغل بهذا التوضيح في قسم الاثبات مع انهما سيان فيه لئلا يتباعد النفي عن
الاثبات الا انه يتجه ان كون التقديم للتقوية ليس اخفى من كون انت لا تكذب اشد لنفي الكذب
من التركيبين الاخرين حتى يتم توضيحه به بل قد بين كونه اشد لنفي الكذب بكونه لتأكيد
المحكم حيث قال (لانه لتأكيد المحكوم عليه) لا الحكم وقولنا انت لا تكذب على الاحتمال
لاحتمال ان يكون انت الثاني مبتدأ لا تأكيدا للمحكوم عليه بل لحكم في الخبر وفيه
مخالفة لما ذكره الكشاف في تفسير قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام وهم
بالآخرة هم كافرون من ان تكريرهم للدلالة على انهم خصوصا كافرون بالآخرة وان
غيرهم قوم مؤمنون بها وهم الذين على ملة ابراهيم عليه السلام ولتوكيد كفرهم بالجزاء
هذا وفي تخصيص بيان الفرق بانت لا تكذب للتقوى تعريض للمتاح بانه لا اشتباه بين
لا تكذب انت و بين انت تكذب للتخصيص فبيانه الفرق بينهما لغو ينبغي ان يفرق بين
لا تكذب انت وانت لا تكذب للتقوى لانه محل الاشتباه ولا يدفعه ماذكره الشارح المحقق انه
خص بيان الفرق بالتخصيص لانه اورده في بحث التخصيص (وان بني الفعل على منكر) اوما
في حكمه من الضمير لراجع الى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاءني كان قولك وهو جاءني
التخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد لا يقال الاولى (افاد) التقديم (تخصيص
الجنس) او العدد (او) قوله (الواحدة) لا يتناول رجلان جاءني فانه التخصيص الجنس
او العدد اي رجلان جاءني لا رجل واحد لانا نقول رجلان جاءني التخصيص العدد
ولا يحتمل تخصيص الجنس لان التثنية او الجمع نص في العدد لا يحتمل التجريد عنه بخلاف
التنوين فانه كثيرا ما يجرد عن العدد نعم اطلاق المنكر منكر ومن موجبات ضعف الاطلاق
ان المصدر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد والمراد بالجنس المفهوم الكلي حتى
ان رجلا طويلا جنس صرح به الشيخ لكن ينبغي ان يعلم ان قولك رجل واحد جاءني
لتخصيص الواحد دون الجنس لان الواحد لكونه نصا في الوحدة لا يمكن تجريده عنها
ولو اريد بالتنوين التحقير او التقليل او التكثير يكون لقصر الجنس الحقير او القليل او الكثير

دون الواحد (نحو رجل جاءني اي لا امراة اولا رجلان) او لا ثلثة الى غير ذلك والاعذب
في قصد قصر الجنس الرجل جاءني بالتعريف الجنسي (ووافقه السكاكي على ذلك) اي على
افادة التقديم التخصيص والتقوى لكن لم يجعل تقديما للتخصيص قطعا من غير ان يقصد به
مجرد التقوى كما جعله الشيخ ما يلي حرف النفي كذلك وجعل من التقديم ما هو لمجرد التقوى قطعا
بخلاف الشيخ فانه ليس تقديم قطع فيه لمجرد التقوى عنده والى هذا التفاوت اشار بقوله
(الا انه قال) اي لكنه قال (التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط نحو انا قمت) قدمه على التقدير لان التقدير فرعه ولم يقتصر
على التقدير مع ان التقدير لا ينفك عن الجواز لاحتمال ان يفارق تقدير التقديم
الجواز ولا يتوقف عليه فصرح بالجواز تنبيها على انه لا بد منه في التقدير
ايضا ولا يبعد ان يقال المراد جواز التقدير بلا تكلف (وقدر) فقولك ما انا قلت
يفيد التخصيص لو قدر اصله ما قلت انا ويتجه عليه انه حينئذ يبطل ما حكم به من عدم
صحة ما انا قلت هذا ولا غيري وما انا رأيت احدا وما انا ضربت الا زيدا لانه لو لم يقدر
التأخير يكون غير مفيد للتخصيص فلا يلزم شئ من المفاسد فتأمل (والا) اي ان لم يجز تقدير
التأخير على انه فاعل معنى فقط (فلا يفيد الا التقوى الحكم جاز كامر) في نحو انا قمت (ولم
يقدر) ومن امثلة انا قمت هو عرف فان هو في قولك عرف هو لا يحتمل كونه فاعلا لفظا
(او لم يجز نحو زيد قام) فان زيدا لو قدر مؤخرا لكان فاعلا لا معنى فقط وقال الشارح
لم يجز تقديره مؤخرا لانه يلزم تقديم الفاعل لفظا وهو لا يجوز والمراد بنحو زيد قام
ما يكون المسند اليه فيه مظهرا فانه عند التأخير يصير فاعلا لفظا هذا كلامه وفيه بحث
لان زيد قام بوضع الظاهر موضع المضمر المسند اليه فيه مضمر مع انه لو اخر يكون
فاعلا كما في هو قام فنقول المراد بنحو زيد قام ان يكون المسند اليه مظهرا
معنى وهذا ينافي ما سبق ان نحو زيد والفاعل مضمرا وكذا زيد ضربته
فانه لو قدر مؤخرا ايضا لصار مفعولا معنى وهذا ينافي ما سبق ان نحو زيد ضربته
لا يفيد تقوى الحكم عنده لانه يفيد انه يفيد التقوى وقدم المصنف نقيض التقدير
على نقيض الجواز على عكس ترتيب الجواز والتقدير لنكتة دقيقة لا يتبصر بها
الا البصائر المحيطة باخفى الضمائر وهو ان النفي المستفاد من قوله وان لا يرجع اولا الى
التقدير الذي بمنزلة القيد للجواز (واستثنى) السكاكي (المنكر) الصرف الذي
ليس فيه شائبة التخصيص بقرينة قوله لئلا ينتفي التخصيص ولك ان تجعل صيغة
التفضيل للمبالغة في النكارة فتفيد بها صرافة النكارة والاستثناء من حكم مستفاد من قوله
والا فلا يفيد الا التقوى الحكم اي ان لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى
فقط بلا تكلف لا يفيد الا التقوى الحكم الا المنكر الصرف فانه لا يجوز تقدير كونه مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط بدون تكلف وهو لا يفيد الا التخصيص وهو اظهر مما قال الشارح
المحقق ان المراد انه اخرج السكاكي المنكر عن كونه فاعلا لفظا وجعله فاعلا معنى (بجعله
من باب واسروا النجوى الذين ظلموا) اي بجعل المسند في الاصل مسندا الى ضمير مبهم
تفسيره ابدال الظاهر منه وانما قال (اي على القول بالابدال من الضمير) اشارة الى قول اخر فيه
وهو ان الواو في الفعل قد يكون علامة الجمع فقط كما في الصفة من غير ان يكون فاعلا ولا يخفى
ما فيه من وجوه البعد من قلة نظاير واسروا النجوى الذين ظلموا والخلاف في كون
الواو ضميرا وتغيير الضمير من الابهام الى التعيين بالتقديم فيلزم المخالفة الفاحشة بين الاصل
المقدر وما عدل اليه وانما ارتكب هذه الامور (لئلا ينتفي التخصيص) الذي شرط
كون المبتدأ نكرة (اذ لا سبب له) اي لهذا التخصيص (سواه اي) سوى كونه في الاصل

وتخصيص ذلك بالاشارة الى التخصيص كما فعله الشارح المحقق بلا مخصص عبد

اخر نسخه

فاعلا معنى فكما لا يحتاج فاعلية النكرة الى مخصص سوى تقديم المسند لم يحتج هذا الابتداء اليه سوى تقديم المسند فى الاصل ولا يخفى انه لا يحتاج المنكر الصرف على اطلاقه الى الاستثناء اذ بقرة تكلم وكوكب انقض الساعة الى غير ذلك لا يحتاج الى مخصص وقوله (بخلاف المعرف) يفيد ان للمعرف سببا للتخصيص سوى تقديم المسند فى الاصل ولا يخفى فساده فلذا جعل الشارح تقدير الكلام واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد ولا يخفى انه بعيد كما ان جعل ضمير لا سبب له الى كونه مبتدأ بعيدا (ثم قال) لا تراخى بين هذا الكلام وماسبق فى كلام السكاكى كما يفيده كلمة ثم (وشرطه) اى شرط ارتكاب هذا الوجه البعيد فى المنكر (ان لا يمنع من التخصيص مانع) وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب فى قيد الحكم مع تسليم اصله كما اشار اليه (بقوله كقولك رجل جاءنى على ما مر) من ان معناه لا امرأة او لا رجلان ولا يخفى ان شرط مطلق التخصيص ذلك وهو بين مستغن عن البيان وغاية التوجيه ان يقال يكاد يتوهم ان التوجيه الضرورة فى المنكر رفعت عنه شرط التخصيص فخصه بالتعرض لازاحة هذا التوهم (دون قولهم شر اهر ذاناب) فان فيه مانعا من التخصيص (اما على) التقدير (الاول) وهو تخصيص الجنس (فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير) اذ المهر لا يكون الا شرا او ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه (واما على) التقدير (الثانى فلنبوه عن مظان استعماله) فانه لا يستعمل لرد اعتقاد ان يكون المهر اكثر من شر واحد (واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذاناب الاشر) لزم طلب وجه لتصريحهم او للتخصيص او للتأويل وقال الشارح المحقق لزم طلب وجه الجمع بين ماذكرنا وبين ما فعلوه فكانه قال واذ قد صرح الائمة لما ينافى ماذكرناه لزم طلب وجه الجمع ليصح ماذكرناه او ماذكروه للتعويل (فالوجه) باحد الوجوه فتأمل (تفظيع شان الشر بتنكيره) بجعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر فى تنكير المسند اليه ونحن نقول بجعل المفضل عليه المحذوف فى غاية العموم اى شر من كل شئ وبالجملة المعنى ما اهر ذاناب الا شر عظيم فى الغاية ويتجه ان النكرة حينئذ تخصصت بالوصف المستفاد من التنوين او بالمفضل عليه المحذوف فلا حاجة الى تقدير التأخير بل لا يصح لانه لا يرتكب الاعتبار البعيد الا فى النكرة الصرفة على ما حقق واجيب بان التخصيص الذى صرح به الائمة فى تأويلهم هو التخصيص المستفاد من التقييد اذ التقييد يفيد التخصيص عند السكاكى لانه يجعل ما ضربت اكبر اخوتك اثباتا لضرب الاصغر وفيه انه لم يجعل النحاة شر اهر ذاناب من قبيل ولعبد مؤمن خير من مشرك وعلى ماذكر يكون كلاهما تخصيصا بالوصف (وفيه) اى فيما قاله وفعله السكاكى (نظر اذ الفاعل اللفظى والمعنوى) الاولى الاسلم من النزاع الفاعل اللفظى والبدل والتأكيد (سواء فى امتناع التقديم) ما بقيت على حالها لانه لا يتجه عليه عليك ورحمة الله السلام وقوله (ما بقيا على حالهما) قيد الامتناع اى سواء فى الامتناع المقيد بزمان بقائهما على حالهما لا التسوية حتى يحتاج اتمام الكلام الى تقدير وسواء فى جواز التقديم اذ لم يبقيا على حالهما فتأمل والمناقشة فى التسوية بدعوى ان التابع اولى بالامتناع لان فيه التقديم على العامل والمتبوع (فيجوز تقديم المعنوى دون اللفظى) ترجيح المرجوح (لا تحكم) اذ التحكم هو الترجيح بلا مرجح لا يضر السكاكى بل ينفعه (ثم لا تم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكر) يتجه على كلام السكاكى منعان احدهما على قوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه

في الا صل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط وقدر لانه يقال لانم انتفاء التخصيص من غير تقدير التقديم اذلا دليل على اعتبار التقديم للتخصيص بل يحصل بلا تقدير تقديم كما ذكر منقولا عن الشيخ وكلام المتن يحتمل هذا المنع وحينئذ معنى قوله لحصوله بغيره لحصول بلا تقدير تقديم باجزاء غير مجرى لايكون غير ماسوف على زمن اى لاماسوف وله غير نظيره ثانيهما على قوله لئلا ينتفي التخصيص وحينئذ معنى الكلام لانم انتفاء التخصيص في صورة المنكر لولا تقدير التقديم لحصول التخصيص بغير التقدير من التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير كما ذكر السكاكى والايضاح يفصح عن هذا المعنى وهو اوفق بالعبارة وبالجملة الاوضح لولا تقدير التأخير ولايجاب المنع الاول والجواب مطلقا عن هذا المنع الثانى انك ان اردت منع انتفاء التخصيص فى النكرة مطلقا لولا تقدير التأخير فلم يدع احد ان المسند اليه اذا كان نكرة لايفيد التخصيص بدون تقدير التأخير وان اردت منع انتفاء التخصيص فى نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير فالمنع مكابرة لان النكرة التى لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت ينتفى تخصيصه لولا تقدير التقديم (ثم لانم امتناع ان يراد المهر شر لاخير) وكيف لا وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى ان يقول رجل جاءنى زيد انه رجل لا امرأة وربما يدفع هذا المنع بان المتبادر من الشر الشر بالنسبة الى الكلب والاهرار صوته عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه فلا يشك عاقل ان مهره لايكون خيرا بالنسبة اليه وفيه نظر لانه يجوز ان يراد بالشر الشر بالنسبة الى اهل الرجل اويراد بالاهرار مجرد جعله ذا صوت وهناك منعان اخران احدهما انالانسلم ان لايصح قصد التخصيص لامتناع ان يراد شر اهره لاخير وامتناع ان يراد شره اهره لاشر ان لا حتمال ان يراد شر اهر ذاناب لاغير بان يكون الحصر حقيقيا الارد اعتقاد وثانيهما ان هذا مثل يراد به عجز القوى البعيد عن العجز فهو يصح ان يقع مبتدأ بلا تخصيص لكون الحكم مفيدا بدون التخصيص وبالجملة يردان النزاع فى مثال ذكر لتصوير مانع قصد التخصيص وهو ليس من دأب المحصلين (ثم قال) السكاكى (ويقرب من هو قام زيد قائم فى التقوى) يعنى فى افادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحتج الى قوله فى التقوى لان زيد قائم لايحتمل الا التقوى بخلاف هو قام فانه يحتمل التخصيص ايضا قال السيد السند فى شرح المفتاح هو قائم يحتمل التخصيص على نحو هو قام ولو تم ما ذكره لكان فى اختيار زيد قائم على هو قائم وجه وجيه لكن فيه انه كيف يحتمل التخصيص ولايمكن تقدير تأخيره على انه فاعل معنى اذ لايعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد (لتضمنه الضمير) علة لقال وهو الاوفق بقوله (وشبهه بالخالى عنه من جهة عدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة) فتأمل اوعلة لقوله يقرب وهو اوفق بمقام النقل وقوله وشبهه على صيغة الماضى من التفعيل هو المشهور ويحتمل كونه مخففا مصدرا فالاظهر انه عطف على تضمنه ويحتمل النصب على انه مفعول معه والرفع على انه مبتدأ والجملة حالية اى والحال ان شبهه ثابت بالخالى اوشبهه بالخالى عن الضمير ثابت من جهة التغير والضمير فى تغيره للضمير اى من جهة عدم تغير الضمير فى وقت تكلمه وخطابه وغيبته وجعله الشارح لقائم اى لعدم تغير قائم فى وقت تكلمه كما هو الظاهر ففيه مسامحة اى فى وقت تكلم الضمير والمراد اما عدم التغير فى الاحوال الثلث فتقول ومن جهة عدم التغير فى التكلم كما فى الفعل كان متكلم الماضى ضربت تارة وضربنا اخرى ومتكلم المضارع اضرب تارة ونضرب اخرى وكذا فى الخطاب والغيبة واما عدم التغير فى واحد واحد وحينئذ تقول ولعدم التغير فى الاحوال الثلث (ولهذا لم يحكم بانه) اى

اسم الفاعل مع فاعله (جملة) اصلا واحتج في الحكم بكون اسم الفاعل الذى صلة اللام
مع ضميره جملة الى تأويله بالفعل وادعاء انه فعل فى صورة الاسم بقول الشارح المحقق
الا فى صلة الموصول استثناء من غير حاجة ومن قال استثناءه قاصر اذ اسم الفاعل الواقع
بعد حرف الاستفهام وحرف النفى الرافع للملفوظ ايضا من قبيل الجملة يعود اليه القصور لان
الكلام فى اسم الفاعل المتضمن للضمير واما ما لم يتضمن الضمير فجعل تابعا للمتضمن
فى الافراد والاعراب ولم يتعرض له المصنف كما تعرض له المفتاح حيث قال واتبعه فى حكم
الافراد نحو زيد عارف ابوه يعنى اتبع عارفا مع الضمير عارف ابوه فى حكم الافراد ومافى
بعض نسخ الايضاح معناه اتبع عارف عرف فى الافراد سهو اذ لم يسبق فى المفتاح عرف
وقال الشارح اذ لا حاصل لهذا الكلام فان قلت لم يحكم بكون اسم الفاعل مع فاعله
جملة لانهم اشترطوا فى الجملة الاسناد الاصلى وهو اسناد الفعل اوما هو فعل فى صورة
الاسم واسناد المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والظرف ايضا على ما قالوا على سبيل الشبه وليس بجملة وان كان جعل الظرف غير
جملة يخالف ما قالوا ان الخبر الظرف مقدر بالجملة فى الاصح قلت ما ذكره المفتاح توجيه
لتخصيص الجملة بما يكون اسناده اصليا ولتأويلهم اسم الفاعل الذى هو صلة والذى بعد
حرف النفى والف الاستفهام بالفعل حتى يصح كونه مع فاعله جملة او كلاما فان
قلت الجملة ما يكون اسناده مما يصح السكوت عليه فى الجملة واسم الفاعل مع فاعله
ليس كذلك اصلا قلت اسم الفاعل كذلك فى اقائم زيد وما قائم زيد فعدم جعله
مع الفاعل جملة وجعل هاتين الصورتين مؤولتين بفعلين لابد له من وجه وذلك الوجه
ما ذكره فى المفتاح (ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) اى الجمله (فى البناء) الجملة اذا
لم تقع فى محل مفرد مبنى لا اعراب له اصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقع موقع مفرد فهو
معرب محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب الا انه اجرى اعرابه على جزئه الاول لاشتغال
جزئه الثانى باعراب له من جهة اسم الفاعل كما اجرى اعراب عبد الله علما على جزئه
الاول لاشتغال الجزء الثانى باعراب اقتضاه الجزء الاول فان قلت المعرب قسم الاسم
واسم الفاعل مع فاعله ليس باسم فلا يكون له اعراب قلت المعرب هو الاسم اوما نزل منزلة
الاسم نحو قائمة وبصرى فان قلت اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب نفسه ويكون
معربا باعراب اتحته المجموع المركب منه ومن فاعله لكان اسم مركب مع الغير ولم يكن
معربا قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعى حصول معنى
فيه يقتضى الاعراب فان قلت البناء لا يخص الجملة حتى يوجب عدم جعل اسم الفاعل
مع فاعله جملة عدم جعله مبنيا قلت فرق بين جعله مبنيا وبين جعله كالجملة فى البناء الذى
يستفاد من المعاملة معه معاملة الجملة فى البناء هو الثانى دون الاول لا يقال كيف يحكم بانه
لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذى اجرى
على الجزء اعرابا اتحته الكل محلا واذا جاز اجراء الاعراب المحلى لمبنى على كلمة مقارنة له
كما فى لام الموصول وصلته لجوازه على جزء المركب اولى قلت لم يجعل النحاة اسم
الفاعل مع فاعله مبنيا وذلك معلوم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة
النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك المنع ولا يذهب عليك ان جعل زيد قائم مشتملا على
التقوى يقتضى ان يقال فى مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل
كزيد قام ويكذبه ما نقله المفتاح عن ابى العباس فى جواب الكندى حين قال انى اجد
فى كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان عبد الله لقائم والمعنى

واحد من انه قال بل المعانى مختلفة فعبدالله قائم اخبار عن قيامه وان عبدالله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبدالله لقائم جواب عن انكار منكر فالحق انهم لم يلتفتوا الى التقوى فى زيد قائم اصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا (ومماثرى) على صيغة المتكلم المعروف او الغائب المجهول (تقديمه كاللازم) اى مما يعلم معاشر علماء المعانى لاانما يظن تقديمه كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقيد ما بدا الان لايليق ان يترك البليغ ماهو كاللازم لقوه وان ليس لازما لان الاعون على المراد ليس لازما لايجوز العاقل تركه (لفظ مثل وغير) وشبه ومماثل ومغاير الاان الشايع فى الاستعمال مثل وغير فلهذا اختارهما لكن فرق بين مثل ومماثل فى الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم من الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هو الادنى وفى المماثل يلزم الحكم على المضاف اليه لالانه الاولى بل لانهما متساويان فى منشأ الحكم لان المماثل هو المشارك المساوى بخلاف المثل فانه الادنى الملحق (نحو مثلك لايبخل وغيرك لايجود بمعنى انت لاتبخل) بجعل نفى البخل عن المثل كناية عن نفى البخل عنك لانه اذا لم يبخل من هو على صفة لك هى فيك اكمل منها فيه فلا محالة انت لاتبخل (وانت تجود) لانه اذا انتفى الجود الموجود فى محل عن غيرك مطلقا فانت تجود لامحالة بل المستفاد انك تجود على الكمال مستمرا فى الحال والاستقبال فانه اذا انتفى الجود عن غيرك مع استمراره على الكمال فلا محالة انت محله على الانفراد والاستقلال (من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) اى غير مرادبه التعريض بغير المخاطب بان يراد بالمثل انسان غير المخاطب مماثل له وبالغير غير المخاطب مماثلا كان اولم يكن وماذكره الشارح انه يراد بغيرك غير مماثل له لايظهر وجهه وقوله من غير الخ حال من النحو المضاف الى المثالين ولفظ من زائدة فى الاثبات لتضمنه النفى لانه فى قوة لامن ارادة تعريض بغير المخاطب و نظيره ضربنى من غير جرم اى غير ذى جرم وهذا اظهر مما قالوا برمتهم فى توجيهه ان الغير بمعنى لاأى ضربا ناشيا من عدم جرم وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغى ان يحمل الارادة على القصد بالذات والا فالكناية لاتستلزم نفى ارادة الحقيقة والاولى حذف التعريض والاكتفاء بقوله من غير ارادة غير المخاطب اذ ارادة غير المخاطب يمنع كون التقديم كاللازم سواء كان فى الكلام تعريض لغير المخاطب وحكم عليه من عرض الكلام لاعلى وجه الاستقامة على ماهو معنى التعريض اصطلاحا اولم يكن ولهذا ترى السيد السند احتاج الى حمل التعريض على الدلالة الخفية وجعله لنفى ان تريد بمثلك لايبخل نفى البخل عن شخص معين مشتهر بالمماثلة فيجعل لفظ مثل كناية عن هذا الشخص المعين فلخفاء دلالة الكناية ذكر لفظ التعريض ولايخفى مافيه لشمول قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب حينئذ قولنا مثلك لايبخل فى معنى فلان لايبخل بان تريد بمثلك فلانا على وجه الاستقامة دون الكناية لان الاضافة العهدية تفيده من غير كناية وفى معنى مثلك مطلقا لاتبخل فانك تريد فيه غير المخاطب من غير دلالة خفية فينبغى ان يجعل قوله من غير ارادة التعريض بغير المخاطب اشارة الى ان التقديم لايلزم فى شئ من هذه الصور ولايخص بماخصه السيد السند وغاية التوجيه انه اراد الدلالة الخفية ونبه على ان مثلك لايبخل اشتهر فى معنى انت لاتبخل الى ان صار دلالته على غير المخاطب بوجه من الوجوه خفية وبما ذكرنا ظهر ان قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب تأكيد لقوله بمعنى انت لاتبخل لاقيد ثان حتى لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ماوهم كيف وقوله (لكونه اعون على المراد بهما) يقتضى لزوم التقديم فى الكل والظاهر ان اعون من العون وان كان استعمال الاعانة اشهر

فان قلت لا اعانة للتأخير على المراد فكيف يصح قوله اعون قلت كأنه اراد لكون مثل وغير مع التقديم اعون على المراد بهما منهما مع التأخير فان قلت ان كان المخاطب منكرا او مترددا فتقديمهما واجب او حسن وان كان خاليا تقديمهما غير جائز فكيف صح الحكم بلزوم التقديم قلت كأنه اريد ان التقديم ليس لقصد تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون على ماهو المراد من لفظ مثل وغير من ايراد الحكم على وجه ابلغ لا للرد فان كون الحكم ابلغ ليس للرد اذ لم يقل احد ان قولنا جاءني اسد للرد على المخاطب على انك سمعت عن الشيخ وغيره ان التأكيد ربما يكون لفوائد اخر غير رد الانكار وازالة التردد وان تكلمنا فيه ولا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في المجاز ايضا فترى تقديم المسند اليه في انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى كاللازم لكونه اعون على المراد وهو ايراد الحكم على وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقة (قيل وقد يقدم) المسند اليه وذلك اذا كان المسند اليه مقارنا بما يفيد شمول القصد لجميع افراده كلفظ كل وما يجري مجراه وكان المحكوم به منفيا وكان بحيث لو قدم صار المبتدأ فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم ابوه فانه لا يفوت فيه العموم لو قيل لم يقم ابوه كل انسان وعند النحاة هذا التقديم بخوف التباس المبتدأ بالفاعل حتى انه يجب في زيد لم يقم ايضا وان لا يفوت العموم في قولك لم يقم زيد ومما تضمنه هذا المقول انه قد يقدم لانه لا يدل على العموم كما في انسان لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير احداهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها ولا يخفى ان هذا التقديم ليس داخلا تحت الاصل الذي هو الاهمية المفسر وجهها بالدلالة على العموم بل الدلالة على العموم بذاتها يستدعي التقديم لانها حاصلة من نفس التقديم ولا يخفى ان دلالة التقديم على العموم يترتب على الحقيقة فيصح ان يكون عرضا منه كما يفيده قوله (لانه دال على العموم) اي شمول الحكم لجميع افراد المسند اليه وليس المراد بالعموم ما يوصف به اللفظ حتى يشكل جعل التقديم دالا عليه على انه اذا كان اللفظ دائرا بين كونه عاما وغير عام فلا بأس بان يجعل شيء دالا على عمومه ويتوسل بعمومه الى شمول الحكم لان الاعذب جعل التقديم دليلا على شمول الحكم مستلزما لعموم اللفظ ووجه دلالة التقديم على العموم انه بالتقديم يكون الحكم موجبا فيشمل الكل وثبوت النفي لكل واحد عمومه وشموله (بخلاف ما لو اخر) اي بخلاف التأخير على ان ما مصدرية (نحو لم يقم كل انسان) فانه يصير الحكم سالبا ويكون رفعا للايجاب الكلي فلا يفيد شمول النفي (فانه يفيد نفي الحكم) اي المحكوم به (عن جملة الافراد) اي عن جميع الافراد (لا عن كل فرد) وانما قال بخلاف التأخير لانه لو كان العموم متحققا في كل من صورتي التقديم والتأخير لا يصح التقديم لكونه دالا على العموم كما في كل انسان قام وقام كل انسان لكن الحاجة اليه لدفع الوهم ونظر التحقيق لا يلتفت اليه لانه اذا ساوى التقديم والتأخير في العموم فلا دلالة لشيء منهما عليه فلا يتصور فيه التقديم للدلالة على التعميم ونحن لا نعرف فائدة الكلمة لو قوله مالو اخر بل لا يقدر على تصحيحه وتعيين جواب له وكان الاصح بخلاف التأخير وبما بينا من الوجه السديد والسبيل الرشيد استغنيت عن سلوك المسلك البعيد الذي دلك عليه هذا القائل بقوله (وذلك) اي كون التقديم مخالفا للتأخير على هذا الوجه اعتبره البلغاء بشهادة الاستعمال (لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس) فهذا بيان الداعي الى الاستعمال لا اتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد ان اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول

ومن البين ان التقديم فى كل انسان لم يقم يشتمل على تكرر الاسناد فيفيد التقوية لامحالة فلابد
لجعل النكتة فيه افادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب وذلك السبب ان تقوية الحكم
تأكيد وافادة العموم تأسيس وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الخسيس على النفيس
فلا تظن بالبليغ ولولا منافاة مايتبع هذا الكلام للحمل على هذا المرام لحملته عليه ومع ذلك اكاد
اجترى بان مايعقبه بيان له من غير صاحبه بما لا يرضى به ولبس هذا اول قارورة كسرت
فى الاسلام ولقد بين ترجيح التأكيد على التأسيس اولا التقديم للتعميم والتأخير لا للتعميم لقوله
(لان موجبة المهملة) وهى ما لم يشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد اوكله
(المعدولة المحمولة) وهى ما جعل النفى جزأ من مفهومه (فى قوة السالبة الجزئية)
وهى التى ذكر فيها ما يدل على ان السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة
المستلزمة للسلب عن البعض وسوره ليس كل وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب
عن الجملة وسوره ليس بعض وبعض ليس فالسالبة الجزئية مطلقا لا يقتضى السلب عن الجملة بل ما
كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلى فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله (المستلزمة نفى الحكم
عن الجملة) ولم يقل المقتضية نفى الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فان مطلقها صريحة فى نفى
الحكم عن كل فرد فلذا يصفها بالاقتضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق فى هذا المقام فقال
فى بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد اوعن البعض فقط
ويستلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام فى مفهوم القضية دون مناط صدقها
لانه مدار التأكيد والتأسيس ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وغفل عن ان قولنا
لم يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق فى حقها ان صدقها اما بالسلب عن كل فرد
واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع انها مقتضية للنفى عن الجملة كاقتضاء السالبة الكلية
النفى عن كل فرد وقال السيد السند ان الواضح ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية صريحا
نفى الحكم عن البعض وذلك مغاير لنفى الحكم عن الجملة لكن يستلزمه كما ذكره الشارح ولا يخفى
ما فيه ايضا لان صريح قولنا لم يقم كل انسان نفى الحكم عن الجملة مع انها سالبة جزئية
بلا مسامحة وكانه اشتباه للسلب الجزئى بالسالبة الجزئية لان السلب الجزئى ما يفيد السلب
عن البعض والسالبة الجزئية قضية تفيد السلب عن البعض اما بمفهومها الصريح
او بطريق الاستلزام وههنا انكار مليحة اختفت عن انظار الفحول واستقبلتنى بالقبول
فابرزتها لبصائر القلوب وابصار العقول حفظها الله عن الحاسد المتعصب الجهول
اوليها ان القوة شاعت فى هذا المقام من كتب الميزان فى معنى التلازم فلذا احتاج الشارح
المحقق الى تقييد السالبة الجزئية بوجود الموضوع اثلا ينافى ما حقق به فى موضعه ان السالبة
المحصلة اعم من الموجبة المعدولة ولا يخفى ان ما هو بصدده لا يتوقف على دعوى استلزام
سالبة المعدولة بل يكفى فيه استلزام الموجبة المعدولة السلب فالاولى ان يكون التسامح باستعمال
القوة فى الاستلزام وثانيتها ان الاولى ان يقال لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول
يستلزم اثبات النفى للبعض فلو لم يفد الكل العموم لزم ترجيح التأكيد على التأسيس وثالثتها
ان افادة التقديم العموم لا يخص الجمل الخبرية فانه يجرى فى قولنا الكل انسان ما لم يقم ولم يقم
كل انسان فليس الدليل واردا على الدعوى (دون كل فرد)واذا ثبت ان انسانا لم يقم معناه
نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان كل انسان لم يقم كذلك كان كل
تأكيد الا تأسيسا فلزم ترجيح التأكيد المرجوح على التأسيس الراجح فثبت العموم
(والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية النفى عن كل فرد) يريد السالبة المهملة

التي موضوعها نكرة بدليل قوله (لورود موضوعها في سياق النفي) لان الورود في سياق النفي يفيد العموم اذا كان الوارد نكرة وقد بلغ ذلك من الاشتهار الى ان استغنى الورود عن التقييد بالنكرة ولك ان تجعل اللام للوقت وتجعل قوله هذا تقييد الحكم لا تعليلا فيند فع ايضا انه لاوجه لتعليل هذا الحكم وعدم تعليل كون الموجبة المهملة المعدولة في قوة السالبة الجزئية ووجهه الشارح المحقق بانه احتاج هنا الى التعليل لان هذه الدعوى منافية لما تقرر في محله ان المهملة في قوة الجزئية وفيه نظر لان الحكم بان كل مهملة في قوة الجزئية لاينافي ان بعض المهملة في قوة الكلية ولابد من تخصيص المقدمة الكلية الحاكمة بان النكرة الواردة في سياق النفي يفيد العموم بما سوى نكرة عامة قبل ورودها في سياق النفي والا لتناقض حكمه بان لم يقم كل انسان لنفي الحكم عن الجملة دون كل فرد (وفيه نظر) لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لايلزم ان يكون شيء منهما تأكيد الا تأسيسا لان التأكيد الاعادة بلفظ ما افيد بلفظ اخر وهنالك لم يكن افادة معنى مرتين بلفظين (لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى) اى الموجبة المهملة المعدولة (وعن كل فرد في الثانية) اى السالبة المهملة (انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وقد زال ذلك الاسناد اليهما فيكون تأسيسا لا تأكيدا كما كان قبل دخول كل كذلك) هكذا اوضح الشارح هذا المقام وفيه انه لو كان التأكيد ما ذكره لم يصح انه يؤكد التقديم في المثبت تارة بوحدى وتارة بلا غيرى فالصحيح ان التأكيد اعادة ما افيد بشيء بمفيد اخر وفيما ذكره المصنف بحيث لان المسند اليه عند التحقيق ما اضيف اليه كل وكل لبيان افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه فالنفي عن الجملة اوعن كل فرد لايستفاد الامن الاسناد الى ما اضيف اليه وايضا لايجرى ما ذكره لو وضع لام الاستغراق موضع كل لان المفيد للنفي في الصورتين الاسناد الى امر واحد فاللام التأكيد ما يفيده الاسناد وتقريره فان قلت هذا الجواب ينافي الجواب الذى بعده لان مقتضاه ان كلا على هذا التقدير في الصورتين تاسيس لاتأكيد ومقتضى قوله (ولان السالبة) اى السالبة المهملة نحو لم يقم الانسان (اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت عن الجملة فاذا جاءت) كل (على الثاني لا يكون تأسيسا) ان كلا اذا افادت ما افاده التركيب قبل دخوله تأكيد قلت الجواب الثاني مبني على تسليم ان كلا تأكيد ففي هذا الجواب تسليم ما منع في الاول وقد نبه عليه المصنف في الايضاح حيث قال وان سلمنا انه يسمى توكيدا بمعنى او اصطلح على تغيير التوكيد بما يفيد معنى يحصل بدونه ولامساحة فيه فالثانية بعد الحمل على ما حملت لايكون تأسيسا بل تأكيدا ولايكون فيه ترجيح التأسيس على التأكيد بل ترجيح تأكيد على تأكيد ولايخفى انه يمكن ان يناقش حينئذ ايضا بان ما هو المشهور ان التأسيس خير من التأكيد بالمعنى الاصطلاحي ولهذا اوضح بان الافادة خير من الاعادة واما كون التأكيد بهذا المعنى خيرا من التأسيس المقابل له فغير بين ولامبين وكيف ولايتحاشى احد من استعمال بعض الانسان لم يقم ولم يقم بعض الانسان مع انه يفيد فائدتهما مع الانسان لم يقم ولم يقم الانسان واجاب الشارح عما ذكره المصنف بان افادة النفي في الجملة في ضمن افادة النفي عن كل فرد خلاف بعض مع الثبوت لبعض وكل افادته على الوجه المحتمل لان يكون في ضمن النفي عن كل فرد وفي ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض والكل يفيد الثاني والمفاد قبل الكل هو الاول فيكون تأسيسا وفيه ضعف لان لم يقم كل انسان لنفي الشمول مع بقاء اصل الفعل كما سيجيء فالجواب الصحيح ان النفي عن الجملة مع كل بان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض وهذا المعنى غير النفي عن الجملة بان يكون منفيا عن كل فرد كما كان قبل كل ومنهم

من اجاب بانه اذا حمل الكل على الثانى يكون تأسيسا لان دلالة لم يقم انسان عليه بالالتزام ودلالة لم يقم كل انسان بالمطابقة ويكفى فى التأسيس اختلاف الدلالتين ورده الشارح بانه يلزم حينئذ ان لايكون كل انسان لم يقم على تقدير جعله للنفى عن جملة الافراد تأكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم بطريق الالتزام وهو ظاهر ولا يخفى عليك ان دلالة كل انسان لم يقم ايضا على النفى عن الجملة بطريق الالتزام لانه لاثبات عدم القيام للكل ويلزمه النفى وان دلالة لم يقم انسان على النفى عن جميع الافراد ايضا عند المستدل بطريق الالتزام لانه فى قوة الكلية فلو كان لم يقم كل انسان بعموم النفى لم يكن تأكيدا ولك ان تمنع بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس لان استعمال كل فى التأكيد اكثر فالاصل فيه كونه للتأكيد وان تدفعه بانه لا اشتباه فى ان الافادة خير من الاعادة وذلك يقتضى بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس فلا تسمع المنع مالم يعارض هذه المقدمة امرا لا اشتباه فيه وكون كل فى التأكيد اكثر انما يسلم اذا اضيف الى الضمير فانه لايكون الا تأكيدا اومبتدأ وبعد ثبوته لايقاوم تلك المقدمة لان فى اعتباره ترجيح جانب اللفظ وفى اعتبار هذه المقدمة ترجيح جانب المعنى واذا دار الامر بين رعاية المعنى وبين رعاية اللفظ راعى المعنى (ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كليه لا مهملة) ولا فى قوة الكلية فان قلت هذا لا يضر هذا القائل فيما هو بصدده من ترجيح التأكيد على التأسيس بل ينفعه لان كونه سالبة كلية اقوى فى اثبات مطلوبه من كونه فى قوتها قلت نظر المصنف لم يقتصر على تزييف دليله بل عم ذلك وخطاءه فى الاصطلاح ومقصوده التنبيه على فساد جعله مهملة لئلا يتخذ قوله مذهبا ومنشاء غلط ما شاع فى كتب الميزان من تعيين الاسوار وعدم اطلاعه على التحقيق الذى ذكره الشيخ فى الاشارات من ان كل مايدل على كمية الافراد فهو سور حتى اللام والتنوين وبهذا ظهر ان قصر النظر على تخطئة القائل فى السالبة المهملة من قصور النظر اذ جعل انسان لم يقم ايضا مهملة خطأ ولما كان ماذكره من الدعوى صدقا وكان المناقشة مع القائل فيما ذكره من التوجيه اراد ان ينبه على ذلك دفعا لتوهم بطلان الدعوى من تزييف التوجيه فاتى عقيبه بكلام الشيخ قال فى الايضاح فى هذا المقام اعلم ان ماذكره هذا القائل من كون كل فى النفى مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة اخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره هذا (وقال عبد القاهر ان كانت) كلمة (كل داخلة فى حيز النفى) دخول الشىء فى حيز النفى ان يتعلق النفى بثبوت الشىء له او بثبوته لشىء او يتعلق شىء به او تعلقه بشىء ولما كان يتوهم ان الداخل فى حيز النفى ما دخل عليه اداته دفع ذلك الوهم بالتعميم فقال (بان اخرت عن اداته) اى بلا فاصلة سواء كانت معمولة لها اولا ولا يخفى ان يناسب هذا الفن حرف النفى واداة النفى لغة ارباب الميزان وكانه اراد آلة النفى واختيارها على حرف النفى ليشمل ليس بلا خفاء (نحو) قول ابى الطيب (ماكل مايتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لاتشتهى السفن) فكل فى هذا المثال معمول للنفى على لغة دون لغة وكونه مثالا للمعمول للفعل المنفى اظهر من كونه مثالا لما اخرت عن الاداة بلا فصل لانه من مواقع اختيار النصب فى كل (او) كانت (معمولة للفعل المنفى) اوشبهه نحو ما انا ضارب كل رجل (نحو ماجاء القوم كلهم) قال الشارح المحقق قدم التأكيد لان كلا اصل فيه ولا يخفى ان التابع ان يكون التأكيد اصلا فيه دون العكس (او ماجاء كل القوم) لم يقل وماجاء كلهم تنبيها على ان الكل المضاف الى الضمير لايكون الا تأكيدا (اولم اخذ كل الدراهم اوكل الدراهم لم آخذ) وغيرها الى لم لان معمول مالا يتقدم عليه (توجه النفى الى الشمول خاصة وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض) قال الشارح المحقق ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا

كان الخبر جامدا نحو ماكل سوداء تمرة لكان احسن قلت وليشمل نحو ماكل القوم كاتبا ابوه اويكتب ابوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل اوالوصف لبعض بل المتعلق بعض وقلت لابد ان يقال اوثبوت البعض لشئ ليشمل نحو ليس القوم كل العلماء ولا يخفى بعد ذلك ان هذه الكلية منقوضة بقولنا مازال كل انسان متنفسا وباخواته لانها لا تفيد ثبوت الفعل لبعض بل ثبوت امر اخر وراء الفعل للكل وانه يرد انه ان اريد بكونه معمولا للفعل النفي ان يكون معمولا لفعل دخل عليه النفي يخرج عنه نحو ليس كل انسان ناجيا ولو اريد ان يكون معمولا لفعل يدل على النفي لدخل فيه نحو انتفى كل انسان (او تعلقه) اي الفعل او الوصف (به) اي ببعض اورد عليه الشارح المحقق بعد نقله عن الشيخ المبالغة في ان النفي للعموم خاصة مع بقاء الاصل في بعض مواد تخلف من كلام الله عز وجل نحو والله لا يحب كل مختال فخور ونحو والله لا يحب كل كفار اثيم وقوله ولا تطع كل حلاف مهين فقال والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي قلت يمكن ان يعتذر عن تلك المواد بان نفي المحبة كناية عن البغض والنهي عن الاطاعة كناية عن الامر بالاجتناب والمضادة فكلمة كل ليست معمولة للفعل المنفي فيهما ولا يخفى ان هذا التحقيق من الشيخ ليس بخصوص كل بل هو مبني على ما حققه غير مرة ان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد يتوجه الى القيد ويثبت الاصل والتحقيق ان هذا اكثري لا كلي ولا يبعد ان يقال مراد الشيخ ان مقتضى ورود النفي ان ينصرف الى القيد حتى لا يستفاد منه الا ذلك كما ان مقتضى وضع اللفظ لمعنى ان لا يفهم منه الا ذلك المعنى وذلك لا ينافي ان يفرض امر يخرجه عن مقتضاه ويعمل به ما لا يرضاه ولا يخفى ان البعضية قيد في الكلام كالعموم المستفاد من كل عام ومقتضى ذلك ان يفيد ماجاني بعض القوم ثبوت الحكم للكل لرجوع النفي الى البعضية مع انه ليس كذلك والفرق من مواهب الانظار الدقيقة ولا ضنة بك ان كنت اهلا له فنقول قد شاع استعمال البعض في البعضية المطلقة الجامعة للكل اكثر من شيوع الوحدة في الوحدة المطلقة الجامعة للكثرة فكما ان ماجاني رجل يجامع عموم النفي فكذلك ماجاني بعض القوم فلذا لا يفيد مجئ الكل (والا) اي وان لم يكن كلمة كل داخلة في حيز اداة النفي بان لا يكون في الكلام نفي نحو كل انسان قام اوقام كل انسان اوكان لكن لم يدخل كل في حيزه (عم) الكلام ما احاطت كل به من الافراد ولما كان العموم في المثبت واضحا اقتصر على بيانه في الكلام المنفي فقال (كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين) وهو الغرناق السلمي ويقال له ذو الشمالين ايضا ولعلهم اشاروا بذلك الى ضعفهما اوالى قلة عنائهما ويقال له الاضبط وهو الذي يعمل بيديه كذا في بعض شروح المصابيح وفي الشرح ان قوله والا يعني وان لم يكن كلمة كل داخلة في حيز النفي ويكون في الكلام نفي ومعنى قوله عم عم النفي وما ذكرنا اشمل وما ذكره اظهر (اقصرت الصلوة) فاعل قصرت (ام نسيت يا رسول الله) مقول قول ذي اليدين ومقول قول النبي عليه السلام (كل ذلك لم يكن) اي لم يثبت القصر ولا النسيان وفيه اشكال وهو انه كيف صدر عن معدن الصدق ما لم يطابق حتى قيل مراده صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن في اعتقادي فيكون صادقا ولا يخفى انه يتجه انه كيف يظن به صلى الله عليه وسلم الاعتقاد الغير المطابق فيما ليس فلا بد ان يلتزم انه لا بعد في وقوع الاعتقاد الغير المطابق او القول الغير المطابق فيما ليس هو من الامور الدينية ولا يبعد ان يقال النسيان ليس منه صلى الله عليه وسلم بل انساه ربه ولذا امرنا بان لا نقول نسيت بل نسيت على صيغة المجهول من التفعيل ولا يخفى ان هذا الترديد مبني على عدم الفرق بين السهو والنسيان والا ينبغي ان يقال اقصرت الصلوة ام نسيت ام سهوت وقوله (وعليه) لا فائدة فيه والظاهر وقول ابي النجم (قد اصبحت

ام الخيار تدعى على ذنبـا كله لم اصنع) برفع كله لئلا يكون معموله للفعل المنفى ويفيد عموم النفى
اذ المعنى على انى لم افعل شيئا من الذنوب لا انى لم اصنع جميعها قال المصنف المعتمد فى اثبـات
المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام
عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهمـا على الابهام فجوابه اما بالتعيين او بنفى
كل منهما وثانيهما ما روى انه لما قال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك
قد كان والايجاب الجزئى نقيضه السلب الكلى هذا وما فى المصابيح قد كان بعض ذلك فاقبل
على الناس فقـال اصدق ذو اليدين قالوا نعم فيقدم فصلى والذى ارى انه يصح الجواب
باثبات كل منهمـا ايضا لان الجواب بنفى كل منهما تخطئة فى اعتقاد ثبوت احدهما ونشاركه
الجواب باثبات كل منهما فى التخطئة فى هذا الاعتقـاد وهذا كلام وقع فى البين فلنرجع الى
ما كنا فيـه ثم قال وبقول ابى النجم يعنى واما الاحتجاج بقوله ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو
ان الشاعر فصيح والفصيح السـابع فى مثل قوله نصب كل وليس فيـه ما يكسر به وزنا وسياق
كلامه انه لم يأت بشئ مما ادعت عليـه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير
مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة هذا وفيـه بحث لانه ان اراد بالمطلوب
عدم افادة الداخل فى حيز النفى العموم وافادة غير الداخل فالحديث لا نفى فى اثبـاته على ان نظم
دليله لا يبطل كون كليهما مفيدا وان اراد الثانية فقط اكفاه ان يقول فلو لم يكن الرفع مفيدا لذلك
لم يرفعه ولا دخل لحديث النصب فيما هو بصدده واعترض الشارح المحقق عليه بما توجيهه منع
الشرطية القائلة فلو كان النصب الى اخر بسند انه لا مجال هنا للنصب اذ الكل المضاف الى الضمير
لا يعدو التأكيد الى غير المبتدأ وقال نظير هذا الاستدلال استدلال سيبويه على ان حذف الضمير
المنصوب عن الخبر الجملة للمبتدأ جائز فى السعة بقول الشـاعر ثلث كلهن قتلت عمدا حيث حذف
الضمير عن خبر المبتدأ مع انه لا ضرورة اذ لو نصبت كلهن لاستقـام الوزن ولم يكن حذف
الضمير ونظير اعتراضنا اعتراض ابن الحاجب عليه بانه لا يصح نصب كلهن لانه لا يلى العامل
اللفظى بل يجب اما كونه مبتدأ او تأكيدا ولا يخفى ان اعتراض ابن الحاجب لا يتوجه على
سيبويه اذ لو لم يجز حذف الضمير فى السعة لم يكن وجه الاختيـار الرفع على نصب كلهن مع
سلامته عن الحذف واستوائهما فى عدم الجواز على النزاع بين ابن الحاجب وسيبويه يؤول الى
النزاع فى صحة كون الكل المضاف الى الضمير معمولا للعوامل اللفظية اصالة وقد صرح المغنى
بثبوته على قلة ولا اظن بك ان لا تتذكر هنا ما قدمناه لك ان مراد الشيخ ان التقديم على النفى يفيد
العموم اذا خلى وطبعه كافادة الوقوع فى حـيز النفى رفع العموم كذلك ولا ينافى ذلك تخلف
الافادة لعارض فلا يذهب عليك ان اثبـات الحديث والشعر تلك الدعوى دونه خرط القتاد
(واما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعنى ان تأخيره ليس من مقتضيـات الاحوال
وانمـا هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنـه وبمـا ذكرنا اندفع ما يتجه عليه ان
التأخير ليس مقتضى الحال فلا معنى للبحث عنه وانمـا يتجه لو كان مقصوده ان تأخيره مقتضى
احوال تبين فى تقديم المسند وستعرفها وليس كذلك ولذا لم يعد مجيئهـا لا فى هذا الكتاب
ولا فى الايضـاح وقد بعد الشارح حيث ظن ان المقصود ذلك فقـال وسيجئ بيـانه ومما
يقتضى تأخيره اقتضاء المقام تقديم متعلق المسند نحو على الله عبده متوكل فتأمل (هذا كله) قد نبه
بايراد كله تأكيدا او مبتدأ على ان المشـار اليه متعدد واختـار هذا مع ان الشايع فى التعبير عن
المتعـدد المذكـور ذلك رعاية لكون مقتضى الظاهر قريبا بخلاف مقتضى الظاهر ويريد
ان كلا من الاضمار والنظائر الى هنا (مقتضى) الحال (الظاهر) ولقد اعجب حيث صدر بحث

خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الاشارة
موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على انه جعلها بحسن البيان ولطف المدح واحدا
وبنهاية الايضاح كالمحسوس ولك ان تجعل هذا فصل الخطاب اى خذ هذا وما بعده
كلاما مبتدأ ولقد نبهناك على ما خلط بالمباحث من خلاف مقتضى الظاهر ففى صدق هذه
الدعوى نظر الان يقال اشار بهذا الى ما هو المقاصد من المباحث المتقدمة (وقد يخرج
الكلام على خلافه) اى مقتضى الظاهر او الظاهر فى هذا الباب وغيره ايضا كما علمت انه
يخرج كذلك فى باب الاسناد غير مرة لاسرار خفية مع اولى بصائر ذكية وهذا النوع وان كان
ذا مزية وفى درجة عالية بحق ان لا يكون مكثورا لما يقابله لكن قل بالنسبة اليه لما قل
مستعده ومقابله وقائله فلذلك اتى بكلمة قد مع المضارع اشارة الى ان مقابله هو الكثير الشائع
وبدأ فيه بوضع الضمير موضع الظاهر على خلاف ما فى المفتاح حيث ابتدأ بوضع اسم الاشارة
موضع الضمير لانه يفوق ما وراءه كيف وهى فى ضمائرا كثر من تلك المواقع لا يعدون خلاف مقتضى
الظاهر فقال (ويوضع المضمر موضع المظهر) وذلك اذا لم يتقدم المرجع بلفظ دال عليه
او بقرينة وهكذا اورثنا من الاكابر فالاكابر ويقول العبد الاصغر لا يبعد ان يجعل الاخراج على
خلاف مقتضى الظاهر تقديم المفسر وتأخير المفسر فيكون الاخراج مما هو مقتضى ظاهر
الحال من التقديم الى خلافه من التأخير وبالعكس الاول فى التفسير لانه فى باب الضمير حقه التقديم
وثانيهما فى الضمير لان حقه التأخير ولا يخفى لطف التعبير عن وضع المضمر موضع الظاهر
باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين
مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال فقد اشار الى ان الضمير عبارة
عن متعقل مبهم يفسره التمييز وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل واختلف فى الرجل
هل هو بمعنى كل رجل فجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى هذا
الجنس بجعله بمنزلة نفس الجنس مبالغة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجوه فان
الابهام يناسب الكمال والتعظيم وقيد التمثيل بقوله (فى احد القولين) كما قيده المفتاح
مرادا به القول بان نعم الرجل جملة مستقلة والمخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف احترازا به
عن القول بكون نعم الرجل خبره ففى توجيه الاحتراز مع انه لا خلاف فى ان ذلك الضمير مبهم
على كل تقدير فوجهه الشارح المحقق ان التقييد بان كون الضمير مبهما مقطوع به فى هذا
القول وفى القول الاخر يحتمل الرجوع الى المخصوص فاشكل عليه امور احدها ان الضمير
حينئذ متعين لا ابهام فيه ففات الابهام ثم التفسير ولم يبق لايراد التمييز معنى ووجب ابراز
الضمير فى التثنية والجمع فاجاب بان الاستتار من خواص هذا الباب ولهذا الباب خواص
وبان الابهام والتفسير يكفى له تأخير المرجع والتمييز للتأكيد كما فى نعم الرجل رجلا وقوله تعالى
ذرعها سبعون ذراعا هذا وتبعه السيد السند فى شرح المفتاح ولا يخفى ما فيه من التكلفات
بل التعسفات على ان الابهام العارض من تأخير المرجع لا يكفى فى التمييز لانه لرفع الابهام المستقر
ولعدم تعقل كلام السلف على ما لا ينبغى وجب توجيه امثال هذه الافات ونحن نقول
احترازا عن القول الاخر لانه على ذلك القول ليس من قبيل وضع المضمر موضع المظهر لان المقام
ليس مقام المظهر بل هو من قبيل وضع مضمر مبهم مقام مضمر معين فان قلت قد تقرر فى النحو
ان ضمير الغائب وضع لما تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وان الضمير المبهم سواء كان ضمير الشان
او غيره مما وضع لغائب تقدم حكما فكيف صح جعله خلاف مقتضى الظاهر وهو مستعمل فيما
وضع له قلت شاع استعماله فى غير المتقدم حكما فمقتضى الظاهر فى مقام يلتبس المراد منه ولا يتضح
ان يؤتى بما يتضح منه المراد وان كان الاتيان به بمقتضى الوضع فالاتيان به وان كان دون الظاهر

عدول عن مقتضى الظاهر (وقولهم هو او هي زيد عالم) اختاره على زيد قائم لان الجملة المفسرة لضمير الشان يجب ان يكون امرا عظيما يعتنى به ويستحق ان يحتال لتمكينه في نفس السامع وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شيء من النواسخ ولم يقل هو زيد عالم وهي هند عالمة مع انه لا يجوز تأنيثه ما لم يكن في مفسره عمدة مؤنث فحينئذ يختار تأنيثه تنبيها على ان مقتضى القياس ان يستوي المذكر والمؤنث في كل جملة لان كل جملة شان وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بما عمدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس (مكان الشان او القصة) يعني وضع هو مكان الشان وهي لفظ مكان القصة فهو راجع الى الشان المعقول وهي الى القصة المعقولة يفسرهما الجملة بعده (ليتمكن) متعلق بوضع المضمر موضع المظهر وتعليل له (ما يعقبه) اى ذلك الضمير (في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه) اى من الضمير (معنى) اما عدم تنبهه للضمير لاستتاره كما في نعم رجلا وكان زيد قائم واما لخفاء المراد منه بعد سماعه (انتظره) اى انتظر ما يعقبه قال الشارح المحقق لما جبل الله عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه ونقول ولان الانسان حريص على ما منع ولانه لا يرضى ان يضيع ما قاساه من المشقة في حصوله ولانه بعد ان تاكد طمعه في حصول فائدة من التكلم لا يندفع طمعه حتى يحصل وبما ذكرنا اندفع ما اورده الشارح المحقق من ان ما ذكره لا يتم الا في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يعلم المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وعلمت ان تمامه في ضمير الشان على اطلاقه وهم واستغنيت عن ان تخصيص التعليل بضمير الشان كما ذهب اليه الشارح المحقق في شرحه على المفتاح وتمسك فيه بحيلة في عبارة المفتاح ليست في عبارة المتن وموجودة في الايضاح نعم يرد ان اللائق بنظر البليغ ان يكون المقصود تمكين ما هو العمدة والمقصود وهو فاعل نعم دون التمييز الذي هو فضلة في الكلام ففي ضمير الشان يتم ان المقصود تمكين ما يعقبه من الجملة واما في باب نعم فاللائق ان المقصود تمكين فاعله في النفس فالاوجه ان يقال المراد بما يعقب الضمير فائدته وما يطلب حصوله عقيب تصوره وفي نعم اذا تصور المستتر فيه يحصل معناه بالتوسل بتمييزه والعود منه الى التمييز ثم من التمييز اليه فيحصل بعد انتظار فيتمكن في الذهن لان الانسان مجبول بحفظ ما حصل بتعب ومشقة وان قل مقداره وبعدم المبالات لفوت ما حصل بسهولة وان كان عظيما ولان سماع الضمير المبهم كسماع حرف التنبيه يزيل الغفلة فيدرك ما يعقبه بريئا عن الغفلة ولانه يتصور بسماع الضمير مبهما ثم يأتي بالتفسير معينا فيتمكن بالتكرار ومن وضع المضمر موضع المظهر ما في باب تنازع العاملين وماله رجلا ومالها قصة وربه رجلا وقوله فقضاهن سبع سموات واشار المصنف الى ما اشار واكتفى به ثقة بفهمك الوافي ان توفي حق الكل وله غير نظير فاعتذار الشارح عن غير تنازع العاملين بانه ليس من باب المسند اليه ليس بذلك لان ما يلوح من قول المصنف وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر دون ان يقول وقد يخرج اى المسند اليه على خلافه يلوح بان قصده الى اعم ويتأيد ذلك بتعرضه بغير المسند اليه ايضا مرة بعد مرة على انه لا ينفع ما ذكره في ضمير باب التنازع ولا في ضمير فقضيهن سبع سموات لان منه فقضيت سبع سموات لان الاضمار والتفسير بالبدل شايع في الفاعل والمبتدأ ايضا وقد جعل الشارح المحقق من نكات وضع المضمر موضع المظهر اشتهار المرجع ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي وفي كونهما مقام الظاهر نظر لان هذا المقام مقام اضمار لظهور المرجع من غير سبق ذكر ومقام وضع المضمر موضع

الظاهر مقام لم يسبق مرجع الضمير ولم تدل عليه قرينة حال كما صرح به المفتاح نعم منه ما اضمر لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله زارت عليها الظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق اى زارت الحبيبة حال كونها مستورة برواق من الظلام وحال كونها عليها قلائد ونطاق من النجوم فان قلت هل يجوز ان يكون ادعاء التقرر فى الاذهان نكتة لايراد ضمير الشان قلت لا لانه مناف لتفسير الضمير (وقد يعكس) اى يوضع المظهر موضع المضمر (فان كان اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه) اى المسند اليه او المظهر (لاختصاصه بحكم بديع) اورد فى الكلام له والاولى لكونه محكوما عليه بامر بديع هذا اذا اريد بقوله لاختصاصه بحكم بديع كونه مختصا بحكم بديع كما هو المشهور اما والمراد تخصيصه بالحكم البديع يعنى التعبير باسم الاشارة ليجعل مخصوصا بحكم بديع لانه لو لم يتميز والتبس بالغير لا يخص الحكم به بل كان ترددا بينه وبين ما يلتبس به فعبارته سديدة (كقوله) اى كقول ابن الراوندى (كم عاقل عاقل) اى كامل العقل كذا قالوا ويحتمل ان يكون من قبيل كل فرد فرد (اعيت) اى اعجزته او اعيت عليه اى صعبت وحذف العائد المفعول اهون من حذف العائد المجرور والا بلغ ان يجعل حذف المفعول للتعميم اى اعيت كل واحد او صعبت على كل احد طرق معاشه فتشكل عليه المعيشة واغيره اعانته (مذاهبه) اى طرق معاشه (وجاهل جاهل) عطف على عاقل عاقل (تلقاه مرزوقا) عطف على اعيت مذاهبه ولا بأس اذ المجرور مقدم ويحتمل ان يكون مرزوقا حالا من المفعول وان يكون حالا من الفاعل اى تلقاه مرزوقا انت بسبب ملاقاته وفيه مزيد مبالغة فى ثروته سيما اذا جعل المضارع للاستمرار (هذا الذى ترك) اى صير فان ترك اذا عدى باثنين يكون بمعنى صير على ما فى التسهيل (الاوهام حائرة وصير العالم النحرير) المتقن (زنديقا) اى نافيا للصانع منكرا للآخرة وتفسيره بمجرد النافى للصانع كما فى بيان الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح لا يوافق ما فى القاموس هو من لا يؤمن بالاخرة والربوبية وفى القاموس او هو معرب زندين اى دين المراة فان قلت اذا كان هذا مصير الاوهام ذوات حيرة فغاية امر العالم ان يحير فى اين التصيير جازما بنفى الصانع قلت جعله الغضب المستولى عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا فقوله هذا اشارة الى حكم معقول غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام الاضمار لكنه لما اختص بحكم بديع وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه فى معرض المحسوس فكانه يرى السامعين ان هذا الشئ المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحالة البديعة فان قلت بذكر اسم الاشارة لا يزيد فيه تميز اذ لا تصحبه الاشارة المفيدة لكمال التميز فكيف يوجب كمال العناية بتميزه ذكر اسم الاشارة الغير المفيد له قلت اذا ابرزه فى معرض المحسوس جعل بصيرة السامع متوجهة اليه توجه الباصرة الى المحسوس فحصل عنده مزيد تميز والاظهر انه للتنبيه على كمال ظهوره الى ان بلغ منزلة المحسوس قال السيد السند وقد رد على ابن الراوندى من قال كم من اريب فهم قلبه مستكمل العقل مقل عديم ومن جهول مكثر ماله ذلك تقدير العزيز العليم ومن قال نكد الاريب وطيب عيش الجاهل قد ارشدك الى حكيم كامل (او التهكم بالسامع) جعله المفتاح عديل الاختصاص بحكم بديع ووجه كمال العناية بتميزه وكذا نظائره التى بعدها واعترض عليه بان التهكم بالسامع ونظائره يوجب ايراد اسم الاشارة ولا يوجب كمال العناية بتميزه واجاب عنه السيد السند فى شرح المفتاح بان التهكم يطلب اسم الاشارة الموجبة لكمال التميز فالتهكم يصير سببا لكمال العناية بتميزه الموجب لايراد اسم الاشارة ولا يخفى انه تكلف فلذلك قال

الشارح المحقق هو عطف على كمال العناية بقى الكلام فى انه يكون مقصود المصنف لانه لم يتعرض فى الايضاح لقصور المفتاح فهو يشهد بانه رضى بما فيه واختصره من غير عدول عنه (كما اذا كان فاقد البصر) الاخصر كما اذا كان اعمى اولا يكون ثم مشار اليه (او انتداء على كمال بلادته) قدمه على فطانة لانه انسب بالتهكم (اوفطانة) حيث نزل غير المحسوس عنده منزلة المحسوس اوالتنبيه على كمال حدة بصره فاحفظها فانها من المبدعات (اوادعاء كمال ظهوره) لم يقل اوالتنبيه على كمال ظهوره لان وضع اسم الاشارة موضع الضمير لا يخلو عن الادعاء لان جعله محسوسا ادعاء (وعليه) اى على وضع اسم الاشارة (من غير هذا الباب) اى باب المسند اليه قول ابن دمينه (تعاللت) اى اظهرت العلة (كى اشجى) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما اى احزن ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا اى احزن (ومابك علة) حال موكدة لانه يفهم من التعالل عدم العلة اوجملة دعائية معترضة (تريدين قتلى) الظاهر اردت الا انه اراد حكاية الحال الماضية (قد ظفرت بذلك) القتل المحسوس ويحتمل ان يكون ذلك للاشارة الى بعد القتل لانه لكمال شجاعته بعيد عن قلة كل احد وهى قد ظفرت بمجرد تعالل (وان كان) المظهر الموضوع موضع المضمر (غيره) اى غير اسم الاشارة (فلزيادة التمكين) وذلك اما لان فى ذلك الاسم الظاهر تعليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعه كان كحدوث غير متوقع فاثر فى النفس تأثيرا بليغا ويمكن فيه زيادة تمكن وفى اختصاصه بغير اسم الاشارة نظر (نحو قل هو الله احد الله الصمد) وعندى ان ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن منه الى الشان الذى ذكر انفا ولا يبعد ان يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع الضمير التنبيه على بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعاء الخفا بحيث لا يتضح الا بتكرار البيان الواضح (ونظيره) ولا خفاء فى انه لا حاجة الى قوله (من غيره) قوله تعالى (وبالحق انزلناه وبالحق نزل) اى ما انزلنا القرأن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة ولا يخفى ان الظاهر فبالحق نزل لانه لازم الانزال بالحق الا ان يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد فى شرح المفتاح لو فسر الحق بالاوامر والنواهى لم يكن مما نحن فيه قلت وحينئذ يكون الواو فى موقعه (اوادخال الروع فى ضمير السامع) المهاب (وتربية المهابة) والاخفاء وان ادخال الروع فى الضمير المهاب وتربية المهابة واحد فلذا عطف بالواو ولو اريد ادخال الروع ابتدأ لكان مخالف تربية المهابة لانها ادخال الروع بعد وجوده وقيل مع ذلك هما متقاربان والمقصود منهما بيان نكتة واحدة وهى ادخال الروع فلذا لم يعطف باو وقلت ولم يقل مثال الهابل مثالهما اشارة الى ان القصد من الادخال ولتربية الى نكتة واحدة (اوتقوية داعى المأمور) الى ما امر به وهو عظمة الامر (مثالهما) اى مثال ادخال الروع مطلقا وتقوية داعى المأمور (قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا بكذا) مكان انا امرك ويمكن ان يكون النكتة فيه اظهار النصفية بانى لا اطلب منك مطاوعتى بل مطاوعة امير المؤمنين اياكان (وعليه) اى على وضع المظهر موضع المضمر للنكتتين قوله تعالى (فاذا عزمت فتوكل على الله) وحيث لم يقل على لان فى سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع فى قلب السامع ماليس فى سماع ضمير المتكلم وتقوية الداعى الى التوكل مالا يخفى ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح (اوالاستعطاف) اى طلب العطف والرحمة لان فى المظهر دلالة على ما يوجب اظهار رحمة المخاطب بخلاف الضمير (كقوله الهى عبدك العاصى اتاكا) مقرا بالذنوب قد دعاكا * فان تغفر فانت اهل لذاك * وان تطرد فمن يرحم سواكا * ولا يخفى انه لو قال وان ترحم فمن يرحم

لكان فى غاية اللطافة وكانه احترز عن لفظ الرحم لشيوعه فى وصف الشيطان قال الشارح المحقق حيث لم يقل انا العاصى ايذانك على ان يكون العاصى بدلا لان فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ماليس فى لفظ انا وفيه ايضا يمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا اوغيرى اظهار اللنصفة وبعدا من التعصب لنفسه هذا فقد جعل المظهر الذى هو عبدك مقام انا فى انا العاصى واشكل عليه موقع العاصى فجعله بدل الكل على مذهب الاخفش مع ان الجمهور على منعه الا عن ضمير الغائب وتبعه السيد السند وسعى فى ترجيح مذهب الاخفش ونحن نقول وضع عبدك موضع انا غير المقرون بالوصف ولذا اصح ان يكون من نكات ذلك الوضع التمكن من الوصف بالعاصى و لا جمع ضمير المتكلم ايضا يتحقق ذلك التمكن بايراد الوصف بدلا لان النافع فى مقام التضرع ذكر وصف العبودية لاجعله صفة نحوية قال (السكاكى هذا) اشارة الى ما استفيد من اقرب مثال وهو وضع المظهر مكان ضمير المتكلم (غير مختص بالمسند اليه) لا يخفى انه لغو لا فائدة فيه لا فى كلام المص ولا فى كلام السكاكى لانه قد سبق منهما آنفا وعليه فاذا عزمت فتوكل على الله (ولا بهذا القدر) اى النقل من التكلم الى الغيبة لا يختص بهذا القدر الذى كلامنا فيه من وضع الاسم الظاهر موضعه بل قد يكون او وضع ضمير غائب موضعه ثم اضرب عن هذا المقصد الى الاهم الاعم فقال (بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا) اى واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا (ينقل الى الاخر) ولذا عبر عن المتكلم والمخاطب والغائب بالمصدر ليصح اطلاقه على الجميع وزاد المصنف قوله مطلقا تصريحا بما قصده وللتنبيه على غيره ايضا من الاطلاق عن ان يكون مقتضى المقام من غير ان يعبر عنه بعبارة اخرى كما فى الامثلة السابقة حتى يصح قوله (ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا) وليس المراد الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كما يستفاد من سوق كلام الشارح المحقق لان هذا التقييد لا يستفاد من سابق الكلام بل ما ذكرنا من التقييد ومن الاطلاق عن ان يكون فى المسند اليه وما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند من ان فى قوله ولا بهذا القدر ادنى تسامح اذ المراد ولا يختص مطلق النقل بهذا القدر من النقل من التكلم الى الغيبة غير ملتفت لان العبارة بعيدة عنه جدا والحمل عليه تعسف ولا يعود اليه قائل وانما قال عند علماء المعانى مع ان بيان التسمية فى علم المعانى يغنى عنه لئلا يتوهم ان التسمية اصطلاح منه حيث شتهر خلافه بين الجمهور ولرد ما توهمه عبارة الكشاف حيث قال يسمى التفاتا فى علم البيان وتوجيهه انه جرى فى استعمال علم البيان على مذهب من يسمى العلوم الثلثة بيانا لانه من علمى المعانى والبيان بحثيتين بل من الثلثة ولذا ذكره السكاكى فى علم البديع ايضا لانه من حيث اشتماله على ايراد طرق مختلفة لا يخرج عن اقسام المجاز وليس له حال مخصوص يبنى يستدعى ذكره بخصوصه فى علم البيان حتى يكون سببا لتسميته ومن قال انه من العلوم الثلثة فلابد له من اثبات حسن عرضى به كحسن ذاتى و فيه بحث قال الشارح مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه قلت لانه فيه ربما ينتقل من التكلم الى الخطاب ومن الخطاب الى التكلم باسم (كقول امرئ القيس) فى المرثية كذا ذكره العلامة فى شرح المفتاح (تطاول ليلك) بتذكير الخطاب وان كان السامع

فى خطاب النفس التأنيث بدليل ولم تر قد بتذكير الخطاب (بالاثمد) قال الشارح والسيد السند فى شرح المفتاح الاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما وفى القاموس الاثمد كاحمد وبضم ثمه اراد المصنف مزيد التصريح بان التعبير باحدى الطرق فى مقام يقتضى الطريق الاخر التفات عنده فاكتفى فى التمثيل باول مصراع امرئ القيس مع ان السكاكى اورد ابياته الثلاثة اذ هذا الالتفات فى المصراع الاول فقط اتى من بين شواهد السكاكى بهذا لانه بالغ السكاكى فى مدح امرئ القيس فى هذا المقام بحيث يترائى اى ان اوثق ماذكره هذا الشعر وماذكره الشارح المحقق من انه خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان فى قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى ففيه ان من امثلته كثيرا يحصل منه هذه الدلالة الا ان يقال اراد انه خصص هذا المثال من بين الامثلة المشتملة عليه هذا البيت وحينئذ يمكن ان يراد فى النكتة ويقال الانسب فى مقام الاقتصار على مثال واحد ان يذكر مثال الاول ماذكر فى القاعدة وهو نقل الكلام من التكلم ولا يذهب عليك انه ينبغى للشارح ان يقول لما فيه من الدلالة على ان مذهب علماء المعانى عنده كذا لان مذهبه كذا لانه ادعى ان ما ذكره مذهب علماء المعانى لانه مذهبه (والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه باخر منها) وكانه حمل السكاكى فواهم بعد التعبير عنه باخر منها على اعم من التعبير حقيقة او حكما واقتضاء المقام تعبيرا فى حكم التعبير ولا يخفى ان التعبير عن معنى يقتضى المقام التعبير عنه بلفظ مذكر بلفظ مونث وبالعكس وكذا التعبير بمذكر بعد التعبير بمؤنث يشارك الامثلة المذكورة فى النكت فينبغى ان يجعل تحت الالتفات وله نظاير ارجو ان تتفطن لها ولا تقتصر على ما القيته اليك ولو لم يثبت انها جعلت التفاتا فتجعلها ملحقات به وصرح العلامة فى شرح المفتاح غير مرة بتقييد تعريف الالتفات بان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر وادعى الشارح المحقق ان التنبيه لوجوب زيادة هذا القيد من عنده وتمسك بانه لو لم يقيد التعريف لدخل فيه ماليس من الالتفات نحو انا زيد وانت عمرو ونحو اياك نستعين فانه بعد التعبير بالغيبة مع انه لا التفات الا فى اياك نعبد لانه بعد اياك نعبد يقتضى الظاهر اياك نستعين ويمكن اخراجه عن التعريف بان يراد بقوله بعد التعبير عنه بطريق اخر بعدية بلا واسطة كما هو المتبادر ومنهم من توهم ان فى يا ايها الذين آمنوا التفاتا ومقتضى الظاهر امنتم ويرده ماذكره المازنى فى قول على رضى الله عنه انا الذى سمتنى امى حيدرة انه لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته اذ القياس سمته امه وعلى هذا فى قوله التفات (وهذا) اى التفسير المشهور (اخص) من تفسير السكاكى قال فى الايضاح وهذا اخص من تفسير صاحب المفتاح فقول الشارح اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى تفسير لعبارته بغير ما رضاه وكلام الكشاف ظاهر فى موافقة السكاكى حيث قال التفت امرئ القيس ثلاث التفاتات فى ثلاث ابيات يعنى بها تطاول ليلك بالاثمدبات الخلى ولم يرقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العاير الارمد وذلك من نبإ جاءنى وخبرته عن ابى الاسود وتجويز ان يكون قوله مبنيا على ان الانتقال من الخطاب الى الغيبة والى التكلم التفاتان ومن الغيبة الى التكلم التفات اخر باطل اذ لا انتقال من الخطاب الا الى الغيبة لانه اذا انتقل الى الغيبة لم يبق فى الخطاب حتى ينتقل عنه الى التكلم وكذا تجويز ان يكون احد الالتفاتات الالتفات من الغيبة الى الخطاب فى ذلك لان كون خطاب ذلك الى نفسه غير ظاهر فلا ينافى ذلك التجويز كون كلام الكشاف

ظاهراً فيما قاله السكاكي (مثال الالتفات عن التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون) مكان ارجع فان ماعبر عنه بضمير المتكلم في اعبد ما ابرز بصورة الخطاب في ترجعون لانه داخل في ترجعون والمعنى ارجع وترجعون قال الشارح المحقق فان قلت ترجعون ليس خطاباً لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحداً قلت نعم ولكن المراد بقوله مالي لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذي فطركم كما يجيء فالمعبر عنه في الجميع المخاطبون وفيه نظر لانه لم يعبر عن المخاطبين بضمير المتكلم بل انهم المعرض بهم بهذا الكلام من غير الدخول في العبارة ونظم التركيب ثم قال فان قلت حينئذ قوله يكون ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا ثم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام ويجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله بناء جاءني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان وارداً على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضاً فلا يتحقق اختلاف التفات بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه هذا كلامه ولو نظر في كلام المصنف حق النظر لا يتجه عليه شيء مما ذكر لانه قال في الايضاح واما قول امرئ القيس تطاول ليلك الخ فقال الزمخشري فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان في كل بيت التفاتاً على تفسيره لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم هذا كلامه ولا يخفى على الناظر انه مانع ولا زعم للمانع وتقييد عدم الانحصار بكونه عند السكاكي انما يشعر بثبوته عند غيره على القول بمفهوم المخالفة وهو انما يثبت عند قائله اذا لم يكن للتقييد فائدة اخرى وله في كلام المصنف فائدة اخرى ظاهرة وهو ان المقصود منه دفع الاعتراض على المقدمة القائلة بان في كل بيت التفاتاً عند السكاكي ثم الحق ان نظائر ترجعون على مقتضى الظاهر نظراً الى الوضع وعلى خلافه نظراً الى الاسلوب وكلام المصنف في نفي الالتفات بناء على انه على مقتضى الظاهر مبني على حمل خلاف مقتضى الظاهر على خلاف مقتضى ظاهر الوضع ومنع الانحصار في ذلك وهو لا ينافي اشتراط كونه على خلاف مقتضى الظاهر بوجه ما (والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك) مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيماً له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك لا لمقصدكم نحو تعظيماً للمخاطب كذا قالوا ولا يخفى انه جاء اطلاق الجمع الغائب على الواحد كما في نعم الماهدون فان الاسم الظاهر غائب ويخالفه ما في الكشاف في سورة هود انه يجوز ان يكون المخاطب في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم النبي وحده ويكون جمع الضمير تعظيماً له كما في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وما فيه في سورة المؤمنين في قوله تعالى فارجعون انه جمع الضمير تعظيماً كما في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وقوله الا فارحموني يا اله محمد ولا يبعد ان يجعل للواحد لفظ الجمع لكونه بمنزلة جمع لا في العظمة

بل لغيرها نحو ضربنا المبالغة فى كثرة ضربه حتى انه كالضار بين وكرضنا للتنبيه على شدة مرضه كانه متعدد من المرضى (ومن الخطاب الى التكلم) قول علقمة بن عبدة (طحابك) مذكرا ومؤنث لانه خطاب لنفسه اى ذهب بك (قلب فى الحسان) اى فى طلب الحسان فهو متعلق بطحا وقال الشارح المحقق متعلق بقوله (طروب) وحينئذ يناسب ان يكون التقديم للحصر قال المرزوقى طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان ونشاط فى مراودتها (بعيد الشباب) اى زمانا بعد الشباب قريبا منه والتصغير للقريب فينافى قوله (عصر حان) اى قرب (مشيب) لان المشيب خلاف الشباب ولهذا قيل المراد بعيد اكثر زمان الشباب اى حين كاد ينصرم الشباب وقرب المشيب او صل المراد بالمشيب الجومة وقوله (يكلفنى) التكليف الامر بما يشق عليك كذا فى القاموس فتعديته بالمفعول الثانى بتقدير الباء اى يكلفنى بوصال (ليلى) وروى بالتاء الفوقانية بجعل ليلى فاعلا قال الشارح والمفعول محذوف ان شدايد فراقها واقول الانسب حينئذ ان يكون بين يكلفنى وسط تنازع فى قوله وليها ويكون المعنى يكلفنى ليلى وحبها المفرط وليها (وقدشط) اى بعد (وليها) اى قربها وجوز الشارح ان يكون خطابا للقلب ويكون فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب ويجوز ان يكون خطابا على طبق طحابك فيكون الالتفات بتمامه فى يكلفنى (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقى عادت امامن المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل هذا والعوادى جمع العادية وهى ما يصرفك عن الشئ ويشغلك على ما فى القاموس ولك ان تجعل عاد من الافعال الناقصة اى صارت عواد حائلة بيننا وان المعاداة بين العوادى فى اخذ التكلم وشغلهاولا يخفى لطف هذه النكتة على اهلها (والى الغيبة حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) مكان بكم (ومن الغيبة الى التكلم والله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) مكان ساقه ولا يتوهم انه قدم مثاله فى قول علقمة حيث عبر عن ليلى بعد التعبير عنه باسمها العلم بضمير المتكلم حيث قال بيننا الا ان التعبير عن الغائب بضمير المتكلم مع الغير ليس خلاف مقتضى الظاهر فتأمل (والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد) مكان اياه نعبد ومنهم من اشترط فى الالتفات اتحاد المخاطب فى التعبيرين المختلفين وكانه دعاه اليه انه لا يوجد بدون النكتة التى صرحوا بعمومها لكل التفات ومنع ذلك بانه يكفى فيها اتحاد السامع ويمكن دفعه بان المراد بالمخاطب ما يعم السامع فانه فى حكم المخاطب وحينئذ يتجه على ما ذكره الشارح المحقق انه اخص من الالتفات المعتبر عند الجمهور انه باطل لانه لابد من اتحاد السامع عند الكل بقرينة الاتفاق على عموم تلك النكتة المتوقفة على ذلك الاتحاد على انه مالم يثبت ان ماهو التفات مخصوص بالسكاكى ليس التفاتا عنده لا يظهر كونه اخص مما هو الالتفات عند الجمهور ولم يثبت ذلك نعم ما ذكره فى ضرام السقطان قول ابى العلاء هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع فى اولاك الوك اى فى اولئك رسالة وان كان يرى فيه التفات ليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت يشعر بانه اريد اتحاد المخاطب حقيقة اولا مانع من اتحاد السامع فيه لكن الكلام فى انه هل هو تحقيق من صاحب الضرام اووهم لعدم التنبه لعموم المخاطب السامع وقد يطلق الالتفات على تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له فى المعنى على طريق المثل او الدعا او نحوهما من المدح والذم كقوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم قد يطلق على كلام ذكر فى اثناء المقصود

لدفع ما اختلج فى قلب السامع مما ذكرته قبل اتمام المقصود كقول ابن ميادة فلا حرمة تبدو
وفى اليأس راحة ولا ود له يصفو لنا فنكارمه فكانه لما قال فلا حرمة تبدو قيل له ما تصنع
فاجاب بقوله وفى اليأس راحة (ووجهه) اى وجه الالتفات الداعى اليه اياكان فهذا
الوجه يعم كل الالتفات بل يعم وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه والتعبير بالماضى عن المستقبل
وعكسه الى غير ذلك (ان الكلام اذا نقل من اسلوب) بتوقعه السامع (الى اسلوب)
لا يتوقعه سواء وجد المتوقع قبل غير المتوقع كما فى الالتفات المشهور اولم يوجد كما فيما يخص
السكاكى من الالتفات (كان احسن تطرية) قيل المسموع فى المفتاح المهموز لكن جعله السيد
السند فى شرح المفتاح محتملا لان يكون من طرء عليه اذا اورد عليه اى حسن ايراد اوان
يكون ناقصا من طريت الثوب اذا عملت به ما جعله كانه جديد واللام فى قوله (لنشاط
السامع) اما للتقوية فيكون النشاط مفعول التطرية بمعنى التجديد واما للتعليل فيكون غرضا
من التطرية وهو الموافق لقوله (واكثر ايقاظا للاصغاء اليه وقد يختص) تحقيقا
(مواقعه بلطايف) اى قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطايف لانه يختص كل التفات
سوى هذا الوجه العام بلطيفة كما فسره به الشارح والا لاوجب ذلك ان لا يكتفى فى الالتفات
بالنكتة العامة وقد اشار بجمع الكثرة الى كثرتها (كما فى الفاتحة) اى فى سورة الفاتحة ولك
ان تريد فاتحة سورة الفاتحة (فان العبد اذا ذكر) الاولى حمد لان الحمد اقوى فى التحريك من
مجرد الذكر (الحقيق بالحمد عن قلب حاضر) بانه العبد الذليل وهو سيد جليل (يجد من نفسه
محركا للاقبال عليه وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك
الى ان يؤول الامر الى خاتمتها المفيدة انه مالك للامر كله فى يوم الجزاء) وجه ذلك بانه
اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم
الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم واورد عليه ان المحذوف المقدر كالملفوظ فكانه
قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اقول يا سارق الليلة
اهل الدار مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقى وتوجيهه جعل المفعول بدلا
والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز فى البدل كما فى قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول
هذا القائل والمفعول محذوف يريد به ما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده (فحينئذ
يوجب) ذلك المحرك (الاقبال عليه) اى على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه
بغاية الخضوع) الذى هو العبادة اذ العبادة نهاية التذلل (والاستعانة فى المهمات)
اشارة الى اختيار تفسير اياك نستعين بالاستعانة فى جميع المهمات على تفسيره بالاستعانة فى العبادة
والمرجح عكسه على ما بين فى محله فاللطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة
من تفصيل الصفات لا التنبيه على ان القارئ ينبغى ان يأخذ فى القراءة كذلك لان القرآن
نزل على لسان العباد والعبد فى قراءته لا يقصد ان القارئ ينبغى ان يكون كذلك
فيتم البيان بان المتن حيث اسقط ما فى المفتاح من ان اللطيفة المختصة هى ذلك التنبيه
ولم يتنبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا فى تقرير كلام المفتاح وقال تتميما
لبيانه واللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون قرأته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور
هذا وقد ظهر لك ان اياك نستعين ليس من الالتفات فى شئ لانه مقتضى الظاهر
بعد العدول الى الخطاب فى اياك نعبد فلا يلتفت الى ما يوهمه سوق بيان النكتة من ان فيه
التفاتا دعت اليه قوة محرك الاقبال وجزالة نكتة المفتاح وبراعته على ما ذكره الزمخشرى

لايحتاج الى الايضـاح وهو ان الخطاب يشعر بان المخصص بالعبـادة والاستعانة هو
الموصوف بالصفات وهي العلة في التخصيص لان الخطاب لكونه بالغ في التعين مقـام
المشاهد وذلك التعين انما جاء من قبل الصفات وذكر الشـارح ان النكتة فيه التنبيه على
ان العابد ينبغي ان يكون متوجها اليه بالكلية بحيث كأنه يراه ولايلتفت الى ماسواه
هذا وينبغي ان يضم اليه وعلى ان المستعين ينبغي ان يكون كذلك ليجاب فان
قلت كونه كذلك في مقام تخصيص العبادة لا يقتضي التنبيه على وجوب كونه ذلك
في مقام العبـادة قلت يمكن ان يتكلف للشارح بانه لما جعله في مقام الحمد وهو عبـادة
كذلك نبه عليه اوبانه لما جعله في سورة لايكون الصلوة بدونهـا كذلك
نبـه على ذلك وهذا مراده لانه لما جعله كذلك في مقام عرض العبـادة نبه على ذلك
وههنا سوانح غيبية لمن له اهلية منها ان المراد بقوله اياك نعبد اياك نعرف كما في وما خلقت الجن
والانس الاليعبدون اى ليعرفون لحصر المعرفة فيه بعد حصر الحمد واشار الى الشركة
العامة في ذلك تنبيها على ان حصر المعرفة في مقـام مشاهدة الكثرة وذلك كمال التوحيد
ولايخفى ان المنبه على تلك المشاهدة صيغة الخطاب ومنها انه تعالى نبه اولا على انه غائب
عن كل مثلي بعالم الحس وطريق الوصول اليه التوجه الى تفصيل صفاته بقلب حاضر
فان نهاية التفصيل حضوره عنده بحيث يسعه ان يخاطبه وبحضوره يرى العبد ان القدرة
كلها له وهو ذليل عاجز فيخاطبه باظهار ذل من سواه وعجزه في كل ماعناه وانه لاحول ولاقوة
الا بالله قال الشارح المحقق ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف المقتضى الظاهر اورد عدة
اقسـام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليـه اقول قد مهد البحث في اول الشروع
في بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لايخص المسند اليه ونبه على ان بحثه غير مختص
حيث قال وقد يخرج الكلام على خلافه ولم يقل وقد يخرج المسند اليه على خلافه فقوله
(ومن خلاف المقتضى) يعني خلاف المقتضى الذي كلامنا فيـه وهو مطلق خلاف
المقتضى ونبـه بقوله ومن على انه لاينحصر فيما ذكر كيف وجميع المجازات خلاف
مقتضى الظاهر في القاموس لقيه كتلقاه والتقاه هذا فقوله (تلقي المخـاطب بغير مايترقب)
متعديا الى المفعول الثاني بالباء اى جعل المخاطب ملتقيا غير مايترقب (بحمل) اى بسبب
حمل (كلامه على خلاف مراده تنبيها على انه) اى ذلك المخالف (اولى بالقصد) واقول
اوهو الواجب ان يقصد على حسب تفـاوت المقامات وكونه اولى اما بالنظر الى المتكلم
او المخاطب اوغيرهمـا ولايخفى ان التلقي لايتوقف على حمل كلامه على خلاف مراده
بل يصح ان يكون للتنبيه على ان غيره اولى بالافادة والتخاطب به فالحمل على خلاف المراد
مؤنة لا حاجة اليها (كقول القبعثري للحجاج وقد قال) الحجاج متواعدا له اشار بقوله
وقد قال وجعله حالا انه قال ذلك بديهة واكد فطانته بقوله متواعدا له حيث لم يحل بينه
وبينها وعيد الحجاج (لاحملنك على الادهم مثل الامير حمل على الادهم والاشهب) نبه الحجاج انه
الاولى بالقصد نظرا الى حال الامير كما اشار اليه المصنف ولو كان قصده الى انه الاولى
بالقصد نظرا الى المخاطب يقـال مثلي حمل على الادهم والاشهب اى الفرس الذي غلب
سواده حتى ذهب البياض والفرس الذي غلب بياضـه حتى ذهب مافيه من السواد
وضم الاشهب للقرينـة على المراد بالادهم اولافادة انه لاينبغي ان يكتفي بالادهم (اى
من كان مثل الامير في السلطان) الغلبة (وبسطة اليد) اى الكرم والنعمـة والمال (فجدير
بان يصفد) قال الشارح بان يعطي من الاصفاد (لان يصفد) من حد ضرب اى يقيد ويوثق
وفي القاموس جعل كلا من الاصفاد والصفد مشتركا بين المعنيين فلك ان تجمعهما على لفظ

ذلك المخاطب نسخه

واحد وكلاهما بمعنى وان تجعل كل لفظ مخالفا للآخر اما كما فعله الشارح او على عكسه روى انه قد اغضب الحجاج قوله وقال الادهم حديد فقال بلا توقف لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا اى خير بالنسبة الى الامير او بالنسبة الى (او السائل بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب هو الطلب مرة بعد اخرى فالاولى لغير ما تطلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه اوقعه فيه حسن المناسبة بين يترقب ويتطلب فرجح رعاية جانب اللفظ على المعنى (بتنزيل سؤاله منزلة غيره) الكلام فيه كالكلام فى حمل الكلام على خلاف المراد هل هو ضرورى ام لا (تنبيها على انه الاولى بحاله) اى بحال السائل او على انه الاولى بحال المجيب فالاولى الاكتفاء بقوله (على انه الاولى او المهم) من غير ذكر والفرق بين الاولى والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم فالمهم هو الواجب ولا يخفى ان تلقى السائل بغير ما يتطلب مندرج تحت تلقى المخاطب بغير ما يترقب ولا تفاوت بينهما الا بحسب العبارة (كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج) كان السؤال عن حكمة تفاوت الاهلة اولى بحالهم الجواب بيان الحكمة اولى بحال الرسول عليه السلام لانه المبعوث لبيان امثاله فى الشرح سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلى و يستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت به الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض هذا كلامه وفى الوجه الاول انه يلزم ان يكون فى الاية بيان ان السؤال عن الغرض يكون اولى بالنسبة الى من لا يطلع بسهولة على السبب وظاهر الخطاب خلافه وان معرفتهم من بيانه صلى الله عليه وسلم مع انهم غير مستعدين بها يكون معجزة اخرى وفى الوجه الثانى ان فى معرفة سبب ذلك ظهور وكمال قدرة الله وظهور معجزة شاهدة على صدق نبوته صلى الله عليه وسلم بحيث صاروا ببيانه عالمين بالسبب مع بعدهم عن فهمه فالاولى ان يقال الاولى بحال من لا يعرف احكام الشريعة تقديم معرفة الاحكام والاولى حين السؤال عن افعاله تعالى هو السؤال عن حكمة لا عن اسبابه لانه الفاعل المختار المستغنى عن السبب (وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا وان تقع موقعها وكل ما هو خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد كذا فى الشرح ويحتمل ان يكون وجه كون بيان المصارف مهما لهم دون نفس النفقة ان نفقاتهم كانت على وجه لا قصور فيها لكن كانوا اهل التفاخر والمباهاة فيصرفونها الى الاباعد وارباب الجاه والثروة فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم لكم فى الانفاق ذلك لان خطاكم فيه فى المصرف لا فيما تصرفون (ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه)وكانه اعتمد على انه يتنبه من له فطنة ان التعبير عن الماضى بلفظ المضارع ايضا من خلاف مقتضى الظاهر لا لنكتة تبين فى محلها ولم يتعرض له لذلك لا لاختصاص بخلاف مقتضى الظاهر بما ذكره بل كل مجاز كذلك (نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض) سها فوضع فصعق مكان ففزع ويبعد ان يقال لم يمثل بالقرآن بل تركيب مصنوع له وافق اكثره لفظ النظم (ومثله) فى كونه خلاف مقتضى الظاهر

اوفى النكتة (ان الدين لواقع) اى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل ونبه بقوله ومثله على تفاوت بين المثالين وكأنه ذلك انه لا اشتباه فى كون المستقبل بلفظ الماضى خلاف مقتضى الظاهر واما كون اسم الفاعل فى المستقبل خلاف مقتضى الظاهر فيه خفاء لعدم دلالته على زمان ووجه التنبيه فيه على تحقق الوقوع ان اسم الفاعل حقيقة فيما فيه الموصوف به فى الحال اتفاقا مجاز فيما يتصف به بعد التعبير اتفاقا واختلف فيما اتصف به قبل وانقضى بالدين جزاء يوم البعث اما اذا اريد بالجزاء كما بين فى الاصول هذا اذا اريد الجزاء مطلقا والله تعالى يجزى العباد فى الدنيا ايضا فليس التعبير عن المستقبل باسم الفاعل بل عما لا يختص بزمان (ونحو ذلك) ولا يبعد ان يقال الظاهر لمن يعلم زمان ما يخبر عنه بالتحقق وهو غائب عن المخاطب ان يبين زمانه بخلاف ما هو حاضر بين يديه والدين كذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول ان الدين ليقع فلما قال ان الدين لواقع نزله منزلة المحقق الشاهد للمخاطب (يوم مجموع له الناس) اى يجمع نزله منزلة الحال بعد ان احضره وجعله مشاهدا مشارا اليه بالاشارة الحسية فان تلك الاشارة تستدعى جعل الجمع فيه فى الحال فاحفظه فانه بديع لعله رفيع واقول فى كون التعبير عن مستقبل بلفظ الماضى والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لانه اذا عبر عن المستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر ثانيا عنه بلفظ الماضى فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب واظن بك القابهذا التحقيق بعد ان صرت فى بحث الالتفات على التوثيق فتمسك بما هو الحق واسئل الله التوفيق ومن هذا تبين لك انه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر (ومنه) اى من خلاف مقتضى الظاهر (القلب) قال الشارح هو جعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه ولا ينتقض بقولك فى الدار زيد وضرب عمروا زيد لان المراد بالجعل مكان الاخر ان يجعل متصفا بصفة لا مجرد ان يوضع موضعه فدخل فى جعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر ضرب زيد حيث جعل المفعول مكان الفاعل وخرج بقوله والاخر مكانه ولا بد فى الحكم بالقلب من داع اما لفظى لجعل النكرة مسندا اليه والمعرفة مسندا فانه اذا وقع هكذا حكم بالقلب واما معنوى يدعو رعاية جانب المعنى كون الجزئين فى الاصل على خلاف الترتيب الواقع مثال الاول ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة ومثال الثانى ما اشار اليه بقوله (نحو عرضت الناقة على الحوض) فان الاصل فيه عرضت الحوض على الناقة فان عرض الشئ على الشئ معناه اراءته اياه على ما فى القاموس ولا رؤية للحوض وفى الشرح لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك يميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه ادخلت القلنسوة فى الرأس والخاتم الاصبع اما النكتة فى القلب فى هذه الامور ان العادة تحرك المعروض نحو المعروض عليه والمظروف نحو الظرف وهنا انعكس الامر (وقبله السكاكى مطلقا) وجعله نفسه اعتبارا لطيفا (ورده غيره مطلقا) وقال يجب ان يجتنب عنه (والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله) اى قول رؤبة (ومهمه) اى مفازة (مغبرة) متلونة بالغبرة (ارجاؤه) اطرافه ونواحيه (كأنه لون ارضه سماؤه اى لونها) يريد ان المضاف الى السماء محذوف وذلك ان يجعل التقدير اى هى لونها ويجعل ضمير لونها الى الارض والمحذوف الى السماء فيكون اشارة الى القلب لا الى حذف المضاف والاعتبار اللطيف فيه ما شاع فى كل تشبيه مقلوب من المبالغة فى كمال المشبه الى ان استحق جعله مشبها به ويمكن تفسير قوله كان لون ارضه سماؤه لما لا يكون فيه قلب ولا حذف اى ارتفع الغبار فيها متراكما واتصل بالسماء بحيث صار السماء

متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كأن لون الارض نفس السماء (والا) اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لان نفسه ليس اعتبارا لطيفا ولم يتعرض لردما يتضمن خللا فى المقصود لانه لاغرض يتعلق به فى هذا المقام لان ردما يتضمن خللا مشترك بينه وبين غيره لا ينبغى ان يجعل من مباحث القلب ولا تعلق له برد ما قاله السكاكى فما تعرض له كما تعرض له الشارح من فضول الكلام وعدم ما يليق بالمقام (كقوله) اى القضابى يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها (كما طينت بالفدن) اى القصر (السياعا) هو كالسحاب الطين بالتبن كذا فى القاموس والاصل فيه كما طينت الفدن بالسياع وهو ان يتضمن مبالغة فى وصف الناقة بالسمن واشارة الى ان اللحم المكتسب صار اصلا فى بدنها ومعروض السمن صار فرعا كما جعل السياع اصلا والقصر بمنزلة الطين للسياع لكنه بعيد عن الطبع لان قولنا طينت السياع بالفدن مما يستهجنه الاذهان وتستمجه الاذان كما لا يخفى (احوال المسند اما تركه) الترك الردع والحذف الاسقاط فالثانى يدل على سبق الثبوت دون الاول فلهذا قال الشارح فى استعمال الحذف فى المسند اليه والترك فى المسند اشعار بان احتياج الكلام الى المسند اليه اشد فكانه كان ثابتا لا محالة ثم اسقط لداع واورد عليه ان كلامه هذا ينافى ما ذكر فى شرح الكشاف ان قول ابن عباس رضى الله عنه من ترك التسمية فكانما ترك مائة واربعة عشر آية من القرآن مشكل لانه لم تكن فى سورة البراءة تسمية حتى يكون تاركها لانه دل كلامه هذا على ان الترك يقتضى الثبوت وفيه ان ترك مائة واربعة عشر آية من القرآن عبارة عن ترك قراءتها ومالم تكن التسمية اربعة عشر آية لا يكون القارى التارك لها تاركا لقراءة اربعة عشر اية وترك القراءة قد تحقق بدون ثبوت القراءة فلا يكون ما ذكره مستلزم ثبوت المتروك لان المتروك هو القراءة ولم تكن ثابتة والاوجه ان اختلاف العبارات للتنبيه على تعدد ما يعبر به عما يقابل الذكر لا للتفاوت والا لما عبر المصنف عن عدم ذكر المفعول فى بحث متعلقات الفعل بالحذف (فللامر) فى حذف المسند اليه (كقوله) اى قول ضابى بن الحارث البرجمى ومن يك امسى بالمدينة رحله اى منزله فاسناد امسى الى المكان مجاز ولك ان تجعل فاعل امسى ضمير من والخبر جملة بالمدينة رحله اوامسى تامة والجملة حالا متروك الواو كما فى خرجت مع البازى على سواد وسيأتى ولا يجوز نصب رحله على الظرفية لانه ليس مبهما قابلا لتقدير فى (فانى وقيار) فى القاموس اسم جمل ضابى اوفرسه وقال السيد السند اوغلامه (بها لغريب) لغريب خبر ومعناه تحسر وتوجيع من كربة وخبر قيار محذوف لان قوله لغريب لا يصلح ان يكون خبرا عن انى وقيار لان قيار الكونه عطفا على محل اسم ان مبتدأ والعامل فى خبره المبتدأ ولا يجوز عمل عاملين فى معمول واحد سواء كانا من جنس واحد او من جنسين مختلفين لا لانه مفرد والمفرد لا يصلح ان يكون خبر المتعدد لان المتعدد قد يخبر عنه بمفرد اذا كان بين احاده كمال اتصال بتنزيله منزلة الواحد صرح به الرضى واقام عليه ابة بينة من القرآن ولا يجوز ان يكون المحذوف خبر ان لان دخول اللام يسجل على ان المذكور خبر ان فالتقدير انى وقيار بها لغريب غريب وقد عطف غريب على قوله لغريب وقيار على محل ضمير المتكلم بعاطف واحد ولا غبار عليه اذا كان العامل واحدا فعلى هذا يكون خبر قيار عطفا على محل خبر ان ليكون العامل فيه عامل قيار لا على لفظه حتى يكون العامل فيه ان لانه مع ذلك لا يصلح ان يكون خبر قيار ولم يثبت فى محله جواز العطف على محل خبر ان فلا نعويل على هذا التوجيه وان ذكره الشارح المحقق بل التوجيه ان العاطف يعطف مجموع قيار غريب على قوله انى لغريب عطف جملة على جملة وبه قطع الكشاف فى قوله تعالى ان الذين امنوا

والذين هادوا والصابؤن والنصارى الاية لكن فيه تقديم بعض المعطوف على بعض المعطوف عليه وهل يجوز ولعله لهذا لم يتبعه الرضى (جعل) واو والصابؤن اعتراضية وبعد تجويزه تقيد بقول الزمخشرى وموافقة الامام المرزوقى له ودفعه فساد التقديم بان المقدم فى نية التأخير وان يتجه عليه ان تقديم المعطوف على المعطوف عليه ايضا فى نية التأخير مع عدم جوازه فى السعة لا بد للتقديم من نكتة قال الزمخشرى النكتة التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وفيه ان هذا التنبيه حاصل بالحكم عليهم بانهم يتاب عليهم ولا مدخلية للتقديم وقال الشارح المحقق نكتة التقديم فى البيت التسوية بين القيار ونفسه فى التأثر بالغربة او لو قال انى لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر ولا خفاء فى الفرق بين النكتتين اذ احدهما التسوية والاخر كون البعض اولى من البعض وان يشعر كلام الشارح بالاتحاد والبيت مثال لحذف المسند عن المعطوف للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام او لحذف المسند بتمامه او للحذف مع تقديم القرينة وقوله (وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف) مثال للحذف لهذه النكتة بعينها مع كون المسند المحذوف للمعطوف عليه او مع تأخير القرينة او مع بقاء متعلق المحذوف وقد اشار الشاعر الى ترجيح جانبه بالتعبير عن نفسه بضمير المتكلم مع الغير تعظيما لشانه (وقولك) الخطاب لغير معين لافادة العموم فيكون فيه اشارة الى نهاية شيوع الاستعمال (زيد منطلق وعمرو) مثال للاحتراز عن العبث بدون ضيق المقام كما يستفاد من الايضاح والعطف يحتمل ان يكون من عطف جملة على جملة وان يكون من عطف مفردين على مفردين وفى تصحيحه دقة وهو ان المقصود تشريك المسند مع المسند فى كونهما مسندين لا فى كونهما مسندين لمسند اليه واحد وكذا الحال فى التشريك مع المسند اليه هكذا افاده السيد السند فى شرح المفتاح (وقولك خرجت فاذا زيد) لعله مثال لتخييل العدول الى اقوى الدليلين من الفعل واللفظ قال الشارح الحذف هنا لما مر مع اتباع الاستعمال الوارد هذا فان قلت لم يسبق فى المتن ذكر للاتباع المذكور فكيف يمثل الحذف لما مر بما هو لاتباع استعمال الوارد قلت الاتباع المذكور مندرج تحت قوله واما لنحو ذلك ونحن نظن بك انك على ثروة كافية فى معرفة هذا المثال قبل ان تصير مخاطبا لنا فى هذا المقام فلو اشتغلنا بما يتعلق به لعددنا مشتغلا بفضول الكلام فاعرضنا عنه خوفا عن الملام (وقوله) اى الاعشى (ان محلا وان مرتحلا اى انا فى الدنيا) حلولا كحلول المسافرين وارتحالا الى الوطن وهو الآخرة وان فى السفر اذ مضوا مهلا فى الصحاح السفر جمع سافر كصحب وصاحب يقول سفرت اسفر سفرا اى خرجت الى السفر وفى القاموس رجل سفر وقوم سفرة ذو سفر ضد الحضر والسافر المسافر لا فعل له وقوله مهلا بالتحريك اى تؤدة ووقارا وقوله اذ مضوا متعلق بالمهل (و) حاصل المعنى (ان) لنا حلولا فى الدنيا قليلا وارتحالا (عنها) الى وطن بعيد لا يقطع طريقه بسرعة ولابد لنا من تهيؤ اسباب كثيرة فى قطع هذه المسافة فلفظ البيت خبر ومعناه تحسر على عدم التمكن فى هذا الحلول القليل من تهيؤ اسباب السفر الشديد وقطع الامد البعيد وفى الشرح وفى السفر الرفاق قد توغلوا فى المعنى لا رجوع

لهم ونحن على اثرهم ودلالة المهل على ماذكرنا اظهر مما ذكره والحذف هنا لقصد
الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين واتباع الاستعمال الشايع فانه كثر هذا الحذف
فى مثل هذا التركيب حتى قال سيبويه فى كتابه باب ان مالا وان ولدا وقال الشيخ عبد القاهر
اواسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يجز لانها المتكفلة بشانه والمترجمة عنه ولضيق
المقام للتحسر ومحافظة الوزن ولم يذكر الشارح الا الوجه الثانى المضيق ولقد نبه
فى هذا المثال على ان الخبر الظرف مع كونه نائبا عن الخبر الحقيق يحذف قال السيد السند
ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا عن السفر اى فى السفر فى زمان
مضيهم وان جعلت ظرفا ابدلته من قوله فى السفر والمعنى واحد وفيه بحث لانه ذكر الرضى
ان اذ لازم الظرفية لا يكون اسما الا اذا اضيف اليه زمان او يكون مفعولا به وايضا
التؤدة والوقار صفة السفر لا وقت مضيهم فالوجه ماذكرنا (وقوله تعالى قل لو انتم تملكون
خزائن رحمة ربى) جعل الشارح المحقق سبب ايراد هذا المثال كون المسند فيه فعلا على
حذف ماتقدم فان المسند فيه اما اسم او جملة ونحن نقول اورده للتنبيه على ان المحذوف
فيه مجرد المسند لا المسند والمسند اليه بان يكون انتم تأكيد الفاعل المحذوف لانه لا يناسب كثرة
الحذف فيما يغنى عنها قلة الحذف وللتنبيه على ان الداعى الى تقدير المسند قد يكون غير
بقاء المسند اليه بلا مسند وهو هنا حرف الشرط اذ لولاه لكان الكلام انتم تملكون كما زعم الكوفيون
مع وجوده وللرد عليهم وللاستشهاد بالقرآن وقدمه على قوله فصبر جميل تقديما
للمنصوص على المحتمل وللتنبيه على الحذف الواجب بعد الجايز ولان الداعى الى الحذف
فيه يخالف الدواعى المتقدمة اذ الباعث فيه تحصيل الابهام اولا ثم التفسير لتمكن فى النفس
فضل تمكن وللاتيان بما فيه غرابة تسر الناظرين وهو تحصيل مزيد التمكن من حذف الدال
وابراز ماهو فى غاية النفع فى صورة العبث اذ اول مايبدو للناظر ان المتكلم عابث فى حذف المسند
ثم الاتيان به مع زيادة هو المسند اليه ثم يلوح عليه انه فى غاية الافادة فيجلو المتكلم فى عينيه كالتاجر
يأتى بالاشياء فى غير صورها فاحفظ هاتين النكتتين فانهما من البدايع قال الشارح الغرض
من الحذف الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو
اظهرته لم يحتج اليه اقول اولا فليكن هذا ايضا موجبا لايراد هذا المثال فان العبث فيما سبق
كان نفس المسند وهنا ماذكر للتفسير وثانيا ان ماذكره ينافى ماذكره المصنف فى الايضاح
ان التقدير لو تملكون تملكون على ان التكرير للتأكيد فليس ذكر المفسر المؤكد عبثا لان
فيه فائدة التأكيد لكن الحق ان اصل التركيب لو تملكون لما حذف تملك بقى انتم ففسر
بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا وهو المسطور فى كتب النحو ولا حاجة الى تقييد
هذا العبث بقيد بحسب الظاهر لانه عبث صرف وهذا ايضا من اسباب ايراد هذا المثال
قال الزمخشرى هذا مايقتضيه علم الاعراب واما مايقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه
دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول
لما سقط لاجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر يعنى كما ان انا سعيت فى حاجتك
وهو المبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذلك ماهو فى صورة المبتدأ والخبر فاستفاد منه الشارح
العلامة انه يجوز جعل انا عرفت جملة فعلية مفيدة للاختصاص بتقديم التأكيد الذى
هو الفاعل المعنوى ليصير فى صورة المبتدأ والخبر فجرى عليه فى شرح كلام السكاكى
حفظا لظاهر مقاله ان المسند اليه فاعل معنوى قدم للتخصيص وفهم منه الشارح المحقق
انه ادعى ان كل مايفيد الاختصاص جملة فعلية فى صورة الاسمية عند الزمخشرى فيجب

من اسند لاله بهذا الكلام وقال هذا الكلام صريح في نقيض دعواه وحجة عليه لا له اذ
الزمخشري جعلها مفيدة للاختصاص لكونها في صورة ما يفيد الاختصاص نعم التعجب
عن غفلة العلامة عن كلام السكاكي من جعل رجل عرفت مبتدأ لا محالة حيث قال قدر
تأخيره لئلا ينتفي التخصيص المصحح للابتداء اذ لا سبب له سواه (وقوله تعالى) مرفوع
خبره يحتمل الامرين (فصبر جميل يحتمل الامرين) بل الثلثة ثالثها ان يكون من قبيل
سلام عليك اى فصبري جميل (اى اجمل) بالنصب تفسير الامرين (اوفامري) صوابه
الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن في جعله محذوف المسند تقدير
صبر جميل لي لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرأ فصبرا جميلا فالاصل فاصبر صبرا
جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشايع في العدول جعل معمول الفعل خبرا
عن المصدر كما في الحمد لله وكانه اشار بتقديم بيان حذف المسند الى انه اجمل لان المقصود
الاظهر من الكلام وهو توطين النفس على الصبر يرجحه وان ذكر الشارح المحقق لترجيح
حذف المبتدأ ستة اوجه ورب واحد يعدل الفا والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى
الخلق وجعل صاحب المفتاح ذلك الحذف لتكثير الفائدة ولك ان تجعله لضيق المقام لكمال
توجع المتكلم وتحزنه قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج
الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو يصير
ام منقطعة ويتجه عليه ان هذا لا يقتضي الحذف لامكان ان يقال ام عمرو عندك فان ام
حينئذ لا يصح ان يكون متصلة ودفع بان ام هنا وان جاز كونها متصلة لكن الظاهر فيه
الانقطاع لان ايراد المفرد بعد ام اقرب الى الاتصال فمع امكان ايراده ايراد الجملة دليل
قصد الانقطاع الا ان يكون قرينة واضحة على قصد الاتصال كقولك سواء ازيد عندك
ام عمرو عندك ولا يخفى انه يستفاد مما ذكره ان ذكر المسند اليه قد يكون لانه لو حذف يخرج
الى ما ليس بمراد كما في قولك ازيد عندك ام عمرو عندك فانه لو حذف يخرج من الانقطاع
الى الاتصال والذي ارى انه لا خبر مقدرا في ازيد عندك ام عمرو ولانه في معنى ايهما عندك
ولا يذهب عليك ان وجوب قرينة الحذف لا يختص بحذف المسند وكانه لم يذكره في المسند
اليه اما لانه ربما يحذف بلا قرينة كما اذا اقيم مقامه المفعول واما لان وجوب القرينة
على المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لما عبر عن حذف المسند بالترك اوهم الاعراض عنه
بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله (ولابد) اى الحذف (من قرينة) ولك
ان تجعل المراد وجوب القرينة للحذف ولداعيه اذ الحذف مشترك بين دواعي فهو كاللفظ
المشترك لا يفيد المعنى المراد بلا قرينة الا انه لم يفصل الا قرينة الحذف ولا عكس اى ليس
القرينة مما لا يدلها من الحذف بل ربما لا يحذف مع وجود القرينة (كوقوع الكلام جوابا
لسؤال محقق) اى مذكور لكن الوقوع اعم من ان يكون محققا كقولك زيد في جواب من
قام او مقدرا (نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) وهذا مراد
الشارح المحقق حيث قال حذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض
من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق يعني كونه جوابا عن هذا السؤال المحقق
في الكلام انما يتحقق عند تقدير ثبوت ما فرض ولا ريب في ذكره ولا يرد ما ذكره السيد
السند من ان فيه اشعارا بان السؤال في نظم الاية ليس بمحقق وانما يصير محققا اذا وقع
ذلك المقدر بان يسألهم فيجيبوا ولما كان في الاية فرض تحققهما ذكرا فيه على طريقتهما
اذا تحققا وانت تعلم ان القرينة لاى ذات السؤال وهي محققة في الاية وهذا هو المراد

اى ان حذف المبتدأ اكثر من
الخبر وتقدير المبتدأ يدل على قيام
الصبر به وهو المناسب لمقام مدح
نفسه بالصبر وان اصله النصب
وتقديم المبتدأ اوفق باصله
لدلالته على قيام الصبر به وبانه
يوافق في المعنى قراءة النصب
وان كون المبتدأ معرفة ارجح
من كونه نكرة موصوفة وان
المفهوم من تقدير اجمل اجمل
من صبر غير جميل والمقصود
أجمل من الجزع كما لا يخفى
عبد

بقولهم لسؤال محقق لا كونها سؤالا وهو المفروض المقدر فيها هذا كلامه وكيف لا والشارح لم يعلق تحققه على تقدير ثبوت مافرض بل وقوع الكلام في جوابه فان اراد بان ذات السؤال قرينة انها قرينة من غير كون الكلام جوابا له فباطل وقول المصنف كوقوع الكلام جوابا لسؤال شاهد عليه وان اراد ان ذات السؤال بشرط وقوع الكلام جوابا له قرينة فلا بد من اعتبار الوقوع وماذكره الشارح انما هو تصدير الوقوع وبهذا اندفع ايضا ان الشرط فرض السؤال المطلق وهو يعم السؤال المحقق والمقدر فكيف يلزم من تقدير وثبوته كون قولهم جوابا لسؤال محقق هذا والاظهر ان المراد بقوله ليقولن الله ما يعم قولهم ليقولن خلقهن الله لان المقصود انهم يجيبون باثبات الخلق له تعالى سواء كان ذلك الاثبات مع ذكر الفعل او مع حذفه فالاية مثال باعتبار مايشتمل عليه من جواب حذف فعله لا باعتبار ان الجواب المستفاد منه لامحالة محذوف المسند ثم المسند المحذوف في جواب هذا السؤال في الاكثر الفعل وربما تكون الجملة التي هي خبر المبتدأ على طبق مواقع الذكر فانه في الاكثر الفعل قال تعالى من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها وقال تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم وذلك لان السؤال عن الفاعل المطلق فالسائل خالي الذهن عما يلقي اليه المجيب فلا يحتاج الى تقوية الحكم فلا ينبغي تقديم المسند اليه المفيد للتقوى وربما يقتضي المقام قصد التخصيص في الجواب كما في قوله قل الله ينجيكم فتقدم المسند اليه فمن قال المقدر مطلقا هو الفعل وجعله الشارح مذهب جمهور النحاة غفل لكن لا كمن قال المحذوف مطلقا هو الخبر لان رعاية المطابقة امر مهم والسؤال جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل وتقديم المسؤل عنه اهم والشارح المحقق ايضا غفل حيث اثبت مذهب الجمهور بان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية لانك عرفت انه مختلف والمشهور في ترجيح تقدير الفعل ان السؤال عن الفاعل وان القرينة فعلية واعترض عليه الشارح بان السؤال ليس عن الفاعل النحوي اذلا معنى له بل عمن صدر عنه الفعل فيستوي في تعيينه تقدير الفعل والجملة الفعلية والقرينة لاتطلب الا تقدير الفعل دون الفاعل ولا يطلب تقديره عاملا في المسند اليه المذكور ويمكن دفعه بان السؤال عمن صدر عنه الفعل يقتضي تقدير المسند عاملا في المسند اليه لا خبرا لان الاول يفيد صدور الفعل صريحا واما الخبر فيفيد اتحاد شيء مع المسند اليه فربما يتضمن هذا الاتحاد صدر الفعل عنه فالقرينة فعلية داعية الى جعل الجواب جملة فعلية نعم يتجه ان السؤال جملة اسمية فالسؤال عمن يتجه معه المسند لاعمن يصدر عنه الفعل فالقرينة اسمية لافعلية والتفصي عنه بما حققه السيد السند ان الجملة اسمية صورة فعلية قصدا لانه اختصار فعليات غيرمتناهية هي اقام زيد ام قام عمرو الى مالا يتناهى لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من لاجمال تلك الذوات وضمنت لمعنى الاستفهام فاوجب التضمن تقديمها فصارت اسمية صورة وفي الحقيقة هي فعلية وبهذا اندفع ايضا ان الجواب بالفعلية تارك لرعاية المطابقة على ان رعاية المطابقة يوهم قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام وربما يرجح تقدير الفعل بان في تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف اولى ورده السيد السند بان الزيادة المشتملة على فوائد لا ترد وتلك الزيادة تشتمل على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بان المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية كما عرفت (اومقدر) ليس المراد المقدر في نظم الكلام بل السؤال المنوي

الناشئ من المقام وان لا يجب تقديره (نحو) قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل (وليبك يزيد ضارع) كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع (لخصومة) اى من يذل لخصومة لانه كان ملجأ الاذلاء وظهيرا للضعفاء (ومختبط مما تطيح الطوائح) المختبط الذى يأتيك للسؤال المعروف من غير وسيلة اخفاء عن الناس سؤاله لانه كان اصل ثروة وابتلى بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله فقوله مما يتعلق بمختبط كما تعلق قوله لخصومة بضارع ويكفى للظرف رائحة الفعل ولا يتوقف صحته على اعتماد اسم الفاعل والطوائح بمعنى المطيحات لانه جمع مطيحة على خلاف القياس كلواقح جمع ملقحة ولهذا جعل فاعلا للاطاحة فتطيح بمعنى الماضى عدل الى المضارع لحكاية الحال كذا ذكره الشارح المحقق وهو المشهور ونحن نقول المراد بالمضارع من يضرع بعد موت يزيد وبالمختبط من يسأل كذلك بعد موته لانه كان دافعا للخصومات والمهلكات فلا يكاد تقع فى حياته خصومة ولا اطاحة مطيحة لمال شمول حتى يضرع احد لخصومة ويحتاج احد الى الاختباط فالضارع بمعنى الاستقبال ولا يخفى ما فى هذا الاحتمال من كمال مدح يزيد بكماية الناس من الظلمة والمشهور جعل ضارع فاعلا للمحذوف كما فى المثال السابق وقد نص عليه ابن الحاجب ونحن نقول الابلغ تقدير ضارع لخصومة يبكيه فيكون الكلام مفيدا الحصر تعريضا بان الظلمة التى تضرع الناس لخصومتهم فى السرور عن موته وفيه مزيد تحسر موته ولفظ البيت امر ومعناه يزيد لفوت التحسر على فوت هذه المنافع لعامة الناس وهذا من موجبات فضل هذا التركيب على خلافه فاجمعه مع ما ستسمع فهذا المثال للسؤال المقدر كما صرح به وللمسند الخبر على خلاف ما تقدم والله تعالى اعلم ومن المباحث النفيسة التى خلا عنه زبر الاخيار وشذ عن انظار اولى الابصار وصدته لك ايها المتفطن المتخلص عن ربقة التقليد المتلذذ باصغاء جديد بعد جديد هو ان السؤال الناشئ من ذكر ليبك من المامور بالبكاء فالمقام يستحق حسب المسند اليه اى المأمور وضارع وكان تقدير من يبكيه لكونه فى قوة من تمثيل امرك وقدر الزمخشرى ليبكيه ضارع قال السيد السند هو انسب بالمعنى ويبكيه انسب السؤال المقدر وكان وجه الانسبية بالمعنى ان المقام مقام تعيين المأمور ولما كان هذا البيت مثالا على تقدير جعل ليبك مبنيا للمفعول ولاحتمال البناء للفاعل والمحتمل لا يصلح شاهدا ما لم يترجح جانب الشهادة فضلا عن ان يكون مرجوحا لكون الحذف خلاف الاصل لم يبد من الترجيح وقال (وفضله) اى فضل اعتبار الحذف فى البيت ونظائره (على خلافه) وهو عدم اعتبار الحذف بجعل ليبك مبنيا للفاعل ويزيد مفعولا به وضارع فاعل الامر (بتكرر الاسناد) اى بذكره مرتين فقوله (اجمالا ثم تفصيلا) تفصيل للذكر الضمنى لا للتكرر فلا يلزم تكرر الاجمال والتفصيل مع انه خلاف الواقع وقدره الشارح تكرر الاسناد بان اجمل اجمالا ثم فصل تفصيلا والاسناد الاجمالى متكرر لانه يحصل مرة من الفعل المجهول الدال على ان هناك باكيا ومرة من السؤال الدال عليه واشتماله على تكرار الاسناد يوجب تمكينه الاسناد فى نفس المخاطب وكونه نائبا مناب الجمل الثلث وكون اللفظ اجمع للفوائد مما يساويه فى الاجزاء يرجحه عليه وبهذا اندفع ان من جهات الفضل الذى ذكره السكاكى كونه اجمع للفوائد ولا وجه لترك المصنف اياه نعم قصور النظر عائد الى من اقتصر فى بيان ترجيح تكرر الاسناد على كونه موجبا لمزيد التمكين فى النفس هذا ونحن نقول ويتكرر ايقاع البكاء على يزيد وهو انسب بالمرثية (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) فقد اشار بادراج النحو الى ان الكلام ليس فى خصوص البيت

لا يساويه نسخة

والاولى وقوع نحو يزيد مسند اليه فان المسند اليه ارجح من المسند والمسند من الفضلة (ويكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة) لا يخفى انه ينافى كونه جوابا لسؤال مقدر لان السائل مترقب للجواب قوله (لان اول الكلام غير مطمع فى ذكره) فيه انه ان اراد انه غير مطمع بالذات فسلم لكنه لا يكفى فى كونها نعمة غير مترقبة وان اراد انه غير مطمع اصلا فممنوع لا يفضى الى السؤال المطمع والاولى لان اول الكلام مويس عن ذكره لان ايراد الفعل المجهول علامة الاجتناب عن الذكر بالكلية وحاصل الترجيح انه نعمة غير مترقبة وغير المترقبة نعمة غير مشوبة بالم الانتظار وتعب الطلب فهى لذة صرفة فيكون الذ وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح انفسهما حيث ذكر المصنف فى بحث التشبيه ان نيل الشىء بعد طلبه الذ وتبعه الشارح قال الشارح المحقق ولمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد على خلافه بسلامته عن الحذف وباشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان فى اطماع اول الكلام فى ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز هذا كلامه وفيه بحث من وجوه هى ايهام الجمع بين المتنافيين موجود فى خلافه ايضا حيث حذف الفاعل وذكر فيوهم ان الاهتمام به وبه اهتمام وان ليس بين الفعل والفاعل فصل موجب للتشويق لانه فصل قليل وبان الحذف لنكتة وان لا يترجح على الذكر فلا يرجح وقد جعله السكاكى من المرجحات حيث قال ناب هذه الجملة مناب الجمل الثلث وليس هذا الا بالحذف على ان مرتبة يزيد تستدعى النكتة المذكورة فى المتن فلا يعارضه السلامة عن الحذف ولا ايهام الجمع بين المتنافيين فان قلت اولم يترجح الذكر على الحذف لما صح ما سيأتى من ترجيح ولكم فى القصاص حيوة على قولهم القتل انفى للقتل بسلامته عن الحذف قلت الترجيح بان الفائدة الحاصلة منه بمؤنة التقدير تحصل من الاية بدون التقدير ولا ريبة فى رجحانه وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وقال السيد السند ان وصمة قولهم القتل انفى للقتل لعدم وضوح قرينة الحذف لا لان الحذف مرجوح بالنسبة الى الذكر وفيه انه لا خفاء فى ان المراد ان القتل انفى من تركه (واما ذكره فلما مر) ولما لم يقل فيما مر واما لنحو ذلك صح منه قوله (او ان يتعين كونه اسما او فعلا) بلا خفاء وتعين كونه اسما او فعلا ليس مقصودا لذاته بل ليصير وسيلة الى ان يتعين ان القصد الى الثبوت او التجدد وفى المفتاح والايضاح او كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد وفيه انه مع حذف الخبر الظرف ايضا الاحتمال متحقق لان تعين كونه اسما او فعلا بالذكر فالحق ان الاحتمال المطلوب من ثمرات حذف المسند الحقيقى وهو متعلق الخبر الظرف لا ذكر المسند المجازى اعنى الظرف فاسقاطه اصلح من اثباته ولك ان تجعل من نكات الذكر ان يتعين كونه مفردا او جملة ويرد عليهما انهما داخلان فيما مر لان الذكر فى الصورتين للاحتياط بضعف التعويل على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما او فعلا او مفردا او جملة وجعل المفتاح من نكات الذكر الدلالة على قصد التعجب من المسند اليه نحو زيد يقاوم الاسد عند قيام القرينة على المسند واورد عليه المصنف فى الايضاح ان الدلالة على قصد التعجب منه انما هو للمسند سواء ذكر او حذف لقرينة فانه اذا علم بالقرينة يفيد قصد التعجب كما اذا علم بالذكر ودفعه الشارح بان القرينة لا تدل الا على نفس المسند لا قصد التعجب وقصد التعجب انما يستفاد من الذكر المستغنى عنه ولا يخفى انه ليس شىء لانه لا مناسبة للذكر بقصد التعجب انما هو يستفاد من نفس المسند وقال السيد السند

في شرح المفتاح انه جعل الذكر لقصد التعجيب بذكره حيث قال اوللدلالة على قصد التعجيب بذكره لان التعجيب بذكره اقوى فاذا قصد الدلالة على هذا التعجيب لابد من الذكر وفي كون التعجيب في الذكر اقوى خفاء ونحن نقول كانه اراد ان ذكر المسند عند قيام القرينة على المسند لان في الذكر خصوصية تفيد التعجيب منه ولو حذف لا تستفاد تلك الخصوصية كما اذا قيل من الشجاع فيجاب بان زيدا يقاوم الاسد فلو قيل زيد لا يستفاد الا زيد شجاع ولا تعجيب فيه فاذا افاد شجاعته بهذا اللفظ افاده ولك ان تجعل النكتة التعجيب نفسه ومن الدواعي الى ذكر المسند التعجيب بالمسند لانه على صياغة معجبة قد فاق فيه المتكلم فالاولى ان يطلق التعجيب ولا يقيد بقوله من المسند اليه ليتناوله (واما افراده) اقول فلكونه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه (فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم) لم يقل مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم وفي المفتاح ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وقد قيل احترز بنفس التركيب عن نحو ان زيدا قائم وعرفت فان فيه تقوى الحكم عرفت رد بتضمنه الاسناد لا من نفس التركيب بل من التكرير ومن اداة التأكيد لانه اراد مع عدم افادة الخبر تقوى الحكم كما يتبادر من السياق والسباق ولا شك ان مناط افادة التقوى هو الخبر لان التقوى انما يحصل بتضمنه الاسناد او بتضمنه الاسناد بتكرر الاسناد وكانه اراد الافادة المعتد بها لانها المتبادرة والافقد ثبت لزيد قائم تقوى الحكم قريبا من تقوى زيد قام فقول الشارح انه ليس بمعتد بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوى محل نظر وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يقتضيه عبارة المفتاح لان عدم القصد علة لعدم الافادة وعدم الافادة الاعم من المقارنة بالقصد وغيرها لتخرج صورة ايراد الخبر جملة لقصد التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت فان فيها افادة التقوى مع عدم قصد التقوى اذا القصد الى التخصيص الا انه لزم التقوى من غير قصد ضرورة تكرر الاسناد ولا يخفى انه بعيد عن القصد اذ المتبادر من الافادة والدلالة فيما بينهم ما يقارن القصد على انه مع تقييد الافادة بالمعتد بها لئلا يخرج زيد قائم لا محال لهذا التوجيه و بالخروج عن العبارة لا ينسد خلل الضابطة لورود قل هو الله احد لا محالة حتى تعلق الشارح لدفعه بانه اعتمد على اشتهار امره ولو اعتمد بالاعتماد على اشتهار الامر فليعتمد بتقرر ان الخبر جملة في صورة قصد التخصيص بتقديم المسند اليه في بحث تقديم المسند اليه وقد عدل عن عبارة المفتاح فهي اذا كان فعليا الى قوله لكونه غير سببي ليتناسب الباعثان للافراد في كونهما عدميين كما تناسب باعثا الكون جملة في كونهما وجوديين ولان الفعلي شاع في خلاف ما قصده من المنسوب الى الفعل المقابل للاسم فاحترز عن لفظ هو ظاهر خلاف ما قصده ولان في الاقتصار على ايراد السبب تسهيلا على المتعلم لاغنائه عن معرفة مفهوم الفعلي وفيه تعريض بالسكاكي الى ان تصوير المقصود لم يكن متوقفا على احداث اصطلاحين لم يكونا في كلام القوم وكان يكفي اصطلاح السببي وقال الشارح المحقق وجه العدول ان المصنف زعم صدق ما عرف به صاحب المفتاح الفعلي على كل مسند لانه قد فسره بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ولا يخفى ان كل مسند كذلك ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولا يخفى انه لا يوجب العدول عن الفعلي بل عن تعريفه الى تعريفه منطبق على ما سوى السببي الا ان يقال لم يتيسر له تحصيل مفهومه وفيه بعد لانه اشكل عليه توضيح مفهوم السببي وتنقيحه حتى اكتفى في بيانه بالتمثيل كما ذكره ذلك المحقق فينبغي ان يذكر الفعلي ويبينه بالتمثيل هذا ومما يجب ان ينبه عليه ان كلام السكاكي في بيان مفهوم السببي غير منقح وفي مفهوم الفعل منقح لا غبار عليه ومع ذلك تحير فيه اراء الفحول وطال كلامهم فيما لم يفد شيئا من المعقول والشارح العلامة والشارح المحقق والسيد السند قد اجابوا في ميدان اصطياده

واطالوا ولم ارض بان اقتص عليك ماذكروا فانه ليس مما يسمع من القصص وكيف ينسب
اليهم مالا يليق بشانهم واهم فى قسمة المعارف اعلى الحصص ونحن نأتى لك بما يظهر
لك معنى الفعلى والسببى وتضبط به هذه النكتة للافراد فاقول المسند الفعلى كما ذكره المفتاح
مايكون مفهومه محكوما بثبوته للمسند اليه او بالانتفاء عنه بخلاف السببى فان زيد ضرب حكم
فيه بثبوت الضرب لزيد وزيد ماضرب حكم فيه بنفى الضرب عنه بخلاف زيد ضرب ابوه
فانه لم يحكم فيه بثبوت ضرب ابوه لزيد بل بثبوت امر يدلك عليه ذلك المذكور وهو كاين
بحيث ضرب ابوه فالمسند السببى سمى مسندا لانه دال على المسند الحقيقى والمسند السببى ما اسند
فيه شئ الى ماهو متعلق زيد وصار ذلك سببا لاسناد كون زيد بحيث ينطلق ابوه اليه وعلى
هذا يلزم ان يكون منطلق ابوه فى زيد منطلق ابوه مسندا سببيا ولا يضر ضابطه الافراد
لان كون المسند سببيا يقتضى كونه جملة لانه يتبادر من الاسم ربطه الى ماقبله بخلاف الجملة
والفعل فيوهم زيد منطلق ابوه ربطه الانطلاق الى زيد قبل سماع مابعده بخلاف زيد ابوه
منطلق او انطلق ابوه فالكون سببيا يقتضى الجملة ولابد معه من نكتة للافراد وعلى هذا
ليس نحو زيد مررت به وزيد كسرت سرج فرس غلامه فعليا ولا سببيا وان جعله الشارح
المحقق سببيا لان تعريف المفتاح للسببى صريح فى انه ليس سببيا ويخرج قول المفتاح لكونه
فعليا ويدخل فى قول المصنف لكونه غير سببى فالعدول مفسد فان قلت ماحققته وان كان
كلاما محصلا منقحا لكن يخالف ماذكره المفتاح لانه قال ويكون المسند جملة اذا كان سببيا
وهو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق
بغير ماهو مبنى عليه تعلق اثبات له بنوع ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطلق او يكون المسند فعلا
يستدعى الاسناد الى مابعده بالاثبات او بالنفى فيطلق تعليقه على ماقبله بنوع اثبات او نفى عنه بنوع
ما او نفى لكون مابعده تسبب ...قبله نحو عمرو ضرب اخوه لا سببيا متصلا بالفعل نحو زيد ضارب
اخوه او مضروب او كريم اسم نطلعك عليه هذا كلامه وقد صرح بكون زيد منطلق ابوه
غير داخل فى المسند السببى قلت قد قدمنا لك ان كلامه فى بيان السببى غير منقح وهو كما ترى
فى غاية التعقيد وقد صرح فى قسم النحو ان زيد الكريم ابوه نعت سببى ومن الواضح ان الفرق
بين النعت والخبر فى ذلك بعيد عن الاعتبار واذا انحصر السببى فى الجملة فلا تصير السببية
نكتة لاختيار الجملة لانه مالم يترجح زيد ابوه منطلق على زيد منطلق ابوه لا يتأتى للبليغ
ايراده بمجرد كونه سببيا والا كان مال التعليل ان ايراده جملة لكونه جملة مخصوصة فينبغى
ان يكون السببى اعم من الجملة ويكون السببية مقتضية للجملة فلا بد من تأويل كلامه فنحن نأوله
بانه عرف الجملة السببية لا مطلق السببى ولذا قال لا سببيا متصلا بالفعل الخ والسر الذى نطلعك
عليه ان اسم الفاعل لكونه بمنزلة خارج الضمير لا يكون مع فاعله جملة وليس قوله لا سببيا
متصلا بالفعل لاخراج المتصل بالفعل عن المسند السببى كما توهمه السيد السند وقال انما اخرجه
عن المسند السببى ليصلح كون المسند سببيا لنكتة الايراد جملة فانك عرفت ان حصر السببى
فى الجملة يخرج السببية عن صلاحية كونها نكتة لايراد المسند جملة ولا ينبغى ان يتوهم انه
يصلحها لذلك و بالجملة يرد على السكاكى خروج نحو زيد ما ينطلق ابوه عن المسند
السببى او عن الجملة السببية مع انه جملة سببية لا نكتة لايرادها جملة سوى كونها سببية
الا ان يتكلف ويقال المراد بالفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما واسم الفاعل بعد النفى
والاستفهام فى حكم الفعل ولذا صار مع مرفوعه جملة ومما اورده السيد السند
على السكاكى انه ليس زيد منطلق ابوه فعليا عنده فيلزم خروجه عن ضابطة

الافراد وهو ليس بشئ لان السكاكى لم يذكر ضابطة الافراد لايخرج عنه افراد بل ذكر نكتة الافراد يستدعى الافراد ولا عليه ان لايتعرض لنكتة يستدعى افراد منطلق فى زيد منطلق ابوه وبما حققناه لك صرت ممن لا يشتبه عليه ان هذا المثال ليس مسندا فعليا وان ادعاه الشارح العلامة واستدل عليه بان المسند فيه منطلق وحده لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به هنا مفرد لان دعواه مما لايلتفت اليه بعد تحقق الحق لا لما قال الشارح المحقق ان هذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لايكون منطلق ابوه جملة ولم يلزم ان يكون المسند هو منطلق وحده لعدم استلزام الافراد ذلك لان الافراد بمعنى يقابل الكون جملة لا الكون مركبا وهل هذا الاغلاط من اشتراك اللفظ لان ما ذكره خبط مبين على قلة التأمل وعدم التثبت الحافظ عن التزلزل اذ منقح استدلاله ان عدم كون اسم الفاعل جملة يجعله بمنزلة الحال عن الضمير والحاقه بالجامد كما صرح به السكاكى وهذا يوجب الحاق فاعله بالعدم واعتباره وحده فلا فرق فى الاعتبار بين زيد منطلق وبين زيد منطلق ابوه فكما ان الاول مسند فعلى عنده فكذلك الثانى (والمراد بالسببى نحو زيد ابوه منطلق) اى لا منطلق كما هو ظاهر عبارة السكاكى لانه بعيد عن الاعتبار اذ ليس منطلق مسند زيد حتى يجعل مسندا سببيا بل هو مسند الاب وهو ليس مسندا سببيا له واختار فى التمثيل ابوه منطلق دون انطلق ابوه لان كمال مشاركة ابوه منطلق مع منطلق ابوه فى المعنى يوهم انه كمنطلق ابوه ليس مسندا سببيا فهو احق بالتوضيح وهذا مبنى على زعم ان زيد منطلق ابوه ليس سببيا وقد عرفت ماهو الحق فلا يجاوزه وبعضهم بناء على اشتهار هذا الظن ومتابعته له صرف كلام السكاكى عن ظاهره ولم يجعل قوله او ان يكون المسند فعلا فتمة لتعريف المسند السببى بل جعله نكتة اخرى لكون المسند جملة وجعله عطفا على قوله اذا كان المسند سببيا اذ لو لم يصرف لزم جعل منطلق ابوه غير سببى و انطلق ابوه سببيا وهذا تحكم لا يرضى به عاقل فضلا عن السكاكى والشارح المحقق حكم بانه سهو لا يخفى على من له معرفة بمساق الكلام اذ لا وجه حينئذ لتغيير اذا كان بقوله او ان يكون مع انه يوجب الالتباس ولهذا القائل ان يقول كلام المفتاح مشحون بالتعقيد فلا مبالاة لارتكاب الوجه البعيد اذا كان هو المفيد للمعنى السديد نعم لو دفع التحكم لحق القول بانه التوهم ومما يجب انه قال السيد السند انه لو كان مراد المفتاح ما ذكره لاحتاج فى ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه فى زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما حققه وليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر وكيف لا وقد خرج انطلق ابوه عن ضابطة الافراد بقوله لكونه فعليا نعم يحتاج المصنف الى قيد اخر ولا يضر شارح عبارة المفتاح احتاج المصنف (واما كونه) ظاهر الضمير رجوعه الى المسند والاولى رجوعه الى المسند المفرد لان الفعل والاسم من اقسامه كما ان الجملة الاسمية والفعلية من اقسام الجملة وقد قال واسميتها وفعليتها اى الجملة ولم يقل واسميته وفعليته اى المسند فيما بعد (فعلا فللتقييد) اى لتقييد طرف الاسناد كما هو المشهور وان كان للتأمل فيه مجال اذ يحتمل ان يكون الزمان قيد النسبة فانه لا تفاوت بيان الواقع بتقييد الاسناد و بقيد الحدث والمصداق واحد والتفاوت فى النظر والملاحظة وكان الوجه ان يساعد تقييد النسبة وكانه دعاهم الى جعله قيد الحدث ان العدول من المصدر الى الفعل لتقييد المصدر فكما ان النسبة المفادة بهيئة الفعل قيد له يناسب ان يكون الزمان ايضا قيدا له ولقد وقع عبارة المصنف على وفق المصلحة حيث لم يقيد التقييد (باحد الازمنة الثلثة)

وانما لم يفصلها لاشتهارها وهى الماضى والحال والمستقبل على صيغة اسم الفاعل كالماضى اواسم المفعول وكلاهما المنقول الموافق للمعقول لان الزمان يستقبلك كما تستقبله ومفهومات الثلثة بديهة يعرفها كل واحد واوضحها المفتاح بقوله والمراد بالزمان الماضى ما وجد قبل زمانك الذى انت فيه وبالمستقبل مايترقب وجوده وبزمان الحال اجزاء من الطرفين يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم فى ذلك هو العرف لاغير هذا واراد بقوله والحاكم بذلك ان الحاكم بذلك البيان هو العرف فالعرف تعين الزمان الذى انت فيه وماهو قبله وماهو بعده وعدم فرط المهلة والتراخى وتخصيصه بعدم فرط المهلة والتراخى كما فعله السيد السند مما لاسند له والمناقشة بان فى ذلك البيان جعل الزمان الماضى فى زمان قبل زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان وان ترقب الشئ انما يكون لشئ بعد زمان الترقب فيلزم ان يكون لزمان المستقبل زمان فناقشة فى تعريف هو للتنبيه على انها واهية اذ المراد بقبل مجرد التقديم وبالترقب مجرد التأخير كما لايخفى ولم يكتف بكون زمان الحال زمانا انت فيه وقال فى بيانه اجزاء من الطرفين تنبيها على تحقيق حقيقة الزمان وان اجزاءه لاتجتمع فبعض اجزاء الحال منقض كالماضى وبعضها مترقب كالمستقبل ولولا العرف لم يكن لك زمان حال والشارح عين الزمان الذى انت فيه بزمان تكلمك ولم يزد هذا البيان الا تضييق دائرة الحال اذ الحال لايخص زمان التكلم بل ربما يكون زمان فعل من افعال اخر ولما كان شان البديهى انه لايزيد التكلم فيه الا التزلزل رأينا صرف العنان عن كثير من الخواطر (على اخصر وجه) احترز به عن نحو كان زيد منطلقا وينبغى ان يؤخر عن قوله (مع افادة التجدد) ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لايتأتى الا لقصد الاختصار فان قلت لايرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده باحد الازمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه قلت يحصل التقييد بدون القرينة باحد الازمنة بمقتضى الوضع لامحالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت فالفائدة فى الايراد فعلا ولامندوحة عن القرينة الا ان القرينة هنا لتعيين المراد وفى الاسم للتقييد قلت فائدته التدرج فى التعيين وذلك موجب لمزيد التقرر بقى انه لايظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على اخصر وجه اذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب وكيف لا وايجاز الحذف لايعقل بدون القرينة فالصواب فالتقييد بنفس المسند باحد الازمنة الثلثة وانما يفيد الفعل التجدد لانه اعتبر فى جعل الزمان جزء مفهومه ان يكون الحدث حادثا بحدوثه لان الزمان المقارن بالحدث يورن بذلك فلم يهملوا فى جعل الزمان جزأ لمفهوم الفعل هذا الايذان لا لان مقارنة الزمان يستدعى الحدوث اذ الصفات القديمة كلها مقارنة للزمان ولهذا صح كان الله عليما حكيما فاستعمال الفعل فى الامور الثابتة كعلم الله و يعلم مجاز ووضع الفعل لمقارنة الحدث الزمان على وجه الحدوث لحدوثه فالمراد بالتجدد الحدوث واما التجدد بمعنى حدوثه شيأ فشيأ كالزمان وكثيرا ما يقصد بصيغة المضارع فهو ليس معتبرا فى مفهوم الفعل وانما يفهم من خصوص الحدث او اقتضاء المقام قال الشارح المحقق افاده الفعل التجدد لان التجدد من لوازم الزمان الذى هو جزء مفهوم الفعل وتجدد الجزء يستلزم تجدد الكل واورد عليه السيد السند ان التجدد الذى قصد بايراد الفعل ليس تجدد الكل بل تجدد الحدث ولايلزم من تجدد الكل تجدد كل جزء حتى يلزم ذلك لانه فى علم الله مجموع المعنى متجدد لدخول الزمان فى مفهومه وليس

لايتوقف نسخة

العلم متجددا ويمكن دفعه بان مراده ان تجدد جزء مفهوم اللفظ بحسب عرف الوضع
يقتضي تجدد كل جزء فيكون ماذكره مجمل ماذكرناه مفصلا على طبق ما فصله السيد
السند ومما ينبغي ان ينبه عليه ان هذه النكتة انما ترجح الفعل على الاسم فيما اذا لم يكن
للفعل اسم يرادفه واما ما بعده وامهل وامثالهما فلا ترجح بهذه النكتة على الاسم لانه
يغني هيهات ورويد وامثالهما غناء هما الا ان يقال هذه الاسماء النحوية معدودة في هذا
الفن في عداد الافعال يرشدك اليه ما سيأتي من جعل رويد زيدا من امثلة الامر ومن الدواعي
الى جعل المسند فعلا انشاء المدح او الذم او التعجب او الدنو لان الموضوع لها افعال
(كقوله) اى قول ظريف بن تميم العنبرى (اوكلما) اى كلما جئت عكاظ وكلما (وردت عكاظ)
متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكان يقع فيه الوقايع (قبيلة
بعثوا الى عريفهم يتوسم اى يتفرس الوجوه ويتأملها لحدث منه ذلك التوسم شيأ فشيأ
ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان اكل قبلة على جناية فتى وردوا عكاظ طلبني الكافل
بامرهم ولا يخفى ان هذا المثال يستدعي ان يراد بالتجدد التقضي شيأ فشيأ على طبق الزمان
لا مجرد الحدوث لكن الغالب في الفعل قصد الاول فهو النكتة الشايعة ولذا حملنا عبارته
عليه لانه الانسب بالتعرض والبيان وايضا قوله واما كونه اسماء فلافادة عدمهما
يقتضي ارادة التجدد بهذا المعنى ارادة عدم التجدد بمعنى التقضي شيأ فشيأ
لا يقتضي ايراد الاسم فالمثال لا يطابق الممثل وهذا الخبط انما وقع من المصنف
والمفتاح لم يمثل بما هو صريح في قصد التجدد بهذا المعنى ومما يقتضي كونه فعلا
ان المقام مقام طلب الفعل نحو اضرب او الترك نحو لا تضرب او انه لا بد من ادخال حرف
الشرط على المسند او التحضيض او الاستفهام او النفي او ما يتضمن الاستفهام او الشرط
فاحفظه فانه من البدايع (واما كونه) اى كون المسند المفرد (اسما فلافادة عدمهما) الظاهر
انه راجع الى التقييد وافادة التجدد لكنه ظاهر الفساد اذ عدم التقييد وعدم الافادة
لا يكون مقصودا بالافادة للبليغ بل المقصود عدم التقييد وعدم التجدد فينبغي ان يجعل
الضمير عنهما وقد صرح المصنف في الايضاح بالثاني حيث قال واما كونه اسما فلافادة
عدم التقييد المذكور والتجدد بقول الشارح المحقق اى عدم التقييد المذكور وافادة
التجدد ليس كما ينبغي ومما يقتضي الاسم افادتهما لا على اخصر وجه لان المقام مقام
الاطناب كما يقول زيد قائم فيما مضى او فيما يستقبل والنكتة العامة لكونه اسما عدم
التقييد وعدم افادة التجدد على اخصر وجه فربما يجعل عدمهما ذريعة الى عدم
التقييد والتجدد بمعونة القرائن وربما يكتفى بمطلق الثبوت فالاولى ما ذكره المفتاح من قوله
واما الحالة المقتضية لكونه اسما فهي اذا لم يكن المراد افادة التجدد والاختصاص باحد
الازمنة افادة الفعل لاغراض يتعلق بذلك والاختصار المنطبق له واما كونه اسما فلعدمهما
اى لعدم التقييد وافادة التجدد على اخصر وجه سواء انتفى التقييد او ثبت لا على اخصر وجه
واما اعتراض الشارح المحقق عليه بانه يخالف ما حققه الشارح من ان الاسم لا يدل على اكثر
من ثبوت شئ لشئ وكما لا يدل على زمان لا يدل على الدوام فندفع بان المصنف لم يقصد
ان الاسم ينفي التقييد والتجدد بل قصد ان الداعي اليه المقصود عدم التقييد والتجدد
والفعل ينافيه والاسم يجامعه فيصح ذلك الافادة مع الاسم بمعونة القرائن ولا يصح مع
الفعل هذا فان قلت هل يصح افادة عدم التجدد والحدوث باسم الفاعل كما دل عليه قوله
(كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق) وقد ذكر ابن

الحاجب فى تعريف اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قلت هذا
مبنى على عدم الالتفات الى ما ذكره ابن الحاجب وترجيح الاسم ما يستفاد من المفتاح بان زيد
عالم يستفاد منه الثبوت صريحا بناء على ان الاسم صفة كان اوغير صفة للدلالة على الثبوت
وتأييده بما ذكره الشيخ عبد القاهر و يجعل الميدانى الصفة المشبهة واسم الفاعل فى عداد
واحد وسمى الجميع اسم الفاعل لكن حسنه يشكل وذلك بما قالوا انه يقال حاسن لمن حدث حسنه
وحسن لمن ثبت حسنه ويؤول بانهم ارادوا ان اسم الفاعل لما كان جاريا على لفظ الفعل
جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرينة بخلاف الصفة المشبهة فيقصد به وضعا مطلق
الثبوت و بمعونة القرينة الدوام ولا يقصد الحدوث اصلا واعلم ان فى اضافة الصرة الى
ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهى ان صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب
صرتنا على انه مفعول لا يألف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالفة
من جانب صرته واوا كتفى فى التمثيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لان يمر عليها
كي توهم ولا يخفى ان قوله وهو منطلق حال دائمة (واما تقييد الفعل) يريد به المعنى المصدرى
اوالفعل وجعل ذكره لكونه اصلا بمنزلة ذكر شبه الفعل ايضا كما هو عادة ائمة العربية
(بمفعول) اراد به احد المفاعيل الخمسة (ونحوه) اراد به الحال والتميز دون المستثنى
لانه اما مستثنى من الفاعل فهو من تتمته او من المفعول به او من غيره من المفاعيل اوالحال
فالحال كذلك فلا معنى لتقييد الفعل به وان ذكره الشارح المحقق ولك ان تجعل ونحوه
مرفوعا معطوفا على تقييد الفعل وتريد به نحو تقييد الفعلى بمفعول من تقييد الشبه والتقييد
بغير المفعول ثم فى كون التقييد بالمفعول به لتربية الفائدة نظر بل يتوقف فهم الفعل المتعدى عليه
كتوقفه على الفاعل وعدم تقييده يحوج الى اخراجه عن مقتضى وضعه ثم المراد بالمفعول
ما لم يقم مقام الفاعل اذ التقييد بما قام مقامه لاصل الفائدة لا للتربية ولا يخفى ان التقييد بمفعول
لا يشمل ذكر المفعول المطلق للتأكيد الا ان يتكلف فى التقييد بما يعم صورة التقييد (لتربية
الفائدة) وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد
الموجب لقوة الفائدة كذا ذكره الشارح المحقق وهو لا يشمل المفعول المطلق للتأكيد والمراد
لداع الى تربية الفائدة للاثم قوله واما تركه فلمانع منها ولا يخفى ان بحث تقييد المسند بمفعول
ونحوه من مباحث متعلقات الفعل والبحث عنه ههنا من قبيل وضع الشئ فى غير محله وان تقييد
المسند لا ينحصر فى تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وان فى رفع نحوه رفعه
فاغتنمه ولا تحرم نفعه ولما كان يتوهم ان الافعال الناقصة وفروعها مقيدات بشبه المفعول
من اخبارها ويتحير فى تربية الفائدة فيها اذ لا فائدة لكان مع فاعلها بل الفائدة فى خبرها
واسمها والتربية فى ضم كان نبه على حقيقة الامر ورفع به التوهم فقال (والمقيد فى نحو كان
زيد منطلقا هو منطلقا) اى نحو منطلقا (لا كان) اى نحو كان وفيه نظر لانه ليس فيه
تقييد المسند بل النسبة لان الزمان المفاد من كان قيد النسبة المفهومة منه لا قيد الانطلاق
بلا ريبة ولم يدخل فى نحو كان زيد منطلقا كون زيد منطلقا ولا زيد كائن منطلقا اذ لا تقييد
فيه بل لا يدل الكون والكائن الا على اصل النسبة بخلاف اخوات كان فان فى فروعها
تقييدا لا محالة لان فى الاخوات تقييدين تقييد بالزمان وتقييد الخصوص للنسبة تضمنية
مصادرها والفروع لم يفتها الا الزمان وجعل التقييد دائرا على كون كان بمنزلة الظرف
كما فعله الشارح واختاره السيد السند لا يتنى بفروع هذه الافعال ولا يذهب عليك ان التقييد
مكان لا يخص الفعل والمشتقات والمصادر بل يشمل الجوامد نحو كان زيد انسانا ورفع نحو

نحو ينفعك فى هذا المقام ايضا (واما تركه) اى ترك تقييد الفعل بمفعول ونحوه (فلمانع منها) اى
من التربية جعل انتفاء المقتضى ايضا من المانع و يعلم من بيان ترك تقييد الفعل ترك تقييد الخبر
بكان واخواتها كما علم من بيان فائدة تقييد الفعل فائدة تقييد خبر كان بكان قال الشارح
كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها لظهور انحصار المطلق فى المقيد او لعدم تعلق
عرض بالقيد او لعلم السامع بالقيد فان قلت فما فائدة الاخبار لان المطلق ايضا معلوم حين
معرفة القيد قلنا يمكن ان يعرف المخاطب ان جاء رجل فى هذا الوقت ولا يعرف انه زيد
فاذا قلت جاء زيد يعرف مجئ زيد فى هذا الوقت مستغنيا عن بيان القيد ثم قال او خوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره يعنى باخبار السامع اياه
او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار يعنى ان يصدق بذلك والا فتصور كونه
مكثارا لا يضر وضرر التصديق به ان ينفر منه ولا يصغى الى كلامه او قادر على
التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك (واما تقييده) اى الفعل و ما يشبهه
بالشرط) نحو ان تكرمنى اكرمك وان تضربنى فانا ضارب وفيه ان التقييد فى قولك
ان كان زيدا بالعمرو فانا اخ له وليس للفعل ولا شبهه بل للنسبة فالشرط قيد للجزاء
لا لمسنده و بالجملة جعل الشرط قيدا تقتضى ان يكون الكلام التام هو الجزاء يكون الشرط
قيدا له اما بمجموعه او لمسنده وهو المنطق لجعل الاسناد اليه من خواص الاسم ولحصر
الكلام فى المركب من اسمين او فعل واسم الا انه يخالف ما ذهب اليه الميزانيون
ان كلا من الشرط والجزاء خرج عن التمام بدخول اداة الشرط على الجملتين والجزاء محكوم به
والشرط محكوم عليه والنسبة المحكوم بها بينهما وليس شيئا من نسبتى الشرط والجزاء
قال السيد السند ليس كون الشرط قيدا للجزاء الا ما ذكره السكاكى وفى كلام النحاة برمتهم
حيث قالوا كلم المجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثانى اشارة الى ان المقصود هو
الارتباط بين الشرط والجزاء فينبغى ان يحفظ هذه الاشارة و يجعل مذهب عامتهم
ما يوافق الميزانيين وكيف لا ولو كان الحكم فى الجزاء لكان كثير من الشرطيات المقبولة
فى العرف كواذب وهو ما لا يتحقق شرطه فيكون قولك ان جئتنى اكرمك كاذبا اذا لم يجئ
المخاطب مع انه لا يكذبه العرف وذلك لان انتفاء قيد الحكم يوجب كذبه وفيه ما عرفت
من انه لا يخص السكاكى لان حصر الكلام فى القسمين المذكورين يقتضيه اقتضاء بينا
وجعل الاسناد اليه من خواص الاسم ظاهر فيه ولا يلزم كذب القضايا التى شروطها غير
متحققة لانه يجوز ان يكون المراد بالجزاء فى قولك ان جئتنى اكرمك انى بحيث اكرمك على
تقدير مجيئك وفى قولك ان كان زيد حمارا فهو حيوان انه كان بحيث يكون حيوانا على تقدير
الحمارية وفى قولك ان كان الآن طلوع الشمس كان النهار موجودا انه يكون النهار بحيث
يتصف بالوجود على تقدير طلوع الشمس الآن وعلى هذا القياس واشارة قولهم كلم
المجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثانى الى ان المقصود الارتباط بينهما غير سديدة
بل هو كقولهم فى للظرفية اى لظرفية مجروره لغيره وله نظائر لا تحصى ولم يقصد بشئ ان
المقصود الارتباط بينهما فان قلت اذا دار الامر بين ما قال الميزانيون و بين ما قاله
النحويون فهل يعتبر كل منهما مسلكا لاهل البلاغة او يجعل الراجح مسلكا وايهما ارجح
قلت الارجح تقليل المسالك تسهيلا على اهل التخاطب والاصطلاح ولعل الارجح ما اختاره
النحاة لئلا يخرج الجزاء عن مقتضاه كما خرج الشرط اذ مقتضى التركيب ان يكون كلاما

المنطلق نسخه

تاما وايضا هواقرب بالضبط اذفيه تقليل اقسام الكلام ولواعتبره الميزانيون كما اعتبره
النحاة لاستغنوا عن كثير من مباحث القضايا والاقيسة فكن حافظا لهذه المباحث النفيسة
ومثل الشارح المحقق للتقييد بالشرط بقوله اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك ولم يقصد
بذلك ان التقييد كما يكون للجزاء المذكور يكون للمحذوف لان النحاة جعلوا اكرمك
ان تكرمني محذوف الجزاء لعدم صحة تقديم الجزاء على الشرط بل قصد ان الشرط كما يكون قيدا
للجزاء المتقدم يكون قيدا للجزاء المتأخر فان علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على
الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الايجاز والاطناب والمساواة وقال
حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب لحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ له لرعاية امر لفظي
لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لو جعل اكرمك ان تكرمني من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه
مخالفة قانون النحوي المشهور فلا يكون بليغا لانتفاء الفصاحة قلت لا شبهة في قوة
هذه الشبهة ولا يندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة قانون النحوي المشهور بقانون
لم يدع اليه امر لفظي ثم كون الشرط قيدا للجزاء بينه الشارح المحقق بان قولك ان جئتني
اكرمتك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وليس كذلك بانه قيد للجزاء لانه بمنزلة اكرمك
على تقدير مجيئك وكيف ولو لم يكن كذلك لكان اذا جئتني اكرمك من التقييد بالظرف لا بالشرط
لان اذا ظرف مصرح وله حيثيتان ظرفية وتعليق فباعتبار الظرفية تقييد بمفعول ونحوه
وباعتبار التعليق تقييد بالشرط ومن مرجحات اعتبار النحوي انه على مذهبهم لا يحتاج قولهم
ان تكرمني فاكرم زيدا الى تأويل لانه اما طلب اكرام مقيد بتقدير اكرام واما التقييد طلب الاكرام
بتقدير اكرام على اطلاق اختلاف بين الشافعية والحنفية وعلى مذهب الميزانيين لا بد من تأويل
الانشاء بالخبر لتمكن الحكم بين الشرط والجزاء (فلاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
من التفصيل) اي مما ذكر مفصلا (وقد بين ذلك) التفصيل (في علم النحو) والاولى الاقتصار
على قوله من التفصيل في علم النحو وفيه تعريض للسكاكي بانه اتى بتطويل حيث اتى بتفصيل
في علم النحو واشارة الى وجه اسقاطه تفصيله واختار ادواته ليشمل الحروف والاسماء ولا يخفى
ان الحوالة الى علم النحو انما تصح لو كفى معرفة ما بين ادواته في معرفة الاعتبارات وما ذكره
لا يفيد الا توقف معرفة الاعتبارات على معرفة التفصيل ولا يفيد معرفتها بمعرفته فالاولى
فلاعتبارات يعرف بمعرفة ما بين ادواته من التفصيل ولا يذهب عليك ان التقييد بمفعول
ونحوه ايضا لاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين المفاعيل وما بين اشباهها من التفاوت
وقد فصل في النحو ولا اختصاص لما ذكره بالشرط وقد عرفت وجه التخصيص ان كنت
ذا تذبه في سماع ما القي اليك (ولكن لا بد ههنا من النظر في ان واذا ولو) لان لها اعتبارات
لا تفي معرفة التفاوت تنبيها على ما فصل في النحو بمعرفة تلك الاعتبارات والتفاوت بين
اذا وان لا ينفيها قول النحاة ان اذا تتضمن معنى ان لانهم لم يقصدوا الا تضمنه اصل معنى ان
دون خصوصياته ولا بد من النظر في ما ومن ايضا لان احدهما للعاقل والآخر
لغير العاقل وفي استعمال احدهما مقام الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان وتقديم ان
على اذا مع ان مفهومه عدمي ومفهوم اذا وجودي لانه الاصل في الشرط (فان واذا للشرط)
اي لتعليق امر بغيره في الاستقبال (لكن اصل ان عدم الجزم) من المتكلم بل عدم التصديق
لقول النحاة انها تستعمل للمعاني المحتملة المشكوكة (بوقوع الشرط) اولا وقوعه اذ الشرط
قد يكون سلبا (واصل اذا الجزم) فاستعمال ان في عدم الجزم واستعمال اذا في الجزم على الاصل
لا يستدعي نكتة سوى اعتبار كون ذلك الاصل واذا عرفت ان المراد بالجزم التصديق

سلبا نسخة

بيا نسخه

ونظيره مافى تعريف القضية بالقول الجازم الموضوع للتصديق والتكذيب فان الجزم فيه
بمعنى التصديق وذكر وقوع الشرط لا بخصوصه لظهوران الشرط ربما يكون سلبا فلا يرد
ان بيانه لا يشمل ما اذا كان الشرط سالبا وانه لا يفيد انه ليس الظن موقعا لان وانه موقع
لاذا نعم فى عبارته اغلاق ما فان قلت كما ان اصل ان عدم الجزم (بوقوع الشرط) اولا
وقوعه كذلك الاصل فيه عدم الجزم بنقيض الشرط فلم يتعرض له قلت لانه لم يذكر فيه الا
ماعدل فيه عن عدم الجزم بالوقوع اوعن عدم الجزم باللاوقوع ولم يذكر ماعدل فيه عن
عدم الجزم بنقيض الشرط وقال الشارح المحقق لانه بصدد الفرق بين ان واذا وعدم الجزم
بالنقيض مشترك بينهما وفيه بحث لان عدم الجزم بالنقيض فى ان بمعنى الشك فيه وعدم الجزم
بالنقيض فى اذا بمعنى الانكار فلا اشتراك بل الفرق باعتباره ايضا قائم وما سوى اذا من اسماء
الشرط لم يفارق ان فلذا خص الفرق بان واذا ولم يتعرض لماسواهما قال الرضى فى بحث كلم
المجازاة وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التى هى للابهام
فلا يستعمل فى الامر المتيقن المقطوع به لانه لا يقال ان غربت الشمس اوطلعت فجعل العموم
فى اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم فى الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا
والشرط بعد هذه الاسماء كالشرط بعد ان فى احتمال الوجود والعدم هذا (ولذلك)
المذكور من الامرين وهو كون الاصل فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل فى اذا الجزم
(كان) اى صار الحكم (النادر موقعا) اما تمييز فيكون بمعنى النادر الوقوع وحينئذ قوله (لان)
متعلق بكان واما خبر الكان اى كان الحكم النادر محل وقوع ان والمراد كونه لان حقيقة وتجوزا
فانه لندرته اما مشكوك فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا بالمشكوك موقع
لان لا يقال كيف يكون النادر موقعا لان حقيقة والندرة ترجح جانب العدم لانا نقول المراد
بالنادر اعم من النادر المطلق والنادر بالنسبة كما يدل عليه ما سيأتى (وغلب) اما من التغليب
او الغلبة (لفظ الماضى) اى اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضى سواء كان الفعل الماضى
او المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضى ولم يقل الماضى لئلا يتبادر منه الفعل الماضى فان قلت عرف
الفعل الماضى بما فسرت به لفظ الماضى فلا يترجح على الماضى قلت اردت بالوضع اعم من الوضع
التركيبى فكان شاملا للم يضرب والمعتبر فى التعريف الوضع الافرادى فخرج عنه لم يضرب
(مع اذا) لانه انسب بالجزم بالوقوع لان الواقع فيما مضى احق به ويستفاد مما ذكر ان اللفظ
المستقبل غلب مع ان وان الكثير صار موقعا لاذا (نحو فاذا جاءتهم الحسنة) اى قوم موسى
جنس الحسنة (قالوا لنا هذه) اى لاجلنا هذه لا لغيرنا يعنى لا سبب لهذه الحسنة الا نحن (وان
تصبهم سيئة) اى بلية (يطيروا بموسى) ويقولون هذه بشأمة موسى (ومن معه) من المؤمنين
وسبب حدوثها اياهم والاظهر ان المراد بمن معه هرون والتطير بموسى ومن معه لتنزيل موسى
ومن معه منزلة الفال الردى اذ التطير التشاؤم بالفال الردى على ما فى القاموس ولا يخفى
ان اللام فى لنا للتعليل لا للاختصاص لانه مقتضى تطيروا بموسى ومن معه فتفسير الشارح
قوله لنا هذه ناقة بانه مختصة بنا محل نظر وانما حصروا سببية الحسنة فى انفسهم دون سببية
السيئة فى موسى ومن معه ولم يقولوا بموسى ومن معه يطيروا لادعاء ظهور حصر الشآمة فى
موسى ومن معه بخلاف السببية للحسنة فان الله تعالى يرزق كل بر وفاجر وينعم كل صالح وطالح
ولذا كثرت الحسنة وغلبت على السيئة ولم يراع فى التمثيل ترتيب المثل لان الآية منعتها (لان
المراد) اى اتى بالماضى مع اذا فى جاءت الحسنة لان كذا فى الايضاح والاظهر صح تمثيل المجئ
باذا مع الماضى للقطع بوقوعه ورعاية المناسبة بقوله واذا جاءتهم الحسنة لان المراد (الحسنة

المطلقة) لا المقيدة التي هي فرد من افرادها نوعا كان او شخصا (ولهذا عرفت تعريف الجنس)
دلالة على اطلاقها لان الجنس الكثير الافراد كالواجب الوقوع لكثرته واتساعه في الانواع
الكثيرة وفيه تعريض بالسكاكي حيث قال ولهذا عرفت تعريف العهد او الجنس والعهد اقضى
لحق البلاغة ووجهه ان العهد ينافي الاطلاق فضلا عن ان يكون اقضى لحق البلاغة ولعمري
ان هذا من مطارح الانظار ومسارح الافكار ولقد اطال فيه الشارح المحقق وزاد عليه
ما زاد السيد السند المدقق ونحن لا نرضى بان نورد كلماتهم المتجلية لمزيد الاطالة بعد ان
هدينا الى وجه كلامه وشممنا نكهة مرامه فنهدى ذلك الهداية ونغنيك بالدراية عن كثرة
الرواية فنقول المراد الحسنة المطلقة ولارادته طريقان احدهما الواضح الغير الخفي عن احد
وهو الذي ذكره المصنف والثاني ان يراد بالحسنة ما يطلق عليه الحسنة فيجمع لفظ الحسنة بين
الجنس وكل فرد فيعرف تعريف العهد بناء على ان الجنس الذي هو حصة من هذا المفهوم
لتعينها بكثرتها واتساعها صار كالمعهود المذكور في التقرر في ذهن السامع ويراد بهذا
الاعتبار من لفظ الحسنة ولا شك انه اقضى لحق البلاغة حيث جعل تعينه لكثرتها نصب العين
ورجح في التعين على كل فرد من افرادها مع ان المتوقع ابهامها وتعين الفرد اذ الفردية
انما يحصل بالتعين (والسيئة نادرة بالنسبة اليها) اي الحسنة قال المصنف اي اتى في جانب
السيئة بلفظ المضارع مع ان ونحن نبهناك على وجه آخر (ولهذا نكرت) تنبيها على ان
الجنس لقلة افرادها لم يخرج عن الابهام ولم يستحق التعريف المقتضى للتعيين وقال الشارح
المحقق نكرت للتقليل وما ذكرنا انسب والاحسن الابلغ ان يقال اريد بالسيئة سيئة حقيرة
اي ان اصابتهم سيئة حقيرة يتطيروا فضلا عن اكثر وهذا كما يقال ان حسر فلان فلها
يراه مني وهذا الذي ذكره من مجيء اذا مع الماضي في الكثير وان مع المضارع في النادر هو مقتضى
الظاهر ولا يمنع استعمال اذا في النادر مع التنكير او التعريف في النادر هو مقتضى النكتة فلا يشكل
عليك قوله تعالى فاذا مس الناس ضر دعوا ربهم وقوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض لان
استحقاق الانسان لكل ضر اقتضى ان يكون مباشرته لقدر يسير كما يدل عليه لفظ المس
كالمقطوع به وان ابتلاء الانسان المتكبر المعرض بالشر المتعين لكونه نصب العين بالنسبة اليه
يجب ان يكون مقطوعا به اذ ضمير اذا مسه الشر لذلك الانسان المدلول عليه بقوله واذا انعمنا
على الانسان اعرض ونأى بجانبه ولا منافاة بين جعل المساس مفهما للمباشرة القليلة ومنع
دلالته على قلة فاعله بدليل قوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم فما ذكره السيد
السند ان جعل الشارح المس منبئا عن القلة هنا ينافي ما ذكره سابقا من انه لا دلالة
للفظ المس على القلة بالدليل المذكور ليس بشيء (وقد تستعمل ان في الجزم) عبارة
المفتاح والايضاح في مقام الجزم وهو الصواب لان ان لم تستعمل في الجزم فقوله في الجزم
مصدر حينية اي في وقت الجزم وهو انسب من تقدير المقام كما فعله الشارح والمراد الجزم
بوقوع الشرط او لا وقوعه كما في شروح المفتاح وان قيده الايضاح بالوقوع وتبعه الشارح
المحقق في شرحيه (تجاهلا) لاقتضاء المقام التجاهل كقولك لمن سألك هل زيد في الدار
وانت تعلم انه فيها ان كان فيها اخبرك فتجاهل لتعلم هل مصلحة زيد في الاخبار او تعلم انه
ليس فيها فتقول ان كان فيها اخبرك فتجاهل لئلا يرجع السائل على الفور وينتظر ساعة
لعل زيدا يحضر (او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك) اي ينسبك الى الكذب دائما
ويعدك من الكاذبين (ان صدقت فماذا تفعل) وقد عدل عن عبارة المفتاح لمن يكذبك
فيما تخبر ان صدقت فقل لي ماذا تفعل لانه يفيد النسبة الى الكذب في قول القى عليه وحينئذ
ان صدقت بحسب ان يؤول بان ظهر صدقي وظهور الصدق يحتمل ان يكون

مشكوكا للمتكلم ولا يكون فيه خلاف مقتضى الظاهر بخلاف صدقه فانه يعلمه جزما فالمثال
بظاهره ينطبق على ما ذكره لا على ما في المفتاح لكن ايراده عبارة المفتاح في الايضاح بعينه
يشعر بانه لم يعدل عما ذكره بل اختصر عبارته وقوله فماذا تفعل للتقرير اي لا يقدر على ما يدفع
تجاهلك والمثال يحتمل التجاهل للملاينة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب فلذلك اكتفى به
الا ان عدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه في قوله تعالى وان كنتم في ريب ربما يشعر
بانه خصه بالثاني فكانه لذلك خصه الشارح المحقق في الشرح بالثاني وان جعله في شرح المفتاح
لهما فان قلت جزم المخاطب باللاوقوع والموافقة معه يقتضي استعمال لو لاختصاص ان
بالمشكوك قلت نزل جزمه باللاوقوع منزلة الشك تنبيها على ان الجزم باللاوقوع مما لا يليق
والغاية فيه الشك وقد اشكل ذلك على الشارح المحقق في استعمال ان فيما نزل منزلة المحال
واجاب عنه بهذا الجواب وغفلته عن توجه الاشكال بعينه هنا من العجاب على انه يمكن ان
يقال استعير ان لغرضه دون لو لان ان اقرب مما هو المقصود لعدم دلالته على انتفاء الثاني
لانتفاء الاول فلو وان كان انسب من جهة دلالته على انتفاء الشرط لكنه بعيد من جهة
دلالته على انتفاء الجزاء فلا ترجيح من هذا الوجه ومن النكت البديعة جعل معارضة اعتقاد
المتكلم والمخاطب مورثا للشك كما يورث تعارض الدليلين الشك في الدعوى ومنها
العدول الى الشك لان القطع غير رائج وقوله ان صدقت فماذا تفعل يحتمل الكل (او تنزيله)
اي المخاطب العالم بوقوع الشرط اولا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما في الشرح
غير ظاهر (منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم) كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه
لان مقتضى العلم بالابوة عدم الايذاء ولك ان تجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل
يفرق بين النظرين ذو الفضل ومن النكت الدقيقة تنزيل المتكلم علمه منزلة الجهل تنبيها
على ان ما يشاهده مما يخالف العلم يشهد بجهله كما في المثال المذكور فان مشاهدة
ايذاء الابن تدعوه الى الحكم بانه ليس ابناله (او التوبيخ) وتعيير المخاطب على وقوع الشرط منه
او اعتقاده اياه (وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح) ذلك
المقام (الا لفرضه) اي لفرض الشرط ولما جعل الشرط مقلوعا عن اصله بقالع في المقام
استشعر انه لا يصح استعمال ان المنافي للقلع فان مقامه مقام التردد فذكر لدفعه نظيرا مشهورا
معلوم الحال فقال (كما يفرض المحال) لاغراض تسوي بينه وبين المتمكن في الاستعمال
من قصد الالزام والابطال وغير ذلك بما يتفطن العقل به المجال فان قلت فيه تطويل المسافة
بلا طائل اذ يحصل الغرض بجعل القالع سببا لتنزيله منزلة المشكوك ولا وجه لجعله منزلا منزلة
الباطل ثم التنزل منه الى جعله بمنزلة المشكوك قلت اجاب عنه السيد السند بمنع انتفاء الطائل
اذ فيه مبالغة في التوبيخ يقتضيها المقام ونحن نجيب بان القالع يحكم عليه بالبطلان فقطع
المسافة الطويلة لقوة هذا القاسر فاذا بلغ مرتبة الباطل يسترجع عنه بالتنزيل الى مقام
المشكوك (نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا) اي انهملكم فنصرف عنكم القرآن وما فيه من
الامر والنهي والوعد والوعيد اعراضا او للاعراض او معرضين (ان كنتم قوما مسرفين)
فيمن قرأ ان بالكسر) فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء
بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب
ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما
لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا ولا استعمال اذا في مقام التوبيخ مناسبة عظيمة الواقع
لعلها تكون كريمة عند البليغ في اشعاره تحقق وقوع الامر الذي هو عاد تأكيد للتوبيخ وربما

بتحقق التصور بدون التوبيخ كما في قولك ان كان فلان ابالك فلا تؤذه لان فيه ان اشتمال المقام
على صدور الايذاء من المخاطب يقلع الشرط عن اصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط واما
قال فيمن قرأ بالكسر اتباعا لمذهب البصري والا فالكوفي يجعل ان المفتوحة كان للشرط
والبصري يجعله في تقدير لان ويحذف الجار من ان قياسا ولا يخفى ان توفيق القرائتين
يستدعي ان يجعل المكسور بمجرد السببية تجريدها عن الشك (او تغليب غير المتصف به) اي
بالشرط (على المتصف) وهو ظاهر قول المفتاح واما التغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على
مرتابيهم وقد صرح المصنف في الايضاح بان المراد بغير المرتاب ظاهره لا غير معلوم الارتياب
حيث قال فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فلا يصح حمل قوله غير المتصف
على غير معلوم الاتصاف ليكون المعنى او تغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به
كما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند لدفع اشكال ظنا وارادا لولا هذا التأويل وهو
ان تغليب غير المتصف به على المتصف به يجعل الشرط قطعي اللاوقوع بالنسبة الى الجميع
فلا يصح بذلك استعمال ان بل يصير المقام مقام لو بل يجب انتفاؤه على ظاهره ودفع
الاشكال بانه لو غلب المتصف على غير المتصف لصار المقام مقام اذا وفي العكس يصير المقام
مقام ان او لو ولكل منهما ترجح من وجه على الاخر كما نبهنا عليه فتعارف في مقام تغليب غير
المتصف على المتصف استعارة ان نعم يمكن حمل عبارة المفتاح على ما حملاه لكن عنه
مندوحة بما ذكرنا فكن معنا ولا تكن في ريب واجتنب من ربقة التقليد فانه اخس عيب وقد
اطال في هذا المقام كلام الشارح المحقق والسيد السند في تزييف ما قيل في الدفع وهو
اضعف من كل ضعيف فلم نرض بان نمتزج به هذا البحث الشريف وطوينا على غره
اذ ليس نفعه كضره (وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما) لكن
على الاول الخطاب لمجرد المرتابين لانهم الموبخون على الريب وعلى الثاني الخطاب بمجمع
من المرتابين وغير المرتابين (والتغليب يجري في فنون) اي انواع (كثيرة) جريان المقسم في
الاقسام والمقصود انه انواع كثيرة ونبه باطلاق الانواع على انها لا تدخل تحت الضبط
والحصر والوظيفة فيه ذكر عدة منه ليتمكن الطالب من اعتباره لكن ينبغي ان يعلم انه يغلب
الاكثر على الاقل والاشرف على الاخس الا ان يكون لفظ الاعلى اثقل او كان مؤنثا مع تذكير
الادنى فيغلب ما لفظه اخف كالعمرين او يكون مذكرا كالقمرين ويغلب المتكلم على المخاطب
والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وان كان الغائب اكثر واشرف من المخاطب
والمخاطب اكثر واشرف من المتكلم منها تغليب الذكور على الاناث قال الشارح المحقق وذلك
يكون بان يجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه
على الذكور خاصة (كقوله تعالى وكانت من القانتين) عدت الانثى من الذكور
القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات هذا كلامه ولا يخفى ان اجراء الصفة على الذكور والاناث على
طريقة اجرائه على الذكور خاصة هي التعبير عن مجموع اي الذكور القانتون وقانتة
او القانتات بالقانتين اذ لا بد من شمول القانتين لمريم حتى يصح جعلها منهم بحكم
من التبعيضية وحينئذ لا يصح قوله على طبق المفتاح والايضاح عدت الانثى من الذكور
اذ عدت الانثى من مجموع من الذكور والانثى او الاناث وان اول تلك العبارة بان الانثى
جعلت بمنزلة الذكر في التعبير بلفظ يختص بالذكر كما اول السيد السند في شرح المفتاح
فلا توجيه لقوله والقياس كانت من القانتات لان المراد انه من جملة مجموع من القانتين

ومريم اوالقانتات وليس القياس فيه القانتات والتحقيق ان التغليب فى الاية يتصور على
وجهين احدهما ان يراد بالقانتين القانتين والقانتات تغليبا وثانيهما ان يراد بالقانتين
الذكور وتجعل مريم قانتا تغليبا لوصف قنوتها الذى لايكون الا للرجال الكمل على
الصفات الانوثة وتجعل بذلك الاعتبار ذكرا فتعد من القانتين فحينئذ لاتغليب ولايجوز
فى القانتين اذ المراد به الذكور الصرف ومما يستدعى جعلها بمنزلة الذكور انه تقبل تحريرها
مع انه لم يكن المحرر الا الذكور وهذا هو معنى قول المفتاح عدت الانثى من الذكور بحكم
التغليب وبهذا الاعتبار يصح ان القياس كانت من القانتات لكن اول كلام الشارح يأبى
عنه وهكذا الحال فى قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس حيث
قال المفتاح عد ابليس من الملئكة بحكم التغليب عد الانثى من الذكور يعنى غلب صفة عبادته
وما به يشبه الملئكة على صفات الجن فجعل من الملئكة لانه عبر بالملئكة عن ابليس والملئكة
لتغليب الافراد الكثيرة على واحد مغمور فيهم وقد نبه عليه بقوله عد الانثى من الذكور اشارة
الى الانثى السابقة فى كلامه ولما حمله الشارح المحقق والسيد السند على ما نفيه احتاجا الى
تأويل بعيد لقوله عد الانثى من الذكور يعنى هذا الحمل يشبه تغليب الذكور على الاناث فى كون
كل منهما استعمالا للفظ فى غير الموضوع هو له ولا يخفى انه لافائدة فى هذا الكلام على انه لم يبين
المفتاح ان عد الانثى مجاز وقد سبق على عد الانثى تغليب آخر وذكر بعد هذا التغليب تغليبات
اخر ولم ينبه فى شئ منها على كونه مجازا فلابد من داع على تخصيص هذا المقام بالتنبيه
نعم لاينكر صحة التغليب فى الاية باعتبار ما ذكره انما النزاع فى كونه مراد المفتاح واعلم
ان الشارح قال ويحتمل ان لايكون من فى قوله تعالى وكانت من القانتين للتبعيض بل لابتداء
الغاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخى موسى واقول لا
يخفى ان الانسب حينئذ ايضا ان يكون فى القانتين تغليبا ليكون وصفا لها بصلاح ابائها وامهاتها
ومنها تغليب جهة الخطاب على الغيبة بان يجتمع فى شئ هاتان الجهتان فيغلب الخطاب
على الغيبة (و) نحو (قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون) فان القوم مخاطب من حيث المعنى لحمله على
المخاطب غائب من حيث اللفظ فجعل وصفه على صيغة الخطاب ومنه انت وزيد فعلتهم
فغلب فيه خطاب المعطوف عليه على غيبة المعطوف قال الشارح المحقق ومنها تغليب
التكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا وفيه نظر لان ضمير المتكلم
مع الغير موضوع للمتكلم مع غيره سواء كان غائبا او مخاطبا فهو فى المثالين على حقيقته ولا تغليب
فالمثال المطابق لتغليب التكلم على الغائب نحو نحن رجال نفعل على صيغة المتكلم مع الغير
وجعل المفتاح من امثلة التغليب قوله تعالى لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا
او لتعودن فى ملتنا غلب اتباعه عليه فنسب صفة العود التى هى لاصحابه اليه والاوجه
انه غلب دخول اصحابه فى ملتهم على دخوله وعبر عن الجميع بالعود ولا يبعد ان يستغنى
عن التغليب بان يجعل شعيب داخلا فى ملتهم بحكم ان اطفال اهل الكفر اذا لم يكن احد
ابويهم مسلما داخلة فى ملتهم وملحقة بهم او كان ذلك القول منهم باعتقاد انه كان
فى ملتهم قبل نبوته ومنها تغليب العقلاء على غيرهم كما قالوا فى الحمد لله رب العالمين
ونحن نقول رب العالمين اريد به العقلاء وتربية غير العقلاء لمصلحة العقلاء فهو مندرج
فى تربيتهم ولا يبعد ان يكون تغليب المذكر على المؤنث من شعب تغليب العاقل على
غيره (ومنه ابوان ونحوه) لم يقل وابوين عطفا على المثال السابق وفصله عنه تنبيها
على التفاوت بينه وبين السابقين فان السابقين مما المفرد المغلوب حق فى اللفظ قبل

التغليب وانما غلب لماهو اذ ادعلى جوهرا للفظ من الهيئة وهذا مما ليس للفرد المغلوب نصيب في اللفظ اصلا وانما اطلق بجوهره ومادته لمحض التغليب وبهذا ظهران بين المثالين السابقين شدة اتصال اقتضت عدم الفصل بينهما وتوهم ان الفصل بين الاول والثالث فصل بين المتناسبين ليس بشئ والمراد بنحوه مرفوعا عمران وقران وانما عبر بلفظ عمر لانه اخف وبلفظ القمر لانه مذكر والمذكر متعين وان كان المؤنث اخف من كذا في الشرح ولا يبعد ان يقال تعين المذكر في القمرين ايضا لكون القمر اخف من الشمس لانه في تقدير شمسة والك ان تجعل ونحوه مجرورا ولا يخفى المراد منه حينئذ على نحوك ووجه صحة تثنية الاب مع انه حينئذ ليس له قدر مشترك مما بحث عنه في محله على ان عدم القدر المشترك في ابوين دون عمرين ممنوع لجواز ان يكون التغليب تغليب صفات الابوة في الام على صفات الامومة وجعله من افراد الاب ادعاء ومما يجتمع فيه تغليبان تغليب العاقل على غير العاقل والمخاطب على الغائب قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان قوله يذرؤكم خطاب لمن خوطب بقوله جعل لكم من انفسكم وللانعام عند القوم وان زيفه الشارح المحقق وخصه كالخطابين السابقين ففيه تغليب المخاطب على الغائب وتغليب العقلاء على العقلاء لان لفظكم يختص بالعقلاء ويعتقد السيد السند بان اجتماع التغليبين مقتضى الخطاب سواء فيه لفظكم وكن اذ الخطاب لا يكون الا للعقلاء ويدفعه ان خطاب غير العاقل لا يتوقف على التغليب اذ لا تغليب في ياجبال وياسماء ويا ارض فانما يتعين التغليب للفظكم فلذا تمسك الشارح في اثبات تغليب العقلاء على غيرهم بالخطاب بلفظكم ولم يكتف بمجرد الخطاب ومنها تغليب الموجود على ما لم يوجد واسناد ما يخص الموجود الى المجموع ومثل له الشارح المحقق بقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك فان المراد المنزل كله اقول يحتمل النظم توجيها اخر لعله ادق ولا تغليب فيه وهو ان المراد بمضى الانزال واستقبال الايمان كون الانزال قبل الايمان ولا يتوقف فلاح المسلم الا على الايمان بعد الانزال ولا يجب عليه الايمان قبل الانزال ولما كان المظنة بالفطن المحصل ان يتفطن بسهولة لنكت داعية الى ايراد اذا في غير مقام القطع من سماع نكت ايراد ان في مقام الجزم لم يشتغل الى تفصيلها ووثق بتمكنه من تحصيلها ونحن نقتدي به رجاء انك تهتدي بها (ولكونهما) قال الشارح تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده هذا وفيه ان في وضع الدعوى اولا وتعليلها بعد حصولها بعد انتظار وطلب ويكون ذلك الحصول اتم ويمكن دفعه بان في القاء الدليل من غير شعور بالدعوى مزيد سوق الدعوى وحصولها بعد انتظار والتحقيق انه دليل على قوله وان واذا للاستقبال وبيان الحكم لقوله كان كل والمتعارف في ايراد مثل هذا التعليل توسطه بين ما هو ان له وبين ما هو ان له وما بين ما هو لم له والشايع فيه ومن ثم اوولذلك الا انه لما بعد المشار اليه صرح بذكره ولا يخفى انه ليس اول تعليل قدم على المعلل في هذا الكتاب فليت شعري لم اخر التعرض له الى هنا (لتعليق امر) هو الجزاء (بغيره) هو الشرط (في الاستقبال) هو متعلق بالتعليق بشهادة قوله فيما سبق فان واذا للشرط في الاستقبال فان الشرط هنالك بمعنى تعليق امر بامر وما رده الشارح به من ان التعليق في الحال مندفع بان التعليق جعل الشئ معلقا والجعل في الحال والمعلقية في الاستقبال وتعليق الظرف بالمعلق لا بالجعل والشارح جعله متعلقا بغيره وفيه تكليف تقدير المتعلق اي كائنا في الاستقبال ولقد عدل عن عبارة المفتاح تعليق حصول امر بحصول ما ليس بحاصل

لان ماذكره مشترك بينهماو بين لو (كان كل من جملتى كل فعلية) اى امرا حادثا غير ثابت
(استقبالية) غيرقابلة لان تتقيد بزمان الحال والماضى ولو تقيدت كان خروجا من وضعهما
الذى نحن فى بيانه فلا يرد اطراد استعمال ان مع كان فى الماضى نحو وان كنتم فى ريب لانه
تجوز ولذا قيل ان هذا بمعنى اذ وكذا ينبغى ان يطرد استعمال اذا مع كان
فى الماضى وان لم يذكروه لعدم الفرق الا بان ان اقوى فى الشرط وكذا
ان الوصلية المذكورة مع الواو كثيرا و بدونها قليلة فانه لمجرد الربط ولا يخرج
الماضى الى الاستقبال ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل ولا استعمال
اذا مع الماضى كثر الا انه مجاز شايع (ولا يخالف) على لفظ الخبر المجهول كما هو المنقول
اى لا يخالف المتكلم (ذلك لفظا الا لنكتة) لان ظاهر الحال رعاية الموافقة بين
اللفظ والمعنى فلا يعدل عنها ما لم يكن ما يوجب العدول عن الظاهر ولك ان تجعله خبرا
معروفا على صيغة المخاطب او الغائبة اى لا يخالف كل من جملتى كل ذلك لفظا وفيه
وان تجعله امرا مجهولا او معروفا باحد الوجهين وفيه والنكتة امر يستخرج بدقة النظر
حتى يحتاج الى تأمل يجعل صاحبه ناكتا اى ضاربا رأس اصبعه على الارض ولا يخفى
حسن موقعها فى هذا المقام لان المراد غير ظاهر الحال ولا يمكن المخالفة بجعل
الشرط اسمية لكنه اطلق جواز المخالفة لنكتة اعتمادا على اشتهار وجوب فعلية
الشرط وكانه لم يقيد الفعلية بالخبرية ذهابا الى جواز انشائية الجزاء
بلا تأويل الى الخبر كما صرح به الشارح وجعل انشاء ليس من قبيل مخالفة اللفظ
للمعنى لنكتة وههنا بحث شريف لا ينبغى فوته وهو انه هل يصح كون الطلب جزاء
بلا تأويل اولا كما ادعاه السيد السند وادعى ان الوجدان الصحيح يحكم بان الانشا لا يقبل الارتباط
بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل
الجزاء انشاء والحق ان الشرط فى قولك ان جاءك زيد فاكرمه مثلا قيد المطلوب لا للطلب
والطلب معلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب فى الطلبى كالاخبار فى الخبرى فكما ان القيد
فى اضرب زيدا غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالمخبر عنه فكذلك فى الطلبى فالشرطية التى
جزاؤها انشاء لا تحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة فى الشرطية النسبة
بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ماذكره
السيد السند فكان هذا الاختلاف يتفرع على الاختلاف فى النسبة التامة فى الشرطية
فى انها بين المركبين او فى الجزاء وكما لا يجوز جعل الشرط اسمية لا يصح جعلها طلبية ونحوها
وان اولت الى الخبرية لا لان اداة الشرط تمنع جعلها الطلب المؤول ونحوه والاسمية شرطا
بل لانه لا يساعده الاستعمال وبناء على ان مناسبة الاداة بالفعلية الخبرية اشد فلم يرضوا بفوتها
وماذكره الشارح المحقق من ان قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما او واحدا مما
اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال يجب تأويله بان المراد ان جعلت كلتا الجملتين
او احداهما احد الامرين من الاسمية والفعلية الماضوية ولك ان تنبه على مذهب الكوفيين
فى ان احد من الناس جاءك فانا جاء فانهم لا يقولون بالحذف والتفسير بل يجوزون دخول
ان على الاسمية (كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب) المراد بالجمع المحلى
باللام الجنس ليشمل ماله سبب واحد ولهذا ترك وصفه بالمتأخذة فى وقوعه كما فى المفتاح
نحو ان اشترينا كذا (او كون) الاوضح او لكون دفعا لتوهم عطفه على ابراز غير الحاصل
كما وقع للبعض (ما هو للوقوع) اى لتحقق الوقوع (كالواقع) فالكون تامة والمعنى او لكون
ما هو متعين الوقوع كالواقع فالكون ناقصة كقوله افان مت (او التفاؤل) من السامع (او اظهار

يمكن نسخه

الرغبة في وقوعه) من المتكلم (نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد) على صيغة المتكلم مثال
لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثل لهما اقول او للرغبة وماذكر بيانا لغلبة اظهار
الرغبة للابراز في معرض الحاصل انسب ببيان غلبة نفس الرغبة له او اظهار الخوف من وقوعه
فان الخائف من شئ يكثر تصوره اياه حذرا عنه فربما يخيل اليه حاصلا ولا يخفى ان قولك
ان ظفرت ربما يقع مع الاسباب المتأخذة وربما يتعين وقوعه فلا يبعد ان يجعل في المتن
مثلا للكل الا انا تتبعنا ما يلوح من الايضاح واما وجه تخصيصه هذا المثال بالاخيرين
مالاح (فان الطالب اذا عظمت رغبته) الظاهر اذا رغبت او اظهار عظمة الرغبة
(في حصول امر يكثر) من الكثرة او الاكثار (تصوره) اى الطالب (اياه) اى حصول ذلك
الامر وفي الشرح اى ذلك الامر وماذكرنا انسب معنى وماذكره انسب لفظا (فربما يخيل)
ذلك الامر (اليه) اى الى ذلك الطالب (حاصلا) فيعبر عنه لا محالة بالماضي (وعليه) اى
على الابراز لاظهار الرغبة وفي الشرح اى على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء اى المباغاة (ان اردن تحصنا) اى الصيرورة عفافا وانما قال وعليه
لتفاوت بينهما لان الله تعالى منزه عن الرغبة والمراد ههنا لازمها وهو كمال الرضا به وايضا
لا يجري فيه البيان المذكور وقوله هذا يشعر بان المثال كان لاظهار الرغبة واجوبة
اشكال تقييد النهي عن الاكراه على البغاء بارادتهن التحصن مما يطلب من التفاسير (قال
السكاكي او للتعريض) بعد ذكر قوة الاسباب وكون ما هو للوقوع كالواقع لا بعد ذكر
الامور الاربعة كما توهمه العبارة لانه ذكر التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه بعد التعريض
وكانه نسب هذا القول الى السكاكي مع ان الجميع مذكور في المفتاح لانه لم يجد هذا الوجه
في كلام غيره بخلاف الوجوه الاخر وقال الشارح المحقق اشار به الى ما فيه من الضعف
والخفاء ويبعده انه لم يبين في الايضاح لا ضعفا ولا خفاء واوعلم فيه ضعفا وخفاء لما اهمله
وكان الضعف الذي اشار اليه ان التعريض لاسناده الى من يمتنع منه الفعل ولا دخل
للمضي فيه ويدفعه ان ذلك الاسناد لا يفيد وقوع الشرك من غير المسند اليه او لم تكن صيغة
الماضي بل انه سيقع على ان الامكان الذاتي يكفي للاسناد بحسب الفرض او
الماضي لان اللام الموطئة لا يكون في الاستعمال الا مع الماضي فهو لاتباع الاستعمال
الواجب ويدفعه انه لا تنافي بين المقتضيات حتى يمتنع الاجتماع (نحو لئن اشركت ليحبطن
عملك) والخطاب لمن اوحى اليه كما يدل عليه قوله وقد اوحى اليك والى الذين من قبلك
الاية فقول الشارح المحقق الخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن
جئ بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
لمن صدر عنهم الاشراك منظور فيه والاولى والخطاب لمن اوحى اليه (ونظيره في التعريض)
مع ما بينهما من التفاوت لفظا فان احدهما شرط دون الاخر واحدهما ابراز في معرض
الحاصل دون الاخر ومعنى من حيث ان قوله لئن اشركت ليس محض تعريض بل
للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم في حقه متحقق بخلاف مالي لا اعبد الذي فانه محض
التعريض (ومالي لا اعبد الذي فطرني اى ومالكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون)
لم يلتفت في الاستدلال الى ان المتكلم ليس تارك العبادة لان ذلك لا يوجب التعريض بل يحتمل
ان يكون تنزيلا لعبادته منزلة العدم ولوم نفسه على ترك العبادة الكاملة ولا يحتمل
ان يكون واليه ترجعون تغليبا او يكون في المعنى واليه رجوع الكل لانك عرفت انه لا يصح
تغليب المخاطب على المتكلم وان كثر (ووجه حسنه) اى التعريض المطلق او حسن هذا

التعريض وخصوص ماذكره يوافق الثاني اذلايجري في قوله لئن اشركت اذلايصح حيث
لايريد المتكلم الامايريد لنفسه ولوقال الامايريد لمن يحبه لكان وافيا والاول انما يسوغ
لوحمل قوله لنفسه على سبيل التمثيل (اسماع المخاطبين الحق) لاولى المطلوب لجواز ان يكون
المتكلم مبطلا يريد ترويج باطله واسماعه (على وجه لايريد غضبهم) اما فاعل يريد
اومفعوله وجزم الشارح بالثاني لاحتياج الاول الى الرابط تقديرا وعلى وجه لايجعلهم غضابا
اوعلى وجه يوجب رضاهم حيث يرونه مشفقا مؤدبا (وهو) اى ذلك الوجه (ترك التصريح
بنسبتهم) والالطف عبارة المفتاح وهو ترك المواجهة بالتصريح الخ فاعرفه (الى الباطل
وتعيين على قوله لكونه) ادخل في محاض النصح والشفقة (حيث لايريد المتكلم لهم
الامايريد لنفسه) قال السكاكي ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف يعني المفيد للانصاف
وهو التسوية وعدم ترجيح نفسك على غيرك في امر تنازع المخاطب فيه واصله
من الانصاف بمعنى اعطاء النصف قال الشارح ويسمى الاستدراج ايضا لاستدراجه
الخصم الى الاذعان والقبول ويقولون انه مخادعة في الاقوال بمنزلة المخادعة في الافعال
واعلم انه كما يكون من نكت ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كون ماهو للوقوع كالواقع
يكون كون الشئ واضح اللزوم امافي نفسه اوبالنظر الى لازم اخر فيستعار الماضي لتحققه
من حيث اللزوم لافي نفسه كما ذكره المفتاح في قوله تعالى وان يثقفوكم اى يصادفوكم
اويأخذوكم او يظفروا بكم على ما في القاموس حيث قال ثقفه كسمعه صادفه
اواخذه اوظفر به فلايصح تفسيره بيجدوكم مشركوامكة ويظفروا بكم على مافي الشرح
يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة على ماتفيده صيغة العدو من المبالغة ويبسطوا اليكم
ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودوالو تكفرون اى تمنوا ارتدادكم
عن دينكم حيث قال التعبير بالماضي لان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا المصادقتهم والظفر بهم
لايحتمل من الشبهة مايحتمله لزوم الاولين لهما اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي
والالسن اليهم من كفرهم لانهما واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة
البتة ولااحب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين ونفعهما للمشركين
لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي
والالسن اليهم فانه يجوزان يتفيا لدى المصادفة بتذكر مابينهم من القرابة والمعارفة وبمانشأوا
عليهم من قواهم اذا ملكت فاسمح اى فاحسن العفو واماانتفاء ودادة كفرهم بان يسلم
المشركون وان كان ممكنا محتملا لكن لايخفى انه ابعد واخفى ولايخفى ان كلامه صريح في انه
جعل الجزاء متعددا لاالمجموع وحينئذ توجه عليه مااورده المصنف على توجيه الكشاف
لمعنى ودواوستعرفه ان شاء الله تعالى وهوانه لافائدة لتقييد ودادتهم بالظفر والمصادفة
وهوامر مستمر لايختص باحد النقيضين وفرع عليه ان الاولى جعل ودوا عطفا على مجموع
الشرط والجزاء حتى لايتقيد بالظفر واورد عليه الشارح المحقق انه يتجه مثله على قوله يكونوا
لكم اعداء اذعداوتهم ثابتة ظفروا اولم يظفروا ولايمكن فيه هذا التوجيه فالوجه
ان المراد اظهار الوداد واجراء مقتضياته وكذا في الكون اعداء ونحن نقول اولا ان العداوة
بعد الظفر ووداد كفرهم غير بين لانهم يكونون حينئذ خدما وسبيالهم ولا يكون لهم
اعتداد بشانهم فيجوز ان لايكونوا متمنين لكفرهم فيحتاج الى الاخبار بخلاف الودادة قبل
الظفر فيكون للتقييد فائدة وثانيا انه يحتمل ان لايودوا ولا يتمنوا كفرهم قبل الظفر لان في
حبه ارتكاب مكاره ومشاق لاتكاد تحمل فيكونون معرضين عن ذلك الوداد واعلم انه قد

اشار المصنف قوله كابراز دون ان يقول ولا يخالف ذلك اعطا الابراز الى ان للمخالفة
ربما تكون نكتة اخرى وهى اما ماذكره المفتاح عديله لقوله كابراز غير الحاصل فى معرض
الحاصل حيث قال وابراز المقدر فى معرض الملفوظ به لانصبابة الكلام الى معناه كما فى قولك
ان اكرمتنى الان فقد اكرمتك امس مراده به ان تعتد باكرامك فاعتد باكرامى اياك امس
واما ماذكره الكشاف فى قوله تعالى وان يثقفوك الاية حيث قال الماضى وان كان يجرى فى باب
الشرط مجرى المضارع فى علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل ودوا قبل كل شئ كفركم
وارتدادكم يعنى انهم يريدون بكم مضار الدين والدنيا جميعا من قتل النفس وتمزيق
الاعراض وردكم كفارا اسبق المضار عندهم واولها لعلمهم ان الدين اعز عليكم من ازواجكم
لانكم بذالون بهادونه والعدو اهم شئ عنده ان يقصد اعز شئ عند صاحبه هذا كلامه
قال المصنف وهو حسن دقيق ونحن نقول لا يختلج فى وهمك انه يستحق حينئذ ان يكون
اول جزاء فى الشرطية لانا نقول قد سلك فى الذكر طريق الترقى الى الاقوى فالاقوى وهو
من شعب البلاغة كما لا يخفى (ولو للشرط) اى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون
الشرط فرضا (فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط) لم يقل بانتفائه لان هذا الشرط بمعنى الجزاء
الاول من الشرطية دون معنى قصد بالشرط الاول قال المصنف فيلزم انتفاء الجزاء كانتفاء
الاكرام فى قولك لو جئتنى لاكرمتك ولذلك قيل هى لامتناع الشئ لامتناع غيره هذا كلامه
يعنى به لامتناع الجزاء لامتناع الشرط واشار بذلك الكلام الى ان ليس صريح لو امتناع الجزاء
لامتناع الشرط بل هو المآل وصريحه تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
مع القطع بانتفاء الشرط و يلزم منه انتفاء الجزاء وقال السيد السند ان انتفاء الشرط ايضا
ليس صريح معنى لو بل ماله اذ معناه فرض مضمون الشرط وتقديره فى الماضى وتقدير الشئ
فى الماضى يستدعى انتفاءه وفيما ذكره السيد السند نظر اذ معنى اداة الشرط التقدير الشامل
للمحقق والمقدر كما صرح به فى بعض تصانيفه فلا يفيد انتفاء المقدر وفيما ذكره المصنف
ما اورده الشيخ ابن الحاجب ان القطع بانتفاء الشرط لا يستلزم القطع بانتفاء الجزاء لان
الشرط سبب وانتفاء السبب لا يستلزم انتفاء المسبب وقال الرضى الاولى ان الشرط ملزوم
وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم وبالجملة قال كثير من الفحول ان الحق انه لانتفاء الاول
لانتفاء الثانى لانه يستدل بامتناع الجزاء على امتناع الشرط دون العكس وقال الشارح
المحقق ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول استدلال بامتناع الاول على امتناع
الثانى حتى يرد ما اورد بل معناه ان لو لانتفاء الجزاء فى الواقع بسبب انتفاء الشرط فمعناها
سببية انتفاء مضمون الشرط فى الخارج لانتفاء الجزاء فاعتراض الشيخ ابن الحاجب
واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب
قولا صحيحا هذا كلامه وفيه انه حينئذ يكون لو حرف تعليل ونفى لا تعليق وانما يكون حرف
الشرط لو كان للتعليق وتكون السببية لازمها المقصود فلا نفى ماذكره فى دفع اشتباه الشيخ
ابن الحاجب فقال السيد السند فى شرح المفتاح ان سببية انتفاء الشرط لانتفاء الجزاء لازم
معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان
حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا
ويتجه عليه مع ما عرفت منع لزوم انتفاء المعلق لاجل انتفاء ما علق به يعنى
ماذكره الشيخ ابن الحاجب فالوجه انها موضوعة لتعليق امر مقطوع بانتفائه
بحصول امر فى الماضى فيعلم منه انتفاء الشرط وسببيته لانتفاء الجزاء لانه علم من التعليق
سببية الشرط ومن انتفائه انتفاء الشرط لان انتفاء المسبب يستلزم انتفاء كل سبب وسببية

انتفاء الشرط لانتفائه لان انتفاء المسبب يكون مسببا عن انتفاء السبب وان ليس لازما فتأمل فالصواب ان لو لتعليق امر بغيره في الماضي مع القطع بانتفاء الجزاء فيلزم انتفاء الشرط لا ما ذكره المصنف فان قلت لا يصح ما ذكرته في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وفي قوله صلى الله عليه وسلم في جواب من سأله عن حيوة الخضر عليه السلام لو كان حيا لزارني قلت الاستعمال الكثير في لو كونه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد يجيء لمجرد التعليق والربط مع انتفاء الجزاء من غير دلالة على ان انتفاء الثاني لانتفاء الاول في الواقع فيستعملونها في مقام الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فهي حينئذ لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وهذا الذي صار عرف ارباب المعقول حتى قال الشارح المحقق هذا الاستعمال قاعدة ارباب المعقول والاية الكريمة واردة على قاعدتهم يعني على استعمال عربي صار قاعدة لارباب المعقول لان القرأن نزل على قاعدتهم حتى يرد ما اعترض به السيد السند ان فيه بعدا جدا لان القرأن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول ونحن نقول كيف يتصور هذا ولم يكن المعقولات حين نزول القرأن مدونة بالعربي فلو لم يكن عرف لهم بلفظ عربي لكن فيما ذكره الشارح المحقق من ان لو عند ارباب المعقول لمجرد الدلالة على اللزوم ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة نظر لانه ينافي ما قالوا ان في لو اغناء عن استثناء نقيض التالي وفي لما عن وضع المقدم والوجه ما ذكرنا وقد يستعمل لو بمعنى ان وجعله المبرد قياسا فيستعمل كان في التلازم بين شيء وشيء مع ان اللازم اولى بكونه لازما لنقيض ذلك الشرط فيلزم الاستمرار وفي هذا الاستعمال ليس الجزاء فعلية استقبالية في ان ولا منتفيا ماضويا في لو وجعل منه قوله عليه السلام كما ذكره الشارح وقول عمر رضي الله عنه على ما في الرضي وصوبه السيد السند في شرح المفتاح نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ونحن نقول يجوز جعل هذا الكلام على الاستعمال المشهور اي لم يصدر عنه عصيان له الا الخوف فيكون من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم او لا عصيان له الا الخوف المفرط فيكون فيه رده الى ما بين الخوف والرجاء فانه افضل فعبر عن ترك الاولى منه بالعصيان مبالغة في برائته عن العصيان ثم نقول تعليق الشيء يكون تعلقه بغيره اولى لا يستدعي قصد الاستمرار كما قالوا بل يكفي فيه قصد شمول ازمنة الجزاء ازمنة الشرطين فنقول لو ضربني امير لضربته فيقصد وجود ضربك على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه استمرار ضربك ولا يلزم انه لو ضربك السلطان لضربته ولا يبعد ان يقصد في ذلك الاستعمال المبالغة في لزوم الجزاء لنقيض الشرط من غير قصد استمراره فيقصد في المثال المذكور ان عدم العصيان لازم لخوف صهيب بادعاء لزومه لعدم خوفه من غير قصد لزومه له او يقصد نفي سببية النقيض للجزاء كما تقول لمن يظن بك انك اثنيت عليه لاكرامك اياه ان اهنتني اثنيت عليك يعني ثنائي لمحض محبتك ومعرفة حقك لا لما ظننته من اكرامك فان الاكرام كالاهانة في السببية قال الشارح المحقق وتستعمل لولا استعمال لو في لو لم يخف الله لم يعصه فيقال لولا اكرامك لاثنيت عليك فيقصد استمرار الاثناء وذلك لان لولا في معنى لو الداخلة على النفي ولا يخفى انه لو تبع الكسائي لما استغرب مذهبه الرضي وهو ان تقدير لولا زيد لو لا وجد زيد لالتزام دخول لولا على الفعل اذ لولا هي لو دخل على لا فينبغي ان يقول لان لولا هي لو الداخلة على النفي ولو اختار مذهب البصريين من انها كلمة برأسها فهي لا تدل على التلازم بل على ان وجود ما بعد لولا مانع عن تحقق جوابه فلا يتصور افادته ان جوابه مع ثبوت ما بعده متحقق بطريق الاولى ومن هذا تحققت ان نزاع الكسائي مع البصريين ليس في مجرد تعيين المقدر بعد لولا بل في المراد بتركيب فيه لولا الامتناعية ايضا ومنهم من تصدى لجعل امثال

اولم يخف الله لم يعصه جاريا على حقيقة لو فجعل الجزاء مقيدا اى عدم العصيان المترتب على عدم الخوف ولا يلزم من انتفائه انتفاء عدم العصيان فليكن عدم العصيان المترتب على الخوف ورده الشارح المحقق بان الارتباط بالشرط غير معتبر فى مفهوم الجزاء والا لكان التقييد بالشرط تكرارا اوبان الوجدان الصحيح حاكم بعدم اعتبار التقييد بالشرط فى قولك لو جئتنى لاكرمتك وبان المنفى نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط ونحن نساعده بانه لوكان التقييد بالشرط معتبرا فى الجزاء لكان رفع المقدم مستلزما لرفع التالى وقد اجمع العقلاء بان رفع المقدم لا ينتج ولكان وضع التالى مستلزما لوضع المقدم مع ان خلافه مجمع عليه وتزييف الكل بان المدعى ان الجزاء مقيد فى امثال هذا التركيب بمقتضى وضع لو وحكم الوجدان فى ما لا داعى اليه والتجنب عن التكرار الغير الضرورى لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه ولا يلزم من اعتبار القيد فى عدة شرطيات انتاج الرفع والوضع المذكورين لانه انما تحقق اللزوم من خصوص المادة نعم يرد التقييد ان المقصود من قوله نعم العبد صهيب اولم يخف الله لم يعصه نفى العصيان مطلقا ومع التقييد لا يحصل هذا المقصود وكذا المقصود فى قولك لو اهنتنى لاكرمتك ثبوت الاكرام مطلقا ولا يحصل بالتقييد وقال الشيخ ابن الحاجب تكلف تقييد الجزاء بالشرط فى الجزاء المنفى مما لا يسمع فان النفى يفيد العموم والتقييد ينافيه ورده الشارح بان النفى لوكان مقيدا بالارتباط بالشرط لم يكن عاما والا فالاثبات ايضا يصير عاما بورود نفى او عليه فلا يقبل التقييد وكان الشيخ استبعد التقييد فى النفى لانه ينافى عموم النفى ايضا ففيه مزيد تكلف ليس فى تقييد المثبت وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح نعم يدفع استبعاده ان التقييد لو كان منافيا لعموم النفى لما صح تقييد الجزاء المنفى بالشرط اذ ليس ما يعتبر فى الجزاء الا التقييد بالشرط المصرح به وقد جعل الرضى من قبيل اولم يخف الله لم يعصه قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا الا ان التولى مستمر لهم اسمعهم الله اولم يسمعهم بدليل ما قبله وهو لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم لان من لم يعلم الله فيه خيرا فهو متول ابدا وتعقبه الشارح المحقق بان التولى بدون الاسماع غير متصور لان التولى هو الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له ولا يتصور بدون الاسماع فلو فى الآية على حقيقتها واورد عليه السيد السند انه لا دخل فى مقام المذمة لانتفاء التولى لعدم الاسماع وانما الذم فى مجرد كونهم بحيث ان اسمعوا لتولوا فيكون ذكر انتفاء التولى غير مناسب لمقام الذم وكان اللايق ان اسمعوا لتولوا ويمكن دفعه بان ذكره للاشعار بان عدم توليهم لعدم الاسماع فلا فضل بهم وهذا مناسب بمقام المذمة ولما ادانا الكلام الى ذكر الآية الكريمة ففيه بحث شريف نذكره لك وهو انه اشكل على بعض ان نظم الاية قياس اقترانى على هيئة الشكل الاول بديهى الانتاج ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا والنتيجة ظاهرة الكذب وليس من فساد الصورة فتعين ان يكون احدى مقدمتيه كاذبة تعالى الله عن ذلك واجاب عنه بعض تارة بمنع كلية المقدمة الثانية وتارة بمنع كونها لزومية ومحصلة منع كونه قياسا لظهور انتفاء الشرائط فكيف يتوهم قياس منه تعالى فانه شرائط الانتاج وتارة بمنع كذب النتيجة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال وزيف الشارح المحقق هذه الاجوبة تارة بانه لا يصلح ان يكون قياسا اقترانيا لان لو مستعمل فى فصيح الكلام فى القياس الاستثنائى دون غيره وتارة بانه كيف يتوهم انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج ولا يخفى انه خروج عن التوجيه لا يليق بشانه وقال الحق فى الجواب ان فى قوله لو علم الله فيهم خيرا على اصل معنى لو والمقصود انتفاء الاسماع لانتفاء علم الخير فيهم وقوله ولو اسمعهم لتولوا ابتداء كلام اما لافادة دوام التولى

المنفى نسخه

على ماذكروا ما لافادة انتفاء التولى لعدم الاسماع اذ لاتولى بدون الاسماع وفيه بحث
لان الاشكال بحاله اذ لوكان هاتان الشرطيتان حقيتين لكان استلزاما علم الله الاسماع
واستلزام الاسماع التولى ثابتين ويلتئم منهما قياس اقترانى هكذا ان علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم وان اسمعهم لتولوا والنتيجة ان علم الله فيهم خيرا لتولوا فلابد من كذب احدى
الشرطيتين ولا مدفع له الا بان لا يفسر قوله ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم بانه لو علمهم
صاحب خير وفطرة سليمة كما فسروه بل يفسر انه لو علم الله فيهم خيرا بالنسبة اليهم لاسمعهم
ذلك الخير ولا يهمله مع علمه بانه لا ينفعهم الاسماع ليكون حجة عليهم ويجعل لو بمعنى ان فانه
قياس عند المبرد وبالجملة لاشك فى مجيئه بقلة نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهى بكم الامم
ولو بالسقط ويكون قوله ولو اسمعهم لتولوا بمعنى ان اسمعهم لتولوا فلا خفاء حينئذ فى صدق
لو علم الله فيهم خيرا لتولوا ولا مانع عن جعله فى النظم الكريم قياسا اقترانيا الاماذكره
الشارح من ان لو مختص بالقياس الاستثنائى فى فصيح الكلام لكنه ذكر فى شرح مختصر ابن
الحاجب انه فى الاغلب فى الاستثنائى وحينئذ اندفع ايضا ما اورده الشارح من ان انتفاء
التولى خير فكيف ينفى علم الله الخير فيهم لانه اذا كان لو بمعنى ان لا يكون فيها نفى العلم ولا يندفع
بما دفعه الشارح نفسه من ان انتفاء التولى لعدم الاسماع ليس خيرا كما ان عدم قتل المسلم
لعدم القدرة ليس خيرا لانه يدفعه ما اشتهر من ان من النعمة ان لا تقدر (فيلزم عدم الثبوت)
اى عدم الاستمرار والمقصود به نفى اسمية شئ من جملتيها (والمضى) عطف على العدم فى
جملتيها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون لو للامتناع افاد ذلك
بلا خفاء والمقصود ههنا بيان انه يلزم جعل لفظى الجملتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه
الا لنكتة كما سبق فى ان واذا وكانه اوقعه فى هذا الظن انه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم
استمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضى (فى جملتيها) ولا يعدل عن الفعلية والمضى الا لنكتة لكن
لا يعدل فى الشرط الا الى المضارع للزوم اداة الشرط الفعل ولا يعدل فى جزائها ايضا
الى الاسمية بخلاف ان قال الرضى ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية
صريحة فى ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع واما قوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم وذهب جار الله الى ان الاسمية فى الاية
جواب لو وقال انما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء هذا كلامه وكأن
المصنف والمفتاح لم يتعرضا للعدول عن عدم الثبوت للتردد فيه او ايثارا لما اختاره الرضى
وقال الشارح لم يتعرض له لانه ظاهر يريد ان وجهه وهو الدلالة على الاستقرار ظاهر
بخلاف وجوه العدول عن المضى فان فيها دقة وخفاء (فدخولها على المضارع فى نحو لو
يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) فى القاموس العنت محركة الفساد والاثم والهلاك ودخول
المشقة على الانسان وفسره الشارح بقوله لوقعتم فى الجهد والهلاك والظاهر او الهلاك
ويحتمل غيرهما والله اعلم (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا) اى الاستمرار التجددى
والمراد بالفعل الفعل الذى دخل عليه لو لكن ينبغى ان يراد بالاستمرار اعم من استمرار الوجود
فيكون النفى المستفاد من لو داخلا على الاستمرار ورفعا له ومن استمرار العدم فيكون النفى
المستفاد نفيا لاصل الفعل ويكون الاستمرار المستفاد من المضارع واردا على النفى والظاهر
من دخول النفى الاول ولكن للثانى ايضا نظائر من جعل قوله تعالى وماهم بمؤمنين لاستمرار
كفرهم وجعل وما انا بظلام للعبيد للمبالغة فى نفى الظلم لا لنفى المبالغة فيه وجعل ما زيدا ضربت
لاختصاص زيد بنفى وقوع الضرب عليه فدخول لو على المضارع لاستمرار انتفائه كقولهم

لو تحسن الى لشكرت فان انتفاء الشكر انما هو لاستمرار انتفاء الاحسان لا لانتفاء استمرار
الاحسان واما فى هذه الاية فذهب جار الله ان المعنى لو استمر عليه الصلاة والسلام على
اطاعتكم لوقعتم فى الجهد او الهلاك ورجحه السيد السند بان الوقوع فى الجهد او الهلاك
انما يلزم من استمراره على اطاعتهم لانه خلاف قاعدة الايالة وانتكاس لامر السيادة لانه
يكون حينئذ تابعا مستتبعا لا حاكما متبوعا واما موافقته اياهم فى بعض ما يرونه ففيه استجلاب
قلوبهم واستمالتهم بلا معتبرة وذهب المفتاح الى انه من قبيل لو تحسن الى لشكرت وبالغ
فيه حتى ادعى حصره فيه وكانه اصاب لان المطلوب بالاية استمراره عليه الصلاة والسلام
على امتناع اطاعتهم وتوطين نفوسهم على هذا لان اطاعتهم اطاعة الهوى واما موافقته
عليه السلام لهم فى بعض الامور فليس اطاعة لهم بل اطاعة لله تعالى حيث يكون مأمورا
بالموافقة فان قلت ما فائدة قوله فى كثير من الامور قلت التنبيه على منشأ وقوعهم فى الهلاك
لانهم كثيرون ولكل منهم رأى فلو اطاعتهم فى كثير من الامر ووقعوا فى اختلاف يوجب
المشقة او الهلاك ففى عدم اطاعته توحيد امرهم وتشريكهم فى واحد ينفعهم وتوحيد كلمتهم
وهو هلاك التمدن والتعاون (كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم) حيث عدل فيه عما هو
مقتضى الظاهر من ايراد الجملة الاسمية الصرفة لانه فى مقابلة قولهم انما نحن مستهزؤن
الى ايراد جملة اسمية خبرها فعل مضارع قصدا الى استمرار الاستهزاء بهم وقتا فوقتا ويحتمل
ان يكون ايراد الفعل لتقوية الحكم (وفى نحو ولو ترى) اى دخولها على المضارع فى نحو ولو
ترى مما لم يقصد به الاستمرار والخطاب لمحمد عليه السلام او عام (اذ وقفوا) اى حبسوا
او اطلعوا او اقيموا من وقفته بمعنى اقفته او حبسته او اطلعته عليه على ما فى القاموس (على النار
لتنزيله) اى لتنزيل المضارع (منزلة الماضى) فى الدلالة على التحقق (لصدوره عمن لا خلاف
فى اخباره) على لفظ المصدر او الجمع او لقوة الاسباب من كثرة المعاصى مثلا او لصدوره فى شان
من لا يجوز كذب الحكم فى حقه نحو لو تحب ابنك فان محبة الابن واجب التحقق فرؤية المخاطب
بمنزلة المحقق فى الماضى لصدوره عمن لا خلاف فى اخباره وفيه بحث لان اخبار الصادق
يدل على تحققه لا محالة واما فرض المخبر الصادق فلا يدل على تحققه ويمكن التفصى عنه بانه
من فرض الرؤية انما هو بالنسبة الى المخاطب واما اصل الرؤية فامر مذكور لا على وجه الفرض
فكانه قيل يرى اهل النار موقوفين على النار وان ترى انت لترى امرا عجيبا فدخول لو بجعل
ترى بمنزلة الماضى فى تحقق اصل الرؤية الذى يشعر به قوله ولو ترى ومن هذا تمكنت من
التفصى عن بحث اخر يوحى ايضا الى التفطن به وهو ان تنزيل المضارع منزلة الماضى
فى التحقق ينافى دخول لو الدالة على الامتناع فلك ان تقول الامتناع باعتبار الاسناد
الى المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لو للاشعار بان الرؤية بمثابة من الهول يظن
معها انه يمتنع من المخاطب هكذا حقق المقام ولا يلتفت الى ما باهى به الشارح المحقق حيث
قال فهذا مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قد قيل قد انقضى هذا الامر ولكنك
ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام فانه دل على تنزيل المرئى
منزلة المحقق لصدوره عمن لا خلاف فى اخباره ولو دخل على الرؤية ولا يلزم من كون
ما فرض رؤيته كالمحقق كون الرؤية كذلك تأمل ولا تذهل وبالتقليد عن التحقيق لا تغفل ولك
ان تقول المضارع على مقتضى الظاهر لانه استقبالى ودخول لو مكان ان للاشعار باستبعاد
تحققه كانه كالممتنع وهذا الدخول لا ينافى عدم دخول لو الا على الماضى على ما هو الاصل لان
ذلك فى لو المستعملة فيما وضعت له لا فيما اذا استعملت بمعنى ان فان العدول حينئذ ليس فى ايراد

المضارع بل في ايراد او (كما في ربما يود الذين كفروا) فانه نزل فيه يود منزلة ودحتى صح دخول ربما عليه والا فربما لا يدخل على المضارع ولا يدخل من الافعال الا على الماضي لانه لتقليل ما وقع في الماضي خلافا لابي على ومن تبعه فانه ذكر في غير الايضاح وقوع الحال والاستقبال بعدها خلافا للكوفيين فانهم جعلوا ربما يود بتقدير ربما كان يود وقال بعض البصريين ما في ربما يود موصوفا اى رب شئ يوده الذين كفروا قد تحقق وثبت ثم بين ذلك بقوله لو كانوا مسلمين اى يودون لو كانوا مسلمين والمراد تحققه في ودهم وتمنيهم ولا يخفى ما فيه من التكلف ولا يخفى ان توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الاية مع كثرة الاختلاف فيها توضيح بما هو اخفى ولو قال ومثله ربما يود لو كان اولى ومعنى التقليل مع كثرة ودادتهم انه بمنزلة قليل لعدم نفعه اذ ربما الف لا يعدل واحدا وقيل فيه تنبيه على ان زمان افاقتهم التي يتمنون فيها قليل وقال ابن الحاجب رب مستعار للتحقيق تشبيها بضدها التي للتقليل وتستعار للتحقيق (او لاستحضار الصورة) يعني في نحو ولو ترى بما لم يقصد به الاستمرار قد يكون دخولها على المضارع لاستحضار الصورة وذلك فيما كان فعله ماضيا دون ما كان مستقبلا اذ صرح به الرضي بانه لم يجئ في كلامهم تنزيل الامر الاستقبالي موضع الحال كما جاء تنزيل الامر الماضوي منزلته لكنه ذكر في المفتاح هذه النكتة في ترى وبود ووافقه المصنف في الايضاح فعبارة المتن تصلح للانطباق على المذهبين (كما قال الله تعالى الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) جاء بالمضارع بين الماضيين (استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) لان في التعبير بالمضارع الموضوع للحال تصوير الماضي بصورة الحال الحاضر بين يدي المخاطب وفي هذا التصوير جعله مخيلا له ناظرا له بعين الخيال نظر البصر فيما يشاهده وبين وجه اختيار ذلك في الاثارة دون جارية بان في اثارة السحاب على الكيفيات المخصوصة الى ان انطباقه على وجه السماء اظهار قدرة غالبة بل نبه على ان التصوير بصورة الحال لا يكون الا لامر بديع يتحير فيه الناظر ويشغله بجامعه ولا يخفى عليك ان في التنظير على ما هو تفسير المتن بمقتضى الايضاح والمفتاح بحثا اذ النظر ماضوي لا كلام فيه بخلاف ما هو فيه فانه استقبالي يدعى الرضي عدم وجوده في كلامهم وقد يكون دخول لو على المضارع لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبله كما يقول لقد اصابتني حوادث لو بقي الى الآن لما بقي مني ارجاء بالمضارع لان البقاء بعد الاصابة وقال الشارح التعبير فيه بالمضارع لانه لا يحتمل لفظاعتها تصويرها بصورة المحقق وفيه تكلف لا يخفى وما ذكرنا ظاهر ولك ان تقول جاء بالمضارع لقصد استمرار البقاء وقد يكون الدخول لكونها للتمني فان لو التمني تدخل على المضارع وانما يستفاد للتمني بجامع انها للانتفاء والتمني للامور المنتفية (واما تنكيره) اورد المفتاح هذا البحث عقيب قوله واما كون المسند اسما ليعلم ان المراد بتنكير الاسم والمصنف اعتمد على ان التنكير والتعريف من خواص الاسم قال السيد السند في حواشي شرح المفتاح وصف الفعل والجملة بالتنكير باعتبار الاسم المأخوذ من معناهما (فلارادة عدم الحصر والعهد) لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتابة في زيد او كون زيد كاتبا معهودا سببا لكذب زيد كاتب في الجملة ولم يكذب احد هذا التركيب لواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما في المفتاح او كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الانحصار وبعد فيه نظر لانه ربما ينكر مع ارادة الحصر فتقول ما زيد الا كاتب الا ان يراد عدم ارادة الحصر بنفس المسند وفي صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند لان الحصر لزم من كون المسند معرفا وان جاء تعريفه من كلمة اخرى والعهد بمعنى المعهودية

سواء كانت باداة او بجوهر اللفظ فلا يرد ان عدم العهد بجامع التعريف لان ذلك يحمل العهد على ما هو من معانى اللام نعم يتجه ان ذكر العهد يغنى عن ذكر عدم الحصر لان الحصر فرع العهد فاذا انتفى انتفى لكن الامر فيه هين واورد عليه السيد السند فى شرح المفتاح ان عدم قصد الحصر والعهد لا يكون مقتضيا للتنكير انما يكون مقتضيا لو كان تعريف الجنس مستلزما للحصر وليس كذلك بل انما يفيد الحصر فى المقام الخطابى فلا بد لاتمام المقتضى من قيد اخر وهو ان لا يكون تعريف الجنس مقصودا وقد اندفع بما فسرنا العهد على انه يمكن تخصيص النكتة بالمقام الخطابى وقد ترك وجهى تنكير ذكرهما المفتاح احدهما ان تخبر بالذى عن نكرة فتقول لمن قال جاءنى رجل الذى جاءك رجل تصديقا له وثانيهما ان تخبر عن نكرة بشاهد التتبع لا عقلا لكن قال به ولم يساعده العقل الان يقال جعل الامتناع عقليا بناء على ان التتبع يحكم بالامتناع لرعاية مناسبات عقلية والا فمن اين يعرف ان ليس قائم زيد حكما على قائم بزيد ولم يرد بالامتناع العقلى عدم تجويز العقل حتى يحكم بفساد الدعوى بيناو بان ما ذكر فى توجيهه من الاصل فى المسند اليه التعريف وفى المسند التنكير ومخالفة اصلين مستبعد عند العقل لا يثبت الامتناع وانما تركهما لانهما من مباحث علم اخر وجعلهما من دواخل البلاغة تكلف فعد المصنف ذكرهما من تطويلات المفتاح والشارح المحقق ظن ان ترك الاول لدخوله تحت ارادة عدم الحصر والعهد وهو سهو بين اذ قصد رعاية حكاية خبر الذى على ما كان فى كلام الغير ليس عين قصد عدم الحصر والعهد ولان المحكى يجوز ان يكون تنوينه للتفخيم او التحقير فادخال الحكاية تحت مجرد بيان هذه النكتة ظاهر الفساد (نحو زيد كاتب وعمرو شاعر) وكانه اشار بتكثير مثاله انه اكثر من غيره (او للتفخيم نحو هدى للمتقين) اى هو او ذلك الكتاب هدى للمتقين (او للتحقير) قال الشارح نحو ما زيد شيئا والظاهر ان تحقيره انما يستفاد من نفى مشيئته فالوجه ان تنكيره ليعم النفى ومثال التنكير للتحقير ما زيد شيئا الا شاو وقال بدل قوله او للتفخيم او للتحقير او لما مر فى تنكير المسند اليه لكان اخصر وافيد (واما تخصيصه بالاضافة او الوصف) لا يخفى ان تسمية المضاف مع المضاف اليه والمضاف مع الصفة مركبا تقييديا يقتضى ان يقال واما تقييده بالاضافة او الوصف الا انهم ادعوا ان التخصيص فى الاضافة والوصف والتقييد فى المفعول ونحوه اصطلاح وهل هو مجرد اصطلاح او مبنى على مناسبة ذهب الى الاول الشارح والسيد السند نقل تكلفا لاخراجه عن مجرد الاصطلاح فقال تقييد الفعل بمفعول ونحوه بعد الاسناد وتخصيص الاسم بالاضافة او الوصف قبل الاسناد فاريد التنبيه على الفرق بتخصيص كل باسم واما تخصيص احد الاسمين باحد المعنيين فلان الاسم بحسب اصل وضعه مطلق غير عام فيناسبه التقييد واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول فى اصل الوضع فيناسبه التخصيص وهذا القدر فى الرجحان كاف واما المشتقات فهى باعتبار العمل فى حكم الفعل وتابعة له ونعم الوجه ما نقله الشارح من ان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع والفعل انما يدل على الحدث المطلق الغير المقيد بالوحدة اى الطبيعة المطلقة والحال مقيدة والوصف يجئ للاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه هذا وتلخيصه ان الطبيعة المطلقة يلاحظها العقل من حيث انها واحدة فتكثرها بالتقييد ولا شيوع قبل الكثرة بخلاف الاسم فانه يدل على الطبيعة المقيدة بالوحدة الشائعة بين كثيرين فبالاضافة او الوصف ينقص الشيوع الذى يشاهده العقل حين سماع الاسم فيناسب وصف الفعل بالتقييد والمضاف والموصوف بالتخصيص وقد خفى تلخيصه على الشارح فسماه وهما متمسكا بانه ان اراد

بالشيوع الشمول والعموم فالنكرة في الايجاب ليس كذلك وان اراد احتمال الصدق
على كل فرض يفرض ففي الفعل ايضا شيوع فان جاء زيد يحتمل مجيئات كثيرة ومنشأ
ذلك عدم الفرق بين الشيوع في الواقع وبين كون شيوعه في نظر العقل عند فهمه من اللفظ
ونحن نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليختص بحثه بالنكرات على ما يقتضيه
مقابلته بقوله واما تعريفه فلو قال واما التقييد بالاضافة او الوصف لكان شاملا للاضافة
الى المعرفة والوصف بها فلما قال واما تخصيصه خص بالنكرة اذ التخصيص في النكرات
والتوضيح في المعارف بقي انه لا وجه لبيان الوصف المخصص دون غيره حتى يكاد يحكم
بان قوله او الوصف ولك ان تجعله عدولا عنها (فلكون الفائدة اتم) اى فلصيرورة الفائدة
اتم وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم ان زيدا غلام
ولا يعرف انه غلام عمرو فتقول زيد غلام عمرو ولا يبعد ان يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا
على اصل المراد (كما مر) قيده المفتاح بقوله في فصل تعريف المسند اليه واطلقه المصنف
ليعود الى ما هو اقرب من بحث تقييد الفعل ولانه لم يذكر شيئا في تعريف المسند اليه بخلاف
المفتاح (واما تركه) اى ترك التخصيص (فظاهر مما سبق) من ترك تقييد المسند لمانع عن تربية
الفائدة وكان الاخصر ان يقول واما تخصيصه بالاضافة او الوصف وتركه فظاهر
مما سبق (واما تعريفه فلافادة السامع حكما) دفع في اثنائه بيان النكتة شبهة انه لا فائدة
في الحكم على الشيء بالمعرفة لانه من قبيل افادة المعلوم حيث اشار الى ان المفاد بالكلام ليس
المسند بل حكما بين المسند والمسند اليه فالافادة لا يتوقف على الجهل بالمسند بل تمتنع مع الجهل
به كما تمتنع مع الجهل بالمسند اليه ولو كان الحكم ايضا معلوما يأتي الافادة اللازم الحكم ولا خفاء
في ان المقصود بالافادة الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها لا الايقاع والانتزاع كما نفيده
تعدية الحكم بقوله (على امر معلوم له) ففيه مسامحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به
وجعل حكما مفعولا له لا يحضر به الا بصر حديد وعن فهم المتعلم بعيد (باحدى طرق
التعريف) اذ لا يجتمع اثنان منها (باخر) لو اكتفى به (او مثله) لكفى قال الشارح اشار
بقوله اخر الى وجوب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ولا ينتقض بنحو انا ابو النجم
وشعري شعري فان الخبر مؤول فابو النجم بمعنى المشتهر الدائر على الالسنة وشعري شعري
على ما ذكره الشارح بتقدير شعري الان مثل شعري السابق وعلى ما يمكن انه بمعنى الكامل
لان اضافة الشعر اليه تشعر بالكمال او المعنى كل شعر لي مثل شعر اخر لي يريد ان اشعاري
متماثلة غير متفاوتة وهذا آية التمكن في الشعر وعدم التلون ولا كمال فوقه ولا بأس بالاتحاد
في اللفظ فنقول بمعنى عين تريد بالثاني الينبوع ونقول هو هو عند اختلاف المرجعين ولا
بالترادف عند اختلاف المقصودين نحو الليث الاسد تريد بالاول ما وضع له هذا اللفظ
وبالثاني مفهوم الاسد بعينه ولو قال على مفهوم باخر لكان احسن حيث كان يشعر بان
المغايرة في المفهوم لا في الخارج والمراد بالمماثلة مجرد كونه معلوما باحدى طرق التعريف
ولو تركه لكان احسن لاشتهار مماثلة المعرف بالمعرف في المماثلة في مرتبة التعريف ولو حمل المماثلة
على المماثلة في التحقق بان يتحدا في الوجود لكان افيد وقد افاد انه يجب عند تعريف المسند تعريف
المسند اليه اختيار الغير مذهب سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام
او افعل التفضيل في جملة هي صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه فان افضل عنده مبتدأ
خبر عند غيره وافاد ايضا انه لا يجب ترجيح المسند اليه في التعريف او مساواته مع المسند فيه كما يجب
في المنعوت (او لازم حكم كذلك) اى حكم موصوف بما ذكر هذا هو المراد وفي صحة تشبيه

(كذلك)

كذلك خفاء اذ هذا الحكم غير ماسبق فالظاهر الاخصر اولا زمه بذكر المضمر وذلك
اذا كان المخاطب عالما بالحكم ومما ينبغي ان يعلم ان الاطلاق الذى يفيده هذا البيان ليس
صحيحا لانه وان كان لامنع من ترجيح واحد من المسند والمسند اليه على الاخر فى مرتبة التعريف
لكن ليس لك ان تجعل اى المعرفتين شئت مسندا اليه والاخر مسندا بل له ضابطة ذكرها
المفتاح وتبعها المصنف فى الايضاح فقال وتفسير هذا اى بيان ماذكر فى وجه تعريف
المسند انه قد يكون للشئ صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما باتصافه باحداهما
دون الاخرى فاذا اردت ان تخبره انه متصف بالاخرى تعمد الى اللفظ الدال على
الاولى وتجعله وتعمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فيفيد السامع ما كان
يجهله من اتصافه بالثانية ثم قال واذا لم يعرف ان لزيد اخا اصلا فلا يقال اخوك زيد
لامتناع الحكم بالمعين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وانما يقال ذلك اذا عرف المخاطب
ان له اخا واريد تعيينه له هذا فافادنه كما لا يصح الاخبار بالمعرفة عن النكرة لا يصح بمعرفة
مفيدة للتعين عن معرفة لا تدل على معين بل تدل على مبهم وانما صوره بالمضاف لا لانه
لا يجرى فى ذى اللام والموصول بل لظهور ان المقصود انه لا يخبر بمعين عن مبهم
وان كان معرفة اذ لا حاصل له لكن يمكن ان يخبر عن نفس الجنس او الجنس المستغرق بالمعين
مبالغة وهذا الذى اراده حيث قال وان اردت تعيين جنس المنطلق قلت المنطلق زيد
هذه زبدة كلامه واوهم تقريره الشارح انه جرى فى ذلك على ما قيل ان تعريف المسند
ان كان بغير الاضافة تجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بها لا يجب الا معلومية
المسند اليه مع انه يأبى اطلاق الكتاب وههنا بحث وهو ان الضابط لا يتناول زيد اخوك
فانه ليس هناك صفتان وكأنه اراد بالصفتين ما يعم الاسم لانه كالصفة فى التعيين وان
الضابط قاصر لانه لم يفصل ما اذا عرف كلا من الصفتين للذات ولم يعرف ان الذات متحدة فيهما
كما اذا عرف المخاطب ان له اخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف ان زيدا واخاه متحدان فتريد ان تفيد
ان ذلك الاتحاد فانت حينئذ بالخيار فاجعل ايهما شئت مسندا اليه ومن هذا القبيل قوله تعالى
اولئك هم المفلحون فانه قد عرف المخاطب موصوفين بصفات الكمال آنفا وسمع ان جماعة
هم المفلحون فافاد انهما متحدان نعم هنا يجب جعل اولئك مسندا اليه ليفيد تعليق الحكم
بالصفات لا لان الحكم بالاتحاد يقتضى ذلك ولهذا مثله صاحب الكشاف يريد التائب
لمن سمع انه تاب احد فكان كالمستخبر انه من هو يريد انه يعرف زيدا بعينه وعمروا ولا يعرف
انه متحد مع ايهما فتقول زيد التائب ولك ان تقول التائب زيد وليس تمثيله لمن عرف
تائبا وطالب لتعيينه لا لاتحاد المعلومين حتى يقال ان الواجب حينئذ التائب زيد
كما اعترض به الشارح المحقق عليه وقد اطنب السيد السند فى الرد عليه واطال فى اثبات
ان الواجب زيد التائب وقد عرفت انه لا يجب شئ منهما ولك الخيار على ان لنا ان نرد
على الشارح باختيار ان الواجب التائب زيد ومراد الكشاف بقوله زيد التائب
التائب زيد الا انه قدم الخبر تنبيها على ان تقديم المبتدأ فيما اذا كان المبتدأ والخبر
معرفتين لا يجب عند وجود القرينة على تعيين المبتدأ وان اطلق النحاة وجوب التقديم
قال صاحب المفتاح بعد هذا الضابط واذا تأملت ما تلوناه عليك اعثرك على معنى
قول النحويين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين معا بل ايهما قدمت
فهو المبتدأ واعترض عليه السيد السند بان بحث النحويين ليس مما يخص المتكلم
البليغ والوجوب لهذا يتعلق بنظر البليغ فيجب ان يكون الوجوب الذى نظرهم
فيه المعنى يستوى فيه البليغ وغيره وهو التباس المحكوم عليه بالمحكوم به ونحن نقول تقديم

اليه نسخة

المبتدأ لهذا الغرض على الخبر يجب بعد دخول كان ايضا والنحوى لا يوجبه فعلم ان ليس نظر النحوى على هذا المعنى (نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق باعتبار تعريف العهد او الجنس) جعله الشارح متعلقا بالمثال الثانى وتوطئة لقوله والثانى قد يفيد قصر الجنس كذلك ولك ان تجعله متعلقا بهما لانه كما ان اللام تكون للعهد وللجنس كذلك الاضافة لكن صرح الرضى بان هذا العهد اصل وضع الاضافة وان كثر استعمالها فى غيره وقال السيد السند ان الاصل فى المعرف باللام ايضا ذلك (وعكسهما) عطف على ما اضيف اليه نحو اى ونحو اخوك زيد والمنطلق عمرو وفيه مع تكثير الامثلة التنبيه على ان قوله (والثانى) اى اعتبار تعريف الجنس اعم من ان يكون فى المسند او المسند اليه ورد لقوله وقيل الاسم متعين الخ اجمالا وتوطئة لذكره (قد يفيد قصر الجنس على شئ تحقيقا) قال الشارح اى قصرا محققا مطابقا للواقع او مبالغا فيه وفيه ان المبالغة ليس فى القصر بل فى النسبة بواسطة القصر وانه لا يلزم فى القصر التحقيقى ان يكون مطابقا للواقع بل يكفى ان يكون عن اعتقاد ظنا كان او جهلا او يقينا فالاولى جعل تحقيقا مفعولا له للقصر اى قصرا للتحقيق وافادة الواقع (نحو زيد الامير) مثل به للقصر تحقيقا لان وحدة الامارة اقرب من وحدة الشجاعة (او مبالغة) اى للمبالغة لا لافادة الواقع ثم فى جعل تحقيقا او مبالغة قيدا للقصر انه يلزم ان يكون التحقيق والمبالغة مفادى تعريف الجنس وليس كذلك اوليس مفاده الا القصر واما بناءه على المبالغة او التحقيق فما يستفاد من المقام ويمكن توجيهه بان يراد بالافادة الافادة بمعونة القرينة (لكماله فيه) فى الايضاح لكمال معناه فى المحكوم عليه وهذا يفيد انه جعل ضمير كماله للجنس وضمير فيه للشئ ولو عكس اتم المقصود لكن جعل الضميرين على ترتيب المرجعين اقرب الى الفهم (نحو عمرو الشجاع) والقصر الحقيقى اعم من ان يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقى او العرفى فزيد الامير يحتمل ان يراد به كل امير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر امارة البلد تحقيقا وان يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب ومثاله الصادق ما ذكره المفتاح على مذهب الاعتزال اى الله تعالى العالم الذات اى عالم بذاته لا بالعلم ومن قبيل زيد الامير انت الحبيب قال الشيخ ليس معناه انك الكامل فى المحبوبية حتى انه لا محبة فى الدنيا الا ما انت به حبيب كما فى انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتى لك حتى ان سائر المحبات فى جنبها غير محبة بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى محبة شئ وسماه الشارح لدقته نكتة وما وجه كونه نكتة الا انه مبنى على الاستغراق العرفى ولم يتنبه له السيد السند فقال بعد تقسيم الشارح الجنس الى المطلق كما فى الامثلة المذكورة والمقيد بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك وليس ما ذكره الشيخ الا الجنس المقيد لانه فى تقدير انت الحبيب لى لا وجه لجعل ما ذكره الشيخ نكتة منفردة بل هو من دواخل التقسيم ولا يتجه ما ذكره لان كونه نكتة بناء على انه جنس مطلق فيه دقة وهو اعتبار الاستغراق العرفى نعم زيد الامير ايضا منه وكانه لم يتنبه له الشارح وانما قال قد يفيد قصر الجنس لان افادته قصر الجنس بمعونة اقتضاء المقام الاستغراق وهو المقام الخطابى دون الاستدلالى فالمنطلق زيد يفيد القصر لانه بمعنى كل منطلق زيد فاذا كان كل منطلق زيدا انحصر المنطلق فى زيد وكذا زيد المنطلق بمعنى زيد كل منطلق فاذا كان زيد كل منطلق ينحصر المنطلق فى زيد يكشف عن ذلك كلام المفتاح وبهذا المعنى ما فى الايضاح حيث قال ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول الخنساء* اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا *

في مرثية اخيها صخر فانه لبس المقام طالب اعتبار رأيت بكاك كل حسن جميل بل تطلب اثبات الحسن الجميل له اذ تكفل الشرط سلب الحسن عن كل ماعداه والمراد بقتيل كل قتيل كقوله تعالى علمت نفس ثم تعريف الخبر باللام يطلب نكتة اولا يفيد القصر لئلا يلغو بل لا يكون اختيارا للمرجوح وهو تعريف الخبر اذ الاصل فيه التنكير ومما يجعل نكتة وحمل عليه الشارح البيت مانقله عن الشيخ في قول حسان * وان سنام المجد من ال هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد من ان معنى التعريف فيه ان يثبت العبودية له ثم يجعله ظاهر الامر فيهما معروفا بها ولك ان تجعل النكتة فيه ان تجعل الخبر لتفخيمه او خساسته نصب العين حاضرا في الاذهان واما تعريف المسند اليه فيستغني عن امر زائد على التعيين لان الاصل فيه التعريف وربما تكلف الشارح بان المعرف بلام الحقيقة ايضا يفيد القصر لانه يحكم باتحاد الجنس مع المسند او المسند اليه واتحاد الجنس يوجب القصر اذ لا يتجاوز احد المتحدين الاخر واورد على نفسه ان زيد اقائم ايضا حاكم باتحاد الجنس فيفيد القصر ورد بانه حاكم باتحاد الفرد دون الجنس فليس اللازم الاعدم التجاوز عن فرد ما من الجنس فلا يلزم قصر الجنس وزيفه السيد السند بان مفهوم النكرة لو سلم انه مفهوم فرد ما من الجنس لا الجنس نفسه فالاتحاد مع هذا المفهوم يستلزم حصر هذا المفهوم وهو في قوة حصر الجنس ويمكن دفعه بان الحكم في المعرفة باتحاد الجنس الغير المقيد بالوحدة فينصرف الى اتحاد الطبيعة بخلاف النكرة فان الحكم فيه باتحاد الجنس الغير المقيد بالوحدة فيفيد اتحاد حصته فلا يفيد الحصر ثم هذا القصر حقيقي او ادعائي ولم تبين انه يكون لرد الخطأ اولدفع التردد كما هو شان القصر الاضافي وكانه لم يوجد الا لذلك قال الشارح المحقق انما خص حكم القصر بتعريف الجنس لان القصر يكون في الدائر بين العموم والخصوص والعهد يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وفيه نظر اذ المعهود يصح ان يكون نوعا فتقول زيد المنطلق مريدا لنوع الفلاني من المنطلق فلا يفيد التساوي مع المبتدأ و يكون دائرا بين العموم والخصوص على انه يتجه عليه ماذكره السيد السند من ان هذا لاينا في الاقصر الافراد ولا يمنع قصر التعيين والقلب ويمكن دفع ماذكره بان بناءه على ان القصر لتعريف المسند والمسند اليه لا يكون الا حقيقيا او ادعائيا والاولى ان يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه بيان المفتاح (وقيل) قائله الامام الرازي (الاسم متعين للابتدأ) الاولى للاسناد اليه ليندرج فيه معمولات النواسخ ويعم قوله للخبرية بظاهرها (لدلالته على الذات والصفة للخبرية لدلالتها على امر نسبي) طالب للارتباط بالغير فيستحق جعلها مربوطة لامر بوطا اليها وفيه رد لقول النحاة ان المعرفتين ايهما قدمت فهي مبتدأة دفعا للالتباس بانه لا التباس في معرفتين احداهما اسم والاخرى صفة وتحقيق علماء هذا الفن ان ايتهما كانت معلومة فهي مبتدأة وايتهما كانت كالمستخبرة فهي الخبر (ورد) هذا الحكم (بان المعنى) اما كرمي او على المشهور (الشخص الذي له الصفة) لان اللام موصولة ومعناه شخص تعين بالصلة وفيه انه لا يطرد في قولنا الحسن زيد بل لان الصفة المبتدأة لها موصوف مقدر لا محالة او مؤولة بذات لها صفة وفيهما ان ذلك لا يدفع قول الامام ان الكون صفة قرينة على كونها خبرا فلا يتعين المقدم او المعلوم بالابتداء وقوله (صاحب هذا الاسم)

مما لاحاجة اليه لانه اذا جعل الصفة دالة على الذات لم يترجح كون لا اسم مبتدأ فلا حاجة
الى جعل الاسم فى معنى الصفة نعم لو اشترط فى الخبر كونه مشتقا او مؤولا به كما هو مذهب
الكوفى احتيج اليه لكنه غير صحيح والصحيح ما عليه البصريون وقال الشارح هذا التأويل
باعتبار خصوص المثال لجعل المنطلق اشارة الى الشخص بعينه فلا يفيد حمل زيد عليه
فينبغى ان يكون المقصود بزيد تعين اسمه لمن لا يعرف اسمه والسيد السند قال التأويل
لان الخبر فى الحقيقى لا يحمل كما صرح به المنطقيون وعلى التقديرين فقوله صاحب هذا الاسم
فى خصوص هذا المثال لا يجرى فى قولنا المنطلق الانسان ولا مدخل له فى الرد ففيه حزازة
ولعل من قال لا حاجة اليه اراد نفى الحاجة اليه فى الرد لانه لا نفع له اصلا وانما اول لصاحب
هذا الاسم بتقدير المضاف لا بتأويل العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن
فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين (واما كونه جملة) المسند فى الجملة الخبرية لا يكون الا جملة
خبرية وهل يجب ان يكون خبرية مطلقا اولا اختلف فيه فكثير من النحاة ذهبوا الى وجوبها اسم
واستدلوا عليها تارة بان الخبر هو الذى يحتمل الصدق والكذب وكانهم ارادوا ان النحاة نقلوا
اسم الخبر مما يحتمل الصدق والكذب الى ما هو مدار احتمالهما من طرفى الجملة اى المسند فالخبر ليس
اسما الا لمسند له مزيد مدخلية فى ذلك الاحتمال فهذا تمسك برعاية مناسبة الاسم ومثله
غير عزيز فى العلوم العربية النقلية حتى الفقه ولا يخفى على من له دربة فى النقليات واما كونه غلطا
من اشتراك لفظ الخبر بين المركب التام ومسند الجملة الاسمية فبعيد جدا وان ركن اليه الشارح
المحقق والسيد السند حتى قال لا خفاء فيما ذكره الشارح من انه غلط من الاشتراك وتارة
بان الخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشا ليس بثابت فى نفسه فلا يكون ثابتا لغيره ورده
الشارح بان الخبر يجب ان يكون مسندا الى غيره والاسناد لا يقتضى الثبوت كما فى ازيد عندك
ولك ان ترده ايضا بان الخبر قد يكون مسلوبا عن غيره وما ليس بثابت لا يأتى سلبه عن غيره
وبان الثابت لغيره لا يقتضى الثبوت فى نفسه الا ترى ان الاعمى ثابت لغيره وليس ثابتا فى نفسه
واول السيد السند استدلالهم بان المراد ان الخبر يجب ملاحظة ثبوته لغيره سواء اعتقد او شك
فيه او رفع وما ليس بثابت فى نفسه لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره وزعم انه تام وفرع عليه انه يجب
تأويل انشاء وقع خبرا بالخبر ويرده انا لا نم ان ما ليس بثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره بل كما
يلاحظ الثبوت للتردد فيه وللرفع يلاحظ للطلب فيلاحظ ثبوت الضرب للمخاطب فى اضرب
ويطلب فليلاحظ كذلك فى زيد اضربه ومما يجلى به صدق امكان ملاحظة ثبوت الخبر
للطلب قولنا كن قائما فانك لاحظت ثبوت القائم للمخاطب للطلب ولا ريبة فى صحة ازيد
عندك فكذا فى صحة زيد هل ابوه قائم فانك تلاحظ نسبة ابوه قائم الى زيد وتشك فيه وتستفهم
عنه واما ما ذكره فى توضيح عدم صحة جعل الانشاء خبرا من الانشاء والطلب قائم
بالمنشى فلا يكون حالا للمبتدأ الا باعتبار تعلقه به او استحقاقه له فلا بد من ملاحظة هذه
الحيثية معه وملاحظة هذه الحيثية بجعله خبرا ففيه اولا انه يصح ان يكون المبتدأ نفس
الطالب كما فى قولنا انا لاقتلن نفسى وثانيا ان المربوط بالمبتدأ ليس الطلب بل المطلوب
ليتعلق الطلب به بعد ربطه وان اقتضاء ملاحظة الحيثية صيرورته خبرا اول المسئلة فالحق
ان خبر المبتدأ يصح ان يكون انشاء وكذا اخبار النواسخ الا الافعال الناقصة وافعال
القلوب (فللتقوى) وسبب التقوى بكون الخبر جملة على ما فى المفتاح وهو ان المبتدأ لكونه
مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه
ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان

متضمنا لضميره المعتد به بان لايكون الخبر معه متشابها بالخالى عنه كما مر صرفه ذلك الضمير الى
المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة اقول او قال هو ان المسند اليه لكونه مسندا اليه يستدعى
ان يسند اليه شئ لكان اعم واوضح ثم المستفاد من كلامه ان السامع اولا يصرف الجملة الصالحة
الى المبتدأ مع قطع النظر عن اسناد فيه وثانيا يصرفه اليه باعتبار اسناد فيه والاظهر انه
يصرفه الضمير اولا لان كونه صالحا للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفه المبتدأ الى
نفسه لكونه صالحا قال الشارح المحقق فعلى ماذكره المفتاح لاتقوى فى زيد ضربته لان
الضمير لم يصرفه الى زيد ثانيا وفيه بحث لان زيدا صرف ضربته الى نفسه باعتبار انه
مضروب فتكرر هذا الصرف بالضمير ووجه التقوى على مانقل عن دلائل الاعجاز ان الاسم
لايؤتى معرى عن العوامل الا لحديث قد يؤدى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب
السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل فى
قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام
بالشئ بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجرى مجرى تأكيد الاعلام
فى التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد مررت به وزيد ضربته وهذا مؤيد بحمل كلام
السكاكى على مايشمله كما فعلنا الا على وجه يخرج كما وهمه الشارح لكن فى قوله هذا امنع عن
الشبهة والشك مدخول بان التقدمة تشبه الملوح لجنس الخبر فكما اعتبر تقديم الملوح موجبا
للشك ينبغى ان يعتبر تقديم المبتدأ موجبا له وقال السيد السند لاتعويل على ماذكره الشيخ
لان هذا التقوى بعينه متحقق فى كل خبر مؤخر فلا يصلح لكونه داعيا الى الجملة ويمكن دفعه
بان ليس تعرية الاسم عن العامل الا فى الخبر الفعل لان التعرية تقتضى تحقق العامل ولم يتحقق
فى زيد انسان وزيد قائم مايصلح للعمل فى زيد حتى تكون فى تقديمه عليه تعرية له عن العامل
بخلاف زيد قام فانه فى تقديم زيد تعرية له عن عمل قام وانما خص التقدمة والتوطئة بالتعرية
لان فيه عدولا عن العامل الاقوى للتوطئة واما فى زيد قائم فليس لزيد طريق ثبوت فى الكلام
الا بجعله مبتدأ حقه التقديم ونحن نقول تقويه الحكم فى الخبر الجملة لان الجملة آية لاترتبط
بشئ الا بمزيد اعمال للسامع فيتمكن فى نفس السامع لامتداد توجهه واشتغاله بها بخلاف
المفرد لكنه يقتضى ان يكون فى الجملة السببية ايضا تقوى الحكم ونحن نقول لانحاشى عنه
فليكن لايرادها جملة جهتان (اولكونه سببيا كما مر) اى مثل مثال مر حيث قال المراد
بالسببى مثل زيد ابوه قائم فقوله كما مر حوالة المثال على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله
من ان افراده لكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم ولايخفى مافيه من التعسف ومن
نكات ايراد المسند جملة كون المسند اليه ضمير شان وقصد التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك
ولا وجه فى اهمالهما الا عدم استيفاء النكات ولكن فى اهمالها فى بيان نكتة الافراد شدة
الوصمة (واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر) لان جعل الجملة التى وقعت خبرا اسمية لما
دعا الى جعل مسندها اسما فلما جعل مسندها اسما صارت اسمية بالضرورة فلا داعى الى
الاسمية بل الى جعل مسندها اسما وهكذا فعليتها وشرطيتها هكذا ينبغى ان يفهم هذا
المقام فانه من خصائص الخواص لا كما يفهمه العوام من ان الاسمية لافادة عدم التجدد وعدم
التقييد باحد الازمنة والفعلية لافادة التجدد والتقييد باحد الازمنة على اخصر وجه وكونها
شرطية للاعتبارات الحاصلة من اختلاف ادوات الشرط ولك ان تجعل ضمير اسميتها ونظيره
الى مطلق الجملة فيحصل المقصود فى ضمن حصول ماهو اعم وهكذا قوله (وظرفيتها
لاختصار الفعلية) ومقتضى الاختصار ترك الفعلية والتحقيق انه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية

اليه بالذات انما تصير ظرفية بالضرورة لما مر من دواعى حذف المسند فتأمل ثم التحقيق الحقيق باختيار مهرة هذا الفن ان ليس الخبر الظرف جملة اذ ليس فيه تقدير شئ فضلا عن الفعل وانما القول بالحذف اتباع لفظى هو وجوب المتعلق للظرف من غير ان يدعو اليه رعاية المعنى ففى التقدير ترك رعاية المعنى لمصلحة قواعد اللفظ ولهذا تراهم يجعلون قوله فانك كالليل الذى هو مدركى من المساواة والمراد بالظرفية المعنى المصدرى وجرى فيه على التجوز باستعمال الظرف فيما يشمل المنصوب بتقدير فى والجار والمجرور حقيقة المنصوب بتقدير فى صرح به الرضى ولو حملت على الحقيقة لقصرت عن تناول مثل زيد فى الدار ولا يرضى به محصل والمراد بالضمير فى قوله (اذ هى) اى الظرفية الجملة الظرفية ففيه استخدام اوارجاع الى المفهوم بالالتزام (مقدرة بالفعل) الاولى مقدرة بالجملة كما هو المشهور وكانه ظنها غير صحيحة لما راى ان ضمير الفعل انتقل الى الظرف واذا صارت جملة ظرفية فليس المقدر الا الفعل ومنشاؤه عدم الفرق بين قولنا مقدر بجملة وقولنا المقدر جملة فان الموصول بالباء معناه المؤولة بالجملة ففرع عليه عدم شبهته لعدم صحة تقديره بالفعل اذ الجملة لم تؤول بالفعل بل قدر فيه الفعل فالصحيح ان المقدر فعل وانما قال (على الاصح) لان تقدير الفعل مذهب جمهور النحاة ومذهب البعض ان المقدر اسم فاعل فليس الخبر الظرف حينئذ جملة فالمراد بقوله اذ هى ذات الجملة الظرفية لا الجملة الظرفية المأخوذة بوصف كونها جملة حتى يلزم كونها جملة ظرفية على غير الاصح ايضا هذا ولك ان تجعل المقدرة على صيغة اسم الفاعل فيكون هى راجعة الى الظرفية المذكورة صريحا ويكون المعنى اذ كون الجملة ظرفا سبب لتقدير الفعل فعبر عن سبب التقدير باسم الفاعل ومثله غير عزيز ولا مستبعد فى تمييز (واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر) اولان الاصل فى المسند التأخير اولان فيه ضميرا الى المسند اليه نحو زيد فى داره فانه يسترجح على فى داره زيد (واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه) اى قصر المسند اليه على المسند وكان الظاهر ان يقول فلكون ذكره اهم لم يفصل على طبق بيان تقديم المسند اليه الا انه تفنن اطوى ذكر العلة ووضع علة العلة مكانه ومن جهات التقديم اشتهار المسند اليه على ضمير نحو فى الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها فى الدار وكونه ظرفا والمبتدأ نكرة محضة وتضمنه الاستفهام مع افراده لا مطلقا كما ذكره الشارح وكونه خبرا عن ان والمصنف لا يذكر امثالها لانها مفروع عنها فى النحو وان كان لذكرها فى هذا العلم من حيث انها مقتضى الحال مساغ ويجمعها فى هذا العلم اتباع الاستعمال الواجب (نحو لا فيها) اى فى خمور الجنة (غول) فى القاموس الغول الصداع والسكر والمشقة (بخلاف خمور الدنيا) يرد عليه انه اذا كان تقديم المسند فى الاية للحصر يفيد نفى حصر الغول فى خمور الجنة لا نفى الغول عنها واورد عليه ايضا ان تقديم المسند يفيد القصر فى خمور الجنة والمسند ليس اياها بل مجموع الظرف المركب من الجار وضمير خمور الجنة ويمكن دفع الثانى بان شدة اتصال الجار والمجرور سوغ اسناد ما للمجرور الى المجموع حتى ساغ انه يقال الجار والمجرور فى محل النصب لكن الشارح المحقق لم يلتفت اليه لانه جواب جدلى واجاب عنه بما يندفع به الاول ايضا بان جعل النفى جزأ من المسند تارة ومن المسند اليه اخرى فقال المراد ان الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا او ان عدم الغول مقصور على الحصول فى خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا ويرد على الثانى انه كيف جاز الفصل بين حرف النفى والغول مع التركيب بينهما بالمسند واورد عليه السيد السند ايضا انه يقتضى

باعتبار نسخه

عدم تنبهه نسخه

اشتمال نسخه

جوازان يكون النفى فيما انا قلت جزأ من المسند فلم يكن فرق بين ما انا قلت وانا ما قلت وقد بالغ فى الفرق بينهما كما هو الحق ويمكن ان ينازع فيه بان جواز الفصل بالظرف مع اشتهار التوسع فيه بما لا يتوسع فى غيره لا يقتضى جوازه بغيره ويرد على الوجهين ان كون لا جزأ من احد الطرفين خلاف ما يحكم به الفطرة السليمة بل هو من قبيل الفصل بين لا لنفى الجنس واسمه بخبره فلذا وجب الرفع والتكرير وهذا كله بناء على قصر النظر على ظاهر ما ذكره الشارح المحقق وتحقيقه ان النفى اذا دخل على ما فيه قيد فربما يرجع النفى الى الاصل ويصير القيد قيدا للنفى وله غير نظير الا ترى انه جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار النفى مع ان النفى دخل على المستمر وقوله وما انا بظلام للعبيد جعل للمبالغة فى نفى الظلم مع انه دخل على ما يفيد المبالغة فى الظلم فلعل الشارح جعل لا فيها غول لتقييد النفى بالحصر الذى كان فى مدخوله وجعل مال حصر النفى فى خمور الجنة احد الامرين حصر عدم الغول فيها او حصر الغول فى الانتفاء عنها وبهذا اندفع كل ما القيناه اليك من الواردات اندفاعا بينا ويندفع ما ذكره السيد السند ايضا بان ما انا قلت وان صار بهذا العمل فى معنى انا ما قلت لكنه تعارف استعماله فى رد اثبات القول لغير المتكلم لا لرد اثبات نفى القول لغيره كما فى صريح انا ما قلت فلا ينهدم بهذا ما اعتنى بشانه من الفرق بين ما انا قلت وانا ما قلت قال السيد السند والحق فى الجواب ان لا فيها غول نظير ما انا قلت فايلاء الظرف للنفى للنزاع فى غول ثابت وقع الخطأ او الشك فى محله فاذا نفى تحليه خمور الآخرة له ثبت تحلية ما يقابلها من خمور الدنيا وايده بشهادة من الكشاف وانت لا ترتاب بعد ما مهدناه لك ان هذا غير خارج مما ذكره الشارح قد مهدت بعون الله لك روضة فلا تدعنى من دعائك ايها الشارح اذ قد تبقى فى الدنيا وانا البارح الطالح * لعل الله يبدل ببركة دعائك على الفاسد بالصالح * فان قلت قد جعل البعض قوله تعالى لكم دينكم من قصر الصفة على الموصوف فهل جاء تقديم المسند لذلك فيكون عبارة المتن محتملة للامرين بان تكون الباء داخلة فى صلة التخصيص على المقصور او المقصور عليه قلت قد سماه المصنف توهما من البعض على انه يحتمل ان ذلك البعض جعل اللام فى لكم للاختصاص فجعل معنى لكم دينكم دينكم مختص بكم وجعل التقديم للاهتمام لئلا يكون المعنى تخصيص الاختصاص فاستفاد الاختصاص من اللام وجعله لتخصيص الدين بصاحبه وحكم بانه قصر الصفة على الموصوف لان الدين صفة صاحبه (ولهذا لم يقدم الظرف فى لا ريب فيه) فيه انه لا مجال لتقديم الظرف فى لا ريب فيه لانه يجب التكرير ولم يقصد الى متعدد فى هذا النظم لينافى التكرير الا ان يقال قصده بلا ريب فيه القراءة الغير المشهورة من رفع الريب بجعل لا بمعنى ليس الا ان الناظر فى الكشاف يحكم بانه بنى الامر على القراءة المشهورة (لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله) سواء جعل القصر حقيقيا او اضافيا لا تقول فليكن نفى الريب بالاضافة الى كتاب السحر والشعوذة لانا نقول التخصيص بهذا الكتاب من بين كتب الله يجعل النفس مبادرة الى سائر الكتب وههنا بحث شريف وهو انهم جعلوا معنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل فى الهداية بحيث صار محل ان يحصر فيه الكتاب لتنزيل سائر الكتب معها منزلة العدم وجعلوا لا ريب فيه تأكيدا للحكم السابق ونفيا لتوهم انه مما يرمى به جزافا كما سيأتى فى بحث الفصل والوصل فمعنى لا ريب فيه انه لا ريب فيه باعتبار كماله فى الهداية الى هذه الدرجة فاذا لم يكن سائر الكتب فى درجته فالمانع عن افادة الريب فيها بهذا الاعتبار ويمكن ان يدفع بانه لا ريب فيها بهذا الاعتبار ايضا الجزم بانها ليست بتلك المثابة ولو كانت محل الريب لكان ذلك الكتاب ايضا محل الريب فافهم (او التنبيه من اول الامر على انه) اى المسند (خبر

لا ينافى نسخه

الكمال نسخه

الهداية نسخه

لا نعت) فالتقديم فى الخبر والنكرة بمنزلة ضمير الفصل فى الخبر المعرفة هذا فى مقام يمكن فيه ان يعرف الخبر من النعت بالتأمل وتتبع القرينة وفى مقام لا يمكن ان يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم ليعلم انه خبر لا لعلم من اول الامر ولك ان تقول لفظ التنبيه مغن عن قوله من اول الامر لان التنبيه انما يستعمل فيما يمكن المعرفة بدونه والمراد بالخبر اعم من الخبر فى الاصل او فى الحال ليشمل المفعول الثانى من باب علمت وكان الاوضح ليعلم انه مسند والتقديم لذلك التنبيه انه ينفع مع انه مع التقديم يحتمل الحال عن المبتدأ الا ان الحال عن المبتدأ لا يكثر فلا يعارض احتمال الخبر ولا يوجب الالتباس (كقوله) اى قول حسان فى مدح افضل من كل ملك وانسان (له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر) اى لا يسعه الدهر ولا يخفى ان حسن النظام يقتضى جعل قوله وهمته الصغرى الخ فى سلك لا منتهى الخ وخلوه عن ضميرهم يأباه الا ان يقدر الضمير اى همته الصغرى منها اى من همته ولك ان تجعل من موجبات التقديم التحرز عن الفصل بين المبتدأ والخبر بالوصف سيما الطويل وتجعل البيت منه فانه لو قيل همم لا منتهى لكبارها له لبعد الخبر عن المبتدأ قال الشارح هذا التقديم انما هو فى الخبر الظرف لانه لو قدم غيره يلتبس الخبر بالمبتدأ فيكون من قبيل الالتجاء من ورطة الى اخرى فلا يقدم فى رجل قائم لدفع الالتباس بالصفة لانك لو قلت قائم رجل لالتبس بالمبتدأ ورجل بالبدل منه وتوجيه ما ذكره انه قد يصح الاخبار عن النكرة المحضة وذلك ان كان مفيدا نحو كوكب انقض الساعة والا فكيف يتوهم كون قائم مبتدأ (او التفاؤل) اذ لفظ الخبر مما يتفاءل به المخاطب فيقدم اهتماما بالتفاؤل او لان العادة التفاؤل اول ما يقرع السمع فيقدم لئلا يفوت التفاؤل به بوقوعه لا فى اول الكلام او التطير (نحو تبت يدا ابى لهب) (او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله) اى قول محمد بن وهيب فى المعتصم بالله المكنى بابى اسحق (ثلاثة تشرق الدنيا) فاعل تشرق (ببهجتها) والجملة صفة ثلاثة عبر عن نور الكوكبين بالبهجة اى الحسن تغليبا لحسن ابى اسحق على نورهما ووسط ذكر ابى اسحق اشعارا لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها (شمس الضحى وابو اسحق والقمر) اضافة الشمس الى الضحى طالبة تقييد القمر بكونه بدرا الا انه فاته لضيق الشعر واعتمد على انه يتفطن الفطن بالتقييد من تقييد الشمس قال الشارح فى شرح المفتاح الاولى ان يكون التقدير لك ثلاثة ويكون شمس الضحى بدلا عن الثلاثة ومن حق هذه النكتة تطويل الخبر وقد جاء بدونه كقوله وكالنار الحيوة فمن رمادا واخرها واولها دخان ومما جعله السكاكى سبب التقديم ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد فيقدم فيه المسند على المسند اليه ولما كان زيد قام يشاركه قام زيد فى افادة التجدد كما صرح به ومع ذلك لم يقدم على زيد مع انه مسند اليه لقام كضميره لاتحاد الضمير والمرجع احتاج الى تقييد المسند اليه بان يكون فاعلا للمسند لا مبتداء الا انه ابى فى بيان هذا التقييد بكلام مغلق صار معترك الاراء ولو نقلها لصارت فصولا ولصار نقلتها ما سنح لى فيها ابوابا وتعد كل ذلك فصولا * فتركتها لانى احب لامثالها خمولا * والامر ما لم يلتفت اليها السيد السند ولم يتلبث فى هذا الموقف * وليقتد المتفطن فى السلوك بمثل هذا السالك العارف * فقال الشارح ان المصنف ترك هذا المقتضى لان فيه خللا وفيه ان خلل البيان لا يوجب ترك المقصود ولا يقتضى الا تبديله بالبيان المحمود فاقول انما تركه لان التقديم ليس لافادة التجدد بل لكون المسند اليه فاعلا وذلك لا يختص بمقام التجدد بل فاعل كل مسند يستلزم التأخر لاتباع الاستعمال الوارد فهذا التقديم مما فرغ عنه فى العلم الاخر وقد عرفت ان دأب المصنف عدم التعرض له (تنبيه) اى هذا تنبيه اذ يذكر فيه ما لم يذكر لغاية المتفطن بنفسه

وقبله وعيشى الشباب ويأس منه هاصب اى ولاذواى الهجان اى زمان الصبى فيه كلمات الجهل بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى واستيلاء البرد واليأس بمنزلة الرماد سيد

من الاقتداء

(كثيرمماذكرفي هذا الباب والذي قبله) يعني احوال المسند اليه (غيرمختص بهما) ولوقال كثيرمما ذكرفي المسند والمسند اليه لكان احضر واوضح واشارالى ان ماذكر في احوال الاسناد لايجرى كثير منه في غيره وقداشارالى مايجرى منه في غيره في باب احوال الاسناد حيث قال غيرمختص بالخبروالمراد بماذكرفي هذا الباب والذي قبله ماذكر في كل منهما والمرادبقوله غيرمختص بهما غيرمختص اشئ منهما فيفيد جريان كثيرمماذكرفي كل منهما في الاخركما يفيد جريانه في غيرهما (كالذكروالحذف وغيرهمـا) من التعريف والتنكير وغير ذلك (والفطن اذااتقن اعتبار ذلك فيهما) قدنبه على انه لابدللقايس من الفطانة واتقان الاصـل لانه انمايتيسر تلخيص لب ماهوالمعتبر في الاصل ولايمكن ذلك بدون الاتقان والفطانة (لايخفى عليه اعتباره في غيرهما) من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثيرلانه ربمايكون منهامالايجرى في الغير كضميرالفصل فانه يختص بالمسنداليه وكالفعلية فانه يختص المسندوقيل انماقال ذلك لانه لو قال وجميع ماذكرلافادان كلامماذكريجرى في كل غيرمع ان التعريف لايجرى في الحال والتميز والتقديم في المضاف اليه قال الشارح المحقق وهذا ليس بشئ لان قولنا جميع ماذكرفي البابين غير مختص بهما لايقتضي جريان شئ من المذكورات في كل مايغايرالبابين فضلا عن جريان كل منهافيه اذلايكفي لعدم اختصاص بالبابين ثبوته في واحدمما يغايرهما اقول يريد ذلك القائل ان المصنف قصدان كثيرامماذكر يجرى في كل غيرلانه اللائق بمقام التعليم فاختارالكثيرعلى الجميع لعـدم صدق ماقصده في حق الجميع والله تعالى اعلم * انهى ندعوك بنهاية التضرع والابتهال * ونسألك دراية خيرمتعلقات الافعال * وحذف عائدة فاعيلناعن انظارنا بقرائن الاخلاص في الاعمال والتوفيق لتوفيق الاهم فالاهم فيما انعمت علينامن الاجمال * ولعـدم التعدى على طلب رضاك وتنزيله منزلة اللازم من الامال * (احوال متعلقات الفعل) على صيغـة اسم المفعول على مافي الرضى وكانه في عرف العربية تختص بماسوى الفاعل ولهذا قال تلبسه دون تعلقه لان الفـاعل كالمفعول من الملابسات لامن المتعلقات والمرادبه جميع احوال متعلقـات الفعل لان وضع الباب لها الاانه اختصرعلى ذكرالبعض للاستغناء عن ذكر الباقي فيماسبق في غيرهذا الباب لظهورجريانه فيه كمانبه عليه وتفسيره ببعض احوال المتعلقات حيث لم يذكرالاالبعض كماذكره الشارح المحقق وهم وكيف لاولولم يكن المراد جميع الاحوال لم ينحصرالفن في الابواب الثمانية والبعض الذي يفصل هنالايقتصرعلى مااشيراليه اجمالاكما وهمه الشارح اذلم يذكرفي السابق الحذف كتنزيل المتعدى منزلة اللازم (الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) التركيب من قبيل زيد قائما كعمروقاعداوفي مثله يتقدم الحال على العامل المعنوى فقوله مع المفعول حال من ضميرفي قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل ايضا اعنى الكاف والاصل الفعل والمفعول قيدودخول مع شايع على المتبوع وكانه اشارالى ان كلامافيه قيد تنوط فائدته على القيدفكان القيدهوالاصل في نظر البليغ وان سمى فضلة في علم اخر (في ان الغرض من ذكره معه) اى ذكر الفعل مع واحد منهما على طبق السابق اوذكر واحد منهما مع الفعل قال الشارح في شرحه هذا هوالحق يعرف بالتأمل ولوضحه السيدالسندبوجوه ثلاثة احدها ان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وغيرهما لافي احوال الفعل وفيه ان هذه توطئة لحال متعلقات الفعل لابيان حالها وثانيها ان كل واحدمن الفاعل والمفعول قيد للفعـل دون العكس والقيد احق بالمعية من الاصـل وفيه ان الفاعل والفعل طرفا النسبة وليس شئ منهما اصلا للاخر على انك عرفت استحقاق الفعل للمعية وثالثها ان قوله فاذالم يذكرمتعلق بالمفعول دون الفعل وفيه انه محتمل كمالايخفى وكانه

اذ يكفى [illegible]

مطلب احوال متعلقات الفعل

تبع الشارح لاحتمال الكلام للوجهين فسوى بينهما في المختصر ونحن اقتفيناه على هذا الاثر والمراد بذكره معه اعم من الذكر لفظا او تقديرا لانه يكون الغرض افادة التلبس لا يخص الذكر لفظا والاولى من جعله معه (افادة تلبسه به) نفيا واثباتا (لا افادة وقوعه) نفيا واثباتا (مطلقا) اى من غير بيان تلبسه بالفاعل او المفعول كذا فسره الشارح المحقق وحينئذ قوله لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ لا يكل احد يعلم انه مع ذكر شئ منهما لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل فالاوجه ان قوله مطلقا تأكيد للنفي اى لا افادة وقوعه اصلا اذ مناط الافادة هو القيد والاصل مع القيد مسلم مفروغ عنه لكن قوله مطلقا فيما بعد يؤيد ما ذكره الشارح ولا يخفى ان الغرض من ذكر الفاعل والمفعول لا ينحصر في افادة التلبس بل يتوقف فهم معنى الفعل عليهما اما الفاعل فبين واما المفعول به فلشهادة تعريف المتعدى له وهذا الكلام توطئة لبحث حذف المفعول به كانبه عليه بقوله (فاذا لم يذكر معه) اى لم يذكر واحد منهما مع الفعل او لم يذكر الفعل مع واحد منهما والوجه هو الثاني لان الاول يشعر بترك المفعول وذكر الفعل والثاني يفيد ترك المفعول وذكر الفعل بلا خفاء (فان كان الغرض اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا) فيكون ما لم يذكر مفعولا به وترك ما اذا كان المذكور غير الفاعل فانه قد تقرر في النحو من انه لا يقدر الفاعل بل ينوب المفعول منابه وتغير صفة الفعل على انه من احوال المسند اليه واعلم ان شرح هذا المقام على هذا الوجه من خصائصنا والشارح جعل ضمير ذكره الى كل واحد منهما ولا يخفى انه ليس قدرا مشتركا بين المشبه والمشبه به بل القدر المشترك واحد منهما وانه ليس الغرض من الذكر مع كل منهما افادة التلبس بكل منهما بل بواحد منهما وجعل ضمير فاذا لم يذكر الى المفعول به وهو خلاف السوق والمراد بالاطلاق نظرا الى الاطلاق السابق على ما فسره الشارح ان لا يتقيد بالمفعول به لكن فسره المصنف في الايضاح بالاطلاق عن المفعول عاما كان او خاصا والاطلاق عن عموم نفس الفعل بارادة جميع افراده وعن خصوصه بارادة بعض افراده وفيه ان التنزيل منزلة اللازم لا يتوقف على الاطلاق بهذا المعنى فان لك ان تقول فلان يعطى كل اعطاء او اعطاء كذا (نزل منزلة اللازم) لم يقل جعل لازما لانه في معنى المتعدى لان يعطى بمعنى يفعل الاعطاء الا انه لما كان المفعول داخلا في معناه لم يحتج الى ذكر مفعول فصار كاللازم في انه لا يطلب منصوبا (لان المقدر) بواسطة القرينة (كالمذكور) في ان الغرض من الفعل افادة تلبسه به لا وقوع مفهومه مطلقا (وهو ضربان) اى المنزل منزلة اللازم نوعان (لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه) اى عن ذلك الفعل (متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه) اى على ذلك المفعول (قرينة) ولا بد للمعنى المكنى ايضا من قرينة ولو جعل ضمير عليه راجعا الى الفعل المتعلق بمفعول مخصوص لم يفت بيان قرينه لكن يلزم خلو الجملة عن ضمير موصوفها اى مفعول مخصوص الا ان يجعل حالا بعد حال عن قوله عنه بتقدير قد والاقتصار على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطى بمعنى يعطى كل احد لان العطاء اذا صدر عن مثله لا يخص احدا وقوله تعالى والله يدعو الى دار السلام يحتمله لانه بمعنى توجد منه الدعوة ودعوته ملزومة لدعوة كل احد لتقرر عموم لفظه (اولا) يجعل كذلك (الثاني كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) مثال للاثبات والنفي على ترتيبهما وقدمه على الاول لتقدم عدم الجعل على الجعل والحقيقة على الكناية ولشرف شاهده ولاستتباعه ذكر كلام السكاكي في معرفته مزيد دقة النظر وقد فاز بها المصنف فله مزيد

ولم يقدر له مفعول نسخة في المتن

والاحسن ان يجعل من الاحوال المتداخلة

اهتمام بذكره وقال الشارح لانه اكثروقوعا فان (السكاكي) مخالف العبد القاهر حيث لم يعترف الا بكونه لمجرد اثبات الفعل او نفيه ولم يقل بافادة التعميم على ما في الايضاح وليس هذا كلام السكاكي بعينه بل هو مما استنبطه المصنف مما ذكره لحسن ظن به وخرج من عبارته بنقصان مداوله اذ عبارته اوالقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق وحمل المصنف الطريق المذكور على ما ذكره في بحث لام الاستغراق من ان كون الحكم استغراقا اوغير استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان اوجمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما تعود الى ترجيح احد المتساويين ولا يخفى ان كلام السكاكي يفيد اختصاص التنزيل بمقام التعميم للادعاء والمبالغة ورأى المصنف انه قد يكون لمجرد افادة الثبوت او النفي كما في هذه الاية وقد يكون لافادة العموم على الحقيقة من دون قصد المبالغة والادعاء فغيره الى قوله (ثم) يعني بعد كون الغرض مجرد الاثبات او النفي (ان كان المقام خطابيا) بالفتح كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لانه منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب اي انشأ الخطبة سمي الظني خطابيا لان الخطب معاون الظنون والاقناعات (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين (افاد ذلك) اي الثبوت او النفي مطلقا لا كون الغرض ثبوته للفاعل او نفيه عنه مطلقا كما في الشرح فافهم (مع التعميم دفعا للتحكم) اي الترجيح بلا مرجح في الحمل او في الارادة فان قلت لم يتعرض لمقام هو غير الخطابي واليقيني من الجدليات والجهليات قلت حق ذلك ويستدعي ان يحمل الاستدلالي على ما يستدل عليه لا على ما يطلب فيه اليقين كما زعم الشارح لكنه لا يقابل الخطابي الذي يستدل عليه بالخطابة و يحتاج الى تكلف ارادة استدلال غير الخطابة و تقديره انه لا يختص افادة التعميم بالمقام الخطابي فانه ربما يقتضي البرهان التعميم نحو خلق الله فانه في تقدير يفعل الخلق و يوجد هذه الحقيقة والبرهان دل على انه يفعل كل خلق فيحمل في ذلك المقام البرهاني على التعميم والاشكال لا يخلو عن صعوبة لكنه ذلل بعون الله وهو ان المقام الخطابي ما يكتفى فيه بالظن من كلام المخاطب و يقنع بظن انه افاده والمقام الاستدلالي ما يطلب فيه ما افاده المخاطب بلا شبهة سواء كان المفاد مما يمكن ان يقام عليه البرهان او يكون من الظنون فتأمل ووجه افادة التنزيل العموم في المقام الخطابي ان يعطي في معنى يفعل الاعطاء فهو متضمن معرفا باللام بدعوة المقام الخطابي الى الاستغراق فيحمل عليه اما استغراق المفرد فيكون بمعنى كل اعطاء واما استغراق الجمع لان المصدر يستوي فيه المفرد والجمع فيكون بمعنى جميع الاعطاآت وقال الشارح العلامة الطريق المذكور هو ما ذكر من كون اللام للاستغراق مفيدا للمبالغة في آخر بحث لام الاستغراق حيث قال ان حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة لعدم مطابقة حقيقة الانحصار وله وجه الا انه قال في بيانه ان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وقال الشارح هذه فرية بلا مرية لانه وان يفيد محصل يعطي وهو يفعل كل اعطاء انه يعطي لا غيره لكن لا امر يقتضي قوله لا غيرها ويمكن دفعه بانه استفاد قوله لا غيرها من قصد الاستمرار من المضارع فاذا استمر اعطاؤه فلا فعل له غيره و لا يخفى ان هذا الحصر مما يزيد في المبالغة في الاعطاء وههنا بحث اورده الشارح المحقق وهو ان افادة

يوسف الابهي المجاز بتغيير تصانيف الشارح على ما افاده بعض مشايخنا رحمهم الله

منه

التعميم نسخه

القسيم ينافي كون الغرض افادة الثبوت اوالنفي مطلقا بمعنى فسره الشارح به واجاب بان المفاد اعم من الغرض والمقصود ورده السيد السند بان الخارج عن القصد لا يعد من الخواص ولا يعتد به وهو مندفع بان ما لا يعتد به ما لا يتعلق به الغرض اصلا لا ما لا يكون غرضا من حاق الكلام ونظير ذلك ما قد سبق ان كون المسند اليه موصولا يكون للايماء الى وجه بناء الخبر ثم انه ربما يجعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشانه والتعميم من المعاني الغرضية الغير المنافية لعدم الغرضية من نفس الكلام وكذلك الاستغراق فان المعرف مستعمل في الماهية المعينة واعتبار الفرد مدلول القرينة على ان لك ان تريد بافادة التعميم ان ما يفيده من الثبوت المطلق او النفي المطلق في قوة العام وبمنزلته ولا ينفك عنه ومثل هذا لا يرد بانه ليس افادة يعتد بها اذ لم يجعل التعميم من الدواعي الى التنزيل بل جعل الداعي اليه في قوة التعميم وكشف عن حال ذلك الداعي مزيد كشف فتأمل ثم يحمل فتجمل واجاب عنه في شرح المفتاح وجعله اظهر بان التعميم مدلول الفعل بمعونة المقام الخطابي وفيه انه حينئذ يكون كناية عن ثبوت الفعل العام فيناسب جعله مع الضرب الثاني (والاول) من الضربين (كقول البحتري) ابو عبادة الشاعر وهذه النسبة الى بحتر بالضم ابو حي من طي لاجدي بن تدول بن بحتر لانه شاعر جاهلي (في المعتز بالله) اعلى صيغة اسم الفاعل يقال اعتز لفلان عد نفسه عزيزة اي من عز الله او على صيغة المفعول اي المعز باعزاز الله اياه والثاني انسب (شجو) اي حزن (حساده وغيظ عداه) جمع عدو (ان يرى مبصر ويسمع واع) الاصح الوقف على المنقوص بلا اعادة ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا يكتب الياء في قاض على الاصح (اي يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك) بالبصر (محاسنه) وبالسمع (اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره) ممن لم يتصف بها (فلا يجدوا الى منازعته الامامة) مفعول ثان للمنازعة (سبيلا) مفعول الوجدان الاولى ترك هذا التفريع فان الحاسد يغيظ ويحزن بمجرد سماع كمالات المحسود وان كان بعدموته والحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم واستغنى به عن تقدير المفعول ليدل به على ان العام يستلزم المتعلق منه بهذا الخاص فلا حاجة الى تقييده به في افادته ولو قدر المفعول لفات هذا القصد الذي فيه من المبالغة في المدح ما لا يحصى كما لا يخفى وقد ضمن الشاعر كلامه انهم يغيظون من ان يكون لهم بصر وسمع ويتمنون عماهم وصممهم لئلا يدركوا محاسنه وان محاسنه وان كانت امورا معنوية صارت في الظهور مما لا يخفى على الابصار ويتعلق به الابصار ونحن نقول قد يجعل الفعل المنزل كناية عن متعلق باكثر من مخصوص والاحسن ان يجعل البيت منه اي ان يكون ذو رؤية فيدرك محاسنه واخباره المذكورة ويدرك ضدها لهم وههنا اشكال قوي لم اسمع ممن سبق فيه روي وهو انه اذا جعل كناية عن المتعلق بمخصوص خرج عن ان يكون الغرض منه اثباته اونفيه مطلقا ثم لو لم يجعل كناية وجعل معنى معرضا لاستفهام (والا) عطف للشرطية على الشرطية التي وقعت جزاء لقوله فان لم يذكر معه وقوله والا تقدير انتفاء ما ذكر في شرط المعطوف عليه ان لم يكن الغرض اثباته لفاعله اونفيه عنه مطلقا وذلك اما بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير الاطلاق من المصنف وحينئذ لا يترتب عليه قوله (وجب التقدير) اي تقدير المفعول به لان الخصوص المذكور ليس بالتقييد بالمفعول به وهذا مما يقتضي ان لا يعتبر في الاطلاق الا الاطلاق من المفعول به واعتبر الشارح في هذا الشرط محذوفا وهو بل قصد تعلقه بمفعول (بحسب القرائن) اي بسبب القرائن وجمع القرائن نظرا الى

يقتضي نسخه

المواد اوالمراد بعض القرائن اختاره على قوله بحسب القرينة اشارة الى كثرة القرائن كما صرح بها فى بحث الايجاز حيث قال واولته اى الحذف كثيرة وفصل بعضها ولا يخفى ان الاحق بكونه مقام التفصيل اول مقام احتيج فيه اليه وقيد الحذف هنا بحسب القرائن ولم يقيد حذف المسند اليه والمسند معا ان الجميع سواء فيه اشارة الى ان الحاجة الى رعاية القرينة هنا اشد اذ الكلام يتم بدون متعلق الفعل فلا يمكن المخاطب لفهمه مالم يضطره الفاهم اليه بخلاف المسند والمسند اليه فانه لا يعرض عن فهم شئ منهما وان عجز يسأل المتكلم وعبر عن الحذف فى مقام الايجاب بالتقدير وفى بيان مقام النكتة بالحذف لان التقدير الحذف مع النية والواجب هو النية لا الاسقاط والداعى الى النكتة الحذف لا النية فناسب فى الاول عبارة دالة على النية لينصرف اليها الوجوب وفى الثانى ما يخلو عن النية لتعليق النكتة بما هو خلاف الاصل من الترك والفرق بين مقام التنزيل والتقدير * من نفايس امر النظر والتدبير * حتى يتحن به الفحول * وترجح فيه بعض العقول * على بعض العقول * ومما رجح فيه المصنف الشيخ عبد القاهر والزمخشرى على المفتاح وعكس الامر الشارح المحقق فى قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان حيث ذهب الشيخ عبد القاهر والمفتاح الى ان المراد يقع منهم السقى ومنهما الذود لان ترحم موسى عليهما الذود هما وسقى القوم لا لسقى القوم المواشى وذودهما الغنم اذ لا مدخل فى الترحم لكون المسقى الابل وكون المذود الغنم فاوقيد الفعلان بهما لاوهم خلاف المقصود وجعله المفتاح فى تقدير يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وادعى ان الكلام ينصب الى تلك الارادة قال الشارح هذا اقرب الى التحقيق لان ملاك الترحم انهما تذودان غنمهما حتى لو كانتا تذودان غنم الغير لم يكن المقام مقام الترحم وكذا حال السقى لانهم لو يسقون مواشى غيرهم لم يكن الامر كذلك ويمكن تقوية الشيخين بان الترحم بصدور الذود للظلم عليهما والسقى للتعدى سواء كان الذود لغنمهما اولغنم غيرهما والسقى لمواشيهم اومواشى غيرهم حتى لو كان ذلك لرعاية النوبة لم يكن موجبا للترحم (ثم) اى بعد ثبوت القرينة لابد من نكتة (الحذف اما للبيان) اى الاظهار (بعد الابهام) اى الاخفاء (كما فى فعل المشيئة) اى كما شاع فى فعل المشيئة ولم يقل كما فى المشيئة ليعلم انه لا يخص بلفظها بل يوجد كلما وجد الفعل سواء ذكر بلفظها او بلفظ الارادة اوغير ذلك فانه يحذف مفعولها فى الشرط لدلالة الجزاء عليه ولا ينبغى ان يخص ذلك بالشرط كما يوهمه بيان الشارح اذ لا يفرق المتفطن بين قولك بمشيئة هداكم اجمعين و بين المثال المذكور فى الحذف لتلك النكتة (مالم يكن تعلقه به غريبا) يوهم ان كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد به الحذف فانه تنتفى القرينة حينئذ على الحذف لان الغرابة تعارض القرينة فلا يلتفت الذهن الى المحذوف فيعبر فى المفعول الغريب الحذف لغلبة الالتباس ولا يخفى انه كما ان الحذف فى فعل المشيئة مقيد بنفى غرابة التعلق بالمفعول المحذوف كذلك الحذف مطلقا مقيد به فينبغى ان يقول ثم حذف المفعول مالم يكن تعلق الفعل به غريبا (نحو فلوشاء) اى هدايتكم اجمعين (لهداكم اجمعين) مثال لعدم الغرابة اولحذف فعل المشيئة اوللحذف للبيان بعد الابهام وقدم ان التفسير بعد الابهام يوجب مزيد تقرير وتمكين فى النفس (بخلاف) الاظهر انه متعلق بالمثال اى عدم غرابة التعلق مثل فلوشاء لهداكم اجمعين بخلاف (نحو) قول الخريمى فى مرثية ابنه ووصف نفسه بشدة الحزن والصبر على مصيبته (ولوشئت

ان ابكى دما بكيته) عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخاير مولع فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس لحذفه فتوجه عليه انه كيف حذف ذلك الشاعر البليغ من مفعول المشيئة فى مقام غرابة التعلق به ما جعله ملبسا فدفعه بقوله (واما قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه) اى ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعوله غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير ولو شئت ان ابكى تفكرا ابكيت تفكرا اذ البلاغة فى مقام المبالغة فى انه لم يبق فيه غير التفكر ان يقول لو شئت البكاء بكاء اى شئ كان لبكيت تفكرا لاان تقول وان شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا الا لما قال الشارح من انه لا يترتب على قوله فلم يبق منى الشوق الخ لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقى بحيث يحصل بدل الدمع التفكر فانه يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر اظهور ترتبه لان بكاء التفكر وان ليس الا الكمد والحزن من العين لا يمكن الا اذا لم يكن فيه دمع بل لانه كم بين المعنيين فليس الاشتباه الا بحمل الشعر على المعنى المرجوح ومثله لا يكاد يليق لدفع الاشتباه * فكيف للاشتباه * ولا يخفى ذلك على اهل الانتباه * ولعمرى حل هذا المقام * على هذا الوجه النظام * لحرى بان يوصى باغتنامه الكرام * وقد حرم منه اقوام من الفحول بعد اقوام * والله يهدى من يشاء باللطف و الالهام * لكن كلام الايضاح يشعر بان معنى قوله ليس منه انه ليس مما يصلح ان يكون الجزاء فيه تفسيرا لمفعول المشيئة فيكون اشارة الى ما قال الشيخ فى دلائل الاعجاز واورده المصنف فى الايضاح لتوضيح قوله (لان المراد بالاول البكاء الحقيقى) حيث قال لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده ولخرج منها بدل الدمع التفكر فالمراد بالبكاء فى الاول الحقيقى وفى الثانى غير الحقيقى فلا يصلح تفسيرا للاول والعجب ان الشارح مع تذكره لكلام الشيخ فى هذا المقام ولما فى الايضاح فسر قوله فليس منه بقوله اى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما يسبق الى الوهم ووقع فيه صاحب الضرام ومنهم من جعل قوله واما قوله ناظرا الى قوله كما فى فعل المشيئة لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى ليس للبيان بعد الابهام بل لامر اخر لان قوله لبكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول ابكى لانه ليس التفكر ولا يرده التأمل فى سابق الكلام والتدبر فيه الا انه ليس التفكر مما تتداوله الالسن فى هذا المقام فقول الشارح انه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذلك (واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء) اما قيد للدفع اى الدفع قبل حدوثه فان التوهم فى حز اللحم انما يحدث بعد سماعه او قيد للتوهم اى توهم يحدث فى ابتداء الكلام فاريد منع حدوثه وان كان يدفعه اخر الكلام وبالجملة المناسب البليغ لمنع توهم ارادة غير المراد لان الدفع للحادث والمنع لما هو بصدد الحدوث ومع ذكر المنع لا حاجة الى قوله ابتداء فهو اخصر ايضا (كقوله) اى البحترى (وكم ذدت) دفعت (عنى من تحامل حادث) فى الشرح كم خبرية مميزها تحامل حادث فصل بينهما بفعل متعد فزيد من لئلا يتلبس بمفعول ذلك المتعدى لانه اذا فصل بين كم الخبرية ومميزه يكون منصوبا لامتناع اضافته الى التميز وما ذكره موافق لقول النحاة وفيه انه انما يندفع به الالتباس على مذهب غير الاخفش والكوفيين فانهم لما جوزوا زيادة من مطلقا لا يعلم انه

زيد على المفعول او التمييز وبهذا يعلم ان الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الايجاب بل هو
او كون المزيد فيه تمييزا لكم الخبرية فصل بينه وبين كم بفعل متعد ونحن نقول يحتمل
ان يكون كم استفهامية محذوفة المميز اى كم مرة اوزمانا ويكون زيادة من فى المفعول لان
الكلام غير موجب والاستفهام لادعاء الجهل بعدده لكثرته مبالغة فى الكثرة وفيه الاستغناء
عن الفصل بين كم ومميزه (وسورة ايام حززن الى العظم) اى قطعن اللحم الى العظم (اذ لو ذكر
اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) اى ما بعد اللحم (ان الحز لم ينته الى العظم بل كان فى بعض
اللحم) كذا فى الايضاح ونحن نقول التوهم فيه اما انه لم يبلغ العظم او لم ينته اليه بل جاوزه
وعبارة المتن يحتمله ويحتمل ان يكون المعنى حززن كل شئ الى العظم من الجلد والعصب
واللحم فالحذف للتعميم (واما لانه اريد ذكره ثانيا) جعل الذكر ثانيا بناء على ان المقدر
كالمذكور (على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) اى على المفعول المعبر بصريح
لفظه شاع التسامح بتنزيل اللفظ منزلة المعنى وبعكسه وما ذكره لايشمل الحذف فى مثل
عرفت وعرفنى زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه
بل اسناد الفعل الى صريح لفظه فالاولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه
(اظهار الكمال العناية بوقوعه عليه) الاولى تلبسه به ووجه الاظهار ان فى الضمير
خفاء يخاف معه عن الفعلية فلما حفظه عن الخفاء ظهر كمال العناية به (كقول البحترى
قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد) السيادة (والمجد والمكارم) جمع مكرمة بضم الراء وفتح
الميم (مثلا) وهذا المثال انما هو على مذهب البصريين والافثلا مفعول قد طلبنا ووجه
الحذف على ما هو المشهور الاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فى الفضيلة وعن الاظهار
فان كلامنهما خلاف الاستعمال الوارد (ويجوز ان يكون السبب) للحذف (ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له) اذ ظاهره التجويز فان ما لايجوز العاقل وجوده لايطلب قال الشارح
وايضا فى هذا الحذف بيان بعد الابهام وفيه ان البيان بعد الابهام لمزيد التقرير والتمكين
ولايناسب تقرير طلب المثل فى ذهن الممدوح ويجوز ان يكون السبب دفع توهم السامع
انه وجد له مثلا وقلقه منه (واما للتعميم) فى المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك
ما يولم اى كل احد) واعترض عليه الشارح بان المفيد للعموم هو المقدر العام المعلوم
بالقرينة فالحذف لمجرد الاختصار والاعتراض قوى وان شنع عليه السيد السند
بان منشأه عدم التمييز بين ما يكون العلم بتقديره عاما مع قطع النظر عن الحذف وبين ما يكون
الموصل الى تقديره عاما الحذف فانه لا الحذف يستدل على تقديره عاما بان تقديره غير عام
والمقام خطابى يوجب التحكم فههنا الحذف للتعميم لانه ما لم يحذف لايمكن التوصل الى
تقديره عاما بالمقام الخطابى وفى القسم الاول لمجرد الاختصار فان ما ذكره كلام متعجب
اذ لا يعقل محصل للقول لحذف العام للتعميم ولا يكون الحذف قرينة على تعيين العام اذ القرينة
هو المقام الخطابى الدال على ان المقدر عام الا ان الحذف شرط للتمسك به فى معرفة
العموم وما من قرينة على تقدير العام الا وهى كذلك فاحسن التأمل ونحن نقول والله التوفيق
قال المصنف فى الايضاح واما القصد الى التعميم فى المفعول والامتناع عن ان يقصره السامع
على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اى ما الشرط فى مثله
ان يولم كل احد وكل انسان هذا ويستفيد منه المتفطن ان حذف الخاص للدلالة على
ان تعلق هذا الفعل لايختص بهذا الخاص بل يعمه وغيره وانما خص التعليق بمقتضى المقام
لا للاختصاص وكيف لا وقد قال والامتناع عن ان يقصره السامع على ما يذكر معه دون

غيره فعلم ان المحذوف الذى كان يذكر معه لم يكن عاما وكان بحيث لو ذكر اوهم الاختصاص
فقوله اى كل احد ليس بيانا للمقدر بل للتعميم الذى افيد بحذف الخاص والتقدير ما يولمنى
وايلا مه لا يخص بى فافيد عدم الاختصاص بتعرية الكلام عن صورة التخصيص مع
اعتباره فى التقدير ونبه بتفاوت بين هذا المثال والآية بقوله (وعليه والله يدعو الى دار
السلام) فان التعميم المستفاد من السابق للمبالغة وهنا على الحقيقة فان الله تعالى يدعو العباد
كلهم الا انه لا يجيبه منهم الا السعداء فالمقدر يدعوكم والمخاطب امة محمد عليه السلام حذف
المفعول افادة لعموم دعوة الله لكل انسان ولا يخفى عليك ان شرح هذا المقام على هذا الوجه
من نفايس الكلام وليس التنبيه لك على عظم قدر ما خصنى الله به من الانعام فى كل
حين وآن لان يكون فى مقام الامتنان بل لانى اخاف على ما القى اليك من ان يكون مصداقا
للمثل السائر ان الشئ اذا كثرهان (واما لمجرد الاختصار) وفى بعض النسخ (عند قيام قرينة)
واعترض عليه بانه مستغنى عنه بقوله وجب التقدير بحسب القرائن واعتذر الشارح بانه
تذكرة لما سبق وغيره بان المعنى عند قيام قرينة على ان الغرض مجرد الاختصار
ورده الشارح بانه لا يخص بمجرد الاختصار بل يشترك فيه جميع الاقسام ويتجه عليه
ان تذكر ما سبق ايضا لا يخص بمجرد الاختصار ولعل مراد المصنف ان الحذف بمجرد
الاختصار انما يحسن عند قيام القرينة من غير حاجة الى اقامتها فان هذا الحذف لتعليل
مؤنة الافادة عند ضيق المقام فلا يحسن ما لم يكن فى الحذف تخفيف مؤنة الذكر من غير
حاجة الى مؤنة اخرى (نحو اصغيت اليه اى اذنى) فان النسبة الى الاذن مأخوذة فى الاصغاء
فالقرينة قايمة مع ذكر الفعل (وعليه قوله تعالى رب ارنى انظر اليك اى ذاتك) فان الجزاء قرينة
على ان المفعول ذاتك والتفاوت بين القرينتين لا يخفى قال وعليه (واما للرعاية على الفاصلة) عدى
الرعاية بعلى لتضمين معنى المحافظة (نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى) اى ما قلاك ولا مزاحمة بين هذا وقول الكشاف ان الحذف للاختصار وظهور
المحذوف اذ لا تزاحم فى النكات والاولى بالاعتبار فى هذا المقام ما ذكره صاحب الكشاف
اذ الحذف للرعاية على الفاصلة لا مدخل له فى البلاغة لانه لتحصيل الفاصلة التى هى من
المحسنات البديعية فذكره فى علم المعانى انما يصح على سبيل الاستطراد وربما تدعو رعاية
الفاصلة الى الذكر (واما الاستهجان ذكره كقول عايشة رضى الله عنها ما رايت منه) عليه
الصلاة والسلام (ولا راى منى اى العورة) والاحسن ان الحذف لتأكيد امر ستر العورة حتى
انه يستر لفظها على السامع (واما لنكتة اخرى) قد عرفت منها واحدة اخرى وتركت
المزيد التفصيل لانك صرت ممن يتحرى ومما ذكره الشارح المحقق ما روعى فى قوله تعالى
لينذر بأسا شديدا اى لينذر الذين كفروا من كون الغرض ذكر المنذر به لا غير وفيه ان حذف
المنذر هنا للتنزيل بالنسبة الى المنذر لانه ليس المقصود لا للتقدير فهو بمعزل عما نحن فيه
(وتقديم مفعوله) لم يقل وتقديمه مع ان المقام مقامه ليتضح ضمير عليه فافهم (ونحوه) اى
نحو المفعول والظاهر دخول الظرف والجار والمجرور فيه لا فى مفعوله لان حمل المفعول الى
الان على المفعول به يدعو الى جعله هنا عليه والمراد بنحوه الفضلات لا شبه الفعل اذ لو كان لقيل
ومفعول نحوه عليهما ولا يذهب عليك ان ما ذكره من التأكيد لا يجرى فى الكل اذ لا يقال قائما
جئت وحده ولا لا غيره ولا يوم الجمعة جئت وحده ان خص الحال بالمفعول به وقد نبه بذكر
نحوه على ان البحث السابق ايضا لم يخص بالمفعول به بل يتوقع فيه منك التحرى والمقايسة
وهكذا كان دأبه فربما يصرح بنحوه وتارة يعتمد على معرفة مخاطبه ان مباحث هذا الفن

تقابل نسخه

ممـا القياس فيه مساغ ولبس جل امره السمـاع كما فى النحو وممـا ترك فيه الوصفية بالمقايسة
قوله (لرد الخطأ فى التعين) فانه لاينحصر التقديم فيه بل يكون لنحوه من رد خطاء المخاطب
فى اعتقاد الشركة اولازالة تردده لكن قوله بعد ولذلك الخ كان داعيـا الى ذكره لانه يجب
ادخاله فى المشـار اليـه ليتم التعليل فاعتراض الشـارح عليه بانه كان عليه ان يذكره متجه
واعتذار السيد السند بان المصنف لم يذكر رد الخطأ فى الاشتراك ومايتعلق به من التأكيد
بوحده اعتمادا على المقايسة بمـا سبق ضعيف اوجبه الغفلة عن التعليل لكن اعتراضه بان فاته
التقديم فى الانشـاء نحو زيدا اضربه اولا تضربه فان اعتبار رد الخطأ فيه تكلف ضعيف
جدا لان كلامه فى الابواب السابقة على الانشـاء فى الخبر يدلك عليه ماذكره فى باب الانشاء
حيث قال تذنيبه الانشاء كالخبر فى كثير ممـا ذكر فى الابواب الخمسة السـابقة فليعتبره الناظر
وممـا يجب قوله ان الاحسن ان يقول بدل لرد الخطـأ لافادة الاختصـاص اذ افادة
الاختصاص ايضا لاتجرى فى الانشـاء الابتكلف لانهـا افادة ثبوت شئ لشئ ونفيه عن
غيره ولا يقبله الانشاء (كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد)
وهو مصيب فى اعتقاد انك عرفت انسانا ومخطئ فى التعيين انه غير زيد (وتقول لتأكيده) اى
تأكيد هذا التقديم لا لتأكيد رد الخطاء لان المؤكد فى المتعارف هو المفيد الاول لامفـاده
الا ترى انك تجعل فى جاءنى زيد زيد الثانى تأكيد الاول فلا يغرنك قول الشـارح المحقق اى تأكيد
هذا الرد (لاغيره) اى تقول لاجل ايراد المؤكد هذا اللفظ لا انك تقول لايراد التأكيد زيدا
عرفت لاغيره كما ذكره الشـارح ولعل غرضه تعيين محل لاغيره فى المركب (ولذلك) اى ولان
التقديم لرد الخطأ فى التعيين ونحوه ممـا زاد على اصل اعتقاد الحكم (لايقـال ما زيدا ضربت
ولاغيره) لانه يوجب التناقض فان ما زيدا ضربت اثبت ضربك لغيره ونفاه ولاغيره (ولا
ما زيدا ضربت ولكن اكرمته) فان لكن للرد الى الصواب ولاخطأ فى اعتقاد عدم الضرب
حتى يرد الى الاكرام بل فى مفعول عدم الضرب فالواجب فيه ولكن عمرا قال الشـارح الا
ان تقوم قرينة على ان التقديم ليس للحصر قلت الا يكفى قوله ولاغيره وقوله ولكن اكرمته
قرينة على ذلك (واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر المفسر قبل المنصوب) اما لانه فى قوة
عرفت زيدا عرفته ففيه تكرار مفيد للتأكيد واما لان فيه ابهاما قبل التفسير وفيه مزيد التقرير
(والا فتخصيص) اقتصر على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأكيد مع التقديم
ههنـا لقلته منزلة العدم وقوله واما نحو زيدا عرفته مرتبط بقوله كقولك زيدا عرفت وفى
قوة واما زيدا عرفته فيحتمل للامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بانه للتخصيص وقال
هو اوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد ولا يبعد ان يكون فى عبـارة المصنف اشارة اليه
حيث جعله عين التخصيص مبالغة فى كماله فى التخصيص ولايخفى ان التأكيد فى زيدا عرفته
ايضـا ابلغ منه فى عرفت زيدا عرفته وان لم يذكره احد منهم فليكن فى جعله نفس التأكيد
ايضـا اشارة اليـه ثم خفى وجه كونه اوكد فى افادة الاختصاص على زمرة الخواص اذ
لايخفى ان فى ذكر المفسر خلوا عن قصد الاختصاص فليس فيـه الا تكرار الاثبات فليس
فيه الا تأكيد الاثبات دون الاختصاص والجأهم اعضال الاشكال الى التأويل بحمل تأكيد
الاختصاص على تأكيده باعتبـار جزئه الثبوتى وهذا فى هذا المقام احسن المقال ونحن نقول
بتوفيق الله الملك المتعال وجه كونه اكد فى الاختصاص ان الاختصاص يفهم اجمالا ثم
تفصيـلا ولايخفى تأكيد فى التفصيل بعد الاجمال ولافرق بين زيدا عرفته مع قرينة قصد
الاختصاص وبينه بدونها فى التفصيل والاجمال وفى بعض النسخ (واما نحو قوله تعالى واما ثمود

فهديناهم) فى الايضاح فيما قرأ بالنصب (فلا يفيد الا التخصيص) قد عرفت انه مبنى على الغالب وتنزيل القليل منزلة العدم ويتجه عليه بعد ان هذا الحصر فاسد لفساد اثباته وسلبه اما الاول فلنبو المقام عن قصد التخصيص اذ ليس المقصود انا هدينا ثمود دون غيرهم رد الخطأ المخاطب بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس فى هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة كذا ذكره الشارح ووافقه السيد السند وفيه نظر لان المقام لا ينبو عن قصد القصر الحقيقى بل يساعده فيكون المعنى انا هدينا ثمود من اهل زمانهم دون غيرهم اى اصطفيناهم من بين الاقوام بالهداية فلم يعرفوا حقه واضاعوه وهذا ادل على سوء صنيعهم واما ماذكره من المثال فلا ينافى الحصر لان بناءه على الغالب واما الثانى فلان التخصيص لا ينفك عن التأكيد حتى قال الشارح المحقق انه ليس الحصر الا تأكيدا على تأكيد وقد بين تقديم ما فى خبر الفاء وبعده اما فوائد ليس التخصيص منها وهى الفصل بين اما والفاء والتعويض عن المحذوف بعد اما وابقاء الفاء السببية متوسطة اذ لا تقع فى ابتداء الكلام ورعاية ما تعارف فى كلامهم من شغل حيز ما التزم حذفه بشئ اخر ويمكن دفعه بتكلف ان الحصر بالاضافة الى مجرد التأكيد (وكذلك) اشارة الى قولك زيدا عرفت فلذا اتى بما هو للبعيد (بزيد مررت) فانه لرد الخطأ فى تعيين المرور به وكذلك يوم الجمعة سرت الى غير ذلك ومع دخول اما ليس الا للتخصيص (والتخصيص لازم للتقديم غالبا) اى لتقديم المعمول على الفعل وشبهه لا لمطلق التقديم اذ لا يصح فى تقديم بعض المعمولات على بعض كما سيظهر عليك ولا فى تقديم المسند اليه اذ التخصيص والتقوى سواء فى نحو هو يأتينى صرح به الشارح المحقق فى بحث القصر من شرح المفتاح ووافقه السيد السند فى شرح المفتاح وهو ظاهر كلام عبد القاهر فى بحث المسند اليه كما مر وكان الاختصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ فى تقييد اللزوم بالغالب خرازة وكانه اراد الاشارة الى توجيه قول المفتاح والتخصيص لازم للتقديم وقد يكون لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية الفاصلة او السجع وما اشبه ذلك (ولهذا يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) وفى لالى الله تحشرون معناه اليه تحشرون لا الى غيره فان قلت تفسير ما قدم فيه المعمول بالاختصاص لا يتوقف على لزومه للتقديم غالبا حتى يظهر كونه لهذا قلت تفسيره به مع وجود غيره من النكات كالتبرك ورعاية الفاصلة فى المثالين وموافقة واياى فاعبدون فى اياك نعبد من غير طلب قرينة يدل على انه اللازم غالبا وفيه رد لما قال ابن الحاجب من ان التقديم فى نحو والله احد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر (ويفيد فى الجميع) اى فى جميع صور تقديم متعلقات الفعل (وراء التخصيص) بعد نكتة التخصيص (اهتماما بالمقدم) وفيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم والكسب وفيه ايماء الى ما قال الشيخ عبد القاهر انا لا نجد شيئا يجرى مجرى الاصل فى التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه الاهتمام ويبين له معنى ولا يقتدى بكثير من الناس فى ظنهم كفاية ان يقال انه قدم للاهتمام وقد فصلناه لك تفصيلا فى احوال المسند اليه فالمراد بالاهتمام الاهتمام المستند الى امر فهذا الكلام ايضاح للتقييد بقوله غالبا (ولهذا) اى للاهتمام (يقدر) المحذوف (فى بسم الله مؤخرا) والاولى ولهذا ايضا لئلا يوهم اختصاص تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام لانه بمجموع الامرين من التخصيص والاهتمام وليس المقصود من قوله

واهذا الاستشهادعلى ماسبق كما يتبادر الى الوهم حتى يردان تقدير المؤخر فيه لايدل على ان التقديم يفيد فى الجميع اهتماما بالمقدم ووجه الاهتمام باسم الله بين (واورد) على كون اسم الله اهم فالايراد على قوله ولهذا يقدر الخ اواورد على كون الاهتمام من مقتضيات التقديم فالايراد على قوله المذكور اوعلى قوله ويفيد فى الجميع الخ وهناك احتمال فى غاية الدقة وهو انه عطف على يقدر اى ولكون التقديم مفيد الاهتمام لامحالة اورد على نظم القرآن اقرأ باسم ربك واجيب بهذين الجوابين فيكون قوله واهذا للامور الثلثة (اقرأ باسم ربك) لانه يصح تقديم اقرأ ان لم يكن الاهتمام موجبا للتقديم اولم يكن اسم الله اهم (واجيب بان الاهم فيه القراءة) وذلك لاينافى كون اسم الله اهم فى بسم الله لان الفعل فيه ليس اهم من اسم الله لعدم عروض مايجعله اهم من اسم الله ويعارض الجهة الذاتية فيه للاهمية و يترجح عليها كما فى اقرأ اولاينافى اقتضاء الاهمية فى بسم الله لانه ليس هنا اهمية اسمه تعالى و ذلك لانها اول آية نزلت بالاتفاق واول مايؤمر به الرسول بالقراءة فامر القراءة اهم فى هذا المقام وقول الشارح لانها اول سورة نزلت بناء الامر على واحد من الاقوال الثلاثة ثانيها ان اول سورة نزلت هى الفاتحة وثالثها هى المدثر لكنه لاخلاف فى ان هذه الآية اول آية نزلت و يتجه عليه ان القول بانها اول سورة نزلت لايستلزم القول بانها لم يسبق هذه الآية شئ فى النزول لان الفاتحة اول سورة نزلت على قول مع الاتفاق بان هذه الآية اول مانزلت الاان يقال القول بانها اول سورة نزلت لاينفك عن القول بان جميع اجزائها متقدمة على غيرها ولك ان تجعل وجه اهميتها ان فى تقديم اسم الله ابهام الاختصاص وهو لايناسب المقام اذ ليس مقروا آخر حتى يكون الحصر مفيدا ولاينبغى ان يقول ان معنى عبارة المتن ان الاهم من القراءة وتخصيص القراءة القراءة فلم يقدم الاسم لئلا يفيد الامر بتخصيص القراءة مع ان الاهم الامر بالقراءة لانه بعيد عن الفهم جدا والداعى اليه من الاجتناب عن جعل الامر بالقراءة اهم من اسم الله ليس بسديد اذ لا مانع من كون غير اسم الله اهم منه بعارض (وبانه) اى باسم ربك (متعلق باقرأ الثانى ومعنى الاول اوجد القراءة) اى طلب ثبوت القراءة للفاعل من غير تقييد بشئ بخلاف الثانى فان معناه اوجد القراءة باستعانة اسم الله ولم يرد ان الاول منزل منزلة اللازم دون الثانى يتوهم ان الباء فى باسم ربك زائدة للدلالة على التكرير والدوام كما فى اخذت الخطام واخذت بالخطام كما ظنه الشارح فاعترض بانه بعيد وقال والاحسن ان الباء للاستعانة ويمكن ان يقال اراد الشارح ان الاحسن فى توجيه عبارة الجواب ذلك فتأمل واعترض السيد السند على هذا الجواب على هذا بانه لما بين ان طلب تخصيص القراءة باسم الله لايناسب كونه اول آية نزلت فلا يصح تعلقه باقرأ الثانى لان المطلوب حينئذ يكون ذلك والشارح لما جعل باسم الله متعلقا باقراء الا ل تضاعف الاشكال وهذا الاشكال لايتجه لان الامر بالقراءة حصل بقوله اقرأ فبعده يناسب ان يطلب تخصيص القراءة ولو توجه فانما يتجه لوجعل وجه اهمية القراءة ان فى تقديم بسم الله ابهام الاختصاص وقد عرفت له وجها آخر فنقول لااعتداد بابهام طلب التخصيص لان المقام ينفيه فتقديمه لمجرد كونه اهم للتبرك به والاستلذاذ بذكره نعم يرد على جعل بسم الله متعلقا بالاول ان لا يكون القارئ مستغنيا فى قراءة السورة باسم الله (وتقديم بعض معمولاته) اى الفعل (على بعض) لان اصله التقديم اواصل الاخر التأخر بل لرعاية الاصلين (كالفاعل فى ضرب زيد عمرا) فان اصله التقدم على المفعول لكونه عمدة وكون المفعول فضلة ولشدة اتصاله بالفعل (والمفعول الاول فى نحو اعطيت

الشارح التوجيه الثاني ليس بذلك فان قلت تقسيم القصر الى الحقيقي والمجازي يستلزم استعمال القصر في المعنى الحقيقي والمجازي معا قلت المراد بالحقيقي ما يكون حقيقة بالنسبة الى اللغة وكذا بالمجازي والا فالقصر المنقسم له معنى اصطلاحي يندرج فيه كلا القسمين حقيقة (وكل منهما) اى من الحقيقي وغير الحقيقي (نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف) قال الشارح الفرق بينهما واضح فان معنى الاول ان الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف اخر ومعنى الثاني ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف لكن يجوز ان تكون لذلك الموصوف صفات اخر هذا وفيه بحث لانه لا يستفاد من شئ من القصرين جواز اشتراك المقصور عليه بل يحتمل امتناع الاشتراك فليس الجواز مدلول القصر وايضا لا موجب لافراد الموصوف وجمع الصفة وقال السيد السند وجه الانحصار فيهما ان القصر انما يتصور بين شيئين بينهما نسبة فاما ان يكون قصرا للمنسوب اليه على المنسوب وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة واما ان يكون قصر المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف وفيه ان قولنا ما ضرب زيد الا عمرا او فيه قصر الفاعل على المفعول وبينهما نسبة هي فاعلية زيد لعمرو فزيد منسوب الى عمرو وقد قصر باعتبار هذه النسبة على عمرو مع ان زيدا ليس صفة معنوية لعمرو فلا يصح هذا الوجه للانحصار (والمراد المعنوية لا النعت النحوي) لما ذكر الصفة في بحث المسند اليه بمعنى النعت حيث قال واما وصفه اى ايراد الصفة احتاج هنا الى التنبيه على نفي ارادته لانه مظنة ان يتبادر الذهن اليه ولم يقل المراد المعنوي لا المنعوت لان المذكور بالذات في الكتاب سابقا الصفة الموجبة لاشتباه الصفة هنا بالنعت ولا بد هنا من تنبيه آخر وهو ان المراد بالصفة المعنوية اعم مما يستنبط من الكلام ومما هو مصرح به حيث وصف به صريحا ليتناول ما ضربت الا زيدا او الا في الدار الى غير ذلك اذ ليس المفعول في الكلام موصوفا ولا الفعل المذكور وصفا له بل يستنبط وصف هو المضروبية ويجعل المفعول في مال الكلام موصوفا به والصفة المعنوية يقال على ما قام بالغير وعلى ما تجريه على الغير وتجعل الغير فردا له وذلك بجعله حالا او خبرا او نعتا والاظهر ان المراد الثاني ولو اريد الاول لم يكن المقصور عليه في ما الباب الا ساج وما زيد الا اخوك ساج واخوك بل الكون ساجا وهو خلاف المشهور وتأويل عنه مندوحة وهذا كما قال وصف المحمول واما حمله على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود فبعيد اذ لم يشتهر وصفها بالمعنوية ولا يصح في كثير من موارد القصر الا بتكلف او تعسف ولو لم يكن تعريف النعت على ما ينبغي وما يتعلق بتعريفاتهم له من النقض والابرام * مما يعده عقلاء الانام * من فضول الكلام لذكرت ما يتعجب عنه اولوا الاحلام (والاول من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها) اى بغير الكاتب وتأنيث الضمير لانها صفة واكتفى عن تعريفه بالتمثيل اشارة الى وضوحه بخلاف غير الحقيقي وقيد مثال هذا القسم دون قسيمه لمعرفة القيد في مثال قسيمه بالمقايسة (وهو لا يكاد يوجد) مبالغة في نفي وجوده والمراد امانفي وجوده في نفس الامر حتى يكون نفيا لصدق هذا القصر فلا ينافي تقسيم الحقيقي اليه لانه يكفي للتقسيم وجود الكاذب منه على انه لا كلام في وجود الادعائي منه واما نفي لوجوده في ما بين التراكيب وحينئذ معنى قوله (لتعذر الاحاطة) لظهور تعذر الاحاطة (بصفات الشئ) ظهورا لا يخفى على احد فلا يأتي بهذا القصر عاقل لعدم امكان الغلط فيه ولا التغليط وحينئذ التعويل في التقسيم على

ما يقصد به المبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثيرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم الخبير (والثاني كثير نحو ما في الدار الا زيد) مرادا به الدار المخصوصة وههنا اشكال قوي وان لم يسمعه من قوي وهو انه يمكن قصر حقيقي في كل قصر اضافي فينبغي ان يوجد قصر الموصوف على الصفة بهذا الاعتبار كثيرا فتقول في ما زيد الا قائم ما زيد شيئا مما تعتقده الا قائم (وقد يقصد به) المتبادر عوده الى الثاني لكونه اقرب ولان التعليل الظاهر فيه قد يقتضيه اذ كون الادعائي في مطلق الحقيقي قليلا وليس القسم الاول منه الا ادعائيا والثاني ايضا يكون ادعائيا خفي فلذا اختار الشارح عوده الى الثاني اعتمادا على معرفة امكان قصد المبالغة في الاول ايضا هذا اذا لم يتوقف المجاز على صحة المعنى الحقيقي اما اذا توقف فيتعين العود الى الثاني (المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور) او لكمال الاعتداد بالمذكور فالاول في مقام مذمة غير المذكور ودعوى نقصانه والثاني في مقام مدح المذكور وبيان نهاية كماله والفرق بين الحقيقي الادعائي والاضافي في موارد الاستعمال دقيق كثيرا ما يلتبس احد القصدين بالاخر فليتأمل السامع الذكي لئلا يخبط ولا نقول ان الفرق بين مفهوم الادعائي والاضافي خفي كما فسر به السيد السند دعوى الشارح دقة الفرق بينهما وهذا مخفي ومن البدايع الدقيقة المستخرجة بمعونة الفطرة الرفيعة انه يقصد المبالغة بالقصر الاضافي فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو ما ضرب الا زيد لا لرد اعتقاده بل لتنزيل ضرب عمرو منزلة العدم هذا والحمد لله على ما انعم (والاول) اي قصر الموصوف على الصفة (من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون) صفة (اخرى او مكانها) اي صفة اخرى (والثاني) اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي (تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه) ومعنى دون آخر متجاوزا الآخر فهو حال عن الامر والفاعل المحذوف للتخصيص وهو في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم استعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم كذا قيل ويمكن ان يكون الاستعارة للتجاوز من اصل معناه لا من التفاوت في الاحوال وبالجملة نصبه على الظرفية وان لم تبق كما هو شان الظروف اللازمة الظرفية لانه مع الانتقال عن الظرفية يلزم نصبها ومنه لقد تقطع بينكم بالنصب مع فاعليته فاياك وان تجعل نصبه على الحالية وبالجملة فهو يقتضي تجاوز صاحبه عما اضيف اليه في عامله ويجعل تعلق عامله مخصوصا بصاحبه وينفي الاشتراك بينه وبين ما اضيف اليه فقولك جاء زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد عن عمرو في تعلق المجيء به وينفي اشتراك التعلق بينهما اذا تمهد هذا فنقول في التعريفين اشكال قوي لانه يفيد ان القصر تخصيص خص نسبته بشيء دون اخر فيكون في القصر الاضافي اثبات التخصيص لامر ونفيه عن اخر ومن البين فساده ولو جوز التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون اخرى يكون مجرد اثبات الصفة قصرا لان قوله دون اخرى لا يفيد سلب صفة اخرى بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة اخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال في قوله او مكانها واعترض عليه الشارح المحقق بانه يصدق على القصر الحقيقي لان المراد بقوله دون اخرى ما يعم الواحدة والمتعددة والا لم يكن التعريف جامعا لخروج قصر اضافي اعتبر فيه الاضافة الى متعددة كقولك زيد كاتب لا شاعر ولا منجم لمن اعتقد الشركة للثلاثة او العكس ويؤيده ان المفتاح قيد التعريف بما يخرج الحقيقي حيث قال هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان فاعتبر اعتقاد السامع

تميزاله عن القصر الحقيقي اذ لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ووفقه السيد السند حيث قال اولم يكن
فى تعريف المفتاح قوله عند السامع لجعلته شاملا للقصر الحقيقي لكن غفل عن هذا القيد
وجعله شاملا معه للحقيقي وعرض به الشارح والجأ الاشكال الشارح الى ان قال هو تعريف
بالاعم اذ ليس المقصود منه التميز عن الحقيقي بل تعريف تفريع التقسيم الى قصر الافراد والقلب
والتعيين عليه وهذا مع ضعفه كما لا يخفى اشئ عجاب لا يليق بمحصل فضلا عن محل من ذوى
الالباب وهو ان المصنف صرح فى الايضاح بان السكاكى اهمل القصر الحقيقي فلو كان عنده
ان التعريف يشمله لما حكم بالاهمال فان قلت قد ذكرت ان فى تعريف السكاكى ما يخرجه
فلذا لم يحكم بشموله قلت لو كان يعلم ان هذا القيد لاخراجه لما اسقطه عن تعريفه ولم يقصد
التعريف بالاعم ويمكن ان يجاب عنه بان مكانها اى صفة اخرى يقتضى ان يراد بصفة اخرى
صفة ثابتة حتى يتعقل له مكان ولا يمكن ان يراد الثابتة فى نفس الامر فالمراد الثابتة فى اعتقاد
المتكلم وذلك يدعو الى ان يراد باخرى فى قوله دون اخرى ايضا الصفة الثابتة فى اعتقاد
المتكلم لانه مرجع الضمير فى مكانها ولهذا اسقط المصنف قول السكاكى عند السامع عن
تعريفه اعتمادا على انساق الذهن اليه من باقى التعريف ولما لم يقيد السكاكى
القصر فى مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيقي وكان كلامه موهما انه يعرف مطلق
القصر وتنبه المصنف انه تعريف لغير الحقيقي وعرف غير الحقيقي به استشعر ان يقال تعريفه
غير مانع لانه تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكى به مطلق القصر فدفعه فى الايضاح
بان السكاكى اهمل القصر الحقيقي دفعا لما يتجه عليه لا تعرضا به اذ لا بأس باهمال ما لا يتعلق به
غرض كلى فى البلاغة وظنه الشارح اعتراضا على السكاكى ودفعه بانه داخل فى تعريفه
فكيف يكون مهملا وقد عرفت ما فيه (فكل منهما) يتجه لما يتضمنه التعريف من التنويع (ضربان)
فالاضرب اربعة تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص
صفة بامر دون آخر وتخصيص صفة بامر مكان آخر (والمخاطب بالاول من ضربى كل من
يعتقد الشركة) هكذا اتفقت كلمتهم وينبغى ان يصح خطاب من يعتقد اتصاف المسند اليه
بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركة وجعل المفتاح من تساويا
عنده داخلا فى المخاطب بالاول لانه يفيد اثبات الصفة بموصوف دون آخر من جوز المخاطب
اتصافه بهما لا مكان من جعله متصفا واخطأ لانه لم يجعل احدهما متصفا بل جوز اتصاف
كل منهما فليس احدهما مكان متميز عن مكان الاخر حتى يعقل جعل احدهما مكان الاخر
قال الشارح وهو الحق لكمال وضوح فساد ما ذكره المصنف ورجح كونه هفوة منه
على ان يتكلف التصحيح كلامه لانه لا يمكن تصحيحه الا بتكلفات ولا يطيقها اللسان ويضيق
عنها الاوان فارجع الى الشرح ان اشتهيت البيان ونحن نقول بتوفيق المستعان قد خالف
المصنف المفتاح فى جعل قصر التعيين تحت قوله مكان آخر ومكان اخرى لا تحت قوله دون
آخر ودون اخرى بجامع بين قصر القلب وبينه هو انهما لمن اعتقد الاتصاف بالنظر الى
احد الامرين لا بالنظر اليهما وبانهما لرد اعتقاد المخاطب العكس بيانه ان مخاطب قصر
التعيين فى طلب التعيين فى عرضة الخطأ فى التعيين وعلى تقدير خطائه فى التعيين يرده القصر الى
العكس فقصر التعيين لرد الخطأ بالقوة كما ان قصر القلب لرد هذا الخطاء بالفعل ولا فرق بين
خطأين يرد بهما الا بانه فى قصر التعيين بالقوة و فى قصر القلب بالفعل فظهر ان الحق مع
المصنف ولا هفوة منه وبهذا ظهر كون قصر التعيين لرد الخطاء وان اشكل على الفحول
(ويسمى قصر افراد لقطع الشركة) المعتقدة على ما حققه المصنف ولقطع الشركة المعتقدة

او بحسب التجويز على مازعم المفتاح (وبالثاني من يعتقد العكس) اى عكس الحكم الذى اشتمل على القصر (ويسمى قصر قلب) لان الغرض منه قلب ما عند المخاطب هكذا كلامهم وينبغي ان يجوزان يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته للاخر فتثبته للاخر وتنفيه عما اثبته له (لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده ويسمى قصر تعيين) لانه يقطع الاحتمال الذى عند المخاطب قال الشارح هذا التقسيم لا يجرى في القصر الحقيقى اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين جميع الامور ولا ثبوتها للجميع غير واحدة ولا تردد ها ايضا بين الجميع وفيه نظر لان القصر الحقيقى يصح ان يكون لرد اعتقاد ان في الدار زيدا مع انسان فيقال في رده ما في الدار الا زيد لانه لا بد في انسانها من عموم النفى كما لا يخفى لصحة قولنا ما في البلد من علمائه الا زيد لمن اعتقد ان جميع علمائه في البلد اوتردد المسند بين علمائه او يجعل المسند لماسوى زيد من علمائه على انه لا مانع من رد اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقى فيكون قصر افراد وقلب اعتقاده به فيكون قصر قلب والتعيين به كذلك نعم لا يجب ان يكون المخاطب به واحدا من هؤلاء بل يحتمل ان يكون خالى الذهن ومن بدائع قصر القلب ما يرد به الشركة فكان كالجامع للقصر ونقيضه اذ القصر قد يكون لقطع الشركة ولا يكون للشركة فيكون الكلام معه كالجامع بين المتنافيين وفيه السحر الواضح الذى يوجب الحسن والزين كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه قدم للناس للتخصيص وقصر القلب وذلك انما يتحقق بجعل الناس للاستغراق اى لجميع الناس لا لبعضهم رد الاعتقاد من ادعى انه نبى العرب فقط فصار بذلك القصر رسالته مشتركا بين الناس منتقلا من الخصوص الى العموم وهذا من دقائق القصر (وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين) قال المصنف في الايضاح ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وهذا التعليل يدل على ان المراد عدم ظهور تنافى الوصفين ويصح اعتقاد اجتماع المتنافيين ممن يخفى عليه تنافيهما ونحن نقول وهكذا ينبغى ان يشترط عدم تلازمهما ليصح اعتقاد المتكلم والمخاطب الانفراد (وقلبا تحقق تنافيهما) اى تنافى الوصفين ليكون اثبات المخاطب المنفية في كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرها هكذا في الايضاح من غير خطأ وان وهم البعض ان مراده ليكون اثبات المتكلم ما اثبته في كلامه مشعرا بانتفاء غيرها وبالجملة فيه نظر لان معرفة انتفائها لا يتوقف على هذا بل يحصل في كلام المتكلم بالقصر وفي كلام المخاطب يمكن بطرق غير محصورة لا يخفى وايضا يخرج حينئذ ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر على انه لا شبهة في انه قصر قلب كما صرح به صاحب المفتاح ومنهم من قال مراده تنافى الوصفين في اعتقاد المخاطب وهذا عجب كيف لا وقد غفل عن قوله وقصر التعيين اعم لانه ان اراد بالتنافى في اعتقاد المخاطب اعتقاده سلب احدهما وايجاب الآخر فلا يوجد معه قصر التعيين وان اراد عدم اجتماع اعتقادهما فلا يوجد قصر التعيين مع قصر الافراد واعجب منه ان الشارح المحقق غفل عن فساد كلامه من هذا الوجه وتشبث في ابطاله تارة بانه حينئذ يكون شرطا ضايعا لاغناء معرفة ان قصر القلب هو الذى يعتقد فيه المخاطب العكس عنه وتارة بانه صرح صاحب المفتاح بان المخاطب يجب ان يعتقد العكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافى الوصفين ولا يذهب عليك انه لا وجه لتخصيص الشرط بقصر الموصوف على الصفة لانه لو تم الاشتراط

ينبغى ان يكون شرط قصر الصفة على الموصوف ايضا فى الافراد عدم تنافى الموصوفين فى الوصف فقال لا يصح القصر افرادا فى افضل البلد الا زيد لانه لا يجتمع الموصوفان فى وصف الافضلية بل يصح ذلك القصر قلبا وكانه لم يقصد التخصيص بما ذكره بل عول على ظهور المقايسة (وقصر التعيين) كانه لم يقل وقصر التعيين منه (اعم) لاجراء الحكم على الاعم والتنبيه على ان الحكم السابق ايضا لا يخص والمراد بالاعمية الاعمية بحسب التحقق بمعنى ان كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعيين وربما يصلح للتعيين ما لا يصلح للافراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به فى الايضاح لكن عبارته حيث قال كل ما يصلح ان يكون مثالا لقصر الافراد او قصر القلب يصلح ان يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس غير صحيحة لظهور صدق كل ما يصلح مثالا لقصر التعيين يصلح مثالا لاحدهما لكن مراده ما ذكرنا وفى قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافى الوصفين وقلبا تحقق تنافيهما العطف على عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور وصحته مرجوحة (وللقصر طرق) كانه نبه بترك وصف الطرق بالاربعة على وفق المفتاح والعدول من قوله اولها وثانيها الى منها ومنها على ان الطرق لا تنحصر اذ منها ضمير الفصل وتعريف المسند او المسند اليه بلام الجنس ولم يذكر هنا لان كلامه فى الطرق العامة وهما مخصوصان بالمسند والمسند اليه (منها العطف) كانه شاع العطف فى هذا البحث فى العطف بلا وبل مع النفى فى المعطوف عليه فلذا اطلق والا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرق العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند فى شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه فى بحث العطف وكانه اكتفى فى كون الطرق من الطرق العامة بان لا يقتصر على طرفين مخصوصين كالمسند والمسند اليه وكانه نبه بتكرار المثال على انه لا يتجاوز هما الا بالا كتفاء بهما والا لكان الاكتفاء بالايضا مقتضيا لعدم تجاوز النفى والاستثناء الا (كقولك فى قصره) اى قصر الموصوف على الصفة (افرادا زيد شاعر لا كاتب اوما زيد كاتبا بل شاعر وقلبا زيد قائم لا قاعد اوما زيد قائما بل قاعد) وليس زيد قائما بل قاعد (وفى قصرها زيد شاعر لا عمرو اوما عمرو شاعرا بل زيد) ويصح ان يقال ماشاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر كذا فى الشرح ودليله قاصر واطلاق دعواه [illegible] فاسد اما الاول فلان رفع الاسمين لبطل عمل ما الا اذا كان زيد مبتدأ والصفة خبره واما اذا كان الصفة مبتدأ وما بعده فاعلا فليس رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر بل لان ما لا يعمل الا اذا دخل على المبتدأ والخبر واما الثانى فلان صحته انما تتم لو لم يكن عمرو فاعلا اذ حينئذ لا يصح لانه بطل النفى فيما بعد بل فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد وكانه اراد ويصح ان يقال ماشاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر على الاسم واما ما ذكر العلامة فى شرح المفتاح من انه لا يجوز تقديم خبر ما على اسمه مع العمل وبدونه ايضا فخلاف المجمع عليه قال الشارح لما لم يكن فى قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب اثنا فى شرطهما عند المصنف افرد لكل مثالا فى جميع الطرق بخلاف قصر الصفة فانه لاطلاقه عن الشرط يكفى لقسميه مثال فلذا اكتفى ولما كان قصر التعيين اعم فجميع الامثلة تصلح له فلم يتعرض له هذا وهذا كلام قوى يزيف ما ذكرنا انه ترك المصنف اشتراط قصر الصفة مع عدم التفاوت بينه وبين قصر الموصوف اعتمادا على المقايسة فكانه لم يتنبه لعدم التفاوت وكانه اراد الشارح انه افرد فى الاكثر والا فهو لم يفرد

عظيم نسخه

في التقديم وههنا بحث شريف لايحق الا لرجل كريم نلقيه اليك بالهام ملك عليم وهو ان قولك زيد شاعر لا كانت القاء حكمين لمخاطب يعلم الاول فيخلو عن فائدة الخبر اذ من البين ان ليس مقصودك افادة انك عالم به بل مقصودك تسليم ما اعتقده ولم يعد فائدة للخبر وثانيهما منكر وقد خلا عن المؤكد وان زيد قائم لاقاعد القاء حكمين منكرين بلا تأكيد ويمكن ان يقال القصد بالاول افادة العلم به لان التسليم معناه الموافقة مع المخبر في العلم والثاني تأكيد بانه القاه مقرونا بتسليم بعض الدعوى فكانه قال اني اخبر مع نصفه وتحقيق فاوافق فيما اعلم واخالف فيما هو منكر واما زيد قائم لاقاعد فقد تأكد فيه لاقاعد بفهمه قبل ذكره من اثبات القيام وتأكيد الحكم بالقيام بنفي القعود بعد تقرر ان احدهما واقع ومن هذا اندفع ان قوله لاقاعد لغو لانه اتضح باثبات القيام ودفعه الشارح المحقق بان ذكره للتنبيه على ان المخاطب يعتقد العكس ومجرد الاثبات خال عن هذه الفائدة ولايذهب عليك ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لايجري فيه قصر حقيقي (ومنها) اى من الطرق (النفي والاستثناء) لا الاستثناء مطلقا اذ الاستثناء من الايجاب ليس القصد فيه الى الحصر بل الى تصحيح الحكم الايجابي فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان جاءني الرجال العلماء ليس قصرا كذلك جاءني الرجال الا الجهال ليس قصرا وهذا بخلاف الاستثناء من النفي فان المقصود من نحو ماجاءني الا زيد قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم والا لقيل جاءني زيد فتأمل وقال السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح ولعل السر في ذلك ان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه كما في المفرغ من النفي نحو ماجاءني الا زيد ومايؤل اليه المفرغ المذكور اذا صرح فيه بالمقدر نحو ماجاءني احد الا زيد حسن ان يعتبر اعتقاد المخاطب للشركة او للعكس او تردده في ذلك الجزئي ومايقابله من الجزئيات الاخر واما اذا كان المستثنى جزأ من المستثنى منه كما في قولك جاءني القوم الا زيد او قولك قرأت الايوم كذا فانه لايحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم وفيه ان فيما ذكره دعاوى غير بينة ولامبينة ويوجب ان لايكون ماجاء في القوم الا زيد القصر ولايفيد عدم كون جاءني كل رجل الا زيدا قصرا (كقولك في قصره) افرادا (مازيد الا شاعر و) قلبا (مازيد الا قائم وفي قصرها) افراد اوقلبا (ماشاعر الا زيد) والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت بالمخاطب وفي هذا المثال تحقيق دقيق يخص بالتنبه له من حد نظره في ادراك اسرار العربية وهو ان ليس التقدير ما احد شاعر الا زيد لانه يجب نصب شاعر لان نقض النفي بالا لايوجب ابطال عمل ما الا في مابعد الا الا ترى مازيد شيئا الا شئ وماشاعر احد الا زيد على ان يكون زيد فاعلا لانه يشكل عمل شاعر في زيد لانه لما ابطل نفيه فيما بعد الا لم يبق معتمدا على النفي فيما بعد الا فتعين ان يكون المقدر مبتدأ مؤخرا ولعلك تنظر في تحقيق ماذكرناه في شرح الكافية في انتقاض نفي ما ولا بالا فينفعك في هذا المقام نفعا تاما (ومنها) اى من الطرق (انما) حذف من عبارة المفتاح المضاف اذ فيه ومنها استعمال انما لظنه بانه حشو ومفسد حيث يوهم ان دلالة انما ليست بالوضع كما وهمه البعض لكن ادرجه المفتاح لان الطريق مايسلكه السالك ويشتغل به وذلك استعمال انما فانه فعل يشتغل به كاخوانه لانفس انما (كقولك في قصره) افراد (انما زيد كاتب و) قلبا (انما زيد قائم وفي قصرها) افرادا وقلبا (انما قائم زيد) قال الشارح المحقق ان الشيخ لم يوافق المفتاح في عموم طريق العطف وانما لاقسام القصر بل قال انهما لقصر القلب وما نقل عن الشيخ في بيانه لايدل الا على المتبادر من انما قصر القلب اذا اطلق من غير تقييد بنحو وحده مما ان يشعر بقطع الشركة او مما يشعر بقطع التردد

من قولك بلا شبهة و بلا تردد او قطعا ومن البين ان ماذكره انما يستقيم مع اطلاق العطف حتى لو قيل جاءني زيد لا عمرو ايضا لكان بقطع الشركة فلا مناقشة مع السكاكي في الحكم بل في المثال حيث فات منه التقييد ونازع السيد السند فيما ذكره في انما بان المتبادر من النفي والاستثناء قطع الشركة فما ذكره انما يتم لو لم تكن انما بمعنى ما والا كما اشتهر بل بمعنى العطف ونحن نقول اما كلام الشيخ مبين على ان المتبادر من التخطئة التخطئة من كل وجه وذلك في قصر القلب فما ذكره من تبادر قصر القلب جاز في الجميع وتشبيه انما بالعطف كلام على سبيل التمثيل (لتضمنه معنى ما والا) علة لكون انما من طرق القصر وكان الاولى ان يقدم على هذه الدعوى ودليله بيان وجه كون النفي والاستثناء مفيدا للقصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم ايضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الائمة قولهم شراهر ذاناب بما اهر ذاناب الا شر فتخصيص انما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا ان يقال خصه بالتعليل للاشارة الى رد ما ذكره بعض الاصوليين من ان وجه افادته القصران ما نافية وان للاثبات ولا يرجع النفي والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فاحدهما راجع الى ما بعده والاخر الى ما عداه وكون ما راجعا الى ما بعده خلاف الاجماع فيتعين الاثبات لما بعده والنفي لما عداه وانما رده لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار وليس تخصيصه بالتعليل لما ان بعض الاصوليين انكروا كونه مفيدا للقصر تمسكا بقول النبي صلعم (انما الاعمال بالنيات) و بقوله انما الولاء بالعتق على ما نقله الرضي في بحث وجوب تقديم الفاعل لان كون التقديم ايضا مفيدا للقصر مما خالف فيه الشيخ ابن الحاجب على ما مر وقد استدل على تضمنه ما والا باوجه ثلثة اشارة الى الاول بقوله (لقول المفسرين) وكانه استدل باجماعهم فان قلت التفسير مستمد من هذا الفن فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول اصحاب التفسير فيما ادعاه وهو من جمعهم في تصحيح دعاويهم قلت التمسك بقوله من حيث انهم علماء العربية لا من حيث انهم اصحاب التفسير الا انه عين مكانا قالوا فيه ذلك فالوجه في الحقيقة اتيان قول ائمة العربية واستعمال العرب (انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة) وايد قولهم بقوله (وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر) اذ القراءة ان المراد ان يكون بعضها مفسرة لبعض فاذا كان قراءة الرفع مفيد الحصر المحرم في الميتة ينبغي ان يكون المراد في قراءة النصب ايضا الحصر فلو لم يكن انما للحصر لكان النظم مفوتا لاداة الحصر مع ارادته تعالى عن ذلك ولما اكتفى بقوله لقراءة الرفع من غير تعرض لحرم تبادر منه ان حرم على حاله التي كانت له في قراءة النصب وهو البناء للفاعل وهو المراد او في قراءة البناء للمفعول يحتمل ان تكون الميتة مرفوع حرم فلا تكون فيه دليل على كون انما للحصر ووجه ارادة الحصر في قراءة الرفع على ما بينه المفتاح ان ما موصولة اذ لا مجال لكونها كافة والا لم يصح رفع الميتة الا بتقرير انما حرم الله عليكم شيئا هو الميتة ولا يجوز حذف موصوف الجملة في مثله كما بين في محله والميتة خبره فهو مثل المنطلق زيد اذ اللام في اسم الفاعل موصولة وقد عرفت انه يفيد قصر الجنس وبهذا الدفع ما توهم من قلة التتبع وعدم التنبه ان قراءة الرفع تفيد قصر الميتة على ما حرم وقراءة النصب عكسه فكيف يتطابقان فان قلت التأكيد ليس بقوي اذ لا يلزم الحصر تعريف المسند اليه تعريفا جنسيا بل قد يفيده قلت انما يحتمل عدم افادته اذا ظهر له فائدة اخرى وهنا لم تظهر واشار الى الثاني بقوله (ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه) اي مما يقابله اذ لا يخفى ان النفي بعد انما ليس

جميع ماسوى المذكور ولو قالوا ونفي مايقابله لكان واضحا واظن ان مرادهم الاشارة الى ان
المثبت يجب ان يكون مذكورا بعده والمنفي غير مذكور لا الى تعيين المنفي ولا يخفى ان
قول النحاة اشبه بقول الاصوليين من ان فيه لاثبات ماذكره بعده ومالنفي
ماسوى المذكور فذكره لاثبات تضمن انها بمعنى ما والا في مقام رد ان يكون
ان وما محل نظر نعم يتم ماذكره الشارح في شرح المفتاح من الاستدلال بعموم النكرة بعدها
كما في قوله عليه السلام انما الامرئ ما نوى فانه يدل على ورود نفيه على ماذكر بعده وذلك
انما يتحقق لتضمنه النفي لا لكون ماللنفي اذ لو كان ماللنفي لوجب ان يقال انما الامرئ غير
ما نوى وكذا ماذكره في هذا الشرح من الاستدلال بصحة عمل الصفة في انما قائم ابوك على
ماصرح به بعض النحاة نعم يتجه على قول هذا البعض انه كيف عمل الصفة ولم يعتمد على النفي
حين العمل في ابوك لانتقاض النفي بمعنى الا واشار الى الثالث بقوله (ولصحة انفصال الضمير
معه) اى مع انما في مقام لا يصح الفصل بدون انما مع انه لا يتصور من مواقع صحة انفصال
الضمير معه الا فصل الضمير من عامله لغرض فيقال انما يقوم في الدار انا ولولا ان النافي المعنى
بعد الا لوجب ان يقال انما اقوم في الدار وكانه قال لصحة انفصال الضمير ولم يقل ولوجوب
انفصال الضمير معه مع انه ادل على المطلوب لتردده في الوجوب لان الضمير معه ذو وجهين
الاتصال بحسب الظاهر والفصل في المعنى فالقياس ان يجوز العمل بالوجهين وقال الشارح
في شرح المفتاح الظاهر وجوب الفصل اذ لو قيل انما اقوم لكان المعنى ما انا الا اقوم وانما
يعلم كون الفاعل المقصور عليه لو قيل انما اقوم انا وفيه بحث لان الجزء الاخير في انما اقوم
هو الفاعل لا المسند وكانه وقع فيه من كلام الشيخ حيث قال او قال انما ادافع عن احسابهم
لم يكن المقصور عليه المتكلم بل قوله عن احسابهم ولكن ماقاله الشيخ الا لانه لو اضمر المتكلم في
الفعل لم يبق جزأ اخيرا ويصير الجزء الاخير المتعلق وقال السيد السند لا كلام في وجوب
الانفصال اذا كان للفعل متعلق انما الكلام في مثل انما اقوم وهو محل التوقف هذا قول
كلام النحاة يحكم بوجوب الانفصال فانهم صرحوا بانه لا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل وعدوا
منه الفصل لغرض وينبغي ان يعم الفصل المعنوي واللفظي ليشمل هذا البيت فالبيت عندهم
من مواضع تعذر الاتصال والظاهر ان مأخذ قول النحاة اشعار فيها اشعار بالقصر لا لانفصال
الضمير فلا معنى لجعله وجها ثالثا فان قلت صحة انفصال الضمير معه ليس الا لكون الضمير مستثنى
في المعنى والاصوليون لا ينكرونه بل يجعلون ان للاثبات وما للنفي لتحصيل معنى القصر فمعنى انما
ادافع عن احسابهم انا عندهم ايضا ما ادافع الا انا فكيف يصير حجة عليهم قلت لو جعل ان
للاثبات وما للنفي لا يقع الضمير بعد معنى الا بل يكون التقدير اني ادافع عن احسابهم وما يدافع
غيري ويكون مال الكلام القصر ولا يخفى انه لا يقع حينئذ الضمير بعد معنى الا فخلاف ماقاله
النحويون (قال الفرزدق انا الذائد) من الذود وهو الطرد (الحامي الذمار) وهو العهد وفي
الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى مالم يحمه لئيم وعنيف من حماه وحريمه (وانما يدافع عن
احسابهم) اى القوم العار (انا او مثلي) فلو لا مراده انه لا يدافع عن احسابهم الا انا لقال
انما ادافع عن احسابهم انا او مثلي بتأكيد ضمير الفاعل ليصح العطف عليه وبهذا اندفع
انه لم لا يجوز ان يكون الانفصال للضرورة على انه لا يجوز للضرورة الاخراج عن الاصل
وانما الجائز هو الرد الى الاصل والاصل في الضمير الاتصال واسناد يدافع الى انا اما لاشتراك
الصيغة بين الغائب والمخاطب والمتكلم المنفصلين واما لانه في الحقيقة مسند الى مستثنى منه
غائب نقل عن علي بن عيسى الرازي مناسبة بين انما ومعنى النفي والاستثناء دعت الى وصفها
له وهو ان ان للتأكيد ومازاد للتأكيد ففي الجمع بينهما تأكيد على تأكيد كما ان في القصر ذلك

التعريف

قال الشارح وجهه ان قولك جاء زيد لا عمرو لمن تردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا وهو تأكيد لاثبات المطلق المسلم الثبوت وفي قولك لا عمرو واثبات المجيء ضمنا لزيد ثانيا لان المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو واثبات المجيء فقد اثبته لزيد ضرورة فقد جاء تأكيد بعد تأكيد لنفس الحكم اوتأكيد لخصوص الحكم بعد تأكيد لنفس الحكم هذا ولا يخفى عليك انه تصوير في مثال مخصوص واما في ماجاءني زيد بل عمرو فالاثبات الصريح تأكيد للاثبات الضمني الحاصل من قوله ماجاءني زيد وانه لا حاجة الى هذا التكلف لان الاثبات الضمني اثبات مؤكد لانه برهاني فقد جاء التأكيد على التأكيد باجتماع اثبات برهاني واثبات صريح ثم قال الشارح ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا بمعنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم وفيه نظر لان التأكيد اما لرد الانكار واما لدفع التردد وكل منهما يستلزم القصر ففي الانكار قصر القلب وفي التردد قصر التعيين وان لم يفد التأكيد على التأكيد قصرا اصطلاحا ولم يجعل من طرق القصر فتأمل نعم هذا لا يخص التأكيد على التأكيد بل يحصل مع مجرد التأكيد (ومنها التقديم) اى تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل اذ لا قصر في زيد انسان وانا تميمي وههنا اشكال وهو انه كيف يحكم بان حق المسند اليه في انا كفيت مهمك التأخير دون انا تميمي الا ان يقال حق مبتدأ الجملة الفعلية الغير السببية ان لا يجعل مبتدأ لان الاصل في الاسناد ان لا يتكرر والاصل في الجملة ان يستقل ولا يربط بالغير فالاصل ان يقال كفيت انا مهمك فانا كفيت مهمك من قبيل تقديم ما حقه التأخير غايته انه مع التقديم مبتدأ ومع التأخير تأكيد لكنه يشكل بما انا تميمي فانه يفيد القصر فكيف يحكم بان حقه التأخير وليس في انا تميمي حقه التأخير الا ان يقال الصفة مع النفي بمنزلة الفعل ولذا يعمل وكان الاحسن الاوفق بدأ به ان لا يكتفي في تمثيل قصر الموصوف على الصفة بقوله (كقولك في قصره تميمي انا) وان كان يصلح لاعتباره مقابلا لسلب التميمي فيكون قصر قلب ولاعتباره مقابلا للقيسية كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين النسبة الى قبيلتين فان النسبة تكون بالنسب وبالولاء وقد تنبه لان فاته الاحسن فعدل عنه في الايضاح ومثل لقصر الموصوف بقوله شاعر هو وقائم هو (وفي قصرها انا كفيت مهمك) لمن اعتقد شركة الغير او انفراده او تردده واعلم ان قولك ما تميمي انا وهل تميمي انا يحتمل ان يكون من قبيل تقديم ما حقه التأخير وان يكون من قبيل ما حقه التقديم واستخير ذلك من تذكر الوجهين في اقائم زيد ان بلغك خبر من المبتدأ اوليس بعار عن نحوه (وهذه الطرق) الاربعة تتفق من وجه وهو ان المخاطب معها يلزم ان يكون حاكما حكما منسوبا بصواب وخطاء وانت تطلب بها تحقيق صوابه ونفي خطائه تحقق في قصر القلب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين وهو صوابه تعيين حكمه وهو خطاءه وتحقق في قصر الافراد حكمه في بعض وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاءه (وتختلف من وجوه) كذا في المفتاح ولما كان ما ذكره في بيان الاتفاق مستغنى عنه بما مر من تعيين المخاطب في اقسام القصر ومع ذلك لم يكن صحيحا اذ لا يلزم كون المخاطب على خطأ بل اللازم كونه على شك او خطأ اسقطه المصنف ونعما هو الا ان يقال قصر التعيين في شاك يعتقد ان غاية الامر الشك ولا سبيل الى الاعتقاد لرد الخطأ في اعتقاد التوقف وفي غيره نزل منزلة من اعتقد التوقف ولم يجوز سبيل الخروج عن الشك (فدلالة الرابع) اى التقديم قدمه في البيان على خلاف المفتاح لانه ادخل في البلاغة (بالفحوى) كسلمى وحمراء وعشراء وهو مفهوم الكلام ومذهبه يعني

يتكرر نسخه

يرشد الى القصر خصوصية المفهوم بحسب البيان مع التقديم ويخص به ذوق دون ذوق حتى حرم عن دركه بعض من له كعب اعلى فى درك الدقايق العقلية والنقلية وانكره ابن الحاجب وكان اخر يقول لمن يسأله عن فائدة تقديم وقع فى الكلام القديم انه فاعل مختار يفعل مايشاء ولعلك تقول كان هذا حكم فى مبادى الاستعمال والافقد شاع قصد القصر فى مقام التقديم بحيث صار موضوعا بالغلبة للقصر وربما يوجه دلالته بان المخاطب اذا اخطأ فى قيد من قيود الكلام يقتضى الاهتمام برد الخطأ فيه تقديمه (والباقية) بالجر عطف على الرابع (بالوضع) عطف على قوله بالفحوى عطف على معمولى عاملين مختلفين والمجرور مقدم اى بالوضع لما ان يحصل منه القصر فان حرف النفى وضع للنفى وحرف الاستثناء للاخراج عن حكم النفى ويلزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره والمقصود فى الفن احوال تلك الثلثة من كون قصرها افرادا اوقلبا او تعيينا وهى انما تستفاد بحسب المقام دون ما يستفاد منها بالوضع وقوله (والاصل فى الاول النص على المثبت والمنفى) اشارة الى وجه آخر من الوجوه وقد اشار الى كيفية النص عليهما بقوله (كامر) من تقديم النفى فى العطف ببل وتقديم الاثبات فى العطف بلا وليس المراد منه مجرد حوالة المثال كما يتبادر من ظاهر المقال (فلا يترك النص عليهما (الا) ليكثر منهما (كراهة الاطناب) ورعاية السجع ولا يخفى التفصيل على اولى الالباب وربما يدعو الى ترك النص رجحان الاختصار اوكراهة المساواة ولا يبعد ادخال المساواة تحت الاطناب بقرينة (كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض اوزيد يعلم النحو وبكر وعمرو) اذ لا يخفى ان النص بالمثبت والمنفى فيهما مساواة لا اطناب (فتقول فيهما زيد يعلم النحو لا غير) اوتقول فى الاول زيد يعلم العلمين لا العروض وفى الثانى الرجلان يعلمان النحو لا عمرو وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على المثبت والمنفى كما اذا قصد القصر الحقيقى فلذا قيده بقوله اذا قيل فاعرفه وحذف المضاف اليه من لاغير امارة غاية الاجتناب عن الاطناب ولاغير مبنى على الضم تشبيها بالغايات لحذف المضاف اليه مع كونه منويا اى لاغيره بمعنى لاغير زيد اولا غير النحو وهذا على تقدير كون لا عاطفة اما على تقدير كونها لنفى الجنس كما فى بعض كتب النحو اى لاغيره عالم اومعلوم له فليس من طرق القصر (اونحوه) والمراد بنحو لا غير لا من عداه ولا من سواه ولا علما اخر والمستفاد من الايضاح ان المراد به ما فى المفتاح من نحو ليس غير وليس الا ويتجه عليه انه ليس من طريق العطف بل النفى والاستثناء واجاب عنه الشارح بان العدول من الاصل بوضع مجمل مقام النص على المنفى قد يكون مع حفظ العطف وقد يكون بترك العطف وايراد ما يؤدى مؤداه ووصفه بالدقة ووعى بالتأمل وفيه انه ليس مما كان الاصل فيه النص على المثبت والمنفى بل طريق الاستثناء الذى الاصل فيه النص على المثبت فقط والاصل فيه مرعى وليس مما نحن فيه (وفى الباقية) من الطرق والاولى ترك فى ليكون العطف على معمولى عاملين مختلفين مع تقدم المجرور واما مجموع الجار والمجرور فنصوب (النص على المثبت فقط) الاقتصار على المثبت فى النفى والاستثناء واجب كما ستعرف فلا يصح فى حقه ان الاصل فيه ذلك وقد يتكرر النص على المثبت فى النفى والاستثناء لمزيد تقريره لداع وذلك فى ليس غير وليس الا ليس الا تقول زيد يعلم النحو ليس الا والداعى فى قصر القلب ظاهر لان الجزء المثبت منكر للمخاطب فلا انفع من التقرير وكذا فى قصر التعيين لان الجزء الثبوتى مشكوك للمخاطب فلا انفع من مشكوك واما فى قصر الافراد فالمبالغة فى الاتصاف ومزيد اظهار لانه مخالفة مع الصواب وانما المخالفة فى تحقق خطائه وهذا ادخل فى قبول المخاطب نفى الشركة فاحفظه فانه من ودايعنا واماجعه مع بدايعنا واشار الى ثالث من وجوه الاختلاف بقوله (والنفى)

منهما نسخه

النكتة نسخه

طريق القصر نسخه

يعنى بلا العاطفة بقرينة دليله لابقرينة انه لادليل على امتناع مازيد الاقائم ليس هو بقاعد كما ذكره الشارح لان تلك القرينة بمعزل عن الاعتبار مع وجود ماذكرنا وانما لم يقل والاول (لايجامع الثانى) كما فى المفتاح لان الحكم مختص بلا كذا فى الشرح يريد ان المدعى مخصوص بقرينة دليله لانه يجامع بل الثانى حتى يناقش فيه بظهور امتناع مازيد الاقائم بل قاعد على ان الحكم هو الفرق بين الثانى والاخيرين وكما لايصح مازيد الاقائم بل قاعد لايصح انما زيد قائم بل قاعد وتميمى انا بل قيسى نعم يتجه ان المعدول اليه لايترجح لان الحكم كما لايعم الاول باسره لايعم النفى وكما يتخصص النفى بالقرينة تخصص الاول على ان فى العدول الى النفى ابهاما انه اختار ماذكره الشيخ من ان النفى فى مانحن فيه النفى بتقدم تارة نحو ماجاءنى زيد وانما جاءنى عمرو وبتأخر اخرى نحو انما جاء زيد لاعمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر فانه يدل على ان النفى الذى نحن فيه اعم من النفى بلا العاطفة والتنزيل يرد كلام الشيخ قال تعالى ما انت بمسمع من فى القبور ان انت الا نذير وكان المناسب ان يقول ولايجامع الثانى يعنى النفى والاستثناء فلا يقال ما زيد الاقائم لاقاعد وما يقوم الا زيد لاعمرو وكما قد يقع فى تراكيب المصنفين لكن لايمكن ان يستشهد به وان كثر فى الكشاف لان عبارته ليست مما يستشهد بها فى الجامعة نفيها فى كلام العرب العرباء والمهرة البلغاء وما ذكره فى تعليله مناسبة اقتضت نفى الجامعة ومما ينبغى ان تنظر فيه نظر من يسلك فى المزلقة مايكاد يشتبه بالجمع بين لا والنفى والاستثناء وهو مايؤكد به النفى والاستثناء وهو فى صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة جئ به للتأكيد ليس الا ومنه قول الكشاف ماهى الاشهوات لاغير فانه لم يقصد عطف الغير على شهوات بل جعل لاغير جملة مستقلة تأكيدا للقصر واراد به لاغير الشهوات موجودة فكانه قيل ماهى الاشهوات ومنه قوله وماكان ذلك الانفيا لاشبهة فيه الاسلام فان قوله لاشبهة فى الاسلام نفى جنس والمعنى لاشبهة فى الاسلام كانه اكد به القصر السابق وكيف لايسمى هذا المسلك مزلقة وقد عدهما الشارح المحقق من الجمع الذى يقع فى كلام المصنفين واوضح به دعوى انه مما يكثر فى الكشاف ويكاد ان تجرى بانكار الوقوع فيه ولا تخاف (لان شرط المنفى بلا العاطفة كذا قيدها الشيخ فى دلائل الاعجاز وصاحب المفتاح (ان لايكون منفيا قبلها بغيرها) اى منفيا نفيا صريحا كما هو المتبادر بغير لا هذا حشو مفسد لانه يوهم انه يجوز فى العطف بلا ان يكون قبلها منفى بلا حتى يصح ان يقال جاءنى زيد لاعمرو ولا بكر مع انه صرح بمنعه الرضى واوجب ان يقال جاءنى زيد لاعمرو ولابكر وقال فخرج لا مع الواو عن العاطفة الى الزائدة وبين هذا الشرط الشارح المحقق والسيد السند بما ذكر فى تعيين ماوضع له لا حيث قال النحاة انها وضعت لنفى ما اوجب للمتبوع وكان مرادهم نفى ما اوجب للمتبوع عما بعدها اونفى ما بعدها عما اوجب له المتبوع اونفى التعلق بما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاءنى زيد لاعمرو وزيد قائم لاقاعد وضربت زيدا لاعمرا الا انهم تسامحوا فى البيان واكتفوا بذلك المعنى فى العطف على المسند اليه واعتمدوا على المقايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان وقال السيد السند نفى ما اوجب للمتبوع فى جاءنى زيد لاعمرو ظاهر وفى زيد شاعر لامنجم هو كون الشئ مسندا حيث نفى عن المنجم بعد ايجابه للشاعر وفيه ان وضع لا ليس لهذا المعنى وهذا الازم وضعه على ان المراد بما اوجب فى جاءنى زيد لاعمرو للمتبوع حينئذ ينبغى ان يكون كونه مسندا اليه فهو كزيد شاعر لامنجم فى الظهور والخفاء وقال الشارح المحقق ان الموجب فى زيد قائم لاقاعد هو زيد

حيث اوجب للقيام وقد نفى عن القعود ولا يخفى انه فى غاية البعد وهذا كلام وقع فى البين فلنرجع الى ما كنا فيه فتحصل بيا نهما ان لالما وضعت لنفى ما اوجب للمتبوع ينبغى ان لا يكون المنفى بها منفيا قبلها وفى قولك ما زيد الا قائم قد نفيت عن زيد كل صفة غير القيام فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها ما كان منفيا قبلها وفيه ان وضع لا لا يقتضى الا ان يكون المنفى بها ثابتا للمتبوع بالتفصيل المذكور واما انه لا يكون منفيا بغير لا فلا يقتضيه غاية ما فى الباب ان يتكرر النفى وذلك لا ينا فى مقتضى وضع لا ولا شك ان الايجاب للمتبوع فى ما جاءنى الا زيد لا عمرو متحقق غايته ان النفى عما بعدها ايضا قد تحقق فيكون فى ذكر لا عمرو تكرار فالوجه ان النفى الصريح يوجب تكرارا صريحا بخلاف النفى الضمنى فانه ليس بتلك المثابة فاحترز عن الاول دون الثانى والاظهر ان النفى لا يجامع التقديم الذى للقصر ولا انما للقصر بل يحمل انما على التأكيد كما هو اصل وضع ان التأكيد بما ومنه انما زيد اضربت فان انما فيه ليس للقصر كقول ابى الطيب انما لذة ذكرناها و يحمل التقديم على مجرد الاهتمام ولذا جاز الجمع بين التقديم ولا وانما ولا والنفى والا والنفى والاستثناء نص فى القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجامعه (و يجامع) النفى بلا العاطفة (الاخيرين) اى انما والتقديم (فيقال انما انا تميمى لا قيسى وهو يأتينى لا عمرو) ومن العجاب تمثيل السكاكى بقوله وهو يأتينى وقد انكر كون التقديم فيه للتخصيص كما عرفت واعجب منه ان الشارح المحقق اعترض عليه بان الاولى التمثيل بزيد اضربت لانه شايع فى التخصيص بخلاف هو يأتينى فان التخصيص والتقوى فيه سواء والسيد السند وافقه وكانه هذا المقام بغفلة ولم يسلم فيه قافلته (لان النفى فيهما غير مصرح به) بل صرح فيهما الاثبات و يلزمهما النفى بخلاف النفى والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفى مصرحا به (كما يقال امتنع زيد عن المجئ لا عمرو) فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجئ زيد لا عمرو للفرق بين النفى المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفى الاخيرين دون الثانى فلا يرد انه لا يصلح نظيرا لما سبق لان المنفى بلا ليس منفيا قبلها فيه بخلاف ما سبق والواضح فى هذا القيد عبارة المفتاح حيث قال ووجه صحة مجامعة لا العاطفة انما مع امتناع مجامعتها ما والا عين وجه صحة ان يقال امتنع عن المجئ زيد لا عمرو ومع امتناع ان يقال ما جاءنى زيد لا عمرو وهو كون معنى النفى فى انما وفى قولك امتنع عن المجئ ضمنا لا صريحا قال الشارح ثم ظاهر كلامهم يقتضى جواز قولنا اتى زيدا لا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفى بلا ليس منفيا بشئ من كلمات النفى اللهم الا ان يقال التصريح بالاستثناء مشعر بان النفى ايضا فى حكم المصرح اى لم يرد زيد الا قيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع بزيدانه لا يصح قوله والنفى لا يجامع الثانى لجامعته فى هذين المثالين اللهم الا ان يقال الخ وفيه بحث لان الاستثناء عن المثبت ليس الثانى وانما الثانى النفى والاستثناء على ان بناء صحة قرأت الا يوم كذا على تأويله بالنفى بخلاف ما تقرر فى محله انه استثناء من الاثبات لاستقامة المعنى ثم قال (السكاكى) لا وجه لتقديم قول السكاكى مع تقديم الشيخ الا ان يقال ذكر قول السكاكى للتزييف بقول الشيخ والتزييف انما يكون بعد الذكر (شرط مجامعته للثالث) من قال تقدير شرط حسن مجامعته للثالث ليوافق كلام الشيخ لم تتضح عبارة السكاكى والتقييد بالثالث فيما بينهم لان دلالة الرابع على القصر اضعف من الثالث لانه ليس بالوضع وفيه تنبيه على ان مجامعته النفى مع الرابع اجلى واشيع قال الشارح المحقق لم تذكروا هذا الشرط فى التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف وقد عرفت ان كونها اضعف ليس فيه ريبة (ان لا يكون الوصف

مختصا بالموصوف) الباء داخل على المقصور عليه بقرينة المثال وان كان صحة الحكم لا يقتضيه
بل لو جعل داخلا على المقصور لصح اشترطه ايضا ان لا يكون الموصوف مختصا بالوصف
فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فترك بيانه لظهور حاله بالمقايسة وقد قيد السكاكى الوصف
بقوله فى نفسه اى لا يكون مختصا نظرا الى نفسه والا فلا بد من اختصاص الوصف حتى يصح
القصر (نحو انما يستجيب الذين يسمعون) فان كل عاقل يعرف ان الاستجابة اى الاجابة كما
فى شرح العلامة للمفتاح لا يكون الا ممن يسمع ويعقل واسقطه المصنف فى الايضاح ايضا
لان المدار على ظهور الاختصاص سواء كان منشاؤه نفس الوصف او الموصوف او عرف
وغفل الشارح عما قصده فظنه اهمالا وقيده به فى الشرح قال (عبد القاهر لا يحسن)
الجامعة المذكورة (فى الوصف المختص) اى مقدار ما يحسن فى غيره وهذا اقرب لرجحانه
عقلا ونقلا لان الشيخ اعلى كعبا ولان شهادة المثبت اصدق من شهادة النافى اذ الاحاطة
بالنفى متعهدة لا يكاد يقبل ولا يذهب عليك انه لا يتصور القصر فى الوصف الظاهر الاختصاص
الا بتنزيل المخاطب منزلة المخطئ او المتردد لداع ولذا كان قول عبد القاهر ارجح عقلا
(واصل الثانى) اشارة الى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ووجه الاقتصار فى ذلك
الاختلاف على الثانى والثالث كانه ان الاول والرابع مستويا النسبة بالمجهول والمعلوم فوجه
الاختلاف ان انقسام الطرق ثلثة اقسام فلا يرد انه فى هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل
الطريقين (ان يكون ما استعمل) من الاسناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من
الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وفسره الشارح بالحكم (له مما يجهله المخاطب
وينكره)فاستعماله فى قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره
لكفاه (بخلاف الثالث) فانه يجئ لخبر لا يجهله المخاطب على ما فى دلائل الاعجاز قال الشارح
المحقق وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم لم يصح القصر ولا اشكال فيه
لانه يصح ان يكون اما عالما فى ما ينزل منزلة المجهول دون النفى والاستثناء ويكون النفى
والاستثناء غالبا فى المنكر وربما يستعمل فى معلوم منزل منزلة المجهول كانه ربما يستعمل انما
فى مجهول منزل منزلة المعلوم ومآل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيهما تنزيل المجهول
الحقيقى منزلة المجهول لا لداعى كما ان مآل تنزيل المعلوم منزلة المجهول فى النفى
والاستثناء تنزيل المجهول لا لداعى منزلة المجهول الحقيقى ولا يخفى كمال لطافة هذين
التنزيلين ودقته واختصاصهما بمن يكاد يتوجه بفطنة وهل هذا الا
ما يحق به البلغاء المخاطبة والله يختص برحمته من يشاء ووجه الشارح كلام الشيخ
بحمل قوله يجئ لخبر لا يجهله المخاطب على خبر من شانه ان لا يجهله ولا ينكره حتى ان انكاره
يزول بادنى تنبيه وليس مما يصر عليه فقال وهو الموافق لما فى المفتاح حيث قال ان طريق
انما يسلك مع مخاطب فى مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر واشار بكون
بيان الشيخ موافقا للمفتاح الى ان المصنف فى بيانه اما فى غفلة عن الموافقة او فى عدول
عن عبارة المفتاح مع وضوحها الى عبارة متعلقة (كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا)
بالتحريك وقد يسكن اى شخصا كذا فى الصحاح (من بعد ما هو الا زيد اذا اعتقد) صاحبك
او على صيغة المجهول للعلم بفاعله اى اعتقد ذلك الشبح (غيره)اى زيد بان يكون زيدا وعمرا
او يكون عمرا مصرا على هذا الاعتقاد فالمثال يحتمل القسمين فلذا اكتفى به لا لانه يختص بقصر
القلب وجعله المفتاح مخصوصا بقصر القلب حيث قال اذا توهمه غير زيد ويصر على
انكار ان يكون اياه فالمصنف اسقط قوله ويصر على انكار ان يكون اياه لتكثير الفائدة
لا لمجرد تقليل اللفظ ولم يقل اذا اعتقد غيره او تردد لانه مخصوص بالمنكر كما سبق وقد ينزل المعلوم

(منزلة)

منزلة المجهول) المنكر (لاعتبار مناسب فيستعمل له) اى لذلك المعلوم كذا فى الشرح ويحتمل التعليل اى لاجل هذا التنزيل (الثانى افرادا) اى لافراد او حال كونه قصر افراد والى الثانى ذهب الشارح ولابد من حذف مضاف اخر اى طريق قصر افراد لان الثانى طريق القصر لانفسه فالوجه هو الاول نحو وما محمد الارسول اى مقصور على الرسالة لايتعداها الى التبرء من الهلاك لوجعل القصر بالنظر الى استعظام هلاكه اى لايتعداها الى استعظام هلاكه واستبعاده لاستغنى عن التنزيل ويكون على مقتضى الظاهر (نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه)فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد ان الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول ذكر تنزيل علمهم منزلة الجهل لاتنزيل استعظامهم منزلة الجهل قال الشارح والاعتبار المناسب الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم ينكرون هلاكه ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل فى الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والاقرب عندى انه قصر قلب اى وما محمد الارسول لا اله نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى الوهيته لان البقاء يخص الاله وكل شئ هالك الاوجهه واعتقاد الالوهية ينافى الرسالة (اوقلبا) عديل لقوله افرادا (نحو ان انتم الابشر مثلنا) تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين منكرين لكونهم بشرا لكنهم نزلوا منزلة المنكرين (لاعتقاد القائلين ان الرسول لايكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة) فنزلوا منزلة من يعتقد رسالته وينكر بشريته وقلبوا الحكم وقالوا لستم مرسلا ولكنكم بشر وفائدة تنزيلهم منزلة المنكر للبشرية المبالغة فى المنافاة بين الرسالة و البشرية قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق فان المنشاء فى التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب وفى السابق حال المخاطب فقط هذا ولايخفى انه وهم لان المنشاء فى التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب الاانه فى السابق علمه مطابق للواقع وهنا غير مطابق ونأتيك ببحث شريف نظنه موهبة رؤف لطيف وهو ان ماجعلوه تنزيلا يحتمل ان يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان انتم الابشر بمعنى ان انتم الاغير رسل لاستلزام البشرية نفى الرسالة فذكر البشرية واريد انتفاء الرسالة فى الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف فى مقام التمثيل ان انتم الابشر مثلنا تريدون ان تصدونا الاية دون ان انتم الابشر مثلنا وماانزل الرحمن من شئ لانه كان فى الاول اشكال يحتاج الى الدفع وهو انه يلزم ان يكون قول الرسل ان نحن الابشر مثلكم تسليما لذلك القصر واعترافا بانتفاء رسالتهم فاجاب عنه بقوله (وقولهم ان نحن الا بشر مثلكم من مجاراة الخصم) اى الجرى معه وعدم المخالفة فى السلوك ومن قبيل تسليم المقدمة واظهار الانصاف (ليعثر) ليزل الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الوقوف (حيث يراد تبكيته) اى اسكاته والزامه لالتسليم انتفاء الرسالة وفيه ان تسليم القصر يستلزم تسليم البشرية وانتفاء الرسالة ايضا وفيه العثار فى يد الخصم لاعثاره ليجاب بان المراد منه نحن بشر مثلكم والنفى والاستثناء لغو لم يقصد به معنى وانما ذكر لمجرد موافقة الخصم فى العبارة ولايخفى ان الجواب حينئذ ان المراد بالنفى والاستثناء مجرد اثبات البشرية ولامدخل فيه لكونه من مجاراة الخصم على ان ذلك بعيد عن النظم بل لايليق ببلاغته لان الموافقة للخصم

فى عبارة يكون صريحا فى تسليم دعواه بمعزل عن البلاغة فالوجه ان يقال ان القائلين
اعتقدوا ان الرسول يكون ملكا لابشرا فنزلوا الرسل فى دعوى رسالتهم منزلة
من يعتقد ملكيته وينكر بشريته فقيل لهم ان انتم الابشر مثلنا وقلبوا حكمهم وعكسوه
يعنى انتم بشر لا ملك فقولهم ان نحن الابشر ليس فيه تسليم انتفاء الرسالة بل تسليم
المقدمة للمجاراة والزامهم بقوله ولكن الله يمن على من يشاء من عباده يعنى انتفاء الملائكة
وثبوت البشرية لايستلزم انتفاء الرسالة وههنا بحث شريف آخر وهو ان قول
الكفار فأتونا بسلطان مبين يدل على انهم لاينكرون رسالة البشر فالوجه انهم اعتقدوا
ان الرسل ادعوا افضلا وامتيازا عنهم استحقوا بذلك النبوة فقالوا ان انتم الابشر
مثلنا يعنى لايتجاوزون البشرية الى امتياز حتى يستحقوا الرسالة وحينئذ وصف البشرية
بالمماثلة مقتضى المقام فقولهم ان نحن الابشر مثلكم تسليم لمقدمتهم وقولهم ولكن الله
يمن على من يشاء من عباده منع لطلب الرسالة الامتياز بل هو فضل الله يؤتيه من يشاء
من عباده (وكقولك) عطف على قوله كقولك لصاحبك (انما هو اخوك لمن يعلم ذلك
ويقر به) ظاهر هذه العبارة على ما قررنا عليه بيان الشيخ من ان انما لايستعمل الا بحسب
التنزيل بعيد عن الحمل على ما اوله الشارح لانه حينئذ يكون المعنى لمن يكون من شانه ان يعلم
ذلك ويقر به وحينئذ لاوجه لقوله (وانت تريد ان ترققه) لان الخطاب حينئذ للافادة
لاللترقيق ولذا قال الشارح معترضا على المصنف الاولى ان يكون هذا المثال من قبيل
التنزيل منزلة المجهول والمراد بالترقيق جعله رقيقا مشفقا بالقاء ما يعلمه احدا اليه ولم نجده
فى كتب اللغة وانما وجدنا ترقق له اذا رق قلبه له ونقول اوتريد الاخبار برقته على
المخاطب اذا كان منكرا لرقته عليه ولو جعل قوله ترققه للنسبة اى تريد ان تنسبه الى الرقة
لكان المراد هذه النكتة فهى من محتملات عبارته لكن ما فى المفتاح هو الاول (وقد ينزل
المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره) او ادعاء انه مما يجب ان يعلم ويسعى فى تحصيله
وكل من يخاطب به فهو عالم به ومحرد لمقدمات معرفته (فيستعمل له الثالث نحو) قوله
تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا ان كونهم مصلحين لكمال
ظهوره معلوم للمخاطب او لكون معرفة المصلح امرا واجبا لم يرض احد من نفسه بالجهل
باصلاحهم (ولذلك) الادعاء المستلزم لكمال الانكار (جاء الا انهم هم المفسدون للرد
عليهم مؤكدا بما ترى) اى بما تعلمه محققا او بما تبصره لكمال ظهوره على حسب انكارهم
تصدير الكلام بحرف التنبيه الموجب لكمال العناية بتفهيمه وبان واسمية الجملة وبضمير
الفصل الذى للتأكيد عند ما يفيد الحصر وبتعريف المسند المفيد لحصر الافساد فيهم ادعاء
والحصر على تأكيد وادعاء حصر الفساد فيهم تأكيد آخر هذا وههنا تأكيد آخر لم يشر اليه
المصنف وهو توبيخهم وتقريعهم بقوله ولكن لايشعرون وجعله داخلا فى قوله ما ترى كما
يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق ويأباه بيان الايضاح (ومزية انما على العطف)
المشارك له فى الدلالة على القصر بحسب الوضع فلا يرد ان تلك المزية مشتركة بين التقديم
وانما لكن يتجه ان ما عليه المزية لاينحصر فى العطف بل منه النفى والاستثناء (انه يعقل منها
الحكمان معا) كما هو مقتضى القصر لان القصر امر اجمالى لا ترتيب فى تعقله بين الحكمين
فهو مفهوم انما ومترتب على تعقل الحكمين فى العطف تفصيلا فالقصر مع انما من حاق
العبارة وفى العطف لازم مفهوم العبارة وفى الشرح ان المزية فى ذلك انه يفهم القصر
من اول الامر ولايذهب الوهم الى خلافه (واحسن مواقعها التعريض) اى الاشارة الى

معنى غير مقصود من حاق العبارة (نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها) ففيه تعريض بطامع النظر منهم وبما لا ينبغي ان يصدر منه الطمع وبالكفار وبكونهم كالبهائم هذا مقتضى سوق كلام المصنف والمطابق لما ذكره فى الايضاح وهو احسن مما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من ان المقصود منه ذم الكفار وان يقال انهم من فرط جهلهم كالبهائم وكون احسن مواقعها التعريض دون ما والا لان المخاطب به من لا يجهل الحكم بخلاف النفى والاستثناء فيكفى فى حسن موقع النفى والاستثناء افادة مدلوله بخلاف انما فانه لا اعتداد معه بمدلول الكلام وانما مناط الفائدة ما يتوسل به اليه فان قلت فلا موقع له الا التعريض قلت من مواقعه افادة لازم فائدة الخبر (ثم) اشار بكلمة ثم الى البعد بين البحثين والانتقال من بحث الى بحث فهو بمنزلة الفصل والباب (القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر) وقد سبق امثلة كثيرة (يقع بين الفعل والفاعل) ومنه انما يتذكر اولوا الالباب والمقصود الحاق غير المبتدأ والخبر بهما فى الكثرة دفعا لتوهم قلته او عدمه حيث اكثر امثلتهما ولم يأت من الفعل والفاعل الا بواحد ولم يأت من غيرهما بشئ ولدفع توهم انه لا يكون بين الفاعل والمفعول والفعل والفاعل اذ ليس احدهما صفة والاخر موصوفا حتى يكون من قصر الصفة على الموصوف او العكس والمراد بالفعل ما يعم شبه الفعل كما شاع ولك ان تدرج شبه الفعل فى قوله (وغيرهما) اى غير الفعل والفاعل قال الشارح كالفاعل والمفعول والمفعولين من باب اعطيت وذى الحال والحال والنعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه والكل يرجع الى قصر الفعل مقيدا بما عدا مقصورا فى المقصور عليه ولذا انحصر القصر فى قصر الصفة على الموصوف والعكس هذا ولا يظهر الفرق بين ما ضرب زيد الا عمرا وبين ما ضرب زيد الا فى الدار حتى يصح جعل القصر فى الاول بين زيد وعمرو وفى الثانى بين ضرب وفى الدار بل القصر فى الثانى ايضا فى الظاهر بين زيد وفى الدار وعند التحقيق بين الفعل المقيد بالفاعل والظرف (ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه) عن المقصور (مع اداة الاستثناء وقل تقديمهما) دون تقديم احدهما بان يقول فى ما جاءنى الا زيد ما جاء الا اياى زيد لان القصر فيما يلى الا فينعكس المقصود او بان يقول ما جاءنى زيد الا فانه لا معنى له اصلا (بحالهما) اى كائنين بحالهما الذى قبل التقديم من اتصال المقصور عليه بالاداة وتقديم الاداة عليه واحترز به عما اذا لم يكونا بحالهما بان تقدم المقصور عليه على الاداة فتقول فى ما جاءنى الا زيد ما جاء زيد الا اياى لا لان التقديم فيه كثير بل لانه لا يجوز اصلا لان القصر انما يكون فيما يلى الا فينعكس المقصود (نحو ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا) والدليل على وقوع هذا التقديم قول الشاعر لا اشتهى يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح (لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) فى المثالين المذكورين لان المقصور ضرب زيد فى عمرو لا مطلق الضرب وضرب واقع على عمرو فى زيد لا مطلق الضرب ففى التقديم ايهام المقصود اولا وينبغى ان يعلم ان ما ضرب الا عمرا زيد اضعف من ما ضرب الا زيد عمرا لان فيه رعاية الاصل من تقديم الفاعل وفى ما ضرب الا عمرا زيد خلاف الاصل ولا يخفى ان قوله لا اشتهى الخ من قصر الموصوف على الصفة فانه من قبيل قصر المتكلم وقت الاشتهاء على الكراهية ففيه قصر الموصوف على الصفة قبل تمامه لان وقت الاشتهاء باب الامير ودفاع الحاجب من تتمة المقصور فالتعليل قاصر ويمكن ان يعلل الحكم بان المقصور بمنزلة امر واحد والفصل بين اجزائه بالمقصور عليه كالفصل بين اجزاء كلمة وبعض

فيكون نسخه

تقديمها نسخه

غير المقصود نسخه

النحاة منع التقديم بحالهما ايضــا وجعل ماضرب الاعمرا زيد كلامين بتقدير ضرب زيد فى جواب من ضرب ولايخفى انه تكلف وقال المصنف هذا التقدير باطل لانه يفيــد الحصر فى الفاعل ايضــا ومنعه البعض لان المقدر خال عن اداة القصر وقال الشارح المحقق ان السؤال المقدر يقتضى الجواب باستيفاء الضــارب حتى لوضرب زيد وعمرو وقلت فى جواب من ضرب عمرا زيد لم يتم الجواب فقــال نعم يمكن التزام القصرين فى هذه الصورة والتزام انه لايقدم المفعول مع الاعلى الفاعل الا اذا اريد القصران هذا ونقول ان ايراد المصنف لايقتصر على هذا المقــام بل يتجه على مواضع متعددة وهى مذاهب جماهير النحاة منها زيد يعطى عمرو امس درهما فانهم جعلوه فى تقــدير اعطاه درهما فى جواب مااعطاه ومنهــا زيد معطى غلامه امس درهما فى جواب مااعطى ولايمكن التزام الحصر فيه اذلم يردوا على الكسائى فى قوله بان المنصوب مفعول الصفة دون الفعل المقدر بانه يفوت الحصر ومنهــا قولهم ان زيدا ضرب النــاس عمرا فى تقدير يضرب عمرا فى جواب من يضرب به ومنها قولهم فى ليبك يزيد ضارع انه فى تقدير يبكيه ضارع فى جواب من يبكيه ومن البين ان ليس المعنى على انه لايبكيه الاضارع ولو التزمنا القصرين فى ماضرب الاعمرا زيد على مذهب بعض النحــاة لم يكن المخالفة بين السكاكى وذلك البعض فى مجرد توجيه النصب بل فى معنى التركيب ايضا وحينئــذ يرجح قول السكاكى ومن تبعــه لانهم لم يقولوا بذلك الابعــد تحقيق المراد بالتركيب والبعض اقرب بالغفلة عن انه يلزمهم القصر بتقدير السؤال فالتحقيق ان السؤال بمن يقتضى الحصر لو لم يكن مقدرا ناشيا من الكلام فابكى فى تقدير من يبكيه مثلا فى البيت قاصد تعيين الفاعل المتروك لاســائلا عن عموم الباكى فكانك تريد من يبكى بالبكاء الذى قصــدت الامر به لقولك ليبك فتأمل (ووجه الجميع) اى السبب فى افادة القصر اوطرز الجمع وطريقــه فيها فى الجميع اى جميع صور القصر من ماهو بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ومتعلقات الفعل الى غير ذلك وانمــا اقتصر على بيــان الوجه فى النفى والاستثنــاء لان وجه القصر فى العطف بين وانمــا ارجع الى النفى والاستثناء والتقــديم اما راجع الى النفى والاستثنــاء او الى العطف فزيد اضربت فى معنى ماضربت الازيدا او زيدا ضربت لاغيره واقتصر على البيــان فى المفرغ لان البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكانه بين غير المفرغ ايضا (ان النفى فى الاستثنــاء المفرغ) وهو الذى ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذى قبل الا وشغل المتعلق عنه بالمستثنى كذا قالوا فوصفه بالمفرغ وصف بحــال المتعلق اى مفرغ العــامل او على الحذف والايصــال اى المفرغ له ونحن نقول هو الذى فرغ عن اعرابه ليشتغل باعراب المستثنى منه والاولى ان يقولوا ففرغ العامل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى ليشمــل ماانا الاقائم بل الاولى ففرغ عامل المستثنى منه وشغــل عنه بالمستثنى ليشمل ايضا ماقائم الاانا فان العامل فيه بعد الا لان العامل المعنوى مع المبتدأ لامع الخبر فتأمل (بعد الا) الاولى تركه ليشمل المستثنى المفرغ بغير ويستغنى عن قوله وغير كالا الخ (يتوجه الى مقدر) لئلا يلزم النفى من غير منفى عنه (عام) ليتناول المستثنى منه وغيره ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص فيقول القول بتقدير المستثنى منه ينافى ماسيجئ فى بحث الايجاز والاطناب من ان قوله تعــالى لايحيق المكر السيئ الا باهله من امثلة المســاواة وماوجهه الشــارح به من ان تقدير المستثنى منه اعتبار نحوى دعا اليه امر لفظى هو بمعزل عن نظر صــاحب المعــانى الا ان يراد بالمقدر فى هذه العبارة ماينســاق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير فى نظم الكلام فتأمل (مناسب للمستثنى فى جنسه) بان يقــدر فى ماضرب الازيد

نسخه يستثنى

احد لاحيوان اوشئ حتى لا ينافى القصر مجئ حمار وفى مااعطيته الا جبة ابا سا حتى لا ينافيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس مايعد فى العرف جنسا ويقال للشئ المشارك للمستثنى منه انه من جنسه الا ترى انه لايقال للحمار انه من جنس زيد مع انه حيوان كزيد ومايقرب منه يفهم من قولهم الجنس الى الجنس يميل فمن فسره بمالا يصدق على المستثنى فقد بعد (و)فى(صفته) اى كونه فاعلا اومفعولا الى غير ذلك ولايخفى ان فى قوله فى جنسه مسامحة لان المقدر يجب ان يكون جنس المستثنى لامشاركة فى الجنس فلا يصح المناسبة فى جنسه كما صحت فى صفته فالمراد مناسب له فى كونه جنسه وان القصر لايتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لوقدر اعم الاشياء لحصل القصر وايضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ماجاءنى احد الا زيدا ليس مناسباله فى صفته مع افادته القصر وان فى بيان وجه القصر تحقيق حقيقة القصر وبيان مقدار مايوجه النفى اليه وهو امر مهم لاينبغى الغفلة عنه (فاذا اوجب منه) اى من ذلك العام (شئ بالا) اشئ اذا اوجب لشئ منه بالا كما فى جاءنى الا زيد فانه لم يوجب من العام شئ بل اوجب لشئ منه (جاء القصر) ضرورة بقاء ما عدا ذلك على ما كان عليه من تعلق النفى به (وفى انما يؤخر المقصور عليه) بقول انما ضرب زيد عمرا لوقال زيد الاستغنى عن قوله (ولايجوز تقديمه على غيره) اما من التجويز وهو الانسب بقوله يؤخر واما من الجواز (للالتباس) اى لالتباس المقصور عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام فان قلت مع تقديم المقصور ينعكس المعنى والالتباس ابهام المقصود لاتعين غير المقصور قلت لوسلم فالمراد انه لوجاز تقديم المقصور لزم الالتباس وتعين غير المقصور بعد ايجاب تأخير المقصور عليه وفيه انه فى صورة جمع لامع انما لاالتباس مع التقديم فلوقيل انما ضرب عمرا زيد لابكر لم يلتبس قال الشارح المحقق وههنا نظر لوجود تقديم المقصور مع انما كما فى قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد كما قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اى ماذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بمنع ان انما هنا للقصر انما القصر للتقديم هذا اوفيه ان فى الحكم بان انما فى هذا التركيب لاقصر منه وفى انما جاءنى زيد الاعمرو للقصر تحكما (وغير كالا فى افادة القصرين) اى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة باقسامهما ولك ان تريد بالقصرين القصر بين المبتدأ والخبر والقصر بين غيرهما لوهو اقرب (وفى امتناع مجامعة لا) قد تبع المفتاح فى تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة فى جميع احكام الا الهى منك الايجاد والانشاء ✿ وانت الذى تفعل مايشاء ✿ لانبتهل ولا نلتجئ الا اليك ✻ ولاتمنى النداء برفع الحاجة الابين يديك ✻ انت المستغنى فى معرفة افتقارنا عن الاستفهام ✻ وانت المنزه عن ان يكون شئ منك فى خير الابهام ✿ الهنا بخير امورنا ✿ وانعم علينا بشرح صدورنا ✻ ووفقنا بالاجتناب عن المناهى ✻ وارزقنا بمعرفتك معرفة حقايق الاشياء كما هى ✻ ياكريم انت الذى لايخيب راجيا ✻ ولا يحرم فضله مناديا ولامناجيا (الانشاء) اى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لايخفى على ذوى الافهام وقد سبق فى اول الفن بيان ان الانشاء كالخبر والتمنى فى قوله وانواعه كثيرة منها التمنى بمعنى كلام يدل على التمنى فقوله واللفظ الموضوع له ليت ضميره راجع الى التمنى بمعنى الحالة التى تحدث بهذا الكلام اوالمراد ان اللفظ الموضوع لتحصيل هذا الكلام على ان اللام للغرض وعلى هذا القياس غير التمنى وقد يقال الانشاء بمعنى القاء الكلام الخبرى كالاخبار وهو بمعزل عن هذا المقام وان ظن الشارح انه المرام وكيف لاوقد عرف من اول الفن الاول ان الانشاء الذى اعتبر فى التبويب هو قسم الكلام والتمنى والاستفهام مثلا لم يأت بمعنى القاء الكلام

باقسامهما نسخه

مطلب الانشاء

المفيد للتمني مثلا حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسما اليها وما دعى الشارح اليه من تصحيح
مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يدعه محقق فان القاء كلام للتمني ليس الموضوع له ليت كما
ان نفس الكلام ليس كذلك (ان كان طلبا) جعل الطلب كالخبر اسما للكلام (استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب) لم يقل وقته لان الطلب السابق بمعنى الكلام وهذا الطلب
بمعنى آخر وهو محبة حصول الشيء على وجه يقتضي السعي في تحصيله لولا مانع من الاستحالة
او البعد كما في التمني وذلك الاستدعاء لانه لا معنى لطلب الحاصل وقت الطلب سواء كان تمنيا
او غيره ففي غير التمني يجب ان يكون حصوله بعد الطلب واما في التمني فقد يكون حصوله قبل
الطلب كما في قولك ليت زيدا لم يخرج او لم يمت فان قلت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب
لعدم العلم بحصوله فالصحيح ان يقال استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب
قلت المراد استدعاء صحة الطلب لا استدعاء نفسه او المراد عدم الحصول في زعم المتكلم فاذا
لم يوجد شرط الطلب او صحته يحمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب واعلم
ان لقوله استدعى مطلوبا احتمالين احدهما وهو الاظهر انه يتوقف على عدم حصول المطلوب
وثانيهما انه يطلب من المطلوب منه مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ولم يذكر قوله ان
كان طلبا ماهو قسيمه لان المقصود بالنظر هو الطلب لكثرة مباحثه ووفور دقايقه واصالته
بخلاف قسيمه فانه في الاكثر اخبار وضعت موضع الانشاء كصيغ العقود وافعال المدح
وفعلا التعجب وعسى والقسم واما جعل مطلق افعال المقاربة للانشاء كما ذكره الشارح فلا
يصح اذ كاد زيد يخرج يحتمل الصدق والكذب وكذا طفق زيد يخرج وكذا رب رجل لقيته

طفق نسخه

وكم رجل ضربته وان كان كم لانشاء التكثير في جزء المجرور ورب لانشاء التقليل فيه لكن
لا يخرج به الكلام عن احتمال الصدق والكذب ولا يتعدى الانشاء منه الى النسبة فعد
الشارح اياهما من الانشاء ليس كما ينبغي لان انشاءهما ليس مما نحن فيه ولعل لانشاء
الترجي ويجعل الكلام انشائيا (وانواعه كثيرة) لم يرد بالكثرة ما ينبو عنه صيغة جمع القلة فانها
على ما ذكره المصنف خمسة (ومنها التمني واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني)
لا يشترط امكان المطلوب في شيء من اقسام الطلب بل يكفي زعم امكانه فيما سوى التمني ولا
يشترط فيه زعم الامكان ايضا بل يصح مع العلم بامتناعه وقد عرفت توجيه مثله فتذكر
والمراد بالامكان ان كان الامكان الذاتي ففي دلالة قوله (تقول ليت الشباب يعود) عليه بحث
لان في امتناع عود الشباب نظرا وان اريد الامكان العادي فنفي الاشتراط
المذكور قاصر اذ لا يشترط الامكان الذاتي ايضا بل يصح تمني المستحيل
بالذات وكما لا يشترط الامكان لا يشترط الامتناع وخص الامكان بالنفي لانه يتبادر الوهم
الى اشتراط امكانه لما تقرر انه لا يصح طلب المحال وعدم تميز الوهم بين طلب على وجه
التمني وطلب لا على هذا الوجه في المفتاح انه يجب في بعض تمني الممكن ان لا يكون لك طمع والا لكان
ترجيا وفيه بحث لانه لا طلب في الترجي وانما هو طمع وترقب فاذا كان طلب المرجو على سبيل
المحبة كان هناك تمن وترج فاذا اتى بليت فقد افيد التمني دون الترجي واذا اتى بلعل فقد افيد
الترجي (وقد يتمنى بهل) كان المناسب ايراده في المعاني المجازية للاستفهام الا انه لما تعين
ذكر لو ولعل هناك ناسب ذكر هل هنا استيفاء للالفاظ المجازية للتمني (نحو هل لي من شفيع
حيث يعلم ان لا شفيع) قرينة صارفة عن ارادة الحقيقة اذ لا سبيل الى الاستفهام عن وجود
الشيء مع العلم بعرضه اتى بها لتوقف التجوز عليها لا لاخذها في مفهوم المجاز ولا تصلح

نقيضه نسخه

قرينة معينة لان العلم بعدم الشفيع لا يوجب الحمل على التمني لجواز ان يكون للاستبعاد او لاظهار

اقتصاره نسخه

شدة افتقاره الى الشفيع وترك ذكر القرينة المعينة لعدم توقف المجاز عليها وانما توقف عليها صحته ولم يهملها صاحب المفتاح والعدول الى هل لكمال العناية بالتمني حتى نزل منزلة مالا جزم بانتفائه ومنه قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا حكاية عن الكفار ولا يختص ذلك بهل بل يكون بالهمزة ايضا كقوله الا سبيل الى خمر فاشرب بها الا سبيل الى نصر بن حجاج وقد صرح به ابن الحاجب وورثه عن الجزولي وسيبويه فالاولى وقد يتمنى بحرف الاستفهام (وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب) اراد بقوله بالنصب نصب القرينة الصارفة عن الحقيقة فان المضارع بعد الفاء انما ينصب بعد الاشياء الستة واما القرينة المعينة للتمني فهو ان استعارة لو للتمني من بين النسبة قد شاعت دون غيره والعلاقة كون كل منهما التصوير غير الواقع واقعا وليس القرينة المعينة ان المناسب للمقام التمني كما ذكره الشارح لانه يحتمل المقام التحسر على انتفاء الاتيان فيكون لو مستعارا للنفي وانما يعدل في التمني الى لو اشعارا بامتناعه والامتناع في المثال المذكور يحتمل ان يكون باعتبار الاتيان وان يكون باعتبار التحديث وقيل لو مصدرية مختصة بما بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن اى ان تدهن وكثيرا ما يستغنى باختصاصها بما بعد فعل التمني عن ذكره قبلها فقوله لو تأتيني بتقدير اودان تأتيني قال (السكاكي كان حروف التنديم) في الماضي (والتحضيض) في المضارع وقيل التحضيض في المضارع يستلزم التنديم على قوله في الماضي او على عدم فعله قبل الحض والتنديم في الماضي يوجب التحضيض على فعله في المستقبل فهي لا ينفك عن تنديم وتحضيض (وهي هلا والا بقلب الهاء همزة) على عكس قراءة هياك نستعين في اياك نستعين (ولولا ولوما مأخوذة منهما مركبتين مع لا وما المزيدتين) جعلهما مركبتين مع ما تغليب لهل أو الا وانما جعل المأخوذ هل ولو مع ان ما ولا ايضا من الاجزاء لان المراد في الاخذ هما وانما زيدتا تبعا لهما كما يظهر من قوله (لتضمينهما معنى التمني) اى جعل زيادة ما ولا علامة ارادة التمني فهما مع اخذهما لا ينفكان عنه فزيادتهما لالزام التمني اياهما وليس المقصود مجرورا وحروف التحضيض الى هل ولو حتى يكون خارجا عن نظر الفن متعلقا بعلم الاشتقاق بل المقصود التنبيه على ان التمني المقصود بهما قد جعل ذريعة الى امر آخر وهذا من اسرار هذا الفن لا يرضى الالمعي فيه ان يفوته مثله ويرشدك الى هذا المقصد قوله (ليتولد) تعليلا للتضمين (منه) اى التمني (في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم) فان قلت التمني طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشيء لا يوجب ندامة المخاطب على تركه او حرصه على فعله فكيف يترسل به الى التحضيض والتنديم قلت التمني لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء ولله در معرفة المصنف زبدة مقاصد المفتاح والطف نفحه لكلامه حيث لخص كلامه في هذا الموضع على هذا الوجه وهو في خفاء الدلالة عليه بحيث يكاد ينكر صحة نقله ولهذا اشتغل الشارح بتصحيحه ونحن اعتمدنا على ذكاء الناظر في كلامه المساهل للنظر فيه ولمعرفة مرامه ونحن نقول الاحسن ان يجعل لا وما ايضا مماله مدخل في التنديم والتحضيض ولا يجعلان مجرد امارة على قصد التمني بهما مع انه لم يتبين مناسبة لهما بكونهما علامتين ووجهه لاختيارهما دون غيرهما وذلك بان يقال ماولا للنفي تحسرا على ما فات وما سيفوت فكانه قال ليتك فعلت ما فعلت وليتك تفعل لا تفعل (وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت) لا اختصاص له بلعل بل هو مشترك بين هل ولو وليت (نحو لعلي احج) من حد نصر اى اقصد لك (فازورك بالنصب لبعد المرجو) اى لبعد ما من شانه ان يترجى لا المرجو باستعمال لعل كما يتبادر والا لم يكن لعل

مستعملة فى التمنى بل فى الترجى (عن الحصول) وقال السيد السند ان المراد المرجو بلعل ومعنى
التمنى به جعل الترجى به فى حكم التمنى ولايخفى انه بعيد والاقرب ان يمنى بلعل لقرب التمنى
من الحصول فكانه قريب من الرجاء ولا يبعد ان يقال استعمال لعل فى المثال المذكور لان
القصد مرجو والزيارة بعيدة لانه ليس بيد القاصد فللحكم مناسبة بليت ومناسبة بلعل
فروعى الجهتان باستعمال ونصب ازورك واظنى بك فطانة لاتحاشى من القاء دقايق
يختبر بها من له كعب اعلى (ومنها) اى من انواع الطلب (الاستفهام) وهو كلام يدل
على طلب فهم ما اتصل به اداة الطلب فلا يصدق على افهم فان المطلوب به ليس طلب
فهم ما اتصلت به لان اداة الطلب صيغة الامر وقد اتصل بالفهم وليس المطلوب به طلب
فهم الفهم بخلاف ازيد قائم فان المطلوب به طلب فهم مضمون زيد قائم وسمى استفهاما
لذلك وهذا الطلب على خلاف طلب سائر الاثار من الفواعل فان العلم فى علمنى مطلوب
المتكلم وهو اثر المعلم لكن يطلب فعله الذى هو التعليم ليترتب عليه الاثر وكذا فى اضرب
زيدا المطلوب مضروبية زيد و يطلب من الفاعل التأثير ليترتب عليه الاثر وفى ازيد
قائم يطلب نفس حصول قيام زيد فى العقل لان الاداة اتصل بقيام زيد بخلاف علمنى فان
الاداة فيه متصلة بالتعليم (والالفاظ الموضوعة له) اى لغرض تحصيل الاستفهام والا
فليس الاستفهام المعنى المطابق للاسماء (الهمزة) قدمها لانها الاصل والبواقى متفرعة
عليها كما تقرر فى موضعه (وهل) عقب الهمزة بها لكمال مناسبتهما وعقبها بقوله (وما ومن)
لذلك وكان الانسب جمع كم معهما (واى وكم وكيف واين وانى ومتى وايان) فبعضها لطلب
التصديق اى ايقاع النسبة وانتزاعها وبعضها لطلب التصور اى ادراك سواهما وبعضها
يعمهما قال الشارح المحقق ولكون الاعم اهم قدمه فقال (فالهمزة) ونقول تقديمها هناك
ليكون التفصيل على طبق الاجمال فاجعل ماذكره فى سلك ماذكرناه فى مقام الاجمال
ولقد حق القول بان فى الأخيرات افات (لطلب التصديق) قد ظهر وجه لتقديمه على
التصور فادركه ان كنت من اهل التدبر وهناك وجه اخر هو انه ليس طلب التصور الا كلام
ظاهرى ولا طلب الا التصديق وسنحققه لك ان شاء الله تعالى وتنجيك من التحير (كقولك
اقام زيد) قدم الفعلية لان الاستفهام احق بها (وازيد قائم) والم يقم زيد وازيد ليس بقائم
ومامن مقام يستفهم من الايجاب الا وسعة الاستفهام عن السلب و يرجح احدهما على الاخر
رغبة المتكلم به والاهتمام بوقوعه (او التصور كقولك) فى طلب تصور المسند اليه (ادبس
فى الاناء ام عسل) فانك تعلم ان فى الاناء شيئا والمطلوب تعيينه (و) فى طلب تصور المسند (افى
الخابية دبسك ام فى الزق) فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة فى احدهما والمطلوب
التعيين قال السيد السند كون الاستفهام لطلب التصور كلام ظاهرى مبنى على التوسع
لوجهين احدهما ان المجيب لسؤال ادبس فى الاناء ام عسل لم يزد فى تصور السائل
شيئا وثانيهما ان الحاصل بالجواب هو التصديق بثبوت المحمول لمعين وهذا التصديق
يخالف التصديق بثبوته لاحدهما والثانى لايمتنع عن طلب الاخر لانه لم يحصل
بحصوله ونحن نقول مطلوب البليغ بتركب الخبر افادة النسبة الخارجية بين محمول وموضوع
ولاحضارهما وتصويرهما طرق مختلفة فشانه ترجيح طريق على طريق لاقتضاء المقام
فما يتعلق بهما من خصوصياتهما لتحصيل تصورهما ليكون التصديق بالنسبة على وجه
يقتضيه المقام فالتصديق بالثبوت لاحد الامرين هو التصديق بالثبوت لمعين اختلف
الموضوع فيه بحسب المقامين وتعيين الموضوع فى احدهما ليحصل تصور الطرف

يحتوى نسخه

على وجه فيه خصوصيته ليكون فائدة الخبر اتم فالمجيب بالتعيين عن سؤال ادبس فى الاناء ام عسل يجعل ذات الموضوع متصورا باحدهما ليكون حكمه اتم فالمطلوب بالسؤال تغيير طرق حكمه من العموم الى الخصوص ليصير تصديقه اتم فليس تعدد التصديق فى النظر البليغ وان اقتضته التدقيق الفلسفى فالمطلوب ليس التصديق بل تبديل التصور وتغيير التصديق يلزم من تبديله ولا يلزم من توجه الطلب الى شئ توجهه الى لازمه فجعل بعض كلمات الاستفهام لطلب التصور لكونه سؤالا عن مفرد من مفردات الخبر ليس مبنيا على التوسع وليس المقصود بالجواب الا تصوير هذا الطرف ليكون التصديق بالنسبة اتم سواء كان التصديق الاتم تصديقا آخر او عين الاول وان تأملت حق التأمل لا تجد فرقا بين قول المجيب عن الاستفهام المذكور بقوله دبس وبين قولك من اول الامر فى الخابية شئ اى دبس فكما ان النظر فى التفسير ليس الى تحصيل تصديق بل الى تحصيل تصور الشئ بخصوصه فكذلك جواب السؤال لتحصيل تصور الموضوع المبهم بخصوص الدبس لا اظنك فى ريبة مما اوضحناه لك مع مزيد التشييد ان لم يكن بين بصرك الحديد ومشاهدة الحق غشاوة التقليد ومنه التوفيق والتأييد (ولهذا) اى لكون الهمزة لطلب التصور (لم يقبح ازيد قام) كما قبح هل زيد قام لايهامه طلب التصور مع انه لم يجئ له وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فيوهم ان ايلاء الاسم للدلالة على انه المسؤل عنه وذلك الايهام لا يضر فى ازيد قام (واعمرا عرفت) كما قبح هل عمرا عرفت قال الشارح المحقق وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر فى اعمرا عرفت واما فى ازيد قام فلا اذ لا نم ان تقديم المرفوع يستدعى التصديق بنفس الفعل حتى لا يصح السؤال عن التصديق غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجئ وهذا انما يتجه على ما علل به القبح دون ما علله به لان زيد قام وان لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق باصل الحكم بل لا يصح عند السكاكى لكن ازيد قام يستدعى ان يكون التصديق حاصلا باصل الحكم ويكون تقديم زيد لتعلق السؤال به والا فالاستفهام بالفعل اولى ولذا لم يقل لم يقبح ازيد قام لكن العلة فى قبح هل زيدا عرفت عند السكاكى والمصنف ما ذكره لا ما ذكرناه وكان الاولى ان يقول ولهذا لم يمتنع ازيد قام ام عمرو ولم يقبح الخ (والمسؤل عنه بها) اى بالهمزة (هو ما يليها كالفعل فى اضربت زيدا) ام اكرمته واما مجرد اضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر ان الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستفهام به بل على ما هو الاصل فيه (والفاعل فى ءانت ضربت زيدا) اذ لو كان السؤال عن صدور الضرب عن الفاعل لقيل اضربت اذ لا فائدة فى ذكر انت ولان الاستفهام بالفعل اولى (والمفعول فى ازيدا ضربت) المفعول يعم الخمسة الا المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله والاستفهام عن المفعول المطلق المحدود نحو اجلسته بفتح الجيم او كسرها مع التصديق باصل الفعل متجه واما عن المبهم فلا نحو اجلوسا جلست وكذلك الحال نحو اركبا جئت وخبر كان نحو اقائما كان زيد واما البواقى فلا يتصور فيها ان يلى الهمزة ولا يخفى من له دربة فى نحوه (وهل لطلب التصديق) الاولى لطلب الايجاب قال الرضى هل لا تدخل على النافى اصلا قلت كانه

الطالب نسخه

رعاية اصله لانه في الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على الثاني (فحسب) اى اذا عرفت انه لطلب التصديق فحسبك هي فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه بني بعد حذف المضاف اليه على الضم وماله القصر على طلب التصديق وان ليس من طرفه وتدخل على الجملتين (نحو هل (قام زيد وهل عمر وقاعد) اعتنى بتكرار المثال دفعا لتوهم التخصيص بالفعلية من كونه في الاصل بمعنى قد وكون هذا الاصل مرعيا في المنع عن الدخول على الثاني والدخول على اسمية خبرها فعل واشار باختيار هل عمر وقاعد على عمرو قعد الى قبحه ولو مثل بهل زيد قائم لكان اشارة اوضح (ولهذا امتنع هل زيد قام ام عمرو) اى استعمالها مع ام المتصلة لانه يكون حينئذ لطلب التصور لوجوب حصول التصديق مع ام المتصلة الابهام بطلب بالاستفهام تعيين هذا المبهم ومنه يعرف سر منع النحاة ارادهل مع ام المتصلة (وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل) في الايضاح لما تقدم اشار به الى ان تقديم المفعول للتخصيص ولا يخفى ان التخصيص يستدعي ثبوت الحكم وخطاء المخاطب في قيد من قيود الكلام قال الشارح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا ضربت من قبيل حذف العامل والتفسير لكن التفسير قبيح بدون الاشتغال بالضمير هذا ولا يخفى ان هل زيدا ضربت على هذا ليس متعينا للقبح بل هو دائر بين ان يكون قبيحا او ممتنعا الا ان يقال الدائر بين الامتناع والقبح متعين للقبح ثم قال الشارح وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام به بغير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الجيب اتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به هذا وفيه انه اذا كان احتمال الاهتمام دافعا للقبح فلا يصح الحكم بقبح هل زيدا ضربت ويحتمل كلام المصنف فتمام كلام المصنف يستدعي ان يكون احتمال الاهتمام مجامعا مع القبح فيصح ان يجعل وجها لحكمه بالقبح دون الامتناع وانه فرق بين وجه الحبيب اتمنى وقولنا هل زيدا ضربت فان في الثاني ايهام التناقض فان غلبة الاختصاص فيه يوجب الحكم بعلم المتكلم باصل الحكم وهل يحكم بجهله به بخلاف الاول على ان في الثاني حمل المخاطب على جواب آخر خطأ هو التعيين بخلاف الاول فانه لا يدعو الى جواب (دون ضربته) اى لم يقبح هل زيدا ضربته (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) جوازا غير مرجوح وانما قيدنا الجواز لانه الفارق بين زيدا ضربت وزيدا ضربته اذ الجواز مشترك قال الشارح بل التقدير قبل زيد ارجح لان الاصل تقديم العامل قلت ولان الاستفهام بالفعل اولى وجواز هل زيدا ضربته مما يشهد له كلام ابن الحاجب حيث جعل النصب مختارا بعد حرف الاستفهام في المضمر على شريطة التفسير لكن الرضي حكم بعدم جواز حذف فعل هل اختيارا وايضا يرد على قوله دون ضربته ان انتفاء هذا الوجه للقبح لا يوجب عدم قبحه لان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء المعلول ما لم يقم دليل على انحصار العلة فيه (وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك) اى لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وفيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير فيه لانه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكرة وهو متنف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوعه نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضي قال الشارح المحقق وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف وفيه ان الحكم بالقبح على هذا مشكل لانه ليس فيه قبح عدم اشتغال المفسر بالضمير على انه فيه نجاة عن تكلفات ارتكبها السكاكي لتصحيح وقوعه مبتدأ (ويلزمه)

انه لا فرق   نسخه

اى السكاكى (ان لا يقبح هل زيد عرف) لانه لا يجعله للتخصيص كما عرفت واللازم باطل
باتفاق النحاة وفيه انه هل يبالى السكاكى بمخالفة النحاة معه وانه فليقبح طرد اللباب قال الشارح
ان انتفاء علة مخصوصة لا يستلزم انتفاء الحكم نعم هذا الوجه لا يستلزم قبحه وفرق بين عدم
الاستلزام واستلزام العدم ويمكن دفع الكل بان مراد المصنف انه يلزم السكاكى ان لا يقبح
هل رجل عرف لهذا الوجه يعنى يلزمه ان لا يكون وجهه جاريا فى جميع موارد القبح والمقصود
ترجح وجه الغير باطراده لا ابطال وجهه او ابطال حكم ينسب اليه بمقتضى وجهه (وعلل
غيره) اى غير السكاكى (قبحهما) اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بان هل بمعنى قد
فى الاصل) والاصل اهل وقد جاء على الاصل فى قوله اهل عرفت الدار بالغريين (وترك الهمزة
قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) وقد يقع فى الخبر كقوله تعالى هل اتى على الانسان
حين اى قد اتى فلما التزم ترك الهمزة نابت منابها فى الاستفهام وقد من امور لا ينفك
عن الفعل المذكور فكذا ما هو بمعناه فبقى بعد صيرورته بمعنى الاستفهام على اصله فلم يفارق
الفعل لا بالحذف ولا بانفصال فى كلام فيه فعل وما لا فعل فيه يسلب عنه لما لم يجده فان
قلت ما الفرق بين هل ومتى حتى جعلوا الثانى متضمن معنى الهمزة والاول بمعناها قلت لم
يرضوا ببقاء معنى قد فيه لئلا يوجب امتناع دخوله على الجملة الاسمية وكان اختصاص
هل لطلب التصديق ايضا ناشئا من كونه فى الاصل بمعنى قد الذى هو لتحقيق النسبة
او تقليلها ولا اتصال لها بالمفردات (وهى) اى كلمة هل (تخصص المضارع بالاستقبال)
قال الشارح بحكم الوضع كالسين وسوف هذا وفيه انه لو كان بحكم الوضع لكان مخصصا
للماضى ايضا بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم
حقا الا ان يقال وضع هل للمستقبل فاذا دخل على المضارع لا يلزم من تخصيصه بالمستقبل
خروج شئ من وضعه بخلاف ما اذا دخل على الماضى فانه لا بد اما من خروج الماضى
عن وضعه او خروج هل فيختار خروج هل دون الفعل لانه ركن الكلام والقياس يقتضى
تخصيصه الجملة الاسمية ايضا بالمستقبل (فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك)
كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك لان التقييد بهذا الحال يخصصه بزمان الحال والعامل
يقارنه وفيه ان تخصيصه المضارع بالمستقبل لا يستلزم عدم دخوله على المضارع
المقيد بما جعله حالا كما لا يستلزم عدم دخوله على الماضى الا ان يقال يصرف هل سابق
على التقييد بالحال فان قلت كونه بحكم الوضع مختصا بالمستقبل يمنع دخوله على الحال
اذا كان مستعملا فى معناه وهو ههنا للانكار دون الاستفهام اذ لا معنى للاستفهام عن
الضرب حال الاخوة قلت التزم هذا المقتضى للوضع حين دخوله على المضارع وجعل
الرضى امتناع المثال لامتناع كون هل مستعملا فى الانكار وقد وهم البعض من تخصيصه
المضارع بالمستقبل انه لا يدخل الا على المستقبل وقد عرفت فساده (ولاختصاص
التصديق بها) الباء داخل على المقصور (وتخصيصها المضارع بالاستقبال) هو المقصور
عليه فقد جمع فى العبارة بين استعمالى التخصيص (كان لها مزيد اختصاص) اى ارتباط
فافهم (بما كونه زمانيا اظهر كالفعل) الاظهر هو الفعل ولم يقل مزيد اختصاص
بالفعل ليظهر وجه مزيد اختصاص قال المصنف اما الثانى فظاهر واوضحه الشارح
بقوله واما اقتضاء الثانى اى تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع
انما يكون فعلا وكانه عرض بالمفتاح حيث قال ولاستدعائها التخصيص بالاستقبال لا يحتمل
ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لنفس الذوات لان

ولاستدعائه نسخه

الذوات من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال استلزم ذلك مزيد
اختصاص لهل دون الهمزة بما كونه زمانيا اظهر كالافعال هـذا ووجه المؤاخذة
عليه انه توضيح للواضح بالخفي لان التخصيص بالمستقبل انما هو للمضارع وهو فعل وهذا
لا يرد لان التخصيص بالمستقبل لا يحتمل غيره وهو المضارع والجملة الاسمية لكونها مخصصة
للمضارع بالمستقبل لا يقتضي مزيد الاختصاص انما يقتضيه لو كان التخصيص مختصا بالمضارع
فلا بد من اثبات ان الاختصاص بالمستقبل له مزيد خصوصية بالمضارع حتى يتضح
المطلوب ولا بد في بيانه مما ذكره السكاكي كما ستتضح لك ثم قال المصنف واما الثاني فلان
الفعل لا يكون الا صفة والتصديق حكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان
الى الصفات لا الذوات واحال السكاكي معرفة توجه النفي الى الصفة دون الذات الى علوم
اخر واختلف الاراء في تنقيح هذا الكلام وبيان المراد بالذات والصفة فمنهم من اراد
الاجسام والعوارض ومنهم من اراد الحقايق والعوارض والاول اراد بالعلوم الطبيعيات
والثاني علم الكلام وفي تفصيلهما ليس الا وسعة ذوي الاحلام فطوينا هما على غيرهما
وان كنت تشتهيهما فعليك بحواشي السيد السند على الشرح فليكن ما تلونا عليهما
من التعديل والجرح في ساحة الطرح والابهام ولما اضطر السيد السند في تنقيحه ادعى
للذات والصفة معنى يتم به الكلام وان لم يثبت في السنة مشاهير الانام وهو ان المراد بالذات
المستقل بالمفهومية وبالصفة ما لم يستقل ويكون معنى حرفيا وهو النفي والاثبات النسبة
الرابطة وحينئذ صح قول المصنف والفعل لا يكون الا صفة بخلاف الاسماء فانها ذوات
لانها وضعت لمعان مستقلة صالحة لان يحكم عليها وبها ونحن نقول مندوحة اذ المراد
بالصفة المحمول لان المراد به الوصف ابدا لانه ملحوظ على وجه الثبوت للغير وبالذات
الموضوع لانه ملحوظ على وجه يثبت له الغير كما هو شان الذوات ومن تاول علما حقق فيه
حقيقة النفي والاثبات علم انهما يتوجهان الى المحمولات ويتعلقان بالموضوعات
فانت في زيد قائم اثبت القائم لزيد لا زيدا لشيء وفي ما زيد قائما نفيت القائم عن زيد
لا زيدا عن شيء والفعل لا يكون الا صفة لانه اعتبر الحدث فيه مسندا ابدا بخلاف الاسم
فانه ربما تعرض له النسبة الى شيء وربما لا تعرض فقول المصنف والفعل لا يكون الا صفة
مما له مزيد مدخل في تحرير كلام المفتاح اي بخلاف الاسم فانه ربما يكون صفة وربما يكون
ذاتا فلهل مزيد اختصاص بالفعل بلا خفاء لكونه للتصديق ولكونه للتخصيص بالمستقبل لان
التخصيص في المضارع اطوع لانه رفع لاحتمال المراد والمستقبل مدلول له بخلاف
الاسمية فما يشعر به كلام الشارح من حصر الاسماء في الذوات ليس كما ينبغي فان قلت
النفي والاثبات لا يخص الجملية فكيف صحت انهما لا يتعلقان الا بالصفات قلت لا تغفل
عما سمعته من تخصيص السكاكي والمصنف الحكم في الشرطية بالجزاء فان قلت
الصفة في مفهوم الفعل ليست محمولة بل قائمة بالفاعل قلت حقق في تلك العلوم
انها راجعة الى المحمولة فلا تنازعنا للغفلات ومما نبهك عليه ان زمانية المستقبل
اظهر من غيره من الافعال لان حدثه يمر على نظر البصيرة متماشيا مع الزمان متجزيا بتجزية
على حسب اعداد الان وهذا هو السر في اختصاصه بالاستمرار التجددي (ولهذا) اي
لان لها مزيد اختصاص بالفعل (كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر) علم منه
ان الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا انه بمعنى التمني فلما علم لم يتعرض لهما فيما سيجيء
من بيان المعاني المجازية (من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون) مع ان انتم فاعل فعل

محذوف وفيه تأكيد للتكرير وليس انتم تشكرون جملة اسمية لما عرفت من قبح هل زيد قام فما ذكره السيد السند في شرح المفتاح من قوله سواء كان انتم تشكرون اسمية اوفعلية مكررة ليس كما ينبغي لان انتم تشكرون ساقط عن درجة الاعتبار في مقام الترجيح وقد عرفت ان فهل انتم تشكرون مما رده الرضى (لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت) لم يقل ابراز المتجدد لان ما سيتجدد زمانيته اظهر كما نبهناك عليه (ادل على كمال العناية بحصوله) من عدم الابراز وان اكد الف تأكيد وفيه خفاء (ومن افانتم شاكرون لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معه ادل على ذلك) الكمال من تركه مع الهمزة (ولهذا لايحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) اذالظاهر هل ينطلق زيدا وهل زيد ينطلق بتقدير الفعل فالعدول بلانكتة لايحسن ومعرفة النكتة لاتكون الاللبليغ وفيه نظر اذ معرفة نكتة نوع من الكلام لايتوقف على البلاغة التي هي ملكة الاقتدار على تأليف كل كلام بليغ فتأمل وكان ينبغي ان يقول لايحسن الامن البليغ مع البليغ اذ كما لايحسن من غير البليغ لايحسن من البليغ مع غير البليغ وكما لايحسن هل زيد منطلق الامنه لايحسن ازيد منطلق لانه يدعو الى الفعل وان كان دعوته دون دعوة هل الاان نقصان الحسن معها اقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المفتاح حيث قال والخطب مع الهمزة في ازيد منطلق اهون وكان منشاء ترك المصنف اياه الغفلة (وهي) اى هل (قسمان بسيطة) لايخفى ان هذا التقسيم لايخص هل لان الهمزة الطالبة للتصديق ايضا قسمان الا انه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلذا خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن في الهمزة عن التعليم (وهي التي يطلب بها وجود الشيء) يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل العمى ثابت (كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة) والمراد وجود شيء لشيء نفيا اوثباتا وكذا المراد بوجود الشيء فقولنا هل الحركة لاموجودة بسيطة وهل الحركة لادائمة مركبة كذا في الشرح اقول قد سمعت ان هل لاتدخل على النفي فهذا التعميم فاسد وان اراد بالنفي العدول فالمحمول في قولنا الحركة لاموجودة غير الوجود فقد اعتبر غير الوجود امران فهي مركبة ثم اقول جعل هل الحركة دائمة هل المركبة كلام ظاهري اذ المحمول فيه الوجود والدوام جهتيه القضية الاان الجهة والمحمول ادى بعبارة واحدة والاعتبار بالمعنى قال الشارح المحقق قد اخذ في البسيطة شيآن الوجود وغيره وفي المركبة ثلثة اشياء المحمول والموضوع والوجود اقول هذا كلام ظاهري خال عن التحصيل اذ اعتبر في كل قضية سوى الوجود الرابطي امران فلايستحق ما محموله الوجود ان تكون بسيطة بالنسبة الى ما محموله غير الوجود والقول بان المحمول لما كان كالنسبة من جنس الوجود كانهما امر واحد تكلف جدا وكانه من هنا وهم من قال في قضية محمولها الوجود لانسبة في القضية ولاتركيب الا من الموضوع والمحمول لان الوجود يرتبط بنفسه فلايحتاج الى اعتبار رابط ولذلك يقال زيد هست ولايقال هست است والاحق بالاعتبار ان البساطة دائرة على ان مطلوب هل البسيطة ليس الامشتملا على التصديق بوجود الشيء بخلاف المركبة فانه مشتمل على التصديق بوجود الشيء ووجود شيء له لان ثبوت شيء لشيء اذا كان غير الوجود فرع ثبوته لكنه انما يتم لو لم يكن ثبوت الوجود ايضا فرع ثبوت الشيء كما هو المشهور ويكون الحق انه مستلزم وجود الشيء وان كان بهذا الوجود المحمول فافهم متأملا تأملا وافيا (والباقية) من الفاظ الاستفهام (لطلب التصور) الاولى ان يقول فحسب قال الشارح ويختلف من جهة ان المط

بكل منهما تصور شيء آخر وهذا لا يصح في حق اين فانه لا يطلب بها الا ما يطلب بكيف
او اين كما استظهر (فيطلب بما شرح الاسم) اى شرح مفهومه وانه لاى معنى وضع
لحق الجواب ايراد وضع مفرد اشهر اذ مفهوم الاسم امر مجمل فاذا اجبت بمركب دخل فى الجواب
تفصيل ليس من دواخل المسؤل عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى المركب والمراد
بالاسم ما يقابل المسمى اذ شرح المفهوم لا يخص بالمقابل للفعل والحرف ولا يبعد
ان يقال لا يمكن ان يجاب لمفهوم الحرف بعينه عن السؤال بما لانه ليس قابلا للحكم به ولا
بمفهوم الفعل لانه وان يحكم به لكن على فاعله لا على المسؤل فالسؤال عنهما سؤال
عن مفهوم اسم منطبق على مفهومهما فيقال مامعنى من ومامعنى ضرب ويجاب
بانه الابتداء اوالضرب المقترن بالماضى فلذا اكتفوا بقولهم شرح الاسم (كقولنا
ما العنقاء) فيجاب بما يعينه ولو بلغة اخرى وما الشارحة للاسم بالمباحث اللغوية انسب
(اوماهية المسمى كقولنا ما الحركة) الاولى اوحقيقة المسمى لان الحقيقة الماهية الموجودة ولا
ترتيب بين هل البسيطة وما الطالبة لتفصيل الماهية الاعتبارية ولا يخرج عن البيان ما زيد
حيث يجاب بالانسان ولا ما الانسان والفرس حيث يجاب بالحيوان لانه سؤال عن حقيقة
المسمى (وتقع هل البسيطة) الطالبة للوجود (فى الترتيب بينهما) فالمحتاج الى السؤال
عن مفهوم الاسم ووجوده وتفصيل حقيقته لابد ان يسئل اولا عن مفهومه اجمالا
ولو يسأل بعد الاجمال عن تفصيله قبل السؤال عن وجوده لكان احسن اذ يكون فراغ
عن مسلك ثم اشتغال باخر فان قلت بل الاحسن ان يسئل اولا تفصيلا لان فيه قصر المسافة
قلت لعل المعرفة الاجمالية يغنى عن التفصيل لبداهتها وبعد معرفته اجمالا يتجه السؤال
عن الوجود ولا يصح تقديم السؤال عن الوجود على السؤال عن الخصوص اذ بعد
التصديق بوجوده بخصوصه لا مجال للسؤال عن الخصوص وهذا مراد من قال
ما الشارحة للمفهوم اجمالا متقدمة على هل البسيطة قطعا واما الشارحة للمفهوم تفصيلا
فالاولى تقديمها فلا يرد عليه انه يكفى ما الشارحة تفصيلا للسؤال عن الوجود فالجواب
تقديم احد الامرين وبعد معرفة الوجود يتجه السؤال عن الحقيقة اى الماهية من حيث
الوجود اذ ربما يتفاوت الماهية بالقياس الى الاسم والماهية بالقياس الى الوجود فرب
ماهية بالقياس الى الاسم هى عرضية للوجود ورب ماهية للموجود هى عرضية لماهية الاسم لان
ماهية الاسم ما اعتبرها الواضع فى وضع الاسم فربما كان عرضيا للوجود نعم قد يتفقان
فان قلت فاذا اتفقا فلا معنى للسؤال عنها بعد معرفة الوجود اذا عرف قبل مطلب هل
بديهة او بالتفصيل قلت ربما لم يعرف السائل الاتحاد فيسأل نعم لا يجب الجواب
بايراد الحد بل قد يكون الجواب التنبيه على الاتفاق فان قلت فاذا جاز ان يكون الحد الاسمى
رسما حقيقيا او بالعكس فكيف صح ما ذكره الشيخ فى الشفاء ان الحدود التى توضع فى اول
التعاليم قبل اقامة البرهان حدود بحسب الاسم وبعد اثبات الوجود يصير حدودا بحسب
الحقيقة قلت حكم الشيخ على الحدود الحقيقية التى ذكر قبل اثبات الوجود لا على المطلق
والا نسب بالعلوم الحكمية ما الشارحة حقيقة المسمى لا يقال كما يقع هل البسيطة بين مائين
يقع ما الشارحة بين هل المركبة وهل البسيطة فانه ما لم يعرف ان للفظ مفهوما استحال
السؤال عن بيان خصوصه اجمالا او تفصيلا على ما قيل وذلك مطلب هل المركبة
فكما ان لهل البسيطة تقدما على هل المركبة كذلك لها تقدم على البسيطة بل له التقدم
المطلق لانا نقول انما يسأل عن خصوص المفهوم بعد ان وجد اللفظ مستعملا

في الموارد وحصل العلم بان له مفهوما فلا يستعمل هل في طلب ان له مفهوما فلذا لم يلتفتوا اليه ولم يتعرضوا له (و بمن المراد المشخص لذي العلم) الاظهر ان المطلوب بمن المشخص من ذي العلم كقولنا من في الدار فيجاب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالمشخص يعدل الى مفهوم كلي منحصر في الشخص وليس الا تبان به لانه يفهم منه كما يستفاد من كلام الشرح لان المفهوم الكلي لا يفيد الشخص (كقولنا من في الدار) فيجاب بزيد وفيه بحث لان السائل يعرف شخص زيد ويردد الكون في الدار بينه و بين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالهمزة وام في سؤال المتردد بين الاشخاص في الكون في الدار (السكاكي يسأل بما عن الجنس) سواء كان من غير ذي العلم اومنه (يقول ماعندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب اونحوه) وهذا سؤال عن الجنس اجمالا وقد يسأل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفرد اوهذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يسأل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وكما يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يرد المصنف بما ذكر على ما ذكره السكاكي الا تفصيلا لما اندرج في بيانه (اوعن الوصف نحو مازيد وجوابه الكريم) واما اذا اجيب بانسان فهو سؤال عن الجنس (ونحوه) وفي الحديث سبق المفردون فقيل وما المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات (ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هوام ملك ام جني وفيه نظر) اذ لانم انه سؤال عن الجنس وانه يصح الاكتفاء بالجنس في الجواب كذا في الايضاح ويرده قوليه اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما ويمكن ان يجاب بانه ليس جوابا بل يلقى المخاطب السائل بغير ما يتطلب تنبيها على انه المهم له لانهم ظنوا هم الانسي فطلبوا تعيينهم فنبهوا هم على انه لا يمكن لكم تعيينا وانما غاية التعريف لنا عندكم تعيين جنسنا وهنالك نظرا قوي وهو انه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك جاءني انسان من هو مع شيوعه ولم يصح السؤال عمن جهل جنسه وهو بحضرتك بمن هو (و يسال باي عما يميز به احد المتشاركين في امر يعمهما) اواحد المتشاركين اوالمتشاركات واحترز به عن المتشاركين في مال اودار فانه لا يسأل باي عما يميزهما ما لم يجعلا تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين في هذا المال ولم يتنبه له السيد السند فقال في شرح المفتاح هو لتأكيد التشارك ولا بد في معرفة ما يعم في موضع موضع فطانة ففي قولك جاءني زيد وعمرو ولا ادري ايهما تقدم الامر الاعم الجائي اي لا ادري اي الجائيين تقدم قال الشارح قيل انه اذا اضيف الى ما يشارك اليه كقولهم ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الخمسة اواسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير هذا وفيه نظر لان الضمير اذا رجع الى جماعة فيهم لابس ثوب ابيض فلا خفأ في صحة فعله من ثوب له ابيض واذا قيل اي انسان فعل كذا يصح ان يقال زيد فلا نعلم ما صحة هذا القول وههنا بحث ذكرناه لك في من في الدار فتذكر (و بكم عن العدد) وفي الرضي عن العدد المعين هذا فلا يصح ان يجاب عن قولك كم رجلا في البلد بالوف (نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من اية بينة) الاية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغي التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعنى الحقيقة كما لا يخفى قيل تمييز كم من اية بينة زيدت من لانها يراد للفصل بينه وبين مفعول الفعل المتعدي الفاصل بين كم ومميزه وانكر الرضي زيادة من في مميز كم الاستفهامية وقال لم اجده في نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطائف الشرح انه قال في مقابلته واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويندفع

لا يصح نسخه

موضع من فطانة نسخه

فعل من نسخه

كلام الشارح بانه يحتمل الاية كم الخبرية على ماذكره الزمخشري ولا يتم تمسكا عليه ونحن نقول يجوز ان تكون من زائدة في المفعول ويكون كم مصدرا اى كم مرة آتيناهم آية بينة (وبكيف عن الحال) اى الصفة فهو ابدا سؤال عن المسند اوعن الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد اى على اى حال يقوم اقائما ام قاعدا ولا يتوهم انه سؤال عن الظرف لانه من الظروف لانه ليس منها وانما عد منها توسعا كما بين في محله (وباين عن المكان) وهو لازم الظرفية فاما ان يسأل به عن المسند نحو اين زيد واما عن الظرف نحو اين يسكن اومن اين تجئ (ومتى عن الزمان) نحو متى القتال ومتى يخرج والزمان باطلاقه يتناول الحال وقول الشارح في شرحه ماضيا كان اومستقبلا يشعر بالتخصيص ويقتضى عدم صحة قولك الان في جواب متى شعرك وفيه نظر (وبايان عن المستقبل) نحو ايان الحج اوايان الحج وقد خصه بالتمثيل لينبه بالمثال على انه يسأل به عن الامر العظيم (نحو يسئل يسأل ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة) اى مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقييد بتارة كالتقييد بكثيرا (بمعنى كيف) ويجب ان يكون بعده فعل (نحو فاتوا حرثكم انى شئتم) ولا يقال انى زيد بمعنى كيف زيد ويجئ بمعنى متى ايضا وهو كما هو جاء بمعنى كيف قال الرضى وفسر الاية بالمعاني الثلثة (واخرى) اى تارة اخرى ولا يناسب وصف مرة بعد مرة باخرى فكانها استعملت بمعنى مرة (بمعنى من اين نحو انى لك هذا) ذهب جماعة الى انها في معنى من اين واخرون الى انها في معنى اين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من اين لم يكن تطبيقه على اى مذهب يراد فمن قال الباء بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويؤكد كونها بمعنى اين يجئ من انى لك كما في قوله من اين عشرون لنا من انى وههنا بحث شريف خفى عن البصائر لانه لطيف وهو انه ليس شئ مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعانى فان حقائقه وطرائقه لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه مزايا تتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيئا منها وينبغي ان يقول واما الاستفهام فلاعتبارات لا يعرف الا بعرف ما بين ادواته من التفصيل وقد بين ذلك في النحو كما قال في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذالفرق بينهما تحكم (ثم ان هذه الكلمات) الاولى ثم هذه الكلمات على طبق الايضاح اذلا داعى الى تأكيد الحكم (كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام) منه الخبر ومنه الانشاء وهل ارادة غير الاستفهام بهذه التراكيب من قبيل الاستعارة التمثيلية فتكون هذه الكلمات مستعملة في معانيها اومن قبيل التجوز في تلك الكلمات كما صرح به المصنف لاسبيل الى تعيين احد الامرين بل الامر متوطن في موطن الاحتمال ولذا بنيه المفتاح على الابهام فقال وكثيرا ما يتولد من هذه الكلمات معان بمعونة قرائن الاحوال وبعد كون التجوز في تلك الكلمات هل وقع التجوز فيها بالاصالة او في متعلقاتها اصالة وفيها تبعا كما اعتبروا في استعارة الحروف لاشتراك العلة بين الاستعارة والمجاز المرسل وكانه الى هذا اشار الشارح المحقق حيث قال وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله وعرض به بالمصنف حيث جزم بالتجوز في تلك الكلمات بانه امر من عنده والسابقون قد توقفوا وحمل السيد السند كلامه على استصعاب بيان علاقة المجاز فيها وبيان كيفية المناسبة المجوزة له وقال متبجحا ونحن نذكر في هذه المواضع ما يتضح به وجه المجاز فيها ونستعين به فيما عداها ثم استعمالها في تلك المعاني بمعونة القرائن والعلاقات اذلو فات شئ منهما خرج استعمالك من حيز اللطف والسداد الى مزلقة العنف والفساد وهل المستعمل بمجرد

تقييد العرب من غير اطلاع على السبب مصيب او كلامه معيب يشبه ان يكون على
الصواب كما يشم من جميع اهل اللغة المجازات المشهورة في كل باب (كالاستبطاء نحو كم
دعوتك) اريد به الاستبطاء اللازم للاستفهام عن عدد رعاية اياه لان الاستفهام
يستلزم الجهل المستلزم لاستكثاره عادة اوادعاء لان القليل منه يكون معلوما عادة
والاستكثار يستلزم الاستبطاء عادة اوادعاء كذا قاله السيد السند والاقرب ان الاستفهام
المذكور يستلزم عرض الكثرة وهو يستلزم الاستبطاء (والتعجب نحو مالي لاارى الهدهد)
اريد التعجب لان الاستفهام عن سبب عدم رؤيته يستلزم قلة وقوعه والجهل لسببه اذ
لايستفهم عادة عن سبب مايكثر وقوعه وقلة الوقوع والجهل بالسبب يستلزم التعجب لانه كيفية
نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وفي هذا المثال احتمال
الحقيقة ومال اليه الكشاف (والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون) اريد به المبالغة في
ضلالهم فقد استعمل في الاخبار المؤكد عن الضلال ووجهه ان الاستفهام مبني على التجاهل
المبني على انه من كمال بعد هذا المذهب عن الاختيار لايمكن العلم بانه مذهبكم فيفيد الحكم
بضلالهم حكما مؤكدا في الغاية وفيه مع ذلك الاحتراز عن مواجهتهم بالتصريح بالضلال
وادخل في النصح ولعل هذا التوجيه اقرب بما ذكره السيد السند من ان الاستفهام عن
الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا اسلك طريقا واضح الضلالة
تزعم كان ذلك غفلة منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه ينبه
لضلالة فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه
ضالا وفي استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان احداهما ان كونه
ضالا امر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايهام ان المخاطب اعلم بذلك
الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه (والوعيد كقولك لمن نسي الادب الم اؤدب
فلانا اذا علم ذلك) وانت تعلم انه يعلم ذلك اريد به انه سيؤدب فوق تأديب فلان لان الاستفهام
دل على ان اساءة ادبه صار سببا للشك في ان مافعل بفلان كان تأديبا له و يستلزم ذلك ان
يفعل به فوق ذلك ليعتبر الغير ولعل هذا اقرب مما ذكره السيد السند من ان هذا الاستفهام
يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اساءة الادب الصادرة عن غيره وهذا التنبيه يستلزم وعيده
على اساءته الادب وفي العدول عن الاستفهام عن الاثبات بان يقول ادبت فلانا الى الاستفهام
عن النفي ايهام ان المخاطب اعتقد نفي التأديب فلذلك اقدم على الاساءة وفيه من المبالغة
مالايخفى هذا قلت وفي اختياره على ادبك احضار صورة تأديبه المهيب وتذكير قدرته لكن
لابد في ذلك من كون تأديبه الواقع هائلا والمخاطب مثل من ادب اودونه ليظهر جريان قدرته
في حقه (والتقرير) اي حمل المخاطب على الاقرار فان الاستفهام يحمل المخاطب على افادة
مايعلم والافادة مستلزمة للاقرار وقد جاء التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وهو الاستعمال
المشهور لكن الشارح والسيد السند حكما بان المراد هنا هو الاول ولا قاطع لي فيه اذ يصح
ان يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام
يستدعي توجهه اليه واحضاره والجواب به وليكن هذا على ذكر منك وان لم يحمل التقرير عليه
في هذا المقام لرسوخك في التقليد (بايلاء المقرر به الهمزة) اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل
المخاطب على الاقرار او ما يثبت المخاطب فيه (كامر) من التفصيل في حقيقة الاستفهام
وجعل الشيخ وتبعه كثيرون قوله تعالى ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم من امثلة التقرير قال
الشيخ لم يقولوا ذلك وهم يريدون ان يقر لهم بان كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بانه منه

كان وكيف وقد اشار واله الى الفعل فى قولهم ءانت فعلت هذا بالهتنا وقال عليه السلام

بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولم افعل هذا وكانه لم يكتف

فى كونه لتقرير الفاعل بايلائه الهمزة لما ذكر الشيخ انه اذا كان التقديم لا للتخصيص يكون

الانكار لاصل الحكم لا للمولى الهمزة وفيه نظر ومنهم من زاد فى القرينة ان الغرض من الحمل على

الاقرار كان مؤاخذته به وهى لا يترتب على الاقرار بالفعل بل بانه كان منه وليس بشئ لان الحمل

على الاقرار بالفعل فيما اذا كان وقوع شئ من الفاعل مسلما ولم يكن معينا فيعترف الفاعل بانه

كان الشئ الفلانى ينفع فى غرض المؤاخذة واعترض المصنف بانه لا صارف

للآية عن الحمل على حقيقة الاستفهام اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا

عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذى كسر الاصنام واجيب عنه اولا بمنع انتفاء الدال

فى السياق اذ يكفى فيه حلفه بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا

كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم

فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وثانيا بعد تسليم انتفاء الدال فى

السياق بمنع استلزام انتفاء الدال فى السياق انتفاء الدال مطلقا ويكفى دالا على علمهم ما روى

انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احد لشتمه اصنامهم فخافوا ان يصيبهم بلية

عظيمة من سوء ادبه بالاصنام فتركوه وحده ليخبر به اصنامهم لسوء ادبه فلما ابصروه

يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه هذا وقد اقبل الشارح المحقق والسيد السند الى هذا

الجواب وفيه بحث لان الكفار اعتقدوا اصنامهم اجل من ان يكيدهم ابراهيم بنفسه فلعل

حملوا كيدة اصنامهم على دعوة ربه الى ان يكيدهم وجوزوا ان يكون الكسر من اله ابراهيم

فيكون التقديم قصر قلب او جوزوا ان يكون بامداد جنود ارسلها اليه لاعانته فيكون قصر افراد

واما ما روى فلعله لم يثبت عند المصنف ولو كان ثابتا لما احتاجوا الى اقراره بل كان يتأتى لهم

تأديبه بالشاهد المشاهد وانما خص اشتراط الايلاء بالهمزة مع ان هل ايضا للتقرير مما يليه

لانه لا يتفاوت المولى لها بل يليها ابدا الجملة بتمامها وانما يتفاوت المولى للهمزة فهل يستغنى

عن بيان الشرط بخلاف الهمزة وكذا الاسماء الاستفهامية لانها التقرير ما يسأل بها عنه

لا المولى يليها (والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون) اى بايلاء المنكر الهمزة فقوله كذلك اما

تشبيه بالتقرير او تشبيه بسائر وغير الهمزة اما لانكار نفس مدلول كلمة الاستفهام او انكار

نفس الحكم اذا كانت هل ولا اظنك الا مستغنيا عن التفصيل فى التمثيل والذى يجب التنبيه

عليه ان ماذا ومن ذا وكيف ما لانكار نفس الفعل الا ان المنكر او لا مدلولها ويتوسل به الى

انكار الفعل على ابلغ وجه فاذا قلت ماذا يضرك لو فعلت كذا نفيت به الضرر مطلقا بنفى شئ

يضر لانه لا يتصور الضرر بدون الضار وكذا كيف يؤذى اباك نفى لايذاء الاب بنفى الكيفية

مطلقا اذ لا يتصور تحقق الشئ بدون كيفية فهو من قبيل ما يجئ من نحو ازيدا ضربت ام

عمرا ومما جعل لانكار الفعل قوله اتقتلنى والمشرفى مضاجعى قال الشارح فانه ذكر مانعا

من القتل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل على ما قد سبق الى الوهم لما

احتاج الى ذلك ونقول وكذلك لو كان لانكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وفيه

نظر لجواز ان يكون لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل فى هذه الحالة لعدم مقاومته

مع المشرفى او لانكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وهو مع المشرفى ومنه قوله تعالى

اتخذ اصناما الهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا ولى الفعل الهمزة كذا فى الشرح وفيه نظر

لانه حينئذ ينبغى تقديم الالهة اذ لا ينكر نفس الاتخاذ ولا اتخاذ الاصنام لانه لا مانع فى اتخاذها

حطبا ويمكن ان يجاب بان اتخاذ الاصنام منكر الا لمجرد الالهة بل اتخاذها انبياء او اعوانا او شفعاء

فيفسر نسخه

للمولى لها نسخه

فهى نسخه

ايضا منكر فالمنكر الاتخاذ المتعلق بهما فلذا ولى الاتخاذ المقيد بهما الهمزة فان قلت قد جعل
صاحب المفتاح افانت تكره الناس افانت تسمع الصم من قبيل انكار الحكم دون الفاعل مع انه ولى
الفاعل الهمزة فلم يتم ان الانكار يتعلق بما ولى الهمزة وعلل الشارح نفى كون الانكار للفاعل
بان النبى صلعم لم يعتقد اشتراكه فى ذلك ولا انفراده به فلا يكون التقديم فيه للتخصيص بل
لتقوية الحكم المنكر وفيه بحث لان اعتقاد الاشتراك باطل فلا وجه لانكار التخصيص الذى
هو رد الاشتراك فلا وجه لذكر الاشتراك فى هذا التعليل ويمكن دفعه بان انكار التخصيص
بانكار فاعلية المخاطب فليس انكار التخصيص مثبتا للاشتراك وهذا كلام وقع فى البين
فلنرجع الى ما كنا فيه قلت اذا كان التقديم لتقوية الحكم لا للتخصيص كان ما يلى الهمزة
الحكم كله لا الفاعل والعلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفى اللياقة ان ما لا ينبغى
مما لا يصدق العاقل بوقوعه فى الماضى اوالمستقبل ويشك فيه والشك يستدعى الاستفهام
فافيد بالاستفهام انه مما لا ينبغى وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب ان الكاذب
وان ادعاه احد لا ينبغى ان يصدق به غاية الامر الشك فيه فافاد المستفهم ان غاية
الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة
عن وقوعه فى احد الازمنة وادعاء انه مما لا ينبغى ان يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه
المستدعى للجهل به المفضى الى الاستفهام عنه اويقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به
المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب للكراهة والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغى
ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب هذا (ومنه) لم يقل نحو (اليس الله
بكاف عبده) رد الوهم انه ليس منه حيث قيل انه للتقرير وبين مراد القائل تقريرا للدفع
(اى الله كاف) لان انكار النفى نفى ونفى النفى مستلزم للاثبات (وهذا) اى كون التقرير مستلزما
للانكار (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفى) لا للتقرير بالانتفاء وكانه اسقط قوله
اى للتقرير من المتن سهوا من الناسخ قال الشارح ولما كان مقتضى قوله وهو الله كاف (لا بالنفى)
وهو اليس الله بكاف عبده فان شئت جعلت الهمزة الداخلة على النفى للتقرير وان شئت
للانكار وكلاهما حسن ولا سبيل فى شئ منهما الى الانكار كذا ذكره الشارح ولا يخفى
عليك انه كما ان انكار النفى اثبات بانكار الاثبات نفى فيصح ان يجعل الانكار كله داخلا
فى التقرير فلا معنى لمن جعل التقرير مقابلا للانكار وان يجعل الانكار كلها تحت التقرير
ويمكن ان يدفع بان التقرير لا يتصور الا فى بعض صور الانكار وهو ما يعترف فيه المخاطب
بالحق من نقيض المنكر فيحمل على الاقرار بما يعرف ويعرف به واما فى صورة لا يعرف
بالحق فهو للانكار الصرف ولهذا قوبل التقرير بالانكار وان يحقق فى بعض صور الانكار
وفى قوله هذا مراد من قال الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفى انه لم يقل احد بذلك بل قيل
الهمزة فيه للتقرير وفسره المصنف بالتقرير بما دخله النفى لا بالنفى يظهر ذلك من الايضاح
حيث قال بعد قوله للتقرير اى للتقرير بما دخله النفى لا للتقرير بالانتفاء وكانه اسقط
قوله اى للتقرير من المتن سهوا من الناسخ قال الشارح ولما كان مقتضى قوله والانكار
كذلك ان لا يكون المنكر الا يلى الهمزة نبه على صورة اخرى (بقوله ولانكار الفعل صورة
اخرى) يعنى لا يلى فيها الفعل الهمزة ونحن نقول ينطوى تحت ذلك التنبيه حل ما اشكل
على السكاكى وتكلف لتصحيحه سيظهر لك فى اثناء ما نحن بصدده وتقديم المسند للقصر
اى صورة اخرى مختصة بانكار الفعل نص عليه فى الايضاح وكانه اراد الاختصاص
بالنظر الى انكار الفاعل وغيره اذ جريان صورة اخرى فى التقرير ايضا ظاهر فانه اذا اعتقد
المخاطب الفعل فى بعض المفاعيل واستفهم عنه لتقرير الفعل لكان متجها فيقول العاصى

المسائل نسخة

يغفر الله فيكون اقرارا لمخاطب به اقرارا بالفعل بل في حقيقة الاستفهام ايضا (وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا) مقولا (لمن يردد الضرب بينهما من غير ان تعتقد) على صيغة الخطاب دون الغيبة والا لكان لغوا لانه لازم الترديد بالهمزة وام ولفات شرط اعتقاد المتكلم الحصر ايضا مع انه لابد منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه (تعلقه بغيرهما) وكذا الفاعل ايضا نحو ازيد ضربك ام عمرو وغيرهما نحو افي الليل كان هذا ام في النهار والمدار على انحصار الفعل في الملابس المنكر سواء كان واحدا او متعددا مرددا قال في الايضاح وكذا قوله تعالى الله اذن لكم اذ من المعلوم ان المعنى على انكار ان يكون قد كان من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا الاذن قد كان من غير الله فاضافوه الى الله تعالى الا ان اللفظ اخرج مخرجه اذا كان الامر كذلك ليكون اشد لنفي ذلك وابطاله فانه اذا نفي الفعل عما جعل فاعلا له في الكلام ولا فاعل له غيره لزم نفيه من اصله هذا وفيه رد على السكاكي حيث جعل الكلام انفي اصل الفعل وجعل ما يلي الهمزة مجموع الكلام لا الفاعل بحمل التقديم على التقوى دون التخصيص ووجه الرد ان انكار فاعلية الفاعل المختص يستلزم انكار اصل الفعل الا انه صور الرد في المتن فيما لا يحتمل التقوى وبهذا عرفت وجه التعريض الموعود (والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون) ذلك الامر الذي قد كان (نحو اعصيت ربك اولا ينبغي ان يكون) اي ان يحدث ويتحقق في المستقبل كذا في الشرح ولا وجه للتخصيص لان التوبيخ على الحال مجالا (نحو اتعصي ربك او للتكذيب) في الماضي وقد نبه عليه بقوله (اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين) او في المستقبل كذا في الشرح والاظهر ان قوله (اولا يكون) اعم من الحال والمستقبل وان كان (نحو انلزمكموها) للمستقبل والتوبيخ يحتمل ان يكون مختصا بزمان من الازمنة نحو اعاص انت ربك اي لا ينبغي في زمان ما وكذا التكذيب نحو اربنا متعدد اي لم يكن ولا يكون (والتهكم نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا) فان فيه تهكما به او بالصلوة (والتحقير نحو من هذا) ولهذا جئ بهذا (والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون) والغرض من التهويل احضار شدة العذاب الذي نجاهم منه تعظيما لنعمة النجاة وايجابا لمزيد الشكر عليها (ولهذا) اي التهويل بالاستفهام (قال انه كان عاليا من المسرفين) بترتبه للتهويل وفيه تأييد لهذه القراءة (والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى) كما يدل عليه قوله (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) وبعد ما سمعت بذا من علاقات المجاز للاستفهام تمكنت من تخيل وجوه لم يسمع فلذا تركنا الرموز نفسه فكلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على الحقيقة فافهم منها ما يناسب المقام مما سمعت اذ تؤديك اليه الفطرة السليمة عن السقام وكذا اذا لم يمتنع حملها على الحقيقة لكن دلت القرينة على ما يتوسل اليه بالحقيقة فتمسك بالكناية على حسب الدراية فان ساحة الكفر هنا رحيبة والفطرة السليمة فيها بسحنه مصيبة ولست مقتصرا على السمع والطاعة اذ للعقل فيه كمال البراعة (ومنها الامر) اي من انواع الانشاء فالامر عبارة عن كلام تام دال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وضعا واورد عليه لا تضرب فانه يطلب الكف عن الضرب اذ عدم الضرب لا يطلب لانه غير مقدور وزيد لدفعه تقييد الفعل بغير الكف واورد بعد كف عن الكف ولا يرد لانه لم يوضع كف للكف عن المشتق منه بل للكف مطلقا ولا يخفى ان تقييد الفعل بالمشتق يغني عن تقييده بغير الكف عن المشتق منه وان تقييد طلب الفعل بغير لا بان يقال الامر طلب فعل

غير مختص نسخه

فان ساحة الفكر نسخه

الاستعلاء اما يعني العد عاليا او طالب العلو محمد

بغيرلاعلى جهة الاستعلاء ابعد عن التكلف وادفع للشغب وربما يجاب عن الانتقاض بالنهى بمنع كونه لطلب الفعل لانه لطلب معنى حرفى ملحوظ بتبعية الغير ولا يقال له الفعل وان اتحد ذاته بالفعل الا ترى ان الابتداء فعل ولا يقال وضع من للفعل قال الشارح لما اختلف فى ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما للاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلثة والاكثر على انها حقيقة فى الوجوب ولم يكن شئ من ادلتهم مفيدة للقطع اشار الى ما هو اظهر لقوة اماراته فقال (والاظهر) وما جعله الاظهر هو الوجوب عند السيد السند لان الاستعلاء مختص بالوجوب والقدر المشترك بين الوجوب والندب عند الشارح ونحن نقول لما اختلف فى زويد ونظائره فقيل موضوعة للفظ الامر وقيل لمدلوله لكن وضعا ثانيا واشتهر ان لام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولم يكن وضع رويد للفظ الامر ظاهرا اذ المتبادر خلافه قال والاظهر (ان صيغته من المعبر به باللام نحو ليحضر زيد) ونحو قوله تعالى فلتفرحوا على صيغة المخاطب (وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا موضوعة لطلب الفعل استعلاء) اى طلب استعلاء فى الصحاح استعلى الرجل اى علا واستعلاه اى علاه فظاهر العبارة اشتراط العلو كما هو مذهب جمهور المعتزلة لا طلب العلو وعد الطالب نفسه عاليا كما هو مذهب ابى الحسين لكنهم قصدوا بالاستعلاء طلب العلو او العد عاليا حتى قال الشارح فى هذا المقام سواء كان عاليا فى نفسه اولا وفسره بكونه على طريق طلب العلو وعد نفسه عاليا وكان صيغة الاستعلاء بهذا المعنى من مصنوعات المصنفين قال الشارح المحقق وفى هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المعبر به باللام ويختص بالفاعل غير المخاطب والثانى ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دل على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما فى حقيقة الامر اعنى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعملا فى حقيقة الامر اوفى غيرها حتى ان لفظ اغفر فى اللهم اغفر لى امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين وفيما ذكره ابحاث احدها ان اختصاص المعبر به باللام بالفاعل غير المخاطب ثم بسند قوله فلتفرحوا الا ان يقال لم يقيد بالشاذ وبصيغ المجهول المخاطب الا ان يقال لعله يدعى انه امر الغائب بصرف المخاطب وفيه ان الظاهر انه امر المخاطب بان يكون بحيث يقع عليه الضرب فالاولى ان يجعل الجميع تحت قوله نحو ليحضر زيد وثانيها ان النحاة لم يسم المعبر به باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر عندهم ليس الا ما حذف منه حرف المضارعة قال الرضى النحاة يسمون الامر كما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب على وجه الاستعلاء وهو المسمى بالامر عند الاصوليين او لم يطلب كذلك فالصواب سماها الصرفيون على طبق ما فى المفتاح وثالثها ان تسمية المستعمل فى غير الامر امرا لا يختص النحاة بل يعم جميع ائمة اللغة يدل عليه ما سيذكره من كلام المفتاح ويشعر به قول المصنف وقد يستعمل بغيرها فتأمل (لتبادر الفهم عند سماعها الى ذلك) وهل التبادر عند سماع المعبر به باللام من الصيغة او من اللام فيه تأمل قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا لا يعد ذلك وانما جعله ممدا لا دليلا

المقترنة نسخه

قوله لغلبة استعمالهما موافق لما فى الرضى ويحتمل ان يكون سبب التسمية كونهما موضوعين لها سعد

صرح فى شرح المفتاح ايضا بكون المعبر به باللام امرا عند النحاة وشرح المفتاح للسيد يشعر بالمخالفة فيه ؛ سعد

صرح الرضى بمنع اطلاق النحاة الامر على امر الغائب وان سموه امر الغائب ومنع كون الامر اعم من امر الغائب كما يوهمه التسمية سعد

المقترنة نسخه

بضرب نسخه

المقترنة نسخه

لاحتمال ان تكون الاضافة لنفس التبادر لالكونها حقيقة فيه لكن الظاهر الاضافة
الى الموضوع له ولم يلتفت اليه المصنف لضعفه عنده حيث قال فى الايضاح وفيه نظر
لايخفى على المتأمل والنظر اما ماذكرنا وفيه انه لايخرجه عن الامداد وانما يسقط عن درجة
كونه دليلا واما ماذكره الشارح من منع كون الاضافة الى الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء
بل بمعنى كلى يصدق على نحو قم و لقم واضافة الصيغة من اضافة العام الى الخاص
واضافة اللام من اضافة الداخل الى المدخول بدليل استعمالهم ذلك فى مقابلة صيغة
الماضى والمضارع وفيه ايضا مامر على ان ماراينا هو استعمال الماضى والمضارع فى مقابلة
صيغة الامر (وقد يستعمل لغيره) اى لغير طلب الفعل استعلاء لعلاقة بينه وبين معنى الامر
بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والافكناية ولايخفى
عليك ان مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعانى وليس منه الانكات العدول
من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا اثرلها فيما ذكره وذلك الغير اما غير الطلب واما الطلب
لا مع الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله (كالاباحة نحو جالس الحسن اوابن سيرين)
وقد اشتهر هذا المثال فى الاباحة وسره غير ظاهر لانه بالندب اشبه اذلا يتوهم منع
مجالستهما حتى يحتاج الى الاباحة والعلاقة بين الايجاب والاباحة ان الايجاب لاينفك عن الاباحة
والصحة وفى التعبير عنهما بالايجاب كال المبالغة وترك الندب ربما يشعر بان المصنف
جعله داخلافيها وضع له صيغة الامر وجعله من قبيل طلب الفعل استعلاء (والتهديد)
اى التخويف وفى الصحاح معدعوة والانذار الابلاغ مع التخويف والعلاقة بين الايجاب
والتهديد ان ايجاب ما يوجب العقوبة مبالغة فى وقوع العقوبة ولا يلتفت
الى ماتوهمه عبارة المفتاح ان الاباحة والتهديد فيهما الطلب (نحو اعملوا ماشئتم والتعجيز
نحو فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المطالب اتيانهم بسورة لكونه محالا كذا فى الشرح ولانه
لاينفع الاتيان فى دفع اريب المطالب بالامر بل نسبة العجز اليهم والمناسبة بين الايجاب
والتعجيز ان الايجاب يوجب السعى فى المأمور و بالسعى فيه يظهر العجز (والتسخير نحو
كونوا قردة خاسئين) ذليلين (والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا) ويعرف التسخير من الاهانة
بانه فى التسخير لاينفك الامر عن الانقياد وفى الاهانة لايتحقق المأمور (والتسوية
نحو اصبروا اولاتصبروا) والفرق بينه وبين الاباحة انه فى مقام توهم ترجيح المخاطب
احدهما والثانى فى مقام توهم المنع عن الفعل والعلاقة بين الايجاب والتسوية ان ايجاب
احد الامرين يوجب تسويتهما فى الايجاب فاريد به التسوية (والتمنى نحو الا ايها الليل
الطويل الا انجلى)واخره بصبح وما الاصباح منك بامثل انت الخطاب لتأو يل الليل بالليلة
او الليلاة فان الثلثة بمعنى على ما فى القاموس او بتأويله بالليلة لان المراد بالجنس الواحدة
فى الصحاح ليل وليلة كتمر وتمرة وجمعه على ليالى بزيادة الياء على خلاف القياس ونظيره اهل
واهالى وقيل اصله ليلاة لان تصغيره لييلة هذا وحينئذ الاشكال فى تذكير الطويل ولايبعد
ان يقال الياء ردلما هو اصل اذ الضرورة ترد الكلمة الى اصلها ولا يصح ان يكون اشباع الكسرة
كياء امبل لانه لا تكتب الياء الحاصلة من الاشباع وانما حمل على التمنى لامتناع حقيقة
الامر لان الانجلاء ليس مقدورا له ولا يبعد ان يجعل من ظرافة الشعراء بجعل الليل بمنزلة
انسان متعصب يجرى على البخل بالنفع للشاعر فلا ينجلى لاعتقاده ان الانجلاء انفع له فيقول له
انجلى بصبح فانه اخطأت وليس الاصباح اى الصبح منك بامثل اى افضل فلا ينجلى اوزعادتك
لاعتقادك الخطأ ووجه عدم فضل الصباح انه لاتفاوت فى شدة همومه بين المظلم والمضى

اثرله نسخه

فانك خطأت نسخه

اوان عينه يرى النهار كالليل مظلما لازدحام الهموم والاشارة الى القسم الثانى من غير الموضوع له امامن التمنى ان كان الطلب المعتبر فى مفهوم الامر اعم من التمنى ويكون المميز قيدا لاستعلاء واما من الدعاء ان كان الطلب مقيدا بايستدعى الامكان واختار الشارح الثانى ولايتم الابدعوى ان المتبادر منه هذا الطلب قال الشارح انما حمل على التمنى دون الترجى لان الشاعر لاستطالته تلك الليلة لاطماعته له فى الانجلاء ولك ان تقول لشدة همومه واضطرابه سمى انجلاء فى اثنائه وذلك لانجلاء يستحيل (والدعاء نحو رب اغفرلى) فانه طلب للفعل على سبيل التضرع (والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة) لاحاجة الى هذا القيد وكأنه اراد مثالا متفقا عليه (افعل بدون الاستعلاء) اذمع الاستعلاء امر ولابد من قيد آخر يميز عن الدعاء هذا قال الشارح وقد تفارق الالتماس فيما يكون مع نوع من التضرع لاالى حد الدعاء قلت فينبغى ان يقيد تعريف الدعاء بمزيد التضرع (ثم الامر قال السكاكى حقه الفور) جمع السكاكى الامر والنهى فى هذا الحكم (لانه الظاهر من الطلب) فيكون كذلك الدعاء والالتماس فالتعليل لاثبات الدعوى وتعميمه عبارة السكاكى لانه الاظهر غيره الى الظاهر ليكون نظيره خاليا عن شائبة تسليم الظهور ونبه السكاكى على ذلك الظهور بالنظر فى حال اخو بهما الاستفهام والنداء فانه لارتبة فى الفور فيهما ومما يوضح كونه للفور ان الطالب لايرضى ببعد المطالا ضرورة وان الانتظار مهروب عنه (ولتبادر الفهم عند الامر بشئ بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع وارادة التراخى) وهذا على اطلاقه لايصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخى كان يقال قم واقعد اوثم اقعد اوفاقعد ويحتمل ان يكون داخلا فى قوله (وفيه نظر) اى فى قوله حقه الفور والنظر فيه راجع الى النظر فى دليله اوفى كل من دليله نظر لكون الظهور من الطلب بلاقرينة ممنوعا وكذا التبادر بلاقرينة بل الحال متفاوت بالنسبة الى المقامات وللسكاكى دليل آخر لم يذكر وكان حقه ان يذكر ليتم نظره وهو استحسان العقلاء تأديب الخادم اذا اخر الامتثال ولك ان تقول ولاعتذار العقلاء عند تأخير الامتثال (ومنها) اى من انواع الطلب (النهى) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء ولعلك تتفطن بما يتعلق به توجها ودفعا ان كان الامر بيدك (وله حرف واحد فى) الاخصر (وله لاالجازمة وحدها) والاولى (فهو) صيغة واحدة (نحو قولك لاتفعل) يعم ان ليس له صيغة اخرى كما انه ليس له حرف آخر ولعله احترز بتقييد الجزم بقوله فى نحو قولك لاتفعل عن المذكر وصيغة جمع المؤنث فانها لاتجزم فيهن لكونها مبنيات ونبه بتقديم الظرف فى قوله وله حرف واحد على حصر لاالجازمة فى النهى (وهو كالامر) لواكتفى به لافاد معناه الحقيق والمجازى برمته بلاخفاء ولم يحتج الى تطويل قوله (فى الاستعلاء وقد يستعمل فى غير طلب الكف) كما هو مذهب البعض (او الترك) كما هو مذهب البعض فانهم اختلفوا فى ان مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بالضد اوترك الفعل وهونفس ان لاتفعل قال الشارح المحقق والمذهبان متقاربان بان يعنى لاثمرة للخلاف ويدفعه ماذكره السيد السند ان الخلاف مبنى على الاختلاف فى كون عدم الفعل مقدورا ولاوجه للاختصار على قوله (كالتهديد كقولك لعبد لايمتثل امرك لاتمتثل امرى) ومثال التسوية من النهى قدسبق وينبغى ان يبين ان حقه الفور لئلا يتوهم انه كالامر فى منع الفور فيه بمقتضى الوضع وقال السكاكى ان كان الطلب بالامر والنهى راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لاتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى ايصال الواقع كقولك فى الامر

عليه نسخه

اثنائه نسخه

بفوت المط نسخه

عندنا تأخير نسخه

للاختصاص نسخه

اتصال نسخه

للمتحرك تحرك وفي النهي له لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعظم الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ماكان المخاطب عليه من الفعل اوالترك نحواهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اى دم واثبت على ذلك كذا في الشرح والاولى على ماكان المأمور عليه ليشمل نحو ليهدنا الله الصراط المستقيم وهل هذا المعنى سوى ماذكر السكاكي من الاستمرار حتى تذكر معه كما فعله الشارح فيه خفا (وهذه الاربعة) يعني التمني والاستفهام والامر والنهي (يجوز تقدير الشرط بعدها) مع اداته ولابد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقديراداته نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا ولوقال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لايكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط وهذا الشرط ينبغي ان يقدر باسره ولا يجوز التقدير مع ذكر جزء فلا يقال اكرمني اياى اكرمك بذكر مفعول الشرط والشرط المقدر على طبق هذه الاربعة فكل قيد يراد في الشرط يذكر في الطلب فيقال عند ارادة ان تكرمني قائما اكرمني قائما وعند ارادة ان تكرمني في الدار اكرمني في الدار وهكذا والمراد جواز تقدير الشرط مطلقا لان هذه الاربعة قرائن بخلاف الحذف في غيرها فانه لايصح اطلاق الحذف فيه اذ قد توجد قرينة وقد لاتوجد فالضابط فيه وجود القرينة والضابط في هذه الاربعة وجود احدها الا انه يستغني الحذف معها عن القرينة بل لعدم انفكاكها عن القرينة فليس مقابلة قوله وفي غيرها القرينة مع قوله وهذه الاربعة الخ باعتبار وجود القرينة وعدمها كما يوهمه ظاهر عبارته وتحقيق القرينة مع الاربعة بماقيل من ان الطلب لكونه فعلا اختياريا لابدله من حامل عليه وذلك الحامل هو اما المطلوب المقصود لذاته واما غيره اذا كان المطلوب مقصودا لغيره وهو الاكثر لان اكثر الاشياء يطلب بغيره غالبا فاذا سمع الطلب يتوقع بيان سببه بحسب الخارج لمطلوبه المذكور حامل على هذا الطلب بتصوره وهذا هو العلة الغائية التي قالوا في شانها اول الفكر اخر العمل وقد نظمه نظما حسنا من قال نعم ماقال زمرة الدول اول الفكر اخر العمل فاذا جاء بعد الاربعة مايصلح سببا للطلب لتفرعه على المطلوب يجعل مسببا له وهذا معنى الشرط والجزاء فيقدر الشرط اظهار اللسببية المقصودة ولماقيل من ان كل كلام لابدفيه من حامل للمتكلم عليه في قاعدة التكلم فان التكلم في قاعدة البيان في الكلام الخبري لافادة مضمونه وفي الطلبي للطلب المتعلق بما هو مقصود لذاته قليلا وبما هو مقصود لغيره غالبا فاذا ذكر ذلك الغير بعدما فيه معنى الطلب فهم ارادة ترتبه على المطلوب وهذا معنى الشرط والجزاء ولايخفى تميز هذا الوجه عن الاول لان الاول مبنى على ان الطلب فعل اختياري لابدله من حامل عليه والثاني ان الكلام في عرف ارباب اللسان لابدله من حامل عليه سواء كان مايفيده طلبا اوغيره والسيد السند ظن انهما وجه واحد وخطأ الشارح المحقق حيث جعلهما وجهين فجواز تقدير الشرط بشرطين التفرع المذكور وقصد السببية وكانه دل عليه بالامثلة ولايذهب عليك ان حذف الشرط من مباحث الايجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام (كقولك ليت لي مالا انفقه اى ان ارزقه) الاولى ان يكن لي لانه المفهوم من الطلب (واين بيتك ازرك ان تعرفنيه) الاظهر اى ان اعرف لان السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب او بدونه لايقال وهذا التقدير لايعم كل استفهام فانه لايجرى في قولك اتكرمني اكرمك فانه لايصح ان التقدير ان تعرفني اوان اعرف اكرامك اكرمك بل ان تكرمني اكرمك لانا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب والمطلوب في الاستفهام الفهم فلو

لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم (واكرمنى اكرمك) اى ان تكرمنى (ولا تشتمنى يكن خيرالك) اى ان لا تشتم (واما العرض كقولك الاتنزل عندنا تصب خيرا فمولدمن الاستفهام) يريد انه لا حاجة الى عد العرض بعد عد الاستفهام لدخوله تحت الاستفهام هكذا يستفاد من كلام الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان المراد بالاستفهام ما يكون على حقيقته اذ لا يقدر الشرط بعد غير العرض من المولدات فلا يغنى ذكر الاستفهام عن ذكره فالاولى ان يقال المراد ان العرض فى التقدير محمول على اصله وان لا يشاركه فى اقتضاء الشرط وبيان المفتاح ملائم لهذا المعنى جدا حيث قال هذه الابواب الاربعة تشترك فى الاعانة على تقدير الشرط بعدها واما العرض فليس بابا على حدة وانما هو من مولدات الاستفهام نعم يتجه ان العرض ايضا تعين على تقدير الشرط لانه لابد لعرض النزول من فائدة فاذا ذكر ما يصلح فائدة للنزول يجعل فائدة مترتبة عليه فلا حاجة الى جعله محمولا على اصله ولما كان المقصود النزول لا النفى فالمذكور فى الحقيقة الاثبات فلذا يقدر الشرط مثبتا مع انه يجب التقدير بقرينة الامور الاربعة من جنس تلك الامور الاربعة ان مثبتا فمثبت وان منفيا فنفى فلا يجوز لا يكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى ونحن نظن ان لا خلاف بينه وبين الجمهور اذهم لا يجوزون تقدير المخالف للاربعة بقرينتها لاشتمال النفى على الاثبات وهو يجوز مع القرينة وقيل تقدير المثبت بعد النهى اقرب من تقدير المنفى بعد الامر لاشتمال النفى على الاثبات دون العكس فاسلم تدخل النار ابعد من لا تكفر تدخل النار وفيه ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده فالامر بالشئ ايضا يشتمل على ذكر عدمه بهذا الاعتبار (ويجوز فى غيرها) اى تقدير الشرط فى غير المواضع الخمسة (القرينة) قلت وكذا معها القرينة لولم يقدر من جنس المذكور من الخمسة (نحو) ام اتخذوا من دونه اولياء (فالله هو الولى اى ان اراد واوليا بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان اراد واوليا لان قوله هو الولى للحصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا يحصر الولى بحق والظاهر انه قصر قلب بدليل ام اتخذوا من دون الله اى متجاوزين الله فانه ظاهر فى ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن الشارح جعله قصر افراد وقد يمنع وجود القرينة فى المثال المذكور لصحة تفرع فالله هو الولى على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله ام اتخذوا للانكار فيؤل الى النفى اى لا يليق ان يتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولى واجاب عنه الشارح المحقق بانه ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ اذ لا يخفى على ذى طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار وانما يحسن بالواو الحالية والجواب بعيد عن التحصيل اما اولا فلان ما ذكر فى بيان ان ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ مما لا يفيده لان معنى اتضرب زيدا ليس معنى النهى بل نفى اللياقة فالشرط المقدر بعده ان لا يليق ان تضرب زيدا فهو اخوك بخلاف النهى فان الشرط المقدر بعده ان لا تضرب زيدا فهو اخوك ولا خفاء فى ان نفى الضرب يصير سببا لبقاء الاخوة دون نفى لياقة الضرب فانه يجامع الضرب ولا يبقى معه الاخوة واما ثانيا فلان النفى المذكور غير حق لان ما فيه معنى الشئ حكمه الذى يقتضيه المعنى حكم ذلك الشئ بلا شبهة واما ثالثا فلان ورود منع القرينة لا يتوقف على ان يكون حكم ما فيه معنى الشئ حكم ذلك الشئ لا محالة بل يكفيه جواز ان يكون كذلك وههنا بحث وهو ان ما مر انه يجوز تقدير الشرط بعد هذه الاربعة ان اريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقة يدخل الدعاء والالتماس فى قوله ويجوز فى غيرها القرينة مع انهما فى سلك الامر لان

مما يفيده نسخة

النحاة جعلوا التقدير فى جواب الامر النهى وهما يشملهما عندهم وان اريد به انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل (ومنها) اى من انواع الطلب (النداء) اى الكلام المستعمل فى طلب الاقبال وبيان حقيقته وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة او مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث (وقد تستعمل صيغته) اى صيغة النداء يختص بهذا الكلام وتسمية هيئة الكلام صيغة غير شايعة وكانه لكون النداء بمنزلة مفرد من مفردات المنادى له فى انه الغرض من ذكره اطلق اسم الصيغة عليه (فى غير معناه) اى معنى النادى الموضوع له امامع بقاء النداء بان ينقل من قسم الى قسم كاستعمال يا لنداء البعيد لنداء القريب وبالعكس وامامع الخروج عن النداء مطلقا كالمثالين المذكورين ومنه ماذكر للتنبيه على ان المنادى حاضر فى القلب لا يغيب عنه نحو اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم فى ربع قلبى سكان فجعله مستعملا فى نداء البعيد كما فعله الشارح بعيد ومنه المستعمل فى التحسر والتوجع ومنه الاستغاثة ومنه التعجب ومنه الندبة ومنه التوله والتحير وجعل قوله فى غير معناه مخصوصا بالقسم الثانى كما فعله الشارح لاداعى اليه (كالاغراء فى قولك لمن اقبل يتظلم يامظلوم) فانه ليس بطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اقباله على زيادة التظلم وبث الشكوى ولذا لايذكر له المنادى له (والاختصاص فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل) ملتزم الحذف لحرف النداء والشايع فيه اى وقد يعدل عنه الى مضاف او علم او معرف باللام وفى كون المعرف باللام منادى لنصبه وفى كون العلم منادى لنصبه دون البناء على الضم مزيد تكلف ولذا انكر النداء فى الاول ابن الحاجب ولتفصيله كتب النحو وتناول الغاية منه لو نلت شرحنا على الكافية ولما كان الاختصاص مع نقله عن معناه الاصلى منقولا الى محل من الاعراب دون الاغراء خصه بقوله (اى متخصصا من بين الرجال) تنبيها على انه يكون فى موضع الحال (ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء) طلبا كان كالامثلة المذكورة او غيره كالخبر الذى يذكر للمدح او الذم او التحسر او التعجب (اما للتفاؤل) بابرازه فى صورة الحاصل (او لاظهار الحرص فى وقوعه) حتى كانه يخيل اليه حاصلا (كما مر) من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو نظير (والدعاء بصيغة الماضى من البليغ يحتملهما) معا بان يقصد هما معا وعلى سبيل البدل بان يقصد احدهما والاظهر ان الدعاء ممن يعرف هذين النكتتين يحتملهما سواء كان بليغا اولا وحمل البليغ عليه بعيد (او للاحتراز عن صورة الامر) لئلا يؤدى الى سوء الادب والاولى اوللاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى ايضا وفيه ان الدعاء بصيغة الماضى يحتمله ايضا فلم خص الاحتمال بما سبق ولك ان تجيب بان صيغة الماضى لامدخل له فى الاحتراز عن صورة الامر والعود محال اذ النكتة لاتجب ان يرجح الشئ على جميع الاغيار ولك ان تقول يكفى هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل (او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون ممن لايحب ان يكذب) من التكذيب اى ينسب الى الكذب (الطالب) فانك اذا جئت بالخبر مع ارادة الطلب ينسب الطالب الى الكذب نظر الى ظاهر اللفظ كذا قيل ولا يخفى انه تكلف والاحق الادق ان فى التعبير عن ايتنى غدا بقولك أتيتنى غدا دعوى ان المخاطب يسادر الى الاجابة لامحالة حتى يستحق ان يعبر عن الطلب عنه بالخبر فلولم يمتثل بضرب لصرت فى هذه الدعوى التى يضمنها التعبير بالخبر كاذبا قال الشارح فالخبر فى هذه الصور مجاز لاستعمالها فى غير ما وضع له ويحتمل بعضها الكناية هذا وفيه ان اللفظ لا يكون محتملا للمجاز والكناية لانه ان وجدت القرينة المانعة

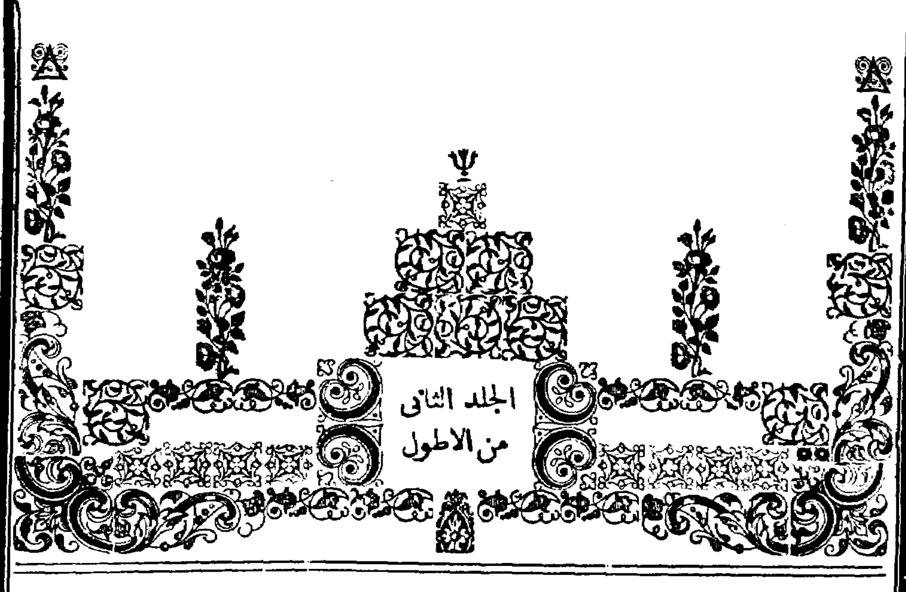
من ارادة الحقيقة فمجاز بلا شبهة والا فكناية كذلك (تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة السابقة) لا فى الجميع فان التأكيد فى الانشاء ليس للشك او الانكار من المخاطب ولا ترك التأكيد لخلوه عن الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامثال او قريب منه (فليعتبره) اى فليقس الانشاء (الناظر) على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره راجعا او عائدا الى الكثير اى فليعتبر وليراع ذلك الكثير فى الانشاء * الهى منت علينا بفصل الخطاب * واحسنت الينا بفضل معرفة الكتاب * واجبت الاسئلة المحاويج احسن جواب * نسألك بياناً به وصل الطلاب الى الصواب * وتبيانا به كمال الاتصال بحسن المآب * وكمال الانقطاع عن الجهل والخطأ والاضطراب * الهى انعم علينا باحوال لها تذنيب لجزيل الثواب * واكرمنا بالتوفيق لاعمال تجينا عن وبيل العقاب

م

تم الجلد الاول ويليه الجلد الثانى واوله بحث الفصل والوصل



(*فهرست المجلد الثاني من الاطول*)



بسم الله الرحمن الرحيم

(الفصل والوصل) اورد قوله الفصل والوصل على طبق ماذكره فى تفصيل الابواب الثمانية قال الشارح قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه والوجه ماذكرنا وهذا اوجه للتقديم فى التفصيل لا فى هذا المقام كما لا يخفى على من يعرف المقام (الوصل عطف بعض الجمل على بعض) قدم تعريف الوصل على عكس ذكرهما وعلى خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدمى فى المعرفة ولا يبعد ان يقال يقدم الفصل تارة ويؤخر اخرى لئلا يتوهم بالتزام تقديم احدهما ان له مزية فى باب البلاغة على الآخر وعبارته مشعرة بان الوصل والفصل مختصان اصطلاحا بالجمل والمقتضيات لهما جارية فى المفردات ايضا فلا ينبغى التخصيص اصطلاحا ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصهما بها وانما هما الاصل فى الجمل حيث قال تمييز موضع العطف عن غير موضعه فى الجمل هو الاصل فى هذا الفن وان حمله السيد السند على ان المراد ان بحث الحال خارج عن الاصل متفرع على الفصل والوصل وبالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل واحفظها فى المفردات ايضا لئلا يكون بمعزل عن البلاغة وكيف يظن ان عطف الجمل التى هى اخبار لمبتدأ او احوال لصاحب اوصفات لمنعوت وتركه مبنيات على احوال دون ما فى المفردات كذلك وقد وافقنى فى ذلك السيد السند حيث تكلم فى وجه الفصل والوصل بين مفردات فى خطبة شرح المطالع وقد اختار الجملة على الكلام ليشمل ماله محل من الاعراب والصلة بلا كلام ولم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا يتناسب جمل اربع مترتبة بحيث يعطف كل على ما قبلها بل يتناسب الاثنتان الاوليان والاثنتان الاخريان فيعطف فى كل اثنتين اولا ويعطف الاخريان على الاوليان لان مجموع الاخريين يناسب مجموع الاوليين ونظيره فى المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف اولا الاخر على الاول والباطن على الظاهر بجامع التضاد ثم عطف مجموع

لانه فى الاصل والوصل فى هذا المقام نسخه

تكلف نسخه

هذا ما زدناه على الشرح لانها ايضا عند البعض جملة وليس بكلام لان اسناده ليس مقصودا لذاته عه

(الظاهر)

الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر ليناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمراد بالجمل
مافوق الواحد ليشمل عطف احدى الجملتين على الاخرى وحمل الجمل على جمل يكون
فى العالم لايليق بالعالم (والفصل تركه) اى ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شانه
العطف اذ لايقال الفصل فى ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من شان
الحال العطف على ماهى قيد له ثم انه رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة
الحكم بعد معرفة الشئ فقال (فاذا اتت) ورتب العطف ثلث مراتب مرتبتان منهما
قريبتان التناول ومرتبة بعيدة على طبق مافى المفتاح الا انه جعل المرتبة الاولى مالا محل
للجملة من الاعراب والمفتاح مايكون العطف فيه بغير الواو والحق مع المفتاح لان العطف بغير
الواو لايطلب شرطا فهو اقرب تناولا على الاطلاق وماله محل من الاعراب يجتمع فيه حين
العطف بغير الواو وجهتا قرب او اتفقا فى جعل احدى المرتبتين بالجملة محل من الاعراب
ولاينحصر فيه اذ الوصل فى جملة اتت بعد جملة هى صلة موصول اسمى اوحرفى وقصد
تشريك الثانية للاولى عطفت على الاولى كالآتية بعد ماله محل من الاعراب بلا تفاوت فتقول
الذى ضرب وقتل وعجبت من ان ضربت واكرمت فنحن نقول فاذا اتت (جملة بعد جملة فاما
ان يكون لها محل من الاعراب) اوتكون صلة (اولا) ولقد ضمن بيانه وجوب تقديم المعطوف
عليه (وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لها فى حكمه) اى فى حكم الاعراب بان تكون
مشاركة للاولى فى جهة الاعراب ويكون اعرابهما من جهة واحدة وليس الخبر الثانى
ولا الحال الثانية ولا الصفة الثانية مشاركا للاولى فى الحكم اذ جهة الاعراب فى كل منهما
مافيه لامافى سابقه بخلاف التابع فلا يشكل انه قصد تشريك الثانى للاول فى الاخبار
المتعددة ونظائرها مع انه ترك العطف (عطف عليها كالمفرد) اى كعطف المفرد على المفرد
وفى هذا التشبيه اشعار بوجه حسن العطف اى كان العطف فى مقام قصد تشريك المفرد مقبول
كذلك فى هذه الجملة لان الجملة التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد ولما كان عطف
المفرد على المفرد يشترط فى قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله (فشرط كونه مقبولا
بالواو ونحوه) مما لايدل الا على مطلق الجمع وهل هى متحققة فى كلام العرب لم توجد على
سبيل الحقيقة ولامانع من التجوز كما قيل ان ثم فى قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب بمعنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان او فى قوله تعالى
الى مائة الف او يزيدون بمعنى الواو وكما قال المصنف فى التذنيب من الايضاح ان الفاء يجئ
بمعنى الواو وجعله منه ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لايعنينى واستشهد عليه بخبر
عبدالله بن عتيك فان اردته فارجع اليه ويؤيد ان ماذكر نحو لم اعاد مافى معناه تجوزا انه قال
فيما بعد ان قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو ولم يقل على عاطف سوى
الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل فى معناه الحقيقى حتى يدخل الواو بمعنى او فى غير
الواو ولما لم يعلم وجود العاطف بمعنى الواو تجوزا فى كلام البلغاء لم يبال
المفتاح بالاحتمال ولم يذكر قوله تعالى ونحوه وقد صعب ذكره حتى قرئ منصوبا
عطفا على مقبولا ومجرورا عطفا على الضمير المجرور على المذهب الضعيف وفسر
المنصوب بنحو المقبول من المستحسن والقريب من الطبع وهو كما ترى وفسر المجرور بنحو
عطف الجملة من عطف المفرد ولا اظنك فى ريبة مما الهمنا به ولايخفى ان هذا الاشتراط على
مذهب من لم يجعل الواو للترتيب (ان تكون بينهما جهة جامعة) فهذا الوصل انما يتيسر
بعد معرفة الجهة الجامعة كما لقسم الثالث الان فى القسم الثالث امورا اخر لابد
من ضبطها لم يشترط فى هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكمال الانقطاع وشبه احدهما

قوله كالمفرد احتمالان آخران احدهما ان يكون مشبها به المعطوف اى عطفت كالعطف المفرد سواء عطف على المفرد او الجملة والثانى ان يكون مشبها به للمعطوف عليه اى عليها كالمفرد سواء عطف عليها المفرد او الجملة ولما كان الاعذب ان يجعل مشبها به لعطف الجملة على الجملة وبه يشهد مافى الايضاح اخترناه منه

انما قال كما قيل لانه صحح بمعناه فى شرحه على الكافية منه

ولذا عد قريب التناول دون الثالث (نحو زيد يكتب) اى ينشئ النثر كذا سمعت
من الثقاة (ويشعر)من حد نصر وكرم بمعنى يقول الشعر اوالثانى بمعنى يجيد الشعر كذا
فى القاموس لما بين الكتابة والشعر من المناسبة (اويعطى ويمنع) لما بينهما من التضاد
(ولهذا)اى لكون شرط قول عطف الجملة بالواو وجود الجامع لاكون شرط قول
العطف بالواو ومفردا كان اوجملة اذ جعل الشرط فى المفرد جملة مسلما حتى فرع عليه اشتراط
القبول فى الجملة فلا يحسن تعليل الشرط المفرد بعد تسليمه فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف
المفرد على المفرد قلت ان المفتوحة بعد العلم فى حكم المكسورة لكون ما بعدها منزل منزلة مفعولى
علمت فلو لم يكن وجود الجامع شرطا فى الجملة ايضا لم يعب على الشاعر لجعل المعطوف والمعطوف
عليه بمنزلة الجملة (عيب على ابى تمام قوله زعمت)اى الجبية هواك يانفس عفا الغداة اى اندرس
فى غداة الهجرة كما عفاه عنها اى عن اللوى وهو موضع طلال باللوى ورسوم (لا)اى ليس
الامر كما زعمت (والذى هو عالم ان النوى صبر) اى مر فى الصحاح الصبر ككتف هذا
الدواء المر ولا يسكن الا للضرورة هذا وفيه نظر اذ لغات ككتف لايختص الشعر
(وان اباالحسين كريم) لازلت عن سنن الوداد ولاغدت نفسى على الف سواك تحوم
جواب القسم لاوابيت الاخر مؤكد وهو جواب القسم كما ذكره الشارح وعيب البلغاء
على ابى تمام بفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه اذ لامناسبة بين مرارة النوى
وكرم ابى الحسين دليل تام على الاشتراط وان يمكن الجواب عنه بان مراد ابى تمام ان مرارة
النوى وكرم ابى الحسين مما لايعلمه الا الله كما يتبادر اليه العرف من حواله علم الشئ الى الله
وفيه كمال المبالغة فى عظمة الشئ بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انهما مما لايحيط بهما
علم احد فتأمل (والا)اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها (فصلت عنها)
الاولى ان يقابل فصلت بوصلت اوعطفت بلم يعطف (نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم)
الاولى لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم انما نحن مستهزؤن ائلا يوهم ان كلامه فى مجرد
انا معكم لا فى المجموع كما وهمه الشارح والسيد السند وغيرهما لانه ماحكاه الحاكى
هو المجموع وقصد تعلق القول به لابكل من قوله انا معكم وقوله انما نحن مستهزؤن
فلانصيب بالقول الا للمجموع كما انه لانصيب هو واذا قيل قلت زيد الا لمجموع زيد ولانصيب
بشئ من انا معكم وانما نحن مستهزؤن فى النصيب كما لانصيب لزاء زيد ففى هذه الحكاية كل
من انا معكم وانما نحن مستهزؤن جملة لامحل لها من الاعراب ووجه الفصل عن كل منهما
ليس عدم قصد التشريك فى حكم الاعراب بل ان العطف عليه عطف على ما هو كجزء
كلمة وهو بهذا الاعتبار داخل فى قوله وعلى الثانى وليس الفصل فيه بشئ مما ضبط بل
لما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فاحفظه عنه ماقرت به ولاتدع اهمالهم فانه ليس لهم
الا بذل مارزقوا والله يرزق من يشاء وقوله (لانه ليس من مقولهم)علة لمحذوف كانه قيل
لانه لم يقصد تشريكه لانا معكم لانه ليس من مقولهم قال الشارح وانما قال على انا معكم
دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وقد عرفت مافيه وانكر السيد
السند كونه بيانا اوضح انا معكم وبتغايرهما فى المعنى وجعل الحق كونه تأكيدا
ون معنى انا معكم ثبات على اليهودية وانما نحن مستهزؤن تحقير ضد اليهودية ودفع
لا الا عتداد به ودفع نقيض الشئ تأكيد له اولان معنى انا معكم المعية قلبنا وهو
يستلزم مخالفة اصحاب محمد معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيؤكده

هو نسخه

بكلى نسخه

انما نحن مستهزؤن اوجعله استينافا فى جواب مابالكم ان صح انكم معنا توافقون
اهل الاسلام قال وعلى اى تقدير لا يصح عطفه على انما نحن مستهزؤن لانه
ليس مقولا لهم ولا يصلح ان يكون تأكيدا اوتتمة الجواب عن سؤالهم ومن المباحث
النفيسة التى خفيت الى الآن ان فصل الله يستهزئ بهم من قوله انامعكم لاينبغى
ان يكون من هذا الفن لانه للاحتراز عن ضعف التأليف لان عدم قصد
التشريك هنا لئلا يفسد اصل المعنى بناء على ان قاعدة العطف فيما بين النحاة صحة
التشريك فالتمثيل به خال عن التحصيل ومثال مانحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف
ذهب على ضرب مع انه يصح اصل المعنى فى قصد التشريك ولايخالف قاعدة النحو
المشهورة لئلا يشارك الحكم السابق فى القصر (وعلى الثانى) اى على تقدير ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها على معنى عاطف) لم يقل على عاطف (سوى
الواو) وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او ويخرج ثم واو بمعنى الواو (عطفت)
به لابد من اشتراط ان لا يكون للاولى حكم لايجرى فى الثانية فتأمل (نحو دخل زيد
فخرج عمرو اوثم خرج عمرو اذاقصد التعقيب او المهلة) الصواب اذا قصد التعقيب بلامهلة
او بمهلة والعطف الذى يقصد به عطف جمل لامحل لها من الاعراب بماسوى الواو
ماسوى لا و حتى فانهما مختصان بالمفردات الا انه يعطف بلا المضارع على المضارع
فيقال اقوم لا اقعد لمضارعته الاسم كذا فى الرضى وقال السيد السند ان وجه اختصاص
حتى بالمفردات امتناع وجود شرطها وهو كون مابعدها جزأ مما قبلها اضعف اواقوى
ولا تحقق له فى الجمل اصلا وفيه بحث لانهم ذكروا فى قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون ان الثانية بدل البعض من الاولى لدخولها فيها ثم قال
وظاهر المفتاح يشعر بوقوع حتى فى عطف الجمل حيث قال فى بحث العطف ولابد فى حتى
من التدريج لما ينبئ عنه قوله وكيف فتى من جند ابليس فارتمى فى الحال حتى صار ابليس
من جندى اذ الظاهر انه مثال لحتى العاطفة وحينئذ تجعل الشرط المذكور مخصوصا
بحتى العاطفة للمفردات هذا وفيه انك عرفت انه يجرى الشرط فى الجمل وتفصيله فى البيت
انه اندرج فى ارتمى فى الحال صار كذا وصار كذا فيصح حتى صار ابليس من جندى وانما
قال الظاهر لانه يجوز ان يكون نظير الافادة تدريج حتى العاطفة وله فى المفتاح غير نظير
ويحمل قوله ولابد فى حتى على حتى مطلقا مساغ ومعنى البيت على ماهو المشهور انه صار
بمتابعة ابليس [illegible] فى الشرارة الى ان تبعه ابليس متابعة الجندى للسلطان ففيه
تحذير عن ارتكاب الصغاير فانه يفضى الى الجراءة على اكبر الكباير ويحتمل ان يكون المراد
انى صرت بالتدريج الى ان انقاد لى ابليس ولازا حتى فى الطاعة ففيه ترغيب فى العبادة
والجد فيه وازالة الخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان فانه يندفع بالثبات
على الخير وانما امتنع العطف بماسوى الواو وحتى ولا لان لها معنى محصلا وفائدة يعتد بها
بخلاف الواو فانه لايفيد الا اشتراك الجملتين فى التحقق ولا توجه للنفس الى الاشتراك
فى التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يجب النفس وانما يجيبها ويجعلها طالبة
بشرائط لا يتيسر معرفتها الا الاوحدى بعد اوحدى فلذا ترى المهرة يبوحون بحصر
البلاغة فيه مبالغة فى كونه مدارالها لاتقول لولم تعطف الجملتان لاوهم ان الجملة الثانية
رجوع عن الاولى لانا نقول لاكلام فى صحة العطف فى مقام التوهم وهو عطف لدفع
الايهام وسيأتى نظيره لكن لايغنى عن الشرائط فى مقام لامجال فيه للايهام لوضوح

بمتابعة نسخه

الامر من غير شائبة الايهام ونحن لم نفصل كل معانى ماسوى الواو مع ان العطف لايتأتى لابعد معرفتها لان المتكفل لها علم آخر وقد فصلناه لك قبل ان تأتى هـذا المقام فى شرح الكافيه بما لامزيد عليه (والا) اى وان لم نقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو (فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية) من تقييد بحال اوظرف اوغيرذلك (فالفصل) متعين كذا فى الايضاح لايقال الملازمة ممنوعة لانه قال السكاكى ان هذا القطع يأتى اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لايوجد لانا نقول المراد فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤها للثانية ولم يسبق على الاولى مايصح العطف عليه بقرينة انه تأتى بيان هـذا القسم وهو الذى جعلته كالمنقطعة وسمى الفصل له قطعا (نحو واذاخلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص) اى فى اختصاصه باعتبار حكم المتكلم لاباعتبار مضمونه (بالظرف لما مر) من ان المفعول ونحوه مقيدات للحكم فلا يرد انا لانسلم وجوب المشاركة فى الاختصاص بالظرف لما مر من ان التقديم يفيد التخصيص لانا نسلم ان تقديم الشرط يفيد التخصيص وانما يفيده ظرف لم يتضمن مايوجب صدر الكلام لانك عرفت ان المراد اختصاص الحكم لامضمون الجملة والقيد يخص حكم المتكلم لامحالة وعرفت ان مامر ليس معناه كون التقديم للتخصيص بل كون الظرف للتقييد فان قلت عبارة الايضاح لايساعد ماذكرت لانه قال لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف الظرف بالمتقدم يشعر بان للتقدم مدخلا فى المشاركة فى الاختصاص والتقييد بالظرف لامدخل فيه للتقدم قلت قيده به لان العطف على المقدانما يفيد المشاركة فى القيد المتقدم دون المتوسط او المتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق واعلم ان فى الاية ثلاثة امثلة لانه لاريبة فى صحة عطف الله يستهزئ بهم على مجموع الشرط والجزاء اذ عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس كثير والجامع ايضا يتحقق اذ تقاولهم بهذه المقالات بنسب الاستهزاء بل عين الاستهزاء والمسند اليه فى كل منهما مستهزئ بالآخر لان استهزاءهم بالمؤمنين فى احكام الله فوجه ترك العطف عليها ان عطفها عليه يوهم عطفها على الجزاء فالقطع لدفع الوهم وهو حينئذ مثال للفصل لكون كالمنقطعة وكان المصنف غفل عنه فاقتصر على جعله مثالا لفصلين دون الثالث قال الشارح المحقق فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتنى اعطك واكسك والثانى ان يكون المعطوف عليه ويكون بحيث يتوقف على المعطوف الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا فى المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اى اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلا يجوز ان يكون عطف الله على يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير واذا قالوا ذلك استهزء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعنى استهزء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لوقالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا فى دلائل الاعجاز قلت اولا دليل الشيخ مدخول لان المراد بالقول القول عن اعتقاد كما لايخفى فترتيب الاستهزاء على هـذا القول المخصوص لا على القول المطلق ولايتم ماذكره دليلا على عدم ترتيب الاستهزاء على القول المخصوص وثانيا انه اورد على الشيخ ان العطف على جواب الشرط له احتمال ثالث وهو ان لا يستقل

بشيء بالجزائية بل يكون الجواب مجموع الشرط والجزاء ويدفعه ان العطف حينئذ ليس على الجزاء بل العطف مقدم على الجمل جزاء وثالثا ان اختصاص الاستهزاء بوقت الخلو بحاله بعد لان القول مختص بوقت الخلو والاستهزاء بوقت القول والمختص بالمختص بالشيء مختص به والاعجب من ذلك كله ان منع كون العطف موجبا للتقييد مما لا يضر لان المقصود بيان نكتة للفصل بجعل المراد من الاية مالا يستقيم معه الوصل وهو ان المراد استهزاء الله مطلقا ولو عطف على الجزاء لفات الاطلاق لافادته الاختصاص بوقت الخلو فالمناقشة بانه يحتمل الاختصاص بوقت القول مما لا يضر في تعيين الفصل لان العطف يفيد الاختصاص باحد الطرفين لا محالة على ان الاظهر الاشيع الاحتمال الاول وان المصنف لم يعين الظرف وان يتبادر منه وقت الخلو وكان مهابة الشيخ شغلت المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه والله يختص من يشاء بانعامه (والا) عطف على قوله (فان كان للاولى حكم) اى ان لم يكن للاولى حكم (لم يقصد اعطاؤه للثانية٨) وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان قلت مع قصد الاعطاء كيف يصح الفصل ويفوت الحكم قلت لا ينحصر الاعطاء في حكم العطف فليصرح بالحكم في المعطوف فان قلت من الممتنع ان لا يكون للاولى حكم زائد على مفهوم الجملة اذ الكلام البليغ لا يخلو عن معنى مراد قلت المراد حكم زائد على مفهوم الجملة يمكن اعطاؤها للثانية بالعطف (فان كان بينهما) اى بين الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) من الاقسام العقلية كمال الاتصال مع ايهام وشبه كمال الاتصال معه ولم يتعرضوا لهما فكانهما لم يوجدا (او كمال الاتصال او شبه احدهما فكذلك) يتعين الفصل وفيه انه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل اولى للاحتياط على ما سمعته مما نقلناه من المفتاح الا ان يقال فرق بين المتعين والواجب والاولى ايضا متعين عند البليغ (والا) اى وان لم يكن بينهما واحد من الثلاثة وذلك بان يكون توسط بين الكمالين او ايهام مع كمال الانقطاع (فالوصل) متعين اما في الاول فلتحقق المناسبة والمغايرة واما في الثاني فللضرورة ووجه تعين الفصل مع شبه كمال الانقطاع عدم المناسبة لان المناسبة مع المانع عن رعايتها كالعدم ومع كمال الانقطاع بلا ايهام ظاهر ومع كمال الاتصال عدم المغايرة ومع شبه كمال الاتصال عدم المغايرة المحوجة الى العاطف في الربط لربط الجواب بالسؤال من غير عاطف والعطف يحتاج الى مغايرة محوجة الى العاطف في الربط فالمقامات ستة اخذ المص في تفصيلها على ترتيب ادى اليه التقسيم لكن لم يتعرض في التقسيم الاول لعدم الايهام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله (اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء) اى في الخبرية والانشائية والاولى خبرية وانشائية ولو اكتفى بقوله خبرا او انشاء لكفاه لان اختلاف الجملتين في الخبرية ان يكون احداهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية (لفظا ومعنى) مصدر ان للاختلاف اى اختلافا لفظيا ومعنويا بان يكون احداهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء كذلك وهو الشايع او يكون احداهما خبرا لفظا انشاء معنى والاخرى بعكس ذلك وهو مما لم يعثر عليه (نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها) فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الرائد الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة والمراد امرهم بحبس انفسهم في مكانهم عن الذهاب نزاولها اى نحاول الحرب ونعالجها وكون الارساء حبس السفينة اوهم البعض ان الضمير للسفينة ومنهم من جعلها الخمر والوجه الاول

٨ (فالفصل نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر) نسخة في المتن

كما شهد به تمة البيت ومعنى قوله كل حتف امرئ الخ ان اى حتف يرد على المرء بقدر الله سواء كان حتف انفه اوموتا اخر فلا يرد الثانى الجبن ولا الاول الاقدام وفرق بينه وبين حتف كل امرئ وكان الشارح غفل فقال فى تقرير معنى البيت فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله تعالى وقدرته لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه والمثال هو المحكى لا من حيث انه فى الحكاية فان الفصل فيه لحفظ المحكى على ما كان كما هو مقتضى الحكاية لا للاختلاف خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك فى كلام الرائد ولم يعطف الرائد نزاولها على ارسوا لاختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى وليس عدم صحة جعله مثالا من حيث انه فى الحكاية لان الممثل الفصل بين جملتين لا محل لهما من الاعراب وهما فى كلام الحاكى فى محل النصب بالقول كما ذكره السيد السند لان المقول مجموعهما وهو المنصوب ولا نصب بشئ من الجزئين فى النصب وبهذا تضاعف ضعف ما ذكره الشارح من انه مثال لمجرد الاختلاف لا لاختلاف جملتين لا محل لهما من الاعراب اذ الجملتان هنا منصوبتا المحل ولا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فلا يرد ان نزاولها اما تعليل للطلب كما قيل لا للارساء والا لا يجزم كما فى اسلم يدخل الجنة فهو جواب لسؤال مقدر اى ما بالك بامرنا بالارساء فليس الفصل لكمال الانقطاع بل شبه كمال الاتصال واما حال كما تقول اى اقيموا فى حال مزاولة الحرب ولا تخافوا الحتف فان حتف كل امرئ بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة فى حال المزاولة اشد تأكيدا للمزاولة فكذلك ليس الفصل للاختلاف المذكور اذ الحال لا تعطف على الجملة المقيدة بها حتى يكون تركه فصلا مبنيا على نكتة واعلم ان الاختلاف خبرا وانشاء لا يمنع العطف فيما له محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث لم يشترط فيما له محل من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع فى التنزيل وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وصرح العلامة الزمخشرى على جوازه فى سورة نوح (اومعنى) اى (فقط) واما الاختلاف لفظا فقط فليس من موجبات الفصل كما ستعرفه (نحو مات فلان رحمه الله) اى ليرحمه الله ففصل رحمه الله عما قبله لاختلافهما خبرا وانشاء معنى ويحتمل ان يكون الفصل للتنبيه على الاختلاف وهذا موجب سانح فاحفظه (اولانه) عطف على قوله لاختلافهما (لا جامع بينهما كما سيأتى) من ان المعتبر الجامع باعتبار المسند اليه والمسند جميعا وان الجامع اى شئ هو (واما كمال الاتصال) فبتنزيل الجملة الثانية منزلة تابع من التوابع سوى العطف لكنهم لم يتعرضوا لكون الثانية بمنزلة النعت للاولى وبنى الشارح ذلك على ان النعت دال على بعض احوال المتبوع وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل وشيد السيد السند بنيانه بانه يستلزم كون الجملة من حيث هى جملة محكوما عليها ولك ان تقول ومحكوما به والجملة من حيث هى لا تصلح لشئ منهما ونحن نقول ليس التنزيل الا مقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوص صاحب المنزلة فى المنزل والا يصلح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى جملة لا تصلح لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جملة كان تقول زيد قائم علمت فيفصل علمت عن زيد قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) موافقة اللفظ والمعنى نحو زيد قائم زيد قائم وقعد زيد قعد زيد وكانهم لظهوره لم يتعرضوا له اومخالفة اللفظ متقاربة المعنى جدا فهو بمنزلة التأكيد بالتكرار ومخالفة المعنى مقررة للاولى فهو بمنزلة التأكيد المعنوى كما سنفصلهما وكلاهما (لدفع توهم تجوز اوغلط) كالتأكيد (نحو لا ريب فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب على تقدير كونهما جملتين لا محل لهما من الاعراب وهو المختار

اجرى نسخه

يصح . نسخه

كما بين فى محله (فانه لما بولغ فى وصفه ببلوغه) متعلق بوصفه (الدرجة القصوى فى الكمال
بجعل) متعلق ببولغ (المبتدأ ذلك) المشعر بكمال العناية بتميزه وبعد درجته لعظمته عن الافهام
(وتعريف الخبر باللام) الدال على حصر الكتاب فيه وهو يقتضى جعل غيره من الكتب لقصانه
بالنسبة اليه كانه ليس كتبا والشيخ لم يجعل ذلك مبتدأ بل جعله فى تقدير هو ذلك الكتاب وجعله
تعالى لا ريب فيه بمنزلة هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب على ما فى دلائل الاعجاز وكانه تحاشى
عن تنزيل كتب الله منزلة العدم لما فيه من سوء الادب وجعل لا ريب فيه بمنزلة التأكيد
اللفظى لان دعوى عدم الريب فى كمال الهداية بمنزلة دعوى الهداية يقينا (جاز) جواب
لما (ان يتوهم السامع قبل التأمل) فى كمالات الكتاب (انه مما يرمى به) اى مما يتفوه به (جزافا)
هى مثلثة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطا لان القول بلا تأمل فى عرصة
الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاءنى زيد نفسه يدعى ان لا يدفع به الغلط على ما ذهب
اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفناهما وشيدنا صحة دفع الغلط به فى بحث
التأكيد وايضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة فى نفى غيره من الكتاب والتأكيد
المعنوى يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لئلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود
ودفع الجزاف انما يتحقق لو اريد بلا ريب فيه نفى الريب فى الكمال اما لو اريد نفى الريب فى
كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه
فى ذلك النفى (فاتبعه) اى ذلك الكتاب (اياه) اى لا ريب فيه (نفيا لذلك) التوهم (فوازنه)
اى عديله من وازنه بمعنى عادله يقال هو وزنه وزنته ووزانه كذا فى القاموس فعلم ان
(وزان نفسه فى جاء زيد نفسه) يريد فيه لفظ الوزان اذ يقال هو وزانه لا وزانه وزانه على
ما عرفت ولا يصلحه قول الشارح فى المختصر اى وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان
نفسه مع زيد فلا يكون الوزان زائدا كما توهم اذ لا يوازن لا ريب فيه بمتبوعه بل بما يعرف
به حاله من نظيره الواضح الحال (ونحو هدى للمتقين) عطف على قوله نحو لا ريب فيه
واشارة الى جملة مؤكدة متقاربة المعنى لسابقتها منزلة منزلة التكرير (فان معناه انه)
اى الكتاب (فى الهداية) متعلق بما بعده (بالغ درجة لا يدرك كنهها) اى نهايتها (حتى
كانه هداية محضة) الاولى حتى انه هداية محضة اذ فى حمل الشئ على الشئ فى مقام المبالغة
دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم
فالمبالغة فى جعل الهدى المنون خبرا له وليس معنى البلوغ تلك الدرجة معنى التنوين وكونه
الهداية المحضة معنى التعبير كما يستفاد من الشرح لان التنوين لا يفيد تعظيم الهادى بل
الهداية فالبلوغ المبالغ فيه تمامه مستند الى حمل الهدى المنون عليه وجعله عين الهدى المعظم
(وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان
الكتب السماوية بحسبها) اى بقدرها او بسببها (يتفاوت فى درجات الكمال) لا بحسب
غيرها فتقدم الجار والمجرور للحصر مبالغة فى الاعتناء بشان هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر
بسند انه قد يتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرأن فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع
المنع بان هذا التفاوت ايضا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما
يندفع به لو كان السند مساويا ولك ان تجعل هدى للمتقين فى تقدير فيه هدى للمتقين مرادا به
حصر الهداية بكونها فيه فيكون كذلك الكتاب فى حصر الهداية وتكون المماثلة اتم وبالتأكيد
اللفظى اقرب (فوزانه وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد) الاولى فوزانه وزان زيد قائم
الثانى فى زيد قائم زيد قائم الا انه اراد رعاية المناسبة بين وزانى قسمى الجملة المؤكدة قل

في مثله نسخة

المتعارف نسخة

السيد السند اذ الآن كل من لاريب فيه وهدى للمتقين تأكيد لذلك الكتاب فلا يظهر وجه الفصل هدى للمتقين من لاريب فيه اذ الممتنع عطف المؤكد على المؤكد لاعطف تأكيد على تأكيد بل العطف فيه انسب وكانه لهذا لم يلتفت الزمخشرى الى هذا الاحتمال الذى اختاره المفتاح والاص وجعل لاريب فيه تأكيد ذلك الكتاب وهدى للمتقين تأكيد لاريب فيه وحينئذ فصل الجملة متجه بلا اشكال هذا ونقول والله المستعان وبالله كبوة من اشجع الفرسان فيما هو المستوى عن الميدان ولولا فضل الله فالانسان هو الانسان انما عدل المفتاح عن توجيه الزمخشرى لانه لايوجد لتأكيد التأكيد نظير فى المفردات عند الجمهور فانهم نصوا على ان التأكيدات المجتمعة كلها للمؤكد كالصفات المتتالية بموصوف نعم ابن برهان على ان التأكيد بعد التأكيد تأكيد للتأكيد وهى المقيس عليه للجمل وكان الزمخشرى تبع مذهب ابن برهان وكما لايعطف المؤكد على المؤكد لايعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاءنى القوم كلهم واجمعون على انه يكفى فى فصل التأكيد عن التأكيد ايهام العطف على المؤكد هذا ولكن زيد فى اسباب الفصل ماغفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تأكيدين لشئ فاحفظه وانظمه مع ماذكروا (او بدلا منها) عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثانى من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى ابدلت من الاولى (لانها غير وافية بتمام المراد) وان وفت ببعض منه بخلاف الثانية فانها وافية به (او) لكون الثانية (كغير الوافية) بتمام المراد لكونه مجملة اوخفى الدلالة (بخلاف الثانية) فانها وافية لاتشبه غير الوافية لكونها مفصلة اوواضحة الدلالة هكذا ينبغى ان يفهم المراد لا كما ذكره الشارح من ان البدل مطلقا يجب ان يكون وافيا لايشبه غير الوافى اذ واف يشبه غير الوافى يصلح جعله بدلا مما لاتفى (والمقام يقتضى اعتناء بشانه) اى بشان تمام المراد وجعل الضمير راجعا الى المراد يوجب فوت تمام المراد قال الشارح لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه اقول لابد فى كل كلام ان يكون وافيا بتمام المراد والبلاغة تنافى فوت بعض المراد فكون المقام مقتضيا للاعتناء بشانه لم يعتبر لايراد ما فى تمام المراد بل لايراد مالايفى به من المبدل منه فانه مع وجود البدل يشبه ان يكون المبدل منه لاغيا مهروبا عنه للبليغ فاشار الى وجه ايراده بان المقام يقتضى اعتناء بشان تمام المراد فيذكر اولا غير الوافى لتصير النفس طالبا لتمامه متشوقا اليه فيتمكن فى نفس المخاطب حين ذكره فى فصل تمكن (لنكتة) النكتة هى المقام والعبارة تشعر بانها غيره فالاولى وهو اى المقام كونه الى اخره وكانه اراد بالمقام غير ما تعارف من الحال بل مكان التكلم (لكونه مطلوبا فى نفسه) الاولى ترك قوله فى نفسه فانه يكفى كونه مطلوبا سواء كان مطلوبا فى نفسه اوذريعة الى غيره (اوفظيعا) هائلا لو ذكر اول مرة من غير سبق المبدل ربما لايحيط به الذهن ويذهل عن ضبطه لفظاعته (اوعجيبا) يمنع التعجب منه حرزه فى اول السماع من غير تقدمه وتوطئه (اولطيفا) لايتمكن فى البصيرة للطافته بدون المكث فى طلبه وتعقله زمانا فينزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال ويسمى فى هذا الفن بدلا وبيان المصنف ناظر الى انه لم يعتبر بدل الكل وكلام المفتاح ساكت عنه ومن امثلة المفتاح للبدل قوله تعالى بل قالوا مثل ماقال الاولون قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون قال فصل قالوا ائذا متنا عن قالوا مثل ما قال الاولون لقصد البدل ومنها قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم اجرا وهم مهتدون قال لم يعطف اتبعوا من لايسألكم للبدل وجزم الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح ان المثال الثانى

بدل الكل مع ان المص صرح بانه من بدل الاشتمال وجعل السيد المثال الاول ايضا منه لكنه قال الشارح فى الشرح اقتداء بالايضاح ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجملة التى لا محل لها من الاعراب وايده السيد السند بان الجملة التى تعتبر مؤكدة وان ناسبت التأكيد لفوت القصد بالنسبة مع ان استيناف القصد الذى فى الجمل بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق فيها ناسبت بدل الكل ايضا بالمغايرة فى اللفظ والاتحاد فى المعنى لم يجعل بدل الكل لان العمدة فى البدل هو الكون مقصودا بالنسبة وقد فاتت اقول فيما ذكره الشارح نظر من وجوه احدها انه لا ينحصر الامتياز عن التأكيد فيما ذكره بل منه الامتياز بان البدل فى حكم تكرير العامل نعم انه ايضا منتف فى جمل لا محل لها من الاعراب وثانيها انه لا يتميز عن مطلق التأكيد بان لفظهما يغاير الجملة الاولى اذ من التأكيد ما يغاير لفظه لفظ المؤكد وهو التأكيد المعنوى وربما ينزل الجملة منزلة التأكيد المعنوى كما عرفت وثالثها ان ما ذكره جار فى البيان اذ البيان لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ الاول فينبغى ان لا يعتبر ولا يخفى ان اسقاط بدل الكل عن الاعتبار لاغناء البيان عنه اولى بالاعتبار اذ التباس البيان بالبدل مشتهر وقد تصدى النحاة بنصب علامة للتميز بينهما دون البدل والتأكيد فالتمسك فى عدم اعتباره بعدم تميزه عن التأكيد دون البيان ينبئ عن الغفلة (نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون) مثل المنزل منزلة بدل البعض كما نبه عليه (فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والثانى اوفى بتأديته) لان الاولى وان كانت اشمل لكن الثانية اوفى فى ذلك البعض (لدلالته عليها بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين) الاولى ترك المعاندين لان الاظهر ان التنبيه ليس مخصوصا بهم بل يشمل المعترفين ليزيدوا فى الشكر ويتمكنوا فى الاعتراف (فوزانه وزان وجهه فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول) كما لا يخفى لان الاول يشمل على ما لا يحصى وللآية احتمال آخر فى غاية الدقة والحسن وهو ان ما فى قوله ما تعلمون مصدرية اى امدكم بعلمكم وتميزكم من بين الحيوانات الشهوية بانكم من ذوى العلم امدكم بانعام الآية نبه على الامداد فى العالم الروحانى وعلى الامداد فى العالم الجسمانى ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الجملتين تنزيلا للتباين منزلة عدم التناسب ولو جعل ما موصولة فالاشبه انه من ذكر الخاص بعد العام المشرف فى نظر المخاطبين المعاندين لكمال شغفهم بها والشايع فيه عطف الخاص على العام ولما اعاد العامل استغنى به عن العاطف فهذه من جهات الفصل جرية بان يجعلها نصب العين وان اهملوه من البين وما ينزل منزلة بدل الاشتمال ما اشار اليه بقوله (نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا) اى وان لم ترحل (فكن فى السر والجهر مسلما) اى منقادا والاسلام الانقياد وفى الشرح اى كن كالمسلم فى استواء حالته فى الدين على خلاف المنافق المتدين فى الملاء غير المتدين فى الخلاء (فان المراد) اى المقصود (به) والغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ (كمال اظهار الكراهة) اى كمال اظهار كمال الكراهة (لاقامته) اى اقامة المخاطب (وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته) اى تأدية الغرض من الاستعمال (لدلالته عليه) اى على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كما لزم على من جعل ضميرعليه لكمال اظهار الكراهة (بالمطابقة) اى بالدلالة الواضحة التى صارت فى الوضوح كالمطابقة والا فمعنى لا تقيمن النهى عن الاقامة وهو ليس

فيها نسخة

عن الكراهة وبما يوضح الكراهة قوله عندنا فانه يدل على انه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة ويستهجن رؤيته وقال الشارح تعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة للاقامة من غير طلب الكف عن الاقامة مع التأكيد (مع التأكيد) الظاهر جدا في الكراهة الشديدة (فوزانه وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيدا ولا بيانا (وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة) والملازمة ووجه كونه مثالا للجمل لا محل لها من الاعراب قد عرف (او بيانا) اى القسم الثالث من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بيانا (لها) للاولى فينزل منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها كما لا يعطف موضع الشئ عليه فاما ان يذكر في كلمة بعد كلمة اى او بدونها وبعد ان جعل المفتاح اى المفسرة من الحروف العاطفة لا يصح منه جعل كون الثانية بيانا للاولى من موجبات الفصل (لخفائها) يعني يتوقف البيان على كون الاولى خفيا وفيه بحث لانه ربما يطلب به مزيد الايضاح دون ازالة الخفاء (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى) وتشبه ان يكون الآية من بدل البعض لان وسوسة الشيطان كان اكثر مما ذكر فيما ذكره بعض مما قبله (فان وزانه وزان عمر في اقسم بالله ابو حفص عمر) اللام لما سبق فوزانه وكون الجملة الثانية بيانا للاولى اعم من ان يكون تمامها بيانا لتمام الاولى او تكون تمامها بيانا لجزء الاولى او تكون جزء منها بيانا لجزء الاولى فان قوله قال يا آدم بيان لوسوس اليه ولا خفاء في الشيطان ولا مدخل لتقييد الوسوسة به في البيان وما قال الشارح المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسير القوله وسوس لانها القول الخفي لاضلال وقال اعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيرا لانه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه مقيدا بوضوح مع انه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح كما تقرر في النحو وكذا ما قال السيد السند حيث قال بل نقول لابد في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل لوسوسة لآدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية انما هي بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالخصوص فيصح ان يكون القول المقيد بالمفعولية بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة اذ المفعول من متعلقات المسند فلا يلزم ان تكون النسبة بالبيانية بين الجملتين فان قلت لو كان البيانية من موجبات القطع كيف جاء قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة وفي اخرى ويذبحون ابناءكم قلت اريد مع الفصل بقوله يسومونكم سوء العذاب مطلق العذاب سواء كان باعتبار انفسهم او بمحبوبهم فجاء يذبحون ابناءكم بيانا له ومع الوصل عذابا كان واردا على انفسهم وحينئذ ويذبحون ابناءكم مغاير له مستحق للعطف لا للبيان وقال الشارح المحقق ربما ينزل فرد الشئ لان فيه زيادة ظاهرة على باقي افراد الجنس منزلا منزلة انه من جنس آخر فيعطف عليه لادعاء المغايرة فالعطف انما ورد على خلاف مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر الفصل وانت تعرف ما له الفصل (واما كونها) اى الثانية (كالمقطعة عنها) اى عن الاولى (فلكون عطفها عليها موهما لعطفها على غيرها) مما يؤدى الى فساد المعنى وانما قيدناه به لان قولنا زيد قائم وعمرو قاعد وبكر ذاهب مما يوهم فيه عطف الجملة الثالثة على جملتين سابقتين

عطفهما على الاخرى لكن لافساد فيه ولايتفاوت المعنى فلا يبالى بهذا الايهام وايضا لوكان مطلق ايهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع ايهام غير المقصود مع انه مع الفصل يحتمل الاستئناف وفيه ايهام الاستئناف الغير المقصود والمراد بالايهام اما الدلالة الضعيفة فحينئذ يتبادر العطف على الغير اوالشك فيه ويكون معلوما بطريق الاولى واما التغير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل قال الشارح المحقق وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع العطف كان المختلفتين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لاجامع بينهما يشمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع فى هذا خارجى ربما يمكن دفعه بنصب قرينة اقول ماذكر من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ومحوج الى التمسك بانه كمن اتجه له طريقان فالاولى ان يقال وجه الشبه تغاير الجملتين مع الاشتمال على مانع العطف ونحن نقول وجه الشبه ان فيه ايهام خلاف المقصود كما ان فى عطف الجملتين المختلفتين خبرا وانشاء ايهام اتفاقهما معنى لانه الشايع وفى عطف غير المتفقتين على الجامع ايهام الجامع والادق ان يقال لمعارضة ايهام خلاف المقصود وجود الجامع الحق الجامع بالعدم وشابه الجملتان الغير المنقطعتين الجملتين المنقطعتين بعدم الجامع (ويسمى الفصل لذلك قطعا) لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع لمانع فالفصل فيه كانه قطع متصل (مثاله وتظن سلمى انى ابغى بها) اى بدلها (بدلا اراها) على صيغة المجهول شاع فى الظن اى اظنها (فى الضلال) اى فى سلوك طريق لايوصل الى المطلوب (تهيم) اى تتحير وانما جعل ضلالها مظنونا مع ان المناسب دعوى اليقين تحرزا عن دعوى التيقن فى ضلالها واشعارا بان غاية الجرأة دعوى الظن اولانه لايروج منه دعوى اليقين فى براءة ذمته عن مظنون سلمى يعنى فصل اراها عن قوله تظن سلمى مع اتفاقهما خبرا واتحاد المسند فيهما وتناسب المسند اليهما لان الاول محبوب والثانى محب فبينهما تضايف اوتقارن فى الخيال لان العطف يوهم خلاف المقصود وهوعطف اراها على ابغى وهو اقرب ولكونه كالمفرد العطف عليه كعطف المفرد على المفرد لايقال لامناسبة بين مسند ابغى واراها وكفى ذلك فى نفى التوهم لانا نقول كفى المناسبة كونه متعلق الظن وفيه ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتمشى لولم يكن فى الفصل ايضا ايهام خلاف المقصود ولا خفاء فى احتمال كون اراها حالا عن فاعل ابغى وخبرا بعد خبر لان الا ان يقال الاصل فى الجملة ان لاتخرج عن الاستقلال والاصل هوالفصل فاذا منع المانع عن العارض الذى هوالعطف يختار الاصل بمرجح الاصالة وان لم يخل عن مانع كان مع العطف فليتأمل فى المفتاح ولايصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك اى ليس فى مرتبة الداعى المعنوى مع وجوده لايستند صنع البليغ الى الامر اللفظى ويعلم منه ان من نكات الفصل رعاية الوزن (ويحتمل الاستئناف) كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها تتحير فى اودية الضلال (واما كونها) اى الثانية (كالمتصلة بها) بالاولى (فلكونها) اى الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل) الاولى (منزلته) اى منزلة السؤال لانه كلفظ السؤال فى افادة معناه (فتفصل) الثانية (عنها كما يفصل الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاتصال كذا فى الشرح فقوله كالمتصلة معناه كالمتصلة الكاملة والا فبالتنزيل يحصل الاتصال ولهذا قيد الاتصال سابقا بالكمال او كمال الاتصال عبارة عن الاتصال الحقيقى ولم يقتصر على الاتصال وادرج فيه الكمال لحسن مقابلة الاتصال بشبه الاتصال لان الاتصال التنزيلى اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال

خلاف معنى نسخه

قال السيد السند ان المناسبة كون الظن سبب البغى سعد

ولك ان تنزل الاولى منزلة السائل فيترك لان السائل مما لا يعطف عليه الكلام سعد

ان تخرج نسخه

تراها نسخه

كون الجملتين سؤالا وجوابا وانما لم يعد ذلك فى تفصيل كمال الاتصال لان الجواب
والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان فى كلام متكلمين فالجواب
ابدا ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسؤال فعلى هذا يمكن
ان يكون وجه قوله فيفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال انه يفصل عنها لكونها
ابتداء كلام ولكن لا يلايم ذلك جعل هذا القسم كالمتصلة بل ينبغى تسميتها كالمبتدأ
والامر فيه بين هين ولك ان تقول اتصال الجواب والسؤال داخل فى قولهم او بيانا لها لان
الجواب بيان مبهم السؤال ويمكن ان يجعل وجه فصل الثانية عن المنزل منزلة السؤال
انه كالبيان له لانه يتبين به لانها تضمنت السؤال ومنهم من جعل هذا القسم كالمنقطعة
وادعى ان فصل الجواب عن السؤال لكمال الانقطاع بينهما لاختلافهما خبرا
وانشاء ولهذا لم يعد الجواب والسؤال عن مواقع الفصل لاندراجهما تحت كمال
الانقطاع وليس بشئ لانتقاضه بقولك اضرب زيدا فى جواب من اضرب لان الفصل
فيه ليس لاختلافهما خبرا وانشاء واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السؤال من تصرفات
المصنف واما غيره فاكتفى بمجرد تضمنها السؤال ولايخفى ان ما اعتبره يجعل الدواعى الى
الفصل اقوى فقول الشارح انه لاحاجة الى ذلك التنزيل تزييف لما هو الاحرى ورفض لما
اعتباره فى نظر البليغ اولى ولا يذهب عليك ان ما ذكره السكاكى من نكات التنزيل منزلة
الواقع من نكات التنزيل منزلة السؤال ولا يبعد ان يكون قصد المصنف من نقله
الاشارة الى نكات ذلك التنزيل ايضا (قال السكاكى فينزل ذلك) السؤال المدلول عليه
(منزلة السؤال الواقع لنكتة كاغناء السائل عن ان يسأل او) لان (لا يسمع منه شئ)
كراهة سماع كلامه او ان لا ينقطع كلامك بكلامه ولا ينفك عن اتصاله ونظامه او القصد
الى افادة كثير بلفظ قليل الى غير ذلك والمقصود من نقل كلام السكاكى بيان انه جعل الفصل
لجعل المقدر كالمذكور ففصل الجواب عنده عن السؤال المقدر لا عن الجملة الاولى بخلاف ما
اعتبره المص حيث نزل الجملة السابقة منزلة السؤال فان الفصل عنها وهذا انسب بعبارة كالمتصلة
بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما (ويسمى الفصل لذلك استئنافا) وهذه
التسمية تشعر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه
لا لاتصاله بالسابق (وكذا) الجملة (الثانية) فالاستئناف لفظ مشترك والمختص بالثانية
المستأنفة (وهو) اى الاستئناف بالمعنى الاول لان الكلام فى الفصل والوصل ظاهر
او ان كان مرجع البحث الى اللفظ فافهم (على ثلثة اضرب) اختاره على ضروب لان
المختار فى تمييز العدد جمع القلة اذا وجد ليطابق اللفظ والمعنى والضرب النوع
وتنوع الاستئناف لتنوع السؤال المقدر (لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا) لا عن خصوص
سبب فيجاب باى سبب كان سواء كان سببا بحسب التصور كالتأديب للضرب اوسببا
بحسب الخارج (نحو قال لى كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اى ما سبب علتك
او ما بالك) اى ما شانك (عليلا) اى مع اى سبب انت فانه ينشاء من صدر البيت السؤال
عن سبب العلة فان العادة التفحص عن سبب علة العليل ولك ان تجعل السؤال عن حاله
لتستدل به على سبب علته فيكون من القسم الثالث والا ظهر ان قوله سهر دائم خبر
بعد خبر ووصف لنفسه بالمرض والسهر الدائم والحزن الطويل وتنبيه على ان مرضه
مما لا يرجى فيه الصحة ولايخفى ان هذا القسم يقتضى عدم التأكيد لما مر من ان الكلام
الابتدائى لا يؤكد ولا وجه لاهماله هنا وبيانه فى القسم الثانى (واما عن سبب خاص)

للحكم (نحو وماابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء) فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء (وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كامر) في الايضاح في باب احوال الاسناد الخبرى في الشرح من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالباله حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء هنا الاستحسان لا الوجوب هذا والنكتة في التعبير بالاقتضاء ان المستحسن في باب البلاغة كالواجب ولا يتأتى للبليغ تركه ونحن نقول معنى قوله كامر انه ان كان سؤال السائل مع الشك حسن المؤكد وان كان مع الانكار وجب التوكيد بحسبه الا ان يجرى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والظاهر ان المثال للمنكر انكار بن حيث اكد باللام وان وكأن احد الانكارين انكار امر بعض النفوس بالسوء والاخر كون البعض كثير الامر به وهذا كله على طبق ماتقرر فيما بينهم ان المقدر هل النفس امارة بالسوء والحق ان الناشئ من السابق ليس الا انه ماسبب عدم تبريتك اما ان السبب انها امارة اوانها منقادة لمن يأمر بالسوء وانك تخاف من المخالفين تكذيبك فالايخطر بالبال فتقدير هل النفس امارة بالسوء تكلف والاظهر تقدير ماسبب عدم تبريتك الا انه اكد الجواب لانه في معرض الانكار على مابين فالكلام مع خالى الذهن المنزل منزلة المنكر انكار بن وفي الشرح فان قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن سبب خاص اى هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر لحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديرى والاستيناف جواب لسؤال عن مطلق السبب اى لم يأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصفين واقواهما فتتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات وكان مراده بوصل ظاهر بحرف موضوع للوصل ربط ظاهر لا الوصل الذى نحن فيه لان الفاء في قوله فالعبادة حق له للتعليل لا عاطفة ولايخفى ان الاول ايضا وصل خفي تقديرى لاتفاوت بينه وبين الثالث في ذلك (واما عن غيرهما) اما مطلقا فلا يقتضي تأكيدا واما عن غير خاص فيقتضي التأكيد على مامر وكانه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك اشار الى القسمين بالمثالين الا انه اورد من الخاص مثالا لا يقتضي التأكيد وكان ينبغي ان يأتي بمثال يقتضي التأكيد وستعرف حقيقة الحال في المثال الثاني (نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال ابراهيم) فاجاب بانه حياهم بتحية احسن من تحيتهم عارية عن الثبات والدوام لفعليتها وتحيته دالة عليه لاسميتها (وقوله زعم) اكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد يستعمل في الحق على مافي القاموس (العواذل) اى الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر صدقوا اوالرجال والنساء فصدقوا تغليب (انني في غمرة) اى شدة (صدقوا) فالزعم استعمل في الاعتقاد الحق قال الشارح ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله (ولكن غمرتي لا تنجلي) ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا هذا وهكذا في المفتاح فمع وجه عدم التأكيد ان السؤال عن التصور والتصور لايطلب التأكيد ونازع السيد السند في كون الهمزة وام سؤالا عن التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد وقد حققنا انه طالب التصور فتذكر لكن نقول اذا دار الكلام بين النفي والاثبات لامعنى للسؤال بالهمزة وام اذ لامعنى لاظهار حصول التصديق باحدهما لانه مفروغ عنه يعرفه كل احد الاترى انه لايقال ازيد قام ام لم يقم والمتعارف في مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال اصدقوا وحينئذ يجب التأكيد

لان تحيتهم نسخه

للمترد د فيه ويكون ترك التأكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والاوجه ان المراد زعم العو اذل انى فى غمرة ينكشف لان العذل يدفع الغمرة فلولا زعم الانكشاف لم يتحقق فالزعم حينئذ فى معناه المشهور ولما كان زعمهم مركبا سأل انهم هل صدقوا فاجاب بانهم صدقوا فى البعض وكذبوا فى البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم فى كونه فى الغمرة وقوله ولكن غمرتى لاتنجلى اشارة الى كذبهم فى اعتقاد الانجلاء هكذا ينبغى ان تحقق المقام وهذا شان من ليس فى ربقة التقليد فى غاية الاستحكام (وايضا) نبه به على انه تقسيم مستانف وليس من دواخل التقسيم السابق ونبه بقوله (منه) على انه لم يقصد فيه لحصر الاقسام اذ منه مايأتى بصفته التى لايترتب عليه الحكم ومنه مايأتى باسمه مع الوصف الذى يترتب عليه الحكم لانقول الاول داخل فيما يبنى على صفته والثانى فيما يأتى باعادة الاسم لان المراد بالوصف مايترتب عليه الحكم وبالاسم مجرد الاسم بقرينة قوله وهذا ابلغ منه ولم يستوف الاقسام لان بعض مابقى ملحق بالاول والبعض ملحق بالثانى فى الاحكام الحاقا بينا لايخفى على ذوى الاوهام (مايأتى باعادة اسم) المراد بالاسم مايقابل الصفة اى لفظ دال على ذات فى غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود (ماستؤنف) اى ابتدأ (عنه) وكان عن بمعنى من والمراد بمفعوله الذى بلا واسطة هنا الكلام حذف على ماقاله الشارح لظهور المرام والمفعول بواسطة نائب عن الفاعل وليس التقدير اوقع الاستيناف عنه فيكون من قبيل حبل بين العير والنزوان كما يوهمه كلام الشارح لانه لاداعى اليه بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى مارجع اليه ضمير منه اى ماستؤنف الاستيناف منه اذ مفعوله الاول يكون الحديث والاستيناف حديث (نحو احسنت) على صيغة الخطاب على ماذكره الشارح المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقدر لماذا احسن اليه اما على صيغة المتكلم او الماضى المجهول فيكون المخاطب سائلا عن سبب احسانه مع انه اعلم بسبب مافعله فيحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل مبنيا على النسيان او امتحان المخبر هل يعرف السبب اولا وهو بعيد وليس لك ان تقدر السؤال من قبيل السامع دون المخاطب لانه يأباه قوله صديقك وكان الواجب حينئذ صديقه القديم فلذا قال السيد السند فالواجب ان يكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان لانه اذا اخبر باحسانه اتجه السؤال عن انه هل وقع موقعه اولا وحينئذ يجب التأكيد فقيل صديقك القديم حقيق بالاحسان مؤكد بتعليل الحكم بالصفة هذا لكنه لايجرى فى زيد حقيق بالاحسان فلابد فيه من تنزيل السائل منزلة غير ملما يقتضيه المقام ويرد عليه ايضا انه اعلم بانه صديقه القديم فيكون اعلم بانه حقيق فلا بد من البناء على النسيان او الامتحان ولك ان تجعل احسنت على صيغة التكلم فيكون السؤال من المخاطب الغير المحسن فيتجه بلا خفاء (الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه مايبنى على صفته) عدل عن عبارة الكشاف ومنه مايأتى باعادة صفته لان المراد بالاعادة فى عبارته ذكر صفته عبر عنه بالاعادة بطريق المشاكلة اولوقوعه فى صحته اعادة اسمية فاحترز عن خفاء البيان لكنه جعل البيان قاصرا لان البناء لايشمل تأخير المسند اليه بظاهره فيخرج عنه احسنت الى زيد يستحق صديقك القديم الاحسان (نحو احسنت الى زيد صديقك القديم هل لذلك وهذا) اى الاستيناف المبنى على الصفة (ابلغ) لاشتماله على بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لايشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح انه ان كان السؤال

ان تقرر نسخه

فى الاستيناف عن السبب فالجواب لامحالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب وقد اجاب بانه اذا اثبت لشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب الحكم كونه حقيقيا به وتارة باعادة صفته فيفيدان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجرى هذا فى سائر صور الاستيناف فليتأمل هذا كلامه ولايخفى ان جوابه يخص القسمين بالسؤال عن السبب مع انهما يجريان فى الجميع ولولا ذلك ينبغى ان يذكر اقبل السؤال عن غيرهما ويخصهما بما يكون الجواب بالاستحقاق مع انه يجرى فى غيره كما يقال احسنت الى زيد زيد يدفع اعدائى اوكامل الشجاعة يدفع اعدائى والشارح المحقق جعل الاظهر ان اسم الاشارة اشير به الى الصفة من قبيل الثانى لانه فى معنى الصفة وان كان اسما ولهذا صح الحكم على الثانى بكونه ابلغ من الاول مطلقا لكن الضمير الراجع الى الصفة ليس كالصفة لما عرفت من الفرق بين اسم الاشارة فى احضار الموصوف وبين الضمير ولا حاجة للخبير الى التذكير (وقد يحذف صدر الاستيناف) الاظهر وقد يحذف بعض الاستيناف لانه لايخص الحذف صدره (نحو قوله) تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) لانه فى تقدير يسبحه رجال فى جواب من يسبحه فيها كما اشار اليه بقوله (كانه قيل من يسبحه) ولايخفى ان المحذوف ليس الصدر فقط بل المفعول والظرف ايضا (وعليه) نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف فى احدهما المسند اوفى الاخر المسند اليه وكون الحذف فى الاول جائزا وفى الثانى واجبا وله وجه اخر يكشف عنه قوله على قول (نعم الرجل زيد على قول) اى قول من يجعله فى تقدير هو زيد لا على قول من يجعله مبتدأ نعم الرجل (وقد يحذف كله اما مع قيام شئ مقامه نحو) قول الحماسى يهجو بنى اسد (زعمتم ان اخوتكم قريش) المراد الاخوة فى الشرف اوالنسب (لهم الف) اى ايلاف مع القبائل لايتعرضهم قبيلة فى رحلتيهم المعروفتين فى التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف يجرون آمنين مكرمين (وليس لكم الاف) اى مؤالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفى مطلق الالاف عنهم فتفسير الشارح بقوله اى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغى و بعده اولئك امنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنواسد وخافوا وهو يدل على ماذكرنا من ان المراد نفى مطلق الالاف فافهم كانهم قالوا اصدقنا فى هذا الزعم فاجيبوا بكذبتم واقيم مايدل على كذبهم مقامه وجوز المصنف كونه جوابا لسؤال آخر كانه لما اجيبوا بكذبتم سئل عن سبب تكذيبهم فاجيبوا بقوله لهم الف ففى البيت استينافان قال الشارح فان قلت فى الوجه الاول ايضا لابد من جعل لهم الف جوابا لسؤال عن سبب الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تأكيدا للكذب اوبيانا فالوجه مبنى على احد الاحتمالين فافترق الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام الشئ وهو اولى مما ذكره كما لايخفى ولك ان تجعل الزعم متضمنا الدعوى الكذب وتجعل المقدر سؤالا عن سبب الكذب فلا يكون استينافا محذوفا ولو قيل بالتقدير فتقدير ماعلامة كذبنا هو الجدير (اوبدون ذلك) اى بدون قيام شئ مقامه (نحو فنعم الماهدون اى نحن على قول) الاول اى هم نحن على قول اذ تقدير نحن متفق انما الاختلاف فى تقدير مبتدأ له والاولى على القول لئلا يتوهم من ينكر قول مخالفته للقول السابق (واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله) فقولهم لا اخبار لرد خبر سابق فهو خبر وايدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع وانما عطف مع كمال الانقطاع لدفع الايهام لان لا وايدك الله ظاهر فى الدعاء على

لا ينبغى — نسخه

المخاطب بنم التأييد عند فنبه بالعطف على ان لا جملة مستقلة فدفع الايهام علة مشتركة
بين الفصل والوصل لا يقال لا الداخلة على الماضى يلزمه التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير
لانا نقول ذلك اذا لم يدخل فى الدعاء كما تقرر فى محله وقد يعطف للتوسط مع دفع الايهام كما
اذا قيل لك هل اضرب زيدا فتقول لا وايدك الله فان لا هنا انشائية بمنزلة لا تضرب
فالعطف للتوسط ولدفع الايهام ولا تزاحم ولك ان تعطف مع عدم الجامع لدفع ايهام
الرجوع عن الحكم السابق فتقول فلان يكتب ويقعد فيعطف لئلا يوهم ترك العطف
ان يقعد رجوع واضراب عن يكتب قال الشارح لا رد للكلام السابق فكانه قيل هل
الامر كذلك فقيل لا فلا بد جعل لا ردا للسابق لا يستدعى تقدير استفهام ثم الواو فى مثل هذا
التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل او زائدة لدفع الوهم كما زيد فى ربنا ولك
الحمد فى رواية على ما فى الصحاح مع انه لا ايهام او واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة
كما فى قوله ان الثمانين وبلغتها الى فيه تردد وفى ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف فتأمل
(واما للتوسط) اى اما الوصل للتوسط وجزاءه فاذا اتفقتا واقسامه عقلا اثنى عشر
والمكرر منها اربعة والمحصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الابهام ومعنى الوصل
للتوسط مفروغ عنها هنالك وانما ذكرهما للتمثيل فقوله واما للتوسط (فاذا اتفقتا) اى
الجملتان (خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط) وهو ستة اقسام ليس لتعيين التوسط بل
لتقسيمه ثلثة اقسام ليأتى بامثلة ثلثة لها فلا يرد انه تعيين بالاعم اذ يدخل فيه مواقع للفصل
من كون الجملتين المذكورتين فيما بينهما كمال الاتصال او كمال الانفصال او شبه احدهما
ولا بد من قيود ليتم التعيين فقول الشارح ولا بد من التقييد بوجود الجامع الا انه ترك القيد
اعتمادا على ما سبق من انه مع عدم الجامع بينهما كمال الانقطاع فيه آثار الاجمال فالاتفاق
فيه لفظا ومعنى فى الخبرية مع الاختلاف فى الفعلية والاسمية (كقوله تعالى يخادعون الله
وهو خادعهم) ومع الاتفاق فيهما مثل (قوله) تعالى (ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم)
فى الانشائية مثل (قوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا) وكانه لم يمثل له من المختلفتين فى الاسمية
والفعلية لعدم وجدانه والاتفاق معنى لم يذكر له الا مثالا محتملا لقسمين من اقسامه الستة
و بين الاحتمالين فكانه مثل بمثالين ونبه على انه مثال الاتفاق معنى فقط ومثال محتمل لا صريح
باعادة الجار فقال (وكقوله) تعالى (واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا
على لا تعبدون مع اختلافهما خبرا وانشاء لفظا لاتفاقهما معنى لان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا
نهيا عدل اليه للمبالغة فى النهى كانه شورع للامتثال فيخبر عنه ولا بد قوله وبالوالدين من متعلق
اشار اليه بقوله (اى لا تعبدوا وتحسنون بمعنى احسنوا) ليصح عطفه على تعبدون بمعنى لا تعبدوا
فيكون مثالا للمتفقتين لفظا ومعنى وبقوله (او احسنوا) تقديرا لما هو الظاهر فيكون مثالا
للمختلفتين لفظا متفقتين معنى ويكون فى قوله وقولوا اكرار لهذا المثال او كان معطوفا على لا تعبدون
تمثيل للقسم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومنه قوله تعالى فى سورة الصف وبشر المؤمنين
عطفا على تؤمنون قبله فى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم
تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا على ما فى الكشاف وذلك لان المتعارف فى الدلالة
والتعليم الامر لا الخبر وكانه عدل الى لفظ الخبر للتنبيه على ان المراد استمرار الايمان لكن
المفتاح اشار الى تزييفه وبينه المصنف فى الايضاح اولا بان عطف فعل مخاطب على فعل
مخاطب آخر غير مرضى والمخاطب بتؤمنون هم المؤمنون خاصة بدليل بالله وبرسوله وبانى

هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيده الشارح بانه اذا لم يصرح بالنداء كما في الآية
فلا يقال قم واقعد بدون يازيد و ياعمرو وقال السيد السند قبل لانه قبيح وقبل
غير جائز وثانيا بان تؤمنون بيان لما قبله بطريق الاستئناف كانهم
قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اى آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه لانه
لا مدخل له في البيان وفيه بحث لا نالا نم ان المخاطب بالاول المؤمنون خاصة بل النبي
والامة والنبي ايضا يجب الايمان برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد برسوله كل
من رسله فتكون التجارة العامة الايمان والخاصة بالرسول التبشير وان النداء لا يصلح
العطف مع تعدد المخاطب الا برفع الالتباس والالتباس في الآية مرتفعة بتعين الرسول
للتبشير فكانه قيل بشر يا محمد وكفى شاهدا على جوازه عدم تحاشي العلامة عنه ونعم مؤيدا
انهم لم يجعلوا من جهات الفصل امتياز كل فعل عن الآخر بمخاطب مع انتفاء النداء
وجعل المفتاح بشر عطفا على قل محذوفا قبل يا ايها الذين آمنوا وحذف القول سيما في القرآن
في غاية الكثرة وجعل المصنف تقديرا بشرا قرب مما اعتبره ولما لم يكن رجحان ماذكره على
ما اعتبره السكاكي سوى الشارح بينهما (والجامع بينهما يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما)
في الجملتين (والمسندين) كذلك (جميعا نحو يشعر) كينصر (زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة
بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما (ويعطي ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع
وانما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبارهما دون الجامع بين المسندين والمسند اليهما
لانه ربما يتحد المسند ان او المسند اليهما وفي اعتبار الجامع بينهما مزيد تكلف
وفيه رد وتخطئة لما يفهم من كلام السكاكي حيث قال والجامع العقلي بين الجملتين
ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيود هما
فانه يفهم منه كفاية الجامع في متصور واحد فرده المصنف لما فهم من غير هذا الموضع
من كلامه انه لا يكفي الاتحاد في المسند حيث لم يجوز خفي ضيق وخاتمي ضيق مع اتحاد
المسند والجامع يتفاوت بحسب المقامات فرب جامع في مقام لا يصلح جامعا في مقام آخر
فاذا كنت في دعوى ان الموجودات متفاوتة تقبل منك قولك الشجر طويل والنملة قصيرة
والسماء متعالية وماء البحر راكدة ومجرد الشيئية يكفي جامعا للمسند اليهما ومجردا لكون
مفيدا للتفاوت في المسندين فليكن هذا ذخرا لك فان لها منافع جليلة * ومؤنة ضبط قليلة *
وبه يندفع ما اورده السيد السند على المصنف ان التعويل على ماذكره السكاكي من كفاية
الاتحاد في متصور فان الجامع ما يكون جامعا ولو في موضع ولا يدفع كونه جامعا انه يمنع
عن الالتفات اليه ومقام وخفي ضيق وخاتمي ضيق مقبول في مقام تعداد الاشياء
الضيقة المتعلقة بالتكلم لا يليق في مقام تعداد ضيقات العالم ووجه الدفع ان المسند اليه
في الجملتين متناسبان في هذا المقام لان النظر في التعلق بالتكلم (وزيد شاعر وعمرو كاتب
وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة) اى وقت مناسبة (بينهما) معتبرة في المقام كما عرفت
فربما كانت اخوة اوصداقة او بمجرد انسانية اوحيوانية او جسمية اوشيئية فتفسيرهما
بمجرد الاخوة او الصداقة وان وافق الا يضاح تضييق للمسلك الرحيب * ولا يليق
بمن له في معرفة الاساليب * عظم النصيب * (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها)
اى بدون تلك المناسبة (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) سواء كانت بين
المسند اليهما مناسبة معتبرة اولا لفوت المناسبة بين الشعر والطول وقد عرفت ان فوت
المناسبة بين الشعر والطول بعيد عن حيز القبول نعم في اغلب الاستعمالات كذلك ولا يخفى

وهو ان يقال الجامع بين المسندين مثلا في الجملتين عند اتحادهما اتحادهما في التصور والتعدد الذي يقتضيه الجامع اعتباري حاصل من اضافته اليهما ولك ان تجعل الجامع ذات المسند والشارح زعم ان مراد المصنف ذلك ولذلك فصل الجامع بقوله والجامع بين الشيئين دون الجملتين ونحن اجرينا الكلام هنا على ظاهره احترازا عن التكلف

ان رعاية المناسبة بين الفصلات ايضاانما لابد منها وكما تستبعد الفعل جمع جملتين متباعدتين في المسند والمسند اليه يستبعد جمعهما في تباعد قيد من قيود هما وان كان تفاوت بين الفصلة و بينهما في الركنية اذ لا يرى النظر البليغ فرق بينهما في جعل الجملتين متباعدتين ولا يبعد ان يقال ماسوى المسند والمسند اليه من لوا حقهما فالتباعد فيه تباعد في احدهما (السكاكي الجامع بين الشيئين) ذكر السكاكي الجامع بين الجملتين وعدل عنه المصنف الى الجامع بين الشيئين لانا لجامع يجب في المفردات ايضا فنبه على ان ماذكره لا يخص الجملتين (اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور) عدل عن عبارة السكاكي في التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد ولا ينافي ماسبق من اشتراط الاتحاد في المسند والمسند اليه الا انه لا يجرى في المفردين المعطوفين الاتحاد في التصور اذ لا يعطف المتحد ان والتماثل والتضايف والتضاد في المفردات باعتبار انفسها وفي الجمل باعتبار المسند والمسند اليه وانفصل لك اولا الجامع العقلي والوهمي والخيالي فانها من مزالق السالكين ولنكتف ببيان الحق المبين ولنعرض عن بيان ضلال المتبعدين عن مرتبة التمكين فانه طول بلا طول ليس الا مجرد قول فاعلم ان العقل قوة للنفس الناطقة بها يدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها خزانة تصور المحسوسات والوهم قوة يدرك بها معان جزئية منتزعة عن المحسوسات وللنفس قوة اخرى تتصرف في مدركاتها تركيبا وتفكيكا تسمى مفكرة عند اعمال العقل اياها ومتخيلة عند اعمال مجرد الوهم اياها وهو المدار للفصل والوصل فالمراد بالجامع العقلي ماهو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة و بالوهمي مالا يكون سببا الا باحتيال الوهم وابرازه له في نظر العقل في صورة ماهو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالي مايكون سببا بسبب تقارن امور في الخيال حتى لو خلي العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بل الجمع بين امرين سببه التقارن في الحافظة التي هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل وهي المبدأ الفياض على مازعموا لالف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا الجمع في الخياليات يكون سببا الجمع بين الصور العقلية والوهمية فاخذ السيد السند يحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال اصلا في الاجتماع اذ يجتمع فيه الصور التي منها ينتزع المعاني الجزئية والكليات اطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقرب ان يجعل التقارن في غير الخيال ملحقا بالخيالي متروكا بالمقايسة اذ جل مايستعمله البلغاء مبنيا على التقارن هو الخيالي فاقتصر على بيانه وان اردت القصر فالجامع اما التقارن في الخزانة مطلقا فهو الخيالي والملحق به والثاني اما ان يكون بسبب امر يناسب الجمع و يقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي (او تماثل) وهو في اصطلاح الكلامي الاتحاد في النوع والتجانس الاتحاد في الجنس والتشابه الاتحاد في العرضي واشار الى ان التماثل راجع الى الاتحاد في التصور بقوله (فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما) وهذا انما يفي ببيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قاعد امافي بيان الجامع بين قولنا الرومي ابيض والحبشي اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحبشي بالتجريد عن التشخص بل عن وصف الرومية والحبشية اللتين هما كليان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود فيما هو اكثر تداولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجي لما قال الشارح

والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل للحاصل فيه عن التشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد عدم ملاحظة التشخص ونسبته الى الذهني كنسبته الى الخارجي بقي ان التجانس عن التشابه ايضا يصير جامعا عقليا او يصح الانسان كذا والحمار كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان و يصح زيد الكريم كذا وعمرو الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم قال الشارح المحقق المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه وكانه اراد كونه اقوى او اعرف الى غير ذلك مما يتفاوت اعتباره بالنظر الى الغرض من التشبيه قال ضابط الاختصاص هنا ان يكون نظر المقام على ذلك الوصف ولا يخفى عليك ان جعل الامرين المعتبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للاثنين في صورة الواحد وابراز له في معرضه ويليق بان يجعل من الوهمي قال الشارح انما يكفي التجريد عن التشخص في ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية كالتفاوت بالحمرة والسواد ايضا موجبة للتعدد لان العقل يجوز الشركة في الوصف الكلي والتمايز بالوصف الكلي في الواقع لا في تجويز العقل وفيه نظر لانه لو كفى تجويز العقل الاشتراك والتوحيد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات الخارجية اتحاد في النوع لتجويز العقل دخول الكلي تحت نوع الانسان مثلا فالوجه ان العقل قد يرفع التعدد بالتجريد عن التشخص وذلك اذا كان التعدد عنده من قبل التشخص فتأمل (او تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن شيء منهما بدون الآخر تحققا وتعقلا ولا يخفى انه سبب لجمع الامرين في المفكرة ولا يخفى ان استلزام تعقل احدهما الآخر يكفي في سببية الجمع في المفكرة فلا نحتاج الى اشتراط التضايف فان قلت كما ان التضايف يكون في التصور يكون في التصديق فيصح ان يجعل التضايف بين نفس الجملتين جامعا بينهما من غير ان يتوصل الى التضايف بين مسنديهما والمسند اليهما بل هو جامع اقوى وقد فات القوم قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لان الجملتين المتضايفتين كذلك تغني احديهما عن ذكر الاخرى فلا يجمع بينهما البليغ فضلا عن ان يعتبر الوصل بينهما (كما) اى كالتضايف (بين العلة) وهو ما يتوقف عليه الشيء (والمعلول) وهو ما يتوقف على الشيء وفي المفتاح والسبب والمسبب وهما يرادفان العلة والمعلول فلذا اسقطهما لئلا يحتاج الى تخصيص العلة والمعلول بالفاعل والمفعول والسبب والمسبب والغاية والمغيا او حمل السبب على الاخص من العلة وهو ما يفضي الى الشيء في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلية والمعلولية (والاقل والاكثر) ليكون احدهما من التضايف الحقيقي والاخر من المشهوري والاقل عدد يفنى قبل الآخر عند عدهما بشيء واحد بان يسقط ذلك الشيء منهما حتى يفنيا والاكثر ما يقابله وكون الاول مثالا لما يخص بالمعقول والثاني لما يعم المحسوس والمعقول وهم من العلامة فان مباديهما معقولتان لا غير وانفسهما شاملتان بلا تفاوت (او وهمي بان يكون بين تصوريهما) الصواب بان يكون بينهما (شبه تماثل) بان يكون احدهما شبيها بفرد من نوع الاخر (كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين) تعليل للتمثيل او توجيه لكون هذا القسم وهميا وعلى كل اضمير يبرزهما مرجع آخر فعليك بابرازهما ان كنت من المبارزين (ولذلك) اى للجامع الوهمي او للابراز المذكور (حسن) من الحسن وفاعله الجمع او من التحسين وفاعله ضمير الوهم (الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر) قال الشارح فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض

يفنى أحداهما

والتشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منهما من نوع على حدة وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز هذا وفيه نظر لانه قد حقق ان المراد بالتماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما لا الاشتراك في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا الاضاءة وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما متماثلان حقيقة بل نقول المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسي وبالعدل الذي هو النور المعنوي عبر عن الكل بالاشراق تغليبا فبين الثلثة تماثل لكونها تحت المصلح فتأمل ولك ان تجعل القدر المشترك بينهما البهجة (او تضاد) وهو كون الامرين الوجود بين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر ولا يمكن توارد هما على محل واحد وحينئذ لا يصح تمثيله بما يتصف بالسواد والبياض فالمراد بالتضاد ما يحتوي على هذا المعنى ما يتصف بالضد الحقيقي بطريق عموم المجاز ولك ان لا تتكلف في التضاد وتفسر قوله بينهما بما يعم بين نفسيهما او جزئيهما قال الشارح التضاد هو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا والتعاقب ان يلزم الضدان المحل كالصحة والمرض وقد ذكر الاصفهاني انه معتبر في التضاد الحقيقي كأن يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكر اعتباره واقتصر بغاية الخلاف ولا يخفى ان تعريف التقابل على ما ذكره يبطل التمثيل بالسواد والبياض فعليك بحمله على المشهوري كما ذكرنا او بعدم اعتبار هذا القيد في تعريف الحقيقي (كالسواد والبياض والايمان والكفر) قال الشارح الحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير ٢ جحود واباء مع الاقرار ٨ باللسان والكفر عدم الايمان عمن من شانه ان يكون مؤمنا هذا يريد ان الاولى جعله في شبه التضاد (وما يتصف بها) اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر (اوشبه تضاد كالسماء والارض) فانهما يشبهان الاسود والابيض في الاتصاف المعقول عند تعقلهما بالمتضادين وهو غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانما افترقا بدخول الوصف في الاسود والابيض وخروجه عنهما فالاولى ان يقول وما يشتق منها مكان قوله وما يتصف بها (والاول والثاني) الاول هو السابق على الغير وغير المسبوق به والثاني هو المسبوق بواحد فقط والفرق بينهما وبين الاسود والابيض بان السلب جزء مفهومي وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني وفرق الشارح بوجه آخر ايضا وهو ان المتضادين يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الاول والثاني فان خلاف الثالث معه اكثر منه وقال السيد السند ان هذا القيد لم يعتبره من اعتبره الا في التضاد الحقيقي دون التضاد المشهور وبهذا الاعتبار انحصر التقابل في الاقسام الاربعة وكانه اعتبره الشارح في تعريف التضاد ليتمكن من هذا الفرق والاولى تركه والاكتفاء بالفرق الاخر هذا اقول انما اعتبر الشارح قيد غاية الخلاف ليخرج لوني بياض وصفرة عن حد التضاد ويصح جعلهما من شبه التماثل دون التضاد كما فعله المصنف الا ان يقال قد يكون للضدين شبه تماثل فلونا بياض وصفرة من الوهمي من جهتين (فان الوهم ينزلهما منزلة التضايف) قال الشارح المحقق فانه لا ينحصر احد الشبيهين او المتضادين الا وينحصر الاخر هذا وفيه انه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه

لا يصلح نسخه
ان تتكلف نسخه

٨ في العبر مرة سعد

٢ لا فائدة فيه الا تأكيد الاذعان سعد

منزلة المتضايفين (ولذلك تجد الضداقرب خطورا بالبال مع الضدمنه) مع غير الضد فخطور السواد مع البياض اقرب من حضوره مع الحلاوة وههنا نظر وهو انه اذا علل تنزيل الوهم اياه منزلة التضايف بانه يخطر بالبال الضد مع الضد كالمضايف مع المضايف لايصح تعليل كونه اقرب خطورا بالبال مع الضد بتنزيل الوهم اياه منزلة التضايف وكان الوجه فى خطور الضد مع الضد ان العقل يتوجه حين تصور الضد الى تمييزه وتعيينه واول مايتميز عنه هو الضد الاخر لان التميز عنه آكد اعلم ان التضايف مشتمل على تقابل فلو جمعهما المتخيلة باعتبار التقابل فالجامع وهمى ولو جمعهما باعتبار التضايف فالجامع عقلى (اوخيالى)عطف على عقلى اووهمى (بان يكون بين تصوريهما) الصواب بينهما (تقارن فى الخيال سابق) على العطف اذلايكفى مطلق التقارن والافالعطف لاينفك عن التقارن والمراد خيال المخاطب وليس التقارن بان يكونا ثابتين فى الخيال اذ الصور المتقارنة والمتباعدة كلها ثابتة فى الخيال معا والخيال خزانتها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار (واسبابه مختلفة) متكثرة جدا (ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات ترتبا)بمعنى انه يترتب صورة على صورة بسرعة اوبطوء والاولى اجتماعا ليشمل الصورتين الحاضرتين معا لكمال تقارنهما من غير ترتب (ووضوحا) فمنها مايتذكر بادنى توجه ومنها مايتذكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز استناد الاختلاف الى الاختلاف فى الذكاء والغباوة ويدفعه ظهور اختلاف الاذكياء والاغبياء فى ذلك من غير تفاوت الذكاء والغباوة (ولصاحب علم المعانى)الاحسن ان يجعل تحت التعليل اى لاختلاف اسبابه يكون لصاحب علم المعانى اى لصاحب مباحث الفصل والوصل والتعبير عنه بعلم المعانى تلويح الى مااشتهر فيما بينهم من دعوى حصر البلاغة فى الفصل والوصل كما سمعت ولايليق بك ان تظن ان كان اللائق ولطالب علم المعانى (فضل احتياج الى معرفة الجامع)فيقع فى الاعتذار بان العدول الى الصاحب للتفاؤل للطالب لان المراد بالجامع جزئياته الواقعة فى التراكيب فى مقام رعاية الفصل والوصل يرشدك اليه المعرفة فلاتجهل (لاسيما الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة)ولايخفى ان الناس فيهما على تحاشى لايكاد يحيط بها الجهد والطاقة والشارح المحقق حمل علم المعانى على حقيقته فاحتاج فى اثبات الدعوى الى دعوى ان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع وفى الدعوى خفاء لايدفعه الا انه ادعاء (ومن محسنات الوصل)فيه اشعار بان للعطف غير ماذكر من المحسنات ايضا قال الشارح ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات قلت الظاهر انه من المحسنات بالحسن الذاتى الداخل فى البلاغة حيث ذكر فى المعانى دون البديع فهو ايضا من المجوزات التى لابد للبليغ منه (تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية) لم يقل اسمية الجملتين وفعليتهما مع انه اخصر للاشعار بوجه التحسين (والفعليتين فى المضى والمضارعة) والمضارعيتين فى الحالية والاستقبالية قال صاحب المفتاح اذا اردت مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير التعرض بقيد زائد كالتجدد والثبوت وغير ذلك لزم ان يراعى ذلك فتقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وفيه اشكال وهو انه كيف يجامع ايراد الماضى عدم ارادة التجدد ويدفع بان المراد مجرد ثبوت المسند الماضوى من غير زائد من الحدوث فى الماضى وكذا لاينبغى زيد قام وقام عمرو مع ان كليهما ماضوى للتفاوت بالاسمية والفعلية ولذا يختار النصب فى قام زيد وعمرا اكرمته ويختلف المعطوف عليه فى زيد قام وعمرو اكرمته وزيد قام وعمرا اكرمته وزعم الشيخ

من خطوره نسخه

اجتماعى نسخه

فلاتجهل نسخه

ابن الحاجب انه يختلف الاعتبار فى المعطوف عليه ففى النصب يعتبر فعليتها وفى الرفع اسميتها
والجملة ذات وجهين ولهذا لم يحتج النصب الى ضمير راجع الى المبتدأ لانه ليس عطفا على
الخبر وتوجيه الشيخ هذا شاهد بكمال دقة نظره الا انه لابد له من بيان وجه استواء النصب
مع الرفع مع غناء الرفع عن الحذف ولا يجرى فيه ماذكروه من قرب المعطوف عليه باعتبار
العطف على الخبر الا ان يقال فعليتها اولى بالاعتبار لانه باعتبار الخبر الذى هو محط الفائدة
(الا لمانع) وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه يمنع عن رعاية توافقهما
فاللازم حينئذ عدم التناسب ويستفاد مما ذكروه ان من محسنات الفصل عدم تناسب
الجملتين فى الفعلية والاسمية وماشاكل ذلك فانه يقوى مقتضى الفصل ويربيه فافهم وهذا
اخر مباحث الفصل والوصل ومنه الانتقال الى الفرع بعد الفراغ من الاصل فان البحث
فى هذا الباب عن الحال بالتبعية لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله اعلم بالصواب
(تذنيب) فى القاموس ذنبه يذنبه كيضرب وينصر تلاه ولم يفارقه فعلى هذا التذنيب جعل
الشئ تاليا الشئ غير مفارق عنه وهل هو عربى او مصنوع اهل التدوين لم نجده فى كتب
اللغة وفى عبارة الصحاح ذنب عمامته اذا جعل له علامة وهو ايضا يناسب المقام والذنابة
بالضم التابع وفى تسمية المبحث تذنيبا لا ذنابة اشارة الى ان ايراد بحث الحال فى بحث الفصل
والوصل لا يخلو عن تكلف تنزيل الشئ منزلة غيره وانه ليس مانعا للفصل والوصل فى
حد ذاته انما صار تابعا بجعل للقوم وتصرف منهم وتنزيل له منزلة ماهم فيه فى هذا البحث
(اصل الحال المنتقلة) وهى مالا يكون لصاحبها غالبا اودائما وتقابلها الدائمة والمؤكدة
على رأى وخصت المؤكدة بما تقرر مضمون الجملة الاسمية على رأى وقيل ليس ذلك التقرير
شرط الحال المؤكدة بل شرط وجوب حذف عاملها وكونه شرطا لها انما هو ظاهر
العبارة والحق تأويلها وفى المفتاح ان الحال المطلق هى المنتقلة ومايقابلها يقيد بالمؤكدة
(ان يكون بغير واو) وانما قيدها بالمنتقلة لان المؤكدة يجب فيها ترك الواو نحو هو الحق
لا شبهة فيه على ماصرح به المفتاح وتبعه اللباب فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة ان
الحال التى هى جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى ان لا تقيد الحال بالمنتقلة لان اصل
الحال مطلقا ذلك الا انه وجب هذا الاصل فى المؤكدة لتأكد مقتضى ترك الواو بكونه مؤكدا
ولا مجال للواو بين المؤكد والمؤكد ولا ينافى الوجوب الاصالة اذ الاصل فى الفاعل التقديم
على معمولات الفعل وربما يجب تقديمه وله غير نظير ان يكون بغير واو فى المفتاح لانها معربة
بالاصالة لا بالتبعية ولا مجال للواو فى المعرب بالاصالة والتحقيق فيه هو ان الاعراب دال
على تعلق معنوى للمعرب بشئ فى الكلام فوجود الاعراب بلا واو يكفى فى افادة التعلق ويغنى
عنه هذا كلامه الا انه عبره الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المعانى الطارية
على المعرب بسبب تركيبه مع العوامل فاتجه عليه انه لا يتم فى المعرب بالعامل المعنوى اذ لا تركيب
فيه مع العامل ومن ادلة المفتاح مااشار اليه بقوله (لانها فى المعنى حكم على صاحبها
كالخبر) لانك تقيد بها ثبوت امر لصاحبها ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماع الحال وقوله
(او وصف له) اى فى المعنى وصف له (كالنعت) زيادة على المفتاح من المصنف فهى ذات
جهتين لها شبه بالخبر فى انه ربما يفيد حكما لا يعلمه المخاطب وشبه بالنعت لدلالتها على معنى
فى الصاحب وكونها بحيث لو اسقط لم يختل الكلام ولم يخرج عن التمام ويرد على
تلك الوجوه الثلثة دخول الواو فى الخبر فى قوله فلما صرح السر فامسى وهو عريان وفى
قولهم ما احد الا وله نفس امارة وفى النعت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى

فعليتهما نسخه
لها نسخه
تابعا نسخه
لا يعلمها نسخه
وجهين له نسخه

وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب بعد تسليم ان مدخول الواو في هذه الامثلة كلها خبر او صفة انه لا ينافي اصالة عدم الواو لندورها وخروجها عن الاصل ونحن نزيد لك وجها رابعا وهو ان الحال في المعنى ظرف لعامله ولا واو في الظروف ويرد عليه شيء من تلك الحروف (ولكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جملة) في الجملة لانه لم يخالف في جملة فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب وتارة على سبيل الرجحان وتارة على سبيل التساوي قال الشارح المحقق وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح التقييد بمضمون الجملة ونحن نقول لانها في المعنى خبر ونعت ويصح كونهما جملتين (فانها) تعليل للمخالفة (من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فيحتاج الى ما يربطها بصاحبها) وايضا الاصل في الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه الا لموجب (وكل من الضمير والوا وصالح للربط والاصل الضمير بدليل المفردة) من الاحوال (والخبر والنعت) والصلة ويتجه عليه ان المتبادر منه ان المفردة ترتبط بصاحبها بالضمير مع انه كالجاهد يرتبط بنفسها كما يحكم به الوجدان واعتبار الضمير لانه لا بد له من فاعل ويمكن دفعه بان المراد المفردة التي مسندة الى متعلق الصاحب نحو جاء زيد قائما ابوه والمراد ان الاصل الضمير فقط فالعدول في الحال الى ضميمة الواو او مجردها لداع وذلك ان الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتاجت الى مزيد رابط وهو الواو الدالة على الربط من اول الامر ولا ينتقض بالنعت لان النعت كثيرا ما لا يتم ما قبله بدونه كما في رجل يعلم فعل كذا قال الشارح المحقق الواو اشد في الربط من الضمير لانها الموضوعة له وتوضيحه ان الضمير يذكر في الكلام لغرض اخر ويلزمه الربط بخلاف الواو والمستفاد من هذا الكلام ان الواو في الحال لمزيد الربط لكن في المفتاح ان الواو في الحال الداعي الوصل بين الجمل التي ليس بينهما كمال الاتصال وشبهه ولا كمال الانقطاع وشبهه مع وجود الجامع (فالجملة) التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو) فلا يجوز خرجت زيدا على الباب سواء كان اللام في قوله الباب للعهد حتى يكون في قوة بابي او للجنس لعدم الضمير هذا مقتضى ظاهر بيانهم والقياس على الخبر الجملة يحكم بان المراد بالضمير العائد قال الشارح وجوزه البعض عند ظهور الملابسة قلت جعل الصحاح مثله بتقدير الواو ومن مواضع وجوب الواو ما في المفتاح من نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذا لم يذكر الواو لالتبس بالصفة ولما اوهم هذا الكلام وجوب الواو في جاء زيد ويتكلم عمرو عقبه بقوله (وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان تقع حالا بالواو الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو ولما سيأتي) من وجه الامتناع في المضارع الغير الخالي عن ذلك الضمير لظهور اشتراك الوجه قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينتصب عنه حال الفاعل والمفعول المعرفان او المنكران المخصوصان قلت المنكر المخصوص شرط نصب الحال المؤخر عن صاحبها لا شرط نصب الحال مطلقا فالنكرة المحضة ايضا مما يجوز ان ينتصب عنه حال فان كان يجوز ان ينتصب عنها الحال التي هي جملة مؤخرة مع الواو كما في المفتاح فلا يصح اخراجه ويمتنع تقييد النكرة بالمخصوصة وان لم يجز نصب الحال عنها مع تأخرها كما هو ظاهر عبارة كتب النحاة فعبارة المتن فاسدة اذ لا يجوز دخول الواو في الجملة الحالية التي صاحبها نكرة محضة لوجوب تقديمها على النكرة ولا يتقدم الحال مع الواو لانه كتقديم المعطوف على المعطوف عليه وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لان ما يجوز ان ينتصب عنه حال اعم من صاحبها فربما يصير صاحبها بجعل الجملة حالا بالواو وربما يمتنع ان يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كما في المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد عن غفلة

مجبة حيث قال انما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لانه خبر المبتدأ هو قوله يصح ان يقع حالا
عنه بالواو ومالم يثبت هذا الحكم لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا فانه يشعر بانه يصح
صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنب عنه تحرزا عن التجوز و قد عرفت انه لا يصح تجوزا
اضافى نحو جاء زيد ويتكلم عمرو وانما قال يجوز ان ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان ينتصب
تلك الجملة حالا عنه لتدخل فيه الجملة المصدرة بالمضارع المثبت حتى يصح الاستثناء لانه لا يجوز
نصب تلك الجملة حالا عنه لكن يجوز نصب حال عنه ونحن نقول يجب ان يستثنى المصدر
بالماضى الخالى عن قد لفظا او تقدير ايضا والمراد بقوله كل جملة غير دائمة بقرينة ان الكلام
فى الحال المنتقلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا بالواو مع كونها مؤكدة ولا
اعتداد بايهام عبارته جواز وقوع المصدرة بالمضارع المثبت حالا مع خلوها عن الضمير بلا واو لانه
لم يخرج الا عن الحكم بصحة وقوعها حالا بالواو لا عن صحة وقوعها حالا مطلقا لانه يدفع
هذا الوهم ايجاب الواو فى الخالية عن الضمير والمراد كل جملة صح ان يقع حالا فى الجملة
يعنى يصح من نوعها وقوعه حالا والا لورد الجملة الانشائية الخالية عن ضمير ما يجوز
ان ينتصب عنه حال قال الشارح المحقق القرينة عليه سوق الكلام ويتجه عليه ان السوق
يقتضى ارادة جملة صح ان يقع حالا الا ان يقع نوعها حالا الا ان يقال السوق يقتضيها لاستثناء
ويتكلم عمرو عنها والحاصل ان الظاهر تقييد الجملة بصحة وقوعها حالا والاستثناء صرفها
عن صحة وقوع خصوصها حالا الى اشتراط صحة وقوع نوعها لكن لا يخفى انه تكلف وكان
الاخصر الاوضح ان يقول بدل قوله وكل جملة الخ و يمتنع دخول الواو على المضارع المثبت
لما سيأتى ومما لا يصح وقوعها حالا عند النحاة الجملة الشرطية لزعمهم ان حرف الشرط لطلبه
صدر الكلام يمنع ارتباط جملتها بالذى الحال بخلاف المبتدأ لان اقتضاء للخبر اقوى من اقتضاء
ذى الحال فلا تقع الشرطية فى موقع الحال الا اذا جعل خبرا عن ضمير ذى الحال نحو جاء زيد
وهو ان يسأل تعطو ماذكروا منتقض بان المكسورة فان الجملة المصدرة بها تقع حالا و بالصفة
فان اقتضاء الموصوف ليس اشد من اقتضاء ذى الحال وان ادعوه بسند مزيد اشتباك النعت
بالمنعوت لان مزيد الاشتباك خفى الا ان يقال النعت مخصوص التعلق بالمنعوت بخلاف الحال
فان له تعلقا بالعامل وتعلقا بصاحبها واقتضاء المقتضى لما اختص به اشد من المشترك بينه
وبين غيره وماذكر من ان المصدرة بالمضارع المثبت لا يقع حالا بالواو و ان الشرطية لا تقع حالا
يمنع حرف الشرط انما يصح فى غير مضارع بعد حرف شرط حذف جوابه الذى يكون ضد
الشرط اولى بكونه ملزوما لذلك الجزاء نحو اكرمك وان تشتمنى فان صاحب الكشاف
ذهب الى ان الواو فى مثل هذا الشرط للحال وهو خرج عن طلب الجزاء بدخول الواو الحالية الا
ان يكون تابعا للخبرى حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اى ان لم تشتمنى وان تشتمنى
او لما قيل ان الواو اعتراضية والجملة معترضة (والا) اى وان لم تخل الجملة التى تقع حالا عن ضمير
صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا فمنها ما يجب فيه الواو ومنها ما يمتنع ومنهما ما يستوى فيه الامر ان
ومنها ما يترجح فيه احدهما فاشار الى بيان ذلك واسبابه بقوله (فان كانت فعلية والفعل
مضارع مثبت امتنع دخولها) اى دخول الواو (نحو ولا تمنن تستكثر) اى لا تعط والحال انك لا تعده
كثيرا والنهى راجع الى الحال والا فالعطاء غير ممنوع (لان الاصل) فى الحال هى الحال (المفردة)
قال الشارح المحقق بعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهذا
يوجب ان يكون الاصل المفردة الغير المثبتة اذ لا عراقة لها فى الاعراب والحكم باعرابه لوقوعه
فى محل او وقع فيه معرب لاعرب فالاولى ان يبين عراقته فى الحالية بالعراقة فى الارتباط فان

نوعها نسخه

يقع نسخه

المفردة ترتبط بذاتها والجملة انما ترتبط بالواو ولهذا بالمفردة (وهي تدل على حصول صفة) عارية
عن شائبة النفي اذ نفي الحال ان يقال جاء زيد راكبا ولا يقال ماشيا وان يقال جاء زيد ماشيا
لا راكبا كما صرح به المفتاح وقال السيد السند في شرح المفتاح يمنع عن قولنا لا راكبا نظر البليغ
وان لا ينازع فيه النحوي فلا يرد ان ثبوت صفة يوجد مع النفي لان النفي ايضا صفة الا انه صفة
غير محصلة (غير ثابتة مقارن) ومعنى المقارنة اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه لا اتصال
زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة لما جعل (قيدا له) من عامله (وهو كذلك) اى المضارع المثبت
كالمفردة في جميع هذه الصفات فكما لا تدخل الواو والمفردة لا تدخله وانما جعلنا ضمير وهو
كذلك راجعا الى المضارع لما في الايضاح والمضارع كذلك ودلالة المضارع يستلزم دلالة
الجملة الحالية وبهذا الاعتبار يتم التعليل والا فالمطلوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية
بمشابهتها المفردة فلا يفيد مشابهة المضارع ولك ان تجعل ضمير وهو راجعا الى هذا
القسم من الفعلية التي فعلها مضارع وتجعل قوله (اما الحصول فلكونه فعلا مثبتا)
في تقدير فلكون فعله فعلا مثبتا وقوله (واما المقارنة فلكونه مضارعا) في تقدير
فلكون فعله مضارعا وهكذا الحال في نظائره في الحمل والصرف عن ظاهره ووجه
دلالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن
لزمان عامله وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين ما يقابل زمان استقبال وبين ما نحن
فيه وانما ركن المصنف اليه لانه شاع في هذا المبحث هذه المغلطة فلاح له انهم بنوا
هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف وللمفتاح مسلك آخر وهو ان المشارك للمفردة
في الدلالة على الحصول وعدم الثبوت يأبى عن الواو وهو المضارع فقط اذ الماضي المثبت
لمقارنة قد لفظا او تقديرا كالمنفي فانه قد سلب الاحتمال عن الماضي كيف والماضي قبل
دخول قد عليه احتمل كل جزء من اجزاء الماضي وقد حصره فيما يقرب الحال كما ان النفي
جعله مستغرقا غير محتمل لكل جزء والشارح قال الاولى ان يتمسك بدل الدلالة على المقارنة
بانه يوازن اسم الفاعل وبتقديره معنى لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول
المضارع يشارك اسم الفاعل في الاعراب ولما جاء في النظم والنثر الواو مع ما يظن به انه
حال وجب عليه الذب عن قاعدته الممهدة من امتناع دخول الواو على المضارع المثبت
فقال (واما ما جاء من نحو) واشار بادراج لفظ النحو الى انه غير مقتصر على ما ذكر (قول
بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله) اى عبد الله بن همام السلولي (فلما خشيت اظافيرهم)
اى اسلحتهم كذا في الشرح ولك ان تريد قوتهم على عكس ما شاع من التعبير عن الضعف
بقلم الاظفار (نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اى انا اصك وانا ارهنهم)
وهو بعيد اذ لا ينبغي للبليغ ان يبرز تركيبه بالحذف في معرض الممتنع (وقيل الاول
شاذ) مخالف للقياس (والثاني ضرورة وقال عبد القاهر هي) اى الواو (فيهما للعطف
والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل) من لفظ الماضي (الى لفظ المضارع حكاية للحال
الماضية) واحضار الماضي صورة الكائن المحقق في الحال لغرابتها (وان كان) الفعل مضارعا
(منفيا فالامران) الظاهر الامران بدون الفاء ليكون بتقدير جاز الامران في مقابلة
امتنع دخولها وكأنه اشار بذكر الفاء الى تقدير الماضي مع قد للتحقيق المناسب لمقام المخالفة
مع المفتاح حيث جعل الامرين مستويين وقد رجح المفتاح ترك الواو ولم يجعل استواء
الامرين الا في الظرف الذي يحتمل الاسمية والفعلية ورأيته على كتفه سيف لانه يحتمل
تقدير سيف على كتفه وتقدير يكون على كتفه سيف (كقراءة ابن ذكوان) كعطشان

راوى ابن عامر (فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) اى بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفى دون النهى فيكون اخبارا فلا يصح العطف فتعين ان يكون حالا كذا فى الشرح وفيه انه فليكن نفيا فى معنى النهى عبر عنه بصورة الخبر مبالغة فيكون موافقا للقراءة العامة نهيا ونفيا وتأكيدا (ونحو ومالنا لانؤمن بالله) اى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين ومجموع الآيتين مثال جواز الامرين والشارح جعلهما مثالين للواو ولتركه بطريق اللف والنشر واعادة النحو فى قوله ونحو ومالنا يرجح نحوه واشار الى وجه جواز الامرين بقوله (لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول) اى الثبوت والتجدد فان كلا منهما منتف اما الثبوت فلانتفاء واما الحدوث فلان النفى ازلى واليهما اشار بقوله (لكونه منفيا) ومما ينبغى ان يعلم ان المنفى بلن لا تقع حالا لانها حرف استقبال ويشترط فى الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وعلله النحاة بتنافى الحال والاستقبال وهذه مغالطة ظاهرة نشأت من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين ما يقابل الاستقبال ولما كان هذا غلطا فاحشا اراد الرضى ان يبرئهم عن الغلط بان يجعل كلامهم بيان سر نحوى صار دأبهم فيه القناعة بما هو اوهن عن بيت العنكبوت فقال معنى كلامهم انهم لم يرضوا بتصدير الحال بما يوهم التنافى بينه وبين الحال بناء على ان له منافاة بمعنى آخر للحال وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما ينافى الاستقبال وبين الجملة الحالية الغير المنافية له لا يقتضى كراهة تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال فهذا وجه مستبعد جدا وقد عرفت ان الكراهة لايهام التنافى وهو مما يقنع به فى الاستعمالات نعم هنا امر آخر يتعجب عن غفلة هؤلاء الفحول عنه وهو ان وضع الحال للجملة الحالية استعمال نحوى حدث بعد وضع اللغة بمدد مديدة فكيف يجعل الايهام الناشئ من قبله داعيا لاستعمال العرب وتحرزهم فيه عما يوهم التنافى بعد هذا الوضع ولا يبعد ان يقال التحرز عن دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل لمشاركته له لفظا ومعنى ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله على ما هو بمنزلته وانما رضوا بدخول لم ولما لانهما يخرجانه الى المضى فلا يكون كاسم الفاعل معنى وزعم بعض النحاة ان المنفى بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وهذا مبنى على ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو ظهوره فى الحال واما على ما ذكره المصنف فغير متجه لفوات الدلالة على الحصول بل الحدوث لان النفى فى الحال لا ينافى الاستمرار فالجواب عما ذكروا منع كون العلة ما ذكروه لان الدلالة على الحصول قد فاتت كما ذكره الشارح وجعل ما ذكره راجعا الى ما ذكرنا بعيد عن سوق كلامه ولا مشاحة مع من يرضى فى مقام التوجيه باخراج البيانى عن نظامه والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع ما (وكذا) اى كالمضارع المنفى (ان كان) الفعل فى الجملة الحالية (ماضيا لفظا او معنى) بان يكون مضارعا منفيا بلم او لما فى جواز الامرين على السواء واستو فى امثلة الاقسام الا لما لا مع الواو وقال الشارح لانه لم يجده وحكمه بجواز الامرين فيه بمقتضى القياس (كقوله تعالى انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم) واستدل به ح من يوجب قد فى الماضى المثبت (وقوله وانى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت فلدلالته على الحصول) لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة

الظاهر نسخه

(لكونه)

لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال وفيه ما مضى من المغالطة وكذا في قوله (واحدا)
اى لعدم دلالة على المقارنة (شرط) الماضي المثبت (بان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة)
وقال الشارح التقدير شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة
لان قد تقرب الماضي من الحال ودفع الرضي المغالطة بمثل ما سمعت وتعقبه السيد بمثل
ما تعقب به سابقا فتذكر ما سمعت منا ومما زاد الشارح في هذا المقام انه قال ان كان المعتبر
هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان
العامل مستقبلا كقولنا سيجيئ الامير تقاد الجنايب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع
ههنا ليس بمعنى الحال وفيه اولا ان اللازم عدم صحة الوقوع حالا لا وجوب الواو التي
هو فرع الوقوع حالا وثانيا انه بانتفاء الدلالة على المقارنة ينتفي استواء الامرين دون وجوب
الواو ويمكن دفع الثاني بمزيد تكلف تركناه لمن لا يتنزه عنه وقال السيد السند ان الحق
ان امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال ووجوب قد في الماضي لان المضارع في الحال
يستعمل في الحال بالنسبة الى العامل يعني في حال العامل والماضي قيد بقد لتقربه من الحال
بالنسبة الى عامله يعني لتقربه بزمان العامل ولو قيد المضارع بعلم الاستقبال لاوهم الاستقبال
بالنسبة الى العامل والحاصل انه كما يكون المراد بالمستقبل الاستقبال حقيقة او بالنسبة الى
ما قبله كذلك الحال والماضي وهو المعتبر في الحال وهذا المقال نعم المقال لو ثبت ان المراد
بصيغة المضارع ابدا معنى الحال بمعنى حال العامل وبالماضي مع قد المقرب من زمان
العامل ولا وثوق على هذه الدعوى بمجرد ان النحوى ادعى التزام قد فليكن الحق مع
من لم يجعله ملتزما فربما تكون الحال مع قد لتقريب الماضي من زمان الحال وحينئذ
يكون هي وعاملها مقربين بالحال وتارة تكون على مضيها فلا تكون مع قد هذا ثم يرد انه
لما قربها قد من زمان الحال وحصلت المقارنة يجب ان يمتنع الواو الا ان يقال فرق بين ما هو
عارض وبين ما هو لذاته فان قلت قول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت صحابة
موسى بعد اياته التسع يشهد على اشتراط المقارنة في الحال وكذلك قوله تعالى كيف
تكفرون بالله وكنتم امواتا قلت يتكلف في امثالهما لتحصيل المقارنة بتأويل الحال
بقولنا والقصة هذه والقصة قصة ازلا وابدا او بقولنا ومعلوم ذلك والعامل
مقارن بزمان العلم (واما المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما
الاول فلان لما للاستغراق) اى لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
ندم زيد ولما ينفعه الندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم (وغيره) اى غير لما مثل
ما ولم (لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اى استمرار الانتفاء لا استمرار
الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدي الى ان الاصل استمرار النفي مطلقا
(فيحصل به) اى بان الاصل استمراره كما في الشرح لا باستمراره ليعم لما (لانه مخصوص
بغير لما) بقرينة قوله الدلالة عليها عند الاطلاق لانه عند عدم التقييد بما يخرجه عن
الاستمرار ينصرف اليه والفرق بين لما ولم كما بين لا لنفي الجنس ولا بمعنى ليس في ان الاول
نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والثاني ظاهر فيه
ويجامع الاثبات في البعض فكذا لا يصح لما يضرب زيد امس بل ضرب الان ويصح لم
يضرب امس بل ضرب الان بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد لا يستفاد منه الا الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي
(وتحقيقه) اى تحقيق ان الاصل استمرار النفي (ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب) اى الى وجود

منها نسخه

بضم لم يضرب نسخه

سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته (بخلاف استمرار الوجود) قال الشارح ولكون الاصل استمرار العدم دون الوجود كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي دوام الاثبات كما فيما زال واخواته واورد عليه ان نفي النفي دوام النفي دوام النفي ونفي الدوام لا يقتضي الثبوت دائما فدوام الاثبات فيما زال لا بد له من مقتض سوى ورود النفي وجوابه ان النفي حين ورود النفي عليه خارج عن اصله لانه لو استمر لم يرد النفي عليه والنفي الوارد على اصله فنفي النفي دوام العدم لنفي في الجملة فيفيد دوام الثبوت وقيل نزل النفي المدخول منزلة الثبوت لكون النفي والثبوت في طرفي نقيض (واما الثاني فلكونه منفيا) وفيه ما قد عرفته غير مرة (وان كانت) الجملة اسمية (فالمشهور جواز تركها العكس ما مر في الماضي المثبت) اي للدلالة على المقارنة بحكم الاستمرار لا على حصول صفة غير ثابتة اما المثبت فالثبات واما المنفي فلعدم الحصول وانما لم يكتف بقوله (وان دخولها اولى) لاختصاص جواز الترك بتعليل (لعدم دلالتها) اي الاسمية على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله (مع ظهور الاستيناف فيها) فالاولى الاكتفاء به ووجه ظهور الاستيناف فيها دون الفعلية ان الفعلية قريب من الصفة وكونها حالا اقرب من الاسمية (فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون) في الشرح اي وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت هذا ونحن نقول والله اعلم وانتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فهل تعدلون من الله تعالى الى من دونكم في الرضي ان الجملة المصدرة بليس في حكم الاسمية لان ليس في معنى النفي بخلاف ما كان وما يكون (وقال عبد القاهر ان كان المبتداء) في الجملة الاسمية (ضمير ذي الحال وجبت الواو) سواء كان الخبر فعلا او اسما كما اشار اليه بقوله (نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع) ونسبه الرضي الى الاندلسي وقال وجه الوجوب انه لا يزيد على الحال المفردة بحسب المآل فنبه بالواو على ان القصد الى الجملة لا الى المفرد بالتأويل كما يدعو اليه مساواته بالمفرد وقال الشيخ وذلك لان الجملة اي الحالية لا يترك فيها الواو حتى يدخل في صلة العامل اي عامل الحال وينضم اليه في الاثبات ويقدر بتقدير المفرد في ان لا تستأنف بها الاثبات فترك الواو في جاء زيد يسرع يجعله في قوة مسرعا في عدم القصد الى الاثبات فيه وهذا مما يمتنع في جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان يدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات من غير استيناف اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع بايراد جملة مخالفة الاولى في المسند اليه والمسند ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن القياس والاصل بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى كلمته فوه الى في مشافها وجاء زيد حاضراه الجود والكرم بمنزلة حاضره الجود والكرم بسبب تقديم الخبر اي حاضرا عنده الجود والكرم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد منه الشارح ان الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو والوجوب في جملة مبتدأها اسم صريح اكد حيث جعلت مشبها بها وان الجملة الاسمية مطلقا لا يترك فيها الواو الا بالتأويل بالمفرد وقال وافقه الكشاف على ذلك وتبعه السيد السند وجعل نقل المصنف مخلا في تخصيص

وجوب الواو بالضمير وقال السيد الحق ان الظاهر الموضوع موضع المضمر فى حكمه فلا تفاوت بين جاء زيد وهو يسرع او وزيد يسرع اقول لو لم يكن الحكم مختصا بالضمير لم يكن لتخصيص الحكم بالضمير معنى فالحكم على خصوص الضمير من الشيخ ينبئ عن تخصيصه به واما تشبيه الضمير فى استيناف الحكم بالظاهر فلان الاستيناف فيه اظهر لانه جعل السابق مقطوع النظر حيث لم يذكر مقتضاه من الضمير وايضا استيناف الحكم فى جاء زيد وعمرو يسرع اظهر من وهو يسرع فلذا جعل مشبها به له فى استيناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل فيه المبتدأ اسما ظاهرا عن التأويل بالمفردة اذ عند عدم القصد الى الاستيناف لا وجه لذكر الضمير فى نحو جاء زيد وهو يسرع دون الاكتفاء بقوله يسرع ولذكر الظاهر وجه ولو كان فى موضع الضمير لان اليه داعيا لا محالة فلا مجال لعدم قصد الاستيناف فى المبتدأ الضمير فلا بد من الواو وللربط بخلاف المبتدأ الظاهر فانه يحتمل الايراد لداع مع عدم قصد الاستيناف فلا حاجة الى الواو لتنزيله منزلة المفردة وبهذا يتبين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير مثل الضمير كما زعم السيد السند ويعلم منه ان الجملة الحالية مما يقصد به استيناف الاثبات وان الجملة التى فى محل الاعراب لا يجب تأويلها بالمفرد وترتبط بغيرها مع انها جملة كما زعم الرضى على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التأويل بالمفرد ومما يستفاد من الكشاف ان الجملة المعطوفة على الحال يجب فيها ترك الواو وكراهة اجتماع حرفى عطف لان واو الحال واو عطف فى الاصل ثم قال الشيخ مقوله كل ما ذكر الى اخر التذنيب (وان جعل نحو وعلى كتفه سيف حالا كثر فيها تركها) نحو قول بشار اذا انكرتنى بلدة او نكرتها (نحو خرجت مع البازى على سواد) ثم قال الشيخ الوجه فى مثل هذا ان يكون الاسم فاعلا للظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ وينبغى ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهى المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضى لمجيئها بالواو قليلا وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو قدر بالمضارع لامتنع الواو وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضى اختيار الافراد فى الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولا نا لا نم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو وكيف لا وجواز التقدير بالمفرد لا يوجب امتناعها اذ يكفى لجوازها امكان تقدير الماضى وجعل الجملة اسمية والحق بجواز تقدير الجملة اسمية وفعلية ماضوية ومضارعية فكثرة ترك الواو للاسمية والافراد والمضارعية ومجئ الواو لاحتمال الاسمية والماضوية هذا ونحن نقول يمكن اتمام ما ذكره المصنف بضمية ان المبتدأ والمنعوت ادعى للخبر والنعت من ذى الحال للحال ولذا كان احتياج الجملة الحالية الى الربط اشد فاصالة الافراد فيها اكد ومع ذلك يحتاج فى تقديرها اسمية الى خلاف اصل هو تقديم الخبر فتقدير الظرف فيها جملة يحتاج الى مزيد مؤنة فالوجه تقديره مفردا ولو لا مجيئه قليلا بالواو لم يقدر جملة فتقدير الفعل مع انه خلاف الاصل لتصحيح الواو وتقدير الماضى مع قد مرجح على جعل الجملة اسمية لانه يجوز فيه ترك الواو من غير ترجيح المذكور من غير ارتكاب تقديم الخبر (ويحسن الترك) ولقد اعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل اى يحسن ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف) من نواسخ المبتدأ (على المبتدأ كقوله) اى الفرزدق (فقلت عسى ان تبصرينى كانما بنى حوالى الاسود الحوارد) اى الغواضب من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية

وقعت حالا من مفعول تبصرني ولولا دخول كان عليها لم يحسن ترك الواو وحوالى بمعنى في آية في حال من بني لسان في حرف التنبيه من معنى افعل وانما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة في معنى مشبهاً بني بالاسود الحوارد (وتارة لوقوع الجملة) الاسمية الحالية (تعقب مفرد) الاولى مفردة ليخص الحال ولا يشكل بجاءني زيد وابوه قائم وينبغي ان يقيد الوقوع بان يكون لابطريق العطف لان ترك الواو فيه واجب كما نص عليه الكشاف (كقوله) اى قول ابن الرومي (الله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم) الشاهد غير منصوص به لاحتمال ان يكون برداك فاعلا سالما ويكون تبجيل بدلا من برداك اذ وصف البدل النكرة من المعرفة لا يجب بل يحسن واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل لان سلامة التبجيل فرع السلامة فتأمل وايضا انما تكون الحال الجملة عقيب حال مفردة لو لم تكن الحال الجملة معمولا سالما لانه حينئذ لم تتعدد الحال حتى تكون الجملة عقيب مفردة فما ذكره الشارح من انه يجوز ان يكونا حالين مترادفتين وان يكونا متداخلتين فاعل غرضه التنبيه على ماذكرنا من عدم كونه منصوصا والا لكان مختلا فتأمل * الهي محامدك اجل من الاحراز * وغاية الاطناب فيها نهاية الايجاز * تذييل كل حامد محامد غيره بمحامد غيرها خال عن التكميل والتتميم وكائنات الازل الى الابد في جنب قدرتك تخصيص بعد التعميم * اجتهاد المجتهدين في عبادتك لا يأمن الاعتراض بالتقصير * ولذة الذاكرين لاسمائك الحسنى تزيد بالتكرير بعد التكرير * فكيف نوفي حق حمدك بالافعال وغاية المنى فيه الاجتناب عن الاهمال

مطلب باب الايجاز والاطناب

(الايجاز والاطناب والمساواة) (قال السكاكي) في اول باب الايجاز والاطناب (اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) اى من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه (لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق) والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين ان الاتيان بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب موجز هو مطنب بالنسبة الى كلامين (والبناء على امر عرفي) ان يتعارف بين اهل العرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية (وهو متعارف الاوساط) الذين يكتفون باداء اصل المعاني على ما ينبغي (اى كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني) وربما يشتمل متعارفهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى اختصارا او ايجازا لانه متعارفهم فان عرفهم في طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفي التحذير اياك والاسد وامرأ ونفسه وحمدا وسقيا (وهو لا يحمد في باب البلاغة) من الاوساط كذا ظاهر عبارة المفتاح ولا يحمد ايضا من البليغ معهم لانه لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا وبذلك يرتقي عن اصوات الحيوانات (ولا يذم) ايضا لا منهم ولا من البليغ معهم واما التكلم بتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا يحمد من البليغ معهم ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون عنها كما في اياك والاسد فهم لا يحمد من البليغ ولا يذم ومن البليغ يحمد لان البليغ قصد به مزايا يتعلق بالايجازات التي فيها (فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف) الاولى من المتعارف لان المتعارف هو العبارة (والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال في اخر الباب الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه) اى المرجع في معرفته (تارة الى ما سبق) اى كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفسير انسب من تفسير الشارح حيث قال اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لان المطابق لما سبق ماذكرناه الا ان الشارح راعى المناسبة بقوله (واخرى الى كون المقام اى ظاهر المقام خليقا بابسط مما ذكر) اى مما ذكر في المقام وللاختصار معنيان كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما

وغاب عنه نسخه

يقتضيه ظاهر المقام هل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحا نعم يفهم من قوله
فى ذكر امثلة الايجاز ومن امثلة الاختصار انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار
لكونه من الامور النسبية فى مقام تحقيق الايجاز انه لا يفرق بين العبارتين (وفيه نظر) قد يقصر
نظر المصنف وفات عنه امر ان ظاهران احدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب
ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما انه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف
الاطناب عن الحشو والتطويل (لان كون الشئ امرا نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) لان كثيرا
من النسبيات يعرف تعريفات جامعة مانعة وقد عرفت ان مراد السكاكى بتعسر التحقيق
تعسر تحقيق مقدار الايجاز والاطناب لا تعسر تعيين مفهوميهما قال الشارح كيف وقد
تبين مفهوماهما فى كلام السكاكى وفيه انه تبين بالبناء على امر عرفى على طبق دعواه
انه لا يتيسر الا بالبناء عليه (ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد الى الجهالة) واجاب
عنه الشارح بان عرف الاوساط معلوم للبليغ وغيره فتعيين الايجاز والاطناب به نافع للكل
واما البناء على البسط الموصوف فانما ينفع البليغ لانهم يعرفون ان كل مقام يقتضى اى مقدار
من البسط وفيه بحث لان متعارف اوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا بتتبع
لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة الكثير من المخاطبين وان البليغ
لا يحتاج الى علم المعانى فتعريفات الفن لطالبى البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما يخص معرفته بالبلغاء
رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان معرفة ماسبق فى الابواب السابقة يكفل من معرفة
المقامات ما يكفى فى معرفة البسط اللايق بالمقام (والاقرب) الى الصواب والى الفهم (ان يقال
المقبول من طرق التعبير عن المراد) احتراز عن غير المقبول من الاخلال والتطويل والحشو
تأدية اصله الاولى تأديته لان المراد بالمراد اصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن اصل
المراد تأديته (بلفظ مساوله) اى لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف او) بلفظ (زايد
عليه لفائدة) واعتمد فى معرفة ان الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب باشعار المفهومات
بذلك كما لا يخفى وههنا ابحاث الاول انه اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ او من
الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم
لا لداع وان اراد المقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل
اذا كان الداع والثانى ان قولنا جاءنى انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية اصل
المراد بلفظ مساوله فينبغى ان لا يكون احدهما اطنابا والاخر ايجازا او بالجملة لا يشمل تعريف
الايجاز ايجاز القصر والثالث ان قولنا حمدا لك ونظائره مساواة بتعريف السكاكى ايجاز
بتعريفه فنزاعه مع السكاكى فى نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوى ولو قيل
المراد المساوى بحسب عرف الاوساط (فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكى) ويرد عليه ما اورد
عليه الرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى
الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة لجواز ان يكون الناقص
الوافى غير فصيح وكذا الزائد لفائدة (واحترز بواف عن الاخلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف ببيانه وانما احترز عنه ليتم التعريف المشار اليه للايجاز ولئلا يكذب
وصفه بالقبول وهكذا الاحتراز بقوله لفائدة (كقوله) اى الحارث بن حلزة اليشكرى واليشكر
قبيلتان من العرب على ما فى القاموس بنو يشكر بن على بن بكر بن وائل وهو يشكر بن مبشر
ابن صعب (والعيش خير فى ظلال النوك) بالضم والفتح الحمق (ممن عاش كدا) قال الشارح اى من
عيش من عاش مكدودا متعوبا والاعذب ان يراد بالعيش ذو العيش كانه صار فى ظلال

الجهل عين العيش وحينئذ يستفاد نعومة عيشه من جعله عين العيش ولا يكون اخلالا (اى الناعم فى ظلال النوك) ففيه اخلال حيث فات وصف النعومة (خير من الشاق فى ظلال العقل) ففيه اخلال لفوت التقييد بظلال العقل ولا يخفى انه يلايم تقييد العيش الشاق بكونه فى ظلال العقل وينبغى ان يقول فى شدة احراق اشراقات العقل وكأنه اوقعه فى التعبير بظلال العقل المشاكلة وقال الشارح لا اخلال اذ قد اشتهر ان عيش الجاهل لا يكون الا ناعما فاستغنى به عن تقييد العيش فى ظلال النوك بالناعم مع ان لفظ الظلال لا يخلو عن اشعاره واطلق العيش الشاق ادعاء ان العيش الشاق لا يكون الا للعاقل حتى انه لو قيد لكان التقييد تكرارا (ولفائدة) اى وبقوله ولفائدة (عن التطويل) وهو كون اللفظ زائدا غير متعين فيه الزيادة (نحو) قول عدى بن الابرش يذكر غدر زباء كفراء ملكة الحيرة لجذيمة الابرش بالجيم والذال ككريمة حيث انتظم سلطنتها حيث كتبت اليه ان ملك النساء ضعيف لا يحسن فى نظر الرعايا ولا ائق سلطنتى فرأيت مصلحتى ان انكحك ويكون ملكى ايضا لك وكانت تهابن من الجذيمة فارادت ان تاخذه بهذا الغدر وقد فعه فذهب اليها من غير عدة مغرور ابوعدها فاخذته وامرت بقطع راهشيه وترك دمه يذهب الى ان مات وجذيمة الابرش كان ابرص فهابت العرب وصفه بالابرص فبدلوه بالابرش والبرشة بالضم فى شعر الفرس نكت صغار يخالف سائر لونه والفرس ابرش وقددت الاديم لراهشيه التقديد التقطيع والاديم الجلد والراهشان عرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه والى لجذيمة وفى قددت وقولها المزباء (والفى قولهـا كذبا ومينا) الكذب يرادف المين ولا فائدة فى الجمع بينهما ولا يبعد ان يجعل ذلك حشوا مفسدا لان عطف المين يفيد المغايرة وهى باطلة (وعن الحشو المفسد كالندى فى قوله) ابى الطيب (ولا فضل فيها) اى فى الدنيا (للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) شعوب بالفتح علم المنية سمى لها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف للعلمية والتأنيث كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل لجميع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف بالاتفاق فجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف فالمعنى انه لا فضيلة فى الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا يصح فى الشجاعة والصبر دون العطاء فان الخلود يزيد الحاجة الى المال فزيد فضل العطاء مع الخلود وقيل المراد بالندى بذل النفس فلا يكون حشوا مفسدا ورده الشارح بانه لا يفهم من لفظ الندى و بانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت الا ان يأول بعدم التحرز عن الهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة ورد الشارح انما يتم لو كان مراد القائل تصحيح الشعر كما يشعر به عبارة المصنف فى الايضاح اما لو كان المناقشة فى كونه حشوا مفسدا فلا لانه على مقتضى رده الاول يكون ايجازا مخلا وعلى مقتضى رده الثانى يكون تطويلا الا ان يقال يتعين الثانى للزيادة لايهامه ومفسد لايهامه خلاف المقصود فان قلت الحشو المفسد ما يكون زائدا غير محتاج اليه فى اداء المقصود و يكون مفسدا ولا شبهة فى ان الشاعر قصد ترتب عدم الفضل للندى على انتفاء لقاء شعوب ولا بد منه فى اداء هذا المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو المفسد قلت هذا اشكال قوى وغاية ما يمكن ان يقال فى دفعه ان مراده انه لا فضل لمجموع هذه الثلاثة لولا الموت لانه مع فضل الندى لا فضل الاخرين فيصح انه لا فضل للثلاثة والمال نفى الفضل عن الشجاعة والصبر فذكر الندى زائد موهم لخلاف المقصود فيكون حشوا مفسدا

ويمكن ان يقال ذكره استطراد لماجرى ذكرا ثنين مما اشتهر بالفضل على لسانه جرى الثالث الذى يذكر معهما فى مقام بيان الفضائل وذكر ابن جنى فى تصحيح البيت ان فى الخلود و تنقل الاحوال من يسر الى عسر ومن شدة الى رخاء ماسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر للبذل كثير فضل والاقرب ان اجل فضائل المال واعلى مايقعد به الهمم فى حرزه ان ينسب به الى دفع المهالك وفى ويتوقى به عن الفضاء فلولا لقاء شعوب لم يكن له هذا الفضل فالتنبيه على عظم هذا الفضل نفى جنس الفضل كانه لافضل له سوى ذلك (وغير المفسد وكقوله واعلم علم اليوم والامس قبله) ولكننى عن علم مافى غد عمى قوله قبله صفة الامس بتقدير الكائن قبله وهو الوصف للتأكيد وانما صار حشوا لانه لافائدة للتأكيد فيه بخلاف ما ابصرته بعينى وسمعته باذنى وضربته بيدى فانه يدفع التجوز بالابصار والسماع عن العلم بلاشبهة وبالضرب عن الامر به ولك ان تقول اللام للاستغراق اى كل امس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبيينا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى ومامن دابة يدب على الارض ولاطائر يطير بجناحيه (المساواة) قدمها مع تأخيرها عن الايجاز والاطناب فى مقام التصوير لقلة مباحثها فاراد ان الشغل بمباحث كثيرة لاوجوبها بعد الفراغ عنها واما فى مقام التصوير فراعى علو شانهما فى باب البلاغة وقال الشرح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه ان المقيس عليه للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على مااختاره المصنف (نحو قوله تعالى ولايحيق المكر السيء الا باهله) اى قول النابغة يخاطب اباقابوس معرب كاووس النعمان بن المنذر ملك العرب (فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتاى) اسم موضع من انتاى عنه اى بعد (عنك واسع) شبهه بالليل فى حال سخطه وضمن هذا التشبيه امورا احدها انه يدرك لامحالة كما هو شان الليل وانه لايخص ادراكه به بل يشمل الجميع وتخصيصه به فى الذكر لداع وانه كان فى غاية البعد يصل اليه و يتجاوزه ولاينتهى بمكان هو فيه وان ليلة سخطة نهار لطيف ولادوام لسخطه ومن لطايف البيان انه ذكره مقدما على نفسه متباعدا عنه ثم ذكره متأخرا متباعدا عنه تصويرا لوصوله اليه مع بعده وتجاوزه عنه وذكر نفسه بصورتين تصويرا وتخييلا لانه يبدل صورته من هوله قال الشارح المحقق فان قيل لايطابق شيء من المثالين لظهور الايجاز فيهما واما فى الآية فلحذف المستثنى منه واما فى البيت فلحذف الجزاء ونحن نقول ولحذف المعطوف عليه للشرط لنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقوانين النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لوصرح بذلك لكان اطنابا بل ربما كان تطويلا وبالجملة كون اللفظ البيت والآية ناقصا عن اصل المراد مع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا لايحتاج الى الجزاء هذا ولايخفى عليك ان ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وانه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف ايضا وايس لك ان تجيب بانه رعاية لامر لفظى ولاحذف عن التحقيق لانه ينافيه ماقدسبق منهم من ان النكتة فى جعل الخبر جملة ظرفية اختصارا لفعلية فانه يشعر بانهم جعلوه ايجازا الا ان يقال التحقيق انه لاحذف والتقدير لامر لفظى كما يقتضيه التمثيل بالبيت وماسبق كلام ظاهرى حتى ان ذكر متعلق الخبر الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه اذ الافساد اعم من ان يكون افسادا لقاعدة اللفظ اوللمعنى فماذكره الشارح من انه لوذكر لكان تطويلا لاوثوق عليه (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ماليس بحذف) اى بمحل حذف اوبسلب حذف (نحو ولكم فى القصاص

الثلاثة نسخه

يعقد نسخه

ان تجعل نسخه

سبب نسخه

حيوة) قال صاحب المفتاح هو علم فى الايجاز ووجهه انه رجح على ماهو اوجز كلام فيما بين البلغاء على ما بينه المصنف (فان معناه كثير ولفظه يسير) اوضح المصنف كثرة معناه بقوله فى الايضاح لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له قويا الى ان لا تقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم وفيه بحث لان ماذكره دليل على دعوى ان فى القصاص حيوة والدليل لا يراد بلفظ الدعوى حتى يقال معناها كثير باعتباره ولو كان الدليل موجبا لكثرة معنى الدعوى لكان كل دعوى نظرى ايجازا (ولا حذف فيه) اورد عليه ان ما ذكره المصنف فى بيان كثرة معناه يفيد ان الحيوة فى شرع القصاص او العلم به ففيه حذف ويدفعه ان معنى النظم ان القصاص منشأ الحيوة وغايته ان منشأيته مبنية بان العلم به او شرعه يوجب الحيوة والمراد بنفى الحذف نفى حذف الكلمة اذ هو المعتبر فى ايجاز الحذف فلا يرد حذف كلمة فى (وفضله) اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوة (على ما كان عندهم) اى فى اعتقادهم (اوجز كلام فى هذا المعنى) وهو القتل انفى للقتل اى فى معنى فى القصاص حيوة ونبه بلفظ عندهم على انه ليس كذلك فى الواقع كما افاده بيانه ومن قصور نظرهم انهم لم يتنبهوا ان قولنا القتل انفى له اخصر منه (بقلة حروف ما يناظره) اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل (منه) اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما يناظره منه ما سوى لكم لكونه زائدا على معنى القتل انفى للقتل فالحروف اللازمة وقفا ووصلا فى النظم عشرة فقط وفى قولهم اربعة عشر (والنص على المطلوب) الذى هو الحيوة اذ انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل يطلب للحيوة والنص على المطلوب اعون على القبول (وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم) ولا يخفى ما فى التعظيم او النوعية فى مقام المنة على العباد شرع القصاص من اعانته على القبول وبين وجه تعظيمه بقوله (لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فالمعنى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة ولك ان تريد بتعظيم الحيوة الحيوة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس (او النوعية وهى الحيوة الحاصلة للقاتل والمقتول بالارتداع) لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح ان يكون وجها لكل منهما وفى كون التعظيم او النوعية خارجا عن المطلوب نظر اذ المطلوب الحيوة العظيمة او نوع من الحيوة فافادة التعظيم او النوعية داخلة فى النص على المطلوب (واطراده) لجريان الحكم فى كل قصاص بخلاف حكم القتل فانه لا يجرى فى القتل الذى هو ليس بقصاص لانه ادعى للقتل وفيه ان مقصودهم بالقتل القتل فى مقابلة القتل فيكون مطردا ويمكن دفعه بان القتل فى المقابلة يجوز ان يكون قتل جماعة بواحد نعم لو اريد قتل واحد لواحد لكان مطردا لكنه ليس مقصودهم ويرد ان الكلام فى الفضل بحسب البلاغة وعدم الاطراد ينافى الصدق ولا ينافى البلاغة فالاولى وبالنص على المقصود لان مرادهم القتل فى مقابلة القتل ولفظ القتل ليس نصا فيه بخلاف القصاص فانه نص فيما قصد به (او خلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والخلو من التكرار فضيلة واورد عليه ان فيه رد العجز على الصدر وهو يوجب حسنا ودفعه الشارح ان التكرار من حيث هو تكرار منقصة وفضيلة من حيث انه رد العجز على الصدر وليس بشئ لانه يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد العجز على الصدر فلا يصير سببا للترجيح لوجود المعارض نعم فى كونه رد العجز على الصدر بحث وهو انه فى النثر ان يكون احد اللفظين فى اول الفقرة والاخر فى اخرها وفى كون قولهم فقرة بحث (واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير المفضل عليه قال المصنف اى القتل انفى

من تركه ولا يخفى ان الترك لا ينفي القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد انفى
من كل زاجر ويتجه عليه احتياج في القصاص الى متعلق فلا يستغنى عن الحذف والجواب
ماعرفته (والمطابقة) اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين عن القصاص
والحيوة وفيه ان القتل ونفيه ايضا متضادان ومنهم من زاد في وجوه الترجيح مافيه من الغرابة
من جعل القصاص الذى ينافي الحيوة منشألها ولم يلتفت اليه المصنف ولقد احسن
وان ذكره في الايضاح لانه مشترك لان في قولهم ايضا جعل القتل سببا لانتفائه ورجح ايضا بما فيه
من السلاسة لسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة لتوالى متحركين فيه كثيرا بخلاف قولهم
فانه لم يتوال المتحركان فيه الامرة ورجح ايضا بتقديم المسند للاختصاص مبالغة ورده
الشارح بان التقديم على المبتدأ المنكر لا يفيده ويرد نصهم على التخصيص في قوله تعالى
لا فيها غول الا ان يقال اراد المنكر الصرف ويعد فيه انه لا تزاحم في النكات فليكن تقديم
الخبر لتصحيح المبتدأ والاختصاص ايضا (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر
قدم ايجاز القصر لقلة مباحثه وعلو درجته (والمحذوف اما جزء جملة) فضلة كان او عمدة
مفردا كان او مركبا (مضاف) خبر مبتدأ محذوف اى هو مضاف والجملة صفة جزء
جملة وقيل بدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) اى اهل القرية (او موصوف نحو) قول
العرجى عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان الشاعر والعرج كفلس بالمهملتين والجيم منزل
بطريق مكة سمى به لتولده فيه (انا ابن جلا) في القاموس ابن جلا واضح الامر كابن اجلى
ورجل معروف تمتمه وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى طلاع الثنايا يراد به ركاب
لصعاب الامور بقهرها بمعرفته وتجاربه وجودة رأيه اوقاصد معالى الامور كذا في القاموس
(اى رجل جلا) تقدير الموصوف باعتبار اصل التركيب والا فقد عرفت ان هذا التركيب
بمعنى واضح الامر وجلا في الاصل بمعنى انكشف امره لا بمعنى كشف الامور على ماجوزه
الشارح كما لا يخفى عليك قال الشارح المحقق وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها
الا اذا كان بعضها مماقبله مجرورا بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك ومافى القوم
دون هذا اى رجل دون هذا وفى غيره نادر سيما اذا لزم اضافة غير الزمان الى الجملة فلفظ
جلا ههنا علم لم ينون لحكايته مع الضمير اذ لو جعل مجرد الفعل علما لنون لان الوزن غير
مختص ولا عام في اوله زيادة كزيادة الفعل فينصرف هذا ولا يخفى عليك انه لا يساعده مانقل عن
القاموس وايضا لا يوافقه ماذكره الشارح في البديع ان الشعر لسحيم بن وثيل الا ان يجعل قوله انا ابن
جلا تشبيها بليغا (او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى صحيحة اونحوها)
من الالفاظ المقاربة لها من سالمة وغير معيبة (بدليل ماقبله) وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل
على ان الملك كان لا يأخذ الا الصحيحة (او شرط كامر) في اخر باب الانشاء (او جواب شرط)
لا يخفى انه لو كان الحكم في جزاء الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف في اول بحث
احوال المسند وشرحه الشارح المحقق والسيد السند في انه مذهب المفتاح والمصنف لكان
حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيده كما في قوله ليحق الحق فانه لافرق بينهما

في حذف اصل الجملة وابقاء متعلقه (اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا مابين
ايديكم وماخلفكم لعلكم ترحمون اى اعرضوا بدليل مابعده) وهو قوله تعالى وماتأتيهم
من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (او للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف)
فلا تنصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا فيما اشار اليه بقوله (اوتذهب

نفس السامع كل مذهب ممكن) وفيه غاية تفخيم الجزاء فى المسرة اوالمساءة لانه لا يتصور
شيئا الاو يجوز ان يكون فوقه وفى التعيين ينتهى تفخيمه الى حد اوفيه ابقاء ذهن السامع
فيه على مكث بخلاف مالوعين فانه يعرض عنه بعد التعيين و يذهل عنه بسرعة لتوطين
نفسه عليه اولرجاء دفعه بمايطنه دافعا فان قلت هل يقدر فى النظم جزاء بلا قرينة فيكون
عبثا العدم فهم السامع فهو بمنزلة المتكلم بمالا يفهم اولايقدر فيكون الغاء الشرط الغاء مالا يصح
السكوت عليه قلت هذا اشكال قوى واظن انه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص
يقدر مبهم فالتقديرا فعل شيئا هوالغاية فى ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس
كل مذهب ممكن بخصوصه حتى يقر الجزاء عليه و يكون بعد ذلك شاملا فى تعيينه من عند
نفسه اوابفهم ان الجزاء ذلك حذف للمبالغة فى علوه بتخييل ان ترك ذكره للدلالة على انه
لايحيط به الوصف (مثالهما ولوترى اذ وقفوا على النار) وقوله تعالى حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها ولااظن بك ان تقتصر فى نكات حذف جواب الشرط على ماذكر بل ترى
فيه ماسمعت سابقا سريع الجريان كاختيار تنبه السامع اومقدار تنبهه اوالاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ اوتعينه
اوادعاء تعينه وكان تخصيص هؤلاء بالذكر للتنبيه على كثرة اعتبارها فى هذا الحذف
ولهذا لم يتعرض لنكتة الحذف فى سائر المحذوفات (اوغير ذلك) عطف على قوله

اوجواب الشرط لامجرور ويرشدك اليه (نحو لايستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل)
والمراد بغير ذلك المسند اليه والمسند والفعل والمفعول والحال نحو البر الكر بستين اى منه
والمستثنى لاالمستثنى منه لما عرفت انه لم يجعل حذفه موجبا للايجاز والمضاف اليه نحو بين
ذراعى وجبهة الاسد ونحو يارب و ياغلام قال الشارح وجواب القسم نحو والفجر وليال عشر
وجواب لما ولاشبهة فى ان جواب القسم جملة فادخاله تحت قوله اوغير ذلك وهم وماذكره
فى المختصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لايكون جزأ من كلام آخر ولذاعد جواب الشرط
جزء الجملة ينتقض بجعل قوله ليحق الحق من حذف الجملة لان المحذوف جزء جملة اخرى هى
مجموع الجملة ومتعلقه والاظهر ان جواب لما داخل تحت قول المصنف اوجواب شرط

قال سيبويه لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط نحو كلما (اى ومن انفق من بعده وقاتل)
بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف (بدليل مابعده) وهو قوله اولئك اعظم درجة
من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا و يحتمل الاية والله اعلم ان لايكون فيه حذف وتفسير
بانه لايستوى منكم جماعة انفقوا من قبل الفتح وهم مع اشتراكهم فى الانفاق قبل
الفتح متفاوتون لتفاوتهم فى الانفاق والاخلاص فيه و يكون قوله اولئك اعظم درجة
بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا بعد من وقاتلوا (واما جملة)
عطف على قوله اماجزء جملة (مسببة عن مذكور نحو ليحق الحق و يبطل الباطل) اى
فعل مافعل ومنه قول ابى الطيب اتى الزمان بنوه فى شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم
اى فساءنا (اوسبب لمذكور نحو)قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت اى قدر
فضرب بها او يجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) قال الشارح فيكون المحذوف جزء
جملة هوالشرط قلت جزء من الجزاء ايضا هو كلمة قد وهذه الفاء التى يطلبها محذوف
يسمى فاء فصيحة فقيل على تقدير ان يكون المقدر الشرط وهو ظاهر كلام الكشاف وقيل على
تقدير كون المحذوف جملة مستقلة وهو ظاهر كلام المفتاح انها فصيحة وقيل على التقديرين
قال الشارح والمشهور فى تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى مايراد بنا ثم القفول فقد جئنا

خراسانا وكأنه اراد به تأييد ماذكره الكشاف لان المقدر فيه الشرط
كما قال في شرح المفتاح اى ان صح ما قالوا فقد آن لانا جئنا خراسانا و يحتمل ان يقدر
جملة مستقلة اى امتثلنا ماقصد بنا او قضينا ماقصد بنا فقد جئنا خراسانا (او غيرهما)
اى غير المسبب والسبب (نحو قوله فنعم الماهدون على مامر) في بحث الاستئناف من ان
التقدير هم نحن على قول (واما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يايوسف) ومما ينبهك عليه البصيرة الوقادة اما المراد
بالاكثر من جملة جملتان او اكثر لاجملة وبعضها ايضا كما يوهمه ماذكره في بيان تقدير الآية
لان الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتمثيل حذف ففعلوا فاتاه وقال له ولايخفى
ان التقدير اكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا واخبركم بتعبيره
ففعلوا الخ (والحذف على وجهين) احدهما (ان لايقام شئ مقام المحذوف كما مر) يشعر
كلامه بان مامر من الامثلة كله مما لم يقم فيه شئ مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف
في قوله واسئل القرية مما اقام فيه القرينة مقام المحذوف فمثال القسمين مما مر لكن مثال
القسم الثاني مر على المصنف (و) الثاني (ان يقام) شئ مقام المحذوف (نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر) والاظهر ان التقدير فلا يقدح
في رسالتك فانه قد كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل الجزاء المحذوف لان
تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن
والصبر فان البلية اذا عمت طابت ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها
لجعل القصة حالا ولايخفى انه مجاز في هذا المقام ولايذهب عليك ان الحذف ليس نفس
قيام شئ مقام المحذوف ولاعدمه ففي جعلها قسم الحذف تسامح والتقدير ذو ان يقام
وقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له وقال في قوله ومنها ان يدل العقل تسامح
وكأنه على حذف مضاف (وادلته) اى ادلة لابد للحذف منه اما التنبيه على اصل الحذف
واما التنبيه على خصوص المحذوف (كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اى على الحذف
(والمقصود الاظهر) فيه مسامحة اى كون المحذوف مقصودا الاظهر (على تعيين المحذوف)
فيه مسامحة اى على خصوص المحذوف فبتلك الدلالة يحصل تعيين المحذوف وخفاء
المسامحتين خفينا على الشارح المحقق فلاينكرهما لعدم تعرضه لهما مع تعرضه لمسامحة
في قوله ومنها ان يدل وكن تابع الدلالة العقل الرشيد ولاتكن في عقال التقليد كالبليد (نحو
حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اى تناولها) هو الاخذ على مافي القاموس فان العقل دل
على ان الاحكام الشرعية متعلقة بالافعال المكلفين دون ماليس في قدرة المكلفين فلا بد ههنا
من محذوف يحتمل الاكل والشرب والاستضاءة بادهانها وبيعها وشراءها والمقصود
الاظهر مايعم الكل (ومنها ان يدل العقل عليهما) اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو
(وجاء ربك اى امره او عذابه) فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله اذ المجئ يتوقف
على الانتقال من مكان الى اخر ومايعذب به الرب مما ينتقل من مكان الى اخر كالمطر والنار
وكذا ما يامره بالمجئ فالامر بمعنى مامر والعذاب بمعنى مايعذب به فلا يرد ان الامر والعذاب
امران معنويان لامجئ لهما وترديد المحذوف بين الامر والعذاب لاينافي تعيين المحذوف
فانه اشارة الى ان جاء ربك لو وقع في مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف
فالعذاب يقدر ذلك المخصوص ولو وقع في مقام لايرشد العقل الى مخصوص يقدر العام
وقد اشكل الترديد على الشارح فقال اى يدل على تعيين هذا المحذوف بانه احدهما وليس

اى غفل عنه المصنف منه

جعلهما نسخه

عقاد نسخه

المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتأمل وفهم ما ذكره كان اصعب من فهم
ما ذكره المصنف فاخترنا شرح كلامه على التأمل فى حق مرامه فاعرف وانصف ولا يخفى ان
العقل لا ينفى بتقدير الامر او العذاب بل لا بد من زائد على العقل من الاقتران وغيره يعين
شيئا ثم العقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف فى هذا المثال بل على احد الامرين فانه
ربما يجعل تمثيلا فى ظهور ايات الرب وهيبته كما يظهر عند مجئ السلطان فلا حذف
حينئذ (ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى
فيه) فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان
على ذات شخص لان اللوم للانتهاء عما لا ينبغى فهو ينبغى ان يكون مقدورا
واما تعيين المحذوف (فانه) بالفتح بتقدير فبانه يعنى بملاحظة انه (يحتمل تقدير فى حبه لقوله
تعالى قد شغفها حبا) اى حرق شغاف قلبها (و) تقدير (فى مراودته لقوله تعالى تراود فتاها
عن نفسه (و) تقدير (فى شانه حتى يشملهما) اى الحب والمراودة (والعادة دلت على
الثانى) اى مراودته (لان الحب المفرط لا يلام فى صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه) اى لغلبة
الحب المفرط على صاحبه فلا يقدر على الانتهاء وفيه انه ما لا يلام عليه الشئ لا يلام على
ما يلازمه ايضا لان مغلوب الشئ مغلوب لازمه فالاولى ان يقال لا عيب فى الحب المفرط
فلا يلام عليه بل فى المراودة فتعين تقديرها فان قلت فليقدر الشان ويصرف الاضافة
العهدية الى المراودة قلت هى بعينها المراودة والدال لا يكون معتبرا الا فى حق المعنى
واما العبارة فموكولة الى المخاطب فليقدر ما شاء (ومنها) اى من ادلة الحذف لتعيين المحذوف
(الشروع فى الفعل) لان الشروع انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى شرع فيه واما
الدلالة على اصل الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به
كما يشهد به القوانين النحوية كذا فى الشرح وفيه ان المخاطب قلما يكون نحويا فلا معنى
لجعل طلب الجار والمجرور فعلا متعلقا بمعرفة القوانين بل ينبغى ان يجعل الدليل عليه
طلب معنى حرف الجر له بمقتضى العقل وان تقدير الفعل للجار والمجرور لرعاية القواعد
النحوية غير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يجعل فى القصاص حيوة ايجاز الحذف مع ان حرف الجر
يقتضى المحذوف على قاعدة النحوية وبهذا علم ان التمسك بطلب معنى حرف الجر تقدير الفعل
ايضا ضعيف بل انما يطلب الحذف عند عدم تمام الكلام بدونه فى (نحو بسم الله الرحمن الرحيم
فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له) حتى لو قيل قرائتى بسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليلا على
الحذف (ومنها الاقتران) اى الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا
فالشروع ايضا اقتران (كقولهم للمعرس) على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخاذ
الوليمة والبناء على الاهل والمراد الثانى (بالرفاء والبنين اى اعرست) فان كون هذا الكلام مقارنا
للاعراس دل على ان المحذوف وهو اعرست والباء للملابسة والمراد بالرفاء الملايمة والاتفاق
واصله الاصلاح ومن ادلة الحذف وقد فاتهم دليل تعيين مقام المحذوف كما فى بسم الله الرحمن
الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم لا قبله
(والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام) ومنه ما فاتهم ولم يضبطوه وهو كعكس ذلك ولنسمه
اجمالا بعد التفصيل لا ابهاما بعد الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيام
ثلثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احداهما
مبهمة والاخرى موضحة ولا خفاء فى ان تلك الاراءة كعرض الحسناء فى لباسين وفيه توجه العقل
الى المعنى ومشاهدته بعين الرغبة ما لا يخفى وقال الشارح فيها علمان والعلمان خير من علم واحد
هذا وقولهم علمان خير من علم واحد مثل يضرب فى مدح المشورة والبحث قال الميدانى اصل

قولهم علمان خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل استبحث لنا طريقا فقال انى عالم قال يابنى علمان خير من علم واحد يضرب فى مدح المشورة والبحث كذا ذكره فى شرحه للكشاف فى تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلمان الصحيح فيه وعلمان ومن فوائد الايضاح بعد الابهام تسهيل الفهم والحفظ اذ المبهم لوجازته اقرب الى الحفظ والموضح اقرب الى الفهم وفى كل من تلك الوجوه انه لا يفيد الا الجمع بين المبهم والموضح بل لا يفيد الا الجمع بين بيانين ولفوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما يتكفله ماذكره بعد ذلك من قوله (او ليتمكن فى النفس فضل تمكن) وما يعقبه فعليهما التعويل وانما يوجب فضل التمكن لان ورود المبهم يوجب توجه النفس اليه والسعى فى تحصيله فيقع الايضاح فى ان ذلك التوجه التام فيحفظ كل الحفاظ فلا حاجة الى ما قال الشارح من ان النفس جبلت على ان يكون المبين بعد الابهام اوقع فيها من المبين اولا (وليكمل لذة العلم به) قال المصنف وذلك لانه يكون الايضاح علما ولذة عقيب الم الجهل الذى فى الابهام لان الابهام علم مخلوط بجهل تتألم النفس منه وتسعى فى النجاة عنه فاذا علم غير ممتزج بالجهل حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الالم وفيه انه لا معنى لا يلام النفس قبل ايراد اللذة عليها ليكون مع اللذة لذة النجاة عن الالم فالوجه ان هناك لذتين لذة العلم على وجه الابهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس لك ان تقول كمال لذة العلم باعتبار ان العلم بالايضاح غير مشوب بالم الجهل كالعلم مع الابهام لانه لا يوجب ايراد المبهم بل يقتضى الاكتفاء بالايضاح وفى الايضاح اولتفخيم الامر وتعظيمه وكان وجهه ان لا طريق الى ادراك العظماء دفعة بل لابد فى الوصول اليهم من التدريج وذكر فى تمثيله قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وزاد الشارح واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (نحو رب اشرح لى صدرى) فقال للايضاح بعد الابهام للنكات الثلثة وفيه تنبيه على انه لا تزاحم فى النكات (فان اشرح لى صدرى يفيد طلب شرح شئ ماله) لا لان لى صفة نكرة مقدرة اى اشرح شيئا لى وصدرى بدلا منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لى اى لاجلى ان المطلوب شرح شئ ماله من غير تقدير فالابهام اعم من الابهام المقدر والمفهوم فان قلت فى فهم شئ ماله نظر لجواز ان يقال اشرح لاجلى صدر معلمى قلت لا خفاء فى تبادر ماذكره وان كان ماذكر به محتملا فان قلت يكفى فى فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لى لان اشرح يدل على طلب شرح شئ ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والا لكان كل فعل منع مفعوله المتأخر ابهاما وتفسيرا ثم نقول لا اطناب فى ذكر الظرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره (ومنه) اى من الايضاح بعد الابهام كذا فى الايضاح والانسب اى من الاطناب بالايضاح بعد الابهام (باب نعم) ادرج الباب ليشتمل الافعال الاربعة (على احد القولين) فى المخصوص وهو انه خبر مبتدأ محذوف بخلاف القول بانه مبتدأ جملة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابهام بل الواضح مبتدأ هو المقدم على المبهم وفيه بحث لان المبتدأ بتأخيره بوضع الخبر المقدم فهو عكس باب ضمير الشان اذ فيه الخبر موضح المبتدأ ولا يخفى ان عد باب نعم منه على ماهو الاغلب والافقد تقدم المخصوص (اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد) فيه بحثان احدهما انه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت فى النحو ان فاعله معرف باللام او مضاف اليه او مضمر مميز بنكرة منصوبة اوبما وثانيهما انه لو قيل نعم زيد لكان اخلالا لان نعم للمدح العام فى جنس من الاجناس لا مطلقا فمعنى نعم الرجل زيد ان زيدا جيد فى جميع ما يتعلق

بالعالمية ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا فى جنس و قد امكن فيه
الاختصار بان يقال نعم زيد فى الرجولية ويقدر قولنا فى الرجولية بقرينة الا انه التزم فيه
الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة فى المدح
فامتنع الاختصار وقد اشار الى هذا الامتناع بقوله لو اريد الاختصار فمن وجوه حسنه
سوى ماذكر اتباع الاستعمال الواجب و بهذا ظهر ان المراد بقوله الاختصار مايقابل
الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح
المحقق وصرح به السيد السند فقالا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم الايجاز
دون الاطناب موافقا لاصطلاح السكاكى وكيف لا وقولنا نعم زيد فى افادة مدح زيد
بالرجولية اختصار لامساواة على ان فى اثبات الاصطلاح للسكاكى صعوبة اذ ما تمسك
به السيد السند هذه العبارة وقال لاشك ان نعم زيد من قبيل المساواة وقوله وقد تليت عليك
فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعنى الاطناب قال السيد السند فقد جعل الاختصار مقابلا
للتطويل والظاهر تناوله للمساواة ومن البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به
وانه يحتمل ان لايكون متعرضا للمساواة لعدم الاعتداد بشانه ولذا اكتفى فى ذكر الباب
بالايجاز والاطناب ولو كان السكوت عن المساواة موجبا لدخوله فى مقابل الاطناب
لثبت اطلاق الايجاز ايضا على المساواة بقى ان نعم الرجل زيد مدح عام لزيد فى الرجولية
فلابد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب فى الكلام بذكرهما (ووجه حسنه) اى حسن باب نعم
(سوى ماذكر) فى صحة استعمال سوى هنا نظر لانه حرف استثناء ولامعنى للاستثناء هنا
والعبارة الصحيحة غير ماذكر بجعله حالا عن المبتدأ وانما وقع فيه من تغيير عبارة المفتاح
وهى صحيحة حيث قال ولولم يكن فيه اى فى باب نعم شئ سوى انه يبرز الكلام فى معرض
الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصاره من اخر وايهامه الجمع بين المتنافيين
مثله فى الجمع قد بين الاجمال والتفصيل لكفى (ابراز الكلام فى معرض الاعتدال) وقد عرفت وجهه
(وايهام الجمع بين المتنافيين) من الايجاز بحذف المبتدأ والاطناب بذكر الرجل والاجمال
والتفصيل والايضاح والابهام والاخبار والانشاء وابهام الجمع بين المتنافيين يوجب
استطراف البيان واستغرابه وفيه ظهور سلطان البلاغة فى ملك البيان بجمع حيث بين
الذئب والغنم وانما قال ابهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين محال ومن موجبات
حسنه سوى ماذكر اجتماع جهتى البلاغة فيه من الايجاز والاطناب (ومنه التوشيع)
قال الشارح التوشيع لف القطن بعد الندف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى
المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف وفيه انه بمنزلة الندف بعد اللف لان المثنى
اشبه باللف والتفسير بالندف فالوجه انه من قبيل التسمية بالضدور عما يقال المثنى بجمعه
المتعدد يشبه الندف الذى يجعل القطن المتفرق شيئا واحدا وتفصيله يشبه تقسيم المندوف
باللف ولك ان تجعله من قبيل التوشيع بمعنى اعلام الثوب اذ فيه تزيين البيان الذى هو
ثوب للمعنى (وهو ان يؤتى فى عجز الكلام بمعنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول)
لايظهر فرق بين المثنى المفسر باسمين وبين الجمع المفسر باسماء ولعلهم ذكروا اقل مايكون
وكذا لايظهر فرق بين المثنى فى عجز الكلام وفى اثنائه كان يقال يشيب ابن آدم
وخصلتاه يشب الحرص وطول الامل فالا ظهر ان يحذف العجز عن التعريف (نحو
يشيب ابن آدم و يشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل) وكقوله سقتنى فى ليل شبيه
بشعرها شبيهة خديها بغير رقيب فازلت فى ليلين شعر وظلمة وشمسين من خمر ووجه

تعبير المفتاح نسخه

خصلتان نسخه

حبيب ويخرج عن التوشيع بقوله ثانيهما معطوف على الاول مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخر طول الامل ان اللائق جعله منه فتأمل (واما بذكر الخاص بعد العام) هذا بظاهره يصدق على التوشيع و باب نعم ودفعه ان يراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا مجرد ما يكون الخاص فردا منه فلا يرد الخاص الذى هو صفة او بدل من العام قال الشارح المحقق يعنى بذكره بعد ان يكون معطوفا عليه فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع ان جبريل وميكال عطفان على لله على ما هو الاصح فلا يصح ان يقال واما بعطف الخاص على العام ويستفاد من الكشاف فى تفسير قوله تعالى انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين ان الخاص المذكور بعده لا يجب ان يكون مندرجا تحته بحكمه بل لو ميز عن العام واخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام فى حكمه يكون من هذا القسم حيث قال فان قلت لم اخر الشمس والقمر قلت اخرهما ليعطفهما على الكوكب على طريق الاختصاص بيانا لفضلهما واستبدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع كما اخر جبريل وميكال من الملائكة ثم عطفهما عليها كذلك هذا كلامه وحينئذ لا يتم ما وجهنا به كلام المتن (للتنبيه على فضله) اى على مزية الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اى من جنس العام (تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات) يعنى لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الفاضلة جعل كانه شئ اخر مغاير للعام مباين له ولا يشمله العام ومما لا يبعد عن الاعتبار ان يعطف الخاص على العام تنبيها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اى الفضلى من غيره من الصلوات من قولهم للافضل الاوسط قال الشارح هى صلاة العصر على قول الاكثرين وفى القاموس الصلوة الوسطى المذكورة فى التنزيل الصبح او الظهر او العصر او المغرب او العشاء او الوتر او الفطر او الاضحى او الضحى او الجماعة او جميع الصلوات المفروضة او الصبح والعصر معا او صلوة غير معينة او العشاء والصبح معا او صلاة الخوف او صلوة الجمعة فى يومها وفى سائر الايام الظهر او المتوسط بين الطول والقصر او كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيدة من قال هى غير صلوة الجمعة فقد اخطأ الا ان يقوله برواية مسندة الى النبى صلى الله عليه وسلم قيل لا يرد عليه شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر لانه ليس المراد بها فى الحديث المذكور فى التنزيل هذا و ينبغى ان يعلم على انه تفسير الوسطى بالمتوسط بين الطول والقصر او بصلوة الخوف لا اطناب لان المقصود الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة على وضعها ومنه قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير و يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لا تطويلا ولهذا قيد كما ذكر اطنابا بنكات الا انه اجمل هنا النكتة لانه عرف سابقا نكات التأكيد الا انه قد تكون فيه النكتة غير ما سبق منه التنبيه على ما ينفي التهمة كما قال تعالى وقال الذى امن يا قوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد * ياقوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع فان فى تكرار ياقوم التنبيه على مزيد الشفقة ودفع تهمة عدم الشفقة ومنه زيادة التوجع والتحسر نحو قوله * فياقبر معن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا * و ياقبر معن كيف داريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا * ولا يبعد ان يجعل نكتة للتأكيد فى مات زيد زيد

ومنه زيادة السرور والفرح نحو جاء اخوك اخوك وقد يكون لمجرد احضار اللفظ ليرتبط به المتعلق ولا يلتبس لبعد المتعلق عن المتعلق اما مجردا عن رابط كما فى قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم واما مع رابطة كما فى قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا و يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب اليم (كتأكيد الانذار) لنكتة من نكات عرف فى التأكيد (فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) ولما استشعر ان يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعى كون المراد بالثانى غير الاول قال لدفعه (وفى ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ من الاول) يعنى ان ثم مستعار عن التراخى الزمانى الى التدرج فى درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج فان قلت اذا كان الانذار الثانى ابلغ لم يكن تكريرا قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بانه زاد فى المفهوم شئ وجعل قوله وفى ثم الخ بيانا لما خفى من نكتة اطناب فى ذكر ثم مجال (واما بالايغال) من اوغل فى البلاد اذا ابعد واختلف فى تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها) لا يخفى ان تمام الكلام بدونها لا يخص الايغال بل كذلك جميع اقسام الاطناب وان تعريف الايغال يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل غيرها ايضا من اقسام الاطناب اذا كان كذلك (كزيادة المبالغة فى قولها) اى قول الخنساء من مرثية اخيها صخر (وان صخرا لتأتم) اى تقتدى (الهداة به) يريد الهداية بذلك الاقتداء (كانه علم) فى القاموس هو الجبل الطويل او عام وفى الشرح جبل مرتفع (فى رأسه نار) فان قوله كانه علم واف بالمقصود وهو المبالغة فى هدايته وقوله فى رأسه نار لزيادة المبالغة فى هدايته هذا اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية به فى ظلمات الجهل فهو ليس من الاطناب فى شئ بل لا بد منه فى اصل المقصود (وتحقيق) اى وكتحقيق (التشبيه فى قوله) اى امرئ القيس (كأن عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا الجزع الذى لم يثقب) شبه عيون وحش اصطادها واكلها بالجزع وهو بالفتح والسكون الخرز اليمانى الذى فيه سواد و بياض تشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب لتحقيق التشبيه لان غير المثقوب احق بان يجعل مشبها به لا ثقبة فى العين قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها فشابهت الجزع و بهذا ظهر فساد ما قيل انه اراد انه من كثرة اقامتهم فى المفاوز الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم والمراد كثرة الصيد فان قلت لا يستفاد كثرة الصيد الا ان يكون حول خبائهم وارحلهم كثرة الجزع وظاهر انه ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والرحال يدل على الكثرة قال الشارح المحقق وكدفع توهم غير المقصود فى بيت السقط * فسقيا الكاس من فم مثل خاتم * من الدر لم يهمم بتقبيله خال * فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره وقال السيد السند ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن فى ثغرها خال اى شامة تغير لونه والثانى ما ذكره ودفع توهم غير المقصود انما يأتى على الثانى دون الاول قلت لما شبه فه بالخاتم والخاتم ربما يسود بالحبر رعاية وهم ان يكون فى ثغره شامة يشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ولك ان تريد به لدفع توهم ذكره الشارح اخاتم الرجل فيكون مبالغة فى نفى تقبيله لانه اذا لم يتيسر ذلك لخاله فكيف لغيره (وقيل لا يختص بالشعر) وهل يختص فى الشعر باخر البيت كما فى القول الاول وهل يختص فى النثر باخر الفقرة (ومثل ذلك بقوله تعالى قال ياقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم

اجرا وهم مهتدون) لان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لامحالة وذكر لزيادة الحث على الاتباع والترغيب فى الرسل اى ولاتخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة كذا فى الشرح قلت المثال اتبعوا من لايسألكم اجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لايكون الا كذلك وفيه مزيد الحث كما ذكره فتأمل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى تشتمل) تلك الجملة الثانية (على معناها) اى معنى الجملة الاولى (للتوكيد) علة للتعقيب ولايخفى انه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فبينه وبين التكرير عموم من وجه (وهو ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ماقبله كذا فى شرح ولا بدفيه من قيود اخر نظرا الى مافسر به الخارج مخرج المثل وهو مايكون حكما كليا منفصلا عما قبله جار مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغى ان يحقق بان لا يستقل او يكون حكما جزئيا او كليا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب ان قدم الضرب الثانى لانه ثبوتى الا ان يقال الضرب الاول اشد ارتباطا بالمقصود من الثانى فلذا قدم (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور على وجه) وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله لانه لحصره فى الكفور واشار بقوله على وجه ان هناك وجها اخر ليس مما نحن فيه وهو مانقله عن الزمخشرى فى الايضاح من ان الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة فى معنى المعاقبة وتارة فى معنى الاثابة فلما استعمل فى قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب الا الكفور قال المصنف فعلى هذا يكون من الضرب الثانى فان قلت اولا ان جزيناهم بمعنى عاقبناهم لايحمل وهل يجازى على معنى وهل يعاقب فيتوقف على سابقه قلت التوقف لفهم المراد فلا احتياج بفهم باعتبار دلالة اللفظ وهو لاينافى الاستقلال انما المنافى ان يكون نفس الحكم متوقفا على ماقبله بقى انه لايصح نفى مطلق المعاقبة عن غير الكفور فانه المبالغة فى الكفور و يكفى فى المعاقبة الكفر فعلى هذا ايضا لابد ان يحمل النظم على انه هل يعاقب ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا يكون من الضرب الاول مطلقا الا ان يقال حصر العقاب ادعائى فلا يحتاج الى التقييد والاولى ان يجعل من الضرب الاول مطلقا و يستغنى عن اعتبار الادعاء و يمكن ان يحمل الجزاء على المطلق و يخرج مخرج المثل بان يقال لاجزاء الا للكفر واما الاثابة فمحض فضل لان الشاكر لايفى عمله بما وجده عاجلا وليس مايسمى جزاء الا بارزا فى معرضه من غير ان يكون على حقيقة الجزاء (وضرب اخرج مخرج المثل) بان تكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق) اى اضمحل (الباطل ان الباطل كان زهوقا) فى الايضاح وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى وماجعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثانى فكل منهما تذييل على ماقبله وفى تقريره اشعار بان تذييل يطلق على الجملة الثانية ايضا ولايبعد ان يكون التذييلان بجملة واحدة (وهو ايضا) اى عاد التقسيم عودا فنبه تصريح بان التقسيم لمطلق التذييل لا بقسمة الثانى كما توهمه بعض من الشارحين المذكورين اذ تقسيم القسم ليس عود القسمة الابتداء بل بعيد من جعل تقسيم قسم الشئ تقسيما له (اما لتأكيد منطوق كهذه الاية) فان زهوق الباطل منطوق

(واماتأكيد مفهوم كقوله) اى النابغة الذبيانى (ولست بمستبق اخا لاتلمه) اى لاتصلحه
حال من اخا لعمومه بالنفى وليس حالا عن ضمير المخاطب فى لست اومستبق لان مايصلح
حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به الا بقرينة وليس صفة لاخا لان
المعنى على انك لست بمستبق اخا ان لا يصلح تفرق حاله وذميم خصاله والحال اقرب
من معنى الشرط من الصفة لانه قيد للعامل دون الصفة (على شعث) اى تفرق حال وذميم
خصال (اى الرجال المهذب) اى المنقح الفعال المرضى الخصال (واما بالتكميل
ويسمى الاحتراس ايضا)وهو التحفظ سمى به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان
الابهام فناسب التسمية بالتكميل (وهو ان يؤتى فى كلام)ان اريد بكلمة فى الجزئية يشكل
بتكميل لايكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اريد الظرفية لايشمل ما اخر الكلام
فتأمل (يوهم خلاف المقصود بمايدفعه) اتى بمثالين احدهما للواقع فى الوسط والاخر
للواقع فى الاخر هذا على طبق مافى الايضاح ونحن نقول احد المثالين لدفع الوهم قبل
حدوثه والاخر لدفعه بعده (كقوله)اى قول طرفة كسودة (فسقى ديارك غير مفسدها)
مفعول به اومطلق اى سقيا غير مفسد الديار وجعله الشارح حالا مما بعده (صوب الربيع)
اى نزول المطر فى الربيع (وديمة)اى مطر فى الربيع (تهمى)اى تسيل قيد السقى لغير المفسد
لان نزول المطر سيما السيل قد يكون مفسدا وسببا لخراب الديار كذا فى الشرح ولك ان تقول
صوب الربيع مصلح فى اوله مفسد فى اخره لانه يضر المحصولات فاحترز عنه بقوله غير مفسدها
ويحتمل ان يراد بالديار اهلها اويجعل غير مفسدها بمعنى الا مفسدها فيكون الاستثناء من الاهل
فيكون من اصل الكلام لاللتكميل (ونحو)قوله تعالى (اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين)
فانه لواقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل
التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين
ولذلك عدى بعلى لتضمين معنى العطف ويجوز ان يكون من قبيل تضمين الشرف
والعلو اى اذلة لهم مع فضلهم عليهم كذا فى الايضاح والشرح ونحن نقول الاية لتنفيرهم
عن الرجوع عن الايمان والمقصود انكم لوترجعون عن الايمان سيأتى الله بقوم اذلة على
المؤمنين اعزة على الكافرين فينقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم الى كونكم
اذلة لهم ولابد فى افادة هذا المعنى من ذكر قوله اعزة على الكافرين فهو داخل فى اصل
المقصود وليس فى الاطناب من شئ والله اعلم ومن هذا القسم قول كعب ابن سعد الغنوى
حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لواقتصر على وصفه بالحلم لاوهم
ان ذلك له من عجزه عند القدرة فازال هذا الوهم بان جملة انما هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا
انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فيزعم المصنف انه تأكيد لمفهوم قوله
اذا ما الحلم زين اهله مع انه غير حليم حين لايكون الحلم زينا لاهله فان من لايكون حليما حين
لايحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لامحالة فيكون هذا تذييلا لتأكيد المفهوم لاتكميلا
كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان تذييل التكميل تكميل كما لا يخفى فبهذا الاعتبار جعله
هذا البعض تكميلا وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانا لانم ان من لايكون حليما حين لايحسن
الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لايهاب ولا يعبأ به ويمكن اثبات
مامنعه بانه اذا لم يكن حلمه مع العدو حسنا لامحالة يكون غضبه مهيبا والا لكان حلمه حسنا
اذ لانفع لغضبه قال الشارح والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به
كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم

الغنوى بنسخة

يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ليتمكن مهابته فى غيره فكيف فى غير تلك الحالة (واما بالتتميم وهو ان يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود) يخرج عنه تتميم ذكر فى كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل بان النكتة فى التتميم غير دفع وهم خلاف الحق لا بانه لا يكون فى كلام يوهم خلاف الحق اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل (بفضلة) لنكتة المتعارف فيما بين علماء العربية كون الفضلة بمعنى يقابل العمدة فالشارح المحقق حفظ المتعارف ومنهم من جعله على ما يزيد على اصل المراد ولا يفوت بحذفه فرده الشارح المحقق فى المختصر بانه لا تخصص بذلك للتتميم وبانه كذبه بذلك كلام المصنف فى الايضاح وكلاهما ضعيفان اما الاول فلان المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يخص بقسم فى قسم يشهد له قوله فى تعريف الايغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها واما الثانى فلان المصنف لم يزد فى هذا المقام فى الايضاح على ما فى التلخيص الا تكثير الامثلة مع انه لم يمثل بغير الفضلة نعم ماذكره فى بحث الاعتراض ان من اشترط فى الاعتراض كونه بين كلامين اوفى اثناء كلام وجوز كونه غير جملة يشمل الاعتراض عنده بعض صور التتميم ينافيه فانه لو لم يكن التتميم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعض صوره على تجويز كونه غير جملة بل يشمل عند من لم يجوزه ايضا الا انه يبعد ان يكون مراده هذا الموضع لانه مذكور فى نفس الكتاب فلا معنى للاحالة بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة يوجب ان لا يكون قولنا زيد يقاسى مشقة الجوع ويطعم الطعام من التتميم مع انه كقولنا زيد يطعم الطعام مع مقاساة شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدا (كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه اى مع حبه) من وجهين ذكر الثانى بل الاظهر وهو كون ضمير حبه للطعام اما على توجيه اخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطناب لانه لتأدية اصل المراد لا نقول على الوجه الاول ايضا هو لاصل المعنى لانه لا بد منه فى اداء انهم يطعمون الطعام مع حب الطعام لانا نقول لولا المبالغة فى الاطعام لم يكن لافادة ان الاطعام مع حب الطعام وجه ولم يقصد اليه البليغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام اى يطعمون الطعام بناء على حب الاطعام فيكون لافادة ان الاطعام لكون السخاخلقا لهم فلا يكون ايضا مما نحن فيه قال الشارح المحقق وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى فى بعض الليل قال السيد السند ان هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هى الكون فى بعض الافراد لا الكون فى بعض الاجزاء ونحن نقول قد حقق ائمة الاصول ان الظرف المنصوب هو المعتاد فلا بد ان يستوفى المظروف جميعه الا ان الاية ترد قولهم لا قول الكشاف للاجماع على ان الاسراء كان فى بعض الليل ولك ان تقول اراد بقوله فى بعض الليل فى بعض افراده لكنه بعيد نفى ان افادة ان الاسراء كان فى بعض الليل ليس زائدا على اصل المراد (واما بالاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها) اى الجملة او اكثر (من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام) قال الشارح المحقق والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او تأكيدا او بدلا منه هذا وقد فاته ان يكون الثانى معطوفا على الاول كما فى قوله تعالى انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم اعتراض فان ما بين قوله انى وضعتها انثى وانى سميتها مريم اعتراض ايضا كما اعترف به والظاهر ان الصفة المقطوعة مما يتصل

معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة وقد دخل في التعريف
تذييل وتكميل لا محل له من الاعراب اذا وقعا بين جملتين متصلتين معنى ولا يخص شمول
الاعتراض بعض صور التكميل بما اذا جوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة بما قبل
الاعتراض كما يوهمه ما سيأتي وينتقض التعريف بمعطوف لا محل له من الاعراب بين
المعطوف والمعطوف عليه نحو قولك الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد
ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين امنوا فان قولك ويؤمنون به جملة لا محل لها
من الاعراب وقع بين جملتين متصلتين معنى مع انه لا يسمى اعتراضا كما لا ريب فيه (كالتنزيه
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فان قوله سبحانه جملة لا محل لها
بتقدير اسبحه سبحانا وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معمولان للجعل معطوفان
على مفعوليه اعنى لله والبنات وليس لله ظرفا لغوا للجعل والا لكان الجعل بمعنى الخلق
ولا معنى له وقيل والا لكان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشئ واحد وذا لا يجوز في غير
افعال القلب ورد بان هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو هزي اليك ومعنى الجعل لله البنات
جعله مستحقا للبنات ومعنى الجعل لانفسهم البنين استحقاقهم له ولو جعل قوله ولهم
ما يشتهون حالا لم يكن تصريح بالتوبيخ بجعلهم مستحقين لما يشتهون (والدعاء في قوله)
اى في قول عوف بن محلم بن ذهل بن شيبان يشكو كبره وضعفه (ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان) اى الى مفسر وهو كعنفوان وزعفران وريهقان
على ما في القاموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو ومن لم يعرف الواو
الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
الحال والفرق دقيق (والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه) جعل المخاطب
بقوله فعلم المرء ينفعه منبها متوجها الى معرفة ما تعقبه عن قلب حاضر ومن لم يعرفه فسره
بالتنبيه على امر يناسب المقام التنبيه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض يكون بالفاء (ان سوف
يأتي كل ما قدرا) من التقدير والالف للاطلاق وان هى المخففة واسمه ضمير شان مقدر يعني
ان المقدرات لا محالة (ومما جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا) يعني ان فيه تمثيل بين
تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم) لا خفاء في ان الاعتراض هنا
جملة واحدة وخبره جملتان وليس اكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب
انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم ولما كان
اتصال قوله نساؤكم حرث لكم بقوله فأتوهن خفيا بينه بقوله (فان قوله نساؤكم حرث لكم
بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله) يعني ان المأتى هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي
من شرع النكاح هو التناسل وبقاء النوع لا قضاء الشهوة بل خلق الشهوة لذلك والنكتة
في هذا الاعتراض الترغيب في التوبة لمن خالف المأتى والتنفير عن غير المأتى لما فيه من الاذى
والقذر الذى الاجتناب عن الحيض لاجله وللاعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد
المذكورين بمزيد التأكيد في شانه نحو ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن
وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض
ايجابا للتوصية بالام خصوصا ومنها الاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت
لهيبه * يا جنتي لرأيت فيه جهنما * وجعل المصنف والشارح من نكت الاعتراض في البيت
صنعة الطباق وفيه انها من البديع ومنها دفع ما يتضرر به كما في هذا البيت فانه دفع ضرر جهنم

القلب بنداء المحبوبة التى هى الجنة ويحتمل ان يكون المقصود التنبيه على ان شفاء هذا الداء المحبوبة كان النجاة عن جهنم بالجنة ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما فى قوله فلا هجره يبدو وفى اليأس راحة * ولا وصله يصفو لنا فيه فنكارمه * فان كون هجر الحبيب مطلوبا امر غريب فبين سببه وهذا الاينافى ماقيل انه جواب سؤال لان بيان السبب يجوز ان يكون للسؤال المقدر (وقال قوم قد تكون النكتة فيه غير ماذكر) الا وضح دفع الابهام (ثم) افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه اخر جملة) لافى اثناء جملة (لاتليها جملة متصلة بها) فلا يكون بين كلامين ايضا وقد تبعهم الكشاف فى مواضع (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذييل) كلها (وبعض صور التكميل) وهو ان يكون الجملة لامحل لها من الاعراب كما فى قول الحماسى ومامات منا سيد فى فراشه ولاطل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثانى تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل لهم اوهم ذلك ضعفهم فازاله بوصفهم بالانتقام من قاتليهم وشمول الاعتراض جميع صور التذييل يوجب ان يعتبر فيه ان لايكون له محل من الاعراب فتفسيره كان قاصرا (وبعضهم) عطف على فاعل جوز كان (كونه غير جملة) عطف على مفعوله وهل جوزوا ان يكون جملة لامحل لها من الاعراب الظاهر نعم ولو قال كونه غير الجملة بلام العهد لشمل جملة لامحل لها من الاعراب بلا خفا فتأمل (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل) وهو ماكان بين الكلام او الكلامين المتصلين معنى وفى الايضاح انه يشمل ماكان كذلك من التتميم والتكميل ولايكون له محل من الاعراب جملة كان اواقل من جملة او اكثر قال الشارح المحقق فيه اختلال لانه اما ان يشترط فى الاعتراض عند هؤلاء ان لايكون له محل من الاعراب اولا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد له فى الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم لانه انما يكون بفضلة ولابد له من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لامحل له من الاعراب هذا ويمكن اختيار الاشتراط قوله المفرد لابد له فى الكلام من الاعراب فيه ان المفرد يجوز ان يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتا من الاصوات ولايكون له محل من الاعراب قوله لايشمل التتميم اصلا فيه انه مبنى على تفسيره الفضلة بما فسر به وقد فسره البعض بما يزيد على اصل المراد ولعل متمسكه فى تفسير ماذكره المصنف هنا (واما بغير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لاينكره من يثبتهم) فلاحاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) اى سبب حسن ذكره ولك ان تجعله ماضيا من التحسين وفاعله (اظهار شرف الايمان) اومن الحسن وينصب اظهار شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب من لايشترط لنصبه اتحاد فاعله وفاعل عامله (ترغيبا فيه) اى فى الايمان لايقال كما لامجال لانكار ايمانهم لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو ايضا اطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد لانا نقول يجوز ان لايكون عباداتهم التسبيح والحمد ولابد من التأمل فى مقام بيان غير ماذكر لئلا يوقع فى التباس ماسبق لغير ماذكر كما وقع للمصنف فى الايضاح فاورد امثلة هى من التكميل والتتميم لما هو بغير ذلك (واعلم) ان الاكثر وصف الكلام بالايجاز والاطناب بمعنى عرفت (وانه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه عليها بالنسبة الى كلام آخر مساوله) اى لذلك فى الكلام (فى اصل المعنى) وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة فى تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس ولايوصف بالمساواة بهذا الاعتبار

اذليس المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو اليه المقام بخلاف الايجاز والاطناب (كقوله) اى
قول ابى تمام (نصد عن الدنيا) اى نعرض عنها (اذا عن سودد) تمامه ولو برزت فى زى
عذراء ناهد الزى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى ارتفع ثديها ولا يخفى ان السيادة
ايضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا ان يراد سيادة الاخرة والاول اظهر
(وكقول الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء فى جانب الفقر) والعلياء
كالحمراء الفعلة العالية على ما فى القاموس قال الشارح المحقق اراد بالغنى مسببه اعنى الراحة
وبالفقر اعنى المحنة يعنى السيادة مع التعب مرجح عندى من الراحة مع عدم السيادة ولا ضرورة
الى العدول عن الظاهر فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى البيت لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة
حروفه والمساواة انما يتحقق اذا حمل النفى على المبالغة فى نفى النظر لا على نفى المبالغة فى النظر
كما يفيده اول النظر وهذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون
مساواة وكذا هذا الاطناب (ويقرب منه) اى من المصراع والبيت مع التفاوت فى كونهما
نظمين وكون ذلك نظما ونثرا قوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى وننكر
ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين يقول) اى نغير ما شئنا من قول غيرنا ولا
يجسر واحد على تغيير ما نقول وقال الشارح المحقق انما قال ويقرب لاختصاص البيت بالقول
وعموم الاية كل فعل ولك ان تقول الشعر مختص بالناس والاية تشمل كل فاعل ولا يخفى ما فى
ختم المعانى بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره
والحمد لله الذى انعم علينا نعمة البيان فوفقنا لتوفية المعانى للحاضرين والغائبين من
الاخوان الهى هب لنا معرفة واحد لا تعدد فيه بطرق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن
التشبيه والتمويه ونجنا بظهور الحقيقة عن الاطمئنان بالمجاز ونجنا بايضاح كنايات البيان
وتلخيصها عما يحول بيننا وبين المغاز واجعل وجوداتنا المستعارة قرائن البقاء فى الزلفى ووفقنا
للتبيين بسم الله الرحمن الرحيم من الاسماء الحسنى (الفن) لغة الضرب والتزيين ولكل
منهما مناسبة بالمصطلح عليه مستغنية عن التبيين (الثانى) اى ثانى الاول فانه جعل الفن
الاول اثنين او ثانى الفنون الثلثة فانه فى المرتبة الثانية لان التعبير فرع ترتيب المعانى فى النفس
وما هو داخل فى البلاغة اصل بالنسبة الى ما هو تابع لها فلذا اخر عن المعانى وقدم عن
البديع واما ما قال السيد السند انه اخر عن علم المعانى لان علم المعانى يبحث عن افادة التركيب
لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة فنزل منه منزلة المركب من المفرد الشعبة من
الاصل ففيه ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية على اصل المعنى لا على الخواص على
ان تأخر كيفية الافادة عن الافادة تفيد رجحان تأخير البيان من غير حاجة الى تنزيله من المعانى
منزلة المركب من المفرد قال الشارح فى المختصر قدمه على البديع للاحتياج اليه فى نفس
البلاغة وتعلق البديع بالتوابع يريد انه يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لا يتم بلاغة كلام
بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا يحتاج فى تحصيل بلاغته الا
الى علم المعانى اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقية كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر
وجه اخر لتقدم على علم المعانى اذ لا بد منه فى بلاغة الكلام اصلا بخلاف البيان (علم البيان)
بمعنى يقابل علمى المعانى والبديع (وهو علم) اى مسائل معلومة عن الادلة او تصديقات بها
حاصلة عن الادلة او ملكة هذه التصديقات اعنى كيفية راسخة تمكن بها من التصديق
بمسئلة مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا معانى العلم بالحصول
عن الدليل وان اطلقها الناظرون فى هذا المقام لما حققت ان من جمع مسائل العلم بالتقليد

مطلب
الفن الثانى

لايسمى عالما وتصديقاتها لها لايسمى علما واستعمال لفظ العلم فى التعريف مخل لما عرفت
من اشتراكه ومايدفع به هذا الخلل من ان استعمال اللفظ المشترك فى مقام يصح اى معنى
يراد منها لايعاب بخلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود مخل لانه وان خلا عن
هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع انه ماذا اريد (يعرف به) شاع استعمال المعرفة فى ادراك
الجزئيات تصورا كان او تصديقا واستعمال العلم فى ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف
به (ايراد) كل واحد يدخل فى قصد المتكلم على ان اللام فى (المعنى الواحد) للاستغراق العرفى
والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد
المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو العرف فى وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها قال الشارح
فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان
اقول بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل فى قصد المتكلم كالعرب المتكلم
بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذى
روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واعترض عليه الشارح بانه مما لايفهم من العبارة وكلامهم
فى مباحث البيان لايساعده لان المفرد باسره وهو معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة
الكناية انما هى مفردات ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لاشتهار
ان موضوع الفن اللفظ البليغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار وحدة
يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه فى النفس بحيث لايصح تقديم جزء على جزء وهذا هو الوحدة
المعتبرة فى نظر البليغ واما المجاز المفرد وامثاله فالبحث عنه راجع الى البحث عن الكلام البليغ قال
الشارح وتقييد المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك
لم يكن ذلك من البيان فى شئ ولايخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغراقية فانه
فى معنى ايراد كل معنى دخل فى قصد المتكلم بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة وقد احترز به عن
ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العارى عن الترتيب الذى يصير به المعنى معنى الكلام المطابق
لمقتضى الحال بالطرق المذكورة فانها ليست من علم البيان وهذه الفائدة اقوى مما ذكره السيد
السند من ان فيما ذكره القوم تنبيها على ان علم البيان ينبغى ان يتأخر عن علم المعانى فى
الاستعمال والسبب فى ذلك ان رعاية مراتب الدلالة فى الوضوح والخفا على معنى ينبغى ان
يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال فان هذه كالاصل فى المقصودية وتلك فرع وتتمة لها
فالاولى ان راعى المطابقة اولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الامر لازما هذا ولا
يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعانى على علم البيان قال الشارح وبالتفسير المذكور
للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد
والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية
هذا كلامه وفيه ان تلك الملكة يخرج بالتفسير المذكور سواء كان بالاباء المذكور اولا لان المعنى
الواحد متقدم فى التعريف على الاختلاف فى الوضوح والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار
عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة فى الوضوح فانه لايخرج له عن التعريف سواه (بطرق) اى
فى طرق واراد بالطرق التراكيب تشبيها للتراكيب بالطرق فى ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم
المخاطب او فى ان السامع يسلكها فيصل الى المعنى والاول انسب بسوق التعريف الا ان سلوك
المعنى فسر به كما يفيده الايراد وقد سلك فى التعبير بالمعنى الواحد عما قصد به
وهو من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بقرينة دقيقة وفى التعبير عن التراكيب
بالطرق بطريق الاستعارة وفى التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة فى وجه

كما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلاف رعاية لبراعة الاستهلال وتأنيسا للدخيل في الفن قبل الاستهلال ويستفاد منه انه لابد في البيان من ان يكون بالنسبة الى كل معنى طرق ثلثة على ما هو ادنى الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن فيه له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منها والا يجرى فيه المجاز سيما باعتبار معنى الالتزامى معتبر في هذا الفن فيحصل للمركب طرق ثلثة لامحالة ولا يشكل عليك انه وان يتحقق الطرق الثلثة بهذا الاعتبار واريد كيف تجزم بتحقق الاختلاف في الوضوح وهو خفي جدا لانه هين على الميسر لما خلق له بتيسير ملهم كل احد ما يشاء فان الاختلاف في الوضوح والخفأ كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقي ويكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فلامحالة بتحقق المعانى المختلفة وضوحا وخفاء ولو باعتبار القرائن التى نصبها في تصرف البليغ فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون لها طرق مختلفة مما لا حاجة اليه نعم يتجه عليه انه كما ان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بين مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثانى الا ان يقال قصد تعريف البيان بخاصة شاملة للمعرف ولا يلزم منه ان يكون كل ما يغاير هذه الخاصة خارجا عن وظائف البيان (مختلفة) تشمل المختلفة في الكلمات التى هى اجزاء المركبات والمختلفة في وضوح الدلالة والايراد بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان في شيء فاخرجه بقوله (في وضوح الدلالة) اما لانه اراد بالدلالة الدلالة العقلية وبه حكم الشارح متمسكا بما سيأتى من ان الاختلاف المذكور لا يجرى الا في الدلالات العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تقييد الدلالة بالعقلية لاخراج الطرق المختلفة بالعبارة وقد وفينا بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد وترك في التعريف ما يقابل في وضوح الدلالة اعنى وخفائها وان ذكر في المفتاح ما يفيده لعده تطويلا ٧ للقوم فجرد كتابه عنه لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء (عليه) اى على المعنى الواحد وسيأتى تتمة ما يتعلق بالتعريف ويتضح به في بيان قوله والايراد المذكور لا يتأتى في الوضعية الخ فانه المحل اللائق به ولما اراد توضيح التعريف بتحقق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجا الى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع قال (ودلالة اللفظ) واكتفى بلام العهد عن التقييد بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذى به يفاد ويستفاد فيما هو المعتاد وغيره خارج عن حيطة الاعتداد وفيه نظر لان دلالة الهيئة ايضا وضعية معتبرة في الافادة والاستفادة ويجرى فيها اقسام المجاز فلا وجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك التحقيق وان يكفى فيه التقسيم البيانى من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع له او على غيره ويسمى الاول وضعية والثانى عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير الموضوع له لزيادة تمكين المتعلم المبتدى من معرفة العلم بهذا التعريف هذا على طبق ما جرى عليه الشارح مع زيادة تحقيق ونحن نقول بمساعدة توفيق ان لصاحبه علم البيان فضل احتياج الى معرفة الدلالات اذ بها يتميز الحقيقة عن المجاز ويعرف ان يحصل المجاز باى طريق والى هذا يؤدى تحصيل مقدمة اوجبه صاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان بل يتأدى وليت شعرى ما اغفلهم عنه وهنا دقيقة اخرى محوجة الى ذكر تقسيم الدلالة

في قوله بعده تطويلا دون ان يقول لكونه تطويلا ايماء الى انه ليس كما عده لان فيه اشارة الى ان البليغ ربما يلاحظ كال المخاطب جلب البيان الخفي منشطا له وربما يكون نظاره الى توسط حاله فيطلب واضحا فكل من الخفأ والوضوح من مطالب البليغ منه

٧ التزم التجريد نسخه

وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح هي سر التكلم بالمجاز والعدول عن الحقيقة
من غير ضيق البيان والاعوان هذا ولم يعرف الدلالة لاشتهار امرها فنقول
الدلالة هي كون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشيء آخر واوفى وقت لان
المعتبر عند ائمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل الميزان فان المعتبر عندهم
الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فتعريف الدلالة
في كتب العربية مما لا يليق به على انه في نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم
به العلم بالمدلول والصحيح ان يقال هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر عند
العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء دالا على شيء
ومدلولا له باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الاخر ومدلوله فالعلاقة
ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المعنى
لطبع المحدث للدال فهي طبيعة والا فعقلية كدلالة الاثر على المؤثر وكل منها ان كان
الدال فيها لفظا فهي دلالة لفظية والا فغير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية
في اللفظية منقوض بحمرة الخجل وصفرة الوجل فلا اعتداد به وان اتى به من يعتد به كل
اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع والدلالة صفة اللفظ فلا يصدق التعريف
على دلالة ما فغيره البعض الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه وغيره
البعض الاخر بان استصعاب الاشكال ليست بمثابة يحوج الى التغير بل الدلالة نسبة عارضة
بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع وتلك النسبة مبدأ وصف للفظ هي كونه
بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ووصف للمعنى هو انفهامه من اللفظ للعلم به وكلا الوصفين
لازمان لتلك الاضافة فكما جاز تعريفهما بالاول جاز بالثاني ورد التغيير بانه تغيير التعريف
الى ما هو الاولى وليس للاستصعاب وفيه ان الاولوية ممنوع اذ المقدر انهما لازمان للدلالة
سواء وليس شيء منهما الدلالة اذ الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض لطرف
نعم ليس الجواب جوابا عند التحقيق بل يستويه المغير والمغير اليه في عدم صحة التعريف احدهما
على ان كون الدلالة صفة للطرفين مبدأ وصف للفظ من غير كونها صفة له لكذبه اشتقاق الدال
منها للفظ واسنادها واضافتها الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة اللفظ ولا يصدق عليها
فهم السامع ولا انفهام المعنى ولكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وانفهام المعنى
منه وكما ان الفهم صفة للمعنى او السامع باضافته الى احدهما كذلك صفة للفظ بتعلقه به
بواسط الجار لانا نقول لا خفأ في ان فهم السامع ليس صفة للفظ ولا انفهام المعنى فاذا قيد
بقولنا من اللفظ لا يمكن ان يصير صفة للفظ لان المطلق اذا لم يكن صفة لشيء لا يمكن ان يكون
المقيد صفة له لانا نقول قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة مغير بحسب التحقيق لان فهم
المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ اى كونه بحيث يفهم منه المعنى وله
نظائر فان الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجه برفع وجه ولا يمكن جعل حسن
خبرا عن زيد ولا نعتا له فاذا قلنا زيد الحسن وجه منه صح جعله خبرا منه نعتا بلا كلفة لانه
يغير معنى العبارة من نسبة الحسن الى الوجه الى نسبة الكون بحيث يحسن الوجه منه الى
زيد وبهذا الدفع ما قيل ان صحة التعريف بفهم المعنى منه وهم اذ لا يصح صدق الفهم على
الدلالة لانه صفة السامع ولا صدق تعلقه بالمعنى او اللفظ عليها لانهما صفتان للفهم
ولا صدق المجموع المركب على ان المتبادر من التعريف ان الفهم المقيد وظهر ضعف ما

قيل ان لايختص الا ان يقال تسامحوا فى التعريف واعتمدوا على ظهور عدم صحة الحمل
ووجوب قصد مايصح حمله وظهور دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم
منه المعنى لان كونه معنى عرفيا للوصف بحال المتعلق يغنى عن مثله نعم كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى العالم بالوضع اوضح فى المقصود فالتغير اليه حسن وعدول الى ماهو الاولى
بقى ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه
المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده سواء كان بسماعة اوبمشاهدة الخفأ الخط
الدال عليه او بتذكره فالصحيح الا خصر ان يقال هو فهم العالم بالوضع المعنى
من اللفظ ولا يخفى ان مطلق الدلالة الوضعية (اما على تمام ماوضع له اوعلى جزئه اوعلى خارج
عنه) الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية
على الجزء او الخارج فى مقام الافادة غيرمقصودة فى العادة لانه لاتستعمل الاشارة ولا العقد
ولا النصب فى جزء المعنى ولا لازمه وكذا الخط على ان اجزاء الخط موضوعة بازاء جزء
ماوضع له الكل لامحالة ولفظ التمام انما ذكر لان العادة فى البيان ان يذكر التمام فى مقابلة
الجزء حتى كانه لا يحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بان ذكر التمام لغو يستحق
ان يحذف غفل عن البيان الاعرف (ويسمى) الاظهر ان يقول ونسمى على صيغة المتكلم
ليكون تنبيها على ان هذه تسمية بيانية على خلاف تسمية الميزانين وهو الذى قد منشاه
ليس لك ان يقول عبارته للتكلم لانه ينطبق بفساده رفع كل من الاخريين (الاولى) اى
الدلالة على تمام ماوضع له دلالة (وضعية) لان مبناه الوضع فقط بخلاف الآخريين فانه
انضم فيهما الى الوضع امران عقليان هى توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم
الملزوم عن اللازم (و) لهذا يسمى (كل من الاخريين) دلالة (عقلية) وفيه مسامحة
اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخريين بل المسمى بهما ما يصدق عليهما اى
الدلالة على غير ماوضع اللفظ عليه ولو جعل عقلية مرفوعة خبرالقوله وكل من الاخريين
لخلص من المسامحة وصح كونه نسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف مايتبادر من نظم
كلامه فالدلالة الوضعية لها معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا والدلالة العقلية لها
معنيان متباينان قال الشارح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع
اللفظ للدلالة على تمام ماوضع له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع وكل من الاخريين
عقلية لان دلالته عليهما انما هى من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل فى الذهن
يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم ويتجه عليه انا لانسلم
ان الواضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ماوضع له بل للدلالة على الجزء واللازم ايضا
الا انه اوجب قصد الاول من اللفظ بلا قرينة اذ لم يمكن اشتراك والاخريين مع القرينة
وافادتهما باللفظ واستعماله فيهما شاهد لان الدلالة عليهما ايضا مقصودة بالوضع
واورد ايضا ان الدلالة ايضا متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكلام حصول
الجزء واستلزام حصول الملزوم وحصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل
الحكم بالقوة القريبة من العقل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل
من جهة الاستلزام المذكور ولا يخفى انه كان الاولى ان تبين اسماء الاقسام الثلثة ثم يبين
اجتماع القسمين الاخرين فى اسم الا ان الاهتمام ببيان اصطلاح الفن دعاه الى تقديم
مايخص الفن فاخر قوله (و يقيد الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام)
ولا يخفى مافيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ماوضع له اوالدلالة الوضعية

الكلى نسخه

لان منشاه نسخه

الاخرين نسخه

الاخرين نسخه

بالمطـابقة بل تقييد الدلالة المطـابقة لاجل الاولى وتحصيلا الاسم له فاسـناد الفعل الى السبب والمتبادر من التقييد التقييد الوضعي حتى حصر البعض التركيب التقييدى فى المركب من الموصوف والصفة على ان التسمية السـابقة بجعل التقييد ظاهرا فى الوضعي والمراد التقييد الاضافى لا الوضعي وايضـا يوهم العبارة ان السـابق من قبـل التسميـة وهذا من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية ويرد على التقسيم ان اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال لزيد علم وحينئذ يصدق على دلالته على نفسه دلالة اللفظ على تمام ماوضع له وعلى دلالته على جزئه دلالته على جزء ماوضع له وعلى دلالته على لازمه دلالته على الخارج عنه مع انها لاتسمى مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما فلا يكون شئ من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنيا والمتبادر من اطلاقه الوضع القصدى ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعمـاله فيه ووضعه له وهو التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله واورد على التقسيم ان التعريفات المشتمل هو عليها غير مانعة فانه يدخل فى تعريف المطابقة التضمن الذى مدلوله تمام الموضوع له وفى تعريف التضمن المطابقة التى مدلولها جزء الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد تمام الموضوع له للفظ بوضع وجزءه بوضع آخر بان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء فيكون دلالته التضمنيـة على الجزء دلالة عـلى الجزء وعـلى تمـام ما وضع له وكذا دلالته المطابقية عليه ويدخـل فى تعريف الالتزام الدلالة المطابقة التى مدلولهـا خارج عما وضع اللفظ له ايضا بان يكون اللفظ مشـتركا بين اللازم والملزوم ولو فرضت لفظـا مشتركـا بين اللازم والمـلزوم وبين المجموع دخل فى تعريف كل من الدلالات الثلث الاخر بان واجاب عنه الشارح بان قيد الحيثية معتبر اى المطابقة دلالة اللفظ على تمـام ماوضع له من حيث انه تمام ماوضع له والتضمن دلالة اللفظ عـلى جزئه من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ على الخـارج من حيث انه لازمه ولابأس بترك القيود اعتمادا على شـهرتها لان التعريفات امور ضمنية ولا يجب رعاية الامر الضمنى بل الواجب حفظ التقسيم الـذى هو المقصود واختـلال التعريفات لا يخل بالمقصود من التقسيم اى ضبط الاقسـام لانه لايخرج منه بهذا الاختـلال شئ من الدلالات وذكـر فى المختصر ان قيد الحيثية مأخوذ فى تعريف الامور التى تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا مايتركـون هذا القيد اعتمـادا على شـهرة ذلك وانسياق الذهن اليه وفيما ذكره فى الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما اولا فلان المقصود من التقسيم تعيين الدلالة المعتبرة فى الفن او الدلالة المأخوذة فى التعريف كما ذهب اليه وباخلال التعريفات يختل هذا المقصود واما ثانيا فلان التقسيم ضم القيود المخالفة الى المقسم فاذا لم يراع تخالف تلك القيود على ماينبغى اختل التقسيم والمقصود من التعرض بالتعريف اظهار خلل التقسيم من هذا الوجه لانه انما يتضح بالتعرض بالتعريف وفيما ذكره فى المختصر ان قيد الحيثية المعتبرة فى الامور الاضافية الحيثية التقييدية التى توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعتبرة فى مفهوم الدلالات للتعليل وتوجب التميز بين افراد الاقسام بالذات واما ما اورده من كلام القوم من تقييد التعريفات فهو وان يدفع خلل التعريف لكن يخيل به ما اشتهر فيما بينهم ان تقسيم الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلث تقسيم عقلى يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار ولا يجوز قسما آخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع له بمجموع المتضايفين على احدهما بواسطة انه لازم الآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم

جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت القسمة عن ان يكون عقلية بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما ويختل ايضا بيان اشتراط اللزوم الذهني لان اعتبار اللزوم في مفهوم يجعل هذا الاشتراط لغوا محضا فان قلت المعتبر في مفهومه مطلق اللزوم والبيان لاشتراط اللزوم الذهني قلت يجب ان يعتبر في المفهوم اللزوم الذهني لان مطلق اللزوم لا يصلح ان يكون سببا لدلالة اللفظ على الخارج والا لكان اللازم الخارجي مدلولا هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يمكن ان يكون الا احدهما فالحصر عقلي والتعريفات تامة والاشتراط مفيد فهذا مراد القوم في مقام التقسيم ولم يتنبه المتأخرون فظنوا التعريفات مختلة فاصلحوها بزيادة قيود اخلوا الخلل كثيرا ولا يستبعد فان هذا ليس اول قارورة كسرت في الاسلام وكثيرا ما ينجبر المكسورة من العظام * بايدي اضعف الانام * اذا تأيد بانعام الحق والاكرام * ولا يجاب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلالتان اذ يتوقف الدلالة على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعنيين معا باللفظ ولهذا لا يدل اسم الاشارة واخواته على الموضوع لها ابدا لانها وضعت ليستعمل في فرد معين ابدا على ما زعموا فلو اريد بها الموضوعة هي لها لم يفهم اذ ليست الاشارة على قانون الوضع فاللفظ ابدا يدل على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له فطابقة وان كان جزؤه فتضمن وان كان الخارج فالتزام لا لان توقف الدلالة على الارادة باطل لانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا اذ التوقف حق لان دلالة اللفظ الوضعية انما هو بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم والتفات النفس اليه بهذا الوجه نعم الارادة التي هي شرط اعم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة بحسب الظاهر ومن هذا تبين ان الدلالة تتوقف على الارادة مطابقة كانت او تضمنا والتزاما وجعل المطابقة مخصوصة به تصرف من القاصر لسوء فهمه بل لان انتقاض بعض التعريفات ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع الدلالتين اذ اللفظ المراد به تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له يصدق على دلالته عليه انه دلالة اللفظ على جزء ما وضع له اذا كان ذلك اللفظ مشتركا بين الكل والجزء ويكون ذلك المعنى جزأ مع انها مطابقة ولان ارادة المعنيين باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كما في الكناية فانه يراد به الموضوع له للانتقال الى لازمه المراد به او جزئه المراد به فان قلت توقف الدلالة على الارادة يستدعي ان لا يجتمع المطابقة والتضمن والالتزام مثلا وقد تقرر فيما بينهم اذ التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة قلت يمكن التفصي عنه بان هذا كلا واشتهر من قبل عدم التفطن لتوقف الدلالة على الارادة على ان ما ذكرنا مبني على كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع مبنية على كون الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند ارادته (وشرطه) اى الالتزام (اللزوم الذهني) لا الاعم الشامل للخارجي اذ اللزوم الخارجي لا يوجب انتقال الذهن من المسمى الى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه ولما كان اللزوم الذهني مشتهرا بمعنى كون المسمى بحيث يستلزم الخارج بالنسبة الى جميع الاذهان وبالنسبة الى جميع الازمان وكان اعتباره منافيا لنظر هذا الفن بخروج كثير من المعاني المجازية والكنائية عن كونه مدلولا التزاميا حتى اختلف

ولم يتنبه نسخة
فظنوا نسخة

فى اعتبار اللزوم الذهنى نبه المصنف على ان اللزوم الذهنى المشتهر غير معتبر وان من اعتبره
اللزوم الذهنى اعتبره بمعنى اخر ومن نفاه نفاه بالمعنى المشتهر فالنزاع لفظى فقال (ولولا اعتقاد
المخاطب) اذا يوجب الانتقال (بعرف) اى بسبب عرف عامة لان المتبادر من اطلاق العرف
(اوغيره) اى غير العرف العام من الشرع والاصطلاحات والتأمل فى القرينة وتخصيص
غيره بما سوى القرينة على ما فى الشرح يوجب الاحتياج الى التكلف فى قوله وشرطه اللزوم
الذهنى اعم مما يكون على الفور ومما يكون بعد التأمل فى القرينة ويوجب عدم صحة كلمة الوصل
اعنى قوله ولولا اعتقاد المخاطب الخ لان معناه ان نقيض الشرط اولى باستلزام الجزاء والجزاء
اشتراط اللزوم الذهنى والاشتراط ليس باولى على تقدير عدم كونه لاعتقاد المخاطب بسبب
عرف اوغيره اذ من جملة اللزوم على هذا التقدير اللزوم بعد التأمل فى القرينة وهو ليس باولى
من اللزوم لاعتقاد المخاطب بعرف عام اوبعرف خاص اوما يجرى مجراه على ما حمل قوله
اوغيره عليه بخلاف ماذكرنا فان نقيض الشرط حينئذ ليس الا اللزوم لاعتقاد المخاطب بعرف
اوغيره شرطا للدلالة الالتزامية اذ يوجد مع كل منهما بدون الاخر فلا يصح ان احدهما اولى
بكونه شرطا من الشرط الاخر بل الشرط مطلق اللزوم الذهنى ولا مدفع له لولم يتمحل بان قوله
ولولا اعتقاد المخاطب اوصول بجزاء معنى الشرط اى بجعل الدلالة الالتزامية باللزوم الذهنى
ولولا اعتقاد المخاطب بعرف اوغيره قال الشارح ولم يشترط فى الالتزام اللزوم الذهنى لنفس
المسمى مطلقا لانه لواشترط ذلك لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون
مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام مما يتأتى فيه الوضوح والخفأ قال السيد السند فيه
بحث لان لازم الشئ وان كان لازما له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم
لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى
ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات
وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية هذا فان قلت ماذكره من الترتيب بين اللوازم انما
يتم لولم يكن تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كما فى العمى فان تصور المسمى يتوقف
على تصور البصر واما اذا توقف فالترتب على عكس ماذكره قلت هذا لا يضره فيما هو
بصدده لانه يكفيه ترتب المعانى فى تأتى الوضوح والخفأ ولا حاجة له الى ترتب ذكره ولو حفظ
الترتب المذكور لكفى تحققه فى بعض اللوازم وتحقيق المقام سيأتى فانتظر (والايراد المذكور
لا يتأتى) اى لا يتهيأ (بالوضعية لان السامع اذا كان عالما بوضع الالفاظ) اى بوضع جميع
الالفاظ التى هى الطرق المختلفة فى الوضوح للمعنى الواحد الذى هو للكلام الذى روعى فيه
المطابقة لمقتضى الحال (لم يكن بعضها) اوضح لاستواء الجميع فى الدلالة (والا) اى وان لم يكن
عالما بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض اولا (لم يكن كل واحد دالا عليه) لانه لا بد
فى العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد وفيه بحث من وجهين احدهما ان عدم
العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم
بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعة علم الوضع اولا وثانيهما ان عدم كون البعض اوضح
لازم لشقى الترديد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها اوضح لان كون الشئ اوضح
فى الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول
بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطؤه والثانى
بانه نبه بما ذكره على منشأ لزوم عدم كون البعض اوضح على التقدير الثانى وهو انتفاء الدلالة
فكانه قال والا لم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع

تحصل نسخه

الالفاظ لايكفي في العلم بالمعنى اذلابد من العلم بوضع الهيئة ايضا فالغرض بوضع الالفاظ
لايكفي في اثبات ان الايراد المذكور لايتأتى في الوضعية لجواز ان يتأتى في دلالة الهيئة قلت
العلم بوضع الالفاظ على مايتبادر لايكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزأ من اللفظ فتأمل
ولو قال ان كان عالما بوضع الاشياء لم يكن بعضها اوضح لم يتجه شئ فان قلت
قوله والالم يكن كل واحد منها والاای ان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ
لم يكن كل واحد منها والالنفي العموم في الشرط والجزاء مع بقاء الاصل لان النفي اذا دخل
على مافيه قيد رجع اليه مع بقاء الاصل فبقي احتمال ان لايكون عالما بوضع شئ من الالفاظ
ولايكون الترديد حاصرا قلت استعمل قوله والا في نفي صدق العلم بوضع جميع الالفاظ وقوله
لم يكن كل واحد دالا في رفع الايجاب الكلي وانتفاء صدق الايجاب الكلي يكون بوجهين
وهذا المعنى متعارف فيما بين ارباب الاستدلال على ان حال مابقي يكشف عن حال ماذكر
ولايلتبس ويمكن اشكال الشق الثاني بان يقال دالا لم يكن مالا يعلمه من طرف المعنى
الواحد لان طريقا ينفرد فيه المعنى مايعلمه السامع وحمل كلام المصنف عليه مساغ فتأمل

ابطال نسخه

وانما قال والالم يكن كل واحد منها والالم يقل والا لم يكن واحد الا تنبيها على ان الشرط
رفع الايجاب الكلي ولو قال ان كان عالما بوضع كل لفظ لاستغنى عن هذا التنبيه واورد انه
لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم النسبتين واجاب عنه الشيخ
في الشفاء بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بان فهم
المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول هذا وفي
الاول نظر لان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيها والعلم
بالوضع فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى فيها ينتج العلم بالمعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف
على العلم به فيها فتأمل ويمكن الدفع ايضا بان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم
المعنى لامن هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لابالوضع ولايخفى ان هذا
الشك مع من يحاله جارية في اشتراط مطلق العلم بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية بل لا في
اشتراط العلم بالعلاقة في مطلق الدلالة لان العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول
يتوقف العلم بها على العلم بهما لما بيناك في بيان اشتراط الدلالة بالارادة وبعد يتجه انه حين
اطلاق اللفظ وبذكر الوضع فهم المعنى لتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه
من اللفظ لانه تحصيل الحاصل فالتحقيق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواسطة العلم
بالوضع المتوقف على فهم المعنى لامن حيث انه مراد ويمنع الملازمة الاولى مستندا بجواز
التفاوت بين المعاني الوضعية في حضورها عند العقل سرعة وبطؤا بان يكون الانس
ببعض الالفاظ اكثر والعهد بها اقرب ويحتاج تذكر وضع البعض الى تفكر وتأمل لقلة
تكرره على الحس وندرة تكرر معناه على العقل واجاب عنه الشارح بان المراد بالاختلاف
في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها
من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية
كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع
والتفاوت في سرعة الحضور وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع
وبطؤه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات هذا وفيه بحث لان الانتقال
من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة
المطابقية وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطؤا اختلافا لذات الدلالة دون

الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك يحكم على انه يقتضى ان لا يعتبر اختلاف الطرق فى الوضوح والخفأ باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل فى القرائن فانه اختلاف لالذات الدلالة بل من جهة سرعة النسبة للقرينة و بطؤه لاختلاف القرائن وضوحا وخفأ وكذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه ان يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور فى الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف فى المعانى الوضعية بسرعة التذكر و بطؤه يستوى فيه العامة والخاصة على انه لا يبعد ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف فيه فى الكلام البليغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهى لا تكون الا بالفاظ كثيرة الدوران على السنتهم ولا يتجه عليه ما اورده الشارح على بيانهم من ان العلم بوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان العلم قد يتفاوت لانه قد يكون جازما وقد يكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشتركا بين العامة والخاصة على ان التفاوت فى العلم بالوضع لا يوجب التفاوت فى الوضوح والخفاء لان التفاوت فى الوضوح بسرعة الفهم وبطؤه والظن بالوضع لا يوجب بطؤه الانتقال بل ينتقل من الظن بسرعة الى المدلول الا ان الانتقال قد يكون الى ظنه فتامل نعم يتجه على هذا الوجه ما اتجه على ما ذكروه من ان عدم جريان الطرق المختلفة فى الدلالة الوضعية لا يوجب اسقاطه عن بطنها البيانى فانه يكفى جريانها فى جميع الدلالات فليكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق المختلفة فالوجه الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذى يدفع به التعقيد المعنوى علم البيان فلا يتأتى الايراد المذكور فى الدلالات المطابقية وانما خص بحث البيان بتلك الطرق لان ماعداها مفروغ عنه فيما عداه من علوم العربية كما مر نبذ منه فى المقدمة (ويأتى بالعقلية) قال المصنف انما يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان يكون الشئ اوازم بعضها اوضح لزوما من بعض فاراد باللوازم ما يعم الجزء والا لم يف بيانه بالدلالات العقلية مطلقا وسيسلك فى هذا الكتاب هذا المسلك وبعد يرد عليه ان اللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه كما صرح هو به فى غير هذا الموضع فينبغى ان يقول لجواز ان يكون للشئ ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض وبالجملة بيانه اما فى الالتزام فبان يكون البعض ملزوما بذاته والبعض يعرف او اصطلاح او قرينة واضحة او خفية وان يكون البعض ملزوما بلا واسطة والبعض بواسطة يفهم اللازم من الملزوم بلا واسطة اوضح من فهمه من الملزوم بواسطة لان الانتقال من الملزوم اولا الى لازمه ثم الى لازم لازمه واما فى التضمن فبان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء لان الانتقال اولا الى الجزء ثم الى جزء الجزء فيكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه واعترض عليه الشارح بانه ينبغى ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان متساوى الانسان والحيوان فى الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاعتراض انه ينبغى ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالته المطابقية ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من دلالته المطابقية والاوضح من الاوضح من الشئ اوضح من ذلك الشئ لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقية لشئ اوضح من الدلالة المطابقية له لا من الدلالة المطابقية لشئ آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يشيب المطلوب ولا يضر فلا طائل تحته ولا اختصاص

نظر البيانى نسخه

للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز ان يكون
فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم واجاب بان القوم صرحوا بان التضمن تابع
للمطابقة لان المعنى التضمنى انما ينتقل الذهن اليه من الموضوع له وكانهم بنوا ذلك على
ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات
الى الاجزاء هذا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد الكل لم يكن
المطابقة فيما تركب معناه مستلزما للتضمن كما صرح حوابه وقد فسروا قولهم التضمن تابع
للمطابقة بانه تابع له فى القصد لان الواضع لم يقصد بالاصالة الا فهم المعنى المطابقى
وردوا القول بالانتقال من المعنى المطابقى الى التضمنى فهذا الجواب لا يطابق كلام القوم
والجواب المطابق بقواعدهم ان يقال اللفظ اذا وضع للكل لا باعتبار تفاصيل اجزائه
كما فى الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل مجملة اجزاؤه انفهم كل جزء
اجمالا لا تضمن لازمه للمطابقة فيما تركب معناه وهو متقدم على فهم الكل
والاختلاف الذى يوجد فى التضمن ليس باعتبارهم الاجزائين فى ضمن ارادة الكل
بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى
ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالا انما هى بطريق التحليل فيتعلق
اولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه
ملاحظته ممتاز متأخر من فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته
المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف
فى المدلولات التضمنية وضوحا وخفاء من حيث انها مراده والمعتبر فى هذه الفنون هو فهم
المراد لا الفهم مطلقا هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان الفهم التفصيلى اذا لم يكن
تضمنيا لم يكن الاختلاف فى الوضوح والخفاء باعتباره اختلافا فى الدلالات العقلية لان
الدلالات العقلية هو التضمن والالتزام واما ثانيا فلان القول باستلزام المطابقة التضمن
فيما تركب معناه وابطال الانتقال من الموضوع له الى الجزء كلام اهل الميزان فلا ينافى
ما ذكره الشارح فى توجيه كلام ارباب البيان واما ثالثا فلان الدلالة التفصيلية على الجزء
ليست دلالة عند اهل الميزان لانها ليست دائمية بخلاف علماء البيان فان الدلالة فى الجملة
عندهم معتبرة فينبغى ان يكون دلالة تضمنية ويكون التضمن عندهم اعم فيكون توجيه
كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ان التضمن
المعتبر عند القوم لان المعتبر عندهم من الدلالة على المراد ولا يخفى عليك ان الدلالة
على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء
لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت
القرائن وضوحا وخفاء ومما ينبغى ان لا يفوت واورد الشارح انه يخرج من تعريف البيان
البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من اقسام الكناية لانها فى المعانى
الافرادية اذ قد مر ان المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى
الحال واجاب عنه بان تفاوت الكلام فى الوضوح والخفاء بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها
فالايراد المذكور لا يتأتى الا بمعرفة المفردات ولك ان تقول مرادهم بمعنى الكلام الذى
روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال اعم من المعنى المطابقى والمعنى التضمنى والمعنى الالتزامى
فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد بالذات لا بالتبع وايراد المذكور فى الدلالات العقلية
لا يتوقف على ما ارتكبوه من المؤن حتى لو كان اللوازم الذهنية الثلثة والاجزاء كلها

فى مرتبة من الوضوح لكن فى اختلاف مراتب الوضوح فى الدلالات العقلية تفاوت الدلالات الالتزامية العرفية او الاصطلاحية او المتبعة على التأمل فى القرائن الا انهم ارادوا تحقيق الحق فى الغاية ان تأتى (ثم اللفظ المراد به) اشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى اخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه فى الفن اواشار الى ان ما سبق مقدمة لتعيين الكناية والمجاز واكتفى هنا بايراد اثنين من الثلثة التى اشتهرت من مقدمات العلم اعنى بيان التهيئة والموضوع والفائدة لانه قد تبين فى اوائل الكتاب ان فائدة علم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوى (لازم) يعنى باللازم ما لا ينفك عما وضع له فى الجملة تعقلا سواء كان داخلا اوخارجا (ما وضع له) الاولى ما وضع هوله على ما لايخفى على نحوك ان كنت ذا لب (ان قامت قرينة على عدم ارادته) يعنى ما وضع له ولم يقل ان اقيمت قرينة ليخرج ما قامت قرينة على عدم ارادته من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه فجعل القيام دليل الاقامة (فمجاز والا فكناية) لان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع جواز ارادته فلا تقام قرينة على عدم ارادته لانه مع اقامة القرينة عليه لا سبيل الى جواز الارادة و بهذا يبين ذهول من قال المراد بعدم ارادته عدم جواز ارادته لان مبنى الكناية على جواز ارادته لا على ارادته وجعل المجاز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع انه قيل ان المراد بالكناية الملزوم لان الموضوع له ما لم يكن ملزوما لغيره لا ينتقل منه اليه فالاستعمال ابدا فى اللفظ وما فى الشرح من ان هذا مبنى على ان الانتقال فى المجاز والكناية من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكى من ان المراد بالكناية الملزوم وفى المجاز اللازم لا يصح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم فيتجه عليه انه مع صحة كلام السكاكى ايضا يتم ان اللفظ مستعمل فيهما فى اللازم لان كون الانتقال فى الكناية من التابع على ما هو مراد السكاكى باللازم لا ينافى تلك المقدمة الحقة الحاكمة بان الانتقال من الموضوع له ابدا الا اللازم بمعنى ما يمتنع انفكاكه عن الموضوع له فى الجملة ثم من القرائن القائمة على عدم ارادة الموضوع له استحالته فلعل من جوز كون المعنى الحقيقى فى الكناية مستحيلا كجار الله لم يفرق بين المجاز والكناية بذلك ويحتمل انه جعل الفرق بان المراد بالمجاز المتبوع وبالكناية التابع ولا يريبك فى كون المجاز مطلقا مما اريد به اللازم ان بعضه مما اريد به المشبه به او الجزء او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللازم بمعنى السالف بقى ههنا انه فات قيدان لابد منهما وبدونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية احدهما قيد اصطلاح التخاطب حتى ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب وهو غير ما وضع له فى اصطلاح اخر فانه لا ينصب هنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له وحد المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه اذا استعمل فى احد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن ان يدفع بان المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيهما قيد على وجه يصح لئلا يدخل فى تعريفهما ذكر الاب وارادة الابن فانه لا يصح مع الملزوم منهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له بعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله فى جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا الكناية (وقدم) اى المجاز (عليها) اى على الكناية (لان معناه كجزء معناها) المقصود وجه التقديم فى البحث لا فى التقسيم فالتقديم فى التقسيم لتقدمه فى البحث على ان مفهومه وجودى ومفهومها عدمى وانما قال كجزء معناها لانه لم يرد بالكناية المعنيان بل تجوز الارادة فنزل الجواز منزلة الوقوع وبهذا

فى اللازم نسخه

التنزيل صار جزأ فهو كالجزء فيه ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكناية من حيث هي مدلول الكناية ومن وجوه تقديمه انه اهم لكثرة مباحثه ومزيد دقايقه وكثرة مباحث ماتوقف عليه ويبتني عليه وانه ابعد عن الحقيقة التي لا يبحث عنها من يد في الفن بخلاف الكناية فان له شبها بالحقيقة فاعرفه (ثم) اشار بكلمة ثم الى التفاوت بين المجاز والكناية والتشبيه في ان التشبيه غير مقصود بالذات في الفن بخلافهما اوقد اشار بقوله فانحصر في الثلثة الى امر اخر وهو ضبط ابواب الفن اجمالا وهو ايضا من مقدمات الشروع (منه) اى من المجاز (ما يبتني على التشبيه) قال الشارح وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فجعل معنى الابتناء على التشبيه ان حقيقته التشبيه وللك ان تجعل معناه ان علاقته التشبيه وبالجملة يتجه ان اصل القسم الاخر من المجاز ايضا اربعة وعشرون نوعا فلو كان بيان المجاز معينا للتعرض بالاصل على حدة لوجب مقصد اخر للتعرض لاصل المجاز المرسل الان بتكلف ويقال يريد ان منه ما يبتني على التشبيه الذي هي مباحث كثيرة يستحق ان يجعل بابا على حدة ولا يسعه باب ما يبتني عليه ولا يذهب عليك ان التشبيه كما يبتني عليه شيء من المجاز يبتني عليه الاستعارة بالكناية فجعله اصلا من اصول الفن ليس بمجرد مصلحة المجاز (فتعين التعرض له) على حدة بخلاف ما يبتني عليه المجاز المرسل فانه لقلته اورده في بحث المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشيء وقد فرع المفتاح على التشبيه ابتناء بعض المجاز على الاستعارة جعله بابا على حدة وتقديمه على المجاز والكناية ولذا تكلف الشارح في عبارة المصنف فجعله على التعرض قبل التعرض للمجاز ووجه تقديمه لذلك على الاستعارة ظاهر واما على المجاز المرسل فلان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديمه على الكناية لان المجاز متقدم عليها (فانحصر) اى علم البيان المحمول على الفن الثاني من الكتاب وهو محمول على المقصود من علم البيان لان الفن مشتمل على امور سوى تلك الثلثة من تعريف العلم وبيان ما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه الى غير ذلك فلذا قال في الايضاح فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية ولك ان تجعل الضمير الى علم البيان المعرف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود (في الثلاثة) المذكورة وكانه سمى الاقسام الثلاثة باسامي ما يبحث منه فيها كما سمى ابواب المعاني باسم الاحوال على ما هو ظاهر الحال من سوق المقال ويرد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانه ليس مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا لا مجازا ولا كناية واعترض السيد السند بان ما ذكر من ابتناء الاستعارة على التشبيه لا يوجب جعله من المقاصد البيانية بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة وينافي كونه مقصدا من المقاصد البيانية وكثرة مباحثه لا يوجب ذلك بل توجب جعله مقصدا على حدة بعد ثبوت كونه مقصدا قلت ما يتوقف عليه المقصود الاصلي من العلوم يجعل منها منه جعل مباحث القضايا من المنطق لابتناء القياس عليه ومباحث الكليات منه لابتناء المعرف عليها قال السيد السند الحق ان التشبيه اصل برأسه من اصول هذا الفن وفيه من النكت واللطايف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقة وح يضمحل ما ذهب اليه من ان الايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ولو تتبعت ما ذكره المصنف في الايضاح من شرف التشبيه ولطايفه نقلا وتحقيقا لم يبق لك شبهة فيما ذكره وتعجب انه مع ذلك كيف لم يتنبه ان الطرق المختلفة جارية في الدلالة المطابقية وان ليس التشبيه متطفلا للاستعارة لكن يتجه ان هذه اللطائف هل هي بيانية ام داخلة في المعاني لا بد لكونها من البيان من بيان ونقل السيد السند

عن بعض الافاضل فائدة وهي انك اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه وضعا بل اردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطايف لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكناية وحينئذ ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة والكناية والمجاز المرسل والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يبتني ارادته منه على التشبيه اولا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل وفيه بحث اما اولا فلان عدم ارادة المفهوم الوضعي من قولنا وجهه كالبدر ليس بظاهر لان المراد وجهه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لا يقصر في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونهاية اللطافة واما ثانيا فلان التشبيه اذا اريد به المبالغة في كمال الشيء او اريد به انه ممكن او انه على هذا المقدار من الوصف فان لم يمنع مانع من ارادة معنى الحقيقي فهو داخل في الكناية والا ففي المجاز المرسل فبهذا الاعتبار لا يكون مقصدا رابعا (التشبيه) اى هذا باب يسمى بالتشبيه فلذا قال ثانيا (التشبيه) ولم يأت بالضمير لئلا يحوج الى تكلف في المرجع وقال الشارح يريد بالتشبيه الاول التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وبالثاني ماهو اعم اعني التشبيه اللغوي فلذا لم يأت بالضمير لئلا يعود بظاهره الى المذكور وفيه ان الاول اعم من المبني عليه الاستعارة لان المبتني عليه ما يكون وجه الشبه فيه اقوى والمذكور في هذا البحث لا يقتصر عليه الا ان يقال المقصود بالبحث ما يبتني عليه الاستعارة وذكر الباقي متطفل وقال اللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وفيه انه اذا اريد بالاول التشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للجنس لان لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم اللفظ ولم يردهنا قسم منه وجعل التشبيه بالمعنى اللغوي وصرفه الى الاصطلاحي بلام العهد بعيد ويمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي والتعريف اشارة الى قسم منه وهو ما يبتني عليه الاستعارة وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون المشبه به اقوى في وجه الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه بقوله والمراد ههنا مالم يكن الخ فتأمل وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه وتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي وتنبه على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيه لم يكن على وجه الاستعارة الخ ليس تعريفا للشيء بنفسه بل تعريفا للتشبيه الاصطلاحي بالتشبيه اللغوي (الدلالة) مصدر قولهم دللت فلانا على كذا اذا هديته له لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على ان المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم لم يحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر لامر كالمتكلم قلت في عرف القوم واللغة لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم (على مشاركة امر لامر اخر في معنى) فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه والدال والمشبه هو المتكلم في الشرح ان ظاهر هذا التفسير شامل لنحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك وقال السيد السند ان المدلول المطابقي في هذه الامثلة ثبوت المسند لكل من الامرين و يلزمه مشاركتهما في المسند فالمتكلم

الى ما نسخه

ان قصد المعنى المطابقى فلم يدل على المشاركة اذ المتبادر من اسناد الافعال الى ذوى الاختيار
ماصدر بالقصد وان قصد المعنى الالتزامى فقد دل على المشاركة فهو داخل فى التشبيه
وماوقع فى عبارة ائمة التصريف ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فمسامحة
والمراد انه يلزمهما ذلك فمنشأ الاعتراض اما ظاهر عبارة ائمة التصريف اوعدم الفرق
بين مانبوت حكم لشيئين و بين مشاركة احدهما للاخر اوالغفلة عن اعتبار القصد فيما يسند
الى ذوى الاختيار بماذكرناه اندفع ما يقال انه لو اعتبر القصد فى الدلالة لم يكن للفظ دلالة
على المدلولات التضمنية والالتزامية لانه فرق بين دلالة المتكلم ودلالة اللفظ نعم يتجه عليه
ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشاركة فيما يدل على التشابه وفرق بين التشابه والتشبيه
يدل عليه ماسيذكره المصنف فيمابعد فان اريد الجمع بين امرين فى شئ فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه (والمراد ههنا) الاولى وهو ههنا اى التشبيه فى الاصطلاح ليعلم ان هذا بيان
معنى اخر للتشبيه واما عبارته فتوهم ان معنى التشبيه هوماسبق والمراد منه ههنا قسم منه
بطريق ذكر العام وارادة الخاص (مالم يكن) اى تشبيه لم يكن (على وجه الاستعارة
التحقيقية) نحو رأيت اسدا فى الحمام ولا على وجه (والاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية
اظفارها ولا اهمال فى التعريف بترك التقييد بان لايكون على وجه التمثيل لان الاستعارة
التمثيلية داخلة فى التحقيقية وان يوهم عبارة المصنف فيمابعد وحسن كل من الاستعارة التحقيقية
والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه ان التمثيل تقابل التحقيقية (و) لا على وجه (التجريد)
قيد به ليخرج تشبيه لتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريد الشئ عن نفسه لانه حينئذ لاتشبيه
نحو لهم فيها دار الخلد فانه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لاتشبيه بخلاف
نحو لقيت بزيد اسدا فانه تجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد لاعينه ففيه تشبيه مضمر
فى النفس فمن احترز به عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم تجرد عقله عن غواشى الوهم وكان حبالة
الوهم فيه تعريف التجريد بالانتزاع عن امر ذى صفة اخر مثله فيها فيوهم ان فى كل تجريد
تشبيه فامعن النظر واستيقن مظان الخطر لئلا يفتضح من سوء الاثر وزعموا ان اخراج التجريد
من التشبيه مخالفة من المصنف مع المفتاح حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه وسنذكر
لك فى الخاتمة تحقيقا يظهر منه ان لاخلاف بينهما والمفتاح ايضا معه فى هذا التقييد وانما
لم يكتف بقوله لا على وجه الاستعارة لان وجه الاستعارة لفظ مشترك بين الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية عنده فلا تصح ارادة معنييها فى اطلاق واحد ولم يذكر الاستعارة
التخييلية لانه عنده اثبات لوازم المشبه به للمشبه بطريق المجاز العقلى وليس فيه دلالة على
مشاركة امر لامر فهو لم يدخل فى المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوى حتى يحتاج الى مخرج
واما على مذهب السكاكى وهو ان الاستعارة مشترك معنوى بين الكلى والتخيلية
استعارة اللفظ لموهوم شبه بالمحقق فيجب الاكتفاء بقوله مالم يكن على وجه الاستعارة لان
فى التقييد تطويلا بل افسادا قال الشارح وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا
اوتقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاء زيد وعمرو وفيه انه خرج من تفسير كلمة
ما بالتشبية لانه ليس تشبيها وانما يجب تقييد تعريف التشبيه اللغوى ولما كان دخول
نحو قولنا زيد اسد وصم بكم عمى فى التفسير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف فى ان امثالهما
استعارة او تشبيه بليغ صرح بما هو مراده ومذهبه فقال (فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد)
مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا اوما فى حكمه لمشبه مذكور (ونحو قوله تعالى
صم بكم عمى) مما جعل المشبه به خبرا وانما جعل مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف اوجاريا مجرى

معنييهما نسخه

لمفهوم نسخه

الخبر من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين اى ماء
هو اللجين ولايذهب عليك انه يجوز ان يجعل المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة
فى التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سيان فى ذلك
وتقرب منه لجين الماء فانه فى معنى لجين هو الماء فخذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه
كثيرون وفى ايراد زيد اسد وعم بكم عمى زيادة مبالغة فى كون التشبيه البليغ تشبيها لا استعارة
لما ان زيد اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد كما ستعرف فى الخاتمة ولهذا اقتصر على
التعرض بهما واختار انه ليس باستعارة لما ذكره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما تطلق ذكر
المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة
الحال او فحوى الكلام هذه عبارته ودلالته على ان ما مر ليس باستعارة ظاهرة وان اشكل
على الناظرين قوله لولا دلالة الحال وفحوى الكلام والمقال لانه كما لا يصلح مع القرينة ارادة المنقول
عنه لا يصلح بدونها ارادة المنقول اليه واجاب عنه الشارح بانه قيد لارادة المنقول عنه
وهو بعيد وقيل توجيهه انه يصلح بدون القرينة لارادة المنقول اليه بان ينصب القرينة
وفيه انه يصلح للمنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلا معنى لتقييد الصلاحية
بقوله لولا دلالة الحال الخ وانا اقول المراد انتفاء دلالة الحال وفحوى الكلام على ارادة شئ
منهما انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال
يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن فحوى المقال ومقتضى سوقه للطالب وللحقيقة
او المجاز لجاز ارادة اى منهما تريد (والنظر) محركة هو الفكر لغة اى الفكر (ههنا فى اركانه)
قال الشارح اى البحث فى هذا المقصد اقول فيه تنبيه على ان التشبيه الذى هو من مقاصد
الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل احد اركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة
لا اركانه وبهذا علم ان البحث عن الشئ قد يكون بالحمل على اجزائه الخارجية ليحصل
منه ملكة استنباط احوال محمولة عليه (وهى طرفاه ووجهه واداته) اطلق الاركان على
تلك الاربعة مع ان التشبيه الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالغرض لانها
داخلة فى مفهومه اولانها اركان للفظ الدال على التشبيه بتنزيل الدال منزلة المدلول فهذا
دأب ائمة العربية والدال على التشبيه وان ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدى
معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شان الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على
الاربعة ولذا كثر اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد
كالاسد فى الشجاعة واياك وان يجعل ضمير اركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور او الى
مفهوم التشبيه بطريق الاستخدام وضمير الغرض منه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة
المذكورة باعتبار افراده بهذا الطريق فانه بعيد عن ذات التعلم والتعليم ولا يليق بمقام
التفهيم ولا يرضى به البيان السليم والاداة ليست اداة للتشبيه بل هى اداة دالة لربط
احد الطرفين بالاخر فى مقام التشبيه والمراد به اما معنى الكاف ونحوه فيلائم
المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول
قال الشارح المحقق قدم البحث عن طرفيه يعنى من بين الاركان لاصالتهما لان وجه
الشبه قائم بهما والاداة آلة لبيان الشبه بينهما ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة
بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال فى جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف
الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذفان الطرفان بلا قرينة بخلاف
الوجه والاداة فانهما لم يحذفا بقرينة فى جاءنى اسد ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان

مفهوم زيد نسخه

البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى احد طرفى التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف فى الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفى الى الآن ولا يبعد ان يقال قدم ليكون البحث عن الطرف فى طرف فتأمل (وفى الغرض منه وفى اقسامه) قال فى المصنف الايضاح فى تقسيمه بهذه الاعتبارات وبهذا علم وجه تأخير اقسامه (طرفاه اما حسيان) اى منسوبان الى الحس وهو منحصر فى الحس الظاهر عند المتكلمين وعليه بناء التقسيم (كالخد) المشهور بالفتح ويوافقه انجام الصحاح لكن فى القاموس الخد ان والخدتان بالضم ما جاور مؤخر العينين الى منتهى الشدق او اللذان يكتنفان الانف عن يمين وشمال اومن لدن المحجن الى اللحى مذكر (والورد) فى القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم يريد الورد الاحمر (والصوت الضعيف) اى الذى لا يسمع الا عن قريب (والهمس) فى الشرح هو الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم لكن فى القاموس هو الصوت الخفى وكل خفى او اخفى ما يكون من صوت القدم (والنكهة) اى ريح الفم او النفس المخرج من الفم الى انف اخر والاخير هو الملايم بالعنبر (و) الاول هو الملايم بريح (العنبر والريق) اى ماء الفم (والخمر) وهو ما اسكر من عصير العنب او عام ورجح العموم بانها حرمت وما بالمدينة خمر عنب وما كان شرابهم الا البسر والتمر (والجلد الناعم) اى اللين (والحرير) قال الشارح المحقق وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رايحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر فى العرف انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر من حد علم او نصر وذقت الخمر ولمست الحرير من حد ضرب او نصر هذا كلامه واجاز السيد السند فى شرح المفتاح ان يكون مبنيا على العرف ولا يكون تسامحا فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح ورجح السيد السند كونه تسامحا قلت لان السكاكى جرى فى هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر ان المصنف بنى الامر على العرف لانه لو لم يكن كذلك لاصلح هذا التسامح الذى وقع من المفتاح كما اصلح تسامحا آخر وهو انه مثل للطرفين بالخد عن التشبيه بالورد وهكذا الى اخر الامثلة ولا يذهب عليك ان النكهة ايضا مع التسامح على احد التوجيهين وان هذه الامثلة مما طرفاه حسيان سواء جعل تشبيه الكلى بالكلى او الجزئى بالجزئى فالكل مشتمل على التسامح لان الكلى ليس حسيا قال فى المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد السند فى شرحه يريد القوم الموافقين بشربها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس له لذة طعم هذا ولك ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون للريق لذة طعم والاشبه انه اراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه فى لذة الطعم واشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر ليس فى الطعم بل فى التذاذ روحانى والمشبه به لذة النفس بالخمر فليس شئ من الطرفين حسيا (او عقليان) عطف على قوله حسيان (كالعلم والحيوة) فى المختصر نقلا عن المفتاح والايضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك قال والمراد بالعلم ههنا ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية لا نفس الادراك ولا يخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالحياة هذا كلامه ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هى صور للجزئيات ولذا وصفت بالجزئية كذلك هى سبب لادراكات كلية هى صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت ورسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك اولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب

(للا)

وت العام نسخه

اشتهر نسخه

لينها نسخه

لكونهما نسخه

لها نسخه

للادراك فلا صحة لنفس ارادة نفس الادراك على ان سبب ادراك لادراك غنى عن الكسب وبالجملة هو مدح العلم بانه كالحياة تميز صاحبه عن الميت والجماد ولك ان تجعل وجه الشبه تميز الصاحب عن الجماد وذا يصح على اى معنى تحمل العلم فتحمل والاوجه ان وجه الشبه كونهما سببى انتفاع بالمرافق فانه لاانتفاع بدون العلم كما انه لاانتفاع بدون الحياة ولك ان تريد بالادراك الوصول الى الشئ فيكون معنى كونهما جهتى ادراك جهتى وصول الى الشئ فيؤل الى الاوجه من الاوجه فتنبه ولا تغفل فان ملاك العلم التنبه وملاك الغفلة التحسر والتاوه (او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فنبه على الاول بقوله (كالمنية) وهو الموت وفسر بعدم الحيوة عما من شانه وقال السيد السند الاظهر انه عدم الحياة عما اتصف بها ويؤيد الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم (والسبع) بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثانى بقوله (والعطر وخلق كريم) اما باضافة الخلق الى الكريم كما فى الشرح لكن لا بتقدير رجل كريم كما فيه اذ لا وجه للتخصيص بل بتقدير شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية فالعطر وهو الطيب مشموم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق روية عقلى ونبه بتقديم الاول على كثرته كما نبه عليها المفتاح بتمثيل الاول بثلثة امثلة وتمثيل الثانى بواحد وكان وجه قلته ان المحسوس اصل للمعقول ينتزعه منه العقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى المستفاد من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل الفرع اصلا والاصل فرعا وهو مستهجن ولذلك لو حاول محاول المبالغة فى وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة فى الظهور والمسك كخلق فلان فى الطيب كان سخيفا من القول وهذا سر نحوى يعلل به الواقع ويزين به اللغة فلا يسمع فيه ما يناقش به من انا لانم عدم جواز جعل الفرع اصلا لجواز كون الفرع من وجه اصلا من ولو سلم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول فليشبه محسوس بفرع محسوس آخر وما يمكن ان يناقش به من ان المحسوس ما هو الخيالى وليس اصلا للمعقولات وان سخافة المثالين المذكورين لان المشبه اظهر واعرف نعم لا يتم التمسك به فى عدم الجواز كما فعله من ادعاه ولا فى عدم الجواز الابعد جعل المعقول كالمحسوس كما فعله البعض غاية الامر ان جعله كالمحسوس ابلغ ولما كان المشهور من الحسى ما ادرك بتعلق الاحساس بنفسه وبالعقلى ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والمتبادر الى الوهم جعل المحسوس المخترع داخلا فى المحسوس احتاج الى تفسير الحسى والعقلى فقال (والمراد بالحسى المدرك هو او مادته باحدى الحواس) جمع حاسة وهى كالحساس مشتقة من الاحساس على خلاف القياس (الخمس الظاهرة) تقييد الحواس بالظاهرة يشعر بالقول بالحواس الباطنة وجعل الوجدانيات داخلة فى العقلى ناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وحمل الظاهر على المستغنية عن البيان وان كان دقيقا لطيفا مشارا اليه بالبنان لكنه بعيد كالمخالف للعيان (فدخل فيه) اى فى الحسى بسبب زيادة او مادته فى تفسيره (الخيالى) وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس فان قلت لو فسر الحسى بما او ادرك لا ادرك باحدى الحواس الظاهرة لكان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهمى فى قرن الخيالى انسب من جعله فى قرن العقلى قلت انما يكونان فى قرن لو لم يتفاوتا بكثرة تشبيه المحسوس بالخيالى وقلة تشبيهه بالوهمى كتشبيهه بالعقلى واما اذا كان كذلك فهو فى قرن العقلى (كما فى قوله وكأن محمر الشقيق) وصفه بالمحمر مبالغة فى حمرته لان الافعلال للمبالغة فليس وصف الشقيق به وهو ورد احمر لغوا يريد به شقايق النعمان بضم النون اضيف الى النعمان بمعنى الدم او الى نعمان بن المنذر لانه انتهى الى ارض فيها من الشقايق ما اعجبه وقال ما احسن

للقياس نسخه

احرها نسخه

هذه الشقايق احوها وكان اول من حماها الا الى نعمان بالفتح وهو واد فى طريق الطائف يقال له نعمان الادراك وكأنه رد الشاعر الشقايق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقايق بل الشقايق للواحد والجمع فان قلت هذا الوزن مما لا نظير له فى الاحاد واو كان الشقايق للواحد اوجد له نظير فى الآحاد قلت ذكر فى القاموس انه سميت بالشقايق تشبيها لها بشقيقة البرق وهى ما انتشر منه فى الافق هذا فهو فى الاصل جمع سمى به هذا الورد لاشتماله على اوراق كل ورق منه كشقيقة (اذا تصوب) اى مال الى السفل (او تصعد) اى مال الى العلو قيد المشبه بهذا القيد لان اوراق الشقايق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والعلو (اعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح (ياقوت نشرن على رماح) جمع رمح (من زبرجد) فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لم يدركه حس لان الاحساس لا يتعلق بغير موجودى مادى حاضر عند الحس على نسبة مخصوصة يعرفها كل ذى حس لكن مادته التى تركبت منها كالياقوت والزبرجد وهيئة العلم والرمح والنشر مما ادرك بالحس ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بان يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت فى الحمرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (وبالعقلى) عطف على قوله بالحسى و (ماعدا ذلك) على قوله المدرك عطف معمولين على معمولى امر واحد اى المراد بالعقلى ما لم يدرك هو ولا مادته بتمامها باحدى الحواس الظاهرة سواء ادرك بعض مادته اولا (فدخل فيه الوهمى اى ماهو غير مدرك بها ولو ادرك لكان مدركا بها) اى او ادرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون انياب الاغوال متصورة اذ ما لم يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان ان عد بلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلى يعنى به يتميز الخاص عن العام ولولا تميزه لا يصح الحكم بدخوله فيه وربما يقال اراد التميز عن العقلى الصرف وما ذكرنا احسن فاحسن التأمل واعرض عن الوهمى بحسن التعقل (كما فى قوله) اى كشبه به فى قول امرئ القيس (ايقتلنى) ريد به الرجل الذى اوعده فى حب سلمى (و) الحال أن (المشرفى) بفتح الراء قال الشارح سيف منسوب الى مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى المشرف لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد (مضاجعى) قال الشارح اى ملازمى وجعل المضاجعة كناية عن الملازمة وجعل مضاجعى مبتدأ والمشرفى خبرا حيث قال فى تفسيره والحال ان مضاجعى سيف منسوب الى مشارف اليمن ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لانه يجوز فى ما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل ان له ملازما يمنع القتل فاللايق تعينه بالمشرفى لا تعين المشرفى به ومن الناس من توهم ان الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد للنفع جلبا ولا يبعد ان يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصد احد قتلى لا يمكن الا فى حال اضطجاعى ونومى (ومسنونة) قال الشارح اى سهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصل بالزرقة للدلالة على صفائها هذا والانسب بقوله (زرق) تفسير سن بالتحديد والصقل على ما فى القاموس ولا يخفى ان الانسب تفسير المسنونه باسنة الرماح لان الاسنة هى الاشبه بانياب الاغوال لانها اعظم من النصال وفى كون انياب الاغوال مما لم يدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكانه مبنى على توهم انياب لا من جنس العظم لانها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم ان مادته اى شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا يخترع على صورت الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيبة له مناسبة فى الجملة بصورة الناب

(كانياب)

(كانياب اغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس اودابة رأتها العرب وعرفتها وقتلتها تأبط شرا قال الشارح ومما يجب له التنبه فى هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ماسبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما ردت الى الخيال من الحس المشترك اذلم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعانى الجزئية بل هى صورة لانها ليست مما لايمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة على تقدير وجودها وليست ايضا مماله تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل المراد بالخيالى والوهمى مااخترعته القوة المتخيلة اعنى القوة التى من شانها تركيب الاشياء وتعريفها واختراع اشياء لاحقيقة لها اما من الامور المحسوسة الموجودة كما فى الخيالى واما لاعن شئ بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كما فى الوهمى ونحن نقول لم يسموا مااخترعته الامور المتخيلة من الامور العقلية الصرفة وهميا بل ادخلوه تحت العقلى مطلقا لانه لايلتفت اليه ولا يعتبر فى مقام التشبيه ولايمكن للواهمة ان تخدع العقل فى توجهه اليه ويجعله متوجها اليه ملتفتا نحوه لان المعقولات الصرفة تحت سلطان العقل لايقبل منها الا الحق او الشبيه به ويعرض عن المخترع الصرف فى اول نظره ويمجه وماذكره الشارح فى نفى كون الوهمى من مدركات الوهم من انه ليس له تحقق ليس بقوى لان من افراد مدركات الوهم مايجوز ان لايكون له تحقق بل يكون بحيث لو ادرك بعد وجوده لادرك بالوهم (ومايدرك بالوجدان) فسروا الوجدانى بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لاتخرج من الصور والمعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لايدرك الا الصور واما الواهمة وهى لاتدرك الا المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس مايدرك بالوجدان بعد الخيالى والوهمى السابقين الا المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن فى كون كل مايدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المشهور فى الوجدان مايجده كل احد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه او مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجدانى من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا مخصص (كاللذة والالم) قال الشارح الحسينى فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسى وعقلى اما الحسى فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ماهو خير عندها وكما تتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شئ ترجوه وكذلك البواقى فهذه مستندة الى الحس اما العقلى فلاشك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردة اليقينية وانما يدرك هذا الكمال ويلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب وما شاكل ذلك هذا كلامه وتتمة تحقيق المقام ان المراد بالادراك العلم وبالنيل

تحقق الكمال لمن يلتذ فان التكيف بالشيء لا يوجب الالم واللذة من غير ادراك فلا الم ولا لذة للجماد بما يناله من الكمال والافة وادراك الشيء من غير النيل لا يولم ولا يوجب لذة كتصور الحلاوة والمرارة وانما قال من حيث هو كذلك لان الشيء قد يكون مولما وموجبا للذة والفرق بالحيثية وانما قال كمال لانه يستلزم البراءة من القوة وكمال الشيء خروجه من القوة الى الفعل وانما قال خير باعتبار انه مؤثر واللذة باعتبار الحصول والتأثير كذا ذكره المحقق الطوسي في شرحه للاشارات وفيما ذكره الشارح ابحاث احدها ان المتبادر من اللذة والالم ماهو جسماني لا روحاني سواء كان الادراك بالحس اوبالعقل مثلا نيل الذائقة لحلاوة اذا ادرك لذة جسمانية سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئي فيكون الادراك بالحس اوادرك بوجه كلي فيكون عقليا صرفا وثانيها ان ادراك القوة الغضبية ان اريد به العلم فلا ادراك للقوة الغضبية وان اريد النيل فلابد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسيا كيف ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئيا متعلقا بمحسوس حتى يكون ادراكه بالواهمة اوليست القوة الغضبية من المحسوسات وثالثها ان تكيف الواهمة بصورة شيء يرجوه مما لا يعقل لانه انما يدرك معنى جزئيا متعلقا بمحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه جزئي بل تعقله قبل الوجود انما بوجه كلي فهو من مدركات العقل ورابعها ان كمال القوة العاقلة لا ينحصر في الادراكات النفسية ولا في ادراك المجردات بل ادراك المحسوسات ايضا كمال لها كالظنون مثلا ومن كمالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة الى غير ذلك نعم اجل كمالاتها تلك الادراكات وخامسها ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق ذلك الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس واعلم ان نيل ماهو خير لا يخص نيل المدرك ماهو خير بل نيل مايحبه المدرك ايضا من قبيل اللذة كادراك الشخص حس ابنه فانه لذة مع انه نيل ابنه ماهو كمال وخير له وان اللذة قد يكون بمجرد ادراك ماهو خير من غير نيل سوى الادراك كادراك الصور الحسنة فانه لذة ولا نيل سوى ادراكه ودعوى ان اللذة بادراك هذا الادراك ليست ظاهرة وحينئذ نقول اللذة العقلية مجرد ادراك النفس الامور المطابقة ادراكا ثانيا من غير ان يدرك ادراكها كما ذكره الشارح فليكن سادس الابحاث ولتكن الجهات ستة يكون كل منها لذة قال السيد السند انه لا يخفى ان ايراد امثال هذه التحقيقات في امثال هذه المقامات مما لا يجري للمتعلم نفعا بل ربما زاده حيرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يقرب منها ولعل ذاك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقلية وماذكر فيه من التدقيقات هذا كلامه وليس بذاك فان السكاكي ادرج في كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية فلابد للشارح لكلامه ان يخوض في تفصيل مرامه فليس منطق افتخار الا بالسكاكي ويشهد لذلك انه يشكو الشارح فيما بعد عن السكاكي ويقول لا يتفرع على امثال هذه التقسيمات احكام متفاوتة فهي قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين (ووجهه) اي وجه التشبيه (ما يشتركان) اي الطرفان (فيه) بحكم التشبيه فيؤول المعنى الى مادل على اشتراكهما فيه فلا يرد نحو ما شبه بالاسد للجبان لان الشجاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه الشبه للدلالة على مشاركتهما فيها ولا يلزم ان يكون من وجوه التشبيه في زيد كالاسد الوجود والجسمية والحيوانية و يتجه انه يلزم ان يكون الطرفان قبل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين

الفيئية نسخه

الاان يجوز واخرج التعريف مخرج من قتل قتيلا ولايخفى ان الوجه ليس احوج الى التعريف
من الطرفين كما يوهمه كلامه وهما دل على اشتراكهما فى شئ قال الشارح المراد بكلمة ما معنى له
مزيد اختصاص بهما واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدلالة على
اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور
فى الشمس ولايخفى ان الشاهد لايدل الاعلى مزيد اختصاص بالمشبه به ثم نقول لما كان
ظاهر عبارة الشيخ موهما لوجوب كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين وكونه وصفا
ثابتا للشئ فى نفسه من غير اعتبار معتبر ومختصا بالمشبه به مع ان الظاهر ان ذلك
شرط كون التشبيه مقبولا وهو غير معتبر فى مفهوم وجه الشبه ولا فى مفهوم التشبيه
اسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ولم يعتبره فى تعريف وجه الشبه ووضع موضع الوصف
كلمة ما يشمل الجزء بلا خفاء وذكر قوله (تحقيقا او تخييلا) تصريحا بان وجه الشبه لايجب
ان يكون من اوصاف الشئ فى نفسه فتعديل تعريف المصنف باعتبار امور تجعله موافقا
لكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه قال المصنف (والمراد بالتخييل) ان لا يكون
وجوده فى المشبه به الاعلى تأويل وكأنه اقتصر فى البيان على ما اوجده والافمفهوم
ما يشتركان فيه تخييلا اعم ولذا قال الشارح هو ان لا يوجد فى احد الطرفين اوكليهما الا
على سبيل التخييل والتأويل (نحو ما) اى وجه شبه (فى قوله) يعنى القاضى التنوخى المنسوب
الى قبيلة تنوخ المسماة بمفعول من تنخ بالمكان اقام به سموا به لانهم اجتمعوا فاقاموا فى مواضعهم
ووهم الجوهرى فجعل النسبة الى تنوخ من قبيل تقول (وكأن النجوم) جمع نجم كالنجم
وهو الكوكب (بين دجاه) اى دجى الليل والمرجع فى البيت السابق وروى دجاها فالضمير
لليلة اوللنجوم فالاضافة لادنى ملابسة والدجى كالعلى جمع دجية وهى الظلمة بناء
ومعنى (سنن) جمع سنة وهى فى اللغة السيرة ومن الله حكمه وامره ونهيه وما سلكه النبى
صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا (لاح) اى ظهر (بينهن ابتداع) الابتداع الانشاء والبدعة
الحدث فى الدين بعد كماله والمراد بالابتداع على ما بين وجه التشبيه احداث البدعة ولايخفى
ان طرفى البيت لايتلايمان فانه جعل النجوم بين الدجى والسنن بينهن الابتداع والملايم
ان تجعل بينهن الدجى او السنن بين الابتداع وتحصيل الملائمة كما يمكن باعتبار القلب
فى الاول يمكن باعتباره فى الثانى واشار اليهما اما الى الاول فبقوله من حصوله من حصول
اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فان مفهومه ان جعل الدجى بين النجوم
واما الى الثانى فبقوله بالسنن بين الابتداع واشار الى ترجيح الثانى بايراد تفصيله وتوضيحه
دون الاول وكان وجه الترجيح ان التأويل دار بين المتقدم والمتأخر ترجيح المتأخر
ويكون احرى به لئلا يكون كالعمل قبل الحاجة وكنزع الخف قبل الوصول الى الماء
لكن لايخفى ان الاول انسب بالمقام وابلغ كيف وفيه بيان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام
الليل كقلة السنن فى الاسلام على البدعة والنكتة فى القلب حينئذ الاشارة الى ان الواقع
كون الدجى ظرفا للنجوم والقول بكون الدجى بين النجوم كما هو المقصود فى هذا المقام
بقرينة المشبه به قول تخييلى لانه كذلك تخييل فى المرئ لغلبة النجوم على الدجى كما
ان قلب سنن بين الابتداع للاشارة الى ان السنن هى الاصل الذى حدث فيها البدعة
واللائق بان يجعل ظرفا للبدعة دون العكس وان دعت الحاجة اليه وقال الشارح هو
للاشارة الى كثرة السنن حتى كانت البدعة هى التى تلمع بينها (فان وجه الشبه فيه) اى
فى هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم

بينهما نسخه

اسود) هي الظلمات ولا يخفى ان جعل الظلمة وان كان له وجه من انها مظلمة بذاتها كما ان الضوء مضيء بذاته لكن جعلها سوداء وقابلته للون مما لا يوجد له مساغ فلا يكون تلك الهيئة في المشبه ايضا الا تخييلا ولا يكون تحقيقا كما يلوح من قوله (وهي غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل) الا ان يقال لا يراد بالتحقيق ما ثبت في الواقع ولا ينمحي بالتدقيق وانما هو ما يكون في المراى ولا يحوج الى تكلف اوخيال للنفس فانه كما رؤيا ولا يخفى انه يرى بين النجوم امور مظلمة سود تؤول عند التحقيق بالتدقيق الى ظلمات صرفة وهو منشأ قوله بين دجاه دون ان يقول بين امور مظلمة سود (وذلك) اى وجودها في المشبه به على طريق التخييل (انه) اى لانه وهذا اظهر مما في الشرح من جعل ذلك اشارة الى بيان وجودها في المشبه به بطريق التخييل اى بيانه بانه والضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها) من الوقوع في مهلكة او العثور على داهية مهلكة (شبهت)* جواب لما اى البدعة ونظائرها من الجهالات (بها) اى بالظلمة (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما في العالم الغير العاقل والجهل لا ينفك عن الضلال اوان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب بالسنة فالتشبيه في البدعة اسبق اوان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق ان يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلا منهما مستقلا (وشاع ذلك) اى كل من التشبيهين (حتى يخيل ان الثانى) اى كل ما هو علم (مما له بياض واشراق) قدم الثانى على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه (نحو) قوله عليه السلام (اتيتكم بالحنيفية) اى بالملة الحنفية المنسوبة الى الحنيف اى الثابت على الاسلام (البيضاء) هذا لا يدل الا على ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المرعى ولو اريد بالبيضا الشمس وجعلت صفة للحنيفية بتأويلها بالمشرقة كقولك مررت بزيد الاسد اى الجرى لم يدل الا على تخييل الاشراق (والاول على خلاف ذلك كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) لذلك الشيوع المستلزم للتخييل المذكور (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) اى بالنجوم بين الدجى (ببياض الشيب في سواد الشباب) في القبول والرواج (اوبالانوار مؤتلقة) بالقاف اى لامعة (بين النبات الشديدة الخضرة) التي يرى اسود فنبه به على ان المحقق اعم من المحقق في الواقع اوفي المرئ وبادى النظر كما اشرنا اليه وقد جعل صاحب المفتاح البيت من التشبيه المقلوب على نحو وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح ففيه ادعا ان نور السنن صار بحيث يشبه به نور النجوم وان الابتداع فوق الظلمة في الاظلام وليس للشان تجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف المشبهة بالفعل فيصير المعنى وكون النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع اى كتلك الهيئة تلك الهيئة فيخرج بذلك التشبيه عن كونه مقلوبا لانه وجب زيادة ما بعد الكاف اذا دخل على ان فيقال كان ولا يقال كان انئلا يلتبس بكأن من الحروف المشبهة (فعلم) من تصوير وجه التشبيه وانه المشترك بين الطرفين (فساد جعله في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان المشبه) اى النحو (لا يحتمل) اى لا يحتمل سببا بين (القلة والكثرة) لانه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه احدهما كيف واذا روعى في جميع

الغير العاقل نسخه

اجزاء الكلام فقد حصل النحو وان اهمل فى جزء فلا نحو فى الكلام فوجه الشبه هنا ان
الكلام يصلح بوجوده و يفسد بعدمه بمعنى انه لاينتفع به لفوات الدلالات بل ليضر به
للا نتقال الى غير المقصود كما انه لاينتفع البدن بطعام لا ملح فيه بل يستضر به و بمرض ولا
يقتصر الفساد على فوت الا نتفاع بل كما لالذة لطعام لا ملح فيه لالذة لكلام لا نحو فيه
ولو سلم انه برعايته فى بعض اجزاء الكلام يحصل النحو فالفساد بقلته افوته فى البعض
لابكثرته قال صاحب المفتاح و ربما امكن تصحيح جمله فقال الشارح فكأنه اراد
بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وفيه
ان استعمال الوجه غريب بدل الوجه المستفيض لا تحصل النحو كثيرا فى الكلام فكأنه
اراد بكثرة النحو ايراد الكلام محتملا لوجوه مختلفة ومحتمل التطبيق على قواعد متباينة
فيوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة (وهو) اى وجه التشبيه
(اما غير خارج عن حقيقتهما) اى حقيقة شئ من الطرفين (كما فى تشبيه ثوب باخر
فى نوعهما اوجنسهما اوفصلهما) اوفى الجنس والفصل (اوخارج) عن حقيقة واحد
منهما اوالمراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين اوخارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى
ان تشبيه الانسان بالفرس فى الحيوانية لا فى الحيوان كما هو دأب ارباب اللسان وكون الشئ
حيوانا ليس جنسا فكأنه اريد بالوجه الداخل على ما يؤخذ بالنظر الى الداخل وان قوله
غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثانى مع
كونه سلبيا لهو غير عربى فى لطايف التشبيه بل لايجرى فيه الحاق الناقص بالكامل الذى
هو العمدة فى باب التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لاتفاوت الاشياء
فى الذاتيات وهى فى الامور المشار كة فيه سواء لعدم تقسيمه و تقسيم الثانى وتذييله بتفصل
فلو قدم لاقتضى بفصل قسيم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول
بعض المفهومات الكلية فى الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وتحصيل
التمييز عنهما بالتحليل وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالعجز عن تمييز الحقيقة عن غيرها
لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الفصل عن الخاصة وهم مخصوصون فيه
بل يتعسر تمييز الحقيقة عن اجزائها ويحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق
الحيوان اويكون الناطق خاصة غير شاملة و يتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس اويحتمل
ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس اما اهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخل
فى الطرف الا الاجزاء الخارجية فالداخل فى الانسان عندهم الرأس واليد والرجل
وهم برءآء عن التشبيه فى مفهوم داخل فى الحقيقة وليس المشبه به عندهم الا المعانى
القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالماشى نوع المتحرك
عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكى والبهتان العظيم
(صفة) هى الخارج لابدان يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح
لكونه وجه شبه (اما حقيقية) اى موجودة فى الطرفين لابالقياس الى شئ (واما حسية)
اى مدركة بالحس الظاهر (كالكيفيات الجسمية) اى المنسوبة الى الجسم باختصاصها به
والكيفية نسبة الى كيف كالماهية الى ما والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال
بكيف و خصها المتكلمون ببعض الاحوال فكيفية فكيف من مصنوعاتهم صرح به
اهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما لم من فنهم فتارة يقال اراد بالكيفيات
مطلق الصفات وتارة يقال اراد بالمقدار وضعه من الطول والقصر والتوسط بينهما

ايستضربه نسخه

على مايوجد نسخه

بالكامل نسخه

قدم نسخه

وبالحركة السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وزيف الثاني بان في كون هذه الامور صفات حقيقية نظر اذرب طول يصير قصيرا بالنسبة الى طول ورب بطؤ يصير سرعة بالنسبة الى آخر ونحن نقول لوجعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالا للصفات الحسية وقوله ممايدرك بيانا لها واشارة الى نفسها لم يرد شي (ممايدرك بالبصر) هو في اللغة حاسة العين ونفسها وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فيفترقان الى العينين وفيه نظر لانه لايصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبتاه بل على بصر الاحوال اصلا لما قيل ان قوله يتلاقيان فيفترقان ينبئ عن عدم التقاطع فتفطن ولايخفى انه يدرك بالبصر غايته انه لايدرك مطابقا اذا لم يكن حوله نظريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى اخرى مودعة فيهما (من الالوان والاشكال) المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء وماعداهما يدرك ثانيا وبالعرض واللون مع كونه مدركا بالذات ادراكه مشروط بادراك الضوء اكتفأ وكانه لم يذكر الضوء بذكر يدرك بالذات في التنبيه على المدرك بالذات واختار اللون بالذكر تنبيها على انه المدرك بالذات دفعا لما يتوهم من توقف ادراكه على ادراك الضوء انه مدرك بالعرض واكثر ذكر المدرك بالعرض لانه ابعد من كونه مبصرا كما بالغ في توضيحه والاشكال كالشكول جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم او السطح كالكرة والدائرة او نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة او اكثر مما لايليق تفصيله بالمقام (والمقادير) هي جمع مقدار وهو في اللغة مبلغ الشئ وفي عرف الحكمة كم متصل قار الذات والكم عرض يقبل التجزأ لذاته ونعني بالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده بمعنى ان كل جزء فرض فيه يكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسم الى نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لافي حد ذاته وبهذا اندفع انه لانهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحد هو الحد الفرض اللازم بعد فرض القسمة لاالنهاية الموجودة وذكر قار الذات لاخراج الزمان لان المراد به ان يكون الاجزاء المفروضة ثابتة وليس الزمان كذلك (والحركات) جمع حركة على وزن عرفة وهي لغة ضد السكون وفي عرف المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر قال الشارح يعني مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية هذا وفي التعريف انظار لايفي به المقام وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج عن الخروج دفعة كتبدل الصورة النارية بالهوائية فانه يسمى كونا وفسادا لايقول الحركة من الاعراض النسبية فكيف جعلها صفة حقيقية لانا نقول نفس النسبة لاتكون صفة حقيقية واما معروض النسبة يكون حقيقية والحركة نسبية بالمعنى الثاني وقد نبه بايراد الامثلة جموعا على تنوع كل منها اما الالوان والاشكال فظاهرة واما المقادير فلانها اما اجسام تعليمية واما سطوح واما خطوط واما الحركات فلانقسامها الى الوضعية وغيرها او الى القسرية والطبيعية والارادية الى غير ذلك (ومايتصل بها) قال الشارح اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون من الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك هذا وفيه انه جعل

الحركات على كيفياتها من سرعتها وبطؤها والحالة المتوسطة بينهما حفظا لما هو المصطلح
من الكيفيات على ما هو احد التوجيهين السابقين فلا يصح حينئذ تمثيل ما يتصل بالمذكورات
بالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخلة تحت الشكل تقييد
للامور الاربعة لانها تعرض للخط قطعا مع انه لا شكل له لان نهايتي الخط لا يحيطان به
واما ما يعرض للخط فداخل في قوله غير ذلك فانها ايضا مما يتصل بالمذكورات لانها
مما يتصل بالمقدار فلا يتجه ما اورده السيد السند عليه من ان هذه الامور تعرض للخط
ولا شكل له نعم يتجه انها لما كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت في قوله والاشكال فلا معنى
لجعلها داخلة تحت ما يتصل بها الا ان يقال تسامح في قوله تحت الشكل واراد به تحت
ما يتصل بالشكل الاول واورد السيد السند ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها مع
الالوان وافرادها عما يتصل بها ويرده ان افرادها وضمها الى الالوان لان حسن الشخص
وقبحه مما يتصل بمجموعها (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر وهو في اللغة الاذن وحد الاذن
يكون للواحد والجمع وفي عرف الحكمة قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظر لانه يصدق على قوة رتبت في احدى العصبتين
(من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) وانما وصف الاصوات تنبيها على
ان انواعها امور اعتبارية لا غير بينها الا باعتبار اوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان
واخواتها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط
من الاصوات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك
ان للاصوات ايضا امورا منفصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة
من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنثورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص
ما عدا من مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها انفا في
لا موجب له (او بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم وفي عرف
الحكمة قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان وفيه انه يخرج عنه القوى
المودعة في ابعاض هذا العصب ويدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه
ويمكن دفع الاول بادنى تمحل فانظر وادفع النظر (من الطعوم) واصولها تسعة وطرفاها
الحلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافة والملوحة والحموضة والدسومة والعفوصة والقبض
والتفاهة والعفوصة طعم ينقبض به ظاهر اللسان وباطنه والقبض طعم ينقبض به ظاهر
اللسان والتفاهة طعم لا يحصل من ذي الطعم بسهولة لكمال صلابته والبعض لهم يقبض
ظاهر اللسان وقد يستعمل بمعنى القابل للطعم (او بالشم) وهو في اللغة حس الانف وفي عرف
الحكمة قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي وفيه (من الروائح) جمع
رائحة قال الشارح لا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة
طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما قارنها كرائحة
الحلاوة هذا وكان المراد بالانواع المفهومات المندرجة تحتها والا فالرائحة الطيبة
ورائحة المسك ليستا نوعين مختلفي الحقيقة ولا يبعد ان يكون رائحة الحلاوة من قبيل الاضافة
الى المحل ويكون المراد رائحة ذي الحلاوة (او باللمس) هو في اللغة المس باليد وفي عرف الحكمة
قوة سارية في البدن كله تدرك بها الملموسات قالوا لم يختلف في الكبد والرية والعظم والطحال
والكلية فعلى هذا لا يصدق التعريف على شيء من الحدود ولا يصلحه ضم الاستثناء ايضا لانه
لا يصدق على لامسة عضو عضو ولو اريد المدرك بالملامسة ويصدق على القوة الغاذية

التوجيهات السابقة نسخه

لا تميز نسخه

متصلة نسخه

لم يخالف نسخه

الثامية اذلو اريد بالملموس ماعليه اللغة كان قاصرا ولو اريد المدرك اللامسة يلزم الدور
ولم يراع فى ذكر الحواس الترتيب الذى راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان
اشد حاجة ولهذا نشر فى جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الناقد للاربعة
لان التشبيه اكثر ما يقع فى المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ماسوى اللامسة بجامع
الاختصاص بعضو الرأس الا انه ينبغى ان يؤخر الذائقة من الثلاثة ليتصل باللامسة
لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازى لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات
لتكون رديفة للملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة)
فى المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء فى ظاهر الجسم والخشونة عدمه
فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم
وفى شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم (والصلابة واللين) فى المواقف هو عدم الصلابة
عما من شانه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها تطيع الجسم للغامز وفى شرحه قال الامام
الرازى هما من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات الملموسة وقال الشارح وكون هذه
الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء (والخفة والثقل) هو كعذب مصدر وكعلم
حاصل بالمصدر ولا يخفى ان مفهومات الامور المذكورة ظاهرة متشاركة فيها الصبيان
وغيرهم والاشتغال بتعريفاتها لغو وان شاعت فى غير هذا الفن فتركناها لذلك (وما يتصل
بها) اى بالمذكورات كالبلة والجفاف وغيرهما (او عقلية) عطف على قوله حسية وتقسيم
الخارج من وجه الشبه بالحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والافغير الخارج منه ايضا قد يكون
حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسى ما يكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه به
كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله وايضا تقسيمه الى
الحسى و العقلى عائد الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه
بتقسيم الطرفين (كالكيفيات النفسانية) نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى
فى النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما يختص
بذوات الانفس حيوانية كانت او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص
بالاضافة الى مافيه الاجسام فلا اشكال فى التمثيل بالعلم المشترك بين ذوات الانفس والواجب
على انه قد يمنع الاشتراك لكون علمنا عرضا وحادثا دون علمه تعالى فانه قديم وليس
بعرض (من الذكاء) وهو كالسواء سرعة الفطنة كذا فى القاموس وعرف بشدة قوة
للنفس مقدمة لاكتساب الاراء وباخص منه بمرتبتين وهو ملكة سرعة انتاج القضايا
وسهولة استخراج النتائج بواسطة كثرة من ادلة المقدمات كالبرق اللامع فلا يشتمل ملكة
اكتساب الاراء التصورية وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج النظريتين وعلى الاول
سؤال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجامعين للعلوم من ان الذكاء بجامع اكتساب الرأى فكيف
يكون معدا وافحمه بعض الاذكياء المختلفين بنهاية الذكاء بان منشأ الاشكال اشتباه صور الكلمات
والاشكال فظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم مفعول اى قوة مهيئة هيأها الله
تعالى لاكتساب الاراء هذا ونحن نقول فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهيئة تهيئ النفس
لاكتساب الاراء اوبمعنى المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة يجامع اكتساب الرأى بل
حين حصول الاكتساب بغير القوة والظاهر حمل الامثلة على المعانى اللغوية ليكون
تمثيلا لوجه الشبه بما يدور فيما بين البلغاء فالظاهر فى قوله (والعلم) حمل العلم على اليقين
فانه من افعال اليقين فى اللغة اعنى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وان كانت معانيه

الفاقد نسخه

الى باقى الاجسام نسخه

الاخر ايضا عقلية من المعاني الثلثة التي ذكرت في بيان تعريف البيان ومما هو مصطلح الحكيم من الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة لا حصول صورة الشيء في العقل كما ذكره في الشرح لانه احد اقسام العلم اعني العلم الكاسب كما حقق وليس من معاني العلم ومن ادراك الكلي او المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي او البسيط ومن مقابلة الصناعة وهي ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح وقد يقال العلم على ملكة يقتدر بها الخ كانه سهو القلم والمقصود بالكتابة وقد يقال العلم على مقابل ملكة يقتدر بها الى هنا (والغضب) وهو حركة النفس ومبداها ارادة الانتقام (والحلم) وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرايز) جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السجية جبل عليها الانسان كالطباع او الطباع ما ركب فينا من المطعم والمشرب وغير ذلك من الاخلاق التي لا تزايلنا كذا في القاموس فعلى هذا المدلول قوله وسائر الغرايز اي باقي الغرايز على ان المثل سابقا مبادي الامور المذكورة لانها التي جبل عليها الانسان لا انفسها ولو جرينا على تفسير الغرايز بملكة تصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح لاستدعى حمل ما سبق على الملكات وبالجملة لا يصح حمل العلم على حصول الصورة او الاعتقاد او ادراك المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر الغرايز الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية وكاشف عن المراد به فان الحقيقي له معنيان احدهما الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت او معدومة ويقابل الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواه سواء كان معقولا بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي متقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى مقابل للاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) واعلم انه لم يف المصنف بما وعد في ديباجة الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد ونسي عنه في هذا المقام لان هذه التقسيمات مما لا نفع له في هذا الفن بل يوجب تحير الافهام وايقاع المبتدئين في الكلام حتى ان الشارح قال كانه ابتهاج من السكاكي باطلاعه اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويلات المشكلة على المبتدي فيجب حذفه لمن التزم تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد وكانه منع المصنف حذفه لا تقائه من الاتهام بانه لم يعرف على اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد المفتاح في هذا المقام لكونه عاريا عن معرفة مصطلحات الكلام (وايضا) وجه التشبيه (اما واحد) في ذاته بمعنى انه لا جزء له والا فلا يقابل بينه وبين المركب لانه ايضا واحد حقيقة اذ الوحدة تعرض للشيء حقيقة نعم لو قال اما بسيط او مركب لكان اوضح (واما بمنزلة الواحد) ولما كان ما هو بمنزلة الواحد عاما لان بعروض الوحدة جهات شتى من الوحدة بالموضوع والوحدة بالمحمول الى غير ذلك قيده بقوله (لكونه مركبا من متعدد) اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من متعدد او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة منتزعة انتزعها العقل من متعدد والاعتبار عند البلغاء للاعتباري بل الظاهر ان يخص التركيب في هذا العرف بالمركب الاعتباري ويجعل المركب الحقيقي داخلا في الواحد على خلاف ما في المفتاح حيث قال غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى حقيقة واحدة او لا يكون في حكم الواحد وستعرف وجهه (وكل منهما) اي كل واحد من الواحد وما هو بمنزلته (اما حسي او عقلي) والعقلي الذي هو بمنزلة الواحد اما مركب من العقليات

في الكلام نسخه

للانفة نسخه

الصرفة اومن الحسي والعقلي لان المركب من الحسي والعقلي عقلي كذا حققه الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان تحقيق العقلي ما حصل في نفس العقلي وتحقيق الحسي ما حصل في الحس المشترك او الواهمة والمركب المذكور ليس شئ منهما بل مجتمعا منهما فالحق ان يقسم ماهو بمنزلة الواحد ايضا ثلاثي كالمتعدد (واما متعدد) عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد اوغيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان يقصد بالتشبيه تشريك الطرفين في كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه الشبه فان القصد فيه الى تشريكهما في مجموع الامور اوفي الهيئة المنتزعة عنها كذا في الشرح وكأنه دعاه الى تأويل المنفصلة ذات ثلثة اجزاء الى منفصلتين ذاتي جزئين ان الحكم الانفصالي لايمكن ان يتحقق الابين امرين اذ لايمكن ان تكون القضية واحدة الاطرفان هذا ويمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد وهوغير متعدد اي وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد هل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فظني ان الحق انه ممكن على سبيل الاجمال كما يحكم به الوجدان فان القضايا المنفصلة ذوات الاجزاء الثلثة فصاعدا تشتمل على احكام اجمالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر من قضيته ولايخطر بالبال نسب متعددة مقصودة بتصديقات متعددة في الصورة الاجمالية فالداعي الى التكليف ليس الاوضع التفصيل موضع الاجمال ولايخفى ان هذا التقسيم يجري في الطرفين ايضا فان المشبه اوالمشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لوتم تم وجه التخصيص وقوله (كذلك) صفة لمتعدد واشارة الى انقسامه الى حسي وعقلي (اومختلف) اي بعضه حسي وبعضه عقلي وكان احاد المتعدد وقد تختلف كذلك اجزاء المركب كما اشرنا اليه ولم يلتفت اليه لان المقصود في المتعدد الاحاد دونه على عكس المركب فان الملتفت فيه المركب الذي هوعقلي دون الاجزاء المختلفة فاعتد بحال الاحاد دون الاجزاء كذا في الشرح وقد عرفت ما فيه ولك ان تريد بقوله كذلك انه اما حسي اوعقلي واما واحد او بمنزلة الواحد وبقوله اومختلف ان بعضه حسي وبعضه عقلي وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن ايراد الامثلة يوافق الاول وحمل العبارة عليه اسهل (والحسي) اي وجه الشبه الحسي (طرفاه حسيان لاغير) فالمتعدد الذي بعضه حسي دخل في هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسيا فلم يحتج الى تأويل الحسي بالحسي بتمامه اوببعضه كما فعله الشارح ولا الى ان يقال حكم المختلف اخيل اشتراك العلة (لامتناع ان يدرك بالحسي من غير الحسي شئ) ويتجه عليه ان الحس كما سيجئ ما افراده حسية فيجوز ان يدرك من الطرف الحسي والعقلي ما يصدق عليهما ودفعه ان المراد ان وجه الشبه الخارج الحسي طرفاه حسيان وهو امر قائم بالطرفين لكن لابد ان يراد بحسية الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا ليشمل نحو قوله كأن النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه حسي مع ان السنن والابتداع ليست حسية لكنها نزلت منزلة الحسي (والعقلي اعم) اي طرفا العقلي اعم من الحسيين اومن طرفي الحسي لانهما يكونان عقليين ومختلفين ايضا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شئ) بل قد حقق في غير هذا العلم ان النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها وتحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم) اي اعم تحقيقا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسي يتحقق فيهما بوجه عقلي ولاعكس

او المراد طرفا التشبيه بالوجه العقلي اعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي وكل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظر اذ ماصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل ان لايكون فيه امر عقلي له مزية اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي (فان قيل هو مشترك فيه) لاحاجة الى فيه (فهو كلي والحسي ليس بكلي) فيه تطو بل ويكفي هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية اظهر من منافاة مايجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه (قلنا المراد) يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي (ان افراده مدركة بالحس) وبهذا اندفع ماذكره المفتاح ان جعل المشترك فيه حسيا يخالف التحقيق ولايرد ماذكره الشارح انه لايصلح جوابا لما في المفتاح من ان التحقيق في وجه الشبه يأبى ان يكون حسيا ومراد المصنف جواب مافيه كما يظهر من الايضاح لانه عدل المصنف من التحقيق الى التسامح لان التحقيق لايأبى ان يكون وجه الشبه مما ادرك افراده بالحس (الواحد الحسي) شروع في تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم فتأمل وقول الشارح شروع في تعداد امثلة الاقسام خفي اذ لم يذكر على طريقة التعداد (كالحمرة) كونها ونظائرها واحدا بمعنى مالاجزء له مما يتطرق اليه المع فنداك يدعوالى جعل الواحد في مقابلة المركب الاعتباري الذي هو الهيئة المنتزعة و يأبى له داع اخر (والخفاء) اي خفاء الصوت من المسموعات قال الشارح و فيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع ودفعه السيد السند بان المراد بالخفاء مايقابل الجهر (وطيب الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيمامر) اي في تشبيهات مرت من تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس و النكهة بالعنبر او الريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير (والعقلي) عطف على الحسي عطف صفة على صفة اي الواحد العقلي (كالعراء عن الفائدة) هي ما اكتسب من علم اومال (والجرأة) فيها لغات حيث جارت على وزن الجرعة والشبهة والكراهة والكراهية والجراية بالياء على وزن الكراهية شاذة وهي في اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة في عرف الحكماء لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فيختص بالعقلاء قيل ولذا اختارها على الشجاعة لتصفوا اشتراكهما بين الرجل الشجاعة والاسد عن ثبوت اشتباه (والهداية) اي الدلالة الموصلة الى المطلوب اوالدلالة على مايوصل الى المطلوب على الاختلاف فيها (واستطابة النفس) اضافة الى الفاعل يقال استطاب واستطيب الشيء وجده طيبا (في تشبيه وجود الشيء) هذا الظرف متعلق الظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي (العديم) فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه اي فقده او بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم وانما تكلم به المتكلمون والعديم يعارف في اللغة في الاحق (النفع) فاعل العديم او نائبه (بعدمه) الاولى بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود عديم النفع بالعدم لابعدمه ورجع الضمير الى مطلق الشيء شيء وهذا التشبيه الاول شبه عقلي ذكروهكذا امايأتي على ترتيب الوجوه المتقدمة وقدراعى في ترتيب الوجوه الاربعة ماهو اسبق فقدم ماطرفاه معقولان لانه انسب بالواحد العقلي ثم ماطرفاه حسيان ثم ماالشبه فيه عقلي لان الاصل تشبيه المعقول بالمحسوس دون العكس وقد انكر الشيخ على من جعل هو معدوم اوهو والعدم سواء تشبيها ونقول لم يثبت للموجود هنا ماهو للمعدوم بل اردت دني وجوده لكن هذا الحكم مبني على تشبيه الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا الوجود بالعدم في العراء عن الفائدة و ينزل منزلته صار

هومعدوم النفى الوجود وكذاهو والعدم سواء ثم لما شاهد الشيخ ان الدخيل فى البلاغة لايكاد يوافقه ولا يتمكن من ان لا يجعل هومعدوم اختصار موجود كالمعدوم وشئ كلا شئ ووجود شبيه بالعدم كما ان زيد اسد اختصار زيد كالاسد بالغ فى ان الحق معه وقال الامر كذلك لكن ان ابيت الا ان تعمل على ظاهر قولهم موجود كالمعدوم الى غير ذلك فلا مضايقة فيه يريد ان كلا ميسر لما خلق له ويجب العمل بما روى حسن كلم الناس على قدر عقولهم وبهذا استغنيت عن ان يقول المصنف ممن لا مضايقة للشيخ معه فى جعل وجود شبيه بالعدم تشبيها فظهر ضعف ما قال الشارح ان كلام الشيخ ساقط بما حققه المصنف فان الحق معه ولا مجال لانكار التشبيه كيف والشيخ لم ينكر التشبيه فى وجود كالعدم بل فى قولهم هومعدوم اوهو والعدم سواء فاحسن التأمل وزين التعقل تنفع من يعقبك احسن المنافع الذى ليس له مبطل ولا رافع (والرجل الشجاع) نبه على معنى الجراءة فلهذا لم يقل والرجل الجرى كما هو الظاهر (بالاسد والعلم) باى معنى اخذ وقد عرفت (بالنور) هو الضوء ايا ما كان اوشعاعه والذى يبين الاشياء (والعطر بخلق كريم) باضافة الخلق اووصفه بالكريم وجزم الشارح بالاول والجزم خلافه والخلق السجية والمروة والدين جاء بضمة وبضمتين وتحمل الوحدة على البساطة يخفى صحة التمثيل بالعراء عن الفائدة واستطابة النفس الشائبة التركيب وقد ذكر فى المفتاح والايضاح من امثلة العقلى فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة فى كونهما جهتى ادراك واتفق الشارحان بان بيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التى هى سبب تفاصيل الادراكات اذلو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى اقول المراد بالادراك الوصول وتفاصيل الادراكات والعلوم كالحيوة جهات للوصول وهذا اقرب مما قال الشارح هنا ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا (والمركب الحسى) من وجه الشبه لا يكون طرفاه الا حسيين فلم ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركيبه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل فى ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك فى تقسيم الطرف الى الحسى والعقلى والمختلف تنبيها على ان الطرف ايضا مقصود بالبحث كالوجه وليس احدهما تبعا للاخر وفى الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان يكون هيئة منتزعة من اشياء تشترك فيه هيئتان منتزعتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة والطرف المركب بان يكون هيئة منتزعة من اشياء اذ لا معنى لتركيب الطرف وتركيب وجه الشبه الا ذلك فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك فى مركب يعمهما فلا يمكن ان يكون طرفا وجه التشبيه الواحد مركبين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان انه لا يجرى هذا التقسيم فى وجه الشبه المتعدد وانه لا يكون طرفا الواحد مختلفين ايضا حتى يتم وجه التخصيص ويتبين عدم صحة الاختلاف لما ذكره من ان التشبيه فى الهيئة انما يكون باشتراك الهيئتين فيها ولا يتم عدم الجريان فى المتعدد ما لم يتبين انه لا يمكن تشبيه الهيئتين المنتزعتين يجوز ان يكون فى غير الهيئة من كونهما معجبتين اومرتين اومرغوبتين اومكروهتين الى غير ذلك فيصح ان يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردين ومركبين ومختلفين فان قلت اذا كان معنى التركيب ما حققته فكيف صح قول السكاكى وجه الشبه اما واحد اوغير واحد وغير الواحد اما فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة اولا يكون فى حكم الواحد يعنى المتعدد قلت هذا مما استصعبه الشارح ويمكن دفعه بانه اراد بالحقيقة الملتئمة ما يكون هيئة منتزعة من امور

(لا يكون)

لايكون اوصافا ولهذا قابلها بالاوصاف فان قلت لاتستبعد ذلك لولا يأبى عنه ماصرح به من ان عد العراعن الفائدة واستطابة النفس من الواحد تسامح لان وجه التسامح ليس ان فيهما شائبة التركيب قلت لوسلم فلاإباء لانه لعله اراد التسامح فى الاصطلاح بالتوسعة فى التسمية بالواحد واعتباره على وجه يندرج فيه كثير من المركبات ومما يؤيده ان لامعنى للتركيب الاذلك جعل استعارة الفعل واستعارة الاسماء المتصلة به استعارة تبعية معدودة من الاستعارة فى المفرد دون الاستعارة التمثيلية التى هى استعارة مركبة (فيما) اى فى تشبيه (طرفاه مفردان كما) اى فى وجه شبه (فى قوله) قال الشارح يعنى احيحة ابن الحلاج اوقيس بن الاسلت وقد يقع فيه الايضاح لكن فى القاموس الاسلت من اوعث صدع انفه ووالد الى قيس الشاعر (وقد لاح) هو كالاح بمعنى بدا (فى الصبح) هوضوء الصباح وهو حمرة الشمس فى سواد الليل (الثريا) تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى سكران للمرأة المتموّلة سمى تصغيرها النجم لكثر كواكبه مع ضيق المحل (كما ترى) اى فى المراى وهوماخذ قول المصنف فى المراى وله احتمال اخر كما ترى (كعنقود ملاحية) العنقود معلوم والملاحية بضم الميم وتخفيف اللام عنب ابيض طويل على مافى القاموس وينبغى ان يحمل عليه قول الشارح عنب فى حبه طول وقد يشدد اللام كما فى البيت والملاحية صفة عنب اوشجرة ولك ان تجعل الاضافة بيانية (حين نورا) اى اخرج نوره بالفتح وهو الزهر الابيض اوالمطلق والزهر شاع فى الاصفر (من الهيئة) بيان لما كما فى قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار) المقادير (فى المراى) قيد التقارن بقوله فى المراى مستفيدا من قول الشاعر كما ترى لانه لايقارن فى الحقيقة اذلو كان اراشها متصلة متراكمة ولانه لالون فى الفلكيات اولاعلم بلونها ولايعلم استدارتها وهى فى الواقع كبار فيما يشعره قول الشارح انه متعلق بالصغر لانها كبار فى الواقع تخصيص بلامخصص (على الكيفية المخصوصة) من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن وقوله (الى المقدار المخصوص) اماحال من الكيفية كما يشعر به عبارة الشارح وشارحى المفتاح ولايلزم الحال من الحال لان الكيفية فى الجملة الظرفية مفعول بالواسط فيصح نصب الحال عنه اوحال من التقارن اى الهيئة الحاصلة من التقارن منضما الى المقدار المخصوص للعنقود والثريا من الطول او العرض على مافسره اوالى المقدار للمجموع من الثريا والعنقود ولاحرارة من الصور الصغار يعنى ان الهيئة منتزعة عن الصفات والمقادير لاعن مجرد المقادير ولقد احسن صاحب المفتاح حيث زاد على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة ولم يكتف بذكر المقدار المخصوص كما اكتفى الشيخ مريدا بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة الكيفية بالمقدار بعيد وفى عدم اعتبار المقدار فى الهيئة شديد ولقد غفل الشارح حيث نسب الى المفتاح انه سكت عن ذكر المقدار كما ان الشيخ سكت عن ذكر الكيفية والمصنف جمع بينهما لان الجامع بينهما المفتاح والمصنف تبعه فى ذلك ولاينصر الشارح بانه لعله لم يكن فى نسخته ذكر المقدار لانه شرحه فى شرحه على المفتاح وجعل الكيفية المخصوصة نفيا للتلاصق والنظام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف فى شرحه للمفتاح مشتمل على لغو اذلاينطوى شدة الافتراق تحت التقارن عرفا قال الشارح انما جعل الشعر من مفرد الطرفين لان قوله حين نورا قيد للمشبه به لاجزء والتقييد لاينافى الافراد اقول بعد تحقيق المركب دخول حين نورا فى المشبه به ايضا لايوجب التركيب اذلامعنى للتركيب الاانتزاع الهيئة من عدة امور فالتحقيق يغنى عن هذا التدقيق ومن الله العون والتوفيق واحكام القول والتوثيق (و) المركب الحسى (فيما)

ابى قيس نسخه

ولاجزائه نسخه

اى فى تشبيه (طرفاه مركبان كما) اى مركب حسى (فى قول بشار* كان مثار) اسم مفعول من اثار الغبار اى هيجه (النقع) والاضافة بيانية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون كقولك اظن زيدا اسدا فيكون ابلغ وهذا اصل مهد بذلك فى كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانه جرى بان يتخذه جليا (فوق رؤسنا* واسيافنا) منصوب معطوف على المثار او المقارنة كما فى كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع فى التشبيه تفرق يعنى انه متصل بالمثار ومنضم معه ومن تتمته وليس مستقلا فى الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ انه مفعول معه وعامله المثار لان النقع ليس معمولا للمثار لانه لم يعتمد حتى يكون له معمول وحذف المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه ولو جعلت المثار مصدرا لكان النقع مفعوله بلا كلفة وكان اسيافنا مفعولا معه وكان هذا انسب بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له ولا يذهب عليك ان ليس الاثارة مشبهة لان المثار ايضا ليس مشبها وفى تشبيه المركب لا يلى المشبه اداة التشبيه فجعل الشارح المحقق هذا الاحتمال وهما منهم (ليل تهاوى) قال الشارح اى يتساقط بعضها فى اثر بعض وهو مضارع مؤنث حذف احدى تائيه ومن جعله ماضيا لم يؤنث لانك فى الاسناد الى ظاهر الجمع الغير السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطايف التى قصدها الشاعر على ما نطلع عليه فى اثناء شرح هذا واختلف فى بيان الاخلال فقال بعضهم ان سقوط بعض فى اثر بعض يستفاد من صيغة الحال فان ما يحصل فى زمان الحال شانه ان يحصل بالتدريج واختلاف الحركات وما يتبعها بسقوط بعض فى اثر بعض ولا يخفى ان الحصول التدريجى مقتضى الانطباق على زمان حالا كان او غيرها وان اختلاف الحركات يجامع سقوط الجميع معا وقال بعضهم يفوت ما يفيده صيغة المضارع من استحضار الصورة العجيبة المستفاد من جعل الماضى فى معرض الحال وقيل يفوت الاستمرار التجددى المفاد بصيغة المضارع المناسب للمقام وفى هذين القولين انه فوت لطيفة لا يذكر فى اثناء شرحه لا اخلال بكثير من لطائف يذكر فيه ونحن نقول ليل تهاوى كواكبه يفيد وصفه الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تهاوى (كواكبه*) فانه يفيد وصفه بكونه والكواكب يسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل بحكم به ذائقة لا يفوتها دقائق فحاوى البيان وحقايق تطاوى التبيان كواكبه اى كواكب له لان سقوط السيوف وارتفاعها انما يكون لطائفة طائفة منها الا لواحد فواحد فهذا مفهوم الجمع الاستغراقى يعنى كل جمع جمع واسناد المضارع الاستمرارى (من الهيئة) بيان لما فى قوله كما (الحاصلة من هوى) قال الشارح بفتح الهاء ونحن نقول الاظهر ضم الهاء لان الهوى بالضم السقوط من علو الى سفل والهوى بالفتح اما كالهوى بالضم واما مقابل له فتخصيصه بالاصعاد كتخصيص الضم بالانحدار على ما حققه القاموس (اجرام) اى اجسام وقد يعارف الجرم فى الجسم العلوى كما تعارف الجسم فى السفلى (مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم) فوجه الشبه مركب كطرفيه لكن التركيب اعجب مما يفيده بيان المصنف لانه دخل فى هذا التركيب اختلاف حركات بالسرعة والبطؤ وبالجهات وبالاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وتلاقى تلك الاجرام وتداخلها وتصادم بعضها وبعضها كما هو شان تهاوى الكواكب طائفة فى اثر طائفة على ما نقل من اسرار البلاغة للشيخ فانه قال نبه

على جميع ذلك بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى وقد عرفت وجهه وانه لو كان ماضيا لم يفده وليس مرادهم ان عبارة البيت لا يحتمل الا تشبيه المركب بالمركب في مركب بل لا ينكر ان مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتفرقة والتشبيه الواحد اما تشبيه مركب بمركب كما عرفت واما تشبيه مثار النقع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان لا اعتداد فيما يحتمل تشبيه مركب بمركب لما سواه من الاحتمالات وانه لا ينبغي ان يلتفت الى القصد في هذا الشعر الى تشبيه السيوف بالكواكب والعجاجة بالليل ولهذا نفاه الشيخ في هذا البيت واثبت تشبيه المركب بالمركب ولم يلتفت الى نفي تشبيه المقيد بالمقيد مع انه لا معين تشبيه المركب بالمركب بدونه لظهور انه كالتشبيهات المتفرقة في حكم الساقط مع التشبيه المركب والعاقل يكفيه الاشارة والبليغ يكتفي بادنى تبليغ (و) المركب الحسي (فيما) اي تشبيه (طرفاه مختلفان) بالافراد والتركيب وهو قسمان اشار الى الاول بقوله (كما مر في تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ولو قال كما مر في تشبيه الشقيق وما سيجيء في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى لكان مستوفيا للاقسام وههنا بحث وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر اوراق الشقيق المحمرة على سوقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب او تصعد ان النظر في المشبه والمشبه به على الحركات ايضا (ومن بديع المركب الحسي) اي الغاية في الشرف والبلاغة في القاموس البديع الغاية في كل شيء وذلك اذا كان عالما او شجاعا او شريفا (ما) اي وجه شبه (يجيء في الهيئات) والصفات (التي تقع عليها الحركة) اي تتركب من تلك الهيئات كقول النحويين ولا يتأتى الكلام الا في اسمين او في فعل واسم لكن لا بد من اعتبار تغليب بان يراد الهيئات ما يشمل الهيئات المجردة والهيئة وما يقارنها من اوصاف الجسم ليصح جعل ما يجيء فيها على وجهين اذ احد وجهيه ما جاء في الهيئة وما يقارنها من وصف الجسم والا فلا يصح قوله (ويكون على وجهين احدهما ان يقترن) اي يوصل من قرنت الشيء بالشيء من حد نصر وصلته به والمراد ان يقترن في اعتبار العقل وتركيبه (بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون) ومع ذلك في قوله يجيء في الهيئات تسامح والمراد انه يجيء في الحركات الواقعة على الهيئات يرشد الى ذلك قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واصل هذا الكلام ما نقل عن الشيخ في اسرار البلاغة اعلم انما يزاد به التشبيه سحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لانه يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة فبرئ كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف (كما) اي وجه شبه (في قوله) اي ابن المعتز او ابي النجم (والشمس كالمرآة في كف الاشل) اي الرجل الاشل والشلل اي اليبس في اليد او ذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليد او يابسها لا يكون في كفه مرآة وقد صرح به السيد السند في شرحه للمفتاح (من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق) الظاهر ان يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا انه اخره عن قوله (والحركة السريعة المتصلة)لانه مسبب عنها وعدل عن قول المفتاح وشبه تموج الاشراق الى قوله (مع تموج الاشراق) لانه مغلق اذ اضافة الشبه الى الاشراق معنى والتركيب من قبيل حب رمانك لمن لا رمان له وله حب رمان اذ لا تموج للاشراق لانه اضطراب موج البحر بل له

والعجاجة نسخه

التي نسخه

متعلق نسخه

ما يشبه التموج فحذف الشبه واراد بالتموج الاضطراب (حتى يرى الشعاع) بالضم كالشعة الذى تراه من الشمس كالجبال مقبلة عليك اذا نظرت اليها اوالذى تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما اشبهه و بالفتح له معان اخر لا يناسب المقام وتفصيلها فى القاموس (كأنه يهم) كيهم (بان ينبسط) اى يريد الا نبساط تقول هممت بالشئ اذا اردته (حتى يفيض) اى يسيل استعار الفيض للشعاع كما استعار التموج للاشراق للالاف من اجزاء الكلام ورعاية الغاية الا تنتظام (من جوانب الدائرة ثم يبدوله) اى يندم واصله بداله رأى اخر غير الاول واسناد الندامة الى الشعاع عديل لاثبات الارادة له وملايم له (فيرجع من الا نبساط الذى بداه (الى الا نقباض) كأنه يجمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما يظهر فى الشمس بعد تجديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرأة فانه يؤديها فى بادى النظر فلذا جعلت مشبها بها للشمس (والثانى) من الوجهين (اى تجرد) الحركة (عن غيرها) ولا يلاحظ منها غيرها من اوصاف الجسم (فهناك ايضا لا بد من اختلاط حركات) اى امتزاجها ومزج العقل وتركيبه اياها (الى جهات مختلفة) يتعلق بالحركات اى لا بد من ان يتحرك بعض الجسم الى اليمين و بعضه الى الشمال مثلا او يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا فتدبر ولا تقتصر والا لكان وجه الشبه مفردا ومعنى قوله ايضا انه كما لا بد من حركات لا بد من كونها الى جهات مختلفة وهذا اظهر مما فسره الشارح به من انه كما لا بد فى الوجه الاول من ان يقرن الحركة بغيرها لا بد فى الوجه الثانى ايضا من اختلاف حركات مختلفة بالجهات فان قلت لا شبهة فى امكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطؤ الى جهة واحدة وعن حركات الاجسام الى جهة واحدة قلت لعله اراد انه لا بد لهذا القسم من بديع المركب الحسى من الاختلاط المذكور فانه لو انتفى لم يبق مركبا كما اشار اليه بقوله (كحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) او بقى ولم يكن بديعا كما ذكرت الا انه اكتفى بذكر ما هو ابعد لزوما لانتفاء الشرط فتأمل و يؤيد ما ذكرنا ما قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يغرب ويندر وكلما كان التفاوت فى الجهات التى يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب فى هيئة المتحرك اكثر (بخلاف حركة المصحف فى قوله) اى قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قار) اسم فاعل من قرأ حذفت همزته بعد قلبها لانكسار ما قبلها كما قلب فى بادى الرأى لذلك كما ذكر فى التفسير (فانطباقا مرة وانفتاحا) اى ينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة الا ان يكون الانطباق والانفتاح فى البرق سريعا دون مصحف القارى الا ان يندم القارى عن القراءة فيجعله منطبقا عقيب الانفتاح فالمصحف يتحرك الى العلو فى الانطباق والى السفل فى الانفتاح من لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض* جفت بسرو كالقيان تلحفت *خضر الحرير على قوام معتدل *فكانها والريح جاء يميلها* تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل *السرو اسم جنس يطلق على القليل والكثير والقيان ككتان جمع قينة كرجة وهى الجارية مغنية كانت اوغيرها والتحف اخذ الشئ لحافا والقوام القامة وحسن الطول والخجل كالفرس التحير والدهش من الاستحياء ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن اسم المفعول مصدرا ميميا فيكون مبالغة فى وصف القامة بالاعتدال (وقد يقع التركيب) اى التركيب فى الطرف كان اوفى الوجه والاشبه ان يجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده انه قال فى الايضاح ومن لطيف ولك قول ابى الطيب واشار بكلمة قد الى قلته نظرا الى التركيب فى الحركات (فى هيئة السكون كما) اى كتركيب (فى قوله) اى قول ابى الطيب وهذا هو الوجه دون

قول الشارح كا اى كوجه الشبه الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف
الكلمة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الاقواء والهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من الكلب فى اقعائه هى المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى
وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به وينبغى ان يجعل التركيب فى هيئة السكون ايضا
على وجهين احدهما ان تجرد عن غيره من صفات الجسم كما فى قوله (فى صفة كلب)
اى نعته (يقعى) من الاقعاء وهو مشترك بين (جلوس) الكلب على استه وجلوس الحيوان
مع التساند الى ماوراءه (البدوى المصطلى) اسم فاعل من الاصطلاء وهو الاستدفاء بالنار
وفى تشبيهه بالبدوى المصطلى مبالغة فى استدامته على الاقعاء كاستدامة البدوى المصطلى
على هذا النوع من الجلوس وفى وصفه بالاستدامة على الاقعاء ترتبه لوضع بجدل القوائم
فانها لا تفتر ولا تصر بالاقعاء تتمة باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة الخلق يقال فلان
مجدول الخلق اى محكم الخلق واصل المجدول المفتول وقوله لم تجدل اى لم تفتل من طاقات
بل خلقت محكمة مع عدم الفتل ويحتمل ان يراد بنفى الجدل نفى جمعها كما يكون للكلب
فى غير صورة الاقعاء من الهيئة الحاصلة اى (من) تركيب (الهيئة الحاصلة من موقع)
اى من وقوع (كل عضو منه) وسكونه (فى اقعائه) ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من البدوى المصطلى فى جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين وثانيهما
ان يقرن بالسكون غيره من اوصاف الجسم من الشكل واللون وغيره كما فى قول الشاعر فى صفة
مصلوب * وكانه عاشق قد مد صفحته * اى عرض وجهه * يوم الوداع الى توديع مرتحل *
او قائم من نعاس فيه لوثة مواصل لتمطيه من الكسل فان المشبه والمشبه به فيه الهيئة الحاصلة
من هيئة السكون فى مد صفحته واصفرار الوجه الذى يكون للمصلوب والعاشق او القائم من
النعاس الاسترخاء الذى فى القائم من النعاس ومواصلة التمطى وزاد الالطف فى التشبيه بالقائم من
النعاس المتمطى المواصل للتمطى لاجل الكسل فان فى ملاحظة مواصلة التمطى وبيان سببه
تفصيلا فى التشبيه ليس فى التشبيه بالتمطى لانه امر جلى والطف التركيب على حسب التفصيل (و)
المركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان) مصدر حرمت الشئ كعلمه وضربه منعه الشئ
فهو مضاف الى (الانتفاع) اضافة المصدر الى مفعوله الثانى وقوله (بابلغ نافع) صلة
الانتفاع وقوله (مع تحمل التعب فى استصحابه) متعلق بالحرمان ومرتبط به (فى قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين
اى الكتاب قال فى الايضاح فانه منتزع من امور مجموعة قرن بعضها ببعض وذلك ان روعى
من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التى هى
اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه هذا كلامه ولا يخفى ان الجهل
فى جانب المشبه تنزيلى تخيلى ولو جعل المرعى ان الحمار غير منتفع بها لكان مشتركا بينه وبين
اهل التورية بلا تكلف وتصرف (واعلم انه قد ينتزع من متعدد) اى يجعل المتعدد منتزعا منه
سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه
ويؤيده الضمير فى قوله (فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه عن اكثر) ونحن نجعل الضمير
للمنتزع المفهوم من الفعل فان قلت هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطأ لالتباس الشئ
بغيره مقامه فما الفائدة للتعرض له وما وجه تخصيصه بالانتزاع فانه يجرى فى جميع التشبيهات
قلت المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بانه فى الاول لا يمكن اسقاط
شئ من متعدد وذكر بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالبعض منه ولا يذهب عليك

ان من جهات الفرق انه لايمكن الزيادة على المتعدد الاول بخلاف الثانى وانه قد يقع الخطأ
ايضا بان ينتزع من متعدد ويجب الانتزاع باقل منه وهذا انسب ممايستفاد من الايضاح
ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بانه يمكن الاسقاط فى الثانى
دون الاول فانه لوحذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية
وان يختل الغرض من الكلام كما فى زيد يصفو ويكدر فانه لوحذف يكدر كان تشبيه زيد
بالماء الصافى بحالة وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالقمر بخلاف التشبيه
المركب فانه لوحذف شئ مما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله واعلم ان المقصود
بزيد ويصفو ويكدر زيد ماء يصفو ويكدر فيكون من قبيل زيد اسد بل كانه اسقط الناسخ
ماء فلا يرد ان زيدا يصفو استعارة بالكناية لاتشبيه كما ذكره الشارح اواستعارة تبعية
كما ذكره السيد السند (كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة) حكى ابرقت السماء صارت ذات برق وفى القاموس والصحاح ابرقت المرأة تحسنت
وتزينت والناقة شالت بذنبها وتلقحت وليست بلاقح ويصح كل من الثلاثة فى البيت لكن
لابد لنصب قوما من تضمين معنى الاطماع ولايخفى حسن المعنى الاخير بحيث يمنع
عن الالتفات بغيره فان الغمامة هنا كالناقة المتلقح فى انها ترى مالبس لها وتدعى كذبا واما
ماذكره الشارح ان فى الاساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا
ابرقت الغمامة للقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل ففيه ان الحذف والايصال
سماعى لايتجه بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع وان ابرقت لى لتضمين الابراق معنى التعرض
كما يفيده قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس فى تفسير ابرقت بتزينت ولا يصح
الحذف والايصال فيما يحتاج الى التضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه
اخلال بالقرينة فتأمل (فلما راوها اقشعت) اى تفرقت (وتجلت) اى انكشفت ولابد هنا
من تجريد لما عن معنى السببية وجعله لمجرد الظرفية فانتزاع وجه الشبه من مجرد وقوله
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة وجعل المشبه به منتزعا من مجرده خطأ (لوجوب انتزاعه
من الجميع) اى جميع البيت (فان المراد التشبيه) الحالة المذكورة فى الابيات السابقة (باتصال
ابتداء مطمع) للغمامة (بانتهاء مؤيس) فالباء دخلت على المشبه به كما هو المتبادر اوالمراد
ان المراد التشبيه للحالة المذكورة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
فى اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مونس على ان الباء بمعنى فى وهو غير عزيز فى كلام العرب
وبماذكرنا ظهر ضعف ماقال الشارح ان معنى قوله باتصال بواسطة اتصال يعنى باعتبار
ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل
فى ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى تحسره وزيادة
ترح فالباء فى قوله باتصاله ليست هى التى تدخل فى المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين
والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هى مثل الباء فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اعم
فليتأمل وينبغى ان لايخفى ايضا ان المراد ليس مجرد الانتزاع الاتصال ابتداء مطمع بانتهاء
مؤيس بلا انتزاع اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس بالتدريج بان يظهر امارة اليأس
ثم يصير الناس بناء لئلا يفوت فائدة ذكر اقشعت فالقوم ايضا لم يحفظ عن الخطأ بالكلية
فبالله اعتصم ان النفس لامارة بالسوء الا من عصم (والمتعدد الحسى) عطف على الواحد
الحسى (كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة) هى الثمر كله على الاصح ومنهم من اخرج
منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لايثبت

(تمام)

تمام دعواه مع انه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة
(باخرى) اى بفاكهة اخرى (والعقلي) عطف على الحسى (كحدة النظر وكمال الحذر)
كالنظر والنظر الاحتراز (واخفاء السفاد) كالعماد اى نزو الذكر على الانثى قيل لم ير احد
ذلك منه وفى المثل هو اخفى سفادا من الغراب وقيل لاسفاد له بل امره ما انشأنا بالطاعمة
وهو ادخال منقاره فى منقارها وحكى فى كمال حذره انه كان يوصى الى ولده ان يطير اذا راى
الانسان اذا توجه الى الارض مخافة ان يأخذ الحجر لضربه فقال ولده انا اطير اذا رايته
لعله كان الحجر فى يده (فى تشبيه طاير) او غيره (بالغراب والمختلف) عطف على الحسى والعقلى
على المختلف اى متعدد بعضه حسى وبعضه عقلى (كحسن الطلعة) اى الوجه (ونباهة الشان)
اى شرفه مصدر نبه مثلثة رواه ابن طريف (فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه)
كالفرس والعلم وكامير المثل صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح فرق بان الشبه كالفرس
بمعنى التشابه وفى كلام الصحاح اشارة اليه واراد به وجه الشبه (من نفس التضاد) اى التنافى سواء
كان تضادا او تنا قضا او شبه تضاد (لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل) التضاد (منزلة
التناسب بواسطة تمليح) اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة (او تهكم) اى استهزاء
وسخرية وقد يجتمعان قال الامام المرزوقى فى قول الحماسى اتانى عن ابى انس وعيد فسل
لغيظة الضحاك حسى ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح هذا والضحاك
ابو انس واسل اى ابتلى بالسل (فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم) فكل
من المثالين محتمل لكل منهما ولهما معا فكلام الشرح والمختصر انه ان كان الغرض مجرد
الملاحة من غير قصد الى استهزاء فتمليح والا فتهكم محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية
اورد الشارح على هذه العبارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذه
البعض مذهبا وفساده ظاهر اذ لو قلنا للبخيل هو حاتم فى التضاد لم يكن فيه تهكم
ولا تمليح ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم نزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا هذا وايضا
لا يفهم من قولنا هو حاتم الا انه الحاتم فى الجود حتى لا يتأتى لنا ان نقول المراد هو حاتم
فى التضاد وايضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينتزع منه واجاب بان المراد انه
نزل احد الضدين منزلة الاخر للاشتراك فى التضاد وجعل وجه الشبه ويتجه عليه
ان التنزيل سابق على الانتزاع فلا يصح التراخى المستفاد من كلمة ثم واجاب عنه السيد
السند فى حواشى شرحه على المفتاح بان القصد الى التراخى فى الرتبة اذ العمدة فى التشبيه التنزيل
المذكور وما سبق كالتوطئة له ولا يخفى انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد الى
انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم ينزل منزلة التناسب فينتزع فان قلت بعد لم يقع ثم
موقعه والحق الفاء قلت كما يكون ثم لتراخى اول المعطوف عن المعطوف عليه يكون لتراخى
اخره والتنزيل منزلة التناسب انما يتم بالتهكم او التمليح كما اشار اليه بقوله بواسطة تمليح
او تهكم فهو من تتمته فيتراخى التنزيل باخره عن قصد الانتزاع هكذا ينبغى ان يبحث
عن دقائق الكلام وتوضيح اسرار المقام ولا يبعد ان يقال انتزاع وجه الشبه تحصيله بتكلف
واعمال نظر فالمراد انه يجعل نفس التضاد واعتبار التضاد وجه شبه تكلف لا يرتكب الابداع
ولذا عبر عنه بانتزاع ثم ينزل ذلك التضاد المعتبر فى مقام التشبيه منزلة التناسب بواسطة
تمليح او تهكم فينزل احد الضدين منزلة الاخر ويصيروجها للشبه بالاخرة فلهذا يحصل
التمليح او التهكم ولا يصح التصريح بالتضاد فى بيان وجه الشبه ويصح العطف
بثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق على التنزيل وبعد التنزيل ينقلب وجه الشبه

قيل سل بمعنى ذاب مجهول
ابدا ولم يستعمل معلوما قط
ومثله نهت الرجل بخلاف
سل السيف من اغمادها محمد

الى الضد التنزيلى فيقصد اولا فى هو حاتم الى انه كالحاتم فى التضاد فاذا جعل التضاد وسيلة الجمع بينهما نزل منزلة التناسب فيصير بخله كرما تنزيلا فيصير وجه الشبه الكرم التنزيلى فلا يصح فى مقام التصريح بوجه الشبه الان يقال هو حاتم فى الكرم ولعل المقصود فى امثال هو حاتم للبخيل انه فى جانب الضد نهاية كما ان الحاتم نهاية فى الجانب الاخر والتمليح فى انه افاد كمال بخله فى صورة كمال الكرم والتهكم فى انه بالغ فى كمال بخله مع اراءة انه مبالغ فى كرمه والشارح العلامة جعل التمليح هنا بمعنى الاشارة الى قصة اومثل اوشعر نادر وجعل هو حاتم للتمليح لا للتهكم ورده الشارح عليه بانه اشتباه التمليح بالتلميح وبانه لا اشارة فيه الى قصة لحاتم ورده حق لكن الظاهر ان اعتبار التمليح فى هو حاتم باعتبار الاشارة الى المثل عند الشارح العلامة لان قولنا هو حاتم بمنزلة المثل فى كمال الكرم (واداته) اى اداة التشبيه اى آلته والاداة لغة الالة سمى بها ما يتوسل به الى التشبيه اسما كان اوفعلا اوحرفا وقد ابعد كل البعد من قال اطلاق اداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروع تسميتهم الحرف اداة على عكس تسمية المنطقيين اداة السلب بحرف السلب (الكاف) حرفا كانت اواسما والثانى يكون فى الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولى ويخصه سيبويه بالضرورة ويلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما فيقال كما ان زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان (وكأن) جمعهما مع الكاف مبالغة لمذهب غير الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان فى مذهبه من ان كان زيدا اسد فى الاصل ان زيدا كالاسد غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة صورة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة وفى عدها مطلقا من اداة التشبيه موافقة لما اشتهر فى عبارة جمهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة بما قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لتفرده فى هذا التفصيل فان قوى ما ذكره من التعليل وهو ان الخبر اذا كان مشتقا عين الاسم والشئ لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الضمير ولا تنصرنه بما يختلج فى الوهم انه كما لا يشبه الشئ نفسه لا يحمل عليه نفسه لانه مما لا يلتفت اليه نظر العقل لان وجوب حمل الخبر على الاسم مم واما ما يقال فى دفع ما ذكره ان كان زيدا قائم فى تقدير كان زيدا شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت مما يعجب وان رضى به الشارح وذلك لان الشخص القائم ان كان عين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره لزيد فوله جعل الاسم بسبب التشبيه كان الخبر برده انه مع ذكر اداة التشبيه لا يجعل المشبه به كانه المشبه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط فقد هنالك لكن الشارح قال والحق انه قد يستعمل للظن سواء كان الخبر جامدا اومشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وقد كثر فى كلام المولدين (ومثل وما فى معناه) نحو شبه وشبه ونحوه درج ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها فيه يحتاج الى تمحل جعل ما فى معناه اعم مما فى معناه باعتبار المعنى المطابقى اوالتضمنى والا فلا يشتمل الشبه ونحوه ولم يستغن بقوله مثل وما فى معناه عن ذكر الكاف وكان لان الحرف لا يكون فى معنى الاسم والفعل لاستقلال معناهما دونه نعم لك ان تخص الكاف سابقا بالحرف وتدخل الكاف الاسمى فى سلك ومثل وما فى معناه ولا يبعد ان يجعل من ادوات التشبيه صيغة التفعل نحو تحلم وتصبى وتشيخ فانه فى معنى حليما وصار صبيا وصار شيخا ولا يخفى انه لم يصر شيخا بل صار كالشيخ فى صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه (والاصل فى نحو

مع ارادة نسخه

الكاف) اى الاصل فى الكاف ونحوها ومثل هذه العبارة تعارفت فى مثل هذا المعنى والمراد بنحو الكاف مالايدخل الا على احد اركان التشبيه وهو مايكون الداخل عليه مجرور الاغير واحترز به عن نحو كأن ويشبه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا الاغير اذ عمرو فى المثال المذكور تجوز نصبه وقال الشارح اراد بنحو الكاف مايدخل على المفرد كالكاف بخلاف كان وتماثل وتشابه وفيه ان تماثل وتشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الاان يتكلف بانه اراد بالمفرد الواحد وتماثل وتشابه ونحوهما يدخل على المتعدد (ان يليه المشبه به) قد ذكروا حكم الكاف ونحوها واهملوا حكم كأن ونحوها اذ لايفهم من بيانهم الاان ليس الاصل فيها ان يليها المشبه به ولا يعلم ان ولى غيره واجب او اصل او ولى المشبه به وغيره سيان فيقول تجب ان يلى كان المشبه لان المشبه به الخبر وتقديم الخبر على اسم الحروف المشبهة لا يجوز فى غير الظرف والخبر هنا لايكون ظرفا فتأمل وفى الافعال واشباهها الاصل ان يليها المشبه لانه الفاعل ويجوز العدول عن الاصل تقديم المشبه به على المشبه لانه تقديم المفعول على الفاعل ثم اقول الغرض من هذا التحقيق ان ماليس بمشبه به قد يقع فى الصورة موقعه وذلك لا يختص بالكاف ونحوها وحق البيان فى هذا المقام ان يقال الاصل فى الكاف ونحوها ان يليه المشبه به وفى كان ان يكون خبره المشبه وفى الافعال وشبهها ان يكون مفعولا نهما المشبه بها وقد يخالف ذلك نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الاية وكان مثل الحيوة الدنيا ماء انزلناه الى اخر الكلام وتشبيه الحيوة الدنيا ماء الى اخره بل يقول قد يقع غير المشبه به ايضا فى موقعه كما فى قوله وكأن النجوم بين دجاها فان النجوم ليست مشبها بها بل الهيئة وقس عليه قال الشارح المحقق المراد اعم من ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالاسد او كزيد الاسد ومن ان يليه تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوى صيب لحذف ذوى بقرينة الضمائر الطالبة له وحذف مثل بقرينة جعله مشبها بها لمثلهم يشهد بان مثل الاية ممايلى الكاف المشبه به دون غيره كون المقدر كالملفوظ فيما بينهم وكلام الكشاف والايضاح وماصرح به المصنف فى الايضاح حيث قال واما قوله تعالى ياايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله فليس منه يعنى من قبيل مالايلى المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم من انصارى الى الله هذا ويتبادر من عبارة الايضاح انه حذف من بين كلمة ما وقال كان الحواريون انصار عيسى حين بين ولا يرشد الى صحته حذف قاعدة فهو بيان لحاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى ولم يقل لان التقدير كونوا انصار الله ككون وقت قول عيسى فالمحذوف مضاف ومضاف اليه كما صرح به المفتاح واضافة الكون الى الوقت اضافة المظروف الى الظرف على نحو ضرب اليوم وهذا مما اخفى على اقوام فاشتبه عليهم انه كيف يضاف الكون الى الوقت ولا يبعد ان يجعل ما فى كما قال موصولة اى كالكون الذى قال عيسى لاجله من انصارى الى الله والاوجه ان التشبيه الى نفس القول بجعل قول عيسى بمنزلة كون الحواريين انصار الله فى سرعة اجابتهم له وظاهر قوله تعالى نحن انصار الله يقتضى ان يكون المعنى كما كان الحواريون انصار الله لاكما كان الحواريون انصار عيسى الاان يقال تقديره نحن انصار نبى الله لاستدعاء ظاهر من انصارى الى الله ذلك (وقد يليه غيره) اى قد يلى الكاف ونحوها غير المشبه به ممايكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ماينتزع عنه الهيئة ولاخفاء فى كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة وقد اشار الى هذا بقوله (نحو واضرب

وههنا بحث شريف متعلق بعبارة المفتاح تركته لانه فى شرح المتن من فضول الكلام ويستلزم الاسام الموجب للملام لكن لم يتركنى الشغف بتبليغ ما افيض على من الملك العلام حتى جئت لك بهذه الحواشى فى هذا المقام قال صاحب المفتاح اوقع الشبه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام للحواريين من انصارى الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وظاهر انه جعل المشبه كون الحواريين انصار الله والمشبه به قول عيسى فاعترض عليه بان المشبه كون المؤمنين انصار الله واجيب تارة بان المراد بالحواريين حواريو محمد عليه افضل الصلوة والسلام كما روى فى شان الزبير رضى الله هو ابن عمى وحواريى من امتى وتارة بان الحواريين سهو من قلم الناسخ فغير الى المؤمنين وقال العلامة يريد المفتاح ان الشبه اوقع دائرا بين كون المشبه به لينصره المؤمنين نصرة الحواريين وقول عيسى كما هو صريح العبارة لكن المراد هو الاول ورد بان ظهور عدم صحة الصريح يمنع كون التشبيه دائرا اقول هذا حق لكن يمكن حمل كلام المفتاح على انه اوقع التشبيه دائرا بين كون المشبه به كون الحواريين انصارا فيكون المشبه كون المؤمنين انصارا كما هو ٤

اهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السمــاء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيمــا تذروه الرياح) ولا يخفى انه يمكن رعاية الاصل فى جميع ماهو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشان لكنهم رأوهم مستغنين عن جميع ماهو عن الحذف لواهملوا رعاية هذا الاصل فاهملوه وراعوا اصل اخراهم هو عدم الحذف وقد راعوه فى مقام الاستغناء عن الحذف اذا كان لابد فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى داع ومنه قوله تعــالى اوكصيب الاية لان حذف ذوى ضرورى للضمائر وحذف المثل لانه انسب بجعل المشبه المثل واشد ملايمة له ولهذا القدر لا يقدمون على التقدير فالاتقدير ضروريا (وقــد يذكــر فعــل ينبئ عنه) الظــاهر ينبىء به اوينبىء اياه فى القــاموس انبــاءه اياه ربه فكلمــة عن متعلقــة بالكشف المتضمن للانبــاء والاولى وقد يذكــر ماينبئ عن التشبيه ليتناول نحو انا عالم ان زيدا اسد وزيد اسد حقا اوبلا شبهة وكان زيدا اسدا اذا كان للظن ومــالا يشتبه ان ليس مقصود المصنف ان يذكر فعل يدل على نفس التشبيه فانه مستفيض كثير مثل يشبه ويشابه ويضاهى ويماثل بل المراد فعل ينبئ عن حال من احوال التشبيه على انه لا يتبادر من قولنا انباء فلان عن فلان الا انه اظهر حالا من احواله لانه افاد تصوره سامع قوله ان قرب وقوله ان بعدفا ذكره الشــارح ان فى كون الفعل منبئــا عن التشبيه نظرا للقطع بانه لا دلالة للعــلم والحسبــان على التشبيه بل الدال عليه عــدم صحة الحمل وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلو قال انه ينبىء عن حال التشبيه من القرب و البعد لكان انسب ضعيف (كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه اى نسب الى القرب لما فى العلم من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيفيد مبالغة فى التشبيه وان الشبه بحيث تيقن بينهما الاتحاد قال الشــارح دلالته على قوة المشــابهة لما فى العــلم من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وفيه نظر وهو انما يصح وجهــا لتقريب التشبيه فى علمت ان زيدا كالاسد (و) كما فى (حسبت) زيدا اسدا (ان بعد) التشبيه لما فى الحسبان من الدلالة على الظن والتخمين ففيه اشعــار بان فى شبهة الاتحاد فيفيد قوة للمشابهة دون قوة افادهــا ذكر العلم وينبغى ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسدا ايضــا ابلغ من قولنا زيد كالاسد فان ايقاع المشابهة فى الشك فى الاتحاد يفيد قوة للمشابهة بلا شبهة ومن نفايس سوانح هذا المقام انه قد يدخل ما ينبئ عن حال المشبه به نحو قد علمت ان غرة الصبــاح وجه الخليفة فانه يفيد المبــالغة فى كون وجه الخليفة اتم من الغرة (والغرض منه) اى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى المشبه) لان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتناء شئ على اخر فكان الغرض عائدا الى المشبه الذى كالمقيس وقوله فى الاغلب لما سيأتى من انه قد يعود الى المشبه به فان قلت فيما سيــأتى ما يدل على انه قليل وقوله فى الاغلب يدل على انه غالب قلت القلة بالاضافة لا ينافى الغلبة (وهو) اى الغرض (بيــان امكانه) اووجوبه او امتناعه اووقوعه فالاقتصار على الامكان من ضيق العطف فى البيــان فبيان الامكان (كما فى قوله فان تفق) اى تعل بالشرف (الانام كسحاب الخلق اوالجن والانس اوجميع ماعلى وجه الارض (وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال) فانه ارادان الممدوح به قد فاق الخلق بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة و الحال انه منهم والفائق على هذا الوجه كالممتنع ان يكون من المفوق فاحتج لاثبات كونه منهم بان حاله كحــال المسك فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدماء بحيث لم يبق له مشــابهة بها وجعل الدليل لدفع انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المنا سب بمقام المدح هذا واعرفه ودع ما اشتهر انه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر فى نظم البيت ومن المطويات فيه ومن مقدمات الحجة المشــار اليها بقوله فان المسك بعض دم الغزال فلا يرد ان جعل البيت

يكفى نسخه

صيرورة نسخه

والصريح وبين كون المشبه قول الله تعالى اى قولى هذا كقول عيسى فاجيبوا كما اجيب الا ان المراد الاول كما هو مقتضى البــلاغة العليا لان العدول عن الظاهر عنــد الحاجة ابعد عن المحاجة والمقصود فى المقــام الحث على الكون انصــارا والاول اقرب الى هذا المقصود من الثانى ١٢ عبد

من قبيل التشبيه لبيان الامكان قريبة بلا مرية اذ لا تشبيه فيه نعم الانسب بمقام المدح
انه يجعل التشبيه لبيان الوقوع اذ الامكان كثيرا مايعرى عن الوقوع (او حاله) عطف
على امكانه (كما فى تشبيه ثوب باخر فى السواد) و بجعه انه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار
عنه بالسواد فان هذا اسود اوضح واخصر من هذا كهذا فى السواد و يمكن ان يقال فى التشبيه
يستفاد خصوصية السواد و لا يستفاد فى الاخبار ولا يدخل بهذا فى بيان المقدار لان بيان
المقدار مسبوق بمعرفة الحال و بيان اللون فى اول الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن
معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفى كلام السيد السند من شرحه للمفتاح اشعار بذلك
حيث قال فى شرح قول المفتاح او لبيان مقدار حاله يعنى ان حاله معلومة فيراد بيان مقدارها
فى الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك ومقابله بيان الحال وما يتبعها بيان الامكان
ونظايره مع انها من الاحوال بناء على ان المتبادر من الحال مابعد الوجود (او مقدارها كما فى
تشبيه ثوب بالغراب فى شدته) اى شدة السواد (او تقريرها) عطف على البيان اى تقرير
حالها ولا يخفى ان التقرير لا يخص الحال فانه يصح ان يكون لتقرير الامكان او تقرير مقدار الحال
والا فيد ان يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله او تقريرها بتقرير شئ منها (كما فى تشبيه
من لا يحصل من سعيه) اى قصده او عمله او كسبه (على طائل) اى فضل او غنى اوسعة
(بمن يرقم) من حد ينصر اى يكتب او يخطط (على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور
المخاطب اذ التقرير فيه اقوى لاعانة المشاهدة فى ذلك كما لا يخفى ولك ان تستفيده
من صيغة الحال فى عبارة المصنف قال الشارح وتبعه السيد رحمهما الله فى تقرير التقرير
انك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه مالا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات
اتم منه فى العقليات لتقدم الحسيات وفرط الالف بها وفيه ان هذا المثال لا يخص بتقرير
حال غير الحسى بل يشتمل تقرير بعض حسيات لا تقرير لعدم نفعها كتقرير عدم نفع
الرقم على الماء (وهذه) الاغراض (الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل
فقد فات المصنف فى ضبط الاغراض وفى بيان مقتضاها ايضا وفى درجة تقرير الحال
لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما فى المفتاح حيث جعله مقابلا له
(يقتضى ان يكون وجه الشبه فى المشبه به اتم وهو به اشهر) فى الصحاح الشهرة وضوح
الامر وفى القاموس ظهور الامر فى شنعة يعنى فظاعة و بالجملة الشهرة يقتضى عموم اعلم
الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا ان يكون المخاطب اعلم بحال المشبه به بل بيان
الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه فى المشبه حتى يتضح صيغة
التفضيل بل يجب فى بيان الحال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا
فى بيان الامكان والمقدار وايضا بيان هذا الشرط فى هذا المقام مستغن
عنه لانه سيبينه فى تقسيم التشبيه الى المقبول والمردود الا ان يقال الغرض منه هنا
الاشارة الى وجه كون الغرض فى الاغلب عائدا الى المشبه ووجه ايهام التشبيه المقلوب
كون المشبه به اتم من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك
ولا يقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فهو بزيادة التقرير والتقوية
اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان لا يكون وجه الشبه فيهما متفاوتا و يوجب ان يكون
على نحو واحد فيهما ليتبين المقدار على ما هو عليه ولذلك قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل
فى السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل فى القبول يعنى هذا الكلام العام
منهم مخصوص ببيان المقدار وكذا بيان الامكان يقتضى الاعرفية دون الاتمية كبيان

هذا المقام نسخه

الحال فانه يصح تشبيه الثوب الاسود بمايساويه في بيان سواده بل المساواة احق لانه
اسلم من الايقاع في خلاف الواقع هذا كلامه مع تنقيح ومزيد توضيح وفيه ابحاث لا يخل
عدم الاشارة اليها بل عدم تصريح الاول ان قولهم يقتضي جواز التفاوت في بيان المقدار
كما لا يخفى لانه جعل الادخل في السلامة عن التفاوت ادخل في القبول ولم يجعل المتفاوت
عن القبول بمعزول ولك ان ترتكب تأويل قوله ادخل في القبول بكونه اقرب الى القبول
ولا يلزم منه اثبات القبول والثاني اذا قلت في مقام التهكم لقصور العامة هو كظل الرمح
يكون التشبيه لبيان مقدار طوله مع التفاوت بينهما و يمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت
عدم ادعاء او بحسب الواقع فانه في بيان المقدار الادعائي لابد من عدم التفاوت ادعاء
وفيه ان في الحاق الناقص بالكامل ايضا ادعاء عدم التفاوت و بينهما فرق دقيق لا يقودك
اليه الا توفيق فاختبر فطانتك هل لك منهار فيق الثالث انه لو كان في بيان الامكان وجه
الشبه في المشبه به اتم لكان التشبيه في ادخال المشبه في حيز الامكان اقوى لانه اذا كان اقوى
ممايستبعد محققا كان هذا المستبعد اولى بالامكان الرابع ان في اقتضاء التقرير الامرين
نظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان انف النفس بالمحسوس اكثر
وان لم يكن المحسوس اتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة وان لم يذكر
ماذكره فيه الابتداء الا ان يراد بالاقتضاء اقتضاء اولوية وفي عبارته ارشاد اليه
فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكي كالصريح بان التزيين والتسوية
والاستطراف ايضا يشاركها في ذلك قلت لانها لا يقتضي الاتمية ولا الاعرفية قال الشارح كما
كان المشبه به اندر و اخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى ووجه ما قال في الاستطراف
ظاهر وفي التزيين والتسوية ان حسن ما لم يشتهر اكثر تأثيرا فيمن يشاهده واعجب وكذا قبح
ما لم يشتهر قبحه لان انف النفس ليسهل امر المألوف ويسكن شغف المشغوف ولما لم يظهر
ماذكرنا من الوجه انكر كثيرون ماذكره فيما سوى الاستطراف كيف لا وقد شرط السكاكي
الاعرفية في التزيين والتسوية ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكي حجة عليه لانه حمله على
الاعرفية بالغرض والسيد السند حمله على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه بان وجه
الشبه في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي مثلا ليس له مطلقا السواد والا فلا تزيين بل هو السواد
المخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع و يقبله ولا شك ان مقلة الظبي بهذا اعرف
وكذا الحال في التسوية وفيما ذكروه بحث من وجهين احدهما ان الملازمة المشار اليها
بقوله والا فلا تزيين مسلمة لانه بمجرد التشبيه بالمزين يخيل زينه ويحصل للطبع ميلان اليه
وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه في المشبه به اتم باعتبار
اللطيف وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه ونقل هذا مخالفة منه مع السكاكي
او اشارة الى ان ليس على ما يفيده عبارته معول بل كلامه مؤول ولولا مخالفة الاسام بعد
تطويل الكلام فيما يجب في شأنه الاهتمام لاقتفينا الشارح بنقل كلامه وبيان طريق
تأويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام (اوتزيينه) عطف على بيان امكانه
او تقريره اي تزيين المشبه عند السامع (كما في تشبيه وجه اسود بمقلة) اي شحمة العين التي
تجمع السواد والبياض اوهي السواد والبياض او الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة
التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون
الوحش حول خبائنا ان عين الظبي والبقر الوحشيين انما يظهر ها البياض والسواد
بعد الموت واما حال الحيوة فعيونهن سود كلها (الظبي) معلوم وكتشبيه صوت حسن

فلا تزيين م نسخه

(بصوت)

بصوت داود وكتشبيه جلدناعم بالحرير وكتشبيه النكهة بريح المسك وكتشبيه طعم الطبيخ بالعسل فقولنا تزينه عند السامع احسن من قول الشارح في عين السامع وقس عليه قوله (اوتشويهه) يقال شوهه الله فبحه (كما في تشبيه وجه مجدور) يقال جدر وجدر فهو مجدور ومجدر اى خرج منه الجدرى (بسلحة) هي العذرة (جامدة) لاطراوة فيها (قد نقرتها) اى ضربتها يعني بالمنقار (الديكة) بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك على وزن قيل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة (اواستطرافه) اى عد المشبه طريفا حديثا (كما) اى كاستطراف (في تشبيه فحم) هو كثر وتمر وكامير الجمر الطافي (فيه جمر) في القاموس الجمر النار المتقدة فلا حاجة الى قوله (موقد بحر من المسك موجه الذهب لابرازه) متعلق بمفهوم ما فانه عبارة عن استطراف اوتشبيه وجعله الشارح متعلقا بمقدر اى انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في (صورة الممتنع عادة) لاعقلا لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا (وللاستطراف) المطلق لاالاستطراف في المثال المذكور ولذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال (وجه اخر) غير الابراز في صورة الممتنع عادة (وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن امامطلقا كما مر (في تشبيه الفحم واما عند حضور المشبه كما في قوله) اى قول ابن العتاهية في وصف البنفسج ولازوردية بكسر الراء هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه (تزهو) الكثر زهى على صيغة المجهول وزها لغة قليلة والمعنى تكبر وتفتخر (بزرقتها) لوكانت الزرقة راجعة على الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلازوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقتها للسببية ولو كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت تعجبا عن تكبرها (بين الرياض) لايبعد ان يقصد به معنى علانية يعني تزهو علانية لاعلى وجه الخفاء (على حمر) جمع احمر (اليواقيت) جمع ياقوت معرب من الجواهر ويكون احمر وغير احمر واجوده الرماني وله منافع كثيرة ينفع الوسواس والخفقان وضعف القلب شربا ولجمود الدم تعليقا في التكبر عليه مزيد تعجب والمراد بحمر اليواقيت شقايق النعمان وفي جعلها عين الشقايق واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا اشارة وجعل اللازورد منسوبا اليه للبنفسج اشارة الى تفاوت الشبهين لان الشقايق واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لايشبه اللازورد الالونا وبهذا ظهر ان تفسير حمر اليواقيت بالازهار الحمر دون تفسيرها بالشقايق مبني على الغفلة عن الدقايق وفيه ايضا وجه تعجب لتكبر البنفسج (كانها فوق قامات ضعفن بها) اى بسببها لثقلها وطول مكثها فوق نزل التعظيم منزلة العظم والجسامة (اوائل النار في اطراف كبريت) هي حجارة توقد بها وجاء بمعنى الياقوت الاحمر والذهب ايضا فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لايندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وللشيخ عبدالقاهر وجه اخر وهو انه اراك شبها لنبات غض يرق واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر ولايذهب عليك انه يجرى في تشبيه الفحم فانه اراك شبها لامر موجود من امر ممتنع الوجود ولهذا الشيخ الضعيف وجوه اخر وهي انه اراك شبها بين جسم ثقيل لاتقوى لجله قامته و بين جسم لطيف في غاية اللطافة لايتوهم في شانه ثقل اوشبها بين اوائل النار والامر الدائم اوانه جعل قامات البنفسج كبريتيا ونفسه اوائل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمعة غير معينة

طبعة نسخه

للكبريت اوجعل النار والكبريت ذات رايحة طيبة ويمكن ان يجعل من الابراز فى صورة الممتنع عادة فان الكبريت الموقدة لا يتكثر فى موضع واحد عادة ولا يخفى انه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشئ فى صورة الممتنع عقلا وكانهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه فى كلام البلغاء (وقد يعود) الغرض (الى المشبه به) ويمكن تربيع قسمة الغرض ثالث الاقسام ان يعود الغرض الى ثالث هو تحصيل العناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد فانه امر مستطرف مرغوب للطباع جدا ورابعها ان يعود الغرض الى المشبه والمشبه به جميعا وهو جعلهما مستطرفين بجمعهما لان كلا من المتباعدتين يستطرف اذا تعانقا (وهو ضربان احدهما) وهو الكثير الشايع حتى اوهم صاحب المفتاح قصر العائد الى الغرض المشبه به عليه فى اول بيانه اشارة الى كثرته الى حد كانه ليس غيره وصرح بقلة الثانى ثانيا حيث قال وربما كان الغرض بيان كونه اهم ولم يلتفت المصنف اليه واقتصر على بيان انه ضربان فاختصاره هذا مخل وقد تداركه فى الايضاح حيث قال واما الثانى فيكون فى الغالب (ايهام انه اتم من المشبه) فى وجه الشبه (وذلك فى التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص فى وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كذا فى الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم انه اتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع فى ذلك وانت جاريت معه وانه يصح التشبيه المقلوب فى تشبيه للتزيين والتشبيه والاستطراف لادعاء ان الزينة فى المشبه به اتم او القبح اكثر او ادعاء ان المشبه به اندر واخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل (كقوله) اى قول محمد بن وهيب (وبدا) اى ظهر (الصباح) هو اول النهار وضوءه يعنى حمرة الشمس فى سواد الليل (كأن غرته) هى كالغرغرة بضمهما بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم فيقال غرة الصبح لبياضه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من غرة الصباح فى الوضوح والبعد عن ظلمة العبوس قال المصنف وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وبالارتياح له وكونه كاملا فى الكرم والاتصاف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح هذا ولا يخفى ان فى ابراز يمتدح مجهولا تربية لطيفة لذلك يعرفه الذكى فانه يشعر بانه لا مدخل فى ذلك لخصوصية مادح ثم اقول لك ايها الفطن العارف بمقدار اللطايف المتخلص عن ربقة التقليد المعترف بخفايا حسن المعانى كالقايف ان الشعر يجوز ان يكون تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة فى سرعة انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة فى وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح (و) الضرب (الثانى) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به كتشبيه الجايع وجها كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف) لا فى مجرد الاشراق والاستدارة كما ينبئ عنه ظاهر هذه العبارة بل فى استلذاذ النفس به فان استلذاذ النفس بالرغيف ليس باعتبار استدارته واشراقه فحسب (ويسمى هذا) النوع من الغرض (اظهار المطلوب) قال السكاكى لا يحسن المصير اليه الا مقام الطمع فى تسنى المطلوب يعنى تيسره كما يحكى عن صاحب ابن عباد ان قاضى سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متفننيا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزى واشار للندماء ان ينظموا عن اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد الى ان انتهت النوبة الى شريف من البين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب ان يقدم له مائدة دقيقة اشهى الى النفس من الخبز تشبيه مقلوب فى المآل لانه جعل زائدا على الخبز فى المشترك بينهما وهو كونهما مشتهى للنفس (هذا) الذى ذكرناه من جعل احد

الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون (اذا اريد الحاق الناقص) فى وجه الشبه كذا
فى الايضاح (حقيقة) كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه اوادعاء كما فى التشبيه
الذى يعود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) كذلك قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان
ماتقدم كله ليس مايقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ماقررنا فيما سبق
هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذى ذكر من جعل احد الطرفين مشبها والاخر
مشبها به لكون احد الطرفين اتم حقيقة اوادعاء اذا اريد الخ (فان اريد الجمع بين شيئين
فى امر) مركبا كان اومفردا حسيا كان اوعقليا واحدا كان اومتعددا وذلك تارة يكون
فى المتساويين فى وجه الشبه وتارة يكون فى المتفاوتين من غير قصد افادة التفاوت
(فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) احترازا من ترجيح احدهما المتساويين
هذه العبارة قاصرة و لا تشتمل مثل قولنا تشابه دمعى اذجرى ومدامتى فانه ليس العدول فيه
من التشبيه الى الحكم بالتشابه فاحسن ترك التشبيه الى افادة التشابه وهذا الخلل انما وقع
من قبل المصنف حيث غير عبارة المفتاح الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه وخفى على من تلاه
الى ان وقفت بالافادة فاغتنم السعادة قال المفتاح تفاديا عن ترجيح احد المتساويين وكانه اراد
التفادى عن ايهام ترجيح احد المتساويين والاولى ترك التشبيه فيختل قوله فالاحسن
ويبطل تجويز التشبيه ولك ان تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة
المشبه به وتوقى البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك (كقوله) اى
قول ابى اسحق الصابى (تشابه دمعى اذجرى) اى كل وقت جرى ففائدة الطرف
التعميم يؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار (ومدامتى) المدام المطر الدائم والخمر كالمدامة
لانه ليس بشراب يستطاع ادامة شربه الاهى (فمن مثل مافى الكاس عينى تسكب فوالله
ماادرى ابالخمر اسبلت) ذكر اسبل الدمع فى القاموس بمعنى ارسله وفى الصحاح بمعنى هطل
فعلى الاول الباء زائدة وعلى الثانى للتعدية لجعل الزيادة وهما مطلقا كما فى الشرح وهم لا يقال
زيادة الباء فى غير النفى والاستفهام وفى غير خبر المبتدأ اسماع ولا يثبت السماع بالبيت امع احتمال
باء التعدية لا نانقول باء التعدية ايضا سماعية على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم
الحكم بكونه وهما مالم ينف السماع والاحاطة بالنفى متعذرة (جفونى ام من عبرتى كنت
اشرب ويجوز) عن قصد التشابه (التشبيه ايضا) لان اداة التشبيه قد يستعمل لمجرد
قصد التشريك (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى اريد ظهور منير
فى مظلم اكثر منه) والجواز قد استفيد من قوله فالاحسن واضحا وكانه تعرض له لتوضيحه بالتمثيل
ولايخفى ان البيت كما يشتمل على تمثيل الاحسن الذى هو التشابه يشتمل على تمثيل الجائز الذى
هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فمن مثل مافى الكاس عينى تسكب وكانه اراد التمثيل
للتشبيه فى احد الطرفين اكمل مع انه لم يقصد الالحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية
لاحد الطرفين على الاخر فتأمل ولما فرغ من النظر فى الطرف والوجه والاداة والغرض
حان النظر فى تقسيمه بالاعتبارات الاربعة فشرع فيه على ترتب ذكر الاربعة فابتدأ بالتقسيم
باعتبار طرفيه فقال (وهو) اى التشبيه (باعتبار طرفيه) اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام
قسمه الاول ايضا اربعة اقسام والثالث والرابع قسمان يعلم انقسامهما الى القسمين من بيان
تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يشر الى تقسيمهما والثانى يحتمل القسمة الى
الاربعة عقلا وكانه لم يوجد ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث والرابع فالاقسام
العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع فى اربع والواقعة تسعة ومن البين ان تقسيم
الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال فى الوجه والاداة

والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة بعكس اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا في البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع انه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب فانه مايه التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء وللتنبيه على الفرق بين المفرد والمقيد وهو احوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد) ولا نعني بالمقيد ماذكر معه قيد بل ماللقيد مدخل في التشبيه الا ترى انه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن مع ان اللباس موصوف لانه لادخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسي على ما بينه الزمخشري وهو ان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او عقلي كما ذكره غيره وهو ان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هي الزنا ومايشتد قبحه من الذنوب ومانهي عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه مالم يجرد العورة عن اللباس لايمكن الزنا كما ان كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا ومايتبعه من الوقوع في المنهيات وقبائح الذنوب وشئ من الوجهين لايتوقف على القيد على ماذكره الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو ان المقصود تشبيه كل منهما باللباس في الاشتمال على صاحبه اوصون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسة فللاضافة اللباس دخل في وجه الشبه فالاظهر ان الاية لتشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله انه شبه كلا منهما باللباس المطلق في الاشتمال او الصيانة ثم قيد الاشتمال او الصيانة فتدبر وتذكر التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال في الوجه الثاني مسامحة لان اللباس يصون صاحبه عن البرد لاعن فضيحة الفاحشة ككل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساده و يمكن ان يكون وجه الشبه ان كلا منهما يجعل صاحبه موقرا معززا في اعين الناس كاللباس ففيه اشارة الى انه كلما كان الزوج اطهر وازكى ويكون ادخل في التوقير كاللباس وانما قدم غير مقيدين مع انه عدمي والمقيدان وجوديان لانه اقوى في الافراد الكلام الذي فيه (او مقيدان كقولهم لمن لايحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء) فان المشبه هو الساعي المقيد بان لايحصل من سعيه على طائل والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين وقد نبه بهذا المثال على ان القيد يشمل الصلة والمفعول ولا يختص بالاضافة والوصف كما هو المشهور ومن القيود الحال (او مختلفان) في التقييد وعدمه (كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) يقال الواو حالية والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الصياد اصطاد والشمس كذلك فالشمس المطلقة ليست كالمرآة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص وهو الصباح او العصر الاان يقال لايكفي في تقييد طرف التشبيه بزمان مخصوص مثلا بل لابد من اعتباره في نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيدا (وعكسه) عطف على قوله كقوله اي كعكس قوله وهو المرآة في كف الاشل كالشمس (واما تشبيه مركب بمركب كما) اي تشبيه (في بيت بشار) الاضافة عهدية يشار بها الى ماسبق من قوله كأن مثار النقع البيت وتشبيه المركب بالمركب قد تكون بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف كما في قوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فانه كما يشبه الهيئة المنتزعة من اجرام النجوم اللوامع في اديم السماء الصافية الزرقاء هيئة درر نثرن على بساط ازرق كذلك يشبه اجرام النجوم اللوامع بالدرر واديم السماء بالبساط الازرق شبها واضحا عاريا

عن التكلف لكنه اين هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا
من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد يكون بحيث
لا يمكن فيه تشبيهات الا بتكلف كما تكلف من لم يذق حلاوة التشبيه المركب في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الاية فقال شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة
وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات متعددة ومثلوا لذلك
بقوله *كانما المريخ والمشترى* قدامه في شامخ الرفعة* منصرف بالليل عن دعوة* قد اسرجت
قدامه شمعة* فانه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف بالليل عن دعوة اقول وان لا يحسن تشبيه
المريخ بالمنصرف عن دعوة مع الاقتصار عليه لكن يصح تشبيهه بالمنصرف عن دعوة
وتشبيه المشترى قدامه بشمعة اسرجت فان التشبيه ربما لا يحسن وحده ويحسن اذا جمع مع تشبيه
آخر فبهذا عرف عن التشبيه المتعدد ما يقرب التشبيه الواحد المركب في التضام والتلاصق
وعرف انه كم بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبيهات المركبة في مرتبة
فان ما ساغ فيه التشبيهات المتعددة ايضا بلا تكلف له فضل على ما ساغت فيه بتكلف
وما ساغت فيه بتكلف له فضل على ما لم تسغ فيه اصلا بل ما ساغت فيه ولابد من اجتماعها
لهذا المساغ اعلى من الكل لان وجه تعدده يشبه وجه وحدته في التضام والتلاصق ولا يبعد
ان يقصد تشبيه المركب بالمركب والاجزاء بالاجزاء في اطلاق واحد لانه اذا جاز باداة واحدة
تشبيهات الاجزاء المتعددة فليجز مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة ايضا (واما تشبيه مفرد بمركب
كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق
والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر
نابت على راسه شجرة غصنا والفرق بين المركب والمقيد احوج شئ الى التأمل ولهذا
قال صاحب المفتاح وهذا اى الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب فزله
فضل احتياج الى سلامة الطبع وصفاء القريحة فليس الحاكم في تميز البابين اذا التبس احدهما
بالآخر سوى ذلك ولولا اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين بتلك المثابة وكفى
شاهدا في شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح حيث جعل المفتاح
تشبيه الشاة الجبلى تشبيه المفرد بالمفرد والمصنف جعله من تشبيه المفرد بالمركب وانه لم يثبت
المفتاح تشبيه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة امثلتها فكانه جعل المركب في الصورتين مقيدا
قال الشارح وكان ما ذكره المصنف اقرب (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول ابى تمام
(يا صاحبي تقصيا) في القاموس تقصيت في المسئلة بلغت الغاية فالتقدير في (نظريكما) وفي الاساس
تقصيته بلغت اقصاه (تريا وجوه الارض) قائلين تعجب (كيف تصور) مضارع التصور بمجهول
يقال صوره الله صورة حسنة فتصور والشارح جعله مضارعا لحذفت التاء اى كيف تتصور (تريا
نهارا مشمسا) من اشمس صار ذا شمس اى لم يستره غيم (قد شابه) اى خالط النهار (زهر) كثمر
جمع زهرة ككثرة وبركة (الربى) كهدى جمع ربوة بالضم وجاءت كرحة خصها لانها انضر
واخضر ولانها المقصودة بالنظر كذا قاله الشارح في المختصر ويمكن ان يقال
يقال خصه لانه يخالطه الشمس في اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المقمر اظهر لان نور
الشمس فيه اضعف (فكانما هو) اى ذلك النهار (مقمر) اى ليل ذو قمر في القاموس المقمر والمقمرة
ليلة فيها القمر فليس الكلام في تقدير الموصوف حتى يرد قول الشارح فيه تسامح بناء على انه
في تقدير ليل مقمر ففيه شائبة تركيب على ما وجهه السيد السند وللتسامح توجيه آخر وهو ان
هذا التشبيه في البيت لا يخلو عن تسامح اذ شبه النهار الشمس لان الضمير المشبه به راجع اليه
والمقصود تشبيه الهيئة شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به

اجتماعها نسخه

نسخه بحمار ابتر

مفرد (وايضا) تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين ولا يناسب التقسيمات الاخر لانها
كانت تقسيما لتشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد
وايضا ليس من وظايف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذى من الصنايع البديعية وكان
وجه التعرض له ان الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب وبتبعيته يتعرض للمفروق وان
لا التباس فيه ولا يخفى ان الملفوف والمفروق لا يختص بالطرف بل يجرى فى الوجه ايضا (ان
تعدد طرفاه) اى كل من طرفيه (فاما ملفوف) قال المصنف وتبعه الشارح وهو ان يؤتى
بالمشبهين اولا ثم بالمشبه بهما هذا وهو قاصر ويجب ان يقال اوبالعكس لئلا يخرج نحو
كالعناب والحشف البالى قلوب الطير رطبا ويابسا قال الشارح المراد اعم من الاتيان بطريق
العطف اوغيره وكانه اراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو واذا اريد تشبيه احدهما بالشمس
والاخر بالقمر بقرينة (كقوله) اى قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور
(كان قلوب الطير) اسم جمع للطاير (رطبا) بعضها (ويابسا) بعضها (لدى وكرها) هو
عش الطائر وان لم يكن فيه (العناب) هو كرمان (والحشف) هو كعرس اردء التمر اوالضعيف
الذى لانوى له اواليابس الفاسد وكفلس الخبز اليابس (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب
الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها
ويقصد تشبيهها قال الشيخ فضيلته فى اختصار اللفظ وحسن الترتيب لا لان للجمع فائدة فى عين
التشبيه هذا ولا يذهب عليك انه لا ضنة فى النشر لا على ترتيب اللف (اومفروق كقوله) اى
قول المرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد والمرقش الاصغر عمرو بن حرملة (النشر) اى نشر تلك
النساء ورائحتهما (مسك) اى نشر مسك (والوجوه دنانير واطراف الاكف) وروى اطراف
البنان فالاضافة بيانية (عنم) هو شجر احمر لين يشبه به بنان الجوارى كذا فى الصحاح (وان
تعدد طرفه الاول) قال اعنى المشبه (فتشبيه التسوية) لانه سوى بين المشبهين (كقوله صدغ)
هو بالضم مابين الاذن والعين والشعر المتدلى على هذا الموضع والمراد هو الثانى (الحبيب
وحالى) وكانه اراد احوالى فيصح انه والصدغ كالليالى كل شعر من الصدغ كليل وكل حال له
كليل المصراع * الثانى وثغره فى صفاء * وادمعى كاللالى (كلاهما كالليالى) وصف دمعه
بالصفاء لينبئ عن كثرة بكائه لانه اذا كثر جريان ماء المنبع يصفو عن الكدر لانه يغسل المنبع ويدفع
عنه الكدورات التى تمتزج بالماء بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون مكدرا بكدورات المنبع
(وان تعدد طرفه الثانى) قال اعنى المشبه به (فتشبيه الجمع) لانه يجمع للمشبه وجوه تشبيه اويجمع
له امورا مشبهات بها (كقوله) اى قول البحترى بات نديما لى حتى الصباح اغيد مجدول
مكان الوشاح الاغيد الناعم البدن وتذكير بات ونديما واغيد يدل على ان الكلام فى مذكر
ومكان الوشاح يدل على انها محبوبة فى القاموس الوشاح بالضم والكسر قلادتان من لؤلؤ
وجوهر منظومتان يخالف بينهما معطوف احدهما على الاخر اوادیم عريض مرصع بالجوهر
تشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها (كانما يبسم) بسم يبسم كضرب بسما وابتسم وتبسم
وهو اقل الضحك واحسنه (عن لؤلؤ منضد) اى منضم (اوبرد) لجمد لم يصفه بالنظم
لان الذهن يتسابق اليه من وصف اللؤلؤ (اواقاح) جمع اقحوان بالضم كالقحوان وهو
البابونج قال فى الصحاح جمع على اقاحى بحذف الالف والنون وقد لا يشدد الياء هذا فهمزة اقاح
مفتوحة وما اشتهر من كسرها سهو شبه ثغره بثلثة اشياء الا انه اورد كلمة او تنبيها على ان كلا
مشبه به على حدة وكلمة او للتسوية لا للابهام حتى يرد انه ينبغى الواو ويوجه بانه بمعنى وكيف الواو
يجعل بمعنى الواو وهو احسن من الواو لخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبها به قال الشارح

شبه ثغره بثلثة اشيـاء ثم اعترض بان فی کونه من باب التشبیه نظرا لان المشبه اعنی الثغر غـیر
مذکور لفظـا ولا تقدیرا الا ان لفظ کانمـا یدل علی انه تشبیه اقول اولا هذا تشبیه بتشبیه
بثلث تقسیمات والمشبه مقصود فی الکلام لانه فی معنی انه یبسم بسمـا کبسم عن هذا اوذاك
اوذلك وثانیا ان تشبیه الثغر بثلثة اشیـاء ضمنی لان تشبیه البسم بالبسم عن احد الثلثة یستلزم
تشبیه الثغر باحدهما ومما مثل به التشبیه بمتعدد بیت الحریری یفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد
وعن اقاح وعن طلع وعن حبیب قال الشـارح شبه ثغره بخمسة ثم قال فی کونه من باب التشبیه
نظر لان المشبه اعنی الثغر غیر مذکور لفظا ولا تقدیرا اقول التقدیر یفتر ای یضحك ضحکا حسنا
عن مثل لؤلؤ البیت فالمشبه مقدر فی نظم الکلام وانمـا لم یجعل استعارة مغنیة عن التقدیر لان
الاستعارة امور منافیة لشیء واحد فی کلام واحد دعوی ثبوت امور متنافیة لشیء واحد فلا
یقدم علیه عاقل بخلاف التشبیه بالامور المتنافیة (وباعتبار وجهه) عطف علی قوله باعتبار
الطرفین یعنی باعتبـار وجهه له ثلاث تقسیمـات اولیات الاول هو تمثیل وغیر تمثیل والثانی
هو مجمل ومفصل والثالث هو قریب وبعید فصرح بالاول بقوله (اما تمثیل او غیر تمثیل) ولا
یرد انه تقسیم للشیء الی نفسه وغیره لان التمثیل یرادف التشبیه ویشهد لذلك کلام الکشاف
حیث یستعمله استعمـال التشبیه لانه مشترك بین مطلق التشبیه واخص منـه وما هو نفس
المقسم المعنی الاعم والقسم ما هو اخص فلا اشکال وبهذا اندفع ایضـا ان تعریفه بقوله (وهو
ما وجهه منتزع من متعدد) غیر منعکس لخروج بعض افراد التمثیل عنـه ولا یرد انه یشمل
ما وجهه مرکب حسی فلا یطرد لان الشیخ قیده فی اسرار البلاغة بکونه عقلیا حیث قال التمثیل
التشبیه المنتزع من امور واذا لم یکن التشبیه عقلیا یقال انه یتضمن التشبیه ولا یقال ان فیـه
تمثیلا علیه وان یقال ضرب الاسم مثلا لکذا یقـال ضرب النور مثلا للقرآن والحیاة للعـلم
هذا الالمـا قال السید السند فی شرحه للمفتاح ان هذا القید من قبل الشیخ لانا ما امکن لا یثبت
مخالفة بین الجمهور والشیخ بل لان الشیخ فسره بالتشبیه المنتزع من امور ثم نبه علی ان لفظ التمثیل
لا یجوز اطلاقه علی الحسی مطلقا ویجوز اطلاقه علی العقلی مطلقا ولا یخفی علی الذوق
السلیم ان الشیخ فرق بین کون التمثیل بمعنی التشبیه المنتزع من امور وبین التمثیل بمعنی التشبیه
بالوجه العقلی حیث جعل الاول معنی مقررا شایعـا والثانی مما قد یستعمل فیه بقوله جاز
ان یطلق اسم التمثیل علیه ثم انی اخاف ان یحیر فی حل عبارة الشیخ فافسره لك تبرعا فلا تؤاخذنی
ببسط الکلام فانی لا افعله ترفعا فنقول یرید بقوله اذا لم یکن التشبیه عقلیا انه اذا لم یکن الکلام
الدال علی التشبیه فانه جاء بهذا المعنی حیث جعل البعض اطلاق ارکان التشبیه علی الطرفین
والوجه والاداة من فروعه وحیث قال انه یتضمن التشبیه اراد به المعنی المصدری وکذا بالتمثیل
فی قوله ان فیـه تمثیلا فلا یشکل علیك انه ینبغی ان یقول اذا لم یکن عقلیا یقـال له التشبیه ولا
یطلق علیه التمثیل وکانه اراد بضرب الاسم مثلا استعارة الاسم (کامر) وستعرف تعیینه ولما
استشعر المصنف الاشکال علی تعریفه بانه غـیر مطرد لانه یدخل فیـه التشبیه والوصف
المنتزع الحقیقی مع انه لیس بتمثیل اشـار الی دفعه بقوله (وقیده السکاکی) ای المنتزع من متعدد
(بکونه غیر حقیقی) کذا فسـر الشارح الضمیر ونحن نفسره بالوجه ای قید الوجه بکونه غـیر
حقیقی کما قیده بکونه منتزعا من متعدد لانه قال السکاکی التشبیه متی کان وجهه وصفا غیر
حقیقی وکان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثیـل فقید الوجه بقیدین ولم یقید المنتزع
من متعدد وهذا کلام وقع فی البین فلنرجع الی ما کنا فیه فنقول وجه الدفع ان هذا القید لم یثبت
فی غیر کلام السکاکی فجریانی التعریف موافقا للجمهور ولا یبعد ان یقال اوقع السکاکی فیه

قول الشيخ واذا كان عقليا جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه فحمل العقلى على ما هو مخترع العقل و معتبره فقط ثم ان وجه عدول المصنف من عبارة السكاكى من عدة امور على طبق عبارة الشيخ الى قوله من متعدد كما نبه عليه فى الايضاح حيث قال امرين او امور ظاهر (كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيق بل هو عائد الى التوهم كذا ذكره الشارح وهو المطابق لكلام المفتاح ممن قال مراد المفتاح بغير الحقيقى ما يقابل الاضافى فلم ينظر فى كلام المفتاح ادنى نظر اما ان المراد غير الحقيقى فى كل من الطرفين او يكفى ان يكون ذلك فى احد الطرفين فمما لم يتضح لكن المتبادر الاول لانه الفرد الكامل فليحمل عليه ما لم يصرف صارف ويفيد مثال التمثيل على بيان السكاكى واطلاقه على بيان الجمهور حمل الشارح المحقق على ان جعل ما مر عبارة عن جميع امثلة ذكرت اوجه الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند بدعوى ان التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى ان تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد فى طرفى التشبيه لا المركب من متعدد هو اجزاؤه والالفاظ مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول لما مر الا ما ركب طرفاه ونوره بان المصنف رد على السكاكى جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المنافى لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المندرجة تحت المجاز المفرد ومبانى المخالفة غير سديدة اما حديث التبادر فممنوع وانما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم ان المدار على التركيب الاعتبارى والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقى وليتناول المركب من متعدد هو اجزاؤه ومن متعدد فى الطرف وكذا سندرد المصنف على السكاكى ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد فى كلام السكاكى تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح فى تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة فى المفرد فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز عنه فبين كلاميه تناف لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغى ان يحمل ما سيأتى على ان الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل تقييد و الفصل بالتخصيص اولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لا ينتقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب او قد سبق ان التشبيه بهذا الوجه يجيء المفرد بمركب (واما غير تمثيل وهو بخلافه) وهو ما لا يكون منتزعا عن متعدد عند غير السكاكى ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكى وهو ما لم ينتزع من متعدد او كان وصفا حقيقيا والمراد بالوصف الحقيقى وجود ما يكون ما انتزع عنه اوصاف حقيقته والا فالهيئة الانتزاعية امر اعتبارى لا وجود له وهذا اولى من جعل وهو بخلافه بيانا لغير التمثيل على المذهبين كما يفيده عبارة الشارح لانه يحوج الى تكلفات بعيدة من جعل ضمير بخلافه الى ما يطلق عليه التمثيل وكذا جعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله اما تمثيل ايضا ثم اعتبار التوزيع بجعل كل مما يستفاد من قوله وهو بخلافه لاحد معنى غير تمثيل ولما فرغ من التقسيم الاول شرع فى التقسيم الثانى بقوله (وايضا) التشبيه (اما مجمل وهو

مالم يذكر وجهه) ولاما ستبعه ولماكان للمجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين قسيمه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودي ولانه يندفع به طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكانه نظر الى ان المجمل اجل (فمنه) اى فن المجمل (ماهو ظاهر يفهمه) اى يفهم وجهه (كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه) اى لا يدرك وجهه (الا الخاصة) سواء ادركه بالبديهة اوبالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفي تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه ويأباه كون قوله وايضا منه تقسيما للتشبيه قطعا وان يلايمه ان ماذكر عقيب القسم الثاني من قوله وقد يتسامح بذكر مايستتبعه مكانه تفصيل للوجه وكلام فيه (كقول بعضهم) هي الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس قالتهم حين قاله حين سئلت ايهم افضل فانها قالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قال ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل (هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها) كذا ذكره الشيخ جار الله وقال الشيخ عبد القاهر انه قال من وصف بني المهلب للحجاج لما سأل عنهم ايهم النجدى اسجع ولاتنافي بينهما بل هما يجتمعان على الصدق توارداو بطريق اخذ المتأخر عن المتقدم ولايخفى ان المراد بالخفي الخفي في حد ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان وصف الحلقة اظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجرى في المفصل ايضا وكانه خصه به للتنبيه على انه مع خفاء التشبيه يحذف الوجه والمراد بطرفاها طرفيها الاعلى والاسفل الملايمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الادنى والاعلى لم يعلم الوسط (وايضا) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره آض تقسيم المجمل ايضا عاد عودا وفائدته التنبيه على انه استيناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفي اذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه انسب بالخفي ومنه يعلم ان المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف واما ما قال الشارح ان اختار منه ومنه دون اما واما الاشعار بانه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه ان لا حصر فيما ذكره اذ يحتمل قسم اخر هو ماذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت باداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به في كلامهم ولايخفى جريان هذا التقسيم في المفصل وكانه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لايراد مايشعر بوجه الشبه مع ذكره اولان ذكره في المجمل لدفع توهم انه ليس التقسيم مجملا مع مايشعر بالوجه ولا داعي لذكره في المفصل (منه) اى من المجمل (مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين) اى وصف يذكر له من حيث انه طرف وهو وصف يشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل اسد لان زيد الاينبت له الفضل من حيث انه مشبه بالاسد وبما ذكرنا حققنا ان نقول هكذا ينبغي ان يفهم لا بمجرد ماذكر الشارح ان المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدمي وهو مالم يذكر اسم على ماهو وجودي في الجملة وقدم ماهو وجودي في الجملة على الوجودي الصرف مع ان حق التعليم يقتضي العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصلة بينها ولو المثال (ومنه ماذكر فيه وصف المشبه به وحده) لم يذكر مثاله لانه ذكر انفا ماهو مثاله (ومنه ماذكر فيه وصفهما) اى وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) اى قول ابي تمام في الحسن بن سهل * ستصبح العيس لي والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب * العيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة وهو اعيس وهي عيسا اى سيد خلني الابل والسير في الليل صباحا عند فتى (صدفت عنه) اى اعرضت عنه

(ولم تصدف) من حد ضرب (مواهبه عني وعاوده ظني) فلم يخب كالغيث (هو المطر او الذي عرضه يريد) ان جئته وافاك ريقه اي اوله وافضله والموافاة الاتيان (وان ترحلت عنه لج) اللجاج الخصومة (في الطلب) ووصف الفتى بكثرة المواهب اعرضت عنه اولم تعرض والغيث بانه يصيبك حسه اوترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اي الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال والاعراض (واما مفصل) عدبل اما مجمل (وهو ماذكر وجهه) انما كان في هذا التعريف تسامح بجعل ماذكر مما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح اخر نبه على هذا التسامح و على منشائه اخرا جا للتعريف عن الابهام الذي هو غاية تبعده عن الاتقان و الاحكام فقال (وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه) اي وجه الشبه (مكانه) والشارح جعل هذا اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعني المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (كقولهم للكلام الفصيح) اي الفصيح وكلام المفتاح فيه كالصريح اوالبليغ والثاني هو الاشبه لانه احق بالتشبيه بالعسل (هو كالعسل في الحلاوة) وشاع هذا التسامح الى ان صار الحقيقة مهجورة حتى لوقيل الكلام الفصيح كالعسل لايفهم القصد الى انه مثل العسل وفي ميل الطبع اليه ولا يجعل المقدر ذلك بل لوسئل عن وجه الشبه لايجاب الا بالحلاوة (فان الجامع فيهما لازمها وهو ميل الطبع) اي محبة وروده كذا فسره السيد السند في شرح المفتاح وانما جعل الجامع ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لاالحلاوة التي هي من خواص المطعومات ولا يبعدان يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة و يجعل ثبوته في المشبه على سبيل تخييل كما في تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة قال السكاكي وهذا التسامح لايكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لايكون الاعقليا كامر من تسامحهم هذا و يحتمل ان يكون قصده ان تسامحهم ناش من تسامح البلغاء من وضع المستتبع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالعسل في الحلاوة وزيد كالغراب في سواده اي سواد الغراب اوسواد زيد وقد يقال زيد كالغراب في سواد هما فلما وضع البلغاء الحسي الملزوم بوجه الشبه الكلي مكانه نزل علم البيان الكلي الذي هو وجه الشبه منزلة جزئياته فقسموه الى حسي وعقلي ويحتمل ان يكون قصده الى ان تسامحهم الاول من قبيل هذا التسامح من تنزيل غير وجه الشبه منزلته فانهم نزلوا الجزئي منزلة وجه الشبه الكلي فقسموه الى الحسي والعقلي والشارح العلامة جرى على الاول لكن لم يسلك في الحقيقة مسلك السداد والشارح اعتمد على الثاني لكن لم يأت في بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد ولايخفى عليك انه نشأ من هذا التسامح ايضا التسامح في عد هذا التشبيه مفصلا والتسامح في التعريف على ماعرفت بقي ههنا بحث وهو ان ذكر الحلاوة في مقام ميل الطبع من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وسلوك طريق المجاز ليس تسامحا (وايضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اماقريب مبتذل) اي غير مصون من احد بل يعطي الكل احد وينال بمجرد توجهه والابتذال عدم الصيانة (وهو ماينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي) اي ظاهر الرأي فان جعل من بدا يبدو فالامر ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من بدء مهموزا فوجه حذف الهمزة انها قلبت ياء لانكسار ماقبلها ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى بادي الرأي في سورة هود ووجهه جعل اول الرأي ظاهره تنزيل اول الرأي منزلة ظاهر الشيء الذي يبدو اولا ولك ان تجعله حينئذ

بمعنى اول الرأى ولك ان تهمزه كما فى قراءة من قرأ بادى الرأى بالهمزة وجعل القاضى تقديره
فى الاية فى وقت حدوث بادى الرأى على حذف مضافين ولك ان تجعله ظرفا تنزيليا فيستغنى
عن حذف المضاف ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع
خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه فى بادى الرأى وقوله لظهور وجهه قيد للتعريف
و تحقيقه ان يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك
بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف
بما ظهر وجهه فى بادى الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكفى
فى الابتذال بل لابد ان يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه
(اما لكونه امرا جمليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) من التفصيل وذلك لان
التفصيل بتحليل امر مجمل او بجمع امور مجملة وبالجملة الجملة اسبق الى النفس ولان النفس
مجبولة على درك المجمل وحفظ المجمل حتى ان التفصيل كأنه خروج عن جبلتها ولان
المجمل احب عندها لانه الذى يبقى لها بعد التفصيل فكان التفصيل وسيلة الى تحصيل مجمل
على ما ينبغى الا ترى ان التعريفات التى هى تفاصيل وسائل معرفات هى مجملات حتى اذا حصل
المجمل اعرض النفس عن التعريف والتفصيل هنا ما خطر بالبال فى تفصيل هذا الاجمال ولعله
اجمل مما ذكره الشارح المحقق فى شرح هذا المقال حيث قال الا ترى ان ادراك الانسان من حيث
انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك
بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشئ آخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص
على ان فى قوله لهذا كان العام اعرف من الخاص نظرا لان العام ربما يكون
مفصلا كالجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان وقال
المصنف الا ترى ان الرؤية لا تصل فى الاول امرها الى الوصف على التفصيل لكن على
الجملة ثم على التفصيل ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم ينعم النظر وكذا سائر
الحواس فانه يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم فى المرة الثانية ما لم يدرك فى الاولى
وفيه بحث وذلك لان ذلك ليس للاجمال فان الاجمال بعد التفصيل فى غاية المشابهة بل لانه
لا اتقان فى النظرة الاولى ولا يحصل احكام النظر بها لقلة اعماله (او قليل التفصيل مع
غلبة حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به
مثلا اذ قد يكون غلبة الحضور اتفاقا لا لقرب المناسبة ولا يخفى ان غلبة حضور المشبه عند حضور
المشبه به يجامع غلبة حضور المشبه مطلقا فلا يقابل بينه وبين قوله مطلقا الا ان يقيد الغلبة عند
حضور المشبه به بقيد فقط لكن لا يساعده المثال او يجعل الترديد لمنع الخلو (كتشبيه الجرة الصغيرة
بالكوز فى المقدار والشكل) اذا اعتبر التركيب واما اذا لم يعتبر فهو ايضا امر جلى يشهد له
ما سيأتى من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد حيث لم يقل كلما كان التعدد
اكثر كان التشبيه ابعد وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجه الشبه ايضا من اسباب البعد
والغرابة ويرد ان الجرة الصغيرة ايضا كثير الحضور مطلقا فى الذهن فلا وجه لجعله مما
غلب حضوره عند حضور المشبه به لا مطلقا والجواب ان كلا من الجرة والشمس مما يغلب
حضور الكوز والمرآة عند حضوره فيصح التمثيل لغلبة حضور المشبه به عند حضور
المشبه بايهما شئت وان كلا من المرآة والكوز مما يغلب حضوره مطلقا بايهما شئت فتمثيل كل
قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لا ضنة فيه (او مطلقا) عطف على قوله
عند حضور المشبه (لتكرره على الحس) او لكونه لازما لما يتكرر على الحس او غير ذلك

كالشمس بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة) فان فى وجه الشبه تفصيلا لكن
المرآة غائب الحضور فى الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل)
الاخصر الاوضح لمعارضة غلبة الحضور فى الذهن مطلقا التفصيل (واما بعيد غريب) عطف
على قوله اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) اى بخلاف القريب اى ما لا ينتقل فيه فى بادى
النظر من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه فى بادى الرأى (لعدم الظهور) المعهود
وهو الظهور فى بادى الرأى سواء انتقل فيه من المشبه الى المشبه به فى بادى الرأى لكون
المشبه به لازما ذهنيا لا لظهور وجهه اولا ينتقل منه اليه كذلك اصلا والمصنف فسر
قوله وهو بخلافه بانه ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر ووافقه
الشارح ويرد عليه التشبيه الغريب الذى المشبه به فيه لازم ذهنى للمشبه الا ان يتكلف
فتأمل (واما الكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل) فان وجه التشبيه فيه هيئة
مشتملة على كثرة تفصيل كما سبق (او ندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه) قد عرفت
وجه الترديد بينه وبين الندور مطلقا فتذكر (لبعد المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت (واما مطلقا لكونه وهميا) كانياب الاغوال (او مركبا خاليا) كاعلام ياقوت
منشورة على رماح من زبرجد (او عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا
خاليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه لطيف دقيق والظاهر ان المركب العقلى اذا كان
قليل التفصيل ليس نادر الحضور (كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع اقسامه السابقة
ولا يخفى ان كلامه هنا يدل على ان ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه
سواء كان الوجه جليا اولا وكلامه سابقا دل على ان كونه جليا مطلقا موجب لظهور
وجهه فبينهما تناف والتحقيق ان التشبيه القريب المبتذل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه
جليا او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه او مطلقا والغريب
البعيد ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله او لتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور
المشبه مطلقا (او لقلة تكريره على الحس) او عدم تكرره عليه او عدم تعلق الاحساس به
كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرر عنهما لانهما اولى
بغلبة الندور مطلقا ولك ان تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفى شاملا للجميع
(كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل) لم يقل كما مر كما فى نظائره لان ما مر كثير فيلتبس
ولا يحصل ما هو المقصود من التمثيل وهو التوضيح والفرق بينه وبين نظائره ان ما مر مثل به
نظائره فيما سبق بعنوان ذكرها هنا بخلافه فان مثاله فيما مر لم يكن لقلة التكرر بل لاعتبارات اخر
وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما
فتعقله بعد تعقل الطرفين كذا فى الشرح فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه فى بادى الرأى
سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعى ان يكون تعقل الوجه
قبل تعقل المشبه وينافى هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب
للانتقال الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافى (فالغرابة فيه) اى
فى المثل المذكور (من وجهين) كثرة التفصيل وندور حضور المشبه به مطلقا لقلة تكرره
على الحس والمقصود منه التنبيه على ان الترديد فيما بين الاسباب لمنع الخلو فلا مانع من الاجتماع
(والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف ويقع) ذلك النظر (على وجوه اعرفها) اى
اشهر الوجوه واغلبها ينقسم الى قسمين احدهما (ان تأخذ بعضا) مما لاحظته (وتدع
بعضا) لا بمعنى ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعتبر فى التشبيه الا

(البعض)

البعض المأخوذ فان كان واحدا فيكون وجه شبه واحد لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه امورا نظر فيها واعتبر الجميع ويكون ملاحظة ما تركته كالعدم فى باب التشبيه بل بمعنى ان تعتبر عدمه وتجعله داخلا فى وجه الشبه وتجعل الوجه هيئة ملتئمة من وجود بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه به مالم ينعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به فى الهيئة الملتئمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ امر وهمى فان قلت فيكون وجه الشبه امرا نظر فيه فى اكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الاقسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظر الى بادى الرأى وميز بين القسمين لان فى القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتماد ولذا قدمه (كما فى قوله) اى قول امرئ القيس (حملت ردينيا) اى رمحا ردينيا يقال رمح ردينى وقناة ردينية وردينة امرأة السمهر زعموا انهما زوجان كانا يقومان القنا بخط هجر فيقال رمح ردينى وقناة ردينية ورمح سمهرى وقناة سمهرية (كأن سنانه سنا) ضوء البرق واللهب (لهب) كالفرس والفلس اشتعال النار اذا خلص من الدخان كذا فى القاموس فحينئذ بلغو قوله (لم يتصل بدخان) وفى حواشى السيد السند انه شعلة نار يعلوها دخان (لم يتصل بدخان) فقد اخذ السنان مجردا عن الدخان لانه يقدح فى تشبيه المقصود ولا يتم وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابى الحسن ان هذا من تشبيه الشئ بالشئ صورة ولونا وحركة وهيئة ونحن نقول يحتمل التشبيه فى كثرة التأثير وسرعته ايضا ومن غرابة التشبيه ولطفه هنا ان يعتبر كون السنان متصلا بالخشب ككون اللهب كذلك فى الاغلب (و) الثانى (ان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) والشيخ جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثالثها ان ينظر الى خاصة الجنس كما فى عين الديك حيث يشبهه بسقط من النار فانك لا تقصد فيه الى نفس الجمرة بل الى ما ليس فى كل جمرة ثم قال انما جعلت هذه القسمة فى التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف لان دقائق التفصيل لا يكاد يضبط وكان المصنف عدل عنه ولم ينظم الثالث فى تقسيم سلك الاعرف لما راه مكثورا بالقسمين المذكورين (وكلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد) لكون تفاصيله اكثر فلو قال وكلما كان التفصيل اكثر كان اوضح واخصر ومن العلم فى ذلك قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ما كان تركيبه من امور اكثر فلهذا اضرب عنه الى الظ فان قلت البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيئا منهما فكيف وصف بهما ولو حمل على الكلام الذى فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا او قريبا فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا قلت المراد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البلغاء بمعنى التشبيه المخصوص بالبليغ المعتبر عنده الغريب البعيد دون القريب المبتذل او البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وكلاهما تكلف لكن لا بد منه ومنه قولهم المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والصريح (لغرابته) لا الى حد الخفا المردود المعدود فى التعقيد والمعانى الغريبة اعلى رتبة لعدم خسة الشركاء فيه فرب شريف يبرز فى معرض الخسيس لخسة الشركاء فيه (ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ) حتى انه يضرب لما يصل اليه بعد الطلب برد الماء على الظماء ولا ينافى بينه وبين ما يستعملونه من ان حصول نعمة غير مترقبة الذ فان الطلب لا ينافى الحصول الغير

المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه او من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة (وقد يتصرف فى التشبيه القريب بما يجعله غريبا) قال وهو على وجوه منها ان يكون (كقوله) يعنى فى ان يجعل التشبيه مبنيا على اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحياء للشمس فى هذا البيت (لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا)اى لم يرو لم يبصره(الابوجه ليس فيه حياء)لان رؤية عظيم القدر بعد التجاوز عن حد الادب خلاف الحياء والشمس قد تجاوز حدها فى دعوى المشابهة فالتشبيه ضمنى ومكنى وجوز الشارح كون يلق بمعنى عارض اى لم يعارض هذا الوجه شمس نهارنا فيكون التشبيه صريحا ويكون الملاقاة منبئة عن التشبيه وفى البيت وجوه اخر لا يبعد ان يجعل موجبه للغرابة احدها جعل التشبيه مقلوبا وهو يخرج التشبيه عن الابتذال والغرابة وثانيها جعل التشبيه مكنيا وضمنيا وثالثها ما تضمنه جعل التشبيه ضمنيا من ان الشاعر يستحى من بيان دعوى مشابهة للشمس صريحا فيجعله مكنيا ولو جعل هذا الوجه فاعل لم يلق اشارة الى الشمس وشمس نهارنا كناية عن الممدوح مفعولا لقوله لم يلق لكان فيه تصرف فى غاية اللطف حيث عزل الشمس عن كونه شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار امرا مقررا وامثاله قول الاخر * ان السحاب لتستحى اذا نظرت * الى نداك فقاسته بما فيها * ومن لطائف هذا التشبيه ان اثبات الحياء للسحاب يستتبع كون المطر عرق وجه السحاب لان الحياء يوجب عرق الوجه وانسكاب قطرات العرق (و)منها ما يكون مثل (قوله)يعنى فى تعليق التشبيه بما تعرض تعليقا صريحا او غير صريح نحو هل بدر يسكن الارض فانه فى قوة لو كان البدر يسكن الارض (عزماته)جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه (مثل النجوم ثواقبا)من ثقبه بمعنى خرقه اى نواقد فى الامور كالنجم الذى يخرق الظلمة وينفذ فيها قال الشارح اى لوامعا وكانه جعله من ثقبت النار اى اتقدت (لو لم يكن للثاقبات افول)اى غروب (ويسمى)هذا التشبيه (التشبيه المشروط)وهو التشبيه الذى يقيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدمى او مختلف يدل عليه تصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله يعنى فى دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به فى الدرجات العالية ومتباعدا عن المشبه (شعر)فى طلعة البدر شئ من محاسنها * وللقضيب نصيب من تثنيها * اى من تمايلها وتعطفها ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله كانما يبسم البيت (وباعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف اداته)فى جعل زيد فى جواب من قال من يشبه الشمس اى يشبهها زيد تشبيها مؤكدا نظر لان حذف الاداة على هذا الوجه لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فالوجه ان يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لا يكون مقدرة فى نظم الكلام ويجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بان المشبه عين المشبه به فى الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا (مثل وهى تمر مر السحاب)اذا كان فى تقدير مثل مر السحاب بالقرينة تشبيه مرسل وبدعوى ان مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد فاعرفه فانه من عوارف الفياض وازهار روضة من الرياض التى لا يفتح بابها الا للعارف المرتاض اهداء لك خاليا عن شوب طمع الاعواض والاغراض (ومنه)اى قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع فى الاول موضع اداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه او يقول فى الاول بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه وفى الثانى بحيث لا يمكن اذ لا يصح ان يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد اى

بعض منه كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة فاحفظه واعتبر به امثاله
(نحو والريح تعبث بالغصون) اى تميلها ميلا رفيقا لا عنيفا ففيه مدح للريح بالاعتدال وهو الريح
المطلوب كما جاء فى خبر الاثار انه صلى الله عليه وسلم اذا راى ريحا كان يقول اللهم اجعلها رياحا
ولا تجعلها ريحا والواو حالية و قوله (وقد جرى) اما عطف حال على حال واما تعقيب حال
بحال مترادفة او متداخلة (ذهب الاصل) اى ذهب لوقت الاصيل اى الوقت بعد العصر وهو
شعاع الشمس فيه لانه مصفر ويوصف بالاصفرار فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة
الاضافة الى الاصيل فجعله من قبيل لجين الماء كما نقله الشارح لاختفاء لجين الماء بذهب
الاصيل الجارى عليه لكونه مموها بها فكن متيقظا فان خطابنا مع اليقظان لا مع النعسان
(على لجين الماء) اصله ماء كاللجين وهو المقصود بالتمثيل واللجين هو الفضة الخالصة
يشبه بها الماء فى البياض والصفاء (او مرسل) قسيم للمؤكد (وهو بخلافه) وهو ما قصد
اداته لفظا او تقديرا لعدم تقيده بالتأكيد المستفاد من اجزاء المشبه به على المشبه فان قلت
ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر فى المؤكد
والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد
التشبيه (كما مر) من الامثلة المذكورة للتشبيه المذكور فيها اداته ولك ان تريد جميع ما مر
من الامثلة من اول الكتاب الى هنا فانها تشبيه القاعدة بالجزئى بذكر اداة التشبيه ارجو منك
التحسين فى هذا التوجيه والافادة لا تقصدنى بالتشويه كما هو ثمرة التقليد ونتيجة الابتلاء
بالقيد الشديد (و) التشبيه (باعتبار الغرض) منقسم الى قسمين لانه (اما مقبول وهو
الوافى بافادته) اى الغرض (كان يكون المشبه به اعرف شئ) الاولى اعرف الطرفين
(بوجه الشبه فى بيان الحال او اتم شئ) الاولى اوانهما والظاهر الواو فتدبر (فيه) اى
وجه الشبه (فى الحاق الناقص بالكامل) وفى التقرير ايضا (او مسلم الحكم فيه معروفة عند
المخاطب) ينبغى تقييد قسميه ايضا به كما لا يخفى فلو اخره عن قوله فى بيان الامكان لامكن
تعلقه بالاقسام الثلثة من غير بعد (فى بيان الامكان) يشبه ان يكون كونه مسلم الامكان
معروفه كافيا (او مردود وهو بخلافه) والتسمية بالمردود والمقبول بالنظر الى وجه
الشبه فقط مجرد اصطلاح واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين بيان
الامكان والتزيين والتشويه والحق معه فلا وجه للعدول نعم هل يجب كون المشبه به اعرف
بوجه الشبه فى التزيين والتشويه فيه تردد ونشاء من ان وجه الشبه هل هو الوصف الحسن
او القبح او مطلق الوصف فعلى الاول نعم وعلى الثانى لا والا فكلما انتفى شرط من شرائط
التشبيه باعتبار الوجه او طرف فمردود لكن يبعد الاصطلاح على جعل فاقد شرط الوجه
او الطرف مقبولا لافادة الغرض الا ان يقال الوفاء بالغرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط
التشبيه مطلقا (خاتمة) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات
بحث لانه لا يخص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه
والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان
شدة مناسبته بالاستعارة فى تضمنها المبالغة فى التشبيه دعت الى ان لا يفصل بينه وبين الاستعارة
مهما امكن وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الاركان وتركها لان القوة باعتبار
قوة المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالسرحان وباعتبار الاداة نحو كان زيدا اسد فان فيه
مبالغة ليست فى زيد كالاسد لانه بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا ترى بعض ائمة النحو يقول
كان زيدا اسد بمعنى ان زيدا كالاسد وكان مركبة من ان المكسورة وكاف التشبيه الداخلة

على خبرها وباعتبار وجه الشبه نحو زيد كالاسد فى كمال الشجاعة فانه اقوى من قولنا
فى الشجاعة تستوى فيها العامة والخاصة ويخرج عن عهدتها عارف متن اللغة والنحو
انما المتعلق لفننا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فلهذا خص بالبيان لكن
لابد من تحقيق معنى حذف نيط عليه قوة المبالغة فانه اختفى فى جلباب بيان المفتاح
ولم ينكشف فى نور المصباح الى طلوع هذا الاصباح حتى ظن به ان المراد به مايقابل الذكر
والتبس بذلك فان المسافة بين الملفوظ به والمقدر فى نظم الكلام فى قوة الافادة قليلة قد حكم به
المفتاح فى اثناء هذا البحث ولذا شاع التقدير بل شاع فى مقام الافادة فلا يفرق عاقل بين قولنا
زيد كالاسد فى الشجاعة وبين قولنا زيد فى جواب من يقول من يشبه اسدا فى الشجاعة فى قوله
المبالغة او بين قولنا اسدا فى جواب من اى شئ يشبهه زيد فى الشجاعة بل المراد بحذف
الاداة والوجه تركهما وطيهما عن نظم البيان فالتقدير هنا داخل فى الذكر فان مدار
المبالغة فى زيد كالاسد فى الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لايجامع التقدير فى النظم
ومدارها فى زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لايجامع تقدير الوجه لكن المراد بحذف
المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعنى المقابل للذكر وهذا الذى ستر الحق عن عبارة المفتاح
واخفاه على الفحول وابعده عن الايضاح حيث قارن حذف المشبه بهذا المعنى بحذف
الوجه والاداة بمعنى آخر فجذب حذف المشبه حذفهما اليه وابرزه فى معرضه فى الانظار
فاختفى المقصود فى خبايا الاستار وهذا وجعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانية
وفسره المصنف بحاصل مراتبه فى القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها
او بعضها ولايخفى ان مثل ماذكر فيه جميع الاركان لامبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة
فالاولى اطلاق المراتب بهذا الاعتبار وانما اوقع المصنف فيه نفى المفتاح القوة عن هذه
المرتبة دون اصل المبالغة لكن لابد من بناء نفيه على نفى المبالغة وضبط الشارح المراتب
الثمانية بان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين
فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما متروكة او مذكورة واورد
على وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه فى جواب من تشبيه الاسد حيث يجاب
بقولنا زيد بلاريبة فيزاد المراتب ويرد ايضا ان هذا المثال من قبيل حذف الوجه والاداة
ولامبالغة فى تشبيهه فضلا عن كونه فى اعلى مراتب التشبيه لكن الوارد يندفع بما حققنا
دون ما اورد واجاب عنه الشارح والسيد فى شرحيهما المفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين
المشبه وبعد تسليمه بمنع وقوعه فى كلام البلغاء ولايخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن
زيد فى جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقائم ولامعنى بمنع الوقوع فى كلام البلغاء لانه حذف
قياسى لايتوقف وقوع مثله فى كلام البليغ على السماع بل الجواب بانه نادر بالقياس الى سائر
المراتب فلذا لم يلتفت اليه او ان الجواب فى حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان
المراتب الثمانية ولو اوردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة
والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا ولك فى ضبط المراتب الثمانية ان الوجه والاداة اما
مذكوران معا او ليس شئ منهما مذكورا او المذكور الوجه فقط او الاداة وعلى التقادير
الاربعة فاما ان يذكر المشبه او لم يذكر فقول المصنف (واعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة
باعتبار ذكر اركانه او بعضها) اشارة الى المراتب الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل
المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه فى معنى مراتب يثبت للتشبيه وقال الشارح
انه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة

مراتب مختلفة كأنه قيل واعلى المراتب فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر
الاركان كلها او بعضها وما ذكرنا اقصر طريق فاقتصر عليه ومن البين انه لا مبالغة
باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام آيلا الى ان اعلى مراتب
التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار احد الذكرين كذا وكذا وذا لا يتوقف على ان يكون لكل
من الذكرين مدخل فى ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل له فى هذا الحكم تكلف
جدا فقوله باعتبار متعلق بمفهوم اضافة المراتب الى التشبيه كما حققنا لا الى قوة المبالغة
كما يتبادر ووهم فاعترض بما ذكر لك وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه لا من
اعلى مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة ايضا
لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس
حذفهما ايضا اعلى المراتب فى قوة المبالغة بل اعلى المراتب فى المبالغة ولو قال واعلى مراتب
التشبيه فى المبالغة لم يتجه هذا (حذف وجهه واداته) معا (فقط) بدون حذف شئ من المسند
والمسند اليه وفسره الشارح بقوله اى بدون حذف المسند وله ايضا وجه لا يخفى على من
اليه وجه الكلام (او مع حذف المشبه) مع اعتباره فى نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وترك
بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة (ثم) اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخى
فى الرتبة هذا هو المتبادر واليه جرى بيان الشارح وقد عرفت ما فيه ولك ان تفسره بان بعد
هذه المرتبة الاعلى (حذف احدهما كذلك) اى فقط او مع حذف المشبه بقرينة قوله
(ولا قوة لغيره) فلا يتجه ما عرفت من لزوم كونهما اعلى بعد المرتبة الاولى مع انه ينافى قوله
ولا قوة لغيره ونفى القوة عن غير المذكورين من الامرين يفيد ثبوت المبالغة فيه ولا مبالغة
مع ذكر الوجه والاداة ذكر المسند اولا فنفى قوة المبالغة بنفيها فحاصل الكلام
ان مراتب التشبيه باعتبار ذكر الاركان او بعضها ثمانية اثنان فيهما مزيد مبالغة
فى التشبيه هما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واربع فيها مبالغة فى التشبيه
هى ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واثنان لا مبالغة فيهما هما ما ذكر
وجهه واداته مع حذف المسند او ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة فى شرح
المفتاح بان المبالغة فى الاول اقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفى الشرح بان الثانى
اقوى واختاره السيد السند وانكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان فى
حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم
وجه الشبه وفيه نظر لان الشركة فى جميع الامور ايضا ينفى المغايرة ويوجب الاتحاد لا يقال
ذكر الاداة يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل ايضا يوجب المغايرة ويمكن ان يقال تكفى
المغايرة بحسب التعقل فى صحة الحمل دون التشبيه بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه
يتخصص بما يجامع الاثنينية ووجه الشارح كون الصورتين الاوليين اقوى من الاربع
المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه به عين المشبه فما اشتمل عليهما
فهو اقوى مما اشتمل على احدهما وتوجيهه عندى بان الاقوى فى المبالغة دعوى
الاتحاد فاذا لم يقارنها ما يخل بها بقى على مقتضاها والا فيتنزل عنه الى مرتبة دونه ففى
حذف الوجه والاداة تحقق دعوى الاتحاد بلا شائبة فتور وفى حذف الاداة فقط يختل
دعوى الاتحاد بذكر الوجه المنبئ عن المغايرة وقد جرى المصنف فى هذا البيان على ما عليه
المحققون ورجحه الشيخ فى اسرار البلاغة من ان نحو زيد اسد واسد بحذف زيد وتقديره لقرينة
وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه او اضيف اليه نحو لجين الماء تشبيه لا استعارة

كونهما نسخه

كما ذهب اليه البعض وهذا نزاع لفظي مبني على جعل الاستعارة اسماً لذكر المشبه به مع خلو الكلام عن المشبه على وجه ينبئ عن التشبيه او اسم لذكر المشبه به لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه على ماذكره الشارح والاوجه انه مبني على انه هل يكفي في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراده او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول اشال زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه لظهور قصد التشبيه فيها بادنى تأمل لان الدعوى تشعر بالمبالغة في التشبيه لظهور كذب الحقيقة فيصار اليها بخلاف صورة التغير فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد التشبيه الى مزيد تأمل لان الدعوى التي ينتقل منها الى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروغ عنه فيحتاج الانتقال عنها الى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نقل عن اسرار البلاغة ان اطلاق الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن لانه يخص به دخول ادوات التشبيه من غير تغير اصورة الكلام فيقال زيد كالاسد بخلاف ما اذا كان المشبه به نكرة نحو زيد اسد فانه لا يحسن زيد كاسد والا كان من قبيل قياس حال زيد الى المجهول وهو اسد ما اذا اراد باسد فردما ولهذا يحسن كان زيدا اسد لان المراد بالخبر المفهوم فالتشبيه بالنوع لا بفرد ما فليس كالتشبيه بالمجهول وانما يحسن دخول الكاف بتغير صورته ونقل النكرة الى المعرفة بان تقول زيد كالاسد فاطلاق اسم الاستعارة ههنا لا يبعد ويقرب الاطلاق مزيد قرب بان يكون النكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب فان التقدير اداة التشبيه فيه مزيد غموض ويحتاج الى كثرة التغير كان يقول هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وقد يكون في الصفات والصلات التي تجري في هذا القبيل ما تحول تقدير اداة التشبيه فيه فيشتد استحقاقه لاسم الاستعارة ويزيد قربه منها كقوله *اسد دم الاسد الهزبر خضابه * موت فريص الموت منه يرعد* فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت وايضا يلزم ان يثبت للاسد المعروف ما ليس له فظهر انه انما اريد ان يثبت من الممدوح اسد له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف الاسد فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح اسدا امر يقرر ويثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة فمحصول هذا النوع من الكلام انك تدعي حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه نظر من وجوه اما اولا فلان المقصود من زيد اسد المبالغة في تشبيه زيد بهذا الجنس بادعاء انه فرد منه فلا يستدعي جعله تشبيها حسن تقدير اداة التشبيه او امكانه بل يكفي فيه الانتقال منه الى المبالغة في التشبيه والقصد اليه واما ثانيا فلان نحو فلان بدر يسكن الارض يحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة تغير الصورة كان يقال فلان مثل البدر يسكن الارض فيجعل يسكن الارض صفة مثل المضاف الى البدر وجعله وصفا للبدر حين حذفه لكون البدر قائما مقامه واما ثالثا فلان نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه ليس المقصود منه ادعاء حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها بل المقصود منه التشبيه بما ادعى حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون الممدوح مثل هذا الفرد الذي هو اقوى الافراد او دونه ولا يناقض ذلك كون هذا الفرد

قولنا في زيد الاسد احسن من قول الشيخ لا يحسن دخول اداة التشبيه فيما اذا كان المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وشمس النهار فانه ليس بتم على اطلاقه لانه لا يحسن دخولها في زيد شمس الارض مع كونها معلومة
منه

هكذا عبارة الشيخ لكنه لا يخص النكرة لانه كذلك المعرفة الموصوفة كذلك نحو البدر الذي تسكن الارض وشمس الارض
منه

التي تجري نسخه

هذا مما غير اليه عبارة الشيخ يجعل فانا لم نجد في اللغة تحيل بمعنى يجعل محال بل بمعنى يأتي بمحال منه

المشبه به اقوى الجنس بان يكون دم ماتعارف كونه اقوى الجنس خضاب يده نعم المشبه به امر خيالى لاتحقق له فقد لاح بما ذكرنا ان الحق ماعليه ظاهر كلام المصنف من جعل امثال زيد اسد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ماذكره الشيخ واما ماذكره الشارح فى بحث الاستعارة من انا لا نم ان قولنا زيد اسد يجب ان ينصرف الى معنى قولنا زيد كالاسد لعدم صحة حمل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن فى تقدير زيد رجل شجاع بان يكون الاسد مستعارا للرجل الشجاع بقرينة حمله على زيد فليس بشئ لانه لا ينكر امكان جعل الاسد فى المثال المذكور الاستعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة لاتجامع مع ذكر المشبه اوتقديره ولاخفأ فى انه على ماذكره ليس زيد مشبها بل المشبه رجل شجاع وهو ليس بمذكور فى نظم الكلام ولا مقدر فالاظهر ان نحو اسد على استعارة لان تعلق الجار به حينئذ اوضح لانه فى معنى مجترئ وان امكن التعلق حين قصد التشبيه ايضا لتضمنه معنى الاجتراء لكونه وجه الشبه وقد جعل السكاكى نحو لقيت من زيد اسدا تشبيها والمصنف اخرجه من تعريف التشبيه باشتراط ان لايكون على وجه التجريد ولم يجعله احد استعارة وانما خالف السكاكى فيه لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذلم تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون فى الضمير لايظهر الابعد تأمل ولم تجعل الاستعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم بالمشبه به على المشبه لاباستعماله فيه ولاباثبات معناه له وهذا النزاع لفظى راجع الى تغيير التشبيه كذا يستفاد من الشرح ونحن نقول فى لقيت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد لجعل زيد اسدا وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيد بالاسد حتى صار اسدا بالغا غاية الجنس حتى تجرد عنه اسد لكن هذا التشبيه مكنون فى الضمير خفى لان دعوى اسديته مفروغ عنها منزلة منزلة امر متقرر لايشوبه شائبة خفأ ولا يجعل السكاكى هذا من التشبيه المصطلح وكذلك يتضمن التشبيه تجريد الاسد الحقيقى عنه اذلا يخفى ان المجرد عنه لايكون الا شبه اسد فينصرف الكلام الى تجريد الشبه فهو فى افادة التشبيه بحكم رد العقل الى التشبيه بمنزلة حمل الاسد على المشبه فهو الذى سماه السكاكى تشبيها ولا ينبغى ان ينازع فيه المصنف معه وكيف لا وهو ايضا فى تقدير المشبه والاداة كأنه قيل لقيت من زيد رجلا كالاسد ولا تفاوت فى ذلك بينه و بين زيد اسد (الحقيقة والمجاز)

مطلب الحقيقة والمجاز

قوله المجاز عديل بقوله التشبيه بعد قوله فانحصر فى الثلثة يعنى انحصر المقصود من البيان فى التشبيه والمجاز والكناية فينبغى ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصد الثانى من البيان الا انه ذكر الحقيقة تنبيها على ان بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضده والاشياء انما تتبين باضدادها فهذا اقتصار اقول المفتاح الاصل الثانى من علم البيان فى المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة هذا وقدم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل لما هو مدار المجاز اعنى لازم الموضوع له وسميت بالحقيقة المأخوذة اما من حق بمعنى ثبت فيكون فعيلا بمعنى فاعل او من حق بمعنى علم فيكون فعيلا بمعنى مفعول والتاء على الوجهين للتأنيث عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر و يؤنث سواء اجرى على موصوفه اولا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثانى فلان الحقيقة تقدر منقولة من الوصف بمؤنث محذوف ومايقال ان فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المؤنث والمذكر مخصوص بما اذا كان موصوفه مذكورا اما اذا كان محذوفا فيؤنث للمؤنث للالتباس والتاء

للنقل مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا نقل من الوصفية الى الاسمية يلحق به التاء
علامة للنقل كما في الذبيحة وجعل الشارح توجيه المفتاح تكلفا مستغنى عنه بما ذكره الجمهور
ولعله تفصيل نظر المصنف عليه في الايضاح وقال السيد دعا له ان الاصل في التاء التأنيث
ونحن نقول الاصل في النقل النقل بالغلبة فالظاهر انه استعمل الحقيقة في الكلمة محذوفة
الموصوف حتى صارت اسما لها وكذا التاء في الحقيقة التي هي صفة الاسناد لاطلاقها
على النسبة او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسما لها ولا يخفى ان الحقيقة اللازمة
على توجيه المفتاح مغنية عن الحقيقة المتعدية لاستغنائها عن تقديرها وصفا لمؤنث
محذوف بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والمتعدية فيه سيان وسمى المجاز بالمصدر
الميمي مبالغة في جوازه عن مكانه الاصلي حتى كانه عين الجواز حتى نصب قرينة له مانعة
عن ارادة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جازت مكانها الاصلي لكن لا بالكلية
فاحفظه فانه وجه بديع يندفع به ما وجه به نظر المصنف انه لو كان التسمية بالمجاز لكون اللفظ
جائزا عن مكانه الاصلي لناسب التسمية بالجائزة كالتسمية بالحقيقة فالظاهر ان التسمية لان اللفظ طريق
الى المعنى يسلكه السامع من قولهم جعلته مجازا الى حاجتي اى طريقا اليها (وقد يقيدان
باللغويين) رفعا لتوهم ارادة الاسناد والاكثر حمل الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقلي
للاسناد اذ في هذا التقييد حدوث التباس حدوث العام بالخاص فهو كالهرب
من ورطة الى ورطة اشد منها فتأمل وقد نبهك بهذا على ما يصونك عن الوقوع في توهم
ان تقسيم كل من الحقيقة والمجاز الى اللغوى والشرعى والعرفى العام والعرفى الخاص تقسيم
للشئ الى نفسه والى غيره ومثل هذا التوهم غير عزيز اذ الاوهام في امرها غير فاترة لكل ذى
فطنة ضعيفة قاصرة حتى شاع مثله في تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى غير ذلك والمؤلف
عامة امره مع الضعفاء فينبغى ان لا يهمل في الذهب عنها حتى يكون آتيا بحق الوفاء
والتذكير بقيد ان واللغويين تغليب المجاز على الحقيقة لتذكيره وكونه اهم (والحقيقة)
اثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث (الكلمة)
خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست بموضوعة كما حقق في محله (المستعملة فيما
وضعت) تلك الكلمة (له) من المعنى (في اصطلاح به التخاطب) اما متعلق بوضعت او بالمستعملة
بعد تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح اى المستعملة فيما
وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظر اليه فقول الشارح تعلقه بالاستعمال
وهم لا معنى له عند التأمل لا يساعده التأمل وقول السيد وايضا ينتقض التعريف بالمجاز
الذى يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضعت غير معتمد فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما
ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك
فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى
المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل
الشجاع كذا ذكره المصنف ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا ايضا ينبغى
ان يخرج عن التعريف كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد
بالاستعمال من غير شعور فينبغى ان يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال
الاختيارية فخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له ثم ذكر
ان قوله في اصطلاح به التخاطب احترازا عن القسم الاخر من المجاز وهو ما استعمل فيما

عن تعددها نسخه

في الذات نسخه

(وضع)

وضع له لا فى اصطلاح به التخاطب كلفظ الصلوة يستعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا اذا لم يوضع فى هذا العرف للدعاء بل فى اللغة ولا يخفى ان فائدة هذا القيد لا ينبغى ان يقتصر فى زعم المصنف على اخراج هذا المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز يخرج لفظ الصلوة التى استعملها الشارع فى الدعاء غلطا فانه يتناولها الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى زعمه نعم يقتصر عليها على ما مهدنا لك وما ذكره الشارح فى المختصر من ان المراد باصطلاح به التخاطب اصطلاح به التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة عدول عن المتبادر من غير قاسر اذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة بل عدول مع الزجر وهو انه يلزم ان لا يدخل فى الحقيقة الحقايق المعدده من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا اريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة ثم فى تقديم الظرف اشارة لطيفة الى ان التخاطب لا يكون باصطلاحين ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلال التعريف اذ لا يطلق فى الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى فى وضع به التخاطب واما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لان وحدة الواضع فى جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وبعد ما اضفنا لك بما نظنك شبعان بل ملآن لولم نعرض عليك اذ لما انعمنا بها لنافى الاحسان فلا نعرض عنا فانه وان لم يبق لك طاقة الاستفادة فتقنع منك بالمشاهدة فنقول كما لابد للنحوى من ضبط ما يجرى فى الاصوات المشاركة للكلمات فى كثرة الدوران على الالسنة فى المحاورات حتى نزلوها منزلة الاسماء المبنية وضبطوها فيما بينها كذلك لابد لصاحب البيان من الالتفات الى دقايق وسراير يتعلق بها فان البلغاء ايضا يتداولونها تداول المجازات الدقيقة فيقول للمرائى لفعله المعجب به وهو فى غاية الدناءة وى تعجبا لهكما ويخاطبون بالنازل عن درجة العقلاء الملحق بالحيوانات باصوات يخاطب بها الحيوان تنزيلا له منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقة والمجاز شاملا لها حتى اكاد اجترئ على ان اقول المراد بالكلمة اعم من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد بما وضعت له وغير ما وضعت له ثم نقول لا يخفى ان كثيرا ما تستعمل الهيئة فى غير ما وضعت له فتخصيص الحقيقة والمجاز بالكلمة يفوت البحث عن سراير تتعلق بالهيئات ولولا مخافة الاسهاب للزمنى الاطناب فى كل مقام لكثرة ما يفيضه الوهاب لكن توهم ضيق حوصلة السامعين يمنعنى عن ان ابوح بكثير مما خفى على ذوى الالباب ولولا ذلك لكان مطاعمة قلبى للقلوب بما تلذ به طيور لمعانى اكثر مما يسعه هواها وبطونها ثم عدم شمول تعريف الحقيقة للحقايق المركبة كلمة ظاهرة مستفيضة فينبغى تقسيم الحقيقة الى المفرد والمركب وتعريف المفرد منها بما ذكره على طبق تقسيم المجاز ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف الوضع الماخوذ فيهما عقب تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به فتعريف الوضع لاجل معرفتهما لا للحقيقة فقط فقال (والوضع) لا مطلقا والا لكان تعريفه تعريفا بالاخص لان الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان او غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيئات ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ على الكلمة بجعل اللام للعهد وان يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذى هو المقصد هنا ولا يخفى انه فوت المصنف مصلحة التعلم والتعليم حيث اخر تعريف الوضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه فى هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعرى بانه ماذا اخره

تظنك نسخه

لم نعرض نسخه

المطاعمة ان يدخل الطير فمه اى منقاره من فم انثاه كما هو وقاع بعض الطيور ١٢ منه

شاع تعريف الوضع من غير تقييد بهذا التعريف حتى يكاد يحكم بان للوضع معنيين خاص باللفظ واعم شامل له ولغيره ١٢ منه

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) ولا يختلج فى وهمك ان الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لانا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى فكن متبصرا حديد النظر فى دقايق المعانى لئلا تغفل عن لطايف البيان لكن الاولى تعيين اللفظ لشئ بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تتضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها على انك تستغنى حينئذ فى معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ويكون اخصر وكانه اراد صاحب التعريف ايداع العلل الاربع فان التعيين لا بدله من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هى العلة الغائية (فخرج المجاز) متفرع على تقييد تعريف الوضع بنفسه يعنى خرج تعيين المجاز قال المصنف فقولنا بنفسه احترازعن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة اعنى المجاز فان ذلك التعيين لا يسمى وضعا فقول الشارح فى الشرح ومختصره فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى تعسف ويحتمل ان يكون مقصود المصنف انه خرج المجاز عن تعريف الحقيقة (لان دلالته بقرينة) وفيه نظر لان الدلالة على الجزء واللازم البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا نعم على ماحققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة يتم هذا ثم ذكر اعترض عليه انه تخرج تعيين الحرف ايضا لانه لا يتأتى منه الدلالة بنفسه فلوكان الغرض من تعيينه الدلالة بنفسه لكان ذلك سفها من الواضع وقد اجاب عنه الشارح بما ينبئ عن انه على حرف من تحقيق معنى الحرف ونحن تفصينا عنه فى شرح رسالة الوضع وفى حواشى شرح الكافية بالاجوبة الشافية فان ظفرت بهما لشبعت وان كنت نهما ومن سوانح هذا المقام ان الحرف موضوع لمفهوم لا يستعمل ابدا الا فى جزئى من جزئيات هذا المفهوم كما هو المستفيض فيما بينهم وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ماوضع له وذكر المتعلق لفهم المعنى المجازى (دون المشترك) حال من المجاز اى لم يخرج تعيين المشترك اولم يخرج المشترك عن تعريف الحقيقة لان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة انما احتيج اليها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور حتى ظن ان المصنف ومن قال ان عدم دلالته على احد معنييه بلا قرينة لعارض الاشتراك فان الاشتراك اخل بغرض الوضع فتدورك بالقرينة فقد التبس عليه الدلالة بالارادة واين احدهما عن الاخر ونحن مهد نالك ماتجعل هذا القائل محقا فتذكر وقال المفتاح لدفع هذا الاشكال على ماالخصه الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى كل وضع احد المعنيين بعينه فوضعه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الوضعين واحد من المعنيين غير معين فاذا اطلقت القرء بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينة لدفع مزاحمة الغير ولا مدخل له فى الدلالة واذا اطلقت القرء فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المصنف بان الدلالة على المعين بالتقييد دلالة بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ممنوع ودفعه الشارح المحقق بان القرينة فى المشترك لرفع المانع ولا مدخل لها فى الدال بخلاف قرينة المجاز فانها من تتمة الدال وان الوضع لكل معنى يستلزم الوضع الثالث ضمنا فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة على ذلك وقال اذا اطلق فمفهوم احدهما غير مجموع بينهما وفيه انه لما كان الوضع التعين لغرض لا يلزم من مجموع التعيين تعيين ثالث لغرض ثالث

الايضاح نسخه

اى فى قوله فخرج المجاز على كل من احتماليه نظر وليس النظر مخصوصا بالاحتمال الاخير منه

حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا فى نفسه وعند المتكلمين غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اماهذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الوضعين و يكون اللفظ موضوعاله ضمنا بل هناك تردد بين معنيي الوضعين واما انه وضع للواحد المردد اعنى هذا المفهوم فيلزم لفهمه الاحتياج الى قرينة كالمعنيين الاخيرين و يلزم ان لايكون مشترك بين الاثنين فقط و يلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملا فى المفهوم المردد و يدفعه ان الاحتياج الى القرينة لدفع المزاحمة وهى عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشتراك بين الاثنين فقط يجوز ان يكون معناه الاشتراك القصدى بين اثنين فقط على انه صرح الشارح فى بعض تصانيفه بان الوضع الضمنى لايثبت به الاشتراك ولا الحقيقة ولا المجاز ولذا لم يلزم من الوضع الضمنى للالفاظ لا نفسها اشتراك جميع الالفاظ نعم لاخفاانه لم يستعمل فى المفهوم المردد بل استعمل واحد معين فالسامع يفهم المعنيين بحكم الوضع و يتردد فى تعيينه هذا وقال الشارح وفى اكثر النسخ دون الكناية بدل قوله دون المشترك وهو سهو فى الكتابة لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا فى قولك رأيت اسدا يرمى موضوع بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لو كانت الكناية موضوعة للازم لكانت الكناية خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها حينئذ عقلية بل وضعية ثم قال فى الشرح والمختصر ايضا لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اومن غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف الوضع والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظى حتى لو كانت القرينة معنوية كان داخلا فى الحقيقة هذا ونحن نقول لايتجه على ماذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعة للازم اصلا و يندفع ايضا ماذكره بان الكناية لاينحصر قرينتها فى المعنوية فيخرج كناية لها قرينة لفظية وبان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لادخل له فى تعيين المجاز للدلالة على معنى انما هو موجب ارادة الغير والتى بها دلالة المجاز القرينة المعينة ولو قيل من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى لاندفع الدور نعم هذا مما لايفهم من عبارة التعريف لا يقال يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكناية تجوز ان يراد منها معناها الموضوعة هى له ومعناها اللازم للموضوعة هى له صرح به فى المفتاح فاذا اريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح ان يخرج المجاز مطلقا عن تعريف الحقيقة دون الكناية اذ يبقى بعضها داخلة لانا نقول ليس الاستعمال مجرد الارادة بل كون المراد من اللفظ مقصودا اصليا قال فى المفتاح واعلم انا لانقول فى عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه اوفى غير مايدل عليه حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على المستعمل فيه لكن فى كلام المفتاح مايشعر بان الكناية يصح ان يكون حقيقة فانظر فى هذا المقام فان وجه الحق يخفى فى اللثام لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافيه ماذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على انه تحصيل الحاصل عقبه بقوله (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) ذبا عن سابقه فقول الشارح هذا ابتداء بحث ليس بذاك فان قلت قد قال فى الايضاح وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته

وهو ظاهر الفساد فحكم بظهور فساده وهنا بان ظاهره فاسد ولم يجزم بفساده فالحق
منهما قلت مراده في الايضاح ان ظاهره ظاهر الفساد كيف قد عقبه بانه أوله السكاكي
ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشار اليه بعدم بيانه كأنه قال ظاهره فاسد يستغني
عن البيان قال صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى مع استواء
نسبته اليهما يمتنع فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا
يستدعي مؤثرا وذلك بحكم التقسيم اما الذات اوغيرها اما الله تعالى وتقدس اوغيره
ثم ان في السلف من يحكى عنه اختياره الاول ومنهم من اختيار الثاني ومنهم من اختار
الثالث هذا كلامه يريد بمن يحكى عنه سليمان بن عباد الضيمري وبمن اختار الثاني
الشيخ ابو الحسن الاشعري حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين وبمن
اختار الثالث البهشمية ومراده ان دلالة اللفظ مع استواء نسبته ممتنع فلا يكون نسبته مستوية
فاختلف في وجه الاختصاص لاما يوهم الشارح ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها
من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فاختلف فيه لان من المخالفين من قال
المخصص هو الذات فكيف تقول بتساوي النسبة ثم قال ولعمري انه فاسد فان دلالة اللفظ
على مسمى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان
يمتنع نقله الى المجاز وكذا الى جعله علما ولوجب فهمنا معاني الهندية كوجوب فهم اللافظ
منها ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين لادائه الى فهم الاتصاف بالمتنافيين من
قولنا هو جور ووجوه فساده اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى هذا تتمة كلامه مع تنقيح
والحاصل ان دلالة اللفظ لذاته بديهي الفساد ويذكر لها منبهات والمنبهات عليها كثيرة
جدا فالمناقشة في بعض ماذكروان يؤدي الى ابطاله لا تنفع بل لا يفيد الا تقليلا في المنبه فتنبه
الا ان جعله دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا انه لوضوحها
لاتنفك عنه الدلالة وكأنه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك
عنها ولا يكون دائرة على اعتبار معتبر (وقد تأوله) اي الحكم بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي)
حيث قال الذي يدور في خلدي انه رمز وكأنه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف رحمهم الله من ان للحروف في انفسها خواص بها يختلف بها كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينها اوغير ذلك مستدعية في حق المحط بها علما ان لا يستوي
بينهما واذا اخذ في تعيين شئ منها لمعنى ان لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة مثل
ماترى في الفصم بالفاء التي هي حرف لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف التي هي
حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وان للتركيبات كالفعلان والفعلى بتحريك العين فيهما
مثل النزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وفعل مثل شرف للافعال الطبيعية
اللازمة خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير لانفس
الكلم في اختصاصها بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد يخرجه عن
ان يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع ويكون مدعيا
لان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه اول كلامه على طبق ما في كتب الاصول وكأنه
يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التأويل بانه اراد
بجعل الدلالة لذات اللفظ نفي توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدال ليس
الا نفس اللفظ وليس الوضع من تتمة الدال والاوجه انه اراد ان بين اللفظ ونفس المعنى
مناسبة يقتضي الانتقال وكان انتقال الاوايل منه الى المعنى لالهام الله تعالى تلك المناسبة

فلما اشتهر كل لفظ فى معنى استغنى فى الانتقال منه اليه عن تلك المناسبة فاكتفى فى الانتقال بالاختصاص العرضى فلم يلهم بالمناسبة بعده ولا وضع لا لله ولا لغيره والله تعالى أعلم ولا اعتداد الابما الهم اللهم الهمنا رشدنا ولا تضع عاجلا واجلا جهدنا ولا تكلنا الى انفسنا فانك لو وكلت ليس على شئ انفسنا قال المصنف قيل المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه اى تعدت موضعها الاصلى ولم ينسبه الى السكاكى لانه ليس مخصوصا به بل ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة مع وجه اخر وهو انه من جاز به المكان على معنى انهم جازوا بالكلمة مكانها الاصلى فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ولم يلتفت اليه المصنف لاحتياجه الى تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه وكانه حمل الشيخ على الالتفات به ان يكون نظيرا للحقيقة فى كونها بمعنى الفاعل او المفعول ثم قال المصنف وفيه نظر وبينه الشارح المحقق وتبعه السيد السند فقالا وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه مما لا يعد فى مقام التسمية تكلفا ومثله اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمعنى ولعل وجه النظر ان تسميتهم المجاز طريقا وتعريفهم البيان بايراد معنى واحد بطرق مختلفة فى الوضوح الى غير ذلك ينبو ان يسمى مجازا بمعنى الجائز لان الطريق ليست الجائزة بل محل الجواز ولهذا قال والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه على ما فسره الجوهرى وغيره فان المجاز طريق الى تصور معناه هذا واشار الشارح الى ضعفه حيث سمى قوله زعما وكان وجه ما ذكره السيد السند فى حواشى شرح مفتاحه انه لا يلايم ما ذكر فى الحقيقة لفوات التقابل ونحن نقول لا خفاء فى فوت التقابل لكن لا يوجب اهمال هذا الوجه بل ترك ما ذكر فى الحقيقة الى ما يلايمه فتسمية المجاز فى غاية الحسن لان المعنى المجازى كالسائلة التى لا تسكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة فانه كمسكن استقر فيه المعنى الحقيق فالتسمية بالحقيقة تسمية باسم المعنى لان المعنى ثبت فيها فقد روعى التقابل ولم يخف ماله التفاضل ولما لم يمكن جمع المجاز المفرد والمركب فى تعريف واحد ولم يكن بينهما حقيقة مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه اولا بقوله (والمجاز مفرد ومركب) هكذا ذكر الشارح وهذا انما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز المفرد وبين مفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى المجاز والكناية دل على ان المجاز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه ان يقال لما استفيد من التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عهده اكتفى به وقسمه من غير تعريفه ولم يكتف فى الكناية لبعده عن التقسيم المذكور (اما) المجاز (المفرد فهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب) متعلق بوضعت او بالغير لاشتماله على معنى المغايرة او المستعملة بعد تقييده بقوله فى غير ما وضعت له على ما مر وبالجملة فهو احتراز عن اللفظ المستعمل فى غير موضوع له هو موضوع له فى اصطلاح به التخاطب فانه حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لكن المصنف جعله لادخال نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع التخاطب وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل فى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له كما انه داخل فى الكلمة المستعملة فيما وضعت له وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك اليه ما مر فى تعريف الحقيقة

فى كونه بمعنى الملفوظ مثال له فى المصدر الغير الميمى ١٢

بنا فلان منزله اذا لم يوافقه مختار الصحاح ١٢

فى كونه بمعنى المعنى مثال له فى المصدر الميمى ١٢

على هذا التقدير لم يحفظ من وجه ذكره المصنف الاجعل المجاز بمعنى الطريق لانه جعله طريق السامع الى تصور معناه فالسابلة حينئذ السامعون الا ان يقال اراد بقوله فان المجاز طريق الى تصور معناه طريق للمعنى الى تصوره فيشاركه المعنى ويصل الى تصور الخ

قدما اى غير المتوطن فيه لا معنى المجاز والجائزة

اهما نسخه

فى تعريف الحقيقة من تأويل معنى الظرف حيث قال ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح اى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظرا اليه انتهى اذ لو كان متعلقا بدون ذلك التأويل هنا لفسد المعنى كما سبق

كلفظ صلوة مستعملة صلوة عند التخاطب باللغة فى الدعاء استعملها المخاطب بالشرع فى الاركان المخصوصة فانه مستعمل فى غير الموضوع له الذى هو الموضوع له فى اصطلاح الشرع

فلا اظن ان يكون لك عنه مجاز (على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) اى ماوضعت له (فلابد للمجاز من العلاقة) لابد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت علاقة ولم تلاحظ المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد ان يقال العلاقة فى الاصطلاح ليست الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح وبكسر فى الاصل الحب اللازم للقلب او بالفتح فى المحبة ونحوها وبالكسر فى السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس (ليخرج الغلط) اشارة الى فائدة قيد على وجه يصح وقد عرفت مايتعلق به فتذكر وههنا بحث وهو انه كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم ينصب قرينة معينة للمراد منه فان استعماله على هذا الوجه لايصح الا ان يدعى ان عرفهم خصص قولهم على وجه يصح فى تعريف المجاز بما يحقق فيه العلاقة ولا يخفى انه لو قال الكلمة المستعملة فى لازم ماوضعت له فى اصطلاح به التخاطب لاستغنى عن قوله على وجه يصح (والكناية) بيان لفائدة قوله مع قرينة عدم ارادته (وكل منهما) اى من الحقيقة والمجاز المفرد على مايقتضيه السوق وصرح به المصنف فى الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح (لغوى وشرعى وعرفى خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرفى بحال العرف وقس عليه قوله (او) عرفى (عام) ولاحاجة الى تقييد العرفى بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام وفسر الخاص بما يتعين ناقله عن المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى والعام بما لايتعين ناقله وفيه ان النحوى مثلا تشمل العرب وغيرها كما ان العرب تشمل النحوى وغيره فجعل احدهما متعينا دون الاخر وخاصا دون الاخر لاتوجيه له ويمكن ان يقال المتعين مايكون وضعا للفظ الاستعمال فى تحصيل امر مخصوص والنحوى انما يضع اللفظ يستعمله فى تحصيل النحوى بخلاف اللغوى فان نظره فى وضع اللفظ ليس على استعماله لتحصيل امر مخصوص قال الشارح تقسيم الحقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع وفى المجاز باعتبار اصطلاح به التخاطب ولا يخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به التخاطب كما انه يجوز تقسيم المجاز باعتبار الواضع فان الوضع متعبر فى مفهوم المجاز مرارا باعتبار غير ماوضعت له وباعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وماوضعت له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ماوضعت له (كاسد) ذكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين فتأمل (للسبع المخصوص) اى حيوان بصيد (والرجل الشجاع وصلوة للعبادة والدعاء وفعل اللفظ) المعهود (والحدث ودابة لذى الاربع) المعهود اى الحمار والبغل والخيل (والانسان) المهان (والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا او مركبا (مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هى المشابهة بل ارسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقا ابلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة (والا) اى وان لم يكن علاقته غير المشابهة بل يكون علاقته المشابهة قال الشارح فيما سيأتى من قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية الاستعارة ماكانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل هذا ولايخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة

فحينئذ لاحاجة لادخال نحو لفظ الصلوة الى قيد فى اصطلاح به التخاطب مع ان القيود فى التعريفات يكون مخرجة فكونها مدخلة خلاف الظاهر فالاصوب ان يكون ذلك مخرجا لما مر

وهو قوله فى تعريف الحقيقة لخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له سعد

والمعنى فيخرج من تعريف المجاز الغلط والكناية وليس المعنى فيخرج بقيد على وجه يصح حتى لايصح قوله ويخرج الكناية لانه لايخرج بقيد على وجه يصح

فلاحاجة لاخراج المجاز بلاقرينة الى قوله مع قرينة الخ بل هو خارج لقوله على وجه يصح سعد

اخذ هذا التخصيص من قول الشارح العلاقة فى المطول وهو لان هذا معنى قوله على وجه يصح سعد

لعل وجهه انه يجب توجيه الكلام حينئذ اذ العطف يقتضى خلاف ذلك فى المعرفات فيحتاج الى التوجيه فيها سعد

ماوضع له نسخه

ولبس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (فاستعارة) انحصر المجاز في المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز يكون العلاقة فيه المشابهة وغيرها معا ولهذا اطلق قوله والافاستعارة والا فالاستعارة ماعلاقة المشابهة لاغير ويتجه عليه انه لاوجه لتوسيط تقسيم المجاز بين قسمي التقسيم الاول له (وكثيرا ما) في نفسه لابالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق قل (تطلق الاستعارة) ليصح رفاعل يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادابه معناه والمراد هنا نفس اللفظ (على استعمال اسم المشبه به في المشبه) الاولى على اخذ لفظ المشبه به للمشبه ليستقيم اخذ المستعار منه بلاتكلف وليشمل استعارة الفعل والحرف بلاتأويل ولقد اكد ذلك الاطلاق بتفريع اثره عليه فقال (فهما) اى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعارله واللفظ) قدنبه على انه اراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المسمى لامايقابل الفعل والحرف (مستعار) لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه كذا في الشرح والاولى لانه كامر طلب عارية وقد وهم من قال الاولى مستعار ايضا اى كما انه استعارة لان كونه استعارة ليس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح ذكر ايضا (والمرسل كاليد في النعمة) بالكسر الخفض والدعة وبالفتح النعم قال المصنف لان من شانها ان تصدر عن الجارحة ومنها تصل الى المقصود بها ويشترط ان تكون في الكلام اشارة الى المولى لها يقال اتسعت ايادى فلان عندى ولايقال اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها هذا وينبغى ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة لاعلى توقف كونه مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غيراشارة الى المولى لها (وفي القدرة) والاولى اوالقدرة تنبه وهى صفة بها يتمكن العالم من الفعل والترك فهى اخص من القوة وهى صفة بهما يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة وقد جمعهما المفتاح حيث قال كما اذا اردت بهما القوة اوالقدرة والمصنف رأى ان ذكر القوة غير ظاهر الجهة اوحشو فتركها لانها اماان يريد بها المعنى المشهور فاستعمال اليد فيها اقل قليل واما ان يريد بها القدرة كما قيل فحشو قال المصنف لان اكثر مايظهر سلطانها في اليد وبها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك من الافعال التى تنبئ عن وجود القدرة ومكانها والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية اوالصورية للقدرة وبهذا علم ان علاقة السببية والمسببية اعم من الحقيقية والتنزيلية ولوجعلت اليد دالة لهما لم يبعد (والراوية في المزادة) هى وعاء يستقى به يطلق عليها الراوية التى هى البعير اوالبغل اوالحمار يستقى عليه كذا في القاموس فتفسير الشارح المزادة بالمزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر سهو والعلاقة كون البعير حاملا لانه كأنه العلة الفاعلية لانه به يصل المزادة الى المستقى ولما كان البحث عن المرسل في غاية العلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك موهما لقلة استعماله ازاح ذلك الوهم بتكثير الامثلة لكن ربما يشعر تكثير الامثلة بانه جرى على ماقيل ان المجاز يشترط فيه النقل كما في الاحاد حتى لايجوز استعمال مجاز لم يسمع مع ان الصحيح انه يتوقف على سماع نوع العلاقة حتى لايجوز التجوز بعلاقة لم يسمع نوعها واما احاد المجاز فلا يشترط فيه سماع دفعه بذكر تسعة انواع من العلاقة من الانواع الثلثة والعشرين للمجاز المرسل فانهم ضبطوا انواع العلاقة خمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل كالفرس المنقوش والوصف اعنى مابه الاشتراك غير الشكل والباقى للمجاز المرسل وفى بعض شروح

بل ماينتجه الاطلاق المذكور كون استعمال المشبه به في المشبه استعارة وعلى كون الاخذ المذكور مختاره
عبد

هربا عن المفاد من الواو وان امكن ان توجه بالعطف على كاليد كما صرح به العلامة في المطول

الحيثية نسخه

المزود وعاء الزاد قاموس

مختصر ابن الحاجب عدها سبعة وعشرين ذكرناها في رسالتنا المعمولة في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار المذهب المختار كان حقه ان يستوفي انواع العلاقة لتوقف العصمة عن الخطأ في التجوز على معرفتها وكانه اكتفى بذكر التسعة لانه اختار ان الانواع خمسة كما ضبط ابن الحاجب الشكل والوصف والكون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى عن ذكر ها المجاورة بتعداد سبعة اقسام منها من السببية والمسببية والكلية والجزئية والحالية والمحلية والالية قال الشارح اورد تسعة غير ماسبق وماسبق لم يكن الاالسببية على ماحققه وذكر ثالث فكانه اراد بالمغايرة ان السابق سببية تنزيلية وما ذكره سببية حقيقية لكن يأباه انه قال يرتقي ماذكروا من انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والمصف قداوردهنا تسعة غير ماسبق فانه يدل على انه اورد تسعة من خمسة وعشرين والسببية منهما اعم من التنزيلية والحقيقية والازادت على خمسة وعشرين و الظاهر من قوله (ومنه) وبعض المجاز المرسل فني الاخبار به عن (تسمية الشئ باسم جزئه) تسامح لكنه تسامح اقرب مما وقع في المفتاح حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد الرجل بالعين فالتوجيه اما ان يصرف منه عن التبعيض الى الابتداء اى وناش من المجاز المرسل كذا او بحذف المضاف من المتبدأ اى منه ذو تسمية الشئ باسم جزئه واما ماذكره الشارح من انه اعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا فوجهه خفي وتسمية الشئ باسم جزئه انما يصح اذا كان الجزء مدارا في المعنى الذى قصد بالكل كما ان مدار الرقابة على العين دون غيرها من الاعضاء حتى لايصح التعبير عن الرقب باليد مثلا فلايبعد ان يقصد بقوله (كالعين في الربيئة) التقييد ايضا والربيئة الطليعة من ربا بالقوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال (وعكسه كالاصابع)هي جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الباء ومن لغاتها اصبوع وجمعها اصابيع كذا في القاموس (في الانامل) جمع انملة بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات الهمزة في حركات الميم وهي من الاصبع مافيه الظفر كذا في القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق استعمل الاصابع في الانامل اذ مايجعل في الاذن انملة السبابة هذا اذا اريد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور اما واريد جعل كل منهم اصابعه في اذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة انملة وفيه مزيد مبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع من الصواعق شئ (وتسميته) اى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) اى النبات الذى سببه الغيث (او مسببه) لم يقل وعكسه تفننا وكذا ذكر الواو في الاقسام تارة وذكر او اخرى (نحو امطرت السماء نباتا) وشرط بعض في المسبب ان يكون غاية فحينئذ يكفي ذكر تسمية الشئ باسم سببه واورد في الايضاح من امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم قال الشارح وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اى الدية المسببة عن الدم هذا ويمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لولم يمكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل ولاتنافي بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه الاترى ان الغاية مسببة عن ذى الغاية فاشار الى بيان مسببية الدية عن الدم يعني انها مسببة عنه لانه سببها في الخارج فلاتعجب من المصنف وتعجب من الشارح ثم تعجب ولاتك مجبا برأيك الصالح فان الله هو الواهب الفاتح (اوما كان عليه) اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه في الزمان الماضي (نحو وآتوا اليتامى اموالهم) اليتيم واليتمان في الانسان من لااب له مالم يبلغ الحلم وفي البهائم مافقد الام

حاصل التوجيه هو ان الدية التي كانت مسببة للدم في الخارج جعلها المصنف في ذهنه سببا له بالمعنى المذكور وتفسيره اشارة الى بيان مسببيتها عنه في الخارج فلا ينافي وفيه ان ذلك البيان لا مدخل له في اداء المقصود فكان مستدركا في بيان الغرض كما لايخفى

يعني ثم تعجب من الشارح المتأخر وحسن انتقاله

قبل استغنـائه من الام وابتاء اليتامى اموالهم بعد الحلم وهم ليسوا يتامى حينئذ فاطلاق اليتامى
عليهم بعلاقة انهم كانوا يتامى من قبل (اومايؤل اليـه) اى تسمية الشئ باسم مايؤل ذلك
الشئ اليه فى الزمان المستقبل (نحوانى ارانى اعصر خمرا) اى عنبا يؤل الى الخمر اذ المقصود
ليس خمرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوى وقال الشارح اى
عصيرا يؤل الى الخمر وفيـه خفأ اذ العصر لايتعلق بالعصير كما لايتعلق بالخمر الا ان يؤل
العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعى اليه (اومحله) اى تسمية الشئ باسم محله (نحو فليدع
ناديه) النادى مجلس القوم نهارا او المجلس ماداموا فيه ٧وفى التعبير عن اهل النادى به المبالغة
فى عجزهم عن الجواب كالنـادى (اوحاله) اى تسمية الشئ باسم حا له فيكون على وتيرة
نظائره اوحال فيه كما هو الظاهر فيه (نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة)
التى يحل فيها الرحمة وفى التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيهـا حتى كانها الرحمة
نفسها (اوآلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الاخرين اى ذكرا حسنـا)والتعبير عنه باللسان
للدلالة على طلب ذكر لاينقطع دلالته على خيره كما لاينقطع كلمـات اللسان وخص الاخرين
بالتفسير بخفائهما فان قلت لم لايجعل اللسان على حقيقتهما فيكون المعنى واجعل لى لسان صدق
فى الاخرين نافعالى ونفع اللسـان بعده انما هو بان يذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى
الاخرين يكون باللام لابفى بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفى ويحتمل ان يكون المراد
واجعل لى كلاما صادقا ٥باقيا فى الاخرين اى اجعل لى لسانى متكلما بكلمـات صادقة باقية
فى الاخرين بان لاينسى ولاينقطع ولايحرف ولايذهب عليك ان العلاقة بتفصيلهـا معتبرة
فى الكناية ايضـا اذ لافرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقى فى المجاز
دون الكناية فان قلت كل من العلاقات لايستلزم اللزوم وقد سبق فى مقدمة الفن ان كلا من
المجاز والكناية لفظ اريد به لازم معناه قلت لم تشترط العلاقة لتفيد اللزوم اذ المعتبر اللزوم ولو
بالتأمل فى القرينة فلا يتوقف على العلاقة فان قلت قد دل ماسبق على ان يذكر الملزوم وارادة
اللازم تحقق المجاز والكناية فينبغى ان لايتوقف على العلاقة قلت ماسبق قاصر يجب ان يعتبر
فيه مايتم به فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم فى الجملة فما وجه اشتراطهم فى الجزء ان يكون
ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت ماسبق قاصر تجب
العلاقة الجزئية بهذا الوجه لامطلقا لكن ينبغى ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه
ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف فى المجاز والحقيقة بل كونه متبوعا للكل حتى لايوجد الكل بدونه
حيث قالوا ان الرقبة ملزومة للانسان لان الانسان لايوجد بدونها بخلاف اليد وهذا معنى الملزوم
عند علماء البيان فان قلت مامن جزء الا وشانه ان الكل لايوجـد بدونه قلت هذا مشكل
وان اجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لايمنع فوته اطلاق اسم ٤الكل
عرفا كاليد فانها مع انتفـائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل
المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزأ جوز وجود الانسا ن بدونه
واطلق الانسان ومما وقع للشارح المحقق فى هذا المقـام انه اشتبه عليه الملزوم بهذا المعنى
بالملزوم بمعنى سبق فاستعمله فى تصحيح تحقق الملزوم بالمعنى السابق مع العـلاقات فتمكن
ولا تتبع الزلة وان كنت مغلوب خذب ربقة التقليد فانه ليس شأن من له فطنة ما انمـا هو شأن
بليد اى بليد (والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية) عدل عن قول السكاكى والاستعارة المصرح بها
تنقسم الى تحقيقيـة وتخييليـة لوجهين اما عن التقسيم الى التقييـد فلان التحقيقية قيد
القسم لانفسه اذ لايسمى القسم تحقيقية بل استعارة تحقيقية واما عن الاستعارة المصرح بها

٧وفى التفسير نسخه

ومما وقـع له ايضا انه تصدى
لتصحيح اللزوم بين المستعـار له
والمستعار منه مصححه بان المستعار له
فى الاسد مفهوم الشجـاع وهو
لكونه من اخص اوصافه ينتقل
الذهن اليه لمخالفة فالاسد انما يستعار
للشجـاع لا لزيد اوعمرو عـلى
الخصوص ولاشك فى انتقـال
الذهن من الاسد الى الشجاعة
ولمـا كان هـذا هادما لبنـيان
الاستعـارة محولا لها الى المجـاز
المرسل اذ لا شبـه من الاسـد
ومفهوم الشجاع الشامل ولغيره
بدل السيد المحقق الجهد فى تأويله
وتحصيله فقال ان الاسد استعار
للرجـل الشجاع وينقل منه اليه
بانتقالين فينتقل اولا من الاسد الى
مفهوم الشجـاع لانه عارضـه
المشهور وهذا الانتقال ظاهر اغلبى
وثانيا من مفهوم الشجاع الى بعض
معروضاته من حيث هو معروض له
وهو لايخلو عن خفاء لكنه يتضح
بمعونة المقام والقرينة بهذا وانت
غنى عن هذا التطويل بما عرفت
ان مبنى الانتقال ليس على العلاقة
بل على القرينة فيما لم يكن الانتقال
متضحا فلذا لم نجم حول هـذا
الكلام فالاسد مستعار للرجـل
الشجـاع واللزوم بمعونة القرينة
عـلى ان الانتقـال كما يكون
من المعروض الى العا رض ومن
العارض الى المعروض يكون من
الامثال الى الامثال فلا حاجة الى
اعتبار الانتقـالين سعد

٥نافعا نسخه

٤الكلى نسخه

الى الاستعارة فلان معنى التحقيقية محقق المعنى فبتقييد الاستعارة بالتحقيقية تخرج التخييلية لانه عند المصنف ليس لفظا فلا يكون محقق المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر فى النفس فلا يكون محقق المعنى وايضا ماهو الاسم هو الاستعارة التحقيقية المصرح بهما التحقيقية فلو قال والاستعارة المصرح بهما قد تقيد بالتحقيقية لاوهم ذلك وافاد بلفظ قد الى ان اطلاقها على الاستعارة التحقيقية قد تكون على اطلاقها لتبادر الفهم اليهما واعلم ان الاستعارة التخييلية تخرج بقيد التحقيقية عند السكاكى لان معناها شئ وهمى محض كما ستعرف واما الاستعارة بالكناية فانما تخرج من القيد لان المقيد بالتحقيقية عنده انما تكون الاستعارة المصرح بها على ما عرفت والاستعارة بالكناية داخلة فى الاستعارة التحقيقية عند السلف لانه باللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى ولا يذهب عليك انه كما يقيد الاستعارة بالتحقيقية يقيد المستعار بالتحقيق لان المستعار قد يكون تخييلا وكذا الاستعارة بالمعنى المصدرى لكن لا لتحقق معناها بل لتحقق معنى مستعار لها وعبارة المصنف لا يصلح ان يكون الاستعارة بالمعنى المصدرى لاباء قوله لتحقق معناها عنه لا لاباء قوله كقوله لدى اسد لانه مسامحة لا محالة اذ المراد كاسد فى قوله فليكن المراد كاستعارة اسد فى قوله والضمير فى قوله (لتحقق معناها حسا او عقلا) راجع الى افراد الاستعارة والمقيد سابقا اما اللفظ الاستعارة عند من ليست مشتركة بالاشتراك المعنوى بين التحقيقية وبين التخييلية والمكنية عنده واما مفهومها عند القائل بالاشتراك المعنوى فهناك استخدام ولقد نبه بهذا التعليل على حقيقة النسبة فى التحقيقية وهو انه نسبة معنى الاستعارة الى التحقيق فالحسى (كقوله) اى قول زهير بن ابى سلمى (لدى اسد شاكى السلاح) فى القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشايكه وشاوكه وشاكيه حديده وفى الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشاك السلاح وشاكيه حديده فقول الشارح شاكى السلاح اى تام السلاح لا يوافق شيئا منهما (مقذف) هو كمعظم على ما فى القاموس من رمى باللحم رميا الى جسيم نبيل وفسره الشارح بالشجاع اى مرمى فى الوقايع كثيرا انما مه (له لبد) كعنب جمع لبدة وهو الشعر المتراكب بين كتفى الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفى المثل هو امنع من لبدة الانسان (اظفاره) جمع ظفر (لم تقلم) التقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب ان يجعل المبالغة راجعة الى النفى ولا يجعل النفى داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف فى حواشى الكشاف فلان مقلوم الاظفار اى ضعيف وفى المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكانه اسود اذ لا يكون لاسد الالبدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف والمبالغة فى نفى الضعف (و) العقلى مثل (قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق) يوصف الدين بالحق لاشتماله على الاحكام المطابقة اذ الحق الحكم المطابق والدين امر محقق عقلا وفى التعبير عنه بالصراط طلب الهداية التى تجعله كالمحسوس وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان تحمل عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتفاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته هذا والمراد بقوله يحتمل الاحتمال الذى يساوى احتمال التخييل وينافى كون الظاهر والا فالاحتمال لا ينافى الظاهر وههنا بحثان احدهما ماذكره الشارح المحقق فى هذا المقام وهو ان الحمل على التحقيق مما ذكره الزمخشرى حيث قال شبه ما غشى الانسان والتبس به من الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس الا انه يحتمل ان يريد بالحوادث الضرر الحاصل من الجوع فيكون الاستعارة عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون

حسية كما ذكره السكاكى فلا يكون من عند السكاكى وهذا البحث مما ذكره الايضاح الا انه
قال ظاهر كلام الزمخشرى انها عقلية وظاهر كلام السكاكى انها حسية فالشارح خالف
معه بان كلام الزمخشرى محتمل وكلام السكاكى نص وان كان الحق معه فى الاول لكن
ليس فى الثانى لجواز ان يكون ذكر انتفاع اللون ورثاثة الهيئة فى كلام السكاكى على سبيل
التمثيل والاظهر ان مراد الزمخشرى بالحوادث ما يعم الكل ولا يختص بشئ من الحسى والعقلى
ويمكن دفع ما اورده الشارح بان السكاكى اراد جهور الاصحاب ولم يرد بقوله عندى
تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جهور الاصحاب موافق للزمخشرى على انه
يمكن ان لا يريد باصحابنا علماء المعانى بل اهل عصره وثانيهما ما ذكره السيد السند ان احتمال
التخييل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو
بصدده فلا بد وان يثبت له من لوازمه ماله مدخل فى الاضرار دون اللباس الذى لا مدخل له فيه
هذا ويمكن دفعه بان لباس الشخص ما يبرز فيه فلما شبه الجوع بشخص اثبت له لباس يبرز فيه
لا مطلق ما يكسوه فاذاقة لباس الجوع عبارة عن ابرازها فى معرض الجوع وفيه افادة
انها ابتليت بالجوع فى الغاية حتى كانها نفس الجوع وبارزة فى لباسه وظاهرة فى معرضه
والآية ثمة بحث يمنع من بيانه خوف الاسام فليرجع الى شروح المفتاح من اراد التمام
وقد تم تصور الاستعارة بما مر الا انه ذكر المصنف فى الايضاح هنا تعريفا له فقال فالاستعارة
ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى به اى ما استعمل فيه فلم يتناول ما استعمل فيما وضع
له وان تضمن التشبيه به نحو اسد زيد ورأيته اسدا لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان المراد
بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والمجاز لا يكون مستعملا
فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى وان كان مشهورا فيه
وفى قوله لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه نظر لانه لا يتم فى اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه
معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لانه لا يلزم
فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج الاسد فى الامثلة المذكورة عن التعريف مبنى على ما استقر
فيه رأيهم ان المراد بزيد اسد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل بها الى
المبالغة فى التشبيه فان تم والا فلا ولا يتجه عليه ما ذكره الشارح انا لا نسلم ان اسدا فى زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى رجل شجاع فيكون مجازا واستعارة اذ اصله زيد
رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به فى معناه فيكون استعارة على انا
ان جوزنا كون زيد اسد محتملا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصد به ما تقدم
فالمحترز عنه هو الاسد بهذا المعنى واما ما ذكره السيد السند من ان الحق مع القوم فان الفرق
بين قولنا مردى همچو شيرست زيد وبين شيرست زيد يكشف عن ذلك فان التشبيه فى الاول راجع
الى ذات ما حمل على زيد وفى الثانى الى زيد مما لا ينفع فان من يقول ان زيد اسد فى المعنى زيد رجل
شجاع يقول شيرست زيد معناه مردى همچو شيرست زيد فلا يفيده تبديل الفارسى بالعربى شيئا
واعجب منه انه قال انما اخرنا زيدا فى المثال الاول لانه لو قدم احتمل الكلام رجوع التشبيه الى زيد
بناء على ان الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما فى المثال الثانى فتأخيره للموافقة
ودفع توهم استناد الفرق الى التقديم والتأخير لان قولنا زيد مردى همچو شيرست لا يحتمل
الا تشبيه ذات ما والا لفسد اذ كرمردى وان مردى همچو شيرست فى صورة التقديم خبر
لموجب احتمال رجوع التشبيه الى زيد بحاله نعم لا ينكر جودة ما قال انك اذا قلت زيد اسد
لم يحسن تقدير الاداة لان ظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه مندرج تحته مبالغة فلو قدرت

وانما قال وان كان اشارة الى
ما ذكره السيد السند من ان الحمل
على الضرر والالم الحاصل من
الجوع اكثر مناسبة للاذاقة فانها
يستعمل فى المضار والآلام فيقال
اذاقة الضرر والبؤس عه

عليه نسخه

فات المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيد الاسد فههنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيدا لاسد الثانية ادعاء اندارجه تحت الاسد كقولك زيد اسدا لثالثة جعل اندراجه تحته مسلما فالاولى تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترقت عن مرتبة صريح التشبيه حيث سيق الكلام ظاهرا لكونه فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات الشبه بطريق المبالغة و يجوز تقدير الاداة نظرا الى المآل وان لم يحسن نظرا الى الظاهر ولا ينقض ذلك بالاستعارة لان اللفظ هنا لم يستعير بمعنى اخر واطلق عليه فتسميتها بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه اراد التنبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولابد له ان يفسر الاستعارة بما يتنا ولها ايضا اذ تعريف المصنف لا يتناولها كما عرفت ومما يجب الاحتياط فيه مواضع اشتباه التشبيه بالاستعارة فانه ربما يشتبه لتعارض اماراتها حتى قال صدر الافاضل اذا ترك المشبه بالكلية وأتى بوجه الشبه ففيه اشكال نحو رأيت اسدا فى الشجاعة لان ترك المشبه لفظا و تقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضى ان يكون تشبيها اى رأيت رجلا كالاسد فى الشجاعة قال الشاعر * ولاحت من بروج البدر بعدا * بدور مهما تبرجها اكتنان * يعنى لاحت من قصور مثل بروج البدر فى البعد بقرات وحشية هى كالبدور اظهارهن زينتهن للرجال اختفاء والمها جمع مهاة وهى البقرة الوحشية قال الشارح فاظن مثل هذا تشبيه لان المراد بكون المشبه مقدر الاعم من ان يكون محذوفا جزء كلام او يكون فى الكلام مايقتضى تقديره هذا يعنى مايقتضى اعتباره وكونه مرادا فى معنى الكلام وان لم يكن تقديره على وجه لا يختل نظامه كذا يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد مالا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال النظم فان فى كل مايعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال فى جاءنى اسد تقديره جاءنى مثل اسد وفى جاءنى اسد فى الشجاعة جاءنى مثل اسد فى الشجاعة و ينقدح من هذا ان اثبات الاستعارة فى كلام العرب مشكل جدا ومما جعلوه تشبيها قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر واستدلوا عليه بان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين سواد الليل ولا يخفى ان الخيط الابيض اذا كان مشبها به لا يصح ان يكون مبينا بالفجر بل المبين به المشبه المقدر فى الكلام ففيه مسامحة وان البيان لا ينافى كون الخيط الابيض استعارة لان استعمال الخيط الابيض فى الفجر بناء على ادعاء دخوله تحت جنس الخيط الابيض فلو بين ان المراد بالخيط الابيض اى فرد منه من فرديه المتعارف وغير المتعارف لم يكن بعيدا ومن علامات الاستعارة التى ذكرها الشارح وعدها السيد جيدة هو ان يصح وضع اسم المشبه مقامه كما فى رأيت اسدا يرمى فانه يصح رأيت رجلا شجاعا يرمى ولا يفوت الا المبالغة فى التشبيه وفيه انه يصح فى البحر يدا بضا مثل ذلك فيصح ان يقال فى لقيت من زيد اسدا لقيت منه رجلا شجاعا ولما كان تقسيم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة مبنيا على ان الاستعارة مجاز لغوى لا عقلى احتاج الى اثباته وابطال كونه مجازا عقليا فاشتغل عقيب التقسيم به تقريرا لتقسيمه فقال (ودليل انها) اى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه لا للمشبه به ولا الاعم منهما) وذلك معلوم من اللغة ومسلم عند من يخالف فى كونه مجازا لغويا و يدعى كونه مجازا عقليا وما ذكره المفتاح والمصنف فى بيانه توضيح للبديهى وهو انه لوكان الاسد موضوعا لاحدهما

اماراتهما نسخه

بان بياض الخيط نسخه

لكان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق لامن جهة التشبيه ولانقلب المطلوب بنصب القرينة وهومنع الكلمة عن حملها على ماهى موضوعة له الى ايجاب حملها على ماهى موضوعة له وايضا لوكان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسما هذا فلامجال للمناقشة فيه بان كون المطلوب بنصب القرينة منع الكلمة عن حملها على ماهو موضوعة له ثم بل المطلوب على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها الموضوعة هى لها الى ايجاب حملها على بعض اخركما هوشان المشترك وكون الاستعارصفة لايبطل فى استعارة مثل الناطق والمراد بقوله لاللمشبه انه لم يوضع للمشبه لاوحدها ولامع المشبه به حتى يكون مشتركا بينهما فلا يتجه انه لم يستوف ابطال الاحتمالات ولا يحتاج الى ان يقال اكتفى بمشاركة هذ الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للمشبه فى اللازم وانما احتاج الى نفى كونه موضوعا لاعم منهما فى اثبات كونه مجازالغو يالانه لوكان موضوعا الاعم منهما يصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام لعمومه ويقع على الخاص بمعونة القرينة من غيران يستعمل فى الخاص كما اذاقلت رايت انسانا فيما اذا رأيت زيدا ولم يرد بالانسان الامفهومه فان العام حيئنذ مستعمل فيما وضع له لكنه قدوقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن انه مجاز واعترض عليه بانه لادلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على ان اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة فى المجاز يشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز ان لايكون نعم مافعلت مجازا فى مقابلة من قال اكرمت زيدا بان يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم ان لايوجد من قسم المجاز مايكون عاما مستعملا فى الخاص اذلايوجد فى عام قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اذ كل مايظنه قرينة صارفة يحتمل ان يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة (وقيل انها مجاز عقلى) لا بمعنى اسناد الفعل اومعناه الى ملابس غيرماهو له بتأو ل بل (بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لالغوى) وهذا النفى مدار النزاع والافلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبدالقاهر بين كونه مجازا لغويا و بين كونه مجازا عقليا فتارة اطلق عليها المجاز اللغوى و تارة المجاز العقلى لا لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم فى شانه ذلك بل للتنبيه على انها ليست لمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى (لا نها لما لم تطلق على المشبه الابعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به) بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان) تامة جواب لما (استعمالها (فيما وضعت له) متعلق بالاستعمال فلاحاجة الى مافى الشرح انه فى تقدير استعمالا فيما وضعت له يعنى الاسد استعمل فى مفهومه الحقيقى وسراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرايته الى سائرافراده الحقيقية بناء على احاطته بالرجل الشجاع لقضية الادعاء المذكور ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفى فى كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول بدعوى ان للاسد فردين متعارفا هوماله الهيكل المخصوص وغيرمتعارف وهوالرجل الشجاع او بدعوى ثبوت الهيكل المخصوص لزيد فقول الشارح فى شرح التنقيح ان جعلها مجازا عقليا مبنى على اعتبار مرجوح هودعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه وهودعوى فرد غير متعارف لمفهومه مما لاوثوق به قال المصنف والدليل على الادعاء انه

وحده نسخه

لولا لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد
ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا
عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا انه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا
انه جعله اسدا لان جعل اذا تعدى الى مفعولين كان بمعنى صير و يفيد اثبات صفة
لشئ حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة هذا وفي الوجه الاول انه لا يلزم
من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل الاسم استعارة بل النقل لعلاقة المشابهة من غير وضع
المنقول اليه وفي الوجه الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجرد انه بمنزلة دعوى الشئ
ببينة كما في سائر المجازات على ما سيأتي والادعاء دليل اخر وهو انه لولاه لما امتنع استعارة
العلم (ولهذا) اى ولان اطلاق اسم المشبه على المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به
(صح التعجب في قوله) اى قول ابى الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله (قامت)
فاعله نفس (تظللني) في الشرح اى توقع الظل على (من الشمس) اى من اجلها ولدفع
حرها والمراد من الشمس تظللني نفس الغلام اى توقع على ظلا حاصلا من الشمس والاول هو
الموافق لقوله شمس تظللني من الشمس (نفس اعز على من نفسى) بالاضافة الى ياء المتكلم
او بتنكير نفس واشباع كسرته كما في الشمس اى من كل نفس وهو ابلغ (قامت تظللني ومن
عجب شمس تظللني من الشمس) فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا
التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر وفيه نظر لانه
يجوز ان يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس او من
انقياده له وخدمته له (والنهى عنه) اى عن التعجب (في قوله) (لا تعجبوا من بلى
غلالته) هى ثوب يلاقى البدن (قد زر) اى شد (ازراره على القمر) فلولا ان جعله قمرا حقيقيا
لما كان للنهى من التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة
القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن (ورد بان الادعاء) مسلم لكنه (لا يقتضى
كونها مستعملة فيما وضعت له) فيما ادعى دخوله تحت مفهومها وفيه ان الادعاء
لو اوجب صحة كونها حقيقة لكفى اذ منعها الا ضرورة في القول بالتجوز فدعوى كون المجاز عقليا
لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفي فيه ان يقال به صح ان يكون
الاسد مثلا مستعملا في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجاع لادعاء انه من افراده
كما سبق فالجواب ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع وسراية
الحكم كما في افراده ما لم يقصد به ويمكن ان يقال اذا قلت رأيت اسدا وحكمت برؤية رجل
شجاع يمكن فيه طريقان احدهما ان يجعل الاسد مستعارا لمفهوم الرجل الشجاع وثانيهما
ان يستعمله فيما وضع له الاسد ويجعل مفهوم الاسد آلة لملاحظة الرجل الشجاع ويعتبر
تجوزا عقليا في التركيب التقييدي الحاصل من جعل مفهوم الاسد عنوانا للرجل الشجاع
فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد مبنيا على التجوز العقلي وان كان تقييديا
فلا يكون هناك مجاز لغوى الا ترى انه لا يجوز لغة في قولنا نهاره صائم فقد حق القول بان المجاز
عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاستدلال اشار الى وجه التعجب والنهى عنه بحيث
لا يقتضى ارادة المعنى الحقيقي فقال (واما التعجب والنهى عنه فللبناء على تناسى التشبيه
قضاء لحق المبالغة) ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب
على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهى عنه لم يجعلا دليلين على
كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاءه كون

الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلاحاجة الى المنازعة في كون التعجب و النهى مبنيين
على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لاينافي المجاز اللغوى ولما كان في الاستعارة توهم كذب
وذلك يوجب ان لايقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال (والاستعارة)
اى الذى يتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به (تفارق الكذب)
ولاتلتبس به اوجهين (بالبناء) اى بسبب بناء الاستعارة اى مايتضمنه (على التأويل) والصرف
عن الظاهر الذى هو افادة تلك الدعوى واعتقاده الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير
متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه
ولاكذب مع عدم الاعتقاد هو الكذب (ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر)
اذ لايجامع الكذب نصب القرينة كما لايجامع التأويل المذكور فقد افترقت عن الكذب
بالوجهين ولك ان تريد ان الكلام الذى فيه الاستعارة يفارق الكذب اذ جاءني اسد يشتبه بالكذب
او لاشئ من هذين الوجهين هذا كله اذا اريد بالمفارقة نفي الاشتباه اما لو اريد نفي لزوم الكذب
فلاحاجة الى شئ من هذين التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة اذ ربما
كان ماقصد من المبالغة في شان المشبه كاذبا غير مطابق ولقد حرر في هذا المقام كلام المفتاح
احسن تحرير وعدل عنه بالطف تعبير لما فيه من التطويل والخفاء لانه قال و الاستعارة لبناء
الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبها يتبرء عن التأويل وتفارق
الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان الكذب لاينصب دليلا
على خلاف زعمه وانى ينصب وهو لترويج مايقول راكب كل صعب وذلول هذا ولما كان
الباطل والكذب واحدا اما مطلقا او بالذات عند من فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع
للقول في الباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا
عن ذكر الباطل فاكتفى لذلك بذكر الكذب وصفى كلامه عن شوب التخصيص بلا مخصص
حيث لزم المفتاح من تخصيص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واغنى
لمشتغل بكلامه عن مؤنة حمل الباطل على باطل غير معلوم البطلان عند متكلمه وحمل الكذب على
ماعلم كذبه وتوجيه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذى لم يعلم بطلانه في غاية
البعد عن قصد تأويله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب فانه لاينافي قصد التأويل
وان لايقع قط وانما ينافي نصب القرينة اذ لايخفى انه في غاية الخفاء والاغلاق على ان ماهو المقصود
لايستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر مما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا المقال لكن
صرفنا عن بيانه لك خوف الملال (ولاتكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لايخفى
ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولايبعد ان يجعل علم الجنس
علما مخصوصا بالنحاة لانه علم اضطرارى دعا الى القول به احكام نحوية فحينئذ يدخل
علم جنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلاكلفة يحل في بيانه والجملة عطف
على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على جملة اسمية ولك ان تجعله عطفا
على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا (لمنافاته الجنسية) و بناء الاستعارة
على جعل المستعار من افراد المستعار منه بادعاء ان له قسمين قسما متعارفا وقسما غير
متعارف فلما لم يكن للعلم مفهوم كلي جنسى امتنع ان يستعار ولامتناع ان يكون له الفرد
فضلا عن ان ينقسم الى متعارف وغير متعارف قال المصنف ولان العلم لايدل الا على معين
من غير اشعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعيين ونحوه
من العوارض التى لايكفي شئ منها جامعا في الاستعارة (الا اذا تضمن نوع وصفية) الاولى

راجعا نسخه

فيما نسخه

لايكون نسخه

نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في اداء المعنى المصدري الى الحاق الياء المصدري والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته او بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له و يجعل الموصوف فردا متعارفا له والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكروه وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد نبه الشارح لهذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك في مداول الاسم سواء كان علما او غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه لا تقول فليكن مراد المصنف انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوصف لانه لا بد للاستعارة من وجه شبه له مزيد اختصاص بالمشبه به لانا نقول قد فصل المصنف هذا الكلام بما لا يحمل هذا التوجيه على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى بالعلم الا ان يقال ما من اسم جنس الا وله وصفية واشتهار بصفة بخلاف العلم فانه يندرفيه ذلك فلهذا اشترطت في العلم دون اسم الجنس (كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبدالله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم ومادر اسم فاعل من مدر بمعنى طان صار اسما للمخارق الذي هو لئيم ليس له في البخل سهيم سمى به لانه شق ابله فبقي في الحوض قليل فسلح فيه ومدر الحوض وسحبان على وزن عطشان علما البليغ يضرب به المثل وهو في الاصل بمعنى صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة و باقل لرجل يضرب به المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى ظبيا باحد عشر درهما فسئل عن شراءه ففتح كفيه ليشير باصابعه الى عدد العشرة واخرج لسانه لتتم الاشارة الى احدى عشر فانفلت الظبي وقرينتها ما مر في تحقيق المجاز وهو القرينة المانعة فيبادر من قوله (وقرينتها) قرينة الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة لكن الا نفع ان يراد قرينة الاستعارة مطلقا صارفة كانت او معينة او كليهما ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل تجري في المجاز المرسل والكناية ايضا ولا ينكشف الداعي الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشيحا وايضا لا يظهر فرق بين الاستعارة قرينتها متعددة و بين الاستعارة المجردة الا ان يلتزم (اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر) اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله) اي بعض الاعراب على ما في الايضاح (فان تعافوا) اي تكرهوا يقال عاف الطعام او الشراب وقد يقال في غيرهما يعافه و يعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه فلم يشرب به (العدل) العدل مقابل الظلم ولا يبعد ان يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه اول الايمان (وايمانا) جواب الشرط محذوف اي تجاوز اليهما وقوله (فان في ايماننا نيرانا) علة الجزاء اقيم مقامه والنيران اما جمع نور او نار استعيرت للسيوف او الرماح يلمعن وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف او استعارتها من النار لا من النور كما هو المشهور منظور ليس للانظار السليمة بمنظور فتعلق الكراهة بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران ادالحرب التي تشبهها في اللمعان لا حقيقتها لانه يدل على ان الجزاء المحاربة وفي التعبير عن السيوف بالنار التي هي جزاء الظلم والكفر في الشرع لطافة بينة وقد يقال من القراين قوله في ايماننا فان النار لا تؤخذ بالايدي وفيه ضعف لا يخفى (او معان ملتئمة) يكون المجموع قرينة واحدة فيقابل قوله او اكثر

فانفلتت نسخة

ويصح كونه قسيماله كذا فى الشرح وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى اكثر من واحد هى مركبات واسطة على اى تقدير يبقى واسطة هى معان غير ملتئمة بكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد (كقوله) اى البحترى (وصاعقة) مجرور بواو رب او مرفوع موصوف بالظرف مبتدأ خبره تنكفى بها والصاعقة هى نار تسقط من السماء (من نصله) بيان صاعقة اى صاعقة هى نصله جعله صاعقة فى الاشتعال والتأثير او المراد صاعقة ناشئة من نصله فهى وهمية تخييلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف ما لم يكن له مقبض على ما فى القاموس فعلى هذا جعل سيفه لاختفاء مقبضه فى كف الممدوح كانه لا مقبض له (تنكفى) اى تنقلب (بها) الباء للتعدية اى تنقلب تلك الصاعقة (على اروس) جمع رأس للقلة اراد بها الكثرة لداعى مقام المدح (الاقران) جمع قرن بالكسر وهو الكفوء فى الشجاعة او عام (خمس سحايب) صرف السحايب رعاية للقافية اى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطاء سحايب كذا فى الشرح ففى البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلايم ذكر المقام ولك ان تجعل انامله سحايب العذاب فى نزول الصاعقة والنار والمسطور تفسير السحايب بالانامل والظاهر ان المراد بها الاصابع فكانه اريد مزيد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى الاقران انامله ولا يحتاج فى هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن اروس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن انامله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى ان الاروس مع كثرتها كانها قليلة بالنسبة الى انامله الخمس لاحاطة انامله اياها وشمولها لها فحينئذ مجموع المعانى الملتئمة التى جعلت قرينة لارادة الانامل بالسحايب ذكر الصاعقة وبيان انها من نصل سيفه وجعلها على اروس الاقران وجعل السحايب معدودة بعدد الانامل مع ضميمة مقام المدح فان قطع النظر عن مقام المدح بجعل المراد بها الاصابع فالتفسير بالانامل وترك ضميمة مقام المدح يورث الذم (وهى) اى الاستعارة ينقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر وقوله باعتبار اخر بالاضافة اى باعتبار امر اخر هو المقارنة بما يلايم شيئا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظائره ويوافقه عبارة الايضاح هنا بدل قوله باعتبار اخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار الخارج والشارح غفل عنه فجعل قول المصنف فيما بعد وباعتبار اخر تركيبا توصيفيا ففسره باعتبار اخر غير الاعتبارات السابقة (باعتبار الطرفين) اى طرفى الاستعارة ففيه مسامحة او طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكانه نبه على ان الاستعارة بالمعنيين سيان فى هذه التقسيمات (قسمان لان اجتماعهما) اى الطرفين (فى شئ اما ممكن نحو احييناه فى قوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه) استعارة الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق توصل الى المط قال المصنف والهداية والحيوة لا شك فى جواز اجتماعهما قال الشارح الاولى ان يقال الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وفيه بحث لانه يجوز ان يكون اعتبارهم ان يجعل استعارة الاماتة للاحياء وفاقية لعدم امكان اجتماع الموت والحياة فنبه المصنف بما ذكره على معنى امكان الاجتماع (ولنسم وفاقية) اى المنسوبة الى الوفاق بمعنى الموافقة (واما ممتنع) كاستعارة الميت

حملها نسخه

وحملها نسخه

ان لا يجعل نسخه

في الآية للضال اذ لا يجتمع الموت مع الضلال ولهذا قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه
و(كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) اي نفعه بالفتح ولا يتوقف ذلك على عدم
نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في امر غير النافع في امر اخر باعتبار عدم نفعه قال المصنف
ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان
اقل علما واضعف قوة كان اولى ان يستعار له اسم الميت ولما كان الادراك اقدم من الفعل في كونه
خاصة للحيوان لتوقف افعاله المختصة به اعني الارادية على الادراك كان الاقل علما اولى
باسم الميت او الجماد من الاقل قوة وكذا في جانب الاشد لان الادراك الاشد اختصاصا
بالحيوان اشد تبعيدا له من الموت فكل من كان اكثر علما او اشرف علما كان اولى بان يقال انه حي
هذا كلامه قال الشارح ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم
والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد
الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه
اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك هذا اقول هذا تشكيك
في العبارة لغفلة عن حقيقة التشكيك فان التشكيك بالاشدية ان يكون الاثار في البعض اكثر
من بعض فنقول الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التي
هي التفاوت في الاثار له وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحياة للشدة لتفاوت اثارها التي
منها العلم والقوة فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى
لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من الاقل قوة
وكل ما كان العلم فيه اكثر واثار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى وان مات واكثر علما اولى
من ازيد قوة هكذا حقق المرام ودع التشكيك للغفلة عن تحقيق المقام وكن مستفيضا
من موهبة الملك العلام (وتسم) هذه الاستعارة (عنادية) لمعاندة كل طرف منها الاخر
(ومنها) اي من العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل) اي الاستعارة
التي استعملت (في ضده) اي ضد معناها الحقيقي (او نقيضه لما مر) في باب التشبيه من تنزيل
التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم (نحو فبشرهم بعذاب اليم) اي انذرهم استعيرت
البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر للانذار الذي هو ضدها بادخال الانذار
في جنس البشارة على سبيل التهكم وللنظم توجيهات اخر وهي انه امر نبي الرحمة بانذارهم شبيه
بالتبشير في انشراح صدره فيه ازالة لانقباضه من الانذار عنه فيكون استعارة البشير للانذار الجامع
كونهما مرغوبين له صلى الله عليه وسلم وانهم في استماع لانذار كمن يستمع التبشير لعدم مبالاتهم به
فالاستعارة لجامع المشابهة في عدم الخوف منهما وانهم في الجد في اكتساب العذاب الاليم كالراغب
فيه فانذارهم به شبيه بالاخبار بمرغوب فيكون كالتبشير فاحفظها فانها من افاضة العليم الخبير
(وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمي في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا
جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه
(قسمان لانه اما داخل في مفهوم الطرفين) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر
من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى
الاستعارة على ان وجوب كون الجامع اخص بالمشبه به يوهم امتناع دخوله في مفهوم الطرفين
لما تقرر ان الذاتي لا يتفاوت في الافراد ووجه صحة انما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات
الحقيقية دون المفهومات الاعتبارية (نحو) قوله عليه السلام خير الناس رجل تمسك بعنان
فرسه (كلما سمع هيعة) اي صوتا يفزع منه او صوتا يخافه من عدو (طار اليها) اسناد طار

بن اختلاف نسخه

الى الرجل مجازاى طار فرسه بسعيه اليها وتمة الحديث اورجل فى شعفة فى غنيمة حتى يأتيه الموت يعنى صلعم خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد اورجل اعتزل الناس وسكن فى رأس جبل فى غنم قليل قنع بمنافعها واشتغل بالعبادة حتى يموت استعار الطيران لعدو الفرس والجامع داخل فى مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هوقطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) اذالطيران قطع المسافة بسرعة بالجناح والعد وقطعها بالاقدام بسرعة اوالاول قطع المسافة فى الهواء والثانى قطعها فى الارض واعترض عليه الشارح بان السرعة غير داخلة فى مفهوم الطيران بل هومجرد قطع المسافة بالجناح غايته انه فى الاكثر بالسرعة هذا والشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والفرس والاسد بان الاولين من جنس واحد هوالمرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانهما مما يقبل الشدة و الضعف وذلك لا يوجب اختلافا فى الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا للاستعارة تقسيم آخر هو ان الطرفين اما من جنس واحد اومن جنسين لكن فى حصر مابه الاختلاف فى السرعة بل فى جعلها مابه الاختلاف نظر لايخفى على من نظر فيما سبق (واما غير داخل) عطف على قوله اما داخل وغير الداخل فى مفهومهما يحتمل ان يكون داخلا فى مفهوم احدهما كما فى تشبيه العدو بالطيران فى قطع المسافة بسرعة فانه داخل فى مفهوم العدو دون الطيران كما حقق وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه و بين تقسيم الاستعارة فقال فى تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين اوخارج عنهما فجعل الخارج عن احد الطرفين داخلا فى القسم الاول وهنا جعله داخلا فى القسم الثانى ولو اردت تطبيقهما فاجعل الداخل فى الطرفين فى تأويل الداخل فى احدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو (كما) من استعارة الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجة فيه عن الطرفين لظهور ان الاسد موضوع للحيوان المخصوص والشجاع وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف بالشجاع والصفة خارجة ولا تعويل على ماقال الشيخ فى اسرار البلاغة من ان الاسد موضوع للشجاعة لكن فى تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها (وايضا) تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها (اما عامية) منسوبة الى العامة (وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمى اوخاصية) منسوبة الى الخاصة (وهى الغريبة) اى البعيدة عن العامة اوعن كل احد الا ان الخاصة يدركونها بسرعة سيرهم (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه كما فى قوله) اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب انه اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه حتى يعود اليه (واذا احتبى قربوسه) القربوس محركة ولا يسكن الا للضرورة وهو حنو السرج على ما فى القاموس وفى الصحاح المعتمد الذى رأيناه القربوس للسرج فالقربوس مقدم السرج ولا حاجة الى حذف مضاف اى مقدم السرج كما يوهمه عبارة الشارح حيث قال قربوسه اى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس السرج (بعنانه علك) مضغ (الشكيم) كالشكيمة الحديدة المعترضة فى فم الفرس (الى انصراف الزائر) يعنى الى انصرافى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شان الزائر الحبيب يدل عليه ماقبله عودته فيما ازور حبائبى اهماله وكذاك كل مخاطر والمخاطر طالب الشفاء على خطر هلاك اى مثل ذاك الرجل يريد نفسه فى تعويد فرسه كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى ركبة المحتبى ممتدا منحدرا الى جانبى ظهره فاستعار له الاحتباء وهوان يجمع الرجل ظهره وساقيه

مفهوميها نسخه

بثوب اوغيره على تلك الهيئة (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف فى العامية كما فى قوله)* ولما قضينا
من منى كل حاجة* ومسح بالاركان من هوماسح *وشدت على دهم المهارى رحالنا*
ولم ينظر الغادى الذى* هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا* (وسالت باعناق المطى
الاباطح) التمسيح كالمسح المهارى كالصحارى والجوارى جمع المهرية وهى الناقة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه
دقاق الحصى والنظر محركا يجئ بمعنى الانتظار يريد لما فرغنا عن اداء مناسك
الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارتحلنا ولم ننظر الغادى الذى هو رائح الاستعجال اخذنا فى الاحاديث
واخذت المطايا فى سرعة السير استعار السيلان للسير الحثيث فى غاية السرعة للابل
والشبه فيه ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذا اسند الفعل)
يعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) اواعناقها حتى افادت انه امتلأت الاباطح من الابل كما فى
نهر جار فانه انما يسند الجريان الى النهر اذا امتلأت الاماء بحيث لا يتميز من الماء (وادخل الاعناق
فى السير) حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعناق لجعل الاعناق سائرة اشارة الى أن سرعة سير
الابل و بطؤه انما يظهر ان غالبا فى الاعناق ويتبين امرهما فيه وسائر الاجزاء يستند اليهما
فى الحركة وتبعهما فى الثقل والخفة هذا ما ينظر فى هذا المقام ولا يخفى ان النجاة من السيل
يكون باخذ امر يحفظ الغريق عن الغرق لجعل الاحاديث كاعمدة اخذ بكل طرف منه واحد
من المصاحبين يسهل عليهما سيلان المطايا بعد جعل سيرهن سيلا تصرف دقيق بلغ
التشبيه معه مرتبة يخص بها اخص الخواص ثم انه يمكن حمل التشبيه على ما
هو خاصى فى اصله بان يقال لم يقصد تشبيه السير بالسيل فى السرعة بل تشبيه المطايا وهى
الابل التى لها لون السيل بنفس السيل فى الاتصال والحمرة والسرعة وتشبيه اعناقها المرتفعة
المتحركة بما يجرى على السيل ولا يخفى ان هذا تشبيه مركب مبتدع فى غاية الدقة ولك
ان تريد بالاباطح الطرق فيكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل فى السرعة
فيكتنف تشبيه السير بالسيل بضم تشبيه الطرق بالاباطح اليه دقة وخصوصا قال المصنف
وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارة لالحاق الشكل بالشكل كما فى قول امرئ القيس
* وليل كموج البحر مرخ سدوله *على بانواع الهموم ليبتلى *فقلت له لما تمطى بصلبه *واردف
اعجازا وناء بكلكل *الا ايها الليل الطويل الا انجلى *بصبح وما الاصباح منك بامثل* اراد
وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شئ فى طوله
عند تمطيه ثم بالغ فى ذلك جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد انه يصفه بالثقل على
قلب ساهرة والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا اى صدرا ينوء به اى يثقل به هذا كلامه
قال الشارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال يعنى ليس مما نحن فيه
من الاستعارة المصرحة ولا يخفى ان التقسيم الى العامية والخاصية مما يجرى فى الاستعارة
بالكناية ايضا لانه دائر على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد ان يصير الاستعارة بالكناية
فى الليل باعتبار تشبيهه المبتذل بالانسان باعتبار شيوع خطابه غريبة تجمع عدة استعارات
تخييلية فيكون البيت نظيرا لما نحن فيه وتنبيها على جريان هذا التقسيم فيه (و) الاستعارة
(باعتبار الثلثة) اى المستعار له والمستعار منه والجامع (ستة اقسام) لان الاستعارة التى
جامعها عقلى وليس طرفاها حسيين طرفاها اما عقليان اومختلفان فهذه ثلثة اقسام
اشار اليها ثانيا والاستعارة التى طرفاها حسيان جامعها اما عقلى واما حسى واما مختلف

نسخه ماخلص

نسخه فيكسوا

بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلثة اقسام اخر اشار اليها اولا ولا يخفى ان استعارة العقلي للحسي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول فكفى شاهدا عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعي وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو ان الاستعارة جامعها اما حسي او عقلي او مختلف جمعهما وسماه تقسيما باعتبار الثلثة ووجهه خفي والاخفى لكل شربه والاشهى له ماهو خير به وقد جعل السكاكي هذا التقسيم خماسيا لاهمال وماوجهه مختلف ويعتذر له تارة بان لم يوجد له مثال في التنزيل وندر استعماله وتارة بانه داخل باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه عقلي ولما كان جعل الاقسام ستة مخالفا لما ذكره السكاكي استدل عليه بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والسهام (فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي) الحلي كقفل وبالفتح ما يزين به من مصنوع المعدنيات او الحجارة جمعه حلي كدلي او هو جمع والواحد حلية كظبية (القبط) بالكسر اهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس (والجامع الشكل) لا وجه لترك الخوار (والجميع حسي) يدرك بالبصر والخوار يدرك بالسمع وفي كون الاية استعارة بحث اذ جسدا له خوار صريح في انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة وقد ابدل من العجل بدل الكل وظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر اخرجه من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسدا له خوار من عجلا اخرجه من ان يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح ومثل السكاكي هذا القسم بقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا قائلا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكنه في النار اقوى والطرفان حسيان ووجه الشبه حسي هذا واعتذر المصنف عن ترك التمثيل به بان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية وكلامنا في الاستعارة التحقيقية نعم صح التمثيل من السكاكي لان كلامه في الاستعارة مطلقا والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي هذا ويتجه عليه ان السرعة كالانبساط حسية وتعذر التلافي عقلي فالجامع مختلف لكن التجه لا يضره ويتجه ايضا انه لما كان الاشتعال الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية مستعارا للانتشار المذكور وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخييلية وسيصرح في فصل الاعتراضات على السكاكي انه باطل بالاتفاق لكن التحقيق ما ذكره هنا فانه يوجد المكني عنها بدون التخييلية ويتجه على السكاكي ان المستعار منه هو الشيب دون النار لان الاستعارة بالكناية عنده هو المشبه المستعمل في المشبه به نعم يصح على مذهب السلف من ان الاستعارة بالكناية هو المشبه به المستعار للمشبه على سبيل الرمز وسيأتي تحقيقه (واما عقلي) قسيم لقوله اما حسي (نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار) اي ننزع منه النهار (فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع القاطلة جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان

والنعام نسخه

لان العجل اريد منه معناه المجازي عن الحقيقي اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة كما مر وجسدا له خوار على معناه الحقيقي فلا يكون عين العجل الذي هو المبدل منه وان اريد من العجل معناه الحقيقي لا يصح اذ لا يقال للبقر الخ فاحتيج الى ان يراد بالعجل مثل العجل حتى يصح الابدال لان مثل العجل غير جسد له خوار فيخرج عن الاستعارة وبالجملة ان الابدال يخرجه عن الاستعارة عبد

كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا ينسلخ احد الزمانين عن الاخر بل الضوء عن
وجه الظلمة فنبه على ان تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقة سلخ الضوء لكن الاولى ان يقول
عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة
فلا يليق ذكره في مقام البيان وان يكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة ولقد نبه بالعدول
عن عبارة المفتاح والشيخ عبد القاهر حيث جعلا المستعار له والمستعار منه الظهورين
على انه لا يناسب استعمال السلخ المتعدي فجعل المستعار منه اظهار الشاة من الجلد والمستعار
له اظهار الليل من النهار (وهما) اى الكشط والكشف المذكوران (حسيان والجامع
مايعقل) ولا يحس به (من ترتب امر على آخر) اى حصول امر عقيب امر دائما اوغالبا
كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا
يخالف ماذكره الشيخ عبد القاهر والسكاكى ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لكن زيف
ماذكرا بان سلخ النهار من الليل يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المصنف ايضا
بان المتفرع على ظهور النهار من ظلمة الليل الابصار لا الاظلام فيقتضى ذلك ان لا يعقب
بقوله فاذاهم مظلمون بل بقولنا فاذاهم مبصرون واستصعب الاشكال حتى التجأ البعض الى
التعسف فقال عبارتهما محمولة على القلب والمراد ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار
والبعض الى التكلف بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل بمعنى زوال النهار من ظلمة الليل وتمسك
في ورود الظهور بمعنى الزوال بقول الحماسي * وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر * حيث فسره الامام
المرزوقي بزايل وبقول ابى ذويب * وغيرها الواشون انى احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك
عارها * وجعل من في قولهما ظهور ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان
السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون
بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر
والسكاكى الى الثانى وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء التى للتعقيب بلا مهلة فى قوله
فاذاهم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة
لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان
بين امرين ولا يعد الثانى متراخيا لان العادة كانت تقتضى اطول من هذا فيستقصره
المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثانى غير متراخ ويستعمل الفاء كما فى هذه الاية على قولهما
فانهما جعلا فاذاهم مظلمون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل وزوال النهار وهو
وان كان متراخيا عن الاخراج بساعات النهار الا ان العادة تقتضى ان لا تنقضى مثل
هذه الاضاءة الا في اضعاف هذه الساعات ولا يأتى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتيانه
على خلاف العادة كانه فاجاء عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة
انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل
فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس
عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم
في الظلام عين حصول الظلام فتكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوءه كنسبة
الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه وايد
كلامهما بعد هذا التوجيه بوجوه احدها ان الشئ انما يكون اية اذا اشتمل على نوع
استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك اذا هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور
النهار لا عقيب زوال ضوء النهار وثانيها ان ظهور النهار المضى انسب بظهور المسلوخ

لا يبعد ان يقال اوصاف المكان
الى الليل اشارة الى اصالته وكان
مكان التحقيق له و"الموضع
موطن الظلمة لجزء الضوء وستر
مكان الظلمة سعد

عبارتها نسخه

الشكاة الشكاية قاموس سعد

الابيض من الجلد الساتر الذى ربما كان اسود مظلما من ظهور الليل وثالثها ان التحقيق
وان كان يقتضى طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى فهم
العامة عكس ذلك حتى كانهم يعتقدون و يعدون من جملة الضروريات ان الظلام
هو الذى يطرء على الضوء فيستره بمنزلة لباس له و ينكشف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا
واقول بعد ماسمعت الاستقصاء فى ترجيح قولهما وتزييف قول غيرهما حتى كاد ينقلب
القول بالقلب ان فهم الاظلام بعد انقضاء النهار من قوله فاذاهم مظلمون بعيد عن النظم
و يتبادر منه انه ترتب على سلخ النهار من الليل لا على زوال النهار على انه لا يخفى التكلف
فيما ذكره من تصحيح عدم التراخى وما رد به قول الغير انه حينئذ لا يحسن حديث مفاجأة
الاظلام لانه انما يستعمل فيما يتوقع فيه تراخ ولا يتوقع حدوثه وليس حدوث الاظلام بعد ازالة
النهار خلاف المتوقع حتى يصح ذكر المفاجأة و يمكن دفعه بان مفاجأة الاظلام انما تترتب
على سلخ النهار من الليل وهم يعدونه مفاجيا لعدم علمهم بالسلخ وعدم توقعهم زوال النهار
فى هذا المقدار من الزمان و يمكن تقوية كلام الغير ايضا بان الليل والنهار طار كما هو التحقيق
وحمل القران على ما هو الواقع هو المناسب لا على ما هو متعارف العامة لانه الهدى
فلا يليق به ان يفيد ماهو خلاف التحقيق نعم لو حمل كلامهما على ان معنى الاية تخرج
النهار من الليل تعقيب اخراجه بالتمام من الليل يظلمون بلا مهلة لكان فيه نجاة عن تكلفه
فى نفى التراخى (واما مختلف) بعضه حسى و بعضه عقلى (كقولك رأيت شمسا وانت تريد
انسانا كالشمس فى حسن الطلعة وهو حسى ونباهة الشان) وهى عقلية والاولى بعلاقة
انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا بمفهوم انسان كالشمس فى حسن الطلعة ونباهة
الشان لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانا هو فى الواقع كالشمس فيهما لكن لا بعلاقة
هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على انه لم يوجد
فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين
اى ان لم يكن الطرفان حسيين (فهما اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا) المعنى اما من
ايقظنا من رقادنا فالاستعارة فى المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفأ
واما من ايقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفأ فى انهما
حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على ان مدار التقسيم فى الاستعارة التبعية
على الاستعارة الاصلية فالاستعارة التبعية مبنية عليها وقوله (فان المستعار منه
الرقاد والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) يحتمل التنبيه على المدار
كما يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد والاول انفع فهو الاجد والظاهر ان الجامع
سهولة تأتى البعث كما قيل لان التعجب من البعث والاعتراف به مما يدعو
اليه اوسرعة البعث حتى ان ازمنة الموت لم يكن الا زمان يوم كما تقول ثم نقول
والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعار له الحياة الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون
مايرى فيهما ممالا حقيقة ولا ثبات له كما قال على رضى الله تعالى عنه الناس نيام فاذا ماتوا
انتبهوا واعترض على جعل الجامع عدم ظهور الفعل بانه بالموت اخص فلا يصلح علاقة
الاستعارة الرقاد للموت ويمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر نفى الظهور
وهو اخص بالنوم لانه فى الموت لتنزيله منزلة النوم خيالى لا حقيقى وسمعت بعض من استفدت
منه هذا الكتاب خصه الله تعالى بجزيل الثواب ان هذا لو كان كلام المؤمنين كما يشعر به قوله
تعالى هذا ماوعد الرحمن وصدق المرسلون لكان وجه الشبه الراحة وقد ورد فى الخبر انه

يعدبون نسخه

فيها نسخه

موضوعا نسخه

بسرعة نسخه

زمان نوم نسخه

يقال للمؤمن فى القبر نم كنومة العروس هذا على مذهب اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة المنكرين لعذاب القبر فراحة القبر مشتركة بين المؤمن والكافر وقيل الجامع البعث الذى هو فى النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه ويمنع كونه اقوى بل يكاد يكون الامر بالعكس لان المانع فى الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى ويناقش ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعى كون الكلام تشبيها كما فى قوله ولاحت من بروج البدر بعدا فتأمل ثم القرينة فى هذه الاستعارة كونه كلام الموتى وقيل ذكر البعث ورد بانه لا اختصاص للبعث بالموت فانه يقال بعثه من نومه اى ايقظه وبعث الموتى اى انشرهم بل هو فى النوم اقوى على ما قيل (واما مختلفان) عطف على قوله اما عقليان اى احد الطرفين حسى والاخر عقلى (والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر) ولقد اكد التنبيه على ان حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية والعقلية باعتبار اصلها لا باعتبار نفسها بقوله (فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن فى القاموس ان الصدع هو الشق فى الشئ الصلب فالمستعار منه الشق فى شئ صلب لا يلتئم (والمستعار له التبليغ) هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر باظهر ما تؤمر اى اظهر الامر اظهار الا ينمحى كما لا يلتئم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له ايضا حسى وله تفسيرات اخر ايضا راجعها فى القاموس (والجامع التأثير وهما عقليان واما عكس ذلك) عطف على قوله واما مختلفان لا على قوله والحسى هو المستعار منه فالمعنى واما مختلفان والحسى هو المستعار له لا واما الحسى هو المستعار له لان اما فى المعطوف عليه لازم فى العطف باما ولذا عطف باما ليكون صريحا فى انه يعادل قوله واما مختلفان وانما اختاره لانه اظهر فى تحصيل الاقسام الستة فتدبر (نحو انا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية) فى القاموس طغا يطغو طغوى وطغوانا بضمها كطغى يطغى كرضى يرضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا فى الكفر واسرف فى المعاصى والظلم (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط) المشترك بين الاستعلاء الحسى والمعنوى وقيل الجامع الاستعلاء الحسى وهو فى المتكبر خيالى وفيه ان وجه الشبه يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى (وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ) اى باعتبار لفظها (قسمان) وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات السابقة فانها باعتبار معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع الى معنى الاستعارة فانه تارة باعتبار ان معنى الاستعارة لا يجامع المستعار منه وقس عليه وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة الى الفاعل ولم يكن ما اعتبر معه وصف ولم يكن معنى حرفيا فاصلية والا فتبعية طلبا للاختصار ولان بحثهم عن اللفظ فاعتبار نفس اللفظ فى التقسيم انسب بحالهم فلا يتجاوز عنه ما امكن (لانه) اى اللفظ (ان كان اسم جنس) اسم الجنس فى عرف النحاة لا يشمل اسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح ان يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور ان اسامة يرمى استعارة اصلية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق فى شرح المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما لمفهوم غير مشخص ولا مشتملا على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد وقيام وقعود ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات واسماء الزمان والمكان والالة قال الشارح وتبعه السيد المراد باسم الجنس اعم من الحقيقى والحكمى اى المتأول باسم الجنس ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان الحاتم مأول بالمتناهى فى الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهى فى الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة

اذا فسر باظهر نسخه

شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه
بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل الحاتم في حكم المشتق
فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (فاصلية) اي فاستعارة اصلية لانها ليست
تابعة لامر اخر ولانها اصل للاستعارة التبعية (كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس او للاستعارة
على تقدير استعمالهما في الرجل الشجاع والضرب الشديد (والا) اي وان لم يكن اللفظ اسم
جنس (فتبعية) اي فالاستعارة تبعية والتمثيل بقوله (كالفعل وما يشتق منه) كما سبق وقوله
ما يشتق منه عدول عن قول المفتاح والصفات لعدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان
والالة بالاتفاق وتعريف الصفة بما دل على ذات مبهمة في غاية الابهام باعتبار معنى
هو المقصود لا يتناولها لانها امتازت عن اسم الزمان والمكان والالة بابهام الذات فان الذات
المعتبرة في تلك الثلثة لها تعين المكانية والزمانية والالية كذا قالوا ولا يبعد ان يقال المعنى ما قام
بالغير والمتبادر منه ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هؤلاء
الاسماء وفيه نظر اذ يجوز ان يكون ما وضع له اسم المكان ذات يفعل فيها وكذا اسم الزمان
ويكون ما وضع له اسم الالة ذات يفعل بها وكانه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هذا غير
صحيح لانتقاضه بهؤلاء الاسماء على ما نقله الشارح وبهذا ظهر ان تشنيع السيد السند على
دعوى الانتقاض ليس في موقعه واما انكاره عليه تصريحهم بالانتقاض ودعوى
ان الانتقاض زعم منه والنسبة اليهم فرية بلا مرية فاجتراء ودعوى احاطة بالنفي وهذا كلام
وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب التقسيم العقلي
قسمان فالاصلية استعارة اسم جنس لغير مشتق او حرف واستعارته لاحد الامرين والتبعية
استعارة مشتق او حرف لمشتق او حرف واستعارة احدهما لغيرهما والواقع من كل
من التقسيمين قسمة الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر او المتعلق يقتضي ان
يكون لكل من المستعار منه وله مصدرا ومتعلق (والحرف) فالقوم زعموا ان استعارة المشتقات
باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدري والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق
بحكم سراية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق لشيء ومن غير استعارة المشتق واستعارة
الحرف لما يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه الة لوضع الحرف لمعانيه
الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة
ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فانه وضع اللام فيستعار لفظ العلية لمفهوم
ترتب شيء على شيء لتشبيه الترتب بالعلية فتسري تلك الاستعارة في استعارة
اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك
وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة اولا في متعلق الحرف
وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق او حرف انه لا يتكلم اولا بالمصدر او متعلق
الحرف ولا يستعير شيئا منهما وهذا هو الذي يليق بالسكاكي ان يجعله وجها لرد التبعية
الى المكنية والذي دعاهم الى هذه الدعوى على ما نقله الشارح عنهم ان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه
الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق اي الامور المحققة المتقررة الثابتة كقولك جسم
ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة
بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف
في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع واعترض عليه
بوجوه بعضها مصرح به في الشرح وبعضها مرموزا وضحه فيما نقله عنه في الحواشي

وهى ان الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير
المتقررة كالحركة وان المدعى ان الحروف والافعال لاتقع مشبهــا بهــا ومقتضى
الدليل هو انه يمتنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعى وان الدليل لا يتناول اسماء الزمان
والمكان والالة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب والاستعارة
فيها تبعية وان خصصوا المشتقات بالافعال والصفات اذ لاشك فى انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل
هذا وفى عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظر لظهور دخول الزمان فى مفهومه وقد اندفع
الاعتراض الثانى بما حققناه لك من ان المستعار له فى الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس
المستعار منه فيكفى فى ايجاب الاستعارة التبعية فى الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة كما هو
مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعى ولا يذهب عليك انه كما لا يصلح المعنى الغير المستقل
بجعله محكوما عليه لا يصلح لكونه مفعولا ولا مجرورا وانه اذا حكم على المشبه بكونه مشاركا للمشبه به
لابد ان يجعل مدخول الكاف او مفعول المشاركة فلا يصلح الحروف لكونها مشبها بها وانه لا يصلح
الفعل ايضا لكونه مفعولا به او مجرورا بحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارتها اصالة
ودفعه السيد السند بان التشبيه يستلزم اولا كون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به
فيه ويلزم منه تبعا وصف المشبه به بالمشاركة للمشبه وزاد فى وجوه النظر انه يصح جعل
الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك
الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت
كشئ واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها وتارة جانب
الوصف فيجعل محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ما صدق
عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما فى سائر المفهومات الكلية ودور
ان الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك
ان تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمنى ويرد سوى ما ذكره الشارح امور احدها انه وصف
فى هذا الدليل معانى الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير ذلك فلا يكون
عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها انه لا معنى لكون البياض متقررا حين التعبير عنه
بلفظ البياض عنه غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها ان معانى المصادر ايضا
معروضة للزمان وايضا لم يظهر وجه عدم تحقق معانى الحروف التى لم يدخل فيها زمان
ولم يعرض لها ايضا ثم قال الشارح فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم فى الصفات واسماء
الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار
صفة او اسم مكان مثلا ينبغى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم وكانه اراد اولى ما يمكن
ان يقال مبالغة فى قوة هذا الوجه ولم يرد الاشارة الى امكان تصحيح ما ذكره القوم لانه ظاهر
الفساد ونحن نقول الاولى ان يقال ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى
والمجازى فى المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى الى معنى مصدرى
فالاحق بالاعتبار ان يعتبر هذه الاستعارة فى المصدر اخراجا لما لا دخل له فى الاستعارة
عن الاستعارة او يقال اعتبر الاستعارة فى المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات
بالاشتقاق كتحصيل حقايقها ويكون التناسب بين المجازات والحقايق مرعيا وانكر السيد
السند مما نقل عن القوم تفسير الحقايق بالامور المتقررة الثابتة المقابلة للمتجددة وجعله
من مظنونات الشارح ومن تبعهم من شارحى المفتاح وقال المراد بالحقايق كالذوات فى بعض

بالمقتل نسخه

(استعمالا)

استعمالا انهم المفهومات المستقلة الغير الملحوظة للغير تبعا كمعانى الحروف والنسب المعتبرة
فى مفهومات الافعال فان معانى الحروف الة لتعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصدا
ونسب الافعال الة للاحظة طرفيها من الحدث المعتبر فى مفهوماتها والفاعل الخارج عنه
غير مستقلة بالملاحظة فلا يصح شئ من المعانى الحرفية لان يعتبر مشبها به محكوما عليه
بالمشاركة للمشبه وكذا المعانى الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان غير
مستقل بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتبر ابدا كونه مسندا
فلا يصلح لان يجعل مسندا اليه لان الشئ لا يكون مسندا ومسندا اليه معا فى النسبة التامة
وان يكون مسندا اليه لنسبة تامة مع كونه مسندا لنسبة غير تامة نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا
واما الصفات واسماء الزمان والمكان والالة فلا يتم فيها ما ذكره القوم والوجه ما ذكره
الشارح هذا تنقيح كلامه بعد حذف ما طوله من تحقيق معانى الحروف والافعال اعتمادا
على اشتهاره فى تصانيفه وبلوغ تحقيقه الغاية فى شرح الرسالة العضدية ثم لك ان تقول
لما لم يصلح الاستعارة عن المعنى المطابق للفعل اعرضوا عن استعارته اذ استعارته من المعنى
التضمنى كاستعارة الشئ ممن لا يملكه واعتبروا الاستعارة فى المصدر ولم يرضوا بالفصل بين سائر
المشتقات والفعل فى الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر وبالجملة يتجه ان جعل معانى
الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة ملحوظة لا بالفاظها الفعلية والحرفية
والاستعارة بهذا الاعتبار اهون من الحكم بالاستعارة فى المصادر ومتعلقات الحروف
اذ لا يساعدها الواقع واذا لم يجر التشبيه والاستعارة بالاصالة فى الفعل وما يشتق منه وفى الحرف
(فالتشبيه فى الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه فى الاولين بمعنى المصدر لا له لان الفعل
مستعار فيجب ان يعتبر فى استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال فى قوله وفى الثالث
لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من المستعار له فى الاستعارة التبعية كالمستعار منه
ولا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر صريحا يستلزم التشبيه له ضمنا فان المشبه به صريحا مشبه
ضمنا لان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة من الجانبين
فان قلت هل تجرى الاستعارة فى الافعال باعتبار التشبيه فى متعلق النسب المعتبرة فيها
والاستعارة فيها فتسرى فى الافعل قلت لا لكن لا لما قاله السيد السند من ان مطلق النسبة التى
هى متعلق نسب الافعال لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف
من الابتداء والانتهاء والظرفية الى غير ذلك فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة
لان متعلق النسب الجزئية المعتبرة فى الافعال وهو النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة
يمكن ان يشبه لها نسبة الفعل الى الالة وتنزل منزلتها فيستعار لها لفظها بل لان النسبة جزء معنى
الفعل فلا يستعار عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه
نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله فى النسبة ومما يعد فى الافعال الاستعارة التعبير
عن الماضى بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل فى تحقق الوقوع ويشبه
الماضى بالحاضر فى كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للآخر قال السيد السند
فعلى هذا الاستعارة فى الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل
ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثانى ان يشبه الضرب فى المستقبل
بالضرب فى الماضى فى تحقق الوقوع فتستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا
فى كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد فى كل منهما بقيد مغاير لقيد الاخر فصح
فى المستقبل فكيف يتحقق استعارته من احدهما للاخر حتى يلزم الاستعارة
التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة من كل من الضرب فى الماضى والضرب

المستعملة نسخه
لان يصير نسخه

تبعية فى الفعل (وفى الثالث لتعلق معناه) عطف على قوله فى الاولين بمعنى المصدر عطف معمولين لعامل على معمولين له بحرف عطف واحد ولا مشاحة فيه انما المشاحة فى العطف على معمولى عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث مالا يجرى فيه الاستعارة الا تبعية من الفعل وما يشتق منه والحرف ومن العجب القول بانه ثالث اقسام الكلمة وقد حققت مرا دهم بتعلق معناه لكن المصنف حمله على التعلق النحوى اعنى الذى لا يدل الحرف على المعنى الا به فلذا قال (كالمجرور فى زيد فى نعمة) وجعل المجرور مثالا لما يقدر التشبيه فيه مسامحة لان تقدير التشبيه فى معناه كما يفيده قوله وفى الاولين بمعنى المصدر وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان النعمة فى زيد فى نعمة لم تستعر شئ عند المصنف لانه لا استعارة للمشبه عنده بل هى مستعملة فيما وضعت له وقصد تشبيهها بظرف واضمر فى النفس وجعل استعمال فى قرينة على هذا التشبيه (فيقدر) اى التشبيه (فى نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة) متعلقة بالمستتر فى يقدر ويجوز تعلق الجار بالضمير العايد الى المصدر (بالنطق) اى يقدر التشبيه لدلالة الحال بالنطق فى ايضاح المعنى ثم يدخل الدلالة فى جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه ما يشتق فتكون الاستعارة فى النطق اصلية وفيما يشتق منه تبعية ويرد عليه ان هناك ما يغنى عن تكلف الاستعارة التبعية وهو كون النطق مجازا مرسلا فى الدلالة التى هى لازمة لان مالا دلالة له مجرد صوت لا يستحق ان يسمى نطقا ولا يندفع بما ذكره الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن ذلك الجواز لا ينفى احتمال الاستعارة فانه اذا اجتمع فى مقام التجوز علاقة متعددة فلك العمل باية شئت لان كلامنا فى ان الاستعارة التبعية تكلف لا يرضى به احد من غير اضطرار ولولا انه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذلك الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى تشبيه ليكون استعارة لحملت كلامه عليه وفى استعارة النطق للدلالة استبشاع اخر وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال والناطق يستحق ان يشبه به ذو الحال (وفى لام التعليل) عطف على قوله فى نطقت الحال (نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) عطف على قوله للدلالة (بعلته) اى الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى التشبيه فى لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلته فالاولى ان يقول وفى لام التعليل فى نحو فالتقطه الخ فاعرفه ان كنت من اهله وهذا الذى ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال معنى التعليل فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل الفاعل لاجله لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية وتحقيق الاستعارة التبعية فيه على ما قالوا انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية الذى هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا فى العلية والغرضية وتبعيتها فى اللام هذا وفيه بحث لان الترتب هى المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى يستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل احد ان وضع اللام للمعلولية بل اتفقوا على ان اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق

(السابق)

السابق العلية مطلقا لاعلية العلة الغائية للالتقاط **(ومدار قرينتها)** اى الشايع الكثير فنبه بلفظ المدار على ان القرينة قد تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولك ان تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها **(فى الاولين)** اى الفعل ومايشتق منه بخلاف الحرف فان قرينته غير مضبوطة على ماقالوا ولانه لاتفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على مانقول **(على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا)** فان النطق الحقيقى لايثبت للحال **(اوالمفعول)** المتبادر منه المفعول به **(نحو)** قول ابن المعتز فى مدح ابيه حيث خلع المقتدر لفساده من الخلافة ونصب وقام بالخلافة كماينبغى جمع الحق لنا فى امام **(قتل البخل واحيى السماحا)** هو بالفتح والكسر الجود والكرم كذا فى القاموس المراد هنا الجود فان القتل والاحياء الحقيقيين لايتعلقان بالبخل والجود ولايخفى ان الفاعل ايضا قرينة فى احيى اذلايتأتى الاحياء الامن الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة ووصف فى المفتاح بالمفعول الاول وهو غير معهود فيمالايأتى له فلذا تركه المصنف **(ونحو)** قول القطامى لم تلق قوماهم شر لاخوتهم مناعشية تجرى بالدم الوادى **(نقريهم)** اى الاخوة **(لهذميات)** اللهذم كجعفر القاطع من الاسنة والظاهر انه اراد باللهذميات الطعنات والجراحات واراقات الدماء باللهذم وقد يحمل على نفس الاسنة ويجعل الياء للمبالغة كما فى احمرى للاحمر ونبه بالمثال الثانى انها تدور القرينة على المفعول الثانى ايضا فانه القرينة على ان نقرى استعارة عن اتصال اللهذميات اليهم من غير تغيير على وجه النشاط كما هو شان الكريم المضياف تمة البيت نقد بها القد القطع المستأصل اوالمستطيل اوالشق طولا ما كان خاط عليهم كل زراد من زرد الدرع نسجها **(اوالمجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم)** فان العذاب قرينة استعارة البشارة للانذار قال صاحب المفتاح اوالى الجميع وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور فاشكل تمثيله بما مثله به من قوله تعرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا ويحتمل ان يكون هذا الاشكال مرموز قول المصنف فى الايضاح وفيه نظر كما يحتمل ان يكون مرموزة النزاع فى كون الجميع ككل واحد مدار القرينة بل هو ملحق فى الندور بماسوى هذه القراين ووجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعل والمفعول الاول والثانى والجار والمجرور اذ المتعلق فى الاجفان بقوله تقرى بل بقوله قرينة على ان السرى مستعار من السير بالليل فقد جمع البيت جميع القرائن المذكورة لان الكلام فى قرينة استعارة واحدة كما لايخفى على واحد ومنهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول قابل الجميع بواحد من هذه الامور مرادا به مايجاوز الواحد من اثنين اوثلثة اواكثر فى البيت تمثيلان تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثانى باعتبار قوله تقرى وتمثيل جميع من الفاعل والمفعول فى سرى ومن هفوات الشارح المحقق تفسير الحزن بالسهل وكانه سهو من الناسخ وكان عبارته مقابل السهل فسقط المضاف من قلم الناسخ والامر فيه سهل **(وباعتبار اخر)** غير اعتبار الطرفين والجامع والثلثة واللفظ وهوالذى سماه المصنف فى الايضاح التقسيم باعتبار الخارج اى الخارج من اركان التشبيه والمراد خارج خاص واعتبار اخر خاص والا فالاقسام باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لاتنحصر فى الثلثة فان لها اقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية اولفظية واما واضحة اوخفية فالمراد ان الاستعارة باعتبار اقتران ملايم لاحد الطرفين سوى القرينة اذلا استعارة باعتبار لاحد الطرفين الاوفيها تقارن ملايم المستعار منه اعنى القرينة فلو لم يكن القرينة خارجة

عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شارحوا المفتاح خروج القرينة عن الاعتبار
حيث قال فى تعريف المطلقة وهى مالم تعقب بصفة ولا تفريع عن التعقيب فقالوا فى لفظ
التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة
تجريدا مع كونها من خواص المشبه ولذا جعل فى الحمام اسد خلوا من الترشيح والتجريد
لما انه لما رأى المصنف ان فى لفظ التعقيب ابهام اشتراط كون الملايم بعد الاستعارة عدل عنه
فقال (ثلثة اقسام مطلقة وهى مالم تقرن) ولم يقل مالم تعقب ولم يفته ماقصد به
السكاكى لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من تتمة الاستعارة
فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بمايلايم (بصفة ولا تفريع) يريد بالتفريع
مايكون ايراده فرع الاستعارة سواء ذكر على صورة التفريع وهو تصديره بالفاء
اولا نحو فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث جعله اليمنى من التفريع لان ذكر الاذاقة
مع اللبأس فرع استعارته لشدايد الجوع والخوف ولما كان الصفة شاعت فى النحوية قال
(والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوى) وتذكير النحوى لتذكير الصفة بعبارة المراد وقدر
الشارح موصوفه النعت على مايقتضيه الايضاح ونحن تبعنا داعى دقة النظر والصفة
المعنوية تحتمل ماقام بالغير ومادل على ذات مبهمة باعتبار معين هو المقصود وقد تنبهت
بماذكر ان التفريع ايضا كان محتاجا الى توضيح (ومجرده وهى ماتقارن بمايلايم
المستعارله) ينبغى ان تقيد مايلايم المستعارله بان يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة
وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا ان فى التجريد كسر المبالغة فى التشبيه فعلى هذا لايكون
فيه تبعيد الكلام فى قوله * قامت تظللنى ومن عجب * شمس تظللنى من الشمس * تجريد من اسناد
التظليل لان التعجب من التظليل اخرجه عن ان يوجب خللا فى دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين
الشمس كيف يتعجب من تظليله (كقوله) اى قول كثير تصغير كثير صاحب عزه (غمر
الرداء) اى كثير العطاء استعير الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما
يصون الرداء مايلقى عليه من الغبار والدناس بقرينة سياق الكلام وذكر
الغمر لا للقرينة بل للتجريد لانه الماء الكثير فاضافه الى العطاء مريدا به الكثير
وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف دون الرداء قال الزمخشرى ولولا قصده
الى التجريد وكأن قصد الترشيح لقال سابغ الرداء لان الرداء هو الموصوف بالسبغ
والسعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر فى القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر
لمطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح اشبه على انه لو حمل على الكثرة لا احتيج
الى التجريد من الماء وههنا نكتة لابد من التنبيه عليها وهو انه اذا اجتمع ملايمان للمستعارله
فهل يتعين احدهما للقرينة او الاختيار الى السابغ يجعل ايهما شاء قرينة والاخر تجريدا
قال بعض الافاضل ماهو اقوى دلالة على الارادة للقرينة والاخر للتجريد ونحن نقول
ايهما سبق فى الدلالة على المراد قرينة والاخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة
على المراد و بعد سبق احد الامرين فى الدلالة لا معنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر
تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والاوجه ان كلا من الملايمين المجتمعين ان صلحت
قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل
متعددة القرينة مجردة (اذا تبسم) البسم والتبسم والابتسام اقل الضحك واحسنه فقوله
(ضاحكا) حال مؤكدة ولك ان تجعله حالا مقيدة فان تبسم الكريم قد يكون فى مقام الانعام
وعلامة لانجاح السؤال وقد يكون لمجرد الضحك فقوله ضاحكا احتراز عن التبسم معطيا

معروفة نسخه

انماهو من تتمة الاستعارة هى القرينة المانعة لا المعينة ويمكن دفعه بان لاصحة للاستعارة بدون القرينة المعينة فهى ايضا ملحقة بما هو تتمة لها عه

شبهت نسخه

ومجيب السؤال يعني بلغ من العطاء الى ان تبسمه حال ضحكه من غير ارادة اجابة سؤال تملك السائلين امواله والمراد التمليك في الواقع لا في ظن السائلين كما ظن فان فيه رعاية مقام المدح تمة البيت غلقت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر الراهن على انفكاكه وهذا مجاز مشهور واصله انه كان في الجاهلية ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن كذا في الفايق فمعنى البيت اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدى السائلين قال المصنف في الايضاح وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما تنقيحه ان الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدايد الجوع والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللبأس ولذا اختاره على طعم الجوع الذي هو انسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملايمات المستعار له مع انه لبس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البلاء والشدايد وجرت مجرى الحقيقة في اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشيع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اقتفى في ذلك اثر الزمخشري فقوله شبه ما يدرك من اثر الضر والالم وبما يدرك من طعم المر والبشيع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق في اصابة الشدايد ومانشأ منه هذا التعارف لا بيان ان في الاية استعارتين احداهما تصريحية وهو انه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشيع حتى اوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخييلية لا تجريدية كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشري اعتبار تينك الاستعارتين في الاية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا ارادة ما تعارفت من اصابة الشدايد ولا يجتمعان وان قال بعض ان لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا لاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا تحتاج الى قرينة فكيف تجعل قرينة على الاستعارة بالكناية (ومرشحة) عطف على مجردة كما ان المجردة عطف على مطلقة والثلثة خبر مبتدأ محذوف اى هى مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها خبرا من الكناية عن الاقسام الثلثة واما ما يشعر به كلام الشارح ان الثلثة اخبار لمقدرات ثلثة اى الاول مطلقة والثاني مجردة والثالث مرشحة فبعيد ولعل مراده ليس ما يشعر به عبارته (وهى ما قرن بما يلايم المستعار منه) ولم يلتفت الى ما يقرن بما يلايم المستعار له في الاستعارة بالكناية مع انه ايضا ترشيح لانه ليس هناك لفظ يسمى استعارة بل تشبيه محض وكلامه في الاستعارة المرشحة التى هى قسم المجاز لا في ترشيح يشمل ترشيح الاستعارة والتشبيه المضمر في النفس واما عدم التفاوت السكاكي فوهم ما ليس عنده وهو ان المرشحة من اقسام الاستعارة المصرحة اذ التحقيق ان الاستعارة بالكناية ان اريد فيها على الكنية ما يلايمها تصير مرشحة عنده (نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) فانه استعار الاشتراء للاستبدال ثم فرع عليها ما يلايم الاشتراء من فوت الربح واعتبار التجارة وقد نبه على ان التقسيم اعتبارى بقوله (وقد يجتمعان) اى التجريد والترشيح او على دفع ما يتوهم من التنافي بين التجريد والترشيح فان احدهما يدعو الى الاتحاد

ما تعارفت نسخة

والاخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقارن بالصفة
والتفريع والمشبه به حتى يستدعى الدعوى ثبوت الملايم للمشبه به ايضا (كقوله) اى قول زهير
(لدى اسد شاك السلاح) اى حاد السلاح واصله شائك من الشوكة التى هى الحدة والبأس
وقد يحذف الياء بعد القلب ويجرى الاعراب على الكاف فلا يكتب الياء والسلاح بالكسر
آلة الحرب اوحديدتها وبالضم النجو ومن التراكيب المشهورة سلاحه سلاحه فى طير يقال له بالعجمية
تقدرى وهو كثير النجو يحارب مع البازى بالنجو فانه يطير فوقه ويدفع نجوه عليه بحيث يسيل
من رأسه الى قدمه فيسقط ويعجز عن الطيران قال الشارح هذا تجريد لانه وصف بملايم الرجل
الشجاع قلت وكذا المقذف لو فسر بمن اوقع فى الوقايع كثيرا واما لو فسر بمن كثر لحمه حتى
كانه قذف ورمى باللحم فهل هو ترشيح وانسب بالاسد لا يبعد ان يكون كذلك وكانه لذا جعله
الشارح داخلا فى ترشيح البيت فقال بعد قوله (مقذف له لبد اظفاره لم تقلم) هذا ترشيح واللبد
كعنب جمع لبدة كحكمة وهى الشعر المتراكب بين كتفيه وفى جمع اللبدة اشعار بانه من كمال
ضخامته تعدد لبدته والتقليم القطع وفى كون عدم التقليم ترشيحا نظر لان الاسد بعيد عن
الوصف بعدم تقليم الظفر بل هو بالتجريد اشبه لانه انما يوصف بعدم تقليم الظفر مامن شانه
التقليم ولو اريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على مافى شروح الكشاف من انه يقال فلان
مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع
الا ان يقال الوصف بعدم الضعف اخص بالاسد (والترشيح ابلغ) من الاطلاق والتجريد
وكذا الاطلاق من التجريد والترشيح الصرف من جمع الترشيح والتجريد (لاشتماله على
تحقيق المبالغة) فى ظهور العينية التى توجب كمال المبالغة فى التشبيه فيكون اكثر مبالغة واتم
مناسبة بالاستعارة فقوله لاشتماله يصلح ان يكون دليلا على ما اريد بقوله ابلغ سواء كان من
المبالغة او البلاغة (ومبناه) اى مبنى الترشيح (على تناسى التشبيه حتى انه يبنى) اى يجرى صيغة
المضارع لحكاية الحال الماضية (على علو القدر ما يبنى) ويجرى (على علو المكان) فى مقام
استعارة علو المكان لعلو القدر (كقوله) اى قول ابى تمام من قصيدة يرثى بها خالد بن يزيد
الشيبانى ويذكر اباه ويمدحه فى هذا البيت (ويصعد حتى يظن) بلام الابتداء والماضى
المعروف على ما هو الرواية المشهورة وفى شرح العلامة يظن على صيغة المضارع (الجهول)
فضلا عن الذكى العارف (بان له حاجة فى السماء) اشارة الى انه يظن انه لا يتوقف حتى
يدخل السماء ويسرع فى الصعود كما هو شان الساعى فى الحاجة فقد بالغ بذكر الجهول
فى ظهور صعوده الى السماء فلا يرد ان اسناد ظن الصعود الى كامل الجهل قاصر فى
المبالغة فى صعوده اذ فيه كمال المبالغة وذكر الشارح فى دفعه انه ذكر الجهول اشارة الى
انه غنى بالله وظن الحاجة به جهل عظيم قال المصنف فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه
ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام
وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشيح على تناسى التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح
البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم انه لولا تناسى التشبيه لما كان لهذا الكلام
وجه (ونحوه) اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان (ما مر من التعجب) فى قوله
قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس (والنهى عنه) اى عن التعجب فى قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته قال فى الايضاح غير ان مذهب التعجب عكس مذهب النهى عنه
فان مذهبه اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من
خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على

الفرع مع الاعتراف بالاصل) قال في الايضاح واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه فهذا احمل الشارح على ان حمل الفرع على المشبه به والاصل على المشبه فقال في توجيهه ان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام ووافقه السيد السند في شرح عبارة المفتاح ونحن نقول وان نساعد في اطلاق الاصل على المشبه والفرع على المشبه به لكن لا يخفى ان البناء على الفرع هنا وفي عبارة المفتاح في محاذاة قوله حتى انه يبنى على علو القدر وعلو القدر هو المشبه ومع ذلك لا يرضى العارف بسياق الكلام ان يجعل الفرع عبارة عن المشبه به فلا تحمل عبارته على ما حمله الشارح لان المانع اقرب من الداعي بل نقول مراده بالفرع المشبه ويريد انه اذا جاز بناء حال الاصل وهو المشبه به واجراءه على الفرع وهو المشبه مع الاعتراف بالاصل وعدم الاصرار على انكار ان هناك متعدد افضلا عن جعل بعضه اصلا وبعضه فرعا على ان توجيه ما في الايضاح والجمع بينه وبين ما في الكتاب يمكن بانه قصد في الايضاح الى بيان يؤول الى ما يؤول اليه ما ذكره هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما في المفهوم حتى يكون كلام الايضاح شارحا لخصوصيات هذا النظم (كما في قوله) اى العباس بن الاحنف (هي الشمس مسكنها في السماء فعز) اى حمل على الصبر (الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع) انت (اليها) اى الى الشمس (الصعود ولن تستطيع) اى الشمس (اليك النزول ولا فع جحده اولى) هذا جواب قوله واذا جاز اى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى ولا يخفى ان قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد والاعتراف بالاصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله امرا مقررا فينبغي ان يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرره اولى ولا خفاء في انه كما ان اثبات حال الاصل للفرع يحتاج الى توجيه يحتاج اثبات حال الفرع له مع جحد الاصل وتناسي التشبيه وجعل الفرع عين الاصل الى توجيه لانه مع تناسي الاثنينية وجعل اتحاد المشبه مع المشبه به نصب العين كيف يسوغ اثبات حال المشبه واضافة ما هو من خواصه اليه فتوجيه الترشيح صار موجب خفاء امر التجريد وقد قد منا لك في توجيه اجتماعهما ما ينفعك هنا وربما يوجه بان التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل وجهة هو موليها وما قدمنا اعذب وعشرب البلاغة انسب (واما) المجاز (المركب) عدل لبيان المجاز المفرد بجعل البيان السابق في قوة قولنا اما المجاز المفرد فكذا تفصيلا لمطلق المجاز المعرف في صدر المبحث (فهو اللفظ) المركب كذا في الايضاح فكانه اشار الى ان المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على ان تقييد المعرف بالتركيب يفيده فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب (المستعمل فيما) اى معنى (شبه بمعناه الاصلي) يعني المطابقي وبهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه اراد التنبيه على ان التشبيه الذي يبتني عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من عدة امور الى مثلها الا في وجه منتزع من عدة امور كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبهناك على انه لا يتم فتذكر فزاد قوله (تشبيه التمثيل) ولم يكتف بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف اوعن ايهام اخذ المعرف في المعرف ولم يحترز بقوله تشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة فيغني عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا تصلح للتعويل وزعم السيد السند ان طرف التمثيل لا يصح ان يكون

الاحترازعن نسخه

والبناء على المشبه به بمعنى اجراء الكلام على مقتضاه بجا مع البناء على المشبه بمعنى اجراء المشبه به عليه

وبشرب نسخه

مفردا وماشتهر فى كلامهم كلام ظاهرى مبنى على التسامح فكلما يذكر الطرف مفردا
فهو الفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما لم يذكر الامفردا قيل ان الطرف مفرد
مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافقه فى هذا فى بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل
للاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغى تقديم قوله للمبالغة فى التشبيه على قوله
تشبيه التمثيل لاقتضاء التعريف تقديم المشترك الذى هو فى عداد الجنس على المختص الذى
هو فى عداد الفصل وسيأتى لهذا مزيد تفصيل يكشف الغطاء عن وجه الحق ان شاء الله
تعالى وقد اشتمل التعريف على العلة الفاعلية وهى المتكلم المستعمل والصورية وهى
الاستعمال لان الاستعارة معه بالفعل والمادية وهو التشبيه لانها معه بالقوة فاراد اتمام
الاشتمال على العلل فصرح بالغاية بقوله (للمبالغة فى التشبيه) ونبه به على ان الادعاء
فى هذه الاستعارة ايضا مرعى بقى ان كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للمستعار منه
غير ظاهر (كما يقال للمتردد فى امر) ان كان اختصارا لما فى المفتاح كان المعنى كما يقال
للمفتى المتردد فى جواب المسئلة لكنه اخلال وان كان عدولا الى امثال جامع لما فيه ولغيره
فالامر واضح وكانه على الاول حمله الشارح المحقق حيث قال عطفا عليه ولما كتب الوليد
بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فاذا بلغك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما شئت فتأمل وقوله (انى اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى) بيان الكلمة ماوليس مقول القول فافهم والمشهور اراك على صيغة
المعروف وللمجهول ايضا مساغ وحينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام والظاهر من العبارة ان
اخرى صفة رجلا وهو المشهود له فى عبارة المفتاح حيث قال فتأخذ صورة تردد بمعنى المفتى
٩فتشبيهها بصورة تردد انسان قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد
فيؤخر اخرى ثم يدخل صورة المشبه فى جنس صورة المشبه به روما للمبالغة فى التشبيه فتكسوها
وصف المشبه به من غير ٨تغير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا اراك
ايها المفتى تردد تقدم رجلا وتؤخر اخرى ويشهد له عبارة الايضاح ايضا حيث قال
فى بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب
فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاورد عليه ان المتردد
لا يقدم رجلا قدامه ولا يؤخر رجلا اخرى خلفه فدفعه الشارح المحقق فى شرحه للمفتاح
بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى يقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة اخرى خلفك
واورد عليه ان تأخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتدأ منه لا الى خلف المتردد فالاولى يقدم
خطوة ويؤخر خطوة اخرى ويعد بردان المشهور فى التردد تقديم الرجل وتأخيرها
لا الخطوة وتباعد السيد السند فى التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التى قدمها جعلها
رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر
ما ذكره ان اخرى صفة تارة اى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة فان هيئة تردد المتردد
فى الذهاب هكذا (وهذا يسمى التمثيل) لاستلزامه التمثيل او لبنائه عليه (على سبيل الاستعارة)
لانه استعارة متضمنة للتشبيه فالتشبيه التمثيلى فيه على طريق الاستعارة (وقد يسمى التمثيل
مطلقا) وحينئذ يقيد اسم التشبيه فيقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلى ولا يطلق التمثيل مطلقا
على التشبيه اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات
مركبة ليست علاقتها التشبيه كالاخبار المستعملة فى الدعاء او التحسر او التحزن او نحو ذلك
ولا يبعد ان يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجاز

٩ فشبهها نسخه
٨تغير نسخه

لو صح دليلكم لزم ان يجعل قوله تشبيه التمثيل مقدما على قوله اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لان قوله هذا على ما ذكرتم يحترز به عن الاستعارة المفردة فيكون فى عداد الفصل وقوله تشبيه التمثيل فى عداد الجنس لان قولكم لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل الخ يدل على ان قول المصنف تشبيه التمثيل يعم الاستعارة المفردة والمركبة فيكون فى عداد الجنس فيرد عليكم مثل ما اوردتم على الشارح المحقق تأمل شاه قلى عفى عنه

اعلم ان قوله للمبالغة متعلق بقوله المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى وقوله تشبيه التمثيل مفعول مطلق لقوله شبه بمعناه الاصلى فلو قدم قوله للمبالغة على قوله تشبيه التمثيل لزم الفصل بالاجنبى بين العامل ومعموله على ان قوله للمبالغة علة غائية للتعريف والعلة الغائية لكونها موجودة بعد المعلول تناسب التأخير تأمل شاه قلى عفى عنه

امر بالتأمل ليظهر وجه قوله وكانه على الاول حمله الشارح وهو انه يحتمل ان يكون المقابلة اعتبار التمثيل بالاول لشيوعه وبالثانى او وقوعه من ذلك البليغ وليظهر حسن موقع فاذا بلغك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما شئت لانه ايهام اقتباس منا عفى عنه

بالاصالة اجزاءها الداخلة في المجاز المفرد فلو عد اللفظ الذي صار مجازا لتجوز في جزئه قسما
على حدة من المجاز لكان جا في اسد وقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة
الله وامثالها مجازات مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث
انها استعارة لا تجوز في شئ من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شئ
من اجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه
الاصلي ولا شئ مما ليس علاقته علاقة التشبيه كذلك بقي ان قولنا حفظت التورية
لمن حفظها استعمل في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا ان يتكلف
ويقال حفظت التورية لم يستعمل في لازم معناه بل افيد اللازم على سبيل التعريض
وفيه بحث فتأمل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة
لا ينبغي ان لا يجرى منه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالاستعارة التبعية
اولا وبعد كونه تبعية اعتبرت الاستعارة اولا في اي شئ (ومتى فشا) اي انتشر
(استعماله) اي المجاز المركب او اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي وجعل
الضمير الى التمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا يوجب اعتبار الاستخدام (كذلك)
فسره الشارح بكونه على سبيل الاستعارة واحترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه
او في معناه الاصلي وهو تكلف اذ شيوع استعمال التشبيه او اللفظ في المعنى الاصلي غير داخل
في فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه به فالوجه ان المراد به عدم التغيير اي متى فشا كذلك
من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئة في المضرب وحينئذ
يكون اشد اتصالا بقوله ولهذا لا يغير الامثال ولتعلقه بقوله (يسمى مثلا) وجه اي كما يسمى
تمثيلا على سبيل الاستعارة وتمثيلا مطلقا يسمى مثلا ولا يبعد ان القصد الى تسميته مثلا
بخصوصه وتسميته تمثيلا لا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل لان في نوع المثل
بشهادة كلمة متى فالتسمية مثلا ايضا لا بخصوصه (ولهذا) اي لكون المثل تمثيلا فشا
استعماله ملتزما فيه هيئة المورد من غير تغيير يستدعيه المضرب (لا تغير الامثال) فلا يقال
في خطاب الرجل الذي يطلب شيئا ضيعه قبل ذلك ضيعت اللبن بالصيف بفتح التاء بل
بكسرها لانه كان واردا في امرأة ولا يخفى ان ضيعت اللبن في مضربه لم يستعمل فيما
استعير له في المورد بل نقل الى معنى اخر فهو استعارة متفرعة على استعارة لصيرورة
الاستعارة حقيقة في موردها ومما ينبغي ان لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى
المثل كما في ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به
الحكم بعدم تغيير الامثال وللامثال تأثير عجيب في الاذان وتقرير غريب لمعانيها في الاذهان
فهي بين الالفاظ كالموجوه والمشاهر من الناس حتى يعبر بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ
منه للحال والصفة والقصة اذا كان لها شان عجيب وكثر ذلك في التنزيل كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية اي حالهم او صفتهم او قصتهم العجيبة الشان الغريبة
في نظر الاذهان وكقوله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون
اي فيما قصصنا عليكم قصتها العجيبة لما فرغ من بحث الاستعارة وكأنه مظنة ان يؤخر
عليه بانه فاته الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولم يستوف اقسام الاستعارة وبانه
خالف السكاكي في مواضع عقبها بفصلين احدهما في تحقيق الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية على وجه يتبين انهما ليستا من اقسام المجاز اللغوي والاستعارة المذكورة فلذا
اهملنا لا لفوتهما والغفلة عنهما وثانيهما في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه وقدم

وكان نسخه

فصل الاستعارة بالكناية والتخييلية لان الحقيقة انهما يخالف بيان السكاكى وفى فصل
تزييف رأيه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتتمة له ايضا (فصل) الاقوال فى الاستعارة
بالكناية ثلثة احدها ماذهب اليه القدماء وهو المشبه به المستعار للمشبه المسكوت عن ذكره
اعتمادا على دلالة اثبات لازم المشبه به للمشبه على ان المشبه به مستعار له ففى قولنا نشبت
اظفار المنية بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنية الذى لم يذكر اعتمادا على ان
اضافة الاظفار الى المنية تدل على ان السبع مستعار لها وزعم الشارح المحقق والسيد
السند ان فى كلام الكشاف فى تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله تصريحا بذلك حيث قال
من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ
من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان
الشجاع اسد هذا كلامه وقالا هذا هو القول الصواب الذى لا خلل فيه وفيه ان القصد
من استعارة السبع للمنية الى دعوى ان كونها سبعا قد تقررت وصارت مسلمة لكمال المبالغة
فى التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنية فانها تفيد كاطلاق السبع عليها ان
كونها سبعا مسلم فى الحكم بان هناك سبعا مستعارا لها منويا نصب اضافة الاظفار
قرينة عليه تكلف خلاف مايشهد به الوجدان من غير حاجة اليه فالحق ان الاستعارة
بالكناية هى استعارة السبعية للمنية المسكوت عنها بالرمز اليها بذكر رادفه الذى هو الاظفار
وفى قول الكشاف حيث قال عن ذكر الشئ المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله ففيه
تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة الاسد للشجاع شهادة
ظاهرة لما قلنا نعم يتجه عليه ان فى الاستعارة دعوى ظهور الاسدية وكونها مسلمة
لا دعوى انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان فى قوله تنبيه تنبيها على ظهور الدعوى فتنبه
وثانيها ماذهب اليه السكاكى صريحا وان كثيرا فى كلامه مايقتضى انه جرى على
ماتقدم من قول القدماء انها لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به ادعاء بقرينة استعارة لفظ
ماهو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة مخيلة شبيهة به اثبت للمشبه ولاغبار عليه بل
فى حكمه بانه مجاز وجعله قسما للاستعارة الداخلة فى المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ
لازم المشبه به مستعار لصورة وهمية شبيهة به تعسف لا حاجة اليه بل ابقاء اللازم على
معناه واثباته للمشبه مجازا اعون للدلالة على المقصود واقوى قرينة عليه فيدفعه ان
اثبات الحكم للاستعارة التخييلية حينئذ يرجع الى المشبه به لا اليها فقولنا نشبت اظفار
المنية لو اريد بالاظفار حقيقتها يفيد تعلق اظفار السبع لا تعلق الموت فلولا قصد امر
ثابت للمنية لفات المقصود وفسد البيان كيف لا ومال نشبت اظفار المنية
لو كانت الاظفار على حقيقتها انشبت اظفار السبع الذى اتحدت معه المنية
لكمال الشبه بينهما ولا شبهة فى انه يفيد تعلق الاظفار وثالثها ماذهب اليه
المصنف قال الشارح هو شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا هو يبنى على مناسبة
لغوية اذ تسميتها بالكناية وان كانت فى موقعها لكن تسميتها استعارة خالية عن المناسبة
وكأنه استنباط منه ونحن نقول اقوى مايدل على ضعف مذهبه انه فى قولنا اظفار المنية
يجعل كون المنية سبعا مسلم الثبوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيه فلا يصح قوله وقد
يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه ولا قوله ويدل عليه بان

يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به هذا فقوله (وقد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح
بشئ من اركانه سوى المشبه) يشمل زيدا فى جواب من تشبيه الاسد فاخرجه بقوله (ويدل

عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به)من غير ان يكون هناك امر محقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر (فيسمى) التشبيه (استعارة بالكناية) او استعارة (مكنيا عنها) اما الكناية والمكنى عنها فلانه لم يصرح به بل انما اشير اليه بذكر لازم المشبه به واما الاستعارة وان قيل انها مجردة تسمية خالية عن المناسبة كما مر فلانها استعيرت للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به لان ما هو حقه تلك الدلالة اداة التشبيه (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية)لاستلزامه استعارة لازم المشبه به للمشبه وتخييل ان المشبه من جنس المشبه به وهذا القول منه في الاستعارة التخييلية موافق لكلام السلف ومصرح به في كلام الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيها قول السكاكي ففيها قولان لا ثالث لهما ولا يذهب عليك ان تعريف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم المشبه به للزوم المشبه فان مجرد التعبير عن لازم المشبه بلفظ لازم المشبه به يدل على التشبيه فانه لولا التشبيه لم يستعر المشبه به للمشبه وقد جعل العلامة في الكشاف قوله تعالى ينقضون عهد الله من هذا القبيل حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين الا انه لما زعم المصنف ان الاتفاق على ان قرينة المكنية لا تكون الا التخييلية كما سيجيء لم يحفظ تعريفها عن خروج مثلها عنه قال المصنف في الايضاح ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به وكأنه اشار بقوله ومنه دون ان يقول على ضربين الى انه لا حصر فيهما اذ يكفي للقرينة اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه سواء كان له دخل في وجه الشبه او لا الا ترى ان قوله صحا القلب عن سلمى اذا جعل فيه تشبيه القلب بالسكران مضمرا في النفس يدل عليه اثبات الصحو المخصوص بالسكران مع انه لا دخل له في وجه الشبه الذي هو التحير وزوال العقل فعدول الشارح عن بيانه الى قوله ثم ذلك الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة واشار الى الاول بقوله (كما في قول) ابي ذويب (الهذلي) مع انه الاحق بالتقديم هو القسم الثاني لمزيد الاهتمام به اذ فيه تنبيه على خطأ السكاكي حيث جعل قول ابي ذويب من القسم الثاني وقال ان قوام اغتيال السبع للنفوس بالاظفار فان قلت قد ذكره المصنف في الفصل الثاني على وفق ما ذكره السكاكي فقد ناقض نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يقدح هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقيق الامر هنا (واذا المنية) من اعلام الموت (انشبت) اي اعلقت (اظفارها شبه) في نفسه (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة) تفسير للقهر (من غير تفرقة بين نفاع وضرار فاثبت لها) اي للمنية (الاظفار التي لا يكمل ذلك فيه بدونها) وان يتقوم بدونها لان من اسباب اغتيال السبع الانياب واشار الى الثاني بقوله (وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق) يعني ضرك اكثر من برك ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن اداء حقه ففيه التوجيه فافهم فانه البديع النبيه ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حالي من قبيل لجين الماء وان الظاهر انه لا فرق بينه وبين قول الهذلي فانه شبه فيه الحال بالانسان في الدلالة على المقصود وليس قوام دلالة الانسان باللسان بل لها اسباب اخر من الاشارة والكتابة الا ان كما لها به الا ان المصنف يكلف وقال (شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود فاثبت لها اللسان الذي به قوامها فيه) وما به قوام دلالة الانسان المتكلم هو اللسان ولا يخفى انه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاظفار كان قوام وجه الشبه بالاظفار الا انه تكلف ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة

لان الصحو على ما في القاموس ذهاب السكر وهو ليس الا في السكران سعد

اسبق قوام الشيء بأمر على كماله به اذ لا يتصور الكمال به الا بعد القوام به وهو ظ سعد

ذكره شيخ الاسلام في حاشية المختصر سعد

مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة فى التشبيه فهو ابلغ من المصرحة فكما قولنا ان السبع كالمنية تشبيه مقلوب بعود الغرض منه الى المشبه به كذلك انشبت المنية اظفارها استعارة مقلوبة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائى واريد بالمنية معناها بعد جعلها سبعا تنبيها على ان المنية بلغت فى الاغتيال مرتبة ينبغى ان يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكى (وكذا قول زهير) حيث اثبت فيه للمشبه ما به قوام وجه الشبه فهذا اشارة الى قول الاخر (صحا) اى ذهب سكر هوى (القلب) معرضا (عن سلمى) ففيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه القلب بسكران واثبت له الصحو او ترك القلب الصبى والميل الى الجهل معرضا عنها فى القاموس صحا ذهب السكر وترك الصبى وفى الشرح ٧ اى سلا مجازا عن الصحو والسلو الخروج من الحب (واقصر باطله) اى انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال اقصر وقصر وتقاصر انتهى وحينئذ لا حذف فى الكلام المعنى ظاهر ويقال اقصر عنه اى عجز فالتقدير اقصر عنه باطله فحينئذ لا محالة فى كلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شانه الاختيار وفى كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان يرتكبه اشعار بذلك ومن لا يتفطن بهذا يكاد يقول قوله انه ترك ما كان يرتكب فى تقدير تركه ما كان يرتكبه وما كان يرتكبه فاعل ترك ومفعوله العائد الى القلب محذوفا وقال الشارح يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى قصر القلب عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع عنه باطله وتركه بحاله هذا كلامه ولا يخفى عليك ان الترك لا ينسب الى ما يرتكبه المرتكب ٣ بالنسبة اليه بل الى المرتكب ٤ بالنسبة الى ما يرتكب فلا تجاوز عن تحقيق من له القلب (وعرى افراس الصبا ورواحله) من عريته تعرية جعلته عريانا هذا هو المقصود بالتمثيل ومثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييل دائر بينها وبين الاستعارة التحقيقية وهذا فى كلام السكاكى قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل الاستعارة تحقيقية وتخييلية ومحتملة لهما والمصنف لم يلتفت الى هذا القسم فى مقام التقسيم لان المحتمل لهما لا يخرج عنهما واشار اليه فى تحقيق مثال الاستعارة بالكناية وفى هذه الاستعارة فائدة جليلة رزقناها ولله الحمد الاعلى على منه وهى انه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على اصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة منه فى تجويز ايراد كلامه محتملا لطرق متعددة ليسلك المخاطب اية شاء بل ايراده كذلك مما يزيد فى قدره ويدل على طول باعه وانشراح صدره ويزيد فى نشاط المخاطب حيث نزله ذلك المتكلم منزلة نفسه فى معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه لمجرد اشارة البيان ولم يات به فى امثلة التحقيقية لان تحقيقه هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخييلية فاشار اولا الى بيان التخييلية التى هو فيه بقوله (اراد) زهير (ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن مرادف) الزمان (المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته) لا دلالة فى الكلام على تركه ما كان يرتكبه من المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى الا ان يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخى ثم لا دلالة فيه على الاعراض عن معاودته الا ان يؤخذ ذلك من ابيات اخر لهذا الشعر والله اعلم (فبطلت آلاته) اى الات القلب وكذا عود الضمير فى معاودته وقال الشارح الضمير ان الى ما يرتكبه وكانه حفظ البيت عن ان يكون فيه قلب وههنا بحث وهو انه لم يقصد على مذهب المتن الا حقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلاته انما يلايم ذلك او اراد

فهى نسخه

هذا الاثبات فى البيت بالنظر الى المصراع الثانى والا فالمصراع الاول ليس فيما نحن فيه وهو القسم الثانى من استعارة التخييلية سعد

٧ فالمعنى حينئذ خرج القلب عن حب سلمى فلا يكون استعارة تخييلية ولا مكنيا عنها لان القلب مستعمل بدون التشبيه فى معناه الحقيقى سعد

٣ لانه ليس من ذوى القول

٤ لانه من ذوى القول

بافراس الات مايلزمه فيجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعه فى قوله تعالى
ينقضون عهد الله اوتوهم له الات كما هو شان السكاكى واوسلم فلا دلالة على تعرية
افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شان
السائر مسيرة اذا فرغ عن سلوكها (فشبه) زهير فى نفسه الصبى (بجهة من جهات السير كالحج
والتجارة قضى منها) اى من تلك الجهة (الوطر) كالسفر هو الحاجة (فاهملت الآلات)
ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة
مع اهمال الالات وليس وجه الشبه تاما بدون ضميمة اهمال الالات وليس وجه شبه كما يدل عليه
كلام الشرح فهذا التشبيه المضمر فى النفس هو الاستعارة بالكناية والتخييلية التى قرينتها
ما اشار اليه بقوله (فاثبت له) اى للصبى (الافراس والرواحل) التى تخص جهة المسير
والسفر (فالصبى) على هذا (من الصبوة) اى من جنس الصبوة لا بمعنى الكون صبيا
فى القاموس الصبوة جهلة الفتوة صباصبوا وصبوا وصبى وصبا وفيما ذكره عدول عن طريقة
السكاكى حيث جعل الصبى بمعنى الكون صبيا فاحتاج الى حذف مضاف اى اوان الصبى
واشار الى ان عنه غنى وان لاصنعة فى حذف الزمان عن المصادر واما ما قال الشارح لامن الصبا
بفتح الصاد فيقال صبى صباء اى لعب مع الصبيان فيدل ما نقلنا من القاموس على ضعفه على
ان فتح الصاد يقتضى المد ولا يساعده النظم الاعلى وجه بعيد وهو ارتكاب قصر الممدود
للضرورة ومن البين ان وجه الشبه فى هذا المثال هيئة مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون
التنبيه على ان وجه الشبه فى الاستعارة بالكناية ايضا قد يكون مركبا ايضا من فوائد
هذا التمثيل واشار الى التحقيقية بقوله (ويحتمل انه) اى زهير (اراد) بالافراس والرواحل
(دواعى النفوس وشهواتها او القوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او) اراد بها (الاسباب
التى قلما تتأخذ) اى تتفق وتجتمع (فى اتباع الغى الا اوان الصبى) وعنفوان الشباب مثل
المال والمال والاعوان (فتكون) استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا
على الاحتمال الاول وحسا على الثانى ولا يذهب عليك انه لا باس بان يراد بالافراس والرواحل
جميع ما ذكره على سبيل الترديد فكانه قصد الكلمة او منع الخلو ولما فرغ من الفصل الاول
شرع فى الثانى فقال (فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) احترز عن الحقيقة العقلية (بالكلمة
المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقول الاخير) وهو قوله من غير
تأويل فى الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو ان الاستعارة مستعملة فى غير
ما وضعت له بخلاف القول الاخر وهو ان الاستعارة مستعملة فيما وضعت له والتصرف
فى امر عقلى فانه حينئذ حقيقة لغوية ولا يسوغ اخراجها عن تعريف الحقيقة اللغوية
ولا اخراجها بقوله من غير تأويل فى الوضع لانه لا تأويل فى الوضع على غير القول الاصح وقوله
(فانها) بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا القيد بانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) اى
وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل
الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كما قيد الدعوى بقوله على اصح القولين يجب
ان يقيد الدليل الا ان تقييد احدهما يسوق الذهن الى تقييد الاخر فيكفى به وقد عدل
عن عبارة السكاكى لاختلال فيه على ما هو المشهور حيث قال وانما ذكرت هذا القيد
ليحترز به عن الاستعارة ففى الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين
ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب
من التأويل هذا والمراد بقوله دعوى اللفظ دعوى كون اللفظ على حذف كون مضاف

الى اللفظ فاشتهر انه لا يصح جعل قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له
اذ لا اختلاف فى استعمالها فيما وضعت له فى الجملة وانما الاختلاف فى استعمالها
فيما وضعت له بالتحقيق لكن اصح القولين انتفاؤه وحمل الوضع على الوضع بالتأويل بعيد
فتعين تعلقه بقوله ليحترز به فاختل النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين
ومتعلقه بقوله فى الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له و بين قوله ولا نسميها
حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين هذا ونحن نقول عدل عن المطنب
الاخفى الى الاوجز الاوضح لكن كلام السكاكى برئ عما ظن به من الخلل فان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له والمراد ماوضعت له بتأويل لوضوح
القرينة المؤدية اليه بل لفظ العد ينبئ عن كونها مستعملة فيما وضعت له لا على سبيل التحقيق
واكتفى بتقييد الدليل بقوله على اصح القولين عن تقييد الدعوى على عكس ما فعله المصنف
لكن ما فعله المصنف انسب لان حوالة امر اللاحق بالسابق انسب من العكس واحفظ
من توهم غير المقصود (والمجاز اللغوى) عطف على قوله الحقيقة اللغوية اى عرف السكاكى
المجاز اللغوى (بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق) اراد به ما يقابل التأويل
(فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته واتى بقيد التحقيق لتدخل الاستعارة)
فى تعريف المجاز بناء (على ما مر) من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل وهذا واضح
وان كان ظاهر عبارة السكاكى تقتضى ان هذا القيد لاخراج الاستعارة حيث قال وقولى
بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج وفى بعض النسخ احتراز ان لا يخرج استعارة لان ذلك
الظاهر ظاهر الفساد فجعل الشارح كلمة لا زائدة وجعل فى المختصر الجار المحذوف فى احتراز
ان لا يخرج كلمة اللام اى احتراز لئلا يخرج ونحن نقول المراد احتراز عن ان لا يخرج مداول
الاستعارة عما وضعت له فلا تدخل الاستعارة فى المستعملة فى غير ماوضعت له (ورد)
ظاهر ماذكره السكاكى (بان الوضع) وان يطلق فى شان الاستعارة فيقال هى موضوعة
للمستعار له بتأويل ويطلق عليه الموضوعة بالتأويل لكن لا يطلق فيها الوضع من غير
تقييد بالتأويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا مما ذكره المصنف وتبعه الشارح
فيه من انه فسر السكاكى بنفسه الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه
احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة لانه يجوز ان يكون تفسير السكاكى تفسير الاحد معنييه
ولا يلزم من تفسير احد المعنيين نفى الاخر فهو (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل) فالاستعارة
داخلة من غير قيد بالتحقيق فلا يصح انه ليدخل الاستعارة فى تعريف المجاز نعم فيه
زيادة ايضاح للدخول و بهذا التقرير ظهر ان ما اجاب به الشارح عنه فى المختصر من انه
اراد السكاكى انه عرض للوضع اشتراك بين معناه المشهور والوضع بتأويل فذكر قوله
بالتحقيق قرينة على المراد ليظهر فيدخل فيها الاستعارة لان انصرافه عند الاطلاق الى
ما ليس بتأويل بنفى عروض الاشتراك ويرد ايضا توقف الدخول على التقييد بانه يصدق
على الاستعارة الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لا محالة ولا ينافيه صدق الكلمة
المستعملة فيما وضعت له لان صدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثانى باعتبار
الوضع بالتأويل ولا يندفع بما ذكره الشارح فى المختصر انه قرينة على نفس المراد بلفظ
الوضع الذى عرض له الاشتراك لئلا يحمل على الوضع بالتأويل فيخرج الاستعارة
لان عروض الاشتراك قد زيف واعلم ان الشارح قال المراد بالوضع

فهى نسخه

وذكر نسخه

على تعيين نسخه

الوضع موافقا لما فى الايضاح وما يشتق منه لينتفع به فى اثبات عدم الحاجة الى تقييد وضعت بعدم التأويل فى تعريف الحقيقة وبالتحقيق فى تعريف المجاز ويمكن ان يقال بان حال الوضع يكفى فيما هو بصدده لتقرر ان المشتقات تابعة للمصدر فى ذلك (وبان) عطف على قوله بان فى قوله ورد بان واعاده الجار يدل على ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل فى الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار (التقييد باصطلاح به التخاطب) لا بخصوصه (كما لا بد منه فى تعريف المجاز لا بد منه) فى تعريف (الحقيقة) ليخرج المجاز المستعمل فيما وضع له كالصلوة التى استعملت فى لسان الشرع بمعنى الدعاء فحصل الاعتراض ان التعريف غير مانع وربما يجاب بان المراد بالوضع فى قوله من غير تأويل فى الوضع الواضع فى اصطلاح به التخاطب وذلك يوجب تقييد الوضع فى غير ما وضعت له باصطلاح به التخاطب وبهذا اندفع ما ذكره الشارح انه لا يكفى العهد بل لا بد من تقييد موضوعة ايضا فى قوله فيما هى موضوعة له نعم يتجه ان لام العهد لا يصرف اللفظ الا الى وضع مفهوم من قوله فيما هى موضوعة له وان قوله بالتحقيق فى تعريف المجاز وقوله من غير تأويل فى الوضع فى تعريف الحقيقة بمعنى واحد بلا ريبة فلو اغنى قوله من غير تأويل فى الوضع عن قيد اصطلاح به التخاطب لاغنى عنه قوله بالتحقيق ومنهم من اجاب بان القيد مراد فى تعريف الحقيقة تركه للعلم به من تقييد تعريف المجاز وهو غير ملتفت اليه لوجوه منها ان الترك بالمقايسة لا يليق بالتعريفات ومنها ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكى فى تعريف المجاز لا يمكن ذكره فى تعريف الحقيقة لانه يستلزم الدور ومنها ان المفتاح الذى هو بصدد توضيح التعريف الى ان ذكر للتوضيح قوله من غير تأويل فى الوضع مع انه لا حاجة اليه كيف يتوهم به ترك القيد للمقايسة واجاب عنه الشارح وارتضاه السيد السند بان الامور التى تختلف بالاضافات لا يتم تعريفاتها بدون اعتبار قيد الحيثية وقد تعارف ذلك بحيث يكتفى بهذا التعارف من ذكرها وبان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما فى قولنا الجواد لا يخيب سائله ومعلوم ان الحقيقة والمجاز من الامور الاضافية حتى ان لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى معنيين بل بالنسبة الى معنى واحد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له والصلوة المستعملة فى لسان الشارع فى الدعاء لم تستعمل فى الموضوعة هى له من حيث انه موضوع له ولا يصح ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له من حيث انه غير ما هى موضوعة له لان استعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا لم يترك التقييد باصطلاح به التخاطب فى تعريف المجاز وفيه بحث وهو انه لو اريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه موضوعا له علة مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل انه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى فى الحيثية التعليلية بمجرد ان لها مدخلا فلا خفاء فى مدخلية كون الشئ غير ما وضع له فى استعمال المجاز الا انه لا يكفى بل لا بد من ضميمة التعلق مع كونه غير هذا قال فى الايضاح ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط كما تقدم يريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فغلطت واجيب تارة بان الغالط لا ينصب قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ورده الشارح بان اشارته الى الكتاب قرينة مانعة وفيه انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم تعده المخاطب ساهيا بل هذه الاشارة

قرينة مانعة عن ارادة التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى ان ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير ان يلتفت الذهن اليه وتارة بان عبارة الحد مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد فى ذكر الغلط واجاب عنه السيد السند بان المراد بالغلط ليس ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطأ فى اللغة صادرا عن قصد وفيه انه قوله كما تقدم يتأدى ان مراده ماهو سهو نعم لوكان المراد ذلك لتم ان الغالط لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن المناقشة فى عدم كون هذا الغالط حقيقة لانه يحتمل ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التى استعملت فيما وضعت له فى اعتقاد المتكلم غايته ان لا يكون حقيقة صحيحة (وقسم) السكاكى (المجاز اللغوى) اى المجاز بالمعنى الذى سبق (الى الاستعارة وغيرها) ولم يرد انه قسمه اليهما صريحا بل انه ذكر ما يحصل منه هذه القسمة لانه قسمة الى خال عن الفائدة ومتضمن لها وقسم المتضمن لها الى الاستعارة وغيرها ومن البين انه يستفاد منه ان المجاز المطلق استعارة وغيرها (وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفى التشبيه) اى لفظ احد طرفى التشبيه بقرينة قوله (وتريد به الاخر) ذلك ان تريد به معنى الاخر فتأمل (مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به) جعل الاستعارة قسمين احدهما المشبه المراد به المشبه وثانيهما المشبه به المراد به المشبه ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا المشبه به حيث قال ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا اما فى صورة ارادة المشبه بالمشبه به فظاهر حيث استعير من المشبه به اسمه للمشبه واما فى صورة ارادة المشبه بالمشبه فيتبادر ان يكون المستعار منه المشبه لكنه اعتبر فى اطلاق المستعار منه استعارة لازم المشبه به للمشبه ففى اظفار المنية جعل المستعار منه السبع مع انه اريد بالمنية السبع لانه استعير من السبع الاظفار للمنية ولا يخفى هذا ظن به انه خالف نفسه فى هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكناية منها السبع ولذا جعل المشبه به مستعارا منه لكن فى جعل اسم المشبه به مستعارا مخالفة بجعله الاستعارة بالكناية المشبه الا ان يقال اراد ان المشبه به نفسه سواء كان المذكور كما فى الاستعارة بالكناية او المتروك كما فى الاستعارة المصرحة سمى مستعارا منه لما عرفت بالتفصيل واسم المذكور مستعارا كما هو المتبادر منه ومن ترك التسوية فيه بين المذكور والمتروك ومما يوهم كلامه فى هذا المقام انه جعل الاستعارة بالكناية الاظفار حيث بين فى استحقاقه اسم الاستعارة كون الاظفار مستعارا ويمكن دفعه بانه جعل المنية مستحقة لاسم الاستعارة لاستلزامها استعارة الاظفار وقد انكشف لك بما ذكرنا لك ان زعم القوم انه وقع منه خبط عظيم فى تحقيق الاستعارة بالكناية واضطراب فى كلامه ليس بوارد نعم يتجه انه كيف يكون المنية مجازا وسيجيء ما يتعلق به ان شاء الله تعالى (وقسمها) اى السكاكى الاستعارة (الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون المذكور) من طرفى التشبيه (هو المشبه به وجعل منها تحقيقية) سواء كان على سبيل القطع او الاحتمال (وتخييلية) كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع انه قال والمصرح بها ينقسم الى تحقيقية وتخييلية تفننا وما قال الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه اراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسم اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما فى بيت زهير ليس بشيء لان الظاهر من قوله (وفسر التحقيقية بما مر) اى ما يكون المشبه متحققا حسا او عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التخييلية على القطع (وعد التمثيل) اى الاستعارة التمثيلية وقد عرفت انها قد يسمى التمثيل مطلقا كما يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة

فلاوجه للتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح (منها) اى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ومن البين انه لا اختصاص للتمثيل بالتحقيقية الامانع من تشبيه صورة مركبة من امور وهمية بصورة محققة كما كان ينتزع من المخالب الملتئمة من امور متعددة صورة ويتوهم مثلها للمنية فكانه ذكره فى التحقيقية على سبيل القطع واعتمد على التنبيه منه على مثله فى التحقيقية على الاحتمال وفى التخييلية (ورد بانه) اى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد والا لزم كون مباين الشئ مندرجا تحته واجيب عنه بوجوه اولها ماعدتاما واختاره الشارح المحقق والسيد السند وهو منع عدم صحة عده من الاستعارة التى هى قسم من المجاز المفرد لان المعدود من قسم الشئ لا يجب ان يكون معدودا منه لان قسم الشئ قد يكون اعم منه من وجه فيقال الحيوان اما ابيض اوغيره والابيض اعم من الحيوان لا يقال هذه مسامحة والقسم الابيض الحيوان فالاعم من وجه قيد القسم لا القسم لانا نقول فليكن تقسيم السكاكى ايضا من هذا القبيل وثانيها ما اختاره ايضا الشارح وهو ان ماسماه السكاكى من المجاز ليس ماعرفه وان وقع تقسيمه عقيب التعريف بل المجاز المعنى الاعم منه بقرينة انه جعل من اقسامه المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ماوضعت له اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه امانفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهى غير مستعملة فى غير ماوضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ماتقدم ويسمى مجازا فى المفرد وعقلى ويسمى مجازا فى الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها فى الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن افائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة فى التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان اعم بجعل المجاز العقلى قسما منه لكن المنقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا ينفع فى منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد وكون المقسم فى هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لابد من جعل المجاز اللغوى فى تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان اعم من المجاز اللغوى الذى جعله قسيما للمجاز العقلى والا لم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد به مايطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا فى غاية السماجة يرده ان مايطلق عليه المجاز لا ينحصر فى المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والا لم تكن الاستعارة اعم من المجاز المفرد فالوجه ان يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به على ماصرح به السكاكى نفسه بعد ذلك فى بحث المجاز ومشبها به الراجع الى حكم الكلمة حيث قال ورأى فى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وبسبب هذا لم اذكر الحد شاملا له ولكن العهدة فى ذلك على السلف رحمهم الله وثالثها ان المجاز المعرف شامل للمركب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا ومنه قولهم كلمة الله ورده الشارح بان الكلمة فى هذا المعنى مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح من غير قرينة سيما فى التعريف مع انه صرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد حيث قسم اليهما المجاز اللغوى الذى عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى

مجازا فى المفرد فقوله وهو ما تقدم وان لم يكن صريحا فى ان المقسم المجاز المفرد بناء على تعميم الكلمة لكن قوله ويسمى مجازا فى المفرد نص فيه بل نص فى انه لا يصح تعميم الكلمة اى سلمنا صحة تعريف المجاز بالكلمة بهذا المعنى اما لان عبارة المفتاح غير مصونة عن التعقيد واما لان القرينة قامت على هذه الارادة حيث قسم الى اقسام هى مركبات وسلمنا انه لم يصرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد بناء على ان التسمية بالمجاز فى المفرد يصح ان يكون بناء على الاغلب لكنا نقول بعدما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب من الحقايق فى تعريف الحقيقة ومن المجازات فى تعريف المجاز لانه وان يصدق عليه ان الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له لكن لا يصدق انها الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له فى اصطلاح به التخاطب لانه لا وضع لها فضلا عن الوضع فى اصطلاح به التخاطب حتى يتحقق عن غير الموضوع له فى اصطلاح به التخاطب وان اريد ما هو اعم من الشخصى والنوعى فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على ما تبين فى الاصول هذا كلام الشارح مع نهاية تحريره وتوضيحه وفيه نظر اما اولا فلان قوله مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز فى المفرد ينافى ماذكره فى جوابه الثانى اذ مورد القسمة ليس المجاز المفرد اللهم الا ان يقال لم يجعل الشارح المقسم المجاز المفرد لجعله المجاز اللغوى المنقسم الى الراجع الى معنى الكلمة والى الراجع الى حكمها غير المجاز اللغوى المسمى بالمجاز فى المفرد وهذا المجيب لا يتكلف بجعلهما متغايرين بل يجعل المجاز المعرف اعم ويتوهم انه يندفع به الاشكال فرد توهمه بان السكاكى صرح بان المنقسم المجاز المفرد بناء على كون المجاز اللغوى المقسم والقسم واحدا فى زعمه لا ينافى الحكم بان المقسم ليس المجاز المفرد بناء على ارتكاب التكلف والحكم بان المقسم والقسم متغايران واما ثانيا فلانا نختار شقا ثالثا ونقول اراد بالوضع الوضع بلا قرينة سواء كان شخصيا او نوعيا ولم يتبين فى الاصول ان المجاز موضوع بهذا المعنى والحاصل ان للوضع معنيين خاص وهو التعيين للمعنى بلا قرينة وهو المشهور والتقسيم الى الحقيقة والمجاز اليه يدور وعام وهو التعيين للمعنى ويدخل فيه تعيين المجاز فليكن هذا على ذكر منك ينجيك عن كثير من المزالق واما ثالثا فلان هذا الاعتراض يلزم على المصنف ايضا لانه فرع الاعتراف بالحقيقة والمجاز المركبين فاذا عرف مطلق الحقيقة والمجاز واخذ الوضع فى تعريفهما يقال ان اريد بالوضع الوضع بالشخص الى اخر ما ذكر والحاصل ان هذا الاعتراض لا يرد على جعل الاستعارة التمثيلية قسما للمجاز المفرد بل على جعله قسما للمجاز فكما يبطل به هذا الجواب يبطل به الجواب الذى اختاره الشارح وغيره ورابعها ان اضافة الكلمة الى شئ او تقييدها واقترانها بالف شئ لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترنة بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له قال الشارح وهذا فى غاية السقوط وان كان ممن هو فى غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم فى قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى اعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد ويؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة فى علم البيان وخامسها وهو اسقط من الرابع وهو ان المراد بقول السكاكى ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى ومن امثال الاستعارة ونظائرها فلا يلزم

كونه استعارة والاستعارة المستعملة في بيانه من قبيل اللغة وسادسها انا لانم ان التمثيل
يستلزم التركيب لانه استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه
مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فاذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة
صار استعارة تمثيلية مفردة ولايخفى ان هذا المنع لايضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل
مركبا ولا يتوقف رد عد التمثيل من الاستعارة على استلزامه التركيب لانقول فليكن التمثيل
معدودا منها لا بتمامه بل ببعض اقسامه اى المفرد لانا نقول عد السكاكى التمثيل من الاستعارة
على استلزامه التركيب مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة باراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى على انه يمكن تحرير عبارة المصنف على وجه يندفع عنه هذا المنع بان يقال مراده
باستلزام التمثيل التركيب استلزام قسم التمثيل للتركيب بمعنى ان هذا القسم لاينفك عن فرد
مركب وبهذا ظهر ضعف ماذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفيه نظر لانه لوثبت
ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح رد كلام المصنف لا لاصلاح
كلام السكاكى لانه قد عد من الاستعارة التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى ولاشك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس
الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى على ان المنع المشار اليه بقوله لوثبت ان مثل
هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية منع للسند وقوله لامجاز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس
الكلام لايخلو عن خلل اوالمجاز نفس الكلام لافيه فالصحيح لايجوز فى مفرد من مفرداته
بل فى نفس الكلام واعلم ان محصل هذا الجواب والجواب الرابع واحد لانه ايضا منع استلزام
التمثيل التركيب لكن بسند ان لاتركيب فى تمثيل حتى قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى الا انه لوتم لكان نافعا بخلاف المنع بهذا السند كما عرفت والسيد السند
اثبت استلزام التمثيل التركيب بالنقل اولا من المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة
وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى وهذ الذى نسميه تمثيلا
على سبيل الاستعارة فقد صرح بكون المستعار منه والمستعار له مركبين ورد بان الصورة
المنتزعة لايستدعى الامتعدد اينتزع عنها ولايقتضى الدلالة عليها الفاظا مركبا فليعبر
عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل واجاب بان دلالة المفرد اجمالية لايلتفت النفس الى المتعدد
المضمر فى مفهومه قصدا فلا يقدر العقل على انتزاع الصورة منها ولوفصله العقل بعدفهمه
اجمالا لم يبق مدلول اللفظ المفرد وفيه ان استعارة اللفظ الدال على الهيئة المنتزعة لهيئة منتزعة
اخرى لايجب ان يكون من الهيئة المفصلة لهيئة مفصلة بل لايكون الا لهيئة مجملة وربما يكون
من هيئة مجملة اذا كان اللفظ مفردا الا ان ذلك الاجمال لغرابة تفصيل الهيئة يحضر
تفصيلها ويجعله العقل وسيلة تفصيلها ولذلك يكون لهذه الاستعارة شرف وفضل
وبيان انه لايكون الا لهيئة مجملة ان استعارة تقدم رجلا وتؤخر اخرى من هيئة التردد
فى الذهاب تفصيلا لانفهامه من الفاظ متعددة ينتقل من كل منها الى جزء من الهيئة
لكن لهيئة التردد فى جواب الاستفتاء اجمالا اذ هيئة التردد فيه تفهم من جميع هذه الجملة
من حيث هو جميع من غير تفصيل الفاظها على قدر تفصيل اجزاء الهيئة فاجزاء الجملة بالنسبة
الى الهيئة المستعار لها كالحروف التى فى المفرد واثبت ذلك الاستلزام ثانيا بالاستدلال
بان مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو لايكون الا بين طرفين مركبين وذلك
لانه عرف بما يكون وجهه منتزعا عن متعدد والمتبادر منه الانتزاع عن متعدد هو غير اجزائه
والا لقيل ماوجهه مؤلف اومركب من متعدد وحمل التعريفات على مايتبادر واجب

فليعبر بمثله

مالم يصرف عنه صارف فلا بد ان يكون كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف عن الظاهر ليس باصعب من تأويل الحكم بكون الطرفين فى قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود مفردين وجعله حكما على سبيل التوسع وجعل ادخال الكاف عليه مبنيا على المسامحة لاتحاده مع المشبه به كما ذهب اليه لحفظ ظاهر عبارة التعريف على ان اختيار الانتزاع على التأليف لايجب ان يكون لخروج المنتزع عنه عن المنتزع بل للتنبيه على ان المعتبر هو التركيب الاعتبارى لا التركيب الحقيقى الثابت مع قطع النظر عن اعمال العقل وتصرفه فالانتزاع لايتبادر منه الا التركيب الاعتبارى لاخروج المنتزع عنه واوسلم فلايستند عى ذلك الا كون متعدد متحققا فى الطرف لاتركيبه المنافى للافراد كما حققناه لك على وجه اغناك عن بيانه هنا فان قلت قد جوز صاحب الكشاف فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية ان يكون تشبيهات مفرقة وان يكون تشبيها واحدا مركبا ولا مرية فى ان لافرق بين المركب والمفرق الا بان العقل يجعل المتعدد امرا واحدا مأخوذا من حيث الاجتماع فى المركب و يعتبره واحدا مشبها بواحد فواحد بواحد فى المفرق فكما لا بد فى المفرق من اعتبار الفاظ منوية فى الطرف وان لم يكن مقدرة فى نظم الكلام لا بد فى المركب فلا يكون الطرف الذى هو الهيئة المركبة مدلول اللفظ المفرد قلت من تجويز التركيب والتفريق فى جملة واحدة لايجب ان يعتبر فى التركيب مايعتبر فى التفريق فليكن من جملة فضل التركيب على التفريق غناء التركيب عن تقدير الالفاظ دون التفريق على ان فى احتياج التفريق ايضا نظرا لم لايجوز ان يكتفى فى التشبيهات المفرقة بتخييل مفهوم المفرد واعتبار التشبيه بين جزء جزء منها وشئ وقد فرع السيد السند التنافى بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرف فى التمثيل ووجوب افراده فى الاستعارة التبعية والتمثيل لانه يعتبر فى المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح فى جعله كلمة على فى قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه واطنب فى هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فاعرضنا عنه وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوى الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فتبصر بالبصيرة والبصر واستعذ بالله فى المزالق عن ان يكون فى بئر ممن سرى لاحور وماشعر (وفسر) السكاكى (التخييلية بما) اى استعارة (لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا) فلا يرد القول ونظائره فانه ليس معناه الا امرا وهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم ايضا اضرب عنه بقوله (بل هو) اى معناه (صورة) اى ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى ايضا (وهمية) اخترعها المتخيلة باعمال الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل يسمى مفكرة واذا استعملها الوهم يسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعتبار اعمال الوهم اياها سميت استعارة تخييلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ ان تسمى وهمية وعد التسمية تخييلية من امارات تعسف السكاكى فى تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله (محضة) اى لايشوبها شئ من التحقق العقلى او الحسى للفرق بينه و بين اعتبار السلف فان اظفار المنية عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه امر وهمى محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته وصرح باللفظ فى قوله (كلفظ الاظفار) اهتماما بتمثيل ماهو فى تحقيقه من التخييلية حتى لو حذف اللفظ وقال

ما هو في تحقيقه من التخيلية
نسخه

كالاظفار لربما يسبق الوهم الى جعله مثالا للصورة الوهمية اولربما يسبق الوهم الى تمثيلها باثبات الاظفار للمنية كما اشتهر (في قول الهذلي) اى المعهود الذى سبق (فانه لماشبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم) باعمال المخيلة (في تصويرها) اى المنية (بصورته) اى السبع (واختراع) مثل (لوازمه) بحسب الصورة لابحسب الحقيقة فان الاظفار لاستلزم حقيقة السبع قال في المفتاح وفي الايضاح فيثبت مايلزم صورته (لها) اى للمنية (فاخترع لهامثل صورة الاظفار ثم اطلق عليه) لفظ (الاظفار) اى مثل المصور بصورتها لانها من لوازم السبع لايكمل الاغتيال فيه الابها على ماحققه المص سابقا ولايتقوم الاغتيال الابها على ماذكره المفتاح ووافقه في الايضاح هنا ولم يتعرض له اعتمادا على ماسبق من تحقيقه فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير ان تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية باظفار المنية المشبهة بالسبع والسلف اما ان ينكروا المثال و يجعلوه مصنوعا او يجعلوا الاظفار ترشيحا للتشبيه لاستعارة تخييلية وقد صرح في فصل بيان جهات حسن الاستعارة ايضا به حيث قال التخييلية فلا يحسن الحسن البليغ بدون الاستعارة بالكناية ولذلك استهجنت في قول الطائى لاتسقنى هذا يريد قول ابى تمام *لا تسقنى ماء الملام فانني* صب قد استعذبت ماء بكاى* ويريد بالاستهجان مانقل ان بعض اصحاب الطائى بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعنى انما وقع منى مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب و جعل الاستهجان بمكان لان الآية ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه و يلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطئ من رأسه و يخفض من بدنه فشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية و يضاف اليها الجناح قرينة لها فانها من الامور الملابسة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا اذ لايوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائى ليس فيه دليل على وقوعه لجواز ان يكون ابو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على مايكرهه الملوم كما ان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية في قوله تابعة للمكنى عنها او بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيامر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغى ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه هذا كلامه يعنى تشبيهه بمطلق الظرف او بمطلق الماء ليس على ماينبغى وليس المراد ان عبارته لاتفى بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته و يمكن ان يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه او الماء المكروه فلا استهجان على انا لا نسلم ان التشبيه بالمكروه لجواز ان يقول اللائم فلائم على سبيل المجازاة انى لا استعذب الملام مع عذوبته وانما استعذب ماء بكائى فاحفظ ماء ملامك فلا تضيعه (وفيه) اى في تفسيره التخييلية (تعسف) وخروج عن الطريق لما فيه من اعتبارات لاحاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجة على اوضح بيان واتمه فتذكر (ويخالف) عطف على تعسف و بتأويل المصدر لتقدير ان فهو منصوب والمعنى فيه تعسف ومخالفة (تفسير غيره لها بجعل الشئ للشئ) ولايخفى انه يصدق على كل مجاز عقلى

فلذا قيده في الايضاح بقوله جعل اللبيد للشمال يدا وكأنه جعل اللام للعهد اى جعل الشيء الذى هولازم المشبه به للشيء الذى هوالمشبه ولك ان تعطفه على قوله وفيه تعسف عطف فعلية على اسمية وبالجملة يريد ان تفسيره مع كونه تعسفا غير موثوق به عقلا غير موثوق به نقلا لانه يخالف تفسيرغيره فى انه يقتضى كون الاظفار مستعملة فى صورة وهمية وتفسير غيره يقتضى كونها حقيقة على ماعرفت ومخالفة القوم فيما الحق معهم بلاشبهة جسارة فيه خسارة فلايرد ماذكره الشارح المحقق فى المختصران صاحب المفتاح فى هذا الفن خصوصا فى مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد بغيره حتى يعترض عليه بان ماذكره مخالف لماذكره غيره لان مقصود المصنف ان ماذكره من يفيد بمخالفته مقتضى العقل وماذهب اليه القوم باجمعهم (و يقتضى) ماذكره السكاكى (ان يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ماذكره) فى التخييلية من انه لماشبه المنية بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها (فيه) اى فى الترشيح لانه ايضا اثبات مااخترعه الوهم من لوازم المشبه به للمشبه بعد تصويره بصورته كما يقتضيه التشبيه فاما ان يلتزمه فيلزم مزيد تعسف ومخالفة للغير واما ان يوافق فيه غيره فيلزم التحكم وماذكرنا اقوى مماذكره الشارح انه يلزم ان يكون الترشيح تخييلية مع انه ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا مايدل على ان الترشيح ليس من الاستعارة حيث قال انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد اوهو ترشيح هذا يريد بقوله ليس من الاستعارة انه ليس بجميع افراده منها بل ربما يفارقها فانه دل على ان الترشيح متحقق بدون الاستعارة سواء كان المراد بقوله اوهو ترشيح بدون استعارة اوكان المراد بقوله اوهو ترشيح على اطلاقه فلا يرد على الشارح مماذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله اوهو ترشيح فقط فلا ينافى تحقق الترشيح مع الاستعارة اوهو ترشيح مع الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب الكشاف بل الشارح نفسه ايضا فى شرح الكشاف فان الاعتصام مع كونه استعارة للوثوق بالعهد ترشيح لاستعارة الحبل للعهد فان التعبير عن لازم العهد بعبارة هى حقيقة فى لازم الحبل ترشيح ووجه كون ماذكرنا اقوى انه لايلزمه على ماذكره الا مخالفته للكشاف لكن ماذكره وفق بتقرير الايضاح واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بان الامر الذى هومن خواص المشبه به لماقرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر موهوم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لماقرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هوهذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هوالاسد الموصوف بالافتراس الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية هذا ومحصله ان حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبه به للمشبه يدعو الى جعل الدال على اللازم استعارة لما يصح اثباته للمشبه ولايحتاج الى تجوز فى ذلك الاثبات وليس هذا الداعى فى الترشيح لانه اثبته للمشبه به فلاوجه لجعله مجاز ثم اورد على نفسه انه يلزم حينئذ ان لايكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها واجاب عنه بانه فرق بين المقيد المجموع والمشبه به هوالموصوف والصفة خارجة عنه لاالمجموع المركب منهما وايضا معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدونه واورد عليه السيد السند بان هذا الفرق لاينفع لان المشبه به اذا كان هوالمقيد لوصف كان ذلك الوصف من تمته ولايتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للمبالغة المستفادة

وحصله نسخه

من التشبيه ولامبنيا على تناسبه فلا يكون ترشيحا اصلا وايضا اذا كان المشبه به هو المقيد به من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد هذا وايضا يرد على الشارح ان مثل لدى اسد شاكى السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم لاشك ان شاكى السلاح فيه اثبت للمشبه لا للمشبه به وليس من تتمة المشبه به فيكون قوله مقذف وقوله له لبد كقوله شاكى السلاح مثبتين للمشبه لا للمشبه به فلا بد من تجوز فى الاثبات اوفى المثبت وان الترشيح كما يكون فى الاستعارة المصرحة يكون فى المكنى عنها وهو فى الاستعارة بالكناية لم يقرن المشبه به ويمكن ان يفرق بين التخييلية والترشيح بان التخييلية لوحمل على حقيقتها لا يثبت الحكم المقصود فى الكلام للمكنى عنها كما عرفت بخلاف المصرحة فان قولنا جاءنى اسد له لبد او اثبت فيه اللبد الحقيقى للاسد المستعمل فى الرجل الشجاع مجازا لم يمنع عن اثبات المجئ الاسد فان ماله جاءنى رجل شجاع لما شبه به لبد لكنه لا يتم فى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحقيقى لفات ما قصد بيانه للعهد فلا بد من جعل الاعتصام استعارة لما يثبت العهد (وعنى) اى اراد السكاكى (بالمكنى عنها ان يكون الطرف المذكور هو المشبه) على وجه خاص اشار اليه بقوله (على ان المراد بالمنية) فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها (هو السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان يكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التى هى من خواص السبع (اليها) اى الى المنية فقوله على ان المراد بالمنية يفيد ان المشبه المذكور يجب ان يراد به المشبه به فلا حاجة الى تقييد قوله ان يكون الطرف المذكور هو المشبه بقولك و يراد به المشبه به تمييزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكى عنها عند المصنف كما فعله الشارح المحقق وقوله بقرينة اضافة الاظفار اليها لوحمل على ان القرينة للاستعارة بالكناية انما هى اضافة خاصة المشبه به الى المشبه افاد استلزام الاستعارة بالكناية للتخييلية ولوحمل على ان القرينة لها اضافة ما هو موضوع لما يختص بالمشبه به الى المشبه لم يفد وكأنه حمله المصنف على الاول فادعى فيما بعد ان الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلية (ورد) اى ما ذكره السكاكى من تعيين الاستعارة بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التى هى قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة (بان لفظ المشبه فيها) اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضعت له تحقيقا) فلا يصح تفسير الاستعارة بان يكون الطرف المذكور هو المشبه و يراد به المشبه به (والاستعارة ليست كذلك) فلا يصح جعلها قسما منها (واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) ولا يدل على اكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره انه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغون قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه و يحتاج فى دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها على انه بعدما عرف ان اضافة الاظفار قرينة التشبيه اعتبار مثل هذا السؤال بعيد وقد بذلوا الجهد فى دفع هذا الاعتراض وهو لقوته قاوم عساكر التوجه واكثر ما ذكر ليس الا مجرد التفوه وهكذا يكون سعى العجزة فى مقارمة الاقوياء ولا علينا ان نستوفى البيان فانه من مطارح الاذكياء فمنهم من اجاب بان السكاكى قد ذكر انه كان استعمال المشبه به فى المشبه فى الاستعارة الصريحية مبنى على ادعاء ان المشبه داخل تحت جنس المشبه به و به ثم لا يصير المشبه داخلا تحته حتى ينافى هذا

يستفاد نسخه

يقرن نسخه

الادعاء نصب القرينة على ان المراد بالمشبه به ليس ماوضع له اذ لامنافاة بين الادعاء والاعتراف بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمل المنية في الموت بادعاء انه سبع مبني على دعوى الترادف بين السبع والمنية حتى يتم ادعاء دخول المنية تحت السبع بجعل اسمائه قسمين متعارف وغير متعارف ولايكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء ولايخفى ان استعمال المنية في الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال في غير ماوضعت له ومن البين انه ليس بشيء اذ الموت ماوضع له المنية تحقيقا ولايخرج بدعوى انها مرادفة للسبع عن كونها موضوعة للموت تحقيقا كيف والسكاكي مصرح في اثناء البيان بان ثبوت الشيء ادعاء لاينافي نفيه حقيقة ولهذا لم يناقض نصب القرينة على ان المراد غير الموضوع له مع دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له فان قلت ماذكره السكاكي لايتم لان الادعاء ان المنية داخلة تحت السبع بجعل افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارف لايناسب دعوى الترادف بين السبع والمنية بل يستدعي كون السبع اعم قلت ليس الدعوى ان جنس المنية من افراد السبع بل ان المنية المخصوصة التي يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لايبعد دعوى من الترادف نعم لايتعين لكنه ابلغ فيما هو المقصود من الادعاء واوهن مماذكر مايجاب به من ان لفظ المنية بعد جعل مراد فاللسبع استعماله في الموت استعمال فيما وضع ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا مايجاب به من انه لايمكن انكار ان المنية مستعملة في المشبه هي به فيكون مجاز الظهور انها مستعملة فيما وضعت له تحقيقا وفي المشبه هي به ادعاء واجاب الشارح تارة بان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل في الموت من حيث انها موضوعة له بل من حيث انه فرد من افراد السبع وزيفه تارة بانه لايستعمل اللفظ في المعنى الالكونه موضوعا له اولكونه لازما للموضوع له فاستعمالها مجازا ومستعملة في غير ماوضعت له بالتحقيق وتارة في الموت لكونه موضوعا لها وتارة بانه وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكنها لم تصر مجازا ومستعملة في غير ماوضعت له بالتحقيق فلا ينفع وتارة بان الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري هو ذكر المشبه وارادة المشبه به والاستعارة بالكناية التي هي قسم المجاز المشبه به المضمر في الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه بذكر لازمه كما صرح به السلف ولما يابى عنه قول السكاكي بان المنية استعارة بالكناية عن السبع وكذا في اخواته اوله بان معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولايخفى ان مقتضى جعل الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري ذكر المشبه وارادة المشبه به جعل الاستعارة بالكناية بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبه فهذا بعيد عن الاعتبار جدا واجاب السيد السند بان في المصرحة تصور غير الموضوع له بصورته وفي المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في كل منهما ماخارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج خارج فيكون مجازا كالمصرحة وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكناية فيه بل انما استعملت فيما وضعت له وجاء الخارج من اضافة لازم المشبهة هي به وقد جرى سماع هذه الاصوات على ان ترنمت فيما بينهم بان المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة وهي قسم المجاز بل مايطلق عليهما الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه للمجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ماوضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب ولاشبهة ان المنقسم مايطلق عليه المجاز لا المجاز لمعنى عرف حيث عرف فتأمل (واختار) السكاكي (رد التبعية

الى المكنى عنها على نحو قوله) اى قول السكاكى (فى المنية واظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار قرينتها لايجعل التبعية مكنيا عنها (بل يجعل قرينتها) اى قرينة التبعية (مكنيا عنها)وجعل (التبعية قرينتها)ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل الحال الذى جعله القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية باستعماله فى متكلم ادعاء و يجعل اثبات النطق الذى هو من لوازم المتكلم له قرينة تلك الاستعارة لكن فى كون ذلك مختار السكاكى نظرا لانه قال فى اخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما امكن من تلخيص كلام الاصحاب فى هذا الفصل و لو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا فى قولهم نطقت الحال بكذا الحال التى ذكروها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المتابعة فى التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة لكان اقرب الى الضبط فتدبر هذا كلامه وهو صريح فى انه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لاحاجة له الى استعارة قرينة المكنية لشئ حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا يتقلل الاقسام بهذا فلا يتم مارد به المصنف رده فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة بالكناية المشبه المستعمل فى المشبه به كما اعتبره فى هذا الرد فكيف لا يتأتى لك توجيه كلامه بان رده على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا له قلت لاشبهة فيما ذكرنا والعهدة عليه فى قوله كما تراهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية ولا يضرنا فيما ذكرنا من توجيه كلامه (ورد) رد السكاكى التبعية الى المكنى عنها (بانه) اى السكاكى او الشان (ان قدر) اى السكاكى وان قدر (التبعية) فتأمل (حقيقة) كما هو طريقه غيره فى قرينة المكنى عنها (لم تكن تخييلية) على مذهبه (لانها مجاز عنده) ولا يخفى ان هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله فى المنية واظفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقة والا لم يكن على نحو قوله فكان عليه ان يقول على نحو المنية واظفارها ليحسن هذا الترديد وايضا ينبغى ان يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم يكن تخييلية لانها مجاز عنده (فلم يكن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية و ذلك باطل بالاتفاق) لئلا يتجه المنع على قوله (والا) اى وان لم يقدر حقيقة (فتكون استعارة) لجواز ان يكون مجازا مرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا ايضا يشارك الكون حقيقة فى الفساد واما اثبات الملازمة بان كون العلاقة بين المعنيين هى المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرط القتاد (فلم يكن ماذهب اليه السكاكى مغنيا عما ذكره غيره)ولا يحصل ماهو الغرض من الرد من تقليل الاقسام لان تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها بعد بحاله الاان التبعية صارت برمتها قرائن الاستعارة بالكناية وقد يجاب عن هذا الرد بان استلزام المكنى عنها للتخييلية ليس متفقا عليه بل المتفق عليه عدمه كيف وصاحب الكشاف من السلف صرح بان فى ينقضون عهد الله استعارة بالكناية بتشبيه العهد بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخييلية عند غير السكاكى وهو صرح فى بحث المجاز العقلى بان قرينة المكنى عنها اما مقدر وهمى كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطقت الحال او امر محقق كالانبات فى انبت الربيع البقل والهزم فى هزم الامير الجند فقد اثبت الانبات المحقق قرينة للمكنى عنها فلم يجعل المكنى عنها

مستلزمة للتخييلية فلم يكن استلزام المكنى عنها للتخييلية ثابتا لا عنده ولا عند غيره على ان مذهب
الغير لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف وزيفه الشارح بانه يتم فى افساد
كلام المصنف لا لاصلاح كلام السكاكى كيف وقد جعل نطقت فى نطقت الحال قرينة وهمية
للاستعارة بالكناية فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو ضعيف لانا لا نم ان ذلك اعتراف
باستعارة نطقت لان كونها وهمية ليست لاستعارتها لنطق موهوم كالاظفار بل لانه ليس
مع الحال نطق يتوهم ثبوته لها كالانبات مع الربيع بل النطق كثبوته وهم محض سلمنا انه
اعتراف باستعارة نطقت لصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لا انكار فى احتمال
بعض صور الاستعارة التبعية للاستعارة بالكناية بلا تكلف فتمثيله بنطقت الحال لقرينة
الاستعارة بالكناية لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ينافى القول بالرد ويشهد لما ذكرنا
ما ذكره صاحب الكشف فى الرد على السكاكى رد الاستعارة التبعية الى المكنى عنها من انه
قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى و يكون ذكر المتعلقات جليا
تابعا او مقصودا بالغرض عنها فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله تقرى الرياح رياض الحزن
مزهرة اذ اسرى النوم فى الاجفان ايقاظا فان التشبيه ههنا انما يحسن بين هبوب الرياح
عليها و بين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام
نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه بين
الهبوب والقرى تبعا لشئ من هذه التشبهات فلا يصح ههنا رد التبعية الى المكنية عند من له
ذوق سليم وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضا اصليا وامرا جليا وقد يكون ذكر الفعل واعتبار
التشبيه فيه تبعا فيحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد
بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل او فى متعلقه على السوية فحينئذ
جاز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل مكنية كما فى نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة
بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر ان ما ذكره السكاكى من الرد مطلقا
مردود ويمكن توجيه كلام المصنف بانه اراد انه ان قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة
التخييلية قرينة للمكنية اصلا وذلك باطل عنده باتفاق الناس وذلك لانه اذا جعل قرينة
المكنية فى صورة رد التبعية حقيقة تلزمه ان يجعل القرينة فى غيرها ايضا كذلك لان الفرق
تحكم فالمراد بقوله ان لا يكون مستلزمة نفى مطلق الاستلزام الاعم من الاستلزام الجزئى
والكلى حتى لو قال ولا يكون التخييلية قرينة المكنية اصلا لم يتجه عليه شئ ومن وجوه رد
الرد ما ذكره الشارح المحقق فى شرح المفتاح فى بحث الترشيح حيث قال وليت شعرى
ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية فى كل استعارة تبعية يكون قرينتها عقلية وكيف
تجعلها قرينة على استعارة مكنية وهذا فى غاية القوة وغاية ما يمكن ان يقال انه لما كان مدار
القرينة فى التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به السكاكى بين الرد بجعل
قرينة التبعية مكنية واما فى نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فجعل زيدا مكنيا عنها
باستعماله فى المقتول ادعاء واثبات القتل تخييلية ولا يجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكى
لو وجد مثال التبعية قرينتها حالية ولم يكن هنا ما تجعل مكنية والتبعية قرينتها ومن وجوه
الرد كلام من لا مساس له فكلام السكاكى نقله الشارح وطول الكلام فى الرد عليه فى حاشية
الشرح وزاد فى طول كلامه السيد السند ولما ظن ذكره الاطالة وابطالا لما هو اظهر
بطالة فاعرضنا عنه شفقة على الاذان وصيانة للاذهان (فصل) فى شرائط حسن
الاستعارة وتعينه (والمراد) بيان ما به اصل الحسن وما يزيد فى حسنها او يدور عليه مراتب

وتبعينه نسخه

الحسن ولا يقتصر على ما الواهمل لخرج من الحسن الى القبح (حسن كل من التحقيقية) اى كل فرد من افراد التحقيقية مفصلة فقوله (والتمثيل) تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام بشانه كما لا يخفى وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين والالاغا ذكر التمثيلية فافهم (برعاية جهات حسن التشبيه) سوى ما يأتى من ان لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة ان توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكانه اراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق قال الشارح فى تفصيل جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق وكانه اراد ظهور الشمول او الشمول تحقيقا والافشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه وانما كان الحسن برعاية جهات حسن التشبيه لانه مبنى الاستعارة فصحتها وحسنها مانعان لصحته وحسنه وفيه نظر تأمل تعرف (وان لا يشم رائحته لفظا) ظاهره ان المراد ان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل كما فى الشرح والصحيح تفسيره بان لا يشم شئ منهما كما فى المختصر والتحقيق ان المعنى ان لا يشم التحقيقية اذ التمثيل مندرج تحتها فلا حاجة الى عود الكناية اليه ايضا وانما قال لفظا او التشبيه معنى مما لابد منه لكنه لفظا ينافى ادعاء دخول المشبه تحت المشبه به لدلالته على كون المشبه به اقوى فى وجه الشبه ولذا قيل ظلمناك فى تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى فاشمام رائحته لا يلايم الادعاء المذكور فينقص من حسنه فالاستعارة توجب انتفاء التشبيه لفظا وحسنه يستدعى انتفاء الاشمام فقولنا رأيت بدرا فى الحسن ليس باستعارة وقوله قد زرازراره على القمر استعارة قليلة الحسن لان فى ذكر المشبه اشمام رائحة التشبيه وان كان ليس على وجه ينبئ عن التشبيه كذا حققه السيد السند فى شرح المفتاح واظن ان فى التجريد ايضا اشمام رائحته ولا يخفى انه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنه يدور على القرينة ايضا فحسنها برعاية حسن القرينة بان تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد فى غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكانه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها (ولذلك) اى ولان شرط حسنهما ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا (لومى ان يكون التشبيه) اى ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح (لئلا تصير) الاستعارة التحقيقية (الغازا) اى سبب الغاز وتعمية اى اخفاء يقال الغز فلان فى كلامه اذا عماه اى اخفى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز نحو رطب وارطاب وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به فى المفتاح قيل ذلك لان فى المكنية تصريحا باسم المشبه فلا يصير لخفاء وجه الشبه سبب تعمية والغاز والتوصية بالجلاء اى الى حد لا ينتهى الى الابتذال لان شرائط حسن التشبيه ان يكون وجه الشبه غريبا غير مبتذل ويفهم من كون الوصية مبنية على الاجتناب عن اشمام ان وجه الشبه الخفى لا يوجب كون الاستعارة الغازا اذا اشمت رائحة تشبيه (كما لو قيل) فى التحقيقية (رأيت اسدا وتريد انسانا ابخر) البخر بالتحريك النتن فى الفم وغيره (ورأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وتريد الناس) تمثيل للتحقيقية والتمثيل ولا يخص التمثيل كما يوهمه بيان الشرح لان التمثيل من التحقيقية وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة لا توجد فيها راحلة فى عزة وجوده مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة بحيث لو ترك التشبيه لفظا انتقل الذهن اليه من ذكر المشبه به ولذا صرح النبى صلعم بالتشبيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس

كالابل المائة ليست فيها الراحلة الراحلة البعير يرتحله الرحل جملا كان اوناقة اي يحط عليه رحلة وقوله كالابل مفعول ثان ليجدون وقوله ليست فيها راحلة حال او جملة مستأنفة (وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا) اى اعم بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة ولا الاستعارة عليه ونبه على ارادة العموم بينهما بحسب التحقق بقوله محلا والاعم اذا اطلق ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ماهو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة مالم يظهر ان الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من انه قد تتعين الاستعارة ولا يصح التشبيه فبينهما عموم من وجه وليس لك ان تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق وليس للاعم معنى اعم منهما حتى يحمل عليه اذ ظهر بما سبق احد العمومين ولما في عبارته هذا من الخلل غيره في الايضاح الى قوله وبهذا ظهر انهما لا يجيآن في كل ما يجيء فيه التشبيه (ويتصل به) اى بما ذكر من جهات حسن التشبيه تعيين الاستعارة وان كان بينهما تفاوت فناسب جمعهما في فصل واحد وقال الشارح اى يتصل بما ذكر من تعيين التشبيه اذا خفي الشبه انه يتعين الاستعارة اذا قوى الشبه هذا وفاعل قوله و يتصل به (انه اذا اقوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعين الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشئ بنفسه اولا يفوت ما اوجبه البلوغ الى مرتبة الاتحاد من جنس الادعاء فاذا فهمت مسئلة تقول في قلبي نور ولا تقول في قلبي ماهو كالنور واذا وقعت في شبهة تقول انا في ظلمة ولا تقول كاني ظلمة ومن هذا علم ان من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشئ بنفسه الا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (والمكنى عنها كالتحقيقية) في ان حسنها برعاية جهات التشبيه لا في ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا لانه تشبيه مضمر في النفس فلا ينافي رائحة التشبيه نعم ينبغي ان تحاشى عما يوجب ظهور التشبيه (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف فلهذا لم يقيد هذا الحكم بقولنا ان كانت تابعة لها كما قيده صاحب المفتاح لانه جوز وجود المكنية بدون الاستعارة بالكناية ولم يلتفت الى بيان جهة حسنها اذا لم يكن تابعة لها لقلته كما صرح به حيث قال وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها وينبغي ان يكون حسن الاستعارة التخييلية باعتبار ظهور اختصاصها بالمشبه به وباعتبار قوتها فيه وينبغي ان يكون ما به قوام وجه الشبه احسن مما به كماله قال الشارح ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في التحقيقية والمكنى عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة التخييلية صورة وهمية مخترعة اخترعها البليغ واضافها الى المشبه مشابهة للازم المشبه به وهو امر مبطن غير مصرح به في الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط درجات حسنه بتفاوت حسن التشبيه المعتبر فيه فتأمل

(فصل وقد يطلق المجاز) اما على سبيل الاشتراك او التشابه (على كلمة تغير حكم اعرابها) الاضافة لامية اى حكم لاعرابها لانها اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك فقول الشارح هي للبيان على نحو من التحوقال في المفتاح بغير اعرابها من نوع الى نوع اخر (بحذف لفظ اوزيادة لفظ) خرج بهذا القيد لغير حكم اعراب غير في جاني القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ اوزيادة بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه اداة استثناء لكنه يخرج عنه ما ينبغي ان يكون مجازا وهو جملة حذف ما اضيف اليها واقيمت مقامه نحو مارأيته مذسافر فانه في تقدير

مذ زمان سافر الاان يؤول قوله كلمة بما هو اعم من الكلمة حقيقة ومنها حكما و يدخل فيه
ماليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه يغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيدا قائم فانه يغير
اعراب زيد عن النصب الى الرفع بحذف احدى نوني ان وتخفيفها وغير ذلك مما تعرفه
او كنت في درجة من التفطن فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصلي الى غيره اي الى غير الاصلي
فان ربك في جاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلي اي اعرابه الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شيء اخر
وهو الجر في المضاف اليه اي الى غير الاصلي الذي حصل بمتابعة امر اخر كالرفع الذي حصل
فيه بفرعية مضافة المحذوف وثبانه له وليس ماغيراليه الاعراب الاصلي في الامثلة المذكورة
الى غير الاصلي بل الى اصل اخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع
ان المفتاح صرح بانهما ليسا بمجازين اذ قيدا لاخراجهما بان قال اوزيادة لفظ مستغنى عنه
استغناء واضحا نحو كفى بالله و بحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحوا
المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزيادته فائدة اصلا وزيادة الباء في النفي لتأكيد النفي
قال الشارح وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب يريد به انه
قال الحكم الاصلي لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز فيه كذا قال المصنف النصب في قوله تعالى
واسئل القرية مجاز والجر في ليس كمثله مجاز واعترض عليه بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة
دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله شيء انه تعدى الاعراب عن محله وقد
صرح المفتاح بان اعتبار التجوز هنا باعتبار مشابهته المجاز في التعدي عن الاصل الى غير
الاصل ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذي يجب حفظه انه نفس الكلمة حيث قال وهو
عند السلف أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصلي الى غيره فليؤل قوله واما الرفع
المجاز بان المراد فحكم مجازي بمنزلة المعنى المجازي في المجاز والمجاز شايع بالمعنى السابق لا بهذا
المعنى فانه قلما يستعمل كما دل عليه قوله وقد يطلق اذ لا غرض متعلق به في فن البيان قال الشارح
حاول المصنف التنبيه عليه اقتداء بالسلف وحفظا للمتعلم عن الزلق عند استعمال المجاز
بهذا المعنى هذا والاولى القناعة بالوجه الثاني اذ لا بد لتعرض السلف لهذا المعنى من جهة
وهي ليست الا المعنى المذكور وستعرف تحقيق هذا المجاز على وجه يكون مقصودا في البيان
فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك) لاستحالة مجيء الرب فيجب ان يحمل على ان التقدير جاء امر
ربك او عذابه (واسئل القرية) للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
على انطاق الجدر ان ايضا وانه ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء اهل
القرية حتى يقال لها اسئل القرية وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك
فانه لا يحذف في امثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان
التصرف هنا في السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل في القرية الخالية عن
اهلها والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكير لسان ما تعلق به المخاطب من المنازل والمارب
(و) الثاني (كقوله تعالى ليس كمثله) فان الاصل ليس مثله شيء تغير حكم اعراب مثله عن
النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا اذا قيل بزيادة الكاف دون المثل كما قيل بدليل ان الزيادة نشئت
منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف سيما حرف ليس الا حرفا انسب ونحن نرجحه بان
القول بزيادة المثل يؤدي الى القول بدخول الكاف على المضمر والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار
وقد يقال المقصود من هذا الكلام نفي ان يكون شيء مثله تعالى وكما يكون قصد هذا المعنى بجعل
الكاف او المثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شيء منهما زائدا بل التحصيل مع عدم الزيادة
بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح وذكر الشارح المحقق له وجهين احدهما

وهو ما نقله عن الكشاف وهو انه قد قالوا امثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوا عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لذاته و بلغت اترابه يريدون ايفاعه و بلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له هذا وينبغي ان يعلم ان نفي المثل عنه تعالى بنفي مثل المثل مجاز متفرع على الكناية لانه لابد في الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقي وهذا انما يصح فيما يمكن في حقه المعنى الحقيقي واما فيما يمتنع فلا يصح فهو مجاز متفرع على الكناية بان هذه الكناية لما نقلت عن محل يصح فيه المعنى الحقيقي الى محل يمتنع انقلبت مجازا فاطلاق الكناية مسامحة شايعة تسمية للفرع باسم اصله هذا على حذف ما حققوه واما ما يقتضيه الرأي الصائب فلعله غيره لانه اذا جاز ارادة المعنى الحقيقي لا تتقال الى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه فلا يجوز تلك الارادة فيما يمتنع حتى يكون كناية محضة ومما يتعلق بتحقيق هذا الوجه من الكناية و به يمتاز عن الوجه الثاني الذي سنذكره لك ان نفي المثل عنه تعالى على هذا الوجه لازم لنفي المثل عن مثله تعالى لانه اذا انتفى المثل عن مثله وعمن هو على اخص اوصافه ينتفي عنه بطريق الاولى لا من جهة ان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وثانيهما انه نفي للشئ بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وذلك لانه لو كان له تعالى مثل لكان لمثله مثل وهو ذاته تعالى لان المماثلة من الجانبين واورد عليه السيد السند انه لا تفاوت بين هذين الوجهين في باب الكناية الا بحسب العبارة و بيان ذلك ان كلا الوجهين كناية في الشبه حيث نسب النفي الى مثل المثل واريد بسببه الى المثل فرجعهما الى استعمال لفظ دال على نفي مثل المثل في نفي المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المماثل عمن هو على اخص اوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس بكناية بل هو من المذهب الكلامي بايراد حجة على نفي المثل على طريقة اهل الكلام فيكون المال انه ليس لمثله مثل اذ لو كان له مثل لكان لمثله مثل هو ذاته تعالى وحينئذ يكون الوجهان متميزان هذا وقد عرفت التمايز بين وجهي الكناية وان بناءه على اختلاف وجه لزوم نفي المثل لنفي المثل فيهما وكفى شاهدا في التمايز بينهما انه يتوجه على الثاني ما لا يتوجه على الاول وهو انا لا نسلم انه لو كان له مثل لكان ذاته مثلا لمثل لان مثل الشئ ما هو ملحق به الحاق الناقص بالكامل على ما عرفته في باب التشبيه حتى لو تساويا يترقى الامر في باب البلاغة عن التشبيه الى التشابه فان قلت فقد سقط بهذا الفرق الوجه الثاني قلت كاني بصاحب هذا الوجه يقول ينبغي ان يكون المقصد من الاية اكثر من نفي الملحق بذاته لئلا يقصر عن نفي المشارك لكنا نقول لا نرضى بحمل ابلغ كل كلام على ترك ما هو احسن من العدول من التشبيه الى التشابه في امثال هذا المقام فنقول المراد على هذا نفي المثل ويلزم من انتفائه انتفاء المشارك بطريق الاولى ولا يقوم ما ذكرته من وجه الكناية بل يتعين حينئذ الحكم بزيادة الكاف نعم لو اريد التوجيه بطريق الكناية فالوجه هو الاول وبهذا ظهر سقوط المذهب الكلامي انه لا يختص بالوجه الثاني بل يصح صرف ما ذكره الكشاف ايضا على المذهب الكلامي وانه ليس نفي مثل المثل اوضح من نفي المثل حتى يستدل به على نفي المثل

وللكناية وجه ثالث يتضمن التعريض لنبت المثل بانك لم تتعقل الواجب بل لم تتعقل الا مثلاله اذلو تعقلت ذاته لم تثبت له مثلا فاللايق بحالك في مقام نفي المثل عنه تعالى نفي المثل عن مثله تعالى فتنبه قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولذا لم اذكر الحد شاملاله لكن العهدة في ذلك على السلف وكانه اراد انه لا يرضى بجعله مشاركا لما سبق في اسم المجاز وداخلا تحت مفهومه اوجعل اللفظ مشتركا بينهما الا ان لفظ المجاز لا ينصرف في الاطلاق الا الى الاول ولا يراد به هذا الفرد الا بالقرينة لكن العهدة في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا اولفظيا على السلف كما يستدعيه تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يتوجه عليه ماذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند عليه انه ان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة والمفسر تفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته فلا يعرف له ههنا رأي ينفرد به لانا نقول له نزاع معهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين اشتراكا معنويا اولفظيا كما يستدعيه تقسيمهم المجاز اليهما ثم نقول لا يبعد ان يقال هذا النوع من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له الى غيره فان للكلمة وضعا افراديا ووضعيا تركيبيا فهي مع كل اعراب في التركيب وضعت لمعنى لم توضع له مع اعراب آخر فاذا استعملت مع اعرب في معنى وضعت له مع اعراب آخر فقد اخرجت عن الموضوع له التركيبي الى غيره مثلا القرية بالنصب في اسئل القرية موضوعة لمعين تعلق به السؤال وقد استعمل في معين تعلق بما اضيف اليه السؤال وحينئذ يمكن ان يجعل تحت تعريفاتهم للمجاز ويجعل مقصودا لصاحب البيان لتعلق اغراض بيانية به فلما رتبه وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريفا للمجاز بالزيادة وتعريفا للمجاز بالحذف عن الاحكام وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد السند فوائد في بيان المقصود والمرام الا انا اخذنا عن السامة فتركناه فان اشتهيته فارجع اليهما وان فاتك ما كنا نزيد عليهما لكن لا علينا فانك لا تحمل مالدينا (الكناية) مصدر قولهم كنيت به عن كذا اكني من باب ضرب وكنوت اكنو من باب نصر اي تكلمت بما يستدل به عليه اوتكلمت به واردت غيره اوتكلمت بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجازا والمعنى الاخير قريب من المعنى المصطلح عليه اعني قوله (لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) وقد اشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهو اخراج المجاز عن التعريف بقوله (فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه) الا انه لم يقل فخرج به المجاز مع انه اخصر واوضح في المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة تنبيها على ان العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره وهو قوله وفرق بان الانتقال فيهما من اللازم الخ ليس بشيء وكما يخرج به المجاز يخرج بعض الحقايق الصريحة كلفظ الصلوة المستعملة في الدعاء بحسب اللغة فانه يصدق عليها لفظ اريد به لازم معناه لكن لا تجوز ارادته معه اذ لا تجوز حين التكلم باصطلاح اللغة ارادة المعنى الشرعي فضلا عن ارادته معه فلا حاجة لاخراجها الى اعتبار حيثية اللزوم اي لازم معناه من حيث انه موضوع له لا من حيث انه لازم الموضوع له فان قلت ما فائدة قوله معه وهل لا يكفي للفائدتين المذكورتين مجرد قوله مع جواز ارادته قلت يكفي لهما ذلك لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبعة ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه

على وجه يكونان مقصودين استقلالا ولامانع من الجمع على وجه يكون احدهما تابعا للاخر ووسيلة الى قصده وفهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع فى قوله مع جواز ليس كما ينبغى لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا ان يقال ان كلمة مع تدخل على المتبوع من المشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم فى الارادة فتأمل ومعنى قوله انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى ان ارادة المعنى الحقيقى فارق بينهما فانها جائزة فى الكناية كما ذكره فى التعريف وممتنعة فى المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح ان ما به المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقى مع ارادة لازمه لا ارادته فبين التعريف وقوله من جهة ارادة المعنى الحقيقى مع ارادة لازمه تنافى لانه لا يتفرع ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقى مع ارادة لازمه ولا حاجة فى دفعهما الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح فان قلت قد صرح صاحب الكشاف ان قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثله شئ كناية مع امتناع المعنى الحقيقى فى حقه تعالى فتمتنع ارادته فالتقييد بقوله مع جواز ارادته معه يخرج كثيرا من الكنايات قلت منهم من يقول معنى جواز ارادته معه جواز ارادته فى الجملة وفى بعض المواد فلا يخرج كنايات يمتنع جواز ارادة المعنى الحقيقى فى بعض المواد ولا يخفى انه فى غاية البعد على انه تدخل هذه الكناية فى تعريف المجاز لانه يصدق عليه انه اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقال الشارح فى المختصر ان المراد مع جواز ارادته معه من حيث انها كناية وامتناع الارادة فى هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة وهو كلام خال عن التحصيل مع انه يوجب الدور فى تعريف الكناية وتدخل هذه الامثلة فى تعريف المجاز والتحقيق انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقى فهى مجاز وانما جعل الكشاف الامثلة المذكورة من باب الكناية لا كنايات وقد صرح بانها مجازات متفرعة على الكناية بمعنى انها استعملت فى المعنى الكنائى كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقى فصار ذلك بسبب استعماله فى محل امتنع المعنى الحقيقى فانقلبت الكناية مجازا لكن اذا امكن المعنى الحقيقى ويكون منتفيا يجعل كناية كما فى بسط اليد فى من فقدت يده لنقصان فى الخلقة فان استعماله فى كرمه كناية لامكان المعنى الحقيقى فيه فيه بحث لانه كما ان امتناع المعنى الحقيقى قرينة مانعة عن ارادته كذلك انتفاؤه وقال الشارح وفى الايضاح ان الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه وهو ليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه هذا كلامه وكانه اراد ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما سيذكره وفيما رأيناه من نسخ الايضاح ان من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فلا يتجه عليه شئ فان قلت قد صرح فى المفتاح ان الكناية يراد بها معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثانى المجاز والثالث الكناية فينبغى ان تعرف الكناية بما اريد به معناه مع لازمه قلت زيف هذا الكلام منه بانه لا شبهة فى انه كثيرا ما يقال طويل النجاد لمن لا نجاد له فهو كناية مع انه ليس هناك ارادة المعنى الحقيقى وجعل الموثوق به ما يشعر به كلامه فى الفرق الاول بين الكناية والمجاز حيث قال ان الكناية لا تنافى ارادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع فى قولك فلان طويل النجاد ان اريد طول نجاده من غير ارتكاب تأول مع ارادة طول قامته فانه يشعر بجواز ارادة المعنى مع لازمه وبناء هذا التعريف على هذا لكن فيه بحث لان انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته على ما

عرفت ولنا بحث نذكره لك وان حان الاسهاب للاطناب رجاء ان تجدد نشاطك فى السماع فانه معجب للالباب وهو انه يمكن ان تجعل الكناية كلها حقايق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على انه مضياف فيكون التقدير فهو مضياف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد فى المضياف (وفرق) لم ينسبه الى السكاكى مع انه ذكره فى كتابه لانه لا يخصه كما صرح به فى الايضاح (بان الانتقال فيها) اى فى الكناية (من اللازم الى الملزوم) كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه (وفيه) اى فى المجاز (من الملزوم الى اللازم) كالانتقال من الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت ولا يخفى ان هذا لا يظهر فى الاستعارة لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا فى كثير من المجازات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية ايضا ملزومة بالقرينة (ورد) هذا الفرق بمنع ان الانتقال فى الكناية من اللازم الى الملزوم (بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص وفيه انه ان عرف علاقة اللزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محاله وان لم يعرف لا ينتقل من الملزوم ايضا (وحينئذ) اى حين اذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم) كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن اخص او مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت ان اللازم كيف يكون اخص والعام قد يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت اراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد التابع لطول القامة وما ذكره فى موضع اخر من كتابه ان الانتقال فى الكناية يتوقف على مساواة اللازم للملزوم فغير موثوق به وان وثقه الشارح فى هذا المقام وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من ان السكاكى اراد ان الانتقال فى الكناية من التابع وفى المجاز من المتبوع ومنع الشارح كون الانتقال فى المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يجوز بالنبت عن الغيث ويمكن دفعه بان ذلك الفرق مبنى على ان الموضوع له مراد ابدا فى الكناية لكن ينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له فى الكناية تابع فى الارادة والانتقال من التابع فى الارادة الى المتبوع وفى المجاز الانتقال من الموضوع له الذى هو المتبوع المحض للمعنى المجازى لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرض له التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له فى الكناية يكون الفرق بينهما فى الجملة (وهى) اى الكناية (ثلثة اقسام الاولى) اى القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر لانه الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما فى عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم من الكناية بما هو المطلوب منه وليظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الاخرين (فمنها) اى من الاولى (ما هى معنى واحد) اى عبارة عما هو معنى واحد (كقوله والطاعنين مجامع الاضغان) فان مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هى مجموع معان) حصل بضم لازم الى لازم واطلق على الموصوف (كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال منهما الى المكنى عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقى كما فى الواجب والقديم وغير الحقيقى كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية او صار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره وفسر الشارح القسم الاول بان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف والقسم الثانى بان تؤخذ صفة فتضم الى صفة لازم اخر ليصير جملتها مختصة

بموصوف ليتوصل بذكرهـا اليه وفيـه ان فى تفسير القسمين على هذا الوجه بجعل اشتراط
الاختصاص لغوا الا ترى انه لما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقين لهذا التفسير لم يذكر
الاشتراط ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلثة من غير
مخصص وجعل السكاكى الاولى يعنى ماهو معنى واحد قريبة والثانية بعيدة قال المصنف فى
الايضاح وفيه نظر فقال الشارح ولعل وجه النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بان
يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية
التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن الوسايط لظهور ان ليس
الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى شئ ثم منه الى الانسان فالجواب
ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم
الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك هذا ولا
يخفى انه يبعد ان يكون نظر المصنف ذلك لظهور ان ماهو مناط القرب والبعد فى كلام المفتاح
ماذكره الشارح بحيث لا يخفى على من نظر فى كلامه نظرا تاما فالاقرب ان وجه النظر ان جعل
مناط القرب والبعد فى هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها وفى القسم الثانى وجود الواسطة
وعدمها تحكم وفرق من غير فارق فلا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لو تم
من ان الواسطة وعدمها ظاهران فى القسم الثانى دون الاول ولك ان تجعل النظر ان التكلف
فى الاختصاص قد يكون فى القسم الاول كما اذا لم يكن للمعنى الواحد اختصاص الا بتمحل
وتكلف والبراءة عنه فى القسم الثانى بان يكون اختصاص مجموع معان مشتهرا واضحا
ويمكن دفعه بان التقسيم على هذا الوجه من تصرفات المصنف ويمكن ان يكون القريبة
عند المفتاح ما يكون اختصاصه ظاهرا بلا تكلف بان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص
بموصوف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيدة عند
ان يتكلف فى اختصاصها مركبة كانت او واحدة الا انه بين التكلف فى المركب على
سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ولا شموله لجميع افراده (الثانية المطلوب بها
صفة بمعنى ماقام بالغير) والمكنى فى طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لان طويل القامة
وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى
فلا يتجه انه ان اريد بالصفة ماقام بالغير يخرج طويل النجاد وان اريد مدلول الصفة المفسرة
بمادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج عنه نحو اعجبنى طول نجاد فلان فانه كناية
عن طول قامته لا عن طويل القامة وهى ضربان قريبة و بعيدة (فان لم يكن الانتقال)
من الكناية الى المطلوب (بواسطة قريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال
منها بسهولة ومن البين جريان هذين القسمين فى القسم الاول من الكناية وكانهما اهملا
فيه لعدم الاطلاع على امثلتهما فى كلام البلغاء (كقولهم كناية عن طول القامة طويل
نجاده وطويل النجاد) وخص هذا القسم بتعدد المثال من بين الامثال اشارة الى تقسيم
اخر كما اشار اليه بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفى الثانية
تصريح ما لتضمن الصفة) بمعنى مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (الضمير) الراجع
الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه لمشابهتها الفعل الذى لم يخل
عن مرفوع على ماقيل وليخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلة فيبعد الاضافة
عن استهجان ايهام اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين فاعله على مانقول فاضافة
الصفة ابدا الى المفعول او الملحق به ولا يكون الى الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة لا تحسن

بل تقبح مالم تتضمن الصفة معنى قائما يتضمنها لامحالة حين الاضافة فان الطويل المسند الى نجاد احد يتضمن طول قامته فبهذا الاعتبار حسن اسناده الى ضميره بعد الاضافة لان اسناد الطول الذى هو صفة النجاد فى قوة اسناد طول القامة اليه بخلاف زيد اصفر ثوره و بهذا التحقيق عرفت ان اسناد الطويل الى ضمير الموصوف لايجعله صريحا لانه اسناد طويل هو صفة النجاد بل يجعله فى قوة الصريح لان الاسناد بملاحظة تضمنه طول القامة فكانه اسند باسناده طول القامة وبهذا حكم عليه بان فيه تصريحا مالا لانه اسند اليه الطويل الذى هو حاله كما ظنه الشارح كيف ولو كان كذلك يخص هذا العرف بطول نجاده وطويل النجاد ويكون قولنا زيد كثير الرماد كناية ساذجة كقولنا زيد كثير رماده وقد اورد بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل النجاد تصريحا لاكناية فيها تصريح ما وتكلف فى جوابه بان اعتبار الضمير لمجرد امر لفظى هو امتناع خلو الصفة عن مرفوع وبما حققناه لااتجاه لهذا السؤال (اوخفية) ماعطفت عليها واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية ولايخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفاء وكذا الواضحة والخفية بان يكون الانتقال فى كل مرتبة واضحا اولا يكون كذلك وكانه لم يعتبر لان الكناية مع الواسطة خفاء لامحالة (كقولهم كناية عن الابله عريض القفاء) فان عرض القفاء وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلاواسطة لكن هذا الاعتقاد ليس مشتركا بين الناس بل يختص به واحد دون واحد فلاينتقل اليه الابعد تأمل وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى قولهم عريض القفاء قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر يحتمل ان يكون ماذكره الشارح من انه كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفاء ومنه الى الابله وحينئذ يندفع بما ذكره فى جوابه من انه لا امتناع من ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المط بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المط بالكناية قد يكون الواسطة اذا كانت فى افادة المطلوب وظهور المط منه كانه المطلوب نفسه وقد تكون المط فلاينتهى القصد من العبارة الى الواسطة بل يذهب الى المطلوب لكن كون وجه النظر ماذكره احتمال ضعيف لانه بعدما قال السكاكى كناية قريبة عن هذه الكناية لايتوجه عليه انها بعيدة لان الانتقال منها الى الابله بالواسطة فكيف يظن بالمصنف مثل هذه الغفلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية انما تكون اذا كانت الكناية المكنية مشتهرة ربما التحقت بالصريح فانه لايكنى بكثير الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر فانها ليست كالصريح فى المضياف وليس عريض القفاء كالصريح والالم تكن من الكناية الخفية كما اعترف به السكاكى ولايخفى لطف هذا النظر ودقته والجواب عنه ان الكناية الخفية ماكان الانتقال فيها محتاجا الى تأمل قبل الاشتهار وعريض القفاء لاشتهاره فى الكناية عن البلاهة التحق بالصريح فيحسن ان يكنى عنها بعريض الوسادة ويحتمل ان يكون منعا لكون قولهم عريض الوسادة كناية عن الكناية فانهم يقصدون به البلاهة وليس الوسادة كناية قصد عريض القفاء بها الامجرد فرض وتقدير فلايصح قول السكاكى كما فى قولهم عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية وحينئذ لاجواب له ويحتمل ان يكون ان القريب مالايكون بينه وبين المطلوب واسطة ولا خفاء فى ان المطلوب بعريض الوسادة الابله سواء قصد به

بل الصحيح ان يقال كما فى عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية نسخه

عريض القفا والابله فلا يحتمل ان يكون قريبا وجوابه حينئذ ان المطلوب عبارة عن المقصود من اللفظ لا ما لا يكون وسيلة الى شئ آخر بعد افادته باللفظ (وان كان) اى الانتقال (بواسطة) فهى (بعيدة) فضلا عن ان يكون باكثر من واسطة ولم يقل والا فبعيدة لئلا يشتبه المعطوف عليه ولان الاعذب مقابلة الاثبات والنفى لا مقابلة النفى ونفيه (كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير يأتى الى كثرة قبله (الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها وسرعة الانتقال فى كل مرتبة وبطوءها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة المطلوب بهانسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية فى النسبة او احدهما مذكور صريحا والاخر كناية فتجتمع الكناية فى النسبة مع الكناية عن الموصوف او الصفة اذ كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلثة فالاحتمالات العقلية سبعة اربعة منها اجتماع الثلث او اثنان منها ولا يبطل بشئ منها حصر القسمة لان المقسم مقيد بالوحدة كما فى سائر التقسيمات نعم لو جعل قوله عليه السلام المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن الاستدلال على كفر المؤذى المعرض به بان يقال هو كناية عن ان هذا المؤذى كافر لانه لا يسلم المسلمون من لسانه ويده وكل من لا يسلم المسلمون من لسانه ويده فهو كافر يكون قسما رابعا من الكناية (كقوله) اى قول زياد الاعجم (ان السماحة) اى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا (والمروة) بضمتين كمال الرجولية (والندى) اى الجود (فى قبة) هى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء يقال بيت مقبب جعلت فوقه قبة (ضربت على ابن حشرج) على وزن جعفر اسم رجل (فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) قال الشارح اراد بالاختصاص ثبوت الصفات له سواء كان على طريق الحصر اولا يدل عليه انه جعل السكاكى من التصريحات بالاختصاص له المتروكة الى الكناية سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح ومن البين انه لا حصر فى شئ منها ويؤيد ما ذكره قوله فى الايضاح فانه حين اراد ان لا يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشرج جمعها فى قبة تنبيها بذلك على ان محلها ذو قبة وجعلها مضروبة عليه او وجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية هذا ثم وجه ارادة الثبوت بالاختصاص ان الاختصاص هو الثبوت لشئ والنفى عن غيره فاريد هنا بعض معناه وفى شروح المفتاح انه مبنى على ان الاثبات تخصيص بالذكر ولا يخفى ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر وليست الارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذكر بقى انه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماحته والعبارة الصحيحة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لو جعل التعريف فى السماحة والمروة والندى للجنس الاستغراقى افاد حصر هذه الصفات فى ابن الحشرج لان جميع افرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بمحلين وتكون مبالغة فى كمال ابن الحشرج فى هذه الصفات بحيث الحقت هذه الصفات فى غيره بالعدم فلا يبعد ان يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحينئذ يكون فى البيت كنايتان احديهما جعل اثبات جميع افراد الثلثة له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جعلها فى قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له (فترك التصريح بان تقول انه مختص بها او نحوه) مجرور معطوف على

ان تقول اى التصريح بنحو هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى من نحو اختص بها او ثبت له دون غيره فى وجه ومن نحو سمح ابن الحشرج سمح ايضا فى وجه اخر فتأمل (الى الكناية بان جعلها) اى تلك الصفات (فى قبة مضروبة عليه) اى على ابن الحشرج فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر الذى لا يقوم الا بغيره فى مكان الرجل ثبت له لان الصفات تثبت فى المكان بتبعية ثبوت محلها ولهذا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات فى المكان لامتنعت ارادة الحقيقة ولم تكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات فى قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعلت فى مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل بالذات الا نفسه فكانه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروة والندى (ونحوه) اى نحو قوله فى الكون مثال الكناية المطلوبة بها النسبة (قولهم المجد) اى نيل الشرف والكرم اذ لا يكون الا بالاباء او كرم الاباء خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الآباء او نفس الرجل (بين ثوبيه) يريد بالثوبين الردآء والازار وكذا المراد بالبردين فى قوله (والكرم فى برديه) وانما قال ونحوه ردا على من جعل الكناية فيه من قبيل طويل نجاده وتبع فى هذا الرد المفتاح حيث قال وقد يظن هذا من قسم زيد طويل نجاده وليس بذلك فطويل نجاده باسناد الطويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القامة فاذا صرح من بعد باثبات النجاد لزيد بالاضافة كان ذلك تصريحا باثبات الطول لزيد فتأمل هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له وجه نحو الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة ووجه الى الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الثانى ماشاهده المفتاح وهو انه جعل المجد فيما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية عن ثبوته له لان الصفة تكون تبعا فيما يكون فيه الشئ بالذات ولولا ذلك لامتنعت الحقيقة وكان اللفظ مجازا والابلغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه لان كون الشئ بين بردى الشئ يدل على انه عينه لانه الذى يكون بين برديه والاول ماشاهده غيره وهو ان كون الشئ بين بردى الشئ كناية عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه ثبت التصريح باثبات الاحاطة المكنية بالكون بين البردين له على نحو التصريح لاضافة النجاد الى الشئ بثبوت الطول المكنى بطول النجاد له فيكون المجد بين ثوبيه بمعنى المجد محيط به وحينئذ ينبغى ان يكون قوله ونحوه للتنبيه على الفرق بينه وبين المثال السابق فى كون السابق نصا وهذا محتملا (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث كثيرا ما يكون مذكورا كما مر (وقد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة (كما يقال) اى الموصوف الغير المذكور فى الكناية عن النسبة لا فيهما كما هو المتبادر (فى عرض) بالضم اى ناحية (من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فكانك اشرت من ناحية هى لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية اخرى هى للموذى فالصفة وهى الاسلام هنا مصرح بها والموصوف وهو المؤذى غير مذكور والنسبة وهى نفى الاسلام عنه مكنية بحصر الاسلام فى غير المؤذى على ما يفيده تعريف الجنس للمسند اليه فان قلت حصر الاسلام فى غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفى

فا وجدوا من نحو سمح ابن الحشرج وابن الحشرج سمح نسخه

الاسلام عن المؤذى مصر حاقلت الحصر امر اجمالى يلزمه تفصيل النفى بحسب المقام فيجوز ان يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل على انه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفى تفصيلا يجوز ان يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالافادة ومثال الكناية عن الصفة قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له اذا كنى عن الكفر باعتقاد حل الخمر وكناية عن نفى الاسلام عنه اذا كنى بعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام (قال السكاكى) فى اوائل بحث الكناية (الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة) ومساق الحديث يحسن لك اللثام عن ذلك قال العلامة انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم قال الشارح وفيه نظر والاقرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفا وقلة الوسائط وكثرتها اما وجه النظر فهو ان التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس اعم من الكناية واما محصل ما ذكره من الوجه الاقرب فهو ان كثير الوسائط قد تبلغ فى الخفا مرتبة التعريض وهكذا فلا يمكن تقسيم الكناية الى هذه الاقسام لانها غير منضبطة وفيه نظر لانه اذا سمى بالموصوف غير المذكور تعريضا وماله وسائط كثيرة تلويحا فلا معنى لتداخل الاقسام والاظهر انه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام فى الدقة والبلاغة دون تنقسم ثم قال السكاكى فى اواخر بحث الكناية وفاء بوعده حسر اللثام عن هذه الاقسام واذ قد وعيت ما املى عليك فنقول الى آخر ما ذكره مما حاصله ما لخصه المصنف بقوله (والمناسب للعرضية) اى للكناية العرضية وهو ما لم يذكر الموصوف فيها (التعريض) لان التعريض خلاف التصريح قال العلامة يقال عرضت فلانا وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه يعنى لا يكون القول مسوقا له وانما تعنيه من عرض من غير ان تستعمل اللفظ فيه ولهذا لم يقل وانت تعنيه به (ولغيرها ان كثرت الوسائط) وهو الذى عبر عنه المفتاح بذات مسافة بعيدة (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وجعل السيد السند فى شرح المفتاح الوسائط ما فوق الواحد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) وهو الذى فسره المفتاح بذات مسافة قريبة وفسره السيد السند بما لا واسطة فيها او فيها واسطة واحدة لكن فى كون ما لا واسطة فيه ذات مسافة خفاء وشمول قلة الوسائط اخفى منه والشارح ايضا نبه على شمول قلة الوسائط لما لا واسطة فيها حيث جعل عريض القفاء مثالا له (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء الايماء والاشارة) قال السيد السند اما لانه اذا لم يكن قيد زائد كما فى التلويح فى الرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق يبادر منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الايماء فيه شائبة الخفا فيبقى اسم الاشارة للباقى هذا كلامه ثم انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعد بين البحثين والافلا تراخى بين كلامى السكاكى واعلم ان السكاكى بعد ما سمى احد اقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تحقيق تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتنى فستعرف واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثانى فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك هذا فالمراد بالتعريض ليست ما هو احد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو الذى قال

صاحب الكشاف في مقام الفرق بينه وبين الكناية ان الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه
الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء آخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج
اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه اماله الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح فيه مايريده فقد فرق بين الكناية والتعريض بانه يذكر معنى الكناية بلفظها
والكناية غير موضوعة له بخلاف التعريض فانه لايراد بمعناه التعريضي باللفظ بل ينتقل
اليه من غير استعمال اللفظ فيه فانه يفرق الكناية عن التعريض انه مستعمل في غير
الموضوع له بخلاف التعريض ولايخفى ان هذا الفارق موجود في المجاز ايضا فقد تضمن
الفرق لا التعريف وقد صرح ابن الاثير ايضا في المثل السائر بان التعريض لايستعمل
في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ حيث قال الكناية مادل على معنى يجوز
حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب (والتعريض)
هو اللفظ الدال لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ
اي جانبه هذا واراد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معينا لهما لا حدهما بلا قرينة وللاخر بقرينة وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان
كلام السكاكي في التعريض بهذا المعنى لا بمعنى اصطلح عليه من عند نفسه
في باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا فهو في هذا المقام
جرى على ماجرى عليه غيره مرة حيث عرف المجاز وقسم المجاز بمعنى اخر وعرف الاستعارة
وقسم الاستعارة لا بهذا المعنى الى الاستعارة المصرحة والاستعارة بالكناية على ماحققناه لك
ولهذا ادرج في هذا السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز
ولم يقل تارة يكون كناية وتارة يكون مجازا واوصى بالتأمل لما راى المقام مظنة غفلة لكن المصنف
على ماهو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص
ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز وظن ان التنبيه يحصل
بمجرد بيان انه قد يكون مجازا والتعريض بانه يكون كناية تطويل بل اختصر كلامه فقال

(والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه)
ثم زاد في توضيح المثال وبين انه يحتمل الكناية فقال (وان اردتهما جميعا كان كناية) ثم نبه
على قصور كلام المفتاح (ولابد فيهما من قرينة) حيث لم يشتمل كلامه الا على اشتراط القرينة
في الكناية والحق معه في هذا التنبيه وان اعتمد السكاكي على اشتهار وجوب القرينة في المجاز
وخاف توهم عدم القرينة في الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكن باقي تصرفه فانه على ماترى
وقد نبه العلامة ايضا على مراد السكاكي حيث قال في شرحه معناه ان عبارة التعريض قد تكون
مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب
في غير ماهي موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون
مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو
موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال
من احدهما الى الاخر فحاصل ماذكره ان التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في اثناء
تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل ومما يقضي منه العجب انه بعد مانقل الشارح كلام الكشاف

وابن الاثير في هذا المقام كيف زيف كلام العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة ذلك المعنى او مجازا او كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب فان استعمل في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف او اهانته فانه افاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب وهنا مزيد تحقيق بقي الى الآن في ستر الاكتنان فلا علينا ان نهب لك من غير امتنان كما وهب لنا الفياض المنان وان طال الكلام وحال السآم بينك وبين الافهام لانه منشط وللسآم مسقط فنقول فرق بين المعنى التعريضي المجازي وبين المجاز فانك في المجاز تنصب القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقي وفي التعريض تريد الحقيقة لالانتقال الى المعنى التعريضي من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون التلفظ به من غير ارادة معنى باللفظ الا ان المعنى التعريضي تصرف النفس بالكلية عن الالتفات الى ما ارد به الى الالتفات الى ما هو في عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريض على سبيل الكناية وبين الكناية فانه في الكناية لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان للانتقال الى الغير بخلاف التعريض على سبيل الكناية كما في آذيتني فستعرف فان التفات النفس واهتمامها الى وعيد المخاطب وغيره على سواء ❊ فصل ❊ (اطبق) اي اجمع من قولهم اطبق القوم على الامر اجمعوا (البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ) يقال ثناء ابلغ اي مبالغ فيه فالمعنى ان المجاز والكناية مما بولغ فيهما مبالغة اكثر حيث بولغ في تقرير معنيهما وتحقيقهما فقوله ابلغ شاذ من وجهين احدهما انه اخذ من المزيد كقولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما انه بمعنى المفعول ولك ان تجاوز الشذوذ الثاني الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجاز ابلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه الابلغية كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا في مقام يستدعي المبالغة فرب حقيقة ابلغ من المجاز لوقوعها في مقام لا يسع المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم هم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات (من الحقيقة) اي الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة التي هي الكناية فالمجاز ليس ابلغ منها لاشتراكهما في وجه المبالغة فقوله (والتصريح) تطويل الا ان تجعله عطفا تفسيريا للحقيقة (لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) هذا متفق عليه بين المصنف والسكاكي لانه وان جعل الكناية ذكر اللازم اي التابع وارادة الملزوم اي المتبوع لكنه جعلها مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم ما لم يصر ملزوما لا ينتقل منه ويرد على كون المجاز ابلغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد به معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مقيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص

وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لهـا كأنه بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ماهو مظهرها وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز الغير المقيد لايكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه (فهو) الظاهر فيهما (كدعوى الشيء بينة) قال السيد السند في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المقيد وايضا في كل من هذين الاطلاقين يعني اطلاق الاصابع واليد دعوى الشيء ببينة كما سيأتي وليس ذلك في المشفر الاتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المقيد وبين كونهما كدعوى الشيء ببينة بان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وفيه ان ماثبت ان الانتقال فيهما من الملزوم في التصور الى اللازم ووجود الملزوم في التصور لايستلزم وجود اللازم وكأنه أشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا اي اقتضاء وجود الملزوم اللازم ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما لايتنبه لمراده فيظن ان الاشكال في بيان اللزوم الذهني فيعترض بانه بعد ما بين الشارح في اوائل بحث المجاز اللزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وليس بشيء لان ماسبق بيانه هو اللزوم الذهني والتنبه على وجود الملزوم اللازم الخارجي فاين ذلك من هذا (و) اطبقوا على (ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) اقول بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الا تطويلا وانما ذكره المفتاح لافراده بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه يتضمن الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه في وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة يرده ماحقق ان قولنا زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز ومما يجب ان ينبه عليه ان المصنف توهم ان ماذكره السكاكي ان للاستعارة مزية على التشبيه فان في التشبيه الاعتراف بنقصان المشبه عن المشبه به دون الاستعارة يرد ماحققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب في كون المجاز والكناية ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لايفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لايفيد خلافه اذ لايفيد رأيت اسدا زيدا من رأيت رجلا يساوي الاسد في الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله على تأكيد فاته الثاني وهكذا لامزية لكثير الرماد على المضياف في كثرة القرى بل لاشتماله على تأكيد فاته المضياف مع اتحاد المقصود منهما ووجه الرد ان ذلك لايصح في الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رأيت اسدا يفيد شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد ثم نصر الشيخ بان مراده ليس السبب في كل صورة ذلك ورفع الايجاب الكلي لاينافي الايجاب الجزئي فالسبب في كل صورة تأكيد اثبات المعنى بخلاف خلافها واما المزية في المعنى فربما يكون كما في الاستعارة والتشبيه دون غيرها ودونها وغير التشبيه كما في رأيت اسدا ورأيت رجلا يساويه في الشجاعة وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لايوجب ثبوت المزية في الواقع كما ذكر هو نفسه ان الخبر لايدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وذلك لان الدلالة اللفظية قد تتخلف عن المدلول ورده السيد السند بان هذا معنى ركيك فاسد لان مانفاه الشيخ حينئذ مما لايذهب اليه وهم حتى يدفع

فانهما لا يوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل القرى فى الواقع فكيف يتوهم ايجابهما الثبوت اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان المغلط غالط والتشنيع ساقط هذا ونحن نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما وفى نفى ما نفاه الشيخ لاثبات ان الابلغية لمجرد التأكيد فليكن لا اعتبار زيادة فى المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس ما ذكره المصنف كما انه ليس ما ذكره الشارح وان كان ما ذكره المصنف اقوى بل مراده ان ليس للابلغية لافادة شئ من العبارات مزية فى المعنى دون خلافها والا لم يكن المقيس عليه للحقيقة والمجاز معنى واحد وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاءنى اسد ليس الا المراد بزيد كالاسد والا لم يكن بجعله ابلغ منه دون زيد كالحمار معنى وانما التفاوت بادعاء المساواة فى جاءنى اسد وتأكيد تلك الدعوى بجعله عين الاسد وانكار كون زيد انقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعترافا به وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يؤكد دعوى التسوية والادعاء وتأكيده لا يفيد مزية فى المعنى بل مجرد تأكيد ومبالغة فيه فما يدل عليه جاءنى اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزية فى الواقع بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ما ذكره فى الخبر وما ذكره فى هذا المقام بون بعيد هذا اخر ما وفقنا من شرح الفن الثانى بعد شرح الفن الثالث ووهبنا ما فيهما من الغرائب والبدايع نسأله التوفيق للترقى الى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ من الموانع الهى هب لنا اقوى الذرايع التوفيق لاتباع اجل الشرايع وبصرنا فى انوار العمل باسرار المعارف والبدايع واغتنابافاضة معانى بيانك العلية عن العلوم الرسمية والصنايع

مطلب الفن الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين فى الوقايع (الفن) فى اللغة الضرب اى النوع او التزيين وكلا المعنيين يناسب ما سماه فنا لانه فى بيان نوع من مسائل يتعلق بالبلاغة ويزين باستعمالها الكلام (الثالث) اى الواقع فى المرتبة الثالثة من الفنون الثلثة فالمعنى الفن الذى هو ثالث الثلثة لان الفنون مرتبة فى تحصيل البلاغة وتكميلها او ثالث الفنين فانه جعل الفنين المتعلقين بالبلاغة السابقين عليه ثلثة (علم البديع) هو فى اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة الى الفاعل وعلى الثانى الى المفعول اى علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بكلام المبتدع وقد جاء بمعنى الحبل الذى فتل فالكلام الذى ثم تزيينه بهذه المحسنات كالحبل الذى فتلت اوتاره وثلثت ثم فتلت فى المثانة (وهو علم) فسر الشارح المحقق العلم فى تعريفى المعانى والبيان بملكة يقتدر بها على تفصيل ادراكات جزئية متعلقة باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد المحقق المحشى شريف زمانه تجويز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها فمعنى قوله (يعرف به وجوه تحسين الكلام) انه يعرف به كل وجه جزئى يرد على سامع الكلام البليغ او المتلفظ به مما ورد فى هذا الكلام او اريد ايراده بمقتضى استعمال المعرفة الشايعة فى ادراك الجزئى على طبق ما ذكره ذلك الشارح الجليل فى تعريف علم المعانى من التفصيل فما ذكره هنا فى شرح قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام من قوله اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظر اذ تصور معانيها اشارة الى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلية لا يوافق ارادتها استعمال المعرفة الشايعة فى ادراك الجزئيات ومع ذلك ليس داخلا فى العلم بالمعنى المذكور بل فى العلم بمعنى المسائل والمبادى والموضوعات وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتايجها وقوله وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات وهى ايضا مفهومات كلية ليست من المقاصد العلمية ونتايجها وكانه لما لم يشاهد فى هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات ظن ان لا مسئلة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم على كليته

هكذا فى النسخ معناه ولم يظهر لى وا حتمال انه فاعل بقدر بعيد اوغير صحيح حاشيه

(بانه)

بانه محسن للكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة
فى صدر الكتاب حيث قال ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا هذا او وجه الاشارة جعل
الاضافة للعهد وحينئذ يفوت قصد الاستغراق الذى لابد منه فى وجوه التحسين ومايعرف
به بعض وجوه التحسين ليس بديعا فينبغى ان يقال المراد بتحسين الكلام التحسين العرضى
المذكور فى صدر الكتاب بقوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا ولك ان تريد
بالكلام الكلام البليغ لفهم العهد من اللام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون
بما يكون خارجا عن بلاغته والانحصار بلغاية هذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ
وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم
بان قوله (بعد رعاية المطابقة) اى مطابقة الكلام (لمقتضى الحال ووضوح الدلالة)
اى الخلو من التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين
ووجه ذلك انه يكون ايراد هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كتعليق الدرر على اعناق
الخنازير فقوله بعد متعلق بالتحسين وكأنه اراد مزيد التنبيه والا فالعهد كما تكفل تخصيص
الوجوه بالوجوه التابعة لوجوه البلاغة تكفل التنبيه المذكور اذ لامعنى لتبعيتها لوجوه
البلاغة الا عدم الاعتداد بها بدونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون
مقتضى الحال ويكون مظنة التباسها بالوجوه المبحوث عنها فى البديع فنبه على ان التحسين
التابع للبلاغة بالوجوه المبحوث عنها انما تكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
حتى لو لم يتم شئ منهما بدون هذه الوجوه لم تعد فى الكلام من المحسنات البديعية واما ما قيل حمل
الكلام على العهد بعيد عن المقام فاللائق بمقام التعريف حمل وجوه تحسين الكلام على
مفهومه العام واخراج ماسوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة فى البلاغة بقوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بانه كما يخرج عن الوجوه الداخلة
فى رعاية المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ماهو داخل فى البلاغة
من الخلو عن التنافر ومخالفة القياس والغرابة وضعف التأليف فيبقى الجميع فى قوله وجوه
تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هذا الوجه حمل وضوح
الدلالة على ماهو المعتبر فى البيان اما لو حمل على مقتضى عموم البيان فماسوى الخلو عن التنافر له
مدخل فى وضوح الدلالة اذ المخالف لقياس اللغة والقاعدة النحوية الغريب لايكون واضح
الدلالة وان توهم المحشى المحقق انه لاينافى الوضوح الا الغرابة والتعقيد مطلقا واما التنافر
فمما يعلم بالحس ولا تعلق له بعلم فلا يتوهم دخوله فى علم البديع وبانه لو حمل الكلام على الكلام
الفصيح اذ ماسواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ماله دخل فى الفصاحة اذ ليس بها تحسين
الكلام الفصيح بل جعل الكلام فصيحا ويعلم مما ذكرناه انه لو قال تعرف به وجوه تحسين الكلام
بعد رعاية البلاغة لكان اخصر واوضح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجا لجميع
الوجوه الداخلة فى بلاغة الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر العهد كما يرد
على تعريفه انه يدخل فى علم البديع حينئذ الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يبحث عنه فى علم
العروض والقوافى وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بها يكتسب الكلام البليغ حسنا لامرية
فيه (وهى ضربان) اى الوجوه المحسنة نوعان (معنوى) يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد
تعلق بحسن المعنى وان كان لايخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر لك فى بعضها (ولفظى) له مزيد
تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الضرب المتعلق بكليهما بان لايكون له مزيد اختصاص
باحدهما فمما لم يوجد (اما المعنوى) بدأ بالمعنوى لان الاعتداد باللفظ انما هو لكونه وسيلة المعنى

ولهذا ستسمع ان اصل الحسن فى المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس (فمنه المطابقة) وما يلحق بها اما بمعنى الموافقة او المساواة ويؤيد الثانى تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء (ويسمى الطباق) وهو مصدر مثل المطابقة كالقتال والمقاتلة سمى بهما لموافقة الضدين فى الوقوع فى جملة واحدة واستوائهما فى ذلك مع بعد الموافقة بينهما (والتضاد) ووجهه ظاهر (والتطبيق ايضا) يقال طبق الشئ الشئ اذا عمه فالجملة عمت الضدين وشملتهما والبديع ايضا ووجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على حذو الاخر وما ذكرنا اقرب فتأمل ولا تبعد (وهى الجمع بين متضادين) هذه عبارة المفتاح ولما كان مراده هنا بالمتضادين المعنى اللغوى دون الاصطلاحى الكلامى على خلاف دأبه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية لجامعته لجمع المنقول والمعقول فسره المصنف بقوله (اى معنيين متقابلين فى الجملة) سواء كان تقابل الضدين اى المعنيين الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجعل التضايف تقابلا فلا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو بمراعاة النظير اقرب ولك ان تجعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين وتكتفى فى تعميمه بعدم تقييده وتجعل قوله فى الجملة متعلقا بالجمع اى الجمع مطلقا سواء كان فى جملة واحدة او فى جملتين احداهما جزء من الاخرى اولا والاظهر ان يقول بين متضادين فصاعدا (ويكون) على طبق وهى او الجمع وقوله ومن الطباق فتفطن فانك من المخبرين (بلفظين) اى بسبب لفظين (من نوع) قدمه لان اطف التضاد فيه اتم كيف والمتكلم كما جمع بين الضدين فى تركيب جمعهما فى نوع واحد من الكلمة وهذا اغرب من القسم الثانى ولانه اكثر دورانا على السنتهم يشهد بذلك انه لم يهمل شيئا من امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا لقسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجب حدا لا هو ومن لا يتفطن لما القيناه لك ربما لقيناه يقول هذا التقسيم تطويل لا طائل تحته (اسمين نحو) قوله تعالى (وتحسبهم ايقاظا) جمع يقظ على وزن عضد او كتف بمعنى يقظان (وهم رقود) اى نيام (او فعلين نحو) قوله تعالى (يحيى ويميت او حرفين نحو) قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة حسن ما فى هذه الامثلة من الطباق كيف وقد اوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع الموصوف والمحكى عنه بينهم الوفاق فيشاهد التطبيق فيهما من وجهين قال القاضى اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانه اجد فى تحصيله واعمل هذه عبارته والاعتمال هو الاضطراب فى العمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمة يقتضى ان تكون ستة اقسام اسم وفعل او حرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثلثة تضاعف باعتبار التقدم والتأخر ولم يمثل المصنف الا للقسم الاول واما تمثيله للاسم المتقدم فبقوله (نحو) قوله تعالى (اومن كان ميتا فاحييناه) قال الشارح فان الموت والاحياء مما يتقابلان فى الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثانى بالفعل وهذا انما يستقيم لو كان الموت والاحياء بمعناهما لكن قال المصنف اى ضالا فهديناه هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلنا له نورا يمشى به فى الناس قال القاضى مثل به من هداه الله وانقذه من الضلال وجعل له نورا و يمكن تصحيح التمثيل على طبق

ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التمثيل ان كنت فطنا فعلى فهمك التعويل وبالجملة فالظاهر ان الاحياء مما يتعلق بما يقابل الموت فالمثال من قبيل اشداء على الكفار رحماء بينهم وما تمثيله للفعل المتقدم فبقوله فى الايضاح يصان وهو ليوم الروع مبذول فقد ذكر الصون بلفظ الفعل اولا والبذل المقابل له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام الثلثة هو الاول فقط ونحو نقول لانقتصر فى امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على ما وقع يكن لك نافلة فمثال الحرف والاسم للصحيح كل مضر وعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل للصحيح ما يضر وعلى السقيم ما ينفع هذا وماذكر من التفصيل لايبقى الاباالطباق بين لفظين واما الطباق بين اكثر فتزيد اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلثة والتقدم والتأخر الى غير ذلك وضبط اقسامها مفوض الى فطانتك (وهو ضربان) اى المطابقة على طبق وهى الجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاه اليه تذكير الضمير او عبارة الايضاح والطباق ينقسم الى طباق الايجاب وهو للتلخيص كالتفسير وهو ليس بمذكر مؤثر لان التذكر باعتبار الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور مامر من الداعى مغن فى الايضاح (طباق الايجاب كامر) اى كامثلة مرت بحذافيرها (وطباق السلب) قال المصنف وتبعه الشارح وهى ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفى او احدهما امر والاخر نهى والمثال الاول للاول والثانى للثانى قلت يخرج عن بيانه نحو لست بعالم وانا اعلم او انا عالم ونحو احسبك انسانا ولست بانسان ونحو اضرب زيدا وماضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والاولى هو ان يجمع بين الثبوت والانتفاء (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون) اى وعد الله وصدق وعده بجهلهم وعدم تفكرهم (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) اى ظاهرا هى الحيوة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذى هو الحياة الاخرة او يعلمون ظاهر الحيوة الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذى هو وسيلة الحيوة الابدية كما قال وهم عن الاخرة هم غافلون (ونحو) قوله تعالى (لاتخشوا الناس واخشونى) نهى للحكام ان يخشوا غير الله فى حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم او كبير قال المصنف قيل ومنه قوله تعالى لايعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اى لايعصون الله فى الحال ويفعلون ما يؤمرون فى المستقبل وفيه نظر لان العصيان يضاد فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم يأبى ان يجعل لايعصون الله حالا ويقتضى ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى لم يعصوا عبر عن الماضى بالمستقبل قصدا الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتا فوقتا كما فى قوله تعالى لو يطيعكم وقد سبق وقال الطباق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا نوع خفاء كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا نارا ومثله فى الاسمين بالجمع بين هاتا وتلك والشارح لم يلتفت الى تسميه هذا بل ذكر ما يشعر بانه لايقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل فى الملحق بالطباق حيث قال ومن الملحق بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر ما لم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد بل حصل التضاد بتصرف فى احدهما او فيهما فى الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فلان لاتضاد بينهما وانما حصل التضاد بجعل مفعوله نارا وكذلك هاتا وتلك ليستا الا اسم اشارة فليس هناك متضادان انما صارا متضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بها تارة بعيدا بعدا تاما وتارة بعيد اى فى الجملة لا بعدا تاما الا انه اورد فى مقام التمثيل للطباق ما هو ملحق به

تنظيرالما هوبصدده وتنبيها على جريان هذه القسمة فى الملحق بالطباق ايضا فتوهم انه
وقع فى هذا التقسيم لاشتباه الملحق بالطباق الغير الظاهر وبجعل غرض الشارح غيرهذا
مساغ يتفطن له من يفهمه الى التوجه بدقايق القصد فراغ فكن ذلك الرجل تجده (ومن
الطباق) لم يقل ومنه لئلا يتبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الايجاب
وطباق السلب فى جعل ضمير منه الى طباق الايجاب (نحو قوله) اى قول ابى تمام فى مرثية
ابى نهشل محمد بن حميد حين استشهد واراد بنحو قوله ماضبطه ماسماه بعضهم تدبيجا
بالدال المهملة والباء التحتانية الموحدة والجيم ومن صحفه بالحاء المهملة لم يزد
الا تسفيها يرده الرواية والدراية اذ ليس من معانى التدبيج ماينا سبه المعنى الاصطلاحى
بخلاف التدبيج فانه التزيين بالديباج على مافى القاموس والتزيين على مافى الدستور قال
الشارح دبج الارض المطر زينها ويناسب المعنى الاصطلاحى الذى نقل المصنف تفسيره
بان يذكر فى معنى المدح اوغيره الوان لقصد الكناية اوالتورية وينبغى ان يقصد بالالوان
معان متضادة اذ لولم تتضاد لكانت من القسم الثانى من الملحق بالطباق فالتدبيج بمقتضى
ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والملحق به ففى جعله من الطباق نظر ولا يظهر
وجه لتخصيص التدبيج بما قصد بالالوان الكناية اوالتورية من دون ان يشمل المجاز وانما
قال ومن الطباق دفعا لتوهم انه قسم له كما توهم تخصيصه باسم اودفعا لتوهم انه من
القسم الثانى من الملحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقى (تردى ثياب الموت حمرا فما
اتى بها الليل الا وهى من سندس خضر) وفى هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان
فى تعريف التدبيج مافوق الواحد وفى الحواشى المنقولة عنه خضر مرفوع فى البيت
خبر بعد خبر لان قوافى القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ابياتها قوله وقد كانت
البيض القواضب فى الوغى بواتر فهى الآن من بعده بتر على ماسيجئ فى رد العجز على الصدر
هذا ولا يخفى ان هذا لايلايم قوله فى شرح البيت ولم يدخل فى الليل الا وقد صارت
الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه واضح فى جعل الخضر صفة للسندس وهو
الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه
ان تجعل خضر مرفوعا خبر مبتدأ محذوف اى هو خضر و يجعل الجملة صفة سندس
قال الشارح اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها
والاضافة لادنى ملابسة و يصح ان يراد بثياب الموت دماء تلطخ بها بدنه وصارت
كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه البسها له الموت حين لبسها بمجيئه اليه وفى جمع الثوب
اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسته كل جراحة ثوبا فالمعنى ارتدى الدماء فما آتى
تلك الدماء الليل ولم ينقض يومه الا وهى من سندس خضر والسندس رقيق الديباج
معرب بلا خلاف والقصد من الثياب الحمر القتل اونصب السيف ومن الثانى الحيوة
الابدية اولذات الجنة واللذة والنصب والقتل والحيوة متضاد ان فالبيت من قبيل
الكناية وقال الشارح لاينفى الكناية فيه الامن لايعرف معنى الكناية اقول الوقوع
فى نفى الكناية لايتصور الابان اللون ليس كناية بل ارتدا الثياب الحمر والسندس الخضر
والجواب ان المراد ان الالوان دخلا فى قصد الكناية لا ان انفسها كنايات ومثل المصنف
لتدبيج التورية بقول الحريرى * فمذ ابر العيش الاخضر * وازور المحبوب الاصفر * اسود
يومى الابيض * وابيض فودى الاسود * حتى رثى لى العدو الازرق * فياحبذا الموت الاحمر
* قال الشارح فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هوالانسان الذى له صفرة والبعيد

هوالذهب وهوالمراد ههنا فيكون تورية كما توهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان لقصد الكناية اوالتورية ان لايخرج الاوان منهما ولامنع من الاجتماع فالاولى ان يقال قول الحريرى مما اجتمع فيه كلاهما فاسوى الاصفر كناية فاغبرار العيش الاخضر كناية ان تكدر العيش الناعم واسودادا ليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وابيضاض الفودين جانبا الرأس كناية عن وهن البنية كما ان اسوداده كناية عن قوتهـا ثم نقول يحتمل ان يراد بالمحبوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن فيما بينهم قال عليه السلام لاصحابه فى الترغيب الى غزوة تبوك هل لكم فى بنات الاصفر كازورار المحبوب الاصفر اى عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام فالمثال للكناية وكانه لم يجد المصنف اصرف التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكانه لهذا لم يذكر للتورية مثالا ههنا (ويلحق به) اى بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بمايقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو) قوله تعالى (اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين) الذى تقابلها اوالشدة سبب العنف الذى يقابل الرحمة ولايخفى ان سبب المقابل للشئ مقابل له غير مجامع معه كما ان مسبب المقابل للشئ مقابل له فيدخل فى تعريف الطباق على المقابل لذات الشئ وحينئذ يتجه انه ينبغى ان يقدم قوله ودخل فيه مايختص باسم المقابلة على قوله ويلحق به ويمكن دفعه بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل فى الطباق والملحق به بقرينة ان بعض الامثلة المذكوره للمقابلة مماذكر فيه الملحق بالطباق ومنهم من يكلف وقال هذان الشيئان داخلان فى الطباق الا ان غيره من الطباق اغرق فى التقابل فنبه على التفاوت بذكر لفظ الالحاق وبهذا التكلف يندفع الامر ان قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول عن لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل يستلزم لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة لمفسدة والمراد الاولى لاالثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغى ان يعدل عنه ويمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل يعين السكون للمصلحة ويمكن ان يجعل نكتة العدول مافى ابتغاء الفضل من التنبيه على ان كل ماينتفع به من فضل الله لامدخل لسعى العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المتضاد للاغراق وقدم مايتعلق به فتذكر (و) ثانيهما الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيان كذا ذكره الشارح وينبغى ان لايخص ايهام التضاد بجمع مايتضاد معنياهما الحقيقيان بل يجعله منه مايتضاد معنيا هما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز المعنيان فى صورة المتضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا جمع لفظين معنيا هما متضادان فالحسن عائد الى اللفظ لاالى المعنى فلا يصح جعله من المحسنات المعنوية (نحو قوله) اى دعبل كزبرج شاعر خزاعى رافضى (لاتعجبى ياسلم) ترخيم سلمى اوالمراد ياسالمة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل فى السالم (من رجل) يعنى نفسه عبر عنه برجل لتمكنه الوصف بالجملة (ضحك المشيب) هو كالشيب الشعر وبياضه قال الشارح اى ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس اولان الظهور يستلزم ظهور ماخفى من مستوارت الشفتين (برأسه فبكى) ذلك الرجل لتذكر الموت اوالتأسف على

زمان الشبـاب فلا تقـابل بين ظهور الشيب والبكاء بل يكاد يكون بينهما تلازم لكن بين المعنى الحقيـقى للضحك والبـكاء تقـابل و يمكن ان يراد بضحك المشيب سروره تشبيهـا للمشيب برجل سار من قوته وغلبته وبالبكاء الحزن فحينئذ يكون من اصل الطبـاق (و يسمى الثانى ايهام التضاد) لان المعنيين المذكورين الغير المتقـابلين قد عبرا بلفظين يوهـمـان التضاد للتقابل بين معنييهما الحقيقيين او المجازين مع الشهرة (ودخل فيه) اى فى الطبـاق بالتفسير الذى سبق والحق به (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية حيث ذكروها فى مقابلة الطبـاق (وهى ان يؤتى بمعنيين) متوافقين او اكثر ثم بما يقابل ذلك على الترتيب) فيكون داخلا فيه فانه يصدق عليه الجمـع بين معنيين متقابلين لان المراد الجمع بين معنيين متقابلين فصاعدا كما اشرنا اليـه ولما كان يتجـه عليه ان جعله داخـلا فى الطباق دون مراعاة النظير تحكم لانه كما يصدق عليـه باعتبـار جمـع المتقابلين تعريف التضاد يصدق عليه باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظير دفعه بقوله (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا التناسب فانها غير مشروطـة بذلك بشواهد الامثلة وهذا وان يرجح الحكم بدخولهـا بالطباق لكن لا ينفى كون بعض افرادها من مراعاة النظير لانه كلام يشترط فيه التناسب لم يشـترط عدمه وقد توجه كلام القوم بان الطباق الجمع بين الضدين بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط فيـه الفصل بين المتقابلين بغيرهما و يرده تمثيلهم المطابقة بامثال فليضحكوا قليـلا وليبكوا كثيرا وقد توجـه بان الطبـاق هو جمع المتقـابلين فقط والمقابلة جمع المتقابلات وفيه انه لو خص الطبـاق بجمع المتقابلين فقط يخرج جمع المتقـابلات من غير ذكر على ترتيب المتناسبـات المجموعـة اولا منهـا و بقى مهملا مع انه من المحسنات البديعـة المعنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام مقابلة الاثنين بالاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى عبر ذلك مما لا يحصى ولما كان هـذا التقسيم والتسمية من التطويل بلا طائل لم يلتفت اليه المصنف و نبه على انها تقع على تلك الانحاء بذكر الامثلة الثلثة (نحو) قوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو قوله) اى قول رجل كنى بابى دلامة على وزن ثمامة (ما احسن الدين و الدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل) ذكر الرجـل لتغليب اذ حديث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفـع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجوليته كيف يدفعـه نقصان المرأة لكونها مرأة (ونحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى) اى بالكلمة الحسنى اعنى كلمة التوحيد او بالخصلة الحسنى اى الايمان او بالملة الحسنى وهو الملة من عند الله او بالمثوبة الحسنى وهى الجنة (فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) قال الشـارح ولما كـان التقـابل فى الجميـع ظـاهرا الا مقابلة الاتقـاء والاسـتغناء بينـه بقوله (المراد باستغنى انه زهد فيـما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه فلم يتق) ويمكن ان يقال لما كان ظـاهر العبارة ادخال مقابلة فى الطبـاق وكان المراد ادخاله فى الطبـاق ولم يلحق به نبه على ان جمع الاتقاء والاستغناء مما يلحق بالطباق ليعلم انه اراد بقوله دخل فيـه الدخول فى الطباق وما يلحق به ثم نقول مقـابلة الاستغناء عن الله بالتقوى ظاهر مستغن عن جعله فى قوة عدم التقوى فتـأمل (او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنـة فلم يتق وزاد السـكاكى) قال الشـارح اى فى تعريف المقـابلة قيـدا اخر فعرفه بان يجمع بين شيـئين متوافقـين اكثر وضديهما (واذا شرط) اعتبر (ههنا) اى فيما بين الموافقين او المتوافقـات (امر شرط ثمة) اى فيـما بين الضدين او الاضداد (ضده) اى ضد ذلك الامر (كهاتين الايتين)

فانه لما جعل التيسر مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق (جعل ضده) وهو التعسير المعبر
عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا
لا يكون بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر
والافلاس ضده بل الظاهر انه مبنى على الاجتماع اذ الافلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا
عن كونه غاية فى القبح هكذا شرح كلام المصنف والمفتاح ووافقه شريف زمانه ونحن
نقول اثبات مذهب جديد للسكاكى بلا سند معتد به مما لا يستحسنه العقلاء وقول السكاكى
واذا شرط هنا امر شرط ثمه ضده كما يحتمل ان يكون بيان ما لا بد منه للمقابلة يحتمل ان يكون
بيان ما به يكمل ويزيد حسنها بل سوق كلامه حيث قال بعد التعريف ثم اذا شرط ههنا
امر شرط ثم ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك لان التعريف بيان
ما لا بد منه للمقابلة وهذا بيان ما له بد منه وله مدخل فى كمالها ولكلام المصنف احتمال انه زاد
السكاكى حكما على القوم هو انه يكمل المقابلة بذلك لانه زاد فى تعريف المقابلة قيدا ثم
تصرف فى كلام السكاكى بما اخل بها حيث غير قوله ثم اذا شرط الخ بقوله واذا شرط الخ
ومما وقع فى هذا المقام من المصنف ان كلام السكاكى فى تعريف المقابلة خلا على
ما يشعر به كلام الايضاح حيث زاد على تعريف السكاكى للمقابلة وهى ان تجمع بين معنيين
متوافقين او اكثر وضديهما قوله او اضدادها واتخذه الشارح المحقق والمحقق الشريف
مذهبا فى شرح كلام المفتاح وصرحا بانه لا بد فى الكلام من حذف معطوف اى او اضدادها
وليس بذلك لان معنى كلام السكاكى ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر ثم ضدى هذين
المجموعين بان يأتى بضد المعنيين المتوافقين وهو ضداهما وبضد الاكثر وهى اضداده
واعلم انه لا وجه لجعل الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا
على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من المحسنات ونشر لا على ترتيب اللف وكانه لذلك
حذف السكاكى قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب عليك انه لا يجب ان يكون الشرط وضده
خارجين عن الاضداد والمتوافقات كما توهمه العبارة الا ترى ان التيسير واحد من المتوافقات
والتعسير واحد من الاضداد (ومنه) اى ومن المعنوى (مراعاة النظير) وتسميته بهذا الاسم
والتوفيق اى جعل الشئ موافقا لشئ والتلفيق اى ضم شئ الى شئ بالخياطة بطريق نقل
الاسم من افعال المتكلم به فى مقام التكلم به واو جعلت هذه الثلثة مبنيات للمفعول كانت
تسمية باسم صفات الاجزاء كالتناسب والايتلاف (ويسمى التناسب والتوفيق ايضا وهو جمع
امر وما يناسبه) شامل للطباق والمشاكلة ومراعاة النظير فاخرج بقوله (لا بالتضاد) الطباق
والمراد بالتضاد ما هو مصدر المتضادين بالمعنى المفسر سابقا فيخرج الطباق رأسا بقى المشاكلة
لانه جمع امر وما يناسبه بمناسبة الجوار فى تعبير واحد فلا بد من قيد يخرجها وقد اهمله القوم
ولا يبعد ان يقال المتبادر من الجمع الجمع فى التركيب لا الجمع فى التعبين لا يقال الجمع
فى التركيب ايضا يصدق عليها لانا نقول ليس جمع المتشاكلين فى التركيب جمع المتناسبين
اذ التناسب حصل بالجمع وانما عدل عن عبارة المفتاح وهى الجمع بين المتشابهات لانه
لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالشبه كالقوس والسهم والوتر مثالها من التنزيل ما ذكره
بقوله (نحو الشمس والقمر بحسبان) قال الزجاج الشمس والقمر فى موضوع الابتداء
وقوله بحسبان يدل على الخبر اى يجريان بحسبان اى يدلان على عدد الشهور
والسنين وجميع الاوقات كذا ذكره الطيبى (وامثالها) من شعراء البلغاء ما اشار اليه بقوله
(نحو قوله) اى قول البحترى فى صفة الابل المهزولات (كالقسى المعطفات) اى الاقواس

فى التعبير نسخة

المحنيات من عطف العود وعطفه حناه (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) اى منحوتة (بل الاوتار) جمع وترو من لطا يف هذا التناسب انه جمع مفهومات يجمع بينها فى الخارج وجعل الشارح المثال الاول لجمع المتناسبين والثانى لجمع ثلاثة متناسبات وقال وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايهام الوزير اسماعيلى الوعد سعيبى التوفيق يوسفى العفو محمدى الخلق والمهلبى نسبة الى المهلب الشاعر بصيغة اسم المفعول من هلبهم تهليبا هجاهم وشتمهم ابو المهالبة وذلك الوزير كان من المهالبة واسماعيل عليه السلام علم فى صدق الوعد ذكر فى تفسير الكواشى انه وعد رجلا ان يقيم مكانه حتى يعود اليه وذهب الرجل ونسى سنة وهو عليه السلام ثبت فى هذا المكان سنة حتى يذكر الرجل وعاد وعفو يوسف مستغن عن البيان وشعيب موفق بالعبادة والصلوة واخبر الله عن خلق محمد عليه السلام بقوله وانك لعلى خلق عظيم سئلت عايشة رضى الله عنها عن خلقه قالت خلقه القران ومن امثلة ذكرها المصنف وفيه اكثر من اربعة قول ابن رشيق اصح واقوى ماسمعناه فى الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرو يها السيول عن الحياء يعنى المطوب عن البحر عن كف الامير تميم قال فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السيل والحياء والبحر وكف تميم مع ما فى البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدح اصلا للبحر مبالغة هذا كلامه ومما فى البيت الثانى وغفل عنه ومن تبعه انه جمع السيول جمع كثرة لتصير الرواية فى كمال القوة بكثرة الرواة ويبلغ حد الشهرة بل التواتر فيفيد اليقين وفى هذا والعنعنة اثبات ما ادعاه من كون تلك الاحاديث اصح ولا يخفى ان صحة العنعنة وتكثير الراوى ودعوى الاصحية من الامور المتناسبة فليستا لطيفتين خارجتين عن التناسب ذكرنا لبيان لطايف البيت كما يتوهم (ومنها) اى من مراعاة النظير (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى) والتناسب قد يكون ظاهرا (نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) اى العالم فان اللطف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبرة تناسب ما يدرك شيئا لان المدرك للشئ يكون خبيرا به كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشئ لا ما يناسبه فالاولى ان يقال الخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان الخبير هو المدرك فيتحقق المناسبة باعتبار العموم والخصوص وقد يكون خفيا قال المصنف ومن خفى هذا الضرب قوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن اذا امعن النظر علم ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اى الغالب من قولهم عزه يعزه كغر يغر عليه ومنه المثل من عز بزاى من غلب سلب ثم يجب ان يوصف بالحكيم لئلا يتوهم ان الغفران خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع الشئ فى محله فهو احتراس حسن اى ان يغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته هذا كلامه وتبعه الشارح ونحن نقول والله تعالى اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطناب بل كما لا بد من الوصف بالعزة لتحقق تمكنه من المغفرة لمستحق العذاب لا بد من الوصف بالحكمة لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد حكمه عليه والمتفوق على الفاعل قد يكون متفوقا بالقدرة

فيتنعم بالغلبة وقد يكون متفوقا بالعلم فيتنعم بالحكمة والعلم فلا يستفاد نفى المتفوق عليه مطلقا بمجرد حصر الغرة فيه لابد فى الاستفادة من حصر الحكمة ايضا (ويلحق بها) اى بمراعاة النظير وليس منها كما يوهمه تمثيل المفتاح لها ببيت السقط وحرف كنون تحت راء اولم يكن بذال يؤم الرسم غيره النقط معانه لا تناسب بين المعانى المرادة بهذه الالفاظ لان المراد بالحرف الناقة المهزولة وبالنون الحرف او معناه الحقيقى فان كليهما يصح ان يشبه بهما فى الهزال فقال الشارح وليس المراد بها الحوت على ماوهم وهم ولذا فسره فى شرح المفتاح بالحرف مع تأخره عن هذا الشرح وبراء الرأى من رأيته ضربت رئته وبذال الذالى اى السائق برفق وبالرسم رسم الديار وبالنقط تقاطر بالمطر على الرسوم لا اعراب الحروف وتلك المعانى المرادة غير متناسبة والتناسب مما يتوهم من تعبيرها بالفاظ تتناسب معانيها الاخر اما التناسب فيما سوى الرسم فظاهر واما فى الرسم فلان من معانيه رسم الخط وان خفى الى الآن وقوله وحرف عطف على الرهط فى البيت السابق اعنى (تجل عن الرهط) اى اللباس (الاماء) اى لباس تلبسه الاماء فالرهط جلدة تلبسها الاماء الحيض مكان الازار (غادة) اى ناعمة لينة تميل عنقها من اللين وتهتز اعطافها فاعل تجل (لها من عقيل فى ممالكها رهط) اى قبيلة وقوم فالمعنى تجل من اللباس الذى تلبسه الناعمة التى لها من عقيل فى ممالكها قبايل وعن ركوب حرف فى غاية الضعف تكون تحت من يضرب رجله على رئته لانه لا حراك له من الضعف يؤم ذلك الرأى رسوم الديار التى غيره نزول المطر والاظهر كما نبه عليه المصنف ان ايراد البيت فى المفتاح تنظير لا تمثيل كما هو دأبه وتنبيه على انه ملحق بمراعاة النظير فلا يحتاج الى ما تكلف البعض ان مراد المفتاح بجميع المتشابهات فى تعريف مراعاة النظير اعم من المتشابهات حقيقة ومن المعبر بعبارات لها معان متشابهة فالمراد بقوله (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) اى ينقادان لحكم الله تعالى مما جمع فيه بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان كانه جمع بين الشمس والقمر والنجم مع عدم التناسب بين النجم وبينهما اذ المراد به نبات لا ساق له وانما جمع لايهام التناسب لتعبيره بالنجم الذى ناسب معناه الاخر للشمس والقمر وبعدم ايهام هذه المناسبة صح جمع الشجر ايضا لمناسبته للنجم المناسبة لهما هذا ما تواطأ عليه الآراء واخبر به العلماء ولك ان تقول النجم والشجر متناسبان للشمس والقمر لان المقصود جريان حكمه تعالى فى العلويات والسفليات وخص الشمس والقمر لتحركهما ابدا بحكمه تعالى على نهج واحد من غير ظهور تغير منهما الحكمة والنجم والشجر من السفليات لانهما ينبتان فى كل سنة مرارا وينعدمان فاثر الحكم عليهما اظهر فكانه قال ينقاد لحكمه تعالى العلوى والسفلى فجمع الشجر والنجم مع الشمس والقمر من جمع المعانى المتناسبة قال المصنف اماما يسميه بعضهم التعريف وهو ان يؤتى فى الكلام بمعان ملتئمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا * تسربل وشى من خزوز تطرزت * مطارفها طرزا من البرق كالتبر * فوشى بلا رقم ونقش بلا يد * ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر * وكبيت كقول ذلك الجزل احل وامر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالى فبعضه من مراعاة النظير وبعضه من المطابقة هذا كلامه اقول اولا فى توضيح كلامه التعريف مأخوذ من ثوب مفوف على صيغة المفعول اى رقيق او مخطط بخطوط بيض على الطول والتسربل لبس السربال اى القميص والوشى اللباس المنقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اخذ الطراز والمطارف جمع مطرف وهو الرداء

من خز مرجع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب ومعنى البيت لبس السحاب قميصا
منقوشا من خزوز عليها اردية مطرزة بالبرق كالتبر والباقى ظاهر الا ان فيه ان تفرع دمع
بلا عين وضحك بلا ثغر على سابقه لا يظهر وديك الجن عبد السلام الشاعر ومعنى بيته
احل كن حلوا للاولياء وامرر كن مرا على الاعداء وضر المخالف و انفع الموافق
ولن كن لينا للملايم خشنا للعنيف ورش اى اصلح حال من يختل حاله وابر اى انحت
واقطع المفسدين من برى القلم نحته وانتدب للمعالى اى احب يقال ندبه لامر فانتدب
اى دعاه له فاجاب قال الشارح فالاول داخل فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور
المتناسبة والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة وفيه نظر لان الدمع
والضحك ليسا من الامور المتناسبة بل المتضادة واقول ثانيا فى انتقاد كلامه
ان جعل العبارات متناسبة المقدار بالاستواء او التقارب لتكون
كعائها فى التناسب ليس طباقا ولا تناسبا (ومنه) اى من المعنوى (الارصاد) وهو فى اللغة
الاعداد فالمتكلم اعد قبل الاخر ما يدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب و اوساعده
اللغة فوجه المناسبة انه جعل المتكلم المخاطب رقيبا ينتظر العجز (ويسميه بعضهم التسهيم)
وكانه اخذ هذا الاسم من السهم بمعنى النصيب اى اعطاء الكلام نصيبا من الحسن اومن
السهم بمعنى البيت الذى اشتهر وجاز من بلد الى بلد فسمى التسهيم لانه يجعل الشاعر
بهذا العمل بيته سهما اومن السهم بمعنى حجر على باب بيت بنى لصيد الاسد فاذا دخله
الاسد وقع فسد الباب فجعل فى البيت قبل العجز ما يصيد العجز قال الشارح هو من برد مسهم
اى فيه خطوط مستوية كانه جعله منقولا بجامع التزيين (وهو ان يجعل قبل العجز)
اى الاخر وفيه خمس لغات العجز مثلثة وكعضد وكتف ويونث فينبغى تأنيث الضمير فى قوله ما يدل
عليه (من الفقرة) هى بالفتح والكسر فى اللغة لما انتضد من عظام الصلب من الكاهل
الى العجب ثم اشتهر فى حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر وفى عرف الفن ما هو فى النثر بمنزلة
البيت فى الشعر مثلا قولهم يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة و يقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقرة اخرى الا ان البيت يكون بيتا وحده والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى (اومن البيت ما
يدل عليه) اى العجز وهو اخر كلمة من البيت اومن الفقرة وما يدل عليه قد يكون بحيث يدل
عليه مطلقا واما فى الفقرة (نحو) قوله تعالى (وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون) فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليظلمهم يدل على العجز (و) اما فى البيت
(نحو قوله) اى قول عمرو بن معدى كرب (اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع)
فان قوله وجاوزه يدل على ان الاخر ما تستطيع وقد يكون بحيث لا يدل عليه لو لم يعرف
الروى وهو الحرف الذى يبتنى عليه اواخر الابيات ويجب تكراره فى كل منها وينسب
اليه القصيدة فيقال قصيدة لامية اونونية بل ربما يوهم خلافه اما فى النثر كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه
يختلفون وما فى الشرح من رواية فيما هم فيه يختلفون سهو فانه لو لم يعرف بناء الفواصل
على النون لربما توهم ان العجز هنا فيما هم فيه اختلفوا وفيما اختلفوا واما فى الشعر فكقوله احلت
دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامى فليس الذى حللته بمحلل وليس
الذى حرمته بمحرم فانه لو لم يعرف الروى لربما توهم ان العجز بمحرم فدلالة ما يدل على العجز
فى الارصاد لا يتحقق كليا الا اذا عرف الروى فلذا قيد التعريف به كذا يستفاد من الشرح
وههنا ابحث من وجوه احدها انه لا دلالة فى قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا

انفسهم يظلمون لولا معرفة الروى لجواز ان يكون اخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظلمون ابدا الى غير ذلك وكذا البيت لجواز ان يكون اخر البيت الى ان تستطيعا وثانيها انه لادلالة فى قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة الاية على العجز مع معرفة الروى ايضا لجواز ان لا يكون يختلفون ويكون مختلفون بل هو اولى لانه اقرب طباقا مع الماضى السابق الا ان يقال المراد بالدلالة على العجز الدلالة على صيغته وصيغة مختلفون ويختلفون واحدة وفيه تكلف وثالثها وهو ان معرفة الروى لا تجرى فى الفقرة لانه لاروى فيها ولذا يقول فى تعريف لزوم ما لا يلزم وهو ان يجئ قبل حرف الروى او ما فى معناه من الفاصلة الخ الا ان يتكلف و يقال اراد بالروى ما يعم ما فى معناه ورابعها انه مع معرفة الروى ايضا لا يعرف ان العجز فى قوله وليس الذى حرمته بحرام لان الروى فى بجرم وبحرام واحد فيجب ان يقول اذا لم يعرف القافية (ومنه) اى من المعنوى (المشاكلة) وهى فى اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة (وهو) فى الاصطلاح (ذكر الشئ بلفظ غيره) وذلك يشمل كل مجاز وكناية فقيده بقوله (لوقوعه فى صحبته) فاللام للوقت اى وقت وقوعه فى صحبته واما ذكر الشئ بلفظ غيره لا فى هذا الوقت فلا يسمى مشاكلة وليس اللام للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشئ معلل بالعلاقة والوقوع فى صحبة الغير ليس من العلاقات المصححة والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر فى بعض الامثلة لخفائها على الفحول فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبخ على الخياطة مثلا فتارة قالوا بان القول بالمشاكلة اثبت قسما آخر سوى المجاز والكناية وتارة بانهم قالوا اثبت كون الوقوع فى صحبة الغير علاقة المجاز ونحن نبين لك علاقات امثلة الشارح على وجه تتخلص من هذه الورطة وتمكن فى تخريج العلاقة بحيث لا يلتبس عليك ولا يشكل مشاكلة (تحقيقا) اى وقوعا محققا (او تقديرا) اى مقدرا فالاول كقوله (قالوا اقترح) اى علينا (شيئا) اى سل من غير تفكر وتأمل يقال اقترحت عليه شيئا اى سألته بلا تفكر وهذا انما يكون بين الاصدقاء واما ما قال الشارح انه من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم عن خلط المعنيين فان الاقتراح يجئ بمعنى السؤال من غير روية على ما فى الصحاح ويجئ بمعنى التحكم ايضا على ما فى القاموس على ان اجادة الطبخ لا ينبغى ان تتوقف على التكليف والتحكم بل ينبغى ان تتحقق بمجرد الاشارة وقد يجئ بمعنى الابتداع ويحتمله البيت اى ابتدع سؤالا وسل ما لا يعتاد سؤال مثله (نجد لك طبخه) ولا يخفى انه ابلغ فى الانقياد لامره من الانقياد لما تعتاد سؤال مثله والشارح المحقق ذهل عنه فقال ليس من اقترح الشئ ابتدعه فانه غير مناسب على ما لا يخفى وقوله نجد مجزوم جواب الامر من الاجادة بمعنى التحسين وهو مقتضى الرواية والدراية وان كان نجد من وجد وجه صحة (قلت اطبخوا الى جبة وقميصا) عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها له فى كونه مما ينبغى ان يكون مرغوبا لهم لانهم كما قالوا نجد لك طبخه علم انهم رغبوا فى الطبخ له فرغبهم فى الخياطة بتصويره بصورة الطبخ ومن هذا ظهر ايضا تاثير المشاكلة فى المعنى واضمحل ما يوسوس فى صدور القاصرين انه لا يتجاوز تحسين المشاكلة الالفاظ فحقه ان يعد فى المحسنات اللفظية ولا يخفى ان هذا التعبير يلايم كل الملايمة كون الاقتراح بمعنى الابتداع فانه سؤال مبتدع لم يسمع قط من طبخ الجبة والقميص واشار بقوله (ونحوه تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك) اى فى ذلك الى تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع فيه اطبخوا والثانى وقع فى الصحبة باعتبار وقوعهما فى كلام صادر من شخص واحد يقال لا يجوز اطلاق النفس على الله تعالى وان اريد به الذات بدون المشاكلة ولعل ذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه تعالى توقيفيا

ولم يوجد اطلاق النفس فى غير صورة المشاكلة واما اطلاق النفس على ذاته فبعلاقة انه
كما تقوم امور الشخص بنفسه تقوم اموره تعالى بذاته فنفسه نفس ذاته كما ان سمعه وبصره كذلك
(والثانى) وهو ما يكون وقوعه فى صحبته تقديرا (نحو قوله) تعالى قولوا امنا بالله الى قوله
(صبغة الله) ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون فانه لم يقع المعنى المراد اعنى التطهير فى
صحبة الصبغ تحقيقا اذ ليس فى الكلام صبغ (وهو مصدر مؤكد لامنا بالله) اى من قبيل له
على الف درهم اعترافا ويجب حذف عامله لذلك ولحذف عامله جهة اخرى وهو
ان المصدر اضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل
تحول فاعله الى مصدره فاضيف اليه وكلما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضى
واشار الى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله (لان الايمان يطهر النفوس) فنبه به على انه لا يحتمل
غير التطهير والاقال يحتمل تطهير النفوس ثم اشار الى بيان وقوعه فى صحبة الصبغة تقديرا
بقوله والاصل فيه اى ما بنى عليه الامر فى وقوعه فى صحبته تقديرا وهذا اولى من شرح
الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله فى صحبته تقديرا (لاصل فيه)
اى ذكر التطهير بلفظ الصبغ فتأمل (ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم فى ماء اصفر
يسمونه معمودية ويقولون انه) اى الصبغ بهذا الماء الاصفر والغمس فى هذا الماء (تطهير لهم)
قال فى القاموس ويجعلونه بمنزلة الختان فقال الله تعالى للمسلمين قولوا امنا بالله صبغة الله
اى غمسنا الله فى الايمان الذى كالماء الطهور وصبغة من صبغ يده بالماء غمسها فيه اوتلوين الله من
صبغه كنعه نصره وضربه لونه لا كصبغكم باحد المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمؤمنين او
قولوا آمنا بالله صبغة الله باحد المعنيين لا كصبغنا باحدهما اذا كان الخطاب للنصارى ومما يتعجب
منه ما وقع للشارح المحقق فى شرحه للتلخيص وشرحه للمفتاح انه اذا كان الخطاب للكفار
فالمعنى انه امر الله المسلمين ان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا كصبغتنا
ولا يخفى ان الخطاب يقولوا للنصارى لا يفيد الامر النصارى بهذا القول لا امر
المسلمين بان قولوا لهم قولوا (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة بعلاقة
انه كما لا تطهير الا بالصبغ فى اعتقادهم لا تطهير الا بالايمان فى الواقع قال المصنف
هذا كما يقال لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطنع
الى الكرام ويحسن اليهم ونحن نقول اغرس كما يغرس فلان يحتمل ان يكون لما ورد
فى الحديث ان ارض الجنة بيضاء وانما غرسها العمل الصالح (ومنه المزاوجة) وهى فى
اللغة الازدواج وفى الاصطلاح (ان يزاوج) اختلف فى تصحيح نسخ المفتاح ففى بعضها
صيغة الخطاب وفى بعضها صيغة الغائب المجهول فالتركيب من قبيل حيل بين العير
والنزوان وبيانه فى العلم الذى ملكته (بين معنيين فى الشرط والجزاء) وهذا التركيب
مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع للمزاوجة من غير تكلف فالشارح قال ما استفيد به
من كلام السلف ان يوقع الازدواج بين معنيين واقعين فى الشرط والجزاء فى ان يترتب
عليهما معنى واحد ولا يخفى ان هذا الاستفاد من العبارة على ان المتبادر منه الواحد
من كل وجه مع ان الواجب ان يحمل على ترتيب معنى واحد بحسب الجنس فان لجاج
البحر ولجاج الهوى ليسا متحدين الا فى جنس اللجاج فلا بد من الاستعانة بالامثلة فى فهم
المقصود ومنهم من قال ان يزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء بان يقارن احدهما
بالشرط ثم يقارن الاخر بهذا المعنى فى الجزاء بواسطة ان المقارن للجزاء المقارن للشرط
مقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان يقارن بين معنيين فى الجزاء بان يقارن بمعنى هو

الشرط معنى ومعنى هوالجزاء معنى قال الشارح المحقق فى شرح المفتاح الثانى اردى من الاول وقال فى الشرح والمختصر وهو فاسد ولا قائل بالمزاوجة فى قولنا ان جاز يد فسلم على اجلسته فانعمت عليه هذا وفى كون الثانى اردى من الاول بحث اذ ما اورده فى المختصر مشترك بينهما والعبارة اوفق بالثانى بل اوفق من توجيه ما استفاده من السلف ويمكن دفع النقض بتقييد المعنيين اللذين وقع الازدواج بينهما او بين الشرط والجزاء بكونهما متحدين فى الجنس كما يقيد الازدواج على توجيه الشارح بكونه فى ترتب معنى مخصوص عليهما بقرينة الامثلة هذا وينبغى ان لا تخص المزاوجة بين الشرط والجزاء ويجعل منه نحو التى نهانى الناهى عن حبها فلج بى الهوى اصاخت الى الواشى فلج بها الهجر فانه يشارك المركب من الشرط والجزاء المزدوجين فى هذا التحسين البديعى فاما ان يأول الشرط والجزاء بما يشمل هذا التركيب فتفطن او يجعل هذا ملحقا بالمزاوجة (كقوله) اى قول البحترى (اذا مانهى الناهى) ومنعنى عن هواها (فلج) اى لزم (بى الهو اصخت الى الواشى) اى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى على وكانه افتراد انه قبل نهى الناهى اذ حينئذ يحسن اتصال الاصاخة بنهى الناهى (فلج بها الهجر) ومثله قوله ايضا (اذا احتربت) اى تحاربت الفرسان المذكورة فى البيت السابق (يوما ففاضت) اى سالت (دماؤها) اى دماء المقتولين منها (تذكرت) البقية من الفرسان (ففاضت دموعها) ومن قال دماء الفرسان بمعنى دماء سفوكها فقد تكلف بلا حاجة (ومنه) المسمى باسمى (العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء ثم يؤخر) عن ذلك الجزء اومايفيد معناه فيشمل هن لباس لكم وانتم لباس لهن وقد مثل به المصنف ويشمل نحو عادات السادات لتسود العادات وسيادة العادات بجعل السيادة مصدرا بمعنى السادة نحو عادات السادات سيدة العادات وسيادات العادات على ظاهر عبارة التعريف بانه يصدق على رد العجز على الصدر فى النظم والنثر قال الشارح العبارة الصحيحة ماذكره بعضهم حيث قال هو ان يقدم جزء ثم يعكس فيقدم مااخر ويؤخر ماقدم هذا ولا يخفى عليك انه لوقال البعض هو ان يقدم فى الكلام مااخر ويؤخر ماقدم لكفى والذى يشكل ويصعب دفعه انه ما الفرق بين رد العجز على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثانى من المحسنات المعنوية ويمكن ان يقال فيما نحن فيه الحسن باعتبار انه يجعل المعنى الواحد مرة مستحق التقديم لفظه وتارة مستحقا لتأخيره بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل لفظ صدرا وعجزا من غير تصرف فى معناه فى هذا التقديم والتأخير ثم ظاهر التعريف يصدق على القلب نحو مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم فانه قدم فيه اجزاء هى حروف على اجزاء هى حروف ثم عكس الا ان يقال المتبادر من الجزء الكلمات دون الحرف (ويقع) اى التقديم والتأخير او العكس (على وجوه منها ان يقع بين احد طرفى جملة وما اضيف اليه) اى الى ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) وكلام الملوك ملوك الكلام فان العكس قد وقع بين احدى طرفى الكلام وهو العادات فى سادات العادات وما اضيف الى العادات من السادات وفسر الشارح ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات وما اضيف العادات اليه وهو السادات وما ذكرنا اقرب بالعبارة ويخرج من بيانه نحو من عادات سادات العادات فانه لم يقع العكس بين احدى طرفى الكلام سواء كان بمعنى طرفى النسبة او جانبى الكلام دون بياننا (ومنها ان يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت

من الحي) اقول ومنها ان يقع بين متعلق فعل وشبهه في جملة واحدة نحو يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي (ومنها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين) اي جانبيهما سواء كان اللفظ
طرفي النسبة اولا (نحو لاهن حل لهم) فهن طرف النسبة وهم قيد للطرف وكذا (ولاهم
يحلون لهن) لفظه هم فيه طرف النسبة ولفظة هن قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان
يقع اللفظان نفس طرفي النسبة في الجملتين كما انشد الشارح لنفسه طويت باحراز الفنون ونيلها
رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ففي جعل
الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابلا لما ذكره المصنف مما وقع بين لفظين في
طرفي جملتين بحيث لا يخفى (ومنه الرجوع) سمي به لما يشعر به تعريفه من انه الرجوع على
الكلام السابق بالنقض اولانه رجوع عن الحكم السابق (وهو العود الى الكلام السابق
بالنقض لنكتة) وانما قال لنكتة لان نقض الكلام السابق لو لم يكن لنكتة لكان مفسد الكلام
فلا يكون محسنا فان قلت اذا كان النقض لنكتة كان من دواخل البلاغة فلا يكون تابعا
قلت كما ان التحسين قسمان كذلك النكتة (كقوله) اي زهير (قف بالديار التي لم يعفها) اي
لم يمحها (القدم) اي تقادم العهد (بلى) اي بلى محاها القدم (وغيرها الارواح) جمع ريح كالرياح
والارياح في الصحاح وقد يجمع على ارواح لان اصله الواو وقلب في الرياح ياء لكسر ما قبلها
وزال الكسر في ارواح كان وهذا من ابى الياء قصد دفع الالتباس بالارواح جمع روح وقوله
وغيرها الارواح عطف على المحذوف بعد بل كما اشرنا اليه فلا داعي الى جعل الواو فيه زائدة
وجعله في قوة بل غيرها كما في الصحاح (والديم) جمع ديمة بالكسر وهي مطر يدوم بلا رعد وبرق
او يدوم خمسة اوستة اوسبعة اويوما اوليلة اواقله ثلث النهار والليل او اكثر ما بلغ دل الكلام
السابق على ان تقادم العهد لم يمح الديار وآثارها فلما بدا له انه كذب اراد الخبر بانه محاها القدم
وغيرها الارواح والديم فاتى بقوله بلى نقضا له اذ لو قال لم يعفها القدم محاها القدم كان كلاما
واهيا موهما لان قائله يتفوه بما لا يشعر به فلما قال بلى علم انه نقض الكلام السابق فجاء الاخبار
بمحوها القدم وتغيرها الارواح والديم مقبولا لطيفا وكذلك قوله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله
فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والنكتة في ذكر لا التنبيه على ان ما بعده اضراب
لا ترق والنكتة في الاخبار اولا بما هو غير واقع اظهار حدوث الكآبة والحزن والدهش والحيرة
بالوقوف على الديار على ما نقله المصنف واظهار انه يمكن رسوم الديار في بصره ويمكن خيالها
في نفسه بحيث لم يقف اولا انه محا القدم اثارها على ما نقول وهذه النكتة مما هي من دواخل
البلاغة كما لا يخفى والشارح المحقق ظن ان ما ذكره المصنف بيان نكتة النقض فدع ما يريبك
الى ما لا يريبك (ومنه التورية) وهو في اللغة الاخفاء (الايهام) مصدر اوهم اي ادخال
شيء في الوهم (وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد) لقرينة خفية وانما ترك
المصنف ذكر القرينة لوضوح ان الكلام البليغ لا يستعمل في المعنى البعيد الا لقرينة وانه
لا يتحقق بعد المعنى المراد مع وضوح القرينة ولا خفاء ايضا في انه لا يلزم ان يكون للفظ معنيان
بل يجب ان يكون له معان متعددة وكلما يكون الظاهر اكثر تكون التورية اوفر والكلام ابدع
فالمختصر الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضع له لقرينة خفية مما يتعلق بايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة فهو داخل في اصل البلاغة فكيف عد من
البديع ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغي من وضوح الدلالة من البيان حتى لو بلغ في الخفا
بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ولا يفيد توريته حسنا لفوات اصل البلاغة وكون رعاية
الوضوح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتاجا الى تأمل وتجاوز عن بادي الرأي من

المحسنات البديعية واعلم ان التورية لايجب ان يكون بالنسبة الى المخاطب حتى لو نصب قرينة واضحة عند المخاطب خفية على السامعين حتى لا يتنبهو اله الا بعد مزيد تأمل كان فى الكلام تورية (وهى ضربان مجردة وهى التى لاتجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب) القسمة العقلية تقتضى ضروبا ثلثة ثالثها ما يجامع شيئا مما يلائم المعنى البعيد لكنه لم يلتفت اليه لانه لا ينافى التورية بل لا تورية الا فيها شئ مما يلائم المعنى البعيد او اقله القرينة (نحو) قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فان معناه الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلائمه وفيه بحث لان العرش يلائم الاستقرار ومعد للاستقرار لا للاستيلاء وانما يلائم الاستيلاء الملك والمراد البعيد او هو الاستيلاء على العرش باجراء الاحكام وانزال الاسباب منه حسبما تقتضيه الحكمة (ومرشحة) ترك تعريفها لامكان معرفتها ببيان مقابلها والمرشحة قد سبق بمعنى اخر فى علم البيان وقد اجتمعتا فى قولنا رأيت اسدا له لبد اظفاره لم تقلم (نحو) قوله تعالى (والسماء بنيناها بايد) فان المراد بايد معناها البعيد اى كمال القدرة ولافادة الكمال جمعت اليد وقد قرن به ما يلائم المعنى القريب وهو البناء لان البناء وان تطلب القدرة لكن طلبه لليد اكثر فلا يرد ان ذكر البناء لا يرشح التورية فى ايد لانه كما يلائم المعنى القريب منهما يلائم المعنى البعيد منها وقد يجتمع فى الكلام توريتان كل منهما مرشحة للاخرى كقول القاضى ابى الفضل عياض على ما فى الايضاح وابن عياض على ما فى الشرح يصف ربيعا باردا كأن كانون اهدى من ملابسه أشهر تموز انواعا من الحلل والغزالة من طول المدى خرفت اى فسد عقلها من باب نصر وفرح وكرم فما تفرق بين الجدى والحمل فان فى الغزالة تورية حيث اريد بها الشمس لا الرشا وقد رشح بذكر الجدى والحمل فانه يلائم المعنى الحقيقى اللغوى وفى الجدى والحمل تورية حيث اريد بهما المعنى البعيد وهو البرجان دون ما هو حقيقة اللغة وذكر الغزالة ترشيح لهما ومثله بيت السقط اذا صدق الجداى البخت افترى العم اى الجماعة من الناس للفتى مكارم لا يخفى وان كذب الخال اى المخيلة والمظنة فما يلقيه ايهام بيان الشارح ان ترشيح تورية بتورية فى بيت السقط دون شعر القاضى مما لا يلتفت اليه فان قلت كانون من شهور الشتاء فكيف يوجب اهداءه لبعض ملابسه أشهر تموز برودة الربيع قلت مسيرة الهدية الى تموز هى الربيع فان قلت ما وجه ايجاب عدم تعرفه الغزالة بين الجدى والحمل برودة الربيع قلت وجهه انه لما نزلت الحمل وقتا يجب ان ينزل فيه الجدى ظهر فى الحمل اثار الجدى لان الوقت للبرودة وجعل الايتين من التورية على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم يجعل الرحمن على العرش استوى مجازا متفرعا عن الكناية وقوله والسماء بنيناها بايد تمثيلا وتفصيله فى الكشاف موافقا لدلائل الاعجاز فلا نقل فى مفرداته عن معناها مثلا الى معنى آخر فضلا عن النقل الى بعيد لكن لا ضنة فى الامثلة قال المصنف اعلم ان التوهم ضربان ضرب يصير مستحكما حتى يصير اعتقادا وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه شئ يجرى فى الخاطر ولا يلتفت اليه لانك تعرف حاله ولابد من اعتبار هذا الاصل فى كل شئ بنى على التوهم يعنى لا ينبغى الايهام بحيث يصير اعتقادا لانه اخلال وانما ينبغى رعاية القسم الثانى والمحافظة عليه ونحن نقول هذا فى التورية على المخاطب مسلم واما فى التورية على السامع فلا فتأمل (ومنه الاستخدام) صححه المحقق الشريف زمانه بثلثة اوجه بالمعجمتين ومهملة ثم معجمة سمى به لانه يستند فى قطع الضمير عما هو حقه اما اذا كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد بالضمير الثانى خلاف ما اريد به الاول على ما هو حقه فظاهر ايضا واما اذا كان المراد

بالضمير الاول خلاف ما اريد بالظاهر و بالثانى ما اريد بالظاهر فلا ن حق الضمير الثانى ان يوافق الاول وان خالف حقه و بالمهملتين من استخدمه بمعنى استوهبه خادما كان المعنى المراد من الظاهر يطلب خادما تابعا فيجعل المتكلم المعنى الآخر تابعا له فى الارادة فى مقام ارجاع الضمير به (وهوان يراد بلفظه معنيان) حقيقيان اومجازيان اومختلفان اواكثر (احدهما) اواحدهما (ثم يراد بضميره الاخر) او بضمايره الاخر(او يراد باحد ضميريه احدهما)او باحد ضمايره احدها (ثم بالاخر الاخر) او بالاخر الاخر وهذا القسم يستلزم القسم الاول لا نه لايتحقق استخدام باعتبار الضميرين الا و يتحقق باعتبار ضمير والاسم الظاهر ولايخفى ان الاستخدام غير داخل فى التورية اصلا الاان يشترط فى الاستخدام القرينة الواضحة وان اكتفى بمطلق القرينة يكون بينهما عموم من وجه والثانى اظهر (فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا) اراد بالسماء المطر و بضميره النبت والظاهر ان الشاعر وصف قومه بالجرءة والغلبة على ماعداهم من الاقوام حتى يرعون كلأهم ومأتهم من غير رضائهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى وانعامه فى حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعنى يقول الله تعالى اذا نزل السماء بارض قوم يربيه و يجعله صالحا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين (والثانى كقوله) اى البحترى (فسقى الغضا) بان يسقى الله منزلا فيه الغضا (والساكنيه) اى ساكنى مكان الغضا (وان هم شبوه) اى اوقدوا نارا الغضا (بين جوانح) اى ضلوع تحت الترايب (وضلوع) جمع ضلع كعنب يريد بنار الغضا نار الهوى فالضمير الاول للغضا بمعنى والثانى لحقيقته واعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه وباحد الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه و يدخل فى التعريف التعريف عند من يجعل نفس اللفظ معناه واما عند من لايجعله وهو التحقيق فاما ان يجعل داخلا فى التعريف بضرب من التكلف بان يراد بالمعنى اعم من المعنى ومافى حكمه اولا يجعل و يجعل ملحقا بالاستخدام (ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل)متعلق بالذكر بتضمين معنى الاشتمال ولايبعد ان يقال على هذه لبيان الوتيرة و يتعلق بكل فعل و يتعدى به كل فعل و يطلبه للكشف عن وتيرته وعلامته صحة ادخاله على الجهة او الطريقة ولذا قال فى الايضاح على جهة التفصيل (اوالاجمال) فاحفظه عنا ان كان قابلا للاحتمال فقوله على التفصيل اوالاجمال للتعميم وليكون فى التعريف توطئة لبيان الاقسام و يكون البيان على اشد انتظام وقوله (ثم) ذكر (مالكل) بكلمة ثم احترز عن تقديم التفصيل على الاجمال فيما اذا كان اللف مجملا لا نه ليس منه ولهذا قدم اللف فى تسميته اى ثم ذكر مالكل (واحد) من المتعدد (من غير تعيين) احترز به عن التقسيم والمراد بسلب التعيين مطلقا بان لايقصد المتكلم الى معين وان كان قاصرا فى التعيين غير واف بما قصده و بهذا يفرق بين التقسيم المختل واللف والنشر وسيجئ لهذا تتمة بيان فى بحث التقسيم واخرج بقوله (ثقة بان السامع يرده اليه) مالوترك تعيين مالكل عدم الوثوق لانه ان كان الترك مع قصد الاضافة كان الكلام خارجا عن البلاغة فلا يكون ماحمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لفا ونشرا ولايكون هنالك محسن بديعى بل امرا ان احدهما ان يذكر متعدد و يضاف الى البعض ماله و يضاف الى الباقى انه ليس له شئ بعدم التعرض لماله فيقال جاء محبى وعدوى ومن لااعرفه فاكرمت وشتمت فافيدان المحب مكرم والعدو مشتوم والثالث غير ملتفت اليه بشئ ولايصدق عليه التعريف لا نه لم يذكر فيه مالكل الا ان يقال المراد بذكر مالكل افادته

التي تكون غالبا بالذكر وثانيهما ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يؤتى بمجمل مشتمل على متعدد يرد السامع من المفصل ما الكل مما ذكر في المجمل اليه فيقال اعطاني زيد وعمرو وبكر سبعة دنانير فيما اذا تقرر ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان وبكر واحد لا يزيد عليه ابدا فيرد زيدا الى اربعة وعمرو الى اثنين وبكر الى واحد ولا يخفى انه لا يقصر عما اذا قدم الاجمال اللهم الا ان يقال تأخير المجمل لم يعهد في كلامهم والوارد في هذا التركيب اعطاني سبعة دنانير زيد وعمرو وبكر فبناء التعريف على الواقع فان وجد على هذا النظم فليجعل ملحقا باللف والنشر فاحسن التأمل واجل المجمل بكن لك افضل المجمل (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لان النشر اما على الترتيب اللف) بان يكون المذكور في النشر اولا للمذكور في اللف اولا وهكذا ولسم اللف والنشر المرتب (نحو ومن رحمته جعل لكم) اى خلق لكم (الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر فائدة خلق الليل وهو السكون فيه وفائدة خلق النهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون فائدة خلق الليل وابتغاء شئ من الفضل فائدة النهار ولا يلزم من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون له لانه لا تعيين الا كونه ظرفا للسكون ولا يلزم من ذلك كونه فائدة خلق الليل لجواز ان يكون السكون في الليل من فوائد وجود النهار وابتغاء الفضل في النهار من فوائد وجود الليل واللف والنشر هنا باعتبار رد فائدة الخلق الى الخلق لا باعتبار رد المظروف الى الظرف اذ هو بهذا الاعتبار تقسيم ففي هذه الاية تقسيم ولف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم يهتد الى وجهه الشارح الجليل فاجاب عن الاشكال بانه لا تعيين في ضمير فيه لانه يحتمل الرجوع الى النهار وتبعه المحقق الشريف زمانه في شرحه للمفتاح وستعرف ان القصد الى التعيين وان لم يكن المعين وافيا كاف في التقسيم والشارح يعترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب فيه السكون شرعا اذ لا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه لبيان معظم فائدته واغلب ما يتعلق به وهكذا ولتبتغوا من فضله (واما على غير ترتيبه) وذلك قسمان بان يكون على عكس ترتيبه وان يكون مخالفا لترتيبه قال الشارح ولسم الاول معكوس الترتيب والثاني مختلط الترتيب وسماه في شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس وقيد بعض من على تقييده وثوق المشوش بكسر الواو وفي الصحاح التشويش التخليط وانكر القاموس ثبوته في اللغة وقال وهم الجوهري وصوابه التشويش (كقوله) اى قول ابن حيوش بالمهملة والياء المثناة التحتانية والواو المعجمة على وزن تنور والحيوش الشيخ الطبراني كنيته ابن رزق الله (كيف اسلوا) سلاه وعنه كرضي ودعا نسيه (وانت حقف) هو الرمل العظيم المستدير يشبه به الكفل في العظم والاستدارة (وغصن وغزال لحظا) هو للغزال (وقدا) للغصن (وردفا) الحقف والثاني كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة واراد بقوله (والثاني) ذكر المتعدد على سبيل الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى) فقد ذكر اليهود والنصارى اجمالا بضمير الجمع او قولهما اجمالا باسناد القول اليهما اجمالا وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر ما لكل من الفريقين او القولين ولما كان المتعدد المجمل منهما سواء كان القولين او الفريقين شرح هذا المثال بخلاف باقي الامثلة فقال (اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) اى بين القولين او الفريقين (لعدم الالتباس)

وعدم مظنة ارادة حكمها جملة بان الداخل فى الجنة احد الفريقين لاغير كما هو ظاهر
النظم (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) اى نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال بالمعنى
المقابل للاهتداء او بمعنى الهلاك قال الشارح فى شرحه على المفتاح وقد جرى
الاستعمال فى اللف الاجمالى على ان يذكر النشر بكلمة او كما فى الآية لان الذى وقع عليه
الاتفاق هو احد القولين وانما الموكول الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ماذكره
ان فى اللف الاجمالى تشريك الجماعة المذكورة كما فى المذكور المفصل وليس تشريكهم
بكون كل من تلك المفصل اكل والالم يكن لفا ونشرا بل تشريكهم فى ان اكل واحد
من هذا المفصل والمتكفل لهذا المعنى كلمة او واعلم انه اثبت صاحب الكشاف نوعا من اللف
وقد وصفه بانه لطيف المسلك لايهتدى لوجهه الا الثقاة من علماء البيان فى قوله
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون حيث
قال الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بماسبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ماهداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعنى جملة ماذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة الفطر فيه ومن الترخيص فى اباحة الفطر فقوله
لتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ماعلم من كيفية القضاء
والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى اراد ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير هذا كلامه واورد عليه من ان المعلل المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يعين له
علة وماعين له علة تعليم كيفية القضاء وهو لم يذكر فى المعللات المذكورة فتطبيق
العلل منه غير موافق لبيان ماشرع واجاب عنه الشارح المحقق بان قوله من امر الشاهد
فى تفصيل المعللات ليس لانه معلل بشئ من العلل بل هو توطئة وتمهيد ليفرع الترخيص
ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه يشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف
الجر كما قال ومن الترخيص وفى امر المرخص بعدة من ايام اخر دلالة واضحة على تعليم
كيفية القضاء هذا كلامه وفيه نظر لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخلة عليه داخلة
على الثلثة فينبغى ان لايدخل من على الترخيص ايضا نعم لو كان توطئة لمجرد امر المرخص
بعدة من ايام اخر لكان لما ذكره وجه فالجواب اولا ان قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة
العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لامعنى
لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر والشريف المحقق بان القصد
فى التعليل بتكميل العدة الى ان قضاء مافات وتلافى المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان
المطلوب اولا صوم ايام مخصوصة بعدة معينة وقد فات بعذر امر برعاية العدة حفظا له
عن الفوات بالكلية وتحصيلا له بقدر الامكان فلا معنى لجعل كمال العدة فى الاداء علة لامر
الشاهد بصوم الشهر لانا نقول امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بعدة من ايام
اخر لتكملوا العدة اذ الشاهد يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الاكمال والمرخص يعسر
عليه الاكمال لو صام فى الشهر فيكون عرضة لفوات الاكمال فبالرخصة يسهل عليه فتعليل
امر الشاهد بالاكمال فى الاداء له معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل
لان تلافى المطلوب واجب بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص
صاحب العذر بالرخصة فيكون تعليل الامرين باكمال العدة فى غاية الحسن وثانيا بانه جعل
من تفصيل المعلل ماليس بمعلل وترك فى التفصيل ماهو معلل اشارة الى ان ظاهر اللف والنشر

غيرما هوحقيقته وهذا الذى خص معرفته والاهتداء به بالثقات كما ستعرف تفصيله
وهذا كلام وقع فى البين فحان ان ترجع الى ماكنا فيه من ان ذلك النوع اللطيف من اللف
الذى اهتدى اليه صاحب الكشاف ماهو فقال الشارح المحقق انه ذكر بالكل بين ذكر
المتعدد اولا تفصيلا وثانيا اجمالا فيقع اللف بين نشرين احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه
ان وقوع النشر بين لفين يتصور على اربعة اوجه لايعرف تخصيص اللطف بما ذكره وجه
وانه يصدق على نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا للتأديب والاحسان اى فعلت ذلك حقا
فان الثانى لم يذكر للف بل لتحقيق ماسبق تأكيده فالاولى ان يقال انه ذكر مالكل بين ذكر
المتعدد اولا وثانيا معلقا بالثانى كما فى الاية وقال السيد السند شريف زمانه لايخفى
ان وقوع النشر بين لفين مفصل ومجمل لايقتضى لطف مسلكه بحيث لايهتدى اليه الا الثقات
بل لابد هناك من امر اخر وان كنت فى ريب مما ذكر فتأمل فيما اورد من المثال هل
هو بهذه المثابة من الدقة واللطافة ماظن ذاطبع سليم يحكم بذلك فالوجه ان هذا النوع
عبارة عن لف يحتاج تحصيل بعض مالف فيه الى دقة نظر كما ان فى الاية تحصيل تعليم
القضاء كذلك ويكون فى رد بعض مالكل اليه دقة كما فى تعليل الامر بمراعاة العدة باكمال
العدة فان فيه اشارة الى ان تلافى المطلوب بقدر الامكان واجب الى اخر ماسمعته ويكون
المتعدد كل منه او بعض منه صالحا للرد الى غير ما ذكر له بحسب الظاهر لكن بالتأمل الصادق
ينكشف انه لم يرد اليه هذا تنقيح ماذكره قلت ماذكره كلام محقق لاغبار عليه ولا يتوقف
لطف النشر على جميع ماذكر بل كل منها يوجب لطفه فقد بلغ لطف الاية الغاية ومن موجبات
لطفه ان يكون اثنان من المتعدد معا متعلق واحد من النشر كما ذكرنا وان يكون المتعدد
مذكورا بلفظ واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب فى الاستنباط لافى الذكر
صريحا فان قوله فعدة من ايام اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية
القضاء وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب المرعى فى النشر باعتبار انه يستفاد منه رعاية
العدة اولا ثم كيفية القضاء من كون يوم بيوم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه لم يذكر
المتعدد اولا مفصلا لانه ادى بلفظ واحد هذا واما ماذكره الشارح بانه لايعرف له لطف
لايهتدى اليه فلايتجه لان ذكر مالكل بعد المتعدد يوجب جعله نشر المتعدد فاذا تعلق
بالمجمل بعده يئس السامع عن كونه نشرا له ثم لما نظر فوجد المجمل عين مفصل سبق وجدانه
متعلق بالسابق معنى فهو نشر للسابق فيه مزيد دقة لانه نشر بحسب المعنى من غير
ان يكون فى اللفظ اقتضاء بل مع اقتضائه خلافه ويمكن بيان الاية على وجه لايحتاج الى حذف
شئ لكن عاقنى مخافة التطويل عن هذا الكلام الجميل فعسى انا وفق لاذكره فى تفسيره
فى تفسير لكتابه يشتمل على نقيره وقطميره متوكلا عليه ومتوسلا ببشيره ونذيره (ومنه الجمع
وهو ان يجمع بين متعدد) فى الذكر (فى حكم) اى فى محكوم به واحد قال المحقق التفتازانى
فى شرح المفتاح وهو ان يحكم على المتعدد بكلى وانما قيد المتعدد بالتعدد فى الذكر لئلا
يدخل فيه البنون زينة الحيوة الدنيا المحكوم به الواحد مايكون واحدا فى المعنى وان تعدد
فى اللفظ والالم يكن قوله فوجهك كالنار فى ضوءها وقلبى كالنار فى حرها جمعا وتفريقا
ففى بيانه قلق وخفاء وكان وجه تحسينه ابراز الشئ فى هيئات مختلفة فى تركيب واحد تارة
فى هيئة الكثرة واخرى فى هيئة الواحدة ولا يظهر عدم عد المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به
المتعدد منه فانه يشاركه فى هذا المعنى كان يقال زينة الحيوة الدنيا مال وبنون وذلك
المتعدد منه قد يكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا) وقد يكون اكثر

قدم الاية على الشعر على عكس ما فى المفتاح ليكون النشر على الترتيب وذكر الاية مع الترتيب حسب (نحو ان الشباب والفراغ) والخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى (والجده) على وزن العدة بمعنى الاستغناء صحح السكاكى فى كتابه انه بالكسر واشكل ذلك على شارحيه فانه من شعر ابى العتاهية على وزن الكراهية لقب ابى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد واوله علمت يامجاشع اسم فاعل ابن مسعدة فقوله ان الشباب فى حيز العلم فيجب فتح الهمزة ونحن نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التى ضمنها ابو العتاهية يعنى قد علمت هذا البيت المشهور فائدة قال صاحب القاموس ابو العتاهية لقب ابى اسحق وليس كنيته كما وهم الجوهرى وهذا غريب يخالف المشهور من ان اللقب لا يصدر بالاب والابن والام والبنت وكل علم كذلك فهو كنية (مفسدة للمرء) فيه تغليب او كونه مفسدة للمرأة يعلم بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة ضدها (اى مفسدة ومنه التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين) اى عدم شركة احدهما مع الاخر فى وصف مختص بالاخر فالمراد بالتباين ما يقابل المشابهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد فى الجمع والتثنية هنا يوهم انه مختص بامرين فينبغى ان يقول بين متعدد (من نوع) ليس احتراز عن ايقاع تباين بين امرين من نوعين فانه لا يكون بل توضيحا وتفصيلا ولا فائدة فى قوله فى المدح او غيره الا التعميم والتوضيح ووجه تحسينه يعلم مما ذكرنا فى الجمع (كقوله) اى قول الوطواط (ما نوال الغمام وقت ربيع) مع ان الربيع وقت ثروة الغمام (كنوال الامير يوم سخاء) مع ان يوم السخاء يوم فقر الامير لكثرة السائلين وكمال بذله (فنوال الامير) اى كل نوال منه (بدرة) اى جلدة ولد الضان (عين) اى مملوة من الدراهم وقال فى الشرح هى عشرة الاف درهم وانكر فى القاموس ان تكون بدرة عين البدرة اسم لعشرة الاف او سبعة او خمسة قال بل هى جلدة السخلة (ونوال الغمام) اى كل نوال منه (قطرة ماء) فلا يرد ان الظاهر قطرات ماء ومن لطيف هذا قوله * من قاس جدواك بالغمام فما * انصف فى الحكم بين شكلين * انت اذا جدت ضاحكا ابدا * وهو اذا جاد جامع العين (ومنه التقسيم) شدة اتصال التقسيم باللف والنشر يقتضى ان لا يفصل بينهما بشئ ولا يقع بينهما التفريق (وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين) الاخصر ثم تعيين ما لكل قال المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والنشر ولم يذكره السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم اذ يبعد ان يكون التعريف اعم قال الشارح ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق وفيه نظر لان ذكر ما لكل ليس بلا اضافة اليه لان التركيب يدل على الاضافة ووضعه على افادة ان كلا منهما بواحد من المتعدد ولكن لا تعيين والتعيين مفوض الى السامع فاضافة ما لكل اليه يلزم ذكر ما لكل الا انه اضافة اجمالا بلا تعيين وتفصيل فتأمل فان هذا هو الدقيق (كقوله) اى قول المتلمس جرير بن عبد المسيح (ولا يقيم) احد فانه المستثنى منه المحذوف اى لا يتوطن فى مواطن الظلم (على ضيم) اى مع ظلم (يراد به) اى بذلك الاحد (الا الاذلان) افعل من الذل (عير الحى) العير الحمار الوحشى والاهلى واضافته الى الحى عينته للاهلى وجعل الشارح تعيينه لانه المناسب (والوتد هذا) عير الحى (على الخسف) اى الذل (مربوط برمته) صلة الربط اى بقطعة حبل بالية يسهل الخلاص معه عن الربط او مربوط على الذل تماما من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته (وذا) اى الوتد يشج اى يشق رأسه بالدق (فلا يرثى له) اى للوتد ولا يدق ولا يرحم (احد)

ولا يخفى ان عدم الرحم مشترك بين غير الحي والوتد فالاولى ان يجعل ضميره لكل منهما ويجعل
قوله فلا يرثى متفرعا على الربط والشج ولا يخفى ان هذا وذا وان كانا لا يتعينان لشيء مما اشير
اليه لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى المعين فان الربط يلايم العير
والشج الوتد فبهذا اندفع ان الاضافة في هذا البيت على التعيين وقد مر في بحث اللف
والنشر ما يغنيك عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والمآب (ومنه) اى من المعنوى (الجمع
مع التفريق) فيه انه لا معنى لجعل الجمع مع التفريق قسما من المحسن لانه من قبيل اجتماع القسمين
وكذا اخواه لا يقال ليس حسن الجمع مع التفريق حسن الجمع والتفريق بل حسن جمع الجمع
مع التفريق وهما متضادان لانا نقول فحينئذ لا معنى للاقتصار على الثلثة بل ينبغي ان يعد
من المحسنات جمع الطباق مع التناسب ولا يبعد ان يقال فليكن هذا ايضا من المحسنات الا انهم
لم ينتبهوا له وتنبهوا واكتفوا بالتنبيه عليه باعتبار نظايره عن بيانه (وهو ان يدخل شيئان
في معنى وتفرق بين جهتى الادخال) لو اريد بقوله الجمع مع التفريق المعنى التركيبي لاستغنى
عن التعريف كما استغنى في قوله الجمع مع التفريق والتقسيم فتأمل (كقوله) اى الوطواط (فوجهك
كالنار في ضوءها وقلبي كالنار في حرها) ادخل قلبه ووجه الحبيب في الشبه بالنار وفرق بينهما
بين جهتى الادخال باختلاف وجه الشبه والاظهر انه اراد بجعل القلب كالنار في الحرارة يحرق
لانه يحترق كما ذكره الشارح ولو قيل فوجهك وقلبي كالنار في ضوءها وحرها لكان جمعا مع
التفريق ولفا ونشرا وقد قصد بتشريك قلبه مع وجهه بيان مناسبة بينهما تقتضي التأليف
وتميز وجهه عن قلبه التحرز عن تحقق تماثل او وجهه في الحسن (ومنه الجمع مع التقسيم)
التقسيم هنا بمعناه الحقيقي اى ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه لانه حصل بالجمع ذكر المتعدد
واما التقسيم المصرح والضمنى في قوله (وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس)
فهو بمعنى اضافة ما لكل من المتعدد اليه لا ذكر المتعدد ثم الاضافة (فالاول) اى الجمع قبل
التقسيم (كقوله) اى ابي الطيب في مدح سيف الدولة (حتى) للعطف على قاد المقانب
في البيت السابق وليس بحرف جر كما توهمه عبارة الشارح متعلق بالفعل في البيت السابق
اعني قاد المقانب لان الجار لا يدخل على الفعل (اقام) اى سيف الدولة واختاره على احاط اشارة
الى تصميم عزمه على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفارقها حتى تفتح
ولتضمين معنى الاستعلاء اى مستعليا على الارباض كما هو شان اهل الجرءة في محاربة
الحصون قال (على ارباض) وهي جمع ربض بمعنى السور وهذا التضمين الطف من تضمين
التسليط كما جاء به الشارح (خرشنة) على وزن دحرجة بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم) جنس
للرومي كما ان التمر جنس بالتمرة (الصلبان) كغفران جمع صليب هو معبود النصارى (والبيع)
جمع بيعة كقطعة بمعنى متعبدهم يعني قاد المقانب جمع مقنب وهو ما بين الثلثين الى الاربعين
من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه تشقى به شقاوة مستمرة هذه
الاشياء بجميع انواع الشقاوة من السبي والقتل والنهب والاتلاف فجمع الشقاوات تحت
تشقى ثم بقوله فصله (للسبي ما نكحوا) اى نكوحهن اتى بلفظ ما لانه قصد الى مفهوم الصفة
اى المنكوحة وكذا في اخواته فهو على اصله فلا حاجة الى ما قال الناظرون برمتهم انه
لمراعاة الموافقة بما جمعوا وما زرعوا او لاهانتهم بتنزيلهم منزلة غير العقلاء وفي نكحوا
تغليب اى ما نكحوا وينكحون او بقوا ليشمل من كانت من نسائهم صبية (وللقتل ما ولدوا)
من الذكور بقرينة ما يقابله ولو قرئ ولدوا مجهولا اى والدوا منهم لصار مخصوصا
بالذكور (والنهب ما جمعوا وللنار ما زرعوا) اى للنار ما زرعوا فاشجارهم للاحراق تحت

القدر ومن روعاتهم للطبخ وحمله على كونه للاحراق والتضبيع لايناسب لمن همه فتح الحصن انما هوشان العاجزعنه القانع بمجرد اضرار اهل الحصن ولم يلتفت المصنف الى جعل التقسيم لمادخل تحت قوله وارضهم لك مصطاف اى منزل للصيف ومرتبع اى منزل الربيع فى قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع من الارض ومافيها فى كونها خالصة للممدوح كما فى المفتاح لان نسخ ديوان ابى الطيب غير مختلفة فى ان هذا البيت بعد قوله للسبى الخ بعدة ابيات لاقبله كما فى المفتاح (والثانى) اى التقسيم قبل الجمع (كقوله) اى حسان (قوم اذاحاربوا اضروا عدوهم اوحاولوا النفع فى اشياعهم نفعوا سجية) خبر (تلك منهم) صفة سجية فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ الموصوف (غير محدثة ان الخلائق) جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق اوالناس وعلى الاول اشرها صاحب البدع (فاعلم) اعتراض (بالفاء شرها البدع) على وزن عنب جمع بدعة على وزن حكمة مؤنث بدع كعلم بمعنى الامر الذى وجد اولا وقد جاء بمعنى الحدث فى الدين بعد الاستكمال اوما استحدث بعد النبى صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والمناسب هنا الاول ولاحاجة الى جعله مجازا عن المستحدثات متفرعا على المعنى الثانى كما فى الشرح ولايخفى ان المصراع الاخير يفيد ان شر الخلائق مسلوبة عنهم وهولايليق بمقام المدح واللائق اثبات خير الخلائق لهم الا ان يقال المقصود تعريض مخالفتهم بان لهم شر الخلائق فصل فى البيت الاول ماتحت سجية منهم غير محدثة (ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم) قد عرفت وجه عدم تعريفه (كقوله تعالى يوم) منصوب بتقدير اذكرا و بقوله لاتكلم (يأتى) اى امر الله بجعل الضمير لله بحذف المضاف او يأتى اليوم اى هوله بجعل الضمير لليوم وحذف المضاف كذا قيل ولك ان تجعل (لاتكلم) بتأويل عدم التكلم فاعل يأتى كما جعلوا تسمع بالمعيدى مبتدأ (نفس) بشئ (الاباذنه) اى باذن الله وقول الشارح اى لاتكلم نفس بماينفع من جواب اوشفاعة يوجب ان لايكون نفى التكلم مطلقا بغير اذنه بل كانوا يتكلمون بمالاينفع وظاهر الاية يخالفه فلايعدل عنه الالداع والمستثنى منه محذوف اى لاتكلم بشئ بسبب من الاسباب الاباذن الله ولايبعد ان يراد باذنه ماذن فيه فيكون مستثنى من شئ ولا يحتاج الى تقدير غيره ولاتدل الاية على ثبوت الاذن حتى تنافى قوله تعالى يوم لاينطقون ولايوءذن لهم فيعتذرون لجواز ان لايكون التكلم الاباذنه وينتفى الاذن فينتفى التكلم فنفى الاذن فى الاية الاخرى لاينافيه بل يكشف عن حاله فلاحاجة الى ماقيل ان فى هذا اليوم مواقفا فالاذن فى موقف ونفيه فى اخر اوالمأذون فيه الكلام الحق والممنوع عنه العذر الباطل والى مايمكن ان يقال الاذن فى بعض اليوم والمنع فى بعض آخر (فمنهم شقى) تفريق لاجمع تحت النفس التى عمت بوقوعها فى سياق النفى والمراد بالشقى الشقى المطلق وكذا بقوله (وسعيد) فيكون التفريق ظاهر الكن لايكون حاصرا ولابأس به لانه ليس فى النظم مايدل على ارادة الحصر وقوله (فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق) اى احتباس النفس بحيث يدخل ويخرج بشدة وبشقه اوصوت الحمر (خالدين فيها) الاية تقسيم واضافة ماكل منهما اليه بالتعيين (مادامت السموات والارض) قيل هو فى العرف للتأبيد فلذا اكد به الخلود وقيل المراد سموات الاخرة وارضها وهى ابدية ورد بان تأكيد الخلود بمالايعرف تأبيده لايليق ويمكن ان يجاب بانه جاز ان تكون معروفة فيما بين المؤمنين قبل نزول هذه الاية اوبانه ممايعرف بالقياس الى سموات الدنيا وارضها الباقية بقائهما ونحن نقول جاز ان يكون المراد بالسموات

الجهـات العلوية وبالارض مقابلهـا (الا ما شـاء ربك ان ربك فعـال لمـا يريد

واما الذين سعـدوا ففى الجنة خالدين فيهـا مادامت السموات والارض الاماشاء ربك عطاءغير مجذوذ) اى غير مقطوع بل ممتد الى غيرالنهـاية وهذا الاستثناء مما اعمل فيه العرب افكارهم واختلفت فى توجيهه المعتزلة واهل السنة واكثر كل منهمـا على الاخر انكارهم ولبيانه مقام اخر سنبينه فى مقامه ان وفقنا والاجل تأخر لكن ممـا لاثرله فيمـا بينهم ويخاف ان يفوت ماقدوهبنا من الحى الذى لايموت فنذكره لك وهو ان الغرض من الاستثناء تعليق الخلودين بمشية الله لا لاخراج زمان من ازمنة كون الفريقين فى الدارين الا انه يخرج من ازمنة خلود بعض الاشقياء فى النار بعض الازمنة للعلم بتعلق مشيئة الله به من الشرع ولايخرج من ازمنة الخلود فى الجنة شئ للعلم بعدم ذلك التعلق به (وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين) فله ثلثة معان ولايخفى ان الانسب ان لايفصل بين المعانى بشئ الا ان يقال اخره عن الجمع مع التفريق والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعتبر فى هذا القسم هو الاول دون شئ من الآخرين (احدهما ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل مايليق به) يرد عليـه انه يصدق على بعض ما هو لف ونشر مرتب كان يقال ثقـال خفاف اذالاقوا اودعوا فلابد من قيد الاضافـة بقولنا على التعيين ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة مالكل اليه على التعيين كان يقـال لى كسب علم وكسب مال فذلك للاخرة والثانى للدنيا مع انه تقسيم بالمعنى الاولى الا ان لايحترز عن صدقه على هـذه الامور والاظهر ان المراد ذكر احوال الشئ مضافا الى كل مع ذكره مايليق وهو المتبـادر فافهم (كقوله) اى ابى الطيب (ثقـال) صفـة مشايخ فى البيت السابق اى ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء اوثباتهم على اللقاء (اذالاقوا) اى حاربوا (خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية بهم (كثير الى شدوا) لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة (قليل اذا عدوا) ذكر احوال المشايخ مضافا الى كل منها ما يناسبها والاضافة الى كل ما يناسبه يتحقق فيما اذا كان المناسب للاحوال واحدا واضيف الى الجميع فلايجب فى التقسيم كون المنـاسب على قدر الحال (والاستيفـاء اقسام الشئ) اى التقسيم الحـاصر (كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا) ككتاب جمع انثى (ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا) هو على وزن الغفران كالذكور جمع الذكر خلاف الانثى والتزويج بمعنى الانكاح يتعـدى الى مفعولين بنفسه وبمعنى التقريب الى الثانى بالباء قال تعالى وزوجناهم بحورعين اى قربناهم وهو المناسب فى الاية فقوله ذكرانا واناثا منصوبان بنزع الخـافض وارقام وزوج من يشاء لتعين الواو فلما عدل الى الضمير الراجع الى من فى الجمل السابقة تبدل الواو باو للتنافى بين التزويج والافراد بالنسبة الى فرقـة واحـدة والتوافق بالنسبـة الى فرقتى وعلق التزويج بالفرقتين السابقتين حتى احتاج الى العطف باو ولم يعلق بفرقة ثالثة ليعطف بالواو كما فى الجمل الباقية تنبيها على ان المشيئتين السابقتين ليس شئ منهمـا واجبا عليه تعـالى ولاهذه المشيئة فتدبر كذا افاده المحقق شريف زمانه وفيه بحث لان التنافى مطلقا لاينافى الواو ولايجامع او الاترى انه لوقيل يهب زيدا اناثا ان شاء ويهبه الذكور ان شاء يتعين الواو مع ان المقيس عليه واحد فينبغى ان يجعل مناط اختيار الواو التنافى مع التصريح بالشرط وفى تحقيق استيفـاء الاقسام فى الاية نظر وان بينه الشارح المحقق بان الانسان اما ان يكون له ولد او لايكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى لانه فرق بين ماذكره الشارح وبين ما فى الاية لان فى الاية اما ان يكون له اناث او ذكور او كلاهما واما ان يكون عقيما يبقى مايكون له انثى واحد وذكر واحد ويكون له كلاهما وارادة الجنس بالجمع المنكر بعيـد وايضا اذا جعل ضمير يزوجهم للفرقتين السابقتين بقى قسم آخر

وهو تزويج الذكور والاناث لغيرهما ويمكن دفعه بان من يشاء سابقا مأخوذا على وجه لا يخرج عنه شيء هذا ثم في الاية تقسيمان احدهما استيفاء اقسام الانسان وثانيهما استيفاء اقسام الولود قال صاحب الكشاف انما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية يدل على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث الآتي من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم لكنه يجبر تأخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر وكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتأخير تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر هذا ويمكن ان يقال سوق الاية يدل على ان الاولاد ذكورا كانوا او اناثا مواهبه تعالى يجب الشكر عليها ولما كانوا يبغضون الاناث قدمهن في جعلها موهبة لانها اهم في المقام واحرى بالاهتمام ونكرها لان اللايق بشانهن الستر والمجهولية بخلاف الذكور فان اللايق بهم التعين والظهور ثم ذكرهما على ما يقتضيه انفسهما من التنكير والتقديم والتأخير (ومنه التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها) لا يشمل بظاهره نحو لقيت من زيد وعمرو اسدين ولا نحو لقيت من زيد اسدين او اسودا فالاولى ان يقال من امر ذي صفة او اكثر امر آخر او اكثر مثله (مبالغة لكمالها فيه) اي لاجل المبالغة بكمال تلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان في ذلك الامر حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان اسدا للتهكم كما تقول للجبان ما اشبهه بالاسد لا يصح فيه انه انتزع منه مبالغة لكمالها فيه بل مبالغة لنقصانها فيه فيلزم خروجه عن تعريف التجريد الا ان يتكلف بانه لاجل المبالغة في الكمال تهكما ولزم من تلك المبالغة المبالغة في النقصان وبعد يتجه انه كان التجريد يفيد المبالغة الاستعارة ايضا تفيد المبالغة فالذي اوجب جعل الثاني من دواخل البلاغة والاول من توابعها وانه لا معنى لجعل التجريد مقابلا للمبالغة المقبولة وعد كل منهما محسنا برأسه بل هو ايضا من صور المبالغة ومبنى هذا التعريف على ان التجريد بدعوى امكان الانتزاع من امر ذي صفة اخر مثله واما لو كان بدعوى تجسم الشجاعة في زيد مثلا وصيرورته اسدا او كذلك تجسم صفات كمال اخرى فيه وجعلها اجساما اخر حتى صار زيد كجماعة فتقول لقيت من زيد اسدا اي اسد بعض زيد هو جماعة من الاسد والبحر والحاتم مثلا بدعوى انه تجسم فيه الشجاعة بالاسد والعلم والبحر والكرم لحاتم فاذا لقيته لقيت جماعة كملا منهم الاسد وتقول لقيت فيه اسدا ولقيت فيه بمعنى فيه اسد على ما اظن لم ينطبق عليه التعريف ولا يخفى ان اعتبارنا اقرب وادق فاحفظه فاطعار بقة التقليد فانه احب وبالمصلحة اوفق (وهو) اي التجريد (اقسام منها نحو قولهم لي من فلان صديق حميم) يريد بهذا القسم ما يكون بكلمة من وبعض النحاة جعل التجريد من نواحيها وبعضهم جعله راجعا الى الابتداء وقد جعلناها تبعيضية فتذكر وايابجك اخترو والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد والواحدة والتثنية والجمع وقد يفرق بين المذكر والمونث بالتاء والحميم القريب وقد يكون للجمع والمونث (اي بلغ من الصداقة) اي المحبة (حدا) اي طرفا (صح معه) اي مع ذلك الحد (ان يستخلص منه) اي من فلان (آخر) اي صديق حميم (مثله فيها) اي في الصداقة الكائنة مع القرابة (ومنها نحو قولهم لئن سألت فلانا) يحتمل ان يكون سؤال رفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر في السماحة وان يكون سؤال رفع الجهل فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم (لتسألن به البحر) واراد بنحو قولهم ما يكون بالباء الداخلة على المنتزع منه اذ ما يكون مع الباء الداخلة على المنتزع قسم آخر في مقابلة هذا القسم وانما لم يجعل التجريد مع من قسمين كالباء

لانه لم يجد فيه القسم الثاني وجعل بعضهم الباء للتجريد وبعضهم للسببية وقد جعلناها بمعنى في فتذكر وقال الرضى ان نحو لقيت من زيد اسدا ونحو لتسألن به البحر على حذف مضاف اى لقيت من لقاء زيد ومن جهته اسدا ولتسألن بسؤاله البحر والغرض التشبيه بالاسد والبحر وقال الشارح المحقق هذا التقدير ضعيف في مثل قولنا لى من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لى من حصوله صديق هذا يعنى تشبيهه بالصديق يفوت المبالغة في الصدقات وهو صديق قلت يفوت المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق الحميم اما لو كان في حق الصديق الذى ليس بحميم او في حميم ليس بصديق او في من ليس شيئا منهما فالمبالغة محققة فيجوز ان لا يقع مثله الا في من ليس متصفا بعد دخول حرف التجريد ويكون شبيها به (ومنها نحو قوله) في كون المنتزع مما دخله باء المعية (و شوهاء) اى رب شوهاء وهى من الخيل الطويلة الرائعة او المفرطة رحب الشدقين والمنخرين وكل منهما صفة محمودة في الخيل (تعدو بى) اى تسرع (الى صارخ الوغاء) اى مستغيث في الوغاء وهو الحرب (بمستلئم) اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة او المصاحبة (مثل الفنيق) هو الفحل المكرم عند اهله (المرحل) من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس درع الكمال استعدادى للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع هذا هو المشهور ويمكن ان يكون بمستلئم متعلقا بقوله صارخ الوغاء اى مستغيث في الحرب مستعد له بحيث ينتزع منه مستعد اخر وذلك ابلغ في وصفه بالشجاعة لانه جعله في غاية الكمال الى ان بلغ بحيث يسرع الى مستغيث يستغيث مع كمال استعداده ولا يخاف ممن اضطر في يده مثل ذلك المستغيث وعلى التقديرين يحتمل ان يريد بالفنيق المرحل المنتزع منه فيكون مشبها للصورة المنتزعة بالمنتزع منه في كونه فحلا مكرما مشخصا من مكانه مرسلا الى جانب العدو (ومنها) ما يكون بدخول في على المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم وهى دار الخلد) قال الشارح لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لا في الشدة ثم انه يمكن ان لا يكون في للانتزاع بل تكون لافادة ان دار الكفار ومنزلهم بعض من جهنم وكيف لا وكثير منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هى اوسع ان يشغلها جميع من دخلها قال تعالى هل امتلأت وتقول هل من مزيد (ومنها نحو قوله) اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى قال الشارح اى ما يكون بدون توسط حرف هذا ولا يخفى انه لا يقابل بينه وبين ما سيأتى فالمراد ما يكون بدون توسط حرف ومدخلية كناية ومن غير مخاطبة الانسان لنفسه (فلئن بقيت لارحلن) رحل كمنع بمعنى انتقل (بغزوة تحوى الغنائم) اى تجمعها صفة غزوة والفاعل ضميرها والضمير محذوف اى تحوى فيها الغنائم وهو التفات من التكلم الى الخطاب ففى البيت ثلثة التفاتات كل منها من قسم وروى نحو الغنائم وجعله في شرح الحماسة اصلا وقوله تحوى الغنائم رواية بعض وهو يوجب كون (او يموت كريم) لغوا مستغنى عنه بقوله فلئن بقيت فانه منصوب بمعنى الا ان يموت كريم وحينئذ يجب ان يجعل الاستثناء من جميع الغنائم لا من الرحلة والا الغا فتأمل ولو لم تحقق الرواية من الشاعر بالنصب لامكن ان يرفع عطفا على تحوى اى غزوة تجمع الغنائم او استشهد فيها عبر عن قتله بالموت اشارة الى انه ارفع من ان يقتله الخصم بل يموت لتحقق الاجل وبالجملة عبر عن نفسه بالكريم اشارة الى انه بلغ في الكرم الى حد صح ان ينتزع منه كريم آخر مثله ولهذا لم يقل او اموت قال الشارح المحقق وهذا بخلاف قوله انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه هذا كلامه والفرق خفى ويجوز ان يكون او يموت

كريم من وضع الظاهر موضع المظهر للتعظيم فتأمل (وقيل تقديره اويموت منى كريم) فيكون من القسم الاول (وفيه نظر) وهو اما ماقال الشارح من انه لاحاجة الى هذا التقدير لحصول التجديد بدونه واما انه يجوز ان يكون التقدير اويموت بى كريم فلاوجه للجزم بانه من القسم الاول وقال الشارح وبهذا يسقط ماقيل انه اراد ان فى كون البيت من التجريد نظرا لانه من باب الالتفات ورد بان التجريد لاينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ فى تطاول ليلك بالاثمد والنصح فى قوله اقول لها اذا جاشأت وجاشت مكانك تحمدى او تستريحى هذا كلامه ويويده بانه لو كان النظر ماقيل لم يكن لتخصيصه بالبيت وجه بل يتجه على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريدا الا انه التفات الا ان يقال التفات عند السكاكى دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب المعانى فكيف يكون تجريدا معدودا فى البديع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات من باب المعانى ووجوده بطريق التجريد من البديع حتى لو لم يعتبر فى الالتفات تجريد لم يخرج عن البلاغة لكن باب محسن وذكر المحقق شريف زمانه ان مبنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لارادة معنى واحد فى هيأت مختلفة فبناء على دعوى الاتحاد فلا يجتمعان نعم الرد مردود بمنع التجريد بكونه التفاتا وما ذكره ضعيف لان ارادة المعنى الواحد فى الواقع فى صور لاتنافى دعوى التعدد (ومنها مايكون) اى منتزع يكون مذكورا (بطريق الكناية) وفيه انه لايقابل بين مايكون بحرف ومايكون بطريق الكناية فان مايكون بحرف ايضا قد يكون بطريق الكناية نحو لقيت من زيد طويل النجاد وايضا المنتزع قد يذكر بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما وقد يذكر بطريق المجاز نحو لقيت من زيد اسدا وقد يذكر بطريق الكناية فجعل ماهو بطريق الكناية من الاقسام دون غيره لابد له من داع (نحو قوله ياخير من يركب المطى) هو جمع مطية بمعنى الدابة التى تمطو اى تسرع فى سيرها (ولا يشرب كأسا بكف من بخلا) صفة كأسا او متعلق بيشرب ذكر شربه بكف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكف بخيل وهو يشرب فيشرب بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما ان نفى الشرب بكف البخيل لايستلزم الشرب بكف الجواد لثبوت الواسطة بين البخيل والجواد ودفع بان الاستلزام بمعونة المقام وثانيهما ان اسناد الشرب بكف الجواد الى نفس ذلك الجواد لايقتضى انتزاع جواد منه كما ان قولنا يامن يشرب بكفه لايقتضى انتزاع شخص آخر منه فالقول بالتجريد قول بلاثبت ولذا قيل ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شئ وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل فلا يرد ما اورده عليه الشارح المحقق ان كونه كناية لاينافى التجريد وانه ان كان خطابا بالنفسه لم يكن الا القسم المذكور بعده لانه م لانه مخاطبة الانسان نفسه بان ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سيق بها الكلام على انه لايضر المعترض كونه عين ماجعل قسيما له لانه داخل فى اعتراضه وان لم يصرح به نعم يمكن اثبات التجريد بانه يتبادر من قولنا يامن يشرب بكف جواد جواد غيره فيقتضى مقام المدح اذا حمل على نفسه فالاولى ان يحمل على الانتزاع لئلا يخرج بالكلية عن المغايرة المفهومة منه مع انه ابلغ من وصفه بالجود وانسب بما هو المقصود من الكناية اعنى ايراد المعنى مستورا فى لباس مزين (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) اى تجريد فى وقت مخاطبة الانسان نفسه ففى العبارة مسامحة ولا خفاء فى انه ليس الا تجريدا فى صورة الالتفات على مذهب السكاكى فمنها اخبار الانسان عن نفسه بطريق الغيبة (كقوله) اى ابى الطيب (لاخيل عندك تهديها) للممدوح (ولا مال فليسعد النطق) بمدحه (ان لم تسعد الحال) اى حالك وهى الفقر اذ الفقر لايسعد للاهداء

وانما يسعد الغنى وهو عادته فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي والظ تفسيره بالفقر ولك ان تحمل اسعاد النطق على العذر بالفقر في عدم الاهداء (ومنه المبالغة المقبولة) بخلاف المردودة فانها لا تكون من المحسنات وفي عدها من المحسنات رد على من ردها مطلقا وفي التقييد بالمقبولة رد من قبلها مطلقا والشارح جعل التقييد بالقبول ردا عليهما واما ما يقال في رده مطلقا ان خير الكلام ما جاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه اى شعر المرء على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا اى صدق صدقا ففيه انه فليكن المقصود ان اشعر بيت ما يروج بحسن نظمه معناه بحيث يعترف السامع بصدقه وان كان كاذبا واما ما يقال في قبولها مطلقا ان احسن الشعر اكذبه قضية مشهورة اشتهرت بين العقلاء وتلقيها بالقبول معاشر الفضلاء وان خير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل في وصفه بالكرم الجفنات وقيدها بوقت الضحى وهو وقت تناول الطعام والمبالغة تقتضي جمع الكثرة ووجودها في كل وقت وحيث قال في وصف شجاعته الاسياف والمبالغة السيوف ووصفها بالقطر والمبالغة الوصف بالسيلان ففيه ان احسن الشعر اكذبه بالاشتمال على كذبات مقبولة لا تمجها ذائقة الاسماع ولا يتأذى منها بالاستماع وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة على حسان فليس بحسان لانه بعد ان الحسان ممن يلتزم الصدق في الشعر كما استدل عليه بشعره السابق ان استعارة القلة للكثرة غير غريزة وفي وصف الجفنات بالغر الذى هو جمع كثرة نوع ايضاح لها وفي تقييد لمعان الجفنات في هذا الوقت مع كثرة الاكلين فضلا عن الاوقات الاخر ووصف السيف بالقطر هو الشايع دون وصفه بالسيلان على ان كمال الشجاعة ان يقطع السيف سريعا بحيث يتخلص من العضو قبل ان يصل اليه الدم ويختلط به كثيرا وبالجملة فالمصنف اختار مذهب القصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصده لان على الشاعر ان يبالغ فيما يصيره القول شعرا فقط فما استوفى اقسام البراعة والتجويد اوجلها من غير غلو في القول ولا احالة في المعنى ولم يخرج الموصوف الى ان لا يوصف بشيء من اوصافه لظهور الشرف في ابياته وشمول التزيين لاقواله كان بالايثار والانتخاب اولى وخالف في هذا الايثار اكثر العلماء القائلين للشعر العالمين به فانهم اختاروا الغلو لان القائل البليغ اذا دخل في بيانه المبالغة واسقط عن نفسه مطابقة الوصف والموصوف ورعاية المماثلة اشتد فيما يأتيه الى اعلى الرتبة وظهر قوته في الصياغة وتمهره في الصناعة فتصرف في الوصف كيف يشاء لان العمل عنده على المبالغة والتمثيل لا المصادقة والتحقيق كذا ذكره الامام المرزوقي في شرح الحماسة وجعل دليل من قال احسن الشعر اصدقه ان تجويد قائله فيه مع كونه في اثار الصدق يدل على الاقتدار والحذق واشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها ليتعين المقبولة والمردودة ولذا لم يقل وهي بل قال (المبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا) اما مفعول بلوغه كما قال الشارح وحينئذ بلوغه فاعل يدعى واما مفعول يدعى وفاعله لوصف وبلوغه بدل منه (مستحيلا اومستبعدا) قال الشارح وانما يدعى ذلك (لئلا يظن انه) اى ذلك الوصف (غير متناه) اى في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين المستفاد من كلمة او وليس المستفاد احد الامرين مع تأنيث الشدة لتغليب الضعف لتذكيره اولا وبلهما بالامرين فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف تم قبل التعليل والتعليل بيان لفائدة المبالغة وبهذا اندفع ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ان تكون لهذا

الغرض وانما كونها لهذا الغرض من شرائط قبولها ونحن نقول قوله لئلا يظن احتراز
عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا اومستبعدا لافادة الواقع لالدفع الظن فالدعوى
المذكورة انما تكون مبالغة اذا لم يقصد بها حقيقة الدعوى بل دفع الظن فان كان المقام
مقام المظنة فالمبالغة مقبولة والا فمردودة وجعل التبليغ والاغراق مقبولين مطلقا بمعنى قبولهما
مطلقا فى مقام المظنة هكذا حقق المرام من كلام ذوى الاحلام (وتنحصر) اى المبالغة
لا بمجرد الاستقراء بل بدليل قطعى كذا فى المختصر (فى التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى
ان كان ممكنا عقلا وعادة) لو اكتفى بقوله عادة لكفى اذ الامكان عادة يستلزم الامكان عقلا
(فتبليغ) والامكان العادى ان يكون الامكان بحكم الوقوع فى اكثر الاوقات اودائما فدخل
فى الامكان عقلا ما يحكم بامكانه العقل اووقوعه نادر الكنه خلاف العبارة ولو لم تحمل العبارة
عليه لبطل الحصر والدليل (كقوله) اى امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق بكثرة العدو
(فعادى عداء) العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر فى طلق
واحد (بين معمول عادى لا عدا كما عرف فى محله (ثور) اى ذكر من البقر الوحشى (ونعجة)
اى الانثى منها (دراكا) اى متتابعا (فلم ينضح بماء) اى لم يترشح بماء (فلم يغسل) بالماء فيغسل
مجزوم على انه عطف على مدخول لم وفائدة قوله فيغسل ضبط المبالغة عن الخروج عن حد
الامكان عادة لان عدم النضح مطلقا خارج عن حد العادة لكن عدم النضح المستعقب
لعدم الغسل داخل فى حد العادة بالغ فى عدم عرق هذا الفرس بانه بلغ حدا مستبعدا حيث
عدا عدوا كبيرا حتى صرع ثورا ونعجة بلا توقف بينهما ولم يعرق عرقا بالغا حد الغسل وذلك
ممكن عادة لكنه مستبعد (وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا)
اى مادام فى بيوتنا اوفى جوارنا ويؤيد الثانى قوله (ونتبعه الكرامة حيث مالا) ادعى بلوغه
فى اكرام الجار حدا يتبع الكرامة والعطاء على اثره حيث مال وهذا ممكن عقلا لا عادة (وهما
مقبولان) مطلقا من غير شرط وقد عرفت معناه فتذكر (والا) اى وان لم يمكن لا عادة ولا عقلا
(فغلو كقوله) اى ابى نواس كخداع الحسن بن هانى الشاعر (واخفت اهل الشرك حتى انه
ليخافك النطف التى لم تخلق) بالغ فى اخافة الممدوح اهل الشرك بانه بلغ فى الشدة الى ان خافه
النطف التى لم تخلق عبر عن الماضى بالحال حكاية وهذا ممتنع عقلا وعادة وكانه مثل به
ولم يكتف بامثلة الاقسام لان المبالغة ردت حيث لم يدخل عليها ما يقربها الى الصحة
ولم يتضمن تخييلا حسنا ويمكن ان يقال يريد الشاعر انه يخافك ان النطف التى لم تخلق
فلا يخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخييلا حسنا وان يقال ليس من الغلو
لان المراد بقوله يخافك المستقبل يعنى يخافك النطف التى لم تخلق فى وقت اخافتك فى الاستقبال
بعد وجودها وبلوغها سن التمييز وسماعها ما فعلت مع ابائهم (والمقبول منها اصناف منها
ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو يكاد فى يكاد زيتها يضئ ولو لم تمسسه نار
ومنها ما يضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله) اى قول ابى الطيب (عقدت سنابكها)
اى الجياد المذكورة فى سابق البيت (عليها) اى فوقها (عثيرا) على وزن درهم الغبار
(لو تبتغى) تلك الجياد (عنقا) هو السير السريع للابل والدابة (عليه) اى على ذلك
المعقود (لامكنا) اى امكن العنق امكانا بعد امكان ان اعتبر امكنا تثنية للتكثير كما هو
المناسب بالمقام وغيرنا جعل الالف للاشباع والاطلاق ادعى بلوغ العثير فى الكثرة الى انه
صار ارضا يمكن سير الفرس عليه سريعا وهذا ممتنع عقلا لكنه تخيل حسن (وقد اجتمعا)
اى الادخال والتخييل المذكور ان فزاده قبولا (فى قوله) اى القاضى الارجانى اى المنسوب
الى ارجان من بلاد فارس (يخيل لى ان سمر الشهب) اى شدت فى القاموس سمره شده

(في الدجا) شبه الشهب بمسامير لها رؤس مدورة لامعة قد دقت حتى دخلت في الدجا واستحكمت فلا يرى الارؤسها وهذا احسن من تفسير الشارح انه شبه الشهب بالمسامير لايزول عن مكانها (وشدت باهداب اليه‌ن اجفاني) جعل عدم انطباق اجفانه في الليل الى حد شدت باهدابها الى الشهب المستحكمة في الدجا وهذا امر ممتنع عقلا دخل عليه تخيل فقربه الى الصحة ومع ذلك تخييل حسن (ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله * اسكر بالامس ان عزمت على الشرب * غدا ان ذا من العجب *) اكد كونه من العجب مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر المحقق المشار اليه بقوله ذا والحكم عليه بكونه من العجب مما ينكر لانكار وجود ذلك الامر فافهم (ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة) سواء كان قياسا برهانيا اوقياسا فقهيا اوغيره (للمطلوب على طريقة اهل الكلام) وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى والاهتمام باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات فان شانهم الاخبار الصرف والتأكيد في مقام التردد والانكار وليس المراد بطريقتهم ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب كما ذكره الشارح لانه لايشمل التمثيل وما اورده المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل ووجه تحسينه للكلام انه اخرج الكلام في المحاورات مخرجا لايتوقع وابرزه في صورة المقاصد العلمية وبهذا اندفع ان ايراد الحجة لايزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة كسائر المقاصد فلا يعقل موجب تحسين لمجرد ايرادهما (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لعدم خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة قال الشارح وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث انكر مجيء المذهب الكلامي في القرأن وكأنه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية وتعدد الالهة ليس بقطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة فالدليل ظني اقناعي هذا كلامه وفيه بحث من وجوه احدها ان تأويل كلامه بما اوله به لاينفعه لانه وقع في القرأن وهو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه فانه في معنى ان الاعادة اهون من البدأ واسهل وكل ما هو اهون ادخل في الامكان ووقع ايضا حكاية فلما افل قال لااحب الافلين وهو في قوة القمر آفل ورب ليس بآفل فالقمر ليس برب وثانيها ان الاية برهان يتضمنه بيان له مكان آخر ان فقنا الله واياك الوصول اليه فيجعل لك الحق ثابتا في القرو ثالثها انه لو كانت الاية اقناعية لكانت دليلا تاما على ان معرفة الله تعالى بغير يقين كافية ولايجب تحصيل اليقين في العقائد الالهية والمذهب خلافه فالوجه في تأويله ان يقال انكر اقامة الدليل في القرأن على احكامه لان الايمان قبول احكامه من غير طلب دليل منه تعالى فمعنى الاية عنده امتناع الفساد لامتناع الالهة ومعنى وهو اهون عليه الاخبار بان الاعادة اهون عليه تعالى لاغير وكذا لااحب الافلين نقل لكلام ابراهيم عليه السلام (وقوله) اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر بن ماء السماء عما بلغه انه مدح ال جفنة بالشام فتنكر عليه النعمان وكرهه (حلفت فلم اترك لنفسك ريبة) الريبة التهمة اى حلفت انى على محبة واخلاص بك كنت عليه ولم اترك لنفسك ان تتهمني بانى غيرت اخلاصي بك وابدلتك بغيرك (وليس وراء الله للمرء مطلب) اى هو اعظم المطالب فلا خيانة معه بالحلف الكاذب لمطلوب غيره فبعد الحلف لاينبغي ان تتهمني بما كنت تتهمني (* لئن كنت قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك الواشي اغش واكذب *) فقد خان في خبره انى رجحت آل جفنة عليك

(ولكنني كنت امرأ الى جانب)اى جانب مخصوص بى لايشاركنى غيرى من الشعراء
(من الارض فيه مستراد)اى محل طلب رزق(ومذهب ملوك)بدل من مستراد وجعله
الشارح على تقدير ذلك الجانب ملوك (واخوان) يعاملوننى مع سلطنتهم معاملة
الاخوان ولايتكبرون معى اويعطفون على عطف الاخوان (اذاما مدحتهم احكم فى اموالهم)
اى يجعلوننى حكما فى اموالهم (واقرب)اى جعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم (كفعلك
فى قوم اراك اصطنعتهم)اى احسنت اليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا)الاولى جعل
فلم ترهم مجهولا من الاراءة فيكون نفيا لظنه اياهم مذنبين فان نفى الظن فيما هو فيه ادخل
من نفى العلم والمشهور ان المقصود بالتمثيل قوله كفعلك يعنى لاتلمنى ولاتعاتبنى على مدح
آل جفنة وقد احسنوا الى كما لاتلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم وكما ان مدح اولئك لايعد
ذنبا كذلك مدحى لهم ويمكن ان يكون قوله وليس وراء الله للمرء مطلب ايضا مثالا لانه فى قوة
ان الحلف باعلى المطالب لايترك الريبة اوفى قوة الحلف بالله حلف باعلى المطالب والحلف
باعلى المطالب اعلى الاحلاف (ومنه) اى من المعنوى (حسن التعليل) هو بيان علة
الشئ (وهو ان يدعى لوصف)دعوى مجزوما به بقرينة انه جعل كأن السحاب الغرالبيت
ملحقا بحسن التعليل لدخول كأن المفيدة للظن (علة مناسبة له باعتبار)اما متعلق بقوله يدعى
اوبالمناسبة وهو اما منون موصوف باللطيف اومضاف اى باعتبار(امر لطيف غيرحقيقى)
اى غير حقيقى عليتها بهذا الاعتبار وهو الاحتراز عن ايراد علة حقيقية ولوزعما كما فى التعليل
بعلة غيرواقعة اشتهرت عليتها الان اجراء العلة بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل سواء
كان مذهبا كلاميا اولم يكن وليس الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليس من المحسنات
كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامى فكيف يخرج عن المحسنات والتقييد باللطيف
بمعنى انه يكون فيه دقة يختص بها بعض الاذكياء لاخراج التعليل بعلة مناسبة باعتبار مبتذل
فانه لايكون من حسن التعليل بعلة وقال المحقق الشريف انه لاخراج التعليل بالعلة العادية
التى كذبت الحكم بعليتها الا انها علة غيرحقيقية لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف لظهورها
بالعادة وقد عرفت انها علة حقيقية زعما ولوكان الظهور بالاشتهار منافيا لحسن التعليل
لم يكن المستعمل لحسن تعليل وقع فى كلام غيره آتيا به لانه لم يبق لطيفا بعد اظهار الغير
اياه (وهو اربعة اضرب)بدليل قطعى هو قوله (لان الصفة)المعهودة المذكورة سابقا
بعبارة الوصف(اما ثابتة)اى معلومة الثبوت (قصد بيان علتها اوغير ثابتة اريد اثباتها)
ببيان علتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان اللمى واما احتمال الاثبات بالدليل الانى فخارج
عن التعليل فضلا عن حسن التعليل اذالمتبادر منه بيان علة ثبوت الشئ فى الواقع لابيان
علته فى الذهن (والاولى اما ان لايظهر لها فى العادة)اى نظرا الى جميع اوقات وقوعها
اواكثرها على ماهو معنى العادة (علة)وان كان لايخلو فى الواقع عن علة فدخل فى هذا
القسم مايظهر لها فى النادر علة هى المذكورة وهو ليس من حسن التعليل بل تعليل
بما هو علة فى الواقع اوغير المذكورة فيناسب ان يدخل فى سلك القسم الثانى كما لايخفى
(كقوله)اى ابى الطيب (لم يحك من) حكيت فلانا شابهته وفعلت فعله اوقوله سواء
(نائلك)اى عطائك (السحاب) اى نائلها (وانما حمت به)اى صارت محمومة به اى
بعدم مشابهة نائلها نائلك وهو الظاهر اوبسبب نائلك الفائق على نائلها اوبسبب نائلها
النازل عن نائلك (تصيبها)الذى كان الى الآن نائلا الآن (الرحضاء) بالمهملتين ومعجمة
على وزن السفهاء العرق من اثر الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة

في العادة وقد علل بأنه عرق حياها الحادثة بسبب احد من الامور المذكورة وفيه نظر لان لنزول المطر سببا على اختلاف بين اهل الشرع والحكمة ولايذهب عليك انه يمكن جعل البيت من قبيل اثبات صفة غير ثابتة خارجة عن الامكان وهو اثبات العرق للسحاب (اويظهر لها) اى للصفة (علة) غير العلة (المذكورة) وذلك قسمان احدهما ان تنفي علته غير المذكورة ومنه المثال وثانيهما ان لاتنفي وانما قال غير المذكورة لانه لوكانت هي المذكورة كانت علة حقيقية فلم يكن من حسن التعليل في شيء كذا ذكره الشارح المحقق وتعقبه المحقق الشريف بمنع الملازمة لجواز ان تكون الظاهرة في العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة فالتقييد لانه ليس من حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار ودقته لظهوره بحسب العادة وقدعرفت حقيقة البحث بما لامزيد عليه فكن متذكرا متدبرا (كقوله ما به) اى مع الممدوح (قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ماترجو الذئاب) من وجود القتلى بعد محاربة الفريقين فحبة تحقيق رجاء الراجين وكراهية خيبة الرجاء دعاه الى قتلهم فلقتل الاعداء علة ظاهرة في العادة هي النجاة من شرهم وخلوص الملك من ضررهم فقد نفى عليتها بحصر العلية في الاتقاء عن خيبة الرجاء وعلله بغير ماهو علته في العادة قال المصنف ويستتبع مدحه بكمال الشجاعة حتى ظهرت على الحيوانات العجم فوثقوا بوجود القتلى في محاربته مع الاعداء وفيه ضعف لان المجزوم به للذئاب وجود القتلى للمحاربة لاوجود القتلى من اعدائه وليس في الشعر اشارة اليه نعم كما قال يستتبع مدحه بانه لايقتل لغلبة الغضب عليه وقوته الغضبية ليست متصفة برذيلة الافراط كما قال الشارح مدحه بكمال الشجاعة حتى امن من شر الاعداء فلايحتاج الى قتلهم واستيصالهم (والثانية) اى الغير الثابتة التي اريد اثباتها (اما ممكنة كقوله) اى قول مسلم بن الوليد (ياواشيا) من وشى به الى السلطان سعى ونم (حسنت) فينا (اساءته) اى ماقصدت به الاساءة اوما كانت اساءة في حد ذاتها لكن حسنت لماترتب عليه (نجى حذارك) اى محاذرتك اى حذاري منك كما يدل عليه قول المصنف فيما بعد حذاره منه وقال الشارح اى حذاري اياك وهو يدل على تعديته بنفسه (انساني) الاضافة استغراقية اى كلامن انسان عيني (من الغرق) الجملة منادى لهاففيه ان حسن التعليل يتحقق بذكر مايصلح علة سواء كان مايشعر بالتعليل اولا (فان استحسان اساءة الواشي ممكن) الظاهر فان حسن اساءة الواشي ممكن لان الظاهر ان العلة علة حسن لاعلة الاستحسان المذكور ضمنا وكأنه حمل قوله حسنت فينا على انه حسنت في نظرنا والاظهر ان فينا متعلق بالاساءة (لكن لما خالف الناس فيه) حيث لايستحسنونها (عقبه بان حذاره منه نجى انسانه من الغرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه فان قلت المناسب ان يقول نجى نفسي من الغرق فانه الدال على كثرة الدمع والمبالغة فيها دون ما ذكره فان انسان العين يغرق بدمع قليل قلت بل المبالغة فيما ذكره لان انسان العين هو الساكن في الماء الماهر في علمه فاذا كان يغرق لكثرة الدمع فغرق نفسه بالطريق الاولى ولايخفى مافي هذا البيت من حسن تضمينه كمال الكآبة والحزن الموجب لكثرة الدمع في الغاية (اوغير ممكنة) عطف على ممكنة (كقوله) قال الشارح هذا البيت للمصنف وقد وجدنا بيتا فارسيا فترجمه وقيل هو كربودى عزم جوزا خدمتش كس نديدى برميان او كمر بقال حكم الشارح بان البيت للمصنف من قوله في الايضاح فكمعنى بيت فارسي ترجمته اولم يكن البيت فجعل قوله ترجمته على صيغة المتكلم وهو يحتمل المصدر كما حمله عليه شارح الابيات قلت الظاهر كونه مصدرا اذلو كان ماضيا لتعدى الى المفعول الثاني بالباء فيجب ترجمته بقوله (لولم تكن نية الجوزاء خدمته لمارأيت عليها عقد منتطق)

اسم مفعول من انتطق اى شد المنطقة وحول الجوزاء كواكب يقال لها منطقة الجوزاء وما
فى الشرح من قوله من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء ففيه
انه لا تساعده اللغة اذ النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل
والاسفل يجر على الارض ليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان فانتطق لم يجى بمعنى شد النطاق
بل وانتطق بمعنى شد المنطقة وما للجوزاء اشبه بالمنطقة لا بالنطاق فنية الجوزاء خدمة الممدوح
صفة غير ممكنة كذا فى الايضاح ويستفاد منه ان المعلل نية الجوزاء خدمة الممدوح ويتجه عليه اولا
ان نية الخدمة علة لشد المنطقة دون العكس وثانيا ما ذكره الشارح من ان اصل لو امتناع الجزاء
لامتناع الشرط فيكون مفهوم العبارة ان العقد المنتطق انية الخدمة لكن لا يتجه ما ذكره الشارح
فيكون من قبيل الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك البيت لان المعلل هو رؤية عقد المنتطق
عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق وهى صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح
لانه يجوز ان يكون المراد ان يعلل بها عقد المنتطق الحقيقى ويكون نفى الرؤية عقد المنتطق
عليه كناية عن عدم عقد المنتطق فيكون عقد المنتطق الحقيقى معللا بنية الخدمة وكيف لا ونية
الخدمة علة لعقد الحقيقى لا للحالة الشبيهة به ولا لرؤيتها وقد نبه على فساد ما فى الايضاح من
شرح كلام التلخيص مخالفا لما فى الايضاح ولم يلتفت اليه لدعوى انه غفل فى الايضاح دون
التلخيص لانه الاصلح فالحمل عليه ارجح فقال انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء
وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فليس مخطيا مرتين مرة فى مخالفته كلام
الايضاح فى شرح كلام التلخيص ومرة فى جعل الانتطاق معللا مع ان المعلل رؤية الحالة الشبيهة
بالانتطاق كما زعم الشارح قال الشارح المحقق فى المختصر والاقرب ان يجعل لو ههنا مثلها فى
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول
فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اى دليلا عليه وعلة للعلم به مع
انه وصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب فى الشرح بانه تكلف وخروج عن الظ لان المتبادر
من قوله ان ندعى لوصف علة مناسبة له العلة لنفس ذلك الشئ لا للعلم به ونحن جرينا
فى شرح كلام المتن على هذا الظ لان العدول عن الظاهر اشق من حمل ما وقع عنه فى
الايضاح على السهو فان قلت بل لا يصح ان تجعل العلة اعم من علة العلم لان الدليل علة العلم
حقيقة فلا يصح فى شانه لكونه علة غير حقيقة قلت الدليل ما لو سلم ثبت به المطلوب
ويجوز ان يراد بالحقيقى منه ما يثبت المطلوب فلو كانت مقدمة من مقدماته غير ثابتة بل مبنية
على اعتبار لطيف غير حقيقى لم يكن دليلا حقيقية كما فيما نحن فيه فان استلزام عدم نية الجوزاء
خدمته لعدم رؤية عقد المنتطق عليه مبنى على اعتبار لطيف ولا حقيقة له لكن جعل
الدليل حقيقيا وغير حقيقى بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من الدليل الحقيقى الا ما
يصدق عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات بعد التوجيه الاقرب (والحق به)
اى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) المراد به ما يشمل الظن لان كأن للظن وانما جعل ملحقا به
لا داخلا فيه لان المعتبر فيه اصرار فى الدعوى كما اوضحناه (كقوله) اى ابى تمام (كأن السحاب
الغر) جمع اغر والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لانها اشرف السحب (غيبن تحتها)
اى تحت الربى ذكرت فى البيت السابق (حبيبا) اى محبوبة (فما ترقا) اى ما تسكن مخفف ترقأ
مهموزا (لهن) اى للسحاب (مدامع) جمع مدمع ونسبة السيلان الى المدامع كنسبة الجريان
الى النهر وعدم سكون دموع السحاب اما لحزنها كما هو الظاهر او لدفع الربى
بالسيلان فيجد الحبيب المغيبة تحتها وفى الشرح قال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا

(اراد)

اراد بحبيب نفسه ولادرى ماهذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملاءمة لمطلع
القصيدة وهو قوله الان صدرى من عراوى بلاقع عشية سافى الديار البلاقع هذا كلامه
قلت كان وجه استفسار هذا الناقد استكشاف عن وجه التعبير عن نفسه بالحبيب ولايفيده
ماذكر الشارح ووجهه انه حبيب الاصحاب لكونه معينا لها فى اسالة المياه ونظيره فى عدم
سكون مدامعه (ومنه التفريع) سمى به لانه تفريع اثبات على اثبات (وهو ان يثبت لمتعلق
امر حكم بعد اثباته لمتعلق له اخر) بعدية ذاتية بترتب الاثبات الثانى على الاول فخرج
نحو غلام زيد راكب وابوه راكب ودخل غلام زيد راكب كما ابوه راكب ولم يحتج لاخراج الاول
الى زيادة قيد على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب كما ذهب اليه الشارح المحقق (كقوله
اى الكميت فى قصيدة يمدح بها اهل البيت (احلامكم) جمع حلم كفعل بمعنى العقل لاحلم كقفل
فانه بمعنى الرؤيا (اسقام الجهل شافية) وصف بالعلم التام والعقل الكامل (كما دماءكم تشفى
من الكلب) وصف بكونهم ملوكا واشرافا والكلب على وزن فرس شبه جنون يعرض
للانسان من عضة الكلب الكلب على وزن الكتف بمعنى الكلب الذى جن من اكل لحم الانسان
ولادواء له انجع من شرب دم ملك وقيل بشق ابهام رجله ويؤخذ منه الدم قال المصنف
فرع على وصفهم بشفاء احلامهم اسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب
ونحن نقول جعل احلامهم بمنزلة الدماء فان حيوة العاقل بالعقل كما ان حيوة الحيوان بالدم
والجهل بمنزلة الكلب وقد عرض لاعداء اهل البيت وقاصدى دمائهم بانهم فى سلك
كلاب كلبة يستشفون بدمائهم فانهم المنهمكون فى طلب الدنيا فقد ورد
فى حقهم كلام النبوة (الدنيا جيفة وطلابها كلاب) فان قلت الظاهر انه فرع على
وصفهم بشفاء دمائهم من الكلب وصفهم بشفاء احلامهم عن سقام الجهل فانه جعله
مشبها به والمشبه ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه
كلامه ان ذكر المشبه به فرع ذكر المشبه لانه اورد لبيان حاله فاثبات المشبه به بعد اثبات
المشبه فى الكلام وفرعه فتأمل ووجه تحسين التفريع انه يجعل المتعلقين مرتبطين
فى الذكر كما انهما مرتبطان فى المعنى فيتطابق الذكر والمذكور (ومنه تأكيد المدح
بمايشبه الذم) قال الشارح النظر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب والافقد يكون ذلك
فى غير المدح والذم و يكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم
من النساء الاما قدسلف يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ماقدسلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره
وذلك غير ممكن فالغرض المبالغة فى تحريمه والاسم تأكيد الشئ بمايشبه نقيضه اى فالاسم
ماسمى باعتبار الاعم الاغلب تأكيد المدح بمايشبه الذم تأكيد الشئ بمايشبه نقيضه فانه
العبارة المنطبقة على المراد وفيه نظر لانه لوكان تأكيد المدح بمايشبه الذم بمعنى تأكيد
الشئ بمايشبه نقيضه لم يصح ذكر تأكيد الذم بما يشبه المدح مقابلا له ولم يصح ماذكره
فى شرح المفتاح ان المفتاح اكتفى عن تعريفه بمايفيده الاسم لان الاسم يفيد ماهو اخص
من تعريفه وايضا لايصح حصره فى الضربين المذكورين وايضا لايرجح لادخال
الصورة المذكورة فى تأكيد المدح بمايشبه الذم على ادخاله فى تأكيد الذم بمايشبه المدح
فالحق ان النظر فى التسمية على امر منطبق عليه الاسم وبيان الغير ترك بالمقايسة (وهو
ضربان افضلهما) لاشتماله على فصل تأكيد (ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة
مدح لذلك الشئ لاباعتقاد انها صفة ذم فانه كلام كاذب اتى به للجهل وليس فيه
تأكيد ولا تسليم انها صفة ذم لجارات المخاطب فانه ايضا كلام كاذب ذكر مطابقا

المروج عند المخاطب ولا تأكيد فيه ولا لدفع توهم انها ايضا منفية مع صفة الذم لتلازم بينهما فى الانتفاء فى غالب الاوقات كما هو المعتبر غالبا فى الاتيان بالمستثنى المنقطع واشتهر فى كتب النحو فانها استثنيت حينئذ لدفع توهم ناش من النفى السابق ولا تأكيد فيه (بل بتقدير دخولها)اى صفة المدح (فيها)اى فى صفة الذم فاحترز بهذا القيد عن الامور الثلاثة هكذا حقق المقام واحفظه فانه من الشوارد عن اقوام بعدا قوام واعلم ان من فوائد المستثنى المنقطع تأكيد الشئ بما يشبه النقيض على احد الوجهين اللذين يذكرهما كما يستفاد من هذا المقام ولا تحصر فائدته فى دفع الايهام من سابق الكلام على ما يترآى من بيان النحو فادخره واجتنب عن ربقة التقليد التى لا يكون الا فى اعناق اللئام وبجد انه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبه الذم باستثناء ما ليس عيبا ولا مادحا فانه يؤكد نفى صفة الذم كما يؤكد استثناء المادح فالاولى ان يقول بدل قوله صفة مدح ماليس بصفة ذم وتأكيد المدح باستثناء صفة مدح عن صفة ذم منفية لا بتقدير دخولها فيها فانه يؤكد المدح بالوجه الثانى فلا يقصر عن القسم الثانى فى التأكيد ولم يدخل فى الثانى فاختل الحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداد به لقصير متكلمه فيه بفوت فصل التأكيد بلا موجب بخلاف القسم الثانى وبهذا ظهر ان الحصر فى القسمين استقرائى غير ثابت بدليل قطعى فلذا لم يستدل عليه كما فعله فى كثير من التقسيمات هذا واشكر الله على مارزقك من التكريمات (كقوله)اى النابغة الذبيانى زياد بن معويه والذبيان بالمنقوطة والمنقوطتين من تحت بالضم والكسر قبيلة (ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول) كحصول جمع فل كد والفل الثلمة سواء كان فى حد السيف اوفى غيره (من قراع) اى مقارعة (الكتائب) جمع كتيبة بمعنى الجيش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منه صفة مدح على تقدير كونها من العيوب وهى انهم شجعان لان وصف سيف الرجل بالفلول من المحاربة كناية عن شجاعته وقد اشار الى ان الاستثناء بتقدير الدخول ببيان مراد الشاعر بقوله (اى ان كان فلول السيف) اى الفلول المعهودة للسيف وهى الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد تكون عيبا ثم اشتغل ببيان وجه التأكيد بقوله (فاثبت)اى الشاعر (شيئا منه) اى العيب (على تقدير كونها) اى فلول السيف (منه)اى من العيب هكذا حقق المقام ولا تتبع ما وقع للشارح من وساوس الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه فى مختصره لكونه من زلة الاقلام وهو اى كون الفلول المذكورة من العيب محال لما عرفت (فهو) اى اثبات شئ من العيب (فى المعنى تعليق بالمحال)وان خلت العبارة عن تعليق (فالتأكيد فيه من جهة انه كدعوى الشئ بينة)لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقدير دخولها فى الصفة المذمومة المنفية لتنزيلها منزلة المذمومة فى جنب صفات اخرله صفة ذم ولا تأكيد فى هذا الضرب جهات ثلث وهذا الوجه يجرى فى الضرب الثانى فهو ثانى الوجه الذى ذكر فتأمل (ومن جهة ان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال) لانه حقيقة الاستثناء على ما تقرر فى الاصول والاصل الذى لا يعدل عنه بلا صارف هو الحقيقة (فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها يوهم) الايهام اشتهر فى الدلالة الضعيفة وتوافقه اللغة لان الوهم بمعنى خطرة القلب او طرف التردد المرجوح فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قبل ذكر ما بعد ما يدل دلالة قوية فلا يليق التعبير بالايهام ويمكن ان يجاب عنه بان الايهام كثيرا ما يستعمل فى ضعف المدلول ايضا وان كانت الدلالة قوية وتوافقه اللغة فان وهمت

بمعنى غلطت واوهمت غيرى بمعنى اوقعته فى الغلط واجاب الشارح بان الايهام فى اللغة الايقاع فى الظن كما ان التوهم هو الظن يقال توهمت الشئ اى ظننته واوهمته غيرى (اخراج شئ مما قبلها فاذا وليها صفة مدح) وتحول الاستثناء الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من الاشعار بانه لم يجد صفة ذم فاضطر الى ذكر صفة مدح وفيه بحث اما اولا فلان ذكر ماليس بعيب بعد اداة الاستثناء بتقدير انه من العيب لايوجب انقطاع الاستثناء بل هو استثناء متصل مبنى على الغرض والتقدير فالاولى انه يقال الاصل فى الاستثناء الاتصال المحقق فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها يوهم ذلك فاذا وليها صفة مدح محوجة فى اتصال الاستثناء الى التقدير جاء التأكيد واما ثانيا فلان كلامه يوهم ان تأكيد المدح بما يشبه الذم موقوف على جعل غير فى البيت مثلا للاستثناء حتى انه ان جعل صفة لاسم لا منصوبة او مرفوعة لفات التأكيد وليس كذلك لانه كما ان الاصل فى الاستثناء اخراج شئ محقق الدخول فى المستثنى منه الاصل فى الوصف بغير اخراج شئ كذلك عن الموصوف بالتقييدية والاخراج على تقدير الدخول تعليق بالمحال وخروج عن اصل التقييد فجاء فصل التأكيد (والضرب الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشئ صفة مدح ويعقب باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له) اى لذلك الشئ لا مطلقا بل يقصد انه صفة مدح اخرى له حتى لو ذكر صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم اولا عتقاد المخاطب كذلك وبناء كلامك على التسليم لم يكن من التأكيد فى شئ ولايكفى قصد انه صفة مدح اخرى له بل ينبغى ان لايكون لدفع ايهام السابق انها مسلوبة عنه كما هو المشهور فى المستثنى المنقطع بل يكون لاراءة انى اضطررت الى ايراد صفة مدح اخرى فعدلت عن اخراج شئ مما قبل اداة الاستثناء كما هو الاصل (نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش) بيد بمعنى غير مختصة بالمنقطع مضافة الى ان كذا فى الرضى وزعم المغنى ان بيد للتعليل فالمعنى انا افصح العرب لاجل انى من قريش ولايخفى ان هذا التعليل لايثبت المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام لانقصان فى فصاحتى الا انى من قريش فهو من الضرب الاول وفى القاموس بيد وبائد بمعنى غير ومن اجل وعلى هذا وحمله على معنى على احتمال قوى فلا يفوتك (واصل الاستثناء فيه) اى فى هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) لان الاصل فى استثناء ماليس بداخل فيما قبل الاداة ان يكون منقطعا بعد خروجه عن اصله الذى هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير الدخول كما فى القسم الاول خلاف الاصل وربما يكون الشئ على خلاف الاصل وعلى الاصل فى هذا الخلاف الا ترى ان الاعراب بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل فى الاعراب بالحرف وهو كونها بالحروف الثلثة فلا تنافى بين هذا الكلام وما سبق ان الاصل فى الاستثناء الاتصال لان هذه الاصالة بعد العدول عن الاصل الاول وقد اجاب الشارح بان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال وفى استثناء ماليس بداخل الانقطاع فلا تنافى وبما قررنا اندفع ان الواجب فى الاستثناء فيه وما سبق ايضا ان يكون منقطعا فلا معنى لقوله الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله متصلا بالتقدير كما يدل عليه قوله (لكنه) اى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا كما فى الضرب الاول) بل بقى على حاله من الانقطاع وبهذا اتأكد بعض ما استثناه لك فاعتصم به (فلا يفيد التأكيد) بالوجه الاول الذى هو اثبات الدعوى بالبينة الحاصلة من التعليق بالمحال فلا يفيده (الا من الوجه الثانى ولهذا) اى لاشتمال الضرب الاول على فضل تأكيد (كان الضرب الاول افضل)

فى التأكيد اوافضل فى الاعتبار قال المصنف واماقوله تعالى لايسمعون فيهالغوا ولاتأثيما
الاقيلاسلاماسلاما فيحتمل الوجهين واماقوله لايسمعون فيهالغوا الاسلاما فيحتملهما
ويحتمل وجهاثالثا وهوان يكون الاستثناء من اصله متصلا لان معنى السلام هوالدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من اللغو وفضول الكلام لولافائدة الاكرام هذا كلامه
ويتجه عليه انه اتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية لابصفة مدح مع حرف الاستثناء
بعد صفة مدح اخرى فكيف يحتمل كونه من الضرب الثانى واجيب بان معنى كونه من الثانى
انه من قبيله فى عدم افادته التأكيد الامن وجه واحد وبهذا اختل تعريف الضرب الاول
وتفصيله على الاطلاق اوالحصر فى الضربين وانهدم ماذكر بالدفعة فتذكر والحق ان يقال
يجوز ان يعتبر لايسمعون صفة مدح ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو لانفى سماع اللغو حتى يكون
القصد الى نفى صفة ذم وحينئذ يكون الاسلاما بتقدير لكن يسمعون سلاما صفة مدح اخرى
بعد اداة استثناء لايمكن تقدير ادخالها فى الاول ويحتمل ان يعتبر نفيا لصفة ذم هو سماع اللغو
ويكون الاسلاما مستثنى من لغو فيكون من الضرب الاول لامحالة لماقدمناه لك فلاترض
بانهدامه وكن لاغتنامه وانه لايجوز ان يكون الاية الاولى ايضا محتملة للثالث واجيب بان
السلام لايمكن ادخاله تحت التأثيم ولو بحسب الظاهر لان التأثيم ان يقال لاحد اثمت
ولايجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بمتعدد غيرمستثنى منه وايضا يتجه على
الاحتمال الثالث انالانسلم ان اهل الجنة اغنياء عن الدعاء بالسلامة لجواز ان يكون
سلامتهم فى الجنة ويقررها الا انهم لاينفكون عن السلام فتأمل وتحتمل الاية وجها رابعا بان يكون
سلاما مصدرا حينيا اى لايسمعون فيهالغوا وقتا الاوقت تسليم فيكون من الضرب الاخر
(ومنه) اى من تأكيد المدح بمايشبه الذم (ضرب آخر) كالضرب الاول بعينه فى افادة التأكيد
فانهم فلذا حصروها فى ضربين فالحصر منقول واثبات ضرب اخر مبتدع منه معقول فلاينافى
اوضرب اخر بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الثانى للناظر فانه يؤل اليه معنى
فضبط المصنف هذا الضرب بان تأتى بالاستثناء مفرغا وهو قاصر لان من المفرغ مايصدق عليه
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح بتقدير دخولها فيها فاقامه الشارح المحقق
بان ضم اليه ويكون العامل ممافيه معنى الذم والمستثنى ممافيه معنى المدح وتقدير وعليه
ان الضرب الاخر لاينحصر فى المفرغ بل يشمل مثل قولنا ومانتقم منا الاان آمنا بايات ربنا فانه
لم يستثن فيه فى الظ صفة مدح من صفة ذم منفية بل من اعم منها نعم ماله الى الاستثناء من صفة ذم
منفية فانه فى قوة ليس لنا عمل معيب عندكم الاان آمنا فالصواب ان يعرض عن ايضاح المص وبين
قوله نحو (ومانتقم) اى ماتعيب (منا الا) اصل المناقب (ان آمنا بايات ربنا) قال نقم منه وانتقم
اذاعابه وكرهه وبه فسر الاية بان المراد بنحوه ان يستثنى صفة مدح من معمول مافيه معنى الذم
بتقدير دخولهافيه من حيث انه متعلق ذلك العامل هذا وقدجاء نقم منه بمعنى عاقبه ليمكن
حمل الاية عليه اى ماتعاقبنا الا لان امنا بايات ربنا وحينئذ مستثنى متصل حقيقة وليس
ممانحن فيه فان قلت على التفسير المشهور ايضا هو مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من
معمول عيب المخاطب فيجوز ان يكون الايمان معيبا عنده قلت الايمان بايات رب الكل ممالايمكن
ان يعيبه قابل للخطاب ثم يقول لنا ضرب اخر كالضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح
عام صفة ذم بتقدير دخولها فيها نحو لفلان جميع المحاسن الا كفر ان
النعمة فالصواب فى تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير
دخولها فيها اومن صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها (والاستدراك)
بلفظ لكن (فى هذا الباب) صرح بقوله فى هذا الباب ولم تقل فيه لئلا يتوهم عوده الى الضرب
الاخر (كالاستثناء) فالمراد بالاستثناء فى التعريفين مايعم الاستدراك بالحمل على الاستثناء

يعول نسخه

حقيقة اوحكما والا يفسدو يجرى فيه الضربان الثانى (كما فى قوله) اى قول ابى الفضل بديع الزمان يمدح خلف بن احمد السجستانى (هو البدر الا انه البحر زاخرا) اى ممتلئا (سوى انه الضرغام) بالكسر الاسد (لكنه الوبل) المطر الشديد العظيم القطر والاول كان يقال لاعيب فيهم لكن سيوفهم بهم فلول من قراع الكتائب وانما كان الاستدراك كالاستثناء لان الا فى المستثنى المنقطع بمعنى لكن فى الاصح (ومنه تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيه كقولك فلان لاخير فيه الا انه يسئ الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وتحقيقهما يحال على قياس مامر) من كيفية التأكيد وجهته وانه لا ينحصر فيهما بل منه ضرب اخر وان المراد بالاستثناء اعم من الاستثناء والاستدراك الذى (فى حكمه ومنه الاستتباع) وهو قدم فى الايضاح التوجه فكانه رأى شدة مناسبة التوجيه لتأكيد الذم بما يشبه المدح فى كونه جامعا للمدح والذم فلم يرض بترتيب التلخيص وعدل عنه ولا يخفى شدة مناسبة الاستتباع ايضا فى كونهما لاكمال المدح ولما كان مفهوم الاستتباع اعم من تفسيره لم يصح منه الاكتفاء بما يفيده الاسم واحتاج الى التفسير ولا معنى لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى المدح بشئ على وجه يستتبع الذم بشئ اخر والى الذم بشئ على وجه يستتبع الذم بشئ اخر او المدح به وكانه من مسامحات ائمة العربية فى مقام التفسير والتعريف فذكروا فى التفسير (المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ اخر) على طريق التمثيل لا التحقيق فيكون بعينه الادماج ولذا لم يذكر السكاكى الادماج واكتفى بذكره (كقوله) اى قول ابى الطيب (نهبت من الاعمار مالوحويته) اى جمعته (لهنيت الدنيا بانك خالد فمدحه بالنهاية فى الشجاعة) حيث غلب على مالانهاية لهم ولو كان هذا فى محاربة واحدة لكان غاية فى الدلالة على النهاية فى الشجاعة (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) قال الشارح حيث جعل الدنيا تهنا بخلوده ولا معنى للتهنية بشئ لافائدة له فيه وذلك الاستتباع يحصل من قوله نهبت من الاعمار مالوحويته ايضا فان نهب الاعمار دون الاموال وعدم جمعها يدلان على انه لم يكن القتل لمصلحة تعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يترك اموالهم لورثتهم ولجمع الاعمار فانه لا مصلحة للنفس فوق البقاء المخلد فهو لمصلحة الدنيا قال فى المفتاح مدحه بالشجاعة على وجه يستتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر والمصنف ترك كمال السخاء وجعل المستتبع كونه سببا لصلاح الدنيا لان استتباع كمال السخاء غير ظ الا ترى انه تكلف له الشارحان المحققان بان التهنية انما تكون اذا كان للدنيا منه مال او كمال ويمكن ان يقال استتباع كمال السخاء فى عدم نهب الاموال فانه يدل على انه لا قدر للمال عنده وقوله وجلال القدر من وجه آخر اشارة الى ماذكره المص من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جلال قدر سواه ولا يخفى ان الاستتباع يزيد حسنا اذا كان الوصف المستتبع بحيث يدفع توهما مذموما نشأ من المدح بشئ كما فى البيت فان وصفه بالشجاعة ببيان نهب الاعمار يوهم افساده فى العالم فمكا انه افاد تهنية الدنيا بخلوده مدحه باصلاح الدنيا نفى توهم افساده للدنيا بنهب الاعمار (وفيه) اى فى الاستتباع (وجهان اخران) وقال الشارح وفى البيت وجهان اخران من المدح وماذكرنا انسب وان قال المص فى الايضاح قال على بن عيسى الربعى وفى البيت وجهان اخران من المدح فالمراد بشئ آخر الجنس واحدا كان او اكثر وقس عليه نظايره (احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال) وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض

عن الاموال مع ان النهب بها اليق وهذا ينبئ عن علو الهمة او عن كمال الغنا بحيث لا حاجة له الى المال (والثانى انه لم يكن ظالما فى قتلهم) والا لم يكن لاهل الدنيا سرور بخلوده لان وجود الظالم سبب لحزن كل احد للخوف من ظلمه فلا يتصور تهنئتهم بخلوده و تهنية الدنيا تهنية اهلها وايضا لو كان ظالما فى قتلهم لكان لمصلحة نفسه وهو اما المال او البقاء فعدم جمع الاعمار يدل على انه ليس طالبا للبقاء وعدم نهب الاموال دل على انه لم يكن طالبا للمال وفيه وجه ثالث وهو انه لم يجمع الاعمار والناس تجمع المال الذى دون العمر فكم بينه وبين الناس (ومنه الادماج وهو) فى اللغة لف شئ فى الثوب وفى العرف (ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان اوغيره معنى اخر) مفعول ثان ليضمن المسند الى المفعول الاول فبذكر التضمين احترز عن التصريح بمعنى مع سيق الكلام لاجله كما فى قوله فى تهنية بعض الوزراء لما اتخذوزيرا *ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا* واسعفنا فيمن نحب ونكرم *فقلت له نعماك فيهم اتمها *ودع امرنا ان المهم المقدم* فانه رد المقصود على من قال ان هذا الشعر فيه ادماج فى الشكوى عن الدهر فى التهنية وقال اخطأ اذ الشكوى مصرح بها بل فيه ادماج التهنية فى الشكوى عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سيق للتهنية فكيف يكون التهنية ادماجا والشكوى اصلا على ان فى كون الشكاية من الزمان مصرحا بها نظرا فان اباء الدهر فى واحد من امرين طلبا منه لتقديم المهم ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على الشكوى واخر كلامه مصرح بالشكر (فهو اعم من الاستتباع) ولا يخفى ان حق البيان حينئذ ان لا يذكر فى مقابلة الاستتباع بل يذكر الادماج من المحسنات وينبه على دخول الاستتباع فيه كما فعل فى الطباق والمقابلة وقد اشار بقوله فهو اعم من الاستتباع ان ما مثل به الاستتباع مثال له وانما اشار بقوله (كقوله) الى مثال له يفترق به عن الاستتباع فليس الغرض منه التمثيل للغو بل بيان الافتراق والضمير الى ابى الطيب فى الواقع (اقلب فيه) اى فى ذلك الليل (اجفانى) جمع جفن كقفل وهو غطاء العين من اعلى واسفل (كانى اعدبها) اى بالاجفان والتقدير بتقليبها ولو قال به ليرجع الى التقليب لكان اظهر ولك ان تجعله راجعا الى التقليبات المستفادة من اقلب (على الدهر الذنوبا) ومعنى تقليب الاجفان للعدان امتداد السهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عده وكمال الرغبة فيه فان الاشتغال بالمرغوب يمنع النوم ويسهل السهر (فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر) الظاهر ان سوق البيت لوصف نفسه بالسهر فيه والحزن لا لوصف الليل بالطول لان تقليب الاجفان ظاهر فى السهر لا فى طوله قال الشارح المحقق وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما فى بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قول ابن نباتة بالموحدتين من فوق ومن تحت بالضم او الفتح فان كلتيهما اسمى بها العرب *ولا بدلى من جهلة فى وصاله* فمن لى بخل اى خليل اودع الحلم عنده * قال المص انه ضمن الغزل بمعنى حديث المحبوبة الفخر بكونه حليما حيث استفهم عن وجود خليل صالح للايداع وضمن الفخر بذلك الشكوى من الزمان بتغيره الاخوان او اعدامه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشان فان الاستفهام انكارى وضمن ذلك انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا وانما يريده وقت ارادة الوصال فان الودايع تستعاد ففيه تضمين معان لا معنى واحد وقد نبهناك عليه موافقة معه لكن فى موضع هو احق بهذا التنبيه ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة الى تكلف فى عبارة التعريفين وصرف النكرة المشتملة على دليل الوحدة الى الجنس لان مثل ذلك استتباعات وادماجات ولا يجب صدق التعريف على المجموع من حيث المجموع بل على كل واحد فاحفظه ينفعك فى نظائره ولا تعدل فى تعريف بلا موجب عن ظاهره واعلم انه يمكن ان يكون المضمن فى البيت

كال شرف الحلم وعزته بحيث لا يمكن ان يعتمد في فعله امانة على اخ من الاخوان لا الشكاية من الزمان (ومنه التوجيه) ويسمى محتمل الضدين ومن ههنا قيل المراد بقولهم (وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين) غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكونان مدحا وذما (كقول من قال) قيل هو بشار قال الاعور يسمى عمرو اخاط لي ثوبا لاندري اجبة ام قباء اقول فيك شعر الاتدري ام مدح ام هجاء فقال بشار (خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء) قلت بيتا ليس يدري امديح ام هجاء فانه يحتمل تمنى عمى العينين وتمنى ابصارهما فيحتمل المدح بانه لحسن الخياطة يتمنى ابصار عينيه لبريد حسن خياطته ويحتمل الذم اي بيس الخياط فيتمنى عمى عينيه ليتخلص الناس من خياطته والفرق بينه وبين الايهام وجوب استواء الاحتمالين فيه ووجوب التفاوت في الايهام بعد المراد وقرب غيره نظرا الى نفس اللفظ على ما قيل وعلى ما نقول يكون احدهما مما نصب عليه القرينة في الايهام وابقائهما هنا على الايهام فالمراد بكون الكلام محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر او الاحتمال على السواء (قال السكاكي ومنه) اي من التوجيه (متشابهات القرأن باعتبار) قالوا اي باعتبار احتمالها لمختلفين وان لبسا متضادين ولا الاحتمال على السواء قلت قال والمتشابهات من القرأن مدخل في هذا النوع باعتبار هذه عبارته ولا يبعد ان يحمل على ان بعض متشابهات القرأن كذلك باعتبار فيوافق قوله واكثر متشابهات القرأن من قبيل التورية والايهام وحينئذ يكون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار من جوز تأويل مقطعات الحروف في اوائل السور فانهم لا يذكرون في تأويلها الامور متساوية بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة شئ منها (ومنه الهزل) هو اللعب ونقيضه الجد (الذي يراد به الجد) وفيه انه ان كان ظاهر العبارة هزلا فالكلام من قبيل الايهام وان استويا فهو من قبيل التوجيه وان كان الظاهر الجد فهو من قبيل ارادة المعنى بلفظ يحتمل خلافه احتمالا مرجوحا فلا معنى لعده محسنا في الجد والهزل خاصة وايضا الاوجه لتخصيص التحسين بالهزل الذي يراد به الجد دون الجد الذي يراد به الهزل الا ان يقال اقتصر على الموجود (كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا) اي احسب من جملة ما يفتخر به انه (كيف اكلك للضب) بفتح الضاد (ومنه تجاهل العارف) ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام حتى يكون من محسناته ومع ذلك يخص بمقتضى الادب بما سوى كلامه تعالى قال لدفع كلا التوهمين (وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره) فهو صفة للكلام سمي باسم ما هو صفة المتكلم به ولا يخص بما سوى كلامه تعالى بل التسمية بتجاهل العارف تسمية بالنظر الى الاعم الاغلب وكانه لذلك قال السكاكي لا احب تسميته بتجاهل العارف وقال غيري لا يحبه لسوء الادب في استعماله في كلام رب العزة ونفي المحبة كناية عن الكراهية (وقوله لنكتة) مما زاده على كلام السكاكي وليس في كلامه ولا يخلو عن تسامح لايهامه انه داخل التسمية والاولى ان يقول ومنه تجاهل العارف لنكتة وهو كما سماه الخ (كالتوبيخ في قول الخارجية) امرأة وهي في اصل اللغة كالخارجي من يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم (ايا شجر الخابور) من نواحي ديار بكر (مالك مورقا) من اورق الشجر صار ذا ورق (كانك لم تجزع على ابن طريف) فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كأن الدالة على الشك لتوبيخ الشجر مبالغة في وجوب الجزع اولتوبيخ من لم يجزع كذا في الشرح ولا يخص التجاهل بقوله كانك الخ بل في الاستفهام عن سبب كونه مورقا ايضا فانها تعلم ان السبب هو الفصل والوقت المقتضي لذلك والاشبه ان البيت من التدله (والمبالغة في المدح كقوله) اي البحتري (المع برق سرى) صفة برق (ام ضوء مصباح) ينبغي ان يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد قوة الضوء وكانه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي (ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي)

بالضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر من ضحى الطريق ظاهر بالغ فى مدحها بنساءتها بل نور ثغرها حيث لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح ويحتمل التدله (او) المبالغة (فى الذم) كذا فى الشرح جعلها عديلة للمبالغة فى المدح ولا وجه حينئذ للعطف باو فتأمل فالاولى ان يجعل قوله والمبالغة فى المدح اوفى الذم بمعنى المبالغة فى احد الامرين لنكتة عديلة لاختها فيكون العطف باو فى محله (فى قوله) اى زهير وما ادرى (فسوف اخال) بكسر الهمزة والفتح كما هو القياس لغة اى اظن وهو ملغى معترض بين سوف ومصحوبه ادرى (اقوم) اى رجال لان القوم يخصهم (آل حصن) الظاهر آل الحصن الا انه اراد تنكير الا آل حصن (ام نساء) قال الشارح فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث اذ يصح مقابلة المجتمع من النساء والرجال بالنساء الصرفة (والتدله) الدله والتدله ذهاب الفؤاد من هم ونحوه ودلهه العشق تدليها فتدله كذا فى القاموس فلا يلغو قوله (فى الحب) نعم يلغو لو كان الدله ذهاب الفؤاد من الهوى كما فى الصحاح والاظهر ان النكتة لا تخص الدله فى الحب فالاولى ترك قوله فى الحب (فى قوله) اى قول الحسين ابن عبد الله وكثيرا ما يتوهم انه للمجنون (بالله ياظبيات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لنا ليلاى منكن) اضافها الى نفسه ليعلم انها ليست ليلى بمشهورة ولم يضف فى قوله (ام ليلى) لانه لا التباس بعد الاضافة السابقة وقيل الاضافة للتلذذ كوضع الظاهر موضع المضمر (من البشر) والتردد فى كون ليلى منهن ام من البشر اما فى حسن سواد عينيها وبياضهما واما فى التنفر والوحشية قال المص وكالتحقير فى قوله تعالى فى حق النبى صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد كانهم لم يعرفوا منه الا انه رجل ما والتعريض فى قوله تعالى (وانا اواياكم لعلى هدى اوفى ضلال مبين) هذا ويناسب التجاهل التعظيم ايضا كانه لعظمته لا يعرف الى غير ذلك من الاعتبارات (ومنه القول بالموجب) اى الحكم بموجب امر اثبت لشئ من غير ذكره او بموجب المتعلق المذكور (وهو ضربان احدهما ان يقع صفة) اى دالا على ذات مبهمة باعتبار المعنى المقصود (فى كلام الغير كناية عن شئ) اى دالا عليه دلالة خفية لخصوص الشئ وعموم الصفة ولا يراد الكناية الاصطلاحية اذ ليس دلالة الاعز على فريقهم بطريق الكناية بل بطريق التصريح (اثبت له حكم) صفة شئ (فتثبتها) اى تلك الصفة بمعنى الامر القائم بالغير ففيه استخدام (لغيره) اى الشئ (من غير تعرض لثبوته له) الاولى لاثباته له اولانتفائه عنه (بدل اونفيه عنه) فيوجب ذلك الاثبات نفى الحكم الذى اثبت لفريقهم معلقا بتلك الصفة واثباته للغير على سبيل الالزام والمجاراة وهذا هو القول بالموجب فى هذا القسم (نحو قوله) تعالى (يقولون) اى المنافقون (لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل وقعت كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج للموصوفين بالعزة لكن اوجب ذلك لاثبات نفى الحكم عن فريقهم واثباته للمؤمنين هذا على وفق ما فى الشرح وفى تفسير القاضى وغيره عنى بالاعز نفسه و بالاذل رسول الله صلعم (والثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده) مما يحتمله احتمالا حقيقيا او مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن افائدة كما يتبادر الى الوهم (بذكر متعلقه) اى ما يتعلق به سواء كان جارا ومجرورا كما يتبادر الى الوهم اوغيره ليشمل مثل قول القبعثرى فى خطاب

الحجاج معه لاحملنك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه حمل الادهم في كلام الحجاج على خلاف القيد الذى هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيئا يوجب كونه الفرس اذا عرفت هذا فلا خفأ ان هذا القسم من القول بالموجب من تلقى المخاطب بغير ما يترقب فيكون داخلا في البلاغة لاتابعا لها فتأمل (كقوله قلت ثقلت) اى حملتك المؤنة (اذ اتيت مرارا) ظرف لقلت اوثقلت فحمله على تثقيل عاتقه بالايادى (قال ثقلت كاهلى) اى عاتقى (بالايادى) اى بنعم هى الاتيان مرارا كل اتيان نعمة قال المصنف وتبعه الشارح وقريب من هذا قول الآخر * واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادى * وخلتهم سهاما صائبات * فكانوها ولكن فى فؤادى * ولك ان تجعله ضربا ثالثا وهو حمل اللفظ الكائن في ظنه بمعنى من غير ان يكون في كلام الغير على معنى آخر ونحن نقول هذا من قبيل التكلف في الضمير لا حمل اللفظ الواقع في ظنه بمعنى على معنى آخر فان ضمير فكانوها للدروع المذكور في ضمن دروعا وهكذا في الضمير الراجع الى سهام صائبات وبعد هذين البيتين وقالوا قدصفت مناقلوب لقدصدقوا ولكن عن ودادى قال الشارح وهذا البيت من هذا القبيل وفيه نظر بل المعنى لقدصدقوا في دعوى الصفا لكن لا عن حقدى بل عن ودادى فهو تصديق في بعض الدعوى وتكذيب في بعضه وليس من حمل اللفظ على غير ما اراد المتكلم في شئ فتأمل (ومنه الاطراد وهو ان تأتى باسماء) الاولى باعلام الممدوح لان اختصاص الاطراد بما سوى الكنى والالقاب غير ظاهر واستعمال الاسماء في مايعمها خلاف الاصل (الممدوح اوغيره وابائه) عطف على الممدوح والمراد به ما فوق الواحد يشهد له المثال والاسماء اضيف الى المجموع ولهذا جمع وليس التقدير باسماء الممدوح واسماء آبائه كما شرحه الشارح اذ لايشترط في الاطراد ان يكون للممدوح اوغيره اسماء فضلا عن الاتيان بها (على ترتيب الولادة من غير تكلف) حتى لووقع تكلف كان يقال عتيبة الذى ابوه شهاب الذى ابوه حارث لايسمى اطرادا فان قلت لافائدة لقوله على ترتب الولادة اذ لايمكن الاتيان من غير ترتيب والا لكذب الانتساب فلابد في عتيبة بن حارث بن شهاب من هذا الترتيب اذلوقيل عتيبة بن شهاب بن سهاب بن حارث لكذب قلت لاينحصر ذكر الممدوح واباءه في الذكر بطريق الانتساب فانه لوقيل ممدوحى عتيبة وشهاب وحارث لكان من الاطراد (كقوله ان يقتلوك فقد ثللت) اى هدمت (عروشهم) من ثل الدار (بعتيبة بن حارث ابن شهاب) اى بقتله فانه كان اثاث مجدهم ورئيسهم فنجحم نقتلك لا يقاوم همهم بقتله واعترض الشارح في مختصره بانه من قبيل تتابع الاضافات وهو مخل بالفصاحة فكيف يعد محسنا ودفعه بمنع اخلال التتابع مطلقا بالفصاحة وقدورد في الحديث الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ولايمكن ان يدفع بانه مثال الاطراد الحسن ولاينا في التمثيل حدوث مايضر بالفصاحة من وجه اخر لان الحسن انما يكون محسنا بعدرعاية البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المصنف نعم لايضر عند من لم يشترطها في البلاغة واعلم انه كلما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ولذا اعجب عبدالملك ابن مروان قول دريد بن الصمة قتلنا بعبد الله خير الذاته ذوات بن اسماء بن زيد بن قارب روى انه لما سمعه عبدالملك قال لولا القافية لبلغ به آدم (واما) الضرب (اللفظى) من الوجوه المحسنة للكلام (فمنه الجناس بين اللفظين) تقييد الجناس يفيد ان لفظ الجناس لم يخص اصطلاحا بالتشابه المذكور (وهو تشابههما في اللفظ) اخرج اضافة التشابه الى

اللفظين تشابه المعنيين ولوقال هو التشابه فى اللفظ لخرج بقوله فى اللفظ اى فى التلفظ
لانه لاتشابه بين المعنيين فى التلفظ بل فى اللفظ وقد نبه على ان اللفظ يستعمل بمعنيين
وان اغرب فى التعريف فهو جهة للعدول من تشابه الكلمتين كما فى المفتاح وله جهة اقوى
هى اظهر من ان تخفى ويخرج عن التعريف تكرار اللفظ فان التشابه يقتضى تغايرا والتغاير
اللازم للتعدد فى التكرار لايسمى فى العرف تغايرا ولهذا يثبت للفظ الواحد معان متعددة
فجعل يوم يقوم الساعة * مالبثوا غير ساعة * لفظين تحوج الى تكلف وخروج من العرف
وتحوج مع ذلك اخراج ان ان زيدا وضرب ضرب زيد الى مزيد تكلف بايراد التشابه
فى التلفظ فقط بمعنى عدم التشابه فى المراد ولا يخفى بعده ولولم يقيد بقوله فى اللفظ تبادر
التشابه فى المعنى فاخرج به هذا التشابه فى المعنى سيما المطابق لكن التشابه فى اللفظ اوسع
من الجناس حتى انه يشمل ضرب وعلم لتجانسهما فى التلفظ من حيث اشتمال لفظيهما على
الثلاثة الاان المراد بالتشابه فى التلفظ التشابه على وجه مخصوص يعرف بتفصيل انواعه
فخرج به ايضا اصناف التشابه بين اللفظين ممالايكون تشابها فى التلفظ هذا وسيجئ بعضها
فى اقسام المحسنات احسن التأمل فى المقام فان سلوكه من خواص كرام ذوى الافهام بل
المخصوصين باكرام الالهام والجناس ضربان تام وغير تام واشار الى هذا التقسيم بقوله
(والتام منه) اى من الجناس (ان يتفقا) اى اللفظان (فى انواع الحروف) يكفى ان يقول
فى الحروف الاانه ادرج لفظ الانواع تنبيها على ان كل حرف من حروف الهجاء نوع
وانما خالف عرف العربية وهوعدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد التلفظ وعدزيد لفظا
واحدا وان تلفظ به الوف تصحيحا لاعتبار الجناس فى لفظ واحد استعمل لمعنيين نحو يوم
يقوم الساعة مالبثوا غير ساعة لانه يتوقف على التعدد والمراد بالانواع مافوق الواحد
والالم يكن جناس فى الثانى والمراد انواع الحروف الملفوظة والالم يكن دعانى امرا
ودعانى فعل ماض متجانسين تجنيسا تاما لعدم الاتفاق فى عدد الحروف لان الاصل
فى الاول ايدعانى (واعدادها) الاولى وعددها اذيوافق ضرب وقتل فى عدد الحروف
لافى اعدادها اذليس بحروفهما اعداد لايقال ان الاتفاق فى الانواع يغنى عن الاتفاق
فى الاعداد لان معنى اتفاقهما فى الانواع ان يكونا متشاركين فى انواع الحروف
ولايشارك المساق الساق فى انواع حروف المساق بل فى بعض انواعها فلوقدم
الاعداد على الانواع لكان احسن لانا نقول حليت وحلت متشاركان فى
انواع الحروف وليسا متشاركين فى اعدادها (و) فى (هيأتها) الاضافة لادنى ملابسة
اذالهيئة صفة للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة فى الحروف
والاولى فى هيئتها اذليس بشئ من المتجانسين هيئات حتى يتفقا فى الهيئات وما اشتهر
من تعريف الهيئة من انه مايحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على
بعض يوجب ان يكون ذكر هيأتها مغنية عن ذكر ترتيبها وكانه لم يلتفت اليه المصنف لما
رأى من انه يتجه عليه انه يوجب ان لا يتحد هيئة ضرب وربض فجعل الترتيب خارجا عن
مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف المشهور ولواريد بالهيئة مايحصل للحرف باعتبار الحركة
والسكون لاهيئة الكلمة كما هو المشهور لم يتجه شئ من المذكور لكن يحتاج الى حمل الهيئات
على مافوق الواحد لما مر (وترتيبها) اى تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع
كل حرف فى موضعه اللايق اولا فتأمل وانما عدل عن تعريف المفتاح وهو ان لايتفاوت
المتجانسان فى التلفظ مع انه اخصر للاشارة الى تفصيل التشابه المعتبر فى الجناس قال المصنف

ووجه تحسينه انه افاده فى صورة الاعادة (فان كانا من نوع واحد) من انواع الكلمة (كاسمين)
اوفعلين اوحرفين (سمى تماثلا) الاظهر ان يسمى التجانس مماثلة وكل من المجانسين مماثلا
وستعرف وجه العدول عنه قال الشارح التسمية بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام من
ان التماثل الاتحاد فى النوع اقول هذا بعيد والاظهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة سمى التشابه
الكامل بالمماثلة لكماله فكانه بلغ فى الكمال الى حد قام به تماثل كما يقال جل جلاله فافهم (نحو يوم تقوم
الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة) واقسام كل من الاسم والفعل والحرف اصناف
لا انواع فيكون نحو قول الحريرى وذى ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له فى مذهب العرب
من الجناس المتماثل مع ان الذمام الاول مفرد بمعنى العهد والثانى جمع ذمة بالفتح وهى البئر
القليلة الماء والغريرية ضد واكل منهما وجه فى البيت فعلى الاول معناه انه ليس له ابار
قليلة الماء فى مسلك العرب بل اباره كثيرة الماء نفى بالسالكين وعلى الثانى معناه انه ليس له ابار
كثيرة الماء فى مسلك العرب لانها لا يدعها السالكون ان يكثر ماءها اقلته التناول فقول
الشارح المحقق والثانى جمع ذمة بالفتح وهى البئر القليلة الماء قصر النظر من غير ظهور
موجب وفى كونه من الجناس المتماثل وجعل كون الكلمتين فيه من نوع واحد بحث لانه
ان اريد النوع الحقيقى فكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحث وان اريد الاعم فالاسم المفرد
والاسم الجمع نوعان اعتبار يان لهما جنس وفصلان لان العام الداخل فى مفهوم الاعتبارى
جنسه والخاص المعتبر فى مفهومه فصله (وان كانا) اى اللفظان المتفقان (من نوعين) وهو
ثلثه اقسام بالقسمة العقلية (سمى مستوفى) وهو فى اللغة ما اعطى حقه بالتمام سمى به تنبيها
على انه وان اختلف اللفظان نوعا لم ينقص شئ من حق الجناس (كقوله) اى قول ابى تمام
فى ما الاول فعل والثانى اسم (ما) موصولة او موصوفة خبره قوله فانه (مات من كرم الزمان
فانه يحيى الدى يحيى بن عبد الله) فانه كريم لا يدع ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال
الشارح لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وما ذكرنا ابلغ فافهم وعلى توجهه لو جعل تجديد
الكرم لانه يهب الكرم الميت الوجود بمقتضى كرمه الكان فيه مزيد مبالغة واطف ولك ان تجعل
ما نافية ومن زايدة وقوله فانه تعليل وفى عكسه قول الاخر سميته يحيى ليحيى فلم يكن الى رد امر
الله فيه سبيل (وايضا) لا يخفى ان التقسيم السابق غير حاصر لخروج جناس التركيب
من القسمة فينبغى ان لا يذكر قوله وايضا ليكون جناس التركيب فى سلك التقسيم ويكون
التقسيم ثلاثيا حاصرا لانه حينئذ يكون تقسيما للجناس التام الى المماثل والمستوفى وجناس
التركيب والقول بان قوله وايضا ليس للتنبيه على استيناف التقسيم كما حمله الشارح المحقق
بل للتنبيه على انه ايضا من اقسام التام ولم يخرج باختلاف اللفظين افرادا وتركيبا مع كمال
الاختلاف عن التمام بعيد عن الافهام (ان كان احد لفظيه مركبا سمى جناس التركيب)
وان كان الاخر مفردا وان لم يكن احد لفظيه مركبا فلا اسم له على اطلاقه بل المسمى بالاسم
قسماه كما مر فمثال ما يكون كلا لفظيه مركبا ما مثل به المتشابه والمفروق ومثال ما يكون احد
لفظيه مفردا قوله مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عنى بمقلع فطا فعل ماض
ويا حرف النداء ومطايا هو المنادى واحد لفظى الجناس المركب من الفعل والحرف والاخر
مطايا جمع مطية والاقلاع عن الشئ الكف عنه ومعنى البيت اطال وجدكن وخرنكن منازل
متكبره قطعتهن منابعتى تقدير موت ظهر عليكن مخايله من شدايد الطريق وزل عنكن راسخ
فى لا يمكن قلعه عنى فلا يمكن تجافى عنه لان سببه هوى لا يزول وجوى هجر ليس معه رجاء
الوصول فقوله زل عنها ففيه التفات من الخطاب الى الغيبة والضمير لمطايا فقول الشارح

وايضا ان كان احد لفظيه مركبا والاخر مفردا ليس كما ينبغي فان ذاهبه مركبة من حرف
التأنيث والاسم وتركيب حاملنا ظاهر غاية الظهور وبناء الامر على ان ذاهبه في حكم الكلمة
الواحدة ولذا اجرى الاعراب على التاء والمقصود بالتمثيل حامل وحام ل لاحام لنا وجاملنا
تكلف لايدعوا اليه داع مع انه يخرج حينئذ من البيان التجنيس بين حام لنا وجاملنا وكذا
بناءه على ما قيل ان اسم لا وخبرها لايبعد ان لفظا واحدا الاحقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل
والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملنا فانهما يعدان في العرف لفظا واحدا تكلف مع ان
شيأ منهما لايجرى فيما مثل به للمعروف في الايضاح من قوله لا تعرضن على الرواة قصيدة
مالم تبالغ قبل في تهذيبها فمتى عرضت الشعر غير مهذب عدوه منك وساوسا تهذى بها
فان اتفقا يعني اذا عرفت جناس التركيب (فان اتفقا) اى لفظا المتجانسين اللذان احدهما
مركب سواء كان الاخر مفردا كما عرفت او مركبا كما في المثالين (في الخط) ايضا (خص
باسم المتشابه) كانه بلغ في الكمال بحيث قام به تشابه على قياس التسمية بالمماثل (كقوله) اى
ابى الفتح البستى المنسوب الى بست بالضم بلد بسجستان (اذا ملك لم يكن ذاهبه) اى صاحب
هبة (فدعه فدولته ذاهبه) الفاء الاولى جزائية والثانية سببية وذهاب الدولة كناية عن عدم
بقائها (والا) اى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الاخر
اولا في الخط (خص باسم المفروق) لافتراق اللفظين في الخط ولافتراق اللفظين والخطين
في التشابه (كقوله) اى ابى الفتح (كلكم قد اخذ الجام ولاجام لنا) اى لاجام مأخوذ لنا يلايم
قد اخذ الجام وان كان تقدير الفعل العام اشيع (ما الذى ضر) الاستفهام انكارى اى لم يضره
شئ (مدير الجام) من وضع الظاهر موضع المضمر وهو مقبول في الشعر بلا نكتة ووجوب النكتة
انما هو في النثر (لو جاملنا) اى احسن عشرتنا ومن حسن هذا الجناس ان لاجام لنا يفيد
نفى المجاملة في اول السماع وهو صحيح في هذا المقام وانما قلنا في اول السماع لان اشتراط
تكرار لا الداخلة على الماضى يرد كون لاجام لنا محمولا على الماضى فان قلت لايصح قوله والا
فمفروق لانه مفروق او مرفو لانه ان لم يتفقا في الخط فان كان المركب مركبا من كلمتين فمفروق
وان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة فمرفو كقول الحريرى ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع
يضاهى الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه الصاب جمع صابه وهو شجر مر ووهم الجوهرى
الضرب بالشئ وروعة ملقاه ومطعم صابه الصاب جمع صابه وهو شجر مر ووهم الجوهرى
في قوله الصاب عصارة شجر مر صرح بهذا التقسيم المصنف في الايضاح فعبارة الكتاب
بعيدة عن الصواب قلت ماذكره في الايضاح تقسيم القوم وكانه لم يرض به في التلخيص
واراد بكون احد اللفظين مركبا كونه لفظا موضوعا يدل جزء لفظه على جزء معناه لا مجرد
ماركب مع الغير وان صار بعد التركيب لفظا مهملا كالمصاب الثانى ولم يلتفت اليه وليس في
مطعم صابه صورة الاعادة لان حسن التجنيس التام لكونه افادة في صورة الاعادة او بنى مطع
مهملا لا معنى له وكيف يعتبر في السجع المهمل ولو اعتبر لكان في المساق والساق تجنيسا تاما ولم
يقل به احد لما فرغ من تفصيل اقسام التام شرع بقوله (وان اختلفا) في تقسيم غير التام
وجعله اربعة اقسام لان الجناس لا يجامع الاختلاف في الامرين من الامور الاربعة المذكورة
لبعد التشابه حينئذ فان قلت الاختلاف في الاعداد يستلزم الاختلاف في الهيئة بل في الانواع
ايضا في مثل الساق والمساق قلت معنى الاختلاف في الاعداد فقط انه بعد حذف الزائد
لايبقى اختلاف ثم كانه تنبه لفساد جمع الهيئات فقال (في هيئات الحروف فقط) اى
مع الاتفاق في الثلثة الباقية (سمى) التجنيس (محرفا) على صيغة المفعول من التحريف

وهكذا عند غير السكاكي فانه سماه في المفتاح ناقصا ووجه التحسين فيه ان فيه اظهار امور مختلفة من مادة واحدة اوان فيه حسن الافادة الصرفة مع ايهام بعض الاعادة لان فيه ايهام الاشتقاق المشتمل على اعادة ما والاختلاف قد يكون في حرف واحد (كقولهم جبة) ثوب معلوم (البرد) بالضم ثوب مخطط (جنة البرد) بالفتح معلوم فالاختلاف في حرف واحد هو الباء (ونحوه) في ان الاختلاف في حرف واحد (قولهم الجاهل امامفرط) اي مجاوز عن الحد (او مفرط) اي مقصر وليس له الحالة المتوسطة بين الافراط والتفريط ولما كان يتبادر الى الوهم ان الاختلاف في هذا المثال في حرفين اي الفاء والراء بسكون الراء المدغم ازال ذلك بالتنبيه اولا بقوله ونحوه والتعليل ثانيا بقوله (والحرف المشدد في حكم المخفف) ووجهه على ماقال في المفتاح انه حرف واحد في الصورة الخطية ويلزم على هذا ان لايكون اذنب اسم تفضيل مشبعا واذنبوا فعل ماض جمعا مذكرا من الجناس التام ويكون محرركمكرم ومحرم من الاحرار متجانسين تجنيسا تاما وهو بعيد وعلى ماقال الشارح المحقق انه يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كما في الحرف الواحد فكأنه لم يرد الا كيفية ويلزم على كل تقدير كون محرركمهل ومحرركمكرم متجانسين متفقين في اعداد الحروف وماذكرنا من شرح كلامه اقرب مماذكره الشارح المحقق من ان معنى قوله ونحوه المماثلة في كونه من التجنيس المحرف ودفع لما يتبادر الى الوهم من ان التجنيس مع اختلاف عدد الحروف وليس من قسم المحرف هذا ولايخفى ان قوله والحرف المشدد في حكم المخفف كأنه متمم للحكم السابق توطئة للحكم اللاحق من قوله (وكقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشرك بالشين المشدد يقتضي ان يكون الاختلاف في الحرفين بالحركة والسكون بان يكون المتحركان في احد المتجانسين ساكنين في الاخر والمقصود به التمثيل لكون المتحركين في احدهما بالفتح مكسور اوساكنا في الاخر او يقال يقتضي ان لايكون من التجنيس المحرف بل من الناقص والبدعة كالحكمة الحدث في الدين بعد الاكمال اوما استحدث بعد النبي صلعم من الاهواء والاعمال والشرك محركة حبائل الصيد وما ينصب للطير والشرك بالكسر اسم بمعنى الاشراك والمراد به الاشراك بالله (وان اختلفا في اعدادها) اي الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر ولايكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزائد في اللفظ (يسمى) الجناس (ناقصا) قال الشارح لنقصان التشابه للاختلاف في العدد والهيئة والنوع وسماه السكاكي مذيلا (وذلك) ستة اقسام لانه (امابحرف واحد) وهو ثلاثة اقسام كما فصله بقوله (في الاول) الخ واما باكثر وهو مثل ماالحرف واحد الا انه لم يذكر الاقسام او احدا (مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) وذلك مبني على ان المشدد حرف واحد والا فالمساق لايزيد على الساق (اوفي الوسط نحو جدي) اي بختي اورزقي اوعظمتي اوحظي (جهدي) بالفتح اي مشقتي وكون الجد انقص من الجهد كالساق والمساق اوفي الاخر (كقوله) اي ابي تمام (يمدون من ايد) اي بعض ايد اذا الحرب واعمال السيف لايكون الا بيد فالمراد للسيف ليس الا مداد البعض ايديه فالاخفش ايضا مع تجويزه زيادة من في الايجاب يرضى بجعلها زائدة هنا اذ لا داعي اليه فجعلها زائدة على مذهبه او تقديره بسواعد من ايد حفظا لمن عن الزيادة كما فعله الشارح ذهول عن معنى لطيف وعدول عن طريق حنيف وهباء في وقت شريف وماذكر الشارح مقابلا لتقدير المعطوف من انه للتبعيض مع انه في تقدير سواعد من ايد ايضا للتبعيض اذ السواعد بعض الايدي

فكـأنه مبنى على جعـل من التبعيضية اسما وقد صرح به فى شرح الكشـاف وقال هـذا مما استخرجته (عواص) من عصاه بسيفه ضربه به ضربة بالعصا (عواصم) من عصم على حد ضرب بمعنى منع او وقى تمامه تصول باسـياف قواص اى قواتل من قضى عليه قتله وهو انسب مما فى الشرح من انه قضى عليه حكم اى حاكمه بالقتل قواضب من قضبه بمعنى قطعه على حد ضرب بمعنى اسياف قواتل للاحياء قواطع للاشياء اياكانت خشبا او حجرا او حديدا فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواتل وتكون الزيادة فى الاخر لعدم الاعتداد بالتنوين (وربما يسمى) قال المصنف اعنى الثالث (مطرفا) نقلا من الخيل الابيض الرأس والذنب وسائرهما مخالف فان آخره بخلاف الباقى فى كون اللفظ اعادة قال المصنف ووجه تحسينه انه يوهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما اتى بها للتأكيد حتى اذا تمكن اخرهـا فى نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك الفائدة بعد اليأس منها هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان توهم التأكيد ليس عاما لانه لا يشمل مثل قولنا الهم ابد عواص واعين عواصم اذ لا مجال لتوهم التأكيد فينبغى ان يحذف قوله وانمـا اتى بهـا للتأكيد والثانى ان اختصاص الوهم بالزمان السابق على ورود الاخر انما يتم فى مثل عواص عواصم واما فى عواصم عواص فالوهم باق بعد ورود الاخر فالاولى ان يقـال قبل معرفة الاخر ووجه تحسين القسمين السابقين جمع الالفاظ المتناسبة فهما فى المحسنات اللفظية نظير مراعاة النظير فى المحسنات المعنوية وهذا الوجه يعم اقسام الجناس (واما باكثر) قد عرفت انه ثلثة اقسـام كقسيمه ولم يذكر منه الاقسمـا سمى باسم لبيان اسمه (كقولها) اى الشاعرة وهى الخنساء ويقال لها خناس ايضـا اخت صخر (ان البكاء) بالضم والكسر والثانى لكثرته فهو انسب هنـا (هو الشفا من الجوى) هو حرقة القلب والمراد مجرد الحرقة بقرينة قوله (بين الجوانح) اى الضلوع تحت الترايب ممـا يلى الصدر جمع جانحة (وربمـا يسمى) هذا الضرب الذى يكون باكثر من حرف فى الاخر (مذيلا) وجعل مطلق ما يكون الزائد فيـه اكثر مرجع الضمير كما فى الشرح ممـا لا يوثق به وبعيد عن هذا الاسم وفى قوله وربمـا اشـارة الى عدم اشتهار التسمية (وان اختلفا فى انواعهـا) اى فى جميع الانواع لا فى كل نوع كما كان المعنى كذلك فى الانواع بدل عليه قوله (فيشترط ان لا يقع) اى الاختلاف (باكثر) اى فى اكثر (من حرف) اذ لا يعد نصر ونـكل او ضرب وفرق متجانسين (ثم الحرفان) المختلف فيهما (ان كانا متقاربين) فى المخرج يسمى هذا الجناس مضارعا (وهو) اى الحرفان فالظاهر وهمـا فهو راجع الى الحرفين بتأويل وهو (اما) حرفاهمـا (فى الاول) بعيد جدا (نحو بينى وبين كنى) اى بيتى (ليل دامس) اى مظلم (وطريق طامس) اى بعيد جعل الليل لاظلامه حايلا بينه وبين بيته كالطريق فكما لا يرفع الطريق من البين لا يمكن الوصول فكذا ما لم يرتفع الليل الدامس لا يمكن الوصول (او فى الوسط نحو قوله) تعـالى (وهم ينهون عنه وينأون) اى يبعدون (عنه او فى الاخر نحو) قوله عليه السلام (الخيل معقود بنواصيها) جمع ناصية وهى منتهى منبت شعر الرأس من جانب الوجه (الخير) الى يوم القيمة (والا) اى ان لم يكن الحرفان متقاربين فى المخرج (سمى لاحقا وهو) كهو ايضـا اما فى الاول (نحو ويل لكل همزة) اى كاسر لاعراض الناس معتاد به (لمزة) اى طاعن فيها معتاد به لان بناء فعله للاعتيـاد (او فى الوسط نحو) قوله بعد (ذلكم بمـا كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبمـا كنتم تمرحون) اى تتكبرون وهذا نظير لا تمثيل اذ كما ان الهمزة والهاء مع عدم صحة ادغام احديهما فى الاخرى متقاربتـان لكونهما حلقيتين كذلك الميم والفاء متقاربتان شفويتين وان لم يصح

ادغام احدهما فی الاخری ومثاله قوله تعالی وانه علی ذلك لشهید وانه لحب الخیر لشدید (اوفی الاخر نحو) قوله تعالی (فاذا جاء هم امر من الامر) الكلام فیه كالكلام فی المثال السابق بل اشد لان الراء والنون متقاربتان بحیث یدغم احدهما فی الاخر وغفلة الشارح المحقق عنه مع التعرض بالسابق عجیبة والمثال المطابق تلاف وتلاق اعتصم بالله فلیس غیره من واق (وان اختلفا فی ترتیبها) ای ترتیب الحروف فقط (سمی تجنیس القلب) ولم یعده المفتاح من اقسام الجناس بل جعله من القلب وهو ضربان لانه اما ان یعكس الترتیب من الاخر الی الاول (نحو حسامه فتح لاولیائه حتف لاعدائه) هذا حل لقول الاحنف حسامك فیه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف (ویسمی قلب كل) واما ان لایكون كذلك (نحو) ماجاء فی الخبر (اللهم استر عوراتنا) جمع عورة وهی الفعلة القبیحة (وامن روعاتنا ویسمی قلب بعض) وان لم یخل حرف منه من تقدیم وتأخیر هكذا ذكره الشارح ولم یعثر علی هذا التفصیل الا من كلامه وكلام من تبعه ویحتمل كلام المصنف ان یراد بنحو حسامه فتح الخ مایكون فی جمیع حروفه قلب سواء كان علی الترتیب اولا وبنحو عوراتنا وروعاتنا مالم یكن القلب الا فی بعض حروفه وهذا اوفق بالتسمیة بقلب الكل وقلب البعض (واذا وقع احدهما) ای احد المتجانسین جناس القلب كذا فسره المصنف وتبعه الشارح المحقق وفی المفتاح خصه بقلب الكل وظاهر عبارته انه اذا ولی احد القسمین من قلب الكل وقلب البعض (فی اول البیت والاخر فی آخره یسمی) تجنیس القلب حینئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظین كانهما جناحان للبیت كقوله لاح انوار الهدی عن كفه فی كل حال (واذا ولی احد المتجانسین) ای جناس كان بقرینة العدول الی الاسم الظاهر ودلالة المثال (الاخر یسمی) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو) قوله تعالی (وجئتك من سبإ بنبإ یقین) وقد یطلق التجنیس علی توافق اللفظین فی الكتابة سواء كان بینهما جناس لفظی اولا والمراد التوافق مع قطع النظر عن الاعجام ویسمی تجنیس تصحیف وتجنیس خط ومنه قول المفتاح فی التجنیس اللاحق انه اذا اتفق المتجانسان كتابة یسمی تجنیس تصحیف ولما لم یخص هذا بتجنیس اللاحق كما اوهمه عبارته لم یلتفت الیه المصنف ولم یذكره فی التجنیس اللاحق ومن غرایب ذلك ماكتبه امیر المؤمنین علی رضی الله عنه الی معویة حین تمرد عن طاعته عزك غرك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدی بهدی فاجابه معویة بقوله علی قدری علی قدری ففی كلام معویة الجناس اللفظی مع الخطی وقد یعد فی هذا النوع مالم ینظر فیه الی الحروف فانفصالها فیعد متی تعود مجانس مسعود و یعد المستنصریة جنة مجانس المسی بضربة حیة واستنصح ثقة مجانس ایش تصحیفه ومجانس اتیت بتصحیفه قیل لفاضل استنصح ثقة ایش تصحیفه قال اتیت بتصحیفه وفی المفتاح ومن التجنیس مایسمی مشوشا وهو مثل البراعة والبلاغة قال الشارح المحقق فی شرح المفتاح وجه كونه مشوشا انه یوهم كونه مطرفا لاختلاف المتجانسین بحرفین قریبی المخرج ولیس به لعدم اتفاقهما فی صورة الخط وكونه تجنیس خط لاتفاق العین والعین فی الخط ولیس به لاختلاف الراء واللام فی الخط وهو سهو من قلم الناسخ اذ لم یشترط فی المطرف الاتفاق فی الخط بل هو مجرد قرب المخرج وقال الشریف المحقق لیس بمطرف لعدم اجتماع الحرفین القریبی المخرج وهو ایضا سهو لانه لم یشترط فی المطرف اجتماع الحرفین وقیل لو اتحد عینا الكلمتین فكان تجنیس تصحیف ولو اتحد لاما هما لكان مضارعا فلما تحادت الصنعتان صار مشوشا ولما لم یكن كلام المفتاح هنا ظاهر المعنی لم یلتفت الیه المصنف ویمكن

ان يقال اراد بالتجنيس المشوش مايكون بين صورتى كتابة المتجانسين تقارب كما فى البلاغة والبراعة فانه لواتصل الالف بالراء لالتبست باللام ولوانفصلت عن اللام لالتبس اللام بالراء قال الشارح المحقق ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهوان لايظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله للشيخ لحية فرعونية سلط الله عليها موسى حلقت لحية موسى باسمه و بهرون اذا ماقلبا (ويلحق بالجناس شيآن احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) عدل عن عبارة المفتاح وكثيرا مايلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان الى اصل واحد بالاشتقاق لما فيه من المسامحة لان اللاحق ان يجمع الاشتقاق اللفظين لانفس الكلمتين ولانه لايشمل القول والقائل لانهما لايرجعان الى اصل واحد بل القائل يرجع الى القول ثم المتبادر من الاشتقاق الصغير فلذا فسره الشارح المحقق بتوافق الكلمتين فى الحروف الاصول مرتبة مع الاتفاق فى اصل المعنى لكنه ترك قيد الترتيب فى الحروف الاصول فى المختصر فجعل تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير مثل جبذ وجذب فكأنه وجد فى كلامهم مااوجب التعميم لكن تعريفه يوجب عدم الامتياز بين المشتق والمشتق منه فالتعريف الصحيح رد كلمة الى كلمة توافقها فى الحروف الاصول واصل المعنى وينبغى ان يراد باصل المعنى ان مالابد منه التوافق فيه لابنى التوافق فى خصوص المعنى اذ المضرب مصدر امستثنى من الضرب مع توافقهما فى خصوص المعنى ولايخفى ان بين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون المتجانسين ملحقين بهما ويمكن دفعه بان يقال وقال توافقنى توافقا فى انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها فمن هذه الحيثية هما متجانسان وتوافقا فى الاشتقاق فمن هذه الحيثية من الملحقات بقى انه يلزم ان لايكون بين الصحبة والصحابة حسن جناس الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة الضرب والمضرب (نحو فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من القيام وهو الانتصاب والقيم المستقيم المعتدل لاافراط فيه ولاتفريط اوالقيم لمصالح العباد اوعلى الاديان الشايعة بالشهادة بصحتها (والثانى ان يجمعها) اى اللفظين (المشابهة وهى) اى المشابهة فى هذا المقام فى الاصطلاح (مايشبه الاشتقاق) اى توافق يشبهه فان قلت لافائدة لقوله (وليس باشتقاق) لان مشابه الشئ لايكون اياه قلت لعله ردلمن حمل قولهم المشابهة على الاشتقاق فضمير ليس للمشابهة لا لمايشبه حتى يكون لغوا وتذكيره لتذكير الخبر فاعرفه فانه من الملهمات والمراد بشبه الاشتقاق مايتوهم فى بادى النظر اشتقاقا ولم يكن (نحو قال انى لعملكم من القالين) اى قال لوط لقومه فان قال وقالين ممايتوهم فى بادى النظر انهما من القول ويضمحل بادنى تأمل ويظهر ان قالين من القلا كالى بمعنى الترك فان قلت قالين وقال كجوى وجوانح فيكون بينهما تجنيس مذيل قلت فليكن من هذه الحيثية ومن حيث شبه الاشتقاق لاحقان بالمتجانسين وقد عرفت نظيره (ومنه) اى من الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة (رد العجز) هو فى المشهور هنا كعضد وهو فى اللغة على خمس لغات كنلس وقفل وعلم وكتف (على الصدر) اى اعلى مقدم الشئ فرد العجز على الصدر انما يتحقق فيما وقع احد اللفظين فى صدر البيت اوالمصراع واما اذا وقع فى حشو المصراع الاول اواخره اوحشو الثانى فلالانه لم يرد العجز على اعلى مقدم الشئ لا المصراع ولا البيت فما فى الشرح ان المص لم يلتفت الى مافى حشو المصراع الثانى كما التفت اليه المفتاح لانه لاصدارة لحشو المصراع الثانى فيه ضعف لانه لاصدارة لما فى حشو المصراع الاول واخره ايضا فالوجه ان حسن رد العجز على الصدر انه اعادة فى صورة الافادة وافادة فى صورة الاعادة لانه فى التكرار اعادة فى صورة الافادة اذ الشايع

فى التكرار التوالى فاذا فصل بين المتكررين اوهم الافادة وفى غير المتكررين تشابه اللفظ يوهم الاعادة فالافادة فى معرض الاعادة كما فى حشو المصراع الثانى من المتكررين بلا فصل من العجز لا حسن له واما اذا وقع فصل فهو كالباقى ولا خفاء فى حسن غير المتكررين نعم بقى الكلام فى انه هل هناك فى غير المتكررين تحسين سوى تحسين الجناس فتأمل وظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المص بقوله (وهو فى النثر) ولاشتماله على الرد صار اهم فقدم (ان يجعل احد اللفظين المكررين) اراد به ما يتحد معناهما فى اتحاد اللفظ لان فيهما كمال التكرار فلا يبعد ان ينصرف اللفظ اليه وكل منهما مكرر بالنسبة الى الاخر فيصح وصفهما بالتكرير المبنى للفاعل او المبنى للمفعول والمشهور هنا صيغة اسم المفعول (او المتجانسين) اى جناس كان (او الملحقين بهما) اى الحاق كان (فى اول الفقرة) بالفتح او الكسر وقد عرفتها فى بحث الارصاد فلذا لم نتصد لبيانها واللفظ (الآخر فى اخرها) اى الفقرة فيكون اربعة اقسام اشار اليها بالامثلة الاربعة بخلاف رد العجز على الصدر فى الشعر فانه ستة عشر قسما لانه يجوزان يقع فيه احد اللفظين فى صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثانى وليس هنا الا فقرة فليس الا صدر وعجز نعم يتصور له ثمانية اقسام على اعتبار السكاكى من جواز وقوع احد اللفظين فى حشو المصراع الثانى فانه يجوز وقوعه فى حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوزان يعتبر الاقسام الشعرية كلها فى النثر فى فقرتين بان يكون احد اللفظين فى صدر الفقرة الاولى او حشوها او اخرها او صدر الفقرة الثانية والاخر فى اخر الفقرة الثانية فانه فى التجنيس كما يقع فى بيت فنقول يخشى الناس ويرضاهم والله احق ان يرضاه ويشاهد كمال قدرته وعلمه ويخشاه ثم تخصيص هذه الصنعة بالمسجع والموزون لا وجه له بل ينبغى ان تحسن كل كلام الا ان يقال الحسن الزائد على الجناس انما يتصور فيما يقتضى ايراد المتجانسين مثلا مزيد قدرة وتصرف وذلك فى الشعر الذى يكون المنطق فيه فى مضيق وكذا المسجع لا فى كل كلام بقى انه ينبغى ان يكون محسنا فى كلام التزم فيه الموازنة لانه كالمسجع يجعل باعة البيان قاصرة فلمثال اللفظين المكررين قوله (نحو) قوله تعالى (وتخشى الناس والله احق ان تخشاه) ولا يمنع ضمير المفعول كون يخشى فى الاخر لانه بمنزلة الجزء من اللفظ (و) للمتجانسين قوله (نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) الاول من السؤال والثانى من السيلان وضمير دمعه الى السائل فى المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو ابلغ فى ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال وللقسم الاول من الملحقين بالمتجانسين قوله (نحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم انه كان غفارا) وللقسم الثانى قوله (نحو) قوله تعالى (قال انى لعملكم من القالين وفى النظم) عطف على قوله فى النثر (ان يكون احدهما) الخ عطف على ان يكون الخ والاولى ان يعيد المسند اليه بعد حرف العطف ولا يخفى وجهه على من يعرف نحوه فلا يكن من النحين والمراد باحدهما احد اللفظين بالتفصيل المذكور (فى اخر البيت و) اللفظ الاخر (فى صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر) المصراع (الثانى) فهذه اربعة مواضع نضربها فى الاقسام الاربعة يصير ستة عشر الا ان المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر او للاكتفاء بامثلة الاشتقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريرى فمشغوف بآيات المثانى ومفتصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى تلخيص عانى فيبعد غاية البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق واما الاكتفاء

فلان الاكتفاء بامثلة قسم عن امثلة قسم اخر بعيد فالوجه ان يقال جعل الملحقين بهما قسما
فاكتفى بايراد اربعة امثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا فى قسم وكلامه فى الايضاح واضح فى
انه جعل الملحقين بالمتجانسين قسما واحدا وانه لا يزيد الا تمثيل اثنى عشر قسما غايته انه ربما تكرر
مثال بعض الاقسام ثم ذكر لكل قسم من الاقسام المذكورة فى التعريف اربعة امثلة على طبق
اقسام هذا القسم ففى ذكر الامثلة نشر على ترتيب اللف الا انه زاد للقسم الاخر مثالا للمكررين
الاربعة الاول وللمتجانسين الاربعة بعدها وللملحقين الخمسة الباقية (كقوله سريع الى ابن
العم يلطم) اى يضرب بالكف المفتوحة (وجهه وليس الى داعى الندى) اى العطا (بسريع
وقوله) اى قول صمة على وزن همة بن عبدالله القشيرى (تمتع) خطاب لصاحبه يدل
عليه البيت السابق (من شميم) هو مصدر كالشم (عرار) هى وردة ناعمة صفراء طيبة
الرايحة (نجد) ما خالف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة (فما بعد العشية
من عرار) من زائدة فى اسم ما اللفظ خبر والمعنى تلهف (وقوله) اى ابى تمام (من كان بالبيض)
جمع بيضاء (الكواعب) جمع كاعبة وهى الجارية حين يبدو ثدياها للنهود والارتفاع
(مغرما) كمحدث من الغرام جاء بمعنى اسير الحب والمولع بالشئ وكلا معنييه احسن (فما زلت
بالبيض) جمع ابيض كناية عن السيوف المصقولة المحددة (القواضب) اى القواطع
(مغرما) يعنى كما ان لذة الناس بمخالطة الحبايب الحسان لذتى بمخالطة السيوف القواطع
ولوجعل على انى اولعت بالبيض القواطع فى ايدى الشجعان الغراضب على من اولع
بالبيض الكواعب فاستقبلها لا محالة كاستقبال الناس البيض الكواعب كان ابلغ فى وصف
شجاعته (وقوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها) فاعل ان لم يكن
ضمير راجع الى التعريج الذى ضمن قوله الما فى البيت السابق اياه بقرينة تعديته بعلى وهو
يتعدى بالباء يقال الم به اى نزل والبيت السابق الما على الدار التى اووجدتها بها الملمها
ما كان وحشا مقيلها اى محل القيلولة فيها وهى النوم فى القائلة اعنى نصف النهار يعنى
ما كان خاليا مقيلها وهذا كناية عن تنعم اهلها وشرفهم لان اهل الثروة من العرب
يستريحون بالقيلولة بخلاف اهل المهنة فانهم فى القائلة مبتلون بالسعى والشغل وتقدير الما
على الدار الما معرجين على الدار والتثنية لتعدد المأمور والضمير للتعريج وحينئذ يكون
معرج ساعة خبرا كمال الظهور بخلاف ما اذا كان الضمير الالمام كما شرحه الشارح
فانه مع الابهام والمعرج على وزن اسم المفعول هنا بمعنى التعريج وهو الاقامة اوحبس
المطية على المنزل وقليلا صفة مؤكدة للتعريج لانفهام القلة من الاضافة
الى الساعة قبل ذكر قليلا لا محالة ولا مجال لتقييد التعريج بالصفة قبل تقييده
بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح وقوله نافع
خبر ان وقليلها فاعله ولا يجوز كونه مبتدأ خبره نافع كما جوزه الشارح
لانه يلتبس مع التأخير بالفاعل فيجب التقديم كما فى زيد قام ولا ينفعك جواز الامرين فى ما قائم
زيد لان تجويز كون زيد مبتدأ مع التأخير والالتباس لانه تعارض الالتباس كون قائم
مبتدأ اضطراريا فللكون فى سعة من الابتداء يجوز فيه كون زيد مبتدأ فلا يتم قياس ما نحن
فيه عليه وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف اى قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح
والاقرب ان يكون للتعريج بتأويل الاقامة هذا وفى المثال بحث اذ لا بد من بيان فرق بينه
وبين لو اختصرتم حتى يصح جعل اختصرتم فى حشو المصراع وجعل قليل فى قليلها
فى الاخر دون الحشو (وقوله دعانى) تثنية دع بمعنى اتركانى (من ملامكما) الملام مصدر

كالملامة (سفاها) بالفتح خفة العقل ونقيضه (فداعى الشوق) الفاء للتعليل (قبلكما
دعانى) فعل من الدعاء والجناس بين دعانى ودعانى جناس التركيب لكونهما مركبين
ولواردت تطبيقه على كون الجناس المركب بين مفرد ومركب لاغير فاجعل الجناس بين
دعا ودعا وكونه فى اخر البيت ككون قبلها فى اخره وقدم الكلام عليه ويحتمل ان يكون
البيت من قبيل المكررين بان يكون قبلكما خبر داعى الشوق اى داعى الشوق كان قبلكما
ويكون دعانى فى اخر البيت تكرارا الاول لكن ماحمله عليه المصنف ابلغ لما فى المفتاح والاحسن
فى هذا النوع ان لايرجع الصدر والعجز الى التكرار (وقوله) اى الثعالبى (واذا البلابل) جمع
بلبل وهو الطائر المعروف (افصحت) اى تكلمت بالفصاحة فالباء فى قوله (بلغاتها) صلة
افصحت بمعنى تكلمت كانه فى تكلم بالشئ اصله تكلم او هو من افصح الصبح اى ظهر والباء
للتعدية اى اظهرت لغاتها وجعلها متكلمة بلغات متعددة لاختلاف نغماتها (فانف البلابل)
جعله الشارح المحقق جمع بلبال بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبلبلة والبلبال بمعنى
شدة الهم والوسواس وبالجملة المراد نفى بلابل حدثت من افصاح البلابل لان الصوت
اللطيف يحرك احزان الهوى (باحتساء) اى الشراب (بلابل) جمع بلبل وهو من الكوز قناته
التى يصب منها الماء او جمع بلبلة وهو الكوز الذى فيه بلبل الى جنب رأسه والمقصود نفى
قوله الحزن بشرب الخمر كثيرا والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول
واما بالنسبة الى الثانى فليس مماقصد به التمثيل وان كان من هذا الباب عند السكاكى
لانه ليس منه عند المصنف على انه لم يذكر المثل به هناك لكن فيه رد لما ذكره الشارح المحقق
فى شرح المفتاح من انالم نظفر بامثلة مايكون الكلمة الاخرى فى حشو المصراع الثانى
فى شئ من الصور (وقوله) اى الحريرى يصف اهل البصرة بان منهم الصالحين المشغوفين
بتلاوة القرآن والتأمل فيها ومنهم اهل النشاط المفتونين بالات النشاط هذا هو الظاهر
ويحتمل ان يكون تفصيلا لاهل الحق من سكانه بان منهم الزهاد المشغولين بالقرآن ومنهم
اهل الوجد المفتونين بالاصوات الطيبة كما هو شأن اهل الوجد فالفاء فى قوله (فمشغوف)
للتفصيل (بايات المثانى) هو القرآن او مائتى منه مرة بعد مرة او من الحمد الى براءة او كل سورة
دون الطوال وفوق المفصل او سورة الحج والقصص والنمل والعنكبوت والانفال ومريم
والروم ويس والفرقان والحجر والرعد وسبأ والملائكة وابراهيم وص ومحمد ولقمن والغرف
والزخرف والمؤمن والسجدة والاحقاف والجاثية والدخان والاحزاب ومن اوتار العود
الذى بعد الاول واحدها مثنى كذا فى القاموس (ومفتون) اى محروق اسم مفعول من الفتن
بمعنى الاحراق او بمعنى المعجب من الفتن بمعنى الاعجاب بالشئ او مجنون من الفتن بمعنى الجنون
(برنات) جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت (المثانى) قد علمت (وقوله) اى القاضى
الارجانى والارجان من بلاد فارس (املتهم) اى كنت راجيا منهم (ثم تاملتهم) اى تفكرت
فيهم (فلاح) اى اظهر (ان ليس فيهم فلاح) اى فوز ونجاة فقد افاد باستعمال ثم انه كان
على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء انه ظهر بادنى تأمل فتأمل (وقوله)
اى البحترى (ضرائب) جمع ضريبة بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا وبمعنى المثل وهو المراد
ثانيا وكلاهما مشتقان من الضرب اما الاول فمن الضرب بمعنى الصيغة يقال درهم ضرب
اى مصوغ والطبيعة ماصيغ الشئ عليه او من الضرب بمعنى الخلط يقال ضرب
الشئ بالشئ خلطه به وطبيعة الشئ ماخلطه به وتمكن فيه واما الثانى فمن الضرب بالقداح
واصله المثل فى ضرب القداح (ابدعتها فى السماح) بالفتح مصدر سمح ككرم (فلسنا نرى)

على صيغة المعروف معروف فاما بمعنى الابصار وقوله (لك) متعلق بقوله زى وفيها حال
من ضربنا مفعول زى قدمت عليه لبكارته واما بمعنى العلم وقوله فيهما مفعوله الثانى قدم
الاهتمام به والابلغ ان يكون زى مجهول بمعنى ظن (وقوله اذا المرء لم يخزن) اى لم يخزن من
حد ضرب [٣] (عليه لسانه فليس على شىء) الظاهر على نفس مما يخص ذوى العقول الا ان
راد بقوله (سواه) سوى سره (بخزان) صيغة مبالغة من الخزانة ولا يخفى ان المقام يقتضى
المبالغة فى النفى لا نفى المبالغة فى الخزانة فيجب جعل مبالغة الخزان للنفى كما فعل فى قوله تعالى
وما انا بظلام للعبيد (وقوله) اى ابى العلاء (لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر
للافراط فى الخصر) بالمعجمة والمهملة والتحريك البرودة وبكسر العين البارد وفى البيت حسن
التعليل (وقوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى) الضير الضرر (اطنين صوت اجنحة الذباب يضير
وقوله) اى ابى تمام فى مرثية محمد بن نهشل حين استشهد (وقد كانت البيض القواضب
فى الوغى) بالمعجمة الحرب (بواتر) قواطع (فهى الان من بعده بتر) جمع ابتر بمعنى مقطوع
الفائدة يعنى لم يبق بعده من يستعملها استعماله او استعمال من يستعمله فى متابعته وقد بقى
من المص ثلثة امثلة من شبه الاشتقاق وقد اسلفنا واحدا منها فالاول من الباقين
مثل قول الحريرى ولاح يلحى على جرى العنان اى ملهى فسحقا له من لايح لاح
فالاول ماضى يلوح والثانى اسم فاعل من لحاه بمعنى شتمه والثانى مثل قول الاخر لعمرى
لقد كان الثريا مكانه اى منزلة من غاية الرفعة فكانه خبر كان والابلغ جعله ظرفا اى كان
الثريا فى مكانه وكان منزل الثريا منزلة يسكن فيه الثريا لخدمته ثراء بالفتح اى غناء فاضحى الان
مثواه فى الثرى فى الممدود وادى من الثروة والمقصور يائى (ومنه السجع) فى القاموس هو الكلام
المقفى او موالاة الكلام على روى جمعه اسجاع وكذا الاسجوعة بالضم وجمعه الاساجيع
وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة كما هو ظاهر الكلام الذى نقله من السكاكى (قيل هو
تواطؤ الفاصلتين) من النثر قرآنا كان او غيره على حرف واحد فقوله قيل هنا عديل لقوله
وقيل لا يقال فى القرآن اسجاع الخ ولقوله وقيل غير مختص بالنثر وكلام الشارح المحقق
فى هذا المقام يدل على ان الفاصلة يخص النثر فح لا يحتاج الى قوله من النثر لكن ذكر
الفاصلة فى تعريف الموازنة مع شموله النثر والنظم يوجب التقييد (وهو معنى قول السكاكى
وهو فى النثر كالقافيه فى الشعر يعنى كون السجع مختصة بالنثر معنى قول السكاكى هذا
وبهذا اندفع ان كلام السكاكى يدل على كون السجع نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة دون
تواطؤ الفاصلتين كما ذكره الشارح ولا يحتاج الى ماذكره من التكلف من انه اراد انه معنى
قول السكاكى ومضمونه لا صريحه فانه اذا علم ان السجع لا بالمعنى المصدرى بمنزلة القافية
علم ان السجع بالمعنى المصدرى كالتقفية والقافية على ما فى القاموس اخر كلمة فى البيت او اخر
حرف فيه الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل الساكن او الحرف التى يبنى عليها القصيدة
هذا كلامه وجعل الشارح من المذاهب اخر حرف الى اول ساكن يليه مع متحرك قبله جعل
السكاكى التزصيع من جهات الحسن كالسجع والمص جعله من اقسامه حيث قال
(وهو مطرف) على صيغة المفعول من التفعيل وهو الحديث من المال سمى به لان الوزن
فى الفاصلة الثانية حدثت وليس الوزن الذى كان فى الفاصلة الاولى (ان اختلفتا)
اى الفاصلتان (فى الوزن) العروضى لا التصريفى الا ترى ان الكوثر وقوله وانحر مخالفتان
فى الوزن التصريفى مع انهما جعلا مما لم يختلفا فى الوزن (مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا) فالوقار والاطوار مختلفتان والوقار بالفتح بمعنى التوقير كالكلام بمعنى التكليم

[٣] اى من باب ضرب حاشيه

اى ما لكم لاتأملون توقير الله من عبده فلا تعبدونه لهذا الرجاء اولاتنقادون من عبده والاطوار جمع طور كثرر بمعنى المرة اى وقد خلقكم مرات اذ جعلكم اولا عناصر ثم مركبات لتغذى الانسان ثم اخلاطا ثم نطفا ثم علقا ثم عظاما ولحوما ثم انشأكم خلقا آخر (والا) اى وان لم يختلف الفاصلتان فى الوزن (فان كان ما فى احد الفقرتين) من الفاظ سوى الفاصلة فان اشتراط المماثلة فيها مذكور قبل فلا معنى لدرجة فى هذا الاشتراط فاحفظه فانه سينفعك (اوكان اكثره مثل مايقابله) اى يقابل مافى احدى الفقرتين اواكثره ولايصح رجوع الضمير الى مافى احدى الفقرتين كما فى الشرح فاعرفه (من الفقرة الاخرى فى الوزن والتقفية) مجاز عن التوافق فى الحرف الاخر (فترصيع) نقلا من التحلية اوالنشاط والمناسبة ظاهرة (نحو يطبع) اى يعمل يقال طبع السيف والدرهم والجرة من الطين عملها (الاسجاع) المراد به الكلمات المقفيات (بجواهر) جمع جوهر وهوكل حجر يستخرج منه شئ ينتفع به واضافته (الى لفظه) اضافة المشبه به الى المشبه وافراد اللفظ فى موضع ارادة المتعدد كونه فى الاصل مصدرا (ويقرع) يدق (الاسماع) جمع سمع وهوان كان مصدرا يصح افراده مع ارادة المتعدد قال الله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم الا انه اوجب الاسجاع جمعه (بزواجر وعظه) افرده لكونه مصدرا ونعم المثال فى الترصيع بجميع مافى الفقرة الاولى مماله مقابل فى الثانية يوافق مقابله فى الوزن والتقفية واما فهو ممالايقابله شئ من الثانية ولو بدل الاسماع بالسمع اوالزواجر بالزاجر لكان مثالا لموافقة الاكثر فلسهولة تحصيل المثال للاكثر لم يذكر له مثالا (والا فتواز) اى ان لم يكن جميع مافى احدى الفقرتين مثل مايقابله من الاخرى اواكثره مثل مايقابله من الاخرى وذلك اقسام احدها ان لايكون لمافى احدى الفقرتين مقابل لمافى الاخرى لعدم كون ذكر الكلمات فيهما على نمط واحد كموصوف وصفة فى قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وفعل وفاعل ومعطوف فى حصل الناطق والصامت على مايشاهد من الامثلة من انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وثانيها ان يكون لكن يكون جميعه اواكثره مخالفا لما يقابله من الاخرى فى الوزن والتقفية جميعا وجعل الشارح المحقق قوله (فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) مثاله ويتجه عليه ان هناك ليس الاكثر ولا الجميع مخالفا بل المخالف والموافق متساويان اذ كلمة فيها ككلمة فهو فى مثال الترصيع وقد انكشف لك الجواب عنه بما وعدنا لك نفعه فاعرف موضع النفع فهو مثال لما خالف فيه جميع مافى احدى القرينتين مايقابله من الاخرى نعم هناك قسم اخر لم يتعرضوه وهو ان يكون المخالف والموافق متساويين وثالثها بل رابعها المختلفان فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا وخامسها المختلفان فى التقفية فقط نحو حصل الناطق اى المال الظاهر والصامت اى المال المخفى وهلك الحاسد والشامت قال ابن الاثير من شرائط حسن الاستعارة ان يكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى والا لكان تطويلا كقول الصابى الحمد لله الذى لاتدركه الاعين بلحاظها* ولا تحده الالسن بالفاظها* ولاتخلقه العصور بمرورها* ولا تهرمه الدهور بكرورها* والصلوة على من لايرى للكفر اثر الا طمسه ومحاه* ولا رسما الا ازاله وعفاه* اذ لافرق بين عدم اخلاق مرور العصور وعدم اهرام كرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفو الرسم هذا فى الملازمة المستفادة من قوله والا لكان تطويلا بحيث يجوز ان يكون داع الى التكرار فيكون اطنابا وكأنه لذلك لم يلتفت اليه المصنف (قيل احسن السجع ماتساوت قرائنه) فى كون السجع المطرف اوالمتوازى

المتساوى القرائن احسن من الترصيع الغير المتساوى القراين نظر وكأنه اريدان احسن السجع باعتبار تساوى القراين وتفاوتها ماتساوت قرائنه (نحو فى سدر مخضود) اى اى لاشوك له اومثنى اغصانه من كثرة حمله (وطلح) هو شجر موز (منضود) نضد حمله من اسفله الى اعلاه (وظل ممدود) منبسط لايتقلص ولايتفاوت وبعد فيه نظر لان من موجبات حسن السجع قصر قرائنه حتى قال ابن الاثير واحسن السجع ماكان قصيرا وهو مايكون من لفظين الى عشرة ومازاد فطويل وغايته من خمسة عشر لفظا ومن الطويل مايقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنى عشر واحسن القصر ماكان على لفظين فلا يصح ترجيح المتساوى القرائن على متفاوتها مطلقا لجواز ان يكون المتساوى من السجع الطويل والمتفاوت من القصير والتحقيق ان كلا من الترصيع والقصر والتساوى من موجبات الحسن فكل مااجتمع فيه جهات الحسن او كثرت فيه فهو احسن وكل ماانفرد فيه جهة حسن فهو احسن من اخر من وجه (ثم ماطالت قرينته الثانية) نبه بكلمة ثم على كثرة رجحان التساوى على التفاوت والمراد بالطول الطول اللغوى بالنسبة الى الفقرة الاخرى كما لايخفى والمراد طول لايخرجه عن الاعتدال صرح به ابن الاثير (نحو والنجم اذا هوى) اى سقط (ماضل صاحبكم) اى الرسول (وماغوى او قرينته الثالثة) بشرط ان لايزيد على الثانية والاولى معا كثيرا فان الاوليين يحسبان فى عدة واحدة صرح به ابن الاثير قال المصنف وقد اجتمعا اى طول الثانية والثالثة فى قوله تعالى والعصر ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا فتأمل (نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) اى ادخلوه (ولايحسن ان يولى) من الايلاء (قرينة اخرى) مفعول ثان للايلاء والاول قرينة بانت عن الفاعل (اقصر منها كثيرا) وفيه رد على ابن الاثير من وجهين حيث جعل قصر الثانية مطلقا عيبا فاحشا بتقييد القصر بالكثرة وتعبير العيب الفاحش لانفى الحسن (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) اى بناء السجع على سكون العجز اى الحرف الاخر من الفاصلة اذ الغرض من السجع وهو الازدواج لايحصل الا بالبناء على السكون وذلك السكون اعم من ان يكون فى الفاصلة من اصل وضعها كما فى دعا تثنية امر ودعا فعلا ماضيا او يحصل بالوقف ولذا قال مبنية على السكون ولم يقل مبنية على الوقف ومما لاينبغى ان يذهب عليك انه لولم يوقف على الفاصلتين المختلفتين الاعراب لايخرج الكلام به عن السجع لصدق تعريف السجع عليه وهو تواطؤ الفاصلتين على حرف وانما يفوت الغرض منه فما وقع فى عبارة الشارح من انه لو اعتبر الحركة لفات السجع مسامحة وواضحة مافى عبارة الايضاح انه يفوت غرض السجع (كقولهم ماابعد مافات وما اقرب ماهوات) لان مافات وان كان عن قريب فلا يمكن ان يدرك وماهوات يدرك وان بعد ولذا قال خير الثقلين انا والساعة كهاتين واشار الى اصبعيه المباركتين السبابة والوسطى هذا وقد خالف فات وآت فى الحركة لكن يحصل غرض السجع بالوقف لايقال يمنع عن السكون التقاء الساكنين على غير حده لانا نقول هو مغتفر فى الوقف كما عرف فى موضعه (ولايقال فى القرآن اسجاع) اى لايحكم هذا الحكم اولايستعمل فى شان القرآن الاسجاع (بل يقال (فواصل) فيه بحث اذلايفيد الفواصل فائدة الاسجاع لانها اعم من الاسجاع والاعم لايفيد معنى الاخص الا ان يتكلف ويقال اراد انه يقال فواصل متوافقة فى الاعجاز قال الشارح المحقق وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لايقال الفواصل الا لهاير يد ان قوله فواصل يدل على ان المراد بالاسجاع فى قوله ولايقال فى القرآن اسجاع هو الكلمة الاخيرة اذ لايقال

الفواصل الالهايعنى لايطلق الفاصلة على المعنى المصدرى حتى يحتمل الاسجاع المذكور فى مقابلتهامعناها المصدرى قيل وجه نفع اطلاق السجع على القرأن انه فى الاصل هدير الحمام وقيل عدم الاذن الشرعى ورد الشارح الثانى بان اطلاق الاسم على القرأن واجزئه ليس توقيفيا انما التوقيفى اسماء الله تعالى ويمكن تصحيحه بانه اراد هذا القايل ان اطلاق اسم موهم لما لايليق به تعالى لايصح الاباذن الشرع كاطلاق يدالله وامثاله (وقيل) السجع (غير مختص بالنثر) يجرى فى النظم ايضا (ومثاله من النظم) قول ابى تمام (تجلى به رشدى واثرت به يدى) ثرى كرضى معناه كثرماله كاثرى (وفاض به ثمدى) بالكسر الماء القليل فى الاصل واريد به هنا المال القليل كذا ذكره الشارح فى المختصر وفى القاموس الثمد بالفتح ويحرك وككتاب الماء القليل لامادة له وفى الديوان ايضا جعله بالفتح ومثله فى الصحاح (واورى به زندى) ورى الزند كوعى وولى وريا ورية خرجت ناره واوريته ووريته واستوريته فمعنى اورى به زندى انه خرجت ناره بمجئ افعل بمعنى فعل وقال الشارح الهمزة للصيرورة اى صار ذاورى وهو ايضا قول بالقياس اذلم يثبت كتب اللغة اورى بمعنى الصيرورة ولك ان تجعله بمعنى الاخراج اى به اخرج زندى ناره من نفسه ومنهم من صحفه وجعله متكلم مضارع الافعال والرواية وظاهر الدراية خلافه وضماير به للنصر الممدوح المذكور فى البيت السابق وهو قوله ساجد نصراما حييت اى مادمت حيا واننى لاعلم ان قدجل نصر من الحمد (ومن السجع على هذا القول) يعنى القول بعدم الاختصاص (مايسمى التشطير) تعريف السجع على ماسبق يصدق على التشطير لان التشطير توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد اذكل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص للتشطير بمن جعل السجع فى الشعر ايضا ولولم يجز السجع فى الشعر اصلا عند صاحب هذا التعريف لكان تعريفه مختلا (وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة) اى كلاما مقفى على ماعرفته من معانى لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام بمسجوعا سجعه اوجعل السجعة من اطلاق اسم الجزء على الكل على مافى الشرح على ان السجع المتعدى الذى يشتق منه المسجوع لم يعرف (مخالفة لاختها) اى مثلها واطلاق الاخت على المثل شايع فى اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها (كقوله) اى ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بفتح الاول وتشديد الثانى مضموما وتشديد الياء من بلاد الروم (تدبير معتصم بالله) يجوز ان يراد به الممدوح فيكون استعمال العلم وحينئذ يحمل منتقم بالله على البدل موصوفا بمابعده وان يراد كل معتصم بالله باستعمال النكرة فى العموم على قلة فيكون موصوفا بما بعده من الاوصاف (منتقم لله مرتعب فى الله مرتقب) اى منتظر ثوابه فقوله تدبير مبتدأ خبره فى البيت الثالث لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول ايضا مايسمى التصريع وهو جعل البيت بتمامه سجعه فيكون كل مصراع قرينة وفسر بجعل العروض وهو اخر المصراع الاول مقفاة تقفية الضرب وهو اخر المصراع الثانى وكأنه لم يتعرض له المصنف هنا٧ وخص التعرض بالتشطير لان ظاهر تعريف السجع لا يوجب اختصاصه بالقول بجريان السجع فى النظم فاحتاج الى التنبيه على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف التصريع فانه ظاهر الاختصاص وذكر الشارح ٨المحقق للتصريع تقسيما وتفصيلا حسبته فى هذا الباب تطويلا وتركه توجيها وتحصيلا (ومنه الموازنة وهو تساوى الفاصلتين) اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين اوالمصراعين (فى الوزن دون التقفية) حتى لوتساويا

٧ اشارة الى انه بينه فى الايضاح منه

٨ مما وقع للشارح انه نقل عن ابن الاثير جعل التصريع سبعة اقسام سابعها التصريع المصدر اذهو ان يكون قافية العروض مخالفة لقافية الضرب فاعترض عليه انه لخارجة عن اقسام التصريع وهو لايتجه لان التصريع المنقسم الى سبعة بمعنى جعل البيت ذا مصراعين لاما هو قسم السجع منه

في التقفية ايضا لخرجنا عن الموازنة الى السجع فبينهما تباين ولا يلتفت الى جعل دون
التقفية بمعنى نفي اشتراط التساوي في التقفية ايضا لانه خلاف الظاهر ولا يلتفت اليه
سيما في مقام التعريف مالم يدع اليه داع قال ابن الاثير في المثل السائر انها تساوي
الفاصلتين في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل
موازنة سجعا فعلى هذا يكون الموازنة اعم هذا على ما نقل الشارح المحقق كلامه
في الشرح لكن ذكر في بعض نسخ المختصر انه يشترط في السجع التساوي في الوزن دون
الحرف الاخير فنحو شديد وقريب من السجع وهو اخص من الموازنة وهذا مخالف
لما في الشرح ودعوى الاخصية غير ظاهرة وفي بعضه فنحو شديد وقريب من الموازنة
دون السجع فهو اخص من الموازنة من وجه وهو ايضا ظاهر الفساد لانه اذا لم يشترط
في السجع التساوي في الحرف الاخير يكون شديد وقريب منه ولم يكن لكونه اخص
من الموازنة من وجه وجه (نحو) قوله تعالى (ونمارق) جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون
وضمها بمعنى المسند (مصفوفة) مبسوطة (فان كان ما في احدى الفقرتين) من الالفاظ
(او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن) قد عرفت شرح مثله فتفطن (خص هذا
النوع باسم المماثلة) وليس تقسيمه اسم واختلف فيها فقيل مختصة بالنظم وقيل بالنثر
فصرح بذكر المثالين على انه ليس على الاختصاص بشيء منهما كما اقتضيه تعريف
المماثلة فقال (نحو) قوله تعالى (وآتيناهما الكتاب المستبين) اي الظاهر او المظهر
وكلاهما حسن (وهديناهما الصراط المستقيم وقوله) ابي تمام (مها) بقر (الوحش الا ان
هاتا) اي هذه النساء (اوانس) بخلاف بقر الوحش فيكون مرجحة عليها (قنا الخط الا
ان تلك) القنا (ذوابل) ويقال قنا ذابل اي رقيق لاصق القشر النساء نواضر لا ذبول فيها
فاين هن من القنا هذا شرحه الشارح المحقق ويمكن ان يكون الاشارة بهاتا الى مها
الوحش على طبق تلك وتكون وصفا للنساء بكمال توحشهن وحيائهن وتحسرا
على انه لا يمكن الوصول اليهن وحينئذ يمكن لك ان تجعل ذبول القنا كناية
عن كونها مما يحيط به الكف وعد ذبولهن كناية عن كونهن مما لم يمكن اخذهن والاحاطة
بهن في الشرح الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى الفقرتين مثل ما يقابله
من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وهاتا وتلك ومثال
الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا هذا كلامه
ولا احتمال المثالين سوى كونهما مثالين للاكثر كما يوهمه قوله والظاهر وكون ما في احدى
الفقرتين مثل ما يقابله لا يتناول بظاهره تكرار لما لم يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال
الاكثر فتدبر (ومنه القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير
الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلوب والاصل مذكورين كان
هناك جناس قلب والا فالقلب فقط فالمقصود من ذكر القلب ما بقي من جناس القلب
فقوله ارانا الاله هلالا انارا من جناس القلب وكذا كل ما هو نحوه مما يكون كل مصراع
من البيت قلب المصراع الاخر فلذا لم يلتفت اليه المصنف في هذا المقام ولم يمثل به ومثل
بما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يمثل ايضا بما يكون مجموع بيت قلبا لمجموع بيت
اخر فانه ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المصراع قلبا لنفسه مثل شكر بترا زوى
وزارت بركش * شو همره بلبل بلب هر مهوش (كقوله) اي القاضي الارجاني (مودته
تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) وقوله (وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر) مثال

لما فى النثر ومن لطيفة قول عماد الدين الكاتب للقاضى الفاضل سر فلا كبا بك الفرس وجوابه دام علاء العماد (والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف) وبالعكس ايضا ولذا تحقق القلب فى كل فى فلك لان المعتبر هو الحرف المكتوب والحرف المقصور فى حكم الممدود كذلك ولهذا تحقق القلب فى ارض خضراء اذ لا اعتداد برقم الهمزة بل هو فى حكم النقط ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق فى المختصر ان فى شكس قلبا وجعله فارقا بين جناس القلب والقلب وقال ومن موجبات الفرق ان جناس القلب يوجب ذكر اللفظين جميعا بخلاف القلب كما ذكرناه (ومنه التشريع) ويسمى الترشيح وذا القافيتين ايضا (وهو بناء البيت على قافيتين) لا يخفى ان معنى بناء البيت على قافيتين ان يكون البيت بحيث يتم عندى قافية وقفت فلذا اكتفى بقوله يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اى القافيتين ولم يقل يصح المعنى والوزن وقال الشارح لفظا القافيتين اغنى عنه اذ القافية لفظ فى اخر البيت فلو لم يصح الوزن لم يكن قافية (كقوله) اى الحريرى (ياخاطب) من خطب المرأة خطبا (الدنيا الدنية) اى الخسيسة (انها شرك) هو الحبالة للصيد (الردى) الهلاك (وقراره) مقر (الاكدار) جمع كدر كفرس بمعنى الكدورة او كدر ككتف بمعنى الصفة فلهذا البيت قافيتان احديهما كالردى والثانية دار وعلى ايهما وقفت يصح معنى البيت وبناء البيت على قافيتين اقل ما يجب فى الترشيح ولا يقتصر عليه كما يشعر به التسمية بذا القافيتين ونظيره الكلام ما يضمن كلمتين فى وجه واذا تنازع الفعلان ومثله غير عزيز فى كلامهم على انه قال الشارح فى المختصر ان البناء على اكثر قليل متكلف (ومنه لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا لما ان المتكلم شدد على نفسه واوقعه فى العنت اى المشقة (وهو ان يجئ قبل حرف الروى) فسر بانه حرف تبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية اونونية هذا ولا تخص القصيدة بل حقيقة فى كل شعر والاولى يبنى عليه الشعر يقال ماء روى اى كثير مروفا الشعر يرتوى عنده عن التأليف والتركيب او المتكلم به يرتوى عنده عن التكلم وهذا اولى من قول الشارح لان البيت يرتوى عنده لانه لا يظهر ما يرتوى عنه البيت عنده الا ان يتكلف يقال يرتوى عن الامتداد وهذا هو الوجه فى التسمية واما جعله من رؤية البعير بمعنى شدت عليه الرداء بكسر الراء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من رؤية الحبل اى فتلته لان الفتل يجمع بين قوى الحبل اى طاقاته كما ان الروى يجمع بين الابيات كما قال الشارح المحقق تكلف لانه لم يثبت الروى منه بهذين المعنيين فيحتاج ان يقال هذا الاسم مصنوع فى الفن لهذا العمل والقول بصنعه مع وجوده فى اللغة تكلف لا ذهاب اليه وكذا ما يمكن ان يقال انه من روى الحديث لانه روى كل بيت عنده حال اخر الابيات او من الروية لان الشاعر يتفكر اولا ويجمع كلمات فيه روى الابيات ثم يقدم على نظم الابيات (او ما فى معناه) عطف على حرف الروى اى ما فى معنى حرف الروى من الفاصلة اى من حروف الفاصلة وجعلها الشارح من اطلاق اسم الكل على الجزء هذا اذا جعل من بيانية كما يتبادر فى امثاله ولو جعلت تبعيضية فلا حاجة الى شئ من التكلفين (ما ليس بلازم فى السجع) هو فاعل يجئ ولا يخفى انه لو يجئ مرة فى بيتين من ابيات القصيدة ولم يلزم ليس لزوم ما لم يلزم فالصحيح ان يلتزم بدل قوله يجئ الا ان يقال قصد بالمضارع الاستمرار العرفى فتأمل والمراد بالسجع الكلام المقفى سواء كان سجعا او شعرا وقد مضى بهذا المعنى غير مرة فلا يرد انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى الشعر او السجع واما دفع الشارح ذلك بان المراد ان يجئ ما ليس بلازم لو جعل الفاصلتان او القافيتان سجعتين

ففيه ان تحسين الشعر ليس لالتزام ما لا يلزم فيه لو جعل سجعة بل لالتزام ما ليس بلازم في الشعر
ولذا فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية ما ليس بلازم من مجيء حركة مخصوصة
اوحرف بعينه او اكثر على ما نقله في الشرح في اخر هذا المبحث فان قلت قد مر
في بحث الارصاد استعمال الروى بمعنى الذي يبتنى عليه اواخر الابيات او الفقر فلا حاجة
الى قوله او ما في معناه من الفاصلة قلت كان ما مضى تجوزا بنبه عليه في هذا التعريف واعلم ان لزوم
ما لا يلزم يتحقق في بيت اذا كان قافية المصراع الاول كقافية المصراع الثاني فما قال الشارح
المراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او قرينتين او اكثر محل بحث (نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر) مثال لما في معنى الروى قدمه لانه احوج الى التوضيح او لان تعادل المثال
المثل به في الجملة او لكونه قرآنا فالراء بمنزلة الروى جيء قبلها بالهاء المفتوح في الفاصلتين وشيء
من السجعة والهاء لا يلزم في السجع لتحقق السجع بين تظفر وتسخر وبين تبصر وتغفر قال الله
تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (ونحو قوله
ساشكر عمرا) ممدوحه (ان تراخت منيتي) وفي ساشكر عمر التراخي المنية لطيفه وان لا يفي
صورة الكتابة بحمله على شكر العمر والبقاء (ايادي) بدل من عمرا ولو جعل بدل الكل مبالغة
في ايادي عمرا كانه عين الايادي الموصوفة لكان لطيفا (لم تمنن) اي لم تقطع او لو لم تخلط بمنه
والمن في اصل اللغة قطع الحبل ففي نفي المن اشعار بانها في الاتصال كالحبال او لم تعط قبل
(وان هي جلت) يحتمل الوصل بالشكر اي ساشكر وان هي عظيمة وشكر عظيم النعم مشكل
جدا وفيه شيء وهو فرض عدم جلالة ايادي الممدوح والوصل بعدم القطع او عدم الخلط
او عدم الاعطاء لاحد من قبل وفيه ايضا وصحة الغرض المذكور ولا في الاحتمال الاخير
لان هي في راجعة الى ايادي اعطيت قبل فلما بالغ في ايادي عمرا كانه مثل عنها فاجاب بقوله (فتى)
اي هو فتى اي شاب اتصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها مع الشباب اعزب او سخي كريم
فان الفتى جاء بهذا المعنى ايضا (غير محجوب) ممنون (الغنى) ضد الفقر اي لا يحجب ماله
(عن صديقه) اذ لا يحجبه الغنى وتكبره عنه فعلى الثانية الاضافة معنوية اي ينتفع صديقه عن
ماله كمال الانتفاع (ولا مظهر) اسم فاعل على ما هو المشهور والانسب بالمحجوب جعله
اسم مفعول مضافا الى مرفوعه الذي هو (الشكوى اذا النعل زلت) اي زلت به يقال في
الكناية عن زول الشر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت به النعل اي لا يظهر الشكوى اذا
نزل به البلاء بل يصبر فالمعنى ان الصديق ينتفع لمنافعه ولا يتضرر بمضاره اصلا حتى لا يحزن
بها لانه يخصها ولا يظهرها ذلك ان تجعل اذا النعل زلت عبده عن حال الصديق يعني زلت
النعل بالصديق وابتلى الصديق اي لا يظهر الشكوى عن الابتلاء باصلاح حاله وثقل التعب
في دفع وباله والابلغ تعميه ولو جعل ولا مظهر الشكوى على صيغة المفعول وزله النعل
للصديق يعني لا يظهر الصديق شكواه عنده عند ابتلائه لعدم الحاجة لانه
لكمال مراعاة حال صديقه لا يحوج الصديق الى اظهار الشكوى لكان
شديد الارتباط بما بعده وان كان في فهم هذا المعنى عنه نوع خفاء فتأمل (راى خلتي)
هي بالفتح الحاجة والفقر وفي المثل الخلة تدعو الى السلة اي السرقة فاحملها على اي المعنيين
شئت (من حيث يخفى مكانها) خفاء مكان الشيء مبالغة في خفائه او المراد بمكانها وجودها
يعني لكمال ترقب حالي يرى حاجتي في موضع اخفها فيه عنه (فكانت قذى) كعلى ما يدخل
في العين وتتأذى به العين قال الشارح يعني يكون كالداء الملازم له (حتى تجلت) بحسن اهتمامه
هذا ويحتمل ان يكون كونه قذى عينيه انه لا يغفل عنه ويكون عيناه مشغولين به كما لا تعقل

عن قذاه فالروى هو التاء والتزام قبلها اللام المشددة المفتوحة وهو ليس بلازم فى الشعر بل تم
تزات ومدت وغيره فالملتزم هنا ثلثة اشياء لايلزم شئ منها الفتحة واللام والتشديد فقول
الشارح فى البيت نوعان من لزوم ما لايلزم قاصر قال المصنف فى الايضاح وقد يكون ذلك
فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما اشتار اى اخرج العسل من اختار الكسل يعنى
يلحق فى التحسين للزوم ما لايلزم التزام ماليس بلازم فى غير الفاصلتين كالتزام التاء فى اختار
واشتار ولم يرد انه داخل فى لزوم ما لايلزم وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروى وقوعه
بلا فاصلة والا لم يكن للتقييد به فائدة بل ينبغى ان يقال فى تفسيره هو ان يجئ فى الفقرة او البيت
ماليس بلازم فى السجع الا ان يقال مقصوده الاعتراض على تعريف القوم والتنبيه على
ماصرح عنه لتعريف حاله من الاختلال ولا لفوت ما خرج عنه (واصل الحسن) لامجرد
له (فى ذلك) الضرب من المحسنات اعنى اللفظى ولذلك افرد ذلك ولم يقل فى ذينك وبها
اكد ذلك بكله لئلا يوهم اختصاص الكلام بما هو فيه من الالتزام (ان يكون) اى وقت ان
يكون (الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس) حتى لو كان كذلك لانتفى اصل الحسن بل ينقلب
الى القبح لفوت ما هو الغرض من ايراد اللفظ وتحسنه وهو تمكن المعنى فى النفس باصغاء اللفظ
على سبيل النشاط ولك ان تريد باصل الحسن اصل الحسن البديعى وهو البلاغة يعنى اذا فات
مصلحة المعنى رعاية المحسنات اللفظية لم يبق الكلام بليغا فيلغو المحسن اللفظى لعدم ثبات
الحسن لفوات اصله وبالجملة يتجه انه لا وجه لتخصيص هذه الوصية بالضرب اللفظى بل اصل
الحسن فى جميع ذلك لفظيا كان او معنويا بان لا يفوت مصلحة المعنى فاذا دعا رعاية محسن معنوى
ايضا الى اخلال بافادة اللفظ للمعنى ينبغى ان يهجر عنه ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التقرير بان
قوله ان يكون الالفاظ تابعة للمعانى يدل على ان الكلام فى المحسنات اللفظية اذ دلالته ممنوعة كيف
ورعاية المحسن المعنوى والتكلف له ايضا ربما يجعل اللفظ تابعا للمعنى ولو سلم فالكلام فى التخصيص
لا فى حمل عبارة المصنف على العموم فاللائق ان يجعل قوله والاصل فى ذلك كله بمعنى ان الاصل
فى ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ذلك ليعم فائدته وان كان غالب ما يقع فيه التكلف
واكثر ما شاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية وهو الوجه فى تخصيص التوصية بها
لو خصت واحاله المحسن المعنوى على تلك الوصية لان الاهتمام به فى تلك دون الاهتمام
باللفظى (خاتمة) قيل من الكتاب فالكتاب مرتب على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة وقال الشارح
المحقق انه من الفن الثالث وللكتاب اجزاء اربعة والخاتمة من الرابع وتمسك فى صدق دعواه
بانه قال المصنف فى الايضاح هذا ما تيسر لى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن
الثالث وبقيت اشياء يذكرها فيه اى فى علم البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما
لعدم دخوله فى فن البلاغة يعنى به ما يشتمل الثلثة على خلاف ما ينبادر منه نحو ما يرجع الى
التحسين فى الخط دون اللفظ مع انه لا يخلو عن التكلف يعنى لا يتيسر بدون تكلف لجعل
المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين متماثلتين فى الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف ومثل المقطع وهو ضد الموصل ومثل الخيفاء
وهى الرسالة او الخطبة او القصيدة التى يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة والاخرى
غير منقوطة ومثل الحذف وهو الاتيان برسالة او خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ونحو
وما تحسين له قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة لمعنى ثم تعلق نفسها بمعنى
آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد
وهو ايقاع اسما مفردة على سياق واحدة ومثل ما يسمى تنسيق الطبقات وهو التعقيب

موصوف بصفات متوالية واما العدم الفائدة فى ذكره يعنى فى البديع مثل ما يذكره بعض المتأخرين مما هو داخل فى المعانى والبيان مثل ما سماه الايضاح وهو ازالة خفاء كلامك ببيان ومثل التوسيع فانهما من الاطناب ومثل ما سماه بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه مبنى على التخليط فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ مع الاطناب وقد يجئ مع المساواة بمعنى حسن البيان بانه يكون ايجازا وتارة اطنابا وتارة مساواة وليس امرا زائدا عليها فلا يتجه ان كلا من المحسنات البديعية بانه يكون مع الايجاز وتارة مع الاطناب ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة وهو شيئان احدهما القول فى السرقات الشعرية وما يتصل به والثانى القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء فعقد نافيهما فصلين ختمنا بهما الباب هذا كلام المص مع بعض تفصيل له لابد منه ووجه تمسك الشارح ان المص ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء التى وصفها بان بعض المصنفين يذكرونها فى علم البديع وبانه لابأس بذكرها وعقدلها خاتمة وفصلا فعلم بذلك ان الخاتمة الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة هذا كلامه ونحن نقول الظاهر من خاتمة الكتاب فيما التبس الحال انه كالمقدمة من اخر الكتاب الظاهر من تمهيد مقدمة فى اخر الفنون لذكر الخاتمة فى الايضاح انه كالفنون الثلثة حيث ذكر فى اخر المقدمة تمهيدا لذكرها وقوله ختمنا بهما الكتاب دون ان يقول ختمنا بهما الفن الثالث واضح فى كون الخاتمة من الكتاب وضوحا تاما وليس فى وصف الاشياء بان بعض المصنفين يذكرونها فى علم البديع دلالة على انها منه فى كتابه لانه ليس راضيا بما فعلوا وله فى وصفها بانه لابأس بذكرها كما فى علم البديع وعبارة لابأس شاعت فيما تركه اولى فعلم منه ان عدم ايرادها فى علم البديع اولى ما يرادها فى لكتاب لاشتمالها على الفائدة ينبغى ان لا يكون فى البديع على ان مباحث السرقات الشعرية من قبولها وردها وكذا حسن الابتداء والتخلص والانتهاء قد يكون بالاشتمال على احدى البلاغتين وقد يكون بالاشتمال على المحسنات البديعية فلا اختصاص لها بفن دون فن هى تكميل للثلثة وتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق هذا وفى قول الشارح عقد لها خاتمة وفصلا مواحدة لانه يدل على ان الفصل خارج عن الخاتمة مع ان الفصل داخل فيها على ما صرح به الشارح نفسه فى بيان الفصل (فى السرقات) بفتح الراء جمع سرقة كعرفة اسم من السرق او بكسرها جمع سرقة كفرحة او سرق ككتف وهما ايضا اسمان من السرق والسرقة كما يجرى فى الشعر وهو اكثر ما يقع ولذا وصفه (بالشعرية) يجرى فى غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله (وما يتصل بها) ويؤيده انه قال فيما بعد ومما يتصل بهذا القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح ولم يقل وما يتصل بهذا (وغير ذلك) اى ذلك المذكور من السرقات الشعرية وما يتصل بها وهو القول فى الابتداء والتخلص وانتهاء جمعها مع السرقات الشعرية وما حصل بها بجامع انها مما يجب من يد احتياط بها كالسرقات الشعرية وما يتصل بها وتفسير غير ذلك بالقول عن الابتداء والتخلص والانتهاء هو الذى جعلناه تصريحا من الشارح بان الفصل من الخاتمة (اتفاق قايلين) بلفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد او بلفظ التثنية اكتفاء باقل ما يقع (ان كان فى الغرض على العموم) اى مشتملا على العموم او بناء على عموم الغرض وشموله للبلغا غير مختص ببليغ دون بليغ (كالوصف بالشجاعة) كعلاقة منه (والسخاء وحسن الوجه والبهاء) اى الحسن مطلقا (فلا يعد) بفتح الدال او كسرها على ان يكون صيغة امر يفيد الايجاب فيحسن مقابلته مع قوله والاجاز ان يدعى فيه السبق والزيادة او بضمها خبر فمحمول على وجوب

اويقرينة المقابلة (سرقة) والاستعانة ولااخذاونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى (لتقرره) اى
التقرر هذا الغرض العام (في العقول والعادات) و يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر
والمفحم (وان كان في وجه الدلالة) على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية المشار اليها
بقوله (وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها) اى تلك الهيئات (بمن) الاولى بما
(هي) اى الصفة (له) ولايخفى ان السرقة في وجه الدلالة كما تكون باعتبار طرق الدلالة
المتفاوتة في الوضوح والخفاء تكون باعتبار المحسنات البديعية ايضا (كوصف الجواد) اى
السخي والسخية (بالتهلل) اى تهلل الوجه وهو كتهلل السحاب تلالؤه (عند ورود العفاة)
جمع عاف وهو الضيف وطالب الفضل اوالرزق والكل حسن في هذا المقام (وكوصف البخيل
بالعبوس) كالدخول ضد التهلل وجعله كالقبول بعيد عن القبول وقوله (مع سعة ذات اليد)
قيد للتهلل والعبوس معا لان تهلل الجواد لايكون مع قلة ذات اليد عند ورود العفاة والعبوس
مع قلة ذات اليد ليس من خواص البخيل وذات اليد المال سمي ذات اليد لان اليد تفعل معه
مالا تفعل بدونه فكانه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد مملوكة له (فان اشترك الناس في معرفته)
اى معرفة وجه الدلالة على الغرض (لاستقراره فيهما) اى في العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر (فهو كالاول) اى كالاتفاق الاول في انه لايعد سرقة
ولايخفى ان ما يتصل بالسرقة من العقد والحل ايضا كذلك فان الحل انما يسمى حلا اذا
كان لما في الشعر اختصاص بالشعر وكذا العقد انما يسمى عقدا اذا كان لما في النثر اختصاص
بالكاتب (والا) قال الشارح اى وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما
لاينال الا بفكر وهذا التفسير على طبق تفصيل الايضاح ويتجه عليه انه بقي اتفاق القائلين
في الغرض الغير العام وهو مما جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة فلعله ترك لانسياق الذهن اليه
بالمقايسة وعبارة المتن تصلح لما لايقصر بيانه عن ايفائه وهو ان يجعل الا نفيا للامرين
اللذين رددت الحال بينهما وهو ان يكون الغرض عاما ووجه الدلالة عاما فمعنى قوله والا
وان لم يكن احد الامرين وذلك بان يكون الغرض خاصا ووجه الدلالة خاصا او كلاهما
كذلك والاخصر الاوضح ان يقال اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء او في وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد بالتهلل
عند ورود العفاة والبخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا يعد سرقة والا (جاز ان يدعى فيه)
اى فيما ذكر من الغرض او وجه دلالة الخاص (السبق) بمعنى انه ان اتفق القائلان في الغرض
اووجه الدلالة على العموم يعد سرقة ان كان تركيب العبارة المنطوقة او المسجعة او
المرغبة فيها محسن ذاتي اوعرضي لاينال اليه الا بفكر السابق ولا محيص عنه الا بان يجعل وجه
الدلالة على العموم بمعنى ان لايكون في الدال اختصاص باحدهما من حيث التركيب والنظم
بوجه من الوجوه وانما لم يقل جاز ان يدعى فيه الاخذ لما سيأتي ان الاحوط ان يقال قال فلان
كذا وقد سبقه فلان اليه فقال كذا اعتناء ما بذلك فضيلة الصدق واجتنابا عن دعوى
العلم بالغيب (والزيادة) يعني يدعى زيادة احدهما اما المسبوق ان اتى بامر زائد على السابق
واما السابق ان لم يأت المسبوق بزائد فانه مع المساواة ايضا الفضل والزيادة للاول فلا ينبغي
ان يتوهم ان الوافي ان يقال جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة والاستواء (وهو) اى مالا
يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة اومالا يشترك الناس في معرفته من الغرض اووجه
الدلالة (ضربان) احدهما (خاصي في نفسه غريب) لاينال الا بفكر (و) الاخر (عامي
تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر) في باب التشبيه والاستعارة من

تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه
بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثم (فالاخذ والسرقة) عطف
السرقة على الاخذ تفسير لان هذا المعنى علم باسم السرقة سابقا دون الاخذ والمقصود
التنبيه على ترادف الاخذ والسرقة وهذا اولى من ان يراد بالاخذ والسرقة المسمى بهذين
الاسمين اذ لا موجب لصرف اللفظ من الحقيقة الى المجاز (نوعان ظاهر وغير ظاهر) تذكير
الظاهر وغير الظاهر لانهما تفصيل النوع فلا حاجة الى اعتبار التغليب (اما الظاهر فهو
ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده) قوله او بعضه عطف على اللفظ
ووحده على قوله مع اللفظ قال في الايضاح اما مع اللفظ كله او مع بعضه واما وحده هذا
قيد في تفصيل اقسام الظاهر الاظهر فالاظهر او ما هو اكثر سرقة فالاكثر ولهذا قدم الظاهر
على غير الظاهر قال الشارح المحقق فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ
المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ
مع المعنى من كل لفظة او مع بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام والاولى والقسم
الاول من الضرب الاول قسمان لان تمام اللفظ المأخوذ مع المعنى اما مع تغيير النظم او بدونه
لانه الاوفق بما اشار اليه المصنف بقوله (فان اخذ اللفظ كله) الخ وقوله اخذ مشتق من
الاخذ الاصطلاحي لا من الاخذ اللغوي فلا يتجه انه لابد من قيد يميزه عن التضمين حتى يصح
قوله فهو مذموم اذ التضمين اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه وليس بمذموم وينبغي ان يعد
من اقسام الظاهر ما يؤخذ اللفظ وحده من غير اخذ المعنى كما اذا كان مشتركا فيقصد به السابق
المعنى الذي لم يقصده القائل الاول كما اذا قال قايل ماكان ماكان وقصد مثل معنى شعري شعري
فقال الاخذ ماكان ماكان واراد انتفاء ماكان بحيث كانه لم يكن من اصله (من غير تغيير
لنظمه) اي تأليفه واختار النظم على التركيب وهو التركيب على حسب ما يقتضيه العقل
لا التوالي في النطق كيف ما اتفق لان السرقة انما تكون لماله نظم وشان لا لما تركب كيف
ما اتفق (فهو مذموم لانه سرقة محضة) ابطال حق الغير وكذب محض ليس له تأويل
صدق كما يدل عليهما الاسماء المذكوران بقوله (ويسمى نسخا) وهو في اللغة الابطال (وانتحالا)
وهو فيها ادعاء شيء لنفسه (كما حكى عن عبد الله بن الزبير) والزبير الشاعر وهو غير عبد
الله بن الزبير الصحابي المشهور احد الاعلام في القاموس وهو القايل لعبد الله بن الزبير لما حرمه
لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها وفي الايضاح الزبير مع اللام ويوافقه القاموس
(انه فعل بقول معن بن اوس) المزني (اذا انت لم تنصف) من الانصاف وهو العدل (اخاك)
اخوة الصداقة او النسب (وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل) من باب ضرب اي ان
كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى انه يصير مجنونا بظلمك وبهجران نفي عقله (ويركب
حد السيف) اي يرضى بان يقتل بالسيف او يرتكب ما هو بمنزلة القتل به (من ان تضيمه) اي من
اجل ضيمك اي ظلمك فمن للاجل كما في قول الشاعر * من اجلك يا التي تيمت قلبي * وفي الشرح
بدل من ان تظلمه فجعل من للبدل (اذا لم يكن عن شفرة السيف) اي على ما في الصحاح
(مزحل) اي مبعد سوى قبول الضيم يقال زحل من باب منع زحولا اي بعد والمزحل ما يعدل
اليه كذا في الصراح والشعر حث على المداراة مع الاخوان والتجنب عن اغلاظة معهم والا
لم يبق صديق ولا ظهير وفيه تلميح الى قوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من
حولك مع زيادة مبالغة حكى ان عبد الله دخل على معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية
لقد شعرت بضم العين بعدي يا ابابكر يعني احدثت الشعر بعدي ولم يفارق عبد الله المجلس

حتى دخل معن فانشد قصيدته التي اولها* لعمرك لا ادري واني لاوجل* على اينا تعدو المنية اول* حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى فهو اخي من الرضاعة وانا بشعره يعني انا احق منه بشعره والمقصود كان الاتحاد (وفي معناه) اى معنى ما لم يغير فيه النظم في كونه مذموما وان ليس منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اغارة ومسخا او اخذ فيه المعنى وحده فيكون الماما وسلخا وفي معناه في كونه من النسخ والانتحال وملحق به او داخل فيه ومعنى قولنا في التعريف اما مع اللفظ كله (ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها) لكن الظاهر ان كونه مذموما اذا لم يفد التبديل للكلام حسن سجع او موازنة او زيادة فصاحة او سلاسة للشعر فان افاد فينبغي ان يترجح على الاصل ويزيد عليه قبولا قال الشارح كما يقال في قول الحطيئة* دع المكارم لا ترحل لبغيتها* واقعد فانك انت الطاعم الكاسي* ذر المآثر لا تذهب لمطلبها* واجلس فانك انت الآكل اللابس* اقول يقال رجل طاعم طعم حسن الحال في المطعم ورجل كاس ذو كساء فيكون المعنى انت دني الهمة نهاية همتك الطعام والكساء ولا بد لطلب المكارم من همة عالية وكان الهذلي جعل الطعام اسم فاعل من طعمه كسمعه والكاسي اسم من كسيه كرضي يعني لبسه اى انت طالب التنعم والثروة والمكارم لا يحصل لطالبهما وما وقع في بعض حواشي الشرح انه قال اللابس من اللبوس وهو الذوق يقال ما لاس لوسا اى ما ذاق ذوقا واوضح ما ذكره لكان مثالا لتمثيل البعض بالمرادف في انه قريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان* بيض الوجوه كريمة احسابهم* شم الانوف من الطراز الاول* سود الوجوه لئيمة احسابهم* فطس الانوف من الطراز الاول* هذا ما سيأتي ان القلب من الاخذ الغير الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصورة من القلب (وان كان مع تغيير لنظمه) اى نظم اللفظ وضمير كان لاخذ اللفظ كله (او اخذ بعض اللفظ سمى) هذا الاخذ (اغارة) لان صاحبه لا يخفى نسبته الى نفسه وينسبه الى نفسه عليا وثوقا بانه لا ينكر عليه اغارته للاول فهو غصب مال الغير علانية (ومسخا) وهو في اللغة تغيير الصورة الى ما دونها سمي هذا القسم باسم ما هو اكثر عيبا من افراده لان السرقة عيب فيناسب التسمية بما هو اشد عيبا (فان كان الثاني ابلغ من الاول) الاولى افضل من الاول ليتناول الافضل لمحسن بديعي والافضل لمحسن ذاتي وجعل الابلغ شاملا له لا يخلو عن تكلف (لاختصاصه بفضيلة) لا يوجد في الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذا لا يوجب كون الثاني ابلغ ما لم يفضل على الاول في الفضيلة لجواز ان يكون اختصاص الاول اكثر (فممدوح) اى الاخذ ممدوح كما يقتضيه السوق وفي الشرح اى فالثاني ممدوح فادرك بحسن باعك الممدوح واختر المعدل دون المجروح (كقول) فيه مسامحة والمثال اما اخذ سلم او قول سلم فالصحيح كقول سلم كذا بعد قول (بشار من راقب الناس) اى خاف في الصحاح راقب الله في امره خافه (لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات) اى بطيبات الرزق فكانه اشارة الى ما في الاية الكريمة يا ايها الناس كلوا من طيبات ما رزقناكم (الفاتك) اى الجرى الشجاع (اللهج) اى المواظب على الامر الذي اغرى به وقد استمر المصنف على هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التمثيل للامرين اللذين وقع الاخذ فيهما اعني مجموع المأخوذ والمأخوذ منه فقوله كقول بشار مثلا في تقديرهما كقول بشار (وقول سلم الخاسر) بالخاء المعجمة يسمى بالخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه ديوان شعر او لانه حصلت له اموال فبذرها على ما في القاموس ولانه اشترى بثمن مصحف ورثه عودا يضرب به على ما نقله الشارح من الاساس (من راقب الناس مات غما)

مفعول له وجعله تمييزا كما في الشرح يوجب كون المعنى مات همه فيكون اسنادا الى السبب ومع صحة حمل الكلام على الحقيقة لا يصار الى المجاز (وفاز باللذة الجسور) اى الشديد الجراءة روى عن ابى معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله ماء بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت فى الايضاح وقول الاخر *خلقنا لهم فى كل عين وحاجب * بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباته بضم النون بعده خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم * عيونا لها وقع السيوف حواجب * فبيت ابن نباته ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن الناس من جعلهما متساويين هذا كلامه وقد شنع على من جعلهما متساويين بقوله ومن الناس ولا يوجب ما ذكره فضل بيت ابن نباته لان فى بيت الاخر نهاية المبالغة فى الشجاعة حيث لم يقدر الخصماء مع المواجهة على منع سمر القنا من اعينهم ودفع البيض عن حواجبهم وتكرر الطعن والضرب على الاعين والحواجب اللاتى هن ابعد من وقوع الضرب عليهن كيف فى بيت ابى نباته استطراف فى خلق الاعين والحواجب فى الظهور على خلاف ما هو المعتاد وانهم شاهدوا مهابتهم حين الفرار كما شاهدوا حين الاقدام ايضا (وان كان الثانى (دونه) اى الاول لاختصاص الاول بفضيلة ترك التعليل لانسياق الذهن اليه من التعليل الاول وفيه ما عرفت (فهو) اى الاخذ والثانى (مذموم) مردود وانما جعل ما هو مذموم ثانيا وبادى النظر يقتضى ان يجعل ما هو ابعد من الذم ثانيا لانه اقرب الى الممدوح لنظر ثان لا يهمله الاتيان وهو ان الابعد من الذم متوسط بين الممدوح والمذموم والمتوسط من حيث هو متوسط متأخر عن الطرفين كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد كرويد وكان قد استشهد فى بعض غزواته (هيهات) اى بعد المرثى وطال المسافة بينه وبينه لانه وصل الى الجنة وكم بينها وبين الدنيا الدنية واللفظ خبر والمعنى على التحسر فزاد فى التحسر بانه ليس لنا رجاء ما يتسلى به بعد فقال (لا يأتى الزمان بمثله) ليتسلى به وعلل عدم اتيان الزمان بمثله بعلة طبيعة للزمان لا تنفك عنه وهو قوله (ان الزمان بمثله لبخيل) وبلغ فيه غاية التأكيد من ذكر ان واللام واسمية الجملة وقد افاد البخل به بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلا بمثله فبخله به اولى وقد اشار بافادة استمرار بخل الزمان انه لم يأت بمثله قبله وان الاتيان به كان خارق العادة والشارح جعل ضمير هيهات اما للنسيان المذكور قبله فى البيت السابق وهو قوله * انسى ابا نصر نسيت اذن يدى * من حيث ينتصر الفتى ويذل * واما الان يأتى الزمان بمثله بدليل ما بعده فهو اضمار قبل الذكر لضرورة الشعر ولا ضرورة لارتكابه او تخصيص بعد النسيان بالماضى ولا اختصاص له هذا قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ ابو على الفارسى فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان يقال هو امرؤ وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود مثله وفيه بحث لان تجويز المثل وان ينافى ان مثله لا يكون لا ينافى انه يغربل غرة المثل وقلته بلائم بخل الزمان به (وقول ابى الطيب اعدى الزمان) يقال اعدى الامر جاوز غيره اليه فالمعنى جاوزه سخاه الى الزمان (فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا) لا يخفى ان هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثانى لابى تمام وان كان بينهما فرق بان ابا تمام جعل البخل متعلقا بمثله صريحا وابى الطيب بنفسه لان هذا المقدار من التفاوت لا ينافى الاخذ ولم يشترط اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه فى المعنى من كل وجه كما توهمه البعض وان مصراع ابى الطيب خال عن التقصير الذى اثبته ابو على فى مصراع ابى تمام

فلو تم التقصير لم يكن مصراع ابى الطيب دونه ومعنى البيت على ماذكره ابن جنى انه تعلم الزمان
من سخائه فسخابه واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاده منه لبخل به على
الدنيـا واستبقاه لنفسه وزيفه ابن فورجه وقال هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء من
لم يوجد لا يوصف بالعدوى فالمعنى انه اعدى سخاءه بعد وجوده الزمان فسخا به على واسعدنى
بوصاله هذا وعلى التقديرين ففيه وضع المضارع مقام الماضى لانه قصد ان الزمان
كان به بخيلا فعدل الى المضارع للوزن كذا ذكره المصنف وانا اقول الاظهر ان المعنى انه
اعدى الزمان سخاءه فسخا بسبب عدوى سخائه فضمير به للعدوى والباء للسببية وليست
صلة للسخاء اى فسخا سخاءه بسبب العدوى ولقد يكون بعده الزمان به بخيلا اذ ليس سخاءه
بعده بسرى الى الزمان فيصير سخيا فيسخو به ثم انه قال المصنف انالا نم ان المعنى على الماضى
بل المعنى ان الزمان بهلاكه يكون بخيلا ابدا فيبقى على وجه الدهر ودفعه بان الزمان لما سخا به
والسخاء البذل للغير فقد خرج عن تحت تصرفه فلا معنى للاخبار بانه لا يسمح بهلاكه لان
هذا الاخبار انما يفيد فى حق من يقدر على هلاكه واعترض على الدفع بان الزمان لما سخا به
فقد خرج عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما تصرفه بالاهلاك فباق
فله ان يسمح به وان يبخل واجاب الشارح عن اعتراض المصنف بان احتمال الحمل على هذا
المعنى لا يضر لانه مع ذلك الحمل ايضا ادون من مصراع ابى تمام لاحتياجه الى تقدير
مضاف لا يدل عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت
والعلاوة ضعيفة وقد عرفت فى اثناء شرح مصراع ابى تمام اشتماله على ما يفضله
على مصراع ابى الطيب فاحفظه (وان كان) الثانى (مثله) اى مثل الاول (فابعد) اى فهو
ابعد اى فالثانى ابعد (عن الذم) من الثانى من القسم الثانى فان قلت هل يتأتى فى القسم الثانى
بعد من الذم كما هو قضية صيغة الابعد قلت نعم الاقرب الى الذم والاعرف فيه ما اخذ فيه
اللفظ كله من غير تغيير لنظمه (والفصل الاول كقول ابى تمام لو حار) اى نظر الى الشئ فغشى
ولم يهتد لسبيله (مرتاد) اسم فاعل من الارتياد بمعنى الطلب واضافته الى (المنية) بمعنى من
لم يجد الا الفراق فيستثنى من قوله دليلا (على النفوس) متعلق بقوله (دليلا) وقول ابى الطيب
(ولولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا) الضمير فى لها للمنايا وهو حال
عن المنايا وهو اقرب من جعله حالا من سبلا كما فى الشرح ووجدت اما بمعنى العلم والمفعول
الثانى قوله الى ارواحنا قدم على المفعول الاول واما بمعنى الاصابة وقوله الى ارواحنا حال قدمت
على صاحبها النكار تها وقيل جمع لهاة اضيفت الى المنايا وهى اللحمة المشرفة على الحلق ويؤيده
رواية يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ اعنى المنية ومرادف الفراق ومرادف
لم يجد ومرادف النفوس اعنى الارواح وحكم الشارح بان اخذ المرادف ليس الا فى الارواح
واما الفراق والمنية والوجدان فمن اخذ بعض الالفاظ بعينه محل نظر ولا يخفى ان بيت
ابى الطيب افضل حيث حصر اهتداء المنايا الى الارواح فى دلالة الفراق عليها بخلاف
بيت ابى تمام فانه جعل الفراق دليلا على تقدير خبره المنية له مطلقا وحيث افاد ان لا موت مع
الوصال اذ لا سبيل للموت الا حال الفراق قال الشارح وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير
ان لا يكون فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول
ابى تمام * يقيم الظن عندك والامانى * وان قلقت ركابى فى البلاد * وما سافرت فى الافاق الا *
ومن جدواك راحلتى وزادى * وقول ابى الطيب * وانى عنك بعد غد لغادى * وقلبى
عن فنائك غير غاد * محبك حيثما اتجهت ركابى * وضيفك حيث كنت من البلاد * وهذا وفيه

نظرلا ن المذمومة جدامع الدلالة على السرقة ممالا ينبغى ان يخص هذا القسم الثانى مما اجد
فيه بعض اللفظ وكله مع تغيير النظم بل يجب ان يشرك بينه وبين القسم الثانى ايضا فهذا
القسم مع الدلالة على السرقة ايضا ابعد من الذم من القسم الثانى فلاحاجة الى تقييد
قوله فهوابعد مما اذالم تكن دلالة على السرقة واظن انه سهافى هذا المقام حيث قال
المصنف فى الايضاح فى هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ماهو قبيح جدا وهو مايدل
على السرقة باتفاق الوزن والثانية ايضا كقول ابى تمام الى اخر الابيات المذكورة فحمل الشارح
قوله هذا الضرب على القسم الثالث من المسخ والاظهر انه اراد بهذا الضرب ضرب
المسخ من السرقة باقسامها لان علة القبح مشتركة وهى الدلالة على السرقة ولما فرغ
من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع فى الضرب الثانى منه
وهوان يوخذ المعنى وحده فقال (وان اخذ المعنى وحده) وهوعطف على قوله وان اخذ اللفظ
(يسمى) اى ذلك الاخذ (الماما) قال الشارح من الم بالشئ اذاقصده واصله من الم بالمنزل
اذانزل به هذا ووجه التسمية انه قصد بلفظه معنى الغير ولايبعدان يجعل الالمام منقولا من
مباشرة اللمم لانه بالنظر الى اخذ اللفظ والمعنى بمنزلة اللمم من الكثرة (وسلخا) وهو نزع الشئ
عن الشئ فكان لفظ الثانى نزع المعنى من اللفظ الاول وقال الشارح النزع هو كشط الجلد
عن الشاة واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلد اوالبسه جلدا آخر هذا
والسلخ جاء بكلا المعنيين (وهو ثلثة اقسام كذلك) اى كذلك المذكور من الاقسام يعنى
ممدوحا ومذموما وابعد من الذم كما عرفته وفى الشرح فسر كذلك بمثل مايسمى اغارة
ومسخا وما ذكرنا انسب بمقام معنى الاقسام (اولها) اى اول الاقسام وهوما يكون
ممدوحا لكون الثانى ابلغ من الاول (كقول ابى تمام هو) ضمير الشان (الصنع) اى الاحسان
وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية (ان يعجل فخير وان يرث) اى يبطر (فللريث فى بعض
المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيبك) اى تأخير عطايك (عنى اسرع
السحب فى المسير الجهام) الجهام بالفتح السحاب الذى لاماء فيه كذا فى
الصحاح وفى القاموس اوهراق ماءه يعنى تأخر عطايك عنى يدل على عظم نفعه
كالسحاب الذى يبطؤ فى سيره فان نفعه كثير فبيت ابى الطيب مع اشتماله على
زيادة بيان للمقصود بضرب المثل له بالسحاب يتضمن بسببه تشبيهه بالسحاب الماطرة
فى كثرة منافعه وفى احياء الموهوب له كاحياء السحاب الارض (وثانيها) اى ثانى الاقسام
وهوما يكون مذما لكون الثانى دون الاول (كقول البحترى اذا تألق) اى لمع (فى الندى)
فى الصحاح الندى على فعيل الكن فى القاموس كفتى هو مجلس القوم ماداموافيه فان تفرق
القوم فليس بندى والشعريساعد الصحاح (كلامه المصقول) اى المجلو فى الشرح فيه
استعارة بالكناية حيث شبه الكلام بالسيف واثبت له التألق والصقالة كاثبات الاظفار
للمنية وفيه ان اثبات اللمعان اوالصقالة تخييل والآخر ترشيح اذالتخييل لايكون الا واحدا
والاوجه انه شبه الكلام بالبريق الصافى عن الكدر واراد بكونه مصقولا خلوصه عن الكدر
واثبت اللمعان والخلوص عن شائبة الكدروجعل ذلك البريق ظاهرا من لسانه الذى
كالسيف القاطع المصقول وجعله بعضا من السيف لان اللسان يشبه رأس السيف وضمن
وصفه بكمال الفصاحة وكون كلامه ماضيا كون سيفه قاطعا ووصفه بالشجاعة فليس
فضل بيت البحترى فى مجرد اشتماله على الاستعارة والتخييلية كما ذكره المصنف فى الايضاح
وتبعه الشارح بل فيه تشبيهات دقيقة واستتباع لطيف ايضا (وقول ابى الطيب كأن السنتهم

في النطق على رماحهم في الطعن خرصانا في الشرح خرصان الشجر قضبا نهاوخرصان الرماح اسنتها واحدهـا خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضيّ اسنة رماحهم ونفاذها كأن السنتهم عند النطق جعلت اسنة عـلى رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم هـذا واقول في بيت ابي الطيب مزيد مبالغة في نفاذ كلامهم ليس في بيت البحتري حيث جعل اسنتهم مشبهة بالسنتهم على التشبيه المقلوب لكن مع ذلك بيت البحتري ابلغ لكثرة مافيه من المزايا (وثالثهـا) اي ثالث الاقسـام وهو مايكون ابعد عن الذم لكون الثاني مثل الاول (كقول الاعرابي ابي زياد (ولم يك) بحذف نون يكون في الجزم لكثرة استعماله (اكثر الفتيان) بالكسر جمع فتى بمعنى السخي (مالا) وفي الايضاح وما ان كان اكثرهم سواما السوم بالفتح الابل الراعية (ولكن كان ارحبهم ذراعا) الذراع بالكسر طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى والسـاعد وقد ذكر فيهما ورحب الباع والذراع ورحبهما اي سخي والبـاع قدر مد اليدين (وقول اشجع) يمدح جعفر ابن يحيى تروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون لما يصنع (وليس باوسعهم في الغنى ولكن معروفه) اي احسانه (اوسع واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان) معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير فلا يمنعك) على لفظ النهي (من ارب) على وزن فرس و حبر الحاجة (لحاهم) بالضم و الكسر جمع لحية بالكسر (سواء ذو العمـامة) بالكسر وهي المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها عـلى الاولين ابلغ وعلى الثالث اوفق بقوله والخمار بالكسر اي سواء رجالهم ونسائهم وقدر في تلك التسوية باستعمال ذو فيهما على السواء (وقول ابي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبايل العرب (ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب) فتعبير جرير بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في كفه منهم خضاب وفي بيت ابي الطيب مزيد مبالغة حيث جعل المنتهي للحرب منهم كالمرأة المتنقبة التي في يد هـا الخضاب فانها اضعف من المرأة الخادمة المتمرنة على العمل والسعي المتحملة للشدايد وفيه صنعة التوجيه فانه يحتمل المدح بالشجاعة بان يحمل على ان في يده منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب لتلطخة بدم الخصم وله احتمال آخر يخرجه عن تشابه المعنيين وهو ان من في كفه منهم قناة ليس القناة في كفه الازينة لكفه ولا يأتي منه فائدة سوى الزينة كمن في كفه منهم خضاب اذ ليس الخضاب الازينة وهذا هكذا اوان يدل على ضعفهم لكن لا بالتسوية بين النساء وبينهم في الايضاح ولا يغرك من البيتين المتشابهين ان يكون احدهما نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عمد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وعدل به عن نوعه ووزنه وقافيته (ومنه) اي من غير الظاهر (النقل وهو ان ينقـل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا) اي ثيابهم (واشرقت) اي دخلت في شروق الشمس (الدماء) كائنة (عليهم) فعليهم حال من الدماء مثل (محمرة) اي غـير مخلوطة بمـا تغير لونهـا (فكأنهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم (وقول ابي الطيب يبس النجيع) هو من الدم ماكان الى السواد (عليه) اي على السيف (وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد) لان الدم اليابس له بمنزلة الغمد له فنقل ابو الطيب المعنى من القتلى والجرحى الى السيف واذا وقع هذا النقل في المتشابهين زاده خفاء في الاخذ (ومنـه) اي من غير الظاهر (ان يكون معنى الثاني اشمل من) معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقـام الناس كلهم فجعلهم بمنزلة كل الناس هكذا ذكره الشـارح بل المتبادر انهم نزلوا منزلة كل الناس في الغضب فيكون اخص

من قول ابى نواس من وجهين وقول ابى نواس كتبه الى هرون حين غار على الفضل البرمكى لكثرة افضاله وامر بحبسه * قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد * انت على مابك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد (ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد) فامر هرون باطلاقه ولا يخفى ان التفاوت الموجب لعدم الظهور العموم والخصوص سواء كان الاول اشمل اوالثانى فالاولى ان يقال ان يكون احدهما اشمل الا ان يقال عموم الاول يتضمن شمول الحكم لكل خاص فالاتيان بخاص من خواصه سرقة محضة ظاهرة بخلاف خصوص الاول فانه لا يستلزم الحكم الخاص الحكم على العام فليس فيه سرقة محضة بل يشبه ان يكون فيه تدارك مافات الاول وبهذا عرفت ان اخذ الثانى الاخص من معنى الاول داخل فى اخذ المعنى بعينه (ومنه) اى من غير الظاهر (القلب وهوان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى الشيص) الخزاعى (اجد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم جمع لايم كطالب وطلب والامر للدعاء لان المناسب الطلب على سبيل الخضوع للوم لانهم محسنوه والمراد كل لايم كما يقتضيه المقام (وقول ابى الطيب احبه) الاستفهام للانكار فهو فى معنى لا احبه والنفى راجع الى القيد الذى هو قوله (واحب فيه ملامة) لانه حال لتقديره وانا احب او لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو للضرورة اوعلى سبيل الشذوذ واما تجويز البعض الحال بالواو اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم يعثر عليه مع التفحص البليغ واما جعل النفى للمجموع بجعل الواو للعطف ففيه تقصير لايراد ما يحتمل انتفاء حبه احتمالا ظاهرا وفى اختيار أاحبه على لا احبه التحرز عن ذكر لا احبه وضمير فيه فى قوله واحب فيه كضمير احبه لكن بتقدير مضاف اى احب فى حبه على طبق فى هواك اوالى الحب المذكور فى أاحبه معنى (ان الملامة فيه اى فى حبه) على احد الوجهين (من اعدائه) اى ممن يعادونه فكيف احب الملاقاة مع اعدائه وفيه ان الملامة قد تكون من احبائه الذين لا يرون اللوم لا يقابدعوى حبه اوالمراد باعدائه من يعاديهم على ان يكون الاعداء جمع عد وبمعنى المفعول وحينئذ يصفو المعنى عن ثبوت التردد وانما بين السبب فى البيتين على النقيضين لان الاحسن فى هذا النوع ان يبين السبب الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع قوله جدواه مفعول معتف وقول ابى الطيب والجارحات عنده نعمات سبقت قبل سببه بسؤآل فان كلا من التلذذ بسؤآل السائل والتالم لفوت العطاء قبل السؤال منشأه كرم فى غاية الكمال وهو اظهر من ان يخفى بدون ذكره الحال (ومنه ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه) تحسينا ذاتيا اوعرضيا واما اذا اخذ كل المعنى ويضاف اليه ما يحسنه فهو من الاخذ الظاهر الذى الثانى فيه ابلغ (كقول الافوه) الافوه وهو فى اللغة الواسع الفم اوطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين (وترى الطير) جمع طاير ويقع على الواحد وجمعه طيور واطيار (على اثارنا) جمع اثر بمعنى العلم اى مستعلية على اعلامنا متوقفة فوقها فيكون الاعلام مظللة بها (راى عين) الراى كالرؤية مصدر يرى وراى العين اى يرى الشئ بعينه وهذا اذا كان قريبا واما اذا كان بعيدا فلا يرى الا شبحا لا يتميز عن الغير (ثقة) مفعول له متعلق على اثارنا اى كائنة على اثارنا الوثوقها (ان) اى بان متعلق بثقة (ستمار) اى ستطعم من لحوم من نقتلهم لاعتيادنا بذلك فافاد تكرار غلبتهم على الخصم (وقول ابى تمام قد ظللت) اى التى عليها الظل (عقبان اعلامه) اى اعلامه التى هى كالعقبان فى سرعة وصولها الى الخصم واصطياده للخصم (ضحى بعقبان طير) العقبان كالحرمان جمع عقاب (فى الدماء نواهل) النهل اول الشرب وابل نواهل ويكون خرص الشرف فى اوله اكثر ووصفهم بالنواهل باعتبار

المشارفة على النهل (اقامت) اى عقبان الطير (مع الرايات) أى الاعلام اعتماداعلى انها ستطعم لحوم القتلى (حتى كانها من الجيش) اى اقامت مخالطة مع الجيش (الاانها لم تقاتل فان اباتمام لم يلم بشئ) اى لم يقصد شيئا (من معنى قول الافوه راى عين وقوله ثقة ان ستمار) بيان لكون الاخذ اخذ بعض المعنى لكن فى عدم المامه بمعنى راى عين نظر لانه عبارة عن القرب ويفيده التظليل وماذكره الشارح فى دفعه من ان التظليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون الطير فى جو السماء بحيث لا يرى اصلا يدفعه ان قوله اقامت مع الرايات يفيد ان التظليل مع القرب على ان المتبادر من ظلات القرب كما لا يخفى (لكن زاد) ابو تمام (عليه) اى على الافوه او على البعض المأخوذ والاول يوافق الايضاح والثانى يلايم قوله ويضف اليه بعض ما يحسنه بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجنس) ولا يظهر وجه عدم ذكر الزيادات على الترتيب (وبها) اى بالزيادات الاخيرة (يتم حسن الاول) اعنى قوله الا انها لم تقاتل اذ ذكر اقامتها مع الرايات هو الذى يوهم مقاتلتها ويحوج الى هذا الاستدراك وقيل المراد انه بهذه الزيادات يتم حسن البيت الاول من بيتى ابى الطيب ولا يبعد عن الصواب ويوافق عبارة الكتاب ويكون بحذاء قول الايضاح وهذه الزيادة حسنت قوله وان كان قد ترك بعض ما اتى به الافوه وعلى التفسير الاول يكون بحذاء قول الايضاح وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقاتل ففى ما قاله الشارح والتفسير الاول هو الموافق للايضاح وعليه التعويل نظر (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) قد نبه بقوله ونحوها على ان غير الظاهر لا ينحصر فيما ذكره وللعقل فى استخراج نظايرها مجال لكن وجه ادراج الاكثر خفى جدا (منها) اى من هذه الانواع والصواب اى من هذه الانواع ونحوها بل منها اى من السرقة لان حسن التصرف فى كل سرقة كذلك (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان) اى كل نوع من هذه الانواع (يكون اشد خفاء) كونه اخذا (كان اقرب الى القبول) اى الى نهاية القبول والا فالجميع مقبول ويعد يتجه ان نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل (هذا) اى هذا الذى ذكرناه من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق فافراد هذا باتاويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله (كله) انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه (والا فلا) يكون شئ منها اذ لا يصح ادعاء السبق فضلا عما يترتب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء لجواز (ان يكون الاتفاق) اى اتفاق القائلين (من قبيل توارد الخاطرين) اى بمجيئه على سبيل الاتفاق (من غير قصد الى الاخذ) فيأتيه من شرار الناس الذين يدعون على من ينكر العلم بان سبقه غيره فان السارق بل يدعون على من خصه الله بفضل انه سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفضل من غيره اصلا حكى عن ابن ميادة اعنى الرماح بن ابرد بن ثوبان الشاعر المنسوب الى امه ميادة وهى امة سوداء انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذ اما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل ابن يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وتوارد الخاطرين اكثر من ان يحصى فى المعانى يحكم به وجد ان كل احد وان كان توارد الشعر بعينه او باكثر الفاظه قليلا ولا يخفى ان هذا الاحتياط فيما اذا لم يكن خارقا للعادة اما من نسب قصيدة او ابياتا متعددة سبقه غيره فيها الى نفسه فلا يتأمل فى الحكم لسبق غيره عليه (فاذا لم يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيلة الصدق وسلم من

دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص (ومما يتصل بهذا) اى بالسرقات الشعرية كما يقتضيه قوله خاتمة فى السرقات الشعرية وما يتصل بها الا ان ذلك يقتضى ان يقال ومما يتصل بهذا الفن لجعل ما سبق بتأويل الفن والانسب ماذكره الشارح حيث قال اى بالقول فى السرقات الشعرية لانه يذكره قوله (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح) وستعرف وجه التسمية لكل فى موقعه وفى قوله ومما يتصل اشارة الى ان المتصل به لا ينحصر فيما ذكر بل لك ان تلحق به ما توقف على استخراجه ووجه الاتصال فى غاية الوضوح ولم يسم الكل سرقات ولم يقسم الى الشعرية وغيرها لان هذه الصنايع منزهة عن السرقة وانتحال ما للغير كما لا يخفى (اما الاقتباس) هو اخذ النار اواستفادة العلم ومناسبة كلا المعنيين بصنعة الاقتباس ظاهرة لان المتكلم اخذ من القرآن اوالحديث فى كلامه ماهو بمنزلة جذوة نار تضئ فى كلامه اواستفاد علم البيان من احدهما (فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان اونظما (شئ من القرآن اوالحديث) والمراد من القرآن اوالحديث اعم منه ومن التغير تغيرا يسيرا بقرينة قوله ولا يضره التغير اليسير فلا يرد ان انا الى الله راجعون ليس قرآنا ولا حديثا مع انه تضمين (لا على طريقة انه) اى ذلك الشئ (منه) اى من القرآن اوالحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه يخلو عن النقل والرواية فلا يقال قال الله اوالنبى كذا اوفى القرآن اوالحديث كذا وهو اما من القرآن اوالحديث وكل منهما اما فى النثر اوالنظم فالاول (كقول الحريرى فلم يكن الاكلمح البصر اوهو اقرب حتى انشد فاغرب) والثانى (كقول الاخر ان كنت ازمعت) اى عزمت (على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل) والثالث (مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه) فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ماروى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبى عليه السلام كفا من الحصاء فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريرى وقبح اللكع على صيغة المجهول من قبحه الله اى ابعده عن الخير واللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) اى الحبيب (قال لى ان رقيبى شئ الخلق فداره) من المداراة وهى المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اى دعنى ولا تفضحنى فانى اعلم انه لابد من تحمل مكاره الرقيب فان وجهك الجنة حفت بالمكاره ولابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف اودعنى ولا تمنعنى من العنف بالرقيب فان وجهك الجنة فلابد له من ملاقاة المكاره فقوله الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا ومما ينبغى ان يلحق بالاقتباس تضمين الكلام شيئا من كلام عظماء الدين ممن يتبرك بهم وبكلامهم سيما الصحابة الكرام والتابعين العظام ومن ينخرط فى سلك هذا النظام وليكن هذا مما لوح به قوله ومما يتصل به كما نبهنا عليه (وهو) اى الاقتباس (ضربان ما لم ينقل فيه المقتبس من معناه الاصلى) بل استعمل فى مفهومه الاصلى وان يغير ما استعمل فيه هذا المفهوم بغير تبدل فرد بفرد (كما تقدم) من الامثلة الاربعة فان قوله فصبر جميل استعمل فى مفهومه اما اذا اريد فصبر جميل اجمل فظاهر واما اذا اريد فامرى صبر جميل فلان مفهوم امرى صبر جميل واحد وان اختلف ماصدق عليه امرى فان الامر فى القرآن امر يعقوب عليه السلام وفى الشعر امر الشاعر وفيه نظر لان اتحاد المفهوم فى ضمير المتكلم لا يتم الا ان يكتفى ببقاء اكثر الالفاظ على مفهومه وهكذا حفت بالمكاره فان المكاره على مفهومه ولكن تغير الفرد وحفت بمعناه لكن الضمير الى وجه الحبيب لجعله بمنزلة الجنة (وخلافه) اى ما لم ينقل

فيه المقتبس من معناه الاصلى (كقوله) اى قول ابن الرومى (لئن اخطات فى مدحك فااخطات
فى منعى لقد انزلت حاجاتى بوادغير ذى زرع) اى بجناب لايقع هو اقتباس من قوله تعالى
حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا انى اسكنت من ذريتى بوادغير ذى زرع عند بيتك المحرم
والمراد به واد لانبات فيه ولا ماء ومن اطيف هذا النوع قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل
الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لولوء * والبس من ثوب الملاحة ملبوسا * وقد جرد
الموسى لتزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت سؤلك ياموسى (ولا بأس بتغيير يسير فى اللفظ للوزن
اوغيره) كالتنبيه لانه ايراد القرآن اوالحديث لاعلى انه منه نعم لواورد على انه منه لايصح
التغيير واما التغيير الكثير فيخرجه عن كونه اقتباسا والتغيير اليسير كوضع المظهر موضع
المضمر كقوله اى قول بعض المغاربة قد كان ماخفت ان يكونا انا الى الله راجعونا فان القرآن
انا اليه راجعون اوتبديل اللفظ بلفظ يساوى مفهومه مفهومه كتبديل ماخلق له بما هو
مخلوق له كقول القاضى منصور الهروى الازدى * ولو كانت الاخلاق تحوى وراثة * ولو كانت
الاراء لاتتشعب * لاصبح كل الناس قد ضمهم هوى * كما ان كل الناس قد ضمهم اب * ولكنها
الاقدار كل ميسر * لما هو مخلوق له ومقرب * فانه مقتبس من قوله عليه السلام اعملوا فكل ميسر
لما خلق له اووضع ضمير راجع الى مايساوى مفهومه مفهوم لفظ فى المقتبس موضعه كقول عمر
الخيام * سبقت العالمين الى المعالى * بصائب فكرة وعلو همة * ولاح بحكمتى نور الهدى * فى ليالى
للضلالة مدلهمة * يريد الجاهلون ليطفؤه ويابى الله الا ان يتمه فان اصله يتم نوره اى نور الله
فوضعه موضع الضمير الراجع الى نور الهدى وهو يساوى نور الله واعلم ان قوله فى الامثلة
السابقة حفت بالمكاره من قبيل تغير الظاهر المقتبس فانه وضع فيه ضمير الجنة موضعها فى
المقتبس (واما التضمين فهو ان يضمن الشعر) يقول ضمنت الاناء الماء اى جعلت الماء فيه
والتضمين فى العرف بمعنيين احدهما تضمين الشعر بيتا وثانيهما جعل البيت بحيث لايتم معناه
الابما يليه ويخص الاول باسم تضمين الشعر والثانى باسم تضمين البيت كذا يستفاد من القاموس
لكن المصنف سيصرح بتضمين مادون البيت ومافوقه وتضمين المصراع ومادونه فلذا قال
(شيأ من شعر الغير) يعنى بيتا كان اوفوقه اودونه من المصراع ومادونه والشارح المحقق
جوز تضمين الشاعر شعره شيأ من شعر آخر له حتى قال فالاولى ان يقول شيأ من شعر آخر
لكنه لم يلتفت اليه لندرته هذا ويتجه على التعريف انه ان اريد بقوله من شعر الغير البيان حتى
يكون المعنى شيأ هو شعر الغير لايتناول تضمين مادون المصراع وان اريد معنى البعض لايتناول
تضمين تمام شعر الغير (مع التنبيه عليه) اى على شعر الغير وفيه مسامحة نبه عليه الشارح
حيث فسر الضمير بانه شعر الغير ولك ان تجعله للتضمين المستفاد من تضمين اى مع التنبيه على
التضمين (ان لم يكن) ذلك الشعر (مشهورا) عند البلغاء وان اشتهر فيتم التضمين بدون التنبيه
فقوله ان لم يكن مشهورا تقييد لوجوب التنبيه لا لاصل التنبيه كما يتبادر ولولا التنبيه الى الشهرة
لكان سرقة لا تضمينا هكذا حقق الشارح والظاهر انه لو كان الخطاب بالشعر لم يعرف ان
المضمن شعر الغير يتم التضمين بدون التنبيه والشهرة ولا يخفى ان قيد التنبيه او الشهرة ليتميز
عن السرقة والتوارد لا لمجرد التميز عن السرقة اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمى * اذا ضاق صدرى وخفت العدى * تمثلت بيتا
بحالى يليق * فوالله ابلغ ما ارتجى * وتالله ادفع مالا اطيق * العدى بالضم والكسر اسم جمع
بمعنى الاعداء وتمثلت انشدت بيتا واما تضمين بيت بدون التنبيه فكقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل * وقعدت انتظر المنايا كواكب * عرف المحل

وبات دون المنزل * البلهنية من العيش سعته من فوقهم وهو فى شباب ابله براد غفلة صاحبها والبيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى واجتماع التنبيه والشهرة فى قول ابن العميد * كأنه كان منطويا على احسن * ولم يكن فى قديم الدهر انشدنى * وفى الايضاح * ولم يكن فى ضروب الشعر انشدنى * ان الكرام اذا ماسهلوا ذكروا * من كان بالفهم فى المنزل الخشن * البيت الثانى لابى تمام الاحنة كالبدعة الحقد والجمع احن كعنب واسهلوا اسار وافى السهل ضد الحزن واما تضمين المصراع مع التنبيه (كقوله) اى الحريرى (على انى سانشد عند بيعى * اضاعونى واى فتى اضاعوا) المصراع الاول لغلام عرضه ابوزيد على البيع والثانى للعرجى الشاعر عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه والنسبة الى العرج على وزن الفرس وهو منزل بطريق مكة وقيل لامية بن ابى الصلت وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر * فقوله ليوم متعلق باضاعونى واللام للوقت والكريهة شدة الحرب وسداد الثغر بالكسر لاغير سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان والمعنى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى احوج ماكانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تقديم وبدون التنبيه فكقول الاخر * قد قات لما اطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس * اعذاره السارى العجول توقفا * مافى وقوفك ساعة من باس * المصراع الاخير لابى تمام واما تضمين مادون المصراع كقوله * كنا مع الدهر فى بوس نكابده * والعين والقلب منا فى قذا واذا * لان اقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا * ولابد هنا من تقديرنا فى البيت لان المعنى لايتم بدونه بخلاف قول الحريرى فانه لايحتاج الى تقديره فتضمين مادون البيت قسمان تضمين بعضه مع تقدير الباقى اوما لابد منه وتضمينه بلا تقدير ولا يخفى ان حسن التضمين بان يكون المتضمن مما تميل اليه الطباع وتألفه وتأنس به اما لشهرته او اشتماله على مزايا بديعة وكون صاحبه ممن يعتد بكلامه ويشتهى سماع مقاله (واحسنه) مايتصرف فيه لكن لافى لفظه لانه ان كثر لايبقى مضمنا بل ينقلب سرقة فالاولى الحفظ عن يسيره ايضا ليكون ابعد عن السرقة بل فى معناه بايداع نكتة فى لفظ المضمن كما يشير اليه قوله (مازاد على الاصل بنكتة) واطيفة (كالتورية) وقد عرفتها (والتشبيه فى قوله) اى قول صاحب التحفة (اذا الوهم ابدى) اى اظهر (لى لماها) اى شربة سواد اللون شفتها او سمرتها وفى القاموس اللمى مثلثة اللام سمرة الشفة او شربة سوداء فيها وهذا لايخ عن وصمة فلذا استدابدا بها الى الوهم الذى شانه الكذب (ثغرها تذكرت مابين العذيب) تصغير عذب والعذب المستساغ من الطعام والشراب او اعذب تصغير ترخيم والاعذبان البريق والخمر (وبارق) اى الثغر الشبيهة بالبرق يعنى ماابدى لى وهم شفتها وثغرها وادرج فى ابداها شائبة نقص فى شفتها تذكرت مابين ريق فمها وثغرها من اسنانها الذى تلذذت بها وبمصها ودفعت مافى القاء الوهم من التردد فى كمال حبها وجعل الشارح العذيب بمعنى الشفة وما بين العذيب وبارق بمعنى البريق ولعل ماذكرنا اعذب (ويذكرنى) الوهم من الادكار (من قدها ومدامعى) بيان لما بعده قدم عليه (مجر) مفعول يذكرنى (عوالينا) جمع عالية وهى اعلى القناة اورأسها اونصفه الذى يلى السنان (ومجرى السوابق) اى جريان سوابق الخيل يعنى يذكرنى الوهم قدها ومدامعى الجارية كسوابق الخيل الذين جروا الرماح ففيه تشبيه تمثيل لصورة قدها الساكنة فى العين المضمخة بالمدامع الجارية للعوال فنعما تضمين هذا التشبيه بمجاوزه خيال القد فى المد مع فقد زاد الشاعر فى البيت الاول على الاصل بالتورية ونعم التورية اذ لاتورية اروج مماهى فى بيان

حال المهوية سيما حال ذكرناها وفى الثانى تشبيه الثنية الذى ظهر بالتوجيه الوجيه الذى له فضل عند ذويه اذا الاصل بيت ابى الطيب فى مطلع قصيدة له اعنى تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجر السوابق والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين المعروفين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فيما بينهم مفعول تذكرت ابدل منه مجر عوالينا او ظرف تذكرت او ظرف مجرو وقد جوز تقديم الظرف على المصدر والمفعول مجر وعرف بهذا ان التضمين نوعان ما بقى فيه المضمن على معناه الاصلى وما انتقل فيه عن معناه الاصلى الى معنى آخر ولا يبعد ان يشترط فيما اذا نقل من معناه الاصلى الى معنى آخر ان يكون المعنى الثانى ابلغ من الاول اذ لو كان دونه لكان مذموما ولو كان مثله لكان ابعد من الذم ولا يظهر اختصاص زيادة الحسن لزيادة على الاصل بالتضمين لجريانها معنى فى الاقتباس وكانهم لم يلتفتوا اليه اذ لا يتصور فيه زيادة على الاصل ولا يليق التفوه بالزيادة فيه اذا اصله القرآن والحديث (ولا يضر) فى التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه قال المصنف فى الايضاح ليدخل فى معنى الكلام ولا يبعد ان يدفع ضرر التغيير داعى التقفية ايضا وكلاهما فى قول بعضهم فى يهودى به داء الثعلب* اقول لمعشر غلطوا وغضوا* من الشيخ الرشيد وانكروه* هو ابن جلا وطلاع الثنايا* متى يضع العمامة تعرفوه* والبيت لسحيم بن وثيل بالمثلثة على فعيل واصله مشهور فغير من التكلم الى الغيبة ليدخل فى المقصود ولينتظم التقفية والمعنى غلطوا فى حقه ونقصوا ووضعوا من قدره يقال غض منه نقص ووضع من قدره وفيه تهكم قدز بف باستعمال الرشيد وفى التضمين نكتة وهى التعريض بداء الثعلب فيه وانه غطى بعمامته داء الثعلب فاذا وضع العمامة يظهر ما خفى تحت العمامة (وربما سمى) وفى استعمال ربما اشارة الى قلة استعمال الاسم (تضمين البيت فما زاد استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا) لان الشاعر الثانى قد اودع شعره شيئا من شعر الغير هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وهذا وان كان لا يظهر فى تضمين بيت واحد مصرفا لكنه لا وجه التسمية ولا مشاحة فيه (ورفوا) لانه جعل شعر الغير مطمئنا فى صحبة شعره والرفو جعل الغير مطمئنا وقال الشارح لانه رفى خرق شعر الغير بشعره ونحن نقول لانه لما اخذه فقد خرق شعر الغير فرفاه بما ضمه اليه (واما العقد فهو ان ينظم نثر) وان كان قرآنا او حديثا لكن (لا على طريق الاقتباس) خرج به اقتباس القرآن والحديث وبقى عقدهما وهو النظم مع تغيير كثيرا ومع التنبيه على انه من احدهما اما عقد القرآن فكقول الشاعر* انلنى بالذى استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه *فان الله خلاق البرايا* عنت لجلال هيبته الوجوه *يقول اذا تداينتم بدين* الى اجل مسمى فاكتبوه *واما عقد الحديث فكقول الامام الشافعى المطلبى ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه* عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية* اتق لمشتبهات وازهد ودع* ما ليس يعنيك واعملن بنية* عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله وازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واراد بقوله عندنا ائمة الحديث او عند اهل العلم واكد الامر بالعمل بالنية من بين الامور الاربعة تنبيها على انه من بينها للوجوب وتأكيد الرد على من يخالفه فى وجوب النية فى بعض الاعمال واتى بالامر مع انه ليس لفظ الامر الا فى الزهد لان سوق الاحاديث يفيد الامر والطلب استحبابا او وجوبا واحسن العقد ان يزيد بيانا على اصله ويجعله اوضح كما يشاهد فى هذا العقد ولو قال بالاقتباس لكان احسن لان ظاهر قوله لا على طريق الاقتباس يخرج عقد غير القرآن والحديث من غير تنبيه فانه على طريق الاقتباس لكنه ليس باقتباس (كقوله) اى قول ابى العتاهية (ما بال من اوله نطفة واخره جيفة يفخر) اى ما سبب افتخاره وقوله يفخر حال

(عقد قوله علی رضی الله عنه مالابن آدم والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة) وقوله والفخر مجرور مفعول معه ومابالك والعضب فان قلت هل ليس لابن آدم الا اوله نطفة واخره جيفة قلت نعم لمن يفتخر فتأمل ومما عقد من المثل قول الشاعر * ليس جديدك انى لابس خلق * ولا جديد لمن لا يلبس الخلقا * عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له اصله ماقالته عايشة رضی عنها وقد وهبت مالا كثيرا ثم امرت بثوب لها ان يرقع يضرب فی الحث علی استصلاح المال واعلم ان عايشة رضی الله عنها امرت بترقيع ثوبها لتلبسه وتنفق مالها فی سبيله تعالی واراد بقوله لا جديد لمن لا خلق له انه لا جديد من حلل الجنة لمن لا خلق له فی الدنيا ولم يعرف الناس معنی كلامها فاشتهر فی غير مرامها وصار مثلا والله تعالی اعلم (واما الحل) وهو فی اللغة الفتح ضد العقد وفی النظم ارتباط كل جزء باخر بحيث لا يمكن ان يتأخر او يتقدم فكانه عقد كل ما لاخر بحبل بخلاف النثر فانه لا اتصال بهذه المثابة فنثر النظم حل عقد الارتباط (فهو ان ينثر نظم) قال المصنف وشرط كونه مقبولا لان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا فی محله غير قلق ای غير مضطرب هذا ولا وجه لتخصيص هذا الاشتراط بالحل دون العقد (كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته) ای صارت ثمرات نخلاته كالحنظل فی المرارة (لم يزل سوء الظن يقتاده) ای يعوده الی تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق توهمه الذی يعتاده) ای يجعله من عاداته يقال اعتاده ای جعله من عادته فيعمل علی مقتضی توهمه (حل قول ابی الطيب * اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق ما يعتاده من توهم) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه ای اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسیء ظنه باوليائه وصدق مايخطر بقلبه من التوهم علی اصاغره وكونه موضحا لما فی النظم مفسرا له يزيده حسنا (واما التلميح) لمح اليه كمنع اختلس النظر كالمح البرق والنجم لمعا والمرأة من وجهها امكنت من ان تلمح تفعل ذلك الحسناء تری محاسنها ثم تخفيها كذا فی القاموس فاخذار باب الصناعة التلميح بمعنی النسبة الی اللمح باحد المعانی لان الكلام الملمح محل اختلاس النظر الی المعنی المشار اليه ومحل لمع المعنی المشار اليه كلمع البرق الخاطف ومحل دلالة المعنی المشار اليه وقد جعل الشارح العلامة التلميح ايضا اسماله وهو فی اللغة الاتيان بشیء مليح وهو غير مشهور بل لم يعثر الشارح عليه حتی انكره وخطأ العلامة والاحتياط التوقف فان العلامة يبعد ان يسوی بينهما من غير ان رآه فی كتاب او سمعه من ثقة (فهو ان يشار) فی فحوی الكلام (الی قصة اوشعر) وزاد الشارح اومثل سائر ولا يخفی ان منه الاشارة الی حديث او آية كما يقال فی وصف الاصحاب رضی الله عنهم والصلوة علی اصحابه الذين هم نجوم الاقتداء والاهتداء فان فيه تلميحا الی قوله صلی الله عليه وسلم اصحابی كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وكقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأی مختلف فان فيه تلميحا الی قوله تعالی لكم دينكم ولی دين (من غير ذكره) راجع الی المشار اليه المدلول عليه بقوله فهو ان يشار الی قصة اوشعر اوالی واحد من المذكور المستفاد من كلمة او واقسام التلميح علی ماذكره الشارح ستة وعلی ماذكرنا ثمانية ثالثها ما فی اعظم من الاشارة الی القصة (كقوله) ای قول ابی تمام * لحقنا باخراهم وقد حوم الهوی * قلوبا عهدنا طيرها وهی وقع * فردت علينا الشمس والليل * راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع * تضاءل ضوؤها صبغ الدجنة وانطوی * لبهجتها ثوب السماء المجزع * (فوالله ما ادری احلام نائم المت بنا ام كان فی الركب يوشع) فوضع الضمير فی اخراهم للاحبة المرتحلين ای لحقنا بمن تأخر منهم وحوم الهوی ای اطار

الهوى قلوباً عهدناها اى عرفناطيرها وهى وقع جمع واقع اى ساكنة غير طايرة يعنى وجدناهم حين لحقنابهم تدور قلوبهم حول الهوى ولا تسكن على خلاف ماعهدنا هم فردت علينا الشمس حال كون الليل راغما مظلما كانه من ظلمته مختلط بالرغام والغبار او حين كونه دايلا مشمر قاما على الزوال من ظهور الشمس والباء فى قوله بشمس لهم للتجريد اى ردت الشمس بشمس لهم اى شمسهم بحيث يجرد فيه منه شمس ردت علينا من جانب الخدر اى من وراء الستر قطاع والخدر كالستر ستر يمد فى ناحية البيت للجارية وكل ماواراك من بيت ونحوه نضا اى اذهب ضوءها صبغ الدجنة اى الظلمة من وجه السماء وازالها يقال نضا الخضاب ذهب لونه وكانه بالباء وجعل صبغ الدجنة منصوبا بنزع الخافض والمجزع والمجزع اسمى مفعول من الافعال والتفعيل كل ما فيه سواد وبياض يريد سواد الظلمة وبياض الكوكب وصف نجومه بالاحبة المرتحلين وطلوع شمسه بوجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيرا وتدلها وقال اهذا حلم اراه فى النوم الاول ام كان فى الركب يوشع النبى عليه السلم (اشار الى قصة يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستيقافه الشمس) اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان يجعل قوله ام كان فى الركب يوشع من قبيل رب حام اى من رديدعائه الشمس واحسن ما يشاربه الى القصة ان يكون فيما انت نظاير خصوصيات القصة كأن نقول فى رد الشمس من جانب الحذر واستيفائه مصلحة المقاتلة مع غلبات الشوق وجنوذ نكايات الهجر ورابعها التلميح الى الشعر (كقوله لعمرو مع الرمضاء) اى الارض الحارة ترمض فيها القدم اى تحترق (والنار) عطف على الرمضاء (تلتظى) حال من النار (ارق) خبر لقوله لعمرو وعامل فى قوله مع الرمضاء يقال رق له اذا رحمه (واحفى) من حفى عليه كرضى بالغ فى اكرامه واظهر السرور والفرح واكثر السؤال عن حاله (منك فى ساعة الكرب) على وزن الضرب كالكربة هو الغم الذى يأخذ النفس هكذا بين اعرابه الشارح وفيه ان معمول اسم التفضيل لايتقدمه الا فى مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فالاوجه ان قوله مع الرمضاء حال من المبتدأ وتلتظى صفة النار مثل امر على اللئيم يسبنى والمعنى لعمرو مع ابتلائه بالرمضاء والنار الملتظية ارق واحفى منك من ان المبتلى لايرق لغيره (اشار الى البيت المشهور المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار) يريد بعمرو جساس بن مرة روى ان بسوس زارت اختها اهيلة ام جساس بجارلها من جرم بن ربان بطن من قضاعة فدخلت ناقة الجرمى حمى كليب فرماها واختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها فصاحت بسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدأى فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلما تباعد كليب عن الحى خرج جساس وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال ياعمرو اغثنى بشربة ماء فاسرع قتله فقيل المستجير بعمرو والبيت فاشتد الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها التغلب على بكر قال الشارح ولهذا قيل اشام من البسوس ويحتمل ان يكون اصل المثل من بسوس امرأة مشؤمة من بنى اسرائيل اعطى زوجها ثلاث دعوات مستجابات فقالت اجعل لى واحدة قال فلك فماذا تريدين قالت ادع الله ان يجعلنى اجل امرأة فى بنى اسرائيل ففعل فرغبت عنه فارادت شيأ فدعا الله عليها ان يجعلها كلبة نباحة فجاء بنوها فقالوا ليس لنا على هذا قرار تعيرنا بها الناس ادع الله ان يردها الى حالها ففعل فذهبت الدعوات بشومها وخامسها التلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط

القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن
فحلا فظن انه يعرض بفحل له اسمى عليان هو ودونه خرط القتادة يضرب للامر الشاق
والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها وسادسها وسابعها
التلميح الى الشعر فى النثر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة
فبت كانى ساورتنى ضيلة من الرقش فى انيابها السم ناقع من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
يريد انى بت من سخطك على المكانى يراثنى حية دقيقة فيها نقط سود فيما بين انيابها السم
مجتمع وخص الضيلة لانها اخبث الحيات المساورة المواثبة والضيلة الحية الدقيقة والرقش
جمع رقشاء كحمر جمع حمراء وهى الحية فيها نقطة سواد و بياض والانياب جمع ناب والناقع
المجتمع من السم وثامنها التلميح الى المثل كقول العتبى فبا لها من هرة تعق اولادها اشار الى
المثل اعق من الهرة تأكل اولادها والعقوق ضد البر (فصل) من الخاتمة فى حسن الابتداء
والتخلص والانتهاء وانما يوصى بتحسين المواضع الثلثة لان اشد ما يعاب على الصانع ان
يقصر فى اول فعله لانه يدل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهرة العقل فى اول الامر فاذا
توانى فيه ينفر عنه المخاطب فى الغاية ويحتقره وحسن التخلص مما يتوقعه كل احد وينتظر
ان يشاهد ما عمله فى الانتقال الى المقصود فان اول الكلام توطئة لما ينتقل اليه فاذا لم ينتقل
كما ينبغى ظن به انه سقط مع كمال تحفظه فيشهد عليه بضعف الروية ونقصان الاستطاعة
والانتهاء محل انقضاء القوة فاذا جاء كما ينبغى ظهر كمال الصانع وبدأ سلطانه وتمكن حسن
فعله الى نظره وعظم وقعه وقال المصنف الابتداء اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك
صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقى فى
غاية الحسن والتخلص يترقبه السامع وينتظره انه كيف يقع فاذا كان حسنا ملايم الطرفين
حرك من نشاط الصانع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس والانتهاء اخر ما يعيه السامع
ويرتسم فى النفس فان كان حسنا تلقاه السمع واستلذبه حتى يجبر ما وقع فيما سبق من التقصير
كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق واقول ومن هذا القبيل المبالغة فى وصف حسن وجه
المحايب ثم موضع النطاق ثم الساق والقدم (ينبغى للمتكلم) شاعرا كان او كاتبا (ان يتأنق)
اى يعمل بالانيق كذا فى القاموس وقال الشارح اى ان يفعل فعل المتأنق فى الرياض من تتبع
الانق والاحسن يقال تأنق فى الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه (فى ثلثة مواضع
من كلامه حتى يكون اعذب لفظا) بان يكون فى غاية البعد من التنافر والثقل والغرابة ومخالفة
القياس وتخصيصه بالبعد عن التنافر والثقل مخل بالمقصود (واحسن سبكا) بان يكون فى غاية
البعد من التعقيد وضعف التأليف بكون الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة
و يكون المعانى متناسبة بالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على
العكس مثلا بل يصاغان صياغة تناسب وتلاءم (واصح معنى) بان يسلم من كونه متكلفا تابعا
لالفاظ ركيكة وغير متناسبة وان يكون مبتذلة او غير مهمة فى المقام ويسلم عن التناقض وايهامه
وعن كونها معانى متقاربة بحيث يشبه التكرار ولا يخفى انه بعد ما شرط كون المعانى متناسبة
بالفاظها وان يصاغا صيغة تناسب وتلاءم لا حاجة الى ما ذكره الشارح انه مما يجب
المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرفيعة فى ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفى استجلاب
المودات وملايمات الاستعطاف وامثال ذلك (احدها الابتداء) فابتداء الحسن فى تذكار الاحبة
والمنازل (كقوله) اى قول امرئ القيس (قفا) التثنية للتكرير او صيغة التأكيد بالخفيفة قلب النون

الفا اجراء للوصل مجرى الوقف او المخاطب اثنان كما يشهد به (نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل) السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والالم تصح الفا قال الشارح وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك فى النصف الثانى بل اتى فيه بمعان قليلة فى الفاظ غريبة فباين الاول اقول قد نبه المصنف بايراده انه يكفى فى حسن الابتداء حسن المصراع الاول (وكقوله) اى وحسن الابتداء فى وصف الدار كقول اشجع السلمى (قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام) فى الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفى جعل جمال الايام لباساله تشبيه له فى الشرف بالكعبة لانه الذى يلبس من بين البيوت (ويجب ان يجتنب فى المديح ما يتطير به) يستفاد منه ان من موجبات حسن الابتداء ايراد ما يتفاءل به (كقوله) اى قول ابن مقاتل الضرير (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال له الداعى موعد احبابك بالاعمى ولك المثل السوء (واحسنه) اى احسن الابتداء (ما ناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله فيكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا فى الابتداء ففرق بين هذه المناسبة وبين الملايمة المرغبة فى التخلص لانها ليست بمعنى الاشارة بل بمجرد عدم التباعد بين ما شبب به وبين المقصود بحيث يكون جمع ما شبب به مع المقصود جمع اجنبيين فلا يلزم البراعة منها (ويسمى) اى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء مناسبا للمقصود على ما فسره الشارح (براعة) من برع مثلا اذا فاق اصحابه فى العلم اوغيره اوتم فى كل كمال وجمال (الاستهلال) هو اول صوت الصبى حين الولادة واول المطر اى تفوق اوجمال تام بسبب الاستهلال اى اول افادة المقصود (كقوله) اى قول ابى محمد الخازن فى التهنية يهنى الصاحب بولد لابنته (بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد فى افق العلا صعدا) يحتمل ان يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء واثبت له كوكبا هو المولود وان يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد اى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود (وقوله) اى قول ابى الفرج الساوى (فى المرثية) اى مرثية فخر الدولة (هى) اى القصة (الدنيا تقول بملاء) وهو بالكسر قدر ما يملاء به (فيها) فها حذار (حذار) اى احذر (من بطشى) اى اخذى الشديد (فتكى) اى قتلى بغتة والقول بملاء الفم القول الصريح الظاهر اى تقول بموت المرثى ذلك لان موته يدل صريحا على انه لا نجاة من بطشها اوتقول بعد موت المرثى لانه كان حاجز المفاسد الدنيا مصلحا لها (وثانيها) اى ثانى المواضع الثلثة التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها (التخلص) اى وجدان الخلاص يقال خلصه تخليصا اعطاه الخلاص ووضعوا لهذا العمل التخلص المبنى على التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف ومقاساة تعب فى تحصيله (مما شبب الكلام به) اى اوقد الكلام به ايقادا شديدا حتى التهب يقال شب النار توقدت وشبت شبيا اوقدت لازم ومتعد مما قبل المقصود من الشعر بمنزلة وقود يوقد به نار البيان ليقع المقصود فى التهابها واخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح بمعنى اول الشئ اى ابتدى وافتتح به اومن شب النعزاد فى لونه واظهر حسنه وجماله فمعنى شبب الكلام به زين او اظهر جماله به فلا حاجة فى حمل التشبيب على الافتتاح الى ما نقل الشارح عن الامام الواحدى من ان التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصايد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب (من نسيب) اى وصف للجمال

(اوغيره) كالادب والافتخار وغيرذلك (الى المقصود) متعلق بالتخلص (مع رعاية الملاءمة
بينهما) اى بين ماشبب الكلام به وبين المقصود واحترز به عن الاقتضاب وهو ارتجال المقصود
من غير تمهيد مقدمة من المتكلم وتوقع من المخاطب فى الصحاح الاقتضاب الاقتطاع واقتضاب
الكلام ارتجاله واعلم ان التخلص فى العرف تخصيص بالانتقال مما شبب به الكلام الى المقصود
مع رعاية الملاءمة بينهما على ماصرح به فى الايضاح فالاولى ان يقال وثانيها التخلص
اى الانتقال مما شبب الخ ليعلم الناشى الاصطلاح ولايظن العارف الاطالة لكن ماذكره
الشارح من انه لامعنى لقوله مما شبب به الكلام من نسيب لان التشبيب بعينه هو التشبيب وهو ان
يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها فى العشق يقال هو تشبب بفلان اى نسب بها فتشبب
الكلام بالنسيب اونحوه مما لايظهر معناه فى اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر مايفتتح به
القصائد والمدائح نسيبا وتشبيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح فقد اندفع
بما حقق على انه مما يعجب لانه لامجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدى ثم ان التخلص قليل
فى كلام المتقدمين كما سيشير اليه من ان مذهب العرب هو الاقتضاب واما المتأخرون فقد
لهجوا به لما فيه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن الاقتضاب دعوى ان المقصود
من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول بحيث يتمكن فى جبره ايضا وقع ثم وجوب التأنق
فى التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دائرا على مذهب المتأخرين كما يكاد
يتقرر فى الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى التخلص ينبغى ان يتأنق فيه
(كقوله) اى قول ابى تمام فى عبدالله بن طاهر (يقول فى قومس) بالضم وفتح الميم صقع كبير
بين خراسان وبلاد الجبل اواقليم بالاندلس والظرف يتعلق بيقول (قومى) فاعل يقول ولايخفى
شدة تناسب قومى وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان احدهما ينقلب الى
الآخر كما فى سادس وسادى (وقد اخذت منا) حال من قومى اى نقصت منا القوة
واثرت فينا يقال اخذ منه اذ انقصه واثر فيه (السرى اعتبر تأنيث السرى
على لغة بنى اسد فيها وفى هدى لانهما على وزن الجمع دون المصدر الاعلى استعمال
قليل فتوهموا انهما جمع سرية وهدية على وزن غرفة وليس التأنيث لتغليب
خطى على السرى لان المؤنث لايغلب على المذكر والسرى السير عامة الليل (وخطى) جمع
خطوة كسجدة وهى ما بين القدمين (المهرية) المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة
فيهم نجايب تسبق الخيل فيقال لابلهم ابل مهرية (والقود) جمع اقود وهو الشديد العنق
وقال الشارح وهى الطويلة الظهور والاعناق اى يقول فى قومس قومى والحال ان
مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية
عطف على السرى لاعلى قوله منا يعنى ان السرى اخذت منا ومن خطى الابل على مايتوهم
ومفعول يقول قوله (امطلع الشمس) مبتدأ خبره (تبغى) اى تطلب (ان تؤم) اى تقصده
(بنا) اى معنا يعنى هل تسرى معنا الليل الى مطلع الشمس يحتمل ان يريدوا الشمس الحقيقى
ويحتمل ان يريدوا منزل ممدوحه (فقلت كلا ولكن مطلع الجود) ردع للقوم وتنبيه يعنى
لااقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الشمس وتنبهوا انه لاوجه لقصد مطلع الشمس
مع وجود مطلع الجود اوانه لاينبغى ان يسمى منزله منزل الشمس ولكن مطلع الجود
قال الشارح واحسن التخلص ماوقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب * نودعهم والبين
فينا كانه قنا ابن ابى الهيجاء فى قلب فيلق البين الفراق والفيلق الجيش (وقد ينتقل منه) اى
مما شبب به الكلام (الى مالايلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب وهو مذهب العرب) اى

العرب الجاهلية يرشد اليه قوله (ومن المخضرمين) اى الذين مضى بعض عمرهم فى الجاهلية وبعضه فى الاسلام اومن ادركهما اوشاعر ادركهما فالقلة المستفادة من قوله وقد ينتقل بالنسبة الى من بعد العرب والمخضرمين فاياك وتوهم القاصر ان التمثيل بشعر ابى تمام للاقتضاب الذى هو مذهب العربية ومن يليهم سهو (كقوله) اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية فى الدولة العباسية (لو رأى الله) اى علم الله (ان فى الشيب خيرا جاورته الابرار فى الخلد) اى فى الجنة بقرينة الابرار (شيبا) جمع اشيب حال من الابرار لان اللايق ان يجاوره الابرار على احسن حال اولان الجنة دار الخير ولا يخفى ان مقتضى المقام ان يقول ماجاوره احد من الابرار شابا الا انه راعى مصلحة الوزن فجعل المعنى تابعا للفظ ثم انتقل الى ما يلايمه فقال (كل يوم تبدى صروف الليالى خلقا من ابى سعيد غريبا) ويمكن ان يخرج هذا البيت من الاقتضاب الى التخلص بان يقال رجح بترجيح الشباب على الشيب الخلق الغريب الجديد على الخلق القديم اوبان يقال يريد انه مع ابتلاى بالشيب لاباس لى بظهور غرايب خلق ابى سعيد ولا يخفى انه لا يوافق نفى الخبر عن الشيب ماجاء فى مدح الشيب وفضله فى الشرع فاللايق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله (ومنه) اى من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) فى انه يشوبه شئ من الملايمة (كقولك بعد حمد الله اما بعد) فانى قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من الحمد الى كلام آخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل الى لفظ اما بعد اى مهما يكن من شئ بعد حمد الله فكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما قبله (وقيل وهو فصل الخطاب) فى القاموس اما بعد اى بعد دعائى لك واول من قاله داود عليه السلام او كعب بن لوى هذا ويعلم منه انه يقال من غير ان يقع بعد حمد اوغيره ومعناه حينئذ بعد دعائى لك والاظهر ان فصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل او الخطاب المفصول الغير المتشابه وكل منهما نتيجة العلم بالشئ على وجه الكمال وان قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح فى كل امر ذى شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد هذا والمقول المقبول ان المراد من هذا المقول ان اما بعد من فصل الخطاب (وكقوله هذا وان للطاغين لشر مآب) فذكر هذا بقربه الى التخلص لان فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف اوفاعل فعل محذوف (اى الامر هذا او هذا كما ذكر) اومعنى هذا اومفعول فعل محذوف اى خذ هذا (و) قد يكون الخبر مذكورا مثل (قوله) تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب) ولا يخفى ان التصريح بالخبر فى بعض المواضع دون باقى الاحتمالات يرجح احتمال حذف الخبر وقال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص وكقوله ماذكر كلمة ثم للتفاوت بين الكلامين ومثله فصل الكلام عن سابقه بقولك اعلم (ومنه) اى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص (قول الكاتب هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام المتأخرين من الكتاب (وثالثها الانتهاء) اى ثالث المواضع الانتهاء (كقوله) اى قول ابى نواس فى الخصيب على وزن الحسيب ابن عبد الحميد (وانى جدير اذ بلغتك بالمنى) هو جدير بالفوز

بالامانى (وانت بما املت منك جدير فان تولنى) اى تعطنى (منك الجميل فاهله والا فانى عاذر) عن منعك او عن سؤالى (وشكور) لما صدر عنك من سوابق العطايا والاصفاء الى المديح والتحايا (واحسنه) اى احسن الانتهاء (ما اذن بانتهاء الكلام كقوله) اى العربى (بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقاءك سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح حال او المعنى وهذا دعاء لا يخصنى بل يشاركنى فيه جميع البرية و وجه الايذان انه تعورف الاتيان بالدعاء فى الاخر وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع و براعة المقطع (وجميع فواتح السور وخواتمها (واردة على احسن الوجوه) يقال هذا انما تمشى على مذهب ابى حنيفة من ان البسملة ليست جزأ من السور والا فلا تفاوت بين الفواتح ونحن نقول المراد بفاتحة السورة الفاتحة ولو على بعض المذاهب (واكملها) من البلاغة (يظهر ذلك بالتأمل) فى تلك الفواتح جملها ومفرداتها والتنبه لرموزها واشاراتها الا فى بادى النظر بل ربما يكون اول السورة دعاء على شخص واخرها مذمة طايفة او تهديد ووعيد لكن التأمل (مع التذكر لما تقدم) فى الفنون الثلثة يفصح عن وجوه من اباها بحيث لا يتصور مزية عليه وايس مدى بلاغتها ما يدخل تحت طاقة البشر بل هو شرذمة مما احاط به خالق القوى والقدر ولكن هذا اخر ما القينا اليك من البدايع من افضال الصانع من الصنايع * ولو تأملت فيها وجدت سوى ما برزت به دقايق من الودايع * فلتنظر فيها نظر الاعتبار * لتطلع على ما لا يحصى من الاسرار * واجتنب من التعصب والانكار * فانه يحرمك عن مشاهدة رياض امتلأت من الازهار * وعن ان تجتنى لطايف الثمار * ربنا اللهم بارك فيما رزقت * ولا تضع اشجارا اورقت * ومتع بظلالها الطالبين وأذق من حلاوة ثمارها الحاضرين والغائبين * والحمد لله رب العالمين * وكان الفراغ من نسخه يوم

الجمعة الازهر رابع عشر شهر ربيع الاخر

عام ثلاثة وثمانين وتسعمائة

وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه اجمعين

تم طبع هذا الكتاب العجيب * والجامع الاخذ بمجامع كل حاذق ولبيب * المسلمة قضاياه وحججه * المستصعبة على غير اهله مهامهه ولججه * المختومة به دفاتر التحقيق * الذى صار به مؤلفه جديرا بالمدايح وخليق * فى ايام الدولة العزيزة * الفايقة الفاضلة الابريزية * لا زالت محفوظة بعناية رب البرية * فى المطبعة العامرة بنظارة صاحب العطوفة والكمال (السيد احمد الكمال) الافندى ناظر المعارف العمومية * وبادارة الاستاذ الاكرم (السيد احمد الطاهر) الافندى مدير المطبعة السلطانية

فى اواسط محرم الحرام لسنة اربع وثمانين

ومأتين والف